

(فهرست الجزء الثاني من كتاب تحفة المحتاج)*

صفحة	موضوع	صفحة
٢	كتاب البيع	٢
٣	تنبيه اختلاف أخصا في السبب التولي	٣
٤	كصبيع العقود وأنفاط الامر والهسي	٤
٧	تنبيه سياقي عن المطلب في الطلاق	٧
٨	والتعليق بالمشيئة	٨
١٣	فرع من المنافع شرعا حق المعر بأرض	١٣
١٤	أو على سطح	١٤
١٤	تنبيه هل يضبط الاحتفال هنا بما في نحو	١٤
١٤	الوكالة والخبر	١٤
١٤	فرع لو اعتد طر ح شي عند نحو الوزن	١٤
١٤	من الثمن أو المبيع لم يعمل تلك العادة	١٤
١٤	تنبيه قضية اناطتهم التغير وعدمه	١٤
١٤	بالتعاليق لا بوقوعه بالفعل	١٤
١٤	تنبيه آخر مهم جدا ما ذكرته في القيد	١٤
١٤	والتي مبني على قاعدة استنبطتها من كلام	١٤
١٦	غير واحد	١٦
٢٢	باب الربا اذا بيع الطعام بالطعام ان كانا	٢٢
٢٣	جنسا اشترط الحلول	٢٣
٢٣	باب في الدوع المنهي عنها وما يتبعها	٢٣
٢٣	تنبيه وقع لكثيرين من علماء حضرموت	٢٣
٢٣	في بيع العهدة المعروف في مكة ببيع	٢٣
٢٥	الناس آراء واجهة البطلان	٢٥
٢٥	تنبيه الشرط المؤثر هنا هو ما وقع في صلب	٢٥
٣٥	العقد الخ	٣٥
٣٧	باب الخيار	٣٧
٤٠٠	فصل في خيار الشرط وتوابعه	٤٠٠
٤١	فصل في خيار التقيصة	٤١
٤١	ومن عيوب الرقيق كونه غاما	٤١
٤١	تنبيه أطلق في الأنوار ان الوشم عيب	٤١
٤٢	تنبيه لم يدينوا حكم المقارن للقبض مع ان	٤٢
٩٠	مفهوم قبل وبعد فيه متناف	٩٠
٩١	فرع اشترى عبدا برقبته ورم وعينه	٩١
٤٣	وجع الخ	٤٣
٤٣	فرع استلحق البائع المبيع ووجدت	٤٣
٤٤	شروط الاستلحاق	٤٤
٥٠	تنبيه اذا اعتبرت قيم المبيع أو الثمن فاما أن	٥٠
٥٢	تتحدد قيمته سليما وفيما معيا	٥٢
٥٣	ولو اشترى عبد رجلين فبان معيا فله رد	٥٣
٥٣	نصيب أحدهما	٥٣
٥٣	فصل التصرية حرام تثبت الخيار	٥٣
٥٣	على الفور	٥٣
٥٣	باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه	٥٣
٥٤	وبعد	٥٤
٥٤	فرع باع عصيرا وسلمه فوجد خرا فقال	٥٤
٥٥	البائع تخمر عند الخ	٥٥
٥٥	تنبيه لو ألتفقه دابة مشتر لا يضمن أتلأفها	٥٥
٥٨	انفسخ لتقصير البائع فنزل منزلة أتلأفه	٥٨
٥٨	تنبيه أقرضه مثلا دراهم ودنانير ثم	٥٨
٥٨	استبدل عنهما أحدهما أو عكسه وقبض	٥٨
٥٩	البديل	٥٩
٥٩	تنبيه ما ذكرته من الحاق يد الاجنبي بيد	٥٩
٦٢	البائع هو الذي يتبعه	٦٢
٦٢	باب التولية والاشراك والمراجعة	٦٢
٦٧	باب بيع الاصول والثمار	٦٧
٦٧	فرع أفتى بعضهم في أرض لها مشرب	٦٧
٧٤	من واد مباح باع مالها بعضا لرجل ثم	٧٤
٧٤	بعضها لآخر	٧٤
٧٤	فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدو	٧٤
٧٩	صلاحهما	٧٩
٧٩	باب اختلاف المتابعين	٧٩
٨٦	باب في معاملة الرقيق	٨٦
٩٠	كتاب السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة	٩٠
٩١	فصل في بقية الشروط السبعة للسلم	٩١
٩١	تنبيه في اشتراط قطع القاع الباذنجان	٩١

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٩٥	فصل لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه	١٣٢	المفلس ما عدا الايمان
٩٦	تنبيه جعلوا اختلاف النوع هنا	١٣٣	فرع لا ينقل حجر المفلس بانقضاء القسمة ولا باتفاق الغرماء
٩٧	تنبيه تعبير الدائن على قبول كل دين حال أو الإبراء عنه	١٣٣	تنبيه ظاهر كلامهم انه لا بد من البيئنة بالتلف هنا
٩٧	فصل في القرض	١٣٣	تنبيه قال الزركشي انه لو محض النفي لا يقبل
١٠٣	كتاب الرهن	١٣٤	فرع حكم له بسفر زوجته معه فأقرت لآخرين
١٠٥	تنبيه أغزى شارح فقال لنا مروهون يصح بيعه جزوا	١٣٤	فصل من باع ولم يقض الثمن حتى حجر على المشتري بالمفلس فسخ البيع
١٠٦	فصل شرط المروهون به كونه ديناً	١٣٥	تنبيه ما ذكره في الامتناع تقرعاً على ما قبله مشكل
١٠٨	تنبيه يأتي في الوديعة انه لو تعدى فيها فأبرأه المالك عن ضمانه برئ	١٣٩	تنبيه لم يرتصر يحاوقت اعتبار قيمة الثوب أو الصمغ الخ
١١٠	فصل اذا ازم الرهن فاليد فيه للمرتهن	١٤٠	باب الحجر
١١٢	تنبيه قضية المتن وغيره هنا ان القاضي لا يتولى البيع الا بعد الاصرار على الاباء	١٤١	فرع غاب يقيم فبلغ ولم يعلم رشده لم يحجز لوليه النظر في ماله
١١٦	فصل جنى المروهون على أجنبي بما يوجب القود	١٤٣	فرع لا يخلف ولي أسكر الرشيد بل القول قوله
١١٨	فصل اختلاف في الرهن	١٤٦	فصل ولي الصبي أبوه ثم جدته ثم وصيها
١١٩	فرع هل دفع الراهن الرهن للمرتهن يكفي من غير قصد اقباضه وجهان	١٤٧	تنبيه أخذ الاستوى من منهمم اركاب ماله التجرمع اركابه أيضاً الخ
١٢٠	فصل من مات وعليه دين لله تعالى أو لأدبى تعلق بتركته	١٥٠	فرع ليس للولي أخذ شيء من مال موليه ان كان غنياً
١٢٥	كتاب التفليس	١٥٠	باب الصلح هو قسمان أحدهما يجري بين المتداعين
١٢٨	فصل يسادر القاضي بعد الحجر يبيع ماله وقسمه بين الغرماء	١٥١	تنبيه هل يأتي الصلح بمعنى السلم
١٢٩	تنبيه استشكل السبكي تصور ثبوت القيمة قبل البيع	١٥٣	فرع صالح على انكار ثم وهب أو أبرأ
١٣٠	فرع لا يجوز لغريم مفلس ولا ميت الدعوى	١٥٤	فصل الطريق النافذ لا تصرف فيه بما يضر المارة
١٣٠	تنبيه هل المراد بتقصضها على الثاني ارتفاعها من أصلها الخ	١٥٥	تنبيه قال الغزالي فان قيل اذا جاز الخناخ فله نصيبه
١٣٢	تنبيه قال القاموس الدست الدشت أي الحجر	١٦١	فرع باع داراً يصب ماء من اجها في عرصة
١٣٢	تنبيه قيل الغرماء يتعلقون بحسنات		

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٨٠	تنبیه محل ما ذكره المتن ان لم يضمن بعد	١٦٢	بجنها الخ فرع أفتى ابن الصلاح فيمن له أرض
١٨٠	الأذن له في الاداء بلاذن كتاب الشركة	١٦٢	وبها غراس تصرف فيها غيره يصدق في دعوى ملكه بينه
١٨٢	تنبیه في نصب مشترك على كائتوز	١٦٢	باب الحوالة يشترط لها رضا المحيل والحتمال
١٨٤	فرع أفتى المصنف كتاب الصلاح فيمن غصب نحو تقي أو بر وخطه بماله	١٦٧	باب الضمان شرط الضامن الرشد
١٨٤	كتاب الوكالة	١٦٧	تنبیه وقع لهما هنا ما يقتضي ان كتابة الآخرين المضمين اليها قرائن تشعر
١٨٤	تنبیه قدّموا في البيع البسيطة لانها تم أهم	١٦٨	بالضمان صريحة
١٩١	فرع وكاه في قبض دينه فتعوض عنه	١٦٨	تنبیه يعلم مما مر في الرهن صحة ضمانت مالك على زيد
١٩١	غير جنس حقه الخ	١٧٠	تنبیه التحقيق ان متعلق ضمان الدرلة عين الثمن أو المبيع
١٩١	فصل الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع	١٧١	تنبیه مهم وقع لهم في مجتأ اشتراط لزوم الدين
١٩٥	بغير نقد البلد	١٧٢	فرع مات مدين فسأل وارثه دائننه أن يبرئه ويكون ضامنا لما عليه
١٩٥	فصل قال بيع لشخص معين	١٧٢	فصل المذهب صحة كفالة البدن
١٩٨	فرع قال بيع هذه بملك كذا واشترى بشمها قناجازله	١٧٤	فرع قال ضمانت احضاره كلما طلبه المسكول له لم يلزمه غير مرة
١٩٩	فصل الوكالة جائزة من الجانبين	١٧٤	تنبیه ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا
١٩٩	فرع شهدت بنته ان فلانا	١٧٤	تنبیه من الواضح انه انما يلزم بالسفر للاحضار
٢٠٠	تنبیه التمثيل لزوال المالك عن المنفعة	١٧٥	تنبیه وقع لشارح هنا ما قد تعجب منه
٢٠١	تنبیه فيما لو وكل شخصا في تزويج أمته وآخر في بيعها	١٧٦	فرع يصح التكفل لما لا عين معلومة
٢٠٥	فرع قال لمدينه أنفق على اليتيم	١٧٦	تنبیه الذي يظهر في مؤن ردّها انها على الضامن
٢٠٥	كتاب الاقرار	١٧٦	فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالالتزام
٢٠٩	فصل في الصيغة وشرطها	١٧٧	فرع أفتى السبكي وقفها عصره لوقال رجلان لاخر ضمانا مالك على فلان طالب
٢١١	تنبیه لا يشترط ضمير أو خطاب في أقضى	١٧٨	كلاهما مع الدين
٢١١	فرع لو قال اكتبوا لزيد على ألف درهم	١٧٨	تنبیه أقال المضمون له الضامن
٢١٢	لو قال اقره على بألف		
٢١٢	فصل فيما يتعلق بالركن الرابع		
٢١٢	تنبیه في عمر مستطيل الى بيوت او بحرى ماء		
٢١٣	فرع قال له هذه الدار وما فيها صاع		
٢١٧	فصل في بيان انواع الاقرار وفي الاستثناء		
٢٢٢	فرع لو قامت بنته على اقراره		
٢٢٢	فائدة في قاعدة الحصر والاشاعة		
٢٢٢	فصل في الاقرار بالنسب		

صفحة	مكتبة
٢٢٣	تنبيه اشتراط أن لا يكذب المقر الحس
٢٢٣	تنبيه فيمن أتى زوجته وأقر بأنها أخته
٢٢٤	فرع استنبه طفل مسلم بطفل نصراني
٢٢٦	كتاب العارية
٢٣١	فرع في كتاب مستعار رأى فيه خطأ
٢٣١	فصل في بيان جواز العارية
٢٣٤	تنبيه قوله كالمطلقة مشكل
٢٣٦	كتاب الغصب
٢٤١	فصل في بيان حكم الغصب
٢٤٢	فرع أخذنا فقال أنا حر
٢٤٣	تنبيه هل المعتبر قيمة المثل أو المغصوب
٢٤٤	فرع غصب برأقته خمسون
٢٤٦	تنبيه نخب إزالة المنكر
٢٤٧	فصل في اختلاف المالك والغاصب
٢٥٠	فرع غصب وثيقة بدين
٢٥٠	فصل فيما يطرأ على المغصوب
٢٥٢	تنبيه ليس الغاصب بأولى من المالك
٢٥٤	فرع ادعى على آخر تحت يده دابة
٢٥٤	كتاب الشفعة
٢٥٨	فرع شرط دعوى الشفعة تحديد الشفع
٢٥٨	فصل في بيان بدل الشقص
٢٦٣	كتاب القراض
٢٦٦	فصل في بيان الصيغة
٢٦٨	قد يقال في كلامه تنكرار
٢٦٩	فصل في بيان ان القراض جائز من الطرفين
٢٧١	كتاب المساقاة
٢٧٤	فصل في بيان الأركان الثلاثة
٢٧٥	تنبيه قد يقال جعل ما ذكره توابيع السقف
٢٧٧	كتاب الاجارة
٢٨٣	فصل في بنية شروط المنفعة
٢٨٤	فرع يستثنى من زمن الاجارة فعل المكتوبة
٢٨٦	فرع يصح الاستئجار للخدمة
٢٨٨	فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها
٢٨٩	فرع استؤجر لقراءة فقر أخنا
٢٩٠	غالب استدراكا كذا المتن على أصله
٢٩٠	فرع في الطبيب لو شرط له أجرة
٢٩١	فصل فيما يلزم المكسرى أو المكسرى
٢٩٣	فصل في بيان المدة التي تقدر بها المنفعة
٢٩٨	فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة
٣٠١	تنبيه فيمن اكسرى لجل مريض من الطائف الى مكة
٣٠٢	تنبيه حيث صحت الاجارة لم يسمي
٣٠٣	اجارة الوقف لا تنسخ بزيادة الاجرة
٣٠٤	كتاب احياء الموات
٣٠٥	تنبيه موقف النازح لا يعتبر من سائر جوانب البر
٣٠٧	تنبيه فيما لو ولد من الراحة مبيع تيم
٣٠٨	تنبيه ما لا يفعل عادة الا للمالك
٣٠٩	فصل في بيان حكم منفعة الشارع
٣١١	في بيان حكم الاعيان المشتركة
٣١٥	كتاب الوقف
٣١٩	تنبيه حكم الحنفى بجهة الوقف لا يمنع الشافعى
٣٢٥	فرع لا يجوز وضع منبر لقراءة قرآن
٣٢٦	تنبيه حيث أجل الواقف اتبع العرف
٣٢٨	فصل في أحكام الوقف اللفظية
٣٢٨	فائدة يقع في كتب الاوقاف ومن مات استقل نصيبه
٣٣٠	فروع لفظ الاخوة لا تدخل فيه الاخوات
٣٣١	فصل في أحكام الوقف المعنوية
٣٣٣	تنبيه يحرم وطؤها على الواقف
٣٣٥	فرع يجوز انقاد الديبر في المسجد الحالى
٣٣٥	تنبيه يقع كثيرا الوقف على الحرمين
٣٣٥	فصل في بيان النظر على الوقف
٣٣٦	تنبيه القاضى الشافعى يختص بنظر وقف
٣٣٦	فرع شرط الواقف لناظر وقفه

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٣٣٧	فرع ما يشترى الناظر من ماله لا يصير وقفا	٣٥٨	كتاب الشيط
٣٣٨	فرع طلب المستحقون كتاب الوقف	٣٦١	فصل في الحكم بإسلام القبط
٣٣٩	كتاب الهبة	٣٦٢	تنبيه لثناخي الحكم بكفر القبط فيما
٣٤٥	فرع أعطى آخر دراهم ليشتري عمامة		نصوا على كفره
٣٤٨	تنبيهان أحدهما لو تعارض قصد المعطى	٣٦٦	كتاب الجعالة
	(الثاني) في النقوط المعتاد	٣٦٧	تنبيه إذا لم يعين العامل لا يتصور قبول
٣٤٨	كتاب النقطة		العدل
٣٥١	فصل في بيان لعط الحيوان وغيره	٣٦٨	فرع تجوز الجعالة على الرقية بجائز
٣٥٢	فرع أعطي بعيره فتركه فقام به غيره	٣٧٠	تنبيه فيما إذا كان العامل معينا
٣٥٥	فرع وجد بيته درهما	٣٧١	خاتمة في مؤنة المردود
٣٥٥	تنبيه الظاهر أن هذا التحديد كاه للنذب		
٣٥٦	فصل في تملكها أو غيرها		

الجزء الثاني من كتاب تحفة المحتاج بشرح المنهاج
تأليف الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة
خاتمة المحققين شهاب الدين احمد بن حجر
الهيتمي الشافعي نزيل مكة
المشرفة تعبد الله برحمته
ونفع المسلمين ببركته
آمين

وبهامشه حاشية العلامة البحر الفهامة المحقق السيد عمر البصري المكي الشافعي وهي
ما وجدت بخطه على هامش نسخة مما تكلم فيه على عبارة التحفة وبين موافقها للنهاية
وقد جردها الامام الهمام مولانا الشيخ محمد بن طاهر الكركري نفعنا الله بهم اجمعين

الله

الجزء الثاني من تحفة المحتاج * بشرح المنهاج *

بسم الله الرحمن الرحيم *

(كتاب البيع)

قبل أفرده لارادته نوعاً منه هو بيع الاعيان ويرتبان افراده هو الاصل اذ هو مصدر وارادة الذئع لم من افراده السلم بكتاب مستقل وهو لغة مقابلة شئ بشئ وشرعاً عقد يتضمن مقابلة مال بمال بشرطه الآتي لاستفادة مالك عين أو منفعة مؤبده وهو المراد هنا وقد يطلق على قسم الشراء فيجذباً به نقل ملك بثمن على وجه مخصوص والشراء بأنه قبوله على أن لفظ كل يقع على الآخر واركانه عاقد ومعهود عليه وصيغة ولقوة الخلاف فيها بدأ بها وان تهتد ما علمها طبعاً معبراً عنها بالشروط مجازاً فقال (شرطه) الذي لا بد منه لوجود صورته الشرعية في الوجود ولو في بيع ماله لولده وكذلك في البيع الضمني لكن تقديره كاعتق عبداً عنى بأف فيتميل فانه يعتق به كما يد كره في الكفارة لتضمينه البيع وقبوله فلا رد (الاحتياط) من البائع ولو هزل لا وهو صريحاً ما دل على التملك لدلالة قوله تعالى وما اشترى بشئ منكم منكم مع الحذيث الصحيح انما البيع عن تراض وهو خفي فأبطل بظاهره الصيغة فلا يعتد بالمعاطاة وهي أن يتراضيا بثمن ولو مع الصكوت منهما واختار المصنف كجمع انعقاده بها في كل ما يعتده الناس بها يعاؤون في تخمير كعيف والاستحجار من سباع الباطل اتفاقاً أي الان قدر الثمن في كل مرة على أن الغزالي سماح فيه بئاع على جواز المعاطاة وعلى الأصح لا مطابقة بها أي من حيث المال بخلاف تعاطي العقد الفاسد اذا لم يوجد له مكفر كما هو ظاهر في الآخرة للرضا والخلاف فيها ويجرى خلافها في سائر العتود المالية ثم الصريح هنا (كعتك) وما اشتق منه ذاكذا وهو لك بكذا على أحد احتمالين تأنيهاً وهو العقداته كناية وعلى الأول يفرق بينه وبين جعلته

(كتاب البيع)
(قوله) من افراده السلم ينبغي ان يراد
والاجارة بكتاب مستقل حتى يسقط
ما أورده الشانل المحشى فان البيع
منعصر في بيع الاعيان والمنافع وما
في الذئعة (قوله) بكتاب مستقل قد
ينظر فيه بأن يبيع غير الاعيان
لم ينعصر في السلم فأفرداه يدل
على ما ذكره قائل (قوله) ولو هزل لا
الى البتة في النهاية (قوله) فأنبط
بظاهره هو الصيغة بظهر أن أولى
ما توجه به اعتبار الصيغة ان دلالة
الاتفاق من ضبطه لانها قوانين
مدونة بخلاف دلالة غيرها قدس

لك الآتي بأن الجعل ثم محتمل وهنالا احتمال (وملكتك) وهبتك ذابكذا وكونهما صريحين في الهبة
انما هو عند عدم ذكر ثمن وفارق أدخلته في ملكك فانه كآية باحتماله الملك الحسي وشريت وعوضت
ورضيت واشترمتي ونحوهم وای بالكسر وفعلت جوابا لقول المشتري بعت وكذا يعني لكن نحو بعت
لا يعني عن قبول المشتري تقدم أو تأخر بخلاف يعني ولك على وبعثك ولي عليك وعلى أن لي عليك
أو على أن تعطيني كذا ان نوي به الثمن واستفيد من كاف الخطاب انه لا بد في غير نحو نعم ومساءلة المتوسط
الآية منه كرضيت لك هذا بكذا ولو في نحو وكيل ومن اسناده لجملة الخطاب فلا يكتفي بعت موكلك
ولا نحو بلك أو نصفك بخلاف نحو نفسك والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح ولو باع ماله لولده محجوزه
لم يثبت هنا خطاب بل تعيين بعته لاني وقيلته له (والقبول من المشتري) وهو صريح بما دل على التملك
دلالة قوية كالمرة (كاشتريت) وما اشتق منه ويعتبر نحو ففتح التاء وابدال الكاف الفاص من العامي
(وتملكت وقيلت) وابتعت واخترت ونحو نعم وفعلت جوابا لقول البائع اشتريت لانها بعد الاتماس
جواب بخلافها بعد اشتريت منك أو بعثك ورضيت ومع صراحتها يصدق في قوله لم أقصد بها جوابا وباحت
شارح انه لا بد هنا من نظير ما يأتي في الإطلاق من قصد اللفظ لمعنا بقيد الآتي ثم واعقده غيره وأجراه
في سائر العقود * تنبيه * اختلف أصحابنا في السبب القولي كصنيع العقود والحوال وألفاظ الامر والنهي
هل يوجد السبب كملكك هنا عند آخر حرف من حروف أسبابها أو عقبه على الاتصال أو يتبين
بآخره حصوله من أوله قال ابن عبد السلام والمختار عند الاشعرية وحذاق أصحابنا الأول وقال الرافعي
الاكثر على الثاني وأجروا الخلاف في السبب الفعلي وقد حكى الرافعي وجهين في التحريم بالرضاع
هل هو مع الرضعة الخامسة أو عقبها هذا حاصل ما ذكره الزركشي في موضع وذكري آخر أنه اذا تعلق
الحكم بعدد أو ترتب على متعدد هل يتعلق بالجميع أو بالأخرى قال وكذا لو وقع عقب جملة مركبة من
أجزاء أو ترتب على لفظ ثم ذكر احتمال أن الخلاف هنا لفظي لأن الجزء الاخير متوقف الوجود على ما قبله
فلما قبله دخل على كل تقدير ثم ذكره بأنه معنوي وبأن المعزول لذهنا أن المؤثر هو المجموع أي غالبا لذكره
فروعا غائفا والوجه كما يشير اليه بعض كلامه حمل ما في هذه على حكم مرتب على سبب مركب من
أسباب متعاقبة اذ من مثلها الخلاف بيننا وبين الخنفية في السكر بالقدح العاشر فحينئذ نسند له لكل وهم
للاخير فلا يجب الحد بما قبله وحينئذ لا ينافي هذا ما نقرر رأونا لانه في سبب واحد لا تركب فيه والفرق
حينئذ متجه لأن هذا الاتحاد جرت فيه أوجه ثلاثة والاول لتركبه لم يحرفه الا وجهان وكان الاصح
أن المؤثر المجموع لأن هذا هو شأن الاسباب المجتمعة فتأمل فان كلامه في الموضوعين ومثلهما ظاهر
في التناقض لولا تأويله بما ذكره المعلوم منه أن ترتبه على الاخير فقط في مثل كثيرة هنا انما هو لدرج
يخصه كما يعلم من أمعن تأمله فيه (ويجوز تقدم لفظ المشتري) ولو قبلت بيع هذا منك بكذا للجهة
معناها حينئذ بخلاف فعلت ونحو نعم الا في مسألة المتوسط لالاكتفاء بها فيها مهما وظاهر انه لا يشترط
فيه أهلية البيع (ولو قال يعني) أو اشترمتي هذا بكذا (فقال بعثك) أو اشتريت (انقصد البيع
في الاظهر) لدلالته على الرضا فلا يحتاج بعده لنحو اشتريت أو بعثك واحتماله لاسبابه الرغبة بعيد
بخلاف بعني وبتبعني واشتريت مني وتشتري مني ونحو اشتريت منك اذا تقدم لا خلاف في صحته (وبعقد)
البيع من غير السكران الذي لا يدرى لانه ليس من أهل النية على كلام يأتي فيه في الإطلاق (بالسكانية) مع
النية مقترنة بنظر ما يأتي ثم والفرق بينهما فيه نظر ولا تغني عنها القرائن وان توفرت وهي ما يحتمل البيع
وغیره (كحلقه لك) أو خذ ماله لم يقل بجملة والا كان صريح بقرض كما يأتي أو تسلمه وان لم يقل مني أو باعك
الله أو سلطتك عليه وكذا بآبارك الله لك فيه في جواب بعني وليس منها أبحتكه ولو مع ذكر الثمن كما اقتضاه

(قوله) ولو قبلت الي
وبعته في النهاية

الطلاق لانه صريح في الاباحة بخلاف الاخير فذكر الثمن مناقض له و به يفرق بينهما وبين صراحة وهتك هنا لان الهبة قد تكون بنواب وقد تكون بخلافها فلهذا ذكرنا في خلاف الاباحة وانما كان لفظ الرقي والعري كتابة بل صريحا عند بعضهم لانه مرادف الهبة لكنه بخط عنها ايها المحدث والمحدث المشرع لفظه بخلاف الاباحة (يكذا) لا يشترط ذكره بل تكفي نيته على ما فيه مما بينته في شرح الارشاد وانما انعقد بها مع التية (في الاصح) مع احتمالها قياسا على نحو الاجارة والخلع وذكر الثمن أو نيته بتقدير الاطلاع علمه ما منه يغلب على الظن ارادة البيع فلا يكون المتأخر من العاقدين قابلا ما لا يدري به ولا يتعقد به بيع أو شراء وكيل لزمه اشتهاد عليه بقول موكله له بيع بشرط أو على أن تشهد بخلاف بيع واتهمه لم تتوفر القرائن المفيدة لغلبة الظن وفارق النكاح بأنه يحتاج له أكثر والكفاية لا على مانع أو هواء كتابة فيعتقد بها مع التية ولو حاضر فليقبل فوراعته وعلمه وعتد خيارهما لانقضاء مجلس قبوله * بتبني * سيأتي عن المطلب في الطلاق في بحث التعليق بالمثنية ان نحو البيع بالرضا ولا اكراه يقطع بعدم حله وحمله الاذرعى على البيع نحو حياء أو رغبة في جاه المشتري أى أو مصادرة بخلافه ضرورة ونحوه قدر أو دين فيحل بالانقضاء وظاهر كلام الخادم الميل لا انعقاده بالانقضاء مطلقا (ويشترط أن) لا يتخلل لفظ لا تعلق له بالاعتد بأن لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مستحباته من المطلوب حواء ولو كلفه الانقضاء وأن (لا يطول الفصل بين الفظيما) أو أشارتهما أو كتابتهما أو لفظ أحدهما وكتابة أو إشارة الآخر أو كتابة أحدهما وإشارة الآخر والعبرة في التخلل في الغائب بما يقع منه عقب علمه أو ظنه بوقوع البيع له كما هو ظاهر بسكون مرتب الجواب أو كلام من انقضى لفظه بحيث يشعر بالاعراض وان كان للصحة ولشأبة التعليق أو الجملة في الخلع اغتفر فيه اليسير مطلقا ولو أجنبيا وظهر انه يضرب هنا سكوته اليسير اذ قصد به القطع أخذنا مما مر في الفاتحة ويحتمل الفرق (وأن) يذكر الثمن المبدي ولا تكفي نيته الا في الكتابة على ما مر وان تبقى أهليتهما وأن لا يغير شيئا مما تلتظ به الى تمام الشئ الآخر وان يكون تكلم كل بحيث يسمعه من يقر به عادة وان لم يسمعه الآخر أو لا يسمع وان حملته الرج اليه وأن يتم المخاطب لا وكيله أو موكله أو وارثه ولو في المجلس وان لا يوقت ولو بنحو حياء تأ أو ألف سنة على الوجه و يفرق بينه وبين النكاح على ما يأتي فيه بأن البيع لا ينتهي بالموت بخلاف النكاح ولا يعلق الابا المشيئة في اللفظ المتقدم كبعثك ان شئت فيقول اشتريت مثلا لا شئت الا ان نوى به الشراء والوجه صحة ان شئت بعتك بخلاف بعتك ان شئت ما وان شئت بعد اشتريت مثلك وان قبل بعده أو قال شئت لان ذلك تعليق محض وكشئت مرادفها كأجبت ورضيت وظهر امتناع ضم التامع النحوى مطلقا لوجود حقيقة التعليق فيه وبالمثل كان كان ملكي فقد بعتك ونحوه ان كنت أمرتك بعشرين فقد بعتك بها كما يأتي آخر الوكالة وان كان وكيلي اشتراه لي فقد بعتك وقد أخبر به وصدق المخبر لان حديثه يعني اذنظر ما يأتي في النكاح وبيع بعتك هذا يكذا على ان لي نصفه لانه بمعنى الانصاف وأن (يقبل على وفق الانتخاب) في المعنى وان اختلف لفظهما صريحا وكتابة (فلو قال بعتك بألف مكررة) أو موحلة (فقال قبلت بألف صحيحة) أو حالة أو أجلي أقصر أو أطول أو بألفين أو ألوف أو قبلت نصفه بخمس مائة (لم يبيع) ككسبه المذكور بأصله بالا ولى لانه قبل غير ما خوطب به نعم في قبلت نصفه بخمس مائة ونصفه بخمس مائة الذي يتجه انه ان اراد تفصيل ما أحمله البائع صح لأن المطلق لتعدد العقد حيث ذكر في صراحة لا لغير ما خوطب به وفي بعتك هذا بألف وهذه مما قبل أحدهما بعنه تردد الذي يتجه الصحة لان كلا عقد مستقل فهو كالوجع بين بيع ونكاح مثلا ثم رأيت القاضي قال الظاهر الصحة (وأشارة الاخرس بالعقد) المالى وغيره وبالخل وبالحلف والتذر وغيره الا ما يأتي (كالنطق) به من غير الضرورة ثم ان فهمها اللفظ وغيره فصرح

(قوله) ويظهر انه يضرب في النهاية
ايضا وعبارتها والوجه (قوله)
وان تبقى أهليتهما الى قوله والوجه
صحة الخ في النهاية

أو الفطن وحده فكأنه كما سبقت ذكره في الطلاق وإذا كانت كلمة تعذر بيعه مثلاً بما باعتبار الحكم عليه به
ظاهراً كما هو ظاهر إذا علم بنية وتوفر القرائن لا يفيد كإمراً اللهم إلا أن يقال إنه يصح في ههنا كلمة
أو إشارة بأنه نوى الضرورة وزاد بالعقد وليال بايهاً من الاختصاص به لم يسد ذكره ثم احترازاً من وقوعها
في الصلابة والشهادة وبعد الحلف على عدم الكلام فليست كالنطق ومن ثم صحت بيعه بها في صلته
ولم تبطل (وشروط العاقبة) البائع والمستري الا بصار كما سبقت ذكره (والرشد) يعني عدم الخرج عليه ليشل
من بلغ مصداق الدين وماله ثم استمر أو فسق بعد بل أو يذر ولم يجز عليه ومن جهل رشده فإن الوجه
صحة عقده يكن جهل رقبته لأن الغالب عدم الحجر كالحرة نعم لو ادعى والد البائع بقاء حجره عليه صدق
بنيته كما هو ظاهر خلافاً لبعضهم لاصل دواهم حيث تدعى بنعي فيمن اشهر رشده عدم سماع دعواه حينئذ
ومن حجر عليه بفلس إذا عقد في الذمة بخلاف صي وان راها وقد اختار رشده واختار صحة ما عتد
من عقد المميزين لا يقول عليه ومجنون وقت بلاذن ومجور عليه بسفه مطلقاً أو فلس بالنسبة لبيع عين
ماله وانما صح بيع العبد من نفسه لأن مقتضاه العتق ويصح بيع السكران المتعدي مع كونه غير
مكاف ولوروده على مفهوم قول أصله التكليف كالسفيه على منطوقه أبدله بالرشد ليشله بالمعنى الذي
قررت ولا رد عليه من زال عقله عملاً بأثره فإنه ملحق بالمجور عليه (قلت وعدم الإكراه غير حق) فلا
يصح عقده كما في ماله غير حق لعدم الرضا وليس منه خلافاً لمن زعمه قول مجر لها لأر وحت إلا أن يعتني
مثلاً كذا بخلافه حتى كان أكرهته عليه أو تعين بيع ماله لوفاء دينه أو شر أعمال أسلم إليه فيه فأجبر الحاكم
عليه بالضرب وغيره وان صح بيع الحاكم له لتقصيره ومن أكرهه غيره ولو باطل على بيع مال نفسه صح منه
لأنه أبلغ في الأذن ويصح بيع المصادر مطلقاً إذا كراه ظاهراً (ولا يصح شراء) يعني تمك (الكافر
ولورثته النفسه بنفسه أو بوكيله ولو مسلماً) (المصحف) يعني كما هو ظاهر ما فيه قرآن وان قل وان كان
ضمن نحو نفسه أو علم أو على نحو ثوب أو جدار ما عدا انتقل للحاجة ومن ثم لو اشترى داراً سبقها قرآن
بطل البيع فيما عليه القرآن وصح في الباقي بشرطاً للصحة ومثله الحديث أي ما هو فيه ولو ضيقاً فيما
يظهر لأن ما أولى من الآثار الآتية وكتب العلم التي بها آثار السلف وذلك لتعريضها للافتتان وبحت أن
كل علم شرعي أو آله كذلك وتكرهه غير حاجة بيع المصحف دون شرائه (ولا تمك الكافر ولو بوكيله
المسلم) ولو بنحو تبعية والمزنا وبعض أحدهما وان قل ولو بشرط العتق (في الظاهر) لمافيه من
اذلال المسلم وأحق به المرتبة لقاء علقه الاسلام فيه في تمكين الكافر منه إزالة (الآن يعتق) أي يحكم
بعقده ظاهراً (عليه) بدخوله في ملكه كبعضه ومن أقر أو شهد بخرجه ومن قال للمالكه اعتقه غنى
وان لم يذ كر عوضاً لالهية كإيبيع (فيصح) بالرفع لفساد معنى النصب (في الأصح) شراؤه لانتفاء اذلاله
بعقده (ولا) تمك الذمي بغير دارنا وكذاها ان خشي إرساله اليهم على ما بحث وردد ما يأتي في جعل الحديد
سلاحاً فالتجمة مثله ولا تمك (الحرق) ولو مستأمننا (سلاحاً) وهو هنا كل نافع في الحرب ولو درعا
وفر سائر اختلاف في صلابة الخوف لا اختلاف لمخط الحلين أو بعضه لأنه يستعين به على قتاله فالتعنت منه لامر
لازم لذاته فألحق بالذاني في اقتضاء المنع فيه الفساد بخلاف الذمي بدارنا لأنه في قبضتنا والباقي وقاطع
الطريق أي لسهولة تدارك أمرهما وأصل السلاح كالحديد لا احتمال أن يجعل غير سلاح فان ظن جعله
سلاحاً حرم وصح كبيعها بأقل وقاطع طريق (وأنه أعلم) والكافر التوكل في شرائه على ما مر تسليم صريح به
أو نواه ويجوز بلا كراهة ارتئان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكراهة إيجار عنه
وأعارة وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهرن عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه مخدث
وبإيجار الناجر لمسلم كما يؤمر بإزالة ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر أو بكتابة القن عن مسلم في يده أو ملكه

(قوله) بخلافه حتى إلى المتر في النهاية
(قوله) وشمله الحديث إلى قوله
ويحب في النهاية (قوله) ولو بنحو
تبعية إلى قوله وكذاها ان
خشي في النهاية (قوله) بالرفع كما
قاله الشارح أي فإنه يصح لفساد معنى
النصب اذ لو كان كذلك كان من
سد دخول الاستثناء فيلزم استثناء
الشيء من تبعية أي يلزم استثناء
العقبة من عدم العقبة وهو فاسد النهاية
ومعنى ورأيت في بعض التعاليق
تقلا عن العلامة الطنبداني ان
النصب يقتضي العقبة عقب العتق
وهو فاسد لالامر بالعكس (قوله)
ولو مستأمننا إلى قول المصنف والله
أعلم في النهاية

قهر انخوارث أو اختيار انخوفسخ أو أقاله أو رجوع أصل واهب أو مقرض فان امتنع من رفع ملكه باعه
الحاكم عليه فان لم يجد مشتر يا استكسب له عند ثقبه وكذا استولته ومدره قبل اسلامه وتجه الحاق
معلق العنق به أو الوجه اجباره على قبول فداء اجنبي لها بمساوى قيمتها وكذا التوضي الرق فيما يظهر
لا على قبول فداء القن لنفسه لانه لا يملك في تأخر العوض (ولبيع) يعنى المعقود عليه ولو ثبنا (شروط)
خمس ويريد الربوى بما يأتى فيه ولا يرذخو جلد الاضحية وحر يم الملك وحمد للمحجز عن تسليمها شرعا
فيل الملك يعنى عن الطهارة لان نجس العين لا يملك انتهى ويرذبان اغناء عنها لا يستدعى عدم ذكرها
لأفادته بخبر محل الخلاف والوافق مع الإشارة لرد ما عليه المخالف من عدم اشتراطها من أصلها أحدھا
(طهارة عينه) شرعا وان غلبت النجاسة في مثله وأراد بطهارة العين طهارتها بالفعل أو الامكان
لما ذكره في المتنجس (فلا يصح بيع الكلب) ولو معلما (والخنزير) يعنى المسكر وسائر نجس العين ونحوه
كسبته لم تظهر طهارة أحدھما بنحو اجتهاد لجهة النهى عن ثمن الكلب وان الله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير والاصنام وقول الجواهر لا يصح بيع لبن الرجل اذ لا يحل شره بحال مردود بانه مبني على
الضعيف انه نجس (والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره) بالغسل (كالحل واللبن وكذا الدهن في الاصح) اتعذر
تطهيره كمر بدليه وأعاد ههنا الذين جرب ان الخلاف في صحته بناء على امكان تطهيره وان كان الاصح
منه أنه لا يصح فلا تكرر خلاف لمن زعمه وكما تنجس وامكان طهر قليله بالمسكرة وكثيره بزوال النجس
كلمكان طهر الخمر بالتخليل وجليد الميتة بالادباغ وكما جرح من زيل لادار بنت بانه فيها تابع لا مقصود
وأرض سمدت نجس ولا قن عليه وشم وان وجبت ازالته وما يطهره الغسل كسويق نجس بما لا يترشبا
منه ويصح بيع القر وفيه الدود ولو مينا لانه من مصلحته (الثاني النفع) به شرعا ولو لا كنجس صغير لان
بذل المال في غيره سفه وآخذة آكل له بالباطل (فلا يصح بيع الحشرات) وهى صغار دواب الارض
كفأرة ولا عبرة عما فيها المذكورة في الخواص ويستثنى نحو برقع وضرب مائوكل ونخل ودود قر
وعلق لنفحة امتصاص الدم (و لا يصح (كل طير و (سبع لا ينع) لخصوصه أو قتال أو حراسة
كالقواسق الخمس وأسود وذب وغر لا يرعى تعلم الصيد ليكره مثلا بخلاف نخوفه لاصيد ولو بان يرعى
تعله له وفيل لقناله وقد حارسة وهرة أهلية لدفع خوفه ونحوه عند لب للناس بصوته وطاوس
للانسان بلونه وان زيد في ثمنه لاجل ذلك اما الهرة الوحشية فلا يصح بيعه الا ان كان فيه منفعة كهر الزباد
وقدر على تسليمه بحبه أو ربطه مثلا (ولا) بيع (حبي) نحو (الحنطة) أو الزبيب ونحوه عشرين
حبة خرد وغير ذلك من كل مالا يقابل بمال عرفا في حالة الاختيار لا تنفاه النفع بذلك لقلته ومن ثم لم يضمن
وان حرم غصبه ووجب رده وكفر مستحله وعدة مالا يضمنه لغيره أو لنحوه غلا لا أثر له كالاصطياد بحبة
في فتح (و آلة اللهو) المحرم كسبابة وطشور وصنم وصورة حيوان ولون من ذهب وكتب علم محرم
اذ لا نفع بها شرعا نفع يصح بيعه من غير كبير ككفة فيما يظهر يادق للشرط في كجارية غناء محرم
وكش نطاح وان زيد في ثمنها لذلك لان المقصود اصابة الحيوان (وقيل يصح في الآلة) أى بيعها (ان
عذر نافعها مالا) ويردها مادامت بهيئتها لا يقصد منها غير المعصية وبه فارق صحة بيع اثناء التقديس
كسره وانما لم يصح بيع صنم من تقدم مطلقا لانه لا يباح بحال وصح بيع المتقدم الذى عليه الصور
لانها غير مقصودة منه بوجه والمراد ببقائه بهيئتها أن تكون بحالة بحيث اذا أريد منها ما هى له لا تحتاج
لصنعة وتعب أخذ ما يأتى في الغصب فتغير بعضهم هنا جعل بيع المركبة اذا فلت تركبها يعنى حمله
على فلت لا تعود بعده هيئتها لايما ذكرناه وفي الحاق الصليب به أو بالصنم تردو بنجته الثاني أن أريد به
ما هو من شعارهم المخصوصة بتعظيمهم والاول أن أريد به ما هو معروف (ويصح بيع الماء على الشط

(قوله) خمسة الى المتن في النهاية
(قوله) ويرد بان اغناءها الخ قد
يقال ليس الكلام في ذكرها حتى
يرد بما أفاده وانما الكلام في
في عبثها بغيرها مستقلا مع ان الضم
أولى من النشر (قوله) يعنى المسكر
الى قول المصنف الثاني في النهاية
(قوله) أو الزبيب الى قول المصنف
ويصح بيع الماء في النهاية الا قوله
وانما لم يصح بيع صنم الى قوله والمراد
ببقائها

والتراب بالعراء) ممن حازهما (في الاصح) لظهور النفع فيهما وان سهل تحصيل مثلهما ولو اختصا
 بوصف زائد صح قطعاً ويصح بيع نصف دار شائع بمثلها الآخرون من فوائده من جوع الوالد أو بائع
 الفلوس * فرع * من المنافع شرعاً حق المير بأرض أو على سطح وجاز كما يأتي في الصلح بملكه
 بالعوض على التأبد بلفظ البيع مع انه محض منفعة فلا تملك به عين الحاجة اليه على التأبد ولذا جاز
 ذلك بلفظ الاجارة أيضاً دون ذكر مدة ولا يصح بيع أو أرض بلا عمر بأن احتج من جميع الجوانب
 بملك البائع أو كان له عمر ونفاه أو بملك المشتري أو غيره لعدم الانتفاع به حالاً وان أمكن اتخاذ عمر له
 بعدو يفرق بينهما وبين ما مر في الجحش الصغير بأن هذا صالح للانتفاع به حالاً فلم يكف فيه بالامكان بخلاف
 ذلك وفارق ما ذكره أو لا مبالغة دار واستثنى لنفسه يتأمنها فان له المير اليه ان لم يتصل البيت بملكه
 أو شارفان نفاه مع ان أمكن اتخاذ عمر والأفلا بأن هذه استدامة ملكه وتلك فيها تنقل له ويعتقر
 في الاستدامة ما لا يعتقر في الابتداء أو اداسع عقار وخصص المرور اليه بتجانب اشترط تعيينه فلو احتج
 بملكه من ككل الجوانب وشرط للمشتري حق المرور اليه من جانب لم يعتقر بطل لا خلاف الغرض
 باختلاف الجوانب فان لم يخصص بأن شرطه من كل جانب أو قال بحقها أو أطلق البيع ولم يتعرض
 للمصرح ومرا اليه من كل جانب نعم في الاخيرة محله ان لم يلاصق الشارع أو ملك المشتري والامر منه فقط
 وظاهر قوله فان له المير اليه أنه لو كان له عمر ان تغير البائع وقضية كلام بعضهم تخير المشتري وله انتخاب
 فان قصد مرور البائع لملكه وهو حاصل بكل منهما وظاهر ان محله ان استوى باسعة وتحوها والاعتين
 ما لا ندر فيه ويؤخذ من هذا او قولهم لا اختلاف الغرض باختلاف الجوانب ان من له حق المرور
 في محل معين من ملك غيره لو اراد غيره نقله الى محل آخر منه لم يحز الارضا المستحق وان استوى الممران
 من سائر الوجوه لان اخذه بدل مستحقة معاوضة وشرطها الرضا من الجانبين ثم رأيت بعضهم أفتى بذلك
 فبين له محرج في أرض آخر فأراد الآخر ان ينقله الى محل آخر منها مساو للأول من كل وجهه ولما نقل
 الغرض اثناء الشئ تاج الدين فبين له طريق بملك غيره فأراد المالك نقلها للموضع لا يضر بالجوار ونظر فيه
 قال الامر كما قال من النظر ثم استدلل للنظر ولو اتسع المير بزيادة على حاجة المرور فهل للمالك تصديقه بالناء
 فيه لانه لا يضر حالاً على المار أو لانه قد يزدحم فيه مع من له المرور وغيره من المالك أو ماراً خر كل
 محتمل والذي يظهر الجواز ان علم أنه لا يحصل للمار تضرر بذلك التصديق وان فرض الازدحام فيه والأفلا
 (الثالث امكان) يعني قدرة البائع حاسوباً على (تسليمه) للمشتري من غير كبير كلفة واقتصر
 عليه هنالكة محل وفارق وسيد كرحل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسلمه من هو عنده وذلك لتوقف
 الانتفاع به على ذلك ولا ترد صحة في تخو قد يعجز وجوده لجهة الاستبدال عنه كما يأتي في بيع نحو معصوب
 وشال ممن يعتق عليه أو يعاضها بقوة العتق مع أنه يعتقر في الضمى ما لا يعتقر في غيره (فلا يصح بيع
 الضال) كعبد ويد وطير سائب غير نخل ونخل ليست أمه في الكفاية ونحو سمل بكرو واسعة بتوقف أخذه
 منها على كبير كلفة عقراً (والآبق) وان عرف محله ويختص بالآدمي (والمعصوب) ولو لمنفعة العتق
 للمعجز عن تسليمها حالاً لوجود حائل بينهما وبين الانتفاع مع امكانه فلا رد صحة شراء الزمن لمنفعة
 العتق (فان باعه) أي المعصوب ومثله الآخرون أو ما ذكر في شمل الثلاثة (لقد ادعى ان تراعه) أو رده
 (صح على الصحيح) حيث لا مؤنة لها وقع بتوقف قدرته عليها التيسر وصوله اليه حينئذ ولو جهل القادر نحو
 غصبه عند البيع واحتاج لمؤنة أو لانه يعتقر عند الجهل ما لا يعتقر عند العلم أو طرأ عجزه بعده تخير
 للاطلاع على العيب في الأولى وحدوثه قبل القبض في الثانية فان اختلفا في المعجز هل المشتري ولو قال
 كنت أظن القدرة قب ان عدمها خلف وان عدم انعقاد البيع (ولا يصح بيع) ما يعجز عن تسليمه

(قوله) لظهور النفع الى الفرع
 في النهاية (قوله) ولا يصح بيع الى
 قوله ولما نقل الغرض في النهاية
 الا قوله ويفرق الى قوله وفارق
 (قوله) أو كان له عمر كذا
 في أصله رحمه الله وقد يقال اللائق
 تأخيره عن قوله أو يملك المشتري
 فليأتمل (قوله) فان له عمر الخ أي فان
 اتصل بأحدهما فلا مرد له وهل
 يكفي في الاتصال بطلاق التلاصق
 أو يشترط النفوذ بالفعل محل تأمل
 (قوله) فان نفاه صح أي فان نفاه
 في صورة موت المورور له وهي حالة
 عدم الاتصال بملكه أو شارع
 ويظهر أن الموات كالشارع وذلك
 بأن يتصل بملك الغير أو وقف
 خاص أو عام كعبيد ورباط
 وحينئذ فالمراد بالامكان المقترن
 بالفعل بأن يتخلف بملك ويرضى
 صاحب الملك ببيع حق الممر
 أو يكفي بطلاق الامكان وهل يكفي
 بامكان الاستيعار لتعذر البيع
 كالوقف أو لا ينبغي أن يراجع جميع
 ذلك ويحترز (قوله) ولما نقل الغرض
 اثناء الشئ الدين أفتى بسلامة ونظرا
 وقال وتغيره ليلاليم الاثناء (قوله)
 قدره الى قول المصنف فان باعه
 في النهاية (قوله) فان اختلفا الى المتن
 في النهاية (قوله) ما يعجز الى قوله تنبيهه
 في النهاية

أو تسلمه شرعا كخذه في بناء وفص في خاتم و (نصف) مثلا (معين) خرج الشائع لانتفاء اضاعة المال عنه (من الأناء والسيف) ولو حقيرين لبطان نفههما بكسرهما (وتخوفا) مما تنقص قيمته أو قيمة الباقي بكسره أو قطعه نقصا يحتفل بمثله كثوب غير غليظ وكحداد أو اسطوان فوق شيء أو كاه قطععة واحدة من نحو طين أو خشب أو صوف من لبن أو آجر ولم تجعل النهاية متفقا واحدا اذ تنقص الباقي حينئذ من جهة انفراده كأحد زوجي الخلف وهو لا يؤثر لادكان استدراكه وكثبته معنونة من سقيمة وخز معين من حي لا مذكي وذلك للعجز عن تسليم كل ذلك شرعا لتوقفه على ما تنقص ماله وقد نهينا عن اضاعة المال وفارق بيع نحو أخذ زوجي الخلف وذراع معين من أرض لا مكان بل بهولة تدارك نقصهما ان فرض ضيق مرفق الأرض بالعلامة * تنبيه * هل يقبض الاحتفال هنا بما في نحو الوكالة والحجر من اغتفار واحد في عشرة لا أكثر إلى آخر ما يأتي أو يقال الامر هنا أوسع ويشرق بأن الضياع هنا لا يحقق فاحتط له بخلافه هنا لا محتمل وهل المراد النقص بالنسبة لحل العقد وان خالف سعره سعر بقيمة أمثاله من البلد أو بالنسبة لأغلب محالها كل محتمل أيضا ولو قيل في الأولى بالأول وفي الثانية بالثاني لم يعد (ويصح) البيع للبعض المعين (في الثوب الذي لا ينقص بقطعه) كغليظ الكمر رأس (في الأصح) وفي النفيس بطريقه هي موالاتهما على شراء البعض ثم يقطع الباقي ثم يعقدان فيصح اتفاقا واغفر له القطع مع كونه نقصا واحتمال أن لا يقع شراءه لأنه لم يلحأ إليه بعد وانما فعل رجاء الربح بينهما فرق (ولا) يصح بيع عين تعلق بها حق بفوت البيع لله تعالى كما نعين للظهور ولا دمي ككثوب استحق الاجر بحسبه لقض أجرة قصره مثلا أو اتمام العمل فيه وكأرض أذن مالكها في زرعها فخرها المأذون له ووقع خضرها وأقام زبرها فلا يصح بيع المالك لها ولا زرعها قبل ارضائه في عمله باعطائه مقابله وهو ما زاد من القيمة بسببه كاهوطا هر وذلك لتعذر الانتفاع بها بدون ذلك العمل المحترم المتعلق بها ونحو (المرهون) جعل بعد القبض أو شرعا من غير مرتهنه (بغير اذن مرتهنه ولا) القن (الحاق المتعلق برقبته مال) لكونه جنبي خطأ أو شبه عمدا وعمدا وعني على مال أو تلف مالا أو تلف ماسرقة مثلا لغير المجني عليه بغير اذنه كما أُرشد إليه ما قبله (في الاظهر) لتعلق حقهما بالرقبة ومحتمل الثاني ان يبيع لغير غرض الجنابة ولم يفده السيد ولم يتخذه فداء وهو موسر والاصح لا انتقال الحق لذمته في الاخرة وان جاز له الرجوع مادام القن باقيا على ملكه على أوصافه فان باعه بعد اختياره الفداء وقبل رجوعه عنه أجبر على أداء أقل الامرين من قيمته والارش فان تعذر لفلسه أو تأخر لغيبته أو صبره على الحبس فسخ البيع وبيع في الجنابة (ولا يضر) في صحة البيع (تعلقه بذمته) كأن اشترى فيها بغير اذن سيده وأتلفه أو كسبه كؤينة زوجته لا تنفاه تعلق الدين بالرقبة التي هي محل البيع (وكذا) لا يضر (تعلق القصاص) برقبته (في الاظهر) لرجاء السلامة بالعضو كرجاء عصمة الحربي والمرئد وشفاء المريض بل لو تختم قلبه كفاطع طريق قتل وأخذ مالا كان كذلك نظر الحالة البيع أم تعلقه ببعض أعضائه فلا يضر قطعا (الرابع المالك) في العقود عليه انما يخرج ببيع نحو المبيع قبل قبضه (لن) يقع (له العقد) من عاقد أو موكله أو موليه فدخل الحاصم في بيع مال الممتنع والملتقط لما يتخاف تلفه والتأخر بغير جنس حقسه والمراد انه لا بد أن يكون مملوكا لأحد الثلاثة (بيع الفضولي) وشراؤه وسائر عقود في عين لغيره أو في ذمته غيره بأن قال اشترته له بألف في ذمته وهو من ليس بوكيل ولا ولي عن المالك (باطل) للغير الصحيح لا يبيع إلا فيما تملك لا يقال عدوله عن التعبير بالعاقد إلى من له العقد أي الواقع كعالم مما تقر روان أفاد ما ذكر من أنه يشمل العاقد وموكله وموليه لكن يدخل فيه الفضولي ومراده اخراجه فان العقد يقع للمالك موقوفا على اجازته عند من يقول بصحته لا ناقل المراد من يقع له العقد بنفسه وعلى القديم

(قوله) للبعض المعين الى قوله (قوله) وكأرض في النهاية (قوله) وجعل بعد الى المن في النهاية (قوله) عدوله الى قوله بنفسه في النهاية

لا يقع الا بالاجازة فلا يرد (وفي القديم) وحكي جديد ايضا عقده (موقوف) على رضا المالك بمعنى انه (ان أجاز مالكة) أو وليه العقد (نفذوا فلا) وهو قوى من جهة الدليل لان حديث عروة ظاهر فيه وان أجابوا عنه وذا هر كلام الشئخين هناك الموقوف الصحة وقال الامام الصحة نازحة وانما الموقوف الملك وجري عليه في الامم وخرجه بقولنا أو في ذمة غيره ما لو قال في الذمة أو أطلق فيقع للبائش وبالقضولى ما لو اشترى بمال نفسه أو في ذمة غيره وأذن له وسماه هو في العقد فيقع للأذن ويكون الثمن قرضا تضمن اذنه في الشراء لذلك بخلاف نظيره في السلم لا يصح لانه لا بد فيه من القبض الحقيقي ولا يصح في التقدير وما هنامنه اذ لا بد من تقدير دخول العوض في ملك المقتضى فلا تناقض بين المستثنى خلافا لمن زعموا أطالوا فيه ما اذالم يسمه أذن له أولا أو سماه ولم يأذن له فيقع للبائش وان نوى غيره في الأنوار لوفال لم يسه اشترى عبدنا في ذمة مع لكل والى بعين العبد وبرئ من دينه ورد وان جرى عليه جمع متقدمون بأنه مبني على ضعف وهو جواز اتحاد القاض والمقبض وانما اغتفر في صرف المستأجر في العمارة لانه وقع باعلا مقصودا ولك أن تقول انما يتبعه تضعيفه ان أرادوا حسبان ما قبضه من الدين المصرح بقوله وبرئ من دينه اما وقوع شراء العبد للأذن ويكون ما قبضه قرضا عليه نظير ما فرقع التفاض بشرطه فلا وجه لردّه * تنبيه * يرد على المشت وشارحيه قول الماوردى يجوز شراء ولد العاهل منه وملكه لا سببه لانه تابع لمان أبه انتهى ويجاب بأن ارادته ليعبه متضمنة لقطع تبعيته لامانه قلنا ان المتوع بملك قطع أمان التابع وفيه نظر ظاهر و باق طاعها عليه من استولى عليه فالمشتري لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه فابذله انما هو في مقابلة تمكنه منه لا غير وبهذا يعلم ان من اشترى من حرى ولده بدار الحرب لم يملكه بالبشر لانه حر اذ يدخوله في ملك البائع عند قصده الاستيلاء عليه يعتق عليه بل بالاستيلاء فيلزمه تخميسه أو تخميس فدائه ان اختاره الامام بخلاف شراء اخيه من لا يعتق عليه بذلك منه وصحته لانه اذا قصد الاستيلاء عليه بما قاله يصح فملكهما المشتري ولا يلزمه تخميسهما (ولو باع مال مورثه) أو غيره أو زوج أمته أو أعتق قته (ظاناً بحياته) أو عدم اذن الغير له (فبان ميتا) يسكون الباء في الإفصاح أو أذناه (صح) البيع وغيره (في الظاهر) لان العبرة في العقود لعدم احتياجه اليه بما في نفس الامر حسب فلا تابع وبفرضه لا يضر لصحة بيع تخواهازل والوقف هنا وقف تبين لا وقف صحة وانما لم يصح على ما يأتي تزوج الخنثى وان بان واختصا ولا نكاح المشبهة بغيره وان بابت أجنبية لان الشك فيه في حل المعقود عليه وهو يحتاج له في النكاح ما لا يحتاج لولاية العقاد (الخامس العلم به) أى المعقود عليه عينا في المعين وقد اوصفه فيما في الذمة كما يعلم من كلامه الا أنى للهي عن بيع الغرر وهو ما احتمل أمرين أغلها ما أخوفها وقد لا يشترط ذلك للضرورة أو المساحقة كما سبذ كرم في اختلاط حمام البرجين وكما في بيع الفقاع وماء السقاء في الكوز قال جمع ولو لشرب دابة وكل ما المقصود به ولو انكسر ذلك الكوز من يد المشتري بلا تقصير فمن قدر كفايته بما فيه لا مازاد ولا الكوز لانها أماته في يده ومن أخذه بلا عوض ضمنه لانه عارية لا مافيه لانه غير متقابل شئ والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن وان لم يطابق الواقع أخذ من شرائه جاجة ثمن كثير يظن أنها جوهره نعم لا بد من ذلك حال العقد في نحو سدس عشر تسع ألف وهما جاهلان بالحساب لا يصح وان كان يعلم بعد نعم ذكر الغزالي خلافا في نظيره من القراض والفرق ان ما هنامعاوضة وهي تستدعى العلم بالعوض ومقابل حاله خروجه عن ملكه بخلاف القراض فان البيع فيه مترقب فيمكن معرفته ذلك قبل حصوله ويؤيده ما أتى فريسي في صورة الكتابة من ان الخط محض تبرع لا معاوضة فيه

(قوله) اذالم يسمه أذالم بصورة ما دالم يسمه وقد أذن له فدخوله في حين غير الفضولى لظاهر وأما دالم أذن له سماء أو لم يسمه فادخاله في حين غير الفضولى محل تأمل بل هو من قسم الفضولى وان خالف ما تقدم في الفضولى في الحكم أغنى البطلان والحاصل من مجموع كلامه ان الفضولى هو من لا ولاية له اذا اشترى بعين مال الأجنبي وأضاف الى ذمته فما ظل وان أضاف الى ذمة نفسه أو قال في الذمة أو أطلق أو اشترى بعين مال نفسه وقيل له أغنى المباشر (قوله) وان نوى غيره هذا التعميم بالنسبة لقوله اذالم يسمه (قوله) يرد على المتن على النهاية (قوله) وبهذا يعلم ان من اشترى في أصله بخطه اشترى بألف فلم يحرر قوله أو غيره أو زوج الى قوله الخامس في النهاية (قوله) فملكها المشتري بالشراء أحدان شرائه جاجة الخ لئلا يقال (قوله) جاهلان أو أحدهما كمن هو لظاهر (قوله) معاوضة قد يقال والقراض معاوضة

وقول البعوى فيمن باع نصيبه من مشترك وهو مجهول كنهه لا يصح لانه مجهول لكن قطع القول بالهبة
وجرى عليها في الجبر فقال باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حصته ثم عرفه صح لان ما تناوله
البيع لفظا معلوم ويدل له قول الاصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبد باعه صح في الباقي ولم يفصلوا بين
أن يعلم البائع مقدار نصيبه فيه أولا انتهى والذي يجزم ترجيح كلام البعوى ومعرفة البائع قدر حصته
بعد البيع لا تقيد لما تقرران المحل عند البيع مؤثر وان عرف بعد وما ذكره عن كلام الاصحاب
لأدليل فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلا بقدر حصته في نفسه وهو كاف وان أخلف كما مر في مسألة
الزاجحة فان قلت صرحوا بأنه لو قال بعثت الثمرة بألف الاقدار ما يخص مائة وأراد ما يخصه نسبتها
من الثمن اذا وزعت عليه الثمرة صح لعلم بحال البيع لان النسب اليه معلوم وهو الثمن المستحق اليه
ذلك استثناء للعشر قلت قد علمت من تعليلهم الفرق بين ما هنا ومثلنا وهو ان الثمن المنسوب اليه
معلوم حال العقد والاستثناء منه لكونه يمكن معرفته لا يصير مجهولا بخلاف في مثلنا فان الثمن فيها
مجهول حال البيع ابتداء فكان الابهام فيه أخش فنام له (بيع) اثنين عديهما ثالث ثمن من
غير تخصيص كل منه بقدر معين وبيع (أحد الثوبين) او العبد من مثالا وان استوت قيمتهما
(باطل) كالبيع بأحدهما كذلك للجعل بعين المبيع أو الثمن وقد تغنى الاضافة والاشارة عن التعيين
كداري وليس له غيرها وكهذه الدار وان غلط في حدودها وفي الجبر لو قال بعثت حتى من هذه
الدار وهو عشرة أسهم من عشرين سهما او حقه منها خمسة عشر صح البيع في عشرة انتهى وظاهره أنه
لا فرق بين أن يعلم ان حقه ذلك أو تجهله لانه يصدق على العشرة أنها حقه فيطبق الجملة التفصيل
ومن ثم أقي ابن الصلاح في صلبه جملة زائدة وتفصيل أقص منها بأنها ان تقدمت بمحل بها لا مكان
الجميع يكون التفصيل بعضها وان تأخرت فان قيل فجمع ذلك كذا حكى بالتفصيل لانه المتيقن أي
وان لم يقل ذلك حكمها كاهو ظاهر (ويصح بيع صاع من صبرة) أو من جانب معين منها وهي طعام
مجتزئ والمراد منها هنا كل مماثل الاجزاء بخلاف نخو أرض وثوب (تعلم صاعنا) للمتعاقدين لعدم الغرر
وتنزل على الاشاعة فاذا تلف بعضها تلف بقدره من المبيع (وكذا ان جهلت) صيعانها لهما أولا أحدهما
يصح البيع (في الاصح) لعلها بقدر المبيع مع تساوى الاجزاء فلا غرر وينزل على صاع منهم حتى
لولا يبق منها غير معين وان صب عليها مثلها أو أكثر كما قاله الرافعي و يظهر ان محله ما لم يتميز المصنوب
وذلك لتعذر الاشاعة مع الجهل فلا يأتع تسليمه من أسفلها وان لم يكن مرئيا ذروية طاهرها الصبرة كروية
كلها وفارق بيع ذراع من نخو أرض مجهولة الذرع وشاة من قطع وبيع صاع منها بعد تفريق صيعانها
بالكيل أو الوزن فتفاوت اجزاء نخو الارض غالبا وبأنها بعد التفريق صارت اعيانها متمايزة لا دلالة
لأحدها على الاخرى فصار كبيع أحد الثوبين ومحل الهبة هنا حيث لم يردا صاعا معانها أو لم يقل
من باطنها أو الا صاعا منها وأحدهما مجهول كليلها الجهل بالمبيع بالكيله حيث علم أنها تقي بالمبيع اما اذا
لم يعلم ذلك فلا يصح البيع للثقل في وجود ما وقع عليه صرح به الماوردي والغارقي وغيرهما وفيه نظران
العبارة هنا بما في نفس الامر حسب فلا أثر للثقل في ذلك اذا تعبدنا فالذي يجزم أنه متى بان أكثر منها
كبعثت منها عشرة فبانت تسعة بان بطلان البيع وكذا اذا ما ناسوا لانه خلاف صريح من
البيعية بل والاستدانة وفي بعضها مطلقا لا أن يكون محلها ارتفاع أو انخفاض والافان علم أحدهما
ذلك لم يصح كمن نظرف مختلف الاجزاء دقة وغلظا لم يره قبل الوضع فيه لعدم احاطة العيان بها وان جهلا
ذلك فان ظن تساوى المحل أو الظرف صح وخير من الحقه النقص قال البعوى وغيره ولو كان تحتها حفرة
صح البيع وما فيها للبائع والفرق بين الحفرة والانخفاض واضح (ولو باع جلي) أو ملي (ذا البيت حنطة

قوله) أن يعلم البائع أى البيع (قوله)
في نفسه لانه طمان استحقاقه للجميع
(قوله) اذا وزعت عليه الثمرة أى
مثلا والمراد بالمبيع (قوله) ومثلنا
وهى سلس عشر نسع (قوله) فيبيع
اثنين الى قوله وفي البحر في النهاية
(قوله) وقد تغنى الاضافة والاشارة
عن التعيين مقتضى صيغته أن نخو
هذه الدار لا تعين فيه وهو محمل
تأمل (قوله) ان تقدمت المحل يقال
قياس ذلك أن يقال في مسألة البحر
صح الجميع لتقدم الجملة وهو قوله
حتى على التفصيل وهو قوله وهو
عشرة أسهم فتأمل (قوله) أو من
جانب معين الى قوله كما قال الرافعي
في النهاية (قوله) أو الا صاعا منها التأمل
تصوير التعبير في صاع منها (قوله)
وفي بعضها الى قوله والفرق في النهاية
الا قوله كسمن الى قوله وان جهلا

أوزنة) أو زنة (هذه الحصة ذهباً أو بجا باع به فلان فرسه) وأحدهما مجهول قدر ذلك (أو بألف دراهم وذنابير لم يصح) للجهل بأصل القدر في غير الأخيرة وقد ركل من التوهين فيها وانما حمل على التصيف وشو والربح فينا وهذا زيد وعمر ولأنه المتبادر منه ثم لا نأمن ثم لو علمنا قبل العقد مقدار البيت والحصة وثن الفرس صغ وان قال بجا باع به ولم يذكر المثل ولا نأمنه لان مثل ذلك مجهول عليه نعم ان اتفق ثمن الفرس لا يشتري فقال له البائع العالم بأنه عنده بعث بجا باع به فلان فرسه لم يتعد حسنته وينزل الثمن عليه فيتعين ولا يجوز زايده وكافر لفظ المثل فيما ذكر كذلك تقدر زايده في نحو عوضتها عن نظير أو مثل صداقها على كذا فيصع عن الصداق نفسه لانه اعتدت زيادة لفظ نحو المثل في نحو ذلك وخرج بخطه وذهب المشير الى أن ذلك فيما في الذمة المعين كبعثت ملي أو جلي ذا الكوز من هذه الخطة أو الذهب وان جهل قدره لا حاطة التخمين برؤيته مع امكان الاخذ قبل تلفه فلا غرر (ولو باع بتقد دراهم أو دنابير وعين شيئاً وجوداً اتبع وان عزا أو معدوماً أصلاً ولو مؤملاً أو في البلد حالاً أو مؤملاً جلاً الى أجل لا يمكن نقله اليه للبيع قبل مضي الاجل بطل وان أطلق (وفي البلد) أي بلد البيع سواء كان كل منهما من أهلها أو يعلم بقودها أم لا على ما اقتضاه اطلاقهم (تقد غالب) من ذلك وغير غالب تعين الغالب ولو معة شوشاً أو ناقص الوزن لان الظاهر ارادتها له نعم ان تفاوتت قيمة أنواعه أو رواجها وجب التعيين وذكر النقد للغالب أو المراد به هنا مطلق العوض اذ لو غلب يجعل البيع عرض كفلوس وخنطة تعين وان جهل وزنه بل لو طرد عرفهم بالتعبير بالدينار أو الأشر في الموضوعين أصالة للذهب كما هو المنقول في الأول وقاله غير واحد في الثاني عن عدمه معلوم من القضية مثلاً بحيث لا يطقونه على غير ذلك انصرف لذلك العدد على الأوجه كما اقتضاه تعليلهم بأن الظاهر ارادتهما للغالب ولو ناقصاً ومن ثم رد بحث الأذرى حل قولهم لو غلبت الفلوس حل العقد علمها على ما اذا عبر بالفلوس لا الدراهم وقول ابن الصباغ لا يعبر بالدراهم عن الدنانير حقيقة ولا مجازاً لا يحل على ما إذا لم يطرد عرف بذلك ثم رأيت المجموع رد ما قاله بأنه مبني على ضعف وانما لم يصح بعث بمائة درهم من صرف عشرين دينار للجهل بنوع الدراهم وانما عرفها بالتعويض وهو لا يضبط ومن ثم صرح بمائة درهم من دراهم البلد التي قيمة عشرين من مهاد دينار لانها معة حينئذ ولا ينافي ذلك ما صرحوا به في السكابة التي بدراهم ان السيد ولو وضع عنه دينار بن ثم قال أردت ما يقابلها من الدراهم صغ وان جهلاه ويحيزي ذلك في سائر الدين لان الخط محض تبرع لا معاوضة فيه فاعتبرت فيه نية الدائن (أو تعدان) أو عرضان آخران (ولم يغلب أحدهما) وتساوياً قيمة أو رواجاً (اشتراط التعيين) لاحدهما في العقد لفظاً ولا يكتفي بنية وان اتفقا فيها بخلاف نظيره في الخلع لانه أوسع فهم يشكل عليه الاكتفاء بنية الزوجية في السكاح كما يأتي الآن يفرق بأن المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهنأذات العوض فاغتر ثم لم يغتر هنا وان كان مبني السكاح على التعبد والاحتياط أكثر من غيره فان اتفقا بنية ورواجاً لم يشترط تعين اذ لا عرض يختلف به فيسلم المشتري ما شاء منهما وان كان أحدهما صحيحاً والاخر مكسراً ولو أن بطل السلطان ما وجب بعقد نحو بيع أو اجارة بالنص أو الحمل بأن كان هو الغالب حينئذ أو ما أقرضه مثلاً وان كان ابطاله في مجلس العقد لم يكن له غير بحال زاد سعره أو نقص أو غرر وجوده فان قصد له مثل وجب والا اعتبر فيه وقت المطالبة ويجوز التعامل بالمعدومة المعلوم قدر غشها أو الرأية في البلد وان جهل قدرها سواء كانت له قيمة أو انفراداً لاستهلك فيها أم لا ولو في الذمة قال في المجموع لان المقصود رواجها فتكون لبعض المعاجين أي المجهولة الأجزاء أو مقاديرها وانما لم يصح بيع تراب المعدن نظر الى أن المقصود منه التقدير وهو مجهول لانه لا رواج ثم حتى يخلف الجهل بالمقصود وكذا يقال في عدم صحة بيع اللبن المخلوط بالماء ونحو

(قوله) وأحدهما مجهول الى قول المصنف ولو باع بتقد في النهاية (قوله) أي بلد البيع الى قوله بل لو أطر في النهاية (قوله) وانما لم يصح الى المتن في النهاية (قوله) أو عرضان الى قوله وان كان أحدهما صحيحاً في النهاية (قوله) ويجوز التعامل الى قوله وفي عدم صحة السلم في النهاية (قوله) أو عرضان الى قوله قدرها الظاهر (قوله) قدره والموجود في الاصل قدرها

المسك المختلط بغيره لغیر ترکیب نعم بحث أوزرعة ان الماء لو قصد خلطه بالبن لخوا حوضه وكان بقدر الحاجة صح لانه حينئذ يخلط بغير المسك لانه لتركيب وفي عدم صحة السلم والقرض في الجواهر والخطة المختلطة شعير مع صحة بيعها معنونة واذا جازت المعاملة بها حمل المطلق عليها اذا كانت هي الغالب وهي مثلية فخص بمثلها حيث ضمن بمعاملة أو اتلاف لا بقيمتها على المعنونة الآن فقد المثل وحينئذ فالمعتبر فيها يوم المطالبة الان علم سببها الموجب لها كالغصب فيجب أقصى قيمتها والاتلاف فيجب قيمة يوم التلاف وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهباً وهكذا (ويصح بيع الصبرة) من أى نوع صكانت (المجهولة الصبيان) والقطيع المجهول العدد والارض أو الثوب المجهولة الذرع (كل) بالنصب على القطع لا امتناع البدلية لفظاً ومحللاً لان البدل يصح الاستغناء عنه ما قبل الاشتغال فواضح بل شرطه عدم اختلال الكلام لو حذف البدل وما قبل الكل فلو حاز حذف المبدل منه عند ابن مالك وغيره كالاخفص وهنا لا يصح الاستغناء عن الاول ولا عن الثاني لان الشرط ذكر كل من الصبرة وكل صاع بدرهم وحينئذ التقدير على القطع ويصح بيع الصبرة المذكورة مع ذكره كل صاع بدرهم عقب ذكرها ووجه التقيد بهذه العينة بما توهم من عدم الصحة لجهالة الثمن كما يفيد تعليمهم الآتي * تنبيه * بما اثررت به وجه النصب يدفع زعم أنه على المفعولية لبيع وجهه اندفاعه استلزامه أنه مفعول ثانٍ وواضح أنه لا يلحق له لانه عين المفعول الاول الذي هو الصبرة في الحقيقة وانما غايته أنه تفصيل له واعلم أنه يترتب على ما قررنا أنه لا بد من ذكرهما أغنى الصبرة وكل صاع بدرهم أنه لو اقتصر على بعتك كل صاع بدرهم أى وأشار الى الصبرة بخويده لم يصح وهو متجه ويؤيده فرقهم بين الصحة هنا وعدمها في بعتك من هذه كل صاع بدرهم أو كل صاع بدرهم من هذه بأنه في هذه لم يصف البيع لجميع الصبرة بل لبعضها المحمل لتقليل والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحقيقاً ولا تخميناً بخلافه في مسألة الثمن وحينئذ فيجب بعضهم الحق في صورة الاقتصار المذكورة غير صحيح لاسيما مع حذفه قولي أى وأشار الخ لانه في المبيع لبيع لجميع الصبرة فكان قوله كل صاع بدرهم غير مفيد لتعيين المبيع ومثل تلك الاشارة هنا غير مفيد لتعيينه كما هو واضح ويؤخذ من الفرق المذكورة صحة بعتك هذه الصبرة كل صاع منها بدرهم ولا يضر ذكر من هنا لان انما قلنا البيع لجميع الصبرة تلغى النظر لتبعض الذي تقيد به ويؤيده ما أفاده ذلك الفرق أيضاً ان حمل البطلان في بعتك منها كل صاع بدرهم انقضى عن التبعض أو أطلق بخلاف ما لو أراد بها البیان فيصح لان التقدير حينئذ شيئاً هو هذه فتأمل (صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم) لشاهدة المبيع وجهه بالثمن زالت تفصيله فلا غرر في البيع بخلاف ما شهدوا بخلافه في بعض صاع صحة البيع فيه حصته من الدرهم وفارق بيع القطيع كل شاة بدرهم ففي بعض شاة بان خرج باقها لغيره فان البيع يبطل فيه بأنه يتسامح في التوزيع على المثل لعدم النظر فيه الى القيمة بحال يتسامح به في التوزيع على المتقوم ومن ثم لو قال بعتك هذا القطيع أو الثياب مثلاً كل اثنين مثلاً بدرهم بطل لان فيه توزيع الدرهم على قيمتها وهي مختلفة غالباً فبؤدى للجهل وخرج ببيع الصبرة ببيع بعضها كالأوباع منها كل صاع بدرهم فلا يصح للجهل (ولو باعوا) أى الصبرة ومثلها ما ذكرناه (بمائة درهم كل صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم صاع) البيع (ان خرج مائة) لمواقعة الجملة التفصيل فلا غرر (والا) يخرج مائة بل أقل أو أكثر (فلا) يصح البيع (على النخج) لتعذر الجمع بينهما واعتراض حكمه وخلافاً بأن الاكثرين على الصحة بأنها هي الحق اذا تعذر بل ان خرجت زائدة فانزاد المشتري ولا خيار للبائع لرضاه ببيع جميعها أو ناقصة خير المشتري فان أجاز بالقسط ويؤيده ما لو باع صبرة بصريرة شعير مكافئة فان البيع يصح وان زادت احداهما ثمن توافقاً فذلك والا فخرق الا قولون بأن الثمن

(قوله) واذا جازت المعاملة الى قوله على المعنونة في النهاية (قوله) وحيث وجبت الى الثمن في النهاية (قوله) يتخلف مالو أراد بها البیان قد يلزم عليه حذف المبين وتقديره وينبغي أن يرجع في فقه (قوله) ويجه فيما الى قوله وفارق في النهاية (قوله) فان خرجت زائدة أطلقوا الزيادة والنقص هنا وفيما يأتي من نظائره فهل هو على الخلافة أو محمول على ما لا يقع من التفاوت بين الكليتين غالباً أو ما يقع بين الكليتين فيقتصر كما ذكره في موانع ينبغي أن يتحرر (قوله) ويؤيده ما لو باع الى الثمن في النهاية الا قوله ومصرحة الى قوله ولا يصح

هنا عينت كسبة فاذا اختلفت عن اصارهم ما يختلف ثم ويفرق أيضا بان مكيلة وقع مخصصا لما قبله ومبيناً
انه لم يبيع الا كدلا في مقابلة كيل وهذا لا ينافيه الصحة مع زيادة احدىهما بخلاف ما هنا فان الزيادة
أو النقص يلغى قوله بمائة أو كل صاع يدرهم فأبطل ويختار البائع في الزيادة والمشتري في النقص أيضا
في بعث هذا على ان قدره كذا فزاد أو نقص والمشتري فقط ان زاد فان نقص فعلى وان زاد فلك فان أجاز
فبكل الثمن وان لم يقر البائع هـ: في الزيادة لانها داخله في البيع كدال عليه كلامه ويؤيده ما عرف في على ان لى
نصفه انه يعنى النصفه فكذا المعنى هنا بعث هذا الذي قدره كذا وازداد عليه * فرع * لو اعتد طرح
شئ عند نحو الوزن من الثمن أو المبيع لم يعمل تلك العادة ثم ان شرط ذلك في العقد بطل وعليه يحمل كلام
المجموع والافلا ومصلحة بعث هذا بكذا على أن لى نصفه لانه يعنى النصفه فيأتى نظيره هنا ولا يصح
بيعه ثلاثة أذرع مثلاً من أرض ليحفرها أو يأخذ ترابها لانه لا يمكن أخذ تراب الثلاثة إلا بأكثر منها وبأنى
في اختلاف المتبايعين أن النزاع يجعل على ماذا (ومضى كذا العوض) الثمن أو الثمن (معينا) أى
مشاهدا (كفت معانيته) وان جعلوا قدره لان من شأنه أن يحيط التخمين به نعم بكرة بيع مجهول نحو
الكيل جزا لانه يقع في الندم لثرا كم الصبرة بعضها على بعض غالباً بالمدروغ لانه لا تراكم فيه (والأظهر
أنه لا يصح) في غير نحو الفئاع كحمر (بيع الغائب) الثمن أو الثمن بأن لم يره أحد العاقلين وان كان حاضرا
في مجلس البيع وبالعاقب وصفه أو سمعه بطريق التواتر كما أتى أو رآه ليلالو في ضوء ان ستر الضوء
لونه كور في أبيض فيما يظهر فان قلت صرح ابن الصلاح بأن الرؤية العرفية كافية وهذا منها وعبارته
لو طلب الرد تعيب في عضو ظاهر قال لم أره إلا أن فله الرذلان رؤية المبيع لا يشترط فيها التحقق بل تكفى
الرؤية العرفية قلت ليس العرف المطر ذلك على ان كلامه مقصد مما إذا لم يكن العيب ظاهرا
بحيث يراه كل من ينظر الى المبيع وحينئذ فالمدار الرؤية العرفية هي ما يظهر للناظر من غير ضرورة تأمل
ورؤية نحو الورق ليلال في ضوء يستمر عرفيا ضمه ليست كذلك أو من وراء نحو زجاج وكذا ما عاصف
الارض والسمك لانه صلاحها وصحت اجارة أرض مستورة بماء ولو كدر لانها أوسع لقبولها
التأقوت وورودها على مجرد المنفعة وذلك لله عن بيع الغرر ولان الرؤية تفيد ما لم تقده العبارة كما يأتي
(والثاني) وبه قال الأئمة الثلاثة (يصح) البيع ان ذكر جنسه وان لم يراه (ويثبت الخيار) للمشتري
وكذا البائع على خلاف فيه (عند الرؤية) لحديث فيه ضعيف بل قال الدارقطني باطل وكالبيع الصلح
والاجارة والرهن والهبة ونحوها بخلاف نحو الوقف (و) على الاظهر (تكفى) في صحة البيع (الرؤية
قبل العقد فيما لا) يظن أنه (يتغير غالبا الى وقت العقد) كأرض وآنة وحديد ونحاس نظرا لغلبة
بقائه على ما رآه عليه نعم لا بد أن يكون ذا صك حال البيع لا وصفه التي رآها كأعمى اشترى
مارآه قبل العمى والالم يصح كما قاله الماوردي وأقره المتأخرون وقول المجموع انه غير يبى أى نقلا على
أن غيره صرح به أيضا لا مدار كذا التسيان يجعل ماسبق كالعدم فيفوت شرط العلم بالمبيع فلينا في تصحيح
غيره وجهه تقيد الاطلاقهم واتصروا بعضهم لتضعيفه يجعلهم التسيان غير دافع لعمهم السابق
في مسائل منها لو اشكر المولى الكالة تسيان لم يكن عزلا ولو نسي فأكل في صوم أو جامع في احرام لم يفسد
وبأنه لو رأى المبيع ثم التفت عنه واشتراه غافلا عن أوصافه صح ويرد بان مدار العزل على ما يشعر بعدم
الرضا بالتصرف وطلان الصوم والحنج على ما ينافيها مما فيه تعدل لم يوجد ذلك ومدار البيع على عدم
الغرر والتسيان يقع فيه وما ذكر في الفرع الاخير هو من محل النزاع فلا يستدل به وبفرض ان المتقول
فيه ما ذكر فالغرر فيه ضعيف جدا فلا يلتفت اليه وبحث بعضهم أنه لو رأى الثمرة قبل بدو الصلاح
ثم اشتراها بعده ولم يرها لم يصح وان قررت المدة أى لانه يتغير نحو اللون فـ سكان أولى مما يغلب

(قوله) فان الزيادة الخ يعنى ان زائد
البائع على قوله بعث هذا على ان
قدر الخ (قوله) فان نقص الخ فيجب
المشتري في صورة النقص بين الفسخ
والاجارة بكل الثمن وبلغى قول
البائع فان نقص فعلى وكان وجهه
أنه صيغة وعد وما الزيادة فليس
دخولها لقوله وان زاد فلك وانما
دخولها الشمول لقوله بعث هذه لها
(قوله) نحو الكيل كل وزن والعدد
(قوله) الثمن أو الثمن الى المتن
في النهاية (قوله) جنسه ونوعه
سكتى أو محلى (قوله) فيما لا يظن
أنه صادق بما لو شئت في أممنا
بغير أو بما لا يتغير ويؤيده ما سأتى
في توجيه عبارة الأنوار من قوله لان
الاصل عدم المانع فليراجع (قوله)
كأرض وآنة الى المتن في النهاية
(قوله) لطلو مدة الى قوله تنبيه
آخرهم جدا في النهاية

تغير فانه يطل وان لم يتغير لعرض كياناً واذ اصح فوجده متغيراً عما آراه عليه تخير فان اختلفا في التغير
صدق المشتري وتغير لان البائع يدعي عليه أنه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضي به والاصل عدم
ذلك وانما صدق البائع فيما اذا اختلفا في عين يمكن حيدونه لاتنا فهم ما على وجوده في يد المشتري
والاصل عدم وجوده في يد البائع (دون ما) يظن أنه (بتغير غالباً) لطول مدة وألغى عرض أمر آخر
كالأطعمة التي يسرع فسادها لانه لا وثوق حينئذ بقائه حال العقد على أوصافه المرمية قبل تنافي
كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحبوان اذ قضيه مفهوم أوله البطلان وآخره الصحة
والاصح فيه الصحة كالاول بشرطه لان الاصل بقاء المسمى بحاله وما ذكر من التناهي غير مسلم بل هو داخل
في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لان التقيده هنا للمنى لا للمنى أى ما لا يغلب تغيره سواء أغلب هدم
تغيره أم استويادون ما يغلب تغيره فهو داخل في منطوق الاول ومفهوم الثاني فلا تنافي وجعل الحيوان
مثلاً هو ما درجوا عليه وهو ظاهر فواقع لصاحب الانوار ومن تبعه من أنه قسم له وحكمهما واحد فيه
نظر وان أمكن توجيهه بأنه لما شئت فيه هل هو مما يستوي فيه الامران أولاً ألقى بالمستوى لان الاصل
عدم المانع وجعل قسماً لانه لم يتحقق فيه الاستواء فتأمل * تنبيه * قضية انما تهم التغير وعدمه
بالغالب لا بوقوعه بالفعل أنه لا ينظر لها حتى لو غلب التغير لم يتغير وأعدمه فقغير أو استوى فيه
الامران فقغير أو لم يتغير لم يؤثر ذلك فيما قالوه في كل من الاقسام من البطلان في الاول والصحة في الآخرين
وبوجه بان انما تعتبر الغلبة وعدمها عند العقد دون ما يطرأ بعده * تنبيه آخر * مهم جداً ما ذكرته
في القيد والتي مبنى على قاعدة استنبطتها من كلام غير واحد من المحققين تعالى الشيخ عبد القاهر
وحاصلها انك ان اعتبر دخول النفي على كلام مقيد كان نقياً لذلك القيد دائماً لا استحالة كون القيد
هنا للنفي لان الفرض دخوله على كلام مقيد فتعوض انصرافه لقيد لا غير وان اعتبر اشتغال الكلام
على قيد ونفي فالارجح المتبادر انصراف النفي الى القيد هنا أيضاً لانه قد نفيه وعلمنا ما صرح ماذكرته
في تقرير المنادى للدفع للاعتراض عليه المنى على المرجوح أن القيد للنفي أى انتفاء التغير غالب فلا تعرض
فيه لغلبة التغير ولا لعدمها بوجه بل يكون هذا النفي غالباً أو غير هو وجه مرجوحية هذا وارجحية
الاول لفظاً أن العامل اقوى وهو الفعل أو لى بأن يجعل عاملاً في المفعول أى مثلاً من العامل الضعيف
وهو حرف النفي فتقدر ذلك بلا يغلب تغيره أولى منه بما انتفاء تغيره غالب ومعنى أن المتبادر هو انصراف
النفي الى القيد واحتمال عكسه مرجوح بل جعله بعض المحققين كالعدم لحزم بالاول ووجه تبادر ذلك
أن الغالب في الاثبات والنفي توجيهها الى القيد ألا ترى انك اذا قلت جئتني راكبا كان المقصود بالاخبار
انما هو كونه راكبا كافي المحي لا النفس المحي فعلى الارجح توجه الاثبات والنفي للقيد أولاً لقيد
اثباته وأتبعه وعلى المرجوح لا يتوجه اليه فيكون قيد الاثبات والنفي لا غير فعلى الاول يعتبر القيد أولاً ثم
الاثبات والنفي وعلى الثاني بالعكس وهذا يدفع زعم ان هذا المرجوح هو الاكثر ارجاح والا كان
ذكر القيد ضائعاً عن غرض ذكره لتقييد بل لغرض آخر كما مضى من اثباته وكالتعريض كافي الآية
فان الغرض من ذكر الحالف فيها التعريض بالمحققين توخيها لهم ووجه اندفاعه منع ما ذكره بقوله
والا الى آخره وسند المنع أن تعيد المنى له فوالد وكفى به غشاً في حوازه بل حسنه هذا كله حيث
لم يعلم قصد المتكلم فلا ينافي ما تقرر مما قبل كثيراً ما يصدقون نفي الحكموم عليه بانقضاء صفة كلال عليه
السباق أو دليل آخر كقول امرئ القيس * على لاجب لا يهتدى بمناره * لم يرد كقوله أبو حيان وغيره
اثبات منار النقي عند الاهتداء بل نفي المنار من اسله وكقوله تعالى لا يسألون الناس الحافاً لم يرد اثبات
السؤال ونفي الحاف عنه بل نفي السؤال من اصله بدليل يحسم الجاهل الى آخره اذ التعطف لا يجامع

(قوله) استنبطتها من كلام غير واحد
الح من المحجب دعوى الاستنباط
في مسألة مصرح بها مشهورة
في كلامهم ابن قاسم وقد بوجه
كلام الشارح بان مقصوده الاشارة
الى أن من المحققين من صرح بها
واستنبطها كالشيخ عبد القاهر
ومنهم من لم يصرح بها لكنها تؤخذ
من كلامه بطريق الاستسقاط وقوله
تعالى الشيخ عبد القاهر متعلق
باستنبطها أى اقدمت بالشيخ عبد
القاهر أى مثلاً في التصريح بها
واستنباطها من كلام من لم يصرح
بها من المحققين فحاصله اني لم
أخذها من المصريحين بها كالشيخ
المنذ كور على سبيل التقليد
المصرف بل على سبيل التنبيه
لما خذها من كلام المحققين وهذا
على سبيل التحدث بنعمة الله عليه
عمرنا الله واياهم باحسان به
وأسبيل علنا وعليهم ذيل ستره
(قوله) أى انتفاء التغير تفسير المنى
بالنظر لعبارة المصنف وقوله غالباً
لادخله في التفسير وانما هو
متعلق بما قبله

المسئلة ومما له تعلق بما هنا قول الفخر الرازي في الحقيقة مطلقة أعم من تفهاتها مقيدة لا فائدة الاقول
سلبها مع القيد بخلاف الثاني فان انتفاءها مقيدة بقيد مخصوص لا يستلزمه مع قيد آخر (وتكفي)
في صحة البيع (رؤية بعض المبيع ان دل على باقيه كظواهر الصبرة) من نحو الحب والجوز والادقة
والسلك والتمر المجوه أو الكيس في نحو قوصرة والقطن في عدل والبر في بيت وان رآه من كوة لان
الغالب استواء طاهر ذلك وباطنه فان تخالفنا تخير وكذلك تكفي رؤية أعلى المتاع في ظرفها ولا يصح
بيع نحو مسك في فأرته معها أو دونها الا ان فرغها ورآها فارقعة ثم رأى أعلاه بعد ملئها منه
ويصح بيع نحو سمن راة في طرفه معه موازنة ان علمنا زنة كل مكان للطرف قيمة وقيد بعضهم
بما اذا قصد الطرف أخذ من تعليمهم البطان بشرط بذل مال في مقابلة غير مال ويرد بان ذكره يشعر
بقصد فلا نظر لقصد المخالف له لا بيع شيء موازنة بشرط حظ قدر معين منه بعد الوزن في مقابلة الطرف
بخلاف شرط وزن الطرف وحظ قدره لا انتفاء الجلالة حينئذ ويبحث أن المراد العرف بحظ قدر كشرطه
غير صحيح كما مر وان أيد بكلام ابن عبد السلام وغيره خرج بدل صبرة نحو رمان ويطبخ وعنب فلا بد من
رؤية جميع كل واحدة وان غلب عدم تناوتها وكذا انراب الارض ومن ثم لو باعه قدر ذراع طولاً وعمقا
من أرض لم يصح لان تراب الارض مختلف (و) تكفي رؤية بعض المبيع الدال على باقيه نحو (اغوذج)
يضم الهمة والم وفتح الجمجمة (التماثل) أي المتساوي الاجزاء كالحبوب وهو ما يسمى بالعبسة
ثم ان أدخلها في البيع في صفقة واحدة مع وان لم يرد الى المبيع على التعمد لان رؤيته كظواهر الصبرة
وأعلى المانع في دلالته كل على الباقي وزعم أنه ان لم يرد اليه كان كبيع عشرين رأى أحدهما ممنوع
لوضوح الفرق اذ ما هنا في التماثل والعنان ليس كذلك ومن ثم لو رأى ثوبين مستويين قيمة ووصفا
وقدرا كصفي كبراس فسرق أحدهما مثلاً ثم اشترى الآخر غائباً يصح اذ لا جهالة حينئذ وجهه وان لم
يدخلها في البيع لم يصح وان ردها للمبيع لانه لم يرد اليه ولا شئاً منه (أو) ان (كان صواناً) بكسر أوله
وضمه (للباقى خلقه) وان لم يبدل عليه (كقشر) قصب السكر الاعلى وطلع الخلد (الرمان والبيض)
وكذا القطن ~~لصن~~ بعد تنقيحه وانما لم يصح السلم فيه حينئذ لعدم انضباطه (والقشرة السفلى) وهي
ما يكسر عند الاكل وكذا العلبان لم تعقد (لجوز واللوز) لان بقاءه فيه من صلاحه وقشر القصب
الاسفل قد عيص معه فصار كأنه في قشر واحد وقيد كأصله بالخلق للاحتراز عن جلد الكتاب فانه
لا بد من رؤية جميع أو راقه وكذا الورق البياض وان أو رد على طرفه القطن في جوزة والدر
في صدفه والمسك في فأرته وعلى عكسه الخشك في نخوه والنفق في كوزة والحبة في الحشوة بالقطن
لبطلان بيع الاول مع ان صوانها خلق دون الاخر مع ان صوانها غير خلق وقد يجب بأن الغالب في الخلق
ان بقاءه فيه من مصلحة فأر يدبها هو الغالب فيه ومن شأنه فلا رد عليه شيء من ذلك وتردد الاذرعى
في الحاق الفرس واللغف بالحبة ورج غير عدمه لان القطن فيها مقصود لذاته بخلاف الحبة وفيه
وقفة (وتعتبر رؤية كل شيء على ما يليق به) عرفاً ونسبته في ~~الصك~~ في أن يرى منه ما يختلف معظم
المالية باختلافه فيرى في الدار والبستان والحمام كل ما شملت عليه حتى البالوعة والظربى ومجرى
ماء تدور به الرحا وفي البقية رؤية جميعها حتى ما في الماء منها كاشمله كلامهم لان بقاءه فيه ليس
من مصلحتها وفي الامتداد بعد ما عدا ما بين السرة والركبة كالشعر وفي الدابة جميع اجزاها
لا لسان حيوان ولو آدميا واسنانه واجزاءه ونحوه من قال غير واحد وباطن حافر وقدم خلافاً للآزر
ومن ثم أطلقوا أنه لا يشترط قلع النعل وبشرط في ثوب مطوى نشره ورؤية وجهه ان اختلفا
صكاً وكل منقش والاكثر كبراس كفت رؤية أحدهما (والاصح ان وصفه) أي المعين الذي

(قوله) من نحو الحساب الى قوله
ولا يصح بيع نحو مسك في النهاية
(قوله) وقيد بعضهم بما اذا قصد
الطرف يظهر أن هذا التقييد
يفرض اعتياده بالنسبة الى حالة
البطلان للعلوم بطريق المفهوم
لا الى صورة العدة المعلومة بطريق
المنطوق فتأمل (قوله) نحو
رمان الى المتن في النهاية (قوله)
طولا ينبغي وعرضا (قوله) أي
المتساوي الاجزاء الى المتن في النهاية
الاقوله ومن ثم الى قوله وان لم يدخلها
(قوله) ومن ثم لو رأى الخ المتأمل
وجهها النساء (قوله) وكذا القطن
الى قوله وتردد الاذرعى في النهاية
(قوله) القطن في جوزة أي قبل
تفتحه بقراءة ما تقدم (قوله) عرفاً
الى المتن في النهاية الاقوله خلافاً
للآزر (قوله) أي المعين الى قوله
وروى في النهاية

برادعه (صفة السلم لا يكفي) عن رؤيته وان بالغ فيه ووصل اليه من طريق التواتر المفيد للعلم الضروري
 لأن المحظ في اشتراط الرؤية الاحاطة بما لم تحط به العبارة من دقيق الاوصاف التي يقصر التعبير عن
 تحقيقها وايصالها للذهن ومن ثم ورد ليس الخبر كالبيان بكسر العين وروى ~~كثيرون~~ منهم أحمد
 وابن حبان خبر يرحم الله موسى ليس المعاني كالخبر أخبر به تبارك وتعالى ان قومه قتلوا بعدة فلبق
 الاواح فلما رآهم وعابهم ألقي الاواح فتكسر منها ما تكسر وبقي المعين علم ان هذا الاختلاف ما ياتي له
 أول السلم في ثواب صفة كذا لانه في موصوف في الذمة وعلم مما تقرر ان كل عقد اشترط فيه الرؤية لا يصح
 من الاعمى قال الزركشي الاشراء من يعتق عليه ويصع عبده من نفسه لان مقصوده العتق وفيه وقفة
 لاقتضائه ان البصير مثله في ذلك على أنه لا ضرورة له اليه لا يمكن تركه وان ما لا يشترط فيه يصح منه
 (و) من ثم (يصح سلم الاعمى) مسلما كان أو مسلما اليه لانه يعرف الاوصاف والسلم يعتمد الوصف
 لا الرؤى بمحله حيث لم يصحكن رأس المال معينا ابتداء وحينئذ يكل من قبض له أو عنه والالم يصح
 منه لا يعتمد الرؤى بحال العقد قبل ولا تصح اقلته لنص الام على انه لا بد منها من العلم بالمقابل فيه لكن
 الذي تقلاه وأقره جواز الفسخ بالخيار من جهل الثمن وبه يعلم ان النص منى على انها بيع (وقيل ان عمى
 قبل تمييزه) بين الاشياء أو خلق أعشى (فلا) يصح سلمه وله شراء نفسه وايجارها لانه لا يجهلها بيع
 ماراة قبل العمى ان ذكر أوصافه وهو مما لا يتغير غالبا كحجر * فرع * في الجواهر يشترط ذكر حدود الدار
 الاربعه وكفى بثلاثه ان تميزت بها ونظر فيه بأنهم ان رؤى لم يتجملد كشي من الحدود والالم يكف الا ذكر
 كلها ويرد بان يرى له جلة دور ثم يريد ان يبيعه بعضها فلا بد من ذكر مميزها ولو حدين على الوجه وللشخصين
 وغيرهما في بيع الماء وحده أو مع قراره ما يوجبهم التناقص في أبواب متعددة وقد ثبت ما في ذلك في تأليف
 مستقل والحاصل أنه لا يصح بيع المائع من نحو نهر أو بئر وحده مطلقا لجهل به وان محل بيع الماء ملك
 ووقع البيع على قراره أو بعض منه معين صم ودخل للماء كله أو ما يخص ذلك المعين وان لم يملك
 هو بل ما يصل اليه لم يدخل الماء ملكا بل استحقاق الارض الشرب منه ومرفق في كتابة النبات
 ماله تعلق بذلك

(قوله) ويعلى الى قوله قال في النهاية
 (قوله) مسلما الى ولا يصح قالته
 في النهاية
 * (باب الربا)
 (قوله) بكسر الراء الى المتن في النهاية
 (قوله) والنقد الى قوله نعم يكفي هنا
 في النهاية

(باب الربا)

بكسر الراء والقصر وفتحها والمتوألقة بدل من واو ويكتب بمجاو بالياء وهو لغة الرادة وشرا عاقل
 الربا على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشراء حالة العقد أو مع تأخير في
 البدلين أو أحدهما والاصل في تحريمه وأنه من أكبر الكثر الكتاب والسنة والاجماع قبل ولم يجعل في
 شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى في كتابه عاصيا بالحرب غير آكله ومن ثم قيل انه علامة على سوء
 الخاتمة كذا لانه أولياء الله فانه صم فيها الايدان بذلك وتحريمه تعبدى وما أبدى له انما يصلح حكمة
 لاعلة وهو اما ربا فضل بأن يزيد أحد العوضين ومنه ربا القرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للقرض غير
 نحو الزهن أو ربا بدأن يفارق أحدهما مجلس العقد قبل التناقص أو ربا نأ بأن يشترط لأجل في أحد
 العوضين وكلاهما جمع علمهما والتصديق هذا الباب بيان ما يعتبر في بيع الربوي زيادة على ما مر ثم العوضان
 ان اتفقا جنسا اشترط ثلاثة شروط وهي الطعم والنقدية اشترط شرطان والا كبيع طعام
 بنقد أو ثوب أو حيوان بحيوان ونحوه لم يشترط شيء من تلك الثلاثة اذا علمت ذلك علمت أنه (اذا بيع
 الطعام بالطعام) أو النقد بالنقد كما يأتي (ان كانا) أى الثمن والثمن ووقع في بعض النسخ بلا ألف
 وهو فاسد (جنسا) واحد بأن جمعهما اسم خاص من أول دخولهما في الزبا واشتركتا في اشتراكا
 معنويا كتمر معلى وبرنى وخرج بالخاص العام كالحب وما بعده الادقة فانها دخلت

في الربا قبل طر وهذا الاسم لها فهي أجناس كأصولها وبالآخر البطيخ الهندي والاصفر فانهما جنسان
والتمر والجوز والهنديان مع التمر والجوز المعروفين فأتى إطلاق الاسم عليهما ليس بقدر مشترك بينهما
أي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين وهذا الضابط مع أنه أولى ما قيل من مقتضى العجوم
والإلبان لصدة عليهما مع أنها أجناس كأصولها (اشتراط الحلول) من الجانبين اجماعا لاشتراط
التفاضل في الخبر ومن لازمها الحلول غالباً في اقترن بأحدهما تأجيل ولو للحظة فخل وهما في المجلس
لم يصح (والمائة) مع العلم بها وكان فيها اختلاف لبعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم انقضى وصار الاجماع
على خلافه (والتفاضل) يعني القبض الحقيقي فلا يكفي تخو حواله نعم يكفي هنا قبض من غير تقدير
ومع استحقاق البائع للقبض وان لم يصدق صحة التصرف كما يأتي (قبل التفرق) حتى لو كان العوض
معينا كفي الاستقلال بقبضه وبكفي قبض وارثهما في مجلس العقد بعد موتهما وهما فيه ومأذونيهما
لا غيرهما ولو سيدا أو موكلا لانه يقبض عن نفسه قبل تفرقهما لا بعده لتدبرتهما على القبض قبل تفرق
الأذن بخلاف الوارث ولو قبضا البعض صح فيه تفرقهما بالصفة (أو جنس) كخطة وشعر جاز التفاضل
بينهما (واشتراط الحلول) من الجانبين كالمهر (والتفاضل) يعني القبض كما تقرر للخبر الصحيح أنه صلى الله
عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمال بالمع
بمثل سواء سواء إذا اختلفت هذه الاجناس فيعبروا كيف شئتم إذا كان يد بيد أي مقابلة ومن
لازمها الحلول غالباً كالمهر بل في رواية مسلم عن ابن عباس وهي صريحة في اشتراط الحلول وما اقتضاه من
اشتراط المقابلة ولو مع اختلاف العلة أو تكون أحد العوضين غير ربوي غير مراد اجماعا والأول ان
شرطان للصححة ابتداء والتفاضل شرط للصححة دواما ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس نعم التفرق هنا مع الاكراه
مبطل لضيق باب الربا بخلاف الاجازة على تناقض فيها حاصل المعتمد منه انهما متى تفاضلا بعداه وقبل
التفرق بان دوام صحته والابان بطلانه من حين الاجازة فعلم ما اثم تعا على عقد الربا ان تفرقا عن تراض
فان فارق أحدهما أثم فقط (والطعام) الذي هو باعتبار قيام الطعم به أحد العليتين في الربا الخبر مسلم
الطعام الطعام مثل لا يمتل وتعلق الحسب بمشقة إذا الطعام بمعنى الطعام يدل على تعلقه به بما منه
الاشتقاق (ما قصد للطعم) انهم أوله مصدر طعم بكسر العين أي طعم الآدمي بأن يكون أظهر مقاصده
تناول الآدمي له وان لم يأكله الأندرا كالبلوط أو ساركة فيه اليها ثم غالباً * تنبيه * في عبارته هذه دور
لتوقف معرفة الطعام على الطعم من رجوعهما المعنى واحد وقد يحل بأن يراد بالطعام أفراد التي يجري
فيها الربا أي والاعيان الربوية ما قصدت لطعم الآدمي (أقرباً) كبر وحسن وماء عذب اذا ليم
الاقسام الا به وتسميته طعاما جاءت في الكتاب والسنة قيل المراد به ما ينسأخ وان كنت فيه ملحوحة ليخرج
ماء الحرق فقط وفيه نظر والذي يتجه اناطته يعرف بلد العقد (أو نفسها) كتمر وزبيب وتين وغير ذلك
بما يقصده تأدم أو تحل أو تخمض كسائر الفواكه الآتي كثير منها في الاعيان والبقولات
(أو أدوايا) كالحل وكل مصلح من الابازير والهارات وسائر الادوية كزعفران وسقمونيا وطبن أرمي
أو مختموم وزعم نفسه ممنوع ودهن نخوخ ووررد ولبان وصمغ وحب حنظل الخبر السابق فانه نص
فيه على هذه الاقسام بد كالمثل فانه مصلح للغذاء ولا فرق بينه وبين مصلح البدن اذا لا غلبة لحفظ
الصحة والادوية يقردها وانما يتناول الطعام في الاعيان الدوائ لانه لا يسماه في العرف المبنية هي عليه
وخارج بقصد الخ نخوخ ووررد ومائه وعود وصيدل وغيره ومسأل وجلدوان أو كل نجا ما لم يقصد
للاكل غالباً ودهن نخوخ ومثل وكان وجهه وحشيش يؤكل رطبا كفت وقضبان عنب مما يؤكل ولا يقصد
تناوله ومطعمون جث كعظم وان جاز لنا أكل طرية الذي يستلذه ولا يضر كموطاهر ومطعمون

(قوله) ما لم يقصد الاكل غالباً
يقضي أنه لو كان يحل بقصد للاكل
غالباً كان ربواً بأي في ذلك المحل

بها ثم ان قصد لطمعها وغلب تناولها له كعلف رطب قد تناولها الآدمي فان قصد للزوعين فر بوي الان
غلب تناولها ثم على الوجه فعلم من هذا كقولنا السابق بأن يكون أظهر مقاصده الى آخره أن
القول روي بل قال بعض الشارحين ان النص على الشعيير يفهمه لانه في معناه (وأدقة الاصول المختلفة
الجنس وخلولها وأدهانها أجناس) لانها فروع اصول مختلفة ترويه فأعطيت حكم أصولها ثم كل خلين
لاماء فيهما واتحد جنسهما بشرط فيهما المائلة وكل خلين فيهما ماء لا يباع أحدهما بالآخر مطلقا لانهما
من قاعدة مدحوقة وكل خلين في أحدهما ماء ان اتحد الجنس لم يبع أحدهما بالآخر مانع الماء المائلة
والابيض وخرج بالمختلفة الجنس المتحدة الجنس كأدقة أنواع البرهقي جنس واحد وبأدهانها دهن نخو
الورد والبنفسج فكلاهما جنس واحد لان أصلها الشيرج وقول شارح يجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد
متفاضلا بذى حمله على ذهنيين مختلفين طبيعيا وان لم يعهد ذلك في غير الشيرج (والعوم والالبان)
والاسمان والبيوض كل منها (كذلك) أى أجناس (في الظاهر) كأصولها فيجوز بيع لحم أولبن البقر
بلحم أولبن الضأن متفاضلا ولحم أولبن الجواميس مع البقر والضأن مع المعز جنس وبجث الزركشى
في متولد بين جنسين أنه معهما جنس واحد فيجوز بيع لحمه بلحم كل احتياط الباب الربا (والمائلة تعتبر
في المكيل) كلوز في قشره أولا ثم حمله ان لم يختلف قشره على الوجه ولين بسائر أنواعه وان تفاوت بعضها
وزنا كحليب برائب كالبز الصلب بالرخو وحب وتمر وخب وعصير ودهن مانع لاجامد على الوجه نعم
قطع الملح الكبر المتجافية في المكيل موزونة وان أمكن سحقها (كيلا) ولو جلا يعتاد كقصعة
(و) في (الموزون) كنفد وعسل ودهن جامد وما يتجاف في المكيل (وزنا) ولو بقيان للنص على ذلك
في الخبر الصحيح فلا يجوز بيع بعض موزون ببعضه كيلا وهو ظاهر ولا عكسه وان كان أنضب لان
الغالب في باب الربا التعبد ومن ثم كفي الوزن بالماء في نخور الكاة واداء المسلم فيه لاهنا ولا يضرم الاستواء
في الكيل التفاضل وزنا ولا عكسه وبئر قليل نخور برب في وزن لا كيل (والمعتبر) في كون الشيء
مكيلا أموزونا (غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور أنه اطلع
عليه وأثره فلا جرة بما أحدث بعده (وما جمل) كونه مكيلا أموزونا وأكون الغالب فيه أحدهما
في عهده صلى الله عليه وسلم أو وجوده فيه بالحجاز أو علم وجوده بغيره أو حدوثه بعده او عدم استعمالهما
فيه والغالب فيه ولم يتعين وانسى يعتبر فيه عرف الحجاز حالة البيع فان لم يكن لهم عرف فيه فان كان
أكبر جرمان التمر المعتدل فوزون خرما اذ لم يعلم في ذلك العهد الكيل في ذلك والا فان كان مثله كاللوز
أو دونه فأمره محتمل لكن قاعدة ان مالم يجد شرعا يصح كهم فيه العرف قضت بأنه (يرعى فيه عادة بلد
البيع) حالة البيع فان اختلفت فالذي يظهر باعتبار الاغلب فيه فان فقد الاغلب الحق بالاكثره شهما
فان لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن و يظهر في متبايعين بظر في بلدن مختلفي العادة التخمير أيضا
* تنبيه * فولى هنا كاللوز بيعت فيه شين ولا ينافيه ما مر أنه مكيل لان المراد مجرد التميل امثال جرم
التمر لا غير بدليل تبعه للشين آخر الباب على انه مكيل (وقيل الكيل) لانه الاغلب فيما ورد (وقيل
الوزن) لانه أنضب (وقيل يتخير) للتساوى (وقيل ان كان له أصل) معلوم المعيار (اعتبر)
أصله فعليه دهن السمسم مكيل ودهن اللوز موزون كذا وقع لغير واحد من الشراح وهو بناء على انه
موزون وقدم تران الذي عليه الشينان خلافة (والنقد) أى الذهب والفضة ولوغير مصر و بين
وتخصيصه بالمضروب مهجور في عرف النقهاء وعلة الربا فيه جوهرية الثمن فلار باقى الفلوس
وان راجت (بالنقد كطعام بطعام) في جميع ما مر في ذهب بثلثه أو فضة بثلثها تعتبر الثلاثة في أحدهما
بالآخر يعتبر شرطان وهذا يسمى صرافا ولا فرق فيه وفيما مر بين ككون العوضين معينين أو في الذمة

(قوله) لانها فروع اصول الى قول
المصنف والمائلة في النهاية (قوله)
كل خلين فيهما ماء أى عذب فلو
اختلف الجنس فلا مانع فيما يظهر
حيث كان الماء غير عذب (قوله)
ولين بسائر أنواعه الى المتن في النهاية
الا قوله لاجامد (قوله) ولو جلا
لا يعتاد الى قوله وما يتجاف في النهاية
(قوله) ولو بقيان الى المتن في النهاية
(قوله) كونه مكيلا الى المتن في النهاية
(قوله) حالة البيع الى قوله يظهر
في النهاية (قوله) أصله الى المتن
في النهاية (قوله) في جميع ما مر الى
قوله لا يعتد في النهاية

(حبا) لتحققها فيها حينئذ (و) تعتبر (في حبوب المدهن كالسمسم) بكسر سينه (حبا أو دهنًا) أو كسبا
خالصا من نحو ملح ودهن فله حالات كمال فيباع كل بمثله كالسمسم بشرج وطبخته بطبخته وكسب به دهن
بمثله أو بطبخته أو شيرج لانه من قاعدة من تجوهر (و) تعتبر (في العنب زينا أو خل عنب وكذا العصير)
من نحو رطب وعنب ورمات وغيرها (في الأصح) لان ما ذكر حالات كمال فيجوز بيع بعض كل منها
ببعضه الا نحو خل التمر أو الزبيب لان فيه ماء يمنع العلم بالمخالطة كما مر قال السبكي وعمّا أخرج لم أره
امتناع بيع الزبيب بخل العنب وان كنا كاملين انتهى وهو بعد تسليمه والافقحون الشيخين بيع عصير
العنب بخله متفاضلا لانها جنسان لا فراط التفاوت في الاسم والصفة والمقصود بوجه عجيب فان هذا
معلوم من قولهم لا يباع الشيء بما اتخذ منه الشامل للكمال وغيره والعنبه البنية بنس واحد فالمختل
منه ما لم يكونا كاملين ويضرب التفاوت بينهما فيأخذ كذا (و) تعتبر (في اللبن) أى في ماهية هذا الجنس
لشتمل على لبن وغيره (لنا أو سمنًا أو مخيضًا) بشرط أن يكون كل منها (صافيا) من الماء مثلا فيجوز
بيع بعض أنواع اللبن الذي لم يغل بالنار ببعض كيد لا بعد سكون رغوة وان كان الخائرا أثقل وزنا أما
ما فيه ماء فلا يباع بمثله ولا يخالص وقيد السبكي وغيره بغير ماء يسير ويظهر حمل على يسير لا يؤثر
في الكيل قال ويعتبر في المخيض الخالي من الماء أن لا يكون فيه زبد أو لا يباع بمثله ولا يزبد ولا يسم
لانه من قاعدة من تجوهر لا لعدم كماله انتهى وفيه نظر اذا المخيض اسم لما نزع زبد فلا يحتاج لما ذكره على
أن يكون الزبد في اللبن باللبن لا يعتبر كمكون الشيرج في السمسم بالسمن ثم جعل المثله تقسيما للبن مع انه
قسم منه المراد انه باعتبار ما حدث له من الخفض صار كأنه قسم وان كان في الحقيقة قسما فاندفع اعتراض
جمع من الشراح بذلك (ولا تنكفي المائلة في سائر) أى باقى (أحواله كاللبن والقط) والمصل والزبد
لخالطة الانفة أو الملح أو اللدقيق أو المخفض فلا يجوز بيع كل منها بمثله ولا يخالص للجهل بالمائلة
ولا يبيع زبد سمن ولبن بما اتخذ منه كسمن ومخيض (ولا تنكفي محالة ما أثر فيه النار الطبخ)
كالحم (أو القلى) كالسمسم (أو الشىء) كالبيض أو العقد كاللبس والسكر والانساء واللأفلا يباع
بعض منها بمثله للجهل بالمائلة باختلاف تأثير النار فيها وانما صاع السلم في نحو هذه الأربعة لاطاقتها
أى انضاطها لانه أوسع وخرج الطبخ وما بعده الغلى في الماء فيباع ماء غلى بمثله (ولا يضر تأثير تمييز)
بالنار (كالعسل والسمن) يميزان به عن اللبن والشمع فيباع كل منهما بمثله بعد التمييز لا قبله للجهل
بالمائلة وفي الجواهر لو عقدت النار أجزاء السمن أى ان تصود ذلك لم يبع بعضه ببعض (واذا جمعت
الصفة) أى عقد البيع سمي بذلك لان كلاً من العاقدين كان يصفى يد الآخر عند البيع وخرج
هذا تعددها تفصيل الثمن كبعثك هذا بهذا وهذا فلا تجوز فيه القاعدة الآتية بخلافه تعدد
البائع والمشتري ويبحث بعضهم ان نسبة التفصيل كذا كره وفيه نظر وان أقره جمع لما مر أنه لو كان
تقدان مختلفان لم تنكف بينهما أحدهما ولا يرد على ذلك صحة البيع بالكيفية لانه يعترف في الصيغة
ملا يعترف في العقود عليه (رويا) واحداً أى متحد الجنس (من الحائنين) ولو ضمنا كسمسم بدهنه
لان بروز مثل الكامن فيه يقتضى اعتبار ذلك الكامن بخلافه بمثله فانه مستتر فيما فلا داعى لتقدير
بروزه وحر أن الماء روى انكته بالنسبة لمقصود دار بها ثمراء عذب بيعت بمثلها مقصود بتعالم تجر فيه
لقاعد الآتية لذلك وان كان مقصودا في نفسه كذا كرهه في باب بيع الأصول والثمار أنه يشترط التعرض
لذخوله في بيع دار بها ثمراء والام يصح لاختلاط الماء الموجود بالبايع بالحدث للمشتري ومن زعم ان
كلهم ثم انما هو في ثمرات مبيعة وحدها لان ماها حينئذ مقصود وقد وهم بل صرحوا بما ذكرناه المعلوم

(قوله) أى في ماهية الى قول المصنف
ولا تنكفي محالة في النهاية (قوله)
وفيه نظر اذا المخيض اسم لما نزع
زبد له الخ لك أن تقول المخيض ما نزع
حتى يميز بده عن بقية أجزائه ثم
قد نزع عنه وبصل بالفعل وقد لا
وبصرف السمن بنس
المخيض فقد سبق من الزبد أجزاء
يسير فاذا لم يبالغ في تصفيه بنحو
خرقه فيكون ذلك يحمل كلام السبكي
نعم ينبغي أن ينظر فيما لو قلت تلك
الأجزاء الباقية جدا فهل يعتبر
كيسير الماء أو يفرق محل تأمل
والأول أقرب ويؤيده ما يأتي
في التخصة في بيع بر شعير وبكل منهما
حبات من الآخر يسيرة وما يأتي
في الحاشية على شرح العباب في بيع
خبز بخبز الشعير (قوله) على أن
سكون الزبد الخ يحمل تأمل لانه حالة
سكون الزبد فيه وعدم تميزه عن بقية
الأجزاء رائب لا مخيض وأما بعد
مخضه فقد تميز الزبد وخرج عن
الكسبون فصار كسبرج مختلط
بكسب لم يفصل عنه لا كسبرج كامن
في سمن قنامل (قوله) لو عقدت
النار شيئا مثله في العسل وتصوره
ظاهرا (قوله) أى عقد البيع الى
قوله وانما لم تجز في بيع فرس
في النهاية

منه ان التابع هنا وهو لا يقصد بالقبالة معناه غير التابع ثم وهو ما يكون جزأ أو مترا لا منزلة ومثل ذلك
 يسع بر شعير وفي كل حبات من الآخر قبالة بحيث لا يقصد بالخراج ويسع دارفها معدن ذهب مثلاً جهلاه
 يذهب لانه حينئذ تابع مقصودا فصع وقولهم لا أثر للجهل بالمفسد في باب الرابح بل في غير التابع بخلاف
 ما اذا علمنا أو أحدهما أو كان فهم اتقوا يذهب يتحصل منه شيء فانه مقصودا بالقبالة فمرت القاعدة
 كسبع ذات لبن بذات لبن وان جهل لانه يقصد منها غالباً بخلاف المعدن من الارض وانما لم تجز في يسع
 فرس لبون بمثلها لان لبنا لا يقصد بالقبالة وان قصد في نفسه بدليل أنه يرتدله في المصراة صاع تمر على
 ما اقتضاه اطباهم وان نوزعوا فيه (واختلف الجنس) أي جنس المسع سواء كان المضموم للربوي
 المتحد الجنس من الجنائين ربوي أم غير ربوي وقد رخص الشراح الجنس هنا بالربوي فأوهم الصحة
 في يسع درهم وثوب بمثلها ما لان جنس الربوي لم يختلف وليس كذلك بل هو من القاعدة لان جنس
 المسع اختلف وان لم يختلف الجنس الربوي (منهما) جميعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل
 عليهما الآخر كمنجوة ودرهم بمجوة ودرهم) وكثوب ودرهم وثوب ودرهم أو نحو عسهما بأن
 لم يشتمل الآخر الأعلى أحدهما كثوب مطرز يذهب أو قلادة فيها خرز وذهب يسع أو سبع يذهب
 فان كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يقابله من الثمن في المجلس (وكذا ودرهم بمدين أو درهمين)
 وبهوننا واحدا الذي هو في أصله واستغنى عنه قبل بالتكثير فانه يشعر بالتوحيد وقد يقال بل انما
 استغنى عنه بما علم من أول الباب أم حيث اختلفت العلة لار بالندفع ما أورده عليه من يسع ذهب وفضة
 ببر وحده أو مع شعير فانه لم يتحد جنس من الجنائين (أو) اختلف (النوع) يعني غير الجنس سواء أكان
 نوعا حقيقيا كجيد وريء أو ما أحدهما بشرط تميزهما اذ لا يتأتى التوزيع الا حينئذ بخلاف ما اذا
 لم يميز بشرط أن تقل حبات الآخر بحيث لو ميزت لم تظهر في الكيل وانما لم يضر كمر خلط أحد الجنسين
 بحبات من الآخر بحيث لا يقصد اخراجها للتشغيل بر أو شعير وان أثرت في الكيل لان التساوي بين
 الجنسين غير معتبر أم صفة من الجنائين أو أحدهما (كصاح ومكسرة) ما أو بأحدهما أي بصحاح
 فقط أو مكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح في الكل كما هو الغالب أو عكسه لان التوزيع الآتي
 انما يتأتى حينئذ وجعل الطبري من ذلك يسع ذهب يذهب وأحدهما خشن أو أسود مردود بأن
 الخشونة أو الواد ليس عن أخرى فهو مومة لذلك الطرف بل هو عيب في العوض وظاهر ان مراد
 الطبري ان أحد الطرفين اشتمل على عيبين من الذهب أحدهما خشنة أو سوداء وكذا لو بان أحدهما
 مختلطة بنحو نحاس ومن قال في هذه بقية الصفة فقد وهم لان شرط الصحة علم التساوي حال العقد
 فيما يستقر عليه وذلك ما مفقود هنا فالصواب أنه من القاعدة (فأطالة) ولا يتأتى هنا تفرق الصفقة لان
 الفساد للهبة الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معا وذلك لما في الحديث الحسن أو الصحيح أنه صلى الله
 عليه وسلم نهى عن يسع قلادة فيها خرز وذهب يذهب حتى يميز بينهما فقال المشتري انما أردت الحجارة
 فقال لا حتى يميز بينهما قال الراوي فرده أي السبع حتى يميز بينهما ولان قضية اشتمال أحد طرفي العقد
 على ما لئ مختلفين أن نوزع ما في الطرف لآخر علمهما باعتبار القيمة والتوزيع هنا لكونه ناشئا عن
 التقويم الذي هو تخمين والتخمين قد يخطئ يؤدي وان اتحدت شجرة المدين وضرب الدرهمين للمفاضلة
 أو عدم العلم بالمائة ففي يسع مئود درهم بمدين ان زادت قيمة المئود على الدرهم الذي معه أو نقصت تزن
 المناضلة وان ساءت تزن الجول بالمائة وقس الباقي وكذا يقال في يسع صحح ومكسرهما ما أو بأحدهما
 والكلام في المعين للصحة الصلح عن ألف درهم وخمسين ديناراً بالثمن الذي يسقطه في الاستبدال بما يعلم
 منه انه لو عوض دأته عن دية النفل نقد امن جنسه وغيره مع الجهل بالمائة مع * تبيح * ينبغي التفتن

(قوله) كسبع ذات لبن الخ لعل محله
 تميز اللين عن محله واستقراره في الضمة
 وتو بالنسبة لا أحدهما بخلاف
 ما لو خلا صرع كل منهما عن اللين
 حالة العقد لان كون اللين حينئذ
 في معدنه الاصلى سكون الشبرج
 في السهم في يسع السهم بمثله
 فتأمل ثم رايت قول المعنى والنهاية
 الآتي آخر الباب في يسع لبن شاة
 شاة فهما لبن (قوله) أي جنس إلى
 المتن في النهاية (قوله) يكتوب إلى
 قول المصنف أو النوع في النهاية
 (قوله) أي صحاح إلى قوله ومن قال
 في النهاية (قوله) هو الكلام في المعين
 إلى قوله كما يأتي في النهاية (قوله) ينبغي
 التفتن إلى المتن في النهاية

لذمعة يغزل عنها وهي انه يبطل كما عرف مما تقرّر بسعد سائر مثاليه ذهب وفضة بمثله أو بأحدهما ولو خلاصا وان قل الخليلط لانه يؤثر في الوزن مطلقا فان فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة مع الحيلة المخلصة من الربا مكر وهه سائر اوافاعه خلافا من حصر الكراهية في التخلص من ربا الفضل (ويحرم) ويبطل (بيع اللحم) ولولحم سملت وهو هنا يشمل نحو آلية وقلب وطحال وكبد ورنه ووجلد صغير يؤكل غالبا (بالحيوان) ولو سميكا وجراد انعم بحث جمع حل بيع الحيوان بالسلم الميت وفيه نظر (من جنسه) وكذا بغير جنسه من ما كول وغيره (حتى الآدمي) (في الاظهر) للغير الصحيح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان وارساله محبوبا سناد الترمذي له ومعتضد بالنهي الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبأن أكثر أهل العلم عليه على انه مرسل ابن المسيب وهو بمنزلة المسند على نزاع فيه لكن صح في المجموع أنه لا فرق حتى عند الشافعي رضي الله عنه وما اشتر عنه من الفرق لم يصح وبأن الباكر قال وقد تخرت جزور في عهده فباع رجل بعنا في يطلب بها الحمالا ليصلح هذا ولم يخالفه احد من الصحابة ويصح بيع نحو بيض ولبن ببحوان بخلاف لبن شاة بشاة فها لئن

(باب بالتونين في البيوع المهي عنها وما يشبهها)*

ثم النهي ان كان لدات العقد اول زمه بأن فقد بعض ار كانه او شر وطه اقضى بطلانه وحرمة لان تعاطى العقد الفاسد اى مع العلم بفساده أو مع التقصير في عمله لكونه مما لا يخفى كبيع الملائق وهو مخا ط للمسلمين بحيث يعد جهله بذلك حرام على المنقول المعتد سواء مافساده بالنص والاجتهاد وقيد ذلك الغزالي واعتمد الزركشي بما اذا قصد به تحقيق المعنى الشرعى دون اجراء اللفظ من غير تحقيق معناه فانه باطل ثم ان كان له محمل كملاعة الزوجة بنحو يعتك تفصل لم يحرم والاحرام لا محمل له غير المعنى الشرعى وقد يجوز لا يضطرار تعاطيه كان متع ذوطعام من بيعه منه الا بأكثر من قيمة فله الاحتال بأخذه منه ببيع فاسد حتى لا يلزمه الاثمل او القيمة وانما ج عنه اقضى حرمة فقط فن الاول أشياء منها (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب) بفتح فسكون للهملتين (الفحل) رواه الشيخان (وهو ضرابه) أى طر وقه للاثى وهذا هو الأشهر ومن ثم حكى مقابليه يقال (ويقال ماؤه) وكل من هذين لا يتعلق به نهى فالتقدير عن بدل عصبه من أجره ضرابه ونحو ماؤه أى عن اعطائه ذلك وأخذه (ويقال أجره ضرابه) والفرق بين هذا والاول ان الاجرة ثم مقدرة وهه ظاهرة (فيحرم ثمن ماؤه) ويبطل بيعه لانه غير معلوم ولا متقوم ولا مقدور على تسليمه (وكذا اجريته) للضراب (في الاصح) لان فعل الضراب غير مقدور عليه للمالك وفارق الايحار لتلقيج النخل بأن المستأجر عليه هو فعل الاجير الذى هو قادر عليه ويجوز الاهداء لصاحب الفحل بل لو قيل يندب لم يعد وتس اعارته للضراب (وعن حبل الحيلة) رواه الشيخان (وهو) بفتح الموحدة فهما وغلط من سكتها جمع حابل وقيل مفرد وهه للباغية (تاج التاج) بفتح أوله أو كسره وهو الذى في خط المصنف وعليه عرف الفقهاء وهه من تسمية اسم المفعول بالمصدر وفي هذا تجوز من حيث الطلاق الحبل على الهاء ثم هو مختص بالآدميات ومن حيث اطلاق المصدر على اسم المفعول اى المحبول (بأن يبيع تاج التاج) كما عليه اللغويون (او يهن) الى تاج التاج) كما فسر راويه ابن عمر رضي الله عنهما اى الى ان تلده هذه الدابة وبلد له هاهن تحت الناقة بالناء للمفعول لا غير ووجه البطلان ثم انعدام شرط البيع وهه جاهلة الاجل (وعن الملائق وهى مافى البطون من الاحنة) (والمضامين) جمع مضمون ومضمنا اى مضمين ومنه مضمون السكك كذا (وهى مافى اصلاب الفحول) من الماء واه مالك مرسلوا البرار مسندا وانعقد عليه الاجماع لتقدم شرط البيع والطلاق الملائق على مافى بطون الابل وغيرها الذى يصرح به كلامه سائق لغة

(باب)* (قوله) بالتونين الى المتن في النهاية (قوله) ومع التقصير في عمله لعل هذا مندرج في عالم الوجوب لعل هذا مندرج في عالم الوجوب التعليم أم لا جهل بأصل وجوب التعليم فبعد كل البعد تأنيبه (قوله) وقد يجوز لا يضطرار تعاطيه صادق بما اذا دلت الضرورة الى الربا كما متناع الموسرين من اقراض مضطر فلم يجز (قوله) بفتح فسكون الى قول المصنف وعن يعقوب الخ في النهاية الا قوله بل لو قيل يندب لم يعد وقوله ارمضمان الى المتن (قوله) والفرق الخ الا حسن أن يقال التوق أنه يحتاج على التفسير الاول الى تقدير الاجرة ليصح المعنى وعلى هذا لا يحتاج لانها هي محمل اللفظ (قوله) بل لو قيل يندب قد يتوقف فيه بما نقله في العزيز عن الامام أحمد من منع الاهداء

أضاحلوا الجوهرى (و) عن (الملازمة) رواه الشيخان (بأن يمس) بضم الميم وكسرها (توباطوبا) أو في غلظة (ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه) أو على أنه يكفى بلسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسه فقد بعته) أو كفاء بلسه عن الصيغة أو على أنه متى لمسه انقطع خيار المجلس أو الشرط (و) عن (المنابذة) بالمنجزة رواه الشيخان (بأن يجعل البند) أى الطرح (بيعا) اكتفاه عن الصيغة بعد قوله أئبد اليك ثوبى هذا بعشرة مثلاً أو يقول إذا ابتذنه فقد بعته أو متى نبذته انقطع الخيار وعلى المتكفى بنبذته عن رؤيته و بطلانه لعدم الرؤية أو الصيغة أو للشرط الفاسد (و) عن (بيع الحصة) رواه مسلم (بأن يقول بعثك من هذه الأثواب ما تهم هذه الحصة عليه أو يجعل الرمي) لها (بيعا أو بعثك) معطوف على بعثك الأولى قوله أو يجعل شبه اعتراض ومثله سائغ لا يخفى (ولك) أولى أو لنا (الخيار إلى رميها) لئحوما مرفى الذى قبله (وعن بيعتين في بيعه) رواه الترمذى وصححه (بأن) أى كأن يقول بعثك بألف نقدا أو ألفين إلى سنة) فخذ بأيهما شئت أنت وأنا أو أشاء فلان الجهالة بخلاف بألف نقدا وألفين لسنة وبخلاف نصفه بألف ونصفه بألفين (أو بعثك ذا العبد بألف على أن تبيعنى) أو فلانا (دارك) بكذا أو تشتري منى أو من فلان كذا بكذا الشرط الفاسد وتسميه مافى الأول بيعتين تجوز إذا التغير يقتضى واحدا فقط والثاني كذلك لا يعا وشرط ما بنى على أن المراد بالشرط ما اقترن بلفظه دون معناه ولو جعله مثالا له ليس أنه لا فرق في الشرط بين اللفظى والمعنوى لكن أفود وأحسن (وعن بيع شرط كبيع شرط بيع كإمر أو) بيع لدار مثلاً بألف بشرط (قرض) لما تهر واه جماعة وصححه بعضهم ووجه بطلانه جعل ألف ورفق العقد الثاني غنا واشترطه فاسد فبطل مقابله من الثمن وهو مجهول فصار النكل مجهولاً ثم إذا عقد الثاني مع عليهما فبساد الأول صح والافلا كما صححه في المجموع وما وقع في الروضة وأصلها من صحة الرهن فيما لو رهن بدين قديم مع ظن صحة شرطه في بيع أو قرض بان فساده ضعيف أو أن الرهن مستثنى لأنه مجرد دون قلم يؤثر فيه ظن الصحة إذا لجهالة تمتعه بخلاف ما هنا وإنما بطل الرهن مع البيع فيما إذا قال لمانته ببيعى هذا كذا على أن أرهنتك على الأول والآخر كذا لأنه شرط الرهن على لازم هو الأول وغير لازم وهو الآخر الذى هو ثمن البيع الفاسد فبطل للجهالة بما يخص كلامه الدينين من الرهن (ولو اشتري زرعاً بشرط أن يتحصده) بضم الصاد وكسرها (البائع أو ثوبا و) البائع يخطئه) انظر ان ذكر الواو وغر شرط بل لو قال ثوبا يخطئه كان كذلك أو بشرط أن يخطئه كإصابه وعدل عنه ليس أنه لا فرق بين التصريح بالشرط والالتزام به على صورة الأخبار وبه صرح في مجموعته وفى كلام غيره ما يقتضى أن خطه بالامر لا يكون شرطاً ويؤيده ما مر أول البيع في بيع وأشهد لكن ينبغي حله فيما على ما إذا أراد به مجرد الأمر لا الشرط ويفرق بين خطه و يخطيه بأن الأمر بشئ مبدأ غير مقيد لما قبله بخلاف الثاني فإنه ماصفة أو مافى معناها وهى مقيدة لما قبلها فكأن في معنى الشرط * تنبيه * قدرت ما مرقب يخطئه رد لما يقال ظاهر كلامه أنها حالية وهو متنع لان المضاربة المثبتة لا تدخل عليها وأوال الحال (فلا يصح بطلانه) أى الشراء لاشتبهائه على شرط فاسد لتضمنه الزامه باجل فيما لم يملكه بعد وقضية أنه لو تضمن الزامه بالعمل فيما يملكه كأن اشتري ثوباً بشرط أن يبنى حائطه صح وليس مراد بل بنى البطلان هنا قطعاً كما علم من قوله بشرط بيع أو قرض اذهما مثلاً في بيع شرط إجارة أو عارة أو غيرهما باطل كذلك سواء أقدم ذكر الثمن على الشرط أم أخره عنه وانما جرى الخلاف في صورة الثمن لان العمل في البيع وقع باعاً لبعه فاعترف على مقابل الاصح * تنبيه * وقع لكثيرين من علماء حضرموت في بيع العهد المهر وفى مكة يبيع الناس آراء وأختة البطلان لا تنأى على مذهبا بوجه لفقوها من حديثهم بارة ومن أدوال في بعض المذاهب بارة أخرى مع عدم اتقانهم

(قوله) بخلاف بألف نقدا وألفين لسنة انظر المظاهر المتبادر من هذه العبارة أن هذهبيعة واحدة وان الثمن مجموع المبلغين لأحدهما حتى تعار صورة الثمن ثم رأيت بخط بعض الفضلاء بها مش الروضة لان الثمن ثلاثة آلاف وحينئذ فامعنى قول الفاضل المحشى لوزاد على ذلك فخذ بأيهما الخ فإنه لا يحسن ارتباطه بسابقه فتأمله (قوله) والثاني كذلك أى تسمية الثاني بيعتين لا تسميه بيعاً وشرطاً مني الخ (قوله) ووجه بطلانه الى قوله وما وقع في النهاية (قوله) أو بشرط أن يخطئه الى التنبيه في النهاية الا قوله ويؤيده مالى قوله لكن (قوله) أى الشراء الى التنبيه في النهاية (قوله) والحاصل الى قوله كالمغصوب في النهاية

لنتلها فيجب انكارها وعدم الالتفات اليها والحاصل أن كل شرط سنا في مقتضى العقد انما يبطل
ان وقع في صلب العقد او بعده وقبل لزومه لان تقدم عليه ولو في مجلسه كما يأتي
وحيث صمح ليحبر على فسخه بوجه وما قبض شراء فاسد مضعون بدلا واجرة ومهرا
وقيمة ولد كالمضوب ويقطع غرس وبناء المشتري هنا بخلاف ما في موضع من فتاوى البغوي ورجحه
جامعا لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتري من غاصب بالارض عليه الرجوع هنا على
البائع بالاولى لعذره مع شبهة اذن المالك ظاهر فاشبهه المستعير وتطين الدار كصبغ الثوب فيرجع بتقصه
ان كف ازالته والا فهو شريك به و (يستقي) من الهوى عن بيع و شرط (صور) تصح لما يأتي فيها
في محالها (كالباع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر) كالباع بشرط (الاجل)
في غير الربوي لا لاول آية الدين وشرطه أن يحدد معلوم له بما كالى العبد أو شهركذا لافيه ولا ان يخو
الحصاد كما يأتي في السلم بتفصيله المطر دهننا كدهو ظاهر وان لا يعد بقاء الدنيا اليه كالف سنة والا أطل
البيع للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدى الى الحول به المستلزم للجهل بالثمن لان الاجل يقابله فسط
منه وقول بعض أصحابنا يجوز ايجار الارض ألف سنة شاذ لا يعول عليه واذا صمح كأن أجله بما لا يعد
بقاء الدنيا اليه وان بعد بقاء العاقدين اليه كما تتي سنة انتقل موت البائع لو ارثه وحل بموت المشتري
ولا يضر السقوط بموته لانه أمر غير متيق عند العقد فلم ينظر اليه والى صمح البيع بأجل طويل
لمن يعلم عادة أنه لا يعيش بقية يومه وقد صرحوا بخلافه فاندفع بما قرره ما وقع هنا لكثير من الشراح
وغيرهم (والرهن) للحاجة اليه في معاملة من لا يعرف حاله وشرطه العلم به بالمشاهدة أو الوصف بصفات
السلم ولا ينافيه ما مر أنها لا تجزئ عن الرؤية لانه في معين لا موصوف في الذمة وما هنا كذلك فاستويا
خلافاً لمن وهم فيه وكونه غير المبيع فيفسد بشرط رهنه اياه ولو بعد قبضه لانه لا يملكه الا بعد البيع ولانه
متميزة استثناء منقعة في المبيع (والكفيل) للحاجة اليه أيضاً وشرطه العلم به بالمشاهدة ولا ينظر الى أنها
لا تعلم بحاله لان ترك البحث معها تقصيراً وباءهم ونسبه لا بوصفه بمو سرة لان الاحرار لا يمكن التزامهم
في الذمة مع اختلافهم في الايضاء وان اتفقوا ايساراً او عداً فاندفع بحث الرافعي أن الوصف بهذين أولى من
مشاهدة من لا يعرف حاله وعلم مما تقرر أن الكلام في الاجل والرهن والكفيل (المعنات)
بما ذكرناه والافسد البيع وغلب غير العاقل لانه اكثر اذ الاكثر في الرهن أن يكون غير عاقل وأنت
نظر في الاجل الى أنه مدة وفي الرهن الى أنه عين وفي الكفيل الى أنه سعة فاندفع قول الأسنوي صوابه
المعين على أن ما جمع بألف وتاء قد يكون مفردة مذ كرافقتصو به ليس في محله وشرط كل منها أن يكون
(الثن في الذمة) لان الاعيان لا تؤجل ثمنها ولا يمتنأ ولا يرتن بها ولا تضمن أصالة كما يأتي فاشتريت
بهذا على ان أسلمه وقت كذا أو أرهن به كذا أو يكفلي به زيد فاسد لان تلك انما شرعت لتحصيل
ما في الذمة والمعين حاصل وبأني صحة ضمان العين المبيعة والثمن المعين بعد القبض فهم ما وكذا سائر الاعيان
المضونة ولا يرد ذلك عليه للعلم به من كلامه الآتي في الضمان ولا يصح بيع سلعة من اثنين على ان بضامنا
لانه شرط على كل ضمان غيره ولو قال اشترت به بألف على ان يضمه زيد الى شهر صمح واذا ضمته زيد مؤجلاً
تأجل في حقه وكذا في حق المشتري على أحد وجهيه ومقتضى قاعدة الشافعي رضي الله عنه أن القيد
وهو هنا الى شهر يرجع لجميع ما قبله وهو بألف ويضمن ترجمه ويصح شرط الثلاثة أيضاً في مبيع في الذمة
ولا يرد عليه لان ذكر الثمن مثال على أنه قد يطلق على ما يشمل المبيع (والاشهاد) للامره به في قوله عز قائل
وأشهدوا اذا تباعتم (ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح) لثبوت الحق بأى عدول كانوا ومن ثم لو عينهم
لم يتعينوا ولو امتنعوا لم يتخير ولا تنظر لتفاوت الاعراض بتفاوتهم وجاهته ونحوها لانه لا يغلب قصده

(قوله) في غير الربوي الى قوله فاندفع
في النهاية الا قوله لافيه (قوله)
للحاجة اليه الى قوله على ان ما جمع
في النهاية الا قوله وأنت الى فاندفع
(قوله) لان الاعيان الى المست
في النهاية (قوله) لثبوت الحق الى
قول المصنف ولو باع في النهاية

ولا يختلف به المبالغة اختلافاً ظاهراً بخلاف ما عرف في الرهن والكفيل (فان لم يرهن) المشتري
أوجاء به رهن غير المعين ولو على قيمة منه كشمه الحلاقهم أن الاعيان لا تقبل الابدال لتفاوت الاغراض
بذواتها أولم يشهد (أولم يتكفل المعين) وان أقام له المشتري ضماناً آخر ثقة (فلما لم يخيار) لغوات
ما شرطه وهو على الفور لانه خيار نقص ويختبر فوراً أيضاً فيما اذا لم يقبضه الرهن لهلاكه أو غيره كختمه
أو تعلق برقبته أرض جناية أو ظهر به عيب قديم كولد للمشروط رهنها وكظهور المشروط رهنه
جانباً وان عفى عنه مجازاً أو فدى ولو تاب على الوجه لان نقص قيمته لا يتجبر بما حدث بعد جانيته من نحو
عمو وتوبة كما بآق لان مات عرض سابق أو كان عينين وتسلم احدهما فانت أو تعديت وامتنع
الراهن من تسليم الاخرى (ولو باع عبداً) أى قنا (بشرط اعتاقه) كله عن المشتري أو أطلق
(فالمشهور وصحة البيع والشرط) لقصة بريرة المشهورة ولتشوف الشارع للعقود على ان فيه منفعة للمشتري
ذنباً بالولاء أو أخرى بالثواب والبايع بالتسبب فيه وخرج باعتاقه كله شرط نحو وقفه واعتاق غيره أو
بعضه قبل ومجمله ان اشترى كله بشرط اعتاق بعضه قال بعضهم ما لم يعين ذلك البعض وفيه نظر بل الذى
يتجه صحة شراء الكل بشرط عتق البعض المعين والمهم لانه كشرط عتق الكل من حيث ادأوه للسراية
الى عتق الكل من غير فارق بينهما فمع ادائه المقصود من كل وجه لا معنى له وكون الاول هو محل النص
لا يؤثر ان يقرر ان الثاني مساو له في تحصيل غرض الشارع من عتق الكل حالاً منجزاً لعله قول مالك بن
أعققت بعضه كقولهم أعتقت كله فان قلت لا يتضح هذا الا على أنه من باب التعبير بالبعض عن الكل
لا على السراية لان ما تقتضى تأخر اتماما قلت لو سلمنا ذلك لم يضر لانه مع ذلك يسمى عتقاً للكل حالاً منجزاً وهو
المقصود ومن لم ينظر اليه في قولى الآتى أول غيره وهو وسر لحصول السراية الخ أما لو اشترى بعضه بشرط
اعتاق ذلك البعض فيصع من غير نزاع لكن ان كان باقيه حراً وله ولم يتعلق به مانع كرهن أو غير وهو
هو وسر لحصول السراية فيحصل المقصود من تخليص الرقبة من الرق مع كون المشروط كل المبيع فالحاصل
ان في محل النص شيئين لابد من اعتبارهما كون الشرط لجميع المبيع نصاً أو استلزاماً وكون العتق
المتبر به يؤدى حالاً لعتق كل الرقبة وما بعده شرط اعتاقه عن البايع أو أجنبي وشمل كلامه شرطه
فمن دعت عليه بالشراء كآبىه ومن أقر أو شهد بتعديته فيه مع وجوده يكون تأكيداً لم يقصد به انشاء عتق
لتعذر الوفاء به حينئذ وعلى هذا يحصل الطلاق من منع تنبيه * الشرط المؤثر هنا هو ما وقع في صلب
العقد من المتدبى به ولو للمشتري سواء كان هذا الشخصاً من البايع لاجله أم لا فيما يظهر من كلامهم
ويظهر أنه لا يأتى هنا ما ذكره في جواب اشكال الرافعى شرط ترك الزوج الوطء منه أو منها لان ذلك
في الزام أو التزام ترك ما يوجب العقد بخلاف ما هنا فقام له ويلحق بالواقع في صلب العقد الواقع بعده
في زمن خياره مجلساً أو شرطاً ان كان من البايع وواقعه المشتري عليه أو عكسه كأن الخن أحدهما
حينئذ يادة أو نقصاً في الثمن والمبيع أو الخيار أو الاجل وواقعه الآخر بقوله قبلت مثلاً لكن في غير
الخط من الثمن لانه ابراء وهو لا يحتاج لقبول ويكنى رضائاً يادة كذا فان لم يوافق به بأن سكت بقى العقد
وان قال لا أرضى الا بذلك بطل ولا يتقدم اذ كرر بالعاقدين بل يجزى في الموكل ومن انتقل الخيار كالوارث
(والاصح ان للبايع) ويظهر الحاق وارثه به (مطالبة المشتري بالاعتاق) لانه وان كان حقاً لله تعالى
ليكن له غرض في غصبيه لانه على شرطه وبه فارق الآحاد وما قول الأذرعى لم لا يقال للاحاد المطالبة به
حسبه فلا يتضح الا بعد تهديد شيئين احدهما ان الحسبة هل تدور على دعوى وطلب والا بل يقول
الشاهد ان لقاضى لنا على فلان شهادة بكذا فأحضره للشهادة عليه والثاني هو ما طبقوا عليه وانما
اختلفوا في انه لو وقعت دعوى حسبة هل يصغى اليها القاضى أو لا وبكل قال جماعة ثانيها ان هذا هل

(قوله) ولا يلزم الى قوله ويظهر
في النهاية

هو من الحسبة قياسا على الاستيلاء بجامع ان كلا يرتب عليه العتق قينا أولا قياسا على شراء القريب
فانه ليس من الحسبة لان القصد باثباته الملك وترتب العتق من لوازمه التي قد تقصد وقد لا وكذا هنا القصد
اثبات الملك المترتب عليه الوفاء بالشرط اختيارا أو قهرا للنظر في ذلك مجال والا قرب سماع دعوى الحسبة
والحاق هذا بالاستيلاء ولا نظر ليكون العتق قد يتخلف هنا بفسخ البيع بنحو عيب أو اقالة لان الاستيلاء
قد يتخلف العتق عنه في الصور الكثيرة التي تباع فيها أم الولد وحينئذ فيحمل قولهم ليس للاحاد المطالبة به
أي غير حسبة في مكاف لانه يمكنه المطالبة بخلافه حسبة لتصريحهم بجور بانها في عتق مكلف لم يدعه
وسأيت في نحو شهادة القريب لقرية الفرق بين قصد الحسبة وعدمه وبه يتأيد ما ذكرته هنا من الفرق
بين قصد دعوى الحسبة وعدمه فتأمل ذلك كله فانه نفيس مهم ولا يلزمه عتقه فور الابا بالطلب أو عند
ظن فواته فان استع أجبره الحاكم عليه وان لم يرفعه اليه البائع بل وان أسقط هو أو القن حقه فان أمر
أعتقه عليه كما يطلق على المولى والولاء مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه وطوؤها واستخدمه وكسبه وقيمته
ان قتل ولا يلزمه صرفها الشراء مثله كالا يلزمه عتق ولد الحامل لو أعتقها بعد ولادته لا ينقطع التبعة
بالولادة لان نحو بيع ووقف وأجاره وظهر ان لوارث المشتري حكمه في جميع ما ذكر (و) الاصح (أنه)
أي البائع (لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط نذيره أو كآته) مطلنا (أو أعتقه بعد شهر) أو لحظة
أو وقفه ولو حالا كاعلم مما مر (لم يصح البيع) لخالفه الأول ما استقر عليه الشرع ان الولاء لمن أعتق
والتبعة لغرض الشارع من تجبى العتق (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بعيب) صح يعني
لم يضر اذ هو تصرف بمأوجه الشارع ثم رأيت في الرخصة كأصلها عبر بل يضر وهو الاول على أنه
يصح رجوع ضمير مع للعقد المقر بهذا الشرط بل يتعين ذلك لانه المراد في الذي بعده كآتيا وحينئذ
فهو يعني لم يضر من غيرنا وبل ونقل عن بعضهم صحة الشرط هنا وبني عليه الزركشي رداعلى من قال
الخلف لفظي ما لو تعذر قبض المبيع لمنع البائع منه فيختار قلنا بطلت لفساده والذي يتجه أنه لمجرد
التأكيد استغناء بايجاب الشارع فلا خيار يفقده خلافا لما يوهمه قول شارح مع العقد فهم ما لو
الشرط في الثاني الآن يريد ما قلناه ان الثاني لم يقد شيئا أصلا والاول أفاد التأكيد (أو) شرط
(ما لا غرض فيه) أي عرفا فلا عبرة بغرض العاقدين أو أحدهما فيما يظهر ثم رأيت ما يصرح به كآتيا
(كشرط أن لا يأكل) أولا ليس (الا كذا) ان جاز (صح) العتق وكان الشرط لغوا قال جمع
ومحله ان كان تأكل بالفوقية لان هذا هو الذي لا غرض فيه التبع بخلافه بالفتحة لا بخلاف الاغراض
حينئذ فيفسده العقد انتهى والصحيح أنه لا فرق اذ لا غرض للبائع بعد تحروجه عن ملكه في تعيين غذاء
مع أنه يحصل الواجب عليه من الطعام ومن ثم لو شرط ما لا يلزم السيد أصلا كجمعه بين آدميين
أو مسلمان أو نوافل وكذا للعرض أول وقت فسد العقد كبيع سيف بشرط أن يقطع به الطريق بخلاف
بيع ثوب حر بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لانه لم يتحقق المعصية فيه لجوازه لا عدا وبه يدفع
ما للزركشي هنا (ولو شرط وصفا بقصد ككون العبد كآتيا أو ألدابة) الآدمي أو غير (حاصلا
أولبونا) أي ذات لبن (صح) الشرط لما فيه من المصلحة لانه التزام موجود عند العقد لا يتوقف
التزامه على انشاء أمر مستقبلي الذي هو حقيقة الشرط فلم يشمله الهى عن بيع وشرط (وله الخيار)
فورا (ان أخلف) الشرط الذي شرطه الى ما هو أدون لذوات شرطه فلو تعذر الفسخ لنحو حدوث عيب
عنده فله الارش بتخصيصه الآتي ولومات المبيع قبل اختياره صدق المشتري بيمينه في فقد الشرط لان
الاصل عدمه بخلاف ما لو ادعى عاقد ما لان الاصل السلامة وبهذا رافقتا بعضهم بأن البائع يصدق
بيمينه في كونها حاملا اذا شرطه وانكره المشتري ولا ينافيه تعبيرهم فيما ذكر بالمولد لانه محض تصوير

(قوله) ولحظة الى قول المصنف
ولو شرط وصفا بقصد في النهاية
(قوله) صح العقد فبهما أي مقتضى
العقد وما لا غرض فيه ولو لغا الشرط
في الثاني وهو ما لا غرض فيه (قوله)
الآدمي الى قوله وهذا يريد في النهاية

وانما المدار على تعذر معرفة المشرط بنحو يثبت فيصدق المشتري في نفيه لما تقر ان الاصل عدمه
وسيعلم بما يأتي أنه يتحقق وجود الحمل عند ما ينص له لدون ستة أشهر منه مطلقاً وأول دون أربع سدين منه
بشرط أن لا توطأ وطناً يمكن كونه منه وبأن في الوصية ان حمل الهميمة يرجع فيه لقول أهل الخبرة فكذلك انما
فيما يظهر اماما لا يقصد كالمسرة فلا خيار بقوله لانه من البائع اعلام بعينه ومن المشتري رضائه وأما اذا
أخلف الى ما هو اعلى كأن شرط ثبوتهما فخرجت بكراً فلا خيار أيضاً ولا تنظر الى غرضه نفسه ان نحو ضعف
آلته لان العبرة في الاعلى وضده بالعرف لا بغيره ومن ثم قالوا بالشرط أنه خصي فبان خلاخيه لانه يدخل
على الحرم ومزادهم الممسوخ لانه الذي يساح له النظر الهين فاندفع تنظير شارح فيه ويكفي أن يوجد من
الوصف المشرط ما ينطبق عليه الاسم الا ان شرط الحسن في شيء فانه لا بد أن يكون حسناً عرفاً ولا اختيار
ولو قيد بجلب أو كناية شتى معين كل يوم أو في بعض الايام بطل وان علم قدرته عليه كإقتضاء اطلاقهم ولا يأتي
هنا بحث السبكي الآتي في الجمع في الاجارة بين العمل والزمن فتأمل (وفي قول يبطل العقد في الدابة)
اذا شرط فيها ما ذكره لا نه مجهول ويحاط بأنه يعطى حكم المعلوم على أنه تابع ثم رأيتهم أجابوا بنحوه وهو ان
القصود الوصف بذلك لا ادخاله في العقد لانه داخل فيه عند الاطلاق (فزع) * اختلف جمع متأخرون
فمن اشترى حبال بذرة بشرط أنه يثبت والذي يتجه فيه أنه ان شهد قبل بذره بعدم انبائه خبير ان تخيير
في رده ولا نظر لما كان علم عدم انبائه بغير قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كما لو اشترى بطيخاً فغرز
ايرة في واحدة منها فوجدها مغمية رداً للجمع لانه لم ينف من عين المبيع شيء وكذا لو حلف المشتري انه
لا يثبت لما اشترى انه يصدق بيمينه في فقد الشرط فان اتى ذلك كما بان بذره كله فلم يثبت شيئاً مع صلاحية
الارض وتعذر اخراجها منها اوصار غير متقوم وحدث به عيب فله الارش وهو ما بين يمينه حباناً واجباً
غير نبات كما لو اشترى بقره بشرط انها لبون فانت في يده ولم يعلم انها لبون وحلف على أنها غير لبون له
الارش والمبيع تلف من ضمان المشتري وأما اطلاق بعضهم انه اذا لم يثبت يلزم البائع جميع ما خسره
المشتري عليه كاجرة الباذر ونحوه الخ اياهم بعضهم اجرة الباذر فقط فبعد جد او الوجه بل العوالب انه
لا يلزمه شيء من ذلك وليس مجرد شرط الانبات تعريماً واجباً لذلك كما يعلم بما يأتي في باب خيار النكاح
ثم رأيت شيخنا افاقي في بيع بذرة على انه بذرة فاشترى فأورق ولم يثمر بأنه لا يتخير ان اورق غير
ورق الشتاء فله الارش (ولو قال بعكها وجعلها) او جعلها اومع جعلها (بطل في الاصح) لان ما لا يصح
بيعه وحده لا يصح بيعه مع غيره فوارق صحة بيع هذا الجدار واسه أو بأسه اومع اسه على المعتمد
بأنه داخل في معناه لنظافته لم يلزم على ذكره مخذور والحمل ليس داخل في معنى الهميمة كذلك فلم يزد كره
توزيع اثمن علمها وهو مجهول واعطاه حكم المعلوم انما هو عند كونه تعالى مقصوداً وكالجدار واسه
الحبة وحشوها (ولا يصح بيع الحمل وحده) كما علم من بطلان بيع السلافج وانما ذكره نوطة لقوله
(ولا) بيع (الحامل دونه) لتعذر استثنائه اذهو كعضونها وأورد على مفهومه بعض الشراح ما يظهر
فساده بأدنى تأمل فلينذر (ولا) بيع (الحامل بغير) اورية لغير مال الاثم وان كان للمشتري بنحو
ليضاء او الحامل بغير متقوم كأن حملت آدمية او هيمية من مغلظ لما مر ان الفرع يتبع اخس ابويه
في التماسه فلم يتم لهم حيث اطلقوا حكم الحمل ارادوا به غير هذا اعلى انه نادر جداً فلا رد عليهم وذلك
لاستثنائه شرعاً فكان كاستثنائه حسابه ومثله لبون بضرعها لبين لغير مالها وانما يصح بيع الدار المستأجرة
لان المنفعة ليست عنما مستثناة والحمل جزء متصل فلم يصح استثنائه وايضا فالمنفعة يصح ايراد العقد عليها
وحدها فصحت استثنائها بخلاف الحمل (ولو باع حاملاً مطلقاً) من غير تعرض لدخول او عدمه (دخول
الحمل في البيع) ان اتخدا مالهما اجماعاً والباطل ولو وضعت ثم باعها فقلت آخر لدون سنة أشهر

(قوله) وسيعلم الى المن في النهاية
(قوله) ان نحو ضعف آله قد يقال
ما الحكم لو صرح بهذا الغرض عند
العقد فقال اشترت بشرط كونها
ثيبا لكوني عاجزا عن البكر اودات
القراض الحالية على ارادته (قوله)
لا بد أن يكون حسناً عرفاً ينبغي
أن يكون شرط الكثرة كذلك
و يكون المرجع فيها العرف كالحسن
خلافاً لما جعته الفاضل الحشني من
البطلان فيه (قوله) كما لو اشترى
بقره الخ قد يقال البقرة تقصد لا مور
أخر غير اللبن لنحو حرثها ولحما فلم
تقت مالهها بالكلية بقوت الشرط
فان كان البذر المذكور نحو برهما
يقصد منه غير الانبات فواضح
ما فاده وان لم تكن فيه غير منفعة
الانبات تبين انه غير متقوم وان
المبيع من أصله غير متقوم

من الأول كان للشترى كما قاله الشيخان في الكتابة لا انفصاله في ملكه وعن النص لما منع لانهما حمل واحد ويحجب بأن المدار على الاستبناع حالة البيع وما انفصل لا استبناع فيه بخلاف ما اتصل فأعطى كل حكمه * (فصل) * في القسم الثاني من المنهات التي لا يقتضي النهي فإدائها كإقال (ومن المنهات عنه ما) أي نوع مغاير للأول (لا يبطل) يفتح ثم ضم كإقتل عن ضبطه أي يبعه لدلالة السياق عليه ويصح أن تكون ما واقعة على بيع فالفاعل مذكور وضم ثم كسر كما نقل عن ضبطه أيضا أي يبطله النهي لفهمه من المنهات ومن ثم أعاد عليه ضمير رجوعه قبل وضم ثم فتح وهو بعيد (لرجوعه) أي النهي عنه (إلى معنى) خارج عن ذاته ولازمها ولكنك (بقرينه) نظير البيع بعد أداء الجمعة فإنه ليس لذاته ولا لازمها بل خشية تقويتها (كبيع حاضر لباد) ذكرهما لأغلب والحاضرة المدين والقرى والرف وهو أرض فها زرع ونصب والبادية ما عدا ذلك (بأن يقدم غريب) هو مثال والمراد كل جالب كذا قالوه و يظهر أن بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فأخرجه لبيعه بسعريومه فعرض له من يفوضه له لبيعه له تدرجيا باغلى حرم أيضا لليلة الآتية (عما تع الحاجة إليه) مطعوما أو غيره (ليدعه) بسعريومه يظهر أنه تصور لوقد لم يبيعه بسعريومه ثلاث أيام مثلا فقال له أتركه لا يبعه لك بسعريومه أربعة أيام مثلا حرم عليه ذلك للمعنى الآتي فيه ويحتمل التقيد بما دل عليه ظاهر كلامهم أن يريد ببعه بسعريومه الوقت الحاضر فبإسأله تأخير عنه ويوجه بأنه لا يتحقق التصديق إلا حينئذ لأن النفوس إنما تتوقف لأشئ في أول أمره فلو أراد ماله كذا تأخير زمن فسأله آخر أن يؤخر عنه لم يحرم (فيقول بلدي) هو مثال أيضا ولو تعدد التنازلون معا ومربا أغوا كلهم كما هو ظاهر (أتركه عندي) مثال أيضا (لا يبعه) أو لبيعه فلا معنى أو ينظر فيما يظهر ويحتمل خلافه (على التدرج) أي شيئا فشيئا (باغلى) للغير الصحيح لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ووقع لما سأل أنه زاد فيه في غلاتهم ونسبه لمسلم وهو غلط إذ لا وجود لهذه الزيادة في مسأله ولا في كتب الحديث كقضى به سبهما بأيدى الناس منها وأدأ آخره أن علة تحريره وهو خاص بالتنازل للمالك ذلك ولا يقال هو باجاسته معين لا على معصية لأن شرطه أن لا توجد المعصية إلا منهما كعيب شافعي الشطرنج مع من يحرمه وما يبعه من لا تخرمه الجماعة مع من تخرمه بعدئذ هما وهما المعصية تمت قبل أن يحبس المالك ومن صور ما في المتن بأن يحبس المالك فأنما أراد التصور كما هو ظاهر ما فيه من التصديق على الناس أي باعتبار ما من شأنه وإن لم يظهر ببعه سعة في البلد بخلاف ما لا يحتاج إليه الأتادرا وما لو قصد المالك ببعه بنفسه تدرجيا فسأله آخر أن يفوض لذلك أو سأله المالك أو سأله هو المالك أن يبيع له بسعريومه أو استشاره فأشار عليه بما هو الأصح له لوجوبه عليه على الوجه ولوقد من يريد الشراء فعرض له من يشتري له رخصا في ثمنه تردد واختار البخاري الأتم لحديث فيه عند أبي داود وبحث الأذري الجزم به وسبقه إليه ابن نونس وله وجه كالبيع وإن أمكن الفرق بأن الشراء غالبا بالتدو هو لا تعم الحاجة إليه ومال إليه جمع متأخرون ويمكن الجمع بحتمل الأول على شراء متاع تعم الحاجة إليه والثاني على خلافه ولا بد منه في جميع المناهي على ما يأتي إن يكون عالما بالنهي أي أو مقصرا في عمله كما هو ظاهر أخذ من قولهم يجب على من يأمر أمرا أن يعلم ما يتعلق به بما يغلب وقوعه (وتلقى الركبان) جمع راكب وهو لا يغلب والمراد مطلق القادم ولو واحد ماشيا لشرائه منهم بأن يخرج الحاجة فيصا دهم فيشتري منهم أو (بأن يتلقى طائفة) وهي تشمل الواحد خلافا لمن غفل عنه فأورد عليه نظرا لما لا يخصها لأنه إطلاق لها على بعض ماصدقاتها وهو قوله (يحملون متاعا) وإن ندرت الحاجة إليه (إلى البلد) يعني إلى المحل الذي خرج منه التلقي أو إلى غيره وشمل ذلك كله تعبير غيره بالشراء من الجالب بل يشمل شراء بعض الجالين من بعض (فيشتريه

* (فصل) * (قوله) في القسم الثاني إلى قوله كذا قالوه في النهاية (قول المتن) فيشتريه منهم قبل قدومهم ومعرفة قيمهم بالسعر ولو اختلفت بسعريوم الزمان ويوم الدخول فأيهما يعتبر بحتمل تأمل

منهم) بغير بطلهم (قبل قدومهم) أى لما تمتع القصير فيه (ومعرقهم بالسعر) للنهي الصحيح عن
تقديم البيع مع اثبات الخيار لهم إذا أتوا السوق والمعنى فيه احتمال غيبتهم سواء أخرج كذا بأن لم يتغير على
الاصح وقبل خشية حسن المشتري لما يشتر به منهم فيصق على أهل البلد وأفهم المتن مع ما ذكرته أنه لا يتم
ولا خيار بتلقيمهم في البلد قبل الدخول للسوق وان غيبتهم والثاني صرحوا به وقياسه الأول ويوجه بأنهم
المقصرون حينئذ واختار جمع منهم ابن المنذر الحرمة فيه نظراً وان اعتمد ذلك بعض الشراح ولا فيما
إذا عر فواسع البلد الذى قصدوه ولو تخبره ان صدقوه فاشترى منهم به أو بدونه ولو قبل قدومهم
لاتقاء الغبن ولا فيما إذا اشترى منهم بطلهم وان غيبتهم وفيما إذا لم يعرفوا السعر ولكن اشتراه به أو بأكثر
قال جمع يحرم وهو الذى يدل عليه المتن ويوجه بأن احتمال الغبن حاصل هنا وهو لمحض الحرمة بخلاف
الخيار فإن لمحضه وجود الغبن بالنقل ولم يوجد وقال آخرون لأحرمة إذا لم يضر وهو الذى دل عليه
كلام الرافعي فهو الوجه (ولهم الخيار) فوراً (إذا عرفوا الغبن) وثبت ذلك وان عاد الثمن
إلى ما أخبر به للغيرم عندهم ومن ثم لو سأله أن يشتري منهم فلا يتم ولا خيار كما هو وان جهلوا السعر
لتقصيرهم ولم ينظر لعود الثمن لخبره لأنه فوتهم زيادة فيه قبل رخصه به فارق عدم الخيار باستمرار اللبن
على ما أشعرت به التصريفة وبعد زوال العيب وظاهر صنيع المتن أن ثبوته لهم لا يتوقف على وصولهم
إلى البلد وصنيع أصله والرخصة أنه يتوقف عليه وهو ظاهر الخبر ولولا تعلقهم بالبيع عليهم جاز على ما رجحه
الأذرى ومجمله ان باعهم بسعر البلد وقد عرفوه والأفلا وجه أنه كالشراء منهم (والسوم على سوم غيره)
ولو ذهب إلى النهي الصحيح عنه ولما فيه من الأيداء بأن يقول لمن أخذ شيئاً ليشتره بكذا رده حتى أبيعك خيراً
منه بهذا الثمن أو بأقل منه أو مثله بأقل أو يقول لما لك استرده لاشتره مثلاً كثيراً ويعرض على مره
الشراء أو غيره بحضرة ممثل السلعة بأقل أو أجود منها بمثل الثمن ويظهر ان محل هذا فى عرض عين
تغنى عن المبيع عادة لما بينها فى الغرض المطولين لاجله (وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) بأن
يصرح بالتوافق على شئ معين وان نقص عن قيمته بخلاف ما لا تنق ذلك أو كان يطاق به فتجاوز إلى زيادة فيه
لا بقصد انضرار أحد (والبيع على بيع غيره قبل زومه) لبقاء خيار المجلس أو الشرط وكذا بعد دونه وقد
اطلع على عيب واغفر التأخير لتحويل (بأن يأمر المشتري) وان كان مغبوناً والنصيحة الواجبة تحصل
بالتعريف من غير بيع (بالفسخ لبيع مثله) أو أجود منه بمثل الثمن أو أقل أو يعرضه عليه بذلك وان لم
بأمره بفسخ بل قال الماوردى يحرم أن يطلب السلعة من المشتري بأكثر والبايع حاضر قبل اللزوم
لأدائه إلى الفسخ أو الندم (والشراء على الشراء بأن يأمر البائع) قبل اللزوم (بالفسخ ليشتره) بأكثر
من ثمنه للنهي الصحيح عنهم والكلام حيث لم يأذن من يلحقه الضرر لان الحق له وسواء فى حرمة ما ذكر
كما التجش الآتى بلغ المبيع قيمته أو نقص عنها على المعتمد تعريض المغبون بغضه لا محذور فيه لأنه من
النصيحة الواجبة ويظهر ان محله فى غبن نشأ عن تخوُّش البايع لاثمه حينئذ فيقال بالضراره بخلاف
ما إذا نشأ عن تقصير منه لان الفسخ ضرر عليه والضرر لا يزال بالضرر (والجش) وهو الأثر لانه يشتر
الرجبات فيها ويرفع ثمنها (بأن يزيد فى الثمن) السلعة بعرضه لبيع (لأرغبة بل لئلا يغيره) أو لفسخ البايع
مثلاً وان ذهبت القيمة فما راح حتى يساويها الثمن ولو فى مال اليتيم على الوجه لان القرض أنه ما قصد
للدعيعة أو نحوها وذلك للنهي الصحيح عنه ولا يشترط هنا العلم بخصوص هذا النهي لأن الجش خديعة
وتخبر بها معلوم لكل أحد بخلاف ما عرفان علم تخبر بها متوقف على الخبر والخبر به فاشترط العلم به
وتحت فيه الشك ان بأن البيع على البيع مثلاً انضرار فهو فى علم تخبر به كما لخدعة وقد يحتاج بأن
الضرر هنا أعظم إذا شبهة بخلافه ثم فأن شبهة الرجح عذر والحاصل أنه لا بدنى الحرمة من العلم بها

(قوله) إذا أتوا السوق كذا فى أصله
رحمه الله أتوا بالألف فليأصل ولعله
من تصرف التامخ (قوله) وأفهم
إلى قوله واختاره فى النهاية (قوله)
والثاني وهو عدم الخيار (قوله)
الأول وهو عدم الاتم (قوله) ومجمله
ان باعهم بسعر البلد الأولى أن
يقال ومجمله ان باعهم بسعر البلد
فأقل وان لم يعرفوه أو بأكثر وقد
عرفوه (قوله) ويظهر ان محل هذا
يشمل ما لو علم ان غرض المشتري
لا يتعلق بعين مخصوصة وانما غرضه
مطلق التجارة وما يحصل بها الربح
فيتبع أن يعرض كل شئ يكون
محصولا لقرضه وان باين العين التي
سبق عليها السوم (قوله) لبقاء
خيار المجلس إلى قوله فيظهر ان محله
فى النهاية (قوله) ويظهر أن محله
فى عين الخ محل تأمل فقد صرحوا
بأنه إذا علم بالمبيع عيباً وجب اعلام
المشتري به وهو صادق بما إذا كان
البائع جاهلاً به مع انه لا تقصير منه
حينئذ ولا فرق بينهما وبين الغبن إذ
المحظ حصول الضرر فليأصل
وليراجع (قوله) والضرر لا يزال
بالضرر وقد يقال ليس ما ذكره
بل من ارتكاب أخف المقدتين
فإن ضرر المغبون خسر محقق وضرر
الغائب فوت ربح نعم يؤخذ من
قولهم بذكره عن المسترسل أن
تعريف المغبون لا يتجاوز الندب
إلى الوجوب وان اقتضاء تعليمهم
بأنه من النصيحة الواجبة والمسترسل
من يعرف القيمة ولو وجب تحريمه
لحرم غيبه

خصوصاً وعموماً لا في حق جاهل مقصر بترك التعلم كما مر (والاصح) هنا وفيما لو قال البائع أعطيت كذا
أو أخبر المشتري عارف أن هذا جوهرة فبان خلافه (أنه لا خيار) للمشتري لتفريطه بأقداه وعدم
سؤاله لاهل الخبرة وفارق التصريه بأنم اتغير بر في ذات المبيع وهذا خارج عنه ولا يرتفع تخومر الوجهة
لانه يترك حاله فهو كاهنا ولولم يواطئ البائع الناجش لم يخير قطعا (وبيع) نحو (الربط والعنب
لعاصر الخمر) أي بان نظن منه عصره خمر أو مسكرا كدال عليه ربط الحرمة التي أفادها العطف
بوصف عصره للخمر فلا اعتراض عليه خلافاً لن زعمه واختصاص الخمر بالمعتمر من العنب لا ينافي
عبارة هذه خلافاً لن زعمه أيضاً لان عصره للخمر قرينة على عصره للتبذ الصادق بالمختم من الربط
فذكره فيه للقرينة لانه يسي خبرا على انه قديم بما حجازا شائعا أو تغليا ودليل ذلك لعنه صلى
الله عليه وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها الحديث الدال على حرمة كل تسبب في معصية وإعانة
علمه وزعم ان الأكثرين هنا على الحل أي مع السكراة تعين حمله على ما إذا شئت في عصره له ومثل ذلك
كل تصرف بفضي المعصية كبيع محذور لمن يظن أنه كاهل المحرم له وأمر مدعي عرف بالفجور وأمة ممن
يتخذها الخو غنا محرم وخشب لمن يتخذ آلهة أو وثوب حرير لرجل يلبسه فان قلت هو هنا عاجز عن
التسليم شرعا فلم يصح البيع قلت ممنوع لان العجز عنه ليس لوصف لازم في المبيع بل في البائع خارج عما
يتعلق بالمبيع وشروطه وبه فارق البطولان الآتي في التفريق والسابق في بيع السلاح للحرير لانه
لوصف في ذات المبيع موجود حاله البيع فان قلت يشكل عليه صحة بيع السلاح لقاطع الطريق مع
وجود ذلك فيه قلت به فرق بأن وصف الحرابة يقتضي انقوتهم علنا به موجود حال البيع بخلاف وصف
قطعه الطريق فانه أمر مترب ولا عبرة بما مضى منه فتأمل ذلك كله لتدفع عنك ما للسبكي وغيره هنا
وأفتي ابن الصلاح وأقره فحين حملت أمه على فساد بناتها باع عليها قمرا إذا تعين البيع طريقا إلى
خلاصها كما أفتى القاضي فحين يكاف قته ما لا يطبق بأنه باع عليه تخليصه من الذل ومجمل ان لم يمكن
تخليصه الا ببيعه كما يشير إليه كلامهم ومن المنهى عنه أيضا احتسار القوت بأن يشتريه وقت الغلاء والعبرة
فيه بالعرف لبيعه ما أكثر من غنه للتضييق حينئذ متى اختلف شرط من ذلك فلا اثم وتسعير الامام أو نائبه
كالقاضي في قوت أو غيره ومع ذلك يعز زخا لفته خشية من شق العصا ولا ينافيه قولهم يجب طاعة
الامام فيما أمر به ما لم يكن انحلال المراد كما هو ظاهر الا اثم بالنسبة للفاعل لا للأمر والمأمور هنا غير اثم
فحرم الخالفة فيه نعم الذي يظهر ان محل هذه الحرمة بالنسبة لمن تظاهر به دون من أخفاه وعلى
القاضي حيث لم يعد تولية الحسبة لغيره لخر وجهه عن ولايته حينئذ الا ان اعتبر مع ذلك بقاء نظر
القاضي على الحسبة ومقولها كما هو ظاهر في زمن الضرورة جبر من عنده زائد على كفاية مجونه
سنة على بيع الزائد (ويحرم) على من ملك آدمية وولدها (التفريق بين الام) وان رضى أو كانت
كفرة أو مجنونة أو أبقية على الوجه نعم ان أسس من عودها أو أفاقها احتمال حل التفريق حينئذ (والولد)
بنحو بيع أو هبة أو قرض أو قسمة اجماعا وصح خبر من فرق بين والده وولده فارق الله بينه وبين أخته
يوم القيامة وفي رواية لابن داود ملعون من فرق بين والده وولده ويجوز التفريق ان اختلف المسالك
أو كان أحدهما حرا أو بنحو عتق ومنه يعم لمن يتحكم بعقته عليه لا بشرط عتقه كما اقتضاه إطلاقهم لانه
غير محقق ويؤيده ما مر من عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه ووصية فاعل الموت لا يقع الاعد التمييز
وبيع جزء منها لا آخر ان اتحاد لا تفريق في بعض الأزمنة بخلاف ما لو اختلف كبيع وثلاث لا يفسخ
بنحو اقله ورد يعيب على من اعتلده وأقره وعلى من عقابه الذي انتصر له المتأخرون بحث جمع أنه يجوز
التفريق بالرجوع في الهبة للفرع لانه لا بد له بخلافه في الرجوع في القرض والقطعة وكالام عند

(قوله) أو كانت كفرة يستثنى منه ما يأتي للضرورة (قوله) نعم ان أسس من عودها ينبغي بفرض اعتماده تبين البطولان اذا عادت (قوله) أو أفاقها ينبغي اذا أفاق أن يأتي فيه نظير ما تقرر على ان هذه محل نظر اذا كان الولد نوع متميز وكذا ان لم يكن لانه يترب تميزه فيترقب تأديه عند شعوره بفرأها وليس مرادا بالكمال التميز الذي ينتهي به حرمة التفريق فتأمل ثم رأيت في شرح العباب للشارح الشيخ ابن حجر وبحث الأذري أنه لو فرق بنحو بيع فأفاق على خلاف ما ظنناه بأن بطولان المبيع أو نحوه يؤيد ما يأتي عن ابن الرفعة ومن تبعه في الوصية لكن سيما في رد ذلك وهذا مثله الآن يفرق (قوله) بنحو بيع إلى قوله لا يفسخ في النهاية (قوله) وكالام عند عدمها إلى المتن في النهاية

عدمها الاب والجد لأم أو اب وان عليا لا الجد للام كسائر المحارم على ما رجمه جمع والا وجهه قول
 المتولى أنه كالجد للاب لعدمهم له من الأصول في الاعناف والانشاق والعنق وغيرها وإذا اجتمع أب
 وأم حرم بينهما وبينها وحل بينهما وبينه وأب وجدة فهما سواء في بيع مع أمهما كان ولا يجوز التفريق بينهما
 وبينهما وقد يجوز التفريق للضرورة كأن ملك كافر صغيراً أو أخته فأسلم الأب فانه يبيعه ويأمن دونها
 وان مات الأب بيع وجمده وبحت الأذرى أنه لو سبي مسلم طفلاً فباعه ثم ملك أمه الكافرة جاز له بيع
 أحدهما فقط مردود بأنه لا ضرورة هنا للبيع بخلافه في الأولى وتستتر حرمة التفريق (حتى يمين)
 الولد بأن يصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ولا يقدر بسن لاستغنائه حينئذ
 عن التعهد والحضانة ويفرق بين هذا والامر بالصلاة فانه لا يعتبر فيه التمييز قبل السبع بان ذلك فيه
 نوع تكليف وعقوبة فاحتبط له (وفي قول حتى يبلغ) خبر فيه ولتقص غيظه قبل البلوغ ومن ثم حل
 التقاطه ويحجب بأن الخبر ضعيف ومنع تأثير ذلك النقص هنا وحل التقاطه ليس لذلك كما يعلم مما يأتي
 ويكره ولو بعد البلوغ خروجهما من خلاف أحد ولا يرد على المتن منع التفريق في المحن وان بلغ لانه يفهم
 من قوله حتى يميز ولا يعارضه ما عده خلافاً من زعمه لانه لا مانع من ذكر اثنين وحكاية قول في أحدهما
 ويحرم التفريق أيضاً بالسفر وبين زوجة حرة ولدها الغير المميز لا مطلقاً لا مكان صحته له كذا
 أطلقه الغزالي وأقره والذي يتجه أخذاً من كلامهم في الحضانة ان التفريق بالسفر وأغيره
 في المطلقة وغيرها متى أزال حق حضانة بنتها احرماً والا كالسفر لثقله فلا وافهم فرضه الكلام فيما
 ير حتى يميزه عدم حرمة بين الهاتم ومحل في تخوذج الام ان استغنى الولد عن لبنها ويكره حينئذ ولا احرماً
 ولم يصح البيع وان لم يؤكل كل تجش صغيراً أما بجمعه وهوماً كحل فحل قطعاً كبيع لغرض الذبح ولو بان
 يظنه من المشتري كما هو ظاهر ويباع مستغن مكرهه الا لغرض الذبح (واذا فرق بيع او هبة) أو غيرهما
 مما امر تفصيله ومنه الوقف على الاوجه لان الموقوف يشغله عن الاخر الموقوف عليه المستغرق
 لمنافعه فهو كالبيع (بطلا في الاظهر) لعدم القدرة على التسليم شرعاً وهو قبل سقيه اللبن باطل
 قطعاً وتبي الضمير مع العطف بأولنا بين ضدين كافي فالله أولى بما فاندفعه مالا لا ينوي ومن تبعه هنا
 ثم رأيت الزركشي أجاب بذلك (ولا يصح بيع العربون) بفتح اوله وهو الاصح وبضم فسكون ويقال له
 العربان بضم فسكون وهو معرب وامله التسليف والتقديم ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما فاده قوله
 (بأن يشتري ويبعطيه دراهم) وقد وقع الشرط في العقد اى اوز من خياره كما هو قياس ما مر على انه انما
 أعطاها (لتسكون من الثمن ان رضى السلعة والا فهبه) بالنصب ويجوز الرفع للهنى عنه لكن اسناده
 غير متصل ولان فيه شرطين مفسدين شرط الهبة وشرط رد المبيع فتدبر ان لارضا قبل كل ينبغي له ذكر
 هذا والتفريق في فصل ما يطل ويحجب بأن في صنيعه هذا فائدة اى فائدة وهى الإشارة الى أن التفريق
 لما اختلف في ابطاله وهذا المالم ثبت في النهى عنه شئ كانا بمنزلة معاريلنا في الفصلين فأخرا لافادة هذا
 الذى لو قيد ما لم يشبهه على ان هذا قدم اجمالاً في البيع والشرط * تنبيه * قد يحجب البيع كما اذا تعين لمال
 المولى أو المفسد أو لا يضطر الماشترى والمال المحجور والافال واجب مطلق التليل وقد يندب كالبيع
 بمعاملة أى مع العلم بما فيها يظهر والام ثبوت عليه يحمل خبر المغبون لا مأجور ولا محجود وان ضعيفا
 فان قلت يصح حمل ذنب الحماة هنا على قولهم يسلم المشتري ما يتعلق بعبادة أن لا يمسك في ثمنه
 قلت لا يمكن ذلك لان ما هنا في محاباة البائع وذلك في محاباة المشتري على ان الذى يتجه ذنب الحماة
 للمشتري أيضاً مطلقه وذكرهم ذلك انما هو بالنسبة للأكدية لا لعدم الندب في شراء غير عبادة بمعاملة
 بأن قياس ذكركم بذم البائع مطلقاً بذم المشتري كذلك فان قلت يصدق عليه حينئذ انه مغبون قلت

(قوله) وقد يجوز التفريق الى المتن
 في المغنى (قوله) أيضاً بالسفر أى
 بين الامه ولدها وبين الخ (قوله)
 لعدم القدرة الى قوله وان كان
 ضعيفاً فان قلت في النهاية (قوله)
 مطلق التليل أى بعوض أو بمجاناً

ممنوع انما المعبون من أخذ ماله لنحو تغفله أو عدم قصد محمود منه في المسامحة بدون عن مثله فان قلت
 بنا في ذلك كله حديث ما كسوا الباعة فانه لا خلاف لهم قلت هذا حديث ضعيف وبفرض حسنة
 لورود طرق له منها أتاني جبريل فقال يا محمد ما كس عن درهمك فان المعبون لا مأجور ولا محمود
 هو لا يافيه بل يحتمل على من لم يقصد محاباة الله فهذا ينبغي له مما كسبهم دون من يقصد ذلك لكن
 الاوجه ان قصد المحاباة سنة مطلقا لكن كونها فيما يشتري للعبادة كدو في زمن نحو غلا وقد بكرة
 كسب العنة وكل بيع يختلف في حله كالخيل المخرجة عن الربا وكسب دور مكة والمخفف ولا بكرة
 شراؤه على العتق وكالبيع والشراء ممن أكرمه له حرام ومخالفة الغزالي فيه في الاحياء شاذة
 كما في المجموع وكذا سائر معاملته ويحق بذلك الشراء مثلا من سوق غلب فيه اختلاط الحرام بغيره
 ولا حرمة ولا بطلان الا ان تبين في شيء بعينه موجهما والحرام مرأ كثر مثله والخائز مابق ولا ينافي
 جواز عده من فروض الكفايات لان فرض الكفاية جائز الترك بالنسبة للأفراد * (فصل)
 في تفريق الصقة وتعددها وتفريقها ما في الابتداء أو في الدوام أو في الاحكام وقد ذكرها كذلك
 وضابط الاول أن يشتمل العقد على ما يصح بيعه وما لا يصح فاذا (باع) في صفقة واحدة (خلا وخرا)
 أو شاة وخزيرا (أو) باع (عبده وحرأو) باع عبده (وعبد غيره أو) باع (مشتريه غيرا من الآخر)
 أي الشريك (صح في ملكه في الاظهر) وبطل في الآخر اعطاء لكل منهما حكمه سواء أقال هذين
 أم هذين الخلين أم القنين أم الخل والخمر والقن والحر بخلاف عكسه على ما بينته في شرح الارشاد
 الصغير لان العطف على المتع متع ومن ثم لو قال نساء العالمين طوائق وأنت يازوجتي لم تطلق ويشتري
 أيضا العلم بما لئاني التوزيع الآتي فان جهل أحدهما بطل فيهما كما يأتي في بيع الارض مع بذرها
 ويجري تفريق الصقة في غير البيع أيضا من العتق والحلول وغيرهما كالشهادة بشرط تقدم الحل
 هنا أيضا وانما بطل في الكل فيما إذا أجزا الراهن الموهون مدة تزيد على محل الدين أو الناظر للوقف
 أكثر مما شرطه الواقف لغير ضرورة أو استعار شئنا ليرهنه يدين فزاد عليه لخر وجه بازادة عن الولاية
 على العقد فلم يمكن التبعيض ويؤخذ من العلة ان الفرض ان الناظر علم بالشرط المذكور لا تعزله
 بخلافه صريح شرط الواقف والاختصاص البطلان بالزائد وهو محتمل قول الزو ياتي بطل الزائد فقط
 وان الراهن علم بالهن ومدة الاجل والاصح فيما قبل الحلول لعدم تفصيله ذكره ابو زرعة وفيما اذا
 فاضل في الربوي كدبرتين منه أو زاد في خيار الشرط على ثلاثة أيام لما يأتي فيه أو في العرايا على القدر
 الجائز لوقوعه في العقد المنهي عنه وهو لا يمكن التبعيض فيه وانما بطل في الزائد فقط في الزيادة في عقد
 الهبة على اربعة اشهر أو عشرين تغلبا لحقن الدماء المحتاج اليه وفيما لو كان بين اثنين ارض مناصفة
 فعين احدهما منها قطعة مخفوفة بجميعها أو باعها من غيرا من شريكه فلا يصح في شيء منها كما نقله
 الزركشي عن البغوي وافرده لانه يلزم على صحته في نصيبه منها الضرر العظيم للشريك بحر والمشتري
 في حصته الى ان يصل الى المبيع انتهى ومرة آخر الشرط الثاني للبيع ما يصرح بذلك ونوزع في استثناء
 الاولى والثالثة بأن صورة تفريق الصقة أن يعقد على شئين موجودين أحدهما حلال والمصلحة
 المعقود عليها في الاولى شيء واحد وما في الثالثة تصرف في ملك الغير بما يأتى فيه ويرد مع قوله الصورة
 ذلك بل الضابط الجمع بين متع وغيره ولو اعتبارا فاشمل ذلك هاتين وغيرهما ومن ثم أجروا التفريق في غير
 نحو البيع مما مر وخرج بقوله بغيران الآخر بعه باذنه فيصع جزما و يصع عوده لبعده وعبد غيره لم يمد
 العتق فمما باذن الآخر لكن محله ان فصل الثمن وحيد قد تعدد العتق وذلك لا يضر في المفهوم فان قلت
 يشكل على ما ذكر في عبده وعبد غيره بل وعلى ما يأتي من ان الصقة في الحل بالحصص من المسمى

(قوله) وفي زمن نحو غلا الى
 الفصل في النهاية * (فصل)
 في تفريق الصقة (قوله) في تفريق
 الصقة الى قوله ويجزئ في النهاية
 (قوله) وانما بطل الى قوله ويؤخذ
 في النهاية (قوله) وفيما اذا فاضل
 الى قوله وانما في النهاية (قوله) وفيما
 لو كان الى قوله ومر في النهاية

باعتبار قيمته ما قولهم لو باع عبدهما بشئ واحد لم يصح للجهل بحصة كل عند العقد لان التقويم تخمين
وهذا بعينه جار فيما هنا ان تخو عبده الذي مع البيع فيه ما يقابله مجهول عند العقد فافرق قلت يفرق
بأن الجهل بما يخص ككلام من عنين بعنا صفقة واحدة انما يؤثر وينظر اليه في العقد عند
اختلاف المالك وعدم المرح لما يأتي كافي تلك لان ابطال أحدهما يرجع بل المرح فنعين بطلانهما
لتعذر صحتهم ما لم يلزم علمهما من الجهل بما يخص كلا انداء ذلك يستلزم دوام النزاع بينهما الى غاية
وأما مسئلتنا فليس فيها ذلك والمرجح لا بطلان ما عدا الخل موجود فمافلم ينظر للجهل بما يخصه وان فرض
أنه عند العقد كافي بيع سيف وسفوف مشفوع بألف كما يأتي فتأمل على انالونظرنا هذا الجهل لم يتأت
تصرف الصفقة مطلقا لانه يلزمه النظر للصفة باعتبار القيمة وهو مجهول عند العقد ويؤدي للتنازع فان
قلت يشك كل على ذلك التعليل السابق في بطلان هذا القطيع أو الثياب كل اثنين بدرهم من أن توزع
الدهرم على قيمتهما يؤدي للجهل فنظروا اليه مع اتحاد المالك قلت يفرق بأن المبيع هنا لم يتعين أصلا لان
كل اثنين فرض مقابلته ما بدرهم يحتل انهما من الخيار أو من غيره أو مختلفان فتعذر التوزيع من كل
وجه بخلافه في مسئلتنا ومثله شقص وسيف لسهولة التوزيع فبهما مع الامن من نزاع لا غاية له واذا
صح في ملكه فقط (فتختار المشتري) فورا (ان جهل) ذلك لضرره بتصرف الصفقة عليه مع عذره بالجهل
فهو كعيب ظهر (فان أجاز) العقد أو كان عالما بالحرام عنده (ف) لم يكن (بحصته من السمي باعتبار)
الاجزاء في مسلمين بطل البيع في أحدهما وفي المشترك السابق لانه لاحاجة في هذين التوعين الى النظر
للقيمة ولوضوح الراد لم يبال باهام كلامه اعتبار القيمة هنا أيضا وعلى الرأسين المتقويمين فأكثرا اعتبار
(قيمتها) ان كان لهما قيمة أو لم تكن لاحدهما كالخمر والحز والخزير بعد التقدير الآتي وذلك
لا يباعهما الثمن في مقابلتهما معا فوجب في أحدهما الاقسطه فلو ساءى المملوك مائة وغيره مائتين
فالخصة ثلث الثمن ومحلله ان كان الحرام مقصودا والا كالمصحح في الآخر بكل الثمن على الاوجه ويقدر
الحرق والمية مذكاة والخمر خلا لا عصيرا لعدم امكان عوده اليه والخزير عزير بقدره كبرا وصغرا خلافا
لمن زعم تقدير كبيره بقررة في ذلك اضطراب ينته مع الجواب عنه في شرح الارشاد ثم رأيت بعضهم
تجعل لمنع التناقص وأجرى ما في كل باب على ما فيه فقال ما حاصله انما لم يرجع هنا للتقويم عند من يرى
له قيمة لان الكافر لا يقبل خبره أي ومن شأن البيع أن يكون بين مسلمين مجهولون قيمة الخمر عند أهلها من
الكفار ورجع اليه في الوصية لاعتبارها بالنجس فلم يحتج اليها الا لبيان القسمة على عدد الرؤس فهي تابعة
وفي الصداق لعلها ما اذ هما كافران (وفي قول بجمعيه) لان العقد لم يقع الاعلى ما يحل بيعه
(ولا خيار للبائع) وان جهل لتقصيره ببيعها لامتلاك وعذره بالجهل نادر (و) ضابط القسم الثاني أن
يتلف قبيل القبض بعض من المبيع يقبل الافراد بالعقد أي ايراد العقد عليه وحده ومن ذلك ما (لو باع
عبديه) أو عصيرا أو دارا (فتلف أحدهما) أو تخمر بعض العصيرا وتلف سقف الدار (قبيل قبضه)
فينسخ العقد فيه وتستمر صحتة في الباقي بقسطه من السمي اذا وزع على قيمته وقيمة التالف ومرفى الثلثين
اعتبار الاجزاء فيأتي ذلك هنا أيضا وكذا في مثلي تلف بعضه وانما (لم ينسخ في الآخر) وان لم يقبضه (على
المذهب) مع جهالة الثمن لانها طارية فلم تضر كمالا يضر سقوط بعضه لارث العيب وخرج تلف ما يفرد
بالعقد سقوط يد المبيع وعي عينيه واضطراب سقف الدار ونحوها فلا ينسقط فيها اذ لا ينسخ بذلك
لبقاء عين المبيع واليد والاصار وشبات السقف ونحوها لا يفرد بالعقد ففواتها لا يوجب الانساح
بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو ينسخ ويسترد الثمن بخلاف الأول فان افراد التالف بالعقد وان
أوجب الانساح فيه لا يوجب الاجازة بكل الثمن (بل بتخير) المشتري فورا بين فسخ العقد والاجازة

تعويض الصفة عليه (فإن أجاز فبالصفة) لنظير ما مر آنفا (قطعا) على ما هنا كأصله وفي الروضة
 كأصلها عن أي استحقاق طرد القولين فيه ولعله الأقرب ولا خيار للبائع وكان وجهه مع عدم تقصيره بوجه
 وتقرير صفة الثمن عليه أن الثمن غير منظور إليه أصالة فاعتقر بقرينه دواما لأنه يغفر فيه مالا يغفر
 في الابتداء بخلاف الثمن فإنه المقصود بالعقد فآثر بقرينه دواما أيضا (ولو جمع) العقد أو العقد
 (في صفة تختلف في الحكم كاجارة وبيع) كبعثك هذا أو آجرتك هذه سنة بألف ووجه اختلافهما
 اشتراط التأقيت فيها وبطلانه به وانفساخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) اجارة (وسلم) كآجرتك
 هذه وبعثك كذا في ذمتي سلماء بدلتا لا اشتراط قبض العوض في المجلس في سائر أنواعه بخلافها (كما
 في الأظهر) كل منهما ينسقط من المسمى إذا وزع على قيمة المبيع أو المسمى فيه وأجرة الدار كما قال (وبوزع
 المسمى على قيمتهما) وتسمية الاجرة قيمة صحيح لانها في الحقيقة قيمة المنفعة ووجه محتم ما أن كلاهما منفردا
 فلا يضر الجمع ولا أثر لما قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ الموجهين
 الى التوزيع المستلزم للعهل عند العقد بما يخص كلا من العوض لأنه غير ضار كبيع ثوب وشقص
 صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتيج للتوزيع المستلزم لما ذكره فلم ينعكس المراد باختلاف الاحكام
 هنا مطلقا لاختلافها بل اختلفا في اعتبار بيع الفسخ والانفساخ مع عدم دخولهما تحت عقد واحد فلا ترد
 مسألة الشقص المذكورة لانه والثوب دخلا تحت عقد واحد والبيع ولا يختلفان في ذلك نعم أو رد عليه
 بيع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما على الابهام أكثر من الآخر فإنه يبطل فهما مع انه من القاعدة
 ومع ثبوت كلامه له حيث عبر بمختلفي الحكم ولم يقل كأصله وغيره عقد من مختلفي الحكم وجب باننا لو سلمنا
 أنه منها كان البطلان للشرط المفسد المقارن للعقد لا لاختلاف الحكم عن أن حذفه لعبد من انما هو لا غناء
 مثاله عنه والتقييد بمختلفي الحكم لبيان محل الخلاف فلو جمع بين متقين كشركة وقرض كان خلط
 الفين له بألف لغيره وقال شار كذا على أحدهما وقارضت على الآخر قيل صرحا لرجوعهما الى
 الاذن في التصرف بخلاف ما لو كان أحدهما جائزا كالبيع والجملة فإنه لا يصح قطعها لتعدد الجمع بينهما (أو)
 نحو (بيع ونكاح) كزوجتك بنتي وبعثك عبيدا بألف (صع النكاح) لانه لا يتأثر بفساد الصداق بل
 ولا بأكثر الشرط الفاسدة (وفي البيع والصداق القولان) فيصع البيع بحصة العبد من الالف
 والصداق بحصة مهر المثل منها كما سجد كره في بابه مع قيده * تنبيه * أعدت ضمير جمع على أحد ذكرك
 لان كلامهما يدل عليه السياق لكن في الثاني ركة لان الصفة ان حملت على العقد كما هو اصطلاح
 الفقهاء كان التقدير ولو جمع عقد في عقد عقدين مختلفي الحكم وان حملت على الالفاظ الواقعة بين
 المتعاقدين لغرضين فأكثر والتقدير وان جمع العقد في الالفاظ واقعة بين اثنين عقدين مختلفي الحكم صرح
 لكن اطلاق الصفة على ذلك بعيد من اصطلاحهم الا أن توقف صحة التثام المتن عليه بتقديره المراد
 أو جب المصير اليه والحاصل أن المغايرة الاعتبارية كافية في صحة الحمل كأننا أو التجم (وتتعدد الصفة
 بتفصيل الثمن) من المستحق بالعقد لترتب كلام الآخر عليه (كبعثك ذاك بكذا وذا بكذا) وان قبل المشتري
 ولم يفصل (وتتعدد البائع) كبعثك عبيدا هذا بألف فتعطي حصة كل حكمهما لو قبل المشتري
 نصيب أحدهما بنصف الثمن لم يصح لان اللفظ يقتضي جوابهما جميعا و به فارق ما قدمته أو لالبيع
 في بعثك هذا بألف وهذه جملة (وكذا) تتعدد (تعدد المشتري) كبعثك هذا بكذا وكذا كشتري بثلث
 هذا بكذا واقتصر عليهم لان الكلام فيهما والا فهي تتعدد بتعدد العاقد مطلقا (في الأظهر) قياسا
 على البائع فان قبل أحدهما فكذلك فعله أنه لو باع اثنا من اثنين كان بمنزلة أربع عقود ومن فواته
 التعدد جواز افراد كل حصة بالرد كما يأتي وانه لو بان نصيب أحدهما حراما لم يصح في الباقي قطعا

* تنبيه * ما أفاده كلامه من القطع بتعدد البائع دون تعدد المشتري مشكل الآن يفرق بأن
المسح مقصود فنظروا كلهم الى تعدد مالكة والثمن تابع فجاز أن لا ينظر بعضهم لتعدد مالكة لكنهم
عكسوا ذلك في الشفعة فعدوها بتعدد المشتري قطعا وتعدّد البائع على الأصح وكذا العرايا وسر ذلك
في الشفعة ان المشتري اذا تعدّد وأخذ الشئ حصّة أحدهما لم يضره لاستقلال كل بما صار اليه عهدة
وغيرها فلم يكن للخلاف مجال حينئذ بخلاف تعدّد البائع فان تمكين الشئ من أخذ أحدى حصتي
البائع يفرق الصفة على المشتري فخرى الخلاف نظرا الى ضرره وفي العرايا انما خصصة للمشتري
فاذا تعدّد وحصل لكل دون خمسة أو سقم لم يكن للخلاف مساغ لان كلامنا تعدّد ما أذن له فيه طاهرا
ولا باطنا بخلاف ما اذا تعدّد وتعدّد البائع فان ما حصل للمشتري جاوز الخمسة فامتنع على قولنا نظرا لهذه
المجاوزة (ولو وكلا أو وكلهما) إعادة الضمير على معلوم غير مذكور سابقة شائعة فلا اعتراض
عليه (فالأصح اعتبار الوكيل) لان أحكام العقد تتعلق به فلو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين أو من
وكيل واحد أو ما اشتراه وكيل اثنين أو وكيل واحد معا جاز رد نصيب أحد الوكيلين في الثانية
والرابعة دون أحد المالكين في الأولى والثالثة نعم العبرة في الرهن بالموكل لان المدارفة على اتحاد الدين
وعدمه وفي الشفعة تناقض في اعتبار المالك أو الوكيل بسطة في شرح الارشاد في بابها بما لا يستغنى
عن مراجعته

(باب الخيار) *

هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خير الامرين من الامضاء والفسخ وهو يكون أصل البيع للزوم أي
ان وضعه يقضيه اذا تصدقته نقل الملك وحل التصرف مع الامن من نقض صاحبه له وهما فرع الزوم
رخصة شرع اما دفع الضرر وهو خيار النقص الآتي وأما الترتوي وهو المتعلق بمجرد التسهيل وله سببان
المجلس والشرط وقد أخذ في بيانهما مقدما وأولهما بقوة ثبوتيه بالشرع بلا شرط وان اختلف فيه واجمع
على الثاني فقال (ثبت خيار المجلس في) كل معاوضة محضّة وهي ما تقصد بفساد عوضه نحو
(أنواع البيع) كبيع الجدي في شدة الحر وبيع الاب والجد مال طفله لنفسه وعكسه لخبر الصحاحين
السكان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اخترتني نصيب يقول بأو بتقدير الآن أو ألى أن
لا بالعطف والالتقال يقل بالجزم وهو لا يصح لان التصدق استثناء القول من عدم لتفرق أو جعله غاية له
لا مغايرته له الصادقة بوجود القول مع التفرق ولم يبال بهذا الا بهام شرح البخاري حيث جوزوا في
رواية مالم يتفرقا أو يتخيرا أحدهما الآخر نصيب الرأى وخرمها وخالف فيه أئمة تعلقا بما أكثره تشعب
لا أصل له قاله ابن عبد البر ومن ثم ذهب كثيرون من أئمتنا الى نقض الحكم بفسخه وزعم السمع اهل أهل
المدية بخلافه ممنوع لان عملهم لا يثبت بفسخ كالحق في الاصول على ان ابن عمر من أجلهم وهو راوى
الحديث كان يعمل به (صكا صرف والطعام بالطعام) وبما قدمته من أن العقد بثبوت الخيار هنا
مجرد التسهيل الذي دفع ما قبل كيف يثبت مع ان المماثلة شرط فلا أفضل حتى يختاره على ان هذا أغفله عمّا مر
فما المعلوم منه أنها لا تمنع ان أحدهما أفضل (والسلم والتولية والتشريك) ولا رد بيع القن من نفسه
فانه لا خيار فيه للقن وكذا السيد على الوجه لتصرّيحهم بأن هذا عقد عتاقة لا بيع ومثله البيع
الضمي وكسمة الرد بخلاف غيرها ولو بالتراضي لان الممتنع منه يجبر عليه (وصلى المعاوضة) بخلاف صلح
الخطيطة فانه في الدين ابراء وفي العين هبة نعم صلح المعاوضة على المنفعة اجارة ولا رد لانه يصير حريصا
الخيار فيها وعلى دم التمدد معاوضة ولا رد ايضا لانه معاوضة غير محضّة وقد علم من سببها أنه
لا خيار فيها (ولو اشترى من يعتق عليه) كأصله أو فرعه (فان قلنا) فيما اذا كان الخيار لهما (الملك

* (باب الخيار) * (قوله) كل
معاوضة الى قوله وخالف في النهاية
(قوله) مع التفرق قال المحشى ينبغي
مع عدم التفرق اهـ وبه عبر
في النهاية والحاصل ان العطف
يقضى فوقيت الخيار بتحقق أحد
التفنيين وهو صادق وجوب الثبوت
في الطرف الآخر معه وانما يرتفع
الخيار بارتفاع التفنيين ثم راي
القائل المحشى في شرح المنهج نقل
نحو هذا الحاصل عن شيخه البراءى
ثم عقبه بقوله ويرد على ذلك ما ذكره
الرضي وغيره من ان العطف أو بعد
النفي يكون نصيبا لكل من
المتعاطفين لا لأحدهما وبما
بان هذا بحسب الاستعمال
والا فبقضية أهل وضع اللغة انه
لا أحدهما كما اعترف به الرضى
وحينئذ فما قاله النووي لا اشكال
فيه لا بحسب اصل اللغة ولا بحسب
استعمالها فلتأمل انتهى وعدم
الاشكال بالنظر الى الاستعمال
محل تأمل فاعل صواب العبارة
لا اشكال فيه بحسب اصل اللغة
بل بحسب الاستعمال فليحتر
(قوله) وزعم الفسخ الى المتن
في النهاية (قوله) بما قدمته الى
قول المصنف ولو في النهاية

في زمن الخيار للبائع أو موقوف) وهو الأصح (فلهما الخيار) إذا لمانع (وان قلنا) الملك (للمشتري)
على الضعيف (تخير البائع) إذا لمانع هنا أيضا بالنسبة إليه (دونه) لأن قضية ملكه له ان لا يتمكن
من ازالته وأن ترتب عليه العتق فوراً فلما تعذر الثاني لحق البائع في الأول وبالزوم تبين عتقه عليه
وان كان للبائع حق المجلس (ولا خيار في) ما لا معاوضة فيه كوقف ولا في عقد جائز ولو من جانب كرهن
نعم ان شرط في بيع وأقبضه قبل التفرق أمكن فسحبه بأن يفسخ البيع فيفسخ هو تبعا وضمانا وكالة
وشركة وقرض وقراض وعارية إذا لم يحتاج له فيه ولا في (البراء) لأنه لا معاوضة فيه (والشكاح) لأن
المعاوضة فيه غير محضنة (والهبة بلا ثواب) لعدم المعاوضة (وكذا ذات الثواب) لأنها لا تسمى بيعا والمعتد
شوته فيها ولو قبل القبض لأنها بيع حقيقي (والشفعة) أما المشتري فلان الشقص مأخوذه منه فله أو أما
الشفيع فلا ينبغي بعد تخصيص خيار المجلس بأحد العاقدين ابتداء (والاجارة) بسائر أنواعها على المعتد
لأنه لا تسمى بيعا ولنفوت المنفعة بمضي الزمن فالزمن العتق للثابت جزم من العقود عليه لافي مقابلة
العوض ولأنه الكونه على معدوم هو المنفعة عقد غرر والخيار غرر فلا يحتاجان وبقرق بين اجارة
الذمة والسلم بأنه يبيع بغير خلافها وبأن المعتود عليه يتصور وجوده في الخارج غير فانت منه شيء
بمضي الزمن فكان أقوى وأدفع للقرع منه في اجارة الذمة وبينها وبين البيع الوارد على المنفعة حتى المجر
بأنه لا معتد بل بلفظ البيع أعطى حكمه ومن ثم لم يعتد بلفظ الاجارة لا خيار فيه فيما يظهر (والساقاة)
كالاجارة (والصداق) لان المعاوضة فيه غير محضنة مع انه ليس بمقصود بالذات ومثله عوض الخلع
(في الأصح) في المسائل الخمس وممرت الاشارة الى رد الما قبل في كل منها (ويقطع) خيار المجلس (بالخيار
بأن يختارا) أي العاقدان (لزومه) أي العقد صريحا كخيارناه وأجزأناه وامضينا وأبطلنا الخيار
وأفسدناه لأنه حقهما فاسقط باستا طهما أو ضمنا بأن يتبايعا العوضين بعد قبضهما في المجلس فان
ذلك يشتمل الرضا بالزوم الاول فايراده هذه الصورة على مفهوم المتن غير صحيح (فلما اختارا أحدهما) لزومه
(سقط حقه وبق) الخيار (لا آخر) كخيار الشرط وقول احدهما اخترا وخيرتاك يقطع خياره لأنه
رضاه من بلزومه لا خيار المخاطب الا ان قال اخترت اذا السكوت لا يشتمل رضا والا اذا كان القائل البائع
والمبيع يعق على المشتري لأنه باختيار البائع يعق على المشتري لان الملك صار له وحده وفسخه
ولو بعد الاجارة انفسخ وان لم يوافقه الآخر والا بطلت فائدة الخيار وفارق الفسخ الاجارة بأنه بعد الامر
لما كان قبل العقد ومن ثم لو اجاز واحد وفسخ الآخر قدم الفسخ (و) ينقطع ايضا بمفارقة متولى الطرفين
لجلسه (بالتفرق بينهما) أي العاقدين وان وقع من احدهما فقط ولو نسيانا أو جهلا لا بزوجهما لما
يأتي في الموت وذلك لخبر البهي البيعان بالخيار حتى يتفرقا من مكانهما وصع عن ابن عمر رضي الله عنهما
انه كان اذا باع عام فشي هنية ثم رجع وقضيته حل الفراق خشية من فسخ صاحبه وخبر ولا يحل له ان
يفارق صاحبه خشية ان يستقبله محمول الحل فيه على الاباحة المستوية الطرفين ومحملة ان تفرقا عن
اختيار فلو حل احدهما مكرها بقي خياره لا خيار الاخران لم يبعه الا اذا منع وان هرب بطل خيارهما
لان غير الهارب يمكنه الفسخ بالقول مع عدم عذر الهارب بخلاف المكره فكانه لا فعل له ويؤخذ من
التعليل ببيعه الفسخ ان غير الهارب لو كان نائما مثلام يطل خياره وهو محتمل وعند الحق قوله لا بد
أن يلحقه قبل انتهاءه الى مسافة تحصل بمثلها المفارقة عادة والاسقط خياره لحصول التفرق حيثئذ
ويطل البيع بانزال الوكيل في المجلس على ما في البحر لبطان الوكالة قبل تمام البيع وبوجه بأن
لمجلس العقد حكمه بدليل الحاقهم الشرط الواقع في مجلسه بالواقع فيه فكان انعزاله في مجلسه كأنعزاله
قبل تمام الصيغة وبه يعلم ان خيار الشرط في ذلك كخيار المجلس اذا لفرق بينهما في الحاق الشرط

(قوله) والمعتد كذا في النهاية ايضا
(قوله) بسائر أنواعها الى المتن
في النهاية (قوله) أي العقد صريحا
الى قوله والا اذا في النهاية (قوله)
والعاقدين الى قوله ويطل البيع
في النهاية (قوله) ومع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أنه كان اذا باع الخ كان
وجه فعله مع ان الورع اللاتق به
تركه بيان الحكم الشرعي بالفعل
فانه المبلغ نفسه الله ل

كلمة جوابه (فلو طال مكثهما) في المجلس (او قاما وتماشيا منازلا) ولو فوق ثلاثة ايام (دام
 خيارهما) لعدم تفرق يدهما (ويعتبر في التفرق العرف) فبايعة الناس فرقة لزم به العقد ومالا
 فلاذلا حله شرعا ولا لغة في دارا وسفينة صغيرة بالخروج منها أو رقي علوها وكبيرة بخروج من محل
 آخر كمن بيت لصفة وبتسج كسوق ودارتفا حشت سعتها بتولية الظهر والمشي قليلا ولا يكفي بناء جدار
 وارخاء ستر بينهما الا ان كان بفعلهما أو أمرهما فان كان من أحدهما فقط بطل خياره لا خيار الآخر
 الا ان قدر على منعه أو لم يتطلف بالفسخ فيما يظهر كالجهر وبفي متبايعين من بعد بمفارقة محل البيع
 لا الى جهة الآخر ولا بالعودة لمحله بعد المضي الى الآخر هذا ما يجتمع جميع واعتراض بأن القياس انقطاعه
 بمفارقة أحدهما مكاه ووصوله لمحل لو كان الآخر معه بمجلس العقد تفرقا وقد يجاب بأن ما مهمهما من
 التباعد حالة العقد صار كحرمة العقد فلم يثر شرط لقوامر أول البيع بقاء خيار الكاتب الى انقضاء
 خيار المصكوب اليه بمفارقته لمجلس قبوله (ولومات) في المجلس كلاهما أو (أحدهما أو جن)
 أو اغني عليه (فالاصل انتقاله الى الوارث) ولو عام (والولي) والسيد في المكاتب والمأذون والموكل
 كخيار الشرط وان كان أقوى للاجماع عليه ولثبوتة لغير المتعاقدين ومن ثم جرى هذا الخلاف هنا لا ثم
 واذا انتقل للولي فعل الاصل أو لوارث الغير الال نصاب الحالك من عنده من فعل الاصل أو الال المتخذ
 أو المتعد فان كان بمجلس العقد امتد خياره كالحق الى التنازل أو التفرق نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة
 أو غائبا عنه امتد خياره على العقد الى مفارقته أو مفارقة المتأخر فاقه منهم بمجلس بلوغ الخبر وبتسطاع
 خيارهم يتقطع خيار الحلي وان لم يفارق مجلسه وينسخ في الكل يفسخ بعضهم ولو فسخ قبل علمه بموت
 مورثه نفذ وكذا لو أجاز على الوجه ولو بلغ الموالي ترشيد او هو بالمجلس لم ينتقل اليه الخيار ويوجه بعدم
 أهليته حين البيع وفي بقاءه للموالي وجهان وكذا في خيار الشرط والوجه بقاءه لاستحباب المالك
 (و) لوجه معا (تأزعا في) أصل (التفرق) قبل مجيئهما (أو) معا أو مبرا أو اتفاقا على التفرق
 ولكن تأزعا في (الفسخ قبله صدق الثاني) للتفرق في الاولى ولينسخ في الثانية يمينه لان الاصل
 دوام الاجتماع وعدم الفسخ * (فصل) في خيار الشرط وتوابعه (لهما) أي العاقدان بأن يتلفظ
 كل منهما بالشرط (ولا أحدهما) على التعيين لا الايهام بأن يتلفظ هو به اذا كان هو المبتدئ بالاتحاد
 أو القبول وبواقته الآخر من غير تلفظ به وحينئذ فلا اعتراض على قوله ولا أحدهما بل ولا يستغنى
 عنه خلافا لمن زعمه انماذا شرطه المتأخر قبوله او ايجابه فبطل العقد لعدم المطابقة ومراعى منه ان لهما
 ولا أحدهما ان واقعه الآخر في زمن جواز العقد كخيار مجلس أو شرط الحاق شرط صحيح لانه حينئذ
 كالموافق في صلب العقد (شرط الخيار) لهما ولا أحدهما ولا جنبي كالقن المبيع المتخذ للشرط
 له أو تعدد ولو مع شرط ان أحدهما يوقعه لاحد الشارطين والآخر للآخر والوجه اشتراط تكليف
 الاجنبي لارسله وانه لا يلزمه فعل الا حظ بقاء على ان شرط الخيار يملكه له وهو الوجه أيضا وعليه
 يكفي عدم الرد فيما يظهر لانه ليس بملك حقيقي وان قوله على أن أشاور يوما مالا صحيح ويكون
 شارطا للخيار لنفسه (في انواع البيع) التي ثبت فيها خيار المجلس اجماعا ولما صرح بعض النصار
 وهو حبان بفتح أوله بالموحدة ابن متقدا ومنقذا بالمعجزة والدهر واثنان جزم به جماعة وهما
 هما بيان كن يتخذ في البيع فأرسله صلى الله عليه وسلم الى انه يقول عند البيع لا خلافة وأعله انه اذا
 قال ذلك كان له خيار ثلاث ليال ومعناها وهي كسر المعجزة بالموحدة لا غين ولا خديعة ومن ثم
 اشتهرت في الشرع لاشتراط الخيار ثلاثا فان ذكرت وعلم معناها ثبت ثلاثا ولا فلا واعتراض الاسنوي
 وغيره المتنبأ به بين الشرط له الخيار فأوهم وهو عجيب فان من قواعدهم ان حذف المجهول يفيد

(قوله) في دارا وسفينة صغيرة هل
 المراد بالصغيرة من الدار المشتل على
 محل واحد وبالكبيرة المشتل على
 محلين أو ما يسمى كذلك عرفا وان
 تعددت منازل كلامهم يرشد الى
 الاول باعتبار عدم تعرضهم لنفي
 الخروج من أحد منزلهم الى الآخر
 (قوله) تشاحت سعتها أي سعة
 بيوتها وعبرة النهاية أو بيت
 متشاحت السعة وهي حسنة
 (قوله) بمفارقة بعض الورثة بل
 لا بد من مفارقة الجميع (قوله)
 الى منظر قه أي المتخذ (قوله)
 او مفارقة المتأخر الخ أي عند
 التعدد (قوله) ولو بلغ الموالي الى ان
 في الغنى والهاية (قوله) ولو جاء
 معا كذا في اصله رحمة الله وكان
 الظاهر رجاء اوله من تصرف
 الناسخ * (فصل في خيار الشرط) *
 (قوله) لهما ولا أحدهما الى المشت
 في النهاية الا قوله وعليه الى قوله
 وان (قوله) التي ثبت فيها الى المشت
 في النهاية الا قوله ومقرره الى قوله
 واذا شرط لاجنبي (قوله) ثبت
 ثلاثا أي بالنسبة لتساثلها فقط
 فليأمل

العموم الذي قرره بل وصحة مذهب اليه الرأى في مخالفا والده من جوازه لكافر في نحو مسلم مبيع
ولحرم في صيد الاذلال ولا استيلاء في مجرد الاجازة والفسخ وما قرره من هذا الجواب الواضح المفيد
لشمول المتن لهذه المسائل أولى من جواب المنسكت بأن المحرور متعلق بالخيار المضاف للبتا المحرر عنه
بالخيار والمحرور بعده اذ فيه من التكلف والقصور ما لا يخفى واذا شرط لاجتنبي لم يثبت لشارطه له الا
ان مات الاجنبي في زمنه فتقتل لشارطه ولو وكبلا ولومات العاقد انتقل لوارثه ما لم يكن وليا والا فللقاضى
كما هو ظاهر أو وكبلا والا فلو كفه وليس لو كيل شرطه لغير نفسه وموكله الا باذنه و يظهر
ان سكوتة على شرط المتدى كشرطه خلافا لزعم بعضهم ان مساعدة الوكيل بأن تأخر افظه عن اللفظ
المقترب بالشرط ليست كشرطه وذلك لان المحذور اضرار الموكل وهو حاصل بشرطه وسكوتة كما هو
واضح واعلم أن خيار المجلس والشرط متلازمان غالبا وقد ثبت ذلك لاهذا ولا عكس كما افاده قوله
(الآن بشرط القبض في المجلس) من الجانبين (كربوى) أو من أحدهما كجارة ذمة بناء على
الضعيف ان خيار المجلس ثبت فيها (وسلم) لا متاع التأجيل فيها والخيار لمنعه الملك أولز ومه أعظم
غرامته ولا يجوز شرطه أيضا في شراء من يعتق عليه لا شترى وحده لاستلزامه المثلثة المستلزم لعقده
المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعدمه كان باطلا من أصله بخلاف شرطه لهما لوقفه أو وليا لأن
المثلثة كما يأتي ولا في البيع الضمى ولا فيما تسارع اليه الفساد في المدة المشروطة لان قضية الخيار
التوقف عن التصرف فيه فيؤدى لضياع ماله ولا ثلثا للباقي في المصرة لادائه لمنع الحلب المضربها
وطر لا ذرى على في كل حلب يرتبانه لاداعى هنا لعدم الحلب بخلافه ثم فان رويحه للتصرية التي
قصد هاتبعه من الحلب وان كان اللين ماله و يظهر ان شرطه فيها لهما كذلك وان مثل الثلاث
ما قاربها من شأنه أن يضرها فان قلت كيف يعلم المشتري نصرتها حتى يجمع عليه شرط ذلك للباقي
أو يوافق عليه قلت يحمل ذلك على ما اذا طعن التصرية ولم يتحققها أو المراد ان ذلك يختص بالباقي أو ان
يظهر التصرية بتبين فساد الخيار وما يرتب عليه من فسح أو اجازة ولو تكرر بيع كافر لغيره المسلم
بشرط الخيار وفسخه ألزمه الحاكم سبعة بنا (وإنما يجوز) شرطه (في مدة معلومة) لهما كالى طلوع
شمس الغد أو لم يقبل الى وقته لان الغيم انما يمنع الاشراق لا الطلوع أو الى ساعة وهل تحمل على
الحظة أو الفلكية ان عرفها محل نظرو رويحه انهما ان قصدا الفلكية وعرفا هاجل عليها
والا فعلى لحظة أو الى يوم ويحمل على يوم العقد فان عقد نصف النهار مثلاً فلى مثله ويدخل الليلة للضرورة
وانما يحمل اليوم في الاجازة على ذلك لانها أصل والخيار تابع فاعتقر في مدته ما لم يعتقر في مدتها
أو نصف الليل انقضى بغير شمس اليوم الذي يليه كالى المجموع واعترض بقلا ومعنى بأنه لا بد هنا
من دخول بقية الليل والاصار المدة منفصلة عن الشرط و يجب بأنه وقع باعفا دخل من غير تنصيص
عليه وكما دخلت الليلة فيما مر من غير نص عليها لان التلقين يؤدى الى الجواز بعد اللزوم فكذلك بقية
الليل هنا ذلك لجماع ان التنصيص على الليل فيها ممكن فلزم من قولهم بعدم وجوبه ثم قولهم بعدمه هنا
وكون طرفي اليوم الملقق بحيطان بالليلة ثم لا هنا لا يؤثر اما شرطه مطلقا أو في مدة مجهولة كمن التفرق
أو الى الحصاد أو العطاء أو الشتاء ولم يريدا الوقت المعلوم فبطل للعقد لما فيه من الغرر وانما يجوز
في مدة متصلة بالشرط والالزم جوازه بعد لزومه وهو متنع متواليه (لا تزيد على ثلاثة أيام) لان الاصل
امتناع الخيار الا فيما أذن فيه الشارع ولم يأذن الا في الثلاثة فادونها بقيدوها المذكورة ففي ماعداها
على الاصل بل روى عبد الرزاق أنه صلى الله عليه وسلم أبطل يعاشره فيه الخيار أربع أيام فان قلت
ان صرح بالحجة فيه واضحة والا فلا خذ بحديث الثلاثة أخذ عنهم العدد والاكثر من على عدم اعتباره

(قوله) والا فللقاضى الخ ينبغي ان
يكون محله حيث لا تنقل الولاية
لولى آخر بعده كالحب بعد الاب
وحيث لم يبلغ المولى رشدا عند موت
الولى اما اذا بلغ رشدا فيجوز ان
لا ينقل اليه اخذ امامنا ثم في بلوغه
في حياة الولي المعلن بعدم أهليته
عند العتد ويحمل الفرق بأنه ثم
لا تنوب لحن الخيار بل يبقى للولى
استيعابا لما كان وهنا عدم القول
باتساقه اليه يؤدى الى سقوطه
والقول باتساقه الى القاضي وبما يثبه
عن الامل من غير عذر يقضى
السامة فليعبر (قوله) وليس لو كيل
الباقي أن يكون الولي كذلك ويحمل
الفرق ولعله أقرب (قول المتن)
كربوى الكاف استقصائية نهاية
في النهاية

قلت محله ان لم يتم قرينة عليه والاوجب الاخذ به وهي هنا ذكر الثلاثة للغيون السابق اذ لو جاز اكثر منها
 لكن أولى بالذكر لان اشتراطه أحوط في حق المغيون فتأمل له وانما بطل بشرط الزيادة ولم يخرج
 على تقرير الصنف لان اسقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيؤدي لجهله ويدخل لى الى الايام
 الثلاثة الشرطية سواء السابق منها على الايام والمتأخر (وتحسب) المدة المشروطة (من) حين (العقد)
 ان وقع الشرط فيه والابان وقع بعده في المجلس فمن الشرط وآثر ذكر العقد لان الغالب وقوع شرط الخيار
 فيه لا في المجلس بعده (وقيل من التفرق) أو الخيار لثبوت خيار المجلس قبله فيكون المقصود ما بعده
 وردوه بأنه لا يعد في ثبوته الى التفرق بجبتي المجلس والشرط كما ثبت بجبتي الخلف والعيب ويجرى
 هنا نظير لمصر ثم من الزموم باختيار من خير لزومه وان جهل الثمن والمبيع كما اعتمد جمع
 و بانقضاء المدة ومن تصديق نافي الفسخ أو الانقضاء ولا يجب تسليم مبيع ولا ثمن في زمن الخيار أى لهما
 كما هو ظاهر ولا ينتهي به فله استرداده ما لم يلزم ولا يحبس أحدهما بعد الفسخ لرد الآخر لرفع حكم العقد
 بالفسخ فيبقى مجرد اليد وهي لا تمنع وجوب الرد بالطلب كذا في المجموع هنا ومنه جميع الفسخ كما اعتمد
 جمع لكن الذى في الروضة اعتمد السبكي وغيره وتجهتهم في المبيع قبل قبضه ان له الحبس فيجتمع تصرف
 مالكه فيه مادام محبوسا (والاظهر) في خيارى المجلس والشرط (أنه ان كان الخيار للبايع)
 أولا جنى عنه (فلك المبيع) سواءه الآتية وحدونها لفهمها من اذ يلزم من ملك الاصل ملك الفرع غالبا
 (له) وملك الثمن سواءه للمشتري (وان كان) الخيار (للمشتري) أولا جنى عنه (فه) ملك المبيع
 وللبائع ملك الثمن لقصر التصرف على من له الخيار والتصرف دليل الملك وكونه لاحدهما في خيار
 المجلس بأن يختار الآخر لزوم العقد (وان كان) الخيار (لهما) أولا جنى عنهما (ف) الملك في المبيع
 والثمن (موقوف) فان تم المبيع بان (أى ملك المبيع) (للمشتري) وملك الثمن للبايع (من حين العقد
 والا) يتم بأن فسخ (فلبائع) ملك المبيع وللمشتري ملك الثمن من حين العقد وكان كالمخرج
 عن ملك مالكه لان أحد الجانبين ليس أولى من الآخر فوقف الامر الى اللزوم والفسخ وينبى على ذلك
 الاكساب والذوائد كاللن والمهر ونفوذ العتق والاستيلاء ودحل الوطء ووجوب النفقة فكل من
 حكمنا عليه لعين ثمن أو ثمن كان له وعليه ونفذ منه وحل له ما ذكر وان فسخ العقد بعد اذ الاصح ان
 الفسخ انما يرفع العقد من حسنة لا من أصله ومن لم يتخير لا ينفذ منه شئ محاذ كرفيعا خفيفا فيه الآخر وان
 آل الملك اليه وعليه مهر وطء لمن خير ما لم ياذن له لاحد للشبهة فيمن له الملك ومن ثم كان الولد حرا نسبيا
 والمراد بحل الوطء للمشتري مع عدم حسابان الاستبراء في زمن الخيار حله من حيث الملك وانقطاع
 سلطنة البائع وان حرم من حيث عدم الاستبراء فهو كحرمة من حيث نحو حيض واحرام وهذا أولى
 من قصر الزكشى لذلك على ما اذا اشترى زوجته قال فانه لا يلزمه استبراء حيث كان الخيار له فان كان
 لهما لم يجز له وطؤها في زمنه لانه لا يدري أبطأ بالملك أو بالزوجة وخزمه بحل الوطء في الاولى بخالفه جزم
 غيره بجزومة الوطء فيها وان لم يجب استبراء لضعف الملك ومما يعلم منه بطلان هذين الجزمين وفي حالة
 الوقف يتبع جميع ما ذكره استمرار الملك بعد نفي بطلان بالانفاق ثم يرجع من بان عدم ملكه قال بعضهم
 ان أنفق باذن الحاكم وفيه نظر بل تراشها على ذلك كافي وكذا انفاقه نسبة الرجوع والشهاد عليها مع
 امتناع صاحبها وقد القاضى أخذها ما ياتى في المساقاة وهرب الجبال ولا يحل واحد منهما حينئذ وطء
 ونحوه قطعاً وان أذن البائع للمشتري وقول الاسنوى انه يحل له باذن البائع مبنى على بحث الجنب
 ان مجرد الاذن في التصرف اجازة والمنقول خلافه (ويحصل الفسخ والاجازة) للعقد في زمن الخيار (بلفظ
 يدل عليها) صريحاً وكناية اما الصريح في الفسخ فهو (كفسخ المبيع ورفعها واسترجعت المبيع)

(قوله) في خيار المجلس والشرط الى
 وخزمه بحل الوطء في الاولى في النهاية
 (قوله) وفي حالة الوقف الى المسكن
 في النهاية

وردت الثمن (و) أما الصريح (في الاجازة) فهو نحو (اختره وأمضيه) وإذا شرط لهما ارتفاع
جميعه فسبح أحدهما بالاجازة بل يبقى للآخر لان اثبات الخيار انما مقصده التمكن من الفسخ دون
الاجازة لاصلها وقول من خير لا يسع أو لا يشتري الا بخير باذنه مع عدم واقفه الآخر له فسخ (و) وطء
البائع الواضع الواضع علم أو طن أنه المبيع ولم يقصده الزا ولا كان محرمًا عليه بنحو تجس على الوجه
كما لو لا ط بالغلام وكذا الخبيث ان اتضع بعد بالاذنه لا يخطئ أو منه لم يتضح وخرج به مقدماته (واعتاقه)
ولو معلقا لكه أو بعضه أو ابلاده حيث تخيرا أو هو وحده (فسخ) أما الاعتاق فلو توهم ثم نفذ
قطعا وأما الوطء فنضمته اختيار الامساك وانما لم يكن رجعة لان الملك يحصل بالفعل كالبسي
فكذا تدار كاختلاف التملك ومع كون نحو اعتاقه فسحاها فاذمته وان تخير التضمنه الفسخ فينتقل
الملك اليه قبله ولا ينقذ من المشتري اذا تخير بل يوقف حيث لم ياذن له البائع لتقدم الفسخ لو وقع من
البائع بعد على الاجازة (وكذا بيعه) ولو بشرط اختيار لكن ان كان للمشتري (واجازته وتزويجه)
وقيته ورهنه وهبته ان اتصل بهما القبض ولو وهب لفرعه (في المصح) حيث تخيرا أو هو وحده
أيضا فكل منها فسخ لا شعارها باختيار الامساك تقدم على أصل بقاء العقد ومع كونها فسحاها منه
صححة تقديرا لفسخ قبلها (والاصح ان هذه التصرفات) البيع وما بعده (من المشتري) حيث تخيرا
أو هو وحده (اجازة) للشراء لا شعارها باختيار الامساك نعم لا تصح منه الا ان تخيرا وأذن له البائع
أو كانت معه وفار في البائت بترز لم يكو بأن صحته والخيار له ما من غير اذن البائع مسقطه
لفسخه وهو ممتنع (و) الاصح (ان العرض على البيع) وانكاره (والذو كيل فيه ليس فسحا من البائع
ولا اجازة من المشتري) لانه قد يسمين أربع هوام خاسر وانما حصل الرجوع عن الوصية بذلك لفسخها
اذ يوجد احدى أحدهما عقدتها * (فصل) * في خيار النقص وهو المعلق بفوات مقصود مظنون نشأ
الظن فيه من التزام شرطي أو تعريفي أو قضاء عرفي ومما يتعلق بالاول وما يتعلق بالثاني وبدأ
بالتالي طول الكلام عليه فقال (للمشتري الخيار) في رد المبيع (نظرو عيب قديم) فيه وكذا البائع
نظرو عيب قديم في الثمن وآثر والاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وهو
أعني القديم ما قارن العقد أو حدث قبل القبض وقد بقي الى الفسخ اجماعا في المقارن ولان المبيع في الثاني
من ضمان البائع فكذا جزؤه وصفته وان قدر من خير على ازالة العيب نعم لو اشترى محرمًا بنسب غير اذن
سببه لم يتخير اقدرته على تحليه كالبايع أي لانه لا مشقة فيه ولا نظر هنا لكونه يهاب الاقدام على ابطال
العبادة لان الرد لكونه قد يستلزم فوات مال على الغير لا بدله من سبب قوي وهذا ليس منه بخلاف في نحو
التمتع بالحليلة الآتي في التفقات فتأمله ولو كان حدوث العيب بفعله قبل القبض أو كانت الغبطة
في الامساك والمشتري مفلس أو لى أو عامل قراض أو وكيل ورضيه موكله فلا خيار ويفرق بين
هذا وما يأتي ان المستأجر لو عيب الدار تخير بأن فعله ثم رد على المعتود عليه وهو المنافع لانها مستقبله
غير موجودة حال اختلاف فعله هنا وانما لو جبت كرز وجهها تخير بأن لحظ التخير ثم اليأس وقد وجد
ثم رأيت ما يأتي في المبيع قبل قبضه وهو قريب عما ذكرته وما مر ان الوكيل في خيارى المجلس والشرط
لا يتقيد برضا الموكل فيما لو منعه من الاجازة أو الفسخ بأن لحظ هنا فوات المالكية وعدمه وهما
يرجع للموكل وثم مباشرة ما تسبب عن العقد وهو انما يربط هنا بما شره فقط وكن العيب فوات
وصغير يذ في الثمن قبل قبضه وقد اشتراه به كالكتابة ولو بنحو ضمان في تخير المشتري وان لم يكن فواته
من أصله عيا (تخصا) بالذ أو جب (رقيق) أو حيوان آخر لان الفعل يصلح لما يصلح له الحي
ولا نظرن زيادة القيمة باعتبار آخر لان فيه فوات جزء من البدن مقصود وبحث الاذرى انه ليس بعيب

(قوله) ولو لمعلقا الى الفصل في النهاية
(قوله) الا ان تخير الخ أى كان
الخيار له وحده كاهو واضح ولم
يظهر وجه عدم ذكره ثم ظهر ان
الاولى ان يقر بتخير بالافراد أى
المشتري فيصدق بصورتين ويؤيده
ان عبارة شرح المنهج ان كان
الخيار له وأذن البائع انتهت
* (فصل في خيار النقص) (قوله)
ومما يتعلق بالاول في التمسى عن
بيع وشرط (قوله) فيه وكذا الى
قوله فلا نظرن في النهاية (قوله) لان
الغالب في الثمن الخ أى ولان
الغالب فيه أيضا ان يكون في الذمة
وتعيب المدفوع عما في الذمة
لا يوجب في العقد خيارا وان وجب
ابدا له بخلاف ما اذا كان معينا
وهو محتمل قوله وكذا البائع الخ لكونه
نادر (قوله) ولو كان حدوث الى قوله
ويفرق في النهاية (قوله) أو وكيل
ورضيه الخ قضية هذا الصنيع
اعتبار الغبطة فيه أيضا وقضية
كلام غيره ان الموكل اذا رضى
بالعيب فلا خيارا لو وكيل مطلقا
وهو المتجه والله أعلم (قوله) وكذا لعيب
فوات الى الست في النهاية والغنى

(قوله) وقطع الشفرين الى المتن
في النهاية (قوله) الاذا جاء النبا
الى قوله ولحق في الغنى والنهاية
(قوله) ما لولاي الى الحكا كن يني ان
يلحق به غيره ممن توسم فيه الرقيق
ان له قدرة على تخليصه مما ذكر
ولو باعته عند نحوها كم ولو فرض
عدم قدرته بحسب الواقع لان
المدار على ما يقبل معه الظن على
اتقاء ما بعد عيا في العرف (قوله)
ومحله ان وجد الى قوله وليس
في المعنى والنهاية (قوله) ولو لم يعلم الى
المتن في المعنى (قوله) التحكم الى
المتن في النهاية (قوله) تراكم وخ على
الاسنان قد يتوقف فيه باعتبار ان
الغالب في الارقاء المجلوبين ذلك
لعدم اعتدال السوا والظلمات (قوله)
الا نحو صايع يسر الى قد يتوقف
فيه والفرق بينه وبين القيس عليه
وافصح لان المعطوف في المرض ثم ما شق
معه الحضور فخرج ماذ كرهنا
نقص القيمة وقد يتحقق معه نعم ان
فرض فيما اذا كاه يعرض احيانا
بحسب لا تلت بالعل بوجه ولا يؤدي
الى نقص القيمة فمحتمل (قوله)
ولم يحصل به شين عرفا قد يقال لعل
محتمل هذا التفصيل الذي افاده
الشارح في نحو ديار العرب لانه قد
يحدث عندهم من الزينة بالنسبة
لبعض الاعضاء واما كثير من
البلدان كدبار العجم التي منها
صاحب الانوار فعنده مطلقا شينا
عظيما ولعل هذا هو الحامل لعل
الخلق كونه عيا بل هو عندهم
أفصح وأقص للقيمة من كثير من
العيوب المنصوص عليها

في الضأن المقصود لحمه والبراذن والبغال لغلبة ذلك فيها وأيده غيره بأنه قضية الضابط الآتي أي
فهو كالشربة في الاماء وقطع الشفرين عيب كما شمله كلامهم وغلته في بعض الأنواع لا توجب غلته
في جنس الرقيق (وزناه) ذكر اكان أو أثي ولواطه وتمكنه من نفسه وسحقها ولومره من صغيره نوع
تمييز وان تاب وحسن حاله لانه قد يأنفه ولان تهمته لا تزل ولهاذا لا يعود احسان الزاني توبته ويظهر
أن وطء الهيمه كذلك وأفتى البغوى فيمن اشترى أمة يظنها هو والبائنة زانية فبانت زانية بأنه يتخير لانه
لم يتحقق زناها قبل العقد وأقره غير واحد ومنه يؤخذ ان الشراء مع طعن العيب لا يسقط الرد ولا يرد عليه
قولهم مظنون نشأ الظن فيه من قضاء عرفي لان الظاهر ان المراد ظن أهل العرف لا خصوص
العاقده (وسرقته) ولولا اختصاص كما شمله اطلاقهم ويظهر في أخذه منها أنه عيب
أيضا كازناني احواله المذكورة وعلته الا في دار الحرب لان المأخوذ غنيمه (واباقه) وهو التغيب
عن سيده ولولحاح قرب في البلد كما شمله اطلاقهم أيضا كازناني احواله المذكورة وعلته أيضا
كلمحرجه غير واحد الا اذا جاء الناسملا من بلاد الهند لانه هذا اباق مطلوب ويلحق به ما لولاي الى
الحاصكم لضرر لا يحتمل عادة أخفه به نحو سيده وقامت به قرية ووقع في كلام شارح ما قد يخالف
ما ذكرته فلا تغتبره وما لوجه عليه تسويل فاسق يحمل مثله على مثله عادة ومحل الرد به اذا عاود ولا فلردة
ولا ارش اتفاقا (وبوله بالفرش) ان اعتاده أي عرفا فلا يكفي مر ذميا يظهر لانه كثير ما يعرض
المره بل والمرتين ثم يزول وبلغ سبع سنين ومحله ان وجد البول في يد المشتري أيضا ولا فلا تلتين
ان العيب زال وليس هو من الاوصاف الخبيثة التي يرجع اليها الطبع بخلاف ما قبله وهل يعود هذا
مدة يتدبرها أولا محتمل نظر والذي يتجه انه ان حكم خبر ان بأنه من آثار الاول فعيب وان توقفا
أو فقدنا أو حكما بأنه من حادث فلا ولم يعلم به الا بعد كبره فلا رد به وله الارش لان علاجه لما صعب
في الكبر صار كبره كعيب حدث (وبخره) المستحكم بأن علم كونه من المعدة لتعذر زواله بخلافه
من الفم لسهولة زواله ويلحق به على الوجه تراكم وخ على الاسنان تعذر زواله (وصنانه) المستحكم
دون غيره لذلك ومنه مطلقا الا نحو صايع يسر على الوجه أخذ مما ذكره في اعدادار الجمعة
والجماعة ولوطن مرضه عارضا فان أسليا تخبر كالموطن البياض به قافيان برضا * ومن عيوب
الرقيق وهي لا تكاد تنحصر كونه غامما أو غامما مثلاً أو قاذفا أو تاركا للصلاة أو أفسد أو أقرع أو أواله أو أوارث
أو أبيض الشعر لدون أو بعين سنة ونظيره لانه لا بد من بياض قدر يسمي في العرف شيئا منقصا أو شامتا
أو كذا با وعبروا هنا بالمبالغة لا في خوف قاذفا فيحتمل الفرق ويحتمل ان الكل السابق والآتي على حد
سواء في انه لا بد أن يكون كل من ذلك صار كالطبع له أي بان يعتاده عرفا نظير ما مر لكن يشكل عليه
بحسب الزركشي ان ترك صلاة واحدة يقتل بها عيب الا أن يجاب بان هذا صبره مهذره وهو أجمع العيوب
أو كالأطنين أو خنجر أو شارب المسكر لم يثبت وظاهره لا يكفي في توبته بقول البائع أو قراء أو رثاء
أو حاملا أو لا تخفى من بلغت عشرين سنة أو أحدث بها أكبر من الآخر أو نحو مجوسية أو مصطلح
الر كبتين مثلاً أو خنثي ولو وضعها الا اذا كان ذكرا وهو يبول بفرج الرجل فقط أو ذاسن مثلاً زائدة
أو قاذف قد تشو شعر ولو عانة أو طفر لانه يشعر بضعف البدن وزعم فرق بينه وبين عدم الحيض بأنه
يتداوى له لمتنوع عرفان عدم الحيض قد يتداوى له أيضا لكن لما خسر التداوى له لا لذلك ككثر في ذلك
* تنبيه * أطلق في الانوار ان الوشم عيب وأقره غير واحد وانما يتجه ان كان بحيث لا يعنى عنه أماغفو
عنه بأن خشي من ازالته مبعث تيمم وان تعدي به كأمرو لم يحصل به شين عرفا وأمن كونه سائر الخو برص
فانه قد يفعل لذلك فيعد عده من العيوب حينئذ وفي البخاري ان هيام الابل عيب وهو داء يصيبها

(قوله) وكون الدار منزل الجند كأن المراد أنه جرت عادتهم بالنزول فيها عند مرورهم بذلك المحل وينبغي أن يكون جوارها كذلك لأنه قد يتأذى بجوارتهم أشد من التأذى بجواررة القصارين (قوله) والارض ثقيلة الخراج كذا في أصله رحمه الله والاولى التعبير بأوكا في النهاية وغيرها (قوله) بالتخفيف الى قوله ولا نظير لغلبة الخ في نهاية (٤٢) (قوله) والكلام فيما لم ينصوا الى الخ لأن قول الحكمة

في مشروعية الرد بالعيب رفع الغرر عن المشتري وقد يكون الشيء عيباً منقلاً للقيمة في محل دون آخر ومن نص من الأئمة على كون شيء عيباً أو غير عيب انما هو لكونه عرق محله وناحيته والعول عليه الضابط الذي قرر وهو اذا كان نصوص الكتاب والسنة تبين التخصيص ويدور حكمهما مع العلة وجودا وعدما فبالك تغيرها والادب مع الشارع بالفوق مع غرضه أولى بنامن الجود على ما تضمنتهطلاقات الأئمة والله أعلم واكثرهم من المتأخرين هنا كالأدري وغيره تعقبات لاطلاق المتقدمين وهي جارية على ما أثرت اليه وقد سبق للشارح انه قرر بحث الأدرسي في خصاء بعض الحيوانات أنه ليس بعيب الخ مع الاطلاق من تقدم عليه انه عيب في الهائم فائاً مل وسأني في نكاح العبد مانصه وسلمها للزوج ليلا أي وقت فراغ الخدمة عادة أهل ذلك المحل فانص على التثنية تقرر بيب باعتبار عادة بعض البلاد انتهى فانظر كيف خرجوا عن العمل بنص صاحب المذهب وبعقضي الطلاقه نظرا للمعنى المقصوده وهو الوفاء بحق الزوج وحق السيد ولها انظار لا تخفى على المتابع (قوله) وقال ابن الرفعة الى المتن في النهاية وعبارتها ومحل ذلك عند لزوم العقد اما قبله فالقياس نأوه الخ (قوله) على العقد الى الفرع في النهاية (قوله) نعم لو اشترى يأتي له في شرح قول المصنف لوباعها حاملا فانصل ما ينافيه

فيعطشها فتشرب فلا تروى ومثله ما اشتهر عند عرب ان مـ مـ من داء يصيبها يسمى الغلة بالمحبة لكمهم يزعمون أنه لا يظهر الا بعد سحها فعر فون حيث قد قدمه وحده فاذا امت قدمه وجب ارشها فيما يظهر ويحتمل خلافة لان الحكم بالقدم فيما مضى بعد الذبح أمر تخميني لا يعمل عليه (وجماع الدابة) بالكسر وهو امتناعها على راكمها وغيره بكونها جوحا فاقضى أنه لا بد أن يكون طبعها لها وهو متجه نظير ما مر ومثله هر بها محاراه وشربها بن نفسها والحق به لين غيرها (وعضها) وخشونة مشها بحيث يخاف منه سقوط راكمها وقلة أكلها بخلاف القرن وكون الدار منزل الجند أو بجنتها نحو قصارين يؤذون بنصوصهم وقسم أو كون الجن مسلطين على ساكنها بالرجم ونحوه والقردة مثل اشترى زرع الارض او الارض ثقيلة الخراج أي بأن يكون عليها اكثر من امثالها بما لا يتغاب به فيما يظهر او اوسع نحو وقفيها او ظهر مكتوب لم يعلم كذبه او اخبر عدل بها وان لم يثبت ولو عدل رواية فيما يظهر لان المدار على ما يغلب على الظن وجود ذلك ولا مطمع في استيفاء العيوب بل التوصل فيها على الضابط الذي ذكرهولها (و) هو وجود (كل ما ينقص) بالتخفيف كخروج وقد شد بشدة وهو متعدد فيما (العين) او القيمة تنصا يهوت به غرض صحيح) قيد لنقص الجزع خاصة احترازا عن قطع زائد وقلقة يسيرة من التخذ ان ملت بلاشين وعن الختان بعد الاندال فانه فضيلة ويصح جعله قيد للنقص القيمة ايضا خلافا للشرح حيث اقتصر وا على الأول ونوا عليه الاعتراض على المتن بأنه كان ينبغي له ذكره عقبه وتبعهم شيئا في سبجه احترازا عن نقص يسير يتغاب به (اذا غلب) في العرف العام لا في محل البيع وحده فيما يظهر والكلام فيما لم ينصوا على انه عيب والالم يؤثر فيه عرف بخلافه مطلقا كما هو ظاهر (في جنس البيع عدمه) قيد لهما احترازا في الأول عن قلع الأسنان وبياض الشعر في الكبير وفي الثاني عن ثوبه الكبير وقول الطفل فانها وان قصا القيمة لا يغلب عدمهما في جنس البيع ولا نظير لغلبة تخور ترك الصلاة في الارقاء لانه لا تقصر السادة ولا ن محل الضابط كما تقرر فيما لم ينصوا فيه على انه عيب أو غير عيب ككونها عيبا أو غير محتوية وكذا الذكر الاكبر يخاف من ختانه عادة ولا يضبط بالبلوغ على الوجه أو كونه يعنى على المشتري أو يسي الادب بخلاف سني الخلق والفرق بينهما واضع وتشيل النفس او بطي الحركة أو ولد زنا أو غنينا أو غنينا أو محرمانا وبغيره لخصوص التحريم به ومرا به يتخير بالعيب (سواء أقرن العقد ام حدث قبل القبض) ما لم يكن بسبب متقدم رضى به المشتري كالأشترى بكر امزوجة عالما فأزال الزوج بكرتها فلا يتخير كختمه السبكي وغيره لرضاه بسببه وقد ينان فيه بأنه لا عبرة بالرضا بالسبب مع كون الضمان على البائع فلا خذ باطلاقهم غير بعيد وهذا يفرق بين هذا وقوله الآتي الان يستند الى سبب متقدم لانه فيما حدث بعد القبض فتجب الزكش من قول السبكي والأدري لم ترفي هذه نقلا بأنها داخله في قول المتن الآتي الى آخره وهم لما علمت ان ذلك فيما بعد القبض وهذا فيما قبله وان بينهما فراقا وانما (ولو حدث) العيب (بعده) أي القبض (فلا خيار) للمشتري لانه بالقبض صار من ضمانه فكذا جازوه وصفته وشمل كلامه حدوثه بعده في زمن الخيار وقال ابن الرفعة الأرجح سآؤه على انفساخه بلفه حيث دلل الاصح ان كان الملك للبايع انفسخ والا فلا فاذ قلنا ينفسخ بخبر حدوثه كمرسح به الما ورى عن ابن ابي هريرة لان من ضمن الكل ضمن الجزء أو لا ينفسخ فلا اثر لحدونه * تنبيه * لم يبينوا حكم المقارن للقبض مع ان مفهوم قبل وبعد فيه متناف والذى يظهر ان له حكم ما قبل القبض لان يد البائع عليه حسا فلا يرتفع ضمانه بالتحقق ارتفاعها وهو لا يحصل الا بتمام قبض المشتري له سلبا (الان يستند الى سبب متقدم) على العقد والقبض وقد جهله (كقطع بختانية) قودا و سرقة (سابقة) وزوال بكارته بزواج متقدم (فيثبت

الرد في الاصحاح) احواله على السبب فان علمه فلا رد ولا ارش لتقصيره نعم لو اشترى حاملا فوضعت في يده ونقصت بسبب الوضع فلا رد ومنازعة ابن الرفعة فيه مردودة بأنه كونه عرض سابق المذكور في قوله (تخلاف موته بمرض سابق) على ما ذكره جملته (في الاصحاح) فلا رد له بذلك أي لا يرجع في ثمنه حينئذ فالمراد في رد الثمن لا المبيع العلم بتعذر رد موته فلا اعتراض عليه كما هو واضح وذلك لان المرض يتزايد شيئا فشيئا الى الموت فلم يتحقق انضافة الموت للسابق وحده نعم للمشتري ارش المرض من الثمن وهو ما بين قيمته صحيحا ومريضا وقت القبض ولو كان المرض غير مخوف بان لم يؤثر بقضاء القبض كما هو ظاهر فلا ارش قطعاً * فرع * اشترى عبد ارقته ورم وعينه وجع قال له البائع عن الاول انه انخدار وعن الثاني انه مرد فرضى به ثم بان ان الاول خنازير والثاني بياض في العين فهل له الرد والذي يتجه أنه لا رد كمن اشترى مريضا فزاد مرضه لان رضاه به رضاه بما يتولد عنه وكذلك رضاه بما ذكر رضاه بما يتولد منه من الخنازير والبياض نعم لو قال له البائع عن شيء رآه هذا مرض كذا فبان مرضا آخر مغاير الاول لا يتولد عنه فالذي يتجه أنه يتأق هنا ما قاله فحين رضي بعيب ثم قال انما رضيت به لاني ظننته كذا وقيد بان خلافة من ان كان مكن اشتباه ذلك على مثله وكان ما بان دون ما ظنه أو مثله فلا رد له وان كان أعلى فله الرد والحق بذلك المصنف وأقره ما لو ظهر فيما اشتره عيب فقال ظننته غير عيب وأمكن خفاء مثله عليه فيصدق بينه ثم رأيت الاذرى قال لو رأى عيبا عليه أثر السفر فقال مالكة لا تراشتره مني فان مرضه من عيب السفر ويؤثر سر يعا فاشتره فازداد المرض لم يردده فظهر الحادث عنده من العيب وهو زيادة المرض لكن له الارش انتهى وهذا نظير مسئلتنا لكن ما أفاده من وجوب الارش ظاهر لان البائع لما غره بقوله له ما ذكر صار كانه جاهل بالعيب فوجب له الارش لان ردده وانما المتع لحديث عيب عنده وهو معذوره فبه فهو كمن اشترى عبدا بمرض لا يعلمه فزاد في يده ولم يمت فان له الارش وحينئذ فوجب له في مسئلتنا أولى (ولو قتل برده سابقة) مثال نسبه به على الضابط الاعم وهو ان يقتل بموجب سابق كقتل أو حرا به أو ترك صلاة بشرطه (ضمته البائع في الاصحاح) لما مر فيه ثم للمشتري ان جهل بعذره والا فلا يكون القتل في تارك الصلاة انما هو على التصحيح على عدم القضاء لا يضر لان الموجب هو الترك والتصحيح انما هو شرط للاستيفاء كالردة فانها الموجبة للقتل والتصحيح عليها شرط للاستيفاء وتفرع على مسئلتى المرض ونحو الردة مؤثر بتجهيزه فهي على المشتري في الاولى وعلى البائع في الثانية * فرع * استلحق البائع المبيع ووجدت شروط الاستلحاق ثبت نسبه منه ولكن لا يبطل البيع الا ان أقام بينه بذلك وأصدقته المشتري أخذها بما أتى أول محرمات النكاح ان أباه لو استحقوز وجهته ولم يصدق فلم ينسخ النكاح وان كانت أخته (ولو باع) حيوانا أو غيره (شرط برأته من العيوب) في المبيع أو ان لا يرد بها أو على البراءة منها أو أن لا يرد بها مع العقد مطلقا كما علم مما مر في المناهى لانه شرط يؤكد العقد ويوافق ظاهر الحال من السلامة من العيوب واذا شرط فالأظهر أنه يبرأ عن عيب باطن الحيوان) موجود حال العقد (لم يعلمه) البائع (دون غيره) كإدله عليه ما مضى من قضاء عثمان المشتهر بين العجالة رضى الله عنهم ولم يسكر وهو فارق الحيوان غيره بأنه يأكل في حالتي صحته وسقمه فقبلما يتفلس عن عيب ظاهر أو خفي فاحتاج البائع لهذا الشرط ليتيق لزوم البيع فيما يعذر فيه من ثم لم يبرأ عن عيب غيره مطلقا لان الغالب عدم تغيره ولا عن عيب الظاهر مطلقا لندرة خفاه عليه وهو ما يسهل الاطلاع عليه بأن لا يكون داخل البدن ومنه ننتلح المأكولة لهولة الاطلاع عليه كما يفيد ما يأتي في الخلافة أو الباطن الذي علمه لتقصيره اذ كتمه ندليس بأثم (وله مع هذا الشرط) اذا صح (الرد بعيب) في الحيوان (حدث) بعد العقد وقبل القبض (لانصراف الشرط الى الموجود

(قوله) بأنه كونه الخسب أي ان وجهه ما ذكر في المرض أنه يتزايد الخ فهل الحمل كذلك ينبغي أن يرجع أهل الخبرة فان ذكر والله كمالا لمدة الحمل يتحدد خطر وتزايد احتمال ما قاله (قوله) بأن لم يؤثر هذا التفسير حسن بالنسبة لما سببه عليه من قوله فلا ارش ولكن اطلاقهم الغير المخوف صادق بما هو أعم منه (قوله) والذي يتجه الخ محل تأمل وليس ما استشهد به شاهد له ولو قيل الحكم فيها ما قالوه فحين رضى الخ لكان متجهبا ل قد يدعي انه من افرادها لان من طرق الظن اخبار البائع (قوله) وهذا انظروا الخ لأن تقول المرض في مسألة الاذرى هو عن ما علمه حال المبيع وان تفاوت بالزيادة وانما وجب الارش لتعريض البائع له بأنه ناشئ عن عيب السفر أي في رجوعه زواله عقب الراحة كما هو الغالب بخلاف مسئلته فان الانخدار ليس عين الخنازير والرد ليس عن البياض وان سلم تولده منه فهو في غاية الندور (قوله) مثال الى قول المصنف ولو باع في النهاية (قوله) حيوان الى قول المصنف ولو هلك في النهاية (قوله) بأنه الى قول المصنف وهو في النهاية

عند العقد وياقي ما لو تنازعا في حدوثه (ولو شرط البراءة بما يحدث) وحده او مع الموجود (لم يصح)
 الشرط (في الاصح) لانه اسقاط للشئ قبل ثبوته فلا يبرأ من ذلك وادعاء في ومطلان العتد بطلان
 الشرط ممنوع كما يعلم مما مر في المناهي وخرج بشرط البراءة العامة شرطها من عيب مهم أو معدن يعاين
 كبرص لم يره محله فلا يصح لتفاوت الاغراض باختلاف عنه وقدره ومحله ولا يقبل قول المشتري في عيب
 ظاهر لا يخفى عند الرؤية غالباً لم أره بخلاف ما لا يعاين كزنا أو سرقة لان كره اعلام به ومعان أراه اياه
 لرضاه به ويؤخذ من هذا رد ما أفتى به بعضهم فيمن أقبضه المشتري ثم قال له استبقده فان فيه زيفاً فقال
 رضىت بزيفه فطلع فيه زيف فاه لا رد له به ووجه رده أن الزيف لا يعرف قدره في الدرهم بمجردهما هذمه
 فلم يؤثر الرضا به نظير ما تقرر (ولو هلك المبيع) بأقصة أو خناية أو أبق (عند المشتري) أي بعد قبضه له
 (أو أعتقه) وأن شرط عليه عتقه أو كان ممن يعق عليه أو وقفه أو استولدها أو زوجها وثبت ذلك
 اذا لم يكن اخبار المشتري به مع تكذيب البايع لقوله السبيح وفيه نظر بالنسبة لخواص العتق والوقف
 لما أخذ منه وإن كذب (ثم علم العيب) الذي ينقص القيمة بخلاف الخطأ (رجع بالارش) للباس من
 الرد حتى في الترويح لانه يراد للدوام نعم لا ارش له في بوي سيع مثله من جنسه كحل ذهب يبيع بوزنه ذهباً
 فبان معيباً بعد تلفه لنقص الثمن فيصير البايع منه مقابلاً لا أكثر منه وذلك بما لا يفسخ العقد ويسترد
 الثمن ويقوم بدل التالف على المعتد وقول الاسنوي وكذلك لو كان العتق كافراً الارش لانه لم يأس من
 الرد فانه قد يجرب ثم يستر في يعود للملكه مردوداً بأن هذا نادراً لا ينظر اليه ولم يره مثله لو وقف لا احتمال
 انه يستبدله عند من يراه وبأنه لو فرض صحة ما قاله كان يتعين عليه فرضه في معتق كافراً عتق المسلم
 لا يستر في (وهو) أي الارش سمي بذلك لتعلقه بالارش وهو الخصومة جزء من ثمنه أي المبيع فيستحققه
 المشتري من عنه ان وجدت وان عين عينا في الذممة أو خرج عن ملك البايع وعاد (نسبه) أي الجزء
 (اليه) أي الى الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (مناقصه) (العيب من القيمة) متعلق بنقص (لو كان)
 المبيع (سليماً) اليها فلو كانت قيمته بلا عيب مائة وبثمانين فنسبة النقص اليها خمس فيكون الارش
 خمس الثمن فلو كان عشرين رجوع منه بأربعة وأغار رجوع العتق بالتفاوت بين القيمتين لثلاثين
 الثمن والتمن في بعض الصور كما ذكر ولأن المبيع مضمون على البايع به فيكون جزؤه مضموناً عليه فيجزئه
 كالحرض من بالدية وبعضه ببعضها فان كان قبضه رد جزأه والاسقط عن المشتري لكن بعد طلبه على المعتد
 وافهم المثنان هذا في ارش وجب للمشتري على البايع ما عكسه كمال وجد البايع بعد الفسخ بالمبيع
 عيباً حدث عند المشتري قبله او وجد عيباً قديماً بالثمن فان الارش ينسب للقيمة لا الثمن كما يأتي في شرح
 قوله من طلب الامساك (والاصح اعتبار اقل قيمه) أي المبيع المتقوم بجمع قيمة ومن ثم ضبطت خطه
 بفتح الياء ومثله الثمن المتقوم (من يوم) أي وقت (المبيع الى) وقت (القبض) لان قيمته ما ان كانت
 وقت المبيع اقل فالزاد في المبيع حدثت في ملك المشتري وفي الثمن حدثت في ملك البايع فلا تدخل
 في التقويم او كانت وقت القبض او بين الوقتين اقل فالنقص في المبيع من ضمان البايع وفي الثمن من
 ضمان المشتري فلا تدخل في التقويم وما صرح به من اعتبار ما بين الوقتين هو المعتد وانازع فيه جمع
 * تنبيه * اذا اعتبرت قيم المبيع والثلث فاما ان تخد قيمته سليماً وقيمتها معيباً او تخد اسليماً وتختلفا معاً
 وقيمة وقت العقد اقل او أكثر او تخد اسليماً وهي وقت العقد اقل او أكثر او تختلفا اسليماً ومعيباً
 وهي وقت العقد سليماً ومعيباً اقل او أكثر اسليماً اقل ومعيباً أكثر او بالعكس فهي تسعة اقسام
 امثلها على الترتيب في المبيع اشترى قنأ ألف وقيمتها وقت العقد والقبض سليماً مائة ومعيباً تسعون
 فالنقص عشري قيمته سليماً فله عشر الثمن مائة او قيمته سليماً مائة وقيمتها معيباً وقت العقد ثمانون والقبض

(قوله) فطلع فيه زيفاً
 أن تقول الزيف على قسمين يعلم
 حاله بمجردهما هذمه لغلبة ما خالطه
 من نحو نحاس وقسم لا يعلمه
 الا بالخبر به من نحو الصابرة لقلة
 مخالطه مما ذكر فيمكن شمله ما أفتى به
 بعضهم الأول ومثله ما أفاده
 الشارح الثاني والله أعلم فلتأمل
 حق التأمل فيما راجع (قوله) أي
 الارش الى قول المصنف والاصح
 في النهاية الا قوله أو وجد عيباً قديماً
 بالثمن (قوله) أي المبيع الى قول
 المصنف ولو تالف في النهاية

تسعون او عكسه فالتفاوت بين قيمته سليما واقل قيمته معيا عشرون وهي خمس قيمته سليما فله خمس
 الثمن او قيمته معيا ثمانون وسليما وثلث العقد تسعون ووقت القبض مائة وعكسه فالتفاوت بين قيمته
 معيا واقل قيمته سليما عشرون وهي تسع اقل قيمته سليما فله تسع الثمن * فان قلت صرح الامام بأن اعتبار
 الاقل في الاقسام كلها انما هو لاضرار البائع من التعديل وحينئذ فالقياس اعتبار ما بين الثمانين
 والمائة وهو الخس لانه الاضرار بالبائع قلت ليس القياس ذلك لان المعتمد نسبة ما تنقص العيب من القيمة
 اليها والذي نقصه العيب من القيمة هو ما بين الثمانين والتسعين واما ما بين التسعين والمائة فاعناه
 لتفاوت الرغبة بين المؤمنين فتعين اعتبار ما تنقصه العيب من التسعين اليها وهو التسع كما تقر فتأمل
 او قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيا ثمانون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعيا تسعون
 او بالعكس او قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيا تسعون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعيا
 ثمانون او بالعكس فالتفاوت بين اقل قيمته سليما واقل قيمته معيا عشرون وهي خمس اقل قيمته سليما
 فله خمس الثمن وخس البارزى بحثا اعتبار الاقل فيما اذا اتحدت سليما لا معيا وهي وقت القبض اكثر
 بما اذا كان ذلك لكثرة الرغبات في المعيب لانه لا تنقص بعض العيب والا اعتبر اكثر القيمتين
 لان زوال العيب يسقط الرد ودرء الزائل من العيب يسقط أثره مطلقا كما لو زال العيب كله فكما
 يقوم المعيب يوم القبض ناقص العيب فكذلك يوم العقد فلم يعتبر الاكثر أصلا على ان تنقصه بما اذا اتحدت
 قيمته سليما غير صحيح وان سلم ما ذكره (ولو تلف الثمن) حـ أو شرعا نظير ما مر أو تعلق به حتى لازم
 كره (دون المبيع) والطلع على عيبه (ردّه) اذ لا مانع (وأخذ مثل الثمن) ان كان مثليا
 (او قيمته) ان كان متقوما لان ذلك بدله ومرا اعتبار الاقل فيما بين وقت العقد الى وقت القبض ما لم يبق
 فله الرجوع في عنه سواء أكان معينا في العقد أم محما في الدمة في المجلس أو بعده وحيث رجع ببعضه
 أو كله لا يرش له على البائع ان وجدناه ناقص وصف كأن حدث به شلل كما أنه يأخذ به زيادة المتصله بخاتم
 ان كان نقصه بخاتمة اجنبى أى يضمن كما هو ظاهر استحق الارش ولو وهب البائع الثمن بعد قبضه للمشتري
 ثم فسخ رجوع عليه بدله بخلاف ما لو أبرأه منه نظير ما يأتى في المداق ولو ادها اصل عن من يجوز رجوع
 بالفسخ للمجور لتدبره على عليه وقبوله له او اجنبى رجوع للمؤدى لان القصد اسقاط الدين مع عدم التدبر
 على التملك وانما قدر الملك لفرورة السقوط عن المؤدى عنه (ولو علم بالعيب) في المبيع (بعد زوال
 ملكه) عنه بعوض او غيره (الى غيره) وهو باق بحاله في يد الثاني او بعد تحوّل رهنه او ابقاه والعيب الا باق
 او اجارته ولم يرض البائنه بأخذه مؤجرا (فلا يرش) له (في الاصح) لانه لم يأس من الرد لانه قد يعود له
 وقيل لانه استدرك الظلامه وروح كارتج عليه وعبارة بعض الاصحاب وغبن كغبن وكل من
 العلتين فاسد لا يهاهم جواز قصد ذلك الذى لا قائل به كما هو واضح خلافا لمن وهم فيه لان الظلوم لا رجوع
 له الا على ظالمه ثم رايث الفارق قال ان اطلاق ذلك فاسد وعمله بنحو ما ذكرته (فان عاد الملك) له فيه (فله
 الرد) لا مكانه سواء اعاد اليه بالرد بالعيب ولا خلاف فيه لزوال كل من العلتين اذ بغيره كبيع او هبة
 او وصية أو اراث او اقالة زوال المانع (وقيل ان عاد اليه بغير الرد بعيب فلا رد) لانه استدرك الظلامه
 ومرا منه عيب (والرد على الفور) اجماعا ومحمله في المبيع المعين فان قبض شيئا محما في الدمة بنحو
 بيع او سلم فوجده معيبا لم يلزمه فور لان الاصح انه لا يملكه الا بالرضا بعيه ولا نه غير معتود عليه ولا يجب
 فور في طلب الارش ايضا كما بحثه ابن الرفعة لان اخذه لا يؤدى الى فسخ العقد ولا فى حق جاهل بان له
 الرد وعذر بقر اسلامه وهو ممن يخفى عليه بخلاف من يتخاطب من اهل الدمة أو يشبهه بعد اعان
 العلماء او بان الرد على الفور ان كان عاميا يخفى على مثله قال السبكي اوجه حاله ولا بد من عينه

(قوله) حسالى قوله أو اجنبى
 فى النهاية (قوله) والعيب بالابق
 اى ولو مع غيره بخلاف ما لو كان
 العيب غير الا باق فقط فان الا باق
 حينئذ عيب حادث مانع عن الرد فلا
 يتم فيه جميع التفصيل الا فى الذى
 من جملة الرد بعد العود (قوله)
 اجماعا الى الثمن فى النهاية

في الكل ولا في مشترصا مشفوعا والشفيع حاضر فانتظره هل يشفع أولا ولا في مبيع آتق تأخر مشتريه
لعوده فله ردّه اذا عاد وان صرح باسقاطه ومراة لا ارسله ولا ان قال له البائع ازل عنك العيب وامكن
في مدة لا تقابل بأجرة كما يأتي في نقل الحجارة المدفونة ولا في مشترز كوا يقبل الحول فوجده عسا قديما
ومضى حول من الشراء فله التأخير لاخراج الزكاة من غيره لعدم تمكنه من الرقبه لأن تعلق
الزكاة به عنده عيب حدث ولا في مشترز أجرتم علم بالعيب ولم يرض البائع به مسلون المنفعة فله التأخير
الى انقضاء مدة الاجارة أو شرع في الرد بعيب فبحر عن اتيانه فانتقل للرد بعيب آخر فله لعذره باشتغاله
بالأول واذا وجب القور (فلسا على العادة) ولا يؤمر بعدد ولا ركض (فلو علمه وهو يصلي)
ولو فضلا (أو) وهو (ياكل) ولو تفكها فيما يظهر أو وهو في نحو حمام أو خلاء أو قبل ذلك وقد دخل
وقته (فله) الشرع فيه عقب ذلك والابطال رده كما أفهمه قولهم لو علمه وقد دخل وقت هذه الامور
واشغل بها او بعد شروعه فيه له (تأخيره) أي الرد (حتى يفرغ) من ذلك على وجهه الكامل لعذره
كالتفعل ولا لجل ذلك أجرى هنا ما قالوه ثم وعكسه ولا يضر سلامه على البائع بخلاف محادثته ولا ليس
ما يتحمل به ولا التأخير لنحو مطر شديد على الوجه ونظره ان يكتفي مايل الثوب (أو) عليه (لبلافة) له
التأخير (حتى يصح) لعذره بكفة اليريقه ومن ثلث أمكنه اليريقه من غير كفة لزمه (فان كان
البائع بالبلد رده) المشتري (عليه نفسه أو وكيله) ما لم يحصل بالتوكيل تأخير مضر ولو للمشتري
وارثه الرد أيضا كما هو ظاهر (أو) رده (على) موكله أو وارثه أو وليه أو (وكيله) نفسه
أو وكيله كما أفاده سياقه فساوت عبارته عبارة أصله خلافا لمن فرق وذلك لانه قائم مقامه (ولو تركه)
أي المشتري أو وكيله من ذكر من البائع ووكيله الحاضر بن (ورفع الامر الى الحاكم فهو آكد)
في الرد لانه ربما أحوج به الى الرفع اليه ومحل التخيير بين البائع ووكيله والحاكم ما لم يجر على أحدهم
قبل والا تعين نعم لومر على أحد الأولين قبل ولم يكن ثم من يشهد جازله التأخير الى الحاكم لم كان أحدهما
قد يبعده ولا يدعى عنده لان غرضه بالبدل يفسخ بخصمته ثم يطلب غرضه ويفعل ذلك ولو عنده من لارى
القضاء بالعلم لانه يصير شاهد له على ان محله لا يتخلو غايبا عن شهود (وان كان) البائع (غائبا)
عن البلد ولا وكيل له بها (رفع الامر) الى الحاكم ولا يؤخره لحضوره فيقول اشتريته من فلان
الغائب بن كذا ثم ظهر به عيب كذا ويقع البيعة على ذلك كله ويحلفه ان الامر جرى كذلك لانه
قضاء على غائب ثم يفسخ ويحكم له بذلك فيبقى الثمن دينا عليه ان قبضه وبأخذ المبيع ويضعه عند عدل
ويعطيه الثمن من غير المبيع ان كان والاباعه فيه وليس للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى قبضه الثمن بخلافه
فيما يأتي لان القاضي ليس بخصم فيؤمن بخلاف البائع واستثنى السبكي كمن الرفع هذا من القضاء على
الغائب فجوزاه مع قرب المسافة كما اقتضاه اطلاقهم هنا وخالفهما الاذرى فقال وجه الزكشي يرفع
حينئذ لفسخ عنده لا للقضاء وفصل الامر (والاصح انه) اذا عجز عن الانهاء لارض مثلا أو أنهى وامكنه
في الطريق الاشهاد (يلزمه الاشهاد) ويكتفي باحد ليحلف معه على الوجه (على الفسخ) ولا يكتفي
على طلبه وان اقتضاه كلام الرافعي واعتمده جماعة لقدرته على الفسخ بخصمته الشهود فتأخيره حينئذ
يشهر بالرضا به وانما لم يلزم الشفيع الاشهاد على الطلب اذا سار الى أحدهما لانه لا يستفيد به الاخذ
وانما القصد منه اظهار الطلب والسير بقى عنه وهنا القصد رفع ملك الراد وهو يستل به بالفسخ بخصمته
الشهود فاذا تركه أشعر برضاه ببقائه في ملكه ويلزمه الاشهاد عليه أيضا حال توكيله أو عذره لنحو
مرض أو غيبة عن بلد المردود عليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل في الثلاث وعن المضي
الى المردود عليه والرفع الى الحاكم أيضا في الغيبة وانما يلزمه الاشهاد في تلك الصور (ان أمكنه)

(قوله) ولا يؤمر الى قول المصنف
لوترك في النهاية الا قوله الشرع فيه
الى المتن (قوله) ولا يدعى الى قوله
ويفعل في النهاية والغنى (قوله)
البائع الى قوله واستثنى في النهاية
(قوله) ليحلف معه قد يؤخذ منه ان
محله حيث كان ثم قاض يحكم بشاهد
وعين ثم رابت فتلا عن نليذه عبيد
الزوفان الشارح بحث لما اشترت
في موضع وان هذا الاطلاق محمول
عليه انتهى (قوله) وعن المضي الى
المردود الخ ما موقعه مع نصيحة
آخا بانه مع المضي الى أحدهما يجب
الاشهاد اذا أمكنه وكذلك قوله وقد
عجز عن التوكيل ما أفاده التقيد به
مع ما تقدم من عدم اشتراط الاشهاد
ولزمه حال التوكيل سواء كان
اعذر أم لا

(قوله) ويجب تحري الأَشْهَاد أن
 أمكنه وعند عدمه الا وضح أن يقال
 أنه حينئذ يخبر بين تحري الأَشْهَاد
 وتحري الأنَاء وأما وجوب أَشْهَاد
 من صادفه أن أمكن فهو وجوب
 مستحب مستر ليس من محل
 التحيز وبوجوب الأَشْهَاد يسقط
 الأنَاء إلا أن فصل الخصومة سواء
 كان الأَشْهَاد عن تحري أو لا (قوله)
 قلت ما ذكرت ظاهر مدر كاقول
 هو الظاهر مدر كاقول وما ذكره
 عن مقتضى صنيع المتي وغيره
 وغايته أنه اطلاق وهو قابل للتقييد
 ولعلمهم كتنوع التبيين على
 اعتقار الجهل في كل فرع فرع من
 فروع الباب انصر بهم به
 في بعضها كسألة الجهل بالفورية
 والحاصل ان الذي يدين الله به
 ان كثير من فروع هذا الباب مما
 يخفى تحويره على كثير من المتفقهه
 فضلا عن العامة ولهذا وقع
 الاختلاف والتنازع في فهم بعضها
 بين فحول الذمة فها عن غيرهم
 فأزاد العامة بقضية بعض
 الاطلاقات لاسيما مع الجهل
 واندراس معالم العلم في زماننا بعيد
 من محاسن الشريعة الغراء والله
 أعلم ثم رأيت في حاشية النور
 الزاوي ماضيه قول شرح المنهج
 أو أغلق الباب وان لم يمثل أمره
 الا ان جهل الحكم وكان ممن يخفى
 عليه ذلك فيعذر انتهى ورأيت
 غيره نقل عن الأذري أنه ينبغي أن
 يعذر غير الفقهاء بالجهل بهذا القطع
 فلهذا الحمد على ذلك (قوله) لا يسبب
 الى قوله ولولا تباعى النهاية

وحينئذ يسقط عنه الفور لعود ملك البائع بالفسخ فلا يحتاج الى أن يسقر (حتى ينبيه الى البائع
 أو الخالك) إلا أن فصل الأمر وحينئذ لا يسقط رده تأخير رده باستخدامه لكنه يصير به متعديا وانما حملت
 المتن على ما قررته بتعالم جمع محققين لأنه صحيح أنه يشهد على الفسخ لا طلبه بعد الفسخ لا وجه لوجوب فور
 ولا أناء وزعم ان الاكتفاء بالأشهاد انما هو عند تعذر الخصم والحاكم ممنوع وحينئذ فغنى إيجاب
 الأَشْهَاد في حالتها العذر وعدمه أنه عند العذر يسقط الأنَاء ويجب تحري الأَشْهَاد أن أمكنه وعند
 عدمه هو تخيير بينه وحينئذ يسقط الأنَاء وبين الأنَاء وحينئذ يسقط الأَشْهَاد أي تحريه فلا ينافي
 وجوبه لو صادفه شاهد هذا ما يظهر في هذا المقام والجواب بغير ذلك فيه نظر ظاهر للتماس (فان عجز
 عن الأَشْهَاد يلزمه التلطف بالفسخ في الأصح) لأنه يسعدن ومنه من غير سامع فيؤخره الى أن يأتي به
 عند الرد وعليه أو الخالك لعدم فائدة قبل ذلك بل فيه ضرر عليه فان البيع ينتقل به ملك البائع فيضطر
 ببقائه عنده (ويشترط) أيضا لجواز الرد (ترك الاستعمال) من المشتري للبيع بعد الاطلاع على العيب
 (فلا يستخدم العبد) أي طلب منه أن يستخدمه كقوله اسقني أو أغلق الباب وان لم يطعه أو استعمله كان
 اعطاه الكوز من غير طلب فأخذه ثم أعاده اليه بخلاف مجرد اخذه منه من غير رده لان وضعه
 بيده كوضعه بالارض (أو ترك) من لا يعذر بجهل ذلك (على الدابة سرجها أو كافها) الميعن معها
 أو الذين له أو في يده في مسيره لرد أو في المدة التي اغتفر له التأخير فيها والألف بكسر الهزة أشهر من
 ضمها تحت الرذعة وقيل نفسها وقبل ما فوقها والمراد هنا واحد ممد كزفما يظهر (بطل حقه)
 لا شعاره بالرضا لان انتفاع اولي تركه لا يحتاج لجهة او تخميلة ولو كان تركه لا ضرار نزعها لهما ينوثر
 اذا اشعار حينئذ ومثله فيما يظهر اخذ انما يأتي ما لوتر كدائشة حمله او لكونه لا يليق به ونقل الزواني
 حل الانتفاع في الطريق مطلقا حتى يوطء ثيب ضعيف والفرق بينه وبين الخلب الآتي غيخي وخرج
 بالسرج والاكتاف العذار والخيام فلا يضر تركهما اتوقف حفظها عليهما * تنبيه * مقتضى
 صنيع المتن وظاهر قول الروضة كان تأخير الرد مع الامكان تقصير فكذا الاستعمال والانتفاع
 والتصرف لا شعارها بالرضا انه لو علم بالعيب وجعل ان له الرد به وعذر بجهله ثم استعمله سقط رده
 لتقصيره باستعماله الدال على الرضا فان قلت لان استعماله الظاهر المذكورين لأنه لا تصور منه
 الرضا الا باستعماله بعد علمه بأن له الرد وأما مع جهله فهو يقول انما استعملته لبأسي من ردى له الرضا في
 قلت ما ذكرت ظاهر مدر كاقول أمكن توجيهه مقابلته بأن مبادرته الى الاستعمال قبل تعرف خبر هذا
 النقص الذي اطلع عليه تقصير فعومل بقضيته (ويعذر في ركوب جوح) للرد (بعسر سوقها وقودها)
 للحاجة اليه وهل يلزمه سلوك أقرب الطريقين حيث لا عذر لا نظره في مجال ولعل اللزوم اقرب لأنه
 سلوك الأطول مع عدم العذر بعد عاينا كدال عليه كلامهم في القصر بخلاف ركوب غير الجوح
 واستدراجه بعد علمه بالعيب بخلاف ما لو علم عيب الثوب في الطريق وهو لا يسهل لا يلزمه نزعها لأنه غير
 معهود قال الأسنوي ويتعين تصويره في ذوى الهيئات وفيما اذا خشي من نزعها انكشاف عورته ومثله
 النزول عن الدابة انتهى ويلحق به ما لوتر ذكر غير الجوح الا بر كوها المعجز عن المشي وله نحو حلب لبها
 الحادث حال سبورها فان اوقفها له ولا نعالها وهي تمشي بدون بطل رده ونظر تصديق المشتري في ادعاء
 عذر مما ذكره وقد أنكره البائع لان المانع من الرزم يتحقق والاصل بقاؤه ويشهد له ما يأتي قبل قوله والزيادة
 * فرع * مؤنة رد المبيع بعد الفسخ يعيب وغيره الى محل قبضه على المشتري وكذا كل بضاعة يجب على
 ربه مؤنة الرد بخلاف يد الامانة (واذا سقط رده - تقصير) منه كان صول عنه بحال وهو يعلم فساد ذلك
 (فلا رارش) له لتقصيره (ولو حدث عنده) حيث لا خيار او الخيار للبائع (عيب) لا يسبب وجد

في يد البائع والطلع على عيب قديم وضابط الحادث هنا هو ضابط القديم فيما مر غالباً من غيره نحو
 الثبوت به في حدث هنا بخلافها ثم في أوائلها وكذا عدم نحو قراءة أو صنعتة فانه ثم لا رد به وهما لو اشترى
 قارناً ثم نسي امتنع الرد وتحرر بها على البائع بنحو وطء مشترها وبأنه ليس بحادث ولو تابعا ثم لم يسد
 صلاحه بلا خيار أو به وانقضى ثم يدان على علم عيا ولم يرد الزكاة من غير المبيع لم يرد به قهر الان شركة المستحقين
 له بقدر الزكاة كعيب حديثه اذ لا ينبغي أخذها من عين المال وان رجع للبائع وبه ينحى بحث
 الزكشي أنه لو بدأ قبل القبض وبعد الزوم كان كعيب حديثه البائع قبله فتحرر المشتري (سقط
 الرد قهراً) أي الرد القهري فهو حال من الرد وتميز له لاسقط لقضاء وذلك لانه أخذه بعيب فلا يرد
 بعين والضرر لا يزال بالضرر ومن ثم لو زال الحادث رد وكذا لو كان الحادث هو التزويج من البائع
 أو من غيره فقال قبل الدخول ان ردك المشتري بعيب فانت طالق فله الرد ولو البائع به ولا أثر مع ذلك
 لمقارنته للرد لان المدار على زال وضرر البائع بعد دخوله في ملكه فاندفع التوقف فيه بذلك والجواب عنه
 باصلاح التصوير بأن يقول فانت طالق قبله أما اذا كان الخيار للمشتري أو لهما فلا يمتد المشتري الفسخ من
 حيث الخيار وان حدث العيب في يده فبذمه مع الارش ولو أقاله بعد حدوث عيب بيده فللبائع طلب ارشه
 ليعتد به بعد تلف المبيع بالثمن فكذا بعد تلف بعضه ببعض الثمن ويؤخذ من صحته بعد التلف صحته بعد
 بيع المشتري كما أفتى به بعضهم أخذ من قولهم تغلب فيها أحكام الفسخ مع قولهم يجوز التنازع
 بنحو التحالف بعد تلف المبيع أو بيعه أو رهقه أو أجاره وإذا جعل المبيع كالتلف فيسقط المشتري الأول
 مثل المثل وقيمة المتقوم وأخذ البقضي من ذلك صحة الأقاله بعد الإجارة علم البائع أم لا والأجرة السماة
 للمشتري وعليه للبائع أجر المثل (ثم) اذا سقط الرد القهري بتحدث العيب (ان رضيه البائع) بلا ارش
 عن الحادث (رد المشتري) عليه (أو قنع به) بلا ارش له عن القديم لعدم الضرر حينئذ (والا) يرضى
 البائع به معياً (فليضم المشتري ارش الحادث الى المبيع ويرده) على البائع (أو يعزم البائع) للمشتري
 (ارش القديم ولا يرد) لان كلاما من المسلمين فيه جمع بين المصلحتين ورعاية للعائنين (فان اتفقا على
 احدهما فذلك) واضح لان الحق لهما لا يعدو هما ومن ثم تعين على ولي أو وكيل فعل الاخط نعم الربوي
 المبيع بخسبه لو اطلع فيه على قديم بعد حدوث آخر يتعين فيه الفسخ مع ارش الحادث لانه لما نقص عنده
 فلا يؤدي لمفاضلة بين العوضين بخلاف امساك مع ارش القديم ومروا لوتعذر رده تلفه ومتى زال القديم
 قبل اخذ ارشه لم يأخذه أو بعد أخذه رده والحادث بعد أخذ ارش القديم أو القضاء به امتنع فسخه
 بخلاف مجرد التراضي (والا) يتفقا على واحد من ذلك بأن طلب أحدهما الرد مع ارش الحادث والآخر
 الامساك مع ارش القديم (فالاصح اجابة من طلب الامساك) والرجوع بارش القديم سواء البائع
 والمشتري لما فيه من تقرر بالعقد نعم لو مبيع الثوب بما زاد في قيمته ثم اطلع على عيبه فطلب ارش العيب
 وقال البائع بل رده وأغرم لك قيمة المبيع ان لم يمكن فصله جميعه أجب البائع وان كان الصغ وان زادت به
 القيمة من العيوب كما صرح به القفال ووجهه السبكي بأن المشتري هنا اذا أخذ الثمن وقيمة المبيع لم يعزم
 شيئاً وثم لو أزمناه الرد وارش الحادث غرمانه لا في مقابلة شيء به رد قول الاسنوي هذا مشكل خارج
 عن القواعد وحيث أوجبنا ارش الحادث لانه ينسب الى الثمن بل يرد ما بين قيمة المبيع معيباً بالعيب القديم
 وقيمة معيابه والحادث بخلاف ارش القديم فانما ينسب الى الثمن كما مر (ويجب أن يعلم المشتري البائع
 على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) شيئاً مما يكسب الغور في الرديح لا حادث ثم
 تقبل دعواه الجمل بوجوب فوريه ذلك لانه لا يعرفه الا لخواص (فان أخر اعلامه بلا عذر فلا رد) له به
 (ولا ارش) لاشعار التأخير بالرضاه نعم ان كان الحادث قريب الزوال غالباً كالمرد والحجي لم يضر

(قوله) وذلك لانه الى المتن في النهاية
 (قوله) بلا ارش الى قول المصنف
 ويجب في النهاية (قوله) وأغرم لك
 قيمة المبيع الخسباني بها ماض
 الصفحة الآتية عن المغني والنهاية
 ذكر مسألة النعل الدابة أنه اذا عيبها
 زرعها رد للبائع وليس للمشتري
 مطالبته بتعويضها تغاضته بالنسبة
 للرد فدل يقال هنا أخذ منه أن
 مجمل ما ذكر في الصبغ حيث لم يكن
 ناقها وكذا في مسألة غزل النسيج
 المذكورة في النهاية أو يفرق
 بتوقع عود النعل لانها رجا تفصل
 بنفسها ثم رأيت في أصل الروضة
 النص صريحاً في الصبغ لانه صفة
 لا ثوب لا يزيله بخلاف النعل (قوله)
 مع القديم الى التنبيه في النهاية

انتظاره ليرده ساعلى الواجهه ويظهر ضبط القرب بثلاثة أيام فأقل وان الحادث لو كان هو الزواج
فعلق الزوج ملاقها على مضى نحو ثلاثة أيام فانظره المشتري ليردها خلية لم يبطل رده * تنبيه * قوله
هنا فلا رده اما ان يريد به فلا ردها فيكون مكررا لانه يستغنى عنه بقوله سقط الردها أو اختيارا فينا في
قوله رده المشتري وقوله فذلك والذي يحج في الجواب ان قوله ويجب الخ قيد لقوله الخ فإذا أن محل ذلك
التخيير ان لم يوجد تقصير بتأخير الاعلام والافلا رده له على تلك الكيفية المشتملة على التخيير السابق
بعد ثم التي من حلتها أخذ الارش وحينئذ فلا ينافى هذا جواز الرديا رشا من غير ارش كما صرح به
بقوله ما في باب الاقالة لو تقاسمنا ابتداء بلا سبب جاز أى جزا وقبل فيه وجهان وكان اقالة انتهى لامكانها
هنا بخلافها فيما نحن فيه لانها أما يسع فشرطها أن تقع بما وقع به العقد الأول وهنا بخلافه وأما دفع
خورد هاهما ورد العقد وليس الارش مورد احتي يقع العقد عليه ولم أر أحدا من الشراح نبه على شئ
من ذلك (ولو حدث عيب لا يعرف القديم الاله ككسر بيض) انحو نعام لان كسره متقوم (و) كسر
(رائج) بكسر النون وهو الجوز الهندي حيث لم تأت معرفة عيه الا بكسره فزعم تعين عدم عطفه على
ما قبله وكثرت بقله غير صحيح ادغاية الامر أنه يمكن معرفة عيه بالكسر تارة وبالنقب أخرى
فيجعل على الأول (وتقريب بطيح) بكسر الباء أشهر من فصحها (مدود) بعضه بكسر الواو وكل ماما كوله
في خوفه كالرمان والجوز (رد) ماذ كبالعيب القديم (ولارش عليه في الاظهر) لان البائع سلطه
على كسره لتوقف علم عيه عليه أما بيض نحو دجاج منذر ويطبخ مدود كله فانه يوجب فساد البيض
لانه غير متقوم فيرجع المشتري بكل شئ وعلى البائع تنظيف المحل من قشوره لاختصاصها به وببحث
ان محله ان لم يغلها المشتري الى المحل التي هي به والا لزمه تغلها منه الى المحل العقد أخذ اتمامه في فرع
مؤثر رد البيض (فان أمكن) أى بالنظر للواقع لا نظره كما يصرحه كلامهم (معرفة القديم بأقل مما
أحدثه) عذر به بان قامت قرينة تجعله على مجاوزة الاقل أولا كما اقتضاه اطلاقهم لتقصيره في الجملة
(فكسائر العيوب الحادثة) فيتمتع رده به لعدم الحاجة اليه وذلك ككسور البطيخ الحامض وكسور الرائج
وقد أمكن الوقوف على عيه بغرض شئ فيعذر كسور كبير يعنى عنه أصغر منه والتدو يد لا يعرف غالبا
الا بالتقوير وقيد يعرف بالثبوت في عرفه كان التقوير عيا حادثا ولو شرط حلالة الرمان فبان
حامضا بالغرز رد اذا لا يعرف حمضه بدون الغرز أو بالثبوت فلا لعرضه بدونه وعند الاطلاق ليست
المخوضه عيا لانها مقصودة فيه ولو اشترى نحو بيض أو بطيخ كثير فكسر واحدة فوجد هانعة
لم يتجاوزها لثبوت مقتضى رد الكل بذلك لما يأتى من امتناع رد البعض فقط وان كسر الثانية فلا رده
مطلقا على الواجهه لانه وقف على العيب المقتضى للرد بالاول فكان الثاني عيا حادثا ولا يظهر انه لو اطلع
على العيب في واحدة بعد كسر أخرى كان الحكم كذلك (فرع اشترى) من واحد (عبد بن)
أو نحوهما من كل شئين لم تتصل منفعة أحدهما بالآخر أو اتصلت ككسر عي باب (معين صفة
ردهما) ان شاء لأحدهما قهرا لاضرار البائع بتفريق الصفة عليه من غير ضرورة ولو ظهر عيب
أحدهما ردهما) ان شاء (لا الميب وحده) فلا يردده قهرا عليه (في الاظهر) لذلك وقضيه
ان لا يضر بتفريقه كالحبوب وغيرها من المثليات يجوز رد الميب منه وحده اذا ضرر فيه وهو أحد
وجهين اطلقهما الشيخان وهو الواجهه الذي نص عليه في الام والبولطى وأما تأويله بجمعه على ترافى
العاقدين به ففي غاية البعد لانه مع الرضا لا خلاف فيه والكلام فيما فيه خلاف ولو ظهر عيب
أحدهما بعد تلف الآخر أو يبعه لم يرد الباقي الا ان كان البيع من البائع كما قاله القاضي واعتده الاسنوى
وكذا السبكي في شرح المنهاج وان تناقض كلامه فيه في شرح المهذب لا تنفقاء التفريق المضى حينئذ

(قوله) لا مكانها أى الاقالة هنا يعنى
فيما اذا راضيا على الرمن غير ارش
المصرح به في باب الاقالة بخلافها
فيما نحن فيه يعنى من الردمع الارش
(قوله) لانها أى الاقالة أما بيع الخ
(قوله) عذر به ان قامت الى المتن
في النهاية

وخالفه صاحبه المتولى والبغوى (ولو اشترى عبد رجلين) منهما الامن وكليهما (فبان معيافه رد
 نصيب أحدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البائع دون موكله كالمكر (ولو اشترى) أى المغيب من واحد
 كإفى اصله كالرؤضة وغيرها لا نفسها أو موكلاهما (فلا حدهما الرد) لحصته على البائع (فى الظاهر)
 لتعدد الصفقة بتعدد المشتري لنفسه أو لغيره كالمكر أو من اثنين ولا يصح حمل المتن عليه لجعل الضمير عائدا
 على قوله عبد رجلين لان هذه لا خلاف فيها للتعدد بتعدد البائع قطعاً فله رد الربيع (ولو اختلفا
 فى قدم العيب) واحتل صدق كل (صدق البائع) فى دعواه حدوثه (بيمينه) لان الاصل لزوم العقد وقيل
 لان الاصل عدم العيب فى يده وينبئ علمه ما لم يباع بشرط البراءة من العيوب فانه لا يبرأ مما حدث بعد
 العقد وقبل القبض فلو ادعى المشتري هذا والبائع قدمه على العقد صدق البائع على الاول كمن عمله
 المتن والمشتري على الثاني بيمينه لاحتمال صدق المشتري اما اذا قطع بما ادعاه احدهما كشحة
 مندملة والبيع امس فيصدق المشتري بلا عين وكبح طارى والبيع والقبض من سنة فيصدق البائع
 بلا عين ولو ادعى المشتري قدم عين فصدق البائع فى احدهما فقط صدق المشتري بيمينه لثبوت الرد
 باقرار البائع فلا يستقطب بالثلث ولا يرد على المتن خلافاً لمن زعمه لان الراد انما اشأما اتفاقاً عليه وكلامه
 فيها اختلاف فيه كجترى فان قلت هما قد اختلفا فى الثاني وصدق المشتري فى قدمه حتى لا يمتنع رده قلت
 تصديقه ليس بالقوة جانبه تصديق البائع له على موجب الرد فلم تقبل ارادته رفعه عنه بدعى حدوث
 الثاني فالخامس على تصديقه سبق اقرار البائع لا غير فيصدق ان المشتري صدق فى القدم على الاطلاق
 ولو نكل المشتري عن البين سقط رده ولم ترد على البائع لانه لا يثبت لنفسه بخلافه حقاً وحينئذ فظاهر
 مما امر به باتى هنا ما سبق فى قوله ثم ان رضى به البائع الخ ولو اشترى ما كان رآه وعينه قبل ثم انابه فقال
 زاد العيب وأنكر البائع صدق المشتري لان البائع يدعى عليه عيبه وهو خلاف الاصل ولا ترد عليه
 هذه ايضا خلافاً لمن زعمه ايضا لانهم لم يختلفوا فى القدم بل فى الزيادة المستلزمة له وهو انما ذكر
 الاختلاف فى القدم نصاً ثم تصديق البائع فى عدم القدم انما هو لنقد المشتري لتغيره ارشده لو عاد
 للبائع بفسخ وطلبه زاعماً ان حدوثه يده ثبت بيمينه لان عينه انما سلحت للدفع عنه فلا تصلح لاثبات
 شئ له فنظر ما باتى فى الخصال فى الجراح فللمشتري الآن ان يحلف انه ليس بمحدث وكيف عيبه حلف
 البائع يكون (على حسب جوابه) فان اجاب بلا يلزمنى قبوله او بالرد له على به حلف كذلك
 ولا يكفى التعرض لحدوثه لاحتمال علم المشتري به عند القبض او رضاه به بعده ولو ذكره كلف البيعة
 او ما بعته او ما قبضته الاسلام حلف كذلك ولم يكفه لا يستحق على الرد به ولا يلزمنى قبوله لانه ليس
 مطاباً لجوابه وقضية كلامهم انه لو اجاب بلا يلزمنى قبوله ثم اراد الحلف على أنه ما قبضه الاسلام
 لا يمكن وهو محتمل لاحتمال الجواب الاول علم المشتري ورضاه به والثاني نص فى عدمه فتقاضا احتمالاً
 وهو كاف هنا ومن ثم لم يكتفوا فى البين بالاورام بل اشترطوا كونها على وفق الدعوى بطريق المطابقة
 لا التضمن والالتزام ولا يكفيه الحلف على نفي العلم ويجوز له الحلف على البت اذا اختبر خفايا امر المبيع
 وكذا ان لم يجتبرها اعتماداً على ظاهر السلامة حيث لم يظن خلافها ولا يثبت العيب الاشهاد عدلى
 شهادة فان قد صدق البائع وصدق المشتري بيمينه فى عدم تبصره فى الرد فى جهله بالعيب ان امكن
 خفاء عيبه عليه عند الرؤية والا قطع أنف صدق البائع وفى انه ظن ان ما رآه به غير عيب وكان عن
 يخفى عليه مثله وفى انه انما رضى بعينه لانه ظنه العيب الفلانى وقد بان خلافه وامكن اشتباهه به
 وكان العيب الذى بان اعظم ضرراً فثبت له الرد فى الكل (والزيادة) فى المبيع أو الثمن (المتصلة كالسمن)
 وكبر الشجرة وتعلم الصنعة ولو جعل بالجرة كما اقتضاه الحلاقهم هنا كنههم فى الفلاس قيده بصنعة بلا

(قوله) ولو اشترى الى قوله فى الظاهر
 فى النهاية (قوله) لاحتمال صدق الى
 قوله وهو محتمل لاحتمال الخ فى النهاية
 الاقوله فان قلت الى قوله ولو نكل
 المشتري (قوله) وكبح يعنى جراحة
 بسيف أو عصا لا فرجة (قوله)
 ولا يكفيه الحلف الى المتن فى النهاية

معلم فيحتمل أن يقال به هنا بجامع ان المشتري غرم مالا في كل منهما فلا يفوت عليه ولا ينافيه الفرق الآتي
بينهما في الحل لأن من شأنه أنه لا يغرم مال في مقابلته فحكم به لمن لم ينشأ ردعته (تبيع الاصل) لتعذر
أفرادها ولو باع أرضا بها أصول نحو كرات فثبت ثمرها باعيب فالتأنيب للمشتري بخلاف الصوف الحادث
بعد العقد فانه رده بتمامه لا يجوز وكذا اللبن الحادث في الضرع لا نهما كاللبن بخلاف تلك ومن ثم كان
الظاهر منها في ابتداء البيع لا يدخل فيه وجرى جمع على ان نحو الصوف الحادث للمشتري مطلقا ولو جاز
بعد ان طال ثم علم عيا وردها بشرط كافي لان الموجود عند العقد جزء من المبيع فبرود ان جزو قياس نظاره أنه
يصدق ذو اليد حيث لا يمتنع وأنه لا رد مادام امتناعا عن وان ذلك عيب حادث وعلى هذا يحتمل قول السبكي
وقد يقع نزاع في مقدار ما لكل منهما وهو عيب مانع من الرد (و) الزيادة (المنفصلة) عنا ومنفعة
(ك) الاولد والاحرة لا تمنع الرد عملا بعمق نفي العيب نعم ولد الامة الذي لم يعين يمنع الرد بناء على ما مر
من حرمة التفريق بينهما فيجب الارش وان لم يحصل بأس لان تعذر الرد بامتناعه ولو وقع الرضا صيره
كلأوس منه (وهي للمشتري) في المبيع والبايع في الثمن (ان رده بعد القبض) للعيب الصحيح ان رجلا
ابتاع غلاما واستعمله مدة ثم رأى فيه عيا وأراد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال
صلى الله عليه وسلم الخراج بالضم ان معناه ان ما يخرج من المبيع من غلة وفائدة تكون للمشتري
في مقابلة أنه لو تلف اكن من ضمانه أى تلفه على ملكه فالمراد بالضمان في الخبر الضمان المعتبر بالملك
اذ أُل فيملاذ كرهه البائع له صلى الله عليه وسلم وهو ما ذكره فخرج البائع قبل القبض والغاصب
فلا يملك فوائده لانه لا ملك له وان ضمنه لانه لو وضع يده على ملك غيره بطريق ضمن (وكذا) تكون
الزيادة له ان رد (قبله في الاصح) بناء على الاصح ان الفسخ يرفع العقد من حبه لامن أصله (ولو باعها)
أى البهية أو الامة (حاملان لفصل) الحمل ولم تنقص أمه بالولادة أو كان جاهلا بالحمل واسترجعه
الى الوضع وان نقصت بها المامران الحادث بسبب متقدم كالمتقدم (رده) لان الحمل يعلم ويقابله قسط
من الثمن (معها في الاظهر) لوجود المتقصر بلان بخلاف ما اذا انقصت بها وعلم بالحمل فلا ردها قهرا
بل له الارش كسائر العيوب الحادثة وخرج ببيعها حامل مالم لو باعها جاهلا ثم حملت ولو قبل القبض فان
الولد للمشتري بخلاف نظيره في الفس فان الولد للبايع والفرق ان سبب الفسخ هنا نشأ من المشتري
وهو تركه توفيقا لثمن وهنأ من البائع وهو ظهور العيب الذي كان موجودا عنده قال الماوردي
وغیره للمشتري حبس الام حتى تضعه وحل الامة بعد القبض بمنع الرد القهري لانه عيب فيها وكذا حمل
غيرها ان نقصت به ونحو البيض كالحمل وبانقص مالو كانت بعد حاملا فله ردها جزوا او الطلع كالحمل
والتأخير كوضع فلوا طلعت في يده ثم ردها باعيب كان الطلع للمشتري على الواجب (ولا يمنع الرد
الاستخدام) قبل علم العيب من المشتري أو غيره للمبيع ولان البائع أو غيره للثمن اجماعا (و) طء الثيب
كالا استخدام وان حرما على البائع لكونه أباه مثل ان كان برنامها بأن مكته طائفة أنه أجنبي
واطلاق التاعلي هذا مجاز كما يعلم مما يأتي أول العدد منع لانه عيب حدث (واقضاض) الامة بالنقاء
والنفاق (البكر) المبيعة من مشتراً وغيره يعنى زوال بكارها ولو بومة (بعد القبض نقص حدث)
فيمنع الرد الم يستند لسبب متقدم جهله المشتري كحمر (وقبله حنانية على المبيع قبل القبض) فان كان من
المشتري منع رده بالعيب ثم ان قبضه المزمه الثمن بأكمله وان تلفت قبل قبضه المزمه من الثمن قدر ما ينقص
من قيمتها ومن غيره وأجاز هو البيع فله ردها به ثم ان كان المزبل البائع أو آفة أو زواج واجبه سابق
فهدر أو أجنبي المزمه الارش ان لم يطق أو كانت زانية أو المزمه مهر بكر مثلها فقط وهو للمشتري مالم يفسخ
والاحتمق البائع منه قدر الارش وفرق بين وجوب مهر بكرهنا ومهر شب وارش بكرة في الغصب

(قوله) عيا الى قول المصنف
ولو باعها في النهاية (قوله) الحمل
الى المتن في النهاية (قوله) أو كان
جاهلا بالحمل الحق تقدم له في شرح قول
المصنف الا أن يستند الى سبب
الحلق عدم الرد قال عقبه
ومنازع ابن الرفعة مردودة وهو
مناقض لما هنا (قوله) وخرج
ببيعها الى المتن في النهاية

والديات ومهر بكر وارش بكارة في المبيعة سباعا فاسدا بأن ملك المالك هنا ضعيف فلا يحتمل شيئين بخلافه
ثم ولهمذا لم يفرقوا بين الحرية والامته وأن البيع الفاسد وجد فيه عقد اختلاف في حصول الملك به
كافي النكاح الفاسد بخلافه فيما مروى بوجه بأن الجهة المعقنة هنا لما اختلفت بسبب حرمان الخلاف
في الملك لم يلزم عليه استحباب مقابل البكارة مرتين اذ الموجب للمهر البكر وطء الشبهة لانه استمتع بها بكرا
ولارش البكارة ازالة الجلدة بخلاف جهة الغصب فانها واحدة فلو اوجب مهر بكر امتناعا عزم
البكارة مرتين من جهة واحدة وهو متعقد فاندفع ما يقال الغاصب الذي لم يختلف في عدم ملكه أو لى
بالتعليق ممن اختلف في ملكه * (فصل) * في القسم الثاني وهو التغرير الفعلي بالتصرية أو غيرها
(التصرية) من صرى الماء في الحوض جمعه وجوز الشافعي رضى الله عنه أن يكون من المهر وهو الربط
واعترضه أبو عبيدة بأنه يلزمه أن يقال مصررة أو مصرورة لا مصرارة وليس في محله لانهم قد يكرهون
اجتماع مثلين فيقبلون أحدهما أنفا كفي دساها اذ أصله دسها (حرام) للهني الصبح عنها وهي
أن تربط أو أخلاف الهيمة أو وترك حلماته قبل بيعها حتى يجمع اللبن فيجتمى المشتري غزارة لبنها فيزيد
في الثمن ولا فرق في التحريم بين مريد البيع وغيره ومن قيد بالأول مراده حيث لم يضرب الهيمة (ثبت
الخيار) للمشتري كفي الحديث الصحيح (على الفور) كالأرباب والبيع وقصية كلامه أنه يخبر وان استمر
لبنها على ما أشعرت به التصرية والذي يتجه خلافه وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ومن ثم قال
أبو حامد لا وجه للخيار هنا وان نازعه الأذرى بأن ما كان على خلاف الجلبة لا وثوق بدوامه أو نصرت
بنفسها أو لتساين حلمها وهو الوجه من وجهين أطلقا هاهنا وجهه أيضا الأذرى وقال انه قضية نص
الامتهنى ويؤيده أن الخيار بالبيع لا فرق فيه بين هلم البائع به وعدمه فاندفع ترجيح الحواي
كالغزالي مقابله لعدم التدليس (وقيل بتعد) الخيار وان علم بالتصرية (ثلاثة أيام) من العقد وقيل
من التفرق كصريح الحديث ومن ثم صححه كثيرون واختاره جمع متأخرون وأجاب الأكثرون
بجعل الخبر على الغالب من ان التصرية لا تظهر فيما دون الثلاث لا احتمال حالة النصص على اختلاف
العلف والمأوى مثلا (فان رد) اللبون المصرة أو غيرها ببيع أو غيره كخفاف أو تقابل فيما ينظر
(بعد تلف اللبن) أى حلمه وغيره عنه لانه بمجرد حلمه يسرى اليه التلف (رد معها صاع تمر) ما لم يتفقا
على رد غيره الحديث الصحيح بذلك وان اشتراها بصاع تمر أو بدونه ويتعين كونه من تمر البلد الوسط كذا
عبره جميع ولا ينافيه تعبير غيرهم بالغالب كالفطرة اما لان المراد بالوسط هذا أو الوسط يعتبر
بالنسبة لأنواع الغالب فان فقده أى بأن تعذر عليه تحصيله بشئ مثله في بلده ودون مسافة التصبر اليها
فيما ينظر أخذانما يأتي في فقد ابل الدية قيمته بأقرب بلد تمر اليه كما اقتضاه النص ورجحه السبكي وغيره
واقصر عن الماوردى على قيمته بالمدينة النبوية على مشرفها أفضل الصلاة والسلام واعترض بأنه
لم يرجح شيئا وانما حكى وجهين فقط ويرد بأن من حفظ حجة ويحسب توجيهاه بأن التمر موجود
منضبط القيمة بالمدينة غالبا فالرجوع اليها أمعن النزاع فتعين وعليهما العبرة بقيمة يوم الرد لا أكثر
الاحوال (وقيل يكنى صاع قوت) لرواية صحيحة بالطعام ورواية بالبيع فان تعدد جنسه تخير وردوه
برواية مسلم ردها صاع تمر لا سمرا أى حنطة فاذا امتنع وهى أعلى الأتوات عندهم فغيرها أولى
ورواية القمح ضعيفة والطعام محمولة على التمر لما ذكر وانما تعين ولم يجزأ على منه بخلاف الفطرة لان
القصد هاهنا الخلطة وهذا قطع النزاع مع ضرب تعبد اذا الضمان بالتمر لا نظيره لئلا يكتفى لما كان الغالب
التنازع في قدر اللبن قدر الشارح بدله بما لا يقبل تنازعا قطعا له ما أمكن ومن ثم لم يتعد الصاع بتعدد
المصرة على ما صرح به الحديث واقضى سياق بعضهم نقل الاجماع فيه لكن المقول عن الشافعي

* (فصل في التصرية) * (قول المتن)
التصرية حرام يتردد النظر فيها
لوصرها اجنبى عند ارادة المالك
البيع من غير موالحاة بينهما فهل
يحرم عليه لانه اضرار بالمشتري
وتدليس الاقرب نعم (قوله) وهى أن
تربط الخ أى لأن الربط وان لم يترك
حلمها يؤهم كثرة اللبن وان يكاد يسيل
منه لو لم يربط لان النهايم على قسمين
منها ما تجلس للبنها في الصرع بمجرد
ترك الحلب ومنها ما يستعان على
تماسكه بالربط وهذا أولى بالنسبة
لترتيب الخيار والا فلا خيار حيث
لا تفاوت في الحلب والاقل كفى
بالنسبة للعدم لوجود التدليس في
الجلطة (قوله) ولا فرق في التحريم الى
قول المصنف فان في النهاية (قوله)
بين مريد البيع وغيره حاصله أنه
عند ارادة البيع يحرم وان لم يصل
الى الحد الاضرار لوجود التدليس
وعند انتفاء الابد في التحريم من
الضرر (قوله) ومن ثم لم يتعد
الصاع بتعدد المصرة ترد بعض
المتأخرين فيما لو اتعت المصرة
وتعد العقد بتعدد البائع والمشتري
واستظهر التعدد وهو محتمل تأمل
والظاهر خلافه وان نقل المحشى
عن جراته تعدد لانه مناف لظاهر
الحديث

العتد ذوه العتد ومن ثم قال ابن الرفعة لا أعلن أحصائنا بسجوع بعدم التعدد (والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة البان) وقلته لما قرر ونظيره القرعة في الخين والخمس من الابل في نحو الموضحة مع اختلافها كما يأتي وظاهره انه لا بد من ان يتولى الايضاح الاما هو كذلك (وان خيارها) أى التصرية (لا يختص بالنعم بل يعم كل ما كول والجارية والانات) وهي انش الحمر الالهية لرواية مسلم من اشترى مصراة وكون نحو الارنب لا يقصد لانه الانادرا انما يردوا بشئوه قياسا وليس كذلك لما علمت من شمول لفظ الخبر له اذ التكرار في حيز الشرط للمعوم قد كرساة في رواية من ذكر بعض افراد العام والتعد هنا غالب فن ثم لم يستتب من النص معنى يخصه بالنعم وهذا يتفح اندفاع ما طال به جمع من الاستصار لا اختصاصه بالنعم ولا يؤثر كون البان الاخيرين لا يؤكل لانه يقصد غزارته لتربية الولد وكبره وصكا لانان كما هو ظاهر غيرهما لا يؤكل ويصح بيعه وله البان (و) لكن (لا يرد معهما شيئا) لان البان الامة لا يعارض عنه غالبا وبن الانان نجس (وفي الجارية وجه) انه يرد له لجهة بيعه واخذ العوض عنه (وحبس ماء القناة و) ماء (الرحى المرسل) كل منهما (عند البيع) أو الاجارة حتى يتوهم المشتري أو المستأجر كثرته فيزيد في غنائه أو أجرته (وتخمير الوجه وتسويد الشعر وتعبده) في الامة والعبد على الاوجه حرام (ثبت الخبر) بتجاع التدليس أو الضرر ومن ثم تخيرنا وان فعل ذلك غير البائع الاتعد الشعر لانه مستور غالبا في نسب البائع فيه لتقصير ولا اذ اظهر ان ذلك مصنوع لغالب الناس وان كان فعل البائع لتقصير المشتري كما هو ظاهر نظير شراء زجاجة يظنها جوهرة بل قضية هذا انه لا يشترط فيه ذلك الظهور وهذا بالنسبة للخيار أما الاثم فسيأتي والجعد هو ما فيه التواء وانقباض لا كمثل السودان وفيه جمال ودلالة على قوة البدن (لا الطخ توبه) أى الرقيق جعدا (تخيلا لكثته) أو الباسه توب نحو خبز تخيلا لصنعة فأخلف فلا يتخير به (في الاصح) اذ ليس فيه كبير عرر لتقصير المشتري بعدم احتجانه والبحث عنه بخلاف ما مر ومن ثم قال الماوردي لا يحرم على البائع فعل ذلك لكن نظر غيره وفيه النظر واضع فحرم كل فعل بالبائع أو البائع أعقب ندما لا أخذه ولا أثر لجرد التوهم كما لو اشترى زجاجة يظنها جوهرة فمن الجوهرة لانه لا يقصر وان استسكاه ابن عبد السلام لان حقيقة الرضا المشترطة لجهة البيع لا تعتبر مع التقصير الا ترى أنه صلى الله عليه وسلم علم من يخدع في البيع أن يقول لا خلا به كاهم ولم يثبت له خيار او أفسد شراءه فدل على ما ذكرناه

(باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه وبعده)*

والتصرف فيما له تحت يد غيره وبیان القبض والتنازع فيه وما يتعلق بذلك (المبيع) دون زوائده المتفصلة ومثله في جميع ما يأتي الثمن كما سجد كره بقوله والتمن المعين كالمبيع (قبل قبضه) الواقع عن المبيع (من ضمان البائع) بمعنى انصاخ المبيع تلقاه أو اتلاف البائع والتخيرية أو تعيب غير مشتر وان اتلاف أحثي لبقاء سلطته عليه وان قال للبائع أو دعتك اياه وقولهم ان ابداع من يده ضمانه يبرئه مفر وض في ضمان اليد وما هنا ضمان عقد أو عرضه على المشتري فامتنع من قبوله ما لم يضعه بين يديه ويعلم به ولا مانع له منه ومنه أن يكون يجعل لا يلزمه تسلمه فيه كما هو ظاهر وبحت الامام انه لا بد من قرنه منه بحيث تناه له يده منه من غير حادثة لا تتقال أو قيام قال ولو وضعه البائع عن يمينه أو يساره وهو تلقاه وجهه لم يكن قبضا انتهى وما ذكره أو لا متجه وآخرا فيه نظر ظاهر اذ لا فرق فالذي يتجه أنه متى قرب من المشتري كما ذكر ولم يعد البائع مستويا عليه مع ذلك حصل القبض وان كان من يمينه مثلا ويأتي ذلك في وضع الدين الدين عندائه اتمز وأداه الحادثة في يد البائع فهي عنده مائة لان ضمان الاصل بالعقد وهو لم يشملها ولا وجد منه تعدد (فان تلف) بأفة سماوية ويصدق فيه البائع بالتفصيل الآتي في الوديعة

(قوله) ولما هراهنه الى قوله ولا تان في النهاية الا قوله وذكر كراي والتعبد (قوله) الا نادرا اعتبار النار اذا كان اللفظ صادقا به منجبه جدا الا أنه يخالف لكانهم في مواطن (قول المتن) لا يرد معهما شيئا مع تقريرهم على الضعيف الآتي أنه يرد الصاع وأقيمة تقتضى أنه اذا جلب اللان الموجود حال البيع من الجارية وأتلفه لا يضمن قيمته وفي النفس منه شيء فليأتمل (قوله) الاتعد الشعر أى بنفسه (قوله) لانه مستور الخ كأنه يشير الى الفرق بينه وبين تخيل الدابة بنفسها وهو متجه ان كنت العلة في المصراة التدليس وان كانت ضرر المشتري كما يشعر به قوله السابق ويؤيده ان الخبر رايعب الخ فلا ثم رايت في حاشية شرح المنهج واعتمد شيخنا الرملي بوث الخيار فيما لو تعدد الشعر بنفسه وقياسه ان غيره بما يمكن فيه مثل ذلك من المذكورات ثم قرر مخرلا فيه واعتمده في ش ض وخزمه القاضي وقال الا ذرى وغيره انه مقضى نص انه م وكلام العرايين وكلام صاحب الالامة يجوز ان يكون مفرعا على طريقة الغزالي في المسئلة المذكورة لعدم التدليس (باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع)* (قوله) في حكم المبيع الى قول المصنف فان في النهاية الا قوله ومنه الى قوله وبحت (قوله) وهو تلتاء أى مثلا فيما يظهر

على الوجه لانه كالوديع في عدم ضمان البديل أو وقعت الدرة في بحر لا يمكن اخراجها منه أو انفلت
مالا يرجع عودهم من طرأ وصيد متوحش أو اختلط بخوشب أو أشاء بمثله للمائع ولم يمكن التمييز بخلاف نحو غمر
بمثله لان المثلية تقتضي الشركة فلا تعذر بخلاف المتقوم أو انقلب عصير خمر المالم بعد خلا لكن يتخير
المشتري أو غرقت الارض بجاء لم يتوقع انحصاره أو وقع عليها حشرة أو ركها رمل لا يمكن رفعهما كما جزمناه
في الشفعة واقتضاه كلامهما في الاجارة لكن رجحنا أنه تعيب واعتمد بعضهم وفرق بقاء عين
الارض والحيلولة لا تقتضي فسحا كالاباق والشفعة تقتضي ملكا وهو متعذر حال لعدم الرؤية
والاستفاد والاجارة تقتضي الانتفاع في الحال وهو متعذر بحيلولة الماء وترقب زواله لا نظره لتلف المنافع
والثرد به بأنهم لو نظروا هنا لمجرد بقاء العين لم يقولوا بالانفساخ في وقوع الدرة وما بعده الآن بفرق بأن
العين في هذه لم يعلم شأوها بخلاف الارض (انفسخ البيع) أي قدر انفساخه المستلزم بتقدير انتقاله للملك
البائع قيل التلف فتكون زواله للمشتري حيث لا خيار أو يتخير وحده ويلزم البائع تجهيزه (وسقط
التمن) الذي لم يقبض ووجب رده ان قبض لفوات التسليم المستحق بال عقد فبطل كما لو تفرق في عقد
الصرف قبل القبض قيل يستثنى من طرده وضعه بين يديه عند استناعه ويرده ان ذلك قبض له كما هو الحال
ان المشتري الامه وتجهيز مكاتب بعد سبعة شتات للسيدة وموت مورثه البائع له ويرده ان قبض المشتري
وجد في الثلاثة حكاه وهو كافي على أنه يأتي في الأخيرين ما بطل وردهما من أصلهما ومن عكسه
قبض المشتري لمن البائع وديعة بأن كان له حق الحبس فقلقه بيده كلفه بعد البائع كما صرحوا به
ويرده أنه لا أثر لهذا القبض ومن ثم كان الاصح بقاء حبس البائع بعده ووقع للزكشي في هذه آخر اوديعة
ما يخالف ما ذكرها وكأنه سهو وان أقره شيخنا عليه ثم ولو قبضه المشتري في زمن خيار البائع وحده
قلقه حينئذ كهبو بيد البائع فينفسخ العقد به وله ثمنه وللبيع عليه مثل المثلي وقيمة غيره يوم التلف ويرد بأن
الملك حينئذ للبائع فلم يوجد فيه المعنى الذي في البيع بعد الخيار وقبل القبض ويؤيده تعليلهم الانفساخ
هنا بقولهم لانه ينفسخ بذلك عند بقاءه فعند بقاء ملكه أولى فالمراد بقاءه بقاؤه وقاؤها أصالة لتصرفهم
في هذه بأن ايداع المشتري اياه له بعد قبضه كبقائه بيد المشتري وخرج بوجدها ملو تخيرا أو المشتري فلا
ينفسخ بل يبقى الخيار ثم ان تم العقد غرم الثمن والافا بديل * فخرج * باع عصرا وسله فوجد خمر افسقال
البائع تخمر عندك وقال المشتري بل عندك صدق البائع كإرجاء الشيطان قال بعضهم والصورة ان
العصير مثا هدا وأنه أقبضه باناء موكو عليه بعد مضى زمن يمكن فيه تخمره وقياسه أنه لو اشترى نخوزيت
ثم أفرغه البائع في انائه بأمره فوجد فيه فأرة مينة فقال هي فيه قبل افراغه وقال البائع بل هي في ظرفك
صدق البائع لا يقال يلزم من تصديقه بطلان البيع أيضا لتجسه بها قبل القبض أو معه لا نقول المائع
اذا حصل في فضاء الطرف ثبت له حكم القبض جزأ آخر قبل ملاقاته لها ذكره الامام وقوله أو معه ضعيف
بل الاصح ان جعل البائع المبيع في ظرف المشتري بعد أمره له غير قبض لانه لم يستول عليه ومن ثم
لم يضمه أيضا في آخر طرفك واجعل المبيع فيه ولا يضمن البائع انظر في لانه استعمله في ملك المشتري
بأذنه ومن ثم ضمنه المسلم اليه في نظير ذلك لانه استعمله في ملك نفسه (ولو أربأه المشتري عن الضمان لم يربأ
في الظاهر) لانه ابراء عمالم يجب وهو باطل وان وجد سببه (ولم يتغير الحكم) السابق وفائدة هذا
خلافا لمن زعم أنه لا فائدة له مع ما قبله في توهم عدم الانفساخ اذا تلف وان ابراء كالأربع الضمان
لا يرفع الفسخ والتلف ولا المنع من التصرف (واتلاف المشتري) الاهل للمبيع حسا او شرعا يعني المالك
وان لم يباشرا العقد ولا وكيله وان يباشر بل هو كالاتي وان اذن له المالك في القبض واتلاف قسه بأذنه
(قبض) له (ان علم) انه المبيع ولم يكن لعارض يبيحه فخرج قتله لردته وانغوتر كره للصلاة وزناه بأن زنى

(قوله) لانه كالوديع الخ الحاجة
اليه بل لا يتخلو عن ايهام بالسبب في
في الغصب ان تفصيل الوديعة جار
فيه أيضا وظاهر المتن ثم تصديق
الغاصب في التلف مطلقا (قوله) أو
وقعت الدرة الى المتن في النهاية
(قوله) أي قدر انفساخه الى قوله
ويؤيده تعليلهم في النهاية (قوله)
يأتي في الأخيرين في شرح ولا يصح
بيع المبيع قبيل قبضه (قوله)
ويؤيده تعليلهم الى الفرع ليس
في أصله الذي عليه خطه فلم يرد
(قوله) قال بعضهم الخ تأمل
ما حاصل هذه التنبؤات ومحترزاتها
(قوله) وقياسه أنه لو اشترى الخ
وجه ان ذات العصري شيء واحد
تجددت له صفة اختلف في وقت
حدوثها ولا صل في كل حادث ان
يقدربا قرب زمن (قوله) لانه ابراء
الى قول المصنف والمذهب في النهاية

ذميا محصنا ثم حارب ثم أرق أو قطعه الطريق وهو امام أو نائبه والاك ان قابضه لانه لا يجوز له ما فيه من
الاقبات على الامام فلا نظر لكونه مهذرا وقتله لصياله عليه أو لورده بين يديه وهو يصلى بشرطه
أو لقتاله مع بغاة أو مرتدين أو قودا فهو في هذه الصور كلها غير قبض علم أنه المبيع أو جهل لانه لما
أتلفه بحق كان تلفه واقعا من ذلك الحق دون غيره (والا) يعلم أنه المبيع وكان غير حق أيضا (فقولان)
في ان اتلافه قبض أولا وهما (ك) القولين في (أ) كمال المالك طعامه المصوب) حال كونه (ضيفا)
للفاعب جاهلانه طعامه أظهرهما أنه يصير قابضا بتدبيره للبائنة فكذا هنا أيضا وفي معنى اتلافه
كأمره بالواشترى أو فاحلها أو به أو سيد من مكانه أو وارث من مورثه شيئا ثم يحجز المكاتب أو مات
المورث أو ما غير الاهل كغير مكاف أو اتلافه ليس قبضا بل ينفي عنه العقد ويلزمه بدله وعلى البائع رد ثمنه
لولى ان قبضه (والمذهب ان اتلاف البائع) المبيع قبل قبضه أو بعده وهو فاسد كأن كان للبائع
الحبس ومن اتلافه بخوبه ثانيا لم يعذر استرداده منه (كلفه) بأقوة ومرة ينفي عنه فكذا هنا التعذر
الرجوع عليه بقبضه لانه مضمون عليه بالثمن فاذا أتلفه سقط الثمن ولو استوفى من منافعه لم يلزمه لها أجرة
لضعف ملك المشتري وكونه من ضمان البائع وتبذلا للمنافع منزلة العين التي لو أتلفها لم يلزمه قيمتها وإنما
ملك المشتري الفوائد الحادثة بيد البائع قبل القبض لانها أعيان محسوسة مستقلة فلا تبعية فيها غيرها
فاندفع ما أخل به الاذرعى هنا (والاظهر ان اتلاف الاجنبي) الملتزم غير حق للمبيع في غير عقد الربا
وان أذن له البائع أو المشتري فيه لعدم استقرار ملكه أو كان عبد البائع ولو باذنه أو للمشتري لكن بغير
اذنه والفرق شدة تشوف الشارع لبقاء العقود (لأنه يفسخ) البيع لتسيام بدل المبيع مقامه وإنما انفسخت
الاجارة غصب العين الى انتضاء المدة لان الواجب ثم المال وهو من غير جنس العقود عليه فلم يرقم
مقامه بخلافه هنا (بل يتخير المشتري) على التراخي لفوات العين المقصودة (بين أن يجيز) وحينئذ
في رجوعه للفسخ خلافه والأوجه منه نعم (وبعزم الاجنبي) البديل (أو) يستعملها الفقهاء كثيرا
في حيز بين معنى الواو لا متناع بقائها على أصلها لما فاته لوضع بين (يفسخ) وحينئذ بقدر ملك البائع للمبيع
قبل الفسخ فيلزمه تجهيز الثمن نظير ما مر خلا لبعض الشارحين (وبعزم البائع الاجنبي) البديل
أما اتلافه لم يحق نظير ما مر في المشتري أو هو حرقى فكالاته وأما اتلافه للربوي فيفسخ به العقد تعذر
التقاضى والبديل لا يتوهم مقامه فيه واتلاف أنجمي يعتقده تختم طاعة أمره وغيره كاتلاف أمره
من بائع ومشتري وأجنبي * تنبيه * لو أتلفته دابة مشتركة ضمن اتلافها انفسخ لتقصير البائع فتمل منزلة
اتلافه أو يضمنه لكونه معها أو قصر في حفظها لم يكن قبضا لانها لا تصلح له بل يتخير فان فسخ طالع له
البائع بما أتلفه لنفسه لتقصيره أو دابة البائع انفسخ مطلقا لانه كاتلافه ان كان يفرطه والافلاكالاته
(ولو تعيب) المبيع (قبل القبض) بأقوة سماوية (فرضه) المشتري (أخذه بكل الثمن) كالموارة
العيب العقد ولا ارش له لقدرة على الفسخ وفهم من قوله فرضه ما قدمه من أن له الخيار ويتخير أيضا
بغصب المبيع وابقا ويجد البائع للمبيع ولا يئنه (ولو عيه) المشتري فلا خيار له للحصول بفعله بل يتعبد به
رده لو ظهر به عيب قديم كأمره بصير قابضا لما أتلفه فيسقط عليه حصته من الثمن وهو ما بين قيمته سليما
ومعها هذا ان اذمل فان سرت الحناية لنفسه استقر عليه الثمن كله وفارق تعيب المستأجر وجب
الزوجة بأن هذا منزل منزلة القبض لوقوعه في ملكه وذلك لا يتخيل فيها ذلك (أو) عيه (الاجنبي)
وهو أهل للالتزام بغير حق (فالخيار) على التراخي ثابت للمشتري لكونه مضمونا على البائع (فان أجاز
غرم الاجنبي الارش) لانه الجاني لكن بعد قبض المبيع لا قبله لحواله تلفه بيد البائع فيفسخ البيع قاله
الماوردي واعترض بما فيه نظر والمراد بالارش في الزريق ما أتى في الديان وفي غيره ما نقص من قيمته

(قوله) بأقوة الى المشتري في النهاية
(قوله) ويتخير أيضا الى قول المصنف
ولا يصح في النهاية الاقوله على
التراخي للمحلين فان الذي فيها
فيهما على الفور بناء على ما قرره
من افتاء والده

ففي يد الممن نصف القيمة لا مانع منها ان لم يصير غاصبا ولا لزمه الاكثر من نصفها ومانع من قبل ولو عيه
 البائع فالمذهب شوت الخيار على التراخي للمشتري وهذا متفق عليه لانه ما كالألفه واتلاف الاجنبي
 وكل منهما يثبت الخيار بقوله المذهب انما هو في قوله (لا التفرغ) بناء على الاصح ان فعله كالألفه
 لا كفعل الاجنبي فان شاء المشتري فسخ وان شاء اجاز بيع الممن (ولا يصح بيع المبيع قبل
 قبضه) اجماعا في الطعام ولحديث حكيم بن حزام بسند حسن بان أخى لا يبيع شيئا حتى يقبضه
 وعلمه ضعف الملائه انما خه تلفه كما هو وقيل اجماعا في ثمنين على شيء واحد اذ لو وضع لضعفه المشتري
 أيضا الثاني قبل قبضه فيكون مضمونا له وعليه وخرج بالمبيع زوائد الحادثة بعد العقد فيصح بيعها
 لعدم ضمانها كما هو ومتبع التصرف بعد القبض أيضا اذا كان الخيار للبائع أو لهما كما علم مما مر ولا يصح
 خلافا لمن زعمه وورد الاحبال من أي المشتري لأتمه قبل القبض لانها لا تنقل المالك الا فيلزم تقدير
 القبض قبله ولا نفوذ تصرف الوارث أو السيد فيما اشترا من مكانه فيجز نفسه أو مورثه ولا وارثه
 غيره فبات قبل القبض لعوده له بالتجيز والموت فلم يملكه بالشراء ولا يبيع العبد من نفسه لانه عقد
 عتاقه ولا قسمته لانها وان كانت بيعا الا انها ليست على قوانين البيع لان الرضا فيها غير معتبر ولا يعتبر
 القبض كالشفعة (والاصح ان يبعه للبائع كغيره) لعموم النهي السابق وللعله الا ولى ومحل الخلاف
 ان باعه بغير جنس الثمن او بزيادة او نقص او تفاوت وصفه والابان باعه بعين الثمن او بمثل ان تلف او كان
 في الذمة فهو اذالة بلفظ البيع على المعتمد وزعم ان الصحيح مراعاة اللفظ في البيع لا المعنى غير صحيح تارة
 يراعون هذا وتارة يراعون هذا بحسب المدرك (و) الاصح (ان الاجارة) للبيع (والرهن والهبة)
 والصدقة والاقراض له (كالباع) بناء على المعنى الاول وكذا جعله تحصداق او عوض خلع أو سلم
 والتولية فيه والاشراك وانهم المطلقه منع الرهن انه لا فرق بين رهنه من البائع وغيره وهو ما اقتضاه
 كلام الروضة واصلها ايضا لكن الذي نقله السبكي عن النص واعتمده هو ومن تبعه ان محل منعه
 من البائع ان كان بالثمن حيث له حق الحبس اذ الفائدة في الرهن لانه محبوس بالدين والاجاز وقضية
 قولهم والاجاز يحتمل منه بغير الثمن وان كان له حق الحبس وقضية العلة خلافه وهو الاقرب
 وخرج باجارة المبيع اجارة المستأجر قبل قبضه فانها صحيحة لكن من المؤخر فقط لان العقود عليه فيها
 المنافع وهي لا تصير مقبوضة قبض العين فلم يؤثر فيها عدم قبضها فان قلت قضية العلة معها من غير
 المؤخر ايضا قلت ماذا كرم في امكان قبض المنافع المراد به في امكان قبضها الحقيقي لتصرفهم كما يأتي
 في السلم بأن قبضها قبض محلها وقوة جانب المؤجر لم يشترط فيه هذا القبض التقديرى بخلاف غيره
 (و) الاصح (ان الاعناق بخلافه) فيصح وان كان البائع حق الحبس لقوته ومثله الاستيلاء والتدبير
 والتزويج والقسمه وابطح نحو طعام اشتراه جزاء الفقراء والوقف ما لم ينقل توقفه على القبول لانه حينئذ
 كالبيع وفارق لا باحة التصديق بأنه تملك خلافا لما لا السكاة اذ ليس لها قوة العتق ولا العتق على مال
 لانه يبيع ولا عن كفارة الغير لانه هبة ويكون قابضا بنحو العتق والوقف بالتدبير والاثنين بعده وكذا
 الطعام المباح للفقراء قبل قبضه له (والثمن العين كالبيع) في جميع ما مر فيه ومنه فساد التصرف
 قبل قبضه المذكور ضمناني قوله (فلا يبعه البائع) يعني لا يتصرف فيه كما يأمسه (قبل قبضه) لامن
 المشتري الا في نظير ما مر من بيع المبيع للبائع ولا من غيره لعموم النهي ولما مر من العتقين وكل عين
 مضونة في عقد معاوضة كاجرة وعوض صلح عن مال أو دم وبذل خلع او صداق كذلك (وله بيع ماله
 في يد غيره امانة كوديعة) والحوذ لا مال أقرره السلطان لجندي أي تملكه كما هو واضح فله بعد روثه
 يبعه وان لم يقبضه رقا بالخذ نص عليه ومن ثم يملكه بغير الاقراض (ومشترك وقراض ومرهون بعد

(قوله) وخرج بالمبيع الى المشتري
 في النهاية (قوله) لعموم النهي الى
 المشتري في النهاية (قوله) بناء على المشتري
 في النهاية (قوله) لكن الذي نقله
 السبكي عن النص عبارة النهاية
 وان نقل السبكي الح فهي صحيحة
 في موافقة الشيخين ومخالفة السبكي
 (قوله) فيصح الى المشتري في النهاية
 (قوله) ولا العتق على مال أي من
 أجنبي كان قال اعتمده عنى على
 كذا بخلافه من العبد كما تقدم
 (قوله) الا في نظير كذا في المعنى أيضا

انفسكا (كه) مطلقا وقبله باذن المرتين (وموروث) كان للورث التصرف فيه ومثله ما ملكه القاع
من الغنية مشاعا باختيار التملك (وباقى يدولي به بعد رشده أو أفاقته) لتنام الملك لاستمثار لبعده
أو قصرته مثلا وقد تسلمه الاجير كذا قاله وحل على انه مجرد تصور لا قيد لا يجوز التصرف فيه قبل
العمل مطلقا أو بعده وقبل تسليم الاجرة لان له حصة اتمام العمل ثم قبض الاجرة ولا يأنف فيه اطلاقهم
ان له ابدال المستوفى فيه اما لتعين حل ذلك بقربة ما هنا على ما اذالم يتسلمه الاجير أو حل هذا على ما اذا
تصرف فيه بغير ابدال ولو استأجره لرعى غنمه شهرا مثلا جاز له بيعها لان المستأجر له ليس عينا حتى
يستحق حبس العين لاجله بخلاف نحو الصبغ فانه عين فناسب حبس محله لاجله (وكذا) له بيع
ماله المضمون على من هو يده ضمان يدومته (على رية وما أخذ بسوم) وهو ما يأخذه مريد الشراء لتمامه
أيجبه أم لا ومغصوب بقدر على انتزاعه وارجع اليه بفسخ عقد ولو بافلاس المشتري لتنام الملك
في المذكور رات ومحله في الاحيرة أن أعطى المشتري ثمنه والالم يصح تصرف البائع فيه لان للمشتري حصة
لاسترداد الثمن وان لم يخف فوته وما أفهمه كلامه من أن المأخوذ بسوم مضمون كله محله ان سام كاه
والا كأن أخذ مالا من ماله أو باذنه لمشتري نصفه فتلطف بضمم الانصفه لان النصف الآخر
في يده أمانة (ولا يصح بيع) الثمن الذي في الذمة نحو (المسلم فيه ولا الاعتياض عنه) قبل قبضه بغير
نوعه لعموم النسي عن بيع مالم قبض ولعدم استقراره فانه معرض بانقطاعه بالانفساخ أو الفسخ والحيلة
في ذلك أن يتناحرا عقد السلم لبصر رأس المال دينيا في ذمته ثم يستبدل عنه بشرطه الاتي (والجديد
جواز الاستبدال) في غير ربوي يبيع بمثل من جنسه لتقوى به مباشر فيه من قبض ما وقع العقد به
ولهذا امتنع الابراء عنه وما أوهمه كلام ابن الرفعة من جوازه فيه غلطه فيه الاذرى (عن الثمن)
النقد أو غيره الثابت في الذمة ولو قبل قبض المبيع لكن بعد لزوم العقد لا قبله للحدث الصحيح فيه
وقيس بما فيه غيره وكان كل دين مضمون بعقد كأجرة وصادق وعوض خلع وفارقت الثمن بأنه
تقصده عنه ونحو الثمن تقصده ماله ولا يصح هنا وفيما يأتي استبدال مؤجل من حال ويصح عكسه
وكان صاحب المؤجل يحله فعلم جواز الاستبدال بدن حال ما تزم الآن لا بدن ثابت له قبل والا كان
بيعه بدن بشرط الاستبدال لفظ يدل عليه صريحا أي أو كناية مع التية كأخذته عنه والثمن النقد
ان وجد في أحد الطرفين والا فالتصلت بديناء الثمن مقابلته نعم الا وجه فيما لو باع عنه مثلا بدراهم
سلما أنه لا يصح الاستبدال عنها وان كانت ثمننا لانها في الحقيقة مبيعة فيها فليزيد بذلك اطلاقهم صحة
الاستبدال عن الثمن (فان استبدال موافقا في علة الربا كدراهم عن دينار يشترط قبض البدل في المجلس)
حذر من الربا (والاصح) أنه لا يشترط التعيين لا بدل (في العقد) أي عقد الاستبدال بأن
يقول هذا الجواز الصرف محافى في الذمة (وكذا) لا يشترط (القبض في المجلس ان استبدال ما لا يوافق
في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) اذ لا ربا لكن يشترط تعيين الثوب في المجلس قبل كان
ينبغي أن يقول كطعام عن دراهم لان الثوب غير ربوي فلا يصح أن يقال انه لا يوافق الدراهم في علة
الربا انتهى وليس بسد لا اطلاقهم على كل من ثوب أو طعام بدراهم أنه مما علم يتوافقا في علة الربا
وكأنه غنل عما هو مشهور ان السالبة تصدق بنفي الموضوع (ولو استبدال عن القرض) أي دينه
لأنه خلاف ما زعمه لان المفترض ملكها وان جاز للقرض الرجوع فيها ولمن ملكها كذا
ثبوت لها في ذمته فلم يقع الاستبدال الا عن دين القرض دون عنه (و) عن (قيمة) يعني بدل
(التماف) من قيمة المنة ومثل المثل وبديل غيرهما كالتقدي في الحكومة حيث وجب (جاز) حيث
لا ربا فلا تضر زيادة تبرع بها المؤدى بأن لم يجعلها في مقابلة مئى وذلك لاستقراره ويكفي هنا العلم

(قوله) أو قصرته يؤخذ مما يأتي
ان محله في قصرته يحتاج الى عين
(قوله) حل ذلك هذا لا يلائم جعل
التسليم مجرد تصور لا قيدا (قوله)
ليس عينا هذا أشار اليه في شرح
الروض (قوله) ومحله في الاحيرة
أي ارجع اليه بفسخ عقد قوله في غير
ربوي الى قوله فعلم في النهاية (قوله)
والثمن الى الثمن في النهاية (قوله)
اذ لا ربا الى المتى في النهاية (قوله)
وليس بسد الخ هو كمال بل هذا
الاعتراض ساقط لا وروده نعم
قول الشارح وكأنه فعل الخ لم يظهر
وجه مناسبه لما نحن فيه فليست
فان نحن فيه ليس من ذلك التعليل
الاهم الا أن يقال مقصوده ان اذا
صدقت مع نفي الموضوع فسد فيها
فيما نحن فيه بالاولى (قوله) يعني
بدل الى التنبيه في النهاية الا قوله
أخذها ما قالوه في مسألة السكيس
الآية

بالقدر ولو بأخبار المالك أخذنا ما قالوه في مسألة الكيس الآتية لان القصد الاسقاط لاحقية
المعاوضة فاشتراط بعضهم نحو الوزن عند قضاء القرض وان علم قدره غير صحيح (وفي اشتراط
قبضه) تارة وتعيينه أخرى (في المجلس مسبق) من أنهما ان توافقا في علة الرابا اشتراط قبضه
والاشتراط تعيينه قال السبكي وكونه حالا وردة الاذرى بأن بدل هذين ليكون الاحلا واجب بأن
مراده أنه لا يجوز أن يستبدل عنهما ما وجلا * تنبيه * أقرضه مثلا دراهم ودينار ثم استبدل عنهما
أحدهما أو عكسه وقبض البديل في المجلس جاز كما هو ظاهر من كلامهم ولا نظرا إلى أن ذلك من قاعدة
مدعوجة لما مر أنها لا تجري في الدين وان نازع فيه البلقيني وأطال اذلا ضرورة لتقدير المعاوضة فيه
المستدعية اشتراط تحقق المماثلة ومن ثم قالوا الوصالح عن ألف درهم وخمسين دينار في ذمة غيره بأن
درهم جاز اذلا ضرورة حينئذ في تقدير المعاوضة فيه فيجعل مستوفيا لاحد الالفين ومعناض عن
الدينار الالف الآخر بخلاف ما اذا كان الالف والخمسون معينين لان الاعتياض فيه حقيقي لا يحتاج
لتقدير فكله باع ألف درهم وخمسين دينار بأن في درهم وهو مجتمع لانه من صور مدعوجة كما مر وانما صاع
الصلح عن ألف بخمس مائة معنية كما اقتضاه كلامهما وصرح به جمع متقدمون لان الصلح من الدين
على بعضه ابراء للبعض واستيفاء للباقي فهو صلح حطيطة وهو يعد فيه الاعتياض ووقع في كلامهما
في الرهن فيما لو أعطاه كيس دراهم يستوفي منها حقه والدرهم أقل منه وللكيس قيمة أو أكثر
ولا قيمة له ما قد يخاف ذلك وعند التأمل المصادق لا يتخالفه فتعطين له فان قلت فلم اشتراط القبض
في المجلس قلت لخرج عن ربا اليد وانما راعوه دون ربا الفضل لانه في القاعدة انما ينشأ عن المقابلة
ومر انه لا ضرورة لها وأمر باليد فينشأ عن التمكن من القبض ثم تركوه هذا لا يقتضي اسقاطه
فتأمله (وبيع الدين) ولو بعين (غير عين) هو (عليه باطل في الظاهر بأن) بمعنى كان (يشترى عبد
زيد بمائة له على عمرو) ليجزوه عن تسليتها والعمدة في الروضة هنا وأصلها في الخلع من جواز بعين
أودين بشرطه السابق واقتصار ابن يونس وغيره على العين مؤول كما أشار اليه انسبكي وبطل لذلك
قولهم لاستقراره كبيعهم هو عليه وهو الاستبدال السابق ومجمله ان كان الدين حالا مستقرا والمدين
ملبا مقرا أو عليه بنسبة ولم يكن في إقامتها كلفه لها وقع أخذها من كلام ابن الرقعة والتم بصح تحقيق
العجز حينئذ ثم ان اتفاقا في علة الرابا اشتراط قبض العوضين في المجلس والا كفي تعيينهما في المجلس نظير
ما مر في الاستبدال واطلاق الشيخين كالبعوى اشتراط القبض حمله على الأول ليوافق تصرف ابن
الصباغ ومتنفي كلام الاكثرين بما مر من التفصيل * تنبيه * أراد بالبيع مطاق المقابلة والالم يوافق
تمثله فتأمله (ولو كان زيد وعمرو دينان على شخص فباع زيد عمراديه بدينه) أو كان له على شخص دين
فاستبدل عنه ديناً آخر (بطل) اتحد الجنس وعين وقبض في المجلس أم لا (قطعا) وحكى فيه الاجماع
والهسي عن ذلك صححه جمع وضعفه آخرون والحوالة جائزة اجماعا مع انما يبيع دين بدين (وقبض) غير
المنقول من (العتار) ونحوه كالأرض وما فيها من ثوبيناء وتخل ولو بشرط قطعه وشرة مبيعة قبل
أو ان الحداد والا فهي منقولة فلا بد من نقلها ومثلها الزرع حيث جاز بيعه في الأرض أى اقباض
ذلك (تخليته للشترى) بلنظ بديل عليها من البائع (وتمكنه من التصرف) فيه تسليم مفتاح الدار
اليه أى ان وجد ودخل في البيع كما هو ظاهر مع عدم مانع حتى اوشرى لان القبض لم يتعد لعة ولا شرعا
فإنكم فيه العرف وهو قاض بهذا وما يأتي اى باعتبار ما ظهر لهم فلا نافي ذلك حريان الخلاف فيه
لانه مبني على الاختلاف هل العرف كذلك أولا وانما يعتد بذلك (بشرط فراغه من امتعة) غير
المشترى من (البائع) والمستأجر والمستعير والموصى له بالمنفعة والغاصب كما اعتمد الاذرى وغيره

(قوله) ونحوه الى قوله والا في النهاية
(قوله) مع عدم مانع الخ كذا في النهاية
ونقله صاحب الفتى عن السكتانية
(قوله) والعتار الى التنبيه في النهاية

وغلط اعني الاذرى من اخذ بجهوم الاقتصار على البائع عملا بالعرف لتأتى التفرغ هنا حالا وبه فارق
قبض الارض المزروعة بالتخلية مع بقاء الزرع ولو جمع الامتعة ببعضها حصل قبض ماعدا فان حوّلها
لغيره حصل قبض الجميع أما امتعة المشتري ويظهر أن المراد به من وقع له الشراء دون نحو وكيله فلا تضر
كحضر متاع لغيره (فإن لم يحضر العاقدان المبيع) العقار أو المنقول الذى بيد المشتري أمانة كان أو ضمنا
بأن غاب عن محل العقد وقتنا بالاصح ان حضورهما عند المبيع (حالة القبض) غير شرط (اعتبر) في صحة
قبضه اذن البائع فيه ان كان له حق الحبس و (مضى زمن يمكن فيه المضى اليه) عادة مع زمن يسع نقله
أو تفرغه مما فيه لغير المشتري (في الاصح) لان الحضور انما اعتقر للشفقة ولا مشقة في اعتبار مضى
ذلك اما عقار أو منقول غائب بيد البائع أو اجنبي فلا يكفي مضى زمن امكان تفرغه ونقله بل لا بد من
تخليته ونقله بالفعل وأما مع حاض منقول أو غيره ولا امتعة فيه لغير المشتري وهو يده فاعتبر في قبضه
مضى زمن يمكن فيه النقل أو التخلية مع اذن البائع ان كان له حق الحبس * تنبيه * ما ذكرته من الحاق
يد الاجنبي بيد البائع هو الذي يتجه لان المشتري انما اكتفى بالتقدير فيما يده لقولها بخلاف يد البائع
والاجنبي وأما قول الاسنوي ان يد الاجنبي كيد المشتري كما ذكره الرافعي في الرهن فمنع تسبلا
وتوجهها وفي الحاضر بيد المشتري هو ما اقتضاه كلامهما في الرهن واعتمده الاذرى والزركشي وغيرهما
ولم يبالوا بكون المصنف في المجموع وابن الرفعة في الكفاية تسلا عن المتولى وأقره أنه يصير
مقبوضا بنفس العقد وان كان للبائع حق الحبس لكن الحق ان هذا المنقول هو اللاحق بالاعتقاد كما
يشه في شرح العباب بما يعلم منه ان رجوع شخنا عن اعتقاده ليس في محله (وقبض المنقول) المتناول
بالمادة تناوله بها وغير المتناول بها كسفينه يمكن جرها (نحو يله) أى تحويل المشتري أوثانيه له وان
اشترى مع محله على الاوجه اذ لا يجوز للتعبئة من محله الى محل آخر مع تفرغ السفينة لا الدابة فيما
يظهر ويفرق بأنها لا تعد طرفا لماعليها المتخولة بالامتعة التي لغير المشتري وتقدر ما يبيع بمقدرا كما يأتي
وكتوبيل الحيوان أمر دله بالتحويل كذا ذكره عليه وجوبه على فرش باذن البائع وذلك للنهي
الصحيح عن بيع الطعام حتى يتحوّلوا حتى في الاخيرين لادّنه وان لم يكن له حق الحبس على ما اقتضاه
الطلاقة لم يضره ما بالنسبة لما قبله وما يشترط في المقبوض كونه مريئا لقضاء كفى البيع نص
عليه في الام واعتمده الزركشي وغيره بتعين حمله على الحاضر دون الغائب لانه يتساع فيه ما لا يتساع
في الحاضر كما مر ومن ان ائلاف المشتري قبض وان لم يجز نقل قال ابن الرفعة كالمأوردى والقسمه
وان جعلت بيعا لا يحتاج فيها الى تحويل المقسوم اذ لضمان فيها حتى يسقط بالقبض انتهى وفيه نظر
ما أخذ به ما من ان علمه منع التصرف قبل القبض ضعف المالك لا توالي ضمانين كما مر ولو باع حصته من
مشارك لم يجز له الاذن في قبضه الا باذن الشريك والا فالخلاف ان قبضه البائع كان طريقا والقرار على
المشتري على الاوجه لان التلف في يده علم أو جهل خلافا لمن خص الضمان بالبائع في حالة الجهل لا لا بد
المشتري في أصلها يده ضمان فلم يؤثر الجهل فيها (فان جرى البيع) ثم أريد القبض والمبيع (موضع
لا يختص بالبائع) يعنى لا يتوقف حل الانتفاع به على اذنه كسجد وشارع وموت وملك مشترا وغيره
لا يمكن ان ظن رضاه (كفى بنقله الى حيز منه) لوجود التحويل من غير تعدد قوله لا يختص بالبائع
قيده في المنقول اليه لانه لو كان جعل يخص به فقله لما لا يختص به كفى ودخول البائع على المقصور
عليه لغة صحيحة وان كان الاكثر دخولها على المقصور (وان جرى) البيع ثم أريد القبض والمبيع
(في دار البائع) يعنى في محل لا انتفاع به ولو بنحو اجارة وصحة وعارية فقلت بشكل على هذا
قولهم ان المستعير لا يعبر مع ما يأتي انه بالاذن معبر للبقعة قلت لا يشكل لما يأتي ان له انا به من يستوفى له

(قوله) قال ابن الرفعة الى قوله وفيه
في النهاية (قوله) ولو باع حصته
الى المتن في النهاية (قوله) فأقبضه
البائع الخ في مالوا اذنه في قبضه
ويظهر أنه لا أثر لجرد الاذن فلا
يصير البائع ضامنا بذلك وان حرم
عليه حيث كان عالما بجريمة ذلك
(قوله) ثم أريد القبض الى قوله
أو في مشترك في النهاية

المنفعة لان ارتفاع راجع اليه وما هنا من هذا لان النقل القبض انتفاع يعود للبائع برأيه عن الضمان
فكفي اذنه فيه ولم يـمنح اعاره حتى يمتنع وحينئذ قسمته في هذه معبرا الاتية باعتبار الصورة
لا الحقيقة (لم يكف ذلك) أي نقله حينئذ في القبض المفيد للتصرف لان يد البائع عليه بتعالجه نعم لو كان
يتناول باليد فتناوله ثم أعاده كفي لان قبض هذا لا يتوقف على نقل الحبل أخروا فتستوفى فيه المحال كلها
(الاباذن البائع) في النقل للقبض (فيكون) مع حصول القبض به (معبراً بالمتعة) التي أذن في النقل اليها
أو المبيع في دار أجنبي لم يظن رضاه اشترط اذنه أيضاً وفي مشتر كدين البائع وغيره اشترط اذنه
أما اذنه في مجرد النقل أي والحال ان له حق الحبس كما هو ظاهر وبه صرح السبكي وغيره فلا
يحصل به القبض المفيد للتصرف وان حصل به ضمان اليد ولا يكون معبراً للعجز قال القاضي وتبعوه
وكشفه بانه نقله الى متاع مملوك له أو معز في حين يختص البائع به ومحلها ان وضع ذلك المملوك أو المتاع
في ذلك الحيز باذن البائع كما هو ظاهر و وضع البائع المبيع بين يدي المشتري بقده السابق أول الباي
قبض وان ناه نعم ان وضعه بغير أمره مخرج مستحقا لم يضمنه لان يد البائع عليه و ضمان اليد لا بد فيه
من حتمية وضعها وهذا هو المسوغ للعائم اجبار المشتري على القبض وان كفي الوضع بين يديه لان البائع
لا يخرج عن عهده ضمان استقرار اليد الا بوضع المشتري يده عليه حقيقة وقبض الجزء الشائع بقبض
الجميع والرائد أمانة (فرع للمشتري قبض المبيع) من غير اذن البائع (ان لم يكن له حق الحبس بأن كان
الثمن مؤجلاً) وان حل ولم يسلمه على العتيد (أو سلمه) أي الثمن الحال بدليل جعله قسيماً للمؤجل ثم
ان كان الحال كل الثمن اشترط تسليم جميعه ولا أثر لبعضه الا ان تعددت الصفقة فيستقل حينئذ بما
يخص ماسله أو بعضه اشترط تسليم ذلك البعض فقط وكأئن عوضه ان استبدل عنه وكذا الوصلح
منه على دين أو عين على الوجه مستحقة ولو باحاله بشرطه وان لم يقبضه اذ لا حق للبائع في الحبس حينئذ
(والا) بأن كان حالاً ابتداء ولم يسلمه للاستحق (فلا يستقل به) أي يقبضه من غير اذن البائع لبقاء حق
حبيسه فان استقر له ولم ينفذ تصرفه فيه لكنه يدخل في ضمانه فيطالب به ان استحق ويستقر عليه ثم
ان تلف ولو في يد البائع بعد استرداده كفي الجواهر والأوراق خلافاً لمن زعم ان ما فيها سبق قلم وقد بينت
وجه غلطه وسند ما فيها وجهه في شرح العباب وحاصله ان التوفى صريح بما فيها وأنه لا تنافي بين جعله
كغير المتبوض من حيث ان المشتري لما تعدي بقبضه ضمنه ضمان عقده ولا يرتفع الا بالقبض الصحيح
دون الرد على البائع فلذا استقر عليه الثمن تلفه ولو في يد البائع وكلفه بوض من حيث عدم الانساح
بطلانه نظراً لضرورة القبض وان حق الحبس لا ينافيه من كل وجه لانه بمنزلة حق الرهن فمأمله ولو أئلفه
البائع وهو في يد المشتري حينئذ في قول يضمنه بقبضه ولا خيار للمشتري وبه جزم الجعفي نظراً لضرورة
القبض كما تقرر وفي قول هو مسترد له بالتلافه ووجهه في الرض وعلى هذا وجه ان انسخ العقد
لان اتلافه كالاتلاف بدائه انما يكون مثلاً حيث لم توجد صورة القبض تخيير المشتري وهو الوجه
ومن ثم رخصه الامام ووجهه بأنه لما تعذر الانساح تعين التخيير فغادر المشتري وهذا يفسر بقول
السبكي وغيره تخيير الدائنين على التخيير ان اتلاف البائع كاتلاف الاجنبي والذي ينبغي
على الصحيح ان اتلافه كالاتلاف لا ينسخ انتهى ووجهه ما قررت ان اتلافه انما يكون كالاتلاف حيث
لم توجد صورة القبض الى آخره ولما لم يفسخ هذا المحل لذكره في الانساح مشكلاً والتخيير مشكلاً
منه ووجه كلامنا يعلم رده مما قررت بقاءه (ولو بيع الشيء تقديراً ككوب وأرض ذرعاً) باعجام الذال
(وحظته كالأوزان) ولبن عدا (اشترط مع النقل ذره) في الأول (او كمله) في الثاني (او وزنه)
في الثالث اوعده في الرابع لو ردد النقص في الصكيل وقيس به البقية ويشترط وقوعهما من البائع

(قوله) وما هنا من هذا محل تأمل
(قوله) ومحلها ان وضع ذلك الخ قد
يتوقف في هذا التمسك لانه باذنه
في نفسه مع ان هو اذ ذلك الظرف
المنتقل اليه حينئذ بائع قد اذن له
في نقله من حيزه الى آخره وان كان
شغل بقعة المتاع به متعناً فليأمل
فان كلام القاضي ان كان مفر وشا
فيما اذا اذن له في نقله الى المتاع فلا
حاجة الى هذا التمسك وان كان
مفر وشا مع عدم التمسك قد يتوقف
فيه حتى مع تسليم الشارح المذكور
لان الاذن في وضع المتاع لا أول
لا يستلزم جواز غيره ففقهه شغل
الفرغ المستحق للبائع بغير اذنه
(قوله) وكأئن عوضه الى المتاع
في النهاية (قوله) أي يقبضه الى
ويستقر في النهاية (قوله) ويشترط
وقوعها الى قوله بخلاف في النهاية

أو وكيله فلو أن المشتري أن يكال من الصبرة عنه لم يجز لاتحاد القبض والمقبض كما ذكره هنا لكنهما
ذكر قبل ما يخالفه ويمكن تأويله ومؤمن نحو كيل توقف عليه القبض على موف وهو البائع في المبيع
والمشتري في الثمن وكذا مؤنة احضار مبيع أو ثمن غاب عن محله العقد الماخلاف النقل المتوقف عليه
القبض فيما يبيع جزافا فإنه على المستوفى وكان الفرق بين هذا ونحو الكيل ان نحو الكيل الغرض
الاعظم منه قطع العلة بينهما بعد العقد فلم تمت الموف في لانه به تنقطع عنه الطلب ومن النقل امضاء العقد
لا غير فلم تمت المستوفى لان غرضه بامضائه أظهر ومؤنة النقد على المستوفى لان القصد منه الظاهر
العيب لا غير المصلحة فيه للمستوفى في أكثر ومحله في المعين والافعل على الموف لان ما في الذمة لا يتعين
القبض صحيح ولو أخطأ النقد تبرعاً أتم ان تعذر ولم يضمن أو بأجرة لم يستحقها وضمن ان تعذر الرجوع على
المشتري لانها لم يمسح له تعين عليه بذل الجهد حذر من التعيير وفاء بما يقابل الاجرة فكان التقدير
هنا أظهر منه فيما اذا تبرع هذا ما يخفى الزكشي وهو صحيح كما علم مما وجهته به خلافاً لمن نازع فيه
واعتمد ما أطلقه صاحب الكافي من عديم الرجوع لا يقال النقد اجتهاد وهو يختلف كثيراً وما يسطر
بالاجتهاد لا تفسير فيه لا نافع ذلك بأنه مع كونه اجتهاد يقع التقدير فيه تساهل فاعله وعدم
افراعه لموسعه فيه فعمل تقصيره ولو استوجرت لفسخ فغلط أي بما لا يؤلف من أكثر نظرائه كما يفيد
كلام الزكشي فلا أجرة له كالتفاد المقصود بغرم ارش الورق لا يقال التنازع عيب ضمن والنقد اذا غار
وهو لا يضمن كما هو القاعدة لانه انما يكون غار مع تبرعه لانه أخذ الاجرة وان لم يتعده كالتفاد
وان لم يأخذها فانه غار أتم (مثاله بعثكها) أي الصبرة (كل صاع بدرهم أو) بعثكها بكذا (على
انها عشرة أصع) ونظر في الاخبار بأنه جعل الكيل فيه وصفا كالكتابة في العبد فينبغي أن لا يتوقف
قبضه عليه ويرد بان كونه وصفا لا ينافي اعتبار التقدير في قبضه لانه بذلك الوصف يسمى بمقدار اختلاف
كتابة العبد ثم ان اتفاقا على كمال هذا لا انصب الحاکم امنا يتولاه (ولو كان له) أي ليكر (طعام) امثلا
(مقدر على زيد) كعشرة أصع (والجرو وعليه مثله فليكن لنفسه) من زيد أي يطلب منه أن يكيل له
حتى يدخل في ملكه (ثم يكيل للجرو) لان الاقباض هنا متعدد ومن شرط صحته الكيل فلم تعدده
لان الكيلين قد يقع بينهما تفاوت نعم الاستدانة في نحو المكيل كما التحد يدفتكني (فلو قال) بكر
الذي له الطعام للجرو (اقبض) بالجرو (من زيد مالي عليه لنفسه ففعل فاقبض فاسد) بالنسبة
لجرو لانه مشروط بتقديم قبض بكر ولم يوجد ولا يمكن حصولهما من اتحاد القبض والمقبض
فيضمه عمر ولا به قبضه لنفسه ولا يلزمه رد اهله افعه وصحح بالنسبة لزيد فبكر أذمت له لان دائمه به بكر
في القبض منه له بطريق الاستلزام لان قبض عمر ونفسه متوقف على قبض بكر كما قرر فاذ اطل لفقد
شرطه بقا لزمه وهو القبض ببكر فحينئذ يكيله للجرو ويضع قبضه له * (فرع قال البائع) المعين
بش حال في الذمة بعد لزوم العقد (لا أسلم المبيع حتى أقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله أجبر البائع)
لرضا به بتمت ولان ملكه مستقر لا منه من هلا كه ونفوذ تصرفه بالحال والقول اقباض وملك المشتري
للمبيع غير متوقف فعل البائع تسليمه ليستقر وقضية العلة الاولى أنه لو كان الثمن معنا والمبيع في الذمة
أجبر المشتري وقضية الثانية اجبارهما لان ما في الذمة هنا لا يصلح للاعتراض عنه والمعين غير مستقر
فلا مرجح والاول أقرب أما لو جمل فيخير البائع قطعاً (وفي قول المشتري) لان حقه متعين في المبيع وحق
البائع غير متعين في الثمن فلا يجبر لتساويا (وفي قول الاجبار) لان كلامهم ما ثبت له ابقاء واستفاء
فلا مرجح ورتباً فيه ترك الناس يتابعون الحقوق وعليه يتبعهما الحاکم من الخصام وحيشند (فن
سلم) منهما صاحبها (أجبر الآخر) على التسليم اليه (وفي قول يجبر ان) لوجوب التسليم عليهما

(قوله) فيما يبيع جزافاً لا وجهه
للتقديره فان النقل معتبر في المقدار
مع التقدير فليأمل وعبارة العزيز
قال في المطلب وأجرة نقل المبيع
المفتقر اليه القبض على المشتري وهو
مادل عليه كلام الشافعي وصرح به
المتولى وفي المغني نحوه فلم يقيد
بما يبيع جزافاً (قوله) وان لم يتعده
لعل الدهر ابتزوا وواو حثي
لا ينافي ما بعده (قوله) ونظر في
الاخيرة الى الفرع في النهاية (قوله)
لمعين يمين الى قوله واذا في النهاية الا
قوله وقضية العلة الى المشتري

بأن يأمر الحاكم كلامهما باحضار ماعليه اليه أو الى عدل ثم يسلم كلا ماوجب له والخبرة في البداءة اليه
(قلت فان كان الثمن معينا) كالمبيع ونظهر أن يلحق بذلك ما لو كانا في الذمة (سقط القولان الاولان)
من الاقوال الاربعة اذ لا مرجح حينئذ (وأجبر في الاظهر والله أعلم) لاستواء الجانبين في تعيين كل
والمنع من التصرف فيه قبل القبض سواء الثمن النقود وغيره على المعتد نعم البائع ثباته عن غيره كوكيل
وولي وناظر وقف وعامل قراض لا يجبر على التسليم بل لا يجوز زله حتى يقبض الثمن كما بعلم من كلامه
في الوكالة فلا يتأتى هنا الاجبار هما أو اجبار المشتري ولو تابيع نائبان عن الغير لم يتأتى الاجبار هما
(واذا سلم البائع) باجباراً وتبرع (أجبر المشتري) على التسليم في الحال (ان حضر الثمن) أي عينه
ان تعين والا فتوجه مجلس العقد لوجوب التسليم عليه بلا مانع ولا جبار عليه لم يتخير البائع وان أصر على
عدم التسليم اليه ويؤخذ منه انه في الثانية بالاجبار عليه يصير محجوراً عليه فلا يصح تصرفه فيه بما
يقوت حق البائع واللام يمكن للاجبار فائدة وظاهر المتن أنه يجبر على التسليم من عين ما حضر ولا يعمل
لاحضار ثم فوراً ودفعه منه وهو ظاهر ان ظهر للحاكم منه تسويقاً وعناداً والا فبقية نظره على ما قاله
الاذري ويوجه اطلاقهم بأنه حيث حضر النوع فطلب تأخير ثمنه فيه نوع تسويقاً أو عناداً فان قلت
ماوجه اعتبار مجلس العقد وهل اعتبر مجلس الخصومة قلت وجهه أنه الاصل في نظر لغيره لانه قد لا تقع
له خصومة (والا) يكن حاضر المجلس العقد (فان كان معسراً) بأن لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير
المبيع ساوى الثمن أم زاد عليه (فالبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيع لما يأتي في بابيه وحينئذ يشترط فيه
حجر القاضي هذا ان سلم باجبار الحاكم واللام يجوز له استرداد ولا فسخ ان وقت السلعة بالثمن لانه ساطه
على المبيع باختياره ورضى بدمته (أو) كان (موسراً وماله بالبلد) التي وقع فيها البيع (أو بمسافة
قريبة) منها وهي دون مسافة القصر (حجر عليه) أي حجر عليه الحاكم ان لم يكن محجوراً عليه بالفلس
(في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن ثلاثين في ما يجامى فقت حق البائع وهذا غير حجر الفلس
لانه لا يعتبر فيه ضيق مال ولا يسلطه البائع على الرجوع لعين ماله ولا يفتقر لسؤال الغير فيه بخصوصه
ولا يحتاج لفلت قاض على الاوجه وينفق على ثمنه نفقة المورسين ولا يتعدى للحادث ولا يباع فيه مسكن
وخادم جزماً في الكل وكذا لا يتجلى به دين مؤجل جزماً أيضاً ومن ثم يسمى الحجر الغريب (فان كان) ماله
(بمسافة القصر) من بلد البيع (لم يكف البائع الصبر الى احضاره) لتضرره تأخير حقه (والاصح
ان له) بعد الحجر عليه لاقبله (الفسخ) وأخذ المبيع من غير مراجعتة كما ذكرنا كونه من اعتبار
بلد البيع هو ما يظهر من كلامهم وعليه فلو انتقل البائع منها الى بلد آخر فهل العبرة ببلده أو ببلد البيع
محل نظر وناظر تعليلهم بالتضرر بالتأخير ان العبرة ببلد البائع فان قلت التسليم انما يلزم بمحل العقد
دون غيره فلتعتبر بلد العقد مطلقاً قلت ممنوع فسيعلم مما يأتي في القرض ان له المطالبة بغير محل التسليم
ان لم تكن له مؤنة أو تحملها فان كان لتقله مؤنة ولم يتحملها لانه بغيره في بلد العقد وقت الطلب
واذا أخذها كانت للفيضولة لحوازا الاستبدال عنه بخلاف السلم (فان صبر) البائع لا حضار المال
(فاحجر) على المشتري (كما ذكرنا) قرياً لثلاثين في وقت المال (ولالبائع حبس مبيع حتى يقبض ثمنه) الحال
أصالة وكذا المشتري حبس ثمنه حتى يقبض المبيع الحال كذلك وانما أثر البائع بالذكر لانه قد تم تعميم
اجباره فذكر شرطه (ان خاف قوته) يهرب أو تملك ماله لغيره أو نحوهما (بلا خلاف) لما في التسليم
حينئذ من الضرر الظاهر نعم ان تمناعاً وخاف كل من صاحبه أجبرهما الحاكم كما هو ظاهر بالدفع له
أو لعدل ثم يسلم كلا ماله (وانما الاقوال السابقة اذ لم تحذف قوته وتزاعى في مجرد الاستداء) بالتسليم

(قوله) في تعيين كل أو عدم تعينه فيها
(قوله) ويظهر الخ (قوله) نعم
البائع الى المتن في المغنى (قوله) أي
عنه الى المتن في النهاية الاقوله على
ما قاله الاذري (قوله) وأخذ المبيع
الى المتن في النهاية (قوله) التي وقع فيها
الى قول المصنف فان في النهاية (قوله)
وأخذ المبيع الى الباب في النهاية
(باب التولية)

أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والاشراك) مصدر أشركه شريكاً (والمراجعة) من الرجوع وهو الزيادة والمحاطة من الخط وهو النقص ولم يذكرها لدخولها في المراجعة لأنها في الحقيقة رجع للثبوت الثاني واكتفى عنها بالمراجعة لأنها أشرف إذا (اشتري) شخص (شيئاً) بمثل (ثم) بعد قبضه ووزوم العقد وعلم بالثمن وبقائه أو بقاء بعضه كما يعلم مما يأتي (قال العالم بالثمن) قدر أو صفه وان طرأ عليه بعد الإيجاب وقبل القبول بعلامه أو غيره وظاهر ان المراد بالعلم هنا الظن (وليتك هذا العقد) وان لم يقبل بما اشترت أو وليتكه وان لم يدرك العقد كما صرح به الجرجاني وهذا وما اشتق منه صرائح في التولية ونحو جعلته لك كتابة هنا كالبيع (قبيل) بخو قبلته وتوليته (لزمه مثل الثمن) جنساً وقد را وصفة ومن ثم لو كان موجلاً ثبت في حقيقته موجلاً بقدر ذلك الاجل من حين التولية وان حل قبلها على ما رجحه ابن الرفعة وورده ان الغلب فيها بناءً ثم على العقد الاول فيحسب الاجل من حينه على الوجه اما المتقوم فلا تصح التولية معه الا بعد استقاله للمولى لتقع على غيره نعم لو قال المشتري بالعرض قام على بكذا وقد وليت العقد عما قام على وذكر كرامة مع العرض جاز على الاوجه وكذا لو قلت امرأة في صداقتها بلفظ القيام أو الرجل في عوض الخلع ان علم العاقدان في الصورتين مهر المثل على الاوجه وجوب ذكره وقوله مع العرض شرط للسلامة من الاثم اذ يشترط في البيع والعرض مالا يشترط في البيع بالنقد كما يأتي لا لصحة العقد لما يأتي ان الكذب في المراجعة أو في غيرها لا يقتضي بطلان العقد وتصح التولية وما معها في الاجارة كما هو ظاهر بشرط ما تم ان وقعت قبل مضي مدة لها أجرة فظاهر والأفان قال وليت من أول المدة فطلت فيما مضى لانه معدوم وصحت في الباقي بقسطه من الاجرة أو وليت ما بقي صحت فيه بقسطه كما ذكر (وهو) أي عقد التولية (بيع في شرطه) أي شروطه كلها كقدرته تسليم وقباض الروي (وترتب أحكامه) كتحدد الشفعة ان عفا الشفيع في العقد الاول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (الذي كرا الثمن) لظهور انها بالثمن الاول (ولو حط عن المولى) بكسر اللام من البائع أو وارثه أو وكيله كما فهمه بناءً على هنا للمفعول فقوله في الرخصة ولو حط البائع بالغالب لا للتقييد خلافاً للاذنعي نعم الظاهر انه لا عبرة بخط موصلي به الثمن ومحمال لانها أجنبيان عن العقد بكل تقدير وبه يعلم رد ما قيل التعبير بالسقوط أو لى ليشل ارثه للثمن ووجه رده ان التعبير به كالخط يرد عليه حط ذلك فانه سقط وحط عنه ولم يسقط عن المتولى فشكل من التعبير من مدخول (بعض الثمن) بعد التولية أو قبلها بعد اللزوم أو قبله (انخط عن المولى) بقضائها اذ خاصة التولية وان كانت يباع جديداً التزويل على الثمن الاول أو جيعه انخط أيضاً ان كان بعد لزوم التولية ولا بطلت لانها حينئذ بيع بلا ثمن ومن ثم لو تقابل بعد حطه بعد اللزوم لم يرجع المشتري على البائع بشئ والأوجه ان للمولى بالكسر مطالبة المولى وان لم يطالبه بالعلم لان الأصل عدم الخط وانه ليس للبائع مطالبة المولى بالفتح اذ لا معاملة بينهما وسبب في الاجارة صحة الابراء من جميع الاجرة ولو في مجلس العقد مع الفرق بينهما وبين البيع وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى (والاشراك في بعضه) أي المبيع (كالتولية في كله) في الاحكام المذكورة (ان بين البعض) كمنافعة أو بالنصف والا كاشركتلك في بعضه أو شئ منه لم يصح جزاء للعهل فان قال في النصف فله الربع ما لم يقل بنصف الثمن فانه يكون له النصف وادخل ال على بعض صحيح وان كان خلاف الأكثر (قلوا لخلق) الاشراك أكثر كتلك فيه (صح) انعقد (وكان) المبيع (منافعة) بينهما لان ذلك هو المتبادر من لفظ الاشراك ولو أقر شئ لزيد وعمر نعم لو قال ربع الثمن مثلاً كان شريكاً بالربع فيما يظهر أخذاً مما تقر في أشركتلك في نصفه بنصف الثمن يتجاع ان ذكر الثمن في كل مبيع للمراد من اللفظ قبله لاحتماله وانزل لولم يذكرها المخصص على خلافه وتوهم فرق

(قوله) أصلها الى قوله وظاهر في النهاية (قوله) وهذا وما اشتق الى قوله على ما رجحه في النهاية (قوله) أما المتقوم الى المبتن في النهاية (قوله) أو وليت ما بقي الخ ينبغي أن تكون التولية في البيع بعد تلف بعض المبيع كذلك (قوله) أي شروطه الى قوله وبه يعلم في النهاية (قوله) وبه يعلم رد ما قيل الخ يحل تأمل لانه ينبغي في الاولوية اختصاصه بالشمول المذكور وان ورد ما تقر على كل منهما (قوله) بعد التولية الى قوله والاوجه في النهاية (قوله) أي المبيع الى قوله وقضية كلام الشيخين في النهاية

(قوله) من غير كراهة الى قوله بل في أحد عيدين في النهاية الاقوله بيته (قوله) ودراهم الربح الى قوله وهذا غير في النهاية (قوله) وهو ما استقر الى قوله أما الخط في النهاية (قوله) بل مع الشراء أي يصح البيع مراعاة بلفظ الشراء بعد حط الكل الكائن بعد الزوم أي ولا يلحق الخط أخذاً متقدماً له في نظيره مع حط البعض وكأنه لم يتعرض له لشمه منه اذ لا فرق (قوله) أو بما وزته (٦٤) كذا في النهاية (قوله) وطبيب مقتضاه أنه لو طرأ

المرض عنده أو بعد البيع وقبل القبض أم لا تدخل وسواء بقيت به بالاولى ويبقى النظر في الثانية (قوله) للثمن الى قوله والوزن في النهاية الاقوله بأن يلزم المشتري بذلك من براه وقوله ولزركشي هنا مالا يصح فاحذره (قوله) لان آجرة ذلك ونحوه على الموفى (قوله) الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعثك بعشرة سالماً فيقول اشتريت لان معنى قوله سالماً ان الدلالة عليه فيكون العقد فاسداً كذا تحرى وأقره م ر واعتمده وخبر به ابن قاسم على شرح المنهج وسواء في ذلك المسئلة في آخر القحمان نقلها عن المعنى والنهاية بتفصيل واختلاف بين السبكي والأذري فليراجع ثم بما يعلم ذلك منه ان الاول بالاعتماد قول السبكي من الصحة عند العلم بتدبرها والتاسع عند الجهل (قوله) أو يقول اشتريت به بكذا ودرهم دلالة صريح في صحة البيع بهذه الصيغة فليست أملاً فان صور بما يأتي فيما اذا تحمل الدلالة عن البائع فلا محذور لان الثمن هو كذا فقط وجهه ودرهم دلالة كرت لا فائدة من تحمله حتى يدخله فيما قام عليه به ثم رأيت آخر الضمان بهامش الختمة ما يقتضي صحته كذا بالاولى فليراجع (قوله) أول الخرج عن كراهة بيعه الخ طاهران الكبيل حينئذ قبل مباشرة العقد حتى يخرج عن الكراهة فهذه غير صورة ابن ابي سنان المقتولة في المعنى (قوله) وكذا ما تبرع به ينبغي الان ذكره نظير ما تبرع به في قبيله لان ما تحمله عن بائعه تبرع على البائع

بهما بعد وقضية كلام الشيخين وغيرهما أنه لا يشترط ذكر العقد كما استلنا هو ويؤيده ما مر عن الجرجاني في التولية وهو أو وجهه من قول جمع وان اعتمده صاحب الاوار يشترط كفي بيع هذا أو في هذا العقد فعليه أثر كمثل في هذا كناية (وقيل لا) يصح للجهالة (ويصح بيع المراجعة) من غير كراهة اجموع قوله تعالى وأحل الله البيع نعم بيع المساومة أولى منه فانه يجمع على حله وعدم كراهته وذلك قال فيه ابن عمر وعباس رضي الله عنهم انه روى عن بعض التابعين وقال بعضهم انه مكرهه (بأن) هي بمعنى كان (يشترى به بانه ثم يقول) مع علمه بالعالمها (بعثك بما اشتريت) أي مثله ولما بدروه هم المثل في نحوه الم يتخذه فيله كره ولا يشترط ربح درهم لكل عشرة أو فيها أو عليها (أو ربح ده) بفتح المهملة وهي بالفارسية عشرة (باز) واحد (ده) فهي بمعنى ما قبلها فكأن قال بانه وعشرة فقبله الخاطب ان شاء أو روى بالذ كر لوقوعها بين الصحابة رضي الله عنهم واختلافهم في حكمها كما علمت ولا يصح ذلك في دراهم معينة غير موزونة كما يأتي بل في أحد عشر اشترى بها ما بين واحد ووسط الثمن على قيمتها ما وقت الشراء ولا يقول اشتريت بكذا إلا ان بين الحال ودراهم الربح حيث أطلقت من نقد البلد الغالب وان كان الاصل من غيره يتبينه لوقال اشترت به عشرة وبعته بأحد عشر ولم يقل مراعاة ولا ما يفيد ما لم يكن عقد مراعاة كما قاله القاضي وخبر به في الأتوار حتى لو كتب فلاحيار ولا حظ كما يأتي وهذا غير ما يأتي عنه لان ذلك فيه ما يفيد المراجعة وهو ربح كذا أو يأتي قبيل الباب ما يصح بذلك (و) يصح بيع (المخاطة كبعتك) (بما اشتريت وحط) درهم لكل أو في أو عن أو على ككل عشرة أو وحط (ده يارده) المراد من هذا التركيب ان الاحد عشر تصير عشرة (و) من ثم يحط من كل أحد عشر واحد لان الربح خرج من أحد عشر كما مر فليكن الخط كذلك (وقيل) يحط من كل عشرة واحد كما زيد ثم على كل عشرة واحد فان كان الثمن مائة أو مائة وعشرة عاد على الأول تسعين وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم أو مائة وعلى الثاني تسعين أو تسعة وتسعين ولوقال من كل عشرة تعين هذا الثاني (واذا قال بعثك بما اشتريت) به أو بثمنه أو برأس مالي (لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند الزوم فيعتبر ما لحقه قبله من زيادة ونقص وكذا يعتبر ذلك لو باع بلفظ القيام لان العقد لم يقع الا بذلك اما الخط بعد الزوم للبعض في الشراء لا يلحق ومع نحو القيام يخبر بالباقي أو الكل فلا ينعقد به مراعاة مع القيام اذ لم يتم عليه شيء بل مع الشراء ولا يلحق حط بعد عقد المراجعة بخلاف ما مر لان ابتناءهما على العقد الأول أقوى اذ لا قبيلان الزيادة بخلافها (ولو قال) بعثك (بما قاله) أو ثبت (على) أو بما وزته فيه وان نازع فيه الأذري ان التبادر منه الثمن فقط (دخل مع ثمنه آجرة) حمال وختان وطعين دار وطبيب ان اشترى دراهم (والكيل) للثمن المكمل (والدلال) للثمن المنادى عليه الى أن اشترى به المبيع وعبر بالثمن لان آجرة ذلك ونحوه على الموفى وهو في المبيع البائع وفي الثمن المشتري وصوراً يضاف المبيع بأن يلزم المشتري بذلك فيه من براه أو يقول اشترت به بكذا ودرهم دلالة مثلاً أو جدد نحو كيلة ليرجع بنفسه وما قبل ان هذا لا يقصد للاستباح من ردد بانه كالحارس ولزركشي هنا مالا يصح فليحذر أو يخرج عن كراهة بيعه جرافاً أو القسمة ليتجر كل في حصته ولو وزن أحد هما دلالة ليست عليه كان متبرعاً عالم يظن وجوبها عليه فيما يظن رغبته في ربحه ما على الدال وهو يرجع على من هي عليه ولا يدخل ما تحمله عن بائعه الا ان ذكره كذا ما تبرع به كأن أعطا لمعروف بالعمل من غير استنجاه ولا اجبار كما لم ينع على الاصح الا ان لا شيء له قاله الأذري واعترض بأن هذا معتاد معلوم لكل أحد فلا خدعة فيه ويؤيده دخول المكس الآن يفرق بأنه مجبور على المكس دون ذلك (والحارس والقصار والرءاء) بالنقد (والصباغ) كل من

الاربعة للمبيع (وقية الصبيغ) له وكذا الادوية والطين ونحوهما (وسائر المئون المرادة للاسترباح) أي طلب الربح كالغلف للثمن بخلاف ما قصده بقاءه، فقط كتفقه وكسوه وغلف لغير ثمين وأجرة طبيب وقمة داء المرص حدث غده وفداءه، وحقنا بوما استرجع المبيع بان غضب أو أتى لوقوعه في مقابلة ما استوفاه من زوائد المبيع ومعنى دخول ذلك أنه يضعه للثمن ويخبره بقدر الجملة ثم يقول بما قام على ورجح كذا كما يقصده قوله الاتي ويلعلل غنه أو ما قام به ومرا الاكتفاء بعله قبل القبول فقياسه صحة بيعه كما بما قام على وهو كذا فان قلت اذا شرطوا أنه لا بد من تعيين ما قام عليه به فافانده قولهم مع ذلك يدخل كذا لا كذا قلت فافانده لو أخبر بأنه قام عليه بعشرة ثم تبين أنه في مقابلة ما لا يدخل وحده أو مع ما يدخل حط الزيادة ورجحها كما يأتي هذا ان لم ينص على دخول ما لا يدخل والا كعتك بما قام على وهو كذا أو ما أنفقته عليه وهو كذا اجاز فطعا بل لو تم للثمن أو لما قام به أجنبنا عن العقد بالكلية ثم غاب عنه مرا بحة أو محاطة كاشتريته بما أتوقد بعتك بما تبين ورجحه يارده مع كونه باعاً بمائتين وعشرين (ولو قصر بنفسه أو كلاً أو حبل) أو طين أو صبيغ أو جعله يجعل يستحق منفعته (أو طوقه به شخص لم تدخل أجرته) مع الثمن في قوله بما قام على لان عمله ومجمله وما طوقه به غير له بقم عليه وطريقه أن يقول لي أو لمتبرع لي عمل أو محل أجرته كذا أو يضعه للثمن (ولعلنا أي التبايعان وجوبا (ثم) أي المبيع قدر اوصفة في بيعت بما اشتريت (أو ما قام به) في بما قام على (فلوجه له أحدهما باطل) البيع (على الصحيح) وخرج بقدر اوصفة العاية فلا تكفي هنا مشاهدة دراهم مثلامعنة غير معلومة الوزن وان كفت في نحو البيع والاجارة لعدم تأني البيع مرا بحة مع الجهل بقدرها أو وصفها (وليصدق) البائع مرا بحة أو محاطة وجوبا (في) كل ما يختلف الغرض به لان كنهه حينئذ غش وخديعة نحو (قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد أو قام به المبيع عليه عند الاخبار وصفته ان تفاوتت (والاحل) ظاهره أنه لا بد من ذكر قدره كأصله والثاني واضح والاول أطلق اشتراطه الاذرى وقيد الزركشي بما اذا زاد على المتعارف أي أولم يكن هناك متعارف أو تعدد المتعارف ولا أغلب فيما يظهر وذلك لان بيع المراجعة مبني على الامانة لاعتماد المشتري نظر البائع ورضاه لنفسه بما رضى به البائع مع زيادة أو حط ولو لمطأ صاحبه فاشترى منه بعشرين ما اشتراه بعشرة ثم أعاده بعشرين ليجبرها كرهه وقيل يحرم واختاره السبكي لانه غش ولا يخبر المشتري لكن قوى المصنف تخيره واعترض بأن تخيره انما يتأتى على التحريم لا الكراهة وفيه نظر لما مر في تلقي الزكبان وفضل التصري بما يعلم منه أنه لا يلزم من الحرمة التخبر ولا من الكراهة عدمه بل قد يخبر بمعاذون الحرمة ولو اشترى شيئاً عما تم خرج عن ملكه ثم اشتراه بخمسين أخبر بها وجوبا (والشراء بالعرض) فيقول بعرض قيمته كذا ولا يقتصر على ذكر القيمة وان باعه بلفظ القيام كما قاله اوان نازع فيه الاسنوى لانه يشدد فيه فوق ما يشدد بالقد ولو اختلفت قيمته اعتبرت يوم الاستقرار لا العقد على الاوجه وخبر السبكي كلالا وردى بأن المراد بالعرض المتقوم فالمثل يجوز البيع به مرا بحة وان لم يقدره وقال المتولى لا فرق وهو الاوجه للعلة المذكورة (وبيان) الغبن والشراء من محجوره أو من مدته العسر أو المعاطل بدنه وما أخذه من نحو لين أو صوف موجود حالة العقدو (العيب) الذي فيه مطاقا حتى (الحادث عنده) كترتوج الامة وترك الاخبار بشئ من ذلك حرام ثبت الخيار للمشتري فلو لم يبين نحو الاجل تخيير المشتري لتدليس البائع عليه ولا حظ هنا على التعمد لان دفاع الضرر بالخيار (وان قال) اشتريته (بما تم وباعه بها) ورجحه يارده ممثلاً (فبان) بحجة كمية أو اقراراً أنه اشتراه (تسعين) فالظاهر أنه يحط الزيادة ورجحها) بقي المسع أو تلف كذبه أي تبين انعقاد العقد بما عداها مما لا يحتاج لانشاء حط

(قوله) أو طين إلى قول المصنف
وليعلم في التأنيس والغنى (قوله) أو
صنع واضح أخذنا من صنيع المتان
مخلة في الأجرة لا في عين الطين
والصنع (قول المتن) وليس صدق
البائع الخ ينبغي أن يقول فليصدق
البائع بما قام عليه من أجرة ومخاطبة
أو بدونهما إذ لا يظهر وجهه
اشرافهما في الصيغة المذكورة
ولا وجوب الصدق فهما إذ لم يكونا
بالصيغة المذكورة كبعتك كذا
وربح كذا أو حط كذا (قوله)
وان لم يقدره ان كان المراد عدم
التقدير بالقيمة فواضع أو ظاهره
فهو مشكل بعسلة الدراهم العينة
المتقدمة

(و) الاظهر على الخط أنه (لاخبار للثبوت) لرضاه بالاكثر بالامل أولى ولا للبائع وان عذر قال
 جميع محتقون بتلاعن القاضي واعتمد وورد وما يخالفه ومثل هذا في معتد برأس مالي وهو مائة وريح
 كذا في اشريته بمائة وبعتك بمائة وريح كذا لان المشتري فرط حيث اعتمد قوله لكنه
 عاص وكذا لو قال اعطيت فيها كذا فصدقه واشترته ثم بان خلافا وفيه نظر أي نظر بل الوجه
 ما في النهاية بما يخالفه لانه صدقة أيضا في قوله لرأس مالي كذا فأى فرق بينهما على انه معدور في تصديقه
 لان الناس موكولون الى أماناتهم ولو توقف الانسان على ثبوت ما وقع الشراء به لعز البيع مراعاة لان
 الغالب ان ذلك لا يعرف الا من البائع فان قلت يمكن الفرق بأنه في الاولى أن يلفظ يشمل غشه الذي بان
 الاعتقاده وقوله وهو مائة وقع تفسير لما وقع به العقد فاذا خالف الواقع ألغى وفي الثانية لم يأت بذلك بل
 أوقع العقد بالمائة فتعذر وقوعه بالتسعين قلت لو كان هذا هو المراد لم يختلف الشحان في الحجة الآتية
 ولما فرق بين حالتي التصديق والتكذيب عما أتى فتأمل (ولو زعم أنه) أي الثمن الذي اشترى به
 مراجلة (مائة وعشرة) وانه غلط في قوله أولا أنه مائة (وصدقة المشتري) في ذلك (لم يصح البيع)
 الذي وقع بينهما مراجلة (في الاصح) لتعذر قبول العقد لزيادة تخلاف النقص بدليل الارش (قلت
 الاصح الحجة والله أعلم) كما لو غلط بالزيادة وتعليل الأول بذه عدم ثبوت الزيادة لكن بتغير
 البائع وانما روى هنا ما وقع به العقد الاول لا الثاني حتى ثبت النقص لانه لم يثبت كذبه ألغى قوله
 في العقد مائة وان عذر ورجع الى التسعين وهما ما قوى جانبه تصديق المشتري له جبرنا بالخيار
 والمشتري باسقاط الزيادة (وان كذبه) المشتري (ولم يبين) البائع (لغلطه) الذي ادعاه (وجها
 محتملا) بفتح الميم أي قريبا (لم يقبل قوله ولا يثبته) التي تقيها على الغلط لتكذيب قوله الاول لهما
 وبفرق بين هذا وما لو باع دارا ثم ادعى أنها وقف أو أنها كانت غير ملكه ثم ورثها فإن يثبته تسمع
 اذا لم يكن صرح حال البيع بأنها ملكه وكذا اذا أقام بيته الوقف غيره بحسبه أنها وقف على البائع وأولاده
 ثم الفقراء وتصرف له الغلة ان كذب نفسه وصدق الشهود بأن العذر هناك أوضح فان الوقف والموت
 الناقل له الباع فعله فاذا عارضه قوله وأمكن الجمع بينهما بأن لم يصرح حال البيع بالملك سمعت بيته
 وأما هنا فالتناقض نشأ من قوله فلم يعذر بالنسبة لسماح بيته بل التحليف كما قال (وله تخليف المشتري
 أنه لا يعرف ذلك) أي ان الثمن مائة وعشرة (في الاصح) لانه قد يقر عند عرض اليمين عليه فان حلف
 فذاك والاردت على البائع بناء على الاصح ان اليمين المردودة كالاقرار وللمشتري الخيار بين امضاء
 العقد بما حلف عليه وبين فسخه كذا أطلقوه ونازع فيه الشحان بأن مقتضى الاظهر ان اليمين
 المردودة كالاقرار ان يأتي فيه ما حر في حالة التصديق أي فلا يتغير المشتري بل البائع لعدم ثبوت
 الزيادة واعتمده في الانوار وشبهه عن جمع وقد يوجه ما قاله بأنه ليست كالاقرار من كل وجه كما يعلم من
 كلامهم الآتي في الدعوى (وان يبين) لغلط وجهها محتملا كزور كتاب على وكيله أو انتقال نظره
 من متاع لغيره في جريته (فله التحليف) أي تخليف المشتري كذا كرلان ما يثبته يعزل ظن صدقه
 فان حلف فذاك والاردت وجاء ما تقرر (والاصح سماح بيته) بأن الثمن مائة وعشرة لظهور عذره
 وأفهم قوله فلو قال تشرى بعا على ما قبله ان هذا كله انما هو في بيع المراجلة فلو وقع ذلك في غير ما بأن لم
 يتعرض لهما لم يكن فيه سوى الاثم ان تعمد الكذب والفرق ما مر ان بيع المراجلة مبني على الامانة
 الى آخره وهذا فارق ما هنا أيضا افتاء ابن عبد السلام فيمن باع باغا فمقراله بالرق ثم ادعى أنه حر
 وأقام بيته بانه عتق قبل البيع بأنها سمع أي وان لم يذكر لاقراره بالرق عذرا كما اقتضاه اطلاقه
 لان العتق قد يطلق على نفسه أنه عبد فلان ومملوك وقضيته أنه لا تقبل بيته بكونه حرا لاصل ويتعين

(قوله) لو كان هذا هو المراد لك
 أن تقول أي دليل يستدعي اتحاد
 التصوير فيما نحن فيه وفي المسئلة
 الآتية فليكن التصوير فيما نحن فيه
 بما أفاده القاضي وفي الآتية بخلافه
 ولا يحد وفيه فليأمل حتى تأمله
 فان كلام الثاني وجهه جدا من
 حيث المدرك (قوله) أي الثمن الى
 قول المصنف أو بين في النهاية (قول
 المتن) وجهها محتملا يقع كثيرا
 في البحوث المتأخرين أنهم يقولون
 وهو محتمل فيؤخذ مما أفاده
 الشارح أنه ان نصب البائع تسعير
 بالترجيح لانه معنى قريب أو
 بالسكس فلا لانه حتمل مجعنى
 ذو احتمال (قوله) ان هذا كله ينبغي
 أن ينظر المراد من هذه العبارة
 فان عبارة العزيز مصرح بتعني أن
 مذكر جاري التولية والاشارة ولو
 بغير مراجلة فليراجع (قوله) انما
 هو في بيع المراجلة الحصر ما في
 لاخراج بيع المساومة كالمشتريته
 وبعتك بمائة وعشرة فلا يرد جريان
 ذلك في التولية والاشارة أي
 في الجملة لانه يسمع ما ذكر من
 التفسير (قوله) لان العتق الى
 آخره فليست ادعاء أن يعتق البائع
 أو هو على الحقيقة تأمل (قوله)
 ويتعين منه أي انه لا يسمع بيته
 يتبين بانفسه

حمله بعد تسليمه على ماذا لم يدع ذرا كسببت طفلا

(باب بيع الأصول)*

وهي الأرض والشجر (والثمار) جمع ثمر وهو جمع ثمرة وذكر في الباب غيرهما بطريق التبعية إذا
 قال ابتعت هذا الأرض أو الساحة أو القبة أو العرصة وحدها اختصارا لا تكون مفهوما يخالف
 ما قبلها لأنه أمر لغوي وليس المدار هنا الأعلى العرف وهي فيه متحدة مع ما قبلها (وفيهما بناء) ولو بُنِيَ
 ليكن لا يدخل ماؤها الموجود حال البيع الإشرط به بل لا يصح بيعها مستقلة وتابعة كما مر آخر
 الر بالاب هذا الشرط والاختلاط الحادث بالوجود طال النزاع بينهما وعدا يعلم أنه لا فرق بين ماء جعل
 يمتنع أهلهم من استقيا منها وغيره خلافا لمن فصل لأن العلة الاختلاط المسد كور ومن شأنه وقوع التنازع
 فيه بكل من الحلين (وشجر) نابت وطب ولو شجر مورز على المعتقد وخرج فيها ما في حدها فإن دخل
 الحدف في البيع دخل ما فيه والأفلا وعلى الثاني يحمل افتاء الغزالي بأنه لا يدخل ما في حدها وفي زيادات
 العبادى باع أرضا وعلى مجرى ما شجر فإن ملكه البائع فهي للشترى وإن كان له حق الإجراء أى
 فقط فهي باقية للبائع (فالمذهب أنه) أى ما ذكر من البناء والشجر (يدخل في البيع) لقوته ببقوله
 الملك فاستتبع (دون الرهن) لضعفه وقضيته أنه يلحق بالبيع كل ناقل للملك كهيئة ووقف ووصية
 وأصداق وخلف وصلى بالرهن ككل ما لا يبق له كقار وعاريف وأجارة وألحق بكل مما ذكر التوكيل
 فيه وفيه نظر والفرق المذكورين في نزاع فيه فالذي يتجه أنه لا استتباع فيه ولو لاقى بما فيها أو يحتجوقها
 دخل ذلك كله قطعاً حتى في نحو الرهن أو دون حقوقها أو ما فيها لم يدخل قطعاً أم المقلوع والياس فلا
 يدخلان جزماً كالشغل الذي ينقل لأهله لا يراد أن البقاء فاشبهاً أمتعة الدار ومن ثم لو جعلت اليابسة
 دعامة لنحو جدار دخلت قيل قوله فالذهب غير سائغ عريه اذ لم يتقدم شرط ولا ما يقتضى الربط
 انتهى وليس في محله لأنه تقدم شرط بالتوة كقدرته وهو كفى في شذو ذلك * فرع * أفتى بعضهم
 في أرض لها مشرب من واد مباح باع مالكها بعضها الرجل ثم بعضها الآخر بأن المشرب يكون بينهما على
 قدر أرضيهما بالذرع قال والجهة في الحقوق حال البيع معتبرة تصرح به الرافعي وغيره في غير مظنة انتهى
 ونا فيه قول الشيخين لا تدخل مسايل الماء في بيع الأرض ولا شربهما من النهر والقناة المملوكتين
 الآن يشترط أو يقول بتحقوقها والكلام في الخراج عنها ومرفى البيع ما يعلم منه أنه لا يصح بيع حريم
 الملك وحده ومثله بيع شرب الماء وحده لأن التابع لا يستقل وانما صح عتق الحمل وحده لتشوف
 الشارع اليه وبعضهم في أرض مشتركة ولا حدهم فيها تغل خاص به أو حصته فيه أكثر منها فباع
 حصته من الأرض بأنه يدخل جميع الشجر في الأولى وحصته في الثانية لأنه باع أرضه فبها شجر ورد
 بأن الظاهر في الزائد خلافه أى وما علة به لا يتبع ما قاله لأن الشجر ليس في أرضه وحده بل في أرضه وأرض
 غيره فليدخل ما في أرضه فقط وهو ما يخص حصته في الأرض دون ما زاد عليه مما في حصته شريكه
 (وأصول البعل التي تقي) في الأرض (سنتين) هو لغالب والأفالعبرة بما يؤخذ هو أو غير مرة
 بعد أخرى وإن لم يبق فيها إلا دون سنة (كالقث) بتألف فوقية خثاء وهو علف للبهائم ويسمى القصب
 منجعة ساكنة وقيل مهملة مفتوحة (والهندباء) بالمد والقصر والقصب الفارسى والسلق المعروف
 ومنه نوع لا يحزر الأمرة والقطن الحجازى والنعناع والكرفس والبنفسج والزرجس والقثاء والبطيخ وإن
 لم يثر اعتبارا عما من شأنه (كالشجر) فيدخل في نحو البيع دون نحو الرهن على ما مر نعم خربة وثمرته
 الظاهر أن عند البيع للبائع كما أفهمه قوله أصول البعل فيجب شرط قطعهما وإن لم يبلغا أو أن الجزر
 والقطع لكن ان غلب الاختلاط الثمرة كما يعلم مما أتى آخر الباب للتلانيز في شتبه المبيع بغيره ويدوم

(باب بيع الأصول والثمار)*

(قوله) أو العرصة في القاموس
 العرصة كل بقعة من الدور واسعة
 ليس فيها بناء انتهى ويؤخذ منه
 أن العرصة لغة أخص من البقعة
 (قوله) وعلى مجرى ما شجر البائع
 (قوله) وقضيته إلى قوله والحق
 في المعنى والنهاية (قوله) دعامة لنحو
 جدار يدخل فيه ما لو جعلت دعامة
 لشجرة نابتة وما نصب من الأخشاب
 (قوله) قيل قوله إلى الشرع في النهاية
 (قوله) ونا فيه قول الشيخين الخ
 ينبغي أن يتأمل وجه المناقاة لأنه
 إذا باع بعض الأرض وقال يحتوقها
 لا يدخل جميع الشرب بل يتدرما
 تحتها الأرض المبيعة بالنسبة وهو
 محمول على حال البيع فليست أملاً فإن
 الظاهر أن غرض التذكار
 الإشارة إلى اغتفار الجهة للشارع
 إليها لا إلى دخول الشرب وإن لم
 ينص عليه (قوله) والكلام
 في الخراج عنها أى الخراج من
 حدود الأرض المبيعة والأفلا ودخل
 بلا اشتراط (قوله) ورد بأن الظاهر
 الخ أى فيما زاد من التخل على قدر
 حصته من الأرض في مسئلتى
 الاختصاص والاستثناء (قوله)
 هو لغالب إلى قوله ومثله فيما ذكر
 شجر الخلاف في النهاية والمعنى

التخاصم كذا ذكره واستنبأ كالتمة القصب أى الفارسي كما صرح به جمع متقدمون فلا يكف قطعها حتى يبيع قدر ما ينتفع به قالوا لأنه متى قطع قبل وقت قطعه تلف ولم يصلح لشيء ومثله فيما ذكره الخلاف وقول جمع يغني وجوب القطع في غير القصب عن شرطه ضعيف لأن يؤول ثم استثناء القصب اعترضه السبكي بأنه ما أن يعتبر الانتفاع في الكل أولا يعتبر في الكل ورجح هذا وافرقت بينه وبين بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بأنها مبيعة بخلاف ما هنا واعترضه الأذري بأن ما ظهر وان لم يكن ميعا يصير كبيع بعض ثوب - قص بقطعه وافرقت شيخنا في شرح الروض بأن القبض هنا منات بالخلية وثم توقف على النقل المتوقف على القطع المؤدى الى التقص ثم أجاب عن اعتراض السبكي بأن تكليف البائع قطع ما استثنى يؤدى الى أنه لا ينتفع به من الوجه الذي يراد الانتفاع به بخلاف غيره ولا بعد في تأخير وجوب القطع حال المعنى بل قد عهد تخلفه بالكمية وذلك في بيع الثمرة من مال الشجرة انتهى والذي ينتج له في تخصيص الاستثناء بالقصب ان سببه ان صغيره لا ينتفع به بوجه مناسب لما قدمته فلا قيمة له ولا تخاصم فيه فلم يحتج للشرط فيه لما حجة المشتري بما يزيد فيه قبل أو ان قطعه بخلاف صغيره ينتفع به لنحو كل الدواب المناسب لما قدمته فيقع فيه التخاصم فاحتج للشرط فيه دفعه له وفهم الاسنوى ان القصب في كازم التهمة بالمعجمة وعليه يتجه اعتراض السبكي (ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كما بأصله وان قال بحقوقها بخلاف ما هنا (ما يؤخذ دفعة) يضم أوله وفتحها واحدة (كالخطة والشهير وسائر الزروع) تجزى وبغلي لانها لا تزدل له وام فكانت كأمثلة الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع ودونه ان لم يسترها الزرع أو رآها قبله ولم تنضج مدة تغلب تغيرها فها (على المذهب) كبيع دار مشحونة بأمتعة أمام روعة ما يدخل فيصح جزاؤه كله للمشتري (وللمشتري الخيار) على الفور هنا وفيما يأتي كالمعاصر (ان جهله) أى الزرع لحدوثه بعد رؤيته المذكورة أولظنه أنه ملكه لقربة قوية فإن خلافا فيما يظهر به يدفع ما يقال كيف يصح بحث الأذري وأقروه ان رؤيتهم مع عدم ستره لها كافية مع ان الفرض أنه جهله ثم رأيت بعضهم صوره أيضا بأن يظن حال البيع أنه حصده ثم بين بقاؤه وذلك لتأخر انتفاعه فان علم ولم يظهر ما يقتضي تأخر الحصاد عن وقته المعتاد على ما بحثه ابن الرفعة لم تغير كالأوجه له وتركه ملكه له أو قال أفرغها منه في زمن لا أجره له غالبا كيوم أو بعضه على ما يأتي في الاجارة اذ لا ضرر فها (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض في يد المشتري وضمها له اذ حصلت الخلقة في الأصح) لوجود تسليم عين المبيع مع عدم تأني تفرغه حال اوبه فارقت الدار المشحونة بالامتنعة قال الاسنوى وزاد وضمها له بلا فائدة اذ يلزم من دخوله في يده دخوله في ضمانه انتهى وكأنه توهم ان نحو ابداع البائع اياه له بل حتى حبسه وينقله لضمان المشتري وقد مر ردّه بأنه خلاف المنقول فعليه لا تلازم وتعين ما زاده المصنف ثم رأيت الزركشي ذكرهنا نحو ما ذكرته مع حزمه في محل آخر بذلك التوهم فليتب به (والبذر) بالبحام الذال (كالزراع) فيما ذكره ويأتي فان كان ضرر وعه يدوم كثوى الخلل دخل والافلاو يأتي ما مر من الخيار وفروعه ومنه قوله (والاصح) أنه لا أجره للمشتري مدة قضاء الزرع الذي جهله وأجاز ولو بعد القبض رضاه تلف المنفعة تلك المدة فأشبهه ما لو اتاع دارا مشحونة بأمتعة لا أجره له مدة التفرغ و سبق ذلك الى أول أثرته امكان قلعه أما العالم فلا أجره له جزا نعم ان شرط القطع فأخرزته الاجرة تركه الوفاء الواجب عليه وذا هو كلامهم هنا أنه لا فرق في وجوب الاجرة بين أن يطالب بالقطع الواجب وأن لا يطالب فيه ما يأتي في الشجرة أو الثمرة بعد أو قبل بدو الصلاح المشترط قطعها أنها لا تجب الا ان طوالب بالشرط فامتنع وقد يفرق بأن المؤخر ثم المبيع وهنا عين أجنبية عنه والمبيع قد ينسحق فيه كثيرا

(قوله) وقول جمع الى قوله والذي ينتج به في النهاية (قوله) ولا بعد في تأخير وجوب القطع الخ قوة هذا الكلام تفهم أن الاستثناء بالنسبة الى وجوب القطع لا لا اشتراطه نظير ما مر عن النهاية (قوله) في مطلق بيع الارض الى قول المصنف ويصح في النهاية (قوله) هذا الزرع الى قول المصنف والمشتري في النهاية (قوله) فان علم الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله كيوم الخ (قوله) فيما ذكر الى المتن في النهاية

بجبالا تسامح في غيره لمصلحة بقاء العقد بل ولغيرها الا ترى أن استعمال البائع له قبل القبض لأجرة فيه
وان طلب منه قبضه فامتنع تعديا ولا كذلك غيره ثم رأيتني أجبت أول الفصل الآتي بما وافق ذلك وعند
قلعه يلزم البائع تسوية الأرض وقطع ما ضربتها كعروق النخلة (ولوباع أرضا مع بذرة أو زرع) بها
(لا يفرد) أفرد لان العطف بأو (بالبيع) أي لا يجوز زور وده عليه كبذر لم يره أو تغير بعد رؤيته
أو تعذر عليه أخذه كما هو الغالب وكفيل مستور بالأرض وبمستور بسنبله (بطل) البيع
(في الجميع) الجهل بأحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع بناء على الاصع السابق في تفريق الصفقة
ان الاجارة بالقسط أتما ما يفرد كقبض لم يسبل أو سبل ورآه كذرة وشعير وبذر ورآه ولم يتغير وقد رعى
أخذه فيصع خيرا (وقيل في الأرض قولان) أحدهما يصح فيها بكل الثمن بناء على الضعيف ثم ان الاجارة
بكل الثمن والكلام في بذر ما لا يدخل في بيع الأرض والاصع البيع فيما قطعها وكان ذكره تأكيداً وفارق
بيع الامة وحملها بأنه غير متحقق الوجود بخلاف هذا فاغتر فيه ما لم يغتر في الحمل (ويدخل في بيع
الأرض الحجارة المخلوطة) والمثبته (فيها) لانها من أجزائها ثم ان قصدت الأرض لزراعة أو غرس فقط
فهي عيب (دون المدفونة) من غير اثبات كالكنوز ولا خيار للمشتري ان عليها وان ضرب قلعهما كسائر
العيوب نعم ان جهل ضرر قلعهما أو ضرر تركها ولم يزل بالقلع أو كان لنقلها مدها لأجرة تخيير كقوله
في الأولى والمتولى في الثانية قال في المطلب وهو الذي لا يجوز غيره وكلامهم يشهد له انتهى وبه يقيد
ما اقتضاه كلامهما أنه لو جهل ضرر تركها دون ضرر قلعهما لم يخير وقول جمع قد يطمع في أن البائع
يتركها له مردود بان هذا الطمع لا يصلح علة لاثبات الخيار (ويلزم البائع) حيث لم يخير المشتري أو
اختار القلع (النقل) وتسوية الأرض بقدره ما لا يتبين له النقل من غير رضا المشتري والمشتري
اجباره عليه وان وهبها له تقريه للملكة بخلاف الزرع لان له امدا ينتظر ولا أجرة لمدة تقبل طالت
ولو بعد القبض كدار بها أقتت (وكذا) لا خيار للمشتري (ان جهلها) (ولم يضره) (قلعهما) بأن
قصرت مدته ولم يتعيب به سواء أضره تركها أم لا زال ضرره بالقلع وللبائع النقل وعليه التسوية
وللمشتري اجباره عليه وان لم يضر تركها (وان ضرر) قلعهما بأن نقصها أو طال زمنه مع التسوية مدة
لها أجرة (فله الخيار) ضرر تركها أو لا دفع الضرر نعم لورضي بتركها له ولا ضرر به سقط خياره وهو
اعراض حيث لم يوحده شرط الهبة فله الرجوع فيها أو يعود خيار المشتري (فان أجاز) العقد (لزم
البائع النقل) على العادة فلا يكف خلافاً على الأوجه نظير ما مر في الردايع وبذلك ليفرغ ملكه
(وتسوية الأرض) لانه أحدث الحفر لتخليص ملكه وهي هنا وفيما مر أن يعيد التراب المزال بالقلع
من فوق الحجارة الى مكانه ولا يلزمه أن يسويها بتراب منها لان فيه تغيير المبيع ولان خارجها لان فيه
احجاب عن التدخل في البيع (وفي وجوب أجرة المثل لمدة النقل) اذا خیر المشتري (أوجه أصحها)
أنها (تجب ان تقل بعد القبض) لتفويته على المشتري منفعة تلك المدة (لا قبله) لان جنائته قبله كالأفة
كما مر ومن ثم لو باعها لاجنبي لزمه الاجرة مطلقا لان جنائته مضمونة مطلقا فلا وكزوم الاجرة
لزوم ارش عيب بقي فيها بعد التسوية (و) يدخل (في بيع البستان الأرض والشجر) والعرض وماله
أصل ثابت من الزرع (لا تخو غصن يابس) وغصن خلاف وشجرة وعروق يابسين (والحيطان)
لدخولها في مسماه وكذا الجدار المستهدم لا مكان الناء عليه (وكذا البناء) الذي فيه يدخل
(على المذهب) لثباته (و) يدخل (في بيع القرية الابنية) تبعها لها (وساحات) ومزارع (يحيط
بها السور) والسور نفسه والابنية المتصلة به وشجر وساحات في وسطها على الأوجه (لا المزارع)
الخارجة عن السور والمتصلة به فلا تدخل (على الصحيح) لخروجها عن مسماهها ولا سور لها يدخل

(قوله) افر داني قول المصنف ويدخل
في النهاية الاقوله بناء الى قوله
والكلام (قوله) لان جنائته الى المت
في النهاية الاقوله قالا (قوله) وماله
أصل الى قول المصنف في القرية
في النهاية (قوله) والمتصلة به أي من
الابنية

ما اختلط بينهما ويدخل أيضا حريم القرية وما فيه قياسا على حريم الدار ولكون المخطئ هنا ما يشمله الاسم وعدمه وفي التصريح بالاقامة المؤبد وعدمه افتراقا والسماح بكسرها أولا ما يفرش به الأرض من نخوزيل أو رماد أو في الجواهر البائع أحق به إلا أن بسط واستعمل ونظر بعضهم في اشتراط الاستعمال ونجيب بأن مجرد بسطه يحتل أنه لتجفيفه فلم يتقطع حق البائع فيه إلا بالاستعمال (و) يدخل (في بيع الدار الأرض) اجتماعا أن ملكها البائع والأكثر كونه موقوفة فلا تدخل لكن يتخير المشتري (وكل بناء) ولو من نخوصف وشجر رطب فيها وأبواب قصدها وماه كعله دعامة مثلا لدخوله في مسماها وأخذ منه بعضهم دخول بيوت فيها وإن كان لها أبواب خارج بابها لا يدخل إليها لأنها وأخالفه غيره والذي نجه أن تلك البيوت أن عدها أهل العرف من أجزاء المثلثة هي عليها دخلت لدخولها حينئذ في مسماها حقيقة والأفلا والاختصة والراش وساباط جذوعه من الطرفين على حائطها وليس من البناء فيها ينقض المهدم منها لأنه بمنزلة قماش فلو باع علوا على سقفه فهل يدخل السقف لأنه موضع القرار كارض الدار ولا يدخل ولكنه يستحق الانتفاع به على العادة أي لأن نسبته إلى السفلى أظهر منها للعلو أفتى بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني وفصل بعضهم بين سقف على طريق فيدخل لأنه لا يمكنه الانتفاع به هنا فقويت التبعة فيه وسقط على بعض دار البائع أي أو غيره فلا يدخل إلا ما مقتضى التبعة هنا وهذا الوجه (حتى حمامها) المثبت فيها يدخل في بيعها لأنه من مرافقها دون المنقول لكونه من نخوصف وقد رت الخبر لأن الأحسن أن حتى ابتداءه لا عاطفة لأن عطف الخاص على العام انما يكون بالواو كد كره ابن مالك ويصح جعله مغايرا بأن يراد بالجمام يشمل الخشب المسمر الذي لا يسمى بناء فيكون العطف صححا (لا المنقول كالنخل والبكرة) بفتح الكاف وسكونها مفرد بكرر بفتحها (واسرير) والدرج والرفوف التي لم تسم بحر وجها عن اسمها (وتدخل الابواب المنصوبة) دون المتولعة (وحجتها) بفتح الحاء (والاجانث) المثبتة كما بأصله وهي بكسر الهمزة وتشديد الجيم ما غسل فيه (والرف والسلم) بفتح اللام (المسمران وكذا الأسفل من شجر الرحما) ان كان مثبتا فيدخل (على الصحيح) لأن الجميع معدود من أجزاء الاتصاليات وأوجب بأنه فهم اختصاصه بما ذكره والاولى أن نجيب بأنه انما فاعل ذلك لئنه به أيضا كما بأصله وأوجب بأنه فهم اختصاصه بما ذكره والاولى أن نجيب بأنه انما فاعل ذلك لئنه به على فائدة دقيقة هي أن ضعف الخلاف خاص بالخير لا غير (والأعلى) منهما (ومفتاح غلق) بفتح اللام (مثبت) فيدخلان في الأصح لأنهما تابعا لثبوت وفي معناهما كل منفصل توقف عليه نفع متصل كغطاء التور وسندوق الطاحون والبئر ودراب الدكان وأفت السفسنة قال الدميري عن مشايخ عصره ومكتوبها ما لم يكن للبائع فيه بقيمة حتى ثم ردد بأن انقول أنه لا يلزم البائع تسليمه لأنه ما له وحجته عند الدرك وخرج بالثبوت الاتصالي المنقول فلا تدخل هي ومناجعتها ولا يدخل ماء بئر الدار إلا بالنقص ومن ثم وجب شرط دخوله للالتصاط بماء المشتري فيقع تنازع لا غاية كمر ويبحث بعضهم في دار مشتملة على دهلين بدخول ثلثي وغر في باع ما ملكها الشرقي أولا وأطلق دخل فيه الحيدار الذي بينه وبين الدهليز أو الدهليز أولا ودخل ذلك الحيدار أي وجدار الغربي أيضا أو هما معارجلين وقيل كل ما يمنع منه بطلا لا استحالة وقوع جميع ما أوجب لكل فلم يتوافق الاتفاق والقبول وبما ذكره آخر انظر اذ تفرق بين الصفة لم تتوافق فيه الانظا وضع في الحل بقسطه فكذلك هنا وحينئذ فاذن يتجه صحته لكل منهما فيما عدا ذلك الحيدار تقرقا للصفة فيه لتعذر وقوعه لاحدهما ولا يدخل وتر في قوس ولو لم توجد بيتن سمكة بل هي للصياد إلا ان كان فيها أثر ملك كتعب فتكون لقطعة أي لصادها فيما يظهر لأنه واضح اليد عليها أولا ويد المشتري مبنية على يده (و) يدخل (في بيع الدابة)

(قوله) والتماد إلى المتني النهاية بالمعنى (قوله) اجتماعا إلى قوله وهذا الوجه في النهاية إلى قوله وليس من البناء فيها ينقض المهدم (قوله) ونجيب بأن مجرد الخ قد يقال ان قامت قربة على البسط للتخفيف فواضع والافلا في البسط أن يكون للاستعمال فلما شمل وكتب أيضا قد يقال البسط الذي للتخفيف مجزيا لصورة عن بسط استعمال (قوله) لأنه لا يمكنه أي البائع (قوله) المثبت إلى قوله واعترض في النهاية (قوله) الذي لا يسمى بناء تأمله مع قوله السابق وكل بناء ولو من نخوصف (قوله) والاولى أن نجيب الخ سعت الإعراض قوة إذ كيف هذا زيد الإعراض قوة إذ كيف نجس لا ريب في هذه الفوائد أيها الجرم فيما الخلاف فيه أقوى ثم رأيت المحشى قال هذه الدقيقة لا تقتضي عدم ذكر الخلاف فيما قبل المنه لم تقطع فيه بل كذا المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدل على قوته انتهى (قوله) لأنهما تابعا إلى قوله ويبحث بعضهم في النهاية (قوله) أو هما معا يعني الشرقي والدهليز والغربي والدهليز

(قوله) ويرتبا الى قوله وتاريخ
في المعنى والنهاية (قوله) لعدم
المساحة بما يؤخذ من التعليل
أنها لو كانت من جوهر بنفس كان
الحكم كذلك (قوله) رطبة الى قول
المصنف ورقها في النهاية (قوله)
للعامل أو المالك لنظ أو أصح
في أصله بدون ألف فله راجع
وليس (قوله) مشترك بين الثلاثة
محل تأمل اذ لا يلزم من تفسير لفظ
بلفظ مشترك أن يكون المفسر
مشتركا بين جميع تلك المعاني بل
الظاهر ان مقصود من قوله التوت
الفرصاد أي باعتبار أحد معانيه
الآتية والتعريف بالاعم سيما
في التعاريف اللفظية سائغ شائع
فخصه ان التوت اسم للشجر
والفرصاد اسم له وأطلق الثمر
أولاحره (قوله) وذلك لاعناد
الى المتن في النهاية (قوله) فهو كالثمره
وعليه فهل يشترط شرط القطع
لانه يتوفايد فكان كالحزء أو كالثمره
الظاهر الأول (قوله) ويتبع الشرط
الى قوله كذا أقفي في النهاية (قوله)
يدخله شرط الخ أي حيث قلنا
بدخولها (قوله) لان المحل هنا يد
المالك ان أر بمالك الارض لان
اليد حقيقة له فهو كالبائع أو مالك
الشجرة الذي هو الغاصب كالجوهر
المتاخر من صنيعه فيده على المحل يد
عارية فكيف يصلح الاعتداد بها
والقلب الى جوابه التائب بالبحه
أمل (قوله) ان كانت رطبة الى قول
المصنف والأصح في النهاية انه قوله
بناء على قوله كما يأتي وقوله لانه يعتبر
الى قوله هذا كانه وقوله واذا خلت
الى قوله ثم قال

نعلها) ويرتبا اتصالهما بالان كان من فقد لعدم المساحة بهما (وكذا ثياب العبد) يعني الثمن
التي عليه حالة البيع تدخل (في بيعه في الأصح) للعرف (قلت الأصح لا تدخل ثياب العبد) في بيعه
ولو سارت عورته (والله أعلم) اذ لا عرف في ذلك مطرد ولا يدخل سرج الدابة في بيعها ولا تدخل نعلها
وحلقته وخاتمة قطعها ونازع السبكي في النعل بأنه كالثوب وظاهر دخول نحو أنفه وأغلقته من التقيد لانه
من أجزاءه كما علم مما سافر في الوضوء (فرفع) اذا (باع شجرة) رطبة وحدها أو مع نحو أرض صريحا
أو تبعا كالمس (دخل عروقها) وان امتدت وجاوزت العادة كما مثله كلامهم (وورقها) ولو يابسين
على ما اقتضاه اطلاق الراجح لكن قضية كلام السبكي ان الورق كالغصن وهو متجه لجامع اعتبار قطع
يابس كل منهما بخلاف العروق وأوعية نحو طلع وقياسها العرجون بعالها ثم رأيت الزركشي
بحث في التمييز أنها للبائع قال لان العادة قطعها مع الثمرة انتهى وشيخنا قال ومثلها أي أوعية نحو
الطلع العرجون فيما يظهر خلافه قال نعم لان الثمرة انتهى وما عل به الزركشي من ان قطعها
مع الثمرة لما اعتدصيرها مثله وحجه به يعلم الفرق بينهما وبين الأوعية لانهما تنفصل عنها الثمرة عادة فليكون
بالغصن أساسه بخلاف العرجون وثمراته وبقي في ان ذلك في المساقاة للعامل أو المالك ما يستأنس
بما هنا اذما للعامل كالثمرة والمالك كالأصل فينبغي أن ماصر حوافيه بأنه للعامل يدخل هنا وما لا فلا
(وفي ورق التوت) الأبيض الانثى المسبعة شجرته في الربيع وقد خرج (وجه) أنه لا يدخل لانه
يقصد الترتيبية دود القز ويرد بأنه حيث كان للشجرة ثمر غير ورقها كان تابعا لا مقصودا فدخل
في بيعها ومن ثم دخل ورق السدر على الأصح ويؤيد ذلك أحد احتمالي البيان المنقول عن الماوردي
والرواني في ورق الحناء ونحوه عدم الدخول وعلة بأنه لا ثمره لغير الورق بخلاف الفرصاد به يعلم
ان ماله ثمر كالناغية يدخل ورقه ولا يدخل ورق التيلة اذ لا ثمر غيره * تنبيه * نقل الحريري عن أهل
اللغة ان التوت اسم للشجر والفرصاد اسم للثمر وغيره عن الجوهرى ان الفرصاد التوت الاحمر فقول
السبكي انه التوت وغيره به لانه أشهر لا يوافق شيئا من ذلك الا أن يثبت أنه مشترك ثم رأيت القاموس
صرح بما يوافق هذا فانه قال التوت الفرصاد وقال في الفرصاد هو التوت أو حمله أو أجمعه انتهى فكل
منهما مشترك بين الثلاثة (وأغصانها الا اليابس) منها وعوده للثلاثة الذي أوهمه المتن غير مراد
وذلك لاعتماد الناس قطعه فكان كالثمره أما الحافة فيتبعها غصنها اليابس وفي الخلاف بتخفيف اللام
وهو البان وقيل الصنفان خلاف منتشر ورجح ابن الاستاذ قول القاضي ان منه نوعا يقطع من أصله
فتدخل أغصانه ونوعا يترك ساقه ويؤخذ غصنه فهو كالثمره وكلام الروضة مشترك في ذلك (ويصعب بيعها)
رطبة ويابسة (بشرط القلع أو القطع) ويتبع الشرط فعر وقها في الأول للثمن وفي الثاني باقية للبائع
ونحو ورقها وأغصانها يدخل مع شرط أحد هذين وعندهم ولو أبقاها مدمع شرط أحد هذين لم يلزمه
الاجارة لان طال به البائع بالمسروط فامتنع ولو سقط ما قطع أو قلعه على شجر البائع فأنلفه ضمنه ان علم
سقوطه عليه والا فلا كذا أفتي به بعضهم وفيه نظر ظاهر لان التلف من فعله فليضمنه مطلقا والعلم
وعنده انما يؤثر في الاثم وعندهم ولو أرمده شرط أحد هذين استنجاار الغرس ليقبها فيه فلقها فيه
جوابا والذي استقرر أي عليه المنع بخلاف غاصب استأجر محل غرسه ليقبها فيه لان المحل هنا يد
المالك وثمر البائع فلا يمكن قبضه عن الاجارة قبل أحد هذين وقياسه أنه لا يصح شراؤه له أيضا فان
قلت لم يكن شغله بالشجرة كشغل الدار بأمتعة المشتري قلت قد يفرق بأن تلك تأتي التفرغ منها
فلا تعد حائلا بخلاف هذه لان القصد باستنجاار أو شرا محلها ادامة بقائها (وبشرط البقاء) ان كانت
رطبة كما يفهمه قوله الاتي ولو كانت يابسة الى آخره والابطال البيع بشرط ابقائها مالم يكن غرض صحيح

في بقاءها نحو وضع جذع علمها كخشبها الأذري (والاطلاق يقتضي الإبقاء) في الرطبة كما يفهمه ذلك أيضا لانه العرف وان كانت تغلف عما هي عليه وفيما تقرخ منها ولو شجرة أخرى بناء على دخوله كباقي لكن لو أزيل المتبوع هل يزال التابع كما هو شأن التابع أولا لانه بوجوده صار مستقلا راجع بعضهم الأول وبعضهم الثاني ولعله الأقرب لانه يقتصر في الدوام في مثل ذلك ما لا يقتصر في الاستدعاء ولان البائع مقصر بعدم شرط القطع نظير ما يأتي هذا كله ان استحق البائع الإبقاء والا كان غصب ارضا وغرسها ثم باعها وأطلق فقبل يبطل البيع وقبل يصح ويخبر مشتريه وهو الوجه واختلف جميع متأخرون في أولاد الشجرة الموجودة والحادثة بعد البيع هل تدخل في بيعها والذي يتجه الدخول حيث علم أنها ماسوءا أنت من جذعها أو فرعها التي بالارض لانها حيفش كأغصانها بخلاف اللاصق بها مع مخالفة منبته لمنبت لانه أخفى عنها واذا دخلت استحق ابقاها هاهنا كالأصل كل حجره السبكي من الاحتمالات قال ابن الرفعة وما علم استخلافه كشجر الموز لاشل في وجوب ابقائه وتوقف فيه الأذري أي من حيث الحزم لا الحكم كقولنا هو ثم قال وشجر السماق يخلف حتى يملا الارض ويفسدها وفي لزوم هذا بعد انتهى ويرد بان البائع يترك شرط القطع مقصر (والاصح) فيما اذا استحق ابقاها (أنه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء أي يحمل غرسها لان اسمها لا يتناولها (لكن يستحق منفعتها) بلا عوض وهو ما سألنا من الارض وما يعتد به فرعها ففتح عليه أن يغرس في هذا ما يضر بها ولا يضر بتحدد استحقاق للشئ لم يكن له حالة البيع لانه مقترع عن أصل استحقاقه والمتع انما هو بتحدد استحقاق متدا فاندفع الجميع هنا من الاشكال ولم يتجج لجواب الزكري الذي قيل فيه انه ساقط (ما بقيت الشجرة) حصة هذا ان استحق البائع الإبقاء والاعاء ما مر ويبحث ابن الرفعة وغيره في بيع بناء في أرض مستأجرة معه أو موصى بمنفعة عنها له أو موقوفه عليه أنه يستحق الإبقاء ببقية المدة لكن بأجرة المثل لباقى المدة في الأول ان علم في الأخير ان لان المنفعة ففهم ما يبذل البائع فيها شيئا وأفهم قوله ما بقيت انما لو قبلت لم يتجزأ له غرس بدائها بخلافها ان بقيت ولا يدخل المغرس في شجرة يابسة قطعاً لبطلان البيع بشرط ابقائها كمر فلا يستحق ابقاها ومن ثم قال (ولو كانت) الشجرة المبيعة (يابسة) ولم تدخل لكونها غير دعامة مثلا (لزم المشتري التلغ) للعرف (وشجرة النخل) مثلا وذلك انه موزون النقص (المبيع) بعد وجودها وكالبيع غيره على ما يأتي في أبوابه مفصلا (ان شرطت) كلها أو بعضها المعين كالبيع (للبائع أو للمشتري عمل به) تأمر أو كذا والشرط الظاهر للمشتري وغيره وقد انعقد للبائع وفاء بالشرط وانما بطل البيع بشرط استثناء البائع الحاصل أو منفعة شهر لنفسه لان الحمل لا يفرد بالبيع والطلع يفرده ولان عدم المنفعة يؤدي لخلو المبيع عنها وهو مطلق (والا) بشرط شئ (فان لم يتأمر بمشئ فمضى للمشتري) وان كان طلع ذكر (والا) بأن تأمر بعضها وان قل ولو في غير وقته كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما وردى وان تبعه ابن الرفعة (فالبائع جميعه المتأمر وغيره حتى الطلع الحادث بعد خلافا لابن أبي هريرة وذلك لحدث الشئ من باع غنلا قد أبرت فمهرتها للبائع إلا أن يشترطها المتأمر أي المشتري دل منظومه على ان المؤبر للبايع إلا أن يشترطها المشتري ومفهومه على ان غير المؤبر للمشتري إلا أن يشترطها البائع وكونهما الواحد من ذكرا صديق بأن تشترط له أو بغيره عن ذلك كما علم بما تقرر واقترقا بالتأمر وعدمه لانها في حالة الاستنار كالحمل وفي حالة الظهور كالولد وانما دخل فظن لا يتكرر أخذه وقديع بعد تشقق جوزه على العمدة خلافا للأذري ومن تبعه لانه المقصود بالبيع بخلاف الثمرة الموجودة فان المقصود بالذات انما هو شجرتها الثمار جميع الاعوام ومن ثم كان ما يشكر أخذه للبائع لانه حينئذ كالثمره وألحق غير المؤبر به لعسر افراذه

(قوله) فيما اذا استحق الى قوله ويبحث ابن الرفعة في النهاية (قوله) ففتح عليه ان يغرس الخ قد يقال يؤخذ منه بالاولى انه يتمتع على الجار أن يغرس بالقرب من شجر جاره ما يضر به وعليه فينبغي ان يحمله حيث جهل أصل انتشار عروق الجار الى ملك مريد الغرس هل هو بحق أولا لان الأصل أن يكون بحق او علم أنه بحق بأن كان هذا ومن تلقى عنه ما لك الجميع عند الانتشار بخلاف ما علم ان الانتشار يغري حتى بأن كان هو الغارس (قوله) في أرض مستأجرة معه أي مستأجرة له بأن كان الباقي مستأجرا (قوله) في الأول ان علم أي المشتري فيما يظهر وعليه فحكم مفهومه وهو ما اذا جهل حقيقة الحال الظاهر ان حكمه الخيار (قوله) بخلافها أي غرس الشجرة المقلوعة ان بقيت أي ان كانت تصلح للنبات (قوله) لخلو المبيع الخ لا يسأل فان الخلو مدة لو كان يؤدي الى الخلو ما تمنع من حصة البيع لبطل بيع النادر المستأجرة وليس كذلك (قوله) بأن تأمر الى المشت في النهاية

ولم يمسكس لان الظاهر أقوى ومن ثم تبع باطن الصبرة ظاهرها في الروية والتأثير لغة وضع طلع
الذكر في طلع الانثى لتجي عمرتها أجود واسطلاحا تشق الطلع ولو بنفسه وان كان طلع ذكر كما أفاده
تعبيره بتأخر خلاف ما توهمه عبارة أمه والعادة لا كفاء بتأثير البعض والباقي تشق بنفسه وينبث
رجح المذكور اليه وقد لا يؤبرشي وتشق الكل وحكمه كما يؤبر اعتبارا بظهور المقصود (وما يخرج
عمره بلا نور) بفتح النون أى زهر بآى لون كان (كتين وعنبان برزغره) أى ظهر (فللبائع
والأفلمشترى) الحاقا لبروزه بتشقق الطلع ولوظهر بعض التين كان للبايع مظهر وللمشترى
غيره وفارق الخلل بأنه لا يتكرر رحله في العام عادة فكل مظهر من حمل الأول فان فرض تحقق حمل ثان
الحق النادر بالاغم الأغلب والتين يتكرر والحاق العنب بالتين في ذلك الواقع في كلام الشيخين نقلنا عن
التهذيب ثم وقفنا فيه على بعضهم على ما يتكرر رحله منه والأفوه كالخل وفيه نظر لان رحله
في العام مرتين نادر كالخل فليكن مثله وقال الماوردي منه ما يورد ثم منعقد فيخلق بالشمس وما يبدو
منعقدا فيخلق بالتين (وما خرج في نور ثم سقط) نوره أى كان من شأنه ذلك بدليل قوله الآتى ولم يتناثر
النور ثم قوله بعد التناثر وتعبير أصله يخرج سالم من ذلك وحكمة عدوله عنه خشية إيهام اتحاد
هذان مع ما قبله في أن لكل نوراً قد يوجد وقد لا وليس كذلك اذ في التور عن ذلك نفى له عنه من أصله
كما تفهمه مغايرة الاسلوب (كشمش) بكسر ميمه (وتفاح) فللمشترى ان لم تنعقد الثمرة وكذا
ان انعقدت ولم يتناثر النور في الاصح) الحاقا لها بالطلع قبل تشقته (وبعد التناثر) ولولا بعض
تكون (للبيع) لظهورها (ولو باع) نخلة من بستان أو (نخلات بستان مطعنة) بكسر اللام
أى خرج طلعها (وبعضها) من حيث طلعها (مؤبر) وبعضها غير مؤبر ومؤبرها بمعنى متأبر
كما علم مما قدمته (فللبائع) جميعها المؤبر وغيره وان اختلف النوع لعسر التبع ككمر (فان أفرد)
بالبيع (مالم يؤبر) من بستان واحد (فللمشترى في الاصح) لما مر قبل قضية قوله مطعنة ان غير
المؤبر لا يتبع الابعود وجودا وطلع الاصح أنه يتبع مطعنته كان من غير ذلك العام خذف مطعنة بل
المسئلة من أصلها للعلم بما قدمه أحسن انتهى ويرد بان هذا تفصيل لا إطلاق قوله السابق فان لم يتأبر
منها شي الخ والذ لم تعرض فيه للاطلاع فأفهم أنه غير شرط وفائدة ذكره بيان ان الاطلاع لا يستلزم
التأبير (ولو كانت) النخلات المذكورة (في بستانين) المؤبرة بواحد وغيرها بآخر (فالاصح) افراد
كل بستان بحكمه) وان تقاربا لان من شأن اختلاف البقاع اختلاف وقت التأبير وكذا لا تتبع
ان اختلف العقد والخل أو الجنس والحاصل ان شرط التبعية اتحاد بستان وجنس وعقد وحمل
زاد شارح ومالك وغيره يحتاج اليه اذ يلزم من اختلافه في الصورة التي ذكرها وهي أن يبيع نخلة
أو بستانه المؤبر مع نخل أو بستان غير لم يتأبر تفصيل التين وهو مقصود لتعدد العقد ويستثنى الورد
فلا يتبع مالم يظهر منه الظاهر وان اتحاد اقيما ذكر لان مظهر منه يجني حالا فلا يخاف اختلافه وممر
ان التين والعنب على ما مر فيه مثله في ذلك وألحق به الياسمين أى ونحوه (واذا بقيت الثمرة للبايع) بشرط
اوتأبير (فان شرط القطع لزمه) وفاء بالشرط قال الأذرى وانما يظهر هذا في متع به كخصم لافئما
لا تنفع فيه او نفعه فافئ أى فالقياس حينئذ بطلان البيع بهذا الشرط لانه يخالف مقضاه (والا) بشرط
القطع بأن شرط الانباء أو أطلق (فله تركها الى الجذاذ) نظرا للشرط في الاول والى والعادة في الثانية
وهو القطع أى زمنه العتاد فكيف حينئذ أخذها دفعة واحدة ولا ينتظر نهاية النضج وقد لا تبقى اليه
كان تعذر السقي لا لقطع الماء عظم ضرر الخلل ببقائها وكان أصابها آفة ولم يبق في تركها
فائدة على أحد قولين أطلتها ماور وجه ابن الرفعة وغيره وكان اعتد طوعها قبل انجها لكن هذه

(قوله) بتأبر كذا في أصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية بتأبر وهي أقعد (قوله) منه ما يورد أى يكون له ورد أى زهر ووقع للشمس أنه قال الظاهر يسدر وليس بظاهر (قوله) أى كان من شأنه الى قوله ويستثنى الورد في النهاية (قوله) اتحاد بستان وجنس وعقد وحمل ففما يتكرر رحله في العام كالتين لا فيما لا يتكرر عادة كالنخل وان تكرر على التدرية ككمر (قوله) لتعدد العقد وتزيد صورة البستانين تعدد البستان (قوله) بشرط الى قول المصنف ولكل في النهاية الا قوله أى فالقياس الى المتن (قوله) أوتأبير أو نحوه (قوله) وكان اعتد قطعها الخ جزم به صاحب المغنى ولم يحرك الخلاف

لا ترد لان هذا وقت جذاذها عاده (ولكل منهما) أى التبايعين اذا بقيت (السقي ان اتفق به الشجر
والثمر) يعنى ان لم يضر صاحبه (ولامنع الآخر) منه لان المنع حينئذ نسفه أو عندا وقضيته أنه ليس
للبائع تكليف المشتري السقي وبه صرح الامام لانه لم يلزم تقيتها فليكن مؤتمته على البائع وظاهر
كلامهم تمكنه من السقي بما اعتد سقيها منه وان كان للمشتري كبر دخلت في العقد وليس فيه أنه
يصير شارطا لنفسه الانتفاع بملك المشتري لان استحسانه لذلك ما كان من جهة الشرع ولومع الشرط
اغتفروه نعم نجه أنه لا يمكن من شغل ملك المشتري بما له أو استعماله الماء المشتري الا حيث نفعه والا فلا
وان لم يضر المشتري لان الشرع لا يبيع مال الغير الا عند وجود منفعة به وكذلك يقال في ماء البائع
أراد به شغل ملك المشتري من نفع له به فاطلاقهم أنه لا يمنع عدم الضرر بحمل على غير ذلك (وان
ضرهما) كان لكل منع الآخر لانه يضر صاحبه من غير نفع يعود اليه فهو سقه وتضييع (و لم يجز)
السقي لهما ولا لاحدهما (الابرضاهما) لان الحق لهما واعترضه السبكي بأن فيه افساد
المال وهو حرام ثم أجاب بأن المنع لحق الغير ارتفع بالرضا يبق ذلك كتمصره في خاص ملكه وأجاب
غيره بحمل كلامهم على ما اذا كان يضرهما من وجه دون وجه وهو أوجه لان الجواب
الاول لا يدفع الاشكال لان اتلاف المال لغير غرض معتبر حرام سواء ماله ومال غيره باذنه (وان
ضر أحدهما) أى التردون الشجر أو عكسه (وتزارعا) أى التبايعان في السقي (ففسخ العقد) أى
فسخه الحاكم كآخريه في المطلب ورجحه السبكي خلافا لركشي لتعذر ارضائه الا يضر أحدهما
وليس أحدهما أولى من الآخر وبقى بين هذا وما بآى آخر الباب أنه لا يحتاج للحاكم بأن
الاختلاف ثم أوردت قصصا في عين المبيع فكان عيا محضا بخلافه هنا فان ذات المبيع سلمية وانما التصد
دفع الخصام لا الى غاية وهو مختص بالحاكم فان قلت يرد عليه ما أتى في اختلاف المتبايعين ان الفاسخ
أحدهما كالحاكم فقباسه هنا كذلك قلت يفرق بأن التنازع هنا سببه ضرر متيقن وهو انما
يزيله الحاكم ثم سببه مجرد اختلاف فكأن كل من الفسخ لاحتمال ابد الصادق ويؤيده أن فسخ
الكاذب لا ينفذ باطنا (الأن يسامح) المالك المطلق التصرف (المتضرر) فلا فسخ وفيه ما مر
من الاشكال والجواب منه بعضهم محيى وذلك هنا لما في هذا من الاحسان والسامحة وانع أن
في رضاهما فيما مر ذلك أيضا وبه يفسخ ما قدمته (وقيل) يجوز (لطالب السقي أن يسقي)
ولا مبالاة بالضرر لدخوله في العقد عليه (ولو كان الثمر بمنصرط وبه الشجر لزم البائع
أن يقطع) الثمر (أو يسقي) الشجر دفعا لضرر المشتري ولو كان السقي يضر أحدهما وتركه يمنع
زبادة الآخر العظيمة ففسخ العقد كما أفهمه كلام السبكي ورجحه غيره * (فصل) * في بيان بيع الثمر
والزروع بدو صلاحهما (يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقا) أى من غير شرط قطع ولا بقية
وهنا كشرط الإبقاء يستحق الانبعاث الى أن الجذاذ له عاده (و بشرط قطعه و بشرط ابقائه) للغير
المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم نهى المتبايعين عن بيع الثمرة حتى يدو صلاحها ومنه قوله الجواز بعد
بدوه في الاحوال الثلاثة لا من العاهة حينئذ غالبا (وقيل) بدو (الصلاح) في الكل (ان يبيع) الثمر
الذي لم يدو صلاحه وان بدو صلاحه غير المتخدمه فوعا ومجلا (منفردا عن الشجر) وهو على شجرة
ثابتة (لا يجوز) البيع لان العاهة تسرع اليه حينئذ لضعفه فيقوت بثلثه الثمن من غير مقابل
(الان شرط القطع) للكل حال الخبر المذكور فانه يدل بمنطوقه على المنع مطلقا خرج المبيع الشرط
فيه القطع بالاجماع فبق ما عاده على الاصل ولا يقوم اعتداد القطع مقام شرطه وللبائع اجباره عليه
ومتى لم يطالبه بدو جرد له و بوجه بغاية المساخفة في ذلك أما يبيع ثمرة على شجرة مقطوعة دونها فيجوز

(قوله) لان المنع الى قوله ولومع
الشرط في النهاية (قوله) وواضح
الحال انما يتفصح في الجملة على تقدير
الحال المتقدم والمانع في كلامه
على الاطلاق انتهى هو الظاهر
* (فصل) يجوز بيع الثمر بعد بدو
(قوله) للغير الى قوله
صلاحه * (قوله) في النهاية (قوله)
ورق التوت في قوله وقوله
وخرج بقوله ان يبيع الى قوله وقوله
في النهاية (قوله) لعدم رتبها الخ
يناقش فيه بأنه اذا عدم رتبها
كانت معدومة حالا وما لا فلا
حاجة حينئذ الى كون الشرط
المنفعة حالا لان ذلك انما يحسن
لو كانت متقدمة ما لا يمكنه المعتبر
وليس كذلك فالوجه ان الشرط
هنا وشم المتفعة حالا ولا ولم يتحقق
في نحو الكعكة أى ما حالا نظاهر
وأما لا فلا لانه لا يبيى (الأن تنهى
للانتفاع لوجوب قطعه فقول فلذلك
اشتطرت حالا الذى يبعه غيره فيه
وجعله هو الجواب عن الاعتراض
على المصنف غير محرم فقامل ذلك
فانه مما يتحقق هذا المخلص ما أفاده
الفاصل الحشى وفي كانه ضرر
على لفظ غيره رد على من زعم أنه
لم يطالب على التهمة

من غير شرط قطع لان الثمرة لا يبقى عليها فنزل ذلك منزلة شرط القطع ومثلها شجرة جافة علمها ثمره بيعت
دونها وورق التوت قبل تهايه كالتمر قبل بدو صلاحه وبعده كهو بعده وخرج بقوله ان يبيع مالوه
وهو مثلاً فلا يجب شرط القطع فيه وكذا الرهن كما يأتي قبل بحسب من استعار شيئاً لغيره وبقوله
التمر يبيع بعضه قبل بدو صلاحه أو بعده بشرط أو غيره شأناً فيقبل بشرط قطعه ان قلنا القسم يبيع
لار بأومع قطع الباقي لنساقته لمقتضى العقد (و) بشرط (أن تكون المقطوع متفعا به) كالخصرم
واللوز (لا كمكثري) وجوز ذكر هذا هنا لانه قد يغفل عنه والافهم معلوم مما مر في البيع فان
قلت لان لم علمه منه لانه يبقى ثم المنفعة المترتبة على الحش الصغير لا هنا قلنا انما لم يكف هنا لعدم
ترقبها مع وجود شرط القطع فلذلك اشترطت حالا والحاصل ان الشرط هنا وشم أن يكون فيه منفعة
مقصودة لغرض صحيح وأما اقترافهما في كون المنفعة قد ترقب ثم لاهنا فغير مؤثر للاستحالة التي ذكرناها
فتأمل (وقيل ان كان الشجر للمشتري) والتمر للبائع كان وهبه أو باعه له بشرط القطع ثم اشتراه
منه أو باعه الوصي له من الوارث (جاز) يبيع الثمرة له (بلا شرط) لقطع لاجتماعهما في ملك
شخص واحد فأشبه ماواشترهما معا وصححه الشيخان في المساقاة ولكن الاصح ما هنا الجموع الهنسي
والعني اذا لم يبيع الثمرة ولو تلف لم يبق في مقابلة الثمن شيء (قلت فان كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع)
أي شرطه كالمواضع (لم يجب الوفاء به والله أعلم) اذا لم يبق تسكينه قطع ثمره عن شجرة (فان يبيع)
الشجرون الثمر وامن الاختلاط أو الثمر (مع الشجر) بثمن واحد (جاز بلا شرط) لان المبيع
في الأول غير متعرض للعاهة والثمره مملو كله بحكم الدوام ولان الثمر في الثاني تابع للشجر الذي
لا تعرض له عاهة ومن ثم لو فصل الثمن وجب شرط القطع لزال والبيعة ونحو بطخو باذنجان وقضاء
كذلك على المتقول المعتمد فلا يجب شرط القطع فيه ان يبيع مع أصله وان لم يبيع مع الأرض (ولا يجوز)
بيعه (بشرط قطعه) عند اتحاد الصنف لان فيه جحرا على المشتري في ملكه وفارق بيعها من صاحب
الأصل بأنها هنا تابعة للغرر كس الجدار (ويحرم) ولا يصح (بيع الزرع الاخضر)
ولو بقل لم يبد صلاحه (في الأرض الا بشرط قطعه) أو قلعه جميعه للهني في خبر مسلم عن ذلك فان
باعه وحده من غير شرط قطع أو قلعه أو بشرط ابتائنه أو بشرط قطع أو قلعه بعضه لم يصح البيع وبأثم
لتعاطيه عقد افساد (فان يبيع معها) أي الأرض (أو) يبيع وحده بقل بعدي وصلاحه
أو زرع (بعد اشتداد الحب) أو بعضه ولو سنبلة واحدة كما كتفائهم في التباير بطلعة
واحدة وفيه بدو صلاح حبية واحدة (جاز بلا شرط) كبيع الثمرة مع الشجرة في الأول وكبيع الثمرة
بعدي وصلاح في الثاني وما أفهمه المتن من جواز بيعه معها بشرط قطعه أو قلعه غير مراد كما علم من
قوله قبليه ولا يجوز بشرط قطعه وسيأتي أن ما يغلب اختلاطه أو تلاحقه لا بد في صحة بيعه من شرط قطعه
مطلقا (ويشترط لبيعه) أي الزرع بعد الاشتداد (و يبيع الثمر بعدي وصلاحه ظهور المقصود)
منه لئلا يكون بيع غائب (كبن وعنب وشعير) وسلت وكل ما يظهر ثمره أو حبه كنوع من الذرة
لحصول الرطوبة (وما لا يرى حبه كالحنطة) ونوع من الذرة وكذا الدخن نوعان أيضا قال
بعضهم والمرئي انما هو بعض حبنة ومع ذلك القياس الصحة كما يصح بيع نحو بصل ظهر بعضه ذكره
القاضي وفيه وقفة بل القياس فيها تقريق الصنف فيصنع في المرئي فقط ان عرف بقطعه من الثمن
وكون رتبة البعض هنا تدل على الباقي غالباً معنوع ان فرض ذلك في نوع بخصوصه لم تعد الصحة
في الكل نظير ما يأتي في قصب السكر (والعديس) بفتح الدال (في السنبيل) وجوز القطن قبل تسفقه
(لا يصح بيعه دون سنبله) لاستناره (ولامعه في الجديد) لاستنار المقصود بما ليس من مصلحته

(قوله) مع وجود شرط القطع
يؤخذ منه عدم اعتبار هذا الشرط
اذا بيعت مع الشجر لسقوط شرط
القطع وهو واضح واعتباره مع
شرط القطع وان لم يجب الوفاء
به لكون الشجر للمشتري
وهو محمل تأمل وينبغي عدم
اعتباره حيث لا تتناء المحذور
وهو فوات المالكية فان المنفعة
مترتبة على الحش الصغير وقد يفرق
بما سيأتي في الحنفية من قوله لجموع
الهنسي والعني اذا لم يبيع الثمرة
ولو تلف لم يبق في مقابلة الثمن شيء
فلحرم ثم اتضح ان الوجه الصحة
ببيع الشجرة كما سيأتي في بيعه معها
قبل بدو صلاحه بدون شرط القطع
وكتب أيضا قدس سره قد يقال
المنافة بين الترتيب والقطع بالافعل
لا شرط لانه يجامع البناء (قوله)
ونوع من الذرة الى قول المصنف
ولا بأس في النهاية الا قوله وكون
الى المتن قال بعضهم والمرئي
الحال أن تقول يجوز أن يكون
مراد هذا البعض ان المرئي بعض
كل حبة الا أن بعض الحبات غير
مرئي بالكلية يرشد الى ذلك تطهيره
بالبصل وعليه فلا توقف فيه

والنهي عن بيع السبل حتى يبيض أي يشتد كما في رواية محمول على سبل نحو الشعير جمع عباين
 الادلته في الأوزان لا يجوز بيع الحوز في القشرة العليا مع الشجر وقياسه امتناع بيع القطن قبل
 تشققه ولو مع شجره (ولا بأس بكلم) وهو بكسر أوله وعاء نحو ما طلع (لا يزال الأعنسد الأكل)
 بفتح الهمزة وأما مضى ومها فوالأكل كوز وطلع نخل وموز ويطبخ وباذنجان لأن نشاءه فيه من
 مصطلحه ومثل ذلك ما يكون بقاءه فيه سببا لإدخاره كرز وعلس ومن زعم أن الأرض كالشعيراتها هو
 باعتبار نوع منه كذلك وأعمال بيع السلم في الأرض والعسل في قشر يلبس أي فيه (وماله كإمان) مثني
 كإمان استعماله في الفرد مجازا إذ هو جمع كلمة أو كبر كسر أوله فقياس مشاه كإمان أو كإمان
 (كلجوز والوز والباقلاء) أي النول (يباع في قشره الأسفل) لأن نشاءه فيه من مصطلحه
 (ولا يبيع في الأعلى) على الشجر أو الأرض لاستناره بما ليس من مصطلحه وفارق صحة بيع قصب
 السكر في قشره الأعلى بأن قشره ساتر لكرهه وقشر القصب لبعضه غالباً فروق بعضه دال على باقيه
 وأيضاً فقشره الأسفل كثر ما يعض معه فصار كأنه في قشر واحد كإمان ويظهر أن الكلام
 في باقلاء لا يؤكل معه قشره الأعلى والأجاز كبيع اللوز في قشره الأعلى قبل انعقاد الأسفل لأنه مأكول
 كله (وفي قول يبيع) يبيع في الأعلى (إن كان رطباً) لحفظه رطوبته فهو من مصطلحه ورخه
 كثير وفي الباقلات نقله الروياني عن الأصحاب والأئمة الثلاثة والاجماع الفعلي عليه وحكاية
 جمع إن الشافعي أمر بالبيع بشرائه لا يبعدا معترضة بأن البيع لم ينجسه بما وبفرض صحته فهو
 مذهبه القديم وقد بالغ في الأم في تقرير عدم صحة سعيه وسيأتي في إحياء الموات الكلام على الاجماع
 الفعلي قيل ومثله اللوز يابور بأنها مأكولة كلها كاللوز قبل انعقاد الأسفل (وبدو صلاح الثمر ظهور
 مبادئ النضج والحلاوة) بأن يتوه بلين أي يصفو ويجري الماء فيه (فيما) متعلق ببسود وظهور
 (لا يتلون وفي غيره) وهو ما يتلون بدو صلاحه (بأن يأخذ في الحمرة أو السواد) أو الصفرة نعم يؤخذ ما
 قرر به أن المدار على التهيؤ لها هو المقصود منه أن نحو الليمون مما يوجد توهده المقصود منه قبل
 صفريه يكون مستثنى مما ذكر في المتلون وبدوه في غير الثمر باستداده ألجأ بأن يهيئ لها هو المقصود منه
 وكبر الثناء بحيث يجني غالباً لا الأكل وتفتح الورود تهاى نحو ورق الثوب والضابط بلوغه صفة يطلب
 فهم غالباً وأصل ذلك تفسير أنس الراوى للزهري خبره سعي عن بيع الثمرة حتى ترهى بأن تحمر أو تصفر
 (وبكفي بدو صلاح بعضه) أي الجنس الواحد وإن اختلف أنواعه (وإن قل) كحبة واحدة لأن الله
 تعالى أمّن علينا بطيب الثمار على التدرج ليطول زمن التفكه فلو شرط طيب الكل لا أدى إلى حرج
 شديد (ولو باع ثمر بستان أو بستانين بدو صلاح بعضه فعلى ما سبق في التأخير) فلا يتبع ما لم يبد
 ما بد إلا أن اتخذ الجنس وإن اختلف النوع واتخذ البستان والعندو والحمل فإن اختلف واحد من هذه
 لم يبيع فيما لم يبد صلاحه لا بشرط قطعه (ومن باع مباداً صلاحه) من ثمر أو زرع من غير شرط قطعه
 أو قلعه والأصل ملك للبائع (لزمه سقيه) إن كان مما يسقى إلى أو أن الجذاذ (قبيل الخلية
 وبعدها) قدر ما يحميه وبقية التلف لأنه من ثمة التسليم الواجب فشرطه على المشتري بمطال للبيع
 أمام شرط قطع أو قلعه فلا يجب سقي كل بطنه السبكي إلا إذا لم يأت قطعه إلا في زمن طويل يحتاج فيه
 إلى السقي فيكلفه على الأوجه أخذاً من تعليلهم المذكور وإن نظرفيه الأذرى وأما إذا لم يملك
 لأصل بان باع الثمرة لملك الشجرة فلا يجب أيضاً لا تقطاع العلق بينهما (ويصرف مشتريه بعدهما)
 أي الخلية لحصول القبض بها كإمعان أن سعيها بعد أو أن الجذاذ يتوقف القبض فيه على نقلها
 (ولو عرض مولاك) أو معيب (بعدها) من غير ترك سقي واجب (كبر) بفتح الراء واسكنها كما

(قوله) وقياسه امتناع بيع القطن
 الحان فرض في قطن لا يبيح أكثر
 من ستة فقد صرح في الروضة بتصحيح
 بيعه قبل تشققه في حال دون حال
 وإن فرض فيما بقي أكثر من ستة
 فقد صرح في الروضة بما يقتضى
 صحته قبل تشققه وبالجملة فمراجعة
 كلام الروضة يعلم ما في كلام الشارح
 نعم كلام إذا وقع العقد على
 مفروض فيما إذا وقع العقد على
 الأصل بالأصل وسكت عن ماذا
 وقع على القطن فنقط أصالة أو وقع
 عليها بالنقص فليجبر (قوله)
 وهو بكسر أوله إلى قوله وأيضاً
 فقشر وفي النهاية (قوله) بأن يتوه إلى
 قول المصنف ولو باع في النهاية
 (قوله) من ثمر أو زرع إلى قول
 المصنف ويصرف في النهاية (قوله)
 أو معيب إلى قول المصنف ولو بيع
 في النهاية

بخطه (فالجديد أنه من ضمان المشتري) لما تقر من حصول القبض بما لم يمسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتصدق على من أصيب في ثمر اشتراؤه ولم يسقط ما لحقه من ثمنها فخر به أنه أمر بوضع الجوائح اما المحمول على الأولى أو على ما قبل القبض جميعا بين الدليلين أما إذا عرض المهلك من ترك البائع للسقي الواجب عليه فهو من ضمانه ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر فمعه خرما كملوا كان المهلك نخورة أو بعد أو ان الجذاذ من بعد التأخير فيه تصعيها أماما قبلها من ضمان البائع فان تلف الباعض انسخ فيه فقط (فلو تعيب) الثمر المبيع من فردا من غير مالك الشجر (ترك البائع السقي) الواجب عليه بأن كان ما يسبق منه فباي اختلاف ما إذا فقد (فله) أي للمشتري (الخيار) لان التعيب الحادث ترك البائع ما رزقه سكان السابق على القبض ومن ثم تلف به انسخ العقد كما قرر (ولو يسع قبل) أو بعد بدو (صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشترط قطعه لشروطه ومن ثم قطع بعضهم بكونه من ضمانه وقطع بعض آخر بكونه من ضمان البائع قال الأذري لا وجه له إذا أخرج المشتري عناداً (ولو يسع ثمر) أو زرع بعد بدو الصلاح وهو ما سدر اختلاطه أو تساوى فيه الامران أو يجهل حاله صبح بشرط القطع والبقاء ومع الإطلاق أو بما (يغلب تلاحقه واختلاطه بالوجود) بحيث لا يميزان (كثير وقثاء) ويطيح (لم يصح الآن بشرط المشتري) يعني أحد العاقدين وبواقفه الآخر (قطع ثمره) أو زرعه عند خوف الاختلاط فيصع البيع حينئذ لزوال المحذور فان لم يتفق قطع حتى اختلط فكفى قوله (ولو حصل الاختلاط فيما سدر) فيه الاختلاط أو فيما تساوى فيه الامران أو جهل فيه الحال (فالاظهر أنه لا ينسخ البيع) لبقاء عين المبيع وتسليمه يمكن بالطريق التي نزع المقابل تعدده ممنوع وان صححه المصنف في بعض كتبه وأطال جمع متأخرون في أنه المذهب (بل يتخير المشتري) اذا وقع الاختلاط قبل التخليه لأنه كعيب حدث قبل التسليم ومنه يؤخذ اعتماد ما دل عليه كلام الرافعي أنه خيار عيب فيكون فوراً ولا يتوقف على حاكم لصدق حد العيب السابق عليه فإنه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حينئذ وقاله كثيرون على التراخي ويتوقف على الحاك لانه لقطع التراجع لا لعيب (فان سمع) بفتح الميم (له) البائع بما حدث) بهية أو اعراض وعلته أبضاها بخلافه عن الفعل لتوقع عودها للبائع وان طالت المدة (سقط خياره في الاصح) لزوال المحذور ولا أثر لثلاثة هتالان في ضمن عقد وفي مقابلة عدم فسخته وقضية كلامه كإصالة الروضة وأصلها تخيير المشتري أولاً حتى تجوز له المبادرة بالفسخ فان بدر البائع وسمع سقط خياره قال في المطلب وهو مخالف للبص السافعي والاصحاب على ان الخيار للبائع أولاً ورزقه السبكي وغيره ويوجه بأن الخيار منافي لوضع العقد فثبت أمكن الاستغناء عنه لم يصر اليه ووجبت مشاورة البائع أولاً لعله يسمع فيسمر العقد ويجري ما ذكر في شراء زرع بشرط القطع ولم يقطع حتى طال ونحو طعام أو مانع اختلط بمثله بما لا يتبرع منه قبل القبض بخلاف نحو ثوب أو شاة مثله فان العقد ينسخ فيه لانه متقوم فلا مثل له يؤخذ بدله أو مالم وقع الاختلاط بعد التخليه فلا انفساخ أيضاً ولا خيار بل ان انفعا على شيء فذاك والصدق المشتري اذا اليد بعده هاله في قدر حتى الآخر ولو اشترى ثمجرة عليها ثمر للبائع ففي وجوب شرط القطع عند خوف أو وقوع الاختلاط ما مر من ان تشاها انفسخ العقد ويوجه بأن البدل للبائع على ثمره وللمشتري على ما حدث فتعارضتا ولا مرجح فلم يصدق في أحدهما في قدر حتى الآخر فتعين انفساخ العقد بخلافه فيما مر * تنبيه * ما ذكر في الزرع اذا طال هو ما جزم به غير واحد سعا للمثولي قال لان زيادة الزرع زادة قدر لصفة فكأن حتى السنين بل للبائع بخلاف ما لو شرط القلع فان الزيادة للمشتري لانه ملك الشجر انتهى وهو وجه مدركه كالسكن الذي يصرح به

(قوله) أو بعد بدو (ولو حصل في النهاية) قول المصنف (ولو حصل الى قول المصنف) والشارح ورزقه السبكي في النهاية (قوله) في بعض كتبه وهو شرح الوسيط (قول المصنف) بل يتخير المشتري الخ اعلم أنه لم يبين حكم ما لو أجاز المشتري العقد كيف يكون الحال ولعل الحكم حينئذ أنهما ان انفعا على شيء فذاك والا فالقول قول ذي اليد في قدر حتى الآخر أخذنا بما يأتي لكن اليد هنا للبائع لان الكلام مفروض فيما قبل التخليه ولعل قول الشارح أنهما وتسليمه يمكن بالطريق التي يشير الى ذلته فليأمل ثم رأيت الروض وشرحه مصرحاً بذلك وعبارتهم فان تراصاً بعد الاختلاط ولو قبل التخليه لا تخافيه الاصل بما بعدها على قدر من الثمر فذاك والا فالقول قول صاحب اليد بينه في قدر حتى الآخر (قوله) بهية استسكه بعضهم لان الجهالة مانعة من صحته وأوجب بأنه قد يقرقرها الجهل للضرورة كسنة حمام البرجين

كلام الامام وغيره ان الزيادة للمشتري في شرط القطع أيضا وبه قول الشيخين ان القطن الذي لا يبقى أكثر من سنة كالزروع فاذا باعه قبل خروج الخوزق أو بعده وقبل تسكامل القطن وجب شرط القطع ثم ان لم يقطع حتى خرج الخوزق فهو للمشتري لخدمته على ملكه قال الاذري وهذا هو المختار وان تنازع فيه ظاهر النص (ولا يصح بيع الخنطة في سنبها باصافيه) من التبن (وهو المحافله) من الخنط يفتح فسكون جمع حقة وهي الساحة التي ترعى سميت بمحافله لتعلقها بزروع في حقل (ولا يبيع (الربط على الخنط بقر وهو المزبلة) من الزبن وهو الدفع سميت بذلك لسناها على التخمين الموجب للدفع والتخام وذلك لتهيئه صلى الله عليه وسلم عنهما رواه الشيخان وفسر في رواية بما ذكره وجه فسادهما ما فهم من الربط عدم الرقبة في الاولى ومن ثم لو باع زرع غير ربوي يجب أو باصافيه بشعر وتقاضي في المجلس جاز اذ لا يروى صرح بهذين لسميتهما بما ذكره والا فقد علمنا ما في الربا وقوطئة اتقوله (ويرخص في) بيع (العرايا) جمع عربية وهي ما يفرد للاكل لعروقها عن حكم باقي البستان (وهو) أي بيعها المفهوم من السياق كما قدرته (بيع الربط) والحق به الماوردى وغيره البسر لان الحاجة اليه كهي الى الربط (على الخنط بقر) لا ربط (في الارض (أو) بيع (العنب) والحق الحصر به الذي زعمه شارح قياسا على البسر غلط كما قاله الاذري لبدو صلاح البسر وتماهي كبره فالحرص بدخله بخلاف الحصرم فيها ونقل الاسنوي له عن الماوردى مردود بان الصواب عنه البسر فقط (في الشجر برب) خبر الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمرأي بالثلثة وهو الربط بالتمرأي بالقوقية ورخص في بيع العربية أن تباع بخرصها أي بالغنق ويجوز الكسر شجر وصهايا كلها أهلها رطباً وقبسه بالعنب بجمع أنه ذكرى يمكن خرصه ويذكر باسمه وزعم أن فيه نصا باطل ومنع التماس في الرخص ضعيف وذكر الارض للغالب لعمدة بيع ذلك بقر أو زبيب بالشجر كيلا لا خرصا وأخذ شارح بمفهومه فقال وأهم كلامه الاستناع اذا كان كل من الربط أو التمر على الشجر أو الارض وهو كذلك انتهى وانما يجوز بيع العرايا في تمر لم تتعلق به زكاة كان خرص عليه وضمن أو كان دون النصاب أو مملوكا لكافر (وفيما دون خمسة أوسق) بقدر جفافه المراد بخرصها السابق في الحديث بمثل تمر امكلا بقينا خبرهما أيضا رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق ودونها جائز بقينا فأخذناه لأنها للشمع أصل التحريم وأهم الدون اجزاء أي تنقص كان والاصح أنه لا بد من نقص قدر يزيد على ما يقبضه التفاوت بين السكيلين غالباً كذا فلو بيع رطب وهو دون ذلك باعتبار الخرص لم يجب انتظار تهره لان الغالب مطابقة الخرص للعفا فان تهر وظهر فيه التفاوت أكثر مما يقع بين السكيلين بان بطلان العقد ومحل البطلان فيما فوق الدون المذكوران كان في صفقة واحدة (و) أما (لوزاد) عليه (في صفقةين) وكل منهما دون الخمسة فلا بطلان وانما (جاز) ذلك لان كلاهما مستقل وهو دون الخمسة وتعدد الصفقة هنا بما مر فلو باع ثلاثة لثلاثة كانت في حكم تسعة عقود (و) يشترط التقاض في المجلس لانه يبيع مطعوم بمثله ويحصل (تسليم التمر) أو الزبيب الى البائع أو تسلمه (كيلا) لانه منقول وقد يبيع مقدرا فاشترط فيه ذلك كما مر في محب القبض (والخليفة في الخنط) الذي عليه الربط أو الكرم الذي عليه العنب وان لم يكن الخنط مجلس العقد لكن لا بد من بقائها فيه حتى يمضي زمن الوصول اليه لان قبضه انما يحصل حينئذ فان قلت هذا ينافي ما مر في الربط بأنه لا بد فيه من القبض الحقيقي قلت ممنوع بل هذا في غير المنقول هو قبضه الحقيقي وما وقع في أصل الرضة مما يؤهم اشتراط حضورهما عند الخنط غير مراد وذلك لان غرض الرخصة بقاء التفكه بأخذ الربط شيئا فشيئا الى

(قوله) لن توقع عودها للبائع صوابه (قوله) كما أفاده في الامداد متعبا للمشتري كما عرفت في شرحه بالبائع قال تعبر ان المقر في شرحه بالبائع قال الا أن يؤول يعني بالمشتري وقد يقال كيف يناسب تعليل بقائها على كذا البائع مع الاعراض بتوقع عودها للمشتري بخلافه بتوقع عودها للبائع فانه مناسب له وحاصله ان الاختلاف هنا لما كان مانعا من توقع عوده حسا الى يد البائع ضعف معه الملك فزال بالاعراض وفي النعل لتوقع العود حسا الى يد البائع أي وقت اراده لم يزل الملك فيه بمجرد الاعراض وايضا فلنظ العود بشعر ببدء واي بد في جانب المشتري حتى يسمى تملكه عودا واصل الشارح رجوع عفا في الامداد الى ما في التبعة المتأخرة عنه لتهيئه لما ذكر قبلنا من المتأخرة عنه الى قوله وذكر (قوله) من التبن الى قوله وذكر الارض للغالب في النهاية (قوله) وذكر الارض للغالب سكت الشارح بناء على ما اخبره من أن ذكر الارض للغالب عن ذكر الخنط في الربط هل هو كذلك أو هو قيد فيه ولا مجال للمحاشنة ههنا اذ لا معنى للرخصة حينئذ (قوله) بقدر جفافه الى قوله وان لم يكن الخنط في النهاية (قوله) بين السكيلين غالباً كذا هل هو مشال لما يقع به التناوت في المقدار المذكور وانما زاد ينبغي أن يحصر رفان عبارة محتملة (قوله) وظهر فيه التفاوت أي بين ما تهر وبين ما خرس أكثر الخ

الحذافلو شرط في قبضه كيله فأت ذلك (والاظهر أنه) أي البيع المماثل لما ذكر (لا يجوز في سائر
التمار) لتعذر خرسها باستئثارها غالباً وبه فارتقت الغنم (وانه) أي بيع العربا (لا يختص
بالفقراء) وان كانوا هم سبب الرخصة لشكايتهم له صلى الله عليه وسلم أنهم لا يجدون شيئاً يشترون به
الربط الا القليل ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن ذلك حكمه البشر وعية ثم قديم
الحكم كالرمل والاضطباع وهم هنا من لا تقيد بأيهم

(باب اختلاف المتبايعين)

ذكر الان الكلام في البيع الاغلب من غيره والا فكل عقد معاوضة ولو غير محضة وقع الاختلاف
في صحته كذلك وأصل الباب الحديث الصحيح اذا اختلف المتبايعان وليس بينهما منته فهو ما يقول
رب السلعة أو يتناكر أي يترك كل ما يدعيه وذلك انما يكون بالفسخ أو هنا بمعنى الا وتقدير لام الحزم
بعيد من السياق كما هو ظاهر وصح أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم أمر البائع أن يخلف ثم يخير المتبايع ان شاء
أخذ وان شاء ترك وأتى خبر البائع على المدعي عليه المأخوذ منه الخالف (اذا اتفقا) أي العاقدان
ولو وكيلين أو قنين أدن لهما سديهما كما هو ظاهر أو وولين أو مختلفين وبأن أن وارثهما مثلهما
ومثلهما أيضاً مو كلاهما (على صحة البيع) أو ثبت بالبائع كعقل بالثمن فقال بل بخمس مائة وزق خمر
فاذا حلف البائع على نفي الخمر تخالفاً (ثم) اذا اختلفا في كفيته كقدر الثمن (وكان ما يدعيه ولي البائع
أو وكيله أكثر أخذاً مما يأتي في الصداق بل غير الوالي والوكيل هنا كذلك كما هو ظاهر في شرط أن
يكون مدعي المشتري مثلاً في البيع أكثر والبائع مثلاً في الثمن أكثر والا فلا فائدة في التحالف (أو صفته)
أو جنسه أو نوعه كذهب أو فضة وكذهب كذا أو كذا وكهيج أو مكسر ومنه اختلافهما في شرط نحو
رهن أو كفالة أو كونه كاتباً وقد يشمل ذلك كله قوله صفته نعم ان اختلفا في العقد هل هو قبل التأبير
أو الولادة أو بعد أخذهما لهما تخالفاً وان رجح الاختلاف الى قدر المبيع لان ما وقع الاختلاف فيه من
الحمل والثمرة تابع لا يصح ايراد العقد عليه ففسد البائع فيه بميله اذا حصل بقاء ملكه ومن ثلوزع
المشتري أن البيع قبل الاطلاع أو الحمل صدق على الأوجه لان الأصل حينئذ عدمه عند البيع
(أو الاجل) كان ادعاه المشتري وأسكره البائع (أو قدره) كيوم أو يومين (أو قدر المبيع) كصاع من
هذا درهم فيقول بل صاعين منه به ولو اشترى ثوباً على انه عشر ون ذراعاً ثم قال البائع أردنا ذراع اليد
وقال المشتري بل ذراع الحديد فان غلب أحدهما عمل به أخذاً مما مر في التقدير وان استمر إلى الغلبة
بطل العقد لما مر أن التمهناً لا تكفي وان اتفقا علم أن اختلافنا في شرط ذلك اتجه التحالف ووقع
لبعضهم خلاف ما ذكرناه فآخذ به ثم رأيت الحلال البلقيني ذكر بحثاً ما وافق ما ذكرناه حيث قال ما حاصله
الملاقاة في المزارع يولد الغالب فيها ذراع الحديد ينزل عليه فان اختلفا في ارادة و ارادة ذراع اليد أو العمل
صدق مدعي ذراع الحديد لانه الغالب ولا تخالف لان دعوى الآخر مخالفة لظاهر فلم يلتفت اليها
فان اتفقت غلبة أحدهما وجب التعيين والافسد العقد انتهى وقال في موضع آخر لو قال المشتري أردنا
ذراع الحديد والبائع أردنا ذراع اليد لم يكن اختلافنا في قدر المبيع لانه معين فلا تخالف وانما هذا كما اذا باع
لرضاعلي انها مائة ذراع فخرجت ناقصة فيخبر المشتري كالعيب فان أجاز في كل الثمن انتهى المقصود منه
وفيه نظر ظاهر والفرق بينه وبين ما نظره بأنها ثم متفقان على شرط المائة ثم النقص عنها المنزل منزلة
العيب فإما التحبير وأما هنا فمما اختلفان في أن المبيع عشرون بالحديد أو باليد فلم يتفقا على شيء فكان
مجهولاً فبطل العقد ولا ينافي ما ذكرناه كقول الماوردي والصيرفي في السلم بشرط في المذرع
أن يكون بذراع الحديد فان شرطه بذراع اليد لم يجز لانه مختلف انتهى لان محل ما قاله فيما في الذمة

(باب اختلاف المتبايعين)
(قوله) ذكرنا الى المتن في النهاية
الاقوله أن يترك الى قوله وصح
(قوله) أي العاقدان الى قول
المصنف أو الاجل في النهاية الا قوله
ومثلهما أيضاً مو كلاهما (قوله)
ومثلهما أيضاً مو كلاهما
وسيداهما في العبدن المأذونين
(قوله) في شرط أن يكون مدعي
المشتري الخ لم يبين حكمه حينئذ
ويظهر أن يقال يدفع الأقل ويبيح
الرائد صاحب كمن أقر لشخص
بشيء وهو يتكره ثم رأيت في فتاوى
ابن زبادي هذا الباب ما يصرح
بذلك فراجع (قوله) فلا فائدة
للتحالف هذا واضح عند الزيادة
في العدد مع الاتحاد في الجنس
والصفة أما اذا اختلفا كان قال
البائع بعثت بألف درهم والمشتري
بمائة دينار وكانت الألف درهم
في القيمة دون المائة فهل يكون
الحكم كذلك أم لا ويفرق بأن
البائع قد يكون له غرض في خصوص
الدراهم (قوله) وكهيج أو مكسر
يتكرر في كلامهم ذكرهما
ويظهر أن المراد بهما المضروب
وغيره فان المكسر المعروف الآن
لا يضبط فبعد صحة البيع عند
ارادته ثم رأيت في المهمات في جمع
الاصول والتمارين ما يثير الخوض
وعبارته والمكسر قطعة من
الدراهم والدنانير للدرهم الصغار
وهما التراضة انتهى

وما هنا في العين وبفرض كونه في الذمة فحله كما أفهمه التعليل في مختلف أمانا علم بأن عين وعلم قدره
 فيصح كفي تعيين مكيل متعارف (ولا ينه) لاحدهما يعتد بها فمبطل ما لو كان لكل مئة وتعارضنا
 لا طلاقا قوما أو إطلاقا أحدهما فقط أو تكونهما أو تختار بينهما متفقين وقد لزمت العقد وبقى إلى حالة
 التنازع (تخالفا) لما في الخبر الصحيح أن العين على المدعى عليه وكل منهما مدع ومدعى عليه وقد
 يشكل عليه الخبران السابقان لأن يجب أن يعرف من هذا الحديث زيادة علمهما هي حلف
 المشتري أيضا فأخذنا بها وخرج بانقضاء إلى آخره اختلافهما في الصحة أو العقد هل هو بيع أو هبة
 فلا تخالف كما يأتي وبقوله ولا يمينه ما لو كان لاحدهما مئة فإنه يقضى له بهما أو لهما مئتان مؤرختان
 تاريخين مختلفين فإنه يقضى بالأولى ويزعم ما لو اختلفا مع بقاء الخيار فلا تخالف عني ما نقلناه وأقرناه
 لا مكان التخصيص بغيره لكن الجمهور كما أفهمه كلامهم ما على أنه لا فرق واعتد به جميع متأخرون
 كما أطبقوا على الخلاف في القراض والجعالة مع جوازهما من الجانبين والكتابة مع جوازها من جانب
 الثمن وبقى ما لو اختلفا في الثمن أو المبيع بعد القبض مع الأمانة والتلف الذي ينشعبه العقد فلا تخالف
 بل يخلف مدعى النقص لأنه غارم وأورد على الضابط اختلافهما في عين المبيع والثمن معا كعبث هذا
 العبد بهذه المائة الدرهم فيقول بل هذا الجار يهبط هذه العشرة الدنانير فلا تخالف خرمنا ذلك يتواردا
 على شيء واحد مدعى انهما اتفقا على بيع صحيح واختلفا في كفيته ف يخلف كل على نفي ما ادعى عليه على
 الأصل ولا يفسخ ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط تخالفا أو في عين المبيع والثمن في الذمة واتسقا
 على صفته وقدره أو اختلفا في أحدهما أو يظهر أن مثل ذلك عكسه بأن يختلفا في عين الثمن والمبيع
 في الذمة تخالفا على المنقول المعتد خلافا لقول الاستوى ومن تبعه لا تخالف بل يخلف كل على نفي
 ما ادعى عليه ولا يفسخ فان أقام البائع يمينه أنه العبد والمشتري يمينه أنه الأمانة لم تعارض لأن كلا أثبت عقدا
 لا يقتضي نفي غيره فقدم الأمانة للمشتري وبقرا العبدية ان كان قبضه وله التصرف فيه فظاهرها
 بما شاء للضرورة نعم ليس له الوطء لو كان أمة احتياطا ما باطنها فالمدار فيه على الصدق وعدمه
 والاجعل عند التامني حتى يدعيه المشتري وينفق عليه حيث لم يرعه أصله من كسبه ان كان
 والاباء وخلف عنه ان آراه وما في الأنوار من تخريج هذا على من أقر لغیره بماله وهو ينكره فيه نظر
 لأن هذا ليس من ذلك لأن اقرار البائع هنا بشراء الغير الملك بماله لزمه له فهو اقرار على الغير لاله
 أما على الخلاف فحله حيث لم يختلف تاريخ البيتين والأحكام بمقدمة التاريخ (فيخلف كل)
 منهما (على نفي قول صاحبه واثبات قوله) لما مر أن كلا مدع ومدعى عليه فبني ما ينكره غيره
 ويثبت ما يدعيه هو ومعلوم أن الوارث يخلف في الإثبات على البت وفي النفي على النفي (ويبدأ
 بالبائع) لأن جانبه أقوى بعود المبيع الذي هو المقصود بالذات إليه بالفسخ الناشئ عن الخلف ولأن
 حاكمه قد تم على الثمن بالعقد وملاك المشتري لا يتم على المبيع إلا بالقبض لأن الصورة أن المبيع معين
 والثمن في الذمة ومن ثم يبدى بالمشتري في عكس ذلك لأنه أقوى حينئذ ويخير الحاكم بالبداءة بينهما أداء
 إليه اجتهاده فيما اذا كانا معينين أو في الذمة (وفي قول بالمشتري) لقوة جانبه بالمبيع (وفي قول
 بتساويهما) لأن كلا مدع ومدعى عليه وعليه (فيخير الحاكم) فبين يدايه منهما (وقيل يقرع)
 بينهما قرع بداهة والخلاف في التدب لحصول القصد بكل تقدير (والصحيح أنه يكفي كل واحد)
 منهما (عين تميم نفيًا وإثباتًا) لاتحاد الدعوى ومنفي كل في ضمن مثبتة وبنفي بيمينين خروجهما من
 الخلاف لأن في مدركه قوة خلافا لمساوئهما المتي ومن ثم اعترض بأنه كان ينبغي التعبير بالذهب وأشعار
 كلام المتن كما لو ردى بمنع يمينين غير معقول عليه (وبقدم النفي) نذبا لأنه الأصل في اليمين

(قوله) وقد يشمل ذلك كله المحل
 تأمل بالنسبة لمسئلة الكتابة الآن
 يفرض فيما اذا كان العبد ثمتا
 فمكن الأولى تأخيرها بقوله نعم
 إلى آخره إلى شرح قول المصنف
 أو قدر المبيع (قوله) لم يكن اختلافًا
 في قدر المبيع لأنه معين لأن أن يقول
 يؤخذ من قوله لأنه معين أن العقد
 ورد على معين مرفوع حيث قد الجاهل
 بمقدار رذعه لا تقتضي البطلان
 فلا خلاف ليس إلا في شرط خارج
 والجهالة فيه لا في عين المبيع
 ولا تؤذي جهاته إلى جهالة عين
 المبيع مع وثبة فليأتى حق المنازل
 وبه يعلم ما في قول الشارح السابق
 بطل العقد مع فرضه ان المشتري
 ثوب المتأد منه التمين (قوله) لما
 في الخبر الصحيح إلى قوله ولا يجعل
 في النهاية إلا قوله في عين المبيع أو
 الثمن فقط تخالفا وقوله ويظهر
 إلى قوله تخالفا (قوله) لأن يجب
 الخ لا يخفى ما فيه من التكلف
 والتعسف والمنافاة لظواهر الحديث
 أو صريحه أما أولا فلا قصاره
 صلى الله عليه وسلم في الأول على قوله
 فهو ما يقول الخ وفي الثاني على
 تخليف البائع أو ما نأتمنا فلتدعيه
 على العين بخير المشتري لا الفسخ
 الآتي بفسخه (قوله لما مر إلى قول
 المصنف واذا اختلفنا في النهاية
 (قوله) ومن ثم اعترض هذا
 التفريع بمحل تأمل (قوله)
 وأشعار كلام المتن كون المتن مشعرا
 بذلك محل نظره

ادخل الخلف المدعى على اثبات قوله انما هو لئلا يقر بنبذ ثلث أو نكول ولا فائدة الاثبات بعده بخلاف العكس وانما لم يكف الاثبات وحده ولو لمع الحصر كما بعث الايكذا لان الايمان لا يكتفي فيها باللوامز بل لابد من الصريح لان فيها نوع تعبد (فيقول البائع) اذا اختلفنا في قدر الثمن والله (ما بعث بكذا ولقد) أو انما وحده من أصله لا يهاجم اشتراط الحصر (بعث بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا ولونكل أحدهما عن التني فقط أو الاثبات فقط قضى للعالم وان نكلا معا وقت الامر وكأتهما ترك الخصومة (واذا اختلفا) عند الحاكم وألحقه المحكم فخرج تخالفهما بأنا أنفسهما فلا يؤثر فيهما ولا زوما (فالعج أن العقد لا يفسخ) بنفس التحالف للخبر الثاني فان تخميره فيه بعد الخلف صريح في عدم الانقضاء به ولان البينة أقوى من اليمين ولو أقام كل منهما بينة لم يفسخ فالتحالف أو لى (بل ان) أعرضنا عن الخصومة أعرض عنهما ولا يفسخ وان (ترانبا) على ما قاله أحدهما أقر العقد وينبغي للعالم كنهيهما للتوافق مأمور ولو رضى أحدهما بدفع ما طلبه صاحبه أجزأ الآخر عليه قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه ولو رضى بالعيب (والا) يتفق على شيء ولا أعرضنا عن الخصومة (فيفسخانه أو أحدهما) لانه فسخ لاستدراك الظلمة فأشبهه الفسخ بالعيب (أو الحاكم) لقطع النزاع ثم فسخ القاضي والصادق منهما فنقد ظاهر أو باطنا كما لو تقابلا وغيره فنقد ظاهر فقط ورجح ابن الرفعة أنه لا يجب هنا فور في الفسخ ويشكل عليه ما تقرر من إلحاقه بالعيب الآن يفرق بأن التأخير هنا لا يشعر بالرضا للاختلاف في وجود المتعدي بخلافه ثم ونزع الاستسوى في القياس على الأقلية الذي نقله الشان وأقره بأن كلاً لو قال ولو بتخصر صاحبه بعد البيع فسخته لم يفسخ ولم يكن إقالة وانما تحصل الأقلية ان صدرت بايجاب وقبول بشرط أن يكون المتأخر جوا بمصلا ورذ بأن تمكين كل بعد التحالف من الفسخ كتراضيهما به من غير سبب وقدر أنه في معنى الأقلية فصح القياس * تنبيه * ظاهر قوله بل إلى آخره انه لو بادر أحدهما عقب التحالف بالفسخ لم ينفذ ويوافقه اشتراط غيره لافسخ اصراره بعد التحالف على تنازعهما وقضية تعبير بعضهم بأن لهما الفسخ مالم يراضا بنفوذه ويؤيده ما تقرر في أن الفسخ هنا كعهو بالعيب وفي رد كلام الاستوى وهو متجه وعليه فقد يقال لا ينافي هذا لانه يصدق مع تلك المبادرة أنهم لم يراضا على شيء واذا جاز الفسخ فلعل الابتداء كما أفهمته أو وبصرح الرافعي ونزع فيه السبكي وكأنه أخذ نزاعه مما مر في الابتداء بأحدهما في التحالف و يفرق بأن التحالف هو السبب المحذور للفسخ فاختلف الغرض في الابتداء بخلاف الفسخ المتفرع عليه (وقيل انما يفسخ الحاكم) لانه مجتهد فيه كالفسخ بالعتة كذا قاله الرافعي وقضية تشبهه له بالعتة أنه ياتي هنا ما يأتي فهمان اشتراط فسخه أو الفسخ بتخصره وحينئذ الحصر فيه تجوز وكأنهم انما أقصر وفي السكينة على فسخ الحاكم احتياطاً لتسبب الغش المتشوف اليه الشارع (ثم) بعد الفسخ (على المشتري رد البيع) وعلى البائع رد الثمن بزوائد المتصلة دون المنفصلة ان قبضه وبقى بحاله ولم يتعلق به حق لازم وان نفذ الفسخ ظاهر فقط واستشكله السبكي بأن فيه حكماً للظالم ثم أجاب بأن الظالم المالم يتعين اغتفر ذلك ولو يؤخذ من أن على كل منهما رد ما قبضه أن عليه مؤنة رد وهو كذلك اذا المساعدة أن من كان ناسماً لعين كانت مؤنة ردّها عليه (فان كان) قد تلف شرعاً كان (وقفه) المشتري ومثله البائع في الثمن (أو) أعقته أو باعه أو) حساً كان (مات لزمه قيمته) لقيامها بمقامه سواء أزدت على الثمن الذي يدينه البائع أم لا هذا ان كان متقوماً والاقله وقول الماوردى قيمته لانه لم يضمنه وقت القبض بالمثل بل بالعوض أطال السبكي في تزييفه ولو تلف بعضه رد الباقي و بدل التالف و برز قيمة الآبق للحوالة (وهي) أى

(قوله) بنفس التحالف الى قال
القاضي في النهاية (قوله) قال
القاضي الخفي المغني أيضاً (قوله)
ثم إلى التنبيه في النهاية (قوله) وكأنه
أخذ نزاعه ان كان النزاع في النذب
اتجه أن يكون ما حذره ما مر لما مر
أن الخلاف ثم في النذب (قوله) بعد
الفسخ الى قوله اذا الفسخ انما
في النهاية (قوله) ويؤخذ من أن
الى المتن في المغني أيضاً (قول المتن)
لزمه قيمة قد يستشكل اعتبار قيمته
يوم الموت بأن ما فاته غالباً ويوجب
قيماً يظهر بأننا نعتبر قيمته حينئذ
بفرض كونه سليماً

القيمة حيث وجبت (قيمة يوم) أي وقت (التلف) الشرعي أو الحسي (في أطهر الأقوال)
 لاحق قبضه ولا حين العقد لأن مورد الفسخ العين والقيمة بدلها تعين النظر لوقت فوات المبدل إذا الفسخ
 انما رفع العقد من حينه لا من أصله وهو أو لى بذلك من المستام والمعارف لاحتياج الفرق بين هذا
 ومالو باع عينا فردت عليه بعيب وقد تلف الثمن المتقوم ببدل البائع فانه يضمنه بالاق من العقد الى القبض
 تهى وكالذي الباعب ثم مطلق الفسخ باقالة أو نحوها وكالمن ثم المبيع لو تلف عند المشتري فضمما يعتبر
 الاقل المذكور لاقية يوم التلف ويفرق بأن سبب الفسخ هنا حلف العاقد فبذل منزلة انلافة فبعض
 النظر ليوم التلف وثم الموجب لقيمة هو مجرد ارتفاع العقد من غير نظر لفعل أحد فتعين النظر لقضية
 العقد وما بعده الى القبض وبجيب من الراعي كيف أغفل هذا الفرق مع خطائه ودقته وتعرض لما هو
 واضح وهو الفرق بين اعتبار القيمة هنا بما ذكره بالاق فيما مر بالنسبة للارش بأن النظر لها ثم
 لا تغرم بل يعرف بها الارش وهنا لتغرم فاعبر وقت وجودها لانه الابق (وان تعيب رده معارضة)
 وهو ما تنقص من قيمته لان كل ما ضمنه من بعضه ببعضها الا في نحو خمس صور على ما فيها منها
 الزكاة المججلة والصادق ولو رهنه أو كاتبه كاتبة صحيحة خيرا البائع بين أخذ قيمته للفسخ بخلاف ما مر
 في الاباق لانه لا يمنع تلك المبيع بخلاف الرهن والكتابة فاشبهها البيع وانظار فمكا كواغلم بخير الزوج
 في نظيره من الصادق لان جبر كسره لها بالطلاق اقضى اجبارها على أخذ المبدل حالا أو آجرا فله
 أخذه لكن لا يستترع الا بعد المدة قوله آجرا مثل باقها والمسمى للمشتري أو دبره لم يمنع رجوعه أخذها من
 أنه لا يمنع الرجوع في الفسخ (واختلاف ورثتها كهما) أي كاختلافها فيما مر في حلف الوارث
 لقيام مقام المورث وكذا اختلاف أحدهما وارث الآخر أو وكيله أو وليه كما مر (ولو قال بعثك بكذا
 فقال بل وهبته فلا تخالف) لانها لم تتفق على عقد واحد (بل يحلف كل على نفي دعوى الآخر) كسائر
 الدعاوى وهذا وان علم مما قدمه لكنه ذكروا طوطه لرد الزاد والحق في الشكل فقال (فاذا حللنا رده)
 وجوبا (مدعى الهبة بزايدة) المتصلة والمنفصلة فان غرمها لانه لا مال له واستشكلت
 المتصلة باتفاقهما على حدودها ملكه وقد ثبت الفرع دون الاصل وأجاب عنه الزركشي بأن دعوى
 الهبة واثباتها لا يستلزم الملك لتوقفه على القبض بالأذن ولم يوجد فيه نظر لما في ذلك فيما لو ادعى الهبة
 والقبض فالوجه الجواب بأنه ثبت بين كل ان لا عقد فعل باصل بقاء الزاد ملك مالك العين نعم في الأنوار
 لا آجرا له أي عملا باتفاقهما أنه انما استعمل ملكه وكان الفرق أنه يغتفر في المنافع ما لا يغتفر في الاعيان
 لما مر أن البائع قبل القبض يضمن الزاد دون المنافع ويجري ذلك فيما لو قال لا آجرا بتي تحت يدك
 يبيع فأفسر وحلف فلا آجرا له عليه لا عتراه بانها ما كانت ونظير ذلك ما لو طالبه ببيعها بئمن فقال
 المبيع لم يملك فله أخذه منه ثم لها التراجع المبيع منه لا قراره ولا رجوعه له بئمن على البائع لانه بشرائه
 منه مصدق له ولو قال نعم لها لكانها وكنتي أجبر المشتري على دفع الثمن اليه لانه شرائه منه مقرر بحجة قبضه
 قاله الثاني قال الغزي والقياس أن للمشتري اجبار البائع على اثبات وكالته على القبض منه ولو اشترى
 شجرة واستغله سنين ثم طالبه بأحد بئمن فأفسر الشراء حلف عليه كما هو القاعدة ثم رد المبيع ولا يغرمه
 البائع ما استغله لانه عم أنه استغل ملكه من غير أن يوجد رافع لزمه وبفارق مسألة الممنوع ما يدعى
 عليه الثمن وقد تغذر بخلف المشتري فللبائع حينئذ دفع المبيع الذي اعترف به (ولو ادعى) أحد
 العاقدين (حصة البيع) أو غيره من العقود (و) ادعى (الاخر فسادا) باختلال ركن أو شرط
 على العقد كان ادعى أحدهما روثته وأنكرها الآخر على العقد أيضا (فالاصح تصديق مدعى
 الحق عليه) غالبان الظاهر في العقود الحقة وأصل عدم العقد الصحيح بعارضة أو سئل عدم

(قوله) وهو تنص الى المثنى في النهاية
 (قول المثنى) نزوائده بتردد النظر في
 حل أخذ الزاد بالباطل لانه يعتد
 أنها ملك الآخر ولعل الاقرب عدم
 الحل (قوله) المتصلة الى المثنى في
 النهاية (قوله) على اثبات وكالته أي
 في القبض كما هو ظاهر اذا قدمه
 على الشراء منه انما يشترط تصديقه
 على الوكيل في مباشرة البيع وقد
 يكون وكلا فيه فقط (قوله)
 باختلال الى المثنى في النهاية

(قوله) ومن غير الغائب الى قوله
 أي مع قوة في النهاية (قوله) ورد
 بقول البيان الى قوله وما لو ادعت
 في النهاية لكن عبارتها في البيان
 لو أفرأخ (قوله) لأن ذلك انكار لاصل
 العقد ان كان الولي والشاهدان
 من ار كان عقد الشكاح يتجه
 ما ذكره وان كان من الشر وط محل
 نظر (قوله) لاصل العقد ان توافقا
 على صورة الايجاب والقبول فما
 معنى كونه انكارا لاصل العقد وان لم
 يتفق على ذلك فواضع أنه حينئذ
 انكار لاصل العقد لكن بعد حينئذ
 وقوع المخالفة فيه بين الاحباب
 فليحرم محل النزاع (قوله) ولو أتي
 المشتري الى قوله ويجري في النهاية
 (قوله) ولو لو فرغ في طرف المشتري
 الخ تقدم هذا الفرع في أول باب
 المسع قبل قبضه بخو ما هنا مريد
 بسطتم تعنيه بأن وضع البائع المبيع
 في طرف المشتري لا يحصل به القبض
 أي حصل التخييس على تقدير كون
 النازع في طرف المشتري قبل القبض
 وهو تلف وتلف المبيع قبل قبضه
 من ضمان البائع فان كان ما هنا
 مصورا بخو ما تقدم فرد عليه نحو
 ما تقدم من المعشوب ويكون سكوته
 للعلم بما تقدم وان صدر بخلاف
 ما تقدم فلا إشكال بأن يقال صورة
 جواب البائع هنا أفرغته لك
 في طرفك مع سلامة وخلو طرفك
 من النارة ثم نقلته نقلًا تمهيد القبض
 ثم وقعت النارة وعلى هذا التدبير
 فلا إشكال في عدم تعقبه
 * (باب في معاملة الرقيق) *
 (قوله) بالتزوي الى قوله ومن ثم
 في النهاية (قوله) لكنه انما يتضح

الفساد في الجملة ولو أقر بالرد لم تقبل دعواه عندها للخلاف لأنه لم يعتد فيها اقرار على رسم القبالة
 ويستحيل شرعاً تخراج العتد كالأقر بالرد مال ثم قال انما أقرت به لعرض عليه بخلافه بخو
 القبض لأنه اعتد فيه للتأخير عن العتد ومن غير الغالب مالو باع ذراعاً من أرض معلومة الذرع ثم
 ادعى ارادة ذراع معين ليفسد البيع وادعى المشتري شيوعه فيصدق البائع بمينه لأن ذلك لا يعلم الا منه
 ومالو زعم أحد متصالحين وقوع صلحهما على انكار فيصدق بمينه أيضاً لأنه الغالب أي مع قوة
 الخلاف فيه وزيادة شيوعه وقوعه وبه يدفع ايراد صور الغالب فيها وقوع المفسد المدعى ومع ذلك
 صدقوا مدعى الصحة فيها ومالو زعم أنه عقد وبه خصوصاً أمكن أو جنون أو حجر وعرفه ذلك فيصدق
 فيما عدا الشكاح بمينه أيضاً وان سبق اقراره بضد وقوعه حال نقضه كذا قبل وردت بقول البيان
 لو أقر بالا حتم لم يقبل رجوعه عنه ويؤخذ من ذلك ان من وهب في مرضه شيئاً فادعت ورثته
 غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علمه غيبة قبل الهبة وادعوا استمرارها اليها وحزم بعضهم بأنه لا بد
 في البينة بغية العقل ان بين ما غاب به أي ان لا تكون غيبته بما يؤاخذ به كسكر تعدي به ومالو اشترى
 نحو مغسوط وقال كنت أظن القدرة فبان عجز فيصدق بمينه لا عتضاده بالعصب ومالو ادعت
 أن سكاها بالاولي ولا شهود فيصدق بمينه لأن ذلك انكار لاصل العتد ومن ثم يصدق منكر أصل نحو
 البيع ولو أتي المشتري بنحوه أو بما فيه فارة وقال قبضته كذلك فأنكر القبض صدق بمينه ولو فرغه
 في طرف المشتري فظهرت فيه فارة قاذى كل أم من عند الآخر صدق البائع بمينه ان أمكن صدقه لأنه
 مدع الصحة ولان الاصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن والاصل أيضاً راءة البائع كما في نظيره من
 السلم اذا اختلفا هل قبض المسلم اليمرأس ماله قبل التفرق أو بعده فنأقلما بينين في المسئلتين قدمت
 بينة مدعى الصحة وقول ان أي عصر وان كان مال كل يده حلف المنسكروا الافصاح به ضعيف
 ويعبر في هذا الاختلاف في قبض العوضين في الراب قبل التفرق أو بعده (ولو اشترى عبداً) معينا
 (لجاء بعد مبيع) مثلاً (ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع) بمينه لان الاصل
 السلامة وبقاء العتد (وفي مثله في) البيع في الذمة و(السلم) بأن قبض المشتري أو المسلم
 المؤدى عما في الذمة ثم اتى بتعيب ليرده فقال البائع أو المسلم اليم ليس هذا المقبوض (يصدق)
 المشتري و(السلم) بمينه (في الاصح) أنه المقبوض لاصل بقاء شغل ذمة البائع والمسلم اليه حتى
 يوجد قبض صحيح ومثل ذلك في الثمن فيحلف المشتري في المعين والبائع فيما في الذمة

* (باب) *

بالتزوي في معاملة الرقيق وذكره هنا ليعلم الشافعي رضي الله عنه أولى من تقديمه على الاختلاف الواقع
 للعابى كالرافعي لأنه تبع للرافعي أخرت أحكامه عن جميع أحكامه ولو اتى فيه بعضها وان أمكن توجيهه
 ذلك بأن فيه إشارة لجريان التحالف في الرقيقين كقدمته ومن تعقبه للقراض الواقع في التنبيه لأنه وان
 أشبه في أن كلافه تفصيل ربح باذن في تصرف لكنه انما يتضح على الضعيف أن اذن السيد لقنسه
 توكيل والاصح أنه استخدام ومن ثم يتحقق لقبوله بل لم يؤثر رد فيما يظهر وتصرفه ما غير نافذ ولو مع
 ملاذن كالولاية والشهادة واما نافذ ولو بلاذن كالعبادة والطلاق ولو بمال واما نافذ بلاذن كالصرفات
 المالية لا بغيره كقال (العبد) يعني القن أو جرى على رأى ابن خزم أنه يشمل الامة (ان لم يؤذن له
 في التجارة) أو التصرف (لا يصح شراؤه) اقتصر عليه لان الكلام فيه والافضل تصرف مالى
 كذلك ولو في الذمة (بغير اذن سيده) الكامل فيه (في الاصح) للعجز عليه لحق سيده
 ولو اشترى بعين ماله بطل خرمًا * بنيه * تين بقول في فيه أنه انما احتج لقبوله بغير اذن سيده مع قوله

الح محل تأمل ثم رأيت المحشى قال فيه نظر بل المشاهدة المذكورة متقدمة على الاصح أيضاً

لم يؤذن له في التجارة لان من لم يؤذن له فيها تخته قسمان من اشترى ولم يؤذن له في خصوص الشراء فلا يصح وقيل يصح ان كان في الذمة ومن اشترى وأذن له في خصوص الشراء فيصح بالاختلاف وأنه لو حذف بعير اذن سيده لشمل الثاني لانه يصدق عليه أنه لم يؤذن له في التجارة فان قلت هذا اطويل بلا فائدة اذ لو حذف ان لم يؤذن له في التجارة استغنى عنه قلت مثل هذا لا يعترض به المناهج على ان ضرورة التقسيم احوجته اليه أما سيده المحجور عليه فيصح تصرفه باذن وليه وتشتري أمانته ان دفع له مالا للسيد قال الأذرى وغيره بخلافه وقد يصح تصرفه بعير اذن كأن امتنع سيده من انفاقه أو تعذرت مراجعته ولم يمكنه مراجعة الحاكم فيصح شراءه ما تمس حاجته اليه وكذا لو بعته في شغل البلد بعيد أو أذن له في حج أو غزو ولم يتعرض لاذنه له في الشراء وشراء المبيع في ثوبته صحيح وكذا في غيرها ان قصد نفسه على الوجه (وبستره) أي ما اشتراه بلاذن (البائع سواء كان) فيه حذف هجرة التسوية وهو جائز وقد قرئ سواء علمهم أنذرهم بحذفها (في يد العبد أو) وضعها موضع أم في نحو هذا جائز كما حكاه الجوهري وغيره (سيده) أو غيرهما لانه باق على ملكه ولو أذى الثمن من مال سيده استرد أيضا (فان تلف في يده) أي العبد وباعه رشيد (تعلق الضمان بذمته) وان رآه معه سيده وأقره فبقي بعد العتق لانه لثبوته برضا صاحبه من غير اذن السيد اذا قاعدت أن مال زمة بعير رضامستحقه كتلف بعصب يتعلق برقبته فقط أو برضاه مع اذن السيد يتعلق بذمته وكتسبه وما سيده ولا يلزمه الكسب الا ان عصى نظير ما يأتي في المفلس أولا معه يتعلق بذمته فقط وفارق ما هنا ضمان السيد باقراره له على ما التقطه كما يأتي بتقصي له في باب لان المالك مثل ما يذن كان السيد مقصر بسكوته عليه (أو) تلف (في يد السيد فلا يباع تضمينه وله مطالبة العبد) لوضع كل منهما يده عليه بعير حتى لكن انما يطالب العبد (بعد العتق) ولو لبعضه لانه لا مال له قبل ذلك (واقترانه) وغيره من سائر تصرفاته المالية (كشراؤه) في عدم صحته منه بعير اذن كما مر (وان أذن له) بالناء للفعول لانه قسم ان لم يؤذن له (في التجارة) من السيد الكامل أو وليه (تصرف) اجماعا لكن ان صح تصرفه لنفسه لو كان خرابا بان يكون مكافرا رشيدا أو سفيها مهملًا وان لم يدفع اليه مالا بان قال له اشتر في ذمتك نعم ما مر جواز له الحاجة لا يشترط فيه ذلك لجواز للسفيه فان قلت قضية ما مر أنه استخدام عدم اشتراط رشده قلت نعم لانه ليس استخدام مقتصر أثره على السيد بل متعديا لغيره فشرط فيه مع ذلك الرشدرعاية لمصلحة معاملته وقضية أنه لا يشترط رشده في شرائه بنفسه من سيده والاوجه اشتراطه وان كان عقد عاقبة لانه يعطى حكم البيع في أكثر أحكامه واذا أذن له سيده لزمه أن لا يتصرف الا (بحسب الاذن) بفتح السين أي بشره (فان أذن له في نوع) أو زمن أو محفل (لم يتجاوز) كولو كيل ولا نه قد يعرف بنحوه في شيء دون شيء نعم يستفيد بالاذن له في التجارة ما هو من توانيها لكثير وطى وردت تعب وخفاصة في العهدة أي الناشئة عن المعاملة فلا يتخصص بنحو غاصب وسارق لا نحو اقترانه وتوكيله أجنبيا ولو دفع له مالا يتصرف في عنه وفي الذمة لا في آثر بذمته الا ان قال اجعله رأس مال وأفهم ان الموضوع لجواز وقوع شرطها وعدمه بخلاف اذا حصة الاذن وان لم يعين له نوعا ولا غيره (وليس له) بالاذن في التجارة (التي كساح) كعكسه لان اسم كل منهما غير متناول للآخر (ولا يجوز) بالاذن له في التجارة الا نحو عيدها (نفسه) ولا يتصرف فيها ربة ومنفعة ككسبه بشئ لانه لا يتناول ذلك نعم ان نص له على شيء فعله أو تعلق بكسبه نحو نكاح أو ضمان باذن جاز له اجارة نفسه فيه لاستلزام اذنه في سببه الاذن فيه ولا تمسك عن غيره فيما فيه عهدة كبيع لا قبول نكاح الا باذن سيده وله التصرف في عيد التجارة (و) لكن (لا يأذن لعبد) أن ينفذ اليه لجواز تصرفه

(قوله) يعني الثمن أي أراد به الثمن مجازا اذ العبد على المشهور الثمن الذي كفاستعمله في مطلق الثمن من باب التجديد أو حقيقة على رأى ابن خرم فلا يراد به لا تحسن التقابل في كلام الشارع في قوله أو جرى الخ والله أعلم (قوله) قال الأذرى وغيره الى الثمن في النهاية (قوله) فيصح شراءه ما تمس حاجته اليه وكذا ايجاره لنفسه وبيعه ما كسبه بنحو اختطاب والحال ما ذكر فيما يظهر ومثل هذا نعم به البلو في زماننا ويكثر في النوازل وتوقعه فلست أمل ولا يجبر (قوله) فيه حذف الى قوله وفارق ما هنا في النهاية (قوله) أي العبد وباعه رشيد لم يبين محترزه ولا يعبد أن يكون حكم محترزه حكم العصب لان اذن غير الرشيد لا يخ (قوله) ان لم يؤذن له في أصله رحمه الله تعالى يأذن ويأتي هذه النسخة أن سبعا تقدم في المتن (قوله) كولو كيل الى المتن في النهاية (قوله) ولا يتصرف فيها ربة ومنفعة ككسبه بشئ من أنواع التصرفات (قوله) الا باذن سيده الخ متعلق فيما فيه الخ

فيه (في التجارة) لان السيد لم يرفع الحجر الا عنه فقط وخرج بها اذنه في تصرف معين فيجوز
(ولا) يجوز له أن يتبرع بشئ مطلقا فلا (يتصدق) ولو بشئ من قوته على الاوجه ولا يوجب ولا ينطبق على
نفسه من ماله الا ان تعذر مراجعة السيد على الاوجه فيراجع الحاكم ان سهل بخلاف ما اذا شق
فيما يظهر ولا يبيع نسيئة ولا يدون عن المثل ولا يسلع البيع قبل قبض ثمنه ولا يسافر عما لها الا باذن نعم له
الشراء نسيئة ولو قال له اتجر بجاهل جاز له البيع والشراء ولو في الذمة بالاجل والرهن والارتها
ثم ما فضل بيده مما ربحه كك الذي دفعه له السيد قال الزكشي عن النص وشرط ذلك أن يحمله حدا
كاستمر من دينار الى مائة انتهى وفيه نظر لانه لا ضرر عليه في الاطلاق المؤذن برضاه بما يحدث عن ذلك
ولا يتمكن من عزل نفسه لان الغلب في الاذن له الاستخدام لا التوكيل ولا من شراء من يعتق على
سببه الا اذنه ويعتق حيث لا بد وكذا ان كان والسيد موسر كالمهرهون ومن له المالك مثل التوقف
صحة تصرفه على اذنه ما نعم ان كان بينهما مائة كفي اذن صاحب النوبة (ولا يعامل سبيده)
ولا مأذونا لسببه يبيع أو غيره لان تصرفه بخلاف المكاتب (ولا يغزل بائقة) لانه معصية لا توجب
الحجر وله حيث لم يتقدم الاذن بغير ما أتى اليه التصرف فيه ولو باعه أو أعتقه انغزل (ولا يصير)
العبد (مأذونا له يسكن سبيده على تصرفه) فلا ينسب كك قول نعم ان باع المأذون مع ماله
لم يشترط تحيد الاذن من المشتري وظاهر ان الصورة انه عالم بأنه المأذون له وبوجه ذلك بان شراء مع
ما في يده وعلمه بحاله ثم عدم منعه قرية ظاهرة برضاه تصرفه وانغزله على البائع بالبيع لا يؤثر في ذلك
لاختلاف المحظن كما هو واضح مما قرره ولا بقوله لا أمنع من التصرف لان عدم المنع أعم من
الاذن ولا قرينة (وبقبل اقراره) أي المأذون (بديون المعاملة) لتدبرته على الانشاء يؤدي مما أتى
وأعاده في اقراره لكن لضرورة تقسيم وبقبل ممن أحاط به الدين في شئ بيده أنه عارية (ومن
عرف رق عبد) فيه دور لتوقف على الرق على علم كونه عبدا وعكسه الا أن يردها العبد الانسان كما هو
مفهومه لغو وكان حكمه كره لهذا الاشارة الى أنه لا يكتفي بقرينة كونه على رضى العبد وتصرفهم
ومن ثم كان الاصح جواز معامله لم يعرف رقه ولا حرته ممن لم يعرف رشده وسفاهه الا الغريب
فيجوز زجره بالحاجة (لم يعامله) أي لم تجز له معاملته بعين ولا دين لاصل عدم الاذن (حتى يعلم الاذن)
أي يظنه (بسماع سبيده أو بيته) والمراد بها اخبار عدلين وان لم تكن عندنا كك وكذا رجل
وامرأتان أخذتا بائق في قسم الصدقات بل بجهه وفا للبيعي وغيره وكلام ابن الرفعة بعد أن أبدى فيه
ثلاث احتمالات يقتضيه الاكتفاء بواحد كما في الشفعة لان المدار هنا على الظن وقد وجد ومن ثم لم يعد
الاكتفاء بما سبق اعتقد صدقه (أو شيوخ بين الناس) حفظ ماله و يظهر أنه لا يشترط وصوله لحد
الاستفاضة الا في الشهادات لتقرر ان المدار على الظن (وفي الشيوخ وجه) أنه لا يكفي ليقين
الحجر ويرد بان البيعة لا تقيد غير الظن فكذلك الشيوخ وكون الشارع عزل الشهادة منزلة اليقين محله
في شهادة عند الحاكم لا في مجرد الاخبار المكتنفة به هنا ولعالمه أن لا يسلع اليه المال حتى ثبت الاذن
وان صدقه فيه كك لو كسل (ولا يكفي) في جواز المعاملة (قول العبد) انه مأذون له وان ظنا
هدهه خلافا لابن عجيل لانها مع أنه لا يذله وبه فارق الاكتفاء بقول من يتصرف وكفى فلان فيه بل
وان لم يقل شيئا على ظاهر الحال أن له يدا وأما قوله حجر على كك فيكون وان أنكر السيد لانه العاقد
والعقد باطل برغمه و يفرق بينهما وبين عدم تنوذه عزله لنفسه بما أمر أنه مستخدم لو كسل والحجر مبطل
فهما فاذا ادعاه العاقد وعمل بقضيته بخلاف العزل بالنسبة للاول على أن مجرد انكار السيد لا يستلزم
الاذن ومن ثم لو قال كنت أذن له وأتأبى جازت معاملته وان أنكر وكشوله ذلك سماع الاذن له منه

(قوله) ولا يجوز له أن يتبرع الى قوله
ولو قال اتجر في النهاية (قوله)
ولا يسافر عما لها الا باذن لا يعد أن
يكون مثله العلم بالرضا أخذما
ذكره صاحب النهاية في التصديق
بالاول لان التصرفات المذكورة
دون التبرع (قوله) من يعتق على
سبيده الا اذنه ينبغي على وزان
ما تقدم أو علم رضاه (قول المتن)
ولا يغزل بائقة ينبغي أن نظرفي
عقبه هو كباية ينبغي أنه كذلك
بل أولى فليأمل ولا يحزر (قوله)
لانه معصية الى المشتري في النهاية
(قوله) وظاهر ان الصورة أنه
عالم بأنه المأذون له لعل الاولى بأنه
مأذون له ما ذكرنا من ال لا يظهر لها
فائدة بل ربما توقع في وهم ارادة
عهد مع انه ليس مرادا كما هو ظاهر
(قوله) الا أن يريد الي قول المصنف
ولا يكفي في النهاية (قوله) وكلام ابن
الرفعة المختص بالخبر يقتضيه
(قوله) حفظ ماله قد يقال ويتجزأ
عن الوقوع في العبد الفاسد بل
ينبغي أن يكون العزل عليه هذا
المعنى وان لم أر من به عليه (قوله)
في جواز المعاملة الى قوله ويرد
في النهاية (قوله) لو قال كنت الى
قوله بخلاف في النهاية

فلا يفيد انكار القن مع ذلك بخلاف ادعائه الحجر ويقرق بأنه رافع لما مر من الاذن بخلاف مجرد انكاره
 الاذن ولا تسمع دعوى قن على سيده أنه أذن له في التجارة اذ لم يشتري شيئاً فان اشترى شيئاً فطلب البائع
 ثمنه فأكثر السيد الاذن فله تخليفه فاذا حلف فللقن أن يدعى على سيده مرة أخرى رجاء أن يقر فيسقط
 الثمن عن ذمته (فان باع مأذون) له في التجارة (وقبض الثمن فتلف في يده) أو غيرها (فخرجت
 السلعة مستحقة رجوع المشتري ببذلها) وهو الثمن المذكور رأى مثله في المثل وقيمة في المتقوم فسأوى
 قول أصله ببذله أى الثمن على أنه في نسخ لكن المحكى عن خطه الاول وليس بسهم وخلافاً لمن زعمه
 (على العبد) لانه المباشر للعقد فتعلق به العهدة حتى يؤدي مما ياتي وللشخص مطالبة به هذا كدين
 التجارة بعد عتقه أيضاً كوكيل وعامل قراض بعد عزلهما لكنهما يرجعان لاهو (وله مطالبة
 السيد أيضاً) وان كان سيد العبد وفاء لان العقد له فكأنه البائع والتناض (وقيل لا) لانه بالاذن
 صار كالستقل (وقيل ان كان في يد العبد وفاء فلا) لحصول الغرض بما في يده ومحل الخلاف ان لم
 يأخذ المال منه والاطول جزم (ولو اشترى) المأذون (سلعة) شراء فاسد المطلب السيد لان
 الاذن لا يتناول الفساد فتعلق بذمته لا بكسبه أو صحيحاً (في مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف)
 للعاني المذكورة والاصح مطالبة لما مر وطول لب يؤدي مما في يد الرقيق ان كان لا من غيره ككسبه
 بعد الحجر عليه لانه لعلقه بذمته اذ لا يلزم من المطالبة بشئ ثبوت في الذمة الا ترى ان الرقيق بطلب بثمنه
 قريبه والموسر بالطعام المضطر مع عدم ثبوتها في ذمته ما فان لم يكن يده شئ فلا احتمال اذ اداه عنه لان
 له به علة وان لم يلزم ذمته فان أدى الرقن والا فلا وقد لا يطالب بأن اعطاه مالا لتجريفه فاشترى
 في ذمته ثم تلف ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل يتخير البائع ان لم يوفده السيد وذلك لا يتطاع العلقته هنا
 بتلف ما دفعه السيد من غير أن خلفه شئ من كسب المأذون ولأن تقول هذا انما يتأتى ان أريد
 بمطالبة السيد الزامه بما يطالب به أما اذا كان المراد العرض عليه لا احتمال أن يؤدي عن العبد لما
 بينهما من العلقه فلا مانع من ذلك (ولا يتعلق دين التجارة بريقته) لانه وجب رضاً مستحقه (ولا ذمة سيده)
 وان أعترقه أو باعه لانه المباشر للعقد ومر آتفاً للجمع بين هذا ومطالبة غيره وحادان هذا تناقض
 مردود وجع بغير ذلك مما فيه نظر (بل يؤدي من مال التجارة) الحاصل قبل الحجر بها ورأس مال
 لا قضاء العرف والاذن ذلك (وكذا من كسبه) الحاصل قبل الحجر عليه لا بعده (بالاستياد
 ونحوه في الاصح) كما يتعلق به المهر ومؤون النكاح ولا قضاء العرف والاذن ذلك ثم ما بقي بعد الاداء
 في ذمة الرقيق يؤخذ منه بعد عتقه كما مر وفي الجواهر لو باع السيد العبد قبل وفاء الدين وقلنا
 بالاصح ان ذمته تتعلق بكسبه تخير المشتري واعترض بأن الاصح ان ذمته لا تتعلق بكسبه بعد البيع فلا
 خيار وفيها لو أقر المأذون أنه أخذ من سيده ألفاً للتجارة أو وثبت بينه وعليه ديون ومات فالسيد كأحد
 الغرماء يقاسمهم انتهى وفيه نظر ظاهر بل الوجه أنه لا يحصل للسيد الاما فضل لانه المفرط (ولا عليك
 العبد) أى القن كله بسائر أنواعه ما عدا المكتتب ولو (بتقليد سيده) أو غيره (في الاطهر) لقوله
 تعالى مملوك لا يقدر على شئ وكلا عليك بالارث واضافة الملك اليه في خبر الصحيحين من باع عبداً وله
 مال فله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع للاختصاص بالملك والائتاف به جعله لسيده

(قوله) بخلاف ادعائه الخ فيه مع
 ما سبق له شبهة تناقض يظهر بالتأمل
 (قوله) ولا تسمع دعواه الى المتن في
 النهاية (قوله) مأذون له في التجارة
 الى قول المصنف ولا يتعلق
 في النهاية
 * (كتاب السلم) *

* (كتاب السلم) *

وقال له السلف وأصله قبل الاجماع الا ماشئ به ابن المسيب آية الدين فسرهما ابن عباس رضى الله عنهما
 بالسلم والخبر الصحيح من أسلف فليسلف في كبل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم (هو) شرعا (بيع)
 شئ (موصوف في الذمة) بلفظ السلف أو السلم كما سيعلم من كلامه فلا اعتراض عليه واجاب

(قوله) هذا تعريف له بخاصة يجوز أن يكون مراد الشارح بالخاصة الخاصة الإضافية للحقيقة ويكون الغرض من التعريف التمييز بين بعض الأغيار كبيع الأعيان لأن سائر الأغيار والله أعلم ثم رأيت المحشي أشار إلى جميع ما ذكره وجه صحة التعريف بما أشرنا إليه ونقل عن السيد أنه قد يكون الغرض من التعريف تمييزه عن بعض ما عده (قوله) وضع لفظ البيع لمطلق المقابلة لا يخفى أن البيع شرعا وإن كان ما أفاده لكن تختمه فردان بيع الأعيان وبيع الذمة ولا شك أن بيع الذمة مغاير للسلع بالماهية والا المعنى المذكور محقق فيه فلم يثبت كونه خاصة حقيقة فمعين التعويل على ما أشرنا إليه (قوله) والعبد المسلم فيه أى المسلم (قوله) لأنه إن نظره لغيره تخصصه هل التحليل منحصر في ذلك ينبغي أن يتأمل (قوله) كَأَسَلْتُ الْبَيْتَ دِينَارًا في ذمى الظاهر أنه محض تصور (قوله) فلا يحتاج لبيان تخوعده قديهم أنه لا يحتاج لبيان العدد وليس كذلك كما هو ظاهر فلو قال غير عدده كان أولى ثم رأيت المحشي قال قوله فلا يحتاج لبيان عدده يتأمل المراد بهذا الكلام فإن ظاهره في غاية الاشكال انتهى وكأن لفظة تخوسا قطة من نسخته والأقوى في أصل الشارح بخطه (قوله) المسلم إليه في المجلس إلى قول المصنف ولو قبضه وأودعه في النهاية (قوله) نعم لو أسلم يؤخذ تأييد مدارجهم من عدم اعتبار

الشارح بأن هذا تعريف له بخاصة المتفق عليه وقد يستشكل تعبيره بالخاصة لأنها توجد في غيره وهو البيع في الذمة ويتجانب ذلك وسيأتي من الظاهر أن الشارع وضع لفظ البيع لمطلق المقابلة من غير اعتبار قبض أو غير قبض من تعيين أو وصف في الذمة نظير وضع اسم الجنس ووضع لفظ السلم لمقابلته بقيد الثاني نظير علم الجنس سواء أعتد بلفظ سلم أو خلاف فيه أو بيع على التول الآتي أنه سلم فالوصف في الذمة خاصة لماهية السلم اتفاقا واشتراط لفظ السلم خاصة لها على الأصح واقتصر المصنف في التعريف على المتفق عليه دون المختلف فيه لأن الغالب في التعاريف ولو انما قصده ذلك قيل ليس لنا عقد يتخص بصيغة واحدة إلا هذا والنكاح وأراد بواحدة مع كونها اثنين هنا وثم اتحاد المعنى لا اللفظ فهما من حيث الترادف وعرف بغير ذلك مما هو غير مانع ويعلم من كونه بيعا امتناع اسلام الكافر في تخوم سلم خلافا لما وردى قال في الأنوار ما حاصله وكذا لو كان المسلم مسلما والمسلم إليه كافرا أو العبد المسلم فيه غير مامل عند انتهى وفي تقييده بغير حاصل عنده نظر ظاهر وإن نقله شارح وأقره لأنه إن نظره لغيره تخصصه ليس له تعدد دخوله في ملكه اختيارا إلا في صور نادرة فلا فرق كقول أسلم في ثلثة كبيرة فالذي يتجه عدم الصحة مطلقا إما بلفظ البيع فهو بيع وان أعطى حكم السلم في منع الاستبدال عنه نظر المعنى كما هو يأتي (يشترط له) ليصح (مع شروط البيع) لغير الربوي ما عدا الرؤية وقيل المراد شروط البيع في الذمة فلا يحتاج لاستثناء الرؤية ويؤيده ما قدمه من صحة سلم الاعمي (أمور) أخرى سبعة اختص بها فلذا عقد لها هذا الكتاب (أحدها تسليم رأس المال) الذي هو عتلة الثمن في المبيع وأخذ غير واحد من قولهم تسليم أنه لا يكفي استبدال المسلم إليه بالقبض لأنه في المجلس مما لا يتم العقد إلا ما شرط فيه اختيار التعاقد من كصيغة لكن رددته عليهم في شرح الإرشاد بأن القبض في الربويات كذلك وقد صرحوا بأنه لا يشترط الأقباض فيها فهنا أولى وحينئذ التعبير بالتسليم جرى على الغالب والفرق بين البابين في ذلك بعيد جدا فلا يلتفت إليه لاتفاقهم على أنه يحتاج للربا ما لا يحتاج لغيره (في المجلس) الذي وقع به العقد قبل التفرق منه وإن قبض فيه المسلم فيه ولو بعد التخيير نظير ما عرفت الربا ومن ثم امتنع التأجيل في رأس المال واشترط حلوله فان فارقته أحدهما بطل فيما لم يقبض لأنه عقد غرر فلا يضمن إليه غرر التأخير وثبت الخيار فيما إذا قبض البعض فقط على الأوجه خلافا للسبكي كان الرفعة لا تفرق الصنف (فلو أطلق) رأس المال عن التعيين في العقد كما سلت البتة دينا را في ذمى في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) أى حل العقد وصح لان المجلس العقد حكمه اذ هو حريمه ويشترط في رأس المال الذي في الذمة بيان وصفه وعدده ما لم يكن من نقد البلد الذي مر في البيع تنزه عليه فلا يحتاج لبيان تخوعده (ولو أحال) المسلم (به) المسلم إليه على الثلثة علمه دين أو المسلم إليه ثالثا على المسلم فالخولة باطلة بكل تقدير كما علم مما يأتي في بابها (و) في الصورة الأولى إذا (قبضه المحال) وهو المسلم إليه (في المجلس) ذكر لفهم ان ما لم يقبض فيه كذلك بالاولى (فلا) يجوز ذلك أى لا يحل ولا يصح لان المحال علمه يؤيد عن جهة نفسه لأن جهة المسلم ومن ثم لو قبضه التحيل من المحال عليه أو من المحال بعد قبضه بانه وسلمه في المجلس صح بخلاف ما لو أمره المسلم بالتسليم للمسلم إليه لان الانسان في ازالة ملكه لا يصير وكذا لغيره لكن المسلم إليه حينئذ وكيل للمسلم في القبض فيأخذه منه ثم يرد إليه كما تقرر ولا يصح قبضه من نفسه خلافا للقول نعم لو أسلم وبيعة لا ودع جاز من غير قبض لانها كانت ملكه قبل السلم بخلاف ما ذكر (ولو قبضه) المسلم إليه (وأودعه المسلم) وهما في المجلس (جاز) ولورده إليه قرضا أو عن دين فقد تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما والعقد جواز له لان تصرف أحد العاقدين مع الآخر لا يستدعي لزوم المثل ولو أعتقه

التسليم (قوله) وهما في المجلس إلى قوله وفي الصورة الثامنة في النهاية

المسلم اليه قبل قبضه أو كان ممن يعتق عليه فإن قبضه قبل التفرق بآنت صحته ونفوذ العتق والابان بطلانها وفي الصورة الثانية ان تفرقا قبل القبض بطل لان الغنم هنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه البراءة أو بعده وقد أذن المسلم اليه المسلم للتحال كان وكله عنه في القبض فصيح لان القبض حينئذ وقع من جهة المسلم (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كأسلمت اليك منفعة هذا أو منفعة نضى سنة أو خدمتي شهر أو أعلني سورة كذا في كذا كما يجوز جعلها ثمنًا وغيره (وتقبض بقبض العين) الحاضرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول للغائبة وتخليتها (في المجلس) لانه الممكن في قبضها فيه فاعتبار القبض الحقيقي محله ان أمكن وزعم الاستنوي أن الخرو لوسلم نفسه ثم أخرجها عن التسليم بطل لانه لا يدخل تحت اليد مردود لتعذر اخراجها لنفسه كافي الاجارة ويجوز في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود ويفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لانه ان أقبضه في المجلس صح والا فلا يتخلفه ثم ثمراتهم صرحوا بذلك (واذا فسخ المسلم) بسبب من أسباب الفسخ كما تقطاع المسلم فيه الآتي (ورأس المال باق) لم يتعلق بحق ثالث وان تعيب (استرده بعينه) وان عين في المجلس فقط اذا المعين فيه كهو في العقد (وقيل للمسلم اليه ترديده ان عين في المجلس دون العقد) لانه لم يتناول له أما اذا تلف فيرجع بمثل المثلي وقيمة المتقوم وظاهره أن يأتي هنا جميع ما مر في المتن بعد الفسخ بخبر تعيب أو اقالة أو تخالف (ورؤية رأس المال) في سلم حال أو مؤجل (تكفي عن معرفة قدره) خزا في المتقوم الذي انضبطت صفاته بالرد وتوقيل على الخلاف ويفرق على الأول بأن الغرر فيه أقل منه في المثلي و (في الاظهر) في المثلي كالتن ولا أثر لاحتمال الجهل بالمرجوع به ولو تلف كالأثر له ثم لان ذا اليد مصدق في قدره لانه غارم ولو علمه قبل التفرق صح خزا ويوجه بأن علمه القول بالبطان هنا لا ترجع لخلل في العقد للعلم بتخمينه برؤسه بل فيما بعده وهو الجهل به عند الرجوع وتلفو بالعلم به قبل التفرق زال ذلك المحذور وهذا تبيين أن استسكانه بأن موقوف محجولا لا ينقلب صحيحا بالمعرفة في المجلس كبعثت بما باع به فلان فرسه فعلمه قبل التفرق غير ملائم لما نحن فيه لان البطان هنا لخلل في العقد وهو جهل بما به من كل وجه عنده فلم ينقلب صحيحا بالعلم بما به بعد فتأمل (الثاني) من الشروط (مكون المسلم فيه دينًا) كما علم من حده السابق فالرأى بكونه شرطاً أنه لا بد منه الشامل للركن (فلو قال أسلمت اليك هذا الثوب) أو دينار في ذمتي (في) سكتي هذه سنة لم يصح بخلافه في منفعة نفسه أو فقه أو دأته كقوله الاستنوي والبلقيتي وغيرهما ويوجه بأن منفعة العقار لا تثبت في الذمة بخلاف غيره كما يعلم مما يأتي في الاجارة أو في (هذا العقد) فقبل (فليس) بسلط قطعاً لا اختلاص كنهه وهو الدينية (ولا يعندي بيعا في الاظهر) عملاً بالقاعدة الاغلبية من ترجيحهم مقتضى اللفظ ولفظ السلم يقتضي الذمة وقد رجحون المعنى اذا قوى كجعلهم الهبة ذات ثواب معلوم بيعاً نعم لو نوى بلفظ السلم البيع فهل يكون كافيته كما اقتضت قاعدة ما كان صريحاً في بابه لان هذا الميحد شاذ في موضوعه فجاز كونه كافيته في غيره أولاً لان موضوعه ينافي التعيين فلم يصح استعماله فيه وما في القاعدة محله في غير ذلك كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم ولا نافية ما يأتي أو اخر الفرع من صحة نية الصرف بالسلم لانه لا تعين ثم ياتي مقتضاه (ولو قال اشتريت مثل ثوباً) صفته كذا (بهذا الدراهم) أو دينار في ذمتي (فقال بعثك انعدي بيعاً) عملاً بمقتضى اللفظ (وقيل) وأطال المتأخرون في الانتصار له (سلماً) نظراً للغة فعلى الأول يجب تعيين رأس المال في المجلس اذا كان في الذمة لخرج عن بيع الدين بالدين لا قبضه وثبت فيه خيار الشرط ويجوز للاعتراض عنه وعلى الثاني ينعكس ذلك ويحل الخلاف اذا لم يذكر بعده لفظ السلم والا كان سلماً اتفاقاً لا استواء

(قوله) وفي الصورة الثانية ان تفرقا قبل القبض بطل لان الغنم هنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه البراءة أو بعده وقد أذن المسلم اليه المسلم للتحال كان وكله عنه في القبض فصيح لان القبض حينئذ وقع من جهة المسلم (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كأسلمت اليك منفعة هذا أو منفعة نضى سنة أو خدمتي شهر أو أعلني سورة كذا في كذا كما يجوز جعلها ثمنًا وغيره (وتقبض بقبض العين) الحاضرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول للغائبة وتخليتها (في المجلس) لانه الممكن في قبضها فيه فاعتبار القبض الحقيقي محله ان أمكن وزعم الاستنوي أن الخرو لوسلم نفسه ثم أخرجها عن التسليم بطل لانه لا يدخل تحت اليد مردود لتعذر اخراجها لنفسه كافي الاجارة ويجوز في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود ويفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لانه ان أقبضه في المجلس صح والا فلا يتخلفه ثم ثمراتهم صرحوا بذلك (واذا فسخ المسلم) بسبب من أسباب الفسخ كما تقطاع المسلم فيه الآتي (ورأس المال باق) لم يتعلق بحق ثالث وان تعيب (استرده بعينه) وان عين في المجلس فقط اذا المعين فيه كهو في العقد (وقيل للمسلم اليه ترديده ان عين في المجلس دون العقد) لانه لم يتناول له أما اذا تلف فيرجع بمثل المثلي وقيمة المتقوم وظاهره أن يأتي هنا جميع ما مر في المتن بعد الفسخ بخبر تعيب أو اقالة أو تخالف (ورؤية رأس المال) في سلم حال أو مؤجل (تكفي عن معرفة قدره) خزا في المتقوم الذي انضبطت صفاته بالرد وتوقيل على الخلاف ويفرق على الأول بأن الغرر فيه أقل منه في المثلي و (في الاظهر) في المثلي كالتن ولا أثر لاحتمال الجهل بالمرجوع به ولو تلف كالأثر له ثم لان ذا اليد مصدق في قدره لانه غارم ولو علمه قبل التفرق صح خزا ويوجه بأن علمه القول بالبطان هنا لا ترجع لخلل في العقد للعلم بتخمينه برؤسه بل فيما بعده وهو الجهل به عند الرجوع وتلفو بالعلم به قبل التفرق زال ذلك المحذور وهذا تبيين أن استسكانه بأن موقوف محجولا لا ينقلب صحيحا بالمعرفة في المجلس كبعثت بما باع به فلان فرسه فعلمه قبل التفرق غير ملائم لما نحن فيه لان البطان هنا لخلل في العقد وهو جهل بما به من كل وجه عنده فلم ينقلب صحيحا بالعلم بما به بعد فتأمل (الثاني) من الشروط (مكون المسلم فيه دينًا) كما علم من حده السابق فالرأى بكونه شرطاً أنه لا بد منه الشامل للركن (فلو قال أسلمت اليك هذا الثوب) أو دينار في ذمتي (في) سكتي هذه سنة لم يصح بخلافه في منفعة نفسه أو فقه أو دأته كقوله الاستنوي والبلقيتي وغيرهما ويوجه بأن منفعة العقار لا تثبت في الذمة بخلاف غيره كما يعلم مما يأتي في الاجارة أو في (هذا العقد) فقبل (فليس) بسلط قطعاً لا اختلاص كنهه وهو الدينية (ولا يعندي بيعا في الاظهر) عملاً بالقاعدة الاغلبية من ترجيحهم مقتضى اللفظ ولفظ السلم يقتضي الذمة وقد رجحون المعنى اذا قوى كجعلهم الهبة ذات ثواب معلوم بيعاً نعم لو نوى بلفظ السلم البيع فهل يكون كافيته كما اقتضت قاعدة ما كان صريحاً في بابه لان هذا الميحد شاذ في موضوعه فجاز كونه كافيته في غيره أولاً لان موضوعه ينافي التعيين فلم يصح استعماله فيه وما في القاعدة محله في غير ذلك كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم ولا نافية ما يأتي أو اخر الفرع من صحة نية الصرف بالسلم لانه لا تعين ثم ياتي مقتضاه (ولو قال اشتريت مثل ثوباً) صفته كذا (بهذا الدراهم) أو دينار في ذمتي (فقال بعثك انعدي بيعاً) عملاً بمقتضى اللفظ (وقيل) وأطال المتأخرون في الانتصار له (سلماً) نظراً للغة فعلى الأول يجب تعيين رأس المال في المجلس اذا كان في الذمة لخرج عن بيع الدين بالدين لا قبضه وثبت فيه خيار الشرط ويجوز للاعتراض عنه وعلى الثاني ينعكس ذلك ويحل الخلاف اذا لم يذكر بعده لفظ السلم والا كان سلماً اتفاقاً لا استواء

(قوله) سلموا جلا الى قول المصنف
ويصح في النهاية (قوله) غير كبيرة
كبيد اذ تميل للكبر أى فلا يفي
الاطلاق بل لابد من تعيين المحلة
(قوله) السلم مع التصريح أى قول
المصنف ويشترط في النهاية (قوله)
للعاقدين الى قوله وكالى أول في النهاية
(قوله) لانها معلومة الى الفصل
في النهاية (قوله) ولا يلغى المنكسر
الحاصل ان العقد اذا وقع في اليوم
والليلة الاخيرين يعتبر ماعدا
الشهر الاخير هلا وبلا وكذا الآخر
ان نقص وفي هذا يلغى المنكسر
وتأخر اداء الاجل عن العقد
وكن وجه ذلك عدم فائدة اعتبار
المنكسر لو اعتبرنا قدره من آخر
يوم من آخر الأشهر لان كونه
ناقصا لا يعلم الا بعد مضي ذلك اليوم
جميعه فقبل مضيه لا يمكن الحكم
بالحلول وبعد مضيه لا فائدة للحكم
بالحلول قبل تمامه وأيضاً لم يزمه من
اعتبار قدره من اليوم التاسع
والعشرين من آخر الأشهر الذي هل
ناقصا اعتبار الشهر العددي تسعة
وعشرين يوماً وهو خلاف المقرر
في نظائر هذا المحل ومن اعتبار
قدره من أول الشهر الداخل يجعل
الشهر الآخر ثلاثين نظراً للعدد
لزمه زبادة في الأصل على الأشهر
العربية أشهر عتيقة التي هي الهلالية
ومن ثم اذ لم ينص الآخر بأن كان
ثلاثين تاماً اعتبرنا قدر المنكسر
من اليوم الثلاثين منه لعدم لزوم
زيادة على الأشهر العربية وعدم
اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين
قديم

اللفظ والمعنى حينئذ (الثالث) بيان محل التسليم على تفصيل فيه حاصله (المذهب أنه اذا سلم)
سلموا جلا أو مؤجلا وهما (موضوع لإصلح للتسليم أو) سلموا جلا وهما جعل (إصلح له) (و) لكن
(المحل) أى المسلم فيه (مؤبته) أى عرفاً كاهو واضح (اشترط بيان محل) يقع الحاء أى مكان (التسليم
للمسلم فيه لتفاوت الأغراض فيما يرام من الامكنة في ذلك (والا) بأن صلح للتسليم والسلم حال أو مؤجل
لامؤبته لمحل ذلك اليه (فلا) يشترط ماذ كروبتعين محل العقد للتسليم للعرف فيه فان عينا غيره تعين
بمخلاف المبيع المعين لان السلم ما قبل التأجيل قبل شرط ما يقتضى تأخير التسليم ولو خرج المعين للتسليم
عن الصلاحية تعين أقرب محل صالح له ولو أنعدهم بلا أجره على الوجه لانه من تسمية التسليم الواجب
ولا خيار للسلم ولا يجب السلم اليه لو طلب الفسخ ورتد رأس المال ولو قلش رهن وخلص نساً من على
على العقد ولا استوى والبلقينى هناما فيه نظر ولو انهدمت دار عتبت للرضاع المستأجر له ولم يرضى
بجعل غيرها فسخ كما أفتى به البلقينى و يفرق بينه وبين ما نحن فيه بأن المدار هنا على ما يليق بحفظ المال
ومؤنه والغالب استواء المحلة فيهما ومن ثم قالوا المراد بمحل العقد هنا محلة لا خصوص محله وقالوا لو قال
تسلمه لى فى بالذك كذا هو غير كبيرة كبيد كذا كفى احضاره فى أولها وان بعد عن منزله أو فى أى
محل شئت منه صح ان لم يتسع و ثم على حفظ الابدان وهو مختلف باختلاف الدور ومن ثم لو عنادا
للرضاع تعينت (ويصح) السلم مع التصريح بكونه (حالا) ان وجد السلم فيه حينئذ والاعتين المؤجل
(و) كونه (مؤجلا) احصاؤه بقياساً أو لوليا فى الحال لانه أقل غرراً واعتنايين الاجل فى السكابة
لعدم قدرة القن عندها على شئ وكون البيع يغنى عنه سيما ان كان فى الذمة لا يقتضى منعه على ان
العرف الطرد بالرخص فى مطلق السلم دون البيع (فان أطلق) العقد عن التصريح بهما فيه (العقد حالا)
كالتمن فى البيع (وقيل لا يعتقد) لان العرف فيه التأجيل فالتسليم منه يصير كالتأجيل فيجوز
ويرد منع ذلك كاهو واضح (ويشترط) فى المؤجل (العلم بالاجل) للعاقدين أو لعدلين غيرهما أو لعدد
التواتر ولومن كفار ولو كان الاجل باعالم بضر جهل العاقدين به كياناً أما اذ لم يعلم فلا يصح
كللى الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس أو الشتاء ولم يردا وقت المعين وكالى أول أو آخر رمضان
لوقوعه على نصفه الأول أو الآخر كما هذا ما نقله عن الاصحاب وان أطال التأخرون فى رده أو فى يوم
كذا أو فى رمضان مثلاً لانه كله جعل طرفاً فكأنهما قالا محله جزء من أجزاءه وهو مجهول وانما جاز
ذلك فى الطلاق لانه لما قبل التعليق بالمجهول قدمه بز يذيقه بالعام ثم تعلق بأوله لتعنه للوقوع فيه
لامن حيث الوضع أى لما يأتى فى وضع الظرف المعلوم منه رد قول غير واحد وان استحسنته الرافعى تعلقه
بأوله يقتضى أن الاطلاق يقتضيه أى وحده ونحوه ولا من حيث العرف لانه يقتضى صدق الظرف
على جميع أزمنة صدقاً واحداً بن من حيث صدق الاسم به كاهو القاعدة فى التعليق بالصنات أنه حيث
صدق وجود اسم المعلق به وقع المعلق ومن ثم تعلق طلاقها بقبل موته وقع حالاً لصدق الاسم
أو بتكليفها لى يذيق يوم الجمعة وقبح تنكحها لانه اشاعوا بها لذلك ولم يتقدم بأوله وأما السلم فلما لم يقبل
التأجيل بالمجهول لم يقبله بالعام وانما قبله بخو العيد لانه وضع لكل من الأول والثانى بعينه فدل لانه على
صكك منهما أقوى من دلالة الظرف على أزمنة لانه لم يوضع لكل منهما بعينه بل لزم من مهم منها كذا
قوله ابن الرفعة وقضيته أن دلالة الظرف على أزمنة من حيز دلالة النكرة أو المطلق على الخلاف فهمما
وقضية ما مر من قبله بالعام ولم يقبله به الذى عبر به اسماعيل الحضرمى وبعه السبكى والركشى وغيرهما
أنه من حيز دلالة العام المتضمنية لموضع لكل فرد فرد من افراد فان قلت فالحق من ذلك قلت الحق
ما قاله ابن الرفعة كما علم من قولنا تبعاً للمصنف لا من حيث الوضع ولو كان عاماً لكانت دلالة على

الاول من حيث الوضع لما تقرر في وضع العام فتأمله وبحسب قول ابن العماد عما تقرر من الفرق
 أنه ليس بشئ مع ما بان في تقريره أنه في غاية التحقيق والظهور ثم زعم أنه لا جامع بين الحل والعقد حتى
 يتشكل هذا بهذا (فان عين شهو العرب أو الفرس أو الروم جاز) لأنها معلومة مضبوطة وكذا
 البروز والمهرجان وفتح النصارى (وان أطلق) الشهر (حمل على الهلال) وان الطرد عرفهم
 بخلافه لانه عرف الشرع هذا ان عندنا أوله (فان انكسر شهر) بأن عندنا اثنا عشر والتأجيل بالشهور
 (حسب الباقي) بعد الأول المنكسر (بالأهلة وتعم الأول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر لئلا
 يتأخر ابتداء الأجل عن العقد نعم لو عقد في يوم أول ليلة آخر الشهر اكتفى بالشهر بعده بالأهلة وان
 تنص بعضها ولا يتم الأول مما بعدها لانها مضبوطة كوامل هذا ان تنص الشهر الأخير والالم
 يشترط انسلاخه بل يتم منه المنكسر ثلاثين يوما لتعذر اعتبار الهلال فيه حينئذ (والاصح) صحة تأجيله
 بالعيد وجمادى) وشهر ربيع والنفر (ويحمل على الأول) فيحل بأول جزئ منه لتحقيق الاسم به ومن
 ثم لو كان العقد بعد الأول وقبل الثاني حمل عليه لتعنه* (فصل) في بقية الشروط السبعة وقدم
 منها أربعة التلاثة التي في المتن وحلول رأس المال والخامس القدرة على تسليمه حينئذ (يشترط كون
 السلم فيه مقدور على تسليمه) من غير مشقة كبيرة (عند وجوب التسليم) وهو بالعقد في الحال
 والحلول في المأجل فان أسلم في منقطع عند العقد والحلول كطب في الشتاء لم يصح وكذا الوطن حصوله
 عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة وصريحها مع دخوله في قوله مع شروط البيع
 ليرتب عليه ما بعده وليس به محل القدرة المتفرقين فيها فان بيع المعن يعتبر فيه عند العقد مطاعا وهناتارة
 يعتبر هذاتارة يعتبر الحلول كما تقرر (فان كان يوجد ببلد آخر) وان بعد (صح) السلم فيه (ان اعتمدت
 الى محل التسليم (للبيع) للقدرة عليه حينئذ قبل لا بد من زيادة كثيرا وريبان الاعياد يفهمه (والا)
 يعتد بنقله لبيع بان نقل له نادرا أو لم يتقل أصلا أو بتقل نحو هدية (فلا) يصح السلم فيه الا بقدرة عليه
 (ولو أسلم فيما يبيع) وجوده (فانقطع) كله أو بعضه لحاشته أفسدته وان وجد ببلد آخر لكن
 ان كان يفسد بالنقل أو لا يوجد الا عند من لا يبيعه أو كان ذلك البلد على مسافة القصر من بلد التسليم
 (في محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله وكذا بعده وان كان التأخير لاطله (لم ينفع في الظاهر) كما اذا
 أفسس المشتري بالثمن وليس هذا كتحلف المبيع قبل القبض لان ذلك في معين وهذا فيما في الذمة فيختبر
 المسلم) وان قال له المسلم اليه خذ رأس مالك (بين فسخته) في كله لا بعضه المنتقطع فقط وان قبض ما عدا
 وأتلفه فاذا فسخ زعمه ببلده ورجع برأس ماله (والصبر حتى يوجد) فيطالب به وخياره على التراخي فله
 الفسخ وان أجاز وأسقط حقه منه (ولو علم قبل الحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار له قبله)
 ولا ينسخ بنفسه حينئذ (في الاصح) فيها لان وقت وجوب التسليم لم يدخل اما اذا وجد عند من
 لا يبيعه الأباكثر من ثمن مثله فلزمه تخصيصه بذلك الاكثر وفارق الغاصب بأنه التزم التخصيص بالعقد
 باختياره وقبض البذل فالزيادة في مقابلة ما حصل له من ثمن ما قبضه بخلاف الغاصب وأيضاف السلم
 عقد وضع للربح فلزم المسلم اليه تخصيص هذا الغرض الموضوع له العقد والانتفت فائده والغصب
 باب تعدد المعاملة مطروحة فيه بنص بمثل ما اعتدى عليكم (و) الشرط السادس التقدير به بما يفي الغرض
 عنه حينئذ (يشترط كونه) أى المسلم فيه (معلوم القدر كميلا) فيما يكال (أو وزن) فيما يوزن (أو عدد)
 فيما يعد كالحيوان والبن (أو ذرعا) فيما يزرع أو عدد ذرعا فيما يعد وذرع كسط للخبر السابق
 أول الباب مع قياس ما ليس فيه بما فيه (ويصح في المكيل وزنا وعكسه) ان عد الكيل نصابا فيه
 كوزن ما جرمه كجرمه أو أقل وفارق هذا الربوي بأن الغالب فيه التعبد ومن ثم كنى الوزن بخو الماء

* (فصل في بقية الشروط) *
 (قوله) في بقية الشروط الى قوله
 أما اذا وجد في النهاية (قوله) الى
 محل التسليم خرج به ما عداه ولودون
 مسافة القصر منه وكان الفرق بينه
 وبين ما يأتي في المنتقطع أنه يغتفر
 في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ثم
 رأيت المحشى أشار الى ما اقتضاه
 اخلاق المتكلمين لم يتعرض للفرق
 وكلمه لظهوره (قوله) ويرد بان
 الاعياد يفهمه كيف يفهمه مع
 نصرتهم في مواضع متعددة بان
 العادة تثبت بجملة فتأمل (قوله)
 ان عد الكيل الى المتن في النهاية
 الا قوله فان فرض فهو يسير

هنا لا ثم كمر اسماً لا يعد ضابطاً فيه لعظم خطره كفتات السلب والعبرة بتعيين وزنه لان يسيره المختلف
بالكيل والوزن ماله كثيرة اختلاف الآلات الصغار لثقل تناوهم فان فرض فهو يسرجدا وما علم وزنه
بالاستفاضة كالتيديكي فيه الغد عند العتد لا الاستيفاء بل لا بد من وزنه حينئذ ليحقق الانباء قول
الجرجاني لا يسلم في التقدن الاوزن لا يحمل على ما لم يعرف وزنه (ولو أسلم في مائت) ثوب أو (صاع
حنطة على ان وزنها كذا لم يصح) لغزوة الوجود قيل الصاع اسم للوزن قالوا قال في مائة صاع كميلاً
لاستقام انتهى ويرد بان الأصل في الصاع الكيل كادل عليه كالمهم في زكاة النطر وانما قدره
بالوزن لانه الذي يضبطه ضبطاً عاماً (ويشترط الوزن في البطح والباذخان والقشاة والفرجل
والرمان) وتحوها من كل ما يضبطه الكيل لتخافه فيه لكونه أكثر جرماً من الجوز كبيض نحو
الدجاج لا نحو الحمام أو غير ذلك كالتمل وقصب السكر وسائر الشواك فلا يكتفي فيها كيل ولا عدل لكثرة
تناوهم ولا عد مع وزن لكل واحدة لغزوة وجوده ومن ثم امتنع في نحو بطيخة أو بيضة واحدة لا حياجه
الى ذكر حجمها مع وزنها وذلك لغزوة وجوده نعم ان أراد الوزن التقريبي اتجه بحسبته في الصورتين لا تنفاه
عن الوجود حينئذ وكذا يقال فيما لو جمع في ثوب بين ذرعه و وزنه بخلاف نحو خشب لا مكان تحت زائد
ولا يتأقنه وجوب ذكر طوله وعرضه وتجنه لان الوزن فيه تقريبي * تبييه * في اشتراط قطع اقناع
الباذخان احتمالاً للماوردي رجح الزركشي منهما المنع قال لانه العرف في بيعه لكن يشهد للاشتراط
قول الامام اذا أسلم في قصب السكر لا يقبل أعلاه الذي لا حلاوة فيه ويقطع بجماع عرفه من أسفله
ويطرح ما عليه من القشور رأى الورق انتهى وعلى الاول بشرط ان التفاوت فيما ذكر في القصب أعلى
منه في الاقناع فسومح هنا لا ثم (وبصح) السلم (في الجوز) وألحق به بعضهم البان المعروف الآن وهو
واضع بل الوجه صحته في لبسه وحده لانه لا يسرع اليه الفساد بنزع قشره عنه كما قاله أهل الخبرة
(والوزن) والنسبتق والبتدق في قشره الاسفل لا الاعلى الا قبل انعقاده (بالوزن في نوع بقل) أو أكثر
خلافاً لما راعى كالامام وكذا المصنف في غير شرح الوسيط (اختلافه) بغلق القشر وورقه
لسهولة الامر فيه ومن ثم يشترط واذك في الزباف هذا أولى (وكذا) يصح السلم فيه (كيلاً
في الاصح) لذلك لا عدل لعدم انضباطه فيه (ويجمع في اللبن) بكسر الباء وهو الطوب غير المحرق
(بين العدو والوزن) ندبا كألف لينة وزن كل كذا لانه يضرب اختصاراً لغزوة فيه ووزنه تقريب
والواجب فيه العد بشرط ذكر طول كل وعرضها وتجنها وانه من طين كذا وشرطه أن لا يعجن بنخس
كما علم مما مر في البيع ويصح السلم في أجر كل نجبه وظاهره ان يشترط فيه ما شرط في اللبن
وفي خرف ان انضبط كاي علم بما يأتي في الكوز والمنارة (ولو عين ميلاً) أو مزيلاً أو ذراعاً أو صنيعة أي
فردا من ذلك (فسد) السلم الحال والمؤجل (ان لم يكن) ما عين (معتاداً) كأن شرط بذراع عده
أي المحجول قدره لانه قد يتلف قبل قبض ما في الذمة فيعظم الغرر والتنازع ومن ثم صح بعثك متى
ذا الكوز من هذه لا تنفاه الغرر حينئذ كمر (والا) بأن اعتد ذلك أي عرف مقدار له من باقى (قلا)
يفسد السلم (في الاصح) ولغا ذلك الشرط لعدم الغرض فيه فيقوم غيره بمقامه فان شرط عدم ابله بطل
العتد اما تعيين نوع نحو الكيل بالنص عليه فهو شرط الا أن يغلب نوع أو يعتاد كيل مخصوص في حب
مخصوص ببلد السلم فيما يظهر فيحمل الاطلاق عليه ولا بد من علم العاقدن وعدلين معهما بذلك
كما يأتي في أوصاف السلم فيه (ولو أسلم في) قدر معين من (ثمر قريية صغيرة لم يصح) لاحتمال تلفه فلا يحصل
منه شيء (أو عظيمة صغ في الاصح) لان ثمرها لا يقطع غالباً بالمدار على كثرة ثمرها بحيث يؤمن انقطاعه
عادة وقلته بحيث لا يؤمن كذلك لا على كبرها وصغرها أما السلم في كاه فلا يصح قيل هذا انما يناسب

(قوله) لغزوة الوجود الى المستن في
النهاية (قوله) ولا عدل لكثرة
الى قوله بخلاف نحو خشب في
النهاية (قوله) ايكن شهد
للاشتراط لك أن تقول يجوز أن
يكون ما أفاده في الام في القصب هو
العرف في بيعه في زمنه رضى الله عنه
فلا منافاة بل هو مؤيد لارجح
الزركشي (قوله) في القصب أعلى
منه كذا في أصله بخطه أعلى بالياء
(قوله) وألحق به بعضهم الى قول
المصنف ويجمع في النهاية الا قوله
وهو واضع الى المتن (قوله) بحيث
يؤمن انقطاعه الى القدر المسلم فيه
كما هو ظاهر

شرط القدرة لا شرط معرفة القدر ورد بأن هذا ذكر كالتسمية والردف لما بين الشرطين من التناسب
 (و) الشرط السابع (معرفة الأوصاف) المتعلقة بالمسلم فيه للعاقدين مع عدلين كإتيان فخر ج
 قولهما مثل هذا بخلاف ما لو أسلم اليه في ثوب مثلاً ووصفه ثم قال أسلمت اليك في ثوب آخر تلك الصفة
 فانه يجوز ان كانا ذكرين لتلك الصفات والفرق أن الأول فيه إشارة إلى العين وهي لا تعتمد الوصف
 (التي) ينضبط بها المسلم فيه و(يختلف بها الغرض اختلافاً ظاهراً) وليس الأصل عدمها اذ لا يخرج
 عن الجهل به الا بذلك بخلاف ما تناسخ باهما له كالكل والسمن وما الأصل عدمه ككتابة السن وزيادة
 قوته على العمل واعترضه شارح بأشترط ذكر البكرة أو الثبوتية مع الأصل عدم الثبوتية ويرد بأنه
 لما غلب وجودها صارت بمنزلة ما الأصل وجوده ويصح شرط كونه زائداً أو سارقاً مثلاً لا كونه مغنياً
 أو عوذاً أو قوفاً مثلاً والفرق ان هذه مع خطرها تستدعي طبعاً قانوناً وصناعة دقيقة فيعز وجودها
 مع الصفات المعبرة بخلاف الأول (وذكرها في العقد) ليميز العقود عليه حينئذ فلا يكتفى ذكرها
 بعده ولو في مجلسه (على وجه لا يؤدي إلى عزه الوجود) أي قلته لان السلم غير قائم مع قبلا لا يوثق
 بتسليمه به يعلم أن هذا تصریح بما أفهمه شرط القدرة على تسليمه معناه السابق (فلا يصح فيما
 لا ينضبط مقصوده كالتخلط المقصود الاركان) الذي لا ينضبط (كهر يسه) وكشاً وتخصيص
 فيعماء كذا مثله شارح وهو سبق قلنا الماء فيه غير مقصود مع عدم منعه لمعرفة المقصود وانما سبب
 عدم الصحة فيه ما ذكره من عدم انضباط حموضته وانما عيب فيه هو فرقاً بينهما من خلخول التبرأت
 ذال لا غنى له عنه فان قوامه به بخلاف هذا اذ لا مصلحة له فيه ومثله المصل قيل رد على المتن اللين المشوب
 بالماء فانه لا يصح السلم فيه مع قصد بعض أركانه فقط ويرد بأن الماء ان لم يقصد لكنته يمنع العلم بالمقصود
 كما يصح به قولهم لا يصح بيعه للجهل بالمقصود منه وهو اللين (ومعجون) مركب من جزأين أو أكثر
 (وغالبه) وهي مركبة من دهن معروف مع سلق وعشراً أو عوداً وكافور (وخف) ونعل مرتين من
 بطانة وظاهرة وحشولان العبارة لا تفي بذكر انعطافاتها وأقدارها ومن ثم صح كقوله السبكي من
 شعه في خف أو نعل مفرد ان كان جديداً من غير جلد كشوب بخيط جديد لا ملبوس (ورباق) بفوقية
 أو دال أو طاء بمهمة ويجوز كسر أوله وضمه (مخلوط) بخلاف النبات أو الحجر (والاصح حتمته
 في المختلط) بالصنعة (المنضبط) عند أهل تلك الصنعة المقصود الاركان كجأصله (كعتابي) من
 قطن وحرير (وخر) من ابريسم وبراوصوف بشرط علم العاقدين بوزن كل من أجزائه على العقد
 وعليه يظهر الاكتفاء بالظن (و) في المختلط خلقة أو غير مقصود لكنته من مصلحة من الثاني نحو
 (جبن واقط) وما فهم من الملح والانفحة من مصالحهما لكن قيل يختلف الغرض بعلمهما وكثرهما
 وعليه يجب بأن هذا تفاوت سهل غير مطلق فظروا اليه قبل لا بد من تقييد الجبن بالجديد لمنعه
 في القديم أو العتيق كما نص عليه في الام وعلله بأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق أو القديم غير محدود وجرى
 عليه جميع المتقدمون انتهى وفيه نظر فسيأتي تحفه في التمر العتيق ولا يجب بيان مدة عتيقه فكذلك انما
 الا ان يفرق بأن من شأن العتيق هنا عدم الانضباط وسرعة التغير ثم رأت من حمل النص على ما فيه تغير
 لانه معيب وفيه نظر وان جرت عليه في شرح الارشاد لان تعليل الام المذكور يرتد هذا الحمل كما هو
 واضح (و) من الأول نحو (شهد) بفتح أوله وضمه وهو غسل الخل شبعه خلقة فهو شبيه بالتمر وفيه
 النوى (و) من الثاني أيضاً نحو (خل تمر أو زبيب) ولا يضر الماء لانه من مصلحة فعله ان جبن
 وما بعده ليس عطف على عتاي لفساد المعنى بل على المختلط كما تقرر فان أريد بالمنضبط ما انضبط مقصوده
 اختلط بمقصود أو لا كان الكل معطوفاً على عتاي (لا الخبز) فلا يصح السلم فيه (في الاصح عند

قوله) ينضبط بها إلى قول
 المصنف فلا يصح في النهاية
 (قوله) مع خطرهما هل يقرأ بالخاء
 المعجمة والطاء المهملة أو بالعكس
 (قوله) الذي لا ينضبط إلى قوله
 وعليه يظهر في النهاية (قوله) مع
 عدم منعه لمعرفة المقصود ما الفرق
 بينهما وما يأتى له في اللين المختلط به
 ثم رأيت المحشى قال قوله مع عدم
 منعه هذا الشكل بقوله لا لآلئ لكتنه
 يمنع العلم بالمقصود انتهى (قوله)
 وانما سبب الخ هذا التوجيه يقتضى
 بطلان في مطلق الخفض وبقدره
 نصير الشارح المذكور المختلط
 بالماء وقوله وفرقوا الخ يقتضى
 البطلان في المختلط بالماء فقط
 فليحرم (قوله) ومثله المصل هل هو
 في مطلقه والمختلط منه بالماء ينبغي
 أن يأتي فيه ما يثبت في الخفض
 أخذ من التسمية (قوله) ونعمل
 إلى المتن في المعنى الألف خرم بمقالة
 السبكي ولم يعزها اليه (قوله)
 وفي المختلط إلى قوله لكن في النهاية
 (قوله) بأن أقل ما يقع الخ يجوز أن
 يكون مراده أن أقل ما يقع عليه
 ذلك في الجبن غير محدود لا أقل ما يقع
 عليه مطلق اسم العتيق الخ فلا يرد
 التمر الخ لجواز أن يكون العتيق منه
 منضبطاً في العرف لتسكيره كل عام
 فبأقرب إلى الثمرة الآتية يقال له
 عتيق وفي ظني ورود هذه التسمية
 في بعض الأحاديث الشريفة
 النبوية فليتأمل

الاكثرين) لاختلاف تأثير النار فيه (ولا يصح) السلم (فيماند وجوده كعلم الصيد بموجب العزة) أى يجعل يعز وجوده ولو بان لم يعتد نقله اليه لبيع اذ لا وثوق بتسليمه حينئذ (ولا) يصح أيضا (فيمالواستقصي وصفه) الذي لا بد منه لصفة السلم فيه (عز وجوده) لما ذكر (كاللؤلؤ الكار) بكسر أوله فان ضم كان مشردا وحينئذ تشدد الباع وقد تخفف (والديواقيت) اذ لا بد منهما من ذكر الشكل والحجم والصناعم والوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير اللؤلؤ وهو ما يطلب للتداوى أى غالبا وضبطه الجويني بسدس دينار ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجوده بكاره في زمنهم أمّا الآن فهذا لا يطلب الا لانه لا غير فلا يصح السلم فيه لعزته (وجارية) وبهجة كأوزة أو دجاجة على الاوجه وان قلت صفاتها كالزخبة (وأختها أو ولدها) مثلا لندرة اجتماعهما مع الصفات المشتركة وانما صرح شرط نحو الكتابة مع ندرة اجتماعهما مع تلك الصفات لتسهيل تحصيلها بالتعلم ويصح في البلور لا القديق لاختلاف أشجاره * (فرع يصح) * السلم (في الحيوان) غير الحامل لثبوته في الذمة قرضا نصافي الا بل وقياسا في غيره واتضح الحاصل انتهى عن السلف في الحيوان مردوباً عنه لم يثبت وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر عمر و بن العاصم رضي الله عنه أن يأخذوا بعيرين بن الى أجل وهذا سلم لا قرض لانه لا يقبل تأخيلا ولا زيادة (و يشترط في الرقيق كونه كتركي) أو حبشي وصفه المختلف كرومي أو خطائي (و) ذكر (لونه) أى النوع ان اختلف (كأبيض) وأسود (و) يصف بياضه بسمة أو شقرة) وسواده بصفاء أو كدرة أمّا اذا لم يختلف لون النوع أو الصنف كالزنج فلا يجب ذكره (و) ذكر (ذكوره وأنثوته) وشبابه وبكرته والواو في هذا على ما في كثير من النسخ ونحوه من كل ضدن مما يأتي بمعنى أو (وسنه) كإن سن أو محتمل ويظهر أن المراد اختلاجه باللفعل ان تقدم على الخمسة عشر والأهوى وان لم يفسا فلا قبل زاده علم لان الصغر مقصود في الرقيق ولا مانعص عنها ولم يحتمل لانه لم يوجد وصف الاحتلام الذي نص عليه ولا نظرا لدخول وقته بسع لانه مجاز ولا قرينة عليه فان قلت تزول أمثلة البالغ ابن عشر في الضرب على ترك نحو الصلاة وان نحو ثلاث عشرة سنة في الاحتجاب منه فلم يقبل بذلك هنا قلت لان هنا شرطا للنظا وهو الاحتلم وهو لا يصرف عند الإطلاق الا الى حقيقة هو هي الاحتلام باللفعل أو بولوج خمسة عشر فلم يعدل لغيرها وفي ذلك الاعتبار المعنى قضوا فيه في كل باب بما يناسبه فتأمل لندفعه بمثلا هنا (وقد) أى قامته (طولا وقصرا) وربعة (وكه) أى ما ذكره ما يختلف كالوصف والسن والقد بخلاف نحو الذكورة (على التقريب) فلو شرط كونه ابن سبع مثلا لتحديد لم يصح لندرته و يقبل قول الثن العدل في احتلامه وكذا سنه ان بلغ والا فتقول سيده العدل أيضا ان علمه وهو المراد من قولهم ان ولد في الاسلام والا فتقول بانعي الرقيق يظنهم ويظهر الاكتفاء بعدل منهم لان المدار على حصول الظن (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتحين وهو سواد يعلو جفن العين (والسمن ونحوهما) كدجج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكاثم وجهه وهو استدارته ورقة خصر وملاحة (في الاصح) لتسامح الناس باهما لها (و في) الماشية كالبحر والغنم و (الابل والخيول والبغال والحمير الذكورة) وظاهر كلامهم بل يرضيه أنه لا يجب التعرض هنا لكونه خلا أو خصا وعلية فلا يلزمه قبول الحمى لان الخصاء عيب كمر وبه يفرق بين هذا وما يأتي في اشتراط ذكره في العلم لانه ليس عيبا مع اختلاف الغرض به (والأنثى والسن والواو) الا الا بلى اذ لا يجوز زالم سلم فيه لعدم انضباطه (والنوع) والصنف ان اختلف كجناتي وأعراب في الا بل وكعربي أو تركي في الخيل وكعصري أو رومي في البقرة ويجوز من نعم أو ماشية تخوطى مما العادة كثرتهم ولا يجب هذا ذكر القديق بل يجب وانصر له الاذرى وغيره ولا وصف اللون لكن

(قوله) الذي لا بد منه الى الفرع في النهاية (قول المتن) كاللؤلؤ الكار والديواقيت الملاحقهم نحو الديواقيت وتقسيد المنع في اللؤلؤ بالكار يقتضى التفرق بينهما وهو بالهلافة محل تأمل لان فيه صغارا يطلب له واقفقط فينبى أن يصح (قوله) الشيوة الى قوله ويظهر في النهاية (قوله) كرومي أو خطائي كانه باعتبار العرف في نحو مصر ثممول التركي للرومي صنفنا أصل الروضة جعل الرومي أسمى مقابلا للتركي ومثل الاذرى أسمى التركي بالخطائي والمغلى (قوله) أى قامته الى قوله ويقبل في النهاية (قوله) ويجوز منه نعم الخ يؤخذ مما صرح في شرح القريه ان المراد هنا على كونه يؤمن انقطاعه فيصح أولا فلا يصح وعليه فيختلف ذلك هنا وبما يختلف القدر السلم فيه

يسن في نحو خيل ذ كغرة وتجميل (وفي الطير) والسملو لهما (التوع والصغر وكبر الجثة)
 أي أحدهما ولون طير لم يرد لال وكذا ستهن عرف وذ كورته وأوشته أن يمكن التميز وتعلق به
 غرض وكون السملنهر يأو بجريا طريا أو ملحا (وفي اللحم) من غير صدور طير ولو قد ائتملحا
 (لحم بقري) عراب أو جواميس (أوشان أو مغرز كخصي رضيع) هزيل لا أعفج فلان الجف عيب
 (معلوف أو ضدها) أي المذ كورات أي أنثى في فطم راعمين والرضع والفظم في الصغير وأما الكبير
 فنه الجذع والثني ونحوهما فيذكر أحد ذلك وذلك لاختلاف الغرض بذلك اذ لحم الراعية أطيب
 والمعلوفة أدهم ولا بدقها من علف يؤثر في لحمها نعم أن لم يختلف بها وضدها بل لم يجب ذكر أحدهما
 وكذا في لحم الصيد يشترط فيه بيان عن ماصديه (من نخذ) بانجم الذال (أو كف
 أو جنب) أو غيرها لاختلاف الغرض بها أيضا (ويقبل) وجوبا (عظمه على العادة) عند الإطلاق
 كدوى التمر ويجوز شرط نزعها وحيد لا يجب قبوله لا بشرط نزع نوى التمر على الوجه من وجهين
 فيه والفرق أن التمر يدخر غالبا ونزع نواه يعرضه للافساد بخلاف العظم ويجب قبول جلد بؤ كل عادة مع
 اللحم لأرأس ورجل من طير وذب أو رأس لحلم عليه من سمك (وفي الثياب الخنس) كتظن أو كان
 والنوع وبلد نسجه ان اختلف به غرض وقد يغني ذكر النوع عن غيره (والطول والعرض والغلط
 والمدة بالذال وهما صفتان للغزل (والصفاقة) وهي انضمام بعض الحيوط الى بعض (والرقة) وهي
 ضدها وهما يرجعان لصفة التسج فانهما أحسن مما في الروضة وأصلها من اسقاطهما نعم قد يستعمل
 الدقيق موضع الرقيق وعكسه (والنعومة والخشونة) وكذا اللون في نحو حري وروبر وقطن
 وإطلاقهم شمول على ما لا يختلف من كان أو قطن (ومطلقه) عن ذكر قصر وعدمه (يحمل على
 الخمار) لانه الأصل دون المقصور نعم يجب قبوله لكن ان لم يختلف الغرض (ويجوز) السلم
 (في المقصور) لانضباطه لا لبس وان لم يغسل لعدم انضباطه بخلاف جديد وان غسل ولو قصا
 وسراويل أحاط بهما الوصف والأفلا عليه يحمل تناقض الشين في ذلك (ويجوز السلم في السكنان
 لكن بعدد قلة قبله وفيه ما يصح غزله قبل التسج كالبرود) اذ ابن الصبيغ ونوعه وزنه ولونه وبلده
 (والاقيص حخته في الثوب (المصبوغ بعده) أي التسج كالغزل المصبوغ (قلت الاصم معنعه وبطع
 الجمهور والله أعلم) لان الصبيغ بعده يد الفرج فلا يظهر فيه خصوصافة أو رقة ويجوز في الحبرة
 وعصب العين ان وصفه حتى تخطيطه نص عليه في الام وقول شارح الاعصاب العين غلط فيه والاولى
 حمله على ما لا يضبطه الوصف (وفي التمر) والزبيب (لونه ونوعه) كعقلى أو برنى (وبلده وصغرا الحبات
 أو كبرها وعتقه وحدائته) وكون جفافه بأمه أو الأرض لامتد جفافه الا في بلد يختلف بها ولا يصح
 في التمر المكثور بالحواسر لتعدرا استيفاء صفاته المشترطة حيث وظاهر أنه لو لم يتعرض لكتنه فيها
 جاز قبول ما فيها ويذكر في الربط والغنب غير الأخيرين (والحظنة وسائر الحبوب كالتمر) فيما
 ذكر فيه حتى مدة الجفاف بقصصيلها نعم لا يصح خلاف ما في فتاوى المصنف كالبحر في أرز في قشرته
 اذ لا يعرف حينئذ لونه وصغره وكبرها لاختلاف قشره خفة وزنه وانما يصح بيعه فيه لانه يعتمد
 المشاهدة والسلم يعتمد الصفات ومن ثم يصح بيع نحو المججونات دون السلم فيها وبحث حخته في النخالة
 والبن ومثله قشر البن فيذكر في كل ما يختلف به الغرض فيه (وفي العسل) وهو حيث أطلق عسل
 النحل (جبلى أو بلدى) وناحيته وممرعاه لتكيفية بممرعاه من داء كنور الفاكهة أو دواء
 كالكمون (صبي أو خربى) لأن الخربى أجود (أبيض أو أصفر) قوى أو رقيق ويتقبل مارق
 لحرا لا عيب (ولا يشترط) فيه (العنق والحداثة) أي ذكر أحدهما لانه لا يتغير أبدا بل كل شئ

(قوله) نعم ان لم الى المتن في النهاية
 (قوله) وضدها بلد أي ماشية بلد
 فيكون أن يقول من ماشية بلد كذا
 وينبغي أن يكتب به غيره مما يأتي
 (قوله) لم يجب ذكر أحدهما ان كانت
 هذه عبارة فضمير النسبة عائد الى
 المعلوفة ونسبها وينبغي أن يكون
 مثلها بقية الاوصاف ويحكم مرجع
 عبارة أحدها ويكون مرجع
 الضمير الاوصاف المذكورة في المتن
 وعليه فقبارته وافية لا تحتاج الى
 استدراك ثم هذه السئلة تحرى فيما
 يعتبر في الثمار والحبوب وغيرها
 اذ لم يختلف بلد ولا يحتاج الى
 الفرق (قوله) يعرضه للافساد لعله
 بالنسبة لبعض الجهات ولا قد
 يقال عن بعضها انه على العكس
 وان التمر أحلح من الإبقاء (قوله)
 ويجب قبول الى قول
 (قوله) كتظن في النهاية (قوله)
 المصنف وفي التمر في النهاية (قوله)
 تكون جفافه الى قوله وظاهر
 في النهاية (قوله) جمارعه من داء الخ
 ما وجه إطلاقه ان نور الفاكهة داء

يحفظه (ولا يصح) السلم (في) كل مائتا ثير النار فيه غير منضبط كالخبر (والطبخ والمشوى)
لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه ومن ثم لو انضبطت ناره أو لطفت صغ فيه على المعتمد
وفارق الرابض فيه وذلك كسكر وفاسد وقد خلا فالن نار فيه زاعما أنه متقوم ودبس مالم يخاططه ماء
ولباء وصابون لا تضبط ناره وقصد أجزاءه مع انضباطها وحصى ونورة ونسيلة وزجاج وماء ورد وغيم
وأجر وأواني خرف انضبطت كما يعلم بما يأتي (ولا يضرب تأثير الشمس) أو النار في تمييز نحو غسل أو سمن
لعدم اختلافه (والاظهر منه) أي السلم (في رؤس الحيوان) والا كرفع لاشتباهها على أجناس
مقصودة لا تضبط ولان غالها غير مقصود وهو العظم (ولا يصح) السلم (في مختلف) أجزاءه (كبرمة)
من نحو حجر (معمولة) أي محفورة بالآلة واحتزبها عن المصوبة في قالب وهذا قيد أيضا فيما بعد ما عدا
الجلد كما يأتي (وجلد) ورق (وكوز وطس) بفتح أوله وكسره ويقال فيه طست
(وقسم ومنارة) بفتح الميم من النور ومن ثم كان الأشهر في جمعها مناور لا منابر (وطنجير) بكسر
أوليه وفتحها خلا فالن جعل الفتح لخنا وهو الدست (ونحوها) كبريق وحب ونشاب لعدم انضباطها
باختلاف أجزاءها ومن ثم صح في قطع أو قصاصة جلد دبغ واستوت جوانبه وزنا (ويصح في الاسطال
الربعة) مثلاً والمدورة وان لم تصب في قالب لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرؤس ومحل ان اتحاد
معدنها لان خالطه غيره (وفيما صاب منها) أي المذكورات ما عدا الجلد أي من أسهلها المذاب
(في قالب) بفتح اللام اذ مكسورها البسر الاخر وقيل يجوز هنا التكرار أيضا وذلك لانضباطها بانضباط
قواها وفي نقدان كان رأس المال غيره لا مثله ولا السلم حيث لم يتو باه الصرف لاحد النقيدين
في الآخر كطعوم في مثله ولو غير جنسه ولو حال لان وضع السلم على التأخير وفي دقيق ودهن وقيل وشعر
وصوف وقطن وورق ومعدن وعطر وأدوية وبهار وسائر ما ينضبط (ولا يشترط ذكر الجودة
والرداءة) فيما سلم فيه (في الاصح) ويحمل مطلقة منهما (على الجيد) للعرف ويصح شرط
أحدهما الاردي العيب لعدم انضباطه ومن ثم لو أسلم في معيب يعيب مضبوط صحو يظهرها نحو حب
قبول السلم مالم يختلف به الغرض والاشراط الاجودية لان اقصاصها غير معلوم وقيل في الجودة أقل
درجاتها وفي الرداءة والارضية ما حذر لان طلب غيره عناد واستشكل شارح هذا بفتح سلم الاعمي قبل
التميز أي لانه لا يعرف الاحود من غيره ويردانه وان صح سلمه لا يصح قصصه بل يتعين تركه فيه نعم
الاشكال وارد على اشتراطهم معرفة العاقدن في الصفات فلو أورد عليه لا صاب ويجاب بأن المراد
بمعرفتها تصورها ولو بوجه والاعمي المذكور يتصورها كذلك (ويشترط معرفة العاقدن الصفات)
المشترطة (وكذا غيرهما) أي عدلان آخران يشترط معرفتهما لها (في الاصح) ليرجع اليهما
عند التنازع والمراد ان يوجدنا لما جعل التسليم عن يعرفها عدلان أو أكثر ومن لازم معرفة من ذكرها
ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان قبل ولا تكرر هنا مع مقدمه من اشتراط معرفتها لان
المراد ثمن تعرف في نفسها لتضبطها انتهى وفيه ما فيه والاو ان هذا تفصيل لبيان ذلك الاجمال
وأخره ليقع الختم به بعد الكل لانه المرجع عند وقوع التنازع في شئ من ذلك * (فصل) * في بيان
أخذ غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه (لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه) ومثله المبيع
في الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كبر عن شعير (ولو نوع) كبر في عن معقلى وتركى عن هندی وغير
عن رطب ومسقى بطير عن مسقى بعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله الرعي
واعتمده هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين قصد مرأومن مطرقه وماء السماء أيضا
اللهم الا أن يعلم اختلاف ما ينبت منه اختلافا ظاهرا وكذا فيما زعمه بعضهم ان الخلاف المكنين

(قوله) ورق الى قوله وفي نقدان
في النهاية (قوله) واستشكل شارح
الى الفصل في النهاية الا قوله قيل الى
قوله وهذا تفصيل (قوله) تفصيل
ليان ذلك أو ذكر توطئة لقوله وكذا
غيرها الخ فان التبادر من المعرفة
السابقة معرفة العاقدن * (فصل)
لا يصح أن يستبدل * (قوله) في
بيان أخذ الى التنبيه في النهاية (قوله)
ومسقى بطير الخ وجعلهم اختلاف
الماء السقي به من اختلاف النوع
لان اختلاف الصفة لا يتخلو عن
غاية فلو استثنى من اختلاف
الصفة كان أعيد

بمنزلة اختلاف النوعين وذلك لانه يسع للبيع قبل قبضه والحيلة فيه أن يفسخا المسلم بأن يتفادى فيه ثم يعترض عن رأس المال ومن ذلك ما لو أسلم لأخرى في دراهم فأسلم الآخرة ليه في دراهم واستوى صفة وحلولا فلا يقع تقاض على المنقول المعتمد لانه كالاعتراض عن المسلم فيه وهو ممتنع * تبينه * جعلوا اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الر باكتفاؤه ولعله للاختلاف فيهما إما ثم فواضع وإما هنا فلان فيه غررا وهو يكثر مع اختلاف النوع دون الصفة (وقيل يجوز في نوعه) ككوالواحد النوع واختلفت الصفة ويرد بقرب الاتحاد هنا ولو اعتبرنا جميع الجنس لاعتبرنا جميع جنس آخر فوقع كالحب ولم يمتنع في شيء فأنفذ ما طال به جمع لترجيحه (و) على الجواز (لا يجب) القبول لاختلاف الغرض (ويجوز أردأ من المشروط) أي دفعه بتراضيه ما لان فيه مساححة بصفة (ولا يجب) قبوله وإن كان أجود من وجه لانه دون حقه (ويجوز أجود) منه من كل وجه لعموم خبر خياركم أحسنكم قضاء (ويجب قبوله في الاصح) لان زيادته غير متميزة والظاهر أنه لم يجز غيره فخطأ امرئ المنفعة وأجبر على قبوله نعم أن أثره قبوله ككونه زوجه أو بعضه لم يلزمه كالأمة بنت الزبادة كأحد عشر عن عشرة وفي نحو عمه كأخيه وجهان لان من الحكماء من يعقده عليه والذي يتبعه أنه ان كان هنالك حاكم يكره عتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه لم يلزمه قبوله وإنه لا يلزمه قبول من شهد أو أقر بغيره ولو قبض بعضه جاهلا فهل يفسد قبضه أو يصح ويعتق عليه وجهان والذي يتبعه الأول لان كونه بعضه بمنزلة العيب فيه وقبض المغييب عما في الذمة لا يصح الا ان رضى القاض به ويجب تسليم نحو البرهنيان من بن وزوان فان كان فيه قليل من ذلك وقد أسلم كمالا جزاء أو زنا فلا وما أسلم فيه كمالا لا يجوز قبضه وزنا وعكسه لانه يشبه الاستبدال المعنوي ويجب تسليم الترجا فام لم يتناه حنفا فلان ذلك عيب فيه والرطب غير مشدخ وقيل قول المسلم في لحم هومة ككافا له جمع معتد من استعمال الأصل الحرمية في الحياة حتى يتيقن الحل بالنكدة الشرعية (ولو أحضره) أي المسلم اليه أو وارثه أو أجنبي عن ميت أخذ ما أتى ثم رأيت الزركشي صرح بذلك المسلم فيه ومثله فيما أتى جميعه كل دين مؤجل (قبل محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله (فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن) بمعنى كان (كان حيويا) يحتاج لمؤنه قبل الحل لها وقع أي عرفا أو غيره واحتاج لها في كراه محله أو حفظه أو كان يتوقف زيادة سعره عند الحل على الوجه (أو وقت غارة) الافصح غارة وان وقع العقد وقها على الوجه أو يريد كاه عند محله طر يا (لم يجبر) على قبوله وان كان للمؤدى غرض لا ضرر (والا) يكن له غرض صحيح في الامتناع (فان كان للمؤدى غرض صحيح كفساد رهن) أو براءه من أو خوف انقطاع الجنس عند الحل (أجبر) لان امتناعه حينئذ تعنت (وكذا) يجبر ان أتى اليه (لمجرد غرض البراءة في الظاهر) أولا لغرض أصلا على الوجه لعتقه وأفهم اعتبار دلرض المؤدى عند عدم غرض المؤدى اليه أنه لو تعارض غرضاهما قدم الثاني ولو أصر على الامتناع بعد الاجبار أخذ الحل كما أمته عنده ولو برئ المدين ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكن التسليم لغرض غير البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرضها أجبر عليه أو على البراءة لامتناعه وقد وجد من التسليم ومكانه محض عناد فنيق عليه بالاجبار على ما ذكره بخلاف المؤجل والحال المحض في غير محل التسليم وقضية الطلاق ههنا لافرق بين زمن الخوف وغيره يتألفه اعتمادا جمع متأخر من أنه لا يلزمه القبول في القرض الا حيث لا خوف أي وان كان العقد فيه على الوجه خلافا للادعى ويرى بأن القرض مجرد ربح وحسن وهو يقتضى عدم انصرار المقرض بوجه فلم يلزم بالقبول ولو في محل القرض الا حيث لا ضرر عليه فيه وما هنا محض معاوضة وقضية الزوم قبضها المسحوق في محل تسليمها من غير نظر لانصرار المسلم أولا وانغار وعى غرضه

(قوله) ككوالواحد الى قوله ككوالواحد
في النهاية (قوله) ويجب تسليم الى
المتن في النهاية (قوله) المسلم فيه الى
قوله وقضية الطلاق هم في النهاية
الا قوله أو يريد كاه عند محله طر يا
(قوله) أولا لغرض ينبغي أن يجرد
صورة التجرد عن قصد البراءة لا سيما
ان قلنا ان أداء الدين يتوقف على شبه
(قوله) ولو أحضر المسلم فيه الحال
ينبغي قبوله للمؤجل بعد حلوله ابن
قاسم هو كذلك بلاشك

(قوله) بكسر الحاء الى قوله ولا تنظر في النهاية (قوله) لمنع الاستبدال الى الفصل في النهاية (قوله) وأخذ رأس ماله ان كان باقيا (فصل الاقتراض مندوب) * (قوله) في القرض الى قوله وثبت في النهاية الاقوله أو تضمنه لمستحب (قوله) اذ كل منهما قد يقال هذا من الاشتراك اللفظي (قول المتن) مندوب هل يترتب في ذبه احتياج المقرض (٩٧) في الجملة كما يشعر به الاحاديث حتى لو اقترض تاجر لاحاجة بل لان زيده في اجارته

فما امر لان ذلك القبض فيه غير مستحق بمقتضى المعاوضة لان القرض أنه قبل الحلول أو في غير محل التسليم فنظر فيه لا لتأثير القبض وعدمه قدامه ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد الحلول بكسر الحاء (في غير محل التسليم) بفتحها أي مكانه العين بالشرط أو العقد عليه فله الدعوى عليه بالمسلم فيه والزامه بالسفر معه لمحل التسليم أو يوكل ولا يجبس لانه لو امتنع (لم يلزمه الاداء ان كان لنقله) من محل التسليم الى محل الظفر (مؤنة) ولم يتحملها المسلم لتضرر المسلم اليه بذلك بخلاف مالا مؤنة لنقله كسير تقدم ماله مؤنة وتحملها المسلم اذا ضرر حينئذ ولا تنظر لكونه في ذلك المحل أعلى منه بمحل التسليم (ولا يلزمه قيمته) ولو (لحلولة على الصحيح) لمنع الاستبدال عن المسلم فيه نعم الفسخ وأخذ رأس ماله أو الفبدل كما لو انقطع (وان امتنع) المسلم (من قبوله هناك) أي في غير محل التسليم وقد حضر فيه (لم يجبر) عليه (ان كان لنقله مؤنة) الى محل التسليم ولم يتحملها المسلم اليه (أو كان الموضع) أو الطريق (مخوفا) لاضرر فان رضى بأخذ لم يجبه مؤنة النقل (والا) يصح له غرض صحيح في الامتناع كان لم يكن لنقله مؤنة ولا كان نحو الموضع مخوفا (فالاصح اجباره) على قبوله لانه تمتعت بنظر مامر ولو اتفق كون رأس مال المسلم بصيغة المسلم فيه فأحضره وجب قبوله بتمتة * يجبره ان على قبول كل دين حال أو البراءة عنه حيث لا غرض له بنظر مامر آتيا وقد أحضره من هو عليه أو وارثه لا أجنبي عن حي بخلافه من ميت لا ترك له فيما يظهر لصحة راء ذمته وسياق أن الدين يجب بالطلب أدائه فهو الركن يعمل المدين بالايحاط بالفورية في الشفعة أخذ من مثله مالم يتخلف به أو تشره فيكفيل أو ملازم * (فصل) في القرض يطلق اسم ما يعنى المقرض ومصدر ما يعنى الاقتراض ولشبهه بالمسلم في الضابط الآتي جعله ملحقا به فترجم له بفصل بل هو نوع منه اذ كل منهما يسمى سلفا (الاقتراض) الذي هو تعليق الشئ برأيه (مندوب) اليه ولشبهه هذا أو تضمنه لمستحب حذفه فهو من السنن الاكيدة للآيات الكثيرة والاحاديث الشهيرة فكبر مسلم من نفس عن أخيه كرهة من كرب الله نفس الله عنه كرهة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وصح خبر من أقرض الله مرتين كان له مثل أجر أحدهما أو تصدق به أو في خبر في سند من ضعفه الا أكثر من أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليله أسرى به مكتوب على باب الجنة أن درهم الصدقة عشرة والقرض ثمانية عشر وان جبريل علل له ذلك بأن القرض انما يقع في محتاج بخلاف الصدقة وروى البيهقي خبر قرض الشئ خير من صدقته وروى في هذه الاحاديث في شرح الارشاد وخبر بعضهم أخذ من الخبرين الآخرين بأنه أفضل من الصدقة غير صحيح لان الاول المصرح بأفضلها صحيح ودون ما فوجب تقديمه عند التعارض على انه يمكن حملهما على انه من حيث الابتداء ففيه من صون وجهه من لا يعتاد السؤال عنه أفضل وحل الاول على انها من حيث الانتهاء لما فيها من عدم رد المقابل أفضل ومحل ذنبه ان لم يكن المقرض مضطرا والواجب وان لم يعلم أو يظن من أخذه أنه يفتقه في معصية والأحرع عليهما أو في مكرهه والاكره ويجرم الاقتراض والاستدانة على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فورا في الحال وعند الحلول في المؤجل مالم يعلم المقرض بخاله وعلى من أخفى غناه أو ظهر فقره عند القرض كما بان في نظره في صدقة التطوع ومن ثم لو علم المقرض انه انما يقرضه لغرض صلاحه وهو باطنا بخلاف ذلك حرم الاقتراض أيضا كما هو ظاهر وأركانه أربعة عاقدان ومعتود عليه ومصلحة في غير القرض الحكي وبداها لانها أهمها للخلاف التوى في أصلها ونفاصلها فقتال (وصيغته) الصريحة متعددة منها (أقرضتك وأسفلتلك) كذا أو هذا وقد ينظر فيه بأنه مشترك بين القرض والسلم الا أن قال المتبادر منه القرض لاسيما وذكر المتعلق في السلم يخرج هذا (أو أخذه بمثله) أو ببذله لان ذلك المثل أو البذل فيه نص في مقصود القرض

طمعاً في الربح الحاصل منه لم يكن مندوباً بل مباحاً ولا يعتبر ما ذكر محل تأمل لكن قضية الإطلاقهم استنباط الصدقة على الغني أنه لا فرق (قوله) والقرض بثمانية عشر كان حكمه خصوصية ثمانية عشر أم لا أريد الحظ على القرض وتغيزه على الصدقة مطلقاً كما قال به جمع أو من بعض الوجوه كما أشار اليه الشارح بقوله على الحال جعل ثوابه ضعف ثوابها اذ هي عشر كما هو مطلق الحسنه حيث لم يعرض لها ما يقتضي الزيادة عليها من كونها حرمية أو غير ذلك من أسباب المضاعفة فجعل عشرين لكن لما كان درهم الصدقة لا يعود الى صاحبه بقيت العشرة ككلمة ودرهم القرض لمعاد الى صاحبه لم يعتبر هو ولا ضعفه في الحقيقة ثمانية عشر ضعف الحسنات التسع التي حصل بها المضاعفة في الصدقة ثم رأيت في النهاية الإشارة على هذا التوجيه (قوله) لان الاول انصرح في دعوى الصراحة بنظر (قوله) ومحل ذنبه الى المتن في النهاية ويظهر ان محله حيث لم يعلم أو يظن أنه انما يقرضه من حرام أو شبهة أو مال المقرض خلى عنها أو شبهة فيه أخف منها في مال المقرض والأفواضع أنه لا يندب حينئذ وانما يبقى النظر في حكمه حينئذ فيحتمل أن يقال بالحرمه اذا علم أنه انما يقرضه بالحرام وان نفسه لا تسامح بالترك قياساً على مسئلة الانفاق في معصية تجامع أنه في كل يؤدي الى المعصية

اذ وضعه على رد المثل صورة به فارق جعلهم خذ بكذا كناية ببيع وان دفع ما للغري وغيره هنا
واتضح أنه صريح كما هو ظاهر كلام الشيخين لا كناية خلافا للجمع وبحسب بعض هؤلاء أن خذ بتمثله
كناية ببيع ويرده ما قررت بما يعلم منه ان القصد من الثمن مطلق العوض لا كناية حقيقة ولا صورة وهنا
بالعكس فلم يصلح للكناية ثم نعم بحث السبكي وغيره ان خذ بكذا كناية هنا كالبيع وفي شرح الاسنوي
في ملكك هذا الدرهم بتمثله أو بدرهم هل هو بيع فيترتب عليه أحكام الصرف أم قرض فيه نظر
والتمج الأول ويؤيده أنهم لم يذكروا هذا المثال هنا انتهى وما قاله محتمل في خصوص هذا المثال لانه
صالح للصرف والقرض اذ المثلية مقصودة في كل منهما وان اختلف المراد بها فهمافلذا استوى
قوله بتمثله وقوله بدرهم واحتمل في كل البيع والقرض وحينئذ فالذي يتجه أنهما ان ياباه أحدهما تعين
لما تقر من صلاحته لهما والا كان في بتمثله صريح ترض وفي بدرهم صريح عملا بالتبادر فهمافلذا
يستشكل هذا بأنه لا نظير له وهو صراحته في باين مختلفين وبخصوص بالية ان وجدت والافعال بالتبادر
ويتجرب بالترام ذلك الضرورة اقتضاء النظر له فتمأله (أو ملكك تسكه على أن ترد بده) أو خذ ورده
بدله أو اصرفه في حوائجك ورد بده فان حذف ورد بده فكمالية تحذف أي أن سبقه أقرضني والافهو
كناية قرض أو بيع أو هبة أو اقتصر على ملكك ولم يوال بدل فهمافه والافسكالية ولو اختلفا
في ذكر البديل صدق الأخذ وانما صدق مطع مضطر أنه قرض حلالا للناس على هذه المسكرمة
التي بها احياء النفوس اذ لو اخرجوا للاشهاد لكانت النفس أو في نيت صدق الدافع كفي بيع هذا
وأنتفعه على نفسك بنية القرض كذا قيل وقولهم لا ثواب في الهبة المطلقة وان نواه الواهب صريح في أنه
لا عبرة بنية وبصرف بتمثله ما ذكر بان هنا انقضاء صريح ملكك فيقبل الرفع بالية وثم لفظا محتملا
فقبل بنية القرض به وهذا يعلم أنه حيث كان اللفظ الثاني كناية صدق الدافع في نيت به أو صريح
في التخليك لا بدل صدق الأخذ في نيت ذكر البديل أو بنية وفي قواعد الركش ما حاصله قالوا هنا اختلفا
في ذكر العوض صدق الأخذ في الهبة قال وهنك تعرض فقال محجنا صدق المتهب ولو قال أعنتك
بألف أو طمعتك بألف فقالا محجنا صدق باي منهما لان المالك في الكل يدعي زيادة لفظ ملزم على
اللفظ المملكت المتفقين عليه والاصل عدمه وبراءة الذمة ومرا أو قال بعتك فقال بل وهبتى خلف كل
على نيت قول الآخر هنا اختلفا في أصل اللفظ الملك فصدق المالك لانه أعرف باللفظ الصادر
منه فصدق في عود العين اليه لافي الزام ذمة الآخر بالثمن عملا بأصل براءتها منه أو في ان المأخوذ قرض أو
قراض متلفا فيأتي تفضيله آخر القراض وبأن آخر الصداق ماله تعاقب بها هنا ولو أقر بالقرض وقال
فورا أو لا لم أقبض لم يقبل كما فهمه كلام الرافعي وغيره نعم لتخليفه أنه أقبضه كما يعلم مما يأتي
في الرهن وقال الماوردي يصدق المقترض بيمينه وان الصباغ ان قاله فورا ويظهر فيما اشتهر من
استعمال لفظ العارية هنا أنه فيما لا تصح اعارته كناية لانه لم يجد نفاذا في موضوعه وفي غيره ليس كناية
لانه صريح في بابه ووجد نفاذا في موضوعه ثم رأيت بعضهم أطلق صراحته هنا ان شاعت برده ما ذكره
من التفصيل الذي لا بد منه فان قلت الشيوع لا يعتد به الا فيما يصلح للعارية قلت بتسليمه هو لا يدخل له
في الصراحة لان الذي له دخل فيها الشيوع على السنة حمله الشرع لافي السنة العوام كاهنا (ويشترط
قبوله في الاصح) كالبيع ومن ثم اشترط فيه شروط البيع السابقة في القاعدين والصيغة كما هو ظاهر
حتى موافقة القبول للايجاب فلو قال أقرضك ألفا فقبل خمسمائة أو بالعكس لم يصح واعترض بوضوح
الفرق بأن القرض متبرع فلم يضر قبول بعض السمي ولا الزيادة عليه ويرد جميع اطلاق كونه متبرعا كيف
ووضع القرض أنه تخليك للشيء برده مثله فساوى البيع اذ هو تخليك للشيء بتمثله فكما اشترط ثم الموافقة

(قوله) وهو صراحته في باين في لزوم ذلك مما منظر بل مقتضاه أنه صريح في أحدهما وهو ما يتبادر منه كناية في الآخر وهو ما يحتاج الى التفسير فيه فليتأمل نعم يشك بقولهم ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره وحينئذ يجاب بنحو ما أفاده الشارح ثم رأيت الفاسل المحشى قال قوله وهو صراحته في باين ماذكر (قوله) وهو إشارة الى ما ذكر في البيع أن قرض أو بيع صورته في البيع أن يتقدم ذكر الثمن في لفظ المشتري كدفعه بعشرة فقال البائع خذ (قوله) ولو اختلفا الى قوله أو في نيت في النهاية (قوله) نفاذا في موضوعه في النهاية (قوله) لزم ما ذكر في المسئلة ان يقال يتقدم أنه لزم ما ذكر في المسئلة المتقوله عن شرح الاسنوي ومع ذلك يتقدم ما فيها للشارح فيجتم أن يجعل هنا لفظ العارية كناية مطلقا ويكون ذلك مستمى أيضا للتدرك وهو الشيع فليأمل (قوله) كالبيع الى قوله ومن الأول في النهاية رجع الى قوله وحصل لي في النهاية (قوله) مال المولى ينبغي أن يلخص اختلاف المالكين في قوة الشهة وان اشتر كافي أصلها (قوله) ان رأى الثاني تخصيصه الثاني بالخير يشير الى أن البرهان معين في حق غيره (قوله) أي في نوعه الى قوله ولو رد في النهاية الأوله لكن في غير الر بالشيعة (قوله) فلا يرد استماع السلم ليس محل ايراده بل محل ايراده قول المصنف الآتي وما لا يسلم فيه الخ

(قوله) ليتين قدرها أى على شرط
أن يتبين تكسبائى فى الغنى عن
الأثوار بخلاف ماذا أطلق فانه
لا يصح (قوله) بما عرف قدر غشه
مردودان كان رد من حيث
النقل فسلم وأما المعنى فيشهد له
حصول براءة الذمة عند الوفاء مع
الجهل بقدر الغش متعذر (قوله)
أحسن أو أزيد الخ تقدم فى السلم
أنه لا يلزم قبول الزيادة كأحد
عشرة من عشرة وهذا هو القياس
اذ كيف يجبر الشخص على قبول
مال الغير لغير ضرورة وعلى ما هنا
من وجوب القبول فيما زاد زول
عن ملك البازل ينبغي أن
تأمل ويجزئ رأيت ما يأتى
فى شرح قوله ولورد هكذا بالشرط
لحسن وليس فى الحديث الآتى أنه
صلى الله عليه وسلم اقترض بكرورد
رباعيا الحديث ما يشهد لما ذكرناه
ليس فيه ما يشعر بأجبار المقترض
على القبول ولأن الزيادة فيه غير
مقترنة بالجهة فالتى يظهر أن مراده
الزيادة مع عدم التميز والافسائى
له فى شرح ولورد هكذا الخ أنه
لا يكره للمقترض الأخذ بل قال
المواردى كأنه غش فى الغنى أن
التزعه عنه أولى ثم رأيت المحشى قال
قوله وجب قبوله شامل للزيادة
التميز وفى وجوب قبولها نظر
ظاهر وتقدم عدم قبولها فى السلم
فراجع انتهى (قوله) وجمع
الاسنوى الخ عبارة شرح البهجة
بعد نقل هذا الجمع عن المهمات
والأقرب ما جمعه السبكي
والبهني وغيرهما من حل المنع
على منفعة العقار كما تمتع السلم فيها

فكدها وكون القرض فيه شائبة تبرع كما يأتى لا ينافى ذلك لأن المعاوضة فيه هي المقصودة
والقائل بأنه غير معاوضة هو مقابل الأصح ومن ثم قال جمع أن الإيجاب منه غير شرط أيضا واختاره
الأذرى وقال قياس جواز المعاوضة فى البيع جوازها هنا واعتراض الغزى له بأنه سهو لأن شرط
المعاوضة بذل العوض أو التزاس فى الذمة وهو منقود هنا هو السهول لا جرائم خلاف المعاوضة فى الرهن
وغيره مما ليس فيه ذلك فإذ كره شرط للمعاوضة فى البيع دون غيره أما القرض الحكمى فلا يشترط فيه
صيغة كأطعام جائع وكسوة عار وانفاق على لقيط ومنه أمر غيره باعطاء ماله غرض فيه كأعطاء شاعر
أو ظالم أو أطعام فقير أو فدأ أسير وعمر دارى واشترتها بثوب لى ويأتى آخر الضمان ما يعلم منه أنه
لا بد فى جميع ذلك ونحوه من شرط الرجوع بخلاف ما زعمه كدين وما نزل منزله كقول الاسير لغيره
فادنى ومن الأول أدل أن ادعى على ما ادعى به أى قبل ثبوته وأثره كاتى أى قبل تعلتها بالذمة والآه
من جملة الديون كما هو ظاهر واذ رجع كان فى المقدر والمعين مثله صورة كالقرض ولو قال اقبض دنى
وهو لك قرضا أو ميعا صح قبضه لا قوله وهو إلى آخره نعم له أجرة مثل تقاضيه أو اقبض ودعى مثلاً
وتكون لك قرضاً صح وكانت قرضاً وحصل إلى ألفا قرضاً ولك عشرة جعله فيسحق الجعل أن اقترضه
لأن اقترضه وقرض الاعمى واقترضه كسبه (و) يشترط فى المقرض (أهلية التبرع) المطلق لانه
المراح حيث أطلق وهى تستلزم رشده واختاره فيما يقترضه فلا يرد عليه خلافاً لمن زعمه صحة وصية السفه
وتدبيره وتبرعه بمنفعة بدنه الخفيفة وذلك لأن فيه شائبة تبرع ومن ثم امتنع تأجيله اذ التبرع يقتضى تجبزه
ولم يجب التقاض فيه وان كان روى فلا يصح من محجور عليه وكذا وليه الا لضرورة بالنسبة لغير
القاضى اذ ذلك مطلقاً لكثرة أشغاله وان نازع فيه السبكي نعم لا بد من إيسار المقترض منه وأمانته
وعدم الشبهة فى ماله ان سلم منها مال المولى والأشهاد عليه وكذا أخذ من ماله رأى القاضى أخذه
وله أيضاً اقراض مال المفلس تلك الشروط اذ أرضى الغرماء بتأخير القسمة اما المستقرض فشرطه
الرشد والاختيار وسيعلم مما يأتى صحة تصرف السفه الممل قرضاً وغيره وكذا السكران (ويجوز
اقراض) كل (ما يعلم فيه) أى فى نوعه فلا يرد امتناع السلم فى المعين وجواز قرضه كالذى فى الذمة
فلو قال أقرضت لك ألفاً وقبل وتقرقا ثم أعطاه ألفاً جازان قرب الفصل عرفوا فلا ولا نازع فيه السبكي
ويجوز قرض كف من تخود رهام ليتين قدرها بعد ويرد مثله أو لا أثر للجعل بها حالة العقد وقضية
الضابط حل اقراض النقد المغشوش وهو ما عتمد جميع متأخرون خلافاً للروايات لانه شلى تجوز
المعاملة به فى الذمة وان جهل قدر غشه لكن فى غير الراضية كما مر بسطه فى البيع فنقيس السبكي
وغيره ما هنا بما عرف قدر غشه مردود ولورد من نوعه أحسن أو أزيد وجب قبوله والاجاز ولا نظر
للمأثلة السابقة فى الراضية والمساخطة فى القرض لانه ارفاقاً ومزيداً إحساناً فان اختلف النوع كان
استبدالاً فوجب المأثلة والقبض كما مر فى الاستبدال وفى الرضة هنا عن القاضى منع قرض المنفعة
لامتناع السلم فيها وفيها كآسلفها فى الاجارة جوازهما وجمع الاسنوى وغيره أخذ من كلامهما
يحمل المنع على منفعة محل معين والحل على منفعة فى الذمة وهى منفعة غير العقار كما مر أوائل السلم
(الا الحاربية التى تحل للمقترض فى الظاهر) ولو غير مشتهة فلا تجوز قرضها له وان جاز السلم فيها لانه
قد يطرأ هو ردها فتصير فى معنى اعارة الجوارى للوطء وهو متنع كأنه ماله عن اجماع أهل المدينة
وما نقل عن عطاء من جواز ردها أنه مكذب عليه وليس فى محله فقد نقله عنه أئمة أعلام فلو جبه الجواب
بأنه شاذ بل كاد أن يخرق به الاجماع ولا ينافيه جواريتها للولد مع جواز الرجوع فيها لجواز القرض
من الجانبين ولأن موضوعه الرجوع ولو فى البذل فأشبهه الاعارة بخلاف الهبة فهما وخرج

ولانه لا يمكن ردّ مثلها والجواز على منفعته غير من عبء ونحوه كما يجوز السلم فيها ولا يمكن ردّ مثلها الصوري انتهى فليشمل قول النخعي وهي منفعته غير العقار ما را ادمنه فان ظاهره محال وقرّة أحد الجمعين الى الآخر مع ان الظاهر أنهم متساويان وتقدم له في ثانيا شرط السلم نقل التفرقة بين العقار وغيره عن الاستوى أيضا فاعل كلامه اختلف في كسبه فليشمل ويجوز (١٠٠) (قوله) ولا ينافيه جواز اى قوله ونجبه في النهاية (قوله)

بخل محرمه عليه سبب أو رضاء أو مصاهرة وكذا ملاعنة ونحوه جوسية وثنية لانحوأخت زوجه لتعلق زوال مانعها باختياره ونجبه خلا للجمع ان مثلها مطلقة ثلاثا لقرب زوال مانعها بالتحليل الذي لا يستبعد وقوعه على قرب عرفا لخلاف اسلام نحو الجوسية ورتقاء وقرناء ومقرضة لنحوه موح لان المحذور خوف التمتع وهو موجود ومن غير خوف الوطء فقد جرى على الغالب وبحت الاذرى حل اقراضه البعض لانه ان وطئها حرمت على المقرض والا فلا محذور وهو بعيد لان المحذور وهو وطؤها ثم ردّها موجود وتجرعها على المقرض أمر آخر لا يفيد اثباتا ولا نفيًا وقرضها خثي جاز لان اقضاه بعيد ولا يجوز زملك الملتقطة التي تحل لان ظهور مالها أقرب من اتصاح الخثي وهذا هو المنقول فيهما ووجهه ما ذكرته خلا فالمنعكس ذلك فان اتضع ذكرا بان بطلان القرض لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقرض الخثي المشكل للرجل قيل يحل لتعذر وطئه مادام خثي ورد بانه سهو لا متاع السلم فيه (وما لا يسلم فيه) أى في نوعه (لا يجوز اقراضه في الاصح) لان ما لا يضبط أو يعز وجوده بتعذر أو بتعسر ردّ مثله اذ الواجب في المتقوم ردّ مثله صورة نعم يجوز قرض الخبز والعجين ولو خيرا حامضا للعاجة والماسحة ويرد زوالا في الكافي وأعدا وفهم اشتراطه الجمع بينهما بعيد وجزء شاع من دارلم ردّ على النصف لان له حينئذ مثلا لا روى على الاجبة وهي خيرة لبن حاضر تلقى على الثمن لربوب لا اختلاف حوضتها المقصودة وعلم من الضابط أن القرض لا بد أن يكون معلوم القدر أى ولو ما لا للاردمام في خوف الدراهم وذلك لردّ مثله أو صورته ويجوز اقراض المكيل موزونا وعسسه ولو قال أقرضني عشرة مثاقيل خذها من فلان فان كانت له تحت يده جاز والا فهو وكيل في قبضها فلا بد من تجديدها كالم (ورد) وجوب بحيث لا يستبدال (المثل في المثل) ولو نقدا أعطاه السلطان لانه أقرب الى حقه (وفي المتقوم) ويأتى ضابطهما في الغصب ردّ (المثل صورة) خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم استسلف بكرا أى وهو التي من الابل وردد بآباءى وهو ما دخل في السنة السابعة وقال ان خياركم أحسنكم قضاء ومن لازم اعتبار المثل الصوري اعتبارا فيه من المعاني التي ترتبها القية فيردّ ما يجمع تلك كلها حتى لا يفرق عليه شئ ويصدق المقرض فيها بيمينه والذي نجبه في التقوط المعاد في الافراح أنه هبة ولا أثر للعرف فيه لان شرطه ما لم يقل خذه مثلا ونوى القرض ويصدق في سنة ذلك هو أو وارثه وعلى هذا يحمل الحلاق جمع أنه قرض أى حكما ثم رأيت بعضهم لما نقل قول هؤلاء قول البلقي أنه هبة قال ويحمل الأول على ما اذا اعتيد الرجوع به والثاني على ما لم يعتد قال لا اختلاف ما جوال الناس والبلاد انتهى وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته ويأتى قبل المظنة بقيد هذا الخلاف بما تعين الوقوف عليه ووقع لبعضهم أنه أفتى في أنفق على أخيه الرشيد وعبا لسنين وهو ساكت ثم أراد الرجوع عليه بانه يرجع أخذ من القول بالرجوع في مسألة التقوط وفيه نظر بل لا وجه له أما أولا فلان ما أخذ الرجوع ثم المراد العادة به عندهم ولا عادة في مسئلتنا فضلا عن المراد هاب ذلك وأمانيا فلان الأئمة جزموا في مسائل بما يفيد عدم الرجوع منها من أدّى واجبا عن غيره كدينه بلاذنه مع ولا رجوع له عليه بلا خلاف والنقطة على مومن الاخ واجبة عليه فكل ادأوها عنه كاداعيه وهذا يبين أنها مخرجها في كلامهم وان الاتقاء فيها بما مر غفلة عن هذا وبفرض أنها غير واجبة فهي لا رجوع بها بالا لى لانه اذا الم يرجع بأداء ما لم يزلم أولى فان قلت مخرجها في مسائل بالرجوع قلت تلك اما لكونه أنفق باذن الحاكم أو مع الاشهاد للضرورة كما في هرب الجمل ونحوها واما لظنه أن النفاق لازم له كما اذا أنفق على مطلقة الحامل فبان أن لا حمل أو نفي حمل الملاعنة ثم استنتجته فترجع بما أنفقته عليه لظنها الوجوب فلا تبرع ولو عمل حيوانا زكاة ثم رجع لسبب رجوع عليه

بخلاف اسلام نحو الجوسية يتردد النظر فيما اذا أسلمت الجوسية أو الوثنية أو تخلت المطلقة ثلاثا على القول بحل قرضها وقضية كلامهم بقاؤه على ملك المقرض وعليه فليحل الفرق أنه يعتز في الدوام ما لا يعتز في الاستداء ولانه اذا لم يتحل له في استداء القرض انقلت المشابهة لعادة الجوارى للوطء أو ضعف جدا فلم تصلح للابطال (قوله) لان اتصاحه الخ كيف يكون بعيدا عن منعه ما هو منوط به كدعوى ميله الى أحد الطرفين الأ أن يقال لا محذور فيه لانه ان اتضع بالكو رة ولو بائيل تبين بطلان القرض (قوله) لا متاع السلم فيه لانه يعز وجوده (قوله) لان ما لا يضبط الى قوله ولو قال في النهاية (قوله) قال في الكافي وأعدا قد يؤيده أن الخبر متقوم والواجب فيه ردّ المثل سورة كآبى (قوله) لم ردّ على النصف يتردد النظر فيما زاد هل يطل في الجميع أو في الزائد فقط تنريقا للصقة محل تأمل (قوله) لا يضربا قد يؤخذ منه أنه لو طرد في قصد الرجوع كان قرضا ويشعر به أيضا قوله لا أنى ثم رأيت بعضهم الى قوله وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته لى شكل على ذلك ما باتى في الاجارة من عدم لزوم الاجرة حيث لا ينظر يشعر بالتزامها ولو كان العامل بمن لا يعمل بالأجرة نعم هو متجه على ما استحسنه ثم في المهاج تبعا للمعبر من اللزوم حينئذ

الآخذ بما أنشئه على الوجه لا نفاقه بظن الوجوب لظنه أنه ملكه وعجيب قول الزركشي لم يصرحوا به
ثم نقل عن ابن الاستاذ في هذه ما يقتضي عدم الرجوع وكذا يقال في لفظة تملكها ثم جاء ملكها وعجيب
توقفه كابن الاستاذ في هذه أيضا نعم لا أثر لظن وجوب في مبيع اشتراه فاسدا فلا يرجع عما أنفق عليه
(وقيل) رد (القيمة) يوم القبض وأداء المقرض كأداء السلم فيه في جميع ما مر فيه صفة وزمانا ومجلا
(و) لكن (لو ظفر) المقرض (به) أي بالمقرض (في غير محل الاقراض والتسليم) من محله إلى
محل الظفر (مؤنة) ولم يتملها المقرض (طالبة ببيعة بلد الاقراض) يوم المطالبة لجواز الاعتراض
عنه لا بالمثل استوت قيمة بلد الاقراض والمطالبة أم لا كما قاله الشيخان خلافا لابن الصباغ وحجاعة
للضرورة وهي لا فيصولة فلو اجتمع بلد الاقراض لم يترادأ أمادالم تسكن له مؤنة أو يتملها المقرض
فيطالبه به نعم التند الذي يعسر تسدله أو تنافوت قيمته تنافوت البلاد كالذي لنقله مؤنة قاله الامام وقوله
أو تنافوت قيمته اغاياتي على ما مر من ابن الصباغ (ولا يجوز) قرض نقد أو غيره ان اقترن (بشرط رد
صحح عن مكسر أو) رد (زيادة) على التندر المقرض أو رد جمد عن رد أو غير ذلك من كل شرط جز
منفعة للمقرض كرده ببلد آخر أو منه بدين آخر فان فعل فسد العقد لغير كل قرض حرم منفعته فهو ربا
وجبر عنه دعي معناه عن جمع من التجاة ومنه القرض لمن يستأجر ملكه أي مثلاً بأكثر من قيمته
لاجل القرض ان وقع ذلك بشرط اذ هو حينئذ حرام اجماعا ولا كره عندنا وحرم عند كثير من العلماء
قاله السبكي (ولو رد) وقد اقترض لنفسه من ماله (هكذا) أي زائد اقتردا أو وصفه (بلا شرط
لحسن) ومن ثم يندب ذلك ولم يكره للمقرض الاخذ بقبول هدته ولو في الربوي وكذا كل مدن للغير
السابق وفيه ان خياركم أحسنكم قضاء ولو عرف المستقرض بربا الزيادة كره اقراضه على أحد
وجهين وبختم ترجيحان قصد ذلك وظاهر كلامهم ملك الزائد تعاوه وموجبه خلافا لبعضهم وحينئذ
فهو هبة مقبوضة فيمتنع الرجوع فيه كما أفتى به ابن عجل (ولو شرط مكسر اعن صحح أو ان يقرضه) شيئا
آخر (غيره لعا الشرط) فهذا ولم يجب الوفاء به لانه وعد تبرع (والاصح أنه لا يفسد العقد) اذ ليس
فيه حرم منفعته للمقرض (ولو شرط أجل فهو مكسر عن صحح ان لم يكن للمقرض غرض) صحح
أوله والمقرض غير مل فلو اجماع الاجل لا تمتاع التنازل فيه كان باو يصح العقد لانه زادي الارفاق يجبر
المنفعة للمقرض ولا أثر لجرهاله في الاخيرة لان المقرض لما كان معسرا كان الجبر اليه أقوى
فغلب وفارق الرهن بقوة داعي القرض فانه سنة وبان وضعه جرا المنفعة للمقرض فلم يفسد باشرطاتها
وبسن الوفاء بالتأجيل ونحوه لانه وعد خير ولا يتأجل الحال الا بالوصية والند على ما فيه مما أتى
في بابيه أحدهما تتأخر المطالبة به مع حلوله (وان كان) للمقرض غرض (كزمن غيب) والمقرض
ملئ (فكشرط) رد (صحح عن مكسر) يفسد العقد (في الاصح) لان فيه حرم منفعته للمقرض
(وله) أي المقرض (شرط رهن وكفيل) عينا قياسا على ما مر في البيع واقترابه وحده عندنا كما
واشهاد عليه لانه مجرد ثقة فله اذا احتل الشرط الفسخ وان كان له الرجوع بلا شرط لان الحياة
والمروعة يتبعانه منه (ويملك المقرض بالقبض) السابق في المبيع كما هو ظاهر والا لا تمتع عليه
التصرف فيه ووكالة (وفي قول بالتصرف) المزيل للمالك رعاية الحق المقرض لان له الرجوع
فيه ما بقي بالتصرف يتبين حصول ملكه بالقبض وتظهر فائدة الخلاف في النفقة ونحوها وكذا
في البراء فيصع على الأول لانه ملكه له لا يتبدل له لثمة لا الثاني لبقاء العين بملك المقرض فلم يصع
البراء منها (وله) بناء على الأول (الرجوع في عينه مادام باقيا) في ملك المقرض (بحاله) بأن لم
يتعلق به حق لازم (في الاصح) وان دبره أو زال عن ماله ثم عاد كما هو قياس أكثر نظائره

(قوله) وأداء المقرض الى قوله
استوت في النهاية (قول المتن) وقيل
يرد القيمة قد يتجر بحججه حيث تعذر
المثل كذا راقض نصفها ثم وقف
جميعها فأمس (قوله) وهي
للمصولة الى قوله وقوله في النهاية
(قوله) قرض نهد الى قول المصنف
ولو شرط أحلا في النهاية الا قوله
وكذا كل مدن (قوله) وقد اقترض
لنفسه من ماله الأولي أو أدى من
ماله ليشمل ما لو اقترض لموليه وأدى
من ماله (قوله) ولو عرف المستقرض
الى قوله وطاهر كلامهم ملك الزائد
تعاقد يقال محل ذلك ان دفع الزيادة
عالمها ولم يكن له عدرا ما لو دفعها
بظن عدم الزيادة فبات الزيادة
فنيبي أن لا يملك الزائد كقولنا
المقرض طنت ان حثك كذا
فبان أنه دونه أو دفعه بغير عدد
وقال طنت أنه جند رحت عليه
فلو تنازعنا لمصلحة القايض فيما
يظهر وكتب قدس سره قلت قال
في التمهلة قصد اقراض المشهور
بان زيادة الزيادة في كراهته
وجهان والله أعلم كذا في الروضة
وفي الروض نحوه وبه يعلم
ما في صنيع الشارح حيث اقتضى
أن الوجهين مطلقان وأن الترجيع
عند التصد من تصرفه فليست أملا
(قوله) ويسن الوفاء الى قوله وكذا
في البراء في النهاية

لأنه طلب بدله عند فواته فعنه أولى وللمقترض ردّه عليه قهراً وخرج بحاله رهنه وكاشه وجنابته
إذا تعلقت برقبته فلا يرجع فيه حينئذ نعم لو أخرجه رجع فيه كما لو زاد ثم إن اتصلت بأخذها والافيدونها
أو نقص فإن شاء أخذها مع ارشها أو مثله سليماً فإن قلت يأتي في القطة تملكك ثم ظهر مالكمها وقد نصبت
بعميب فطالب المالك بدله والمقتط ردها مع الارش أحيب للمقتط وهذا يشكل على ما هنا قلت لا يشك
عليه بل يفرق بأن القرض محسن فناسب تخييره على خلاف القاعدة الآتية بخلاف المالك ثم فإن التملك
قهراً عليه فأجرى به على الأصل في الضمان أنه في الناقص برده مع ارشها حتى في المغصوب منه فهذا أولى
ويصدق في أنه قبضه بهذا النقص على ما أفتى به بعضهم وكأنه راعى أصل براءة ذمته لكن يعارضه أن
الأصل السلامة وإن الأصل في كل حادث تنديره بأقرب من وهذا خاصان فليقتد بما على الأول العام
ثم إنهم صرحوا في غاصب رد المغصوب ناقصاً وقال غصبته هكذا فكذب المالك صدق الغاصب لأن
الأصل براءة من الزيادة وهذا يرجح في ترجيح الأول بل أولى وإذا رجع فيه مؤجراً فإن شاء عصره لا نقضاء
المدة ولا أجرة له وإن شاء أخذ بدله وأفتى بعضهم في جذع اقترضه ونحو عليه وحسب بذره أنه كالمالك
فيعين بدله نعم إن حجر على المقترض بفلس يأتي فيه ما يأتي فيما اشتراه آخر التقليل

(كتاب الرهن)*

هو لغة الثبوت ومنه الحالة الراهنة أو الحسب ومنه الخبر الصحيح نفس المؤمن مرهونة بدنه حتى يقضى
عنه دينه أي محبوبه عن مقامها الكريم ولو في البرزخ إن عصي بالدين أو مالم يخلف وفاءه لأن لا سكن
المتقول عن جمهور أصحابنا أنه لا فرق بين أن يخلف وفاءه أو أن لا يقبل والتفصيل انما هو رأي بقدره
المأوردى والكل في غير الانشاء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وشرا جعل عين مال وثيقة بين
يستوفى منها عند تعذر وفائه وأصله قبل الإجماع أن يقره من مقبوضة أي فارهوا واقبضوا ورهنه
صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي التميم الهودي وأثره ليس من نوع عتة أو تكاف مياسير أصحابه
بأثره أو عدم أخذ الرهن منه على ثلاث صاعاً من شعير لا هله متفق عليه والصحيح أنه مات ولم يفكه
وأركانها عقد ومهرهون ومهرهون به وبسيعة وبدأها بالهبة فقال (لا يصح) الرهن (الابحار)
وقول (أو استحباب) استحباب بشرطهما السابقة في البيع لأنه عند مالي مثله ومن ثم جرى هنا خلاف
المعاطاة ويؤخذ من هذا أنه لا بد من خطاب الوكيل هنا نظير ما مر في البيع وبحسب حقه رهنه وموكلها
والفرق بأن أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن فيه نظير بل يحكم ولو قال دفعته إليك هذا
وثيقة تحققت على فقال قبلت أو بعتك هذا أنكذا على أن ترهنني دارك به فقال اشتريت ورهنيت كان
رهناً (فإن شرط فيه مقتضاه) تقديم المرتهن به أي المرهون عند تراحم الغرما (أو) شرط
فيه (مصلحة للعقد) (الأشهاد) بالمرهون به وحده نظير ما مر آنفاً (أو) شرط فيه
(ملاعرض فيه) كان لا يأكل المرهون الا كذا (صح العقد) كالبيع ولغا الشرط الأخير
(وان شرط ما بضر المرتهن) وينفع الراهن كان لا يبيع عند الحبل أو الأبا كترس عن المثل (بطل)
الشرط (والرهن) لما فاتته مقصوده (وانفع) الشرط (المرتحن وشرا الراهن كشرط منفعته)
من غير تشديد (للمرتحن بطل الشرط وكذا الرهن) يبطل (في الظاهر) لما فيه من تعبير قضية
العتد وكونه تبرعاً فهو نظير ما مر آخر القرض لا نظير البيع المأمور أن نأمن الشريك بينهما أو ما وجدها
سنة مثلاً وكان الرهن مشروطاً في بيع فهو جوع بين بيع وأجرة في ضمان (ولو شرط أن) ما (تحدث) من
(زوائد) كثيرة وتحتاج (مرهونة) فالأظهر فساد الشرط لعدم ما مع الجهل بها (و) الظاهر (أنه متى
فسد) الشرط (فسد العقد) أي عقد الرهن بفساده المأمور به فيقال لا حاجة لهذا الجملة الشرطية

(قوله) ويصدق في أنه قبضه إلى المتن
في النهاية (كتاب الرهن)*
(قوله) هو لغة إلى قوله ولأن
في النهاية (قوله) وأثره ليس من نوع
منه التوجيه بالمنة لا يخلو من
آفتو بالتكليف لا يخلو من تعسف
لأن التطوع به بالنسبة المهرضى
الله عنهم أنهم يرون المدة صلى الله
عليه وسلم في تأهيلهم لذلك وانهم
بريئون من التكليف بالنسبة
لما يعملونه من أعمال البر مطلقاً
سعيًا بالنسبة إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فالأولى ما أشار إليه بعض
العارفين من إثارة لما فيه من مزيد
التواضع (قوله) من غير تشديد إلى
نفيه في النهاية

لأنه بين حكم الشرط والعقد فيما قبل هذه الصورة فلو قال فساد الشرط والعقد لسلم من إيهام
 أن العقد في الصورة السابقة لم يبين حكمه على أن هذه الملازمة غير صحيحة إذ قد يفسد الشرط ولا يفسد
 العقد كما مر فيما لا غرض فيه ويحاج بأن الذي ذكره قبل شرط معينة وهنا قاعدة كلية ولذا تبين
 أن ضمير فساد ليس لعين الشرط قبله بل للشرط الأعم لكن بقيد كونه مخالفاً لمقتضى العقد فتأمل
 (وشرط العاقد) الرهن والمرتهن الاختيار (كونه مطلق التصرف) لأنه عقد مالي كالمبيع
 ولا يكون الولى مطلق التصرف في مال مولى به بشرط المصلحة وليس من أهل التبعية فيه كان المراد
 بطلقه هنا كونه أهلاً للتبعية فيه بدليل نفي تبعية عليه بقوله (فلأرهن الولى) بسائر أقسامه (مال)
 مولى به كالسفيه (والصبي والمجنون) لأنه يجنبه من غير عوض الاضرورة كالأقربى لحاجة ماله
 أو ضياعه مرتقباً غلته أو حلول دين له أو اتفاق متاعه الكسب أو غبطة طاهره كان يشتري ما يساوى
 مائتين بمائة تسبئة ويرهن بها يساوى مائة لأنه لا رهن وإن سلم فواضعه والأكلف في المبيع ما يجبره
 فلو امتنع البائع لأرهن ما زاد على الماسة ترك الشراء خلافاً للجمع وفي هذه الصور لأرهن الأعداء أمين
 يجوز زائد عنه من أمن أو لا يعتمد الخوف إليه (ولأرهن لهما) أو للسفيه لأنه في حال الاختيار لا يبيع
 الاختيار متبوض ولا يقرض إلا القاني كمر (الاضرورة) كإذا أقرض ماله أو باع ماله مؤجلاً
 لضرورة ككسب والمرهون عنده لا يعتمد الخوف إليه أو تعذر عليه استيفاء دينه أو كان مؤجلاً
 بسبب آخر كارت (أو غبطة طاهره) بأن يبيع ماله عتاراً كان أو غيره مؤجلاً بعبقة فيلزمه الارتهان
 بالثمن والمساكن على تناقص فيه كالولى فيأذرك ومثله المأذون أن أعطى مالا أو ربح (وشرط الرهن)
 أى المرهون (كونه عناء) يصعبها ولو موصوفة بصفة السلم خلافاً للامام (في الأصح) فلا يصح رهن
 المنفعة لأنها تنفذ شيئاً فشيئاً ولأرهن الدين ولو بمن هو عليه لأنه قبل قبضه لا وثوق به وبعده لم يبق ديناً
 نعم بدل نحو الجناية على المرهون محكوم عليه في ذمة الجاني بأنه رهن فينتفع على الرهن الإبراء منه ومن
 مات مديناً وله منفعة أو دين يتعلق الدين بتركه ومنه ما يدينه ومنه ما يعلق رهنه ولأرهن وقف ومكاتب
 وأم ولد (وبصع رهن المشاع) من الشرب وغيره وقبضه بقبض الجميع على الوجه الذي مر في قبض
 المبيع ولا يحتاج لإذن الشرط إلا في النقول فإن لم يأذن ورضى المرتهن كونه يديه جاز وناب عنه
 في القبض والأفام الحاص لكم عدل لا يكون في يده لهما فعمل محقة رهن نصيبه من بيت معين من دار
 مشتركة بلا إذن شر بكم كيجوز بيعه فلو أقسماها فحقه صحيحة برضا المرتهن بها أول كونها أفرأزا
 أو لحكم حكاً كمرها فخرج المرهون بشر بكم لزمه قيمته رهنه لأنه حصل له بدله أى من غير تعيين فن ثم
 نظروا إليه في غرم القيمة ولم يجعلوه رهنه لعدم تعيينه (و) يصع رهن (الأم) القننة (دون ولدها)
 القن ولو صغيراً (وعكسه) لبقاء الملك فيهما فلا تنزىق (وعند الحاجة) إلى توفية الدين من ثمن
 المرهون (بياعان) معا إذا ملكهما الرهن والولد في سن يحرم فيه التفرق لتعذر بيع أحدهما
 حينئذ (وبوزع الثمن) علمهما ثم يهدم المرتهن بما يخص المرهون منهما ثم ذكر كيفية ذلك التوزيع
 بقوله (والأصح أنه) أى الشأن (تقوم الأم) إذا كانت هي المرهونة (وحدها) مع اعتبار كونها
 فيما إذا قارن وجود الولد لزوم الرهن ذات ولد حاضرة له لأنها رهنه كذلك فإذا ساوت حينئذ مائة
 (ثم) تقوم (مع الولد) فإذا ساوا مائة وخمسين فالخمسون قيمة الولد وهى ثلث المجموع فيوزع الثمن علمهما
 بهذه النسبة فيكون للمرتهن ثلثاه ولا تعلق له بالثلث الآخر فإن كان الولد ممرها ونادونها انعكس الحكم
 فيقوم وحده بخسبها كما قبلها (فأراؤك فيهما) وكلام من ألحق بها في حرمة التفريق كمر وفائدة هذا
 التوزيع مع وجوب قضاء الدين بكل حال تظهر فيما إذا تراحم الغرماء (ورهن الجاني والمرتهن كبيعهما)

(قوله) قد يقال لا حاجة لهذه الجملة
 المخمحل تأمل ان معنى قوله وأنه
 الخ أى والأظهر من قولين مبنيين
 على الأظهر من فساد الشرط
 في مسئلة الزوال لا بيان قاعدة كلية
 بل زوم فساد العقد بفساد الشرط
 ولذا قال الشارح المحقق المحلى متى
 فسد الشرط المذكور يتبين أن
 الكلام ليس في مطلق الشرط حتى
 يرد عليه أن الملازمة غير صحيحة
 ولو قال فالأظهر فساد الشرط والعقد
 لا يقتضى أن القول بفساد العقد
 على القول بفساد الشرط
 القول بفساد الشرط
 مع أن المقرران فيها علمية قولين
 وبالجملة فمراجعة أصل الروضة مع
 التأمل الصادق والمحلى بحلقة
 الانصاف يعلم ما في التنبيه فتأمل
 ان كنت من أهله (قوله) بسائر
 أقسامه الى قول المصنف وشرط
 الرهن في النهاية لا قوله خلافاً للجمع
 وقوله والمرهون عنده الى المتن (قوله)
 يصع رهنه الى قوله وبصع في النهاية
 (قوله) من الشرب الى قوله أى
 من في النهاية لا قوله بفساد
 (قوله) الثمن ولو صغيراً
 فخرج الى قول المصنف ورهن الجاني
 في النهاية

السابق في البيع صريحاً في الأول وفي الخيار ضمناً في الثاني فيصع رهن جان لم يتعلق برقبته مال ومربته
مطلماً كقطع طريق وان تحتم قبله وإذا صححنا رهن الجاني لم يكن رهنه مختاراً لئذائه لبتائه محتمل
الخنائين يفرق بين هذين ومسرع الفساد الذي لا يمكن تخفيفه حيث فروا ثم بين المؤجل والمحل والحال
لأنه بأن المانع ثم الذي هو الاسراع الى الفساد موجود حال العقد ولا يمكن تدارك وقوع فائز
احتمال وجوده ولزم من تأثيره رعاية الحلول والاجل على ما أتى وأما المانع هنا وهو القتل فمتطهر
ويمكن بل يسهل تداركه بالاسلام أو العفو فلم ينظر لاحتمال وجوده ولا ترد صحة رهن المحارب بحال
ومؤجل مع تحتم قبله نظراً الى أن مانعه متعلق باختيار التاتل وقد لا يوجد بخلاف مسرع الفساد
المذكور (ورهن المدير) باطل وان كان الدين حالاً لاحتمال عتقه كل لحظة بموت السيد فإنة
(و) رهن (المعلق عتقه بصفة يمكن سبقها لحلول الدين) يعني لم يعلم حلوه قبلها بأن علم حلوه بعدها
أو معها أو احتمال الامران فقط أو احتمال حلوه قبلها وبعدها ومعها (باطل على المذهب) لقوات
غرض الرهن بعتقه المحتمل قبل الحلول ولتيقن وجودها قبل الحلول بطل خز ما لم بشرط بيعه
قبلها في جميع الصور لزوال الضرر وأنهم المقتضون رهن الثاني إذا علم الحل قبلها وكذا إذا كان الدين
حالاً وفارق المدير بأن العتق فيه أكد منه في الثاني وان كان التدبير متعلق عتق بصفة بدليل اختلافهم
في جواز بيع المدير دون المعلق عتقه بصفة (ولورهن ما يسرع فساداً فان أمكن تخفيفه كطرب)
وعنب يبيح عنهم ما تروى بيب ولو على أهمها ولو قبل بدو الصلاح وان لم بشرط القطع على تفصيل في ذلك
في الروضة وغيرهما وفارق هذا بيعه بأن تقدير الحاجة الغالب وقوعها حينئذ بطل سبب البيع وهو
المالية دون سبب الرهن وهو الدين وكلم صرح الرهن مطلماً وان لم بشرط التخفيف اذ لا محذور ثم ان
رهن بمؤجل لا يحل قبل فساد به بأن كان يحل بعد دأومعه أو قبله بزمن لا يسع البيع (فعل) ذلك التخفيف
عند خوف فساد أي فعله المالك وموثته عليه حفظاً للرهن فان امتنع أجبر عليه فان تعذر أخذ شيء منه
باع الحاكم جزأ منه وجفف بئنه ولا يتولاه المرتن الا باذن الزمان ان أمكن والا راجع الحاكم
أما اذا كان يحل قبل فساد بزمن يسع البيع فانه يباع (والا) يمكن تخفيفه (فان رهنه يد بن حال
أو مؤجل يحل قبل فساد) بزمن يسع بيعه على العادة (أو) يحل بعد فساد أو معه (لكن) (شرط)
في هذه الصورة (بيعه) أي عند اشرافه على الفساد الآن والا بطل قاله الاذرعى كالسبي
واعترض بأنه مبيع قطعاً وبيعه الآن أخطأ لقلته ثم عند اشرافه وقد يتجاء بأن الاصل في بيع المرهون
قبل الحل المنع الا لضرورة وهي لا تتحقق الا عند الاشراف (وجعل الثمن رهناً) مكانه قال الاستوى
قضية هذا أنه لا بد من اشتراط هذا الجعل وفيه نظر انتهى ويرد بأنه من مصالح المرتن لئلا يتوهم من
شرط بيعه انفسكاً رهته فوجب رد هذا التوهم (صح) الرهن في الصور الثلاث لا تتقاء المحذور مع
شد الحاجة للشرط في الاخيرة وبه فارق ما أتى أن الاذن في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهناً لا يصح
(وباع) المرهون في تلك الثلاث وجوباً أي يرفع المرتن للعاصم عند نحو امتناع الراهن لبيعه
(عند خوف فساد) حفظاً للوثيقة فان أخره حتى فسد ثمنه (ويكون ثمنه) في الاخيرة (رهناً) من
غير انشاء عقد عملاً بالشرط ويجعل ثمنه رهناً في الاولين بانشاء العقد (فان شرط منع بيعه) قبل الفساد
(لم يصح) الرهن لما فاذا الشرط اقصود التوثيق (وان أطلق) فلم بشرط بيعاً ولا عده (فسد) الرهن
(في الاظهر) لتعذر استيفاء الحق من المرهون عند الحل لفساده قبله والبيع قبله ليس من مقصديات
الرهن والثاني يصح وياع عند الاشراف على الفساد لان الظاهر ان المالك لا يقصد اتلاف ماله وبقله
في الشرح الصغير عن الاكثرين ومن ثم اعتمده الاستوى وغيره (وان لم يعلم هل يفسد) المرهون

(قوله) ثم ان رهن الى قول المصنف
وان شرط منع في النهاية (قوله) بيعه
على العادة ولا بد من هذا القيد في
الحال أيضاً كما هو واضح وصرح
به في المغنى في معالق العتق بصفة
(قوله) قبل الفساد الى قول
المصنف ويجوز في النهاية

(قبل حلول (الاجل مع) الرهن المطلق (في الاظهر) اذا لاصل عدم فساد قبل الحلول وفارت
هذه نظيرتها السابقة في المعلق عنه بصفة يتحلل سبقتها الحلول وتأخرها عنه بتشوف الشارع للعق
(وان رهن) بموخل (ملا يسرع فساد فطرأ ماعرضه لفساد) قبل الحلول (كنظة املت)
وان تعذر تخفيفها (لم ينسخ الرهن بحال) وان طرأ ذلك قبل قبضه لانه يعترض في الدوام ملا يعترض
في الاشتاء فباع فهم ما عند تعذر تخفيفه فهو اعلی الراهن ان استع وقبض المرهون ويجعل نفسه رهنا
مع كانه حنظا لا وثيقة (ويجوز ان يستعير شيأ ليرهنه) اجماعا وان كانت العارية ضمنا كالوقال
لغيره ارهن عبدك هلى ديني ففعل فانه كلو قبضه ورهنه (وهو) أى عقد العارية بعهد الرهن لا قبله
خلاف لما يوهمه بعض العبارات (في قول عارية) أى باقى على حكمها وان ابيع لانه قبضه بأذنه لينتفع به
(والاظهر) أنه ضمان دين في رقة ذلك الشيء لان الانتفاع هنا لا يحصل باهلاك العين ببيعها في الدين
فهو مناف لوضع العارية ومن ثم صح هنا فبالا تصح فيه كالتقيد ولان الاعيان كالذهب والضمائم
يكون دين و عين كالباقى فيه وأفهم قوله في رفته أنه لا يتعلق شيء من الدين بدنة المعبر واذ اثبت أنه
ضمان (في شرطه كجنس الدين وقدره وصفته) كحلوله وتأجيله وصحته وتكسيره كجلى الضمان
نعم في الجواهر لو قال له ارهن عبدى بما شئت صح أن يرهنه بأكثر من قيمته انتهى ويؤيده ما بأتى
في العارية من صحة انتفع به بما شئت وبه يدفع التظير فيه بأنه لا بد من معرفة الدين (وكذا المرهون
عنده) وكونه واحدا أو متعددا (في الاصح) لاختلاف الغرض بذلك فان خالف شيأ من ذلك
ولو بأن يعين له زيداً فيرهن من وكيله أو عكسه على ما بحثه بعضهم أو يعين له ولى محجور فيرهن منه بعد
كأنه يطل كالموعين له قدرا فزاد لان نص وكما لو استعاره ليرهنه من واحد فرهنه من اثنين أو عكسه
(فلو تلف يد) الراهن ضمن لانه مستعير الآن اتفاقاً أو في يد (المرتحن فلا ضمان) علمها اذ المرتحن
أمين ولم يسلط الحق عن ذمة الراهن نعم ان رهن فاسدا ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد لان المالك
لم يأذن له فيه ولا نه مستعير وهو ضامن مادام لم يقبضه عن جهة رهن صحيح ولم يوجد ويلزم من ضمانه
تضمن المرتحن لترتب يده على بد ضامنوه يرجع عليه ان لم يعلم الفساد وكونها مستعارة وأقضى بعضهم
بعد ضمانه محتجا بأنه اذ بطل الخصوص وهو التوثيق هنا لا بطل العوم وهو اذن المالك بوضعها تحت
يد المرتحن و باقائه الجلال البلقينى في وكيل رهن بألف رهنه بألف وخمسائة بعدم ضمانه لانه لم يتعد في
عين الرهن وفي مستأخرى فاسدا آخره جاهلا بالفساد بأن الثانى لا يضمن وتردد في ضمان الأول
فاذا لم يضمن الثانى مع ان المالك لم يأذن صريحاً بوضعه تحت يده فالمرتحن في مسئلتا أولى لان المالك أذن
في وضعه تحت يده ويرد بأنه لم يأذن في وضعه تحت يده لا بعقد صحيح ولم يوجد فالوجه ضمان المرتحن
كما تقرر وأن ما قاله الجلال فيه نظر واضح (ولارجوع للمالك) فيه (بعد قبض المرتحن)
والاغت فائدة هذا الرهن بخلافه قبل قبضه لعدم لزومه (فان حل الدين أو كان حالاً روجع المالك
للبيع) لانه قد فسد ملكه (وباع ان لم يقبض) بضم أوله (الدين) من جهة الراهن أو المالك
أو غيره ما كتب ع أى يبيعه الحاكم وان لم يأذن المالك ولو أيسر الراهن كباطاب ضامن الذمة وان
أيسر الاصل (ثم) بعد بيعه (يرجع المالك) على الراهن (بما يبيع به) لانه لم يقبض من الدين غيره
زاد ما يبيع به على القيمة ونقص عنها لكن بما يتعان به اذ يبيع الحاكم لا يمكن فيه أقل من ذلك * تنبيه *
ألف شارح فقال لاشمى هو ان يصح بيعه جزأ بغير اذن المرتحن وصورته استعارة شيأ ليرهنه بشرطه ففعل
ثم اشتراه المستعير من المعبر بغير اذن المرتحن وهذا الذى جزم به احتمال للبلقينى تردد بينه وبين مقابله
من عدم الصحة ورجع هذا اجمع ولم يبالوا بما قيل ان الجر جاني صرح بالا ولكن الحق أنه لا وجه

(قوله) فباع فهمها مكان ضمير
التثنية عائد على المسئلين الاولى
قوله وان لم يعلم الخ والسابقة قوله
وان رهن الخ (قوله) وقبض
المرهون أما اذ لم يقبض فلا اجبار
اذا يلزم الرهن الا بالقبض فلا
وجه للاجبار (قوله) ويجعل نفسه
فأخبر أنه يحتاج الى انشاء عقد
وهو قياس ما سبق له أن لا يحتاج
كلام انغنى السابق أنه لا يحتاج
هذا الى انشاء عقد (قوله) وان
أبيع كذا في التسخ حتى نسخة
الشارح والظاهر بيع (قوله)
ويعين له ولى محجور قد يقال
وعكسه كذلك نظير مسألة الوكيل
ويصور عن به جنون مستقطع أقيم
عليه ولى يتصرف عنه في أوقات
افاقته (قوله) والاغتالى النصل
في النهاية (قوله) ألف شارح
عبارتها العلامة الدميرى

لان شراءه لا يضر المهرين بل يؤكده حقيقة لانه كان يحتاج لرجعة العبرور بمعاقة ذلك و بشراء
 الراهن ارتفع ذلك ولو حكم شافعي برهن ثم استعاده الراهن فأفلس أو مات حكم بخلاف يرى قيمته بين
 الغرامين انقاذ كان من مذهبه بطلانه بقض الراهن حين أفلس أو مات بعد حخته لان هذه قضية
 طرأت لم يشأوا لها حكم الشافعي لا تنافيهما على الحجة أولاد كرهه أو زرعوا وانما يتجه ان حكم شافعي بالحجة
 أما اذا حكمكم بموجبه فبتناول ذلك لانه مفرد مضاف فبيع الآثار الموجودة والتابعة * (فصل)
 في شروط المرهون به وزوم الرهن (شروط المرهون به) ليصح الرهن (كونه ديناً) ولوز كاهة أو منفعة
 كالعمل في اجارة الذمة لا مكان استيقاؤه يبيع المرهون وتحصيله من ثمنه لا اجارة العين لتعذر استيقاؤه
 من غير العين وان يبيع المرهون معينا معلوما قدره وصفته فلو حمله أحد هما أو رهن بأحد الدينين لم يصح
 الرهن وقد يغني العلم عن التعيين لان الابهام ينافيه ولوطن ديناً فوهن أو أدى فبان عدمه لغا الرهن
 والاداء أو وطن صحة شرط رهن فاسد فوهن وتضمن في نفس الامر صح وجود مقتضيه حينئذ قال ابن
 خبيران ولا يصح رهنك هذا بجماع على من درهم الى عشرة بخلاف الضمان وفيه نظر ظاهر وان أقره
 الزركشي المأثور هنا الجهل والابهام وهما مستقيان اذ هذه العبارة مرادقة شرعا لقوله بتسعة بجماع على
 وهذا صحيح بل انزع فكذلك ما هو بجماعه (ثابتاً) أي موجودا حالاً ولا يغني عنه لفظ الدين اذ لا يلزم من
 التسمية الوجود والالم بسم المعلوم معدوما (لازماً) في نفسه كمن المبيع بعد الخيار دون دين الكتابة
 فالزوم ومقابلته وصفان للدين في نفسه وان لم يوجد حينئذ لا تلازم بين الثبوت والزوم وسواء وجد
 معه استقرار كدين قرض أو تلف أم لا كمن مبيع لم يقبض وأجرة قبل استيفاء المنفعة (فلا يصح)
 الرهن (بالعين) المضمونة كالمأخوذة بالسوم أو المبيع الفاسد أو المعصوبة والمستعارة) والحق
 بها ما يجبر رده فوراً كالأمانة الشرعية (في الأصح) لانه تعالى ذكر الرهن في المداينة ولا يستحالة
 استيفاء تلك العين من ثمن المرهون وذلك بخلاف لغرض الرهن من البيع عند الحاجة وانما يصح
 ضمانها بتردد حصول المقصود بردها القادر هو عليه بخلاف حصولها من ثمن المرهون فانه متعذر فيدوم
 حبسه لا الى غاية أم لا امانة كك الوديعة فلا يصح اخراجه به علم بطلان ما عتد من أخذ رهن من
 مستعير كتاب موقوف وبه صرح الماوردي وافتاء التتال بلزوم شرط الواقف ذلك والعمل به مردود
 بأنه رهن بالعين لا سيما وهي غير مضمونة ولو تلفت لا تعدو بأن الراهن أحد المستحقين وهو لا يكون كذلك
 وقال السبكي ان غنى الرهن الشرعي فيما طل أو اللغوى وأراد أن يكون المرهون تذكرة صح وان جهل
 مراده احتمل بطلان الشرط حمل على الشرعي فلا يجوز اخراجه برهن لتعذره ولا بغيره لخالفته للشرط
 أو لفساد الاستثناء فكذلك لا يخرج مطلقاً وشرط هذا الصحيح لان خروجه مظنة ضماعه واحتمل صحته
 حمل على اللغوى وهو الاقرب فتحصل الكلام ما أمكن انتهى واعترض الزركشي بمرجه بأن الاحكام
 الشرعية لا تتبع اللغوى وكيف يحكم بالحجة مع امتناع حبسه شرعاً فلا فائدة لها وأجيب عنه بأنه انما عمل
 بشرطه مع ذلك لانه لم يرض بالاتفاق به الا إعطاء الأخذ وثيقة تبعه على اعادته وتذكره به حتى
 لا ينساه وان كان ثمة لانه مع ذلك قد يتباطأ في رده كالمشهد ويبحث الناظر على طلبه لانه يشق عليه
 مراعاتها واذ قلنا بهذا فالشرط بلوغها ثمنه لو أمكن يبيع على ما يحب اذ لا يبعث على ذلك الا حينئذ
 (ولا) يصح الرهن (بما) ليس ثابت سواء وجد بسبب وجوبه كقفزة وجته في الغد أم لا كرهنه على
 (ما سبقه رهنه) أو يستر به لانه وثيقة حق فلا تعدم عليه كالشهادة (و) قد تغفر بتقدم احد شي الرهن
 على ثبوت الدين لحاجة التوثيق (كقوله) أقرضك هذه الدراهم وارثت بها عبدك (هذا) الذي
 صقته كذا (فقال) اقترضت ورهنت أو قال بعته بكذا وارثت (بثمنه هذا) (الثوب) أو ما صقته

(قوله) كان من مذهبه بطلانه
 أي بطلان الرهن بقض الراهن
 واستمراره بسله الى أن أفلس
 أو مات بعد حخته أي بعد حخته الراهن
 * (فصل شرط المرهون به)
 (قوله) في شروط المرهون الى قول
 المصنف فلا يصح في النهاية (قوله)
 اذ هذه العبارة الخ ان كانت العبارة
 مما على الخ أو جماعاً على بالباء وكان
 الذي عليه تسعة فقط اتفق ما أفاده
 أما اذا كانت جماعاً بالباء وكان ما عليه
 أكثر من تسعة فدعوى المرادفة
 لما ذكره محل تأمل وان كان
 معني من درهم الى عشرة تسعة
 اذ يصير قوله من درهم الخ بيان لما
 قبله ولم يطابقه في الجور وليأصل
 (قوله) ولا يغني عنه لفظ الدين الخ
 لا يخفى أن حقيقة الدين متمول
 من عين أو منفعة متعلق بالذمة
 فيما لم يوجد بالتعلق بالفعل فاطلاق
 الدين عليه مجاز كاطلاقه على
 ما سبقه رهنه وهذا مراد من قال ان
 لفظه يغني عن الثبوت فتعول الشارح
 لا يلزم من التسمية الوجود ان
 أراد الوجود الخارجي فسلم
 لكنه غير مراد وان عبر بالثبوت
 لان الدين ليس من الموجودات
 الخارجية وان أراد لا يلزم من
 التسمية تخفي المعنى في نفس الامر
 عند اطلاق اللفظ فحل تأمل كما علم
 مما تعذر وتسمية المعلوم معدوما
 صحة لتحقيق المعنى الذي هو العلم
 في نفس الامر عند اطلاق اللفظ

كذا (فقال اشتريت ورهنت صح في الاصح) لجواز شرط الرهن في ذلك فزجه أولى لان التوثيق فيه
 أكد اذ قلنا في بالشرط وفارق بطلان كتابتك بكذا وبعتك هذا بدينار قبليه ما بأن الرهن من
 مصالح البيع والقرض ولهذا جاز شرطه فيهما مع امتناع شرط عقد في عقد بخلاف البيع والكفاية قال
 القاضي ويقدر في البيع وجوب الثمن وانعقاد الرهن عقبه كما يقدر الملك بالبيع للمتمس في البيع الضمني
 انتهى والذي يتجه أنه لا يحتاج لذلك هنا لاعتقار التقدم فيه الحاجة كما تقرر بخلاف ذلك فانه لا بد منه
 فيه واستفيد من صنيع المتن ان الشرط وقوع أحد شقي الرهن بين شقي نحو البيع والآخر بعدهما فيصح
 اذا قال بعني هذا بكذا ورهنت به هذا فقال بعت وارتفعت (ولا يصح) الرهن بغير لازم ولا آيل للزوم
 وان كان ثابته لانه لا فائدة في التوثيق بدنه يمكن المدين من استقالته فلا يصح (بنجوم السكابة
 ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ) وان شرع في العمل بخلافه بعد الفراغ للزوم حينئذ (وقيل يجوز بعد
 الشروع) لانتهاء الامر فيه الى اللزوم كالثمن في مدة الخيار ويرد بان الاصل في البيع اللزوم لان
 المقصود منه الدوام ولا كذلك الجعالة اذ لهما ما قبل تمام العمل فيسقط به الجعل وان لم يلزم الجعالة
 بنفسه وحده أجرة المثل (ويجوز) الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لانه يؤول الى اللزوم مع انه
 الاصل في وضعه كما تقرر ومجمله ان ملك البائع الثمن ليكون الخيار للمشتري وحده كما هو ولا يباع
 المرهون الا بعد انقضاء الخيار (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن بعد رهن) وان اختلف
 جنسهما واعترض الاستوى تركه بمال يصح اذ تقديره على الدين برهن هو جاز لانه طرف وهو جاز
 تقديمه وان كان مجموعا للمصدر (ولا يجوز أن يرهنه المرهون) مفعول ثان (عنده دين آخر) موافق
 لجنس الاول (ولا في الجديد) وان وفي بالدين وفارق ما قبله بأن ذلك شغل فارغ فهو زيادة في التوثيق
 وهذا شغل مشغول فهو نقص منها نعم لو فدى المرتهن مرهونا جنى أو أنفق عليه ما بذن الراهن أو الحاكم
 لنوعيته الراهن أو تجزئه ليحكون مرهونا بالنداء أو النفقة أيضا صح لان فيه مصلحة حفظ الرهن
 (ولا يلزم) الرهن من جهة الراهن (الا بقباضه أو بقبضه) أي المرتهن نظير ما مر في البيع مع اذنه
 فيه ان كان القبض غير لقله تعالى في رهن مقبوضه ولانه عقد ارفاق كالقرض ومن ثم لم يجز عليه
 وانما يصح القبض والاذن والقباض (عن بيع عقده) أي الرهن فلا يصح من خصوصي ويجوز
 ومحذور ومكره لا تنفاه أهليتهم ولا من وكيل رهن جن أو أغنى عليه قبل قباض وكيله ولا من مرتهن
 أذن له الراهن أو أقبضه فطرأه ذلك قبل قبضه وأورد عليه غير المأذون فانه تصح وكأنه في القبض مع
 عدم صحة عقده الرهن وكذا سفيه ارتهن ولم يعل عليه دين ثم أذن له في قبض الرهن ويجب بأنه ذكر الاول
 بالفهوم كما يعلم من قوله ولا عبده والثاني ان سلم ما ذكر فيه تعين كونه تحضرة أولى وحينئذ فهو
 المتأخر في الحقيقة فلا يرد وقد لا يلزم وان قبض لكن لعارض فلا يرد كالمو شرط في بيع وأقبضه
 في المجلس فله حينئذ فسخ الرهن بفسخ البيع (وتجوز فيه النيابة) من الطرفين كالعقد (لكن
 لا يستتيب) المرتهن في القبض (راهما) ولا وكيله في الاقباض كعكسه لا امتناع اتحاد القبض
 والقبض ومن لم يملو كان الراهن وكذا في الرهن فقط فوكله المرتهن في القبض أو عقد أولى الرهن فشرط
 للمولى ثم وكل المرتهن أولى في القبض جاز اذا لاتحاد حينئذ أي لان الرشد المقتضى لانعزاله
 أبطل تسميته الآن راها (ولا عبده) ولو مأذونا وأتم ولان يده كيد (وفي التأذون له) في التجارة
 (وجه) لانفراذه باليد والتصرف كالمكتوب وبقابلز ومن جهة السيد في المكتوب بخلاف المأذون
 (ويستنبط مكاتبه) كانه صهيحة لاستقلاله باليد والتصرف كالأجنبي ومعضا وقعت الآية في نوبته
 (ولورهن وديعة عند مودع أو مخصو باعند غائب) أو مستعار عند مستعير أو رهن أسلم من فرعه

(قوله) وان لم يوجد حينئذ لا تلازم
 محل تأمل لما هو مشهور من
 ان اسم الفاعل ونحوه خفية
 في حال التلبس وأما طلاقه قبل فن
 مجاز الاول (قوله) المضمومة الى
 قوله وذلك في النهاية (قوله) أما
 الامانة الى قول السنف ولا يصح
 في النهاية (قوله) أو استشر به
 الظاهر مستشري به فاعله على تقدير
 مناف أو من باب الخلف والايصال
 (قوله) الرهن الى قول المصنف
 ولا يلزم في النهاية (قوله) الرهن من
 جهة الوامن الى قوله كما قاله
 في النهاية الامانة عليه (قوله) ان
 كان القبض غير قد تقضى أنه لا بد
 من قبض مع اذن الراهن للمرتحن
 في القبض مع انه سبيل في النهاية
 والغنى ما ينعبر بأنه عند اذن
 الراهن للمرتحن في القبض يكفي
 قبض المرتحن ولا يحتاج الى قبض
 فليأتمل

أوارتهن له (لم يلزم) هذا الرهن (مالم يضمن أمكان قبضه) من وقت الاذن مع النقل أو التخليه
 نظير ما مر في البيع لان دوام اليد كابتداء القبض ولا يشترط ذهابه اليه كقوله وان أطال جمع في رده
 (والأظهر) في غير الوالي اذا عبرة فيه بالتعدي فقط (اشتراط اذنه) أي الراهن (في قبضه) لان البدك كانت
 عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض لقبض عنه (ولا يبرئه ارتهانه) ونحو جاريته وتوكيله وقرضه عليه
 وتزوجه اياها واربائه عن ضمانه قبل رده لما لكة (عن الغصب) ونحوه من كل ضمان يد كالعاريه لان
 نحو الرهن توثق لا ينافي في الضمان ومن ثم لو تعدى فيه المرتهن لم يرتفع * تنبيه * باقى في الوديعه أنه لو تعدى
 فيها فأبرأه المالك عن ضمانه برئ ويفرق بأن يد الغاصب ونحوه متأصلة في الضمان فلم يرتفع بمجرد
 القول ويد الوديع الضمان طارئ عليها فهي متأصلة في الامنة فدرت اليها بأدى سبب (ويبرئه
 الايداع) كاستأنتك عليه أو أذنت لك في حفظه (في الاصح) لانه محض ائتمان فينا فيه الضمان ومن
 ثم لو تعدى الوديع في الوديعه ارتفع عقد الايداع واجتماع القراض والعارية يتصور في اعادة التقيد
 للترتين (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبه مقبوضة) واعتاق وبيع
 (وبه) أعاد الباع لثلاثتهم أنه من المزيل (مقبوض) لتعلق حق الغير به لا غير مقبوض على
 المعقد وانما استوى في الرجوع عن الوصية لانه لا قبول فيها حالاً فضعفت بخلاف الرهن (وكأنه) بحجة
 (وكذا) فاسد (تدبر في الأظهر) لمنافاة ذلك بقصد الرهن وان جاز الرجوع عنه (وباحتمالها)
 لامتاع بيعها (لا الوطء) فقط لانه استخدام (والتزويج) اذ لا تعلق له بجورداً بعدد ومن ثم جاز ابتداء
 رهن المزوجة (ولو مات العاقد) الراهن أو ارتهن (قبل القبض أو جن) أو أغنى عليه أو طراً
 عليه بحجر سفسه أو فليس أو خرس ولم يبق له اشارة مفهومة (أو تخذر العصور أو أبق العبد) أو جن
 قبل القبض في الصل (لم يطل) الرهن (في الاصح) أمر غير الأخير فكليع في زمن الخيار
 بجماع مع مصر كل الزوم فيقوم في الموت الوارث تمام مورث في القبض والا قباض وفي غيره من ينظر
 في أمر نحو المخنوع والمغني عليه والاخرس المذكور فيجعل فيه بالمصلحة وبجث البلقيني ان المرتهن
 لا يتقدم به على الغرماء لان حقهم تعلق بالمرتهن كالموت فاقباض الوارث تخصيص وهو ممنوع منه مردود
 لسبق التعلق قبل الموت يجز بان العقد فلا تخصيص وأما فيما كالجناية فلا يغتفر في الدوام ما لا يغتفر
 في الابتداء فعاد بالانقلاب خلاو بعود الآبق وعوض المخني عليه وبتنع القبض حال التخمر ولو دبح جلد
 مروه من مات لم يعد رهننا لان مالته بالمعالجة بخلاف الخلل ونحوه من شمس اظلم قد لا يظلمه (وليس
 لارهن المقبض) أي يحرم عليه ولا ينفذ منه (تصرف) مع غير المرتهن بغير اذنه (يزيل الملك) كليع
 والوقف لانه يخرج على نفسه بالرهن مع القبض نعم له قتله فودا ودفعاً وكذا التحويرة اذا كان واليا
 كذا قالوه ونظيره أن المالكية هنا لا تأثر لها ويوجب أنه أنطل النظر اليها بمجرد على نفسه فيه الرهن
 ولم ينظر لذلك بالنسبة لنحو القودا احتياطاً للحق الأدنى (لكن في اعتاقه) واعتاق المالك جازاً باعتقت
 الجناية برقبته عن نفسه تبرعاً أو غيره (أقوال أظهرها) ويجوز كما اقتضاه كلام الرافعي في التذمر
 ونص عليه في الام لكنه حرم في هذا الباب بحرمته وكد القاني عن القتال (من المومر) بالقيمة
 في المؤجل وبأقل الامرين من قيمته حالة الاعتاق والدين في الحال كما قاله البلقيني دون المعسر
 تشبهاً بسراية اعتاق الشريك لقوة العتق حالاً أو ملاً مع بقاء حق التوثيق بغرم القيمة في المؤجل مطلقة
 وفي الحال اذا كانت هي الأقل عليه يجعل قوله (ويغرم قيمته) وجوباً بحرم الحق المرتهن وتعتبر قيمته
 (يوم عتقه) لانه وقت الاتفاق وتصر حيث لم ينقض بها الدين الحال (رهننا) مكانه بلا عتق لقيامه مقامه
 ومن ثم حكم برهنيتها في ذمة المعنى كالارش في ذمة الجاني قاله السبكي ومن تبعه ويشترط قصد دفعها

(قوله) وبجث البلقيني الى قوله وأما
 فيها في النهاية (قوله) مكانه بلا عقد
 الى المست في النهاية الا قوله قال
 السبكي ومن تبعه وقوله على ما يأتي
 في الضمان بما فيه

عن جهة الغرم **كسائر الدين** أى على ما يأتى آخر الضمان بما فيه فلو قال قسدت الأيداع صدق
 بيمينه ولو أيسر بعضه نفذ فيما أيسر به أماعته عن كفارة غير المرتن فمتنع لأنه يبيع أو هبته وعقته تبرعا
 عن غير المرتن باطل لذلك أيضا ولو مات الراهن فأعته وارثه المورس عنه صح لأنه خليفته فلا يرد وكذا
 فى الرهن الشرعى بأن مات مدينا فأعتق وارثه عنه ولو رهن بعض فنه ثم أعتق باقيه سرى للمرهون
 أن أيسر والأفلاخ قيل أنه احترز بالاعتاق عن هذه غير صحيح الآن إرادات نسبة الخلاف (فإن لم
 ينفذه) لا عساره (فانفك) الرهن بأداء أو غيره (لم ينفذ فى الأصح) لأنه أنعى لوجود مانعه فلم يعد
 لضعفه نعم أن يبيع فى الدين ثم **لم يعتق** جرما وقد لا يرد عليه لأنه إذا بيع فى الدين لا يقال حينئذ
 أن الرهن انفك (ولو علقه) أى الراهن عتق المرهون (بصفة فوجدت وهو رهن فكلا عتاق) فنفذ
 من المورس ويأتى فيه ما تقرر لان التعليق مع وجود الصفة **كالتجيز** لا من العسر بل بكل اليقين
 فلا يؤثر وجودها عند الفاك (أو) وجدت (بعده) أى الفاك أومعه (نفذ) العتق ولو من معسر
 (على الصحيح) ألا يبطىل بحق أحد ولا عبرة بحالة التعليق لأنه عجزه لا ينزرفيه (ولا رهنه) عطف
 على تصرف يزيل الملك (غيره) أى المرتن لمزاحمته ولم راسمته له أيضا (ولا الترويح) للعبد وكذا
 الأمة لكن غير المرتن كعلم ما قبله لأنه ينقص قيمته نعم تجوز الرجعة (ولا الإجارة) أن كان الدين حالا
 أو يجل قبلها) أى قبل انتضاء مدها لأنها تقلل الرغبة فيه فبطل من أصلها كسبتها إلا من المرتن
 أو بأذنه ولا يأتى فيها تفريق الصفتين كما مر فيه بخلاف ما يجل بعد انتضاء أومعه ولو احتملا فيعجز
 أن لم تنقص بها قيمة المرهون ولم تتمد مدة تفر بغيره لما بعد حلول زمانه أجرة وكانت من ثقتة إلا أن رضى
 المرتن بغيره ثم أنفق حلوله مع قائم النعموت الرهن صبر لانه ضامها على أحد وجهين ربح جمعا بين
 الختين (ولا الوطء) أو الاستمتاع به أو الاستخدام أن جزل وطء ذلك خوف الحبل فحين يمكن حبلها
 وحسبها للباب في غيرها ولو صغيرة وأن نقل الأذرى فيها وفى الاستمتاع خلاف ذلك واعده نعم بحث أنه
 لو خاف الزنا ولو بطأها جاز (فانوطئ) رهنها المسالك لها فأحبلها (فالولد حر) نسب لها علقته
 فى ملكه فلا حلا ولا مهر نعم عليه فى البكر ائرش البكرة يقضيه من الدين وإن لم يخل أو يجعله رهنها
 (وفى نفوذ الاستيلاء) من الراهن للمرهونة ومثله سيد الجانية (أقوال الاعتاق) أظهرها نفوذ من
 المورس فقط وتصير فيها بغيرها السابق وقت الأحبال أى وإن كانت أقل نظير ما مر رهنها مكانها (فإن لم
 تنفذه) لا عساره (فانفك) الرهن بلا بيع (نفذ) الاستيلاء (فى الأصح) وفارق الاعتاق بأنه قول
 مقتضى للعتق حالا فإذا رد لغنا من أصله والأى لا يفعل لا يمكن رده وتعد نفوذ أثره انما هو لحق الغير فإذا
 زال نفذ أما إذا انفك تبعها فى الدين ثم عادت إلى ما **صح** فنفذ الاستيلاء لكن على الظاهر وقيل
 قطعاً كذا فى الروضة وأصلها وعبر فى الأولى بالذهب ثم لا وقيل هذه كالأولى أى فى خلافها
 وعبرة المتن من حيث حكاية الخلاف لا توافق شيئا من ذلك وبعبارة ما المذكورة يعلم غلط الزركشى
 فى قوله فى شرحه فيما لو ملكها بعد البيع فيه طريقان أحدهما على ما يقتضيه كلامهما القطع بعدم
 النفوذ على أنه قبل ذلك بأسطر قال أنه ينفذ على الأصح (فلو) لم ينفذه لا عساره حالة الأحبال و (مات)
 أو نقصت (بالولادة) ثم أيسر (غرم قيمتها) وقت الأحبال أو الأرض **يكون** (رهنها) مكانه من غير
 إنشاء رهن وانما غرم قيمتها وأورش نقصها (فى الأصح) لتسبيه لها كما أوتقضا بالاستيلاء لاحق
 فالظرف متعلق بغرم لأنه الأصل لا رهنها فلا اعتراض عليه ولا قيمة لئز فيها ولادة لمرة موطوءة تشبه
 ماتت بالبالا بخلاف أمة موطوءة تشبه ماتت به (وله) أى الراهن (كل انتفاع لا يقصه) أى المرهون
 (كأثر كوب) فى البلد لا متاع السفر به وإن قصر بلاذن الضرورة كتهب أو جسد (والسكنى)

(قوله) لكن غير المرتن
 فى النهاية والمعنى أى أو غير أذنه
 أماترو وجهه بأذنه فأولى بالجواز من
 رهنه بأذنه (قوله) رهنها إلى قوله
 ويصير فى النهاية الأقوله وإن لم
 يجل (قوله) يقضيه من الدين الخ
 فيه نحا القياس سبق من العتق
 بالنسبة إلى الدين أن يجل فأنهم لم
 ينعروا فيه للتخيير بين الأمرين
 وكأنهم تركوه ثم لم يولدوا حلا مانع
 من تجميل المؤجل وقوله هنا
 أو يجعله رهنها فيه اشعار بأنه لا بد
 من إنشاء عقد الرهن وسما فى إلهان
 ائرش نفسها بالولادة يصير رهنها من
 غير إنشاء رهن ولم تعرض ثم لنظير
 قوله هنا يقضيه من الدين وإن لم
 يجل فليأمل (قوله) موطوءة تشبه
 فبني أو زنا وكأنه تركه لأنه موطوءة
 بالاولى ثم ذكره

وليس خفيف الخبر الصحيح الظاهر **يركب** بنقته اذا كان مرهونا وصح خبر الرهن محلوب ومر كوب
(لا الناء والغراس) لنقصهما قيمة الارض اذا كان الدين مؤجلا وقال افهل وأقلع عند الحلول نص
عليه وجرى عليه جميع وشمله ان لم تنقص الارض بالقلع ولا طالت مدته أي زمانه آخره فنظر ما رومع
ذلك هو مشكل لانه لو تعدى به قلع أيضا كيانا مع انه وعد وأجاب عنه الاذرى بما لا يشق وحكم هذين
وان عرف كالذي قبلهما مما مر لكن أعادهما هنا ليعني علمهما قوله (فان فعل) ذلك (لم يقلع قبل)
حلول (الاجل) لتحقيق ضرر قلعه الآن مع امكان أداء الدين من غيره أو فناء قيمة الارض به (وبعد) أي
الحلول (يقلع) وجوبا (ان لم تنقص الارض) أي قيمتها (بالدين وزادت به) أي القلع ولم يتجر على
على الرهن ولا اذن في بيعها مع ما فيها التعلق حق المرتهن بأرض فارغة أما اذا وفيت الارض به أو لم ترد
بالقلع أو جرح عليه بفلس أو أذن الرهن فيما ذكر ولم تكن قيمة الارض بيضاء أكثر من قيمتها مع ما فيها فلا
يقلع بل يباع معها ويوزع الثمن عليهما ويجب النقص عليه (ثم ان أمكن الانتفاع) الذي يريده
الراهن من المرهون (بغير استرداد) له كحرقه **يكن** عملها وهو يد المرتهن (لم يسترد) اذ لا ضرورة
اليه (والا) يمكن الانتفاع به الا بالاسترداد كالحرقه وان كان له حرقه يمكن عملها يد المرتهن (فبغير استرد)
للضرورة بالنسبة لما أراد المالك منه ويرد وقت فراغه للمرتهن كالليل أي الوقت الذي اعتد الراحة
فيه منه وانما ترد اليه أمة آمن منه وطؤها لكونه محرما وثقة وعنده مانع خلوة (ويشهد) المرتهن عليه
بالاسترداد للانتفاع شاهدين أو واحدا ليحلف معه كل مرة قهر عليه (ان اتهمه) وان اشتهرت عدالته
على الوجه بخلاف غير المتهم بأن ثبت عدالته فلا يلزمها اشهاد أصلا بخلاف المشهور وبالحماية فإنه
لا يسلم اليه وان أشهد (وله اذن المرتهن) وان رده على الوجه كان الاباحة لترتيب ارجاء فارق الوكالة
بأنها عقد (ما منعناه) من التصرف والانتفاع لان المنع لحقه ويطل الرهن بمبايعة الملك أو نحوه
كالرهن لغیره وقضيته صحته منه بين آخر لتضمنه فسخ الاول وهو واضح جعله فسخا والا فلا لما فإنه
للعقد الاول مع بقائه اذ من أحكامه كإمرا أن لا يرهنه منه يد آخر فادفع ما لا تسوى وغيره هنا (وله)
أي المرتهن (الرجوع) عن الاذن (قبل تصريف الراهن) تصرفا لا زامه الرجوع بعد نحو الهبة وقبل
القبض وبعد الوطء وقبل الحمل نعم لو أذن له في بيع فباع بشرط الخيار لم يصح رجوعه لان وضع البيع
اللزوم كإمرا ورجوعه خروجه عن الاهلية بنحو انشاء أو حجر (فان تصرف) بعد اذنه فيما يتوقف عليه
(جاهلا برجوعه) فكأنه تصرفه في بيعه فلا يفسد (ولو أذن) له (في بيعه) ليحجب له المرهون به
(المؤجل من ثمنه) أي بأن شرط عليه ذلك كإبائضه أو قال على ان نجعل أو ذكر ذلك مريدا به الاشتراط على
الوجه واللام يضر ذكره (لم يصح البيع) لفساد الاذن بشرط التعجيل (وكذا الوشرط) في الاذن في بيعه
(رهن الثمن) أي انشاء رهنه **مكانه** فإنه لا يصح البيع وان حل الدين (في الاظهر) لفساد الشرط
بجهالة الثمن عند الاذن أما اذا لم يردوا الدين حال الانشاء بل استصحب الراهن على الثمن قاله السبكي * (فصل)
نصر مح بالواقع اذا الاذن في الحال بحمول على الوفاء فلا تسلط الراهن على الثمن قاله السبكي * (فصل)
في الامور المترتبة على لزوم الرهن (اذ لزم الرهن) بالقبض السابق (فاليدية) أي المرهون (للمرتهن)
غالب انهما الركن الاعظم في التوثيق وظاهره أنه مع ذلك ليس له السفر به الا اذا جوزاه للوديع
بالوديعة في الصور الاتية في بابها (ولا تزال الا للانتفاع) ثم رده وقت الفراغ (كسابق) ايضا حه
وقد لا تكون البدله كرهن نحو مل أو مصحف من كافر أو سلاح من حرب فيوضع تحت يد عدله لقلقه
ويستتب الكافر مسلما في القبض أو أمة غير صغيرة وان لم تستهه وليس المرتهن محرم ولا امرأة ثقة
أو عموها **كذلك** ولا عنده حلية أو محرم أو امرأ أن تقتل ولا يشكل بحل خلوة رجل

(قوله) وحكم هذين الى
المتن في النهاية (قوله) أي التلغ الى
المتن في النهاية (قوله) ليحلف معه
اعله عند وجود قاض يرى ذلك
(قوله) وان رده الى المتن في النهاية
(قوله) وله اي المرتهن الى قوله
(قوله) ورجوعه في النهاية (قوله) أو ذكر
ذلك مريدا به كان الاشارة الى مالو
قال ليحجب كافي المتن
* (فصل) اذ لزم (الرهن)
(قوله) وقد لا تكون اليد الى
المتن في المغنى الا قوله ويستتب
الكافر مسلما في القبض وقوله
ولا يشكل الى قوله فيوضع
وقوله وشرط خلاف ذلك مفسد

بأمر أئین لان المدة هنا قد تطول فيكون وجود الواحدة فقط معها مظنة للغلوقة بها فتوضع عند محرم لها أو رجل ثقة عنده من ذكر أو امرأه أو موصوثة فان وجد في المرتن شرط مما أمر أو كانت صغيرة لا تشتهى فعنده شرط خلاف ذلك مفسد وان خشي كالائتي لكن لا يوضع عند أئني أجنبية (ولو شرطاً) أي الراهن والمرتن (وضعه عند عدل) مطلقاً أو فاسق وهما يتصرفان انفسهما التصرف التام (جاز) لان كلاً قد لا يتفق بصاحبه فيتولى الحفظ والقبض فان أراد سفر افكاً لو يدع فيما يأتي فيه نظير ما مر ولو اتفقا على وضعه عند الراهن جاز على العبد وكون يده لا تصلح للتسابة عن المرتن انما هو في ابتداء القبض دون دوامه اما نحو ولي ووكيل ومأذون له وعامل قراض ومكاتب جاز لهم الرهن أو الارتان فلا بد من عدله من يوضع عنده كما بحثه الاذري (أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه أو الانفراد به فذاك) واضع أنه يتبع فيه الشرط (وان أطلقا فليس لاحدهما الانفراد بحفظه (في الأصح) لعدم الرضا ببدأ أحدهما على الانفراد فيعلانه في حزمهما والا ضمن من انفرده نصفه ان لم يسجله صاحبه والا اشتر كافي ضمان النصف (ولو) اتفقا على نقله ممن هو يده من مرتن أو غيره جاز مطلقاً فان لم يتفقا وقد تغير حال من هو يده من المرتن أو غيره بأن (مات العدل) الموضوع عنده (أو فسق) أو زاد فسقه أو خرج عن أهلية الحفظ بغير ذلك كان صار عدواً أحدهما نذباهما الى الاتفاق وعدم المشاحة فان امتنلا (جعلاه حيث يتفقان) أي عند من يتفقان عليه (وان) أبايا (تشاحا) فيه أو مات المرتن ولم يرض الراهن بدوارته (وضعه الحاكم عند عدل) يراه لانه العدل وان لم بشرط في بيع أو كان وارث المرتن أو يده منه عدل لان الفرض أنه لازم بالقبض ولا يلزم من الرضا بالمرث الرضا بالوارث انما لو تشاحا ابتداء فحين يوضع عنده فان كان قبل القبض لم يجبر الراهن بحال وان شرط الرهن في بيع لجواز من جهته حينئذ فلا يطالبه باقباضه ولا بالرجوع عنه وزعم مطابقاً لثبته بأحدهما لئلا يستمر عبثه رد بأن من فعل جائز له لا يقال له عايب وان كان بعده وقد وضع يده عند أو المرتن بلا شرط لم ينزع قهر عليه الا بدعوى أو فاسق أو أراد أحدهما منعه لم يجب على ما قاله جميع لانه رضي يده مع الفسق ونزع فيه الاذري بأن رضاه ليس بعدل لازم وقال آخرون برفع الامر للحاكم فان رآه أهلاً لحفظه لم ينقله ولا نقله (ويستحق بيع المهرهون عند الحاجة) اليه بأن حل الدين ولم يوف أو أشرف الرهن على الفساد قبل الحلول وقضية هذا أنه لا يلزم الرهن التوفيقه من غير الرهن وان طلبه المرتن وقد رعى عليه وبه صرح الامام واستشكله ابن عبيد السلام بأنه حينئذ يجب إذاؤه فوراً فكيف ساغ له التأخير وتجب بحمل كلام الامام على تأخير يسير عرفاً للمساخطة به حينئذ أو يقال لما رضى المرتن بتعلق حقه بالرهن كان رضاه منه تأخير حقه الى تسريعه واستيفائه من ثمنه ثم رأيت السبكي اختار وجوب الوفاء فوراً من الرهن أو غيره وانه من غيره لو كان أسرع وطلبه المرتن وجب وهو محتج ولا ينافية أن المرتن لو طلب البيع فأبى الراهن ألزمه بالتساضي قضاء الدين أو يبيع لان الخيار انما هو لا احتمال أنه يبق الرهن لنفسه فيلزم حينئذ بالوفاء من غيره فلا نافي انحصار حقه فيه اذا تسريعه كما قدمناه (ويشتم المرتن) بعد بيعه (بثمنه) على سائر الغرماء لتعلق حقه به وبالذمة وحقه مرسلاً فيما يقبض (ويبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتن) أو وكيله لان الحق له (فان لم يأذن) المرتن في البيع الذي اراده الراهن أو نائبه ولا عذر له في ذلك (قاله الحاكم) ألزمك بأنك (تأذن) له في البيع (أو تبرئه) من الدين دفعا لضرر الراهن فان أمر باعه الحاكم أو أذن للراهن في بيعه ومنعه من التصرف في ثمنه الا اذا أبى أيضاً من أحد دينه منه فطلق للراهن التصرف فيه ولو عجز الراهن عن استئذان المرتن والحاكم فقبضه كلام الماوردي في صحيح الفحمة وهو

(قوله لان المدة هنا قد تطول الخ)
قد يقال ما أفاده جاز في الحليلة
والمحرم ولم لم يعتبر وافهما الرجوع
وبه ينفع ما رجحه في النهاية من
الاستيفاء بالواحدة التامة (قوله)
عنده من ذكر من حليلة له
أو محرم أو امرأتان تشتمان ولم
يعتبروا في محرمه العدة ولا في حليلة
من شأنه الحليلة والغيرة ولا في حليلة
كأنه لان من شأنه الغيرة على حليلة
ومن شأنه أنه يهاجمها فكيف كانت
(قول المتن) أو تبرئه كذا في أصله
وفي سائر النسخ وفي نسخ المحلى
والنهاية تبرى

مشكل إلا أن يكون المراد أنه يبيعه لغرض الوفاء ويحجر عليه في ثمنه إليه لأنه لا ضرر فيه حينئذ على المرتين (ولو طلب المرتين يبيعه فأبى الراهن أن يرضه القاضي قضاء الدين) من محل آخر (أو يبيعه) ليوفي منه بجاريه من جنس أو غيره (فإن أصر) على إياه (باعه الحاكم) عليه وبقى الدين من ثمنه فعدا لغير المرتين * تنبيه * قضية الثمن وغيره هنا أن القاضي لا يتولى البيع إلا بعد الأصرار على الإباء وليس مراداً أخذ من قولهم في التغلب أن لا امتناع من الوفاء بخير القاضي بين توليه البيع وأكراهه عليه ولو غاب الراهن أثبت المرتن الأمر عند الحاكم لبيعه وحينئذ لا يتعين عليه بيعه إلا إذا لم يتيسر حالاً أو فاء من غيره والأو في منه كبحته السبكي لأنه نائب الغائب فيلزمه بالعمل بالأصلح له من بيع المهرهون أو الوفاء من غيره ومن ثم لو أضر الراهن إليه لبيعة المرتن الدين المهرهون به لينقل الرهن لزمه قبضه منه فانحجز لثمنه البيعة أو افتد الحاكم كونه لا يبيعه بنفسه وكان طارفاً لخلاف ما إذا قدر عليها ويفرق بينه وبين الظاهر بغير جنس حقه فإن له البيع ولو مع القدرة على البيعة بأن هذا عنده وثيقة بحقه فلا يتحصى فواته فاشتراط ظفهر العجز بخلاف ذلك يتحصى الفوات لو صدر البيعة فإزله مع القدرة عليها وقياس ما أبى في النفس أن الحاكم لا يتولى البيع حتى تثبت عنده كونه ملكاً للراهن إلا أن يقال البدل عليه للمرتن فكفي إقراره بأنه ملك للراهن (ولو باعه المرتن) والدين حال (بأذن الراهن) له في بيعه بأن قال بعني أو أطلق ولم يقدّر الثمن (فالأصح أنه أن باعه بحجره تصح) البيع إذا تهم (والأ) بأن باعه في غيبته (فلا) يصح لانه يبيع لغرض نفسه فيهم في الاستجمال ومن ثم لو قدر له الثمن صح مطلبنا وكذلك كان الدين مؤجلاً لم يأذن له في استيفاء حقه من ثمنه لثمنه حينئذ أو لو قال بعه لك فسطيل مطلبنا استحالة فعله بأنه في بعني أو لنفسك واستوفى إلى أو لنفسك يصح مال الراهن فقط وبأني ماذا كفي إذن وارث الغريم في بيع التركة وسيد المحن عليه في بيع الحائ (ولو شرط) بضم أوله في عقد الرهن أي شرطاً (أن يبيعه العدل) أو غيره ممن هو تحت يده عند المحل (جاء) هذا الشرط إذا لم يحدو رفيه (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصح) لأن الأصل بقاء أذنه بل المرتن لانه قد يجهل أو يرى ولأن أذنه السابق وقع لغواً تقدمه على القبض ويؤخذ منه أن أذنه لو تأخر عن القبض لم يشترط مراجعته وهو ظاهر لولا التعليل الأول ويصح عزل الراهن للشرط له ذلك قبل البيع لانه وكيله دون المرتن لأن أذنه انما هو شرط في الصحة (وإذا باع) المأذون له وقبض الثمن (فالتمن عنده من ضمان الراهن) لبقائه عليه (حتى يبيعه المرتن) اذ هو أمته عليه فيده كيد من ثم صدق في تلفه لا في تسليمه للمرتن فإذا حلف أنه لم يسلمه غرم الراهن وهو يعزم أمته وان كان أذن له في التسليم للمرتن لانه لم يثبت (ولو تلف ثمنه في يد) المأذون (العدل) أو غيره ولو المرتن (ثم استحق المهرهون) المبيع (فإن شاء المشتري رجع على) المأذون (العدل) أو غيره لانه وانع اليد ومحلها لم يكن نائب الحاكم كمن لانه في البيع لتعوية الراهن والالم يكن طرناً لأن يده كيد الحاكم (وان شاء على الراهن) لانه الموكل (و) من ثم كان (التراحم عليه) فيرجع مأذونه عليه ما لم يتصرف في تلفه على الوجه (ولا يبيع) المأذون (العدل) أو غيره المهرهون (الالبتهن) مثله أو دون بشرى يتعاقب به وسما في بيانه (حالاً من نقد بلده) والالم يصح كالأصيل ومنه يؤخذ أنه لا يصح منه شرط الخيار لغيره موكله وأنه لا يسلم المبيع قبل قبض الثمن والأصح أن لا يبيع المرتن إلا بذلك أيضاً وكذا الراهن على الوجه يتعلق حتى الغريم ينع ان وفي دون ثمن المثل بالدين جاز لا انتفاء الضرر حينئذ ولو رأى الحاكم يبيعه بجنس الدين جاز كالأصل العاقدان على بيعه بغير ما مر ولا يصح البيع بشئ المثل أو أكثر وهذا راغب بأزيد (فإن زاد) في الثمن (راغب) بعد الزوم لم ينظر إليه أو زاد

(قوله) بخلاف ما إذا قدر عليها أي وعلى الحاكم أخذ ما تقدم وأعدل هذا من تعريف التنازع وصوابه علمها ما في أصله بغير خطه عليها بدون ميم (قوله) ونحوه ان لم يكن إلى المثل في المعنى أيضا (قوله) ولو رأى الحاكم يبيعه ينبغي أن يكون المثل مثله في ذلك لانه لا ضرر فيه بل ربما تكون المصلحة فيه للمرتن ثم رأيت التنازل المحشى أسراراً إليه

مألاً يتعاقب به وهو بمن يوثق به (قبل انقضاء الخيار) الثابت بالمجلس أو الشرط واستقر على زيادته (فليفسخ) وجوبا (وليسعه) أو يسعه بلا فسخ ويكون يسعه مع قبول المشتري له ولا يناس هذا بزمن الخيار لوضوح الفرق لأنه ثم ثمة التمسهي فأثر فيه أدنى مشعر بخلافه وهنا السبب فاستقرت تحققة وانما يوجد ان قبل المشتري فسحا للأول وهو الاحوط لأنه قد يفسخ فيرجع الراغب فان تمكن من ذلك وترك انفسخ البيع حتى لو رجع الراغب احتج بالتعديده وعادته السبكي أنه لو لم يعلم بالزيادة إلا بعد الزم وهي مستقرة بان الانفساخ من حينها واستشكل يسعه ثانياً بأن الوكيل لو رد عليه المبيع يعيب أو فسخ البيع في زمن الخيار لم يملك يسعه ثانياً وأجيب بقرض ذلك فيما إذا أذن له في ذلك أي أو كان شرط الخيار له أو لهما لأن ملك الموكل هنا لم يزل بخلافه فيما إذا كان للمشتري فانه زال ثم عاد فكان هو نظير الرديء العيب و به علم أن قول المستشكل في زمن الخيار مراده خيار المشتري فأمله وقد يوجه اطلاقهم بأن زيادة الراغب تؤذن بتقصير الوكيل غالباً في تحري عن المثل فنزل يسعه الأول كلا يسعه ولم يحتج للأذن في البيع الثاني وظاهر كلامهم هنا جواز الزيادة وعليه فلا ينافيه ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لا مكان حمل ذلك على المتصرف لنفسه لكن ظاهر كلامهم ثم أنه لا فرق وهو الذي يتجه وعليه فأنما أنا طوأت تلك الاحكام مع حرمتها رعاية لحق الغير وبأنى ذلك في كل باع عن غيره (ومؤنة المرهون) التي تبقى بها عنه ومنها أجرة حفظه وسقيه وجداً وتخصيفه ورده ان أبى (على الزاين) ان كان مالكوه أو لأفعلى المعير أو المولى لا على المرتهن اجماعاً إلا ما شذبه الحسن البصري أو الحسن بن صالح ومر خبر الظاهر بركب نفقته اذا كان مرهوناً (ويحبر علم الحق المرتهن) لامن حيث الملك لان له ترك سقي زرع وعماره داره ولا خلق الله تعالى لا اختصاصه بدنى الروح وانما لم يلزم المؤجر عماره لان ضرر المستأجر ينفذ بشيئ الخيار له (على الصحيح) ولا اختصاص الخلاف بهذا المبرعه على ما قبله ولم يغن عنه من حيث الخلاف بل ولا من حيث الحكم لما قررته ان رعاية حق المرتهن أو جبت عليه ما لم يوجب عليه حق الملك وحق الله تعالى فاندفع ما لا استوى ومن تبعه هنا (ولا يمنع الزاين من مصلحة المرهون كفسد وحجامة) بخلافه ما غير مصلحة حفظ المصلحة لئلا يفسد ما لا يحبر عليه كسائر الادوية كما أفاده صنيعه لان البراء بالدواء غير متيقن وبه فارق وجوب النسيئة وكما جله بدواء قطع يد متناً كثة وسلعة ان غلبت السلامة في القطع وختان ولول كبير وقت الاعتدال حيث لا عارض به يخاف من الختان معه وكان يندمل عادة قبل الحلول أو لا تنقص به القيمة وبهذه الشروط يجمع بين كلام الرضة وغيرها (وهو أمانة في يد المرتهن) فلا يضمنه بالتعدى كالوديعة للغير الصحيح لا يعلق الرهن على رايته له غنمه وعليه غرمه ومعنى لا يعلق لا يملكه المرتهن عند تأخر الحق أو لا يكون غلقاً ينفذ الحق بتلفه فوجب حمله علم ما معاو الغلق ضد الغلق من غلق يغلق كعلم يعلم وفي رواية صحيحة الرهن من رايته أي من ضمانه كما هو عرف لغة العرب في قولهم الشيء من فلان ولو غفل عن نحو كتاب فأكلته الأرض أو جعله في محل هو مظنتها ضمنه بنظره وممر أن اليد الضامنة لا تتقلب بالرهن أمانة (ولا يسقط بتلفه شيء من دينه) للعديث (وحكم فاسد العقود) اذا صدر من رشيد (حكم صحته في الضمان) وعدمه لان صحته انقضت الضمان بعد التبعض كالبيع والقرض ففاسده أو لى أو عدمه كالمرهون والمستأجر والموهوب ففاسده كذلك لأن اشبات اليد عليه باذن المالك ولم يلزم بالبعد ضماناً والمراد التشبيه في أصل الضمان لا الضمان فلا رد كون الولى أو المستأجر لوله فاسد التكون الاجرة عليه وفي الصحة على موليه ولا في القدر فلا رد كون صحح البيع ضمنوا أى مقابلان يدفع تنظير شارح فيه بالثمن وفاسده بالبدل والقرض بمنزل

(قوله) ولا اختصاص الخلاف بهذا
يعنى الاجبار عليها الخ (قوله) لم
يفرعه على ما قبله هو قوله ومؤنة
المرهون الخ

المتقوم الصورى وفاسده بالقيمة ونحو القراض والمساواة والاجارة بالسعى وفاسدها بأجرة المثل وخرج
 بالرشيد ماصدر من غيره فانه مضمون وان لم يقتض صحبه الضمان كما يعلم من كلامه فى الوديعه نعم يستثنى
 من طرده هذه القاعدة ما لو قال قارضتك أو ساقتك على ان الربح أو الأثرة كلها لى فهو فاسد ولا أجرة له
 ان علم كى بأى لانه لم يدخل طامعا وكذا حيث لم يطمع كأن ساقاه على غرس ودى أو تعهد مددة لا يشر
 فيها غالباً ونظر فى استثنائهما بأن المراد من القاعدة ما يقتضى فاسده ضمان العوض المقبوض وورد
 بأن المنافع التى ألتفها العامل للمالك بمنزلة عوض مقبوض وما لو عقد الذمة غير الامام فتفسد ولا جرية
 حسم لا تصرف غير الامام فيما هو من خواصه عن الاعتداده ونوزع فى استثناء هذه بأن القائل بعدم
 الوجوب يجعل ماصدر لغو الفاسد ولا صححاً واتلاف الحرى غير مضمون فلم يلزمه شئ وورد بأن أصحابنا
 لم يفرقوا بين الفاسد والباطل الا فى أبواب أربعة وما ألحق بها وليس هذا منها وما لو امتنع المستأجر من
 تسلم العين بعد عرضها عليه الى انقضاء المدة فتستقر بذلك الاجرة فى الحقيقة دون الفاسدة ومن
 عكسها الشركة فان عمل الشريكين فيها لا يضمن الامع فسادها ونوزع فى استثنائها بما مر أولاً وورد
 بنظير ماردت به ذلك وما لو رهن وأجر نحو غاصب فقلت العين فى يد المرتهن أو المستأجر فللمالك
 تضمينه وان كان القرار على الراهن والمؤجر معان صحيح الرهن والاجارة لا ضمان فيه ونوزع فيه بنظير
 ما مر فى عقد غير الامام للذمة وورد بنظير ماردت به ذلك (و) من فروع القاعدة ما (لوشروط كون
 المرهون معالة عند الحلول) فالبيع من طردها والرهن من عكسها لكونهما (فسداً) السبع لتعليقه
 والرهن لتأقيته لانهما شرطان ارتفاعه بالحلول ومن ثم لو لم يوفت بأن قال رهنك واذ لم أقض عند
 الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد البيع وحده دون الرهن لانه لم يشترط فيه شئ (و) اذا قرر ان
 هذين الفاسدين من فروع القاعدة أعطيا حكم صحيحهما فحينئذ (هو) أى المرهون الميسع (قبل
 المحل) بكسر الحاء أى الحلول (أمانة) لانه رهن فاسد بعده مضمون لانه بيع فاسد نعم بحث
 الزركشى أنه لو لم يعض بعد الحلول زمن يتأق فيه القبض وتلف فانه لا يضمن لانه الآن على حكم الرهن
 الفاسد وفيه تأمل لان القبض بقدر فيه فى أدنى زمن عقب انقضاء الرهن من غير فاصل بينهما (ويصدق
 المرتهن فى دعوى التلف) حيث لا تفرط وجعل منه جمع ما لو رهنه قطع بخش فأدعى سقوط واحدة
 من يده قالوا لان اليد ليست حرز لذلك (بمنه) على التفصيل الآتى فى الوديعه لانه أمين كلوديع والمراد
 تصديقه حتى لا يضمن والا فالتعدي يصدق فيه أيضاً الضمان القيمة (ولا يصدق فى) دعوى (الرد) الى
 الراهن (عند الأكثرين) لانه قبضه لغرض نفسه كالمستأجر بخلاف الوديع والوكيل وسائر
 الأمانة (ولو وطئ المرتهن) الامه (المرهونه بلا شبهة فزان) الاصل فى جواب لو كان زاناً أو تنحوه
 وعدل عنه كالفتواء اختصاراً أو اجراء لها تجرى ان أى فهو زان فيجوز ان يلزمه المهران لم تطاوعه
 أو جهلت التحريم وعذرت فيه (ولا تقبل قوله جهلت تحريمه) أى الزنا أو وطأ المرهونه لظننه
 الارتهاً مبيحاً لوطء (الا أن يقرب اسلامه) ولم يكن مخالطاً لنا بحيث لا يتحقق عليه ذلك ككاهن
 طاهر (أو نساأ مدية بعدة عن العلماء) بذلك فقبيل قوله لدفع الحدو يلزمه المهران عذرت ككاهن
 وطئها بلا شبهة كان طئها حلالته (وان وطئ باذن الراهن) المالك (قبل دعواه جهل التحريم)
 ان أمكن ككون مثله يجهل ذلك ككاهن طاهر (فى الاصح) لان هذا قد يتحقق أما اذا رهن مسنعي
 أوولى رهن فكالعدم واذ قبل (فلا حد) عليه بخلاف ما لو علم التحريم ولا يعتد بما نقل عن عطاء
 لما مر أنه مكذوب عليه ويفرض صحته فهى شبهة ضعيفة جداً لا ينظر اليها (ويجب المهران أكرهاها)
 أو عذرت بخوفهم أو جهل لانه لحق الشرع فلم يؤثر فيه الاذن ومن ثم وجوب المفوضة بالدخول

(قوله) وورد بأن المنافع أى منافع
 الخامل التى ألتفها لأجل المالك
 (قوله) ونوزع فى استثناء هذه الخ
 تنقله فى المغنى عن ابن السبكي وأقره
 (قوله) لانه رهن فاسد الى المست
 فى النهاية (قوله) نعم بحث الزركشى
 الى قوله فيه تأمل فى المغنى وأقره

أما إذا طأ وعته غير معذورة فلا مهر لها (والولد) عند قبول قوله في جميع ما مر (خرسب) للشمسة
(وعليه قيمة للراهن) المالك والأفلاما لك لأنه فوت رقه عليه (ولو أتلف) بغير حق أو تلف تحت يد
عادية (المرهون بعد القبض وقبض بدله) أو لم يقبض (صار رهنا) مصادره من غير انشاء عقد
وان امتنع رهن الدين ابتداء لقيامه مقامه ولأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويجعل يسد من
كل الأصل يده وأما احتياج بدل الموقوف المتلف الى شراء مثله به لان القيمة لا يصح وقف عنها بخلاف
رهنه واحتياج بدله لا نساء وقف دون بدل أخصية اشترى بعين قيمتها أو بما في الذمة بنيتها لان الوقف
يتضمن ملك الثوائد و يحتاج فيه لبيان المصرف وغيره فاحتط له أكثر وتلاف بعض المرهون
كذلك نعم ان لم تنقص قيمته كقطع هذا كبره أو تنقصت وزاد الأرض على تنقص القيمة فاز المالك الزائد
ولو أتلفه المرتن كان ما وجب عليه رهنا له ولا يحذور فيه كاهو ظاهرا فاذن تصونه عن تعليق الغرماء به
وشمل كلامه ما لو كان المتلف هو الراهن لكن بحث الزر كشي وغيره ان بدله عليه لا نصبر رهنا قبل
قبضه وعليه لا يكفي مجرد قبضه بل لا بد من قصد دفعه عن جهة الغرم كسائر الدين أي طلب بر ما مر
في قيمة العتق كذا ذكره في موضع من الخادم وناقضه بعده بقليل فقال لا بد من قبضه وانشاء عقد
الرهن وعله بما فيه نظر وناقض ذلك كله في بحث العتق فقال سابق لنا خلاف في الاتلاف الحسي من
الراهن أو أجنبي هل يكون رهنا أو لا حتى يتعين بالقبض وجهان أخصهما في الروضة الأول أي أخذنا
بإطلاق عبارتها ثم قال وهذا يجب حرثه في القيمة اذا وجبت على الراهن بعتق المرهون فان حكمنا
بأنها امر هو فتوهى دين قبل استيفائها استعجب والالم تصر رهنا الا بالتعيين انتهى لمخاض وجرى
شيخنا في شرح الروض في قيمة العتق على انها لا تصر رهنا الا بالقبض وكذا هنا اذا كان الجاني الراهن
وفرق بأنه لا فائدة للحكم عليه في ذمته بأنه رهن بخلافه في ذمة غيره وناقض ذلك في شرح منجبه جري ثم
على ما مر عن السبكي وهذا على الإطلاق فليفرق بين الراهن وغيره وهذا هو الوجه لان سبق الرهن
اقتضى وجوب رعايته وجوده لوجود بدله ويلزم من وجوده في الذمة الحكم عليه بازهنية ليعتم التوثيق
المقصود وقره المذكور ممنوعا على الحكم عليه بازهنية في ذمة الراهن هنا ونم فائدة أي فائدة وهي أنه اذا
مات ولبس له الاقرار النية فان حكمنا بأن ما في ذمة رهن قام ما خلفه مقامه فيستد به المرتن على مؤن
التجهيز وبقية الغرماء والا قدمت مؤن التجهيز واستوى هو والغرماء وكان الشئ ظن انحصار الفائدة
في عدم صحة ابراء الراهن الجاني عما في ذمته وهذا لا يتأتى اذا كان الجاني هو الراهن وليست منحصرة
في ذلك كما علمت فاقض ما قررت فتأمل (والخصم في البدل الراهن) ان كان مالكا أو وليه والا فالمالك ومع
كونه الخصم فيه لا يقبضه وانما الذي يقبضه المرتن أو العدل وان منعاه من الخصومة (فان لم يتخاصم)
الراهن في ذلك (لم يتخاصم المرتن في الاصح) كما لا يتخاصم مستأجر ومستهير نعم له حضور وخصومة الراهن
لتعلق حثه بالآخذ ومحل ذلك كله حيث لم يكن المتلف الراهن والا طالبة المرتن لثلا يفوت حقه من
التوثيق ثم رأيت شارحا قال والثاني بطالب كماله كان الخصم هو الراهن وهو سرر فيما ذكرته وما يصح به
قول جميع من الشراح يحمل ذلك اذا تمكن الراهن من الخصاصة أمالو باع المالك العين المرهونة فالمرتن
الخصاصة تجز ما كافي به البليتي وهو ظاهر انتهى ووجه عدم تمكنه من الخصاصة هنا أنه يدعى حقا
لغيره وهو المرتن فلم يقبل منه جلي أن يعه يكذب دعواه واذا ثبت المطالبة للمرتن هنا ففي مستأنوا هي
ماذا كان المتلف هو الراهن أولى ويحت أن الراهن لو غلب وقد غصب الرهن جاز لنا قاضي أن يصيب من
يدعى على الغاصب لان له ايجار مال الغائب للتأصيع المتافع ولا ناعلم أن العاقل يرضى بحفظ ماله (فالر)
وجوب قصاص في نفس المرهون المتلف كالعبد (اقصص الراهن) المالك ان شاء أو عقابا بلا مال (وفات)

(قوله) بغيري ثم على ما مر عن
السبكي من أن الحكم برهنتها
في ذمة العتق يخص أي في شرح قول
المصنف ويغرم قيمته يوم عتقه رهنا
(قوله) وهذا هو الوجه الى المتن
في التها بعبارة وتكمل كلامه
أيضا ما لو كان الراهن وهو كذلك
فيما يظهر لان الخ (قوله) ويحت أن
الراهن الى المتن في النهاية

الرهن لفوات محله بلا بدل أما إذا وجب في طرفه فهو في الباقي باق بحاله وله العفو مجازاً ولا يحبر على قود ولا عفو (فإن وجب المال بعفوه) عن التود عليه (أو) بجناية على خوفه أو (بجناية خطأ) أو شبهه عمد (لم يصح عفو) أي الراهن (عنه) أي المال الواجب لتعلق حق المرتهن به (ولا) يصح (إبراء المرتهن الجاني) لأنه غير مالك ولا يسقط بإبراءه حقه من الوثيقة إلا إذا أسقطته منها (ولا يسرى الرهن إلى زبائنه) أي المرهون (المتفصلة كتمرة وولد) وبسبب لأنها أجنبية عنه بخلاف المتصلة كسمن وكبر شجر (فلورهن حاملاً وحل الاجل وهي حامل) أو مست الحاجة لبيعها قبل الحلول (بيعت) كذلك لأنه ما معلوم أو صفة تابعة وعلى كل منهما يشمله الرهن (وان ولدته يسع معها في الاظهر) لماذا ذكر (وان كانت حاملاً عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر) لحدوثه بعده وهو بمنزلة المتفصلة لأنه يعلم وبقابل بسقط من الثمن ولا يساع حتى تضعه لتعذر استثنائه والتوزيع عليه وعلى الام الجهل بقيمته نعم لو سأل الراهن في بيعها وتسليم الثمن كله للمرتهن جاز بيعها كما نص عليه في الام ومن هذا وقولهم يحبر المدين على بيعها اذ لم يكن له غيرها استشكل الاسنوي ما مر من التعذر ثم حمله على ما اذا تعلق بالحل حتى ثالث بنفس أو موت أو وصيته * (فصل) * في جناية الرهن اذا (جنى المرهون) على أجنبي بما وجب التود في نفس أو طرف ولا ينافيه قوله بطل الموجب للشارح اشارة الاول لما بقي في معناه بل ظاهر قوله قدم الجنى عليه وقوله اقتص الثاني ولم يكن بأمر غيره وهو يعتقد الطاعة أو تحت يده تعذراً ولا فالجاني الغير (قدم الجنى عليه) لتعلق حقه بالرقبة فقط ولو قدم غيره فاقصه من أصله بخلاف المرتهن لتعلق حقه بالذمة أيضاً (فان اقتص) مستحق التودو يصح هنا ضم التام بل هو الاول على ما يأتي (أو يسع) المرهون أي ما بقي بالواجب من كله أو بعضه (له) أي لحقه بأن وجب له مال ابتداء أو بالعفو (بطل الرهن) فيما فات بقود أو يسع ما لم تجب قيمته لكونه تحت يد خذوا غصب لا نهارهن بدله فلو عاد ذلك الراهن لم يعد الرهن (وان جنى) المرهون (على سيده) فقتله أو قطعه (فاقتص) بضم تائه بأن اقتص سيده في خنوا القطع أو وارثه في القتل فضمها للمفيد لذلك أو لى من فتحها الموهوم تعين الاول فرغم تعين الفسخ وهم ولا يلزم علم ما حذف منه لأنه يكفي تقدير دلالة السياق عليه ولا على الفسخ تعين الاقتصاص بالنفس كما هو واضح خلاف لمن زعمه لأنه يقال في اقتصاص وكميله ان الموكل اقتص (بطل الرهن) فيما وقع فيه التود لفوات محله بلا بدل (وان عفى) بضم أوله كما خطه في شمل السيد ووارثه لكن الخلاف في وارثه قولان (على مال) أو كانت الجناية خطأ مثلاً (لم يثبت على الصحيح) لان السيد لا يثبت له على عبده مال ابتداء (فيقبرهنا) لازماً كما كان وخرج بالابتداء ما لو جنى غير عمد أو عمدا وعفى على مال على طرف مورثه أو مكاتبه ثم انتقل المال للسيد بموت أو عجز زفانه ثبت له عليه في بيعه وفيه ولا يسقط اذ يحتفل في الدوام لا يحتفل في الابتداء أو قتل المورث أو قتله المكاتب غير عمد أو عمدا وعفى السيد على مال فكذلك (وان قتل) المرهون (مرهوناً) لسيدته عند مرتهن (آخر فاقص) منه السيد (بطل الرهنان) أي كل منهما لنشأت محلهما (وان وجب مال) ابتداءً وعفو وان لم يطلبه المرتهن (تعلق) برقبة التام وحينئذ يتعلق (به) أي هذا المال المتعلق برقبة القاتل (حق مرتهن القاتل) لان السيد لو ألتف الرهن غرم قيمته للمرتهن فاذا ألتفه عبده كان تعلق الغرم به أولى فالوجوب هنا رعايتي الحق الغير وان استلزم وجوب شيء للسيد على عبده (فباع) كله ان طلب يبعده مرتهن التسليم وأنى الراهن وكذا عكسه لكن جزموا سواء الواجب قيمته أو زاد (ومثله) ان لم يرد على الواجب والا فقد ر الواجب منه (رهن) من غير انشاء عند نظير ما مر لان حق مرتهن القاتل في ماله العبد القاتل لا في عينه ولا تقدير يذيقه راغب في توثيقها مرتهن القاتل

* (فصل جنى المرهون) *
(قوله) ولا ينافيه أي قوله أو طرف
(قوله) اشارة الاول أي ما وجب التود
في النفس (قوله) بل ظاهر قوله الخ
مستدأ خبره الثاني ومراده بالثاني
الجل على موجب التود في الطرف
فلما مل ككون ذلك هو ظاهر
مأذكر (قول المتن) فاقص الى قوله
ولا يلزم في النهاية (قوله) ولا يلزم
عليها الخ يتأمل حاصله لان التفسير
حذف نعم ان ادعى المعارض انتفاء
الترسية ان تضع رده بأن الترسية
دلالة السياق وقوله ولا على الفسخ
الخ قد يقال ان حمل اللفظ على
حقيقته فقط كما هو المتبادر لا قرينة
تعمل على حمله على المجاز أيضاً وهو
اتقصص الوكيل ان تضع ان الفسخ
يتقضى الاقتصار على المباشرة
بالنفس (قوله) بضم أوله الى قوله
أو قتل المورث في النهاية لا قوله لكن
الخلاف في وارثه قولان (قوله) أو
المكاتب للسيد (قوله) وعفى سكتا
في أصله رحمه الله (قوله) ولا تقدير يذيقه
راغب في توثيقها أي بالزيادة
المذكورة من يذيق

(وقيل يصبر) نفسه (رهنا) أى من غير عقد على ما اقتضاه سياقه واعترض فقتل ليدمر من القتل ولا يساع اذلا فائدة في البيع وورده التعليل الثاني أما اذا انقص الواجب عن قيمة القاتل فلا يساع منه الا قدره فقط ان أمكن ولم ينقص بالبعيض والايه الكل والزائد امرتهن القاتل ولو اتفق الراهن والمرتهن على النقل فنقل أو الراهن ومرتهن القاتل على النقل وأبى مرتهن القاتل الا البيع لم يجب وبحث فيه الشك بأن مقتضى التوجيه بتوقع زيادة رغب أنه يجب على الأول المتقول فكان سبب عدم النظر لذلك التوقع أنه لم يثبت له حق بفرض عدم الزيادة حتى راعى اذا الأصل عدم ذلك بخلاف مرتهن القاتل فيما مر ثم رأيت ما يأتي فيما لو طلب الوارث أخذ التركة بالقيمة والغريم بها جازاء الزيادة وهو صريح فيما فرقت به (فان كانا) أى القاتل والمتقول (مرهونين عند شخص) أو أكثر (بدن واحد) وقد عفا السيد عن القاتل وكذا في الصورة التي عقب هذه (نقصت) بفتح النون والصاد المهملة (الوثيقة) اذ لا جابر كالومات أحدهما (أو بدنين) عند شخص واحد ويجب مال متعلق برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به إلى دين القاتل (غرض) أى فائدة للمرتهن (نقلت) بأن يساع القاتل فيصير ثمنه رهنا مكان القاتل وحيث لا غرض بأن اتفق الدين تأجيلا وحلولا وقدر او اتفقت قيمتا العبدین فلا تنقل بل يبقى القاتل بحاله وسقطت وثيقة المتقول بخلاف ما اذا حل أحدهما وتأجل الآخر فنقل لأنه ان كان الحال دين القاتل ففائدة الاستبقاء من ثمن القاتل حالا أو دين القاتل ففائدة تحصل الوثيقة بالموجب والمطالبة حالا بالحل وكذا لو تأجلا وأحدهما أطول أجلا وما اذا اختلفا قدرا وتساوت قيمة العبدین أو كان القاتل أكثر قيمة فان كان التسلل مرهونا بالاكثرفه بالتوثيق بالقاتل ليصير ثمنه مرهونا بالاكثر أو بالاقل فلا فائدة في النقل أو جنسا واختلفا قيمة أيضا فكذلك اختلاف القدر والاقلا غرض وما اذا اختلفت قيمة العبدین فان كان الاكثر القاتل فنقل منه بتدريج قيمة التسلل إلى دينه أو القاتل أو مساويا فلا تنقل وما اذا كان بأحدهما ضامن فطلب المرتهن نقل الوثيقة من الدين المضمون الى الآخر ليحصل التوثيق فيما فانه يجب كما اقتضاه كلامهم وحيث لا تنقل فقال المرتهن لا آ من جنابته مرة أخرى فتؤخذ رقبته فيما يقعوه وضوعائمه مكانه لم يجب على أحد وجهين يتجبر حجه كما اقتضاه المتن وغيره لأن الأصل خلاف ذلك فيحقق الغرض الحامل على البيع (ولو تلف) المرهون (بأفنة) مساوية أو بفعل من لا يضمن كحرقه وكضرب راهن له بادن المرتهن (بطل) الرهن لفواته ومرة لو تلف ثم تتحلل عادره وان المرهون المغصوب يضمن وان تلف بأفنة فالرهن باق في بدله (ويمنع) الرهن (بفسخ المرتهن) وان أبى الراهن لا عكسه لجوازه من جهته دون الراهن نعم التركة المرهونة بالدين لا تتحلل بفسخ المرتهن لأن الرهن لصحة براءة ذمة الميث (وبالبراءة من الدين) جميعه بأبى وجهه كانت ولو باحالة المرتهن على الراهن ولو اعتاض عن الدين ثم تباهى أو تلف العوض قبل قبضه بطل الاعتاض وعاد الرهن وان قلنا ان الفسخ انما يرفع العتد من حسنة لعود الدين الذي هو سببه وانما لم يعد ضمان غاصب اذ له المال في البيع ثم انفسخ لأن الغصب الذي هو سبب الضمان لم يعد إلى مع يضمن اذ نهله في البيع براءة من ضمانه وبه يفرق بينه وبين وكيل باع ما تعدى فيه ثم رد إليه بالفسخ (فان بقي شيء منه) أى الدين (لم ينفك شيء من الرهن) اجماعا لأنه كله وثيقة على كل جزء من الدين ومن ثم أبطل شرط أنه كما قضى منه شيئا انك بقدره من الرهن نعم ان تعدد العقد أو مستحق الدين أو المدين أو مال ذلك المعار انفق بعضه بالقبض (و من مثل ذلك أنه) لو رهن نصف عبدین ونصفه بآخر فبئى من أحدهما (انفق قطعه) لتعدد الصفقة بتعدد العقد وان اتخذ العاقدان (ولو رهنا) عبدهما بدنه علمهما (فبرئ أحدهما) بمساوية أو أغاراه عبدهما البرهه بدین فرهنه به وأدى أحدهما ما يتأبل نصيبه

(قوله) ولو اتفق إلى المتن في النهاية
(قوله) على التعليل نقل فيه اشعار
حيث عبر بقتل ولم يقل اتفق أنه
لا بد من إنشاء عقد (قوله) على أحد
وجهين يتجبر حجه ينبغي أن يكون
محله حيث لم يدل قرآن أحوال
العبد على صدق دعوى المرتهن
تختلف ما اذا دلت بان عرف بكونه
الشراء والمبادرة إلى الجنابة فتنبغي
ترجيح الوجه الآخر (قوله) ولو تلف
المرهون إلى قوله وان تباهى النهاية

أو آذاه المستعير وتصدق كمال نصف العبد أو أطلق ثم جعله عنه (انفك نصيبه) لتعدد الصفقة بتعدد
 العاقد ولورهنه من اثنين يدينهما عليه فيرى من دين أحدهما بأداء أو إبراء انفك قطعه لذلك اتخذت
 جهة الدين أو لا قال شيخنا وهذا يشك بأن ما أخذ أحداهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما
 فكيف تنفك حصته من الرهن بأخذه وتجاب بأن ما هنا مثله ما إذا لم تتجد جهة دينيهما أو إذا كانت
 البراءة بالإبراء لا لا أخذ انتهى وأقول لا اشكال في صورة الأخذ وإن اتخذت الجهة لأن قولهم انفك
 نصيبه معناه ما يتبادل ما خصه مما قبضه وانفك حينئذ على قياس ما مر رعاية لضرورة التعدد ولو تعدد
 الوارث انفك بأداء كل نصيبه ما لم يكن المورث هو الراهن في حياته والعبرة هنا بتعدد المورث واتخاذ
 لا الوكيل * فرع * لادين به رهن فأقر به لغيره ذاتي المنصب بأنه لا يملك الرهن والناج الزراعي
 بانفك كقال له إذا أقر الدين صار لغيره بوجه صحيح تعين حل ذلك على الخو لا إذا لاطريق سواها قبل
 وهو متقول انتهى والذي يتجه أن سبعة أقراره كانت صار هذا الدين لثلاث فالحق الثاني لكن قوله
 لاطريق سواها متقول بل طريق أخرى كالنذر والهبة بناء على صحته فافهم وإن كانت هذا الدين لثلاث
 واثني فيه عارية أو نحو ذلك فالحق الأول لأن هذا لا يشعر بانتقاله من المرتهن لغيره في حالة الرهن
 والاشكال لا يحصل بحتم بل لا يتغيره من تحقق سببه * (فصل) * في الاختلاف في الرهن وما يتبعه إذا
 (اختلغا في) أصل (الرهن) كرهنتي كذا فأنا نكر (أو) في (قدره) أي المرهون كرهنتي الأرض
 بشجرها فقال بل وحدها أو عينه كهذا العبد فقال بل الثوب أو قدر المرهون به كألف أو ألفين
 (صدق) وإن كان الرهن بيد المرتهن وإن لم يبين الراهن جهة كونه في يده على الوجه (الراهن)
 أو مالك الغار يدونهما رهننا في الأول باعتبار زعم المدعي (يمينه) لأن الأصل عدم ما يدعيه
 المرتهن هذا (إن كان رهن تبرع) بأن لم بشرط في بيع (أو شرط) الرهن (في بيع) باتفاقهما واختلغا
 في شيء مما مر غير الأول أو بزعم المرتهن وخالفه الآخر (تخالفا) لرجوع الاختلاف حينئذ إلى
 كيفية عقد البيع ولو اختلفنا في الوفاء بما شرطه صدق الراهن بيمينه فأخذ الرهن لا يمكن توصل
 المرتهن إلى حقه بالتبضع وترده على المثل لأن ترتيبه الخالف على الشرط يفيد أنه لا يكون إلا فيما يرجع
 لشرط وهذه ليست كذلك ولو ادعى كل من اثنين أنه رهنه كذا أو أفضيه لصدق أحدهما فقط أخذه
 وليس لأخر تخليفه كفي أصل الروضة هنا إذا قبل إقراره له لكن الذي ذكرناه في الإقرار
 والدعوى واعتمده الأسنوي وغيره أنه يخلف لأنه لو أقر أو نكل خالف الآخر غرم له القيمة لتكون رهننا
 عنده واعتمد ابن العباد الأول وفرق بأنه لو لم يخلف في هذين لبطل الحق من أصله بخلاف ما هنا لأن له
 مردا وهو الذمة ولم يفت الا التوافق انتهى وفيه نظر وكفي بقوات التوافق نحو جالي الخليف كهو
 ظاهر (ولو ادعى أنه صار رهننا عبيدهما بيمينه) وإقضاه (ودقه) أحدهما فغصب المصدق رهن
 بخمس (مواخذة) له بإقراره (والتوفيق) نصيب الثاني قوله بيمينه لأنه نكر أصل الرهن (وتقبل
 شهادة المصدق عليه) إذا حقه فأن شهد معه آخر أو خلف معه المدعي ثبت رهن الكل ولو زعم كل
 أنه مارهن بل بشر يكه وشهد عليه قبل أو انعدا لا أنكر لأن الكذبة الواحدة لا تنسق ولا تنظر لتضمنها
 بحق واجب أو دعوى بالموجب لاحتمال أن تعدد لشبهة عرضت له نعم بحث البلقيني أن يحمل ذلك
 ما لم يصح المدعي بظاواه بالانكار بلا تأويل والارادة أنه ظهر منه ما يقتضي تقسيمهما وهو ظاهر لأن
 مراده أنه صرح بظاواه بالانكار لا مطاوعا فاندفع ما قبل ليس كل ظلم خال عن التأويل فمفسدا بديل
 الغية ومحمل كون الكذبة لا تنسق ما لم يضم إليها انكار بحق واجب عليه (ولو اختلفا في قبضه)
 أي المرهون (فإن كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن غصبته) أنت مني (صدق) الراهن

* (فصل) * في اختلافنا في الرهن *
 (قوله) بأنه لم يبق ذكر متيسر عليه
 فقام موقع قوله وفرق الخ وكان هنا
 شبه سقط عبارة الروضة وفي تخليفه
 لا يثبت قولان أظهرهما
 لا وفي العز ترابعهما مبنيان
 كذا قال في التهذيب وهما مبنيان
 على أنه لو أقر بما لم يدينه أقر به
 بغيره فهل يغير قيمته لغيره
 قولان * كذا لو قال رهنيت
 هذا من زيد وأقبضته ثم قال لا بل
 رهنيت من عمرو وأقبضته هل يغير
 قيمته لثاني أيا كان رهننا عنده انتهى
 فليعمل إشارة ابن العباد بغيره إلى
 التبرع عن المبيع علمها الخلاف
 في العز بغيره لعل ويجوز شرعا
 النافس الخشي كتب على قوله
 في هذين يتأمل مدعى هذه التثنية
 انتهى (قوله) إذا تهمته إلى قوله
 وهو ظاهر في النهاية

(بينه) لان الأصل عدم الزموم وعدم الاذن في قبضه عن الرهن بخلاف ما لو كان بيد المرتهن وواقته
الراهن على اذنه له في قبضه لكنه قال ان لم يقبضه عنه أو رجعت عن الاذن في قبضه المرتهن و يؤخذ من
ذلك أن من اشترى عينا بدينه فاقام آخر يمينه أنها رهونه عنده لم تقبل لان الشهادة بالقبض والاصدق
المشترى بيمينه لان الأصل بقاء دينه ولا يمدح لجهة البيع والاخر مدع لفساده (وكذا ان قال قبضته عن
جهة أخرى) كإدعاء أو إجارة أو أمانة (في الأصح) لان الأصل عدم ما ادعاه المرتهن و يكفي قول
الراهن لم يقبضه عن جهة الرهن على الوجه (ولو أقر) الراهن (بقبضه) أي المرتهن للمرهن
وجعل شارح الضمير للراهن ثم عزم أن لا يلى التعبير بآبائنه وليس يجيد (ثم قال لم يكن إقرارى عن
حقيقة فله تخليفه) أي المرتهن أنه قبض المرهن قبضا صحيحا وإن كان إقرار الراهن في مجلس الحاكم
بعد الدعوى عليه ولم يند بذكر قراره أو لا لا نفع أن الوثائق تشهد بدفعها إنما يقبل تحقيق ما فيها
ويأتى ذلك في سائر العقود وغيرها على المنقول المعتقد كقرار مقترض بقبض القرض و بائع بقبض الثمن
(وقيل لا يخلفه إلا أن يذ كر قراره أو لا كقولهم أشهدت على رسم) أي كتابة (القبالة) بفتح
القف والموحدة أي الورقة التي يكتب فيها الحق أو التوثيق لكن أعطى أو أقبض بعد ذلك وكقولهم
اعتدت في ذلك كتاب وكيلي فبان ضررنا أو ظننت حصول القبض بالقول لانه اذا لم يذ كرنا أو لا يكون
مكذبا لدعواه بإقراره السابق ومحل ذلك في قبض يمكن والاكتول من بمكة رهته دارى اليوم بالشام
وأقبضته اياها فهو لغرض عليه قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على انه لا يخفى كما يمكن من كرامات
الاولياء ولهذا قلنا من تزوج امرأ بمكة وهو بمصر فولدت ستة أشهر من العقد لا يخلفه الولد قال
الزركشي نعم اذا ثبت الولاية وجب ترتيب الحكم على الامكان على طريق الكرامة قاله في المطلب
انتهى وهو انما ياتي فيما بين الولي وبين الله في أمر موافق لشرع ممكنه منه خرقا للعاد وقوله فترتب
عليه أحكامه باطنا ما ظاهرا فلا نظر لامكان كرامة مطلقا * فرع * هل دفع الراهن الرهن للمرتهن
يكفي من غير قصد إقباضه عن الرهن وجهان والذي يتجه منهما نعم لانه سبق له مقتضى وان لم يجب فاشترط
عدم الصارف فقط ولو رهن وأقبض ما اشتراه ثم ادعى فساد البيع سمعت دعواه للتخلف وكذا بينته
الان قال هو ملكي غير مدعي على طاهر العقد (ولو قال أحدهما) أي الراهن أو المرتهن (جنى
المرهون) بعد القبض أو قال المرتهن جنى قبل القبض (وأسكر الآخر صدق المنكر بيمينه) على نفي
العلم بالجناية إلا أن يسكرها الراهن فعلى البت لان الأصل عدمها وبقاء الرهن واذا بيع للدين فلا شيء
للمقر له على الراهن المقر ولا يلزمه تسليم الثمن الى المرتهن المستر و أخذه له بإقراره ولو نكل المنكر هنا
جنى فيه ما يأتى من حلف الجنى عليه ثم يباع العبد أو بعضه للجناية (ولو قال الراهن جنى) على زيد (قبل
القبض) بعد الرهن أو قبله وأسكر المرتهن وادعى زيد بذلك (فالاظهر تصديق المرتهن بيمينه في انكاره)
الجناية بما نة لحقه فيحلف على نفي العلم (والاصح أنهما إذا حلف) المرتهن (غرم الراهن للجنى عليه)
لانه حال منه وبين حقه رهنه (و) (الأصح أنه يغرم له الأقل من قيمة العبد) المرهون (وارش الجناية)
كناية أم الولد بجماع امتناع البيع (و) (الأصح أنه لو نكل المرتهن) عن اليمين (ردت اليمين
على الجنى عليه) لان الحق له (على الراهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئا (فاذا حلف) المرهون عليه
(بيع) العبد (في الجناية) ثبوتها باليمين المردودة ان استغرقت قيمته أو ابيع منه بقدرها ولا يكون
الباقى رهنا لان اليمين المردودة كالبنية أو الاقرار بجناية ابتداء فلا يصح رهن شيء منه (ولو أذن) المرتهن
(في بيع المرهون فبيع ورجع عن الاذن وقال) بعد بيعه (رجعت قبل البيع وقال الراهن) بل (بعده
فالأصح تصديق المرتهن) بيمينه لان الأصل أن لا يبيع قبل الرجوع وأن لا رجوع قبل البيع فيتعارضان

(قوله) لان الأصل عدم الزموم الى
قول المصنف ولو أقر في النهاية
(قوله) أي المرتهن الى قوله قال
المرتهن في النهاية (قوله) واذا بيع
للدين الح كيف يباع للدين اذا أقر
المرتهن كإسره به كلامه مستوفى يقال
أقرار المرتهن انما ينافي بعين الاداء
من الثمن وبقائه علاقة الرهن لا قراره
بما ينافيها ولا ينافي بيعه للدين اذا
أراد المرتهن لان إقرار المرتهن
المذكور لا يقطع دينه وانما يستقط
تعلق دينه بخصوص عين الرهونه
(قوله) الى المرتهن الح كذا في المحلى
وعبارة الرض فان بيع في الدين
فلا شيء للمقر له في الحائز انتهت
وحينئذ فليست له هل ثم تخالف محقق
أو يعمل بما علم من مجموع الكلامين
ولا يذ في الواحد منهما وعليه فهل
يكون موقفا بيد الراهن ام كيف
الحال ثم رأيت المحقق قال قوله الى
المرتهن الح أي ولا الى الجنى عليه
لانكاره الجناية وتصدقه في انكاره
انتهى والذي يظهر أن الراهن
يتصرف فيه لانه ملكه لان
عقده الجناية لم تثبت حيث
صدقناه وعلية النظر يستط النظر
الها بما أقرار المرتهن بالجناية فله
التصرف فيه كيف شاء ولو دفعه
للمرتهن لان المنافي لقراره لزوم
التسليم له كما يشعر به تصويهم
لا جوار التسليم والله أعلم

ويبقى أصل استمرار الرهن وهذا يفرق بين هذا وما يأتي في دعوى الموصى كل أنه عزل وكيله قبل
سعمله لأن الأصل عدم الانعزال قبله من غير معارض وفي الرجعة أن العبرة بالسابق لأنه ليس هناك
أصل بعد التعارض يرجعان إليه فأنحصر الترجع في السابق وأفهم المتن أن الفرض أن الراهن صدق
على الرجوع فإن أنكره من أصله صدق بيمينه كقولنا أن الراهن في البيع ثم ادعى الرجوع وأنكره
المترين من أصله فإنه المصدق بيمينه (ومن عليه ألقان) مثلا (بأحد هـ مارهن) أو كقيل مثلا
(فأدى لنا وقال أدبته عن ألف الرهن صدق) بيمينه سواء اختلفا في لفظه أو نيته لأنه أعرف بقصده
وصكيفة أدائه ومن ثم لو أدى له أنه شيئا وقصد أنه عن دينه وقع عنه وانظنه الدائن ودبته أو هدية
كذا قالوه وقضته أنه لا فرق بين أن يكون الدائن بحيث يحبر على القبول وان لا لكن بحث السبكي أن
الصواب في الثانية أنه لا يدخل في ملكه الإبرضا ووضع أن مثل ذلك مالو كان المدفع من غير جنس
الدين وقد يشمله كلام السبكي (وان لم ينو) حالة الدفع (شيئا جعله عملا) من مالان التعيين
إليه ولم يوجد حالة الدفع فإن مات قبل التعيين قام وارثه مقامه كما أقر به السبكي فيما إذا كان
بأحدهما كقيل قال فان تعذر ذلك جعل بينهما نصفين وإذا عين فهل ينك الرهن من وقت اللفظ
أو التعيين يشبه أن يكون كفي الطلاق المهم (وقيل بقسط) بينهما إذا أو لو به لأحدهما على الآخر
ولو نوى جعله عنهما فالوجه أنه يجعل بينهما بالو به كقوله جمع متقدمون باللقط وان خرم به
الامام لأن تشريكه بينهما حالة الدفع اقتضى أنه لا يتجزأ أحدهما على الآخر ولو تازعا عند الدفع فيما
يؤدى عنه فتعذر المدفع نعم لو كان للسيد على مكيته دين معاملة فله الامتناع من اقباضه عن النجوم
حتى يوفي غيرهما فان أعطاهما ساكنا ثم عيها المكاتب للنجوم صدق لتقصير السيد بسكوته عن التعيين الذي
جعل لخبرته في ابتداء * (فصل) في تعلق الدين بالتركة (من مات وعليه دين) لله تعالى أولا أدى
غير الوارث قل أو أكثر ما عدا القطة تملكها إلا أن صاحبها قد لا يظهر فيلزم دوام التجزأ إلى غاية والحق بها
ما إذا انقطع خبر صاحب الدين لذلك وقد يفرق بأن شغل الدمة في القطة أخف ومن ثم صرح في شرح
مسلم بأنه لا مطالبية في الآخرة لأن الشارع جعلها من جملة كسبه بخلاف الدين ولا يلزم فيه ذلك
لأنه كان رفع أمره للقاضي الأمين فانه نائب الغائبين نعم قبوله لا يلزمه فلو امتنع منه ولم يكن ثم نقض
أمين ودوام انقطاع خبر الدائن اتجه ذلك إلحاق بعض الاختصاص ثم رأيت الاستوى صرح بأنها
لا تكون مرتبة بقدين من إيس من معرفة صاحبه وفيه نظر بل هو عقلة عمافي الروضة أن ما يس من
معرفة صاحبه بصير من أموال بيت المال وحينئذ فزهرن التركة باق فللوارث ومن عليه دين كذلك رفع
الامر لنقض أمين لتأذني في البيع والدفع ان لم يفعلهما بنفسه لتولى بيت المال العادل والافتراض
أمين أو ثقة عارف أخذه بصرفه في مصارفه أو تولى الوارث ذلك ان عرفه ويعتقر اتحاد التقاض
والقبض هنا للضرورة وبما تقرر علم أنه ليس لوارث ولا وصي إفراز قدر الدين الذي للغائب ثم
التصرف في الباقي لما علمت أن القاضي الأمين نائبه فلا يستقل غيره بشئ من حقوقه حتى تحق الضرورة
لنقد الأمين وخوف تلف التركة فينبذ لا بعد تنجز ما هان على مال نحو يتم لاولي له لخاص
وخشي من العاتم عليه فان التصرف فيه يتولا من يأتي للضرورة وعلى مسئلة التحكم الآتية
في التسكاح لأن الضرورة إذا أثبتت الولاية فيه لغير ولي متعبر به بإحاطة فاشها أو ولي وكلاهما
فيما ذكر الوصية المطلقة فيمتنع التصرف في قدر الثلث وكذا التي بعين معنية فيمتنع فيما يحتمل الثلث منها
كذا قيل والقياس امتناع التصرف في الاول في الكل وفي الثانية في تلك العين فقط حتى رد الموصى له
أو يمتنع من القبول كما يعلم ذلك كما عاين في الوصية والموصى له فدأ الموصى به كالوارث كاهو

(قوله) بيمينه سواء إلى المتن في النهاية
الاقوله كذا أطلقوه (قوله) منها
لأن إلى قوله ويشبه في النهاية وإلى
المتن في المعنى (قوله) من وقت اللفظ
الظاهر الدفع ثم رأيت المحسني قال
قوله من وقت الدفع انتهى
لفظ والا فحين وقت المدفع انتهى
* (فصل) من مات وعليه دين *
(قوله) من إيس لنته من هذه
مكتوبة بأصل الشارح والاولى
استطاعها فلنأمل (قوله) والا
فنباض أمين أي لم يكن بيت
المال العادل (قوله) ان عرفه أي
المصرف المفهوم من بصرفه
(قوله) على مال نحو يتم أي على
أحد المستثنين فالواو بمعنى
أو كذا هو ظاهر (قوله) وكلاهما
فيما ذكر الوصية في المتن في النهاية
الاقوله كذا إلى قوله والموصى له الخ

ظاهر (تعلق بتركته) الزائدة على مؤن التجهيز التي لم ترهن في الحياة لكن معنى عدم تعلق غير المهرهون به أنه لا يراجه لا انتفاء أصل التعلق لو زادت قيمته أو أبرأ مستحقه كما هو ظاهر فإن رهن بعضها تعلق بالدين ببقائها أيضا على الوجه خلاف الجمع ولا بعد في تعلق شيء واحد بتخصص وعام وان وفي به الرهن لأن رهنها تلف فبقى ذمة المبت موهنة هذا ما اقتضاه إطلاقهم وهو وجبه وإن قال الملقني أقرب منه أن من له دين به رهن يفي به بعيد عن التلف لا يتعلق بباقي التركة فلا وارث التصرف فيه وفي كلام السبكي ما يشهد لذلك ومن ثم اعتمد جمع متأخرون وسبأ في بيان التركة أول الفرائض وأفتى بعضهم بأنه ليس منها منفعة عين أو صبي لها إلا أنه بقدر انتقالها للوارث بالموت انتهى وفيه نظر والمال حوج إلى هذا التقدير نعم إن كان الفرض أن الموصي له مات قبل القبول فممكن لأنه حال موته لا ملك له فيها فإذا قبل وارثه بعد ذلك لم يتعلق بها الدين لأنها حينئذ تنزل منزلة كسب الوارث لكن صريح ما أتى في مجتبى قبول الوارث لا وصية أنه لا فرق في تعلق الدين بما قبله بين العين والمنفعة وتوهم فرق بينهما لا يجدي لأن ملحظ التعلق أن ملك الوارث إنما هو بطريق التلقين عن موته الموصي له لا غير (تعلقه بالمهرهون) وإن ملكها الوارث كما يأتي أو أذن له الدائن في أن يتصرف فيها لنفسه كما اقتضاه إطلاقهم وذلك لأنه أحوط للمبت وأقرب لبراءة ذمته إذ تنع على هذا تصرف الوارث فيها بخلافه على ما بعده واعتبرت هنا جهالة المهرهون به ليكون الرهن من جهة الشرع وشمل كلامهم من مات وفي ذمته شيء فيجوز على الوارث حتى يتم الحج عنه وبذلك أفتى بعضهم وأفتى بعض آخر بأنه بالاستحجار وتسليم الاجرة للاجير ينفذ الحجر وفيه نظر لبقاء التعلق بذمته بعد ولو باع لتضاء الدين بأذن الغرماء لا بعضهم إلا أن غاب وإن الحالك عنه بمن المثل صرح وكان الثمن رهنا رعاية لبراءة ذمة المبت إذ لا تبرأ إلا بالأداء أو التحمل السابق آخر الجائز أو أبرأه الدائن وعلى ذلك أعني تهديد النفوذ بأن الغريم بما إذا كان لوفاء الدين يحمل الإطلاق من أطلق صحتهم بأذنه وتلك الرعاية أفتى بعضهم بمنع القسمة فيما إذا كانت التركة شائعة مع حصصة شرية للمبت وإن رضی الدائن قال لما في القسمة من التبعيض وقلة الرغبة كما صرحوا به قال ولا ينافي ذلك ما ذكره الشنخايل قبل رابع أبواب الرهن بالذكرناه من رعاية حق المبت انتهى وقيد غيرهما بما إذا كانت القسمة سعا وبما إذا لم تحصل بها الرغبة في اشتراء ما يتبرأ أي خفيته فيجوز القسمة لكن برضا الدائن كما هو ظاهر وأفتى بعضهم بأنه لا يصح إيجار شيء من التركة لتضاء الدين وإن أذن الغرماء أو يوجد بأن فيه ضرر راعى المبت ببقاء رهن نفسه إلى انقضاء مدة الاجارة (و في قول كتعلق الأرض بالجاني) لأن كلامهما ثبت شرعا بغير رضا المالك (فعلى الظاهر يستوى الدين المستغرق وغيره) وما علمه الوارث وما جهله في رهن جميع التركة به فلا يصح تصرف الوارث في شيء منها ولو بالرهن (في الاصح) مراعاة لبراءة ذمة المبت كغيره ولأن تعلقه بالحق لا يختلف بالعلم والحول نعم لو زاد الدين عليها ولم ترهن به في الحياة لم تكن رهنا لا بقدرها منه كما يحسنه السبكي وتبعوا فدأوا في الوارث ما خسه أو الورثة قدرها انفلت في الأول وانفكت في الثاني عن الرهنية ويفرق بينهما وبين الرهن الجعلي بأنه أقوى من وجهه وبما يصرح بذلك قولهم لو أدت وارث قسط ما ورت انفلت نصيبه بخلاف ما لو رهن عنها ثمنات لا ينفك شيء منها إلا بقاء جميع الدين * تنبيه * اعترض قوله فعلى الظاهر بأن الخلاف يأتي على مقابله وهو تعلق الجاني ورثته وإن أتى عليه لكن المرجح عليه التعلق بقدره فقط بخلاف المرجح على الأول وحينئذ صلي تعين قوله فعلى الظاهر نعم ترجيحهم عليه التعلق بالكل هنا قد سافه ترجيحهم عليه في الركة التعلق بالقدر فقط فسو بين الجانية والرهن ثم وفرقوا بينهما ما هنا وقد وجهه بأن ذلك تعلق في الحياة وهذا تعلق بعد الموت الموجب لحبس النفس فاقتضت

(قوله) ومن ثم اعتمد جمع متأخرون وعليه فلو تلف الرهن قبل الوفاء وبعد تصرف الوارث فيما ساعداه قضا الحكم فيه هل يقال فيه منظر ما يأتي فيما لو تصرف ولادين ظاهر فظهر الخ ينبغي أن يبرر رفاه سبأ في ثم انه إذا كان ثمدين خفي وتصرف الوارث تبين بطلان تصرفه وإن كان اقدامه على التصرف سائغا بحسب الظاهر بل الاقدام على التصرف ثم تنفق على جوارزه أو شمع عليه بخلاف ما نحن فيه فيكون أولى بطلان التصرف فليتأمل (قوله) بما إذا كانت القسمة سعا لعل الأولي بما إذا لم تكن قسمة اجبار فانها إذا كانت قسمة اجبار ودعى المالك الشرع بالفاوحة الامتناع عنها (قوله) في شيء منها ولو بالرهن ظاهره ولو وقع الغرماء فليتأمل فانه مؤيد لموضوعها الشرعي ولعل الأقرب التخصيص بين عداهم (قوله) ورد بأنه وإن أتى عليه الخ حاصله ان معنى قول المصنف فعلى الظاهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح الاستواء في التعلق وهو جميع التركة لا قدرها منه في غير المستغرق الذي هو مقابل الاصح لا الاستواء في أصل التعلق في المستغرق وغيره فانه جار على القولين ولا يلو على عمل هذه لاوهم أن يجري فيه الخلاف وليس بواضح ولكن محلي هذا كما ان ساعد عليه النقل وإن كان يخشاه من الشواج المحلى كما أفاده صنيع المغني والنهاية فعمل تأمل لا يمكن ما أشار إليه من الفرق

المصلحة على قول الرهن هنا التعلق بالكل لئلا يورث براء ذمة الميت ولا كذلك ثم على ان حق الله تعالى من حيث هو يتسامح فيه أكثر ما دأب الوارث الحاضر فيسقط ان ساوى التركة أو تنقص والا سقط منه بقدرها ودين أحد الورثة يسقط منه قدر ما يلزمه أداءه منه ولو كان لاجنبي (ولو تصرف الوارث ولأجل ظاهر) ولا خفي (فظهر) يعني طراً بدليل مانعه (دين برديع يعيب) أو خيار وقد تفتت ثمنه أو بترتيب ترخصها بعد اقبال موته (فلا يصح أنه لا يبين فساد تصرفه) لأنه وقع سائغاً ظاهراً وباطناً خلافاً لاقتصار الشراح على الظاهر إلا أن يكونوا رأوا أن تقدم السبب كتقدم السبب بالظنا وهو بعيد اذ تقدم السبب بمجرد لا يكفي في رفع العتد أما إذا كان ثمن مقارن للتصرف ظاهراً وخفياً فيبين بطلانه من أصله (لكن ان لم يقض) يضم أوله (الدين) من وارث أو أجنبي ولم يسقط ببراء (فصح) تصرفه ليصل المستحق الى حقه ويظهر ان الفاسخ هنا هو الحاكم بفرق بينه وبين ما مر في التحالف بأن العاقد ثم هو الفاسخ بخلافه ههنا لم يأت عتق الوارث عبد التركة أو أولاد أمته وهو مفسر نفذ وان كان الدين موجوداً حال العتق فيلزمه قيمته ولا ينفذ تصرفه في شيء غير هذين (ولا خلاف أن للوارث امساك عين التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاؤه وهو الأقل من القيمة والدين فان استويا تخيراً ونقصت القيمة لم يلزمه أكثر منها فالأول هو الأقل منها كما علم مما مر عن السبكي ومن تبعه بل وهو معلوم من قوله تعلقه بالرهون اذ ازال الرهن لا يلزمه الوفاء من حيث الرهن الا بالقل المذكور فإرادان له امساكها بفتحها الأقل من الدين عليه غير صحيح (من ماله) لان المورث الذي هو خليفة له ذلك ومن ثم لم يجز لوصي ولا لقاض بيعها إلا باذن الوارث الحاضر نعم لو أوصى بدفع عين اليه عوضاً عن دينه أو على أن يتابعه ووفى دينه من ثمنها أو أوصى ببيع عين من ماله لفعل عمل بوصيته وامتنع على الوارث امساكها والقضاء من غيرها لأنها قد تكون أحل من بقية أمواله وكذا الواشتمت على جنس الدين لان للسحق الاستقلال بأخذها ذكره الرافعي وسببته اليه التدنيج في الأول والروايات في الثانية وأما الأخيرة فقل أرمن واقفه ولا من خالفه وانما يتجه ما ذكره ان قال بدون ثمن المثل أو بغير نقد البلد أو بمثل ويخوذلك بما يظهر فيه أن التخصيص معنى يعود نفعه على المشتري ومنه أن يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو بأزيد من ثمن مثلهما أم لو قال بثل المثل الحال من نقد البلد أو أطلق ولم يعرف له غرض في تلك العين فالذي يظهر عدم صحة هذه الوصية لأنها كالعيب وقوله وكذلك آخره المراد منه كمال عليه السابق أن محصل قولهم للوارث امساك التركة والقضاء من ماله حيث لم يكن الدين من جنس التركة والأفان أراد اعطاء من غير التركة ما هو من جنس دينه فورا أحبر الدائن على القبول كما في نظيره من الرهن الجعلى لان امتناصه حينئذ تعنت وتعلق حقه بعين التركة لكونها مرفوعة فيه لا تمنع الاعطاء من غيرها المساوى لها لان تعلق حقه انما هو بالذمة حقيقة وبالتركة وثقاً وإذا كان بالذمة تخير الوارث في قضاءه من أي محل شاء حيث لا ضرر على الدائن بوجهه وإذا وجبت اجابة الرهن في الرهن الجعلى في نظير ذلك بشرطه مع كونه أقوى بالنظر لما نحن فيه فأولى هذا فان قلت قرر وافي الوصايا وغيرها أن الأغراض تختلف باختلاف الاعيان فقياسه اجابة دائن له غرض في عين التركة قلت لم يطلقوا ذلك الاختلاف حتى يتأتى ما ذكره وانما خصوه بما إذا كان حقه متعلقاً بأعيان التركة مملوكاً كان أو مولى لكل وارث بعينه قدر حصته لا بد من الاجازة حينئذ لاختلاف الأغراض باختلاف الاعيان وأما من حقه في الذمة أسأله وليس له في الاعيان الا التوقيف فلا يجاب الى تعيين عين دون عين مساوية لها الظهور رتبه حينئذ كاتفر وان أراد اعطاءه من غير الجنس أوع تأخير لغرض ضرورة فله الاختصاص ان وجدت شروط الظفر لتعدي به جنس أو بالتأخير وقد صدر حواشيه

(قوله) لو كان لاجنبي أي والباقي تعلق بصاحب التركة لدين الاجنبي فيما تقرر وكان تركه لوصيه (قوله) لأنه وقع سائغاً الى المنت في النهاية لا يقع سائغاً الى المنت لم يتعرض (قوله) وهو مفسر نفذ استثناء بما مر لحكم الجواز وعدمه (قوله) فايراد أن له في الرهن الجعلى (قوله) فايراد أن له لا يخفى ما في الجواب من مخالفة النظائر والتسكف والتعويل على البرينة الخفية فالتعويل مع ذلك بعدم صحة الإرادة تعاملاً بحشي في محله كذا أفاده القاض المحشي وفيه تسليم للورود على المتن وفي حاشية الزايدى على المنهج ما نصه لكن لا أن تمنع ورودها لان كلامه أن تمنع ورودها لان هذه في قضاها وقضاء بعض الدين انتهى امساكها وقضاء بعضه أي على الأقل من الدين عليه أي على (قوله) أو أوصى الدين أو المصنف (قوله) أو أوصى ببيع عين من ماله انفلان عمل بوصيته الخ وانما في صورة ما إذا أوصى الخ وانما في دينه من ثمنها ولم يعين يتابعه في دينه من ثمنها إذا مشى فإنه ينبغي تقييده بما إذا لم يشتر يكون ماله أطيب من مال الوارث والا لم يظهر وجه تخصيص البيع بثلها

الظفر بشر وطه فيما فيه جنس الدين وغيره بهذا الذي ذكرته ودل عليه كلامهم يرد على من زعم
ان للخلق هنا الاستقلال بالاخذ ثم استشكل بان الانسان لا يتعامل في البيع والاستيفاء لنفسه
الا في مسئلة الظفر والوالد مع الطفل وبأن الرافعي ذكر في خلط الغصوب بماله وقلنا الخلط اهلا لا
أن للغاصب أن يعطيه من غير المخلوط مع كونه أقرب الى حقه ولعل الفرق أن ذمة الميت خربت وانتقل
الحق الى عين التركة بخلاف الغاصب فان العين قد تلفت بالمخلوط وانتقل الحق الى ذمته فالذمة هنا
كالتركة ثم انتهى وجهه انه ليس هنا بيع لان الفرض في مجرد اخذ من التركة وأنه لوهم أنه لا يأتي
هنا ظفر مطلقا وليس كذلك لما علمت من تأنيبه في بعض الصور وأما ما ذكره من استشكل ما هنا
بمسئلة الخلط والفرق بينهما فمفسده ومنشؤه عدم تأمل كلامهم هنا وثم وبانه أنهم ما على حد سواء لان
الغاصب بالخلط ملك المخلوط وصار رهننا بحق المالك فلا يصح تصرف الغاصب فيه الا بعد اعطاء المالك
للبدل وحينئذ فهذا كالتركة هنا ملك للوارث ومرونة بالدين فلا يصح تصرفه فيها قبل وفاء الدين وإذا
تقرر أنهم ما على حد سواء فما تقرر هنا من التخصيص يأتي ثم فإذا أراد الغاصب اعطاءه من غير المخلوط
فامتنع فان كان البدل الواجب له من جنس المخلوط أو من غير جنسه تأتي جميع ما ذكره والطلاق الرافعي
ثم الاعطاء من غير المخلوط مقيد بما قاله هنا من التخصيص لما علمت من اتحادهما في أن كلام من التركة
والمخلوط ملك للوارث والغاصب ومرونة بما في ذمة الميت المنزل منزله وارثه وما في ذمة الغاصب
فالتعلق بالذمة باق فيهما وزعم خراب ذمة الميت لا يصح هنا لان الاصح أن له ذمة صحيحة وان قولهم ذمة
الميت خربت محمول على أن خرابها وانما هو بالنسبة للالتزام دون الارزام الا ترى أنه لو تعدى بحجر ضمن من
تردى فيه بعد موته ثم رأت آخر كلام ذلك الزاعم أنه لا فرق بين المسئلتين لكنه استنجد من تكلفه جملة
الاعطاء من الغير فهم ما على ما اذا حصل تأخير وليس كزعم بل الحق ما ذكره فقام له وقضية الميت بل
صرح به أن للوارث الحائرا استقلال بقضاء الدين وقبض دين الميت ووديعة من غير اذن القاضي
اذ لا ولاية له عليها حينئذ وقولهم اذ لم يوص بقضائه فهو وللقاضي مفروض فيما اذا كان في الورثة محجور
عليه أو غائب وبهذا يدفع اطلاق بعضهم أن المنقول أنه لا يباع شيء من التركة الا بذن القاضي الاهل
لان ولاية قضاء الدين اليه لانه هو لي الميت والحاصل أن شرط استقلال الوارث بما عر على ما ذكرناه كونه
مستقرا وقصد البيع للوفاة واذن الغريم له فيه صريح فلو باعه له بلا اذن لم يصح فيما يظهر لان ايجابه
وقع باطلا فلم يصح قوله ولا ينافيه اعتقار ذلك في الرهن الجعلي على ما يقتضيه كلامهم لانه يتحاط هنا
اكثر اذ لو أذن الدائن للرهن أن يتصرف في الرهن لنفسه صح ولو أذن للوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر
ولو زاد الدين على التركة فطلب الوارث أخذها بالقيمة ولا شبهة في ماله أي والتركة وما للغريم لا شبهة
فيه وقال الغريم تباع رجاؤه الزيادة أجيب الوارث على الاصح فان الظاهر والاصل عدم الرأب ولتناس
غرض في اخفاء تركه موثرهم عن اشهارها بالبيع واختار الأذرى اجابة الغريم فنظر النفع الميت اذا النداء
بشیر الرغبات فان قلت يؤيده اجابة الغريم فيما لو قال الغريم انا أخذها بكل الدين قلت بفرق بأن هنا
نداء محققا للميت وهو سقوط الدين عن ذمته وخلاص نفسه من حجبها بخلاف ذلك فانها اذا اشتهرت
في النداء قد يتحصل ذلك وقد لا فأجيب الوارث كما تقرر ونقل الزركشي عن الكفاية عن الجرائد
تعلق الدين بعين التركة كالم يكن للوارث امساكها وفيه نظر والطلاقهم أو وجه (والصحح ان تعلق الدين
بالتركة لا يتبع الارث) والاورث من أسلم واعتق قبل قضائه ولم يرث من مات قبل ذلك ولان تعلق الرهن
او الارش لا يقع الملك في المهرن والعبد الحاني وقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين غاية للتأخير
لا للمقدراى لا تعتقدوا أن الثمن من أصل المال وانما هو بعد الفاضل عن ذلك وقضية كونها ملكه

(قوله) اذ لو أذن الدائن الخ لك
أن تقول انما فرق بينهما في هذه
الصور لان المدرك اقتضاها بخلاف
ما استشهد عليه فلتأمل (قوله)
ولا شبهة في ماله ينبغي أن يقال
أو كانت الشبهة في ماله أخف
أو مساوية لها في التركة وما للغريم
وينبغي أن ينظر أيضا لما اذا ظهر
رأب أجنبي يكون ماله أهلب من
مال الوارث

اجباره على وضع يده علميا وان لم تف بالدين ليو في ما ثبت منه لانه خليفة موزر ولان الراهن يجب برغلي
 الوفاء من رهن لا علة غيره فان امتنع بآب عنه الحاكم وكلامهم في وارث عامل المساقاة ظاهر في ذلك
 (ولا يتعلق) الدين (بزوائد التركة) المنفصلة الحادثة بعد الموت كذا غير واه وظاهره ان ما حدث مع
 الموت تركة و يظهر ان المراد به آخر الزهوق لان الاصل بقاء ملك الميت حتى يتحقق النافذ ولا يتحقق
 الانقضاء خروج الروح ولا أثر لشخص البصر لما مر أنه بعد دخ وجها وانه من آثار بقايا حرارتها
 الغريزية ولذا تشبه المذنب بغير ترك حصة شديدة (كالسب والتاج) بأن كان الموجب للآخرة
 كالصنعة من عيب التركة مثلا أو كان العلوق بالجل من أمة أو بهيمة من التركة واقعا بعد الموت و يلحق
 بذلك ما لومات عن زرع طول السنبلة منه ذراع فطالت بعد الموت ذراعا آخر فهذا الذراع للوارث لانه
 زيادة تميزه فكانت كالنفسه وأما الحب المتعبد بعد ذلك فيأتي حكمه ويدل على أن تلك الزيادة التميز
 في الطول لها اعتبار قول المتولي وغيره في أصول نحو البطيخ ان عمت بشرط قطع فهي كأصلها المشتري
 أو بشرط قطع فهي للبايع وأما لومات عن نحو نخل وقدر زرع طلع أو نحو ذلك النور وأعلقت بالجل
 قبل الموت أو معه وجد تأبرأ لا فالثمره والجل تركه فيعلق به الدين بناء على الأصح أن الجل يعلم واذا ثبت
 هذا في الجل ثبت في نحو الطلع المذكو بالاولى ومثله اسبال الزرع فان وقع بعد الموت فاز بحبه الوارث
 أو معه أو قبله فتركه ثم ما حكم بأنه للوارث وتعذر قسمته ويجهل عدم رؤيته مثلا ينتظر وضعه وحصاده
 وما لا يتعذر فيه ذلك كالتائل من السنبال وكالتمر الذي لم يؤبر به زمان بعد الموت وقبله فخاص
 الزائد للوارث ومعد أدركه هذا ما يظهر من مفرقات كلامهم ثم رأيت الأذري قال لومات عن زرع
 لم يسبل فهل الحب تركه أو للورثة الا قرب الثاني وهو موافق لقولي فاز بحبه الوارث الخ قال فلورثت
 السنبال فبات ثم صارت حبا فهذا موضع تأمل انتهى وسبب توقفه كما هو ظاهر ما أشعر به كلامه أنه
 متوقف في السنبال نفسها هل هي تركه لوجودها قبل الموت أو لان المتصور منها وهو الحب انما وجد
 بعد الموت أتما على ما قدمته أن السنبلة بعضها الذي طال بعد الموت للوارث وما قبله تركه فالحب للوارث
 لأنه لم يبرز الا بعد الموت ولا تغار السنبال لان كلام الميت والوارث ملك بعضها فتعارضا وتساقطا
 وحينئذ يتعين أن المدار على البروز كما في الطلع وهو انما يبرز بعد الموت فله برز به الوارث فتأمل ذلك كله
 فانه مهم ثم رأيت ما يؤيد ما ذكرته بل يصح به وهو قولهم ما قارن عند الراهن من نحو طلع وحمل
 مرهون بناء على الأصح أن الجل يعلم والطلع أو لى منه لظهوره وقولهم ما حدث بعد عقد الراهن من
 نخيل مرهونة أي الموت هنا كالعقد ثم من نحو سعنو وعاء طلع وليف وأصول سعنو وأولاد
 نبت من عروق النخلة بحبها غير مرهون اعتد قطع ذلك كل سنة أم لا وقول ابن الرقعة في ورق يترك
 الى أن يسقط وفي جريد أو غصان غير مقصودة أنها مرهونة مردود فان قلت ينافي قياس ما هنا على
 الرهن الجعلي أن الذي عليه جمع مستندمون ثم ان المقارن للعقد محاذ كغير مرهون أيضا وقد كرمتهنا
 أنه مرهون قلت ليس ذلك متفقا عليه فقد قال المتولي ثم نظير ما قلناه هنا أنها مرهونة وتسليم أن
 المتعبد الأول يفرق بما أشرت اليه آتفان الاصل بقاء ملك الميت فاستحسننا على ما وجد قبل تمام خروج
 روحه والاصل هنا بقاء ملك الراهن من غير تعلق به حتى يتحقق وجود العقد الموجب لتعلق الحق به
 ولا يتحقق ذلك الا فيما وجد بعد العقد لا معه وذكرنا ثم أن الجل اذا كان غير مرهون لم يسع أمه قبل
 الوضع بغير رضا الراهن لتعذر تزويج الثمن وتباع نخلة مرهونة حدث طلعا بعد الراهن دخل طلعا
 في البيع أم لا رخصا اذا أراد بيع ما حدث طلعا استثناء عند بيعها وان صح معها كما تشررت انتهى وهو
 يؤيد بعض ما ذكرته في البيع وفي زيادة البيع اذ اردت بيعه تفصيل يأتي كثير منه هنا كما يعلم

بالأمل الصادق ومنه قولهم وطعم وشرة حادثان بعد عقد الشراء للمشتري كالجل الحادئ حينئذ يخلاف
الصوف عند الشيخين لانه لما اتصل بالعم أشبه السمن والنايب عند المشتري من أصول ملايدخل
في البيع كالسكرات للمشتري لان الحادث منها ليس تبعاً للأرض والبيض كالجل وانما أطلت هنا لاني
لم أر من نسبه على شيء من ذلك مع ميسر الحاجة اليه فتعين امعان النظر في كلامهم الذي استبطت منه
ما ذكرته هنا فانه نفيس مهم * فرع * ما قبضه أحد الورثة من دين مورثه يشار كعه فيه البقية نعم
لو أقال وارث على حصته من دين مورثه فقهها الخصال فلا يشار كة أحد فيها لانه قبضها عن الحوالة
لا الارث ويأتى قبيل الوكالة ماله تعلق بهذا فراجع

(كتاب التفضيل)

هو لغة النداء على الدين الآتي وشهره اصفة الافلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أخس الاموال وشرعا
يخرج الحاكم على الدين بشرطه الآتية وصح أنه صلى الله عليه وسلم يجزى على معاذ في ماله وباعه في دينه
وتسبه بين غرمانه فأصابهم خمسة أسابيع حتى قهرهم فقال لهم صلى الله عليه وسلم ليس لكم أى الآن الا ذلك
والفلس لغة المعسر وشرعا من لا يفي ماله دينه كما قال ذا كرا حكمه (من عليه) دين أو (دون)
لله تعالى ان كان دوريا أو لادعى (حالة) لازمة (زائدة على ماله) الذي يتيسر الاداء عنه ولودنيا
حالا على ملى متقراً أو عليه بينة بخلاف خنوم منفعة ومغصوب وغائب ودون ليس كذلك فلا تعتبر زيادة
الدين علما لانها بمنزلة العدم وأقهر قوله على ماله أنه اذا لم يكن له مال لا يجزى عليه وبحث الرافعي الحجر
عليه معناه من التصرف فيما عساه يحدث مردود بأن الأصح أن الحجر انما هو على ماله دون نفسه
وما يحدث انما يدخل تبعاً لاستقلاله وبحث ابن الرفعة أنه لا يجزى على ماله المرهون لانه لا فائدة له ورده
بأن له فوائد كمنع صرفه فيه باذن المورث وفيما عساه يحدث بخواصط بادو بهذه فارق ما مر في التركة
المرهونة في الحياة لان ما يحدث منها ملك الورثة فلا فائدة للحجر فيها مادام الرهن متعلقا بها (يجزى عليه)
من الحاسم كنم بالنظر وبحث وكذا منعت من التصرف على الأوجه وجو باقى ماله ان استقل والافعل
وامه في مال المولى (بسؤال الغرماء) أو لى المحجور منهم للغير المذكور وللاختصاص بعضهم بالوفاء
فيضمرب الباقيون (ولا يجزى) بدين لله تعالى غير فوري كسدر مطلق وكفارة لم بعض بسبها ولا بدن
غير لازم كمال كنية (ولا بائو جل) اذ لا مطالبة بذلك مطلنا أو حالا (واذا حجر) عليه (يجال)
لم يجعل المؤجل في الأظهر لبقاء الذمة بها لها وبفارق الموت ومثله الاسترقاق لا الجنون على الأصح
من تناقض للمصنف فيه ولا الردة الا ان اتصلت بالموت ويؤخذ مما تقرر في الحلول انه ان استأجر
مخلاً بأجرة مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما أقي به شيخ الاسلام الشرف
المتاوى وأما افتاء الشارح بعدم حلولها نظرا الى أنه هنالم يستوفى المقابل بخلاف بقية تصور الحلول
بالموت فرد وجما تقرر أن سبب الحلول بالموت خراب الذمة وهو موجود هنا وبقول البلقينى تحل الديون
المؤجلة بموت المدين الا في صورة على مرجوح وبقول الزركشى الا في ثلاث صور مسلم تحمل عنه
بيت المال فبات لا يحل على بيت المال وتبين على مرجوح والاستثناء معيار العجوم وفي فتاوى البلقينى
ما يصح بذلك وسأذكره آخر الاجارة بأنه قد يحل ولا استيفاء للمقابل في مسائل كثيرة كحلول دين
النضا من جوده ودين الصادق بموت الزوج قبل وطئه (ولو كانت الديون بقر المال فان كان كسوبا
ينفق من كسبه فلا يجزى) لعدم الحاجة اليه بل يلزمه الحاكيم قضاء الدين فان امتنع تولى بيع ماله
أو أكرهه بالضرب والخس الى أن يبيعه ويكرض به لكن يجهل في كل مرة حتى يبرأ من الم لاوى الى
للا يودى الى قتله خلافا لما أطال به السبكي ومن تبعه (وان لم يكن كسوبا وكانت نفقته من

(كتاب التفضيل)
قوله (الذى يتيسر الاداء عنه) الى
قوله (وبهذه في النهاية) (قوله)
ولودنيا الى قوله وبهذه في الغنى
أيضا

ماله فكذا) لا حجر (في الاصح) لتمكّنهم من مطالبته حالا نعم لو طلبه الغرماء في المساوى أو الناقص
 بعد امتناعه أحسوا الكنه ليس حجر فليس بل من الحجر الغريب السابق قيل التولية كذا وقع في شرح
 المنهج لشيخنا وكأني أخذته من قول الأسنوي فإن التمس الغرماء الحجر عليه حجر في أظهر الوجهين وإن
 زاد ماله على دينه كذا ذكره الرافعي في الكلام على الحبس وعالجه بخوف اتلاف ماله انتهى لكن اعترضه
 المنصك بأن الذي قاله ثم أطلق لا غير قال فلم يحمل على ما إذا زاد الدين انتهى وأقول يجمع بحمل
 الأول على ما إذا كان الدين نحو ثمن اذ قضية كلامهم في بحث الحجر الغريب اختصاصه بذلك
 صونا للمعاملات عن أن تكون سببا لضياع الأموال والثاني على ما إذا كان نحو اتلاف اذ قضية كلامهم
 هنا أنه لا حجر في الناقص والمساوى غير بيا ولا غيره (ولا يحجر) عليه (بغير طلب) من الغرماء لانه
 لمصالحهم وهم أصحاب نظر نعم لو تركوا لي المحجور والسؤال فعلة الحاكم وجوب بالنظر المصلحة المحجور
 ولا يحجر لدين غائب رشيد بلا طلب كما لا يستوفى دينه نعم إن كان غير تملك على وعرضه على الحاكم
 لم يقضه إن كان أمنا ولا حرم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه له أنه يحجر عليه حتى يقبض منه
 لتأليفه قبل تسير القبض منه ويحمل خلافه ويبحث شارح جواز الحجر على غير مفسس محجور
 عليه حيث من غير التماس نظر المصلحة أو حتى التمس غرامه وإن لم يمس هو وعليه مع ما فيه لا ينافيه
 قولهم لا يتخلف غير مفسس نكل وميت نكل وارثه ولا يدعى ابتداء لان ما نحن فيه أمر تابع وهو يعقفر
 فيه ما لا يعقفر في المقصود من الحلف والبتاء دعوى (ولو طلب بعضهم الجرد دينه قدر يحجر به)
 بأن زاد على ماله (حجر) عليه لوجود شرطه ثم لا يختص أثره بالطلب (والا) يحجر به (فلا) يجب
 لأن دينه يمكن وفاؤه بكاله فلا ضرر ورتبه إلى طلب الحجر (ويحجر) وجوبه على ما وقع لشيخنا
 في شرح المنهج والذي صرح به الأذري وغيره الجواز (بطلب المفسس) أو وكيله بعد ثبوت الدين عليه
 ولو يعلم التام في قضية ذلك توقف شوبه على دعوى الغريم وهو محتمل ثم رأيت السبكي قال صورة المسئلة
 أن يثبت الدين بدعوى الغرماء واقامة البينة مثلا ولم يطلبوا الحجر ويطلبه هو أم بدون ذلك فلا يكفي طلب
 المفسس انتهى وهو صريح فيما ذكرته (في الاصح) لظهور غرضه فيه من وفاء دينه بصرف ماله فيها
 (فإذا حجر) عليه بطلب أو دونه (تعلق حتى الغرماء بماله) عينا ودينا ولو دونه على الوجه فلا يصح
 إبراؤه منه ومنفعة لتصل الغرض المقصود من الحجر فلا ينفذ تصرفه فيما يضرهم ولا يتراحهم فيه دين
 حادث نعم يتقدم عليهم مستأجر بمنفعة ما تسلمه قبل الفس ولعاقده حجر عليه زمن الخيار فسخ وإجازة على
 خلاف المصلحة لعدم أضعف تعلق حقهم بالمعقود عليه حينئذ يؤخذ منه أنه لا يشترط التسليم قبل
 الفس في مسألة الاجارة بل يكفي سبق عقدها عليه وخرج بحق الغرماء حتى الله تعالى غير النوري
 كوكاه وكفارة ونذر فلا تعلق بحال المفسس (وليشهد) الحاكم بما (على حجره) أي المفسس ويسن
 أن يأمر بالبتاء عليه بان الحاكم حجر عليه (ليحذر) في المعاملة (و) بالحجر يمنع عليه التصرف
 في أمواله ولو ما اكتسبه بعد الحجر وحينئذ (لواج أو وهب) أو أبرأ من دين له ولو مؤمولا
 كحرم (أو أعتق) أو وقف أو آجر (ففي قول توقف تصرفه) المذكور وإن أتم به (فان فضل ذلك
 عن الدين) لتوازيه أو ارتفاع قيمة (نفذ) حالاً منه أي بان نفوذه (والا) يفضل (لغا) أي بان
 الغاؤه (والاظهر بطلانه) حالا لتعلق حتى الغرماء بما تصرف فيه نعم يصح تصرفه فيما يتقدم عليهم
 ككتاب دينه وفيما يدفعه التام في نفقته ونفقة مولاه بأن يصرفه فيها كالحاجة الأذري وبندييه وصيته
 لتعلقه بها بعد الموت وكذا إيلاده كإرضاء ابن الرقعة وخالفه السبكي كإلاد الرهن المعسر
 وفرق غيره بأن الرهن هو الذي حجر على نفسه بخلاف المفسس وبأن حجر الرهن أقوى لانه يقدم به على

(قوله) من الغرماء إلى قوله ولو يؤخذ
 في النهاية (قوله) أنه يحجر عليه هل
 هو على الخلاف أو يفرض زيادة
 الدين على المال (قوله) بطلب أو
 دونه إلى قوله نعم في النهاية

موت التجهيز بخلاف المفلس يتقدمهم على الغرماء ويضمن مدين مفلس أقضه دينه بعد الحجر وان جهله
أو أذن له فيه كما لم الان كان مذهبه ذلك (فلو باع ماله) كله أو بعضه (لغرمائه دينهم)
أو بعضه أو لغرماء دينه كما باع ماله وحذفه لانه معلوم بما ذكره بالاولى (بطل) ان لم يأذن فيه
الحاكم (في الأصح) وان وجدت شروط البيع السابقة لبقاء الحجر عليه أما بآذنه فيصح خيما
(فلو) تصرف في ذمته كان (باع) في ذمته غير مسلم أو (سلبا أو شترى) أو استأجر أو اقترض
شيئا (في الذمة فالصحح صحته وثبت) المبيع في الاولى والبدل فيما بعدها (في ذمته) اذا ضرر
على الغرماء فيه (ويصح تصاحبه) ورجعته (وطلاقه ونلعه) ان كان زواجا أو الامنفذ من
الزوجة والاجنبي بالعين (واقصاصه) أى طلبه استيفاء القصاص فيجاب اليه (واسقاطه)
التصاص ويصح أن يكون من اضافة المصدر لفعوله ولو جحانا لانه الواجب عينا واستحقاقه النسب
ونفيه ولعانه واجازة وصيقة زادت على الثلث (ولو أتر بعين) مطلقا (أو دين وجب) ذلك الدين
أو نحو كتمانته سقت (قبل الحجر) بنحو معاملة وان لم يلزم الابدل الحجر فقبه بغيره بوجوب المصلحة للثالث
أو لى من تعبيرا أصله وغيره يلزم (فلا يظهر قوله في حق الغرماء) فيأخذ المقر له العين ويترحم في الدين
لان الضرر في حقه أكثر منه في حقهم فتبعد التهمة بالواطء لكن احتير المقابل أغلبها الآن
ولو طلبوا تخلفه لم يجابوا لانه لو رجع لم يقبل بخلاف المقر له فيجابون لتخلفه وان لم يكن المقر محجورا
عليه ومظاهر كلام الشيخين أنه لو ادعى عليه جال لزمه قبل الحجر فشكل وحلف المدعى زاحمهم لان اليقين
المردود كالأقرار (وان أسند وجوبه الى ما بعد الحجر) اسنادا متيدا (بمعاملته أو) اسنادا
(مطلقا) عن التمسيد بمعاملة أو غيرها (لم يقبل في حقهم) فلا يترحمهم المقر له لتقصير معاملته
ولان الاطلاق ينزل على أقل المراتب وهو دين المعاملة ويصح على بعد أن يريد أو أقرارا مطلقا عن
التمسيد بما قبل الحجر أو بعده فانه لا يقبل هنا أيضا تتر بلا على الأقل هنا أيضا وهو اسنادا لما بعد الحجر
ومحله كفى الروضة ان تعذرت مراجعته والا عمل تفسيره وقياسه العمل به في مسألة المتن أيضا (وان
قال عن خنائة) ولو بعد الحجر (قبل في الأصح) لعدم تفریط المقر له ومثله ما حدث بعد الحجر وتقدم
سببه عليه كأنه دام ما أخره قبل افلاسه والحاصل أن ما وجب عليه بعد الحجر ان كان رضاه مستحقة لم قبل
والاقبل وزاحم الغرماء فان قلت قوله لم يقبل ينافية افتاء ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بعد الحجر
واعترف بقدرته على وفائه قبل وبطل ثبوت اعساره قلت يتعين حل قوله قبل على انه بالنسبة لحق المقر
لاحق الغرماء وترتب على ذلك قوله عقبيه وبطل ثبوت اعساره لان قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته
على وفاء بقية الدين (وله أن يريد بالعيب ما كان اشتراه) قبل الحجر (ان كانت الغبطة في الرد)
أو استوى الأمران على ما صرح به الامام لانه من توابع البيع السابق مع انه أخط له وللغرماء ولم يجب
على المعتد لانه لا يلزمه الاكتساب كما يأتي بقيد الظاهر جريانه هنا أيضا وانما لم يولى الرد
لانه يلزمه رعاية الاخط لوليه وانما عدا ما سلك مريض ما اشتراه في حخته والغبطة في رده فهو يتأخى
بحسب النقص من الثلث لانه لا جارية فيه والخلل هنا قد ينجم بالكتسب وأيضا فخر المرض أقوى
فان كانت الغبطة في امساكها امتنع الرد وفارق ما مر آتفا من جواز فسخه واجازته في زمن الخيار مع عدم
الغبطة بأن العدم من زل فضعف تعلقهم به ولا ارش هنا مطلقا لان الرد غير متع في نفسه وأفهم قوله
ما كان اشتراه أنه لا يريد ما اشتراه بعد الحجر ثمن في ذمته واعتمده أبو زرعة لتعلق حقهم به والردي فوته
علمهم بجحان بخلاف ذلك لان ردّه يحصل لهم ثمنه لكن اعتمد الاسنوى وابن النقيب عدم الفرق
(والاصح تعدى الحجر) بنفسه (الى ما حدث بعده بالاصطباد) وغيره من سائر الاكساب وان زاد

(قوله) أو أقر اقرارا مطلقا الى قول
المصنف وله في النهاية (قوله) وقياسه
الحق في الغنى أيضا (قوله) وهو
الراجح الى قوله وفي نسخ في النهاية
والى المتن في الغنى أيضا

المال على الدينون (والوصية والشراء) في الذمة (ان صحناه) وهو الراجح كما مر وان زاد دينه
بأنضمام هذا اليه على ماله كما اقتضاه طلباتهم وان نظرية الاستنوى وذلك لان مقصود الحجر وصول
الحقوق الى أهلها وذلك لا يختص بالوجود نعم لو وهب له بعضه أو أوصى له به وتم العقد عتق عليه
ولا يرد على المتن خلافا لمن زعم ذلك والملكه عنه قهر عليه (و) الأصح (أنه ليس لبايعه) أي
المفلس في الذمة (أن يفسخ أو يتعلق بعين متاعه ان علم الحال) لتقصيره (وان جهل فله ذلك) وله
أن يراجعهم بثمنه لعذرهم (و) الأصح أنه (اذا لم يكن التعلق بها) لعلمه (لا يراجعهم الغرماء
بالثمن) لانه من حادث بعد الحجر ضامتحقة فان فضل شيء من دينهم أخذه والا انتظر اليسار أما ما وجب
لا يرضاه مستحقه فراجعهم به وفي نسخ يمكن قيل وفي كل نقص اذا التقدير يمكنه أو يكن له انتهى
ولا يحتاج له عوى النقص في يمكن كما هو واضح * (فصل) * في بيع مال المفلس وقسمته وتوزيعها
(يأدر) ندبا (التأني) أي قاضي بلد المفلس اذا الولاية على ماله ولو غير بلد له تبعها للمفلس (بعد
الحجر) على المفلس (ببيع ماله) بقدر الحاجة (وقسمه) أي ثمن البيع الدال عليه ما قبله (بين
الغرماء) نسبة ديونهم أو بتمليكهم لهم كذلك ان رآه مصلحة لتضرر المفلس بطول الحجر والغريم
تأخر الحق لكن لا يفرط في الاستعجال خشية من بخس الثمن ويجب كما في البندار لبيع ما يخشى
فساده أو فواته بالتأخير ولا يتولى نفسه أو ما ذونه يبيع شيء له حتى ثبت عنده كما اعتد به ابن الرفعة
وغيره ولو يعلم أنه ماله ويؤيده قولهم لو طلب شيء منه فتمت ما بأيديهم لم يقسمه بينهم حتى ثبت
عنده أنه ملكهم ولا تكفي البدل ان تصرف حكم أي فيما رفع اليه وطلب منه فصله نعم الوجه حمل هذا
على يد مجرد وتزجج السبكي كمن الصلاح الاكتفاء ليد على ما اذا انضم اليها تصرف طالت مدته
وخلا عن منازعه ولو كانت العين بيد الميراث أو الوارث كفي اقراره بأنه له أي أن قول ذي اليد حجة
في الملك كما مر حواه وبشروط ما ذكر من ثبوت الملك والحيازة أو الحيازة بشرطها المذكور لجواز تصرف
التأني في غير هذا المحل أيضا ومهر أن غير المفلس لا يبيع فيه تولى الحيازة كم لبيع بل له بيعه واجباره
عليه ولو عين المدعى أحدهم لم يتعين على الاوجه ويستثنى من قسمه بين الغرماء ما كتب بخبر عليه
وعليه دين معاملة وجنسية ونجوم فيقدم الأول لان غير تعلقا آخر تقدير الحجر وهو الرقبة ثم الثاني
لانه مستمهر ومهر من يقدم بالمهر ومنه عليه فيقدم بارش الجنسية من رقبة العبد الحائى والحق
بهما الزر كشي من له حبس لنحو قسامة وخياطة حتى يقضى الاجرة ومستحق حق فوري وكافة
فيقدم عليهم كما بعد الموت ويؤخذ منه أن جميع الحقوق المتعلقة بعين التركة المقدمة على ذوى الدينون
المرسلة في الذمة تقدم هنا على الغرماء (ويقدم) في البيع (ما) يسرع ثما (يخاف فسادهم) كهريسة
وفاصكة ثم ما تعلق بعينه حق كرهون (ثم الحيوان) الا المديرة فيؤخره ندبا عن الكل احتياطا للعق
وذلك لانه معرض للتلف وله مؤنة (ثم المنقول) لانه يخشى ضياعه (ثم العقار) بفتح عينه ويجوز
ضمها امتد مال البائع على الارض وأطلق في الانوار يندب هذا الترتيب والاوجه موافقا لا ذرى انه في غير
ما يسرع فسادهم وغير الحيوان مستحب وفيه ما واجب وقد يجب تقديمه ونحو عقار للخوف عليه من ظالم
(و) يسرع بالبناء للمنقول أو التنازل ندبا (بخصرة) بثلاث الحاء (المفلس) أو وكيله (وغرمائه)
او نوابهم لانه أنى لهمه وليين المفلس ما في ماله من مرغوب ومنفرد وهم قدر بدون في الثمن والاولى
تولية للبيع باذن الحيازة كم لتطبيع نفس المشتري وليستغنى عن ينة بملكه على ما مر وندبا أيضا (كل شيء
في سوق) وقت قيامه لان طالبيه فيه أكثر فان يبيع في غيره بثمن مثله جاز كما لو استدعى أهل السوق اليه
لمصلحة كدوفر مؤنة الحمل نعم لو تعلق بالسوق غرض ظاهر وجب وانما يجوز بيع مال المفلس

* (فصل يادر تأني) *
(قوله) أي قاضي بلد المتن في النهاية
(قوله) من ثبوت الملك والحيازة
تأمل ما وجه زيادة الحيازة (قوله)
ان ثبوت الملك فقط غير كاف (قوله)
يسرع ثم مال قوله وأطلق في النهاية
(قوله) وليس ندبا الى قول المصنف
كل شيء في النهاية

(بشئ مثله حالاً من نقد البلد) أى محل البيع لأنه المصلحة ومن ثم لورآها الحاك في البيع بمثل حقوقهم
 جاز ولورضى المفسل والغرماء بمو جلى أو غير نقد البلد جاز على ما قاله المتولى ومثلها الغبن الفاحش
 ونظر فيه السبكي لاحتمال غريم آخر ورده أن الأصل عدمه وما يأتى في عدم احتياجه لمصلحة بآن
 لا غريم غيرهم قبل ولو قلنا بما قاله المتولى لا يجوز للحاكم أن يوافقهم على ذلك أخذاً بما يأتى في فرض
 مهر المثل للمقوضة ولو ظهر راغب هنا من الخيار فكما هو في عدل الرهن ولو تعذر مشرب ذلك وجب
 الصبر بلا خلاف كما أفتى به المصنف واعترض بقول ابن أبى الدم يباع المرهون أى ولو شرعاً كتركه المدين
 باليمن الذى دفع فيه بعد النداء والشهارة أن يشهد عدلان أنه دون ثمنه بلا خلاف لئلا يتضرر المرتهن
 بناء على أن القيمة وصف قائم بالذات فان قلنا إنها منتهى اليه الرغبات بعد اشهاره الايام المتوالية في ذلك
 الوقت بحسبكم العادة الغالبة فيه وهو الاظهر فواضع لأن الذى دفع فيه هو ثمن مثله وهذا الخلاف
 قريب من الخلاف ان الملاحة صفة قائمة بالذات وجنس يعرف بنفسه أو مختلفة باختلاف ميل الطباع
 انتهى وأجيب بأن الرهن عرض ملكه للبيع بخلاف المفسل ويرد بأن هذا لا يبيح بيع ماله بدون ثمن
 مثله بل الوجه استواءهما وحمل افتاء المصنف على ما إذا لم يدفع فيه شئ أو دفع فيه شئ ورجعت الزيادة
 وكلام ابن أبى الدم على ما إذا دفع فيه شئ بعد النداء والشهارة لا يرجح فيه زيادة لأن لأن
 هذا هو ثمن مثله اذا ظهر بناء على الاظهر ان القيمة ليست وصفا ذاتياً أن المعتز فيها هو ما رغبه
 وقت ارادة البيع لا مطلقاً ويجرى ذلك في بيع مال مجتمع وبنية وغائب لوفاء ما عليه نعم الأوجه في قن كافر
 أسلم أنه لا يباع إلا بمساوية في غالب الاوقات لندفاع الضرر بالحيولة بينهما ولأن الحق فيه لله تعالى
 فوضح بالتأخير وهنا الحق للأدنى الطاب لحقه وأفتى السبكي بجواز بيع مال يبيع لنفسه بنية ما دفع
 فيه وان رخص ضرره ثم رأيت شيخنا اعتماداً ما ذكرته من استوائهما فقال بعد ان نقل عن الغزى
 اعتماداً الفرق والوجه ان غير الرهن كالحجر عليه السبكي فيه وفي بيع مال اليتيم
 المحتاج بما ذكرأى بما ينتهى اليه ثمنه في النداء وان كان دون ثمن مثله دفعاً للضرر في الجمع ويشترط
 في ذلك أن لا يوجد للمدين ثداء أو مال آخر أخرج يقضى منه والاتعين ومن ثم لم يبيع عقار غائب مدين له نص
 أو حيوان أو عرض بل يقضى من النص فالحيوان فالعرض فالعقار ومن الرهن لا يمنع الارث في ثم
 اشترط في بيع الحاكم المرهون على الميت عرضه على الورثة أو أوليائهم وتخبرهم بعد انتهاء قيمته الى
 ثمن معلوم اما بالشهارة والنداء عليه وعرضه على ذوى الرغبات الايام المتوالية وما يتوهم عدلين
 خبيرين بين الوفاء من ماله ويبيع بما انتهى اليه * تنبيه * استشكل السبكي تصور ثبوت
 القيمة قبل البيع بأنه لا بد من تقدم دعوى على الشهادة بها لأنه حق آدمى وكيف يدعى بها ولا الزام فيها
 وأجيب بأنها ان كانت معصوبة آدمى ماله كها قيمتها للحيولة والنداء شخص التصديق على معين بقدر
 عشر قيمة هذه مثلاً فيدعى على الناظر بدريهم مثلاً بحكم أنه نذر عشر قيمتها وأنه لزمه له النذر فيسكن فيقيم
 البينة (ثم ان كان الدين غير جنس النقد) الذى يبيع به (ولم يرض الغريم إلا بجنس حقه واشترى له)
 جنس حقه وجوباً بالانه واجبه والمراد بالجنس هنا ما يشتمل النوع بل والصفة كاهو ظاهر (وان رضى)
 بغير جنس حقه وهو مستقل أوولى والمصلحة للمولى في التعويض كاهو ظاهر (جاز صرف النقد اليه
 (الافى) نحو (السلم) والمبيع والمنفعة في الذمة لا متاع الاعضاء عنها كالمرو في جواز الاعضاء
 عن نجوم السكنى تناقض يأتى في الشفعة ان شاء الله تعالى (ولا يسلم) الحاكم أو نائبه (مبعا)
 قبل قبض ثمنه والا ثم ضمن وقيد السبكي بما اذا لم يكن باجتهاد أو تقليد صحيح وعليه يعمل افتاء
 البلقيني مرة بعدم ضمان أمين الحاكم وأخرى بضمانه وذلك لأنه متصرف لغيره فيحاط كلو كبل

(قوله) بغير جنس الى قوله وفي
 جواز في النهاية (قوله) وذلك
 لانه متصرف الى قوله على ان يعبره
 في النهاية (قوله) واستثنى الاذرى
 الى قوله ويرد في المعنى الا أنه صور
 كلام الاذرى بصورة السؤال
 والتركضى بصورة الجواب ولم
 يعزلوا احدهما (قوله) ان كان من
 جنس دينه تقاسا كيف الحكم
 بالتناص مع احتمال تلف الباقي
 قبل وصوله الى مستحقه وقوله والا
 ورنى فيه نظير ما مر من احتمال
 التلف فكيف يصح الاعضاء
 فانه يوهى حصول الاعضاء
 بمجرد رضاه وأنه لا يحتاج الى
 الاتيماء والقبول وهو محتمل تأمل
 اللهم لأن يكون مراده حصول
 التناقص والاعضاء ما لم يظهر
 التناقص فبحسبكم به
 ما يقتضى لان الأصل السلامة ومع
 ذلك فهو مناف لقولهم وما قبض
 قسم بينهم بنسبة حقوقهم المتقاضى
 امتناع التناقص على خلاف النسب
 وبالجملة فكل ما لاذرى بالاطلاق
 أقعد وأحوط ثم رأيت القائل
 المحشى نقل عن شرح العباب

فان تنازعا أحبر المشتري على التسليم أولا ما لم يكن نائباً لغيره فيجبر ان على الوجه واستثنى الاذرى ما لو
 باع لغريم يحصل له مثل الثمن عند القسمة فالأحوط بقاؤه في ذمته لأخذه وعادته اليه ونازعه
 الزركشي بأن ان كان من جنس دينه تقاضا والأوصى حصل الأعضاء فلم يحصل تسليم قبل قبض
 المبيع بكل تقدير ويرد بأن الأحوط بقاؤه في ذمته وان لم يحصل تقاض ولا أعضاء فصح الاستثناء
 على ان تعبيره بالمبيع وهم والموافق لما قرر قبل قبض الثمن * فرع * لا يجوز لغريم مفلس ولا ميت
 الدعوى على مدنيه وان ترك المفلس والوارث الدعوى عليه كما يعلم مما يأتي في الدعوى (وما قبضه قسمه)
 ندبان لم يطلبوا أو لا فوجوا (بين الغرماء) بنسبة دينهم مسارعة للبراءة (الأن يعسر) قسمه
 (لقلته) وكثرة الديون (فيؤخر ليجتمع) وان أتى الغرماء وفاء لهما وان اعترضادفعاً للشفقة كالموطهرت
 المصلحة في التأخير ويقرضه أي ندباً لا وجوباً فيما يظهر لوسر أمين غير محاط وحده وقدر تضاه
 الغرماء ولا يجب هنا رهن لان الحظ للمفلس بخلافه في مال المحجور والآتي وأدعاه أميناً وتضوئه لان
 يبقائه بيده تهمة ما بحث الاذرى ان ابقاءه بدمه مشتراً من موسر أولى من أخذه منه واقرضه
 لمثله وعليه فبهذه مستثناة من المتن أيضاً (ولا كاذون) عند القسمة (بينة) عيبرها للغالب والمراد عدم
 تكليفهم الاثبات (بأن لا غريم غيرهم) لان الحجر يشترط لو كان لظهر وانما كلف الورثة بينة أن لا وارث
 غيرهم لانهم أنشط من الغرماء غالباً وبقين استحقاق الغريم بما يخصه في الذمة بفرض ظهور مشارك
 مع امكان ابرائه ولا كذلك الوارث (فلو قسم فظهر غريم مشارك بالخصه) لان المقصود يحصل بذلك
 ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو عشرون على غريمين لكل مائة نصفين لكل عشرة فظهر غريم بمائة
 رجع على كل ثلث ما أخذ فان كان أحدهما ألف ما أخذ وهو مائة وأخذ الثالث من الآخر خمسة
 وكان ما أخذ كل المال فاذا أسير المثلث أخذ مائة ثلث ما أخذ وقسمه نصفين وألحق بذلك أوزرعة
 ما لو اقسام الورثة التركة فظهر دين وقد أعسر بعضهم فيجعل مائة للموسر بن كانه كلها ما أخذ الدائن
 كل دينه ثم اذا أسير الميسر يرجع عليه بقدر حصته قال لان الدين لو علم اتخذ حكمه في البابين فكذا
 اذا ظهر انتهى وواضح أنها لو قسمت بين غرماء فظهر غريم فمكنا أيضاً ولو قبض الحاكم حصته
 غائب فمكنا تحت يده لم يرجع الغائب على بقية الغرماء شيء ولم تنقض القسمة لان الحاكم نائب عنه
 في القبض وبه فارق ما لو أخذناظر بيت المال حقه من تركته ثم ظهر عاصب وتعدن رد ما وصل لبيت
 المال فيحسب على جميع التركة كما لو قبض القسمة ويقسم ما بقي منها كالمو غصب أو سرق منها شيء
 قبل قسمتها لتبين عدم ولاية الناظر ومن ثم كن من أقبضه طر بقا في الضمان لأن يكون حاكماً
 أو مأذونه (وقبل تنقض القسمة) كما لو قبضت التركة فظهر وارث ورتوه بأن حقه في عين المال
 وحق الغريم في القيمة وهو يحصل بالمشار كد يخرج لظهر ما حدث بعد القسمة فلا يضارب صاحبه
 الا ان تقدم سببه كولو انهم ما آجره بعد القسمة وكذا في قوله (ولو خرج شيء باعه قبل الحجر مستحقاً
 والثمن) المقبوض (تألف) قبل الحجر أو بعد (ذ) هو أي مثله في المثلى وفيه في المقبوض (كدين ظهر)
 من غير هذا الوجه فيقاس المشتري الغرماء فلا تنقض القسمة وذلك لتبوية قبل الحجر ما غير المالك
 فيه رد قبل لا معنى لكافي بل هو دين ظهر حقيقة ورتوه ما قرر في حله فقامله * تنبيه * هل
 المراد بقضه على الثاني ارتفاعها من أصلها بقاء على الضعيف أيضاً أن الضعيف يرفع العقد من أصله
 أو هو في هذا كالأول وانما المختلف فيه استرداد المقبوض بعينه ان وجد ولا يفيد فعلى الثاني يجب
 وعلى الأول لا كل محتمل وعلى الأول الأقرب فلو كان المقبوض حيواناً مثلاً كان ملكهم أعيان التركة
 ان رآه غصت منه زائد بعد القبض فالظاهر أنها ترد في ملكها المفلس ثم تقسم (وان استحق شيء باعه

قوله ولترده أنه لا ينعين هنا
 تقاض ولا أعضاء لما يلزم عليه من
 تنسبه على بقية الغرماء بوفائه ذمته
 قبلهم وهو لا يجوز فوجب أن لا
 يفرض هنا تقاض ولا أعضاء
 لما عترب عليه من المحذور المذكور
 (قوله) ويعرضه أي ندباً إلى الموسر
 في النهاية لا قوله أي ندباً إلى الموسر
 (قوله) عدم ولاية الناظر أي على
 قبض ما قبضه بخلاف الحكم
 في مسألة الغائب (قوله) أو هو
 في مسألة الأقال أي القائل بهذا
 في هذا كالأول أي القائل بمسألة الفسخ كما
 الضعيف يقول في مسألة الفسخ من
 يقول الأول في مسألة الفسخ من
 أنه يرفع العقد من حينه لان الأول
 هو مرجح الجهور وهم "قالون
 في الفسخ بما ذكره قوله الآتي كل
 محتمل أي على هذا الضعيف وقوله
 وعلى الأول الأقرب مراده بالأول
 كونه قالان الفسخ يرفع العقد من
 كونه لكن لم يبين ما وجه كونه
 أصله لكنه لم يبين ما وجه كونه
 الأقرب على الضعيف (قوله) كان
 ملكهم أعيان التركة فيه أن أموال
 المفلس تسمى تركته

(قوله) بما باعه بعد الحجر كأنه
لاخراج ما باعه قبل الحجر
لاستناعه (قوله) الحاكم
وجو بالي قوله وألحق في النهاية
الأقوله وبهذا قوله وعلى (قوله)
وعلى ولدسفيه أى وينفق على ولد
الح (قوله) فان فقدها الى المتي
في النهاية (قوله) والقريب منه
لم يتعرض لغير الرأى لخدمة والركوب
الذي يلزم أجره ليساير فيجعل أن
يفسبطه بذلك أى الضرورى أو
القريب منه (قوله) وليس كل ما ذكر
يتعين الأمن تحتل الخ ينبغي أن
يكون صواب العبارة يتعين الأمن
لا تحتل الخ أو يتعين لمن تحتل الخ
وهذا أقعد فيراجع نعم يمكن أن
ليس فعل ناقص وعليه فلا إشكال
وكتب قوله يتعين ظاهره كقوله إذ
الواجب وجوب الشرع فليأمن
فإن المعتقد أنه انما يحرم تعاطى خادم
مرءة على من يحمل الشهادة وقد
يقال المراد بالوجوب والتعين تعيين
ما يترك له لا يباين أنه واجب عليه
استعماله فان ذلك مقيد بفعل
الشهادة وعلى كل تقدير فظاهر
أن شمله في غير وقت المهنة (قوله)
وازاران كان مع السراويل فواجهه
وان كان عوضا عن السراويل
إذا كان عرفا لحما ولا يتخل
عبر وتماما لرجل كذلك حينئذ
فواجهه تخصيصه بالمرأة فنامل
(قوله) وظاهر كلام البغوى خلافه
وهو التماس كذا كان في أصله
بخطم رحمه الله تعالى ثم ضرب عليه
(قوله) وكل ما قيل الى التنبه
في النهاية وعبارتها وأطلق كثيرا
كل ما قيل يترك الخ

الحاكم) أو ثابته وثمنه المقبوض تألف (قدم المشتري بالثمن) أى بثله أو قيمته على الغرماء رعاية
لمصلحتهم لئلا يرغب الناس عن شراء ماله وأفضيته اختصاص ذلك بما باعه بعد الحجر وليس يعيد (وفي
قول يخاص الغرماء) كسائر الدين ولا يكون الحاكم وأمنه طريقا في الضمان (و ينفق) الحاكم
وجود ما من مال الفليس (على من عليه نفقته) من نفسه وقريبه ولكن بعد طلبه أو طلب وليه
كما اشترطوه في اتفاق ولى نحو الصبي على قربه ومن زوجه ولكن كعسر ولا يلزم منه عدم نفقة
القريب لان الاعسار فيه ما يختلف كما يعلم عما يأتى في النفقات ومما يليك كأم ولدها أى عيونهم
نفقة وكسوة واسكانا واخذ ما وتجهيزا لمن مات منهم (حتى يقسم ماله) لانه ما لم يزل ملكه عنه موصرا
بالنسبة لنفقة نحو القريب فلا ينفى في اعساره بالنسبة لازوجه ولا يعطيه الا نفقة المعسر بن كسر
لوما هو مقيم لا ينفق منه على زوجه حادثة بعد الحجر وانما أنفق على ولده منه مطلقا لانه لا اختيار له فيه
وان كان انما استلحقه بعد الحجر على الاوجه لان الاستلحاق منقطع عليه وبهذا فارق شراء لانه
في الذمة لانه لا اختيارا فيه عرفا ولا كذلك الولد وعلى ولدسفيه استلحقه من بيت المال لالغاء اقراره
بالمال من كل وجه بخلاف الفليس كما مر فان قلت المالك بعد الحجر جددوا باختياره ومع ذلك عيونهم
قلت لان مؤتمنهم من مصالح الغرماء لانهم يبيعونهم ويقتسمون ثمنهم وألحق بهم مستولدة بعد الحجر بناء
على نفوذ ابلاده لان أجرها لهم (الآن يستغنى بكسبه) بأن حصل منه شيئا يكف سرفه له ولا يلو كفى
كسبه البعض يتم الباقي من ماله أو زاد رد الباقي لانه لا اختيار السبيكى أنه لو قصر بترك الكسب أى الحلال
الغير المزمري لم ينفع على هؤلاء من ماله والاسوى خلافه وهو ظاهر المتن وكلام الاحباب لانه بعد
الفوات يصدق أنه لم يستغن بكسبه وحمله على الاستغناء بالقوة بعد اذ عدا الباب أنه لا يؤمر
بالتحصيل وبه يرد الجمع يحمل الاول على ما اذ اوقع له ذلك ثلاثا فأكثر والثاني على ما اذ اوقع له مرة
أو مرتين (وباع مسكنه) وان احتاج اليه (وخادمه) ومركوبه (في الاصح وان احتاج الى)
مركوب (وخادمه ومنصبه) انفق حتى الاذى مع سهولة تحصيل ذلك بالاجرة فان فقدها
فعل ميسر المسلمين كذا ذكره ر واحد وقضيه أنه يلزم الميسر أجره الخادم والمركوب للمص
وفيه وقفة اذ لا يلزمهم الا ضرورى أو القريب منه وليس هذا كذلك الآن يقال ان أهمه المنصب
بهم ما يتركب علمه مصلحة عامة فنزل منزلة الحاجة (و يترك له) أى لمن عليه نفقته الشامل لنفسه
ولن مر (دست ثوب) أى كسوة كاملة ولو غير جديدة بشرط أن يبقى بها نفق عرفا فيما يظهر لرأسه
وبدنه ورجليه لان الحاجة لها كفى لنفقة فتستري له ان لم تكن بماله (بليقوبه) حال الفليس مالم
يعتدونه (وهو) في حق الرجل (قبض) ودراعة فوقه (وسراويل وعمامة) واختها
ومندبل وطيلسان (ومكعب) وهو المداس وخف وليس كل ما ذكر يتعين الأمن تحتل مرءة يترك شئ
منه اذا الواجب من ذلك ما تحتل المرءة بفقده وادعاء أن نحو الطيلسان والخف لا يتخل فقدمه بالمروءة
مردود (و يرد في الشتاء جبة) مشوة وفي حق المرأة ما يليق به من ذلك مع نحو مشقة وازار ويساغ
بلبد وحصة يرافى القيمة يظهر أن انا الاكل أو الشرب اتافه القيمة كذلك وترك للعالم كسبه
على المنصّل الا في قسم الصدقات وكذا خيل وسلاح جندي مرتزق لا متطوع الان تعين عليه
الجهاد ولم يجد غيرهما الا آلة الحرب كجرخه في الأنوار وظاهر كلام البغوى خلافه ولا رأس مال وان
قل كسبه كلامهم وقول ابن سر يترك له رأس مال اذا لم يحسن الكسب الا به حمله الا ذرى على نافة
كما حل الدارمى عليه نص ابو بلى وكل ما قيل يترك له ولم يوجد بماله اشتري له كذا أطلقوه وظاهره
أنه يشتري له حتى الكتب ونحوها مما ذكر وفيه نظر ظاهر ومن ثم يجب أن لا يشتري له ذلك لاسيما

إذا استغنى عنه بموقوف بل لو استغنى عنه به يبيع ما عنده وينبغي أن يحمل عليه اختيار السبكي
 أنها لا تبقى له وقول القاضي لا تبقى في الخج فها أو لي يحمل على ذلك أيضا ولا فهو ضعيف كما يعلم مما مر
 ويبيع المحقق مطلقا كقوله العبادي لأنه تسهل مراعاة حفظته ومنه يؤخذ أنه لو كان يحمل لاحفاظ
 فيه ترك له * تنبيه * قال في القساموس الدست الدشت أي البحراء ومن الثياب والورق وصدر البيت
 معربات انتهى وعليه فلاضافة في المتبنيات أو معنى من وتفسيره بالسكوة الكاملة موضوع له فارسي
 وهو المراد هنا كما مر لدلالة المقام عليه * تنبيه آخر * قيل الغرماء يتعلقون بحسنات المفلس ما عدا
 الايمان كما يترك له دست ثوب ويرد بان هذا الوقفي فلا مدخل للقياس فيه وقيل ما عدا الصوم بخبر الصوم
 ورد خبر مسلم أنهم يتعلقون حتى بالصوم (و يترك قوت) وموئن (يوم) أو ليلة (القسمية) بليلة التي بعده
 في الأول ونهاره كذلك في الثاني (لمن عليه نفقته) من نفسه وغيره ممن مر لأنه هو سبيل القسمية
 هذا كله ان لم يتعلق بجميع ماله حتى لعين والا كالمزهرين لم ينق عليه ولا على مؤننه منه (وليس عليه
 بعد القسمية أن يكتسب أو يؤخر نفسه بقية الدين) لأنه تعالى أمر في المعسر بانظاره لبساره ولم
 يأمره بكسب ولم يأمر في خبر معاذ ليس لك الا ذلك وانما وجب الكسب لنفقة القربى لا لغيره
 والدين لا ينضبط ولان فيها احياء بعضه فكان كاحياء نفسه نعم ان وجب الدين بسبب عصى به لزمه
 الاكتساب كما اعتد ابن الصلاح وغيره لوقف صحة توبته على أدائه ومنه يعلم أنه لا يعتبر هنا كونه غير
 مضر به بل متى أطاع المزرى لزمه فيما يظهر اذ لا نظر للروايات في جنب الخروج من المعصية وأن
 الايجاب ليس للاشياء بل للخروج من المعصية وبواقفه ما في الاحياء أنه يجب على من أخر الخرج جمع قدرته
 عليه حتى أقلس أن يخرج ماشيا ان قدر ان عجزا اكتسب من الحلال قدر الزاد فان عجزا سأل ليصرف له
 من نحو زكاة أو صدقة ما ينجح به فان مات ولم ينجح مات عاصيا فاذا وجب السؤال والكسب هنا منع انه حتى
 لله تعالى فأولى ذلك انه حتى آدمي ونظر بعضهم في كلام الاحياء بما لا يصح وقد يجب الاكتساب
 هنا وان لم يعص به كما دون قسم ما يده للغرماء بقي عليه دين فيعلق بكسبه ويلزمه الا اكتساب لو فاء ذلك
 قاله ابن الرفعة وانما يصح ان أريد الوجوب وان لم يأمر به السيد والافاقن يلزمه الاكتساب للسيد
 حيث أمكنه وطالبه منه (والاصح وجوب اجارة) نحو (أم ولده) نحو (الارض) الموصى به بمنفعتهما أو
 (الموقوفة عليه) حيث لم يخالف شرط الواقف مرة بعد أخرى الى قضاء الدين لان المنفعة كالعين نعم ان
 ظهر باجباره على اجارة الموقوف مدة تفاوت بسبب تعجيل الاجرة لحد لا تغاير به في غرض قضاء الدين
 والتخلص من المطالبة لم يجبر به علم ضابط زمن كل مرة وهو ما لا يظهر به تفاوت بسبب تعجيل الاجرة
 وبحث الزركشي أن غلة ذلك لم يفضل منها شيء عن مؤنة مؤنه مقدمها على الغرماء لانها تقدم في المال
 الخاص فالتميز منزلة أو لى و رد بانها انما تقدم الى وقت القسمة فقياسه هنا أنه ينق منها ما لم يؤجر
 للغرماء لان الاجارة حينئذ بمنزلة القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله الزركشي أنه لا يعطى الغرماء
 منها الا ما استقر ملكه وهو ما مضى مدته سواء استأجره الغرماء أم غيرهم فحينئذ ما قبض منها قبل
 الصرف اليهم يتعلق حقه وحق مؤننه به فيقدمون به ثم يدفع للغرماء ما بقي فالخاص أن اجرة كل مرة
 لا يعطى منها غراماؤه الا ما فضل عنه وعن مؤنة تلك المدة * فرع * لا يفلح شجر المفلس بانقضاء القسمة
 ولا بانفاق الغرماء على رفعه لاحتمال غريم آخر بل برفع القاضي لا غريمه ما لم يبين له مال فيدين بقاؤه
 وله كذا يظهر فكه اذ لم يبق له غير المأجور والموقوف فيما عداهما (واذا ادعى) الدين (أنه معسر
 أو قسم ماله بين غرمائه) أو ان ماله المعروف تلف (وزعم أنه لا علق غيره وأنه) سكر أو فان لزمه الدين
 في معاملة ماله يغلب بقاؤه (كسراء أو قرض) وادعى تلفه (فعليه البيئة) بالتلف أو بالعسار

(قوله) فلا مدخل للقياس فيه لعل
 مراد التنازل بما ذكر التنظير
 لا القياس اذ يبعد صدور مثل
 هذا ممن ينسب الى العلم ويدل
 عليه حديث البطاقة وماوجه به
 من أن الايمان لا يقبله الا الشرك
 والمؤمن مطهر منه (قوله) هذا
 كانه الخ في النهاية والغنى (قوله)
 وبحت الزركشي الى ورد في الغنى

في صورتين لان الأصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة وقضيته ان ما لبقى كاللحم من التسم الآتي ولو قال
 لي ميتة بذلك وطلب خصمه حصة أمهل ثلاثة أيام أيضا ثم حبس الى ثبوت اعساره وله أن يدعي عليه أنه
 يعلم ذهاب ماله ويحلفه نعم لو أقر بالملاعة عند المعاملة لم يقبل منه الا البيعة على ذهاب ماله الذي أقر أنه
 ملئ به كما أقر به القتال وواقفه ما مر آتيا من ابن الصلاح المعلوم أنه متى أقر بقرنته على وفائه
 بطل ثبوت اعساره * تنبيه * ظاهر كلامهم أنه لا بد من البينة بالتلف هنا من غير تفصيل بين ذكر
 سبب خفي أو ظاهر وهو مشكل بما يأتي في نحو الوديع من التفصيل وفي نحو الغاصب من تصديقه
 في التلف مع تعديه وقد يفرق بأنه سبق منه استئمان لنحو الوديع تخفف فيه وبأن الاحتياط للمعاملة
 اقضى التشديد عليه بما قامته ما ينقطع لعاقب معاملته بما في يده ونظيره ما مر من التشديد في السلم فيه أكثر
 منه في الغاصب قيل استسكت الثانية بأن الفرض أنه وجد له مال وقسم فكيف يحتاج لبينة تلف
 ماله مع احتمال أن ما قسم هو مال المعاملة فينبغي أن لا يحتاج الى البينة عند نقص المال الموجود عن مال
 المعاملة أشار اليه في الكفاية انتهى ولأنه لا بد من الوجه ما اقتضاه كلامهم أنه لا بد من اقامة بينة
 بتلف مال المعاملة أو بقسمته بخصوصه بين الغرماء اذ قسمته بينهم تلف فهو داخل في قولهم لا بد من
 بينة تلفه وحينئذ فلا وجه لقول من قال فينبغي الخ وثبت الاعسار أيضا باليمين المردودة بأن يدعي علم
 غريمه باعساره أو تلف ماله فينكح عن اليمين على نفي علمه بذلك فيحلف المدين ويثبت اعساره وله تسكين
 طلب بين الدائن ما ينظرونه من مائتي و يعلم القاضى به لان المراد به الظن المؤكد (والا) يلزمه
 في معاملة مال كذلك كصدق وشعان وتلاف (فصدق بميتة في الاصح) اذ الأصل العدم ومن ثم
 كان المنقول المعتد فرض ذلك فيمن لم يعرف له مال والا حبس الى ثبوت اعساره (وتقبل بينة الاعسار)
 وهي رجلان وان تعلقت بالنفي لميسر الحاجة كالبيعة بأن لا وارث غير هؤلاء ولا يتخلف معها الا بطلب
 الخصم لان اقله لا تطلع على مال له باطن بخلاف طلبه لها بالتلف مع ميتة لان فيه محض تكذيب لها
 (في الحال) ان اطلعت على أحواله الباطنة كقال (وشرط شاهده) أي الاعسار (خبرة
 باطنه) لنحو طول جوار ومخاطبة مع مشاهدة تخاليل الضر والاضافة الى أن يغلب على ظنه اعساره
 لان الأموال تتخفى فلا يجوز الاعتماد على مجرد ظاهرها الحال وشرط بعضهم في شاهدهى المرأة كونها
 محررين لها لان غيرهم لا يطلعون على باطن حالها وفيه نظر اذ قد يستفيض عنده عنها ما يكاد يقطع
 باعسارها لاجله وبسليمه فيلحق بالحرم نحو الزوج والمسحوع ويعتمد قول الشاهد انه خبير بباطنه
 وكان الفرق بينه وبين شاهد التزكية ميسر الحاجة هنا لذلك وخرج بشاهد الاعسار الشاهد
 بتلف ماله الذي لا يعرف له غيره فلا يشترط فيه خبرة باطنه (وليقبل) شاهد الاعسار (هو ميسر)
 مع ما أتى (ولا يحض النفي كقوله لا يملك شيئا) بل يقيد كقوله لا يملك الا ما يملك له أو ماله وينبغي
 أن لا يكتفى منه بالاحمال كالعجز الشرعى خلافا للقبلي بل لا بد من بيان ذلك المتيقن له وان كان عالما
 موافقا للقاضى لان الاجمال ليس من وطئقة الشاهد بل وطئقة التفصيل ليرى فيه القاضى ويتحكم
 بمعتده كإسباتي مع ما فيه ولو ادعى غريمه ولو بعد ثبوت اعساره ان له مالا باطنا لا تعلم ميتة وطلب حائه
 لزمه الحلف على نفسه ونحو محجور وغائب وجهة عامة لا يتوقف التخليف لاجله على طلب وأقضى التماس
 بأن الشهادة باليسار لا بد من بيان سببه وتبعه في الشامل ولو تعارضت بينة يسار وبينة اعسار
 قدمت الاولى عند جمع متقدمين وفيه آخرون بما اذا جهل حاله فان عرف له مال قبل قدمت الثانية
 * تنبيه * قال الرزكى قضية كلامهم هنا أنه لو محض النفي لا يقبل وبه صرح القاضى وغيره لكن نص
 في الشاهد بأن لا وارث له آخر على انه يتول لأعلم له وارثا آخر ولا يحض النفي فان محضه كلا وارث له

(قوله) وله أن يدعي اني وواقفه
 في النهاية (قوله) ما مر آتيا من ابن
 الصلاح يشير الى ما مر له في شرح
 قول المصنف وان قال عن حثاية قبل
 في الاصح فراجع في اقرار المحجور
 عليه (قوله) ولا تقبل بينة الاعسار
 قال في شرح العباب ولا يجوز
 للقاضى تأخير سماعها حتى يحبس
 الا ان أمره بولي عدم سماع الدعوى
 اذا أمره بولي عدم سماعها حتى يحبس
 بعد طول المدة كما اشتهر عن قضاة
 العصر انهم ممنوعون من قبل
 السلطان بعدم سماعها بعد خمسة
 عشر سنة الا في مال يقيم أو وقف انه
 يتسع عليه سماعها ووجه ظاهر
 لانه لا يتصرف الا بحسب ما تشييه
 التولية (قوله) وخرج بشاهدي
 التي في النهاية

آخر اخطأ المعنى ولم ترد شهادته انتهى وقد يفرق بأن الوارث يظهر غالباً لعدم ظهوره لدليل لتعويض
 النفي فلم يعد منه متوقراً وليس الاعسار كذلك لأنه يظهر على صاحبه غالباً إن له شيئاً قمعيضه النفي فيه
 فهو منه فلم يقبل ويؤخذ منه أنه لا يقبل منه تعييضه وإن علم أنه الواقع وادعاء ما تقرر أن ذلك نادر جداً
 فعليه متوقراً وإن فرض أن المفلس بالظن كذلك لأن من هذا حاله لا ينجح في أمره غالباً (وإذا ثبت
 اعساره) ولو في غية خصمه إلا يتوقف ثبوته على حضوره (لم يجز حيسه ولا ملازمته بل يجهل) من
 غير مطابقة (حتى يوسر) للآية نعم له الدعوى عليه كل وقت أنه حدث له مال ويحلفه لأنه محتمل وظاهر
 أن محله ما لم يظهر منه التعنت والاضرار وعلم من كلامه جواز حبس المدين ولو على زكاة أو عشر
 لا كفارة لأنها تؤدى بغير المال له شريح لكن نظريه غيره والذي يتجه في كفارة قور ية تعين فيها
 المال الحبس لا في زكاة تقبل السقوط بأدعاء تلف أو نحوه وإن المراد بالعشر ما يشرط على من دخلوا
 داراً بالجارة أو الخراج المغفر وببحق إلى ثبوت اعساره نعم لا يحبس أصل لفرعه مطلقاً ولا نحو من
 وقعت الاجارة على عنه إذا تعذر العمل في الحبس بل يقدم حق المستاجر على غيره ويستثنى القاضي
 عليه ما نأخفهر به بما يراه ولو قيل أنه يجب الحبس في غير وقت العمل كالأليل لم يعد ولا مريض
 لا مريض له ولا محذرة ولا ابن سبيل بل يوكلمهم ليترددوا أو يتحلوا ولا غير مكاف ولا ولي أو وكيل
 لم يجب المال بمعاملته والاحبس ولا قن جنى ولا سيده حتى يؤدى أو يبذل ببيع عليه إذا وجد
 راغب وامتنع من البيع والقداء ولا مـ كتاب لهم لتمكنه من اسقاطه متى شاء وللدائن ملازمة من
 لم يثبت اعساره ما لم يتخير المدين الحبس فيجب اليه وأجره الحبس وكذا الملازمة على ما يأتي قبيل القسمة على
 المدين ولو لم ينفذه زاد في تعزيره بما يراه من ضرب وغيره كذا قيل وتعين فرضه فمن عرف له مال
 وامتنع من الأداء منه كحرم من حبسه قاض لا يطلق إلا بضاعاً غيره أو بثبوت اعساره ولا يخرج بغير
 اذنه إلا الضرورة كدعوى أو رد جوابها والذي يتجه حيث لم يوجد حبس الإبداء بعد حبسه فيه
 وإن لم يكن بعه كالتغريب في الرثا وإنما لم يتحضر من فوق مسافة العدوى لأن الحق ثم يثبت
 وللحاكم منع الحبوس مما يرى المصلحة في منع عنه كمنعه بحيلته ولا يلزم الزوجة اجابته إلى الحبس
 إلا أن كان يتألفها أو طلبها للسكنى فيه فيما يظهر وكتر فيه بشم ريمان وغيره كاستئناس
 بالمحاشدة وتعلق الباب عليه وكمنعه من الجمعة بخلاف عمل الصنعة ونحوه ما لا رفة فيه * فرع *
 حكمه بسفر زوجته فأقرت لاخرين قبل اقرارها ومنعت من السفر معه كأقفي به ابن الصلاح
 وسبقه اليه شريح وقال ابن الفر كاح وجميع لا يقبل وعلى الأول لا تقبل بينة أنها قصدت بذلك عدم
 السفر معه على الوجه من وجهين في ذلك وإن توفرت القرائن بذلك وعليه أيضاً لو طلب الزوج
 من الزوجة أو المقر له الحلف على أن باطن الأمر كظاهاه أعجب فيه أخذاً بما يأتي في الاقرار لوارث
 أو غيره لأخيه إلا أن اقرارها بأن ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له ومضى عدم تكليف
 المفلس المقر ما يصح بذلك ولو كان الاقرار صادراً عن حيلة كان أقراً ضاعداً ناراً ومهتهه فحس ترد
 والذي يتجه أنه إن شهدت بذلك بينة أو اعترف به المقر لم يؤثر ولو كان لكل من اثنين دين على الآخر حال
 ولم يوجد شرط التقاض فلكل طلب حبس الآخر بشرطه (والغريب العاجز عن بينة الاعسار)
 لا يحبس بل (يوكل القاضيه) وجوبا (من) أي اثنين فأكثر (يبحث عن حاله فإذا غلب على
 ظنه اعساره شهد به) لثلاثين حبسه وظاهر المتن أنه يوكلم كل به ابتداء ولا يحبس بكن السبيل لكن
 ظاهر كلام الرضا وأصلها أنه يحبس ثم يوكلم من يبحث عنه * (فصل) * في رجوع نحو باع المفلس
 عليه بما باعه له قبل الحجر ولم يقبض عوضه (من باع) شيئاً من في الذمة (ولم يقبض الثمن) أي

(قوله) وادعاء أى الشاهد أو
 المفلس

شئامه (حتى) مات المشتري مقلسا كما يأتي أول القرائض أو حتى (يجر على المشتري بالفلس) أى
بسبب افلاسه بشرطه السابقة (فله) أى البائع من غير ما كحيت لم يتحكم ما كمنع الفسخ
(فسخ البيع) بنحو فسخه أو بقبضه أو رفعته أو رددت الثمن أو فسخت البيع قبل أن يفعل ونحوه مما يأتي
وقد يتبع الفسخ بأن تصرف عن موليه أو يكون مكتسبا أو العقبه في الفسخ (واسترداد البيع)
كعله أو بعضه و يضارب بالباقى للخبر المتفق عليه إذا أفلس الرجل وجد البائع سلعته بعينها
فهو أحق بها من الغرماء وفي رواية لهما من أدرك ماله بعينه عند رجل وقد أفلس فهو أحق به من غيره
وسياقه قاض بأن الثمن لم يقبض وفي أخرى أعمار رجل أفلس أو مات فصاحب المتاع أحق بتعاضده
وأفهم كلامه أنه لا يرجع لو أفلس ولم يتجر عليه أو جرح عليه بسفه أو اشتري حال الحجر إلا أن جهل حاله
كأمر فيثبت بشرطه الآتية أو اشتري شيئا بعين ولم ينسلفها البائع فيطالب بها ولا فسخ لأن النص لم يرد
إلا في المبيع وما أخذه (والاصح أن يخبره) أى البائع أو الفسخ (على النور) تخيار العيب
لأن كلاله دفع الضرر به فارق خيار الأصل في رجوعه في هتبه لولده وسأوى الرتبة العيب في الفرق
بين علمه وجهله (و) الأصح (أنه لا يحصل الفسخ بالطوع والاعتاق والبيع) ونحوها وتلغو هذه
التصرفات كالواهب وانما الفسخ بذلك في زمن الخيار لأن الملك فيه غير مستقر (وله) أى الشخص
(الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاولات) المحضة اذ هي التي (كالبيع) في فساد كل
بفساد المقابل فيدخل بنحو السلم والقرض والاجارة لعموم الخبر المذكور وخرج بنحو الهبة لعدم
العوض فيه ونحو الخلع والنكاح والصلح عن دم تعذر استيفاء المقابل وليس من هذا الفسخ
بالاعسار الآتي في النفقات (وله) أى الرجوع في المبيع وما أخذه (شرطها كون الثمن) في البيع
والعوض في غيره دينا (حالا) عند الرجوع وان كان موقلا قبله ولو استمر الاجل لما بعد الحجر لان الموجل
لا يطالب به فيصرف المبيع لديون الغرماء ومن هذا أخذ ابن الصلاح وأقره الاستوى وغيره أن
الاجارة التي يستحق فيها أجره كل شهر عند انقضاء ثلثه لا فسخ فيها لاستناعه قبل انقضاء لعدم المطالبة
بالاجرة بعده لقوات النفقة العقود عليها كمثل المبيع وهكذا كل شهر فلا يتصور فسخ إلا أن
كانت الاجرة حالة أى أو بعضها حال اذ لن أجر شيئا بأجرة بعضها موجب لوجوب بعضها حال فسخ في الحال
بالقسط كما يجتبه غيره (وان تعذر حصوله) أى العوض (بالافلاس فلو) لم تعذره كأن كان به
رهن بقي الثمن عادة ولو مستعارا أو ضا من بالاذن وهو مقر أو به يئنه ملي وكذا بغيره على الوجه والمنته
فيه ضعيفة لا نظرا لها أو تعذر بغيره كأن انقطع جنس الثمن أو (امتنع) المشتري مثلا (من دفع
الثمن مع يساره أو هرب) مع يساره (فلا فسخ في الاصح) لجواز الاستيفاء من الرهن أو الضامن
والاستبدال عن المنقطع ولا مكان التوصل إلى أخذه من نحو الممتنع بالسultan فان فرض عجزه فنادر
* بنيه * كره في الامتناع تقرر بعاليه ما قبله مشكك فان صورة الامتناع خرجت بقرضه الكلام
أولا في المحجور عليه بالفلس ولا يدفع ذلك قول السارح فلواتفي الافلاس بأن امتنع لأن هذا انما يصلح
مع النظر إلى قوله بالافلاس وحده انا مع كونه فرض هذا شرطا في المحجور وعليه فلا يأتي ذلك (ولو قال
الغرماء لا تقبض ونسب ملك بالثمن) من مال الفليس أو مالنا (فله الفسخ) لما فيه من المتوقف
بظهور غيرهم آخر وبه يفرق بين هذا ومال وقال الغرماء لا تقبض ونسب ملك بالاجرة فانه يتخير لانه
لا ضرر عليه بفرض ظهوره غيرهم آخر تقدمه عليهم ولو مات المشتري مقلسا وقال الورثة لا تقبض
ونسب ملك من الترككة أجيب أو من مالنا أحيوا واستشكل بأن الترككة ملكهم فأى فرق وقد يفرق
بأنه إذا أخذ من الترككة محتمل ظهوره من احم له بخلاف ما إذا أخذ من مال الوارث مع انه خليفة مورثه

* (فصل من باع ولم يقبض الثمن) *
(قوله) حتى مات المشتري يؤخذ
من كلامهم ان الموت مقلسا
بمساواة الحجر وان لم يجز عليه قبل
الموت (قوله) أجره كل شهر
أى مثاقيله الموجلة بانتهاء السنة
(قوله) لما فيه من المتعالي الثمن في
النهاية

ولم ينظر لثمة فيه وإذا أجاز الغرماء أو الوارث قطهر غريم لم يرجع العين لتقصيره ولم يرأحه فيما أعطاه له
 التبرع من ماله لأنه وإن قيل بدخوله في ملك المفلس لكنه تقديرى والغرماء إنما يتعلقون بما دخل
 في ملكه حقيقة (وكون المبيع باقيا في ملك المشتري) لرواية من أدرك ماله بعينه (قلو) باعه ثم جبر
 عليه في زمن خيار البائع أو خيارهما أو أقرضه أو وهبه لولده جازله الرجوع تنزيلا لقدرته
 على رده **المسألة** منزلة بقاءه بملكه أو زال ملكه عنه ثم عاد فلا رجوع كفى الروضة واقتضاء كلام
 المتن وهو نظير ما أتى في الهبة للولد وفارق الرد بالعيب ورجوع الصداق بالطلاق بأن الرجوع
 في الأولين خاص بالعين دون البدل وبالزوال زالت العين فاستحب زوالها بخلافه في الآخرين
 فإنه عام في العين وبدلها فلم يزل بالزوال وعلى الرجوع الذى انصرف له جمع لو زال ثم عاد معاوضة مخضمة
 قدم الثاني لأن حقه أقوى إذا خلا في جواز رجوعه بخلاف الأول واستثنى من هذا الشرط
 مسائل فيها نظر أو (فات) حساب بموت أو شرعاً نحو عتق أو وقف (أو كاتب العبد) مثلاً كناية
 صحيحة ولم يعد للرق أو استولد الأمة اتفاقاً كما قاله المصنف وإن أقي بما يخالفه (فلا رجوع) لخروجه
 عن ملكه حساباً بعد الآخرين وحكما فهما وليس للبائع فسخ هذه التصرفات وفارق الشفيع
 بقوة حقه بشبهه بمقارن العقد الشراء ولا كذلك هنا (ولا يمنع التزويج) ونحو التسديد الرجوع
 لأنه لا يمنع البيع واستغنيته خلافاً لمن زعم الاستغناء عنه بما عده إذا تزويج عيب أن نحو الإجارة
 كذلك لأن لا يمنع البيع أيضاً فأخذ مصلوب المنفعة أو يضارب **مسألة** كون المبيع سليماً من تعلق
 حق لازم لثالث كجناية أو رهن مقبوض أو شفعة فإن زال الرجوع ومن مانع لملك البائع له كخراجه وهو
 صيد فإذا حل رجوع وفارق ما لو أسلم والبائع كافر فإن له الرجوع فيه بأنه قد علك المسلم باختياره وبأن
 ملكه لا زال عنه نفسه بخلاف المحرم مع الصيد فهما (ولو تعيب) المبيع بما لا يضمن كان تعيب (بأق)
 أو بجناية بائع قبل قبض أو بجناية مبيع أو حرى (أخذة ناقصة) بلا إرش (أو ضارب بالثمن) كالتعيب
 المبيع في يد البائع بأخذ المشتري ناقصاً أو يتركه (أو) تعيب (بجناية أجنبي) تضمن جنيته ولو قبل
 القبض (أو البائع) بعد القبض (فله) اما المضاربة بثمنه أو (أخذة) وضارب من ثمنه بنسبة نقص
 القيمة الذى استحقه المشتري لها فإذا ساوى مع قطع يديه مائة وبدونه مائتين وقد كان اشتراه
 بمائة أخذها وضارب بنصف الثمن وهو خسران ولم يعتبر المقدر في يديه وهو قيمته لئلا يلزم أخذه مع
 تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو محال وألحق البائع هنا بالأجنبي لأن جنيته حينئذ مضمونة مثله
 (وجناية المشتري) كأن زوج الأمة أو العبد (كأق في الأصح) لأنه وقع في ملكه قبل تعلق حق
 الغرماء كذا وقع في عبارة شارح وقوله قبل الحلام دخل له في التعليل بل يؤهم خلاف المراد وهو أنه
 لو وقع بعد ثبوت الرجوع بأن تأخر الفسخ لعذر ضمنه نظر الوقوع بعد تعلق حقهم به وليس يصحح كما هو
 واضح لأن المبيع فائت على الغرماء فلا وجه لتضمينهم المفلس مطلقاً ولو قال قبل تعلق حق الفسخ به ليقيد
 رجوع البائع بإرشه لو وقع بعد تعلق حق الفسخ به فيضارب به لا يمكن ذلك لكنه بعيد من كلامهم
 (ولو تلف أحد العبدن) مثلاً المبيعين صفتين واحدة ومثلها ما كل عين يفرد كل منهما بعقد (ثم
 أنلس) وجر عليه أو تلف بعد الحجر ولم يقبض البائع شيئاً من الثمن (أخذ) البائع (الباقى
 وضارب حصته التالف) لأنه ثبت له الرجوع في كل منهما ما يعتبر بنسبة كل من قيمة التالف وقيمة
 الباقي إلى مجموع القيمة حتى يأخذ الباقي بخصته من الثمن ويضارب بخصته التالف منه لكن العبرة
 في التالف بأقل قيمته يوم العقد والقبض دون ما بينهما وفي الباقي بأكثرهما لما بينهما بجملة في شرح
 الإرشاد (فإن كل قبض بعض الثمن رجوع في الجديد) كالنقرة قبل الوطء يرجع بها الكل تارة

(قوله) بعد ثبوت الرجوع أى
 والجناية غير التزويج إذا لا تصور
 بعد الحجر لعدم حقه منه حينئذ

والبعض أخرى وخبر وان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو أسوة الغرماء وسئل واما ما تقر به هذا
على ما قبله اختصاص القولين بالتلف غير مراد بل يجز بان مع بقائها وقبض بعض الثمن فعلى الجديد
يرجع في بعض المبيع ينسقط الباقي من الثمن فلو قبض نصفه رجع في نصفه ما لا في أحدهما إنك
لأن فيه ضرر عليهم والتلف فيما ذكرك ليس بقيد فلو بقي جميع المبيع وأراد البائع الفسخ في بعضه ممكن
وان حصل بالتفريق نقض لانه بالنسبة للغرماء أنفع من الفسخ في كله والضرر رانما هو على الرجوع
فقط فان فرض أنه على المفلس لم ينظر اليه لان ماله مبيع كله فلم يبال بالتفريق فيه (فان تساوت قيمتهما
وقبض نصف الثمن أخذ الباقي) يباقي الثمن ويكون ما قبضه في مقابلة التسالف (وفي قول) مخرج
(بأخذ نصفه نصف باقي الثمن ويضارب نصفه) أي الباقي وهو ربع الجميع لان الثمن يتوزع على
الجميع وسيأتي في هبة الصادق للزوج ترجيح نظير هذا ويفرق بأن حق البائع هنا يتعلق بالعين
والاقتات عليه بعض الثمن بالمضاربة فأنحصر حقه في الموجود منها وحتى الزوج ثم متعلق بها أو يبدلها
اذا لها في صورها مساكها واعطاؤه يبدلها فلم ينحصر حقه في الباقي بل شاع فيه وفي بدله (ولو زاد المبيع
زيادة متصلة كسمن وضئعة) تعلمها المبيع بنفسه وكبر شجرة (فاز البائع بها) فيأخذها ولا شيء عليه
في مقابلتها بخلاف ما لو علمها المشتري فانه كما يأتي في القسارة وهذا التفصيل هو محل ما وقع للشيخين
من التناقض هنا ثم على أنهما اشارا اليه بتعبرهما هنا بالتعليم وشم بالتعليم (والمنفصلة كالثمرة والولد)
بأن حدثا بعد البيع وانفصلا قبل الرجوع (المشتري) لانهما يتبع الملك كما في الرد بالعيب (ويرجع
البائع في الأصل فان كان الولد) الذي أمه أمة (صغيرا) بأن لم يغير (وبدل) بالمعجزة (البائع) قيمته أخذ
مع أمه) لان التفريق شتمت ومال المفلس مبيع كله وظاهر كلامهم أنه يستقل بأخذ من غير بيع
ويوجه بأنه وقع تبعا لانه في ملكها من غير عقد (والا) يبدلها (فيما عان) معا حذر من التفريق المحرم
(وتصرف اليه حصصة الام) وحصصة الولد للغرماء فلو تساوت وحدها بصفة كونها حاضنة مائة ومعه مائة
وعشرين كان سدس الثمن للمفلس (وقيل لا رجوع) اذ لم يبدل القيمة بل يضارب لمسا فيه من التفريق من
حين الرجوع الى البيع (فان كانت حاملا عند) البيع والرجوع رجع فيها حاملا قطعاً وعند (الرجوع
دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملا عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فالاصل تعدى
الرجوع الى الولد) أما في الثانية فلان الحمل يعلم وأما في الاولى فلا نه لما تسع في البيع تسع في الرجوع
وفارق هذا والتمر الآتي نظيرهما في الرهن بأنه ضعيف والفسخ قوى لنقله الملك وفي الرد بالعيب ورجوع
الوالد بان سبب الفسخ هنا وهو عدم توفية الثمن نشأ من المأخوذ منه فلم تراعه حقه بخلافه فيما دفع
مالا لا سئوى وغيره هنا وفرق شارح بغير ذلك مما لا يصح (واستتار الثمر بكلمه) وهو أوعية الطلع
(وظهوره بالتأثير) وهو تشقيقه (قريب من استتار الجنين وانفصاله) فان وجدت عند البيع وتأثرت
عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حينئذ هي (أو) تعدى الرجوع اليها من الحمل لو ثبتا دونه ومن
ثم جرت هنا طريقة فاطمة بأنها للبائع ولم يجز نظيرها في الحمل ولو حدثت بعد البيع ولم تتأثر عند الرجوع
رجع فيها فان تأثرت عنده فهي للمشتري وان لم تتأثر عندهما فهي للبائع جزمنا وعبارته تشتمل على ما رأى
هذه الصور الأربع واعترضت بأن الثانية ليست أولى بذلك بل بعده كما أشار اليه الزايعي كالغزالي
وجهه جريان طريقة فاطمة بأنها للمشتري لحدوثها في ملكه وكان وجه القطع هنا كونها مربية
فأد الميرجع الحمل الذي لا يرى للبائع نظر الحدوث في ملك المشتري وان لم يرها حدث في ملكه ورؤى
أولى منه بعدم رجوع البائع فيه ولك أن تقول عبارته مع صدق التأمل لا تشمل غير الاولى بالنسبة
للاولوية فلا اعتراض وبيانه انه شرط في القرب الذي ذكره مع الاولوية وجود الاستتار والظهور في

المشبه والاستتار والانفصال في المشبهه واجتماعهما في كل انما يتصور في الصورة الاولى من هذه الاربع وفي نظيرتها التي هي صورة العكس من الحمل وامامنا ذلك من بقية الصور الاربع فليس فيه الا أحدهما كما تقرر وكالتأبير هنا ما الحق به في باب بيع الاصول والثمار (ولو غرس الارض) التي اشتراها (أوبى) فيها ثم جرع عليه أو فعل ذلك بعد الحجر خلافا لما يوهمه كلام شارح هنا وفي غيره واختار البائع الرجوع في الارض (فان اتفق الغراء والمفلس على نشر بعضها فيها (فعلوا) لأن الحق لا يعودهم ويبحث الأذرى أخذاً من كلام جمع أنه لا يقبل الا بعد رجوعه فيها ولا يقبلوا فقههم ثم لا يرجع فيحصل الضرر ومن ثم لو كانت المصلحة لهم لم يشترط تقديم رجوعه (وأخذها) البائع لا نهاعين ماله وأفهم قوله اتفق أنه ليس له الزامهم قبل الامتناع الآتي أخذ قيمة الغرس والبناء لئلا يملكها معاها ويجب تسوية الحفر وغرامة ارض نقص الارض بالقلم من مال المفلس متدما به على الغراء وفاقا لجمع متقدمين ومتأخرين لانه لتخليص ماله وانما لم يرجع البائع بارش مبيع وجده ناقصا كماله لان النقص هنا حدث بعد الرجوع (وان امتنعوا) كلهم من قلع ذلك (لم يجبروا) لوضعه بحق فيحترم (بل له أن يرجع) في الارض ذكره زيادة ايضاح (و) حينئذ يلزمه أن يتلك الغراس والبناء بقيته) وقت التملك غير مستحق القلع جحانا كما هو ظاهر للاتباع هذا مع قوله وبيع الغراس الخ لانه لو قومتها هنا مستحق القلع ساوى ذلك لو كان حوازا للرجوع هنا ومنعه ثم كالتحكم وذلك لتخليص ماله وجبا عين المصلحتين والذي يجزم من تردد لا ينسوي أنه يصح اختياره لهذا القسم وان لم يشترط عليه التملك نعم ان تركه كان بطلان رجوعه فيما يظهر ايضا هذا كله ان لم يختار القلع والالم يلزمه تملك (و) جاز (له أن يقلع ويغمر ارض نفسه) وهو ما بين قيمته قائما ومتلوعا وجاهزا لكل من هذين لان مال المفلس مبيع كله والضرر يدفع بكل منهما بخلاف مال ورعها المشتري وأخذها البائع لا يمكن من ذلك اذ لا زرع أمد يتظر فهل احتماله فان اختلفوا عمل بالمصلحة (والاظهر أنه ليس له أن يرجع فيها) أى في الارض (ويبيع الغراس والبناء للمفلس) ولو بلا أجرة لسايقه من الضرر لان كلا منهما بلا مقرا نقص القيمة فيضارب البائع بالثمن أو يعود الى الخيار السابق قاله الرافعي وأخذ منه المصنف أنه لو امتنع من ذلك ثم عاد اليه مكن وأشار ابن الرفعة الى استشكله بأن الرجوع فوري ويجب أن يخيره كاذكر يقتضي أنه يغفر له نوعا و لمصلحة الرجوع فلم يؤثر ما يتعلق به من اختيار شيء وعوده لغيره بقدر الامكان وانما يرجع اذا صبح المشتري الثوب فيه دون الصبغ ويكون ثمرا بكان الصبغ كالصفة الناعة (ولو كان المبيع خنطة غلطها) المشتري (بمثله أو ودونها) قبل الحجر أو بعده (فله) أى البائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من الخلو) لان مثل الشيء بمنزلة ومن ثم جازت قسمة المختلط بتمله ولانه ساسخ في الدون وأفهم قوله أخذ انه لو طلب البيع وقسمه الثمن ليجب أما اذا خلطها اجنبي فيضارب البائع بنقص الخلط كفى العيب (أو) خلطها (بأجود منها) فلا رجوع في الخلو (في الاظهر) بل يضارب بالثمن فقط لتعذر القسمة لان أخذ قدر حققه اضمار بالمفلس ومساوية قيمته ربا لا يقال شرط الرابا العقد ولا عقدها لانه مجموع بأن ما أخذ من الاجود من غير النوع وهو لا بد فيه من لفظ الاستبدال وهو عقد والاجبار على بيع الكل والتوزيع على القيمتين بعبد اذ لا ضرورة اليه نعم لو قل الخلط بأن كان قد راقبه التفاوت بين الكيلين فان كان الاكثر للبائع فواجب عليه ماله أو للمشتري ففادله وكالخنطة فيما ذكر سائر التمثيلات ولو اختلف شيء بغير جنسه كزيت بشيرج ضارب به كالتالف (ولو طعمها) أى الخنطة البعثة (أو قصر الثوب) البيع له أو خاطئه بخيط منه أو خبز الدقيق أو ذبح الشاة أو شوى اللحم أو راض الدابة أو ضرب اللبن من تراب

(قوله) لان الحق الى المتن في النهاية (قوله) ويبحث الأذرى عبارتها (قوله) وكما قاله الأذرى الخ (قوله) وينبغي كما قاله الحفر الى المتن ويجب تسوية الحفر الى المتن وفيما لجمع متقدمين في النهاية (قوله) وفاقا لجمع متقدمين عبارتها كما قال الاكثرين وخبر به في السكافية (قوله) حدث بعد الرجوع يؤخذ منه أنه لو كان الرجوع متقدما لكون المصلحة لهم فيه كما تقدم أنه لا يجب ماذكر وهو وانص (قوله) يتلك الغراس الخ فيه اشعار باعتبار الايجاب والقبول ويظهر أن اعتباره هنا متفق عليه وأنه لا يتأق هنا قول الشارح السابق في الحمل وظاهر كلامهم الخ لان البناء والغراس متبعض عن الارض ومرفئ ثم رأيت ابن قاسم في حاشية المنهج قال تملكه أى يعقد كما عتده الطبرلاوى انتهى (قوله) ولو بلا أجرة الى المتن في النهاية (قوله) فيضارب البائع عبارتها ولو امتنع من ذلك ثم عاد اليه مكن واستشكل ابن الرفعة الى الخير داخل (قوله) ولانه ساسخ الى المتن في النهاية والمغنى (قوله) لا بد فيه من لفظ الاستبدال بالدون في المسئلة لا بد منه في المختلط بالدون في المسئلة السابقة والا فسا الفرق بينهما فليجزم

الارض أو بنى عرصة بالآلات اشتراها معها ونحو ذلك من كل ما يصح الاستحجار عليه ويظهر به أثره عليه
فخرج نحو حفظ دابة وسياساتها ثم جرح عليه أو تأخذ ذلك عن الحجر نظير ما قدمته آنفا (فإن لم تزد القيمة)
بما ذكر (رجع ولا شيء للمفلس) فيه لوجوده بعينه من غير زيادة ولا شيء للمبايع في مقابلة النقص لانه
لا تقصير من المشتري في فعل ذلك (وان زادت) بذلك (فلا يظهر) ان الزيادة عين لا أثر محض فيشارك
المفلس بها فالبايع أخذ المبيع ودفع حصة الزيادة للمفلس فإن أتى فلا يظهر (أنه يباع للمفلس من ثمنه
نسبة ما زاد) بالعمل لانها زيادة حصلت بفعل محترم مقوم فوجب أن لا يضيع عليه فلو كانت قيمته خمسة
وبلغت بمافعل ستة كان للمفلس سدس الثمن في صورة البيع وسدس القيمة في صورة الاخذ ولنسبة
ذلك لفعله عادة فارق كبر الشجرة بالسقي وسمن الدابة بالعلف لانهما محض صنع الله تعالى اذ كثيرا
ما يوجد السقي والعلف ولا يوجد كبر ولا سمن ومن ثم امتنع الاستحجار عليهما (ولو صبغ) المشتري (بصبغه
فإن زادت القيمة) بسبب الصبغ (قدر قيمة الصبغ) كأن كان بدرهمين والثوب بأربعة فساوى
سبعة (رجع البايع في الثوب والمفلس شيء بالصبغ) فيباع الثوب أو يأخذ منه البايع
والثمن أو القيمة بينهما اثلاثا وفي كيفية الشر كدو حهان أو وجههما أو أوجهما جميعا لتعذر التميز
كما في نظيره من الغصب وخرج بقولنا بسبب الصبغ ما لو زادت بارتفاع سوق أحدهما فإن زيادة
لمن ارتفع سعر سلعته فإن كانت بارتفاع سوقهما وزعت عليهما بالنسبة أو بارتفاع السوق
لا يسبغها فلا شيء للمفلس ويأتي ذلك فيما مر من نحو القسارة (أو) زادت القيمة (أقل) من
قيمة الصبغ كأن ساوى خمسة (فالنقص على الصبغ) فيشارك بخمس الثمن أو القيمة لتفرق أجزاءه
وتقصها والثوب قائم بحاله فإن ساوى أربعة أو ثلاثة فالمفلس فاقد للصبغ كله ولا شيء للبايع عليه لما مر
(أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كأن ساوى ثمانية (فالأصح ان الزيادة للمفلس)
فالثمن أو القيمة بينهما نصفين (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) ثم جرح عليه (رجع) البايع
(فيهما) أي في الثوب بصبغه (الآن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن ساوتها
أو نقصت عنها (فيكون فاقد للصبغ) فيرجع في الثوب ويضارب ثمن الصبغ بخلاف ما إذا
زادت فإنه يرجع فيها ثم إن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شيء بها فإن كانت أقل
لم يضارب بالباقي من قيمة الصبغ بل ما يقع به ويقت عليه الباقي أو يضارب ثمن الثوب والصبغ
(ولو اشتراها) أي الصبغ والثوب (من اثنين) كلا من واحد فصبغه به ثم جرح عليه أو عكسه وأراد
البايعان الرجوع (فإن لم تزد قيمته) أي الثوب (مصموغا على قيمة الثوب) قبل الصبغ
(فصاحب الصبغ فاقد) له يضارب بثمنه وصاحب الثوب واجده فيرجع فيه من غير شيء لو نقصت
قيمه (وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا) في الرجوع فيما كماله وبما ضربه في الصبغ
كأمر فإن لم تزد بقدر قيمة الصبغ فالنقص عليه فإن شاء صاحبه رجعه ناقصا أو ضارب بثمنه
وصاحب الثوب واجده فيما أخذه ولا شيء له وان نقصت قيمته (وان زادت على قيمتهما) أي الثوب
والصبغ جميعا كأن صارت قيمته في المثال السابق ثمانية (فالأصح ان المفلس شيء بهما) أي
للبايعين (بالزيادة) وهي الربع وان نقصت عن قيمة الصبغ فكأمر ولو كان المشتري هو الصبغ
وحده وزادت قيمة الثوب مصموغا على قيمته غير مصموغ فهو شيء به والافه فاقد له * تنبيه *
لم أر قصر محاوفا اعتبار قيمة الثوب أو الصبغ ولا بوقت اعتبار الزيادة عليهما أو النقص عنهما
في كل ما ذكر والذي يظهر اعتبار وقت الرجوع في الكل لانه وقت الاحتياج الى التقويم ليعرف
مال البايع والمفلس فتعتبر قيمة الثوب حينئذ خالية عن نحو الصبغ وقيمة نحو الصبغ بها حينئذ وتعتبر

الزيادة حينئذ هي إلهما أولا حدهما ولا يأتي هنا ممر في تلف بعض المبيع ان العبرة في التناقص بأقل قيمته يوم العقد والقبض وفي الباقي بأكثرهما الان ذلك فيه قوت بعض المبيع وهو مضمون على البائع وما هنا ليس كذلك لان المبيع ان كان من المشتري فواضع أو من أجنبي فكذلك أو من بائع الثوب فهي في حكم عين مستقلة بدليل أن له حكم غير الثوب ومنه أنه متى ساوى شيئاً لم يكن لبائعه الا هو وان قل ان أرادوه انصار ببعيته فتأمل

(باب الحجر)*

هو لغة المنع وشرعاً منع من تصرف خاص بسبب خاص وهو المصلحة الغير و (منه حجر المفلس لحق الغرماء والراهن للرهن والمرضى للورثة) بالنسبة لتبرع زاد على الثلث أو لوارث وللغرماء مطلقاً ولا ينافيه نفوذ إيقاعه من بعض في المرض وان لم يف الباقين بل وان لم يفضل شيئاً لانه مجرد تخصص لا تبرع فيه (والعبد) أي القن (السيدة والمرتب للسجين ولها أبواب) مبرعتهما و يأتي بأقربها وأما من أن له أنواعاً أخرى وقد أصلها الاستثنى الى ثلاثين نوعاً زاد غيره بضع عشر وفي كثير من ذلك نظر ظاهر ينته مع ما يتعلق بالجمع في شرح العباب والمصلحة النفس (و) هو (مقصود الباب) وذلك (حجر الصبي والمجنون والبذر) واما هما وهو حجر المكاتب قبل الاول حقيقة لانه منع مع وجود مقتضى بخلاف حجر الصبي والمجنون ويرد النظر في حجر السفه والرق انتهى والذي يتجه ان الكل حقيقة شرعية وتقالع التهمة ان من له أدنى تمييز ولم يكمل عقله كصبي مجنون واعترضه السبكي وغيره بأنه ان زال عقله لمجنون والافه ومكاف فيصع تصرفه مالم يدر وقوله لم يصحح غير صحيح باطلاً فصولاً فتنظر ابلغ رشيداً أم لا على ان اعتراضهم من أصله غير وارد لتصرفهم في باب الجنائيات وغيره بأن المجنون قد يصح كون له نوع تمييز وقد لا يفسرهم المذكور في غير محله (فبالمجنون) ونجته أن مثله خرس ليس لصاحبه فهم أصلاً ثم رأيت الرافعي وجماعتهم من صرحوا بذلك في باب الخيار لكن جعلوا وليه هو الحال كماله في الصغر وجرى عليه الأذرى وغيره هنا بحثنا زاد شارح لم يتعرض الرافعي لذلك أي هنا قال الزركشي فيصرف هو أو نائبه في ماله سائر وجوه التصرف وقال بعضهم وليه وليه في الصغر ويجمع بحمل الاول على من طرأ له ذلك بعد البلوغ ويوجه عدم الحاقه بالمجنون في هذا بأنه حالة وسطى اذ لا يطلق عليه أنه مجنون والثاني على من بلغ أحرس كذلك اذ لا يرتفع حجره الا ببلوغه رشيداً وهذا ليس كذلك ولا يلحق بهما النوم لانه زول عن قرب فصاحبه في قوة الناهم ومثله الاعضاء فيما يظهر في امتناع التصرف في ماله لقر بزوالة أيضاً أخذاً بما يأتي في النكاح أنه لا يزال الولية نعم للقاضي حفظه كمال الغائب ثم رأيت المتولى والقفال الحقا بالمجنون وحجره صاحب الانوار والغزالي قال لا يولي عليه قال غيره وهو الحق انتهى وهو كقائل لما علمت من تصرفهم به في النكاح نعم ان حمل الاول على من أيس من اقلته بقول الأطباء لم يعد (تسلب الولايات) الثالثة شرعاً كولاية نكاح أو تقوى أيضاً كإبضاء وقضاء لانه اذا لم يدر أمر نفسه فغيره أولى وآثر السلب لانه يقصد المنع ولا عكس ادخلوا احرام منع ولاية النكاح ولا يسلمها ومن تزوج الحال كمالاً لا بعد (واعتبار الاقوال) له وعليه الدينية كالاسلام والدنوية كالعلماء لعدم قصده واعتبار بعض أفعاله كالمصداقة بخلاف تحو احواله وتلافه الا لصيد وهو محرم وتقريره المهر بوطئه وارضاعه وشبهت النسب وغير المهر بالمجنون في ذلك وكذا ايمز الا في عبادة غير الاسلام وشاب عليها كالبالغ ونحو دخول دار وإصال هدية ودعاء عن صاحب وائمة (ويرتفع) حجر المجنون (بالأفاقة) من غير قلنهم ولا يتنحو القضاء لا تعود الا بولاية جديدة (وحجر الصبي) المذكور والانشى (يرتفع) من

(باب الحجر)*
(قوله) على ان اعتراضهم من أصله غير وارد كما هو قال اذ الذي يظهر من كلام التتمة ان المجنون منه من لا تميز له بالسكية فيكون كالصبي الذي لا يميز ومنه ماله نوع تمييز فيكون كالصبي المميز ويمكن أن يكون من فوائد قولهم فيكون يصح من فوائد قولهم فيكون كالصبي المميز بأن يأتي فيه الخلف في جهة اسلامه ونحوه وأنه يتقبل خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المميز كإبصال هدية وان في دخول الدار فليأصل ويجزى (قوله) ويجمع بحمل الاول بعبء هذا الجمع أنه بعد القول بأن وليه الحال ثم في حال الاستعجاب ثم رأيت بحث الجوهري الجزم حينئذ وان محمل التردد في الطارئ وهو كلام متين (قوله) واتلافه الا لصيد ينبغي أن محله فمين لا تميز له أماماً له أدنى تمييز فينبغي أن يلحق بالصبي المميز بناء على كلام التتمة السابق

حيث الصبا بمجرد بلوغه ومطلقا (بلوغه رشيدا) لقوله تعالى فان آتستهم منهم رشدا أى أبصرتم
 أى علمتم وزعم الأسنوى أن الصبي يكسر الصاد لا يستقيم وأنه يفتحها بعيد من كلامه مردود بأن
 المحفوظ هو فتحها وأنه لا يعد فيه ومما قررت به عبارة المفيدان القصد ارتفاع الحجر المطلق لا المفيد
 اندفع اعتراضها بأن الأولى حذف رشيدا لأن الصبي سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير وأحكامهما
 متعارفة إذ من بلغ مبذرا حكم تصرفه حكم تصرف السفينة لا حكم تصرف الصبي * فرع * غاب شتم فبلغ
 ولم يعلم رشده لم يجوز له النظر في ماله معتدا استصحاب الحجر للثلاثى الأولى عند العقد وهى شرط وهو
 لا بد من تحققه فان تصرفا شتم بان غير رشيد نفذ التصرف والأفلا وقد نفيه ما أتى من تصديق
 الولي في دوام الحجر لانه الأصل الا أن يقال محل ذلك في حاضر لانه يعرف حاله غالبا بخلاف الغائب وليس
 قول الولي قبضت مهرها بذنا ولا لقوله انضى اقرارا بالرشد فلا يعزله (والبلوغ) في الذكر
 والاثني انما يتحقق بأحد شيئين أحدهما ويسمى بلوغا بالنسب (باستكمال خمس عشرة سنة) قرية
 تحديد من انفصال جميع الولد بشهادة عدلين خبيرين وشتم من قال بخلاف ذلك قال الشافعي رضي الله
 عنه رد ذلك صلى الله عليه وسلم سبعة عشر صحابيا وهم أبناء أربع عشرة سنة لانه لم يهرم بلغوا وعرضوا
 عليه وهم أبناء خمس عشرة سنة فأجازهم منهم زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر رضي الله عنهم
 وقصة ابن عمر صحبها ابن حبان وأصلها في الصحاح ثمانها ويسمى بلوغا بالاحتلام خروج المني كما قال
 (أو خروج مني) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى وإذا بلغ الاطفال منك الحلم مع خبر رفع القلم عن
 ثلاثة عن الصبي حتى يتعلم والحلم الاحتلام وهو لعقم مراه النائم وكى به هنا عن خروج المني ولو يقطعة
 بجماع أو غيره بشرط تحققه فلو أتت زوجه حتى بلغ تسع سنين بولد لا يمكن لحقه لان النسب يكفي
 فيه بمجرد الامكان ولم يحكم ببلوغه لانه لا بد من تحقق خروج المني وخرج بخروجه ما لو أحسن بانتقاله من
 صلبه فأما ما ذكره فرجع فلا يحكم ببلوغه كما لا غسل وبحت الزركشي ومن تبعه الحكم ببلوغه بعيد
 والفرق بأن مدار البلوغ على العلم بانزال المني والغسل على حصوله في الظاهر بالحكم أشبه على أنه
 لا تصور العلم بأنه منى قبل خروجه أذهب كثيرا ما يقع الاشتباه فيما يحس بنزوله ثم رجوعه (ووقت
 امكانه) فهما (استكمال تسع سنين) قرية ينظر في ظاهرها من الحيض (ونبات العانة) الخشن
 بحيث يحتاج ازالته للحلق وظاهره أنها اسم للنبت لا للنات وفيه خلاف لاهل اللغة والاشهر أنها
 النابت وان النبت شعرة بكسر أوله ووقته وقت الاحتلام (يقضى الحكم ببلوغ ولد الكافر)
 بالنسب أو الاحتلام ومثله ولد من جهل اسلامه لا من عدم من يعرف سنه على الوجه الخبر الصحيح ان
 عطية القرطبي رضي الله عنه كان في سبي بني قريظة فكانوا ينظرون من أتت الشعر قتل ومن لم يبت
 لم يقتل وانهم كشفوا عن عانته فوجدوها لم تثبت فغسلوه في السبي وخرج بها نبات نحو الحية فليس بلوغا
 كما صرح به في الشرح الصغير في الاط والحق به الحية والشارب بالاولى فان البلوغ أى الحق الاط
 بالعانة دونهما وفي كل ذلك نظر بل الشعر الخشن من ذلك كالعانة في ذلك وأولى الا أن يقال ان الاختصار
 علميا أمر تعبدى وأذهبهم قوله يقتضى الحكم أنه اماراة على البلوغ بأحدهما ان ثبت أن سنه دون
 خمس عشرة سنة ولم يتعلم لم يحكم ببلوغه وقيل قوله يحينه وان لم يتعلم الصبي أحيا طالحقن الدم
 استجملة مبدوا وان كان ولا حرج في سبي لاذى طوب بالجزية ويحل النظر للخبر وأنهم قوله كالروضة
 ولأنه لا فرق في ذلك بين الذكر والاثني وهو كذلك وان كان قضية الحجر اخراج النساء لانهن
 لا يقتلن ونقله السبكي عن الجوري والخشي لا بد أن يثبت على فرجه معا (لا اسم في الاصح) لسهولة
 مراجعة آثار به المسلمين غالبا ولانه منهم باستجماله تشوفا لولايات بخلاف الكفر لانه يفضى به الى التمل

(قوله) لان الصبي سبب ينبغي أن
 يقال لان الصبا ولعله من تحريف
 النسخ في العورة الخطية (قوله)
 ان بان غير رشيد نفذ التصرف
 هل يكفي بمجرد عوده الناعين
 متصف بالرشد مع احتمال أنه بلغ
 رشيدا ثم طرأ له ما يخرج عنه عن
 الرشد ولا بد من ثبوت استصحاب
 ما لم يهرم من عدم رشده من حاله قبل
 البلوغ ينبغي أن تأمل (قوله)
 الخشن الى الثني في النهاية (قوله)
 وظاهره الخ محل تأمل بل ظاهره
 العكس لانه أن أريد بالعانة النبات
 فاستناد النبات اليه جمعي من اسناد
 المصدر الى فاعله وان أريد بها الحل
 فاستناد النبات اليه مجازي لانه
 مكان النبات فل تأمل

أولجزية أن ضرب الرق في الانثى وماترعام في الذكر والانشى كما تقر (وتريد المرأة) عليه (حيضا) في سنه السابق اجبا (وحبلا) لكنه دليل على سبق الامتناع ان الولد يتخلق من المانع فبالوضع يحكم بيلوغها قبله ستة أشهر ولحظة ما لم تكن مطلقة وتأتي بولده يخلق المطلق فتحكم بيلوغها قبل الطلاق بلحظة ولو حاض انشئ بفرجه وأمنى بذكره حكم بيلوغه فان وجد أحدهما فلا عند الجمهور ولا يشكل عليهم ما مر ان خروج المتى من الرائد يوجب الغسل فيقتضى البلوغ لان محله مع انسداد الاصلى وهذا غير موجود هنا والفهم الامام لم يظهر خلافا في غير قال وهو الحق وقال المتولى ان تكرار فتم والافلا قال المصنف وهو حسن غريب (والرشد صلاح الدين والمال) معا كما فسره ابن عباس وغيره الآية السابقة ووجه العموم فيه مع انه نكرة مثبتة وقوعه في سياق الشرط قالوا ولا يضرا لطباق الناس على معاملته من لا يعرف حاله مع غلبة الفسق لان الغالب عروض التوبة في بعض الاوقات التي يحصل فيها الندم فترتفع الحجر بها ثم لا يعود بعود الفسق ويعتبر في ولدا الكافر ما هو صلاح عندهم ديناً وما لا قال ابن الصلاح ولا يلزم شاهد الرشد معرفة عدة الشهود له بالانابة يكفي معرفتها ظاهر اولو بالاستفاضة واذا شرفنا صلاح الدين (فلا يفعل محر ما يطل العدالة) بارتكاب كبيرة مطلقا أو صغيرة ولم تغلب طاعته معاصيه وخرج بالمحرم خاتم الروء فلا يؤثر في الرشد وان حرم ارتكابه لكونه تحمل شهادة لان الحرمة فيه لا مر خارج (و) اذا شرفنا صلاح المال لم يحصل الا ان كان بحيث (لا يبذر بأن يضيع المال) أى جنسه (باحتمال غن فاحش) وسياق في الوكالة بخلاف اليسير (في المعاملة) كبيع ما يساوى عشرة بتسعة لا يبدل على قلة عقله ومن ثم لو اراد به المحافظة والاحسان لم يؤثر لانه ليس بتضييع ولا غبن ولو كان يغبن في بعض التعرفات لم يحجر عليه كما رجحه القبول بعد اجتماع الحجر وعدمه لكن الذى مال اليه الاذرى اعتبار الاغلب (أو رمية) ولو فلسا وظاهر كلامهم أنه لا يلحق به الاختصاص في هذا وهو محتمل ويحتمل خلافه (في بحر) لقلة عقله (أو اتفاق) ولو فلسا أيضا (في محرم) في اعتقاده ولو في صغيرة والافاق هنا مجاز عن خسر أو غرم أو تضييع اذهاهو الذى يقال في المحرج في المعصية (والاصح ان صرفه في الصدقة ووجوه الخير) عام بعد خاص (والمطاعم والملابس) والهديات (التي لا تليق) به (ليس بتبذير) لان له فيه غرضا صحها هو الثواب والتلذذ ومن ثم قالوا لا اسرف في الخير كالاخبر في السرف وقرق الماوردى بين التبذير والسرف بان الاول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي يقتضى ترادفهما وبواقفه قول غيره حقيقة السرف ما لا يقتضى حمدا عاجلا ولا اجرا آجلا ولا نافي ما هنا عدم الاسراف في النفقة معصية لا تدفع روض فمن يقتضى لذلك من غير رجاء وفاء من جهة ظاهرة مع جهل المقترض بحاله (ويختبر) من جهة الولى ولو غير اصل (رشد الصبي) فيها ما لقوله تعالى وابتلوا النامى أمانى الدين فمشاهدة حاله في فعل الطاعات وتوفى المحرمات ومن زاد على ذلك ثبوت في الشهات أراد التأكد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق وقد جوزوا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة وان لم يخط بالباطنة (و) أمانى المال فهو (يختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر) والسوقى (بالبيع والشراء) أى بمقدار ما دفعه ما بعدهما علم بما من عطف الرديف أو الاخص وذلك ما يذكره بعد من عدم صحتها منه فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (والمما كسة فيها) بأن يطلب أنقص مما يريده البائع وأز يدعى يريده المشتري ويكنى اختياره في نوع من أنواع التجارة عن باقيا (وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها) أى بمصالحها كحرث وحصد وحفظ أى اعطاهم الاجرة ولد نحو الامير بالاتفاق على اتباع آيهم والفقهاء بذلك ونحو شراء الكتب (والحرف

(قوله) قبل الطلاق بالخطبة لم يقيد في مستان الرضة عماراد الشارح بقوله بالخطبة فلشامل هل هذا القيد يحتاج اليه (قوله) قالوا ولا يضرا لطباق الناس نصقة التبرى اشعار باستسكاله وان كان منقولا وهو كذلك انك كيف يحكم بجردهم محتمل مع انه قد يعم الفسق أو يغلب في بعض النواحي بمطالم العباد كغصة أهل العلم ومنع موارث النساء أو غير ذلك والله أعلم وأحسن ما يوجه به أن يقال اذا ضاق الامر اتسع والا لادى الى بطلان معظم معاملات العامة وكان هذا هو الحامل لابن عبيد السلام على اختياره ان الرشد صلاح المال فقط (قوله) والسوقى الى قول المصنف ويختبر في النهاية الا قوله وولد نحو الامير الى المتن

بما يتعلق بحرقته) يصح حرقه وعليه يرجع ضمير حرقته للمضاف اليه وهو سائر ما تكون فائدة أنه تعميم بعد
تخصيص ويؤيده قول الكافي يختبر الولد بحرقه أبيه وأقاربه ورفعوه والاولى لفائدة ان ما مر في ولد نحو
التاجر محله اذا لم يكن للولد حرقه واختبر حينئذ بحرقه أبيه لان الغالب حيث لا حرقه أنه يتطلع لحرقه
أبيه والاختبر الولد بما يتعلق بحرقه نفسه ولم ينظر لحرقه أبيه لانه لا يتطلع اليها ولا يحسمها حينئذ
(و) تختبر (المرأة) من جهة الولي أيضا كما هو ظاهر ولا نافية النص على ان النساء والمحارم يختبرن وهما
لان الولي ينهيه في ذلك وعليه قيل يكفي أحدهما وهو الوجه وقيل لا بد من اجتماعهما وقضية هذا
النص أنه لا تقبل شهادة الاجانب لها بالرشد وبه أفتى ابن خلكان لكن خالفه التاج الفزاري قال وانما
تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختبار دون الزيادة انتهى و يؤيده ما يأتي في الشهادات ان
الشاهد عليها لا كيف السؤال عن وجه عمله عليها الا ان كان عاميا لانه قد ينظر صحة العمل عليها
اعتمادا على صحتها (بما يتعلق بالغزل) أي بفعله ان تخدرت والافيدعه يطلق على المصدر والمغزول
(واقطن) حفظا وسيعا كما تقرر فان لم يلقها أولم تعتدهما فبما يعتاده أمثاله قال الصميري والمرأة
المثلة بما يختبر به الرجل (وصون الأطحمة عن الهرة) لان بذلك تبين الضبط وحفظ المال وعدم
الاخذاع وذلك قوام الرشد (ونحوها) أي الهرة كالفارة والاطحمة كالاقشة واذا ثبت رشدها نفذ
تصرفها من غير اذن زوجها وخبر لا تصرف المرأة الا باذن زوجها أشار الشافعي الى ضعفه وبفرض
صحة حملوه على الذنب واستدل له بان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعقت ولم يعلم فلم يعبه عليها
وفيه ما فيه اذ قول مالك رضى الله عنه لا تعطي الرشيدة مالهما حتى تنزوج وحينئذ لا تصرف فيما زاد
على الثالث بغير اذنه مالم تصرف عجزا لا ينافي ذلك والخشي يختبر بما يختبر به النوعان (ويشترط تكرار
الاختبار مرتين أو أكثر) حتى يغلب على الظن رشده لانه قد يصيب مرة لا عن قصد (ووقته) أي
الاختبار (قبل البلوغ) لانا طاعة الاختبار في الآية بالبنيم وهو انما يقع حقيقة على غير البالغ فالختبر
هو الولي كما مر والمراد بقوله قبله حتى اذا ظهر رشده وبلغ سلم له ماله فوراً (وقيل بعده) لبطلان
تصرف الصبي أي بالنسبة لتخويله (فعلی الاول) العقد (الاصح) بالرفع (أنه لا يصح بيعه بل
يتمتع في الما كسبة فاذا أراد العقد عقد الولي لعدم صحته من المولى وعلى الوجهين يعطيه الولي مالا
قليلا لئلا يكسبه ولا يضمنه ان تلف عنده لانه مأمور بالتسليم اليه كذا أطلقوه ولو قيل بأنه تلزمه
مراقبته بحيث لا يكون اغفاله له حاملا على تضييعه والاعنعه لم يعد * فرع * لا يحلف ولي أنكر
الرشد بل القول قوله في دوام الحجر ولا يقضي اقراره به فلك الحجر وان اقتضى انعزاله وحيث علمه لزمه
تمسكه من ماله وان لم يثبت لكن صحة تصرفه ظاهرا متوقعة على يدته برشده أي أو طوره كما مر ح به
بعضهم حيث قال يصدق الولي في دوام الحجر لانه الاصل مالم يظهر الرشد أو ثبت (فولم بلغ غير رشيد)
لنقص صلاح دينه أو ماله (دام الحجر) أي جنسه اذ حجر الصبي يرتفع بالبلوغ وحده فليسه من كان لبيه
(وان بلغ رشيداً انفلت) الحجر (بنفس البلوغ) لانه حجر ثبت من غير ما كمل فارتفع من غير فكه كحجر الجنون
وبه فارق حجر السفه الطارئ (وأعطى ماله) فائدة ذكر غاية الانصاف وقيل الاختراز عن
مذهب مالك في المرأة وقد مر آنفا (وقيل يشترط فلك القاضى) أو نحو الاب أو اذنه في دفع ماله اليه
لانه محل اجتهاد فأنشبه حجر السفه الطارئ ويرده ما تقرر (فلو بذر) أي زال صلاح تصرفه في ماله
(بعد ذلك) أي بعد رشده (عجر عليه) من جهة الحاكم فقط لانه محل اجتهاد فان لم يحجر عليه القاضى
انتم وقد تصرفوا يسمى السفه الماهل ولهم سفه مامل لا يصح تصرفه وهم من بلغ سقم السفه ولم
يحجر عليه ولية والاول المراد بالماهل هذا الاطلاق غالبا (وقيل يعود الحجر) بنفس التذير (بلا)

(قوله) من جهة الولي الى المتن
النهاية (قوله) لكن خالفه التاج
عبارتها والوجه خلافه كما قاله
التاج الخ (قوله) دون الزيادة
أي دون الزيادة على طريق
الغالب (قوله) حملوه على
الذنب ينبغي أو على مال الزوج
لما يغلب فيمن من التصرف في ماله
بغير اذنه ولا علم رضاه (قوله) كذا
أطلقوه يظهر أن الوجه الاخذ
باطلاقهم لانه وان أدى لا تلافيه
مقتضى نظر المرافيه من المصلحة
(قوله) اذ حجر الصبي اعلمه الصبا
بكسر الصاد

(اعادة) من أحد كالجون ويرد توضيح الفرق اذا الغالب فيه أنه لا يحتاج لنظر واجتهاد بخلاف
التبذير واذا ارشد بعد هذا الخبر لم يقل الا بقا القاضي لا احتياجه للاجتهاد حينئذ (ولو فوق)
بعد وجود رنده وبق صلاح تصرفه في ماله (لم يحجر عليه في الامع) لان السلف لم يحجر واعلى
الفسقة بخلاف الاستدانة لان حجره كان ناتجا عنه وفارق التبذير بأنه يتحقق معه اتلاف المال
بخلاف الفسق (ومن حجر عليه لفسقه) أي تبذير (طرا فوله القاضي) لانه الذي يحجر كما مر نعم
يسن له اشهار حجره ورأى امره لا يسه فحده فسائر عصابته لانهم به أسفق (وقيل وليه) وليه (في الصغر)
وهو الاب والجد كمالو بلغ سقمها ويرد توضيح الفرق اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الانداء (ولو طرا
جنون فوله وليه في الصغر) وفارق السفيه بما مر (وقيل) وليه (القاضي ولا يصح من المحجور
عليه لفسقه) حسا أو شرعا (بيع ولا شراء) لغير طعام عند الاضطراب ولو بغبطة وفي ذمته وان توكل
في ذلك عن غيره وبحث الملقني أن مثله في الشراء للاضطراب الصي وقد يقال الاضطراب يجوز للاخذ
ولو بعقد فاسد فلا ضرورة للتحقق هنا فهم ما وان قطعها الامام في السفيه وانما يصح تركه في قبول
التصحيح لعمته منه لنفسه ولا اجارة نفسه قال الماوردي والرواني اذا لم يقصد عمله لاستغنائه
عنه فيجوز لان له التبرع به حينئذ فالاجارة أولى وفيه نظر لمخاطبة قولهم ولأولى اجباره على الاكتساب
ولو غنيا وحينئذ فعمله يصح أن يقابل بمال ويحجر عليه فلا ينبغي أن يصح منه ما ينوب على الولي اجباره
عليه وحينئذ فمبني ليست كالشراء فضلا عن الأول لولبة التي ادعيها لان التبرع لا يقوت على الولي شيئا
(ولا اعتناق) ولو بعوض في حال الحياة للتحقق تدبيره ووصيته قال جمع ويصوم في كفارة يمين أو طهار
لا قبل لان سبها فعل وهو لا يقبل الرفع وبحث الملقني ان كفارة الطهار كالمقتل وألحال في الردي على من
أخفها بكفارة اليمين وككفارة القتل كفارة الجماع وقضية قول المصنف الآتي بل صريحه وبتمثل بالصوم
وعليه بأنه ممنوع من المال مع ان دمه دم ترتيب وسببه فعل وهو احرامه اذا قصد فعل القلب كاحرامه
أنه يكفر بالصوم حتى في الكفارة المرتبة التي سبها فعل وهو مقبى في كفارة مرتبة لا اثم فيها أما كفارة
مرتبة فثمها فلوجه أنه يكفر فيها بالمال ويحذر ان يجمع بين تناقض المتأخرين في ذلك وكذا بين ما أفهمه
قول الشيخين ويصوم في كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخيرة وما يصرح به المتن الآتي من أنه لا فرق
بين الخيرة والمرتبة وأما النظر لكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع فغير متضع المعنى اذا فرق بين كفارة
الظهار والجماع والقتل ولا بين كفارة اليمين ونحو الخلق في النسك وسما في ان قتل الخطأ لمحق غيره
في وجوب الكفارة فبه على خلاف القياس فكذا يلحق به في وجوب الاعتاق فيها أيضا (و) (لا هبة)
اشي من ماله بخلاف قبوله لما أوصى له به كما صرح به كثير من بل الاكثر ولكن الذي اقتضاه كلامهما
أنه لا يصح وكان الفرق بينهما وبين هبة قبوله لما وهب له أن قبول الهبة ليس ملكا وانما الملك القبض
وهو لا يعتد به منه ان استقل به بخلاف قبول الوصية فانه الملك فلم يصح منه ويجوز اقباضه الهبة مختصرة
من يتزعمها منه من ولي أو حاكم ولا يضمن واهب سلم اليه لانه لا يملك قبل القبض بخلاف من سلم اليه
الوصية لانه ما يملكها بالقبول فوجب تسليمها اليه وعكس شارح لهذا غلط وكذا فرقه بأن ملك
الهبة فوق ملك الوصية (و) (لا نكاح) يقبله لنفسه (بغير إذن وليه) قيد في الكل أما بانه فسيذكره
فلو اشترى أو اقترض مثلا (وقبض) من رشديان أقبضه أو أدن له في قبضه (وتلف المأخوذ
في يده أو أثلفه) في غير أمانة أو نكح فاسد أو وطئ كإتاني بقبضه في النكاح (فلا ضمان) ظاهرا
في الحال ولا بعد فكأن الجرسوا علم حاله (من عامله أو جهله) لانه مقصر بعدم بحثه عنه مع أنه
سلطه على اتلافه باقباضه اياه أما باطافه فكذلك على ما اقتضاه كلام الرافعي وصرح به الغزالي كما مر

(قوله) على الولي اجباره قد يقال
هي وان قوتت الاجبار لم تقوت
معصوده سم قضيه انان قلنا بجتها
فليس له قبض الاجرة والتصرف فيه

وضعا الوجه المضمحل له لكن رد بان هذا هو نص الام فهو المقتد ويؤيده اذ اورد اموال قبضه من غير
مقبض أو قبضه ايا غير رشيد فيمنحه قطعاً وكذا لو رشد والعين بيده قبلت بعد تمكنه من ردها
لا قبله أو طاله بها المال فانتقم ثم تلفت كمنهقه الاستوى واستظهره وذ كرشاوح ان اتلافها هنا
كتلفها وليس كمن زعم كمن ظاهر ولو زعم بآئنه أنه أنلف بعد رشده صدق السفيه الملبس
السابع وذلك وكالرشيد من يذر بعد رشده ولم يتجر عليه وقوله علم أو جهله لغة وان كان الاصح أعلم أم
جهله (ويصح باذن الولي نكاحه) كما سيذكره بقوده (لا التصرف المالي) الذي فيه معاوضة
(في الاصح) فلا يصح باذن الولي وان عين له الثمن لان عبارته في الاموال مسلوقة تعم قضية كلامهما
في الخلق ما صرح به جميع من صحة قبضه ليدنه باذن الولي ومال اليه ابن الرفعة وعمله السبكي بأنه يقتصر
في الفعل لا لا يقتصر في التناول ومعلق باعطائه كان أعطيتي كذا فانت طالق لا بد في الوقوع من
أخذ له ولو بغير اذن وليه ولا تعين الزوجة بتسليمه لا تظن ارضا اليه ولا له لا يسلكه الا بالتبصير نعم على
الولي تركه منه فان تلف في يده بعد امكانه فعنه وكذا لو خالعه على عين فاقبضها فان تلفت بيده قبل
تمكنه من التمسك بالثمن لا يقبل الاذن صلحه على سقوط قود عليه ولو بأكثر من الدية وعقده
للجزية بدينار لا أكثر وفارق الدية بأن مصلحة بقاء النفس يحتاج لها ومفاد انه اذا أسروا وعقده
الغور ولو بجناوات وشرا وطعام اضطر اليه وردة لا يسمع من يقول من رده فله درهم فيستحقه ودلائله
على قلعة جمع الامام يقول من دلت على قلعة فله ما يجاريه (ولا يصح اقراره) في حال الحجر بجمال
كان أثر (بدن) عن معاملة استد وجوبه الى ما (قبل الحجر أو) الى ما (بعده) أو بعين يده
لما من من القاء عبارته ولا بما يوجب المال كسكاج (وكذا) لا يقبل اقراره (بالتلاف
المال في الاظهر) لذلك فلا يطالب بذلك ولو بعد رشده لكن ظاهرا اما بالظن فيلزمه اذا صدق
قطعا أما اذا أقر بعد رشده أنه أنلف في سفيحه فيلزمه الآن قطعاً كافي الرخصة عن ابن كعب (ويصح)
اقراره (بالحد) اذا مال ولا نعمة فيقطع في السرعة ولا ثبت المال (والقصاص) وسائر العقوبات
كذلك فان عفي عنه بجمال ثبت لانه تعلق باختيار غيره (وطلاقه وخلعه) ولو بدون مهر المثل والكلام
في الذكرا ما يأتي في بابها وإيلائه (وظاهره ونفيه التسبب) يخلف في الامة أو (يلعان) واستحقاقه
ولو ضمن بان أقر باستيلاد أمته فانه وان لم ينفذ ~~لكن~~ اذا كانت ذات فراش ولدت لأمه الامكان
لحقه وصارت مستولدة وينفق على من استحققه من بيت المال وذلك لانه لا مال في ذلك واذا صرح طلاقه
بلا مال فيه وان قل أو لي لكن لا يسلم اليه كما يأتي (وحكمه في العباداة الواجبة) كالرشيد لا اجتماع
شرايطها فيه نعم زعمه لا يصح الا في الذمة دون العين وتكفيره لا يكون الا بالصوم على مامر اما المسنونة
فانها كصدقة التطوع ليس هو فيه كرشيد (لكن لا يفرق الزكاة) ولا غيرها ككندر (بنفسه) فانه
تصرف مالي وقضية قوله بنفسه أنه يفرقها باذن وليه واعتمده الاسنوي حيث قال صرح جميع المتقدمون
بأنه يجوز أن يوكله أجنبي فيه وبه يعلم بالا ولي جواز في مال نفسه باذن وليه وقيد الروايات بذلك بتعيين
المدفع اليه والظاهر اشتراطها هنا أيضا وان يكون بخضرة الولي لئلا يتلفه انتهى (واذا أحرم)
أو سافر لجرم (تتج فرض) ولو نذر ابعاد الحجر وقضاء ولو لملا أفسده في حال سفيحه أو عمرته أو بهما
ومن الفرض مالو أحرم تطوع ثم حجر عليه قبل انما لانه لا يلزمه المضي فيه صار فرضاً (أنطى
الولي) ان لم يخرج معه نفسه (كفائته ملققة) الام فيه لا تقوى به لتعدي أعطى لمفعوليه بنفسه
ينفق عليه في طريقه ولو بأجرة خوفه من تفرطه فيه كمن في الحج فان قصر السفرو رأى الولي دفعها له

(قوله) وذ كرشاوح أن اتلافها هنا
الخ تأمل ما مجمل الاشارة بقوله هذا
ان كان ما ذالطاله المال فانتقم كما
هو المتبادر لانه أقرب مذ كورفه و
واضح ولا وجه لردّه وان كان ما ذال
رشد والعين بيده فلا يتأتى فيه ما يتأتى
في التلف من التفصيل بين كونه
قبل التمكن أو بعده التمكن بل
واضح أيضاً من حيث اشتداد التلاف
مطلقاً فان كان مراده من نقله عنه
جر بان التفصيل اتضح قوله وليس
كمن زعم لكن كان من حقه أن
يدكره اذ عقيبها وان كان مراده
غير ذلك فليحذر ثم رأيت المحشي قال
قوله ثم تلفت الخ وبالا ولي اذا
أنلفها كالاخفى وأما قوله الآتي
وذ كرشاوح الخ فان كان مضمراً
في هذا فلا وجه لردّه ويحتمل أن
في النسخة سقما انتهى وقال أيضاً
بعد تمكنه من ردها وبالا ولي
ماذا أنلفها أي وله قبل تمكنه من
ردها انتهى (قوله) أما اذا أقر الى
المن في النهاية والغنى (قوله)
كصدقة التطوع الخ ظاهره ولو مع
اذن الولي وتعيين المدفوع اليه
وحضور الولي على ماسميائي وهو
مشكل ان كان كذلك فان جلى على
انه حيث كان من ماله فذلك لغنى
آخر فيقع ولوم من وليه وبحل
الاشكال حيث كانت من مال
الولي وبشرها نسبة وأي فرق
بينهما وبين اصال الهدية المصريح
بالاعتداده منه

جاز على ما بحث (وان أحرم) أو سافر ليحرم (بتطوع وزادت مؤنة سفره) لاتمام نسكه
 أو تأنيبه (على نفقته المعهودة) في الحضر (فلو لم ينعه) من الاتمام أو الاتيان كما صرح به
 كلامهم خلافا لما مال إليه ابن الرفعة من أنه ليس له المنع من أصل السفر لانه لا ولاية على ذاته ويرد
 ما على بيان له ولاية على ذاته بالنسبة لما يقضي لضياحه ماله ولا شئ ان السفر كذلك وظاهر المتن صحة
 احرامه بغير اذن وليه وفارق الصبي المميز باستقلاله (والمذهب أنه كحضر فيتحلل) بعمل عمره لانه
 ممنوع من المضي (قلت ويحلل بالصوم) والخلق مع النسبة (ان قلنا له الام حصار بدل) كاهو
 الاصح (لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة) على نفقة الحضر
 أو لم يكن له كسب لكنهم لم يترد (لم يحرمه الله وأعلم) اذ لا موجب لنفقه حينئذ ولا نظرا الى أنه فوت عماله
 مقصودا بالاجرة وان نظر اليه ابن الرفعة لانه لا يعتد مالا حصل فلا يلزمه تحصيله مع غناه قاله الاذرى
 وقول الغزى هذا عجيب منهما فان الفرض أن الكسب في طريقه فقط فينظر لان ما قاله متوجبه مع
 ذلك الفرض أيضا فان قلت اذ قلنا لا يمنع فساد فوله كسب يفي كفي تحصيله مع ما مر أنه لا يصح
 اجازة لنفسه مطلقا أو على تفصيل فيه قلت اذ لم تجوز للو في منعه يلزمه أن يسافر معه ليؤجره لذلك
 الكسب أو يوكل من يؤجره ثم يتفق عليه منه ولو عجز أثناء الطريق فهل نفقته حينئذ في ماله
 أو على الولى لا ذنه والذي يتجه الأول لان الولى حيث حرم عليه المنع لا يعد مقصرا * (فصل) * فيمن
 يلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله (ولى الصبي) المراد به الجنس ليشتمل الصبية (أبوه)
 اجماعا قيل التعيير بالصغير أو الى انتهى وهو هو واهما مترادفان فالصواب أن يقول التعيير بالمحجور
 أو ليشتمل من بلغ سنهما فلم يتقدم له بيان وليه صريحا بخلاف المجنون فان كلامه السابق يفيد
 أنه كالصبي ومراعاة قد يكون أبوا لا يحكم ببلوغه لكن هذا اندر فلا بد على أن أصل الابزاد سهولان المراد
 الاب الجامع لشروط الولاية والاوراد أيضا الاب الفاسق ونحوه (ثم جد) أبوالاب وان علا كولاية
 النكاح ولو كان مال نظر بقية الاقارب فيه لانه كونا أولياء ثم لا هنا نعم للعصبة منهم أى العدل عند
 فقد الولى الخاص الاتفاق من مال المحجور في تأديته وتعليبه لانه لا قبل فسخ به ذكره في المجموع
 في الصبي وشبه المجنون والسفيه وقصيته ان له ذلك ولو لمع وجود قاض وهو متجهان خيف منه عليه بل
 في هذه الحالة للعصبة وصحلاء بلده بل عليهم كاهو ظاهره ولو سائر التصرفات في ماله بالغطة بأن يتفقوا
 على مرضى منهم يتولى ذلك ولو بأجرة وسيعلم عما يأتي في القضاء ان الذى شوكة بناحية لاشوكة فيها
 لغيره تولية القضاء والنظار وغيرهما فيلزمه هنا تولية قيم على الاتمام بتصرف في أموالهم بالصحة
 فان تعدد ذوات الشوكة ولم يرجعوا الواحد فكل في محل شوكة كالمستقل فان لم يتميز واحد من تلك
 الناحية بشوكة فولى أهل حالها وعقدها واحد منهم صار كما عليهم فتقتولية تهم وسائر أحكامه أشار
 لذلك ابن عجيل وغيره قال أبو شكيل ولو علم الفسق وانظر لولاية فاسق فاعل الاربع فتدو ولا تهم
 كولو ولا ذو شوكة لكن لا يقبل قوله في الاتفاق لانه ليس بولى حقيقة قال ويجوز تسليم
 نفقة الصبي لاهله الفاسقة بخور ترك الصلاة المأمونة على المال ولو فرض شفقتهم وشرطها حرية وإسلام
 ولو في كافر عند الماوردى والروانى وحمل على ما ذكرنا فعوا النافلا نقرهم ونلى نحن أمرهم
 وفارق ولاية النكاح بأن قصد هنا الأمانة وهى في المسلم أقوى وشم الموالاة وهى في الكافر أقوى
 وخالفهما الامام ومن تبعه وأيدعه وصية ذمى لذى على أطفاله الذميين وعداة ولو ظاهرة
 وينزل بالنسبة عن الحفظ والتصرف وتعود ولا تهم بته واقافته بخلاف غيره وأخذ من اشتراط
 عدم العداوة في ولاية الاجبار عدمها هنا وأيد بقوله ما عن جمع يشترط في الوصى عدم العداوة

(قوله) ولا نظرا الى انه الى وقول
 الغزى في النهاية
 * (فصل ولى الصبي) *
 (قوله) وتعود ولا تهم بته ظاهرة
 أنه لا يتوقف على مدة الاستبراء

وفي التأسيدي ذلك نظر للفرق بين الاب والوصي وسأقي في محث نكاح السفه الفرق بين ما هنا و
 ويسجل الحام كما باعاه أي يحكم بحكمته من غير ثبوت عدالة ولا حاجة أو غبطة بخلاف نحو الوصي
 كما اقتضاه كلامهما واعتاده الاسنوي وغيره ونوزع فيه بأنه لا يلزم من ابقاء الحام للاب والجد على
 ولايتهما اكتفاء بالعدالة الظاهره اكتفاء بهما عند التسجيل الا ترى أنه يقرر من أيديهم ملك على
 التصرف فيه ولو طلب واقسمته منه لم يحكمهم الابينة تشهد لهم بالملك انتهى وقد عيى بان القسمه تقتضي
 حسمه بثبوت الملك لهم فتوقف على البينة بخلاف التسجيل هنا فإنه لا يلزم منه ثبوت العدالة
 فلا اكتفاء فيها بالظاهر (ثم وصمما) أي وصى من تأخر موته بهما أو وصى أحدهما حيث لم يكن
 الآخر بصلة الولاية وسأقي شر وطع في بابيه (ثم القاضى) أو أمته للخبر الصحيح السلطان ولى من
 لا ولى له والعبرة بقاضى بلد المولى أى وطنه وان سافر عنه بقصد الرجوع إليه كما هو ظاهر
 في التصرف والاستثناء وقاضى بلده ماله في حفظه وتعهده ونحو بيعه واجارته عند خوف هلاكه
 وخرج بالصبي الجثين فلا ولاية له ولا على ماله مادام محتجاً أى بالنسبة للتصرف فيه لا لحفظه ولا نفيه
 ما أتى من صحة الايصاء عليه ولو مستقلاً لان المراد كما هو ظاهر انه اذا ولد بان صحة الايصاء (ولا تلى الام
 في الاصح) كفى السكاح ومرا أنه اذا اقلد الاولياء تصرف صلحاء بلد المحجور في ماله كالقاضى وعليه
 يحتمل قول الجرجاني اذا لم يوجد له ولى أو وجدها كم جائز وجب على المسلمين النظر في مال المحجور
 وتولى حفظه له انتهى وأخذ منه ومن مسائل أخرى ان من خاف على مال غائب من جائر ولم يمكن أن
 يتخلص منه الا بالبيع جاز له بيعه ولو جوب حفظه ومثله بيعه اذا تعين طريقا في خلاصه (و يتصرف
 الولى بالصحة) لقوله تعالى الا بالتي هي أحسن ففتح تصرف لا خيره ولا شر كما صرح به جمع ويزم
 حفظ ماله واستنائه و قدر النقطة والرا كالمؤمن ان أمكنه لا المبالة فيه وقال العراقيون ان
 الاستثناء كذلك مندوب ولا يلزمه أن يقدمه على نفسه وله السفر به في طريق آمن لمقصد آمن برا
 لا بحرا نعم ان كان الخوف في السفر ولو بحرا أقل منه في البلد لم يجد من يقتضيه سافر به ولو اضطر
 الى سفر مخوف أو في بحر أقرضه أمينا موسرا هو والاولى أو أودعه لمن يأتي في الودعة فان تعذر سافر به
 وفي الحضر عند خوف تخويف يقتضيه من ذلك فان تعذر أودعه وللقاضى الاقراض مطلقا لانه
 مشغول ولو طلب منه ماله بأكثر من ثمن مثله لزمه بيعه الا ما احتجاجة وعقار ان يكتفيه بل شراء عقار غلته
 تسكفيه أو لى من التجارة ولو أخرت وقعز باده فلف لم يضمن وبأى في زيادة رغب هنا في زمن الخيار
 ما صرف عدل الرهن ويضمن ورق ثوب أخره حتى فات وقته كسائر الأطعمة لا ما أخر اجارته وعمارته
 ولو لمع تمكنه حتى تلف لان هذا تحصيل فهو كترك تلقح النخل لكنه يأثم بخلاف ترك علف الدابة
 احتياطاً للروح نعم ينبغى أن يلوأشرف مكانه على خراب ولو جعل تحتة مرمية حفظ قركها مع تبهرها
 ان يضمن لان هذا بعد تقويتها حينئذ ككما هو ظاهر ثم رأيت الماوردى صرح بما يؤيده وهو انه
 لو فرط في حفظ رقاب الاموال عن ان تمتد اليها اليد ضمن ما تلف منها انتهى وعده في الجرح مما لا يضمن
 بتركه سقيه الشجر واعترض بأنها كالادواب ويرد بها ثمر من الفرق بين ذى الروح وغيره وله بل عليه
 كما هو ظاهر بذل شئ من ماله لتخليص بقيقه على شجره منهم من الف الليتم والباقي للمستاجر وسأقي ما فيه
 بما يفي بمنفعتها وقيمة الثمر ثم يساقفه على شجره منهم من الف الليتم والباقي للمستاجر وسأقي ما فيه
 في المساقاة قال الماوردى ولا يشتري ما يخاف فساد وان كان مربحاً * نبيه * أخذ الاسنوي من
 منعهم اركاب ماله الجرح منع اركابه ايضا واركاب الحامل قال بل ولى لان حرمة النفس أكسد
 والهائم والزوجة والبن البالغ غير رضاها انتهى وردوه بأن المدار في ماله على الصحة وهى متفق

(قوله) وقد عيى بان القسمه الخ هذا
 واضع في العدالة فتق النظر بالنسبة
 للعاجه أو العبطة فانه كيف يحكم
 بجملة العقد مع احتمال صدور مع
 انتفاءهما (قوله) بقصد الرجوع
 اليه هل هو في سفيه لم يثبت رشده
 بعد بلوغه حتى يعد بقصده أو هو
 على خلافه فيعتد به ولو من صبي
 مميز وهل اذا سافر به وليه بقصد
 الرجوع أو لا بقصد الرجوع ثم مات
 الولى ترتب الحكم على قصد الولى
 فيكون وضه في الاول ما سافر منه
 وفي الثاني ما سافر اليه تامل
 وفي الثاني لا لحفظه ينبغى أن
 ويحذر (قوله) لا لحفظه ينبغى أن
 يلحق به التصرف فيه عند خوف
 هلاكه (قوله) لقوله تعالى الى قوله
 وقال في النهاية والمعنى (قوله) وله كما
 أفتى به الى التنبيه في النهاية لا قوله
 وسأقي ما فيه وفي المعنى أيضاً كتب
 ينبغى أن يقال عمله في ظاهر الوقف
 بالنسبة لبستانه (قوله) ما يخاف
 فساد الخ هل المراد ما من شأنه
 أن يخاف فساد كالبقول والثمار
 وحينئذ فلا يخافون اشكال لاسيما
 اذا كان الولى لا يضمن غير هذه
 الحرقه ومن المولى لا يقوم بماؤه
 وكفايته لو صرف لغيرها لقوله ماله
 من الأوراد ما يخاف فساد به بالتفعل
 فقام قريته ترجح احتمال كسراء
 قدر كبر محمد كرمع كساد السوق
 فليتأمل

في ذلك ولا كذلك في الصور المذكورة وإذا جوزوا احضار المولى للهادين والخوف قتله فكذا
 هنا فان قلت ذالفة تمرين على تحمل الاخطار في العبادات وهذه مصلحة ظاهرة بخلاف ما هنا قلت
 ممنوع بل ركه الجهرية نظير ذلك كالتبرين على اكتساب الاموال وتحمل الاخطار في العبادة أيضا
 في نحو الركب الحج أو جهادو يؤيد ذلك أنهم لم يشترطوا في تصرفه في بدن مولي به بخوف قطع سلعة نظير
 ما شرطوه هنا (ويشئ دوره) مثلا (بالطين) قلعة مؤتمنة مع الانتفاع بنقصه (والاجر) وهو
 الطوب المحرق لبقائه (الالين) وهو الطوب التي قلعة بقاءه (والجص) وهو الجص لكثرة مؤتمنة مع
 عدم الانتفاع بنقصه فالواو هنا بمعنى أو التي في العزير فتمت مع اللين مع طين أو جص وجص مع لين أو اجر
 هذا ما عليه النص والجمهور واختار آخر وعادة البلد كيف كانت وهو الاوجه مدركو أنهم قوله
 دوره أنه لا يتبدى بناء له وليس كذلك لكن انساوى مصرفه ولم يجده عقارا يباع فان وجده
 والشراء اعطى تعين الشراء قال جمع واشترط مساواة لمصرفة في غاية الندرة وهو في التحقيق منع البناء
 (ولا يبيع عقاره) لانه أنفع وأسلم مما عاده (الالحاجة) تكوف ظالم أو خرابه أو عمارة قيمة
 أملاكم أو لثقتة وليس له غيره ولم يجده مقرضا أو رأى المصلحة في عدم القرض أو لكونه
 بغير بلدوه محتاجا لكثرة مؤتمنة يتوجه لا يحاربه وقض غلته ويظهر ضبط هذه الكثرة بأن
 تسخرق أجرة العقار أو قريبا منها بحيث لا يبقى منها الاملا وقع له عرفا (أو غبطة) كمثل خراجه
 مع قتر ريعه ولا يشترى له مثل هذا أو رغبة نحو جارية ما أكثر من ثمن مثله وهو يجده مثله بأقل أو خيرا منه
 بذلك الثمن وتكفوج رجع أصله في هبة ولو بثن المثل ودخول هذا في الغبطة ظاهرة اذ هي لغة حسن
 الحال وأقوى القول في ضيعة يتم استأصل خراجها مال ان توليه يبيعها ولو بدرهم لانه المصلحة وأخدمته
 الاذعري أن لا يبيع كل ما خيف هلاكه بدون ثمن مثله للضرر وروا الحق بذلك ما لوجب على ظنه
 غصبه ولو بقي (ظاهرة) فيدزاند على أصله ببيعة كسهمها والذي فسر اها به ما مر قال الامام وسائط
 ذلك الزيادة أن لا يستعين بها العقلاء بالنسبة لشرف العقار والحق به البندنجي الا وافي المعدة للقيمة من
 صغر وغيره ببيعة أمواله لا بدفها أيضا من حاجة أو غبطة لكن تكفي حاجة يسيرة ورج قليل بل
 بحث في التوسيع جواز بيع ما لا يعد للقيمة ولم يتجأ اليه بدون ربح وحاجة اذ يبيع به ببيعة مصلحة ويبحث
 البالسلي ان مال التجارة كذلك قال بل لو رأى البيع بأقل من رأس المال ليشترى بالثمن ما هو منظمة
 الرج جاز نعم له صوغ حل لولته وان تنصت قيمته وجزء منه وصبيع ثياب وتطعيمها وكل ما يرغب
 في نكاحها أو بقاءه أي بما تقتضيه المصلحة اللائقة بها وبما لها سواء في ذلك الأصل وهو ما صرحوا به والوصي
 والقيم كما بحثه غير واحد وجرى عليه أبو زرعة فقال والظاهر أن لقيم شراء جهاز معتاد
 لها من غير اذن القاضي فيق لها ويقل قوله فيه اذ لم يكن به الحس وللولى خلط طعامه بطعام مولي به
 حيث كانت المصلحة للمولى فيه ويظهر تسببها بأن تكون كانت مع الاجتماع أقل منها مع الانفراد
 ويصكون المالا من مساو بين حلا أو شبهة أو مال الولي أهل وله الصيافة والأطعام منه حيث فضل
 للمولى قدر حتمه وكذا خلط أطعمة أيتام ان كانت المصلحة لكل منهم فيه (وليس له ماله بعرض ونسيئة
 للمصلحة) كرج وخوف من نهب (واذا باع نسيئة) اشترط يسار المشتري وعد التهم ومن لازمها
 عدم مما طلمه وزادة على التفتد بتيق بالنسيئة وقصر الاجل عرفا (أشهد) وجوبا (على البيع وارتنه)
 وجوب أيضا (به) أي بالثمن رهنا وافيلا ولا تغني عنه ملاءة المشتري لانه قد يتلف احتياطا لمحمور
 فان ترك واحد انما ذكر بطل البيع اذا ترك الرهن والمشتري موزع على ما قاله الامام واقضاه
 صلاهما وقال السبكي لا استثناء ضمن نعم ان باعه لمضطر لارهن معه جاز وكذا لو تحقق

(قوله) أو رأى المصلحة الخ ما وجه
 ادخاله في سق الحاجة (قوله) ويظهر
 ادخاله في سق الحاجة الخ لا يخفى
 ضبط هذه الكثرة الخ لا يخفى
 ما في هذا الضبط من المبالغة ولعل
 محله عند تعسر أو تعذر استبداله
 باعتبار بلده وقد يقال اعتبار الضبط
 المتكسر ليس لثمنه لثمنه لثمنه
 الصورة المذكورة حتى يمتنع البيع
 ولم يصل الى هذا الحد وانما ذلك
 ليصبح محله من قسم الحاجة حتى
 لو يبيع به واستبدل عقار بلده
 يكون مقله أكثر من مقل ذلك بعد
 انون صرح وكان من قسم الغبطة
 الآتي لا الحاجة ثم لا يظهر جعل
 هذا من مثل الحاجة وتدل الخراج
 مع قلة الربيع من مثل الغبطة كما
 سياتي فليتأمل اللهم الا أن يفرض
 في قلة في الجلة أمواله وصلت الى حد
 الضابط الذي أفاده كان من قسم
 الحاجة أيضا (قوله) أو رغبة الى
 المتين في النهاية (قوله) قال بل لو رأى
 قوله في النهاية وأقره وعبارتها وبحت
 البالسلي أن لو رأى الخ (قوله) نعم له
 الى قوله والولى خلط الخ في النهاية
 (قوله) اشترط يسار المشتري هل
 يشترط اليسار عند العقد أم يكفي
 عند حلول الاجل الا ان كان له
 جهة ظاهرة محل تأمل ولعل الثاني
 أقرب (قوله) ومن لازمها عدم
 مما طلمه انما يظهر ان كانت كبيرة
 فليتأمل

(قوله) ان كان مذهبه ذلك كيف يتصور في الصبي ان يكون له مذهب فليتأمل الآن قال بالتمييز يصح التقليد وان لم يصح الاسلام وأحسن منه ان يقال محله في غير الصبي عن بلغ سفيها ولم يثبت له (١٤٩) رشد وفين جن فان الظاهر ان الجنون لا يبطل التقليد وقول الشارح الآتي حتى

يلغ يشعر بأن للصبي مذهبا (قوله)
فلا احتياط كما أفتى به القفال به فهم
جواز الأخراج وعلة اذا كان مذهب
المولى سم وهذا التقيد من المحشى
يشعر بان المراد بمذهبه مذهب
الولى في قوله فان لم يكن الخ وهو
بعيدا بلائع السباق لانه اذا لم يكن
مذهبه الوجوب فواجبه الاحتياط
الخ فليتأمل (قوله) وأفتى بعضهم بأن
لولى الصلح الخ يؤخذ منه بعد
التأمل ان المراد جواز اقدام المولى
على ذلك للضرورة لاحصية الصلح
المذكور في نفس الامر فانها
مسكوت عنها وحينئذ فلا فرق بين
الاقرار وعدمه ولا رد قول الشارح
وفيه نظر الخ وان بقية ماله باقية بذمة
الدين بالطائيل وظاهرا اذا زال
المانع ونسرا استيفاء الحق منه كما
في المسئلة المنظر بها وهي دفع
بعض ماله لسلامة باقية فانه يجوز
لولى الاقدام عليه لانه عقد صحيح
ملكه به الاخذ بل هو ضامن له مطلقا
على ما تقرر والله أعلم (قوله) قال
شارح ويرجع في صفة الخ يجوز ان
يكون مراد الشارح المشار اليه
بالصفة الهيئة لا الارتفاع والحسن
وما يقابل هذا أولى من اعتراضه
وكتب أيضا قدس سره يحتفل أن
يكون مراد الشارح بالصفة الهيئة
فليس ولده الفقيه ما يناسبه وكذا
وله الجندی وان اختلف فرد الهيئة
المناسبة باليسار والاعسار من
حيث القناعة ونسبها وحمله عليه
أولى من استسكاله المؤدى الى
تضعفه

تلقوا أنه لا يحفظ الا ببيع من معين بأدنى ثمن قياسا على ما مر عن القفال ولو باع مال ولده من نفسه
نسبة لم يحتج لارتبانه وبحث الأذرى تقيده بالملى ولا يحتاج اليه لبا تقرر ان شرط البيع نسبة يسار
المشتري وانما لم يجب الارتبانه في اقراض ماله اذ ارأى الولي تركه لتمكينه من المطالبة أى وقت شاء
بخطأه هنا فانه قد يضيع ماله قبل الحلول والاولى على ما قاله الصديق لا أن لا يرتب في البيع لغو شبه
اذا خشي على الموهون لانه قد يرفع الحنفى بضمه له وأفتى بعضهم بأنه يلزم الولي بعد الرشد استخلاص
دين المولى معاملة القراض وان لم يكن ربح بل أولى لان العامل مأذون له من المالك وهذا من
جهة الشرع ويؤيده قول البلقينى في فتاوى أمين الخا كم مطالبة من اشترى بالثمن وبطاب
الولى بشن ما اشترا موليه فان تلف مال المولى فان سمي المولى في العقد فهو في ذمته والافعلى الولي
النائب الخا كم على ما جزم به بعضهم ولوعامل فاسد افوجبت أجرة تمثل زمت الولي لتقصيره (و) بأخذه
بالشفعة أو بترك بحسب المصلحة) لانه ما مور بفعلها فان تعينت في الاخذ أو التزلز وجب قطعها وان
استوت فبها حرم الاخذ وانما اختلفوا في وجوب شراء ما ربايع وفيه غبطة لان الاهمال هنا بعد
تقوية التبعوت بخلافه ثم لا نهض احساب وماعله منها المصلحة لا ينقضه المولى اذا رشد لكن على
غير الاصل ثبوتها (وز كماله) وبذمه راجو بان كان مذهبه ذلك وافق مذهب المولى لا لانه
فانهم متسامه فان لم يكن ذلك مذهبه فلا احتياط كما أفتى به القفال أن يحسب ز كانه حتى يبلغ فيخبره
بها أو يرفع الامر لتناض يرى وجوبها فيلزم بها حتى لا يرفع بعد الحنفى يغرمها ايها وظاهر كلامهم أنه
لا يرفع الحنفى في الحالة الاولى وهى ما اذا رأى الوجوب وهو بعيد لما فيه من الخطر عليه فالتى يظهر
أنه فيها مخير بين الاخراج وان كان فيه خطر التضمين وبين الرفع بل يزمه أو بعدمه ويخرج عنه
أيضا أجرة تعليمه وتأديبه كحرم أوائل الصلاة وما رزقه من الاموال بخو كفاة ويؤدى ارض جنائنه
وان لم يطلب وأفتى بعضهم بأن لولى الصلح على بعض دين المولى اذا تعين ذلك طر بقا التخليص ذلك
البعض كما ان له بل يلزمه دفع بعض ماله لسلامة باقية وفيه نظر اذا لبد في صحة الصلح من الاقرار
اللهم الآن يفرض خشية ضياع البعض ولو مع الاقرار ويتعين الصلح لتخليص الباقي (ويحق
عليه وعلى مومه) أى يومهم نفقة وكسوة خدمة وغيرها مما يلزمه (بالعرف) مما يلى يساره
واعساره قال شارح ويرجع في صفة ملبوسه الى ملبوس أسبه انتهى وفيه نظر لما تقرر ان النظر
لما يلى يساره وقد يكون موسرا أو موهوسا وعكسه وقد يكون أبوه زرى بنفسه فلا يكف الولد ذلك
(فان ادعى الولد بعد بلوغه) أو أفاقته أو رشد أو بعد زوال تديره (على الاب والجديعا) مثلا لعقار
أو غيره أو أخذ شفعة أو تركها (بلا مصلحة) ولا ينة كما بأصله وحذفه لظهوره (صدقا باليمن)
لانهما لا يهتمان لو فرو شفعة قتهما (وان ادعاه على الوصى والامين صدق هو يمينه) لانهما قد يهتمان
ومن ثمل كانت الاموصة كانت كالا ولين هنا وفيما يأتى وكذا آياتها والمشتري من الولي كهو وظاهر
المتن أن القاضى ليس كمن ذكر وهو كذلك كما اعتمده السبكي فقال بعد تردد له الحق أن قوله
مقبول بلا عين في أن تصرفه للمصلحة وان كان معز ولا لانه نائب الشرع عند تصرفه وسيعلم مما يأتى
في الوديعة أن محله في قاض ثقة أمين والا كان كلوصى وبأتى آخر الوصا بأن الاوجه أن الثقة تمثل
الاصل والافكا كلوصى وبحث الزركشى كالبلقيني قبول قول نحو الوصى في أن مالا عه بمن المثل لانه من
صفات البيع فاذا ثبت أنه جائز البيع قبل قوله في صفته لانه مدعى النجسة وأما المصلحة فهي السبب
المسوغ للبيع فاحتاج لثبوتها كاحتجاج الكيل لثبوت الوكالة وقول البغوى لوقال الموكل باع بعين
فاحش صدق ردوه بأنه مبنى على رأيه ان القول قول مدعى الفساد والاصح تصديق الكيل لان موكله

يدعى خياته والاصل عدمها مع كونه سلطه على البيع بالاذن له فيه * فرع * ليس للولي أخذ شيء من مال مولى ان كان غنيا مطلقا فان كان فقيرا وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرأى ورجح المصنف أنه يأخذ الاقل منها ومن أجرة مثله وإذا أيسر لم يلزمه بدل مأخذه قال الاسنوى هذا في وصى أو أمين أو أمأب أو جديا أخذ قدر كفايته انفاقا سواء الصحيح وغيره واعترض بأنه ان كان مكتسبا لا يجب نفقته ويرد بان المعتمد أنه لا يكاف الكسب فان فرض أنه اكتسب مالا يكفيه لم يزم فرعه تمام كفايته وحيد فغاية الاصل هنا أنه اكتسب دون كفايته فليزم الولد تمامها فاحتج به أن له أخذ كفايته البعض في مقابلة عمله والبعض لقربائه وقس بولي البتيم فيما ذكر من جمع مالا فلنك أسير أي مثلا فله ان كان فقيرا الاكل منه كذا قيل والوجه أن يقال فله أقل الامر من وللاب والجد استخدام محجوه فريعا لا يقابل بأجرة ولا يضر به على ذلك على الوجه خلافان جزم بأن له زهر عليه وعارته لذلك وخلد منه من يتعلم منه ما ينفعه ديناً أو دنيا وان قوبل بأجرة كما يعلم مما يأتي أول العار يتوحد ان علم رضا الولي كاذنه وان للولي ايجاره بنفقته وهو محتمل ان علم أنه فيها مصلحة لكون نفقته أكثر من أجرته عادة وأفتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده وان لم يكره له ان ليس من أهل التبرع بما فقهه المتقابلة بالعوض ومن ثم لم يجب أجرة الرشيد الان أكره ويحرم هذا في غير الجد للام قال الجلال البلقيني ولو كان للصبي مال غائب فأنفق عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع ان كان أباً أو وجداً لا يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحما كمل بأن من ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضى بأن الاب لو حفظ مال الابن سنتين فمات واشتبه على الحما أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمل على انهم مال الطفل احتيا لها لا يضر باقي الورثة انتهى وبمشمله أفتى البلقيني وعلمه بأن الوالد ولي متصرف والاصل براءة ذمته والظاهر يقضى ذلك والامين اذا مات وضمنه فذلك حيث لم يظهر ما يسقط التعلق بتركته انتهى نعم لدى المال أن يحلف بقية الورثة على ان أباه أنفق عليه ما كان له تحت يده وأفتى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى انفاقه عليه بأنه يصدق هو وورثه أي باليمين والبلقيني يجوز الشرب على وجه لا يحتفل به من نخوعين ونهر لقاص فيه شر كذا وقط سنابل من زرع لا كسرة له ساقطة وخالفه الزركشي في الثانية أي لأنها كالثالثة القائل هو بامتناعها وأخرج بما قيده شرب بضر نخو زرع فبفتح وأفتى القاضى فيما لو اشترى ضيعة من قيم يقيم وسله الثمن فكمال المولى وأنكر كون ذلك القيم ولياله واسترد الضيعة ثم اشتراها منه بأنه لا يرجع بالثمن على البائع لانه صدقه على الولاية كمالواشترى من وكيل ودفع له الثمن فأنكر الموكل الو كالة وأخذ المبيع فاشتراه منه لا يرجع على الوكيل بالثمن لانه صدقه على الو كالة واستشكله الغزى بأنه مخالف لقولهم اذا اشترى شيئا وصدق البائع على ملكه ثم استحق رجوع عليه بالثمن لانه انما صدقه بناء على ظاهر الحال فكذا هنا وأجاب شيخنا بأن البائع في تلك مقصر ببيعه ما هو مستحق انتهى وفيه نظر فان الحظ انما هو التصديق على الملك وهو موجود في الكل فكذلك عذر في هذه باستناد تصديقه الى الظاهر فكذا في تنك على ان القيم والوكيل مقصران أيضا ببيعه ما قبل ثبوت ولا يتما ومن ثم جزم بخلاف كلام القاضى قيل الوديعه

(قوله) عند الرافعي وهو ظاهر الآية الشريفة (قوله) أي مثلا يدخل من جميع خلاص مدين متعين خسا مصادره وهو حسن متعين خسا وترغب في هذه المكرمة (قوله) كذا قيل والوجه لعل قوله بناء على صحيح الرافعي (قوله) وان للولي ايجاره بنفقته ظاهره بل صريحه ان ذلك مع عدم تقديرها بتقدير معلوم والا فلو أجرة بمقدار معلوم فهي مسألة متروكة لا يجوز (قوله) لكون نفقته أكثر من نفقته لكون نفقته عليه ينبغي أو مثلهما لكن تنويعه بل مؤن التهميشة من لم يجد وأقل منها اذا تعينت بأن لم يجد راعيا فيه غير ياذلها فان ايجاره بها وان قلت أولى من تركه ولا ينبغي أن يقاس هذا ببيع ماله بدون ثمن المثل لان المال لا يفوت بخلاف المتأق فاقم تفاوت بلا مقابل ومن ثم لو خيف على المال القوات يبيع ولو بأقل من المثل كما تقدم فلو قال الشارح ككون نفقة الخ لكان حسنا

(باب الصلح)*

والتزام على الحقوق المشتركة كدهولغة قطع النزاع وشرع عقد مخصوص يحصل ذلك وأصله قبل الاجماع قوله تعالى والصلح خير والخبر الصحيح الصلح جائز بين المسلمين الاصلح أحل حراما أو حرم حلالا وخصوصا لا نقيادهم والافالكفار منهم (هو) أنواع صلح بين المسلمين والمشركون أو بين الامام والبعاءة أو بين

لأن اشتراط سبق الخصومة إنما هو ليوحد مسمى الصلح عرفاً وذلك لا يتقيد بالدعوى عنده نعم إن نوبياه
 البيع كان يعالاه حينئذ كناية أدلانيا في البيع وانما لم يصح به من غيرية لفقد شرطه المذكور وبه
 فاروق هينك عشرة بناء على الضعيف أن النظر للفظ لأن لفظ الهبة يأتي في البيع (ولو صلح من دين)
 مدعى به يجوز الاعتياض عنه لا كتمن ودين سلم (على عين) أرابها هنا مقابلاً للمنفعة الشامل
 للعين والدين بدليل تقسيمه المصالح عليه إلى عين ودين فتغليظه وزعم أنه محقق وان الصواب على غيره
 هو الغلط إذ غاية الأمر أنه استعمل العين في الأمرين تارة وفي مقابل الدين أخرى وان ذلك مجاز عرفي
 دل عليه ما ذكره بعده من تقسيم المصالح عليه إلى عين ودين ومثل ذلك يقع في عباراتهم كثيراً فلا
 غلط فيه ولا تعجيف فإن قلت ما وجه المقابلة بالمنفعة مع الصحة فيها أيضاً كما علم مما مر قلت لأنه لا يتأتى فيها
 التفرع الذي قصده من التوافق في علة الرابطة وأما وعدتها أخرى (صح) بلفظ بيع أو صلح كما يجوز
 بيع الدين بالعين (فان توافقاً في علة الرابطة) كالصلح عن ذهب بفضة (اشتراط قبض العوض
 في المجلس) حذر من الرابطة أن تفرقاً حاشاً أو حكماً قبل قبضه بطل الصلح ولا يشترط تعينه في العقد
 (والا يتوافقاً فيه كهو عن ذهب بغير) فان كان العوض عن المثل يشترط قبضه في المجلس
 في الأصح) كما لو باع ثوباً بدينارهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس (أو) كان العوض (ديناً)
 ثبت بالصلح كما حلتك عن درهمي عليك بصاع بر في ذمتك (اشتراط تعينه في المجلس) يخرج
 عن بيع الدين بالدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أحدهما عدم الاشتراط وهذا كله علم
 مما قدمه في الاستبدال عن الثمن ولو صلح من دين على منفعة صح كالمهر وقبض هي قبض محلها
 (وان صلح من دين على بعضه) كمنصفه (فهو أبرأ عن باقيه) فيغلب فيه معنى الاسقاط
 وان قلنا بالتكليف حتى لا يشترط القبول ولا قبض الباقي في المجلس ولا يؤثر في ذلك امتناعه من
 أداء البعض (ويصح بلفظ الأبراء والخط وتوهمهما) كالاسقاط والوضع نحو أبرأك من نصف
 الألف الذي لي عليك وصالحتك على الباقي أو صالحتك منه على نصفه وأبرأك من باقيه (و) يصح
 (بلفظ الصلح) وحده (في الأصح) كما حلتك منه على نصفه لا كمن يشترط هنا القبول لأن اللفظ
 يقتضيه بوضعه ورعايته في العقود أكثر من رعايته معناها ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على
 بعض العين وهذا أغنى الصلح على بعض العين وبعض الدين يسمى صلح حطية وماعداهما من سائر
 الأقسام السابقة غير صلح الاعارة يسمى صلح معاوضة وخرج بقوله على بعضه ما لو صلح من ألف على
 خمسمائة معينة واتخذ جنسهما الربوي فلا يصح على ما قلناه جميع متقدمون واعتقده السبكي والاسنوي
 لاقتضاء التعيين العوضية فأشبه بيع الألف بخمسمائة وقضية كلام الشيخين العدة وجرى عليها جميع
 متقدمون وهو المعتمد نظر المعنى فانه في الحقيقة استيعاباً للبعض واسقاطاً للبعض (ولو صلح من حال
 على مؤجل مثله) حنفاً وقدرنا وصفه (أو عكس) أي من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا)
 الصلح فلا يلزم الاجل في الأول ولا اسقاطه في الثاني لانهما وعد من الدائن والمدين (فان عجل
 المدين الدين (المؤجل) عالماً بفساد الصلح (صح الاداء) وسقط الاجل بخلاف ما إذا جهل فيسترد
 مادونه كما ينه عليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وقاسوه على ما لوطن ان عليه ما فاداه فبان خلافه
 فانه يستردّه قطعاً (ولو صلح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برئ من خمسة وبقيت خمسة حالة)
 لا تسامحه ببطء البعض من غير مقابل فصع وتأجل الباقي الحال وهو لا يصح لأنه مجرد وعد (ولو
 عكس) بأن صلح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا الصلح) لانه انما ترك الخمسة في مقابلة
 حلول الباقي وهو لا يحل فلم يصح الترك والصحة والتكبير كالحلول والتأجيل فيما ذكر وقضية

(قوله) لا كتمن ودين سلم كأنه البيع
 في الذمة بلفظ البيع حتى يحسن
 عطف قوله سلم الألف بأن يكون
 عطف نفسه

ما تقرر أنه لا فرق فيه بين الربوى وغيره فقول الجواهر بعد كلام الجعوري وهو يدل على فرض ذلك في الربوى فلو كان له عرض مؤجلة فصالحه على بعضها حالا جاز إذا قبض في المجلس الظاهر أنه ضعيف (النوع الثاني الصلح على الانكار) أو السكوت ولا حجة للمدعى (فيطل) خلافا للامة الثلاثة للخبر السابق الاصلحها أحل حراما أو حرم حلالا فان المدعى ان كذب فقد استخيل مال المدعى عليه الذي هو حرام عليه وان صدق فقد حرم على نفسه ماله الذي هو حلال له أي بصورة عقيدة فلا يقال للانسان ترك بعض حقه قيل فيه نظر فان الصلح لم يحرم الحلال ولا حلل الحرام بل هو على ما كان عليه من التحريم والتحليل انتهى ويرد بأن ما ذكر الزام للقائلين بصحته وهو ظاهر اذ يلزم عليها أن الصلح سبب في ذلك التحليل والتحريم وقد علم من الخبر امتناع كل صلح هو كذلك كان يصلح على نحو خمر فهذا أحل الحرام وكان يصلح زجته على أن لا يطلقها فهذا حرم الحلال وقد اتفقوا على ان الخبر يشمل هذين وهما على وزان ما قلناه في صلح الانكار فحينئذ لا وجه لذلك النظر فتأمل انا اذا كانت له حجة كينة فيصح لكن بعد تعدلها وان لم يحكم بالملك على الأوجه ولا نظرا إلى أن له سبيلا إلى الطعن لان له ذلك حتى بعد القضاء بالملك أيضا على العتد (ان جرى على) هي هنا بمعنى من أو عن المأمران كون على والباء للمأخوذ ومن وعن للتعريف والغلب (نفس المدعى) على غيره كان ادعى عليه بدار أو دين فأنكر ثم تصالحا على نحو قن ويصح كونها على بابها والتقدير ان جرى على نفس المدعى عن غيره ودل عليه ذلك بالمأخوذ لانه يقتضى متركها ويصح مع عدم هذا التقدير أيضا وغاية أن البطلان فيه لامرئ كونه على انكار وعدم العوض فيه (وكذا ان جرى) الصلح من بعض المدعى (على بعضه في الاصح) كان بصالحه من الدار على نصفها أو مالوا صلح من بعض الدين على بعضه فيطل جزا لان الضعيف يقتدر الهبة في العين وباراد الهبة على ما في الذمة تمتع على ما يأتي في بابها ومرو في اختلاف المتابعين أنهم مالوا اختلافها لوقع الصلح على انكار أو اقرار صدق مدعى الانكار لانه الاغلب وقد يصح الصلح مع عدم الاقرار في مسائل منها مالو أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل الاختار انه يجوز اصطلاحهن بتساو وتفاوت وكذا لو طلق احدي امرأته ومات قبل البيان أو ادعى اثنان وديعة يد رجل فقال لا أعلم لا بكمما هي أو دارا يد هما أو أقام كل بينة وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدعى لانه يسع وشرطه تحقق الملك وسياق لذلك فريد آخر نكاح المشرک (وقوله) بعد انكاره (صالحني عن الدار) مثلا التي تدعى ليس اقرارا في الاصح قال الجعوري وكذا قوله المدعى عليه ألفا صالحني منها على خمس مائة أو هبتى خمس مائة أو أبرئني من خمسمائة لاحتمال ان يرده قطع الخصومة لا غير ولانه في الثانية باقسامها لم يقرر بأن ذلك يلزمه وقد يصالح على الانكار أي بل هو الاغلب كما تقرر ما قوله ذلك ابتداء قبل انكاره فليس اقرارا قطعيا ولو قال هبتى هذه أو بعنيها أو زوجني الامة كان اقرارا بملك عينها أو أجزئها أو أعزها فقرار بملك المنفعة لا العين أو ادعى عليه دينا فقال أبرأني أو أبرئني فقرار أيضا وبحت السبكي تقيده بما اذا ذكر المال أو الدين أي ولو بالضعيف كبرأتني منه لانه مع حذفه يتحمل أبرأتني من الدعوى * فرع * صلح على انكار ثم وهب أو أبرأ قبل قوله انه انما فعل ذلك لظانا صحة الصلح أو ثم اقر المنكر لم يقلب الصلح صححا لفوات شرط صحته حال وجوده ومن ثم لم ينظر هنا لما في نفس الامر لانه لا يملك الا الصلح وهو لا يمكن صحته الا ان سبقه اقرارا ونحوه ولو صالحه بشئ ليقر فاقربط الصلح وكذا الاقرار على الأوجه وقد يشكك بأنه لو قال لانتين أريدان أقر بما لم يلزمني ثم أقر أو خذ باقراره ولم ينظر لكلامه ويحاج بأن ما هنا جواب لقوله صالحني بكذا على أن تقر لي والجواب منزل على السؤال فكأنه قال أقررت في مقابلة ذلك فبطل وقوله أريداني آخره أمر مفصل

عن الأقران لم يتم قرينة لفظية على تفيد به فوقع ذلك المتقدم لغوا ولوترك وارث حقه من التركة
لغيره بلا بدل لم يصح أو به صرح بشرطه (القسم الثاني يجري بين المدعى وأجنبي فان قال) الأجنبي
للمدعى (وصككتي المدعى عليه في الصلح) معلن عن العين التي ادعت بها بعضهما أو بهذا العين
أو بعشرة في ذمته (وهو مقر لك) بها ظاهرا أو باطنا أو وهي لك أو وأنا أعلم انهما لك فصالحني عنه له
بذلك فصالحه (صح) الصلح عن الموكل لأن قول الإنسان في دعوى الوكالة مقبول في جميع المعاملات
ثم ان صدق في أنه وكيل صارت ملكا لموكله والا فهو شراء فصولي اما الذين فلا يصح الصلح عنه بدون ثابت
قبل ذلك ويصح بغيره ولو بلا اذن ان قال الأجنبي ما ذكر أو قال عند عدم الاذن وهو مبطل في عدم اقراره
فصالحني عنه بكذا اذا لا تعذر قضاء دين الغير بغير اذنه أو ما لم يقل وكنتي فلا يصح الصلح في العين لتعذر
تمليك الغير عنها بغير اذنه وكذا لو لم يقل وهي لك ولا وهو مقر ان قال وهو مبطل في عدم اقراره لأنه صلح على
انكار حينئذ (ولو) كان المدعى به عننا و (صالح) الأجنبي عنها (لنفسه) بعين ماله أو بدون في ذمته
(والحالة هذه) أي ان الأجنبي قال وهو مقر لك أو هي لك (صح) الصلح للأجنبي لأنه ترتب على دعوى
وجواب فلم يتحقق لسبق خصوصية معه (وكأنه اشتراه) مساو لتقول الروضة وغيرها كالأول اشتراه خلافا لمن
فرق وانما وقع التشبيه في كل منهما لأنه وان كان شراء دية مالو كان يعاقب قبل القبض فلا يصح (وان كان منكرًا)
ذلك أنه لا بد أن يكون بيد المدعى عليه بنحو ودية مالو كان يعاقب قبل القبض فلا يصح (وان كان منكرًا)
والمدعى عين أيضا كما يشير إليه قوله الآتي فهو شراء معصوب اذا العصب لا يتصور في الدين (وقال
الأجنبي هو مبطل في انكاره) وأنت الصادق فصالحني لنفسى بهذا أو بخمسة في ذمتي مثلاً أو بدنى
وهو وكذا على فلان بناء على صحة بيع الدين لغير من هو عليه وغير شارح بأصل الحلق لنفسى وتعين حمله على
ما اذا احتقت به بقرينة انشاء صلح ونواه والا فوضوعه الوعد وهو لا يصح كما يأتي في أودى المال في الضمان
(فهو شراء معصوب في فرق بين قدرته) ولو في ظنه (على انتزاعه) فيصح ويكتفي فيها بقوله مالم يكذبه الحس
فيما يظهر (وعدها) فلا يصح كما ترى في البيع (وان لم يقل هو مبطل) بأن قال هو محقق أو أعلم حاله أو لم
يزد على قوله صالحني (لغا الصلح) لأنه اشترى منه مالم يعترف له بأنه ملكه وخرج بالعين فيما ذكر الدين فلا
يصح الصلح عنه بدون ثابت قبل ذلك ويصح بغيره ان قال وهو مقر أو وهو لك أو وهو مبطل بناء على الأصح
السابق من صحة بيع الدين لغير من هو عليه * (فصل في التزام) * على الخسوف المشتركة (الطريق
الناسخ) بجمعة وهو الشارع وقيل هو أخص مطلقاً لأنه لا يكون الا اذا في البنيان والطريق يكون
نافذاً وغير نافذ في بنيان وصحراء ويذكر ويؤث ويصير شارعا باتفاق المحققين عليه أولاً أو باتخاذ المارة
موضعاً من المواجدة للاستطراق كما يصير المبني فيها بقصد انه مسجد مسجد من غير لفظ وبأن يقفه
ماله لذلك لكن لا بدتهما من اللفظ وفي نبات طريق بموحدة أو له وغلط من صحفه بجمعة لفساد
المعنى المراد هنا يسلكها الخواص تردد والذي نقله القبولي ورجحه الاذرعى أنها لا تصير طريقاً بذلك
ويجوز احداً أوها لان أكثر المواضع لا تخلو عن تلك البنيان (لا يتصرف) بضم أو له (فيه بما يضر) بفتح
أو له فان ضم عدى بالباء (المارة) وان لم يطل المرور لان الحق فيه لجميعهم ويسعمل بمأهنا وفي الحمايات
ان الضرر النفي مالا يصبر عليه مما لم يعد لا مطلقاً (ولا يشرع) أي يخرج (فيه جناح) أي روضه سمي
به تشبهاً بجناح الطائر (ولا سباط) هو سقفة بين حائطين (بضرهم) كل منهما كذلك ومن ذلك
ما لو اكتف الشارع داراً فخر سردا تحت الطريق من احدها مالاً الاخرى فان ضرر منعه منه
والا فلا اذا اتسع بباطن الطريق كهي بظاهرها والمزبل لما أضرهنا هو الحال كما على ما رجحنا
الرفعة ولعله مبني على ما رجحه مخالفاً لهما في نحو شجرة خرجت لهوائه اماعلى ما رجحنا انه لا القطع

(قوله) بلا بدل لم يصح انظر لوبوى
الهيئة أو وجدت شروطها ابن قاسم
ينبغي أن يقال أو الصدقة
أو الأمانة والحاصل أن التماثلة
بين المسألتين والفرقة بينهما
مشكلة لأنه ان روى في الترتيب
المعبرات الشرعية فما المانع منه
(فصل الطريق) *
(قوله) وقيل هو أخص بماثل
متساوياً لما قبله وان كان صحيحاً
في حد ذاته (قوله) كل منهما لا
أي ضرر لا يصبر عليه الخ (قوله)
والمزبل لما أضرهنا هو الحال كما على ما
الرفعة ولعله مبني على ما رجحه مخالفاً لهما في نحو شجرة خرجت لهوائه اماعلى ما رجحنا انه لا القطع

ولو بلا حاكم فيحصل ان يقال هنا كذلك ويحتل الفرق بأن الهواء هنا لكافة المسلمين فوجب تعويض
أمره الى نائبهم وهو الحياكم ثم له وحده فجاز له الاستبداد بازالة الضرر عنه اما جناح وساباط لا يضر
فيجوز لكن لئلا يسيء في شوارعنا وكذا حضر بترحه بخلاف ذلك في محالهم وشوارعهم المختصة
بهم ولو في دارنا بخلاف فتح بابا الى شارعنا لان له استطرافا تبعا لنا وأولما يذله من الجزية فلا يجوز
عليه ما فيه ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضره ويظهر ان نحو الرابطة والمدرسة كذلك وان أذن
ناظره ثم رأيت الاذرى صرح به وتردد في الاشراع في هواء المقبرة والذي يتجبه منه ان سبيلت ولو باعتبار
أهل البلد الدفن فيها المأمر من حرمة البناء فيها حينئذ (بل) للانتقال الى بيان مفهوم يضرهم
(بشرط) لجواز فعله (ارتفاعه بحيث) ينتفي اطلاق الموضوع به حتى يسهل المرو به وبحيث (يترتب عنه)
المأثم (منصب) وعلى رأسه الحموله تضم الحاء العالية لان انتفاء شرط من ذلك يؤدي الى اضرار المارة
ان كان بمنزلة المشاة فقط (وان كان بمنزلة الفرسان والقوافل) أى يصلح لمرورهم (فلا يرفع) وجوبه في الاول
بحيث يترتب عنه الراسب ويكفى وضع رجمه على كتفه وفي الثاني (بحيث يترتب عنه) المحمل) بفتح
ثم كسر (على البعير مع احتساب المظلة) فوق المحمل وهي بكسر الميم المسماة بالحجارة أى ولا يتقيد الأمر
بها بل بما قد يترتب وان كان أكبر منها كما هو ظاهر وذلك لان ذلك قد يتفق وان نذر وفهم الحلافة ان له
اخراج نحو جناحه ولو فوق جناح جاره ان لم يضر المارة عليه وان ظلمه وعطل هواءه لم يطل انتفاعه
بل وفي محله اذا نهدهم وان عزم على اعادته لم يسبقه بالاحياء عوفارق مقاعد الاسواق حيث لا يزول
حقه بالاعراضه بأن هذا أضعف لعلقه به الهواء الذى لا يقبل الملك فلا مكان له ولا يمكن منه وتلك لها
تعلق بالارض التي من شأنها أن تملك بالاحياء قصد افكان لها مكان وتمكن وأيضاً فاستحقاق هذا
سبع لاستحقاق الطريق واستحقاق السابق واستحقاق ذلك فسد لا يتبع فلم يسقط حق من سبق اليها الا
بالاعراض * تنبيه * قال الغزى فان قيل اذا جاز الجناح فله نصبه وان اخذ أكثر هواء السكة وقا في الميزاب
له تطويله لأن يزيد على نصف السكة فللجار مقابل منعه كما ذكره في السكة قبل الفرق ان الجار محتاج الى
الميزاب فكان حقه فيه كحق الجار فليس له ابطاله عليه بخلاف نصب الجناح فانه قد لا يحتاج اليه هكذا
طنته انتهى وما ذكره في الجناح واضح وفي الميزاب بعيد من كلامهم لانهم لم يعلاوا ما تقر في الجناح
الا بكونه سق الى مباح فاستحققه وذلك باق في الميزاب فالتحديد فيه بما ذكره من الكفاي بعيد جدا وقوله
في الفرق فليس له ابطاله فيه نظرا أيضا فانه لا يلزم من مجاوزته نصف الطريق ابطال حق الجار بل
قد يطل حقه وان لم يجاوز النصف وقد لا يطله وان جاوز الثلثين فالوجه جواز اخراجه مالم يترتب عليه
ضرر لئلا الجار سواء أجاز النصف أم لا (ويحرم الصلح على اشراع) أى اخراج (الجناح) او الساباط
بعوض ولو في دار الغيران الهواء تابع للقرار فلا يرد بعد كالمحل مع الام ولا له اذ لم يضر في الشارع
يجوز اخراجه فيتمتع أخذ عوض عليه ولوم الامام كالمرور وكما يتبع اخراج الضار يتمتع ارسال ماء
البوايع فيه اذا أضر بالمارة أيضا (و) يحرم (أن يبنى في الطريق) التافدون اتسع (دكة) هي
المسطبة العالية والمراد هنا مطلق المسطبة ولو ببناء داره كما صرح به السنديني لان المارة قد تزدحم
فتعثر بها ولان محلها يشبه بالاملا عند طول المدة قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالجار المسمى بالكبش
الا ان اضطر الى خلل شأنه ولم يضر المارة لان المشقة تجلب التيسير انتهى (أو يغرس) فيه
(شجرة) لذلك نعم ان قصد بها عموم المسلمين فكيف البئر فيما يأتي فيه في الخنايات على ما بحث وقياسه
جوازها لنفسه بان الامام وفيه نظر ويقر بأن البئر ثم لها حد فكان للامام أو قصد المسلمين دخل
فيه وأما الشجرة فلا حد لها انتهى اليه بل هي دائمة القوا غصانا وعروفا وما هو كذلك لا يؤمن ضرره

(قوله) بازالة الضرر عنه ولعل
الفرق أقرب (قوله) ولا يجوز
اخراج جناح الى المتن في النهاية
(قوله) وتردد في الاشراع يتردد
النظر في الاشراع في هواء المسجى
ولعل الاحوط المنع ومثله في ذلك
هواء عرفة ومضى والمزدلفة (قوله)
والذى يتجبه منه عبارتها والأقرب
أن ما حرم البناء فيها حرم الاشراع
في هوائها (قول المتن في الطريق
دكة تتردد النظر في منسج الدكة
المنعولة من نحو خشب فقطضى
التعليل الاول امتناعها الا لئلا
ثم رأيت في احياء النوات أن
لصاحب السكة في احتمالين في وضع
السري وروح الشارب وصاحبها
الغنى والنهائية جوازها والدكة
المشتركة في معنى السري بلا شك

فلم يجز مطلقا ويفرق بينهما. وفي المسجد بشرطه بأن الضرر ههنا أعظم نعم الذي يشبهه البئر المسجد
ومن ثم صرحوا بجواز شائه فيه حيث لا يضر المارة وان لم يأذن فيه الإمام كحفر البئر فيه للمسلمين قال
الاذري وقضيته ان البقعة تصير مسجد او هو بعيد لان شرطه كونه في موات أو ملكه فالمراد بالمسجد
مكان الصلاة لا غير ومنه يؤخذ أنه لو جعل ذلك للصلاة مثلا ولا ضرر بوجه جازت (وقيل ان لم يضر)
كل منهما المارة (جاز) كاشراع الجناح وردّه مامتر من التعليل (وغير النافذ) الذي ليس به نحو
مسجد (يحرم الاشراع اليه لغبر أهله) بغير رضاهم كما أفاده قوله الا الى آخره تعليلا أو بقياس الاولى
لان الشر يك اذا توقف على ذلك فالاجنبى أولى ومن ثم لم يجز ههنا خلاف وجرى فيما بعده فلا اعتراض
عليه (وكذا) يحرم ذلك (لبعض أهله) وان لم يضر (في الاصح الا برضا السابقين) من أهله وأجلهم
هنا للعلم بماسيد كره أنه لا يمنع الامن بابه بعده أو مقابله كساتر الملاك المشتركة ومزائه بعوض
ممتنع مطلقا ويشترط رضاموصى له بالمنفعة ومستأجر ضررا وليس لهم كما اعتداه ابن الرفعة وغيره
الرجوع بعد الاخراج بالاذن وطلب قلعه مجانا لانه وضع بحق ولا مع غرم ارش النقص لانه شريك
والشريك لا يكف ذلك كما يأتي في العارية لان فيه ازالة ملكه عن ملكه فان دفع قول الاذري لم يقال
لهم قلعه وبذل ارشه ولا باقاؤه بأجرة لان الهواة لا أجرة له ويظهر في غير الشريك أن لهم الرجوع
وعلمهم ارش النقص أخذ مما يأتي في العارية اتاماه مسجد قديم أو حادث فالحق فيه لعلوم المسلمين
فيكون كالشارع في تقصيله السابق فلا يجوز اخراج جناح ولا فتح باب فيه عند الاضرار وان أذنوا
بخلافه عند عدمه وان لم يأذنوا ولا الصلح بجال مطلقا نعم ليس ذلك عائنا في كماله بل من رأس
الدرب الى نحو المسجد كما يحثه ابن الرفعة ويبحث أيضا في حادث بعد الاحياء أى قنا كما هو ظاهر
بقاء معقهم أى فلم يمنع من الاشراع وان لم يضر اذ ليس لاحد الشر كاء ابطال حق البقية من ذلك
وهو متجه معنى ومن ثم نعه غيره لكن تسوئهم ما بين العتيق والجديد تخالف ذلك والمسجد فيما ذكر
كله موقوف على جهة عاقبة كباط وشر اماما توقف على معين فلا بد من اذنه لكن بتجديد المنع لاسحق
بعده ولو كان بها دار لنحو طفل توقف الاشراع على كماله واذنه بخلاف الدخول لاسكه بعض أهلها
نحو جوفه فانه يجوز على الواجهة كالشرب من نهره لكن الورع بخلافه والجلوس فيه يتوقف على اذنه أى
ان لم يتسامح به عادة فيما يظهر ولهم الاذن فيه بجال على الواجهة وقول القاضي لا يجوز لهم أن يأذنوا
فيه بأجرة كالأجور لهم يجمع مع انه ملكهم انما يأتي على قول الماوردى الضعيف معنى كونه ملكهم
انه تابع للملكهم ويجوز المرور بملك الغير اذا اعتيد المساحة به ولم يصير بذلك طريقا (وأهله) أى
غير النافذ (من نفذ بابه داره) يعنى ملكه كفرن وحانوت وبئر (اليه لامن لاصقه جداره) من غير
باب له فيه لان ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق في كمالها) أى الطريق اذ هو يجوز بزر كبير وتأنيته
فرغم أن هذا هو السهو (لكهم) أى لكل منهم فالمراد بالكل ههنا الكل الا فرادى بقرينة قوله كل
واحد للجموعى اذ لا نزاع فيه (أم) يأتي نظيره قبل فصل أو صى بشاعة مع ما فيه (تخص شركة كل
واحد) منهم (بما بين رأس الدرب وباب داره وجهان أحدهما الثاني) لان هذا المقدار هو محل تردده
ومروءه وما بعده هو فيه كالأجنبي فعلم أن من بابه آخرها ملك جميع ما بعد آخر باب قبله فله تقديم
بابه وجعل ما بعده دهليزا لداره (وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستطراد) بغير اذنه سواء ههنا المتأخر
عن المتقدم عليه لانه يمر في حق كل منهم ولهم الرجوع ولو بعد الفتح ولا يغرمون شيئا
بخلاف ما لو أعار أرضا للنساء لا يقلع مجانا قاله الامام واعترضه الرافعي بأنه لا فرق بينهما وفرق ابن
الرفعة بماردة غير واحد نعم يفرق بأن ما تصرف فيه ههنا وهو الفتح لا يتوقف على اذن لما يأتي أن له

(قوله) والجلوس فيه أى في غير
النافذ

(قوله) كافي البيان كذا في المغنى
والنهاية أيضا زاد فيه ولو حذف
سره لكان أخصرا وأكمل (قوله)
بالمقنوع في هذه أى في مسئلة
المقابل المشار إليها بقوله أى
مقابل (قوله) الموجب للتميز
عليهم يؤخذ منه انه يمتنع عليه هدم
داره وجعلها دارا متعددة لكن
الطلاق ما في للأسنى والمغنى والنهاية
عن البغوى من ان من له قطعة
أرض له جعلها دارا قد نازع في
ذلك الأهم الآن يصحون كلام
البغوى مقيدا عما اذ لم يعلم أصلها
أما اذا علم ان أصلها متحد المنفذ
أو متعددة عمل بقضيته على
ما يشاء ومع ذلك في النفس منه
شيء رأيت في الامداد ما منه بعد
نقل كلام البغوى وواضح ان
الكلام في قطعة أرض لم تكن دارا
قبل ذلك والواجب اعادتها على
حكمها الأول ان عرف فان جهل
فهو محل نظر ويقر ان صاحبها
يخبر في فتح بابها من أى محل شاء
لان الأصل في التصرف في الملك
الحل حتى يعلم مانعته انتهى وما ذكره
أخيرا ينبغي أن يتأمل فيه فانه
لا نزاع في فتح الباب الذى هو محل
التصرف في الملك انما هو
في الاستطراق وموضع مشكوك
فيه لان الفرض عدم اليقين يجعل
الباب على التعيين أى وعدم البد
في الاستطراق من أى محل شاء فما
زاد على قدر باب مشكوك فيه
(قوله) كما شرح به الشيخ أبو حامد
كفاي المغنى والنهاية أيضا

رفع جداره وانما التوقف على انهم استطرقه فاذا رجعوا فيه لم يفوتوا عليه شيئا غرو فيه بخلافهم
في اعارتهم الأرض للبناء فانهم غروه بوضع ما يتوقف على انهم الظاهر في دوام ثباتهم عليه فاذا رجعوا
غروا له نظير ما بان في اعادة الجدار لوضع الجذوع (وله ففتحها اذا) لم يستطرق منه سواء (سمره)
بتشديد الميم وتخصيفها أم لا كافي البيان (في الأصح) لان رفع الجدار فبعده أولى وكذا افتح باب
للاستضاء فان لم يجعل عليه نحو شبك ورجح في الروضة المنع مطلقا (ومن له فيه باب ففتح) أو أراد
فتح باب (آخر) لم يكن له قبل لم يستطرق منه وحده أو مع القديم (أنع من رأس الدرب) من باب
الأول (فلمشركه) وهم من باب بعد القديم بخلاف من باب قبله أو مقابله وهذا هو المراد بالروضة
بناء على ما فهمه المختصون من عبارتها وفهم البلقنى اجراء عبارتها على ظاهرها ان المراد بالمفتوح
في هذه الحادثة فتحه فاعترضها بانه مشارك في التدرج المفتوح فيه فجاز له المنع وهو متجه بناء على
فرض ان ذلك الظاهر هو المراد وقد اختلف الناس في فهم عبارتها أولا وآخرا حتى وقع لشخصنا
في شرح الروض ما فهمه أن المراد أولا وآخرا هو الحادث فتحه وليس كذلك كما تقرر ووجه استحاله
بناء على ذلك أن كلامهم كما هو ظاهر يستحق من رأس السكة الى جانب بابها على آخرها لا أولها
ورده بعضهم على البلقنى بما لا طائل تحته فاحذره (منعه) وان سدا الأول لانه أحدث استطرقا
في ملكهم وان لم يتوقف على انهم في أصل المرور بل لا يؤثر فيهم للضرورة الحاققة بخلاف بقية
المشتركات (وان كان أقرب الى رأسه ولم يسد الباب القديم) أى ولم يترك التطرق منه (فكذلك)
أى ليكمل من باب بعد المفتوح الآن أو بازائه على ما مر المنع لان انضمام الثاني للأول يضرهم تعدد
المنفذ الموجب لبقاء عليهم وبه فارق جواز جعله دارا وانا وحماوان كثرت بسببه الزحمة والاستطراق
فاندفع أحد جمع من هذا ضعف الأول (وان سده) أى القديم (فلا منع) لانه ترك بعض حقه ومزأ لن
بانه آخر الدرب تقديمه وجعل الباقي دهلا ولو كان آخرها بابا متقابلا فإراد أحد هاتين خبرا به
فلا خرمنه حتى على ما مر عن الروضة كما هو ظاهر لان ما بعد بابها مشتركة بينهما فتدوى ذلك
الى ضرر الشريك بالحكم ببقية الباب التامخ ولو اتسع باب أحد المتقابلين الى آخرها اختص
بملك الآخر على ترذفيه شبه في شرح الارشاد (ومن له داران فتختار) بفتح الفوقية أوله (الى دربين
مسدودين) مملوكين (أو مسدود) مملوك (وشارع ففتح بابا) أو أراد فتحه (بينهما) للاستطراق
مع بقاء بابهما (لم يمنع في الأصح) لانه يتصرف في ملكه ومن ثم لو أراد رفع الخارج بينهما وجعلها دارا
واحدة مع بقاء بابيهما لكانا لم يمنع خزانة قصدنا اتساع ملكه فقط وفي الروضة انه يمنع واطالوا
في الانتصار له ومع ذلك الوجه ما في المتن (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب) أى المالك كون
له بان لا يكون فيه نحو مسجد (بمخالص) لانه انتفاع بالأرض ثم ان قدر وامة فهو واجرة وان اطلقوا
أو شرطوا التأييد فهو سبع خرسائى من الدرب له فينزل منزلة أحدهم (ويجوز) لما لا جدار
(فتح الكوات) بفتح الكاف أشهر من فمها أى الطافات فيه علت أو سفلت وان أشرفت على دار
جاره وحرمة كالمسجد بالشيخ أبو حامد كان له ازالة بعضه أو كله كالمسجد (والجدار) الكائن (بين
المالكين) لدارين (قد يتخذه) أى بملكه (أحدهما) ويكون سائر الاخر فقط (وقد
يشتركون فيه بالاختصاص) بأحدهما (ليس للآخر) ولا تغير المفهوم بالاولى تصرف فيه بما يضر
مطلقا فيحرم عليه (وضع الجذوع) أى الاشباب ووضع جذع واحد (عليه بغير إذن) من مالكه
ولا ين رضاه (في الجديدي) على الجديد (لا يجر المالك عليه) للخبر الحسن لاضرر ولا ضرار
في الاسلام والخبر الصحيح لا يجر لاحد من مال أخيه الا ما أعطاه عن طيب نفس وفي رواية صحيحة

لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه وذلك يعلم أن الضمير في الخبر المتفق عليه لا يمنع جاريه ان يضع خشبه في جداره لصاحب الخشب ولانه الاقرب أى لا يتبعه الجار ان يضع خشبه على جدار نفسه وان ضرره له نحو موضع فان جعل الضمير الاول كان النهى للترتيب بقدره فانه لا يمنع من ان يضع خشبه على جدار غيره وان كرهه فان صح اشكل على الجديد لانه صريح لا يقبل تأويلان قلت لو سلمنا عدم صحة هذا فالدليل ظاهر في القديم لان غاية ما يلزمه تخصيص واللازم الجديد مجاز والتخصيص خبر منه كما هو مقرر في محله قلت انما يظهر ذلك ان لم يوجد مع آخر وهو هنا كثرة العمومات المانعة من ذلك لاسيما واحدها كان يوم حجة الوداع المحتوم بها بيان الحلال والحرام الامشاد وذلك ظاهر في تأخره عن ذلك الخصوص ويؤيده قول من قال انما جاز ذلك الخصوص لمس الحاجة له حينئذ ولو لا ذلك لما استجاز أكثر أهل العلم مخالفة ذلك الخصوص وخرج بين المالكين سابط أراد وضع جذوعه على جدار جاره المقابل له فلا يجبر قطعاً وعلى الجديد (فلورضى) المالك بوضع جذوع أو بناء على جداره (بلا عوض فهو اعادة) لصدق حدها عليه ومن ثم لم يستفد وضعها ثانياً لاسقطت الا باذن جديد خلافنا في الانوار ولولم يعلم أصل وضعه وجذوعه كان لما لكانه اعادة قطعاً لاننا متنا وضعه حتى وشككنا في مجوز الرجوع وليس لذي الجدار ان يقصده ان تهمد (و) على انه اعادة (له الرجوع قبل البناء عليه) أى الجدار أو الموضوع عليه قطعاً (وكذا بعده في الاصح) كسائر العوارى (وفائدة الرجوع تخيره بين أن يقيه) أى الموضوع (باجرة أو يقطعه ويغرم ارش نفسه) وهو ما بين قيمة قائماً ومقلوعاً ولا يجزئ هنا القليل بالقيمة بخلاف اعادة الأرض لئلا يؤول فجازان تستتبعه والجدار تابع فلم يستتبع (وقيل فائدة طلب الاجرة) في المستقبل (فقط) لان قايه يضرب المستعير (ولورضى بوضع الجذوع والبناء عليها) أو بوضعها فقط أو بالبناء عليه بلا وضع جذوع (بعض فان أحرر رأس الجدار للبناء) عليه (فهو اجارة) لصدق حدها عليه لكن لا يشترط فيها بيان المدة في تبادل الحاجة نعم لو كانت وقتاً عليه وجب بيانها كقطع به القاضى واعتدله الزكشى لا متاع شائبة السبع فيه (وان قال بعتة للبناء) أو الوضع (عليه) أو بعت حق البناء أو الوضع (عليه) أو صاحب الخلل على ذلك ولم يقدر امدة (فالاصح ان هذا العقد فيه شوب يسع) نظراً لفظه المتقضى لكونه مؤبداً (و) شوب (اجارة) نظراً للمعناه لان المستحق به متعة فقط وجاز ذلك هنا كحق المرومجرى الماء ليس الحاجة اليه والتول بأنه اجارة محضة ردوه بأن لا تنفخ تلف الجدار بل يعود حقه يعودده اتفاقاً اما اذا قدر امدة فهو اجارة محضة وأما اذا بعه أو صاحبه ولم يتعرض للبناء أو بشرط أن لا يبنى عليه فانه يتفقد بمعاودة البناء من مكث وغيره وأصل الشوب الخلط ويطلق على الخلط به وهو المراد هنا ومشله الشائبة خلافاً لمن زعم تحطمة التعبير بها (فاذا) أراد أن يبنى لم يكن للبناء منع ولا هدم بناء نفسه واذا (بنى) بعد البيع أو الاجارة المؤبدة (فليس للمالك الجدار نقضه) أى بناء المشتري أو المستأجر (بحال) أى محالاً أو مع ارش نفسه لانه استحق دوام البناء عليه بعقد لازم نعم للمالك الجدار شراء حق البناء من المشتري كما صرح به جعفر وان استسكه الأثرى وحينئذ يمكن من الخصمتين السابقتين في الاعارة (ولو اهدم الجدار) يهدم هادم بضمن ولو المالك طالبه المشتري أو المستأجر بقيمة حق الوضع للعلولة وأرش نقص جذوعه أو بناءه ان كان لا باعادة الجدار وان كان الهادم له المالك تعدياً كما عمله اطلاقهم ثم رأيت الزكشى قال قضية كلام المتن الجزم بأن المالك لا يجبر على اعادته وحكى الدارمى فيه القواين في اجبار الشرى على العمارة وهو ظاهر انتهى فهو موضح بأن ما هنا يجزى فيه ما يأتى في الشرى وأصح القولين فيه عدم الاجبار وان تعدي بالهدم فكذلك هنا

(قوله) لصدق حدها الى المت
في المعنى والنهية أيضاً (قوله) نعم
لو كانت عبارة المعنى قال الزكشى
نعم الخ كذا ذكره القاضى (قوله)
وهو المراد هنا يقتضى منع حصة
بناؤه على أصله وليتأمل توجهه
(قوله) أو الاجارة المؤبدة الاولى
ترك قيد التأيد هنا لاسيما ان
للمالك الجدار نقضه بعد البناء
والمستأجر مع انه ليس كذلك وانما
يحتاج الى هذا التبدل عند قوله
ولو اهدم المشتري الخ فانه في الوقت
تنفك الاجارة

فقول شيخنا في شرح الروض لم يصح جوابا وجوب إعادة الجدار على مالكة وينبغي ان يقال ان هدمه مالكة عدوانا فعليه اعادته وان هدمه اجنبي أو مالكة وقد استهدم لم تجب لكن بثبت للشرى الشيخ ان كان ذلك قبل التخلية انتهى فيه نظر لما علت ان كلام الدارمي الذي استظهره الزركشي مصرح بأنه لا تجب على المالك اعادته مطلقا كما لا يجبر الشريك على العمارة وان هدم قعدا ثم ان كان هدمه أو انهاده قبل بناء المستحق أو وضعه فله بعد اعادته استءاء الوضع أو البناء أو بعد ذلك (فأعاده مالكة) باختياره أو باجبار قاض براه (فلا يشتري) أو المستأجر (اعادة البناء) أو الوضع تلك الآلة أو بمثلها لانه حق ثابت له ولو لم يبنه المالك فأراد صاحب الجذوع اعادته من ماله ممكن وافهم كلامه ان المستعير ليس له الاعادة الا بالاذن وقول الانوار يعيد مردود بان قياس العارية المطلقة منعه كافي التهذيب هناك (وسواء كان الاذن) في وضع البناء (بعض أو غيره) وحرمان هذا الغلة صحيحة فلا اعتراض عليه (فيشترط بيان قدر الوضع المبني عليه) بعد تعيينه (طولا) وهو الامتداد من زاوية الى اخرى (وعرضا) وهو ما بين وجهي الجدار (وسمك) بنفق قوله (الجدران) أي ارتفاعها اذا اخذ من اسفل فصاعدا فان اخذ من اعلا فانزله فهو محقق بضم أوله المسمول (وكيفية) أي محقوفة ومنصدة أي ملتصقة ببعضها بعض وكون البناء بنحو حجر أو طوب (وكيفية السقف المحمول عليها) أهو اعتقاد ونحو خشب لان الغرض يختلف بكل ذلك نعم لا يشترط ذكر الوزن وتكفي مشاهدة الآلة عن وصفها (ولو اذن في البناء على أرضه) بجارة أو أعاره أو بيع وفي التعبير باذن وارضه تجوز اذ المراد بالاول الرضا وبالثاني اضافها اليه باعتبار ما كان (كفي بيان قدر محمل البناء) من طول وعرض ولا يجب ذكر سمك وصفة البناء والسقف لان الارض تتحمل كل شيء نعم بحث السبكي وغيره اشتراط بيان قدر ما يحضر من الاساس لان المالك قد يرد حفرة تحت البناء فيزاحمه قالوا بل ينبغي أن لا يصح ذلك الا بعد حفره ليري ما يوجده أو يبيعه (وأما الجدار المشتري) بين اثنين (فليس لاحدهما وضع جذوعه عليه غير اذن) ولا ظن رضا (في الجديدي) نظير ما مر في جدار الاجنبي وبانه يجوز لكن لو سقطت لم يعد لها الا اذن جديد على الوجه خلافا للفقهاء (وليس له) ومثله الجار بل اولى (أن يرد فيه) وبدا بكسر التاء فيها (أو يفتح) فيه (كوة) أو يترب منه كبا (بلا اذن) الا ان ظن رضاه كقوله الماوردي في الاخير وقبيل ما قبله ولا يجوز الشق بعوض لان الضوء والهواء لا يقابلان به واذا فتح باذن لم يجزله السد الا باذن وقد يعارض ما ذكر في الترتيب الحلا فهم جوار اخذ خلالا وخلا من مال الغير الا ان يقال انه مثله فان ظن رضاه جاز والا فلا وتوهم فرق بينهما بعيد (وله أن يستند اليه ويستند متاعا لا يضر وله ذلك في جدار الاجنبي) وان متعه منه فيها لانه عند انحس ومن ثم حكى في الحصول الاجماع فيه وكأنه لم يعتد بما فيه من الخلاف لشذوذه وبحث امتناع استناد خشبة اليه يطلع منها الى داره وامتناع جلوس الغير اذ أدى الى اجتماع وتذويرة الاول بأن تلك الخشبة ان اضرت ولو على بعد منع منها والا فلا فهي داخلية في كلامهم والثاني بأنه ليس مانع فيه على ان الظاهر ان ذلك الحبل ان كان من الحرير المملوك أو المستحق امتنع الجلوس فيه بعد المنع مطلقا وقوله ان اضروا لم يكن كذلك فلا وجه للمنع (وليس له اجبار شريكه على العمارة) لتجود جدار أو بيت أو بئر وان تعدى بهدمه ولا على سقي زرع او شجر (في الجديدي) لان في ذلك اضراؤه وقد مر خبر لا يتحل مال امرئ مسلم الا يطيب نفس قال الرافعي وغيره وكلا لا يجبر على زرع الارض المشتري وتارة الاسنوي في التماس بالدفاع الضرر بها باجبار الشريك على اجارته قال الان يفرغ على اختيار الغرض الى الا لا يجبر انتهى وظاهر كلام الاسنوي اختصاص الاجبار على الاجارة بالزرع ولا يسعد أن يلحق به ما في معناه مما امدده قصر مثله دون نحو العمارة فطول

(قوله) ولا يجوز الشق كذا اخبر به في المغني ونقله في النهاية عن ابن الرفعة وأقره (قوله) واذا فتح باذن نقله في المغني والنهاية عن ابن الرفعة وأقره (قوله) وقد يعارض ما ذكر في التبر ببقية بيان ويعارضه أيضا ما تقدم من جواز الشرب من الانهار الا أن يقال المحدث العادة ثم بالساحة فيه من غير تكبير بخلاف ما هنا وفيه ما فيه (قوله) لتجود جدار أو بيت مع قول المتن فان اربوا الشريك الخ وعدم استثناء البيت منه فيه اشعار بأن للبيت حكم الجدار ونقل عن الشيخ الخطيب التصريح بها مسألة العلق والسفل المصرح بها في كلام الشيخين ثم رأيت المحتش في قوله فان أراد الخ قال في شرحه الخ فراجع (قوله) وظاهر كلام الاسنوي ينبغي أن يتأمل

امدها وبأق في القسمة ماله تعلق بذلك نعم الشر بل في الوقف يجبر على العماره على ما جزم به شارح لان
بقضاء عين الوقف مقصود وبحث الزكشي تفيد القولين بطلان التصرف فلو كان لمجور عليه ومصاحبه
في العماره وجب على وليه الموافقة انتهى ولا يحتاج لذلك لان القولين في الاجبار لخلق الشر يك الآخر
وهنا اجبار الولي لخلق المولى لخلق الشر يك الآخر (فان أراد) الشر يك (اعادة منهم بآلة لنفسه لم يمنع)
كذلك اقطاعه واطال جمع في استسكاله وانما يخالف للقواعد من غير ضرورة اذا العرصه مشتركة فكيف
يستبد أحدهما بالآخر والقوة الاشكال فرض جمع ذلك فيما اذا اختص المعيد بالارض ولم يسألوا بأن
ذلك خلاف المنقول وأجاب آخرون بأنه لا يتخلص عن ذلك ان يفرض ان الطالب عليه حملا كما صور به
القتال وغيره وقد يقال كما يجوز له ذلك لغرض الحمل عليه فحوزه له لغرض آخر توقف على البناء
ككونه سائر المثل اذا لا فرق بين غرض وغرض على انه قد يوجه احلا فهم بأن امتناعه من العماره
بآلة نفسه والقسمة عنا منه فكن شر يكه من الاستعا به للضرورة فعلم توقف جواز الاعادة على امتناع
الشر يك منها والافلشر يك تملك قدر حصته منه بالقيمة أخذ من قولهم في دار علوه والواحد وسفلها
لآخر وانهم دلت لا يتغير أحدهما الآخر ولذي العلوبناء السفلى بماله ويكون ملكه نظير ما مر فله هدمه
ولذي السفلى السكن في المعاد لان العرصه ملكه وهدمه ان بني قبل امتناعه من ان بني الاعلى علوه امتنع
هدم الاسفل للسفل لكن له تملكه بقيته أما اذا بني السفلى بعد امتناعه فليس للاسفل تملكه ولا هدمه
مطلقا لتقصيره انتهى فامتناع غيرا لباني مجوز للاعادة وما منع من الهدم والملك وعدسه محرم لها
ومجوز لهما (ويكون المعاد) بآلة نفسه (ملكه يضع عليه ماشاء وينقضه اذا شاء) لانه بآلة
ولا حق لغيره فيه ومن ثم لو كان للمتع عليه حمل خير الباني بين تملكه وينقضه ليعيد اده ويعود حقه خلافا
لما وقع لشارح من بقاء حقه كما كان وقد يستشكل بأن المتع قد توافق على ذلك ثم يتبع بعد الهدم من
اعادته فيضرمه لدمه وحينئذ فيبني اجباره هناك فذلك الضرر الناشئ عنه (ولو قال الا لا ينقضه
واغرم لك حتى لم تلزمه اجابته) على الجديد كما لا يلزمه ابتداء العماره (وان اراد اعادته بنقضه)
بكسر النون ونهيا (المشترك فلا آخر منه) كسائر الاعيان المشتركة وقبل لا واطال جمع
في الانتصار له وانه المنقول ويفرق على الاول بين هذا وامر ان الامتناع من الاعادة معه مجوز له
البناء في العرصه بأن تلك فيها توقيت منفعة لا غير وهما توقيت عين فسو حتم لم يسمح هنا (ولو
تعاونوا) بينهما أو باجرة أخرى اجابهما بحسب ملكهما (على اعادته بنقضه عاد مشتركا كما كان)
ولا يصح هنا شرط زيادة أحدهما الا بشرط عوض من غير معوض (ولو انشرد أحدهما) باعادته
بنقضه (وشرط له الآخر) الا ذنله (زيادة) تكون في مقابلة عمله في نصيب الآخر (حاز وكانت
في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فإذا كان بينهما نصيبين وشرط لاسدس النقص أى قدره من حصته
أو العرصه وأسدسهما كان له ثلثا ذلك نعم بشرط أن بشرط له ما لا كحالا لا بعد البناء لان الاعيان لا تؤجل
ويجوز أن يعيده بآلة لنفسه ليكون للآخر فيما اعيد بهما جزء بشرط له الآخر زيادة تكون في مقابلة
عمله مع جزء من آتته فاذا شرط لاسدس العرصه في مقابلة عمله وثلث آتته كان له ثلثاهما وفي هذا جمع
بين بيع وأجرة وتجرأه وحينئذ فيشترط العلم بالآلة وصفه الجدار ولو قال لا جني عمر داري
بآلة الثلث ترجع على لم يرجع لتعذر البيع أو بآلة التي ترجع على بما صرفته رجوعه كما تنق على زوجتي
أو غلامي وينبغي ان له مثل اجرة عمله في النورين لانه عمل طامعا (ومجوز أن يصالح) جاره (على اجراء
الماء) أى ماء الخمر من سطحه الى سطحه ليتزل الى الطريق مثلا بشرط أن لا يكون له نمرة لظريق غير
سطح الجار أو ماء النهر أو العين ليجرى من أرضه الى أرضه ثم ان ملك المجرى أجرى فيه ماشاء وكذا

(قوله) وبحث الزكشي الى قوله ولا يحتاج في النهاية (قول المتن)
فان اراد اعادة منهم بآلة نفسه لم يمنع لك أن تقول ان كان البناء
على العرصه بحيث لم يبق من اثر الاول شئ فشمس على ما فيه من
الاشكال لان العرصه لا يتخشي علمها من البناء علمها بخلاف
ما اذا بقي من الاول شئ من البناء يتخشي عليه الضرر من البناء
الحادث فينبغي أن يمنع حينئذ فليتم (قوله) لما وقع لشارح
قد يقال ان كان القائل المذكور يمنع من نقضه اذا شاء فهو يخالف
لصريح المنقول وان لم يمنع فلا منافاة بين قوله بقاء حصته كما كان
وبين القول بالتخير ولهذا جمع بينهما صاحب النهاية فليتم (قوله) وهما توقيت عين قد توقف
في كون البناء بالآلة تنقوبت لهما بل هو انتفاع بها وتوقيت منفعتها
لا غير (قوله) ولو قال لا جني عمر داري بآلة الثلث بقي لولم يكن ثم آلة
معينة لأحدهما واقتصر على قوله عمر داري لترجع على والظاهر
الصحة ويكون وكلا في شراء الآلة على ذمة المالك (قوله) وينبغي ان
له الخ انما يجوز ان كن ثم يقيته على ارادة ذلك ككون الخاطبا بنا
أو نحوه أو بشمور بامارة العماره للناس باجرة بخلاف رجل وجهه
لاعادة له عمل ذلك فان المتأد من قوله لترجع على الرجوع مما
يدبره فقط فليتم

(قوله) السطوح الذي قضيته انه مفرد كالسطح (قوله) يمترون الى املاكهم أى على سبيل الاستحقاق (قوله) الى هواء مشترك بينهم وبين جاره يؤخذ منه حكم المختص بالاولى وينبغي أن يتظر فيما لو أن الجار أو الشريك في تسمية الاغصان في الهواء المختص أو المشترك حتى انتشرت ثم اراد الرجوع فهل يأتى (١٦١) فيه نظير ما أتى في العارية من التخيير حتى ينتج القطع في صورة الشريك

الظاهر نعم ما لم يظهر نقل بخلافه نعم لا يتأتى هنا التقيية بالاجرة لا متاعها في الهواء المجرد فيق في الشريك التملك بالقيمة فقط ان لم يمنع منه مانع شرعى وفي الجار هو أو القطع وغرم الارش فايحتر (قوله) أو ما يحتج جاره منفعته ظاهره وان لم يختر به كالمالك (قوله) بناء على انه خصام الظاهر كافي النهاية انه كذلك وان قلنا انه لا يخصام لان هذا من حيث شغل الهواء الذي استحق منفعة كما لو دخل شخص الدار المؤجرة فان الظاهر ان للمستأجر منعه مطلقا وان أدى الى دفعه بما يدفع به الصائل (قوله) ولو أوقف نحتها الى قوله ولو اختلفنا في النهاية كأنه مفروض في غير المستحقة القطع حتى احتج الى تقييده بما أشار اليه والاوجه أن يقال لا بد من التقيد حتى بالنسبة لمستحقة القطع لان القطع يبقى معه ارتفاع ملكها بالاغصان المنطوعة بخلاف الاحراق (قوله) في زواياه لا طرافه ظاهره يقتضى انه لا اعتداده فيها ولو كان في جميعها وفيه شيء يعلم بمراجعة الروضة (قوله) قال في التنبيه الى المتن في المغنى (قوله) على تربيع أحدهما وسهكها كان بيان الترييع فواضع وان كان المراد بالترييع أمرا آخر فليين ثم رأيت عبارة المغنى مانعة ولو كان الحدار مبنيا على تربيع أحد المالكين زائدا أو ناقصا بالنسبة الى ملك الآخر فهو كالتصل بحدار أحدهما اتصالا

ان ملكا حق الاجراء فقط لكن على سبيل العوم بخلاف ما اذا قيد بغيره أو مقدار فلا يعتد به (والقاء الثلج) من سطحه (في ملكه) غير السطح (على مال) فيصون في معنى الاجارة فيصم بلفظها ويعتقر الجهل بقدره لكثرتهم معرفته ويشترط بيان السطوح الذي يعبر عليه الماء والمجرى بعينه لان ماء المطر يقل بصغره ويكثر بكبره والذي يعبر اليه وقوته وضعفه فانه قد لا يحمل الا قليل الماء وخرج بماء المطر ماء الغسالة فلا يجوز الصلح على اجرائها مال في ارض أو سطح وما نحو الزهر من سطح الى سطح للجهل بذلك مع عدم مس الحاجة اليه وان اذال البلقيني في النزاع في ذلك واختار خلافه ويقول غير السطح انما الثلج على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر للظاهر وفيما اذا اذن في اجراء الماء في أرضه بمال ان كان صاعقة عدا جارة وجب بيان محل الساقية وطولها وعرضها وعمقها وكذا ان راء المائدة ان ذكرت وكون الساقية محفورة فيما اذا استأجر لاجراء الماء في ساقية لان المستأجر لا يملك الحفر أو عقد بيع قال بعتك اجراء الماء أو حق مسيله فكبيع حتى البناء فيما حر أو مسيله أو غيراه ذلك محل الجريان كما اقتضاه كلام الاصحاب فيشترط بيان طول وعرضه لا عمقه ولو صلحه على أن يبقى زرع من مائه لم يجز لان الماء وان ملك فاعمالك منه الموجود لا مانع فالحيلة بيع قدر من الزهر ليكون الماء ماعا وقوله في ملكه ألحق به المتولى وغيره الوقف أى اذا كان النذر للوقوف عليه والواجب ان يشترط اتماقت وجود ساقية فيما محفورة لانه لا يملك احداث حفر فيها * فرع * باع دارا بعب ماء ميزاب في عرصه بجنينها ثم باع العرصه فلم يشرى منعه منه ان كان مستنده اجتماعهما في ملك البائع بخلاف ما اذا كان سائقا على الاجتماع لانه لا يجب كون ذلك من حقوق الدار فيمنع المشتري من المنع ولو كان جماعة يمترون الى املاكهم في وسط ملك انسان فطلبوا منه أن يقر لهم بحقهم ويشهد عليهم به لزمه ذلك وله أن يمتنع حتى يقرروا انه شرى بكم خوفامن أن يسكروه المشاركة تسكبا كان يدهم باقية عليه بالمرور فيه وانما لم يلزمه بناشهاد طلبه منه دائمه كقطعوا به لان الطروق هنا في ملك الغير يؤدى الى انكاره غالبا بخلاف الدين ولو خربت اغصان أو عروق شجرة ب أموال جداره الى هواء مشترك بينهم وبين جاره أو ما يستحق جاره منفعته بناء على انه يخصام وسيأتى ما فيه في الاجارة وان رضى مالك العين الجارة على نحو باعها عنه فان امتنع ولم يمكن نحو بلها فله قطعها وهدمه ولو بلا اذن حاكم لا فلا ينال الرفعة ولو أوقف شتمنا ثارا فاحترق لم يضمن ما على ماله البعوى ويتعين حمله على ما اذا لم يقصر كل عرضت ربح أو صلها اليها ولم يمكنه طفوها ولو اختلفا في عمر وميزاب ويجرى ماء ونحوها في ملك الغير أو اعادة أو اجارة أو بيع مؤبد فان علم ابتداء حدوثه في ملكه صدق المالك انه لاحق للآخر في ذلك والاصدق خصمه انه يستحق ذلك وكلام البعوى الموهوم خلاف ذلك من اطلاق تصديق المالك حله الا دعى على ما اذا علم حدوثه في زمن ملك هذا المالك (ولو تنازع احدا رابين ملكهما فان اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم انهما) بالفتح وزعم كسرهما لان حيث لا تضاف الا الى جملة غفلة عن كونها معمولية لعدم الخيش وبفرض كونها معمولية حيث لا يتعين الكسر لان الجملة التي تضاف اليها حيث لا يشترط ذكر جزأها على انها قد تضاف للمفرد (بنيا معا) بأن دخل بعض ابن كل منهما في الآخر في زواياه لا طرافه لا يمكن الاحداث فيها بترع لينة وادراج اخرى أو كان عليه عقد اسيل من مبدأ ارتفاعه عن الارض قال في التنبيه واقره المصنف في تعميده وكذا لو كان مبنيا على تربيع أحدهما وسهكها وطول دون الآخر ومثل ذلك ما لو كان مبنيا على خشبة طرفها في بناء أحدهما فقط (فهو اليد) لظهور اماره الملك بذلك فيكلف ويحكم له بالحدار ما لم تقم بينة بخلافه (والا) يتصل كذلك كان اتصل بهما سواء وأبأ أحدهما اتصالا لا يمكن احداثه وانفصل عنهما (فلهما) أى لكل منهما

المبدع عليه كما افاده قول أصله فهو في ايديهما (فان اقام أحدهما بينة) انه له (قضى له) به (والا) يكن لاحدهما بينة أو اقام كل مية (حلقا) أى حلف كل منهما للأخر على النصف الذى سلم له ان صاحبه لا يستحقه وان كان ادعى الجميع لان كلاهما مدعى عليه ويده على النصف فقيل قوله فيه (فان حلقا) أو نكلا عن العين (جعل بينهما) نظاهر اليد فينتفع بكل به مما يليه على العادة (وان حلف أحدهما) وشكل الآخر (قضى له) أى الحالف بالجميع ثم ان كان المبدع به هو الحالف حلف ثانيا المردودة ليقضى له بالسكل أو النكلا فقد اجتمع على الثاني بين النفي للنصف الذى ادعاه صاحبه وبين الاثبات للنصف الذى ادعاه هو فيكفيه بين تحمعهما بأن يتخلف ان الجميع له لاحق للأخرفيه أولا حلقه في النصف الذى يدعىه والنصف الآخر لم يثبت السبكي انه يكفيه ان الجميع لى قسمته النفي والاثبات معا وقد سار ع فيه بقولهم لا يكفي في الاعيان بالوازم (ولو كان لاحدهما) فيه نحو نقش أو طاعة أو وجه الماء أو عقد الجبال التى شدتها الجريد ونحوه أو (عليه جذو لم يرج) بها لانها أسباب ضعيفة لا تدل على الملك فان ثبت لاحدهما لم تنزع ولم تجب على مالكها اجرة كما صرح به قولهم الذى جرى عليه فى الرضة وان وجدنا جذوا موصوعا على جدار ولم نعلم كيف وضع فالظاهر انه وضع بحق فلا يقض ويقتضى له باستحقاقه دائما حتى لو سقط الجدار واعيدت وليس للمالكه تنصه الا ان استهدم انتهى فقول الفورانى ينزل على الاعارة لانها أضعف الاسباب فلما لم يكتفها بالارش أو ببقية بالاجرة ضعيف كما أشار اليه جميع متأخرون أى وان بحثه فى المطلب وافتى به أبو زرعة كالبغوى لحسانه اصرح كلامهم الذى ذكرته ويؤيدهم فرق بينهما ليس فى محله كما هو ظاهر بأدنى تأمل وعلى الأول الوجه انه لا ينزل على خصوص اجارة لان الأصل عدم العوض ثم رأيت بعضهم صرح بأنه لا اجرة وعليه فلو تسانع فى مجرى ماء وحكمتنا بأنه بحق لازم فهل يجعل ذلك الحق للارزم مقتضيا للملك فله أن يعقبه أولا لانه يكفي فى الحق للارزم ملك المنفعة مؤبدة دون العين كل محتمل والاوجه الثانى ثم رأيت بعض المحققين قال الظاهر انه كبيع حق البناء فلا يملك العقب ولا يزيد على اجراء الماء المعتاد اقتصارا على أحد معنى الحق للارزم وهو المعهود من حال استحقاق الاستعطاق فى ملك الغير بالماء وغيره فلم يعمل عليه ولا يعدل لما فوقه أو دونه الا يخصص انتهى (والسقف بين علوه) أى الشخص (وسئل غيره كذا بين ملكين فينظر أى يمكن احداه بعد العلو) لا مكان تقب وسط الجدار ووضع جذوع فيه ويوضع عليها نحو الواح فيصير البيت الواحد بيتين (فيكون) السقف (فى يدهما) لا شرا كدهما فى الانتفاع به ارشالا لعل على وسترة للاسفل (أولا) يمكن ذلك كالعقد بقيد السابق (فد) اليد (لصاحب السفلى) لا اتصاله ببناءه * فرع * افتى ابن الصلاح فيمن له أرض وبها غراس يتصرف فيه غيره تصرف المالك مدطوبه بلا منازع بأنه يصدق فى دعوى ملكه بينه كالموتازع صاحب العلو والسفل سلما مشوبا فى السفلى فان اليد فيه للأول لكونه المتصرف فيه وان كان فى ملك الثانى أى ان لم يسمر والا فهو للاسفل على المعتمد وليس لذى الأرض تملك غراس بقيمة قهر الان صاحبه يستحق ابقاءه دائما ظاهرا او الخلق انما هو فى غير ذلك بانقضاء الاجارة أو الاعارة انتهى قال بعضهم نعم لو ادعى ذوالارض أحد هذين حلف وجرى عليه حكمه انتهى وفيه نظر اذ الأصل بقاء ادعى ترم ذلك الغراس فلا نزله بمجرد قول الخصم ومرة آتيا ما يصرح بذلك

(باب الحوالة)*

هى فتح الحاء وحكى كسرهما لغة التحول والانتقال وشرا عاقد يقضى بتحويل دين ذمة الى ذمة وقد يطلق على هذا الانتقال نفسه وأصلها قبل الاجماع خبر الشيخين مطل الغنى ظلم واذا أتبع أحدكم على

اليمين
(قوله) أى الحالف الى
فى النهاية الا قوله بأن يتخلف الى
وبحث (قوله) وبحث السبكي
عبارة وقول السبكي الخ فيه
نظر لان اليمين الخ (قوله) وأعيد
أعيدت كذا فى أصله بغير خطه
والظاهر أعيد
بذلك وشعره ما الحكم لو قلع العرس
هل يستمر له هذا الاستحقاق حتى
يعيد مثله

على أي بالهمز فليمتنع أي تشديد الناء أو سكونها وتفسره رواية السهقي وإذا الحيل أحدكم على ملي،
فليحتل ويؤخذ منه أن المطل كبيرة لانه جعله ظالم فهو كالغصب فيفسق بمره منه قاله السبكي مخالفا
للصنف في اشتراطه تكرره نقلا عن منتضى مذهبا وأيده غيره بتفسيره لانه زهرى للمطل بأنه اطلالة
المدافعة أي فالمره لا تسمى مطلا وتخصه حكاية المصنف اختلاف المال الكمية هل يفسق بمره منه أولا
فاقضى انصافهم على انه لا يشترط في تسميته مطلا تكرره والالم بدأت اختلافهم وقتلوا يدها انفسير
القاسموس له بأنه التسوية بالدين وبه يتأيد ما قاله السبكي وصراحة ما في الحديث في الحوالة لانه رديفها
والاسع انها بيع دين بدين جوز للحاجة لان كالمالك بها مال ملكه قبل فكان المحيل باع المحتال ماله
في ذمة المحتال عليه بما للحاجة في ذمته أي الغالب عليها ذلك وقضية كونها صالحة الاقالة فيها به
أفتى البلقيني أخذ من كلام الخوارزمي وردت بصريح الزايعي أول الفلاس في إنشاء تعليل بامتاعها فيها
وقضية أيضا انه لا بد من اسنادها لجملة المحتاط نظير ما مر في البيع وان كانت لمجوره مثلا كأحتلتك
لبنيتك على ذمتك بما وجب لها على فيما اذا طلقها على مبلغ في ذمته بخلاف احتلتك بكذا الى آخره
كسبعت موكال وشروط في صحة الحوالة على أيها وأغيره أن يكون لها مصلحة في ذلك ومنها أن يعلم منه
انه يصرف عليها ما زمه لها بالحوالة وأركانها سبعة تحيل ومحتال ومحال عليه ودين للحيل على المحتال
عليه وللحتمال على المحيل واليجاب وقبول كاحتلتك على فلان بكذا بالدين الذي لك على أو قبضت حقك
الى فلان أو جعلت ما استحقته على فلان لك أو ملكته لك الدين الذي عليه يحقك وكذا اتعتك
للعارف به وبعثك كايته على الأوجه فان لم يقل بالدين في الأولى ولا تحتلت فيما بعدها فكائية (يشترط
لها) أي لغتها (رضا المحيل) لان الحق مرسل في ذمته فلم يتعين لقضائه محل معين (والحتمال)
لان حقه في ذمة المحيل فلا ينقل لغيره البرضاء لتفاوت الذمم والخبر المذكور لتدبيل قيل للاباحة
لانه واد بعد الحظر أي للاجماع على امتناع بيع الدين بالدين وانما يعرف رضاهما باليجاب والقبول
وشروطهما أهلية التبرع كسائر المعاملات وعبر وبالرضاهما الإشارة الى عدم وجوب قبولها الدال
عليه ظاهرا بالحديث ولولا ما مر وطئة لقولهم (الاحتمال عليه في الاصع) لانه محل الاستيفاء فلم يتعين
استيفاء المحيل بنفسه كما أنه أن يוכל (و) شرطها وجود الدينين المحتال به وعليه فحينئذ (لأصح)
من لا دين عليه ولا (على من لا دين عليه) وان رضى لعدم الاعتراض بناء على انها بيع (وقيل تصح
برضاء) بناء على الضعيف انها استيفاء (وتصح بالدين اللازم وعليه) وان اختلف سبب وجوبهما
كسكون أحدهما غنا والآخر حاجة أو أراد باللازم ما يشمل الآل للزوم بدليل قوله الآتي وبالثمن في مدة
الخيار ودعوى انه انما حذفه لئلا يشمل حوالة السيد على كتابه بالنجوم أو عكسه لاحتياج الهالاه
سبب صح بحكمهما وزعم ان مال السكينة لا يلزم بحال فاسد الا ان أر يد من جهة العبد ولا بدع كونه
لازما وهو مالا يدخله خيار من كونه مستقرا وهو ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصح بدين سلم أو نحو جعله
ولا عليه لالا يتطرق اليه انقاسخ تلف أو تعذر لاحتجها بالاجرة قبل مضي المدة والصادق قبل الدخول
أو الموت وبالثمن قبل قبض المبيع ونقل جمع عن المتولى واعتمده عدم صحته بدين الزكاة وكذا عليه
ان قلنا بيع وهو متجه لامتناع الاعتراض عنها في الجملة خلافا لمن جوز حوالة الساعي على المال له
لان الحوالة بيع والساعي له بيع مال الزكاة أو ماله الزكاة فبقا عن المتولى امتناع حوالة المال للساعي
بها ان قلنا بيع وهو متجه أيضا وان نازع فيه شارح بأنها مع تعليقها بالعين تتعلق بالذمة لان تعلقها
بالذمة أمر ضعيف لا يلتفت اليه مع وجود العين وكيف والمستحق ملك جزأ منها وصار شر بها للمالك به
فالوجه عدم صحة الحوالة بها وعليها لذلك ثم وصف الدين ولم يبال بالفاضل لانه غير أجنبي بقوله (المثلى)

* (باب الحوالة) *

(قوله) لانه جعله ظالم الخ الثاني
يقول الظلم مطلق التعدي وليس
كل ظلم مفسدا كما يقتضيه جعلهم
كثيرا من مظالم العباد من
الصغار والغصب ظلم خاص
فليس التفسير فيه لعموم كونه ظما
بل لخصوص كونه غصبا أي نظرا
لما ورد فيه بخصوصه من الوعيد
الشديد فلما لم ومن حيث المعنى
فان انتهاك الحرمة فيما لم يأذن
مالكه بوجه بالغ منها فيما يوجد
فيه اذن المال غالبا في أصل وضع
السيد (قوله) وأيده غيره بتأمل
وجه التأييد فان مراد النوروى
تكرر مررات المطل وهذا قدر زائد
على كون المتر من المطل بغيرها
تكرر المدافعة فلما لم (قوله)
وصراحة ما في الحديث الى قوله
ومنها أن تعلم في النهاية (قوله) بيع
دين بدين لا استيفاء (قوله) أي
الغالب عليها ذلك أي البيع
والا فلا استيفاء لم يوطأ فيها أيضا
كافي الروضة عن الامام عن شيخه
(قوله) أي للاجماع يؤخذ منه
بحجية الاجماع في زمنه صلى الله
عليه وسلم فليحتر (قوله) وان
اختلف الى قوله أو عكسه في النهاية
(قوله) ولا بد مع كونه الى قوله
أو تعذر في النهاية (قوله) ونقل
جمع عن المتولى الى الثمن في النهاية
الا قوله خلافا الى قوله وأما

كالتمتع والحبوب وقيل لا تصح الا بالامتنان خاصة (وكذا المتقوم) بكسر الواو (في الاصح) لثبوته في الذمة ولزومه (و) تصح (بالتمن في مدة الخيار) بأن يجعل المشتري البائع على ثالث (وعليه) بأن يجعل البائع انسانا على المشتري (في الاصح) لأنه لا يدل الى اللزوم بنفسه اذ هو الاصل في البيع وتصح فيما ذكر وان لم يتقبل عن ملك المشتري اذا تخيرا أو البائع لأن الحوالة متضمنة للاجازه من البائع ولتوسعهم هنا في بيع الدين بالدين فلا يشكل باطالاهم ببيع البائع الثمن العين في زمن خياره وفي الثانية بقي خيار المشتري كإجراء من جهة المسمى وعليه فلو فسخ بطلت الحوالة على ما رجحه أيضا ويعارضه محمول ما بأن الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ وله أن توجه استثناء هذا بأن الحوالة هنا ضعيفة بقوة الخلاف فيها وبترزل العقد مع الخيار فلم تقوها على بقائه مع الفسخ (والاصح صحة حوالة المكاتب سيده بالخجوم) لأن الدين لازم من جهة المحتال والمحال عليه مع تشوف الشارع الى العتق (دون حوالة السيد عليه) بالخجوم لأن له اسقاطها متى شاء لجواز الكفاية من جهة من حيث كونها كفاية بخلاف دين المعاملة تصح حوالة السيد به وعليه للزوم من حيث كونه معاملة وبه يسقط ما قيل هو قادر على اسقاط كل منهما بتجيزه لنفسه (ويشترط العلم) من كل منهما بما يحال به وعليه قدر وصفة) وجنسا كما يفهم بالاولى أو أرباب الصفة ما يشمله كرهن وحلول وصحة وجوده وأصدادها لان المحمول لا يصح بيعه فلا تصح بايل الدية ولا عليها للجهل بها ومن ثم لم يصح الاعراض عنها (وفي قول تصح بايل الدية وعلمها) بناء على الضعيف أنه يجوز الاعراض عنها (ويشترط تساويهما) أي الدين المحال به والدين المحال عليه في نفس الامر ووطن التحيل والمحتال وكان وجه اعتبار ظاهرها هنا دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجهما عن القياس (جنسا) فلا تصح بدراهم على دينار وعكسه لانها معا وصفا رافقا كالتقراض (وقدرا) فلا يحال بتسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح أن يجعل من له عليه خمسة تسعة من عشرة له على المحال عليه (وكذا حلوله واجلا) وقدرا لاجل (وصفة وكسرا) وجودة ورداءة وغيرها من سائر الصفات (في الاصح) الحاقا لتفاوت الوصف بتفاوت القدر وأقهر اقتضاره على ما ذكرناه لا يضر التفاوت في غيره فلو كان له ألف على اثنين متضامين فأحال عليهما بطالب من شاء منهما بالالف صح مع عدم جمع متقدمين وبطالب أيهما شاء واختاره السيد المبكي وصح أبو الطيب خلافة لانه كان يطالب واحدا فصار يطالب اثنين أمالوا حاله لياخذ من كل خمسة مائة فيصح ويبرأ كل منهما عما ضمن ولا يؤثر في صحة الحوالة وجود توثيق برهن أو ضمان لاحد الدينين نعم ينقل اليه الدين لا بصفة التوثيق على المنقول المعتمد وإنما ينقل للوارث لانه خليفة موروثة في حق حقه وتوابعها بخلاف غيره ويؤخذ مما تقرّر عن جمع متقدمين ما صرح به بعضهم أن محل الانتقال لا بصفة التوثيق أن لا ينص التحميل على الضامن أيضا والامتنان بالحوالة فإذا أقال الدائن ناشأ على المدين وضامنه فله مطالبة أيهما شاء وان لم ينص له التحميل على ذلك وفي المطلب ان المطلق الحوالة ولم تعترض لتعلق حقه بالرهن فينبغي أن تصح وجهها واحدا ويقلل الرهن كما إذا كان له ضمان فأحال عليه به من له دين لا ضمان به صحت الحوالة وبرئ الضامن لانها معا وصفا واستيفاء وكل منهما يقتضي براءة الاصيل فكذلك يقتضي فلك الرهن فان شرط بقائه الرهن فهو شرط فاسد ففسد به الحوالة ان قارنها أي ومن ثم لو شرط عاقد الحوالة رهنا أو ضمانا لم تصح كإجراء من جهة المسمى وغيره بناء على الاصح انها بيع دين بدين (ويبرأ بالحوالة التحميل عن دين المحتال والمحال عليه عين دين التحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه) بالاجماع لان هذا قائم لها وافهم ذكره التحول بعد البراءة المذكورة المقتضية لسقوط حق المحتال ان المراد بتحول حقه الى ما ذكره التحول طلبه الى نظيره حقه وهو ما بذمة المحال عليه

قوله كالتمتع الى قول المصنف قوله كالتمتع في النهاية (قوله) فلا والاصح في النهاية (قوله) فلا يشكل باطالاهم ببيع البائع الثمن قد يفرق أيضا كما سيجي انهم غلبوا النظر لسابقة الاستيفاء فلا يشكل الخ ثم رأيت العزيز يشير اليه (قوله) وفي الثانية أي في الحوالة عليه بقي خيار المشتري ان كانا في المجلس أو كان خيار الشرط لهما أو للمشتري فقط (قوله) وجنسا الى قول المصنف (قوله) ويبرأ بالحوالة في النهاية (قوله) تصح حوالة السيد فلو أقال السيد عليه بدين المعاملة وعجز نفسه بعد الحوالة فينبغي أن يكون كطرف في الفليس فتستتر الحوالة وبطالب بالدين بعد العتق لتعلقه بدينه (قوله) وجنسا الى قول المصنف (قوله) ويبرأ بالحوالة في النهاية (قوله) وكان وجهه اعتبار ظاهرها الخ ولا تم قوله آتفا وتوسعهم هنا الخ محل تأمل ولو وجه الشارع ما تقدم من صحة حوالة البائع على الثمن الذي في الذمة بأنهم غلبوا فيه سابقة الاستيفاء فلا يشكل بامتناع بيعه الثمن العين لسلام من هذه المناقاة ثم رأيت كلام العزيز مشيرا الى ما ذكرته (قوله) وافهم هذا الى قوله ثم المتجه الاختيار في النهاية

لما تقرر رهايبه فلا اعتراض على المتن لأنه أمّا إلى دفعه بذكره التحول بعد البراءة الدال على المراد كما تقرر وافهم هذا ما مررنا به لا تنتقل إليه صفة التوثيق لأنها ليست من حق المحال ولو أحال من له دين على ميت صحّت كافي المطلب كالبيان وغيره واعتد به جميع وان لم يكن له تركه على الأوجه وقوله لم يثبت لادّملته أي بالنسبة للالتزام لا للالزام ولا يشكل بأن من أحال دين به رهن انقل الرهن لأن ذلك في الرهن الجعلى لا الشرعى كما هو ظاهر لأن التركة إنما جعلت رهنا بدين الميت نظر المصلحة فالحوالة عليه لا تنفيه أو على تركه سميت أولاً لم تصح كما قاله كثيرون وان خالف في ذلك بعض المتأخرين لأن الحوالة لم تقع على دين بل على عين هي التركة ومن ثم لو كان للميت دين فللزركشي احتمالان أو جههما عدم الصحة أيضاً لا تنقلها للوارث وله الوفاء من غيرها نعم ان تصرف في التركة صارت ديناً عليه فصح الحوالة عليه وفيما إذا أحال على الميت لكل من التحصيل والمحال اثبات الدين عليه أمّا الأول فلا نه مالك الدين في الأصل وأمّا الثاني فلا يدعى مالا لغيره مستقلاً منه إليه فهو كالوارث في ما يدعيه من ملك مورثه فعلم صحة ما افق به بعضهم ان المحيل لو مات بلا وارث فادعى المحال أو وارثه على المحال عليه أو على وارثه بالدين المحال به فأنكر دين المحيل ومعه به شاهد واحد حلف معه المحال ان دين محيله ثابت في ذمة الميت ويجب تسليمه الى من تركه أو ثابت في ذمته ولا علم ان محيله ابرأه قبل أن يحيلني ويسمع قول المحال عليه ان الدين انتقل لغائب قبل الحوالة فيجلب المحال على نفى العلم ان لم يقم المحال عليه بينة بما ذكره قال ابن الصلاح ولو طالب المحال المحال عليه فقال ابرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بذلك بينة سمعت في وجه المحال وان كان المحيل بالبلد انتهى قال الغزى وهذا صحيح في دفع المحال اما اثبات البراءة من دين المحيل فلا بد من اعادتها في وجهه ثم التجهه ان المحال الرجوع به منه على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحال عليه انتهى وفارق ما يأتي من عدم الرجوع بنحو الفلاس بأنه دينه هنا تحول بخلافه في الأول تبين بطلان الحوالة وقول ابن الصلاح قبل الحوالة صريح في انه لا تسمع منه دعوى الإبراء ولا تقبل منه بينة الا ان صرح بأنه قبل الحوالة بخلاف ما لو أطلق ومن ثم افق بعضهم بأنه لو أقام بينة بالحوالة فأقام المحال عليه بينة براءة المحيل لم تسمع بينة الإبراء أى وليس هذا من تعارض البيتين كما تقرر ان دعوى الإبراء المطلق والبيئة الشاهدة به فاسدان فوجب العمل بينة الحوالة لأنها لم تعارض (فان تعذر) أخذ المحال من المحال عليه (بفلس) طرأ بعد الحوالة (أو وجد حلف ونحوهما) كوت (لم يرجع على المحيل) لان الحوالة بمنزلة القبض وقبولها متضمن للاعتراف بشرطها كما في المطلب فلا أثر لتبين أن لادين نعم له تخليف المحيل انه لا يعلم براءة المحال عليه على الأوجه وعليه فلو نكل حلف المحال كما هو ظاهر وان بطلان الحوالة لا نه حينئذ كذا المقرر له الاقرار وبهذا تبين انصاح رد ما افق به بعضهم انه لو قامت بينة بأن المحال عليه وفي المحيل بطلت الحوالة ذوق واضع بين البيئة ورد الاقرار لكن له تخليفه هنا أيضاً ولو شرط الرجوع عليه بذلك فأوجه قيل قضية المتن أى فيما يأتي في اليسار صحة الحوالة لا الشرط والذي يتجه بطلانها لانه شرط ينافي مقتضاها ثم رأيت غير واحد خرم به يؤيده قولهم لو أحال غيره بشرط انه ضامن للحوالة أو ان يعطيه المحال عليه رهناً أو كفيلاً لم تصح الحوالة (فلو كان مفلساً عند الحوالة وجهه المحال فلا رجوع له) لانه مقصر بترك البحث (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) ورد بأنه مع ذلك مقصر وأفهم المتن صحتها مع شرط اليسار وان الشرط باطل وعليه يفرق بينه وبين ما مررنا أيضاً بأن شرط الرجوع منافي صريح فأبطالها بخلاف شرط اليسار فبطل وحده (ولو أحال المشتري) البائع (بالتن فرد البيع يعيب) أو أقاله أو تخالف بعد القبض للبيع ولما لالحوالة (بطلت) الحوالة (في الاظهر) لا ارتفاع الثمن

(قوله) ما افق به بعضهم عبارتها
الوالد (قوله) ثم التجهه لم يظهر وجه
تقرر بالشرح لهذا ونحوه فافهم
سأني عن افتناء بعضهم انه لو قامت
بينته بأن المحال عليه وفي المحيل
الخ (قوله) أخذ المحال الى قوله
وبهذا في النهاية (قوله) والذي يتجه
الى قوله وشم في النهاية (قوله)
أو تخالف بعد القبض عبارة
شرح الروض سواء كان الصبي بعد
قبض المبيع ومال الحوالة أم قبله
سم أقول التجهه الذي أشار إليه
في أصل الروضة فليأمل المحقق
الشارح في التقييد

بأنفسه البيع وانما لم يطل فيما لو أحالها صدقها ثم انفسج التكاثر لان الصدق أثبت من غيره
ولهذا لو زاد زيادة متصلة لم يرجع في نصفه الا برضاها بخلاف البيع فبإذن البائع ما قبضه من المحال
عليه للمشتري ان يني والافيد له فان لم يقبضه امتنع عليه قبضه (أو) أحال (البائع) على المشتري
(بالتن فوجد الرد) للمبيع شيء مما ذكر (لم يطل) الحوالة (على المذهب) لتعلق الحق هنا
بشال وهو الذي انتقل اليه الثمن فلم يطل حقه بنفسه المتعاقدين كالموثر في البائع في الثمن ثم رد عليه
المبيع بعيب لا يطل قصره للمشتري الرجوع على البائع ان قبض منه المحتال لا قبله (ولو باع عبدا)
أي قاذرا أو أوثا (وأحال ثمنه) آخره على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حريته)
وقت البيع (أو ثبتت) حريته حينئذ (بيئته) شهدت حسبة أو أقالها العبد ومحل أقامتها في هذين
وقد اتفقا على المتبايعان على حريته ما إذا كان قديما لا خرا لا وقت الاحتياج لها أو أحد السلطنة
ولم يصرح قبل أقامتها بأنه مملوك على الاصح من تناقضهما في مواضع (طلبت الحوالة) أي بان عدم
انقضاءها لانه بان أن لا يسع فلا شئ وكذا كل ما يمنع صحة البيع ككونه مملوكا للغير فبإذن المحتال ما أخذه
على المشتري وبقي حقه في ذمة البائع كما كان (وان كذبهما المحتال) في الحرية (ولا ينسب حلقاه)
أي لكل منهما تخليفه وان لم يجتمعا على الوجه (على نفي العلم) بها ككل في لا يتعلق بالخالف
واذا حلقه أحدهما فلا خرا تخليفه على الوجه أيضا (ثم) بعد حلقه كذلك (بأخذ المال من
المشتري) لبقاء الحوالة ثم بعد أخذ المال منه لا قبله يرجع المشتري على البائع كما اقتضاه كلامه ما لانه
قضى دينه باذنه الذي تضمنته الحوالة فلا نظر لقوله طئي المحتال بما أخذه مني وقال ابن الرفعة انه الحق
لانه وان لم يأت فيه لكنه يرجع بطريق الظفر وردت عليه بأن الكلام في الرجوع ظاهر بحيث يلزمه
به الحالك في الرجوع بالظفر أما إذا لم يخلف بأن نكل فيخلف المشتري على الحرية بطل بناء على
الاصح ان العيين المردودة كالقرار (ولو) اذن مدين لداثته في القبض من مدينه ثم (قال المستحق
عليه) وهو المدين الآذن لم يصدر مني الا اني قلت (وكلمة ثمة بضلي وقال المستحق) وهو الدائن
بل الصادر من ثمة انك (أحلتني) فصار الحق لي (أوقال) المستحق عليه (أردت بقولي) اقبض
منه أو (أحلتك) بمائة مثلا على عمرو (الوكالة) بناء على الاصح من صحة الوكالة بلفظ الحوالة
وكان وجه خروج هذا عن قاعدة ما كان سر محيا في باب احتماله ومن ثم لم يحمل صدق مدعى الحوالة
قطعا كما يأتي (وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيئته) لان الاصل بقاء الحقيقين
على ما كانا عليه مع كونه أعرف بيئته بخلفه تدفع الحوالة بالسكر الآخر الوكالة انغزل فيتم قبضه
فان كان قد قبض برئ الدافع له لانه وكيل أو محتال و يلزمه تسليم ما قبضه للعالم وحقه عليه باق أي
الا أن تجد فيه شروط الظفر أو التقاص كاهو ظاهر وان تلف المال في يده بلا تقصير لم يضمنه لانه
وكيل برغم خصمه وليس له المطالبة بدنه لانه استوفاه برغمه وقال البغوي وتبعه الخوارزمي يضمن
لثبوت وكلمته والوكيل اذا أخذ لنفسه يضمن وظاهر كلامه انه مع ضمانه لا يرجع وحينئذ فكان هذا
هو وجه قول الروض وان تلف شفر يطالب به بطل حقه أما إذا قال أحلتك بالمائة التي لك على علي
عمرو فيصدق المستحق بيئته قطعا لانه لا يحمل غير الحوالة وسورة المسئلة أن يتقاضي الدين كما فاده
تعبيره بالمستحق عليه والمستحق فلما انكر مدعى الوكالة الدين صدق بيئته في المسئلتين (وفي الصورة
الثانية وجه) انه يصدق المستحق بيئته بناء على الضعف انه لا تقع الوكالة بلفظ الحوالة لتناهما
(وان) اختلافنا في أصل اللفظ الصادر كان (قال) المستحق عليه (أحلتك فقال) المستحق بل (وكلمتي)
أوفي المراد من لفظ محتمل كقبض أو أحلتك (صدق الثاني بيئته) لان الاصل بقاء حقه في ذمة المستحق

(قوله) أي قد أتى قوله ومحل في
النهاية (قوله) ثم بعد أخذ المال إلى
المتن في النهاية (قوله) اذن مدينه
إلى الفرع في النهاية (قوله) لان
كلامه إلى قوله أما إذا
الأصل إلى المتن في المعنى (قوله) لان
وظاهر كلامه إلى قوله وأما إذا
(قوله) فكان هذا هو وجه قول
الروض الخ أقول جرى عليه
شارحه وجرى عليه متأخرون من
تلاميذه وهو مشكل فان الذي
صححه الشيخان ونقل الرافعي
تفكيكه عن جماعة في مسألة ما إذا
كان باقيا انه يلزم تسليم ما قبضه
وان حقه باق كخبر يفي التحفة
فلتأمل وليراجع كلام أصل
الروضة فليقل قول التحفة وكان الخ
إشارة وتنبه على التوقف فيه لانه
انما يظهر تفكيكه على مقالة
البغوي التي تسترر انها هذا
مرجوحة

(قوله) (لا شاهد فيه كما هو ظاهر محل تأمل (١٦٧) بناء على ما تقرران المرح في الحوالة انها سبع دين يدين فكان معنى أحلتني على فلان بالمائة التي

عليك اشتريت منك المائة التي لك عليه بالمائة التي لي عليك والحكم بتحول الحق الى ذمة المحال عليه فرجع ثبوت الحوالة ولم تثبت

(باب الضمان)

(قوله) (الشامل للكفالة التي التنبه في النهاية) (قوله) (وان كان له اشارة مفهومة وقد يوجه ذلك بان حاله حال ضرورة فلا يقاس بحكمه بغيره وبأن السكينة منه والحال ما ذكر اقوى في الدلالة من الاشارة للحكم بصراحته بل يكاد ان يكون عند التامل الصادق من جملة الاشارة ولا يافيهما اطلاقهم ان كتابته كناية لانه لم يقبل التقيد ولان هذا هو الاصل فيها فذكره كغيره ولا قولهم الكناية لانتقال الخ لما تقرر ان حاله حال ضرورة فلا يقاس بما ذكره كغيره فليتأمل حق التأمل (قوله) (للتظرفيه مجال والثاني اقرب وان قال الشارح انه بعيد من كلامهم اذ لا يظهر توجيه ما ذكره من البعد الا بعم ذكرهم له في غير الضمان وقد يكون المحال عليه انهم انما تنبهوا له في هذا الباب بخصوصه ولو فوج نازلة فيه أو حيث التخصيص يذكرة ومثل هذا يقع كثيرا في صنيعهم للتيسع ثم رأيت في أصل الروضة بعد ذكر حكم ضمان الاخرس مانصه ولو ضمن بالسكينة فوجهان سواء أحسن الاشارة أم لا أصحهما الصحة وذلك عند القرينة المشعرة ويجرى الوجهان في الناطق في سائر التصرفات انتهى فافهم قوله في سائر الخ ان ما ذكره في كناية الاخرس ليس خاصا بضمانه

عليه وحلف المستحق تندفع الحوالة بأخذ حقه من المستحق عليه ويرجع هذا على المحال عليه ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند افلاس المحال عليه * فرع * أفتى بعضهم فيمن أقبر أن مدنيه حاله على فلان فأنكر المدين الحوالة وحلف على نفسها بانه لا يبرأ من الدين لانه ان صدق فالدين باق بحاله وان كذب فقد أحال بنفسه وبين حقه بمجده وحلفه وذلك يقتضي الضمان ولا نظر الى ان الدائن اعترف ببراءة المدين لان اعترافه انما صدر في مقابلة ما ثبت له على فلان فاذا لم يثبت رجوع الحق وحقه وقد نص في الام على هذا في نظير مسئلتنا فقال فيما اذا أقر أحدنا بين باخ وكذبه الاخر لا يثبت الارث كقولنا اشتريت منك هذه الدار بألف وأنكر البائع لا يستحق عليه الا لانه انما أثبتها في مقابلة ما ثبت له ولم يثبت انتهى وفيه نظر أما أولا فلا يثبت له لا نظر لانكار المدين وانما النظر لا قرار المحال عليه وان كان اقراره لا يقبل على المحيل فله تعريضه أيضا ولا رجوع له على المحتال بشئ وان فرض انه بان ان الحوالة لا ينكره فلم تقع الاحالة من المحيل وحده وأما ما يافى ذكره من الام لا شاهد فيه كما هو ظاهر لان المقرض كالمقابل في اقراره فكان رتبة طاهرة على انه انما ذكر الا لانه لما أخذ مقابله وهذا بل ذكر مقابلا وانما خرم بتحول حقه من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلم يكن له رجوع الى مطالبة المحيل لانه حينئذ يكون مكذبا بالنفس مصرحيا

(باب الضمان)

الشامل للكفالة هو لغة لا التزام وشرعا يطبق على التزام الدين والبدن والعين الآتي كل منها وعلى العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامنا وضمانا وحميلا وزعيما وكفلا وصبرا قال الماوردي لكن العرف خصص الضمين بالمال أي ومثله الضامن والمحيل بالبدن والزعيم بالمال العظيم والكفيل بالنفس والصبر يعي الكل وأصله قبل الاجماع الخبر الصحيح الزعيم غارم وأنه صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير ويؤخذ منه مع قولهم انه معروف الآتي انه سئو وبوجهان محله في قادر عليه يأمن غائلته واركان ضمان الذمة خمسة ضامن ومضمون ومضمون له ومضمون عنه ومصلحة (شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) بالمعنى السابق في الجمل الصوم في قوله أو صبيان رشداً فانه مجاز والاخبار كما يعلم مع صحة ضمان السكران من كلامه في الطلاق فلا يصح ضمان مجبور عليه بصبا أو جنون أو سفه ومكره ولو قسا كرهه سببه ومرا أول الجرم ما يعلم منه حكم آخرس لا يفهم والمعنى عليه والنائم وان من يذرع برشده ولم يجبر عليه ومن فسق في حكم الرشيد وسيد كحكم ضمان المكتاتب قريبا فلا يرد على عبارته شئ خلافا لما أورده ذلك كله عليها ثم قال كان ينبغي له ان يذع والاختار وأهلية التبرع وصحة العبارة * تنبيه * وقع لهما هنا ما يقتضي ان كناية الاخرس المنضم الماهر أرائن تشعر بالضمان مصرحة وان كان له اشارة مفهومة وفيه نظر ظاهر لا اطلاقهم ان كتابته كناية وقولهم الكناية لا تقبل الى الصريح بالقرائن وان كثرت كانت بائن محرمة على أبدا لا تخلي الى وعلى ما افتضاه كلامهما فهل يختص ذلك بالضمان أو يعي كل عقد وحل ويقيد بهذا ما أطلقوه ثم للنظر فيه مجال والاول بعيد المعنى لان الضمان عقد غرر وغير محتاج اليه فلا يناسب جعل تلك الكناية مصرحة فيه دون غيره والثاني بعيد من كلامهم (وضمان مجبور عليه بفلس كثيرا) بثن في ذمته فيصع كضمان مريض نعم ان استغرق الدين مال المريض وقضى به بان بطلان ضمانه بخلاف ما لو حدث له مال وأبرئ وأطلق من أطلق البطلان عند الاستغراق يتعين حمله على ذلك ولو أقر بدين مستغرق قدم على الضمان وان تأخر عنه وضمانه من رأس المال الا عن معسر أو حيث لا رجوع فن الثالث (وضمان عبد) أي قن ولو مكاتب (بغير ادن سببه باطن في الاصح)

وان أذن له في التجارة وانما صخلع أمة جمال في ذمتها بلا اذن لانها قد تضطر اليه نحو سبعة عشر
 نعم يصح ضمان مكاتب لسيده ومبعض في نوبته بغير اذن بخلافه في نوبه السيد و يفرق بين صحة
 شرائه لنفسه حينئذ بان الضمان فيه التزام مال في الذمة على وجه التبرع وهو ليس من أهله حينئذ
 فان قلت ظاهر كلامهم صحة شبهة حينئذ قلت يفرق بان التزام الذمة على وجه التبرع يحتاج له
 لان فيه غررا فاشتراط له عدم حجر بالكلية ولا يكون ذلك الا والتوبة له لا غير ثم رأيت ابن الرفعة
 يفرق بانه في الشراء يدخل في ملكه ناخر اجابا بخلافه في الضمان وهو موافق لقولي على وجه
 التبرع لكنه يقتضي بطلان شبهة حينئذ وليس بالواضح فتعين ان يراعى الفرق ما ذكرته مما يخرج
 نحو الهبة فتأملوه بحث ابن الرفعة عدم صحة ضمان الثمن الموقوف جزئيا على المشهور انه لا يصح
 عتقه وبحث غيره صحة باذن الموقوف عليه ووجهه بان اذنه يسلط على التعلق بكسبه المستحق
 له وهو قياس الاوجه من صحة من الموصى بمنفعة باذن الموصى له وعليه ينبغي ان يقال متى انتقل الوقف
 لغيره بطل الضمان (و يصح) ضمان الثمن (بأذنه) أي السيد بعد علمه بقدر ما يضمن لان التعلق
 بما له وهل معرفة المضمون له الا في اشتراطها معتبرة من السيد أو من العبد والذي يتجه اشتراطها
 منها لان كلامهم ما مطالب و يأتي ان وجه اشتراطها اختلاف الناس في المطالبة تشديدا
 وضده والمطالبة هنا لهما ما فاتحه اشتراط علمها ولو لماعلى سيده اذلا محذور ولا يلزمه امثال أمر
 السيد به اذلا تسلط له على ذمته بخلاف بقية الاستخدامات واذا أدى بعد العتق فالرجوع له لانه أدى
 ملكه بخلافه قبله (فان عين) في اذنه في الضمان لا بعده اذلا يعتبر بعينه حينئذ كما هو ظاهر (للاداء
 كسبه ما وغيره) كمال التجارة (قضى منه) عملا بتعيينه نعم ان لم يقب مال التجارة ولو لتعلق دين به لتقدمه
 على الضمان ما لم يجبر عليه القاضى والالم يتعلق به الضمان أصلا أتبع الثمن بالباقي اذا عتق
 كما عتده السبكي لان التعيين قصر الطمع عن تعلقه بالكسب الذي اعتمده ابن الرفعة (والا) يعين
 في اذنه للاداء جهة (فالاصح) انه ان كان مأذونا له في التجارة تعلق (غرم الضمان) بما في يده
 ربحا ورأس مال (وما يكسبه بعد الاذن والا) يكن مأذونا له فيها (ولا يتعلق الا) بما يكسبه
 بعد الاذن ككون السكاح الواجبة باذنه في صورتين نعم هذه لا تتعلق الا بكسبه بعد النكاح لانها
 لا تخب الا به بخلاف المضمون به فانه ثابت حال الاذن فانه قد عتق قول جمع بالتوبة بينهما * تنبيه * يعلم
 مما مر في الرهن صحة ضمانت مالك على زيد في رقية عبدي هذا أو في هذه العين فيتعلق بها لا غير
 (والاصح اشتراط معرفة) الضامن لعين (المضمون له) وهو صاحب الدين دون مجرد ذمته فلا يكفي
 ذلك لتفاوت الناس في المطالبة تشديدا وتسهيلا ولا معرفة وكيله كما أفتى به ابن عبد السلام وغيره
 والتعليل مصرح به لانه قد يعزله فاقتضاء ابن الصلاح بالاكْتفاء بغيره لانه احكام العقد
 تتعلق به ضعيف وان بالغ الاذرى في الانتصار له (و) الاصح (انه لا يشترط قبوله) لا (رضاه)
 لان الضمان محض التزام لا معاوضة فيه وبه يعلم انه لا يؤثر رده فتقل الزر كشي عن الحاملي
 تأثيره انما يأتي على الضعيف انه يشترط رضاه والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر (ولا يشترط رضا
 المضمون عنه قطعاً) لجواز أداء عين الغير بغير اذنه فالتزامه أولى وفيه وجه لم يعتد به لشدوده (ولا
 معرفته) حيا كان أو ميتا (في الاصح) كرضاه ولان ضمانه معروف معه وهو يفعل مع أهله وغير
 أهله نعم يشترط كونه مدنيا كما فاده قوله (و يشترط في المضمون كونه) أشار بحذفه دنا هنا
 وذكره في الرهن الى شموله لعين المضمونة ومنها الزكاة بعد التمكن والعمل الملتزم في الذمة بالأجارة
 أو المساقاة (ثابتا) حال الضمان لانه وثيقة فلا يتقدم بثبوت الحق كالشهادة فلا يكتفي بجران سبب وجوبه

(قوله) قلت يفرق الخ ويمكن ان
 يفرق بين الضمان والهبة بان الضمان
 يتوجه الى كسبه بعد الضمان
 وكسبه بعد الضمان حق للسيد
 فاعتبر اذنه والهبة تصرف في خالص
 ملكه فلا مانع وبه يفرع على الفروع
 المذكورة انه لو ضمن في عين من
 اعيان أمواله صح في نوبته سيده بغير
 اذنه وهو واضح بناء على ما سياتي
 في قول الشارح تنبيه يعلم الخ
 (قوله) عملا الى قوله المصنف
 والاصح اشتراط في النهاية (قوله)
 بعد الاذن الى فانه قد عتق (قوله)
 كرضاه الى قوله قال الاسنوي
 في النهاية

كثيفة الغد للزوجة و يكفي في ثبوتها اعتراف الضامن به وان لم يثبت على المضمون شيء كما
صرح به الرافعي بل الضمان متضمن لاعتراضه بوجود شرائطه نظير ما مر في قبول الحوالة
وانما لهم لاراباذا كره الغزالي وهو كونه قابلا للتبرع به فخرج نحو قود وحق شفعة لسفاده اذ برد على
طرده حق القسم للظلمة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانها لها وعلى عكسه دين الله تعالى كالزكاة ودين
مريض معسر أو ميت فانه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به قال الاستاذ ولا يضمن الاذن في أداء
الزكاة لاجل التيقن ان تكون عن ميت لجواز الاستئصال بها عنه انتهى ومثلها الكفارة (وصح
القديم ضمان ما يجب) وان لم يجز سبب وجوبه كمن ملى يديه لان الحاجة قد تمس اليه ولا يجوز
ضمان نفقة مستقبلة لاقر يب قطعها لان سبيلها سبيل البر والصلوة لا الدين ولو قال اقرض هذا مائة
وأنا لها ضمان ففعل ضمانا على الوجه نظير ما يأتي في ألوق متاعك في البحر وعلى ضمانه يتجارع ان كلا
يحتاج اليه فليس المراد بالضمان في هذا الباب (والمذهب صحة ضمان الدرك) ويسمى ضمان
العهد وان لم يكن تاسا لس الحاجة اليه في غرب ونحوه ممن لو خرج مديعه أو ثمنه مستحقا لم يظفر به
على انه ليس من ضمان ما لم يجب مطلقا لان المقابل لو خرج عما شرط تبيين وجوب رد المضمون والدرك
بفتح الراء وسكونها النبعة أي المطالبة متى به لا التزامه الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله (بعد قبض)
ما يضمن من (الثمن) في التصور الآتي والمبيع فيما ذكره بعد لانه انما يدخل في ضمان البائع
أو المشتري حينئذ وقبل القبض وكذا معه كما هو ظاهر من كلامهم لم يتحقق ذلك فخرج ما لو باع الحاكم
عقارا غائب للذي يدينه فلا يصح ان يضمن له ذلك لعدم القبض ونحوه افتاء ابن الصلاح بأنه لو أخرج
المدين وقفا عليه يدينه ضمن ضامن ذلك فان بطلان الاجارة لم يلزم الضامن شيء من الاجارة لبقاء الدين
الذي هو اجارة بحاله فلم يفتقر عليه شيئا (وهو ان يضمن للمشتري الثمن) وقد علم قدره وتسلمه
البائع (ان خرج المبيع) المعين (مستحقا) كان خرج موهونا أو مأخوذا بشفعة يبيع سابق
(أو معينا) ورده المشتري (أو ناقصا النقص) ما قدر به من السكيل أو الزرع أو الوزن كتقص (الصنعة)
وردا أيضا وهي بفتح الصاد والسين أفصح منها كفي القاموس وفي نسخة جعل اللام كافا يشمل نقص
القدر ونقص الصفة المشروطة كذا اذا باع به بشرط كون وزنه كذا أو من نوع كذا أو ضمن ضامن
عهدة ذلك وبين مستحقا وما بعده صحة ضمان درك فساد يظهر في العقد باستحقاق أو غيره ونحو ردائه
جنس أو عيب أو تلف قبل قبض أو بعده وقد انسخناه وتقابل أو نقصه عما قدر به بما يقتضي
الخيار لا الفساد أو في الثمن الجنس فيشمل كله كما تقتضيه ولو ضمن بعضه المعين ان خرج بعض مقابله
مستحقا أو معينا أو ناقصا لنقص صفة أو صفة وحيد لا يدفع الاعتراض عليه وتصوير غير واحد له غير
ذلك لخروجه عما الكلام فيه وهو الضمان للمشتري كما يعرف بتأمل ولو أطلق ضمان الدرك أو العهدة
اختص بما خرج مستحقا لانه انتداب منه لا ما خرج فسادا بغير الاستحقاق وذكره كالجمهور الضمان
للمشتري فقط كأنه لا غائب لاجتهد للبائع بأن يضمن له ما يبيع بعد قبض المشتري لان خرج الثمن المعين
ابتداء أو عا في الذمة مستحقا أو ناقصا النقص نحو صفة أو معينا مثلا ومورد ذلك ان يقول ضمانت لك
عهدة الثمن أو المبيع أو دركه أو خلاصك منه ولا يصح في قوله خلاص المبيع أو الثمن أو شرط كقبول
بخلاص ذلك لانه لا يستقبل بتخليصه بخلاف شرط كقبول الثمن كما علم مما مر ولو اختلف الضامن
والبائع في نقص صفة الثمن ولا يثبت حاف الضامن لاصل براءة ذمته أو البائع والمشتري حلف البائع
لان ذمة المشتري كانت مشعولة وبخاف البائع يطالب المشتري وكذا الضامن ان أقر أو ثبت صحة
أخرى ويصح ضمان الدرك لاسلم اليه المسلم فيه بعد ادائه ان استحوذ رأس المال المعين للمسلم رأس

(قوله) حق القسم للظلمة كان
التسليم له كونه تاسا ولا يفتحه
التبرع لا يتوقف عليه على ان في
ايراده نظرا لان الشرط ما يلزم من
عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم لذاته ويمكن دفع
ما أورد على عكسه بأن المراد
جواز التبرع به في الجملة والزكاة
تصدق والتبرع بها بعد قبض
المستحق لها ودين العسر قبل
التبرع به عند زوال مانع الاعسار
وأما حق القود والتصاص فلا
يقبل التبرع به بوجهه لكن من
الواضح ان مراد الغزالي بقوله
للتبرع بالنسبة لغير مستحقه (قوله)
ودين مريض معسر الاولي تقديم
معسر على مريض أو تأخير مريض
ميت ليفيد اعساره في دين الميت
(قوله) ضمانا على الاوجه صرح
في الروضة بأن صحة الضمان في
هذه على القديم وهو ظاهر
(قوله) ويسمى ضمان العهدة الى
قول المصنف وهو في النهاية (قوله)
فان بطلانها اعاد ذكره لانه
مفروض في الحادثة المسئول عنها
والا فالضامن غير صحيح مطلقا
(قوله) وما لو ضمن بعضه المعين
أي رعيه مثلا بخلاف المبيع كقمت
بعضه أي فلا يصح

المال ان استحق المسلم فيه لانه لو كونه في الذمة يستحيل فيه الاستحقاق بخلاف المقبوض ومن ثم لو اشترى أرضاً ثم غرس أو بنى ثم استحققت لم يصح ضمان الارش الا بعد القلع ومعرفة قدره وللمستأجر أو الاجير ايضا على وزان ما ذكره ويصح أيضا ضمان درك دين قبض فاذا ضمن اثناء أو عماف الذمة له آخر درك يجوز فيه أو ينقص صحتة بأبدل الزيف من المؤدى أو الضامن وطالب أحدهما بالنقص فان طلب الضامن في الأولى أن يعطيه المؤدى لسد له لم يعطه قاله الماوردي وتخير بين المؤدى والضامن يجعل على ما زاد المؤدى والالم يطالب الضامن بشئ ومن ثم قيدت ما مر بقولي وردة المشتري وقولي وردة أيضا لانه الذي في اليان عن المعودى وخزمه في الأنوار وغير واحد من الشراح وبوجه بأن المضمون هنا كما يعلم مما يأتي انما هو المالبة القائمة ومع وجود نحو العيب يد المضمون له لأفوات عليه نعم لو رفع الامر لقراض وفتح نحو العيب وأبقاه تحت يده الى محبيء مالكة قول له الآن مطالبة الضامن لارتفاع العقد وخروج العيب عن ملكه أولا لانه مادام تحت يده فثبوته به باق كل محتمل والثاني أقرب الى الإطلاق فالا وفيما اذا استحق المبيع بطالب الضامن كالبائع أو بعض المبيع بطول الضامن أى أو البائع بنسب المستحق من الثمن ففتح المشتري أم لا يتيه التحقيق ان متعلق ضمان الدرك عين الثمن أو المبيع ان بقي وسهل رده وبذله أى قيمته ان هدر رده للعبادة ومثل المثلى وقيمة المتقوم ان تلف وتعلقه بالبديل اظهر لانه ليس على قاعدة ضمان الاعيان من جهة ان ضمان الدرك يعر بدل العين عند تلفها بخلاف ضمان العين المغصوبة والمستعارة وفي المطلب ليس المضمون هنا رد العين اى وحدها والالزم أن لا تجب قيمتها عند التلف بل المضمون المالبة عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بذله فعلم ان ضمان الثمن المعين الباقى بيد البائع ضمان عين فيطل العقد بخروجه مستحقا لان الرد هنا لم يتوجه لبذل أصلا بل للعين المتبعة بالعقد ومن ثم لو تعذر رد ثمنه لم يعر الضامن بدلها كما تقر وان ضمان الثمن الذى ليس كذلك ضمان ذمة فلا بطلان بتبين استحقاقه لان الرد هنا لم يتوجه للعين بل لثمنها عند تعذر رد ثمنها كما تقر أيضا وهذا اندفع ما قد يقال أى فرق بين المعين وغيره ومع توقف صحة ضمانه على قبض البائع له وغيره العين يتعين قبضه من غير نظر الى عدم تعيينه في العقد وجه اندفاعه ما علم من الفرق الواضح بينهما فمأتمل ذلك كله فان كلام المتأخرين أوهم تساقضا لهم فيه وهو لا يندفع الاجابة تقر كما أفاده كلام شيخنا وغيره ولا يجزى ضمان الدرك في نحو الرهن كما بحثه أبو زرع لانه لا ضمان فيه (وكونه لازما) وان لم يستقر كمن مبيع لم يقبض وكمر قبل وطء (لا كنجوم كالبه) القدرة المسكتب على اسقاطها متى شاء فلا معنى للتوقيه وكذا جعل الجعالة قبل الفراغ كاسيد كره يتيه اعترض المتن باقتضائه صحة ضمان الغير لديون السيد على المكاتب من نحو معاملة والاصح وقال اكثر المتأخرين عدم صحة ضمانه ببناء على الاصح من تساقضه وهو وسقوطها بتعجزه وكلامها هنا صريح في ذلك بخلاف ضمانها الا حني فانه يصح اذا لم ان ويرد عن بيعه اقتضاه ذلك اذا دخله الكاف علمه اقتضى عدم انحصار البطلان فيها فان قلت مرت صحة الحواله بها وعليها ما مر من التوجيه فهل لاجرى ذلك هنا مع استواء البابين في اشتراط الازم قلت يفرق بأن الضمان فيه شغل ذمة فارغة فاحتيط له باشتراط عدم قدرة المضمون عنه على اسقاطه لئلا يعر ثم تحصل التعجز فيعذر الضامن حينئذ بفوات ما أخذ منه لا معنى بخلاف الحواله فان الذى فيها مجزى التحول الذى لا ضرر على الحمال فيه لانه ان قبض من المكاتب فذلك والا أخذ من السيد فلم يضر لقدرته الحمال عليه على ذلك فمأتمله فانه حتى والمراد بالالزام ما لا تسلط على فسخه من غير سبب ولو باعتبار وضعه (و) من ثم (يصح ضمان الثمن) للبائع (في مدة الخيار) للمشتري فى الاصح لانه آيل للزوم بنفسه أما اذا كان الخيار

(قوله) التحقيق ان متعلق الفعل في النهاية

لهمما فالتمن موقوف أو للبائع فذلك المبيع له وملك التمن للمشتري فلا تمن عليه حتى يضمن وبالأجازة يعمله
 البائع ملكا مستدلاً بتنا كاهم وقول الشيخين عن المتولى يصح الضمان هنا بلا خلاف مفسر على
 الضعيف انه مع ذلك ملك للبائع نعم لو قيل فيما اذا تخيرا ان الضمان يوقف فان بان ملك البائع له لوجود
 الاجازة بانت صحة الضمان والافلام يبعد لان العبرة في العقود بما في نفس الامر (وضمان الجعل
 كالرهن به) فيصح بعد الفراغ لزومه لا قبله لجواز مع كونه لا يقول للزوم بنفسه بل بالعمل وبفارق التمن
 في مدة الخيار * تنبيه مهم * وقع لهم في مجتأ اشتراط لزوم الدين في الرهن والحالة والضممان ما يوهم
 التنافي وبما مع الجواب عنه وان لم أر من تنبه لذلك كله انهم صرحوا بان كل ما صرح به من صحة ضمانه
 وعكسه واستثنوا صوراً يصح ضمانها لارهنها لعدم الدين فيها كاللرئ و رد الايمان المضمونوا حضار
 البدن وكذا من درهم الى عشرة على مقالة تعجب عن تقاها موهما بصحة ما فيها من الحكم الصرف
 لاستواء الجميع في ان العلم به شرط فان نافاه هذا فليطو في الكل أو لا فلام كلامهم في تلك الكيفية قاض
 بأنه لا يشترط في هذين استقرار الدين كجزة قبل انتفاع في اجارة العين ولا صحة الاعضاء عنه فيصح كل
 منهما بدين السلم وهو المسلم فيه وبالدية والزكاة تنصليها مع الرهن لركاة تعلقت بالعين لا يصح بخلاف
 ضمانه بصحة برد الايمان المضمونة وخالفوا هذا في الحوالة فاشتراط صحة الاعتراض عن دينها المحال
 به وعليه فلا يصح بدين السلم ولا بالدية ولا زكاة ولا عليها وكأهم نظروا الى انهم معاوضة أو استيفاء
 وكل منهما يستدعي صحة الاعتراض بخلاف ذلك فان كلامهم ما وثيقة والتوثيق يحصل بمجرد الزوم لانه
 نخبة القوات وهي متقدمة عند لزوم سببه وأما قول ابن العماد هي أوسع منها لما انار خصه وجرى وجه
 بصحة ما على من لا دين عليه بخلافه فمما يعجب منه لخالقه لصريح كلامهم مع فساد استنتاجه
 لا طلاق الاوسعية مما على به الاعلى اعتبار بعيد لكن يفرضه انما يعبر عنه بكونها أوسع منها ما من
 حبيثة لا مطلقا كما هو واضح وقرروا أيضا بانها بينهم ففصلوا فيها في نجوم الكفاية ودين المعاملة تفصيلا
 مخالفا لما فصلوه في الضمان الحق به الرهن وكأهم لمخوافي الفرق ما قد تمته آتفا قائل ذلك كما فانه نفيس
 مهم (وكونه معلوما) للضامن فقط جنسا وقد اوصفته وعنا خلافا لقول الزركشي المذهب جواز
 ضمان ما علم قدره وان جهل صفته (في الجديد) لانه اثبات مال في الذمة لا دمي بعقد فلم يصح مع الجهل
 كالتمن نعم لو قال جاهل بالقدر ضمانت لك الدراهم التي على فلان كان ضمانا لثلاثة على الواجه وكذا
 لو ابرأ من الدراهم ولا نظرم يقول أقل الجمع انسان لانه شاذ ومن ثم لو قال له على دراهم لزمه ثلاثة
 وفارق أجرتك الشهور بأنه عقد معاوضة متخضة فان قلت قد يكون ماعلى الاصيل دون ثلاثة قلت بواخذ
 الضامن باقراره انما على الاصيل وأيضا ضمن ثلاثة ضمن دونها بالاولى (والابراء) المؤقت والمعلق
 بغير الموت والا كذا تمت فأنتم برىء وأوانت برىء بعد موتى كان وصية والنزى لم يدرك فيه المبرأ منه ولا نوى
 و (من الجهول) في واحد مما ذكره الدلائل لا وكيله أو لادى لكن فيما فيه معاوضة كان أرا تى فانت
 طالق لا فيمساعد ذلك على المعتد (باطل في الجديد) لان البراءة متوقفة على الرضا ولا رضاه يقتل مع الجهل
 نعم لا اثر لطلو لا تكن معرفته أخذنا من قولهم لو كاتبه بدرهم ثم وضع عنه دينار من مر يد اياها باهما
 من اقيمة صح وبكى في التقدر الراجح علم العدد في الابراء من حصته من دورته علم قدر التركة وان جهل
 قدر حصته وبأى في الخلع ماله تعلق بذلك ولان الابراء وشله الترتك والتحليل والاسقاط تملك للمدين
 ما في ذمته أى الغالب عليه ذلك دون الاسقاط على المعتد ومن ثم لو قال لا حدمد نبيه ابرأت أحدكم لم يصح
 بخلاف ما لو علمه وجهل من هو عليه فانه يصح على ما حزم به بعضهم وانما لم يشترط قبول الدين ولم يدرده
 نظر الشائبة الاسقاط فان قلت لم علموا في علمه شائبة التملك وفي قبوله شائبة الاسقاط قلت لان القبول

(قوله) للضامن الى قوله وفارق
 في النهاية الاقوله خلافا الى التمن
 (قوله) المؤقت والمعلق الى الفصل
 في النهاية الاقوله في واحد مما ذكر
 وقوله وكذا أحلتكم كما هو ظاهر
 وقوله ووقع لجمع عينين الى قوله
 ولو ابرأه (قوله) في واحد مما ذكر
 أى آتفا بقوله جنسا وقدرا الخ
 (قوله) ومن ثم لو قال لا حدمد نبيه
 في نسخة مولانا قنيس سره لو قال
 لمدنيته وكتب مانصه في أصله
 لا حدمد نبيه والحكم صحيح على كلا
 النسختين

(قوله) على جهلها كأنه حيث لم يعلم استند انما (قوله) ويرأى الدين وعليه فهل هو يسع فيجوز فيه أحكامه وهل يكفي التزام العوض في الذمة أولآ لانه يسع دينين ينبغي أن يجتزأ ثم رأيت أن زياد قال يصح الأبراء في مقابلة مال معين أو موصوف في الذمة وعبرة العباب لوقال لغريمه بالخصوصة ابرئني من ذلك على كذا فأبرأه جاز صرح بذلك في الأنوار وجرى عليه الزكشي في قواعد انتهى (قوله) لان الضمان بشرط براءة الاصيل يؤخذ من تعامله ان الكلام مفروض في نحو قوله ضمننت ما عليه بشرط ابرائه بخلاف نحو أبرئه وأنا ضامن له اذ ليس فيه تقيد الضمان بالبراءة فليشأمل (قوله) لجمع مفتين في نسخة السيد عمر بنين وكتب كذا في أصله مفتين (قوله) ويؤخذ منه ان مثله عكسه قد يشترق بأنه اذا اسقط الدين في الدنيا لم اسقطه في الآخرة لانه انما يطالب فيها بما استحق في الدنيا وهذا معنى قولهم لان الخلل في العكس فان معناه أسقطت عنك المطالبة في الآخرة ان من من غير وفاء وأما في الدنيا فلا أسقط المطالبة عنك بل أنا مطالب لك فيها والحاصل ان التعلييل والاقصار في التصوير مشعران بالفرق في نظرهم أتي اشعار فتأمل بعين الانصاف متحسنا للاعتساف

* (فضل المذهب صحة كفاية البدن) (قوله) في قسم الضمان الى قول المصنف بدلا في النهاية

ادون الا ترى الى اختيار كثيرين من أصحابنا جواز المعاوضة في نحو البيع والهبة ولم يختاروا صحة تنويع الغائب وهبته ولو أبرأتم ادعى الجهل لم يقبل ظاهر ابل باطنا ذكر الرافي لكن في الأنوار انه انما بشر سبب الدين لم يقبل والا كدين ورثه قبل وفي الجواهر نحوه فلخص به كلام الرافي وفيها أياض عن الزبلي تصدق الصغيرة المزوجة بجبار يمينها في جهلها بمجرها قال الغزوي وكذا الصغيرة المجبرة ان دل الحال على جهلها وهذا أيضا يؤيد ما في الأنوار قال المتولي ويجوز بذل العوض في مقابلة الأبراء انتهى وعليه فيمك الدائن العوض المبدول له بالأبراء ويرأى المدين وطريق الأبراء من الجهول أن يبرئه مما يعلم انه لا ينقص عن الدين كالفشك هل دينه يبلغها أو ينقص عنها واذ لم يبلغ الغيبة الغائب كفي فيها الندم والاستعفاء لانه فان بلغته لم يصح الأبراء منها الا بعد تعينها بالثخص بل وتعين حاضرها فيما يظهر ان يختلف به الغرض ولو أبرأه من معين معتقد انه لا يستحقه فبان انه يستحقه برئ (الا الأبراء من ابل الدية) فانه صحيح مع الجهل بصفتها لانهم اغفروا ذلك في اثباتها في ذمة الخاني فكذلك هنا ولا تعتذر الأبراء بها بخلاف غيرها لا يمكن معرفته بالبحث عنه (ويصح ضمها في الاصح) كالأبراء للعلم بسببها وعددها ويرجع في صفتها الغالب ابل البلد (ولو قال ضمننت مائة على زيد) أو أبرأتك أو بذرت لك مشلا وكذا أحلتك كموطأهر (من درهم الى عشرة فالاصح صحت) لا تنفاه الغرم بذكر الغاية (و) الاصح (انه يكون ضامنا عشرة) ومبرئانها واذ رآها ادخلا للغائبين (قلت الاصح) انه يكون ضامنا (لستعة) ومبرئانها واذ رآها (والله أعلم) ادخلا لاؤل فقط لانه مبدأ الا التزام وترتب صحة ما بعده عليه بل قيل لثمانية اخرجها لهما لانه اليقين فان قلت بما ضعف هذين ويرجع الاول قولهم اذا كانت الغاية من جنس الغياب دخلت قلت هذا في غير ما نحن فيه لانه في الامور الاعتبارية وما نحن فيه في الامور الالتزامية وهي تحتاط لها ويأتى ذلك في الاقرار كسبذ كرهه ويأتى ثم زيادة على ما هنا ولو اقرن صحة نحو ابرأتم قال جهلت مدلولها وامكن عادة خفاء ذلك عليه قبل والا فلا كما يأتى في النذر * فرع * مات مدين فسال وارثه اثنائه يبرئه ويكون ضامنا ما عليه فأبرأه على طن صحة الضمان وان الدين انتقل الى ذمة اخصا من لم يصح الأبراء لانه بناء على طس انتقاله لاضامن ولم ينتقل اليه لان الضمان بشرط براءة الاصيل باطل ودليل بطلان الأبراء قول الامم وتعوده لوصالحه من أفس على خمسمائة صلح أنسكار ثم ابرأه من خمسمائة طانضحة الصلح لم يصح الأبراء عين الخمسمائة التي ابرأها أم لا وقولهم لو اتي المكتب لسيدته بالخوم فأخذها منه وقال له اذهب فأنت حر ثم خرج المال مستحقا بان عدم عتقه لانه انما اعتقه بظن سلامة العوض وقولهم لو اتي بالبيع المشروط في بيع على طن صحة الشرط بطل أو مع علمه بفساده صرح ولا نفيه صحة الرهن بظن الوجوب لما مر في المناهي ولما ذكر بالبقيتي ذلك قال وهذا يدل على أن باي الامر في نحو ذلك على ما اعتقده مخا انما في الباطن لا يؤخذ به وترتيب الامام لقول القاضي الموافق لذلك مرفيع انتهى ويؤخذ من قوله في نحو ذلك انه لا بد في تصديقه من قرينة تقضي بصدق ما ادعاه من الظن ووقع لجمع مفتين وغيرهم اعتمادا بخلاف بعض ما قررناه فاحذره ولو ابرأه في الدنيا دون الآخرة برئ فمنها لان أحكام الآخرة مبنية على الدنيا ويؤخذ منه ان مثله عكسه الا أن يقال انه ابرأه معلق لكن مرت صحة تعليقه بما لو فيمكن أن يقال هذا مثله ولو قل ابرأتمك على عليك وله عليه دين أصلي ودين ضمان برئ منهما * (فصل) * في قسم الضمان الثاني وهو كفالة البدن وفيها خلاف أصله قول الشافعي رضي الله عنه انها ضعيفة (المذهب) منه (صحة كفالة البدن) وهي التزام احضار المكفول أو جزء منه شائع لعشره أو ما لبقاء بدونه كروحه أو رأسه أو قلبه الى المكفول له لا طباق الناس عليها ومسيس الحاجة اليها ومعنى ذلك

أنها ضعيفة من جهة القياس لان الحار لا يدخل تحت البارد يشترط تعيينه فلا يصح كقلت
 بدن أحد هذين (فان كفل) بفتح الفاء افصح من كسرهما (بدن) عداء كغيره بنفسه
 لانه بمعنى ضمن لكن قيل أئمة اللغة لم يستعملوا الامتداعيا بالباء انتهى ولعله لكونه الافصح اما كفل
 بمعنى عال كفي الآية فقد عده بنفسه دائما أي واورد في حديث الغامدية الآتي الباء فيه زائدة
 تأكيداً (من عليه مال) أو عنده مال ولو أمانة (لم يشترط العلم بقدره) لما بان أن لا يغرمه
 (ويشترط كونه) أي ماعلى المكحول (مما يصح ضمانه) فلا يصح بدين مكاتب بالنجوم أما غيرها
 ففيه ما مر في شرح قوله وكونه لازماً لا يبدن من عليه خور كاه أطلقه الماوردي ومجمله
 ان تعلقت بالعين قبل التمكن بخلاف ما اذا كانت في الذمة أو تعلقت بالعين وتمكن منها الصيغة ضمان
 الاولى ومثلها الكفارة وضمان رد الثانية (والمذهب بيمين يدين) كل من استحق حضوره مجلس
 الحكم عند الطلب لحق آدمي كـ كفيل وأجير وفن أبقى لولاه وامر أقرن يدعى نكاحها ليشتمه
 أولن أثبت نكاحها ليلسها له وكذا عكسه كما هو ظاهر و (من عليه عقو بد آدمي كقصاص وحده
 قدف) لانه حق لازم فأشبهه المال مع ان الاول يدخله المال ولذا مثل بمشالين (ومنعهما في حدود الله
 تعالى) وتعازيره كحذرة قلة لانما مأمورون بسترها والسعي في اسقاطها ما أمكن ومعنى تكفل أنصاري
 بالغامدية بعد ثبوت زناها الى ان تلدها قام بجوئها ومصلحها على حد وكفلها كزبا عو بهيرداستشكال
 تصور العـ ناله هنا مع وجوب الاستيفاء فوراً وبحت الاذرى في حديثه ثم لم يسقط بالتو به صيغة
 التكفل بدين من هو عليه وينا فيه ان لم يرد حذراً قطع الطريق فقط جواهرهم عن الخبر المذكور (ووضع
 بدين صبي ومجنون) لانه قد يستحق احضارهما اليه من لم يعرف اسمهما ونسبهما علم ما بنحو
 اتلاف ويشترط اذن ولهما ما في طالب احضارهما ما في حجره وبحت الاذرى اشتراط اذن ولي السفينة
 وله احتمال بخلافه وهو الذي يظهر ترجحه للصحة اذنه فيما يتعلق بالدين كما يعلم مما مر فيه ثم رأيت
 غيره قال ان هذا هو ظاهر كلامهم ومثله الثمن فيعتبر اذنه لا اذن سيده انتهى وانما يظهر فيما لا يتوقف
 على السيد كاتلافه الثابت باليمين (ومجنوس) باذنه لتوقف خلاصه كما يصح ضمان معسر المال
 (وغائب) كذلك وان كان فوق مسافة القصير فيلزمه الحضور معه سواء كان ببلدها كما حال
 الكفالة أو بعدها طاب احضاره بعد ثبوت الحق وأقبله للخاصة على المعتمد خلافاً للزركشي وغيره
 لاجل اذنه في ذلك فهو المورط لنفسه (وميت ليحضره فيشهد) بضم أوله وفتح ثالثة (على صورته)
 لعدم العلم باسمه ونسبه لانه قد يحتاج لذلك ومجمله قبل الدفن لانه بعد وان لم يتغير وعدم النقل المحرم
 وان لا يتغير في مدة الاحضار واذن الولي في مثل هذه الاحوال لغو ذكره الاذرى وبحت في المطلب
 اشتراط اذن الوارث أي ان تأهل والا فولي كاطر بيت المال وواقعه الاسنوي ثم بحث اشتراط
 اذن جميع الورثة وتعبته الاذرى بان كثير من صور وامثلة المتع بما اذا كفه باذنه في حيلته انتهى
 ويجاب بجمل الاول على ما اذا لم يأت من لا وارث له كذمي مات ولم يأت من قضاها انه لا تصح كفالته
 (ثم ان عين مكن التسليم) في الكفالة (يعين) ان صلح سواء كان ثم مؤنة أم لا وبحت الاذرى
 اشتراط رضا المكحول بدينه به وفيه وقفة (والا) يعين (فكناها) يتعين ان صلح أيضاً كالسلم نعم
 كلامهم هنا فيهم انه لا يشترط بيان محل التسليم وان لم يصلح له موضع التكفل أو كان له مؤنة
 وهو مخالف لنظيره في السلم الموجل فيحصل التسوية ويحمل الترق قال الدميري وهو ان وضع السلم
 التأجيل والضمان للحلول وان ذالك عقد معاوضة وهذا محض غرامة والتمار وفي كلا فرقة نظر
 وان حرم بئانهما شيخنا وتبعته في شرح الارشاد أما أولاً فلا نافع ان وضع الضمان للحلول وأثنانياً

(قوله) في حديث الغامدية الآتي
 الوارد في حديثها كسأني تكفل
 لا تكفل (قوله) كل من استحق الى
 وبحت في النهاية (قوله) وبه يرد
 استشكل الخ أي بما أشار اليه
 حديث الغامدية من ان تأخير
 استيفاء الحد وان كان فوراً قد يمتنع
 منه ما منع كالحمل (قوله) قد يستحق
 الى قوله فيلزمه الحضور في النهاية
 (قوله) الحق اذنه لك ان تقول
 سلماً ذالك لك منه قد يحتاج الى المال
 بناء على مسأني من تعميم وجوب
 الحضور و يأتي نظير ذلك في العبد
 أيضاً قد يرد والخاصل انه لو فصل
 في العبد والسفينة بين احبهما
 الى المؤنة في حضور محل التسليم وبين
 عدمها لمكان وجهها
 (قوله) لعدم العلم باسمه الى في النهاية
 ومجمله قبل الدفن الى قوله
 (قوله) ومجمله قبل الدفن الى قوله
 واذن في المغنى (قوله) لا تصح كفالته
 محل تأمل لان الاسم له الاول به العادة
 وان اتقى الارث ولا يولي غير وارث
 لا تنص عن ولا يولي غير وارث
 على صبي (قوله) وبحت الاذرى بحث
 الاذرى في محله ولا وجه لتوقف فيه
 ثم رأيت المحشى قال ما نصه أقول هو
 متجه ان اختلف به العرض كبيع له
 يوجب مؤنة

فكل منهما عقد غرر ومع الغرر لا تنفارق المعاوضة الالتزام كما هو واضح وقد يفرق بأنه يتحاط بالاموال
لاختلاف حفظها باختلاف المحال ما لا يتحاط بالابدان لما من من جوارز اركاب البحر بيد المولى
لا يملكه وحديثنا هذا مال فاحتبط له بيان محل التسليم بشرطه وما هنا يد أن صاحبه فلم يتح
لسانه ولا نظرها لمؤنة المحضر لانها ليست على الكفيل العاقد فلا غرر عليه بل على المكفول بخلاف
المؤنة ثم أما اذا لم يصلح فاقرب محل صالح على الاوجه من تردديه (و يبرأ الكفيل بتسليمه) مصدر
مضاف للفاعل أو المفعول أى بنفسه أو وكيله المكفول من يد أو عين الى المكفول له أو وارثه
(في مكان التسليم) المتعين بما ذكر وان لم يطالبه بدوقضية كالمهم انه لو كفل واحدا بدت اثنين لم يبرأ
الا باحضارهما وان كانا متضامنين وهو ظاهر (بلا حائل) يمينه وبين المكفول له ولو محجوب ساجد
لا يمينه بما ربه بخلاف ما اذا سلمه محضرة مانع (كتمغلب) يمنع منه فلا يبرأ لعدم حصول
المقصود نعم ان قبل مختار ابرئ وخرج بمكان التسليم غيره فلا يلزمه قبوله فيه ان كان له غرض في الامتناع
كان محل التسليم يمينه أو من يعينه على خلاصه والا أجزبه الحاك على قبوله فان صمم تسلمه عنه
فان فقد الحاك كم شهد ان سلمه لوبرئ وبأى هذا التفصيل فيما لو أحضره قبل زمنه المعين * فرع *
قال فتمت احضاره كلما طلبه المكفول لم يلزمه غيره لأنه قد عفا عنها معلق الضمان على طلب
المكفول له وتعليق الضمان يطله كذا اعتمد شرح كالمقيني وفيه نظر بل مقتضى اللفظ تعليل
أصل الضمان على الطلب وتعليقه منطل له من أصله فهو الوجه فان قلت الأولى فيها تعليل بالمقتضى
اذ لا يلزمه الاحضار الا بالطلب قلت المعلق هنا الضمان لا الاحضار كما هو المتبادر فان جعل كلما قيدا
للاحضار فقط بقياسه التكرار فلم يصح القول بالمره عليهم فان قلت فماذا راجع من ذلك قلت قضية
ما يأتي في ضمان احضاره بعد شهر ان النظر متعلق باحضاره لا بضمنه تعلقه هنا به أيضا فيصح
و يتكرر كلما طلبه (وبان يحضر المكفول) البالغ العاقل محل التسليم ولا حائل (و يقول)
للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة الكفيل) وكذا في غير محل التسليم أو زمنه حيث لا غرض
له في الامتناع فيشهد دانه سلم نفسه عن كفالة فلان ويرأ الكفيل كذا أطلقه الماوردي والوجه
أخذنا مما قبله انه لا يكفي اشهاده الا ان فقد الحاك أم المسمى والمجنون فلا عبرة بقولهما الا ان رضى
به المكفول له على الوجه وتسليم أجنبي باذن الكفيل كتسليمه وبدون اذنه لغو الا ان قبل المكفول له
* تنبيه * ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لافيما قبله و يفرق بان محجى هذا او وحده لا قرينة فيه
فاشترط لفظ يدل بخلاف محجى التكفيل به فلا يحتاج اللفظ ونظيره ان الخليفة في القبض لا بد منها
من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدى المشتري كما مر نعم ان أحضره بغير محل التسليم فلا بد من
لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر (ولا يكفي مجرد حضوره) بلا قوله المذكور لانه لم يسلم اليه
ولا أحد من جهته (فان غاب) المكفول من بدن أو عين (لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه)
لعذره وصدق في جهله بيمينه (والا) بان عرف مكانه (فيلزمه) عندا من الطريق ولم يكن ثم منعه
منه و يظهر انه لا يكفي في هذين بقوله احضاره ولومن دار الحرب ومن فوق مسافة التصرف ولو في بحر
غلبت السلامة فيه فيما يظهر وان حبس بحق فيلزمه قضاء ما عليه من دين ذكره صاحب البيان
وغیره وفيه نظر ظاهر الا ان يراد انه مع حبسه بحق في غير محل التسليم يلزمه باحضاره وبحسب ما لم يستبد
في تخليصه ولو ببذل ما عليه ومؤنة السفر في مال الكفيل ولو كان المكفول بيده يحتاج لمؤن السفر
ولا شيء معه فيظهر ان يأتي فيه ما مر في الدين المحبوس عليه * تنبيه * من الواضح انه انما يلزم السفر
للاحضار ويمكن منه ان وثق الحاك منه بذلك وثوقا ظاهرا لا يخاف عادة والا فالذي يظهر انه يلزم حينئذ

(قوله) من جوارز اركاب البحر
الح كذا في أصله بخطه رحمه
الله ولا يخفى ما فيه وفي أصله شبهه
متصلة بأركاب (قوله) يمينه وبين
المكفول الى قوله وفيه نظر
في النهاية (قوله) نعم ان قيل أى
ان قبل المكفول له تسلم المكفول
مع الحائل مختارا لهذا القول
برئ الكفيل (قوله) البائع الى
التنبيه في النهاية (قوله) على الوجه
عبارتها كما يختمه لا ذرى (قوله)
فاشترط لفظ يدل هل تعين اللفظ
بتخصوصه أو يتوهم متاهة ما يدل
على تسليمه نفسه عن الكفيل
وان لم يكن لفظ محل تردد ولعل
الثنائي اقرب (قوله) بغير محل
التسليم أى أوزمه (قوله)
فلا بد من لفظ فيه نظير ما مر
فلا تغفل (قوله) يدل على قبوله له
وفي نسخة على قوله وكل منهما
محتاج الى التأمل (قوله) لعذره
الى التنبيه في النهاية الا قوله ويظهر
الى ومن فوق (قوله) انه لا يكفي
في هذين الظاهر خلافه لانه
قد يتخص به خوف الطريق لنحو
عابر خاص وكذا بقية المواضع
فاشترط به ويعبر عليه أقامة
اليمينه عاما (قوله) يلزمه باحضاره
يعنى الكفيل (قوله) ومؤنة السفر
أى سفر الكفيل

بكفيل كذلك فان تعذر حبس حتى يزن المال قرنا أو يأس من احضاره (وعمل مدة ذهاب واباب)
عادة لانه لا يمكن وبجث الاستوى امهاله مع ذلك أى في السفر الطويل ثلاثة أيام كالمدة إقامة
السافر بن والاندعى امهاله لا تتجاوز رقعة بأمنهم وانقطاع نحو مطر وتلي وجعل مؤذ (فان مضت)
المدة المذكورة (ولم يحضره) وتدو جثت تلك الشروط ومنها ان تفرمه الاجابة الى التماسي لاذن وأقول
المكذول له للكفيل أحضره للتأمين ويقول له التماسي أحضره لانه حينئذ رسول التماسي اليه ولم كف
قول ذى الحق لان من طلب خصمه لتأخذ لانه اجابته من حيث طلبه له ومن ثم تفيد بمسافة العدوى
ويقول وقد الخندق اعناد الزركشي قول جع لا يحبس كعسر يدن ووجهه لاذن فاعه ظهور الشرق بان
هذا يعد قاراعلى احضار المازنه بخلاف ذلك (حبس) ان لم يؤد الدين الى تعذر احضار المكذول بموت
او نحو تغلب أو جهل بمجمله لا متاعه بمالهمو بجث الاستوى انه اذا حضر المكذول بعد تسليمه الدين
رجعه به على من أده اليه ورد بانه تبرع بالاداء لتخليص نفسه وأجيب بتبرعه وانما بدله بالجلولة
وهو متبرع ومن استمرده ان بقى والافدله والكلام حيث لم يوفى عنه ولا يرجع شيئاً تبرعه
بأداءه بغير اذنه ولو تعذر رجوعه على المؤدى اليه فهل يرجع على المكذول لان ادعاءه عنه يشبه
القرض الضمني أو لا لانه لم يراع في الاداءه العتق بل مصلحة نفسه بخلافه لانه من
الحبس كل محتمل والثاني أقرب (وقيل ان غاب الى مسافة القصير لم يلزمه احضاره) لانها بمنزلة الغيبة
المنقطعة وركونه بان مال الدين لو غاب اليها الزمان احضار فكذلك هو لا فرق في جميع ما ذكرين ان تطرأ
الغيبة أو يكون غائباً وقت الكفالة نعم لا تصح بيد غائب جهل مكانه * نبيه * وقع للشارح هنا
ما قلته بتجب منه حيث مزج المتن بقوله فيلزمه احضاره من مسافة القصير فادونها وظاهره ان ما فوقها
لا يلزمه الاحضار منه وهو خلاف صحيح الشنخين وغيرهما لا يقال هي وان بعدت تسمى مسافة
قصر لان هذا انما يحسن لو لم يقل فادونها أما اذا قل ذلك الميس مراده بمسافة القصير
الأقلها لانها التي لها دون وقد تجاب بان له فالتدين احدهما الردعى من أشار الى انه ينبغي
ان يفضل بين مسافة العدوى وغيرها والثانية بان نصبتة خلافية أو ما لها المات وأشار اليها
في الخادم بقوله ما شاعه الرافعي من الخافه مسافة القصير بمادونها بخلاف ما نصحه المتولى فعلمنا
ان مادونها لا خلاف فيه يعتد به بل فيها فالتدين لاختتامها بمادونها والمتولى يفرق فقصده
الشارح ان يبين الاصل المتفق عليه وانه لا عبرة بمن شافاشار الى تفصيل فيه ولم يبال بذلك الايهام
لانه قائل بالفرق بين المسافة وما فوقها فيلزم من ثبوتها ثبوت ما فوقها ولا يلزم من ثبوت مادونها
ثبوتها فحين ذكر الدون اثبتنا ان التدين قائمه (والاصح انه اذا مات ودفن) أو هرب أو توارى
ولم يدبر محله (لا يطالب بالكفيل بالمال) فالعقوبة أولى لانه لم يلزمه أسلاف النفس وقد ذك
الدفن لانه قبله بطلان باحضاره للشهادة على صورته كالمكره لانه بطلان بقبه بالمال كما هو واضح
(والاصح انه لو شرط في الكفالة انه يعزم المال) ولومع قوله (ان فات التسليم بطلت) الكفالة لانه
شرط بان يمتضاها وانما صح قرض شرط فيه تخور دمسعر عن نحو صحيح وضمان بشرط الخيار للفقهاء
له أو لحلول المؤجل لان الغرم هشام مستقل بغير عقد فائ شرطه كشرطه عند في عقد وغيره مما ذكر
صفه تابعة لا تغل بمقتضى العقد من شكل وجهه فالغيث وحدها وليس من الشرط كملت بيده
فان مات فعلى المال لانه وعد فافغو وتصح الكفالة ولا اثر لارادة الشرط هنا فيما يظهر خلافا
للزركشي لان انما وقعت شرطها لمعها المنفصل عن كملت فلم يؤثر فيه وان اراده ولو قال كملت
لث نفسه على انه مات فانما تضمنه بطلت الكفالة والاشعان لانه شرط بانها أيضا (و) الاصح

(قوله) أى في السفر الطويل ان كان تسعة
كلام الاستوى بالطويل بالنسبة لثلاثة الايام
فواضع والا فقل تأمل فينبغي في التصبر اعتبار
مدة الاستراحة على العادة فتأمل (قوله) لانها
بمنزلة الغيبة الى التمس في النهاية (قوله)
* نبيه * وقع للشارح الخ لاختفاء ان مسافة
التصبر في قوله وقيل ان غاب الى المراتبها مطلق
المسافة التي تقصر فيها الصلاة لأقل مسافة
تقصر فيها الصلاة لانه لا مقتضية لتخصيصه
وان فهم حكم الاكثر بالاولى اذا سطر ذلك
فان اردنا بان التعميم على المذهب فحق التعيين
ان يقال فيلزمه احضاره من مسافة القصير
فادونها وأما قول القتيبة انما يحسن الخ فيما
يقضى منه الشئ بانه يعين حينئذ لا يعين
لانا اذا اردنا بمسافة القصير اقلها لها دون وفوق
ووضع عطف كل منها عليها وأما اذا قلنا بانها
مطلق المسافة التي تقصر فيها الصلاة فحقها
ما يصلح عطفه عليها لا الدون فتأمل ثم رأيت
الحشي كتب على قوله فليس مراد الخ بالحق
ما فيه فان مسافة القصير بالمعنى الشامل لا قالها
وما زاد لها دون وهو ما ليس من أفرادها وهذا
نظاها وعمري ان التجب من الشارح في ذلك لما
يتجب منه لم يصدر عن تأمل (قوله) فافغو
أولى الى قوله ولا أثر في النهاية (قوله) فلم يبق
فيه وان اراده فيه انه مرفى البيع ان الخاق
الشرط المفسد فضر اذا ذكر في سلب العقد وما هنا
كذلك الا ان يشرى بأن البيع له زمان خيار
مجلس فالحق الواقع فيه بالواقع في سلب العقد
ولا كذلك الكفالة ثم يظهر ان محل التردد ما قبل
عزمت على الايمان بماد كرم ارادة الشرطية
قبل الفراغ من كملت الخ فان قال ذلك منقطعاً
فليتأمل (قوله) ولو قال كملت الى التمس في النهاية

انها لا تصح بغير رضا المكفول) أو نحوها لانه مع عدم اذنه لا يلزمه الحضور معه فبطل فائدتها
 * فرع * يصح التكفل للمالك عين معلومة ولو خفيفة لأمونة لردها بردها لا قيمتها ولو تلفت عين هي
 يده ان كانت يده يدها من هي تحت يده أو قدر على انتزاعها منه فان تعذر ردها لنحو تلف
 لم يضره شيء * تنبيه * الذي يظهر في مؤثر ردها أنها على الضامن بالعين السابق في الدين المحبوس عليه
 المصنف قول به (فصل) في صيغة الضمان والكفالة ومطالبة الضامن وأدائه ورجوعه وتوابع
 لذلك (يشترط في الضمان) للمال (والكفالة) للبدن أو العين (لنظ) غالباً اذ مثله الخط مع الية
 وإشارة أخرى مفهومة كما يعلم من كلامه في فروع (يشترط بالالتزام) كغيره من العقود ودخل
 في شعر الكفاية فهو أوضح من قول الروضة كغيره ما يدل لانها ليست دالة أي دلالة ظاهرة ثم الصريح
 (كفنت) لك كذا ذكره والظاهر كما قال الأذري وغيره خلافه ان عقد الأول ان ليس
 بشرط (ديلت عليه) أي فلان (وتضمنته أو تقلدته) أي ذلك عليه (أو تكفلت بيده) فلان
 أو نحوه مما يدل عليه فيما يظهر أو أنا بالمال الذي على زبد مثلاً (أو باحضار الشخص) الذي
 هو فلان وانما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما هو واضح انه لا يكون ذكر ما في المتن وحده فان قلت
 نعمل على ما اذا قل ذلك بعد ذلك هـ وما تكون أله العهد الذي لا يملكه من قبل لم يجز له ما ذكره
 له على العهد الذهني قلت لا يصح هذا الجمل وان أوهمه قول الشارع المجهول الذي يشبهه انه فيما
 كناية لما مر أول الباب انه لا أثر للقرينة في الصراحة (نؤمن أو كفل أو زعيم أو جليل) أو قيل
 أي فلان كما هو واضح ولعلهم حذفوه لذلك وعلى ما على فلان ومالك على فلان على ثبوت
 بعضها وانما بقيتها قياساً على ما استشار لفظ الكفالة بين الخصام في بعدهم وخل عنه والمال على
 صريح لان على صيغة التزام صريحة في ضمان ماله عليه فن لم ينتج لقول شيخنا والمال الذي لك
 عليه ان أراد به الاشتراط وضع حذف الرض له ويرقى بينه وبين ما مر آتفاً بان القرينة ثم خارجة
 فضغبت عن أن تؤثر الصراحة ان أراد دخل عنه الآن وكذا ان أطلق فيما يظهر لا خل عنه وأراد
 أبداله شرط مفسد وقول شيخنا بالابطال مع الإطلاق أيضاً فيه نظر لا خل عنه لا عموم فيه فيصدق
 بالصورة الصحيحة بل هي المتقدمة وما عداها مشكوك فيه ولا تطلق مع الشك على ان قاعدة تصور
 كلام المكلف عن اللغاء ما وجد له يحمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح فيما ذكره بل قاعدة
 انه لا يضر اضممار المثل كالكفالة بقرينة وأرادا بيمين مثلاً أو بطلاقهم صراحته الشامل لارادة أبداً
 أيضاً فان قلت حمل المال هنا على ما على الأصل بخلافه في أنا المال الى آخره قلت بقرينة بان على
 لما كان صريح التزام وقع خبراً عن المال كان صريحاً في دفع الابهام الذي فيه وفي جملة على ما يلتزم
 وهو ما في ذمة الأصل وأما ثم فالمال باق على اقسامه لانه لم يقرن به ما يخرج عنه وكون أله عهديه أمر
 محتمل لا يصح من الابهام اللطفي وهذا تبصير لان قول شيخنا والمال الذي لك عليه على
 ان أراد به أن ذكر ذلك شرط للصراحة فبعد لما علمت ان الاخبار عنه بعلي قائم مقام وصفه بالذي لك
 على وان أراد به تفسير مرادك لفظ كان صريحاً فيما ذكرته والكفاية تخود من فلان إلى أو عندى
 أو سعى وخل عنه والمال الى أو نحوه مما ذكر ولو تكفل فأبداً المستحق ثم وجد ملاً من ماله فقل خله
 وان على ما كنت عليه من الكفالة صار كقيل ولا هو كلامهم انه لا يفتى في صراحة هذه الالتا من ذكر
 المال فتضمنت فلاناً من غير ذكر مال ينبغي ان يكون كناية تكل عن مطابقة فلان الآن فانه كناية كيدل
 عليه ما مر في الى أو عندى (ولو قال أودى المال أو أحضر الشخص فهو وعد) بالالتزام كما هو صريح
 الصيغة ثم ان حقت به قرينة تصرفه الى الانشاء انعقده كجسمه ابن الرقعة وأيده السبكي بكلامه للمأوردى

يشترط في الضمان (قوله)
 * (فصل) * يشترط في الضمان الى قول المتن ذلك في النهاية
 في صيغة الضمان الى قول المتن ذلك في النهاية
 (قول المتن) يشترط بالالتزام معنى يشترط
 الاوحدية بالنسبة للدلالة في معناه فاقوله (قوله)
 وانما قيدت المال والشخص بما ذكرته
 عدم الاحتياج لذكر ذلك كما يقتضيه كلامهم
 استثناء بلام العهد الخارجى كما يشترط به
 الشارح المحقق وقول الحق لا أثر للقرينة
 في الصراحة محله بالنسبة كما يؤخذ من كلامهم
 لا لتوابعها كالعقد عليه كما يؤخذ من كلامهم
 في فروع عديدة (قوله) على العهد الذهني
 ينسب الخارجى (قوله) قلت يفرق الخ بالتأمل
 الصادق يظهر انه لا يصلح للتأويل فاما ان يكون
 بالاشارة فيها أو لا يصح فيهما فاقوله ثم
 رأيت الناظر المحشى قال قوله قلت يفرق الى
 آخره قد يقال ان صراحة على الخ تقابلها صراحة
 لفظ نؤمن وما عطف عليه موافق للمال به هنا
 انتهى (قوله) والكفاية تخود من الى المتن في النهاية
 الاقوله تكل عن مطابقة فلان الآن فانه كناية
 (قوله) بالالتزام الى وهو في النهاية

(قوله) ان سلم مالى اعتقت عبدي كذا انتمه تخط بعضهم تسلا عن الخادم ثم عقبه بقوله ~~لكن~~ انشرا لا تنقل اللفظ الى انصرم
كسباني في باب الطلاق انتهى ما نقل عن الخادم (قوله) وقول الشجينى الى المتري في النهاية (قوله) لان مطلقة الاستقبال اهل المراد انه
يحمل عليه نظرا الى ان الاصل بقاء العصمة (١٧٧) فلا يتحكم بزواجه بالاثبات بل يخط محتمل لان مطلق المضارع بحسب الوضع يحمل على

الاستقبال لانه مشكل على كلا
المذهبين في وضع المضارع (قوله)
مع التثنية وحدها لأن تقول انما
اثر التثنية وحدها في اطلاق مرئيا
به الحال لانه أحدهما عليه على القول
بأنه مشترك ومعناه الاصل على
القول بأنه حقيقة في الحال بخلاف
أردى أو أخضر في معنى أشمن
فانهما لا زمان للمعنى المراد نعم
قياس اطلق أشمن ونحوه بان
المأخوذ لا يلزم كونه في مرتبة
المأخوذه من كل وجه بل يكفي
وجود الحاصل في الجملة وهو كون
كل منهما مأخوذاً باللفظ ولو شذوا
(قوله) فيثبت الاجل في حقه أى
مادام حيا بمعنى انه لا يطالب بالبعد
الحال أو حتى وارثه أى عند موت
المورث بمعنى انه لا يطالب بالوارث
اذا أخذ منه الاصيل الاعداد
حلل الاجل فثبت في حقه ما
يختلف بالاعتين المذكورين
ولكن المعنى الثاني سيحصر به
في كلامه نوع تكرار ولا يضر كذا
نقل عن قايده عبد الرؤف وهذا
التوجيه يدفع ما أثاره القائل
الحشى ويمكن أن يقع ما أشار
إليه الوجه من التكرار بأن
ما سبق في الزجر اطلاقاً وهذا في
المؤجل تبعاً وهذا التدرك في
في دفع التكرار (قوله) التام
للمعقول الى قوله وظاهر ان قياس
في النهاية (قوله) بالنسبة لئلا يضمن
تقدمه ان قد يكون الخيال مستحقاً
لما عليه ولا محذور في شمول
عبارة بالنسبة الى تلك الصورة
(قوله) معاً كلاً بالحب لعله باتباعه

وغیره وهو انه لو قال ان سلم مالى اعتقت عبدي اعتقدت ذره وبحث الادعى ان العامى اذا قل قصدت به
التزام ضمان أو كفالة لزمه وهو أوجه مما قبله وبؤيده ما يأتي انه لو قل داری لیدکان لغوا الان قصد
بالاضافة كونها معروفة بمشلا فيكون اقرارا وقتي قال الجنان متقاربان فان الظاهر ان ابن الرفعة
لا يريد ان القرينة تحققة بالصرح بل تجعله كناية تخيذاً ان نوى لزمه والا فلا لكنه يشترط شيئين القرينة
والثمة من العامى وغيره والادعى لا يشترط الا بالثمة من العامى ويحتمل في غيره أن يوافق ابن الرفعة وأن
يأخذ بما لا يلزمه انه لغو وقول الشجينى عن البوشنجي في طابق نفسك فقالت اطلق لم يقم شيء حالاً لان
مطلقة الاستقبال فان ارادت به الاشارة وقع حالاً قال الاستوى ولا شئ في جريانه في سائر العقود ظاهر
في انه يؤثر مع التثنية وحدها لا مع عدمها سواء العامى وغيره وجدت قرينة أم لا وبه يعلم ان مثل ما مر عن
الماوردى ان نوى به الالتزام والى لم ينعقد (والاصح انه لا يجوز) شرط الخيار لئلا يضمن أو الكفيل
أو اجنبي ولا (تعليميهما) أى الضمان والكفالة (بشرط) لانهما عقدان كالبيع (ولا توقيت
الكفالة) كذا كفيل به الى شهر وان لم يقل وانابعد برىء ككفو ظاهر فذكر في كلامهم مجرد تصوير
كما لا يجوز توقيت الضمان جزماً كائناً ضمن له الى شهر ولهذا أفردا وكان الفرق ان الاحضار يتعلق
بالمسافات وهى يدخلها التوقيت ولا كذلك أداء الدين (ولو نجزها بشرط تأخير الاحضار شهراً)
كتمت احضاره بعد شهر أى نوى فعلى بعد احضاره فان عليه بضمت فواضع انه يسقط وان كادهم
في غير ذلك وان اطلق فقتضيه كادهم بالعقود بوجه مما مر ان كلام المكلف يضمن عن الاعمال الآخرة
(جاز) لانه التزام العمل في الذمة فكان كعمل الاجارة يجوز حالاً ومؤجلاً ومن غير يجوز تأجيل الكفالة
اراد هذه الصورة الا فهو ضعيف وخرج بشهر امتلاخو الحصاد فلا يصح التأجيل اليه (و) الاصح (انه)
يصح ضمان الحال مؤجلاً او معلوماً فيثبت الاجل في حق الضامن على الاصح لان الضمان يتبرع
وتدعو الحاجة اليه فكان على حسب ما التزمه وفهم منه بالاولى جواز زيادة الاجل وتقصه واسقط
المال من قول أسس ضمان المال الحال ليشمل من تكتل كماله المؤجلة تمدد من تكتل بغير كفالة
حالة وعلم من اشتراط معرفة الضامن اصفة الدين اشتراط معرفة كونه حالاً ومؤجلاً وقد رآه الاجل
(و) الاصح (انه يصح ضمان المؤجل حالاً) لتبرع بالتزام التعجيل فصح كاسل الضمان واستشكل
ذلك السبكي بما للورهن يدين حال وشرط في الرهن أحداً أو عكسه فانه لا يصح مع ان كلا وثيقة يفرق
بأن الوثيقة في الرهن بعين وهى لا تقبل تأجيلاً ولا حلولاً وفي الضمان بذمة لا تنضم ذمة لذمة والذمة
قابلة لتزام الحال مؤجلاً وعكسه (و) الاصح (انه لا يلزم التعجيل) كالأول التزم الاصيل التعجيل
فثبت الاجل في حقه أو حق وارثه تبعاً على الوجه فلو مات الاصيل حل عليه أيضاً نعم فيما اذا ضمن
مؤجلاً لشهرين مؤجلاً لشهر لا يتحل جوب الاصيل الا بعد مضي الاقصر (والاستحقاق) التام للذمة وله
ولو ارثه قيل وللحالة مع انه لا يطالب ببراءة ذمته بالحالة كحرمه وراثته لا يشمله لان الخيال ليس مستحقاً
بالنسبة للضامن (مطالبة الضامن) وضامته وهكذا وان كان بالدين رهن وافي (والاصيل) اجتماعاً
وانفراداً وتوزعاً بان يطالب كلا بمحض الدين لبقاء الدين على الاصيل وللغير السابق الزعم غلام
ولا محذور في مطالبةهما وانما المحذور في تغريمهما معاً كالأكل الدين والتحقق ان الذمتين انما اشغلتا
بدين واحد كالرهنين بدين واحد فهو كفر فرض الكفاية يتعلق بالكل ويستتبع نفع البعض بالتعددية
ليس في ذاته بل بحسب ذاتهما ومن ثم حل على أحدهما فقط وتأجل في حق أحدهما فقط ولو افلس
الاصيل فطلب الضامن بيع ماله ولا اجب ان ضمن باذنه والا فلا لانه موطن نفسه على عدم الرجوع
* فرع * افنى السبكي وفتحها عصره بما للتولى واعتمده البلشيني بأنه لو قال رجل ان لا خزنه ما لا

على فلان طالب كلاً بجميع الدين كهنا عبداً بألف يكون نصف كل رهنا بجميع الألف وقال جـع
مقتدوم يطالب كلاً بنصف الألف كاشترينا هذا بألف ومال الميه الأذرى قال البدران شبهة وهذا
اقتبت عند دعوى الضامتين انهما لم يضمننا ذلك الأعلى ان على كل النصف وحلتهما على ذلك لان اللفظ
ظاهر فيما ادعياه انتهى وظاهر أن قياس الأولين على الرهن واضح والاخيرين على البيع غير واضح
لنعتذر شرأكل له بألف فتعين تصنيفه بينهما وإذا اتضع قياس الأولين اتضع ما قالوه ولا نسلم ظهور اللفظ
فيما ادعياه والالبطل ما ذكره في الرهن وانما تقسط الضمان في ألق متاعاً في البحر وأناو ركاب
السفينة ضامنون لانه ليس ضمناً حقيقة بل استدعاء اتلاف مال المصلحة فاقتضت التوزيع لتلايف
الناس عنها ثم رأيت شيخنا اعتماداً معتدته قال وبه اقبلت وعليه بأن الضمان وشعبة لا تصد فيه
التجربة وأباز رعة اعتماداً أيضاً ورفق بنحو ما فرقت به وهوان الثمن عوض الملك فوجب بقدره
ولامعاً وشعبة في الضمان ثم رأيت المتولى نفسه فرق بذلك (والاصح انه لا يصح) الضمان ومثله الكفالة
(بشرط براءة الاصيل) لما فاته منه ضاه (ولو أبرأ الاصيل) أو برئ بنحو أداء أو عيباً أو حوالاً وانما
آثر أبرأ التبعة في صورة العكس (برئ الضامن) وضامته وهكذا السقوط الحق (ولا عكس) فلو برئ
الضامن بأبراءه برأ الاصيل ولا من قبله بخلاف من بعده وكذا في كميل الكفيل وكفيله وهكذا وذلك
لانه اسقاط وشعبة فلا يسقط بها الدين كفل الرهن بخلاف مالو برئ بنحو أداء وشمل كلامهم مالو أبرأ
الضامن من الدين فيكون كإبرائه من الضمان وهو حجة خلافاً للزكري وشعبته وقوله ان الدين واحد تعتد
محله فبرأ الاصيل بذلك يرده ماهر في التحقيق من تعدده الاعتبار فهو على الضامن غيره على الاصيل
باعتبار ان المعارض له اللزوم وهذا أصلي فيه فلم يلزم من إبراء الضامن من العارض إبراء الاصيل
من الذاتي * (تنبيه) * أقال المضمون له الضامن فان قصد إبراءه برئ من غيره قبول وان قصد ذلك فان
قبل في المجلس برئ والا فلا كما بحثه شيخنا وقال انه مقتضى كلامهم قال ويصدق المضمون له في ان الضامن
لم يقبل لان الاصل عدمه (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل علمهما بأجل واحد (حل عليه)
لوجود سبب الحلول في حقه (دون الآخر) لعدم وجوده في حقه وعند موت الاصيل وله تركه للضامن
مطالبة المستحق بأن يأخذ منها أو يبرئه لا احتمال تلفها فلا يجدر جعاً اذا غرم وقضية انه لو ضمن بغير
الاذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له وهو قياس ما مر في افلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقاً حتى
لا يغرم لم يبعد الآن يجب بانه مقصر بعدم الاستئذان وعند موت الضامن اذا أخذ المستحق ماله من
تركة لا ترجع ورثته على الاصيل الا بعد الحلول وافتى ابن الصلاح بأن لو أعار عبداً رهناً ثم مات لم يحل
الدين لتعلقه بهما امر انه ضمان في رقبته دون الذمة وذكر العارضية مثال والمدار على تعلق الدين بالعين
بضمان فيهما أو رهن لهما (واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل) أو وليه (بتخليصه
بالاداء ان ضمن باذنه) لانه الذي ورطه في المطالبة لم يكن ليس له حصة وان حسن ولا ملازمته
فبما تدها احضاره مجلس السانئ وتضيقة بالامتناع اذا ثبت له مال (والاصح انه لا يطالبه) بالدين
الحال (قبل أن يطالب) كلاً لا يغرمه قبل الغرم (وللضامن) بعد أدائه من ماله كما أفاده السياق
(الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء) لصرفه ماله لغرض الغير باذنه أو لو أدى من
سهم الغارمين فلا رجوع له وكذا لو ضمن سيده ثم أدى بعد عتقه أو نذر ضمان الاداء وعدم الرجوع
(وان اتقى) اذنه (فيهما) أي الضمان والاداء (ذلاً) رجوع له لانه متبرع (فان أذن) له
(في الضمان فقط) أي دون الاداء ولم ينه عنه (رجع في الاصح) لان الضمان هو الاصل فالاذن
فيه اذن فيما يترتب عليه أما اذنها عتبه بعد الضمان فلا يؤثر اذنه قبله فان انفصل عن الاذن فهو رجوع

(قوله) ومثله الكفالة التي قول
المصنف ولو أدى مكسر في النهاية
الاقوله وشمل كلامهم الى التنبيه
وقوله هم وذكر العارضية الى المتن

(قوله) لانه الذي بدل الى قوله ولو ضمن ذي في النهاية (قوله) وفيه نظر ظاهر التطهير في مسئلة الثوب واضح وكذا في أداء المكسر عن الصالح ان كان على وجه الصلح أما اذا كان الأداء من غير صلح ورضى به المستحق من الضامن فراءة الأصل من التفاوت محل تأمل لان حاصله انه استوفى منه البعض وأستقط عنه الباقي فهو نظير ما يأتي في قوله أو أدى بعضه وإبرأ يعنى المستحق من الباقي وحل كلام شارح التجميع على هذه الصورة ان كان يقبل الخلل عليها أولى من تضعيفه فتأمل (قوله) وليس أبوالاجدا الى قوله كما بينته في النهاية (قوله) كقولنا علف الى قوله وقباس ما يأتي في الصداق في النهاية الاقوله على خلاف ما مشى عليه القبولى وغيره انه لا بد من شرط الرجوع فيه (قوله) بان المساحقة في مثله هو يلحق به علف داخا اذا اطرده عرف بالمساحقة فلا رجوع نظر الى انه عند اطراد العرف بذلك لا يخطر ببال الأذن التزام العوض ولا يسأل الدافع الطمع وكذا يسأل اذا اطرده عرف بعدم المساحقة بالزغيف من باذله ودلت الترسنة على التزام العوض من الآذن يجب العوض كقول من ظاهره الغنى وعدم الحاجة لسوق من سوقه المدن المطرد عرفهم في المساحقة في أقل محمول طهي رغيفا أو يسأل بما اقتضاه الملاقاة في كلا الطرفين التلب الى الأول أميل

عنه والافسده ذكره الاسنوى وقد لا يرجع بأن انكر أصل الضمان فثبت عليه بالبينة مع اذن الأصل له فيه فكذلك لانه يتكبد بها صار مظلوما رجع على غير ظالمه وهو هنا المستحق (ولا عكس في الأصح) بأن ضمن بلا اذن وأدى بالاذن لان وجوب الأداء عليه الضمان ولم يأت في فيه نعم ان أذن له في الأداء بشرط الرجوع رجع وحيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض حتى يرد في المتقوم مثله صورة (ولو أدى مكسرا عن صحاح أو صالح عن مائة) ضمنها (ثوب قيمته خمسون فالأصح انه لا يرجع الا بما غرم) لانه الذي بذله قال شارح التجميع والتقدير الذي سوغ به يبقى على الأصل الا أن يقصد الدائن مساحقة به أيضا انتهى وفيه نظر ظاهر لانه لم يسأله هنا بقدر وانما أخذ به بلا عن الكل فالوجه براءة الأصل منه أيضا وخرج بما ذكره صلحه عن مكسر يعجز وعن تخمين بثوب قيمته مائة فلا يرجع الا بالأصل فالجاصل انه يرجع بأقل الأمرين من الدين والمؤدى وبالصلح مالو باع الثوب بمائة ثم وقع تقاص فيرجع بالمائة تقطعا وكذا لو باع الثوب بما ضمنه على الأصح واستشكل السبكي هذا بما مر في الصلح ودفق بأن الغالب في الصلح المساحقة بترك بعض الحق وعدم مقابلة الصالح لجميع الصالح عنه فرجع بالأقل وفي البيع المساحقة ومقابلته جميع الثمن بجميع المبيع من غير نقص لشيء مما فرجع بالثمن فالدفع ما يسأل الصلح يسع أيضا ولو صالح من الدين على بعضه أو أدى بعضه وإبرأ من الباقي رجع بما أدى ورى فيه ما وكذا الأصل لكن في صورة الصلح لانه يقع عن أصل الدين مع ان لفظه من حيث هو لا بالنظر ان جرى معه يشعر بقناعة المستحق بالتقليل عن الكثير دون صورة البراءة لانه الضامن انما تتنع عن الوثيقة دون أصل الدين ولو ضمن ذي لذي دينا على مسلم ثم قصا على خمر لم يصح ولم يرجع وان قلنا بالرجوع وهو سقوط الدين لتعلقها بالمسلم ولا قيمة للغير عنه (ومن أدى دين غيره) وليس أبوالاجدا (بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع) له عليه وان قصده لتبرعه بخلاف مال أو جرد ضرر لانه يلزمه اطعامه ابتداء لمحتبه مع ترغيب الناس في ذلك أما الاب أو الجدا اذا أدى دين مشحوره أو ضمنه بنسبة الرجوع فانه يرجع (وان أذن) له في الأداء (بشرط الرجوع) فأدى بشيئه الآتى (رجع) عليه (وكذا ان اذن) له اذا (مطلقا) عن شرط الرجوع فأدى لا يقصد التبرع كما بينته في شرح الارشاد فان قلت قال السبكي في تسكملة شرح المهذب عن الامام متى أدى الدين بغير قصد شي حالة الدفع لم يكن شيئا ولم يملكه المدفع اليه بل لا بد من قصد الاداء عن جهه المدين وكثير من الفقهاء يغلط في هذا ويقول أداء الدين لا يجب فيه التيقا انتهى وجرى عليه الزكشي وغيره وهذا ينافي ما ذكر ان الشرط أن لا يقصد التبرع قلت لا ينافيه لان اذن المدين في الاداء عن دينه متضمن لنية الاداء عن الدين عند الدفع بل ينبغي جواز تقديم الية هنا عند عزل ما يرد أداءه كتنظيره في الزكاة (في الأصح) كقولنا علف دأبى أو قال اسير فادى وان لم بشرط الرجوع ويفرق بين هذين وأطعمني رغيفا بجبر بان المساحقة في مثله ومن ثم لا جرة في نحو غسل ثوبي لان المساحقة في المنافع أكثر منها في الاعيان وقول القاضى لوقال اشربك أو اجسبي عمردارى أو أدى دين فلان على أن ترجع على من يرجع عليه اذا يلزمه عمارة داره ولا أداء من غيره بخلاف اقض ديني وانفق على زوجتي أو عبدى انتهى ضعيف بالنسبة لشقة الأول لما مر أوائل الترض انتهى شرط الرجوع هنا وفي نظائر مرجع وفارق نحو أدنى وعلف دأبى بوجوبها عليه فيصطفى الأذن فهما وان لم بشرط الرجوع والحق بهما فداء الاسير على خلاف ما مشى عليه القبولى وغيره انه لا بد من شرط الرجوع فيه أيضا لانهم اعتوا في وجوب السعي في تحصيله لم يعتبروا به في غيره قال القاضى أيضا ولوقال أنفق على امرأتى محتاجة كل يوم على انى ضامن له صاع ضمان نفقة اليوم الأول دون ما بعده انتهى وفيه

أخذ من قولهم يجريان المساحقة الخ ولان المعول في حل مال غير طيبة النفس كما صرح به الحديث الصحيح الشريف

نظر والذي يتجه انه يلزمه ما بعد الاول ايضا لان المتأد من ذلك كما هو ظاهر ايس حقيقة الضمان السابق بل ما يراى بقوله على أن ترجع على على انه مرفى كلام القاضي نفسه أن أنفق على زوج حتى لا يحتاج لشرط الرجوع فان أراد حقيقة الضمان فالذي يتجه انه يصدق بيمينه ولا يلزمه الا اليوم الاول وعليه يحمل كلام القاضي ولو قال بع لهذا بألف وأ نادفعه لك ففعل لم يلزمه الا الف خلافا لان سريج وقياس ما يأتي في الصداق انه لو ارتفع العقد الذي أدى به الدين يعيب ونحوه يرجع للمؤدى إلا أن يكون أبأ أو جذا فيرجع للمؤدى عنه * تنبيه * محل ما ذكره المثنان لم يضمن بعد الاذن له في الاداء بلا اذن والالم يرجع فيما يظهر لانه اطل الاذن بضمائه بلا اذن (والاصح ان مصالحته) أى المأذون له في الاداء (على غير جنس الدين لا تمنع الرجوع) لان الاذن انما يقصد البراءة وقد حصلت فيرجع بالاقول كما مر ويظهر انه يأتي هنا ما مر ثم في البيع وحده واخلافا لما لا ثم لان الصلح ثم وقع عن حق لزمه بخلافه هنا واحالة المستحق على الضامن واحالة الضامن له قبض ومتى ورث الضامن الدين يرجع به مطلقا (ثم انما يرجع الضامن والمؤدى) بشرطهما السابق (اذا شهد بالاداء) من لم يعلم سفره عن قرب أى عرفا فيما يظهر ويحتل بضبطه عن لا يعلم سفره قبل ثلاثة أيام سواء كان (رجلين أو رجلا وامرأتين) ولو مستورين وان بان فستهما لعدم الاطلاع عليه باطنا (وكذا رجل) يصح في اشهاده (للمبلغ معه في الاصح) لانه كافي في اثبات الاداء وان كان حاكم البلد خفيا كما اقتضاه اطلاقهم لكنه مشكل اذا كان كل الاقليم كذلك فينبغي هنا عدم الاكتفاء به وقوله بالخلف علة غائية فلا يشترط عزمه على الخلف حين الاشهاد على الوجه بل أن يخلف عند الاشبات فقول الحاروى ان لم يقصده كان كمن لم يشهد يحمل على ما لا يخلف أصلا (فان لم يشهد) أوقال أشهدت وماقوا أو غابوا أو هذين وكذا به أوقالوا لا نسئله ولم يصدقه الاصيل وانكر رب المال دفعه اليه (فلا رجوع) له (ان أدى في غيبة الاصيل وكذبه) لان الاصيل عدم الاداء وهو مقصر بترك الاشهاد (وكذا ان صدقه) على الاداء (في الاصح) لانه لم ينفع بأدائه ولو اذن له في ترك الاشهاد يرجع ان صدقه على الدفع ولم يشهد أولا ثم أدى ناسا وأشهد رجوع بأفلهما لان الاصل براءة ذمة الاصيل من الزائد (وان صدقه المضمون له) أو وارثه الخاص على الوجه وكذبه الاصيل ولا يمتنع (أو أدى حضرة الاصيل) وانكر المضمون له (رجع على المذهب) لسقوط الطلب في الاولى باقرار ذى الحق ولان المنصر هو الاصيل في الثانية حيث لم يتعطل لنفسه وكالضامن فيما ذكر المؤدى نعم بحث بعضهم تصديقه في نحو اطعم داجي وأنفق على محجورى في أصل الاطعام والاتفاق وفي قدر دل زمانه بأمته وهو قياس ما يأتي في نحو تعجير المستأجر وانفاق الوصى ومن ثم يمتنع قبول قوله بالخلف * فرع * قال جمع تقبل شهادة الاصيل لاخر لأنه لم يضمن مالم يأن في الضمان عنه ولا ضامن باطنا اذا أدى للمستحق فأنكر وطالب الاصيل أن يشهد انه استوفى الحق المدعى به كشهادة بعض قافلة على قطاع عليهم انهم قطعوا الطريق ما لم يقولوا على ما ذكره القنابل ولو ضمن صداق زوجة ما به غير اذنه خات وله تركه فلها أن تغرم الاب وتغزو بار ثم ان التركة لانه لا رجوع له وقول الساج الفزارى وغيره له الاستماع من الاداء لان الدين يتعلق بالتركة تتعلق شركة فقد تم متعلق العين على متعلق الذمة كدين به رهن لا يلزم الاداء من غيره مردود وما عمل به ممنوع والخبرة في المطالبة للمضمون لا للاضامن ولا نسلم ان الضمان كالأمر لانه لم يضمن ذمة الى ذمة والرهن نعم عين الى ذمة وشتان ما بينهما

(كتاب الشركة)*

بكسر فسكون وحكى فتح فكسر وفتح فسكون وقد تحذف هاؤها فتصير شركة بينها وبين النصيب لغة

(قوله) وقياس ما يأتي في الصداق المسئلة من كسورة هنا في الرونة على تفصيل فليراجع (قوله) لا يذهب الى المثنى في النهاية (قوله) فينبغي هنا عبارة فالوجه عدم (قوله) على الوجه عبارة كما فاده الركنى (قوله) أو وارثه الى الكتاب في النهاية * (كتاب الشركة) * (قوله) تحذف هاؤها عبارة النهاية ناوها

الاختلاط وشرعاً ثبت الحق ولو قهر اشأنا في شيء لاكثر من واحد أو عقد يقتضي ذلك كالشراء وهذا حيث قصد به استقاء الربح بلا عوض هو المترجم له وانما لم يقل ان المترجم له هو الاذن في التصرف في المشترك لان تعاقب ذلك لان هذا ليس واحداً من الثبوت والعقد المحصور فهما مدلول الشركة الشرعية بخلاف عقد نحو الشراء بالمشترك لا تعاقب ذلك وأصلها قبل الاجتماع الخبر الصحيح القدسي بقول الله تعالى ان ثالث الشرى ~~يكن~~ مالم يكن أحدهما صاحبه فإذا خالفه خرجت من بينهما أي بترغ البركن من مالهما (هي) بالنعني الغوى (أنواع) أربعة أحدها (شركة الأبدان كشركة الحمالين وسائر المحترقة ليكون بينهما كسهما) بغير قسمهما (متساوياً أو متفاضلاً مع اتفاق الصنعة أو اختلافها) وهي باطلة لما فيها من الغرر والجهل (وشركة المناوضة) بفتح الواو ومن تفاوضا في الحديث شرعاً فيه جميعاً أو من قوم فوضي أي مستورين (ليكون بينهما كسهما) ببدن أو مال من غير غلط (وعلمهما ما يعرض من غرم) بخو غصب أو اتلاف وهي باطلة أيضاً لشماتها على أنواع من الغرر فيختص كل في هاتين عما كسبه (وشركة الوجوه بان يشترك الوجهان) عند الناس لحسن معاملتهما معهم (للمتاع) أي يشترى (كل منهما بموئيل) أو حال ويكون المتاع (لهما) فإذا باع كان القاسل عن الاثنان بينهما (أو ان يتباع وجيه في ذمته و يروض يجه لثامل والر يجه بينهما أو يشترك وجيه لامل له وخامل له مال ليكون المتاع من هذا والخامل من هذا من غير تسليم للمال والر يجه بينهما والكل باطل اذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئاً فله عليه خبره وله ربحه والثالث قراض فاسد لاستبداد المالك باليد ولو فويناها وفيها شرك العنان وثم مال بينهما اجبت (وهذه الأنواع باطلة) لما ذكرناه (وشركة العنان) التي هي بعض تلك الأنواع أيضاً وتركه لوضوحه وسيعلم انها اشتراكها في مال لهما بالتجارية فيه (صحيحة) اجماعاً ولا سلباً منها من سائر أنواع الغرر من عنان الدابة لاستوائهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان أو لفتح كل الآخر مما يريد كفتح العنان للدابة أو من عن ظهر لفظه وورثها بالاجماع عليها أو من عنان السماء أي ما ظهر منها فهي على غير الأخير بكسر العين على الأشهر وعليه بفتحها واركانها خمسة عاقدان ومعهود عليه وعمل وصيغة (و يشترط فيها لفظ) صريح من كل منهما أو من أحدهما الآخر (يدل على الاذن) للتصرف من كل منهما أو أحدهما (في التصرف) بالسلب والشراء الذي هو التجارة أو كناية تشعر بذلك باسم آتفا انما شعرة لادالة الابتجوز وحينئذ قد يتحملها كلامه وقولي بالبيع إلى آخره أخذته من قول الروضة وأصلها لا بد من اذنا يدل على الاذن في التجارة فعليه لوعبر بالاذن في التصرف اشترط اقتران لفظ يدل على التجارة كتصرف في هذا وعوضه وتكفي الترتيب المنة للراد من ذلك كما هو ظاهر وكاللفظ السكابة وإشارة الاخرس المفهومة فلو اذن أحدهما فقط تصرف المأذون له في الكل والاذن في نصيبه فقط فان شرط ان لا يتصرف في نصيبه بطلت (فلو اقصر اعلى) قولهما اشترى ~~كأن~~ لم يكف عن الاذن في التصرف (في الاصح) لاحتماله الاخبار عن وقوع الشركة فقط ومن ثم لو فوينا به كفي (و) يشترط (فيهما) أي الشريكين ان تصرفا (أهلية التوكيل والتوكيل) في المال لان كلاهما وكيل عن صاحبه وموكل له أما اذا تصرف أحدهما فبشترط فيه أهلية التوكيل وفي الآخر أهلية التوكيل فيصعب كون الثاني أعنى دون الاول وقضية كلامهم جواز مشاركة الولي في مال محجور وتوقف فيه ابن الرفعة بان فيه خلطاً قبل العقد بلا مصلحة ناجزة قبل قبورث تنصا ويجاب بان النرض ان فيه مصلحة فتوقف تصرف الولي عليها واشترط بخازر المصلحة ممنوع عنهم قال الأذرعى شرط الشرى بان يكون أميناً يتجاوز ابداع مال التيم عنده قال غيره وهو ظاهر ان تصرف

(قوله) وأصلها قبل الاجتماع الى قول المصنف ويشترط في النهاية (قوله) صريح من كل منهما الى قول المصنف هذا في النهاية الاقوله وقولي الى قوله وكاللفظ وقوله نعم وقولي الى قوله ولو كان وقوله وعلى قياس الى قوله والمضروب (قوله) الاول الى قوله والمضروب (قوله) مشاركة الولي من اضافته المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف

(قوله) مال المولى عنها أى أو كان مال المولى أخف شبهة فلا يشار إليه من ماله أشد شبهة نظير ما مر فيما يظهر (قوله) لا مكان التميز يؤخذ من العلة أنه حيث تعذر التميز لا يضر اختلاف الجنس كحسين من سمن وأخوه (قوله) بينهما على جهة (١٨٢) إلى التمييز في النهاية (قوله) * تبيه *

دون ما إذا تصرف المولى وحده انتهى نفع قياس ما مر أن لا تكون بماله شبهة أى أن سلم مال المولى عنها ولو كان المكان المكتوب هو المتصرف اشترط أن يسده لتبرعه بالعمل (وتضع الشركة في كل مثلى) إجماعاً في النقد وعلى الأصح في المغشوش الراجح لا بتباينها بل برفع قيمة كالتدويمه التبرك كسيصر به في الغصب فاقول للشارح من اعتمادها لا تخوز فيه ينبغي جملة على نوع منه لا يضبط (دون المتقوم) بكسر الواو لتمييزا عما به وان اتفقت قيمها وحيدت تعذر الشركة لأن بعضها قد يتلف فيذهب على صاحبها وحده (وقيل تختص بالنقد المضروب) الخالص كالقراض وعلى الأول يفرض بان الغرض من القراض الرجح فاختصر فيما يحصله غالباً في كل محل وهو الخاص لا غير ولا كذلك الشركة والمضروب صفة كاشفة إذا النقد لا يكون إلا كذلك على ما مر في الزكاة (وشرط خلط المالين) قبل العقد (بحيث لا يميزان) وإن لم تتساو أجزاؤهما في القيمة لتعذر إثبات الشركة مع التميز (ولا يبيح في الخلط مع اختلاف جنس) كدنانير ودرهم (أو صفة كحجج ومكسرة) وأيضاً وغيره كبراً أيضاً باحتمال مكان التميز وان عسر ولو كان لكل علامة مميزة عند مالكه دون بقية الناس فوجهان أو جهه ما عدم الصحة (هذا) المذكور من اشتراط خلطهما (إذا أخرج مالين وعقدان ملكاً مشتركاً) بينهما على جهة الشيوع وهو مثلى إذا الكلام فيه وأما غيره فسيعلم حكمه من قوله والحيلة إلى آخره ويضع التعميم هنا وتكون تلك الحيلة ابتداء الشركة في عروض حاصلتها بينهما * تبيه * في نصب مشتركة كعلب كخوز لأن الاشتراك لم يتقدم الملك وانما إقراره (بارث وشراء) وغيرهما (واذن كل للآخر في التجارة فيه) أو اذن أحدهما فقط نظير ما مر (عنت الشركة) لحصول المعنى المقصود بالخلط (والحيلة في الشركة) المتقوم من (العروض) لها طرق منها أن يراها مثلاً أو (أن يبيع) مثلاً (كل واحد بعض عرضه ببعض عرض الآخر) تتجانسا وتساوى البعضان وعلى قيمتهما أم لا قال الامام والبغوى والرافعي وهذا أبلغ في الاشتراك من خلط المالين لأن ما من جزء منهما إلا وهو مشترك بينهما وهناك وإن وجد الخلط فالكل واحد مجتماز عن مال الآخر انتهى وفيه نظر وإن خرمه شيخنا في شرح الروض لأنه أن أريد الخلط مع التميز فهذا لا شركة فيه أصلاً أو مع عدم التميز فالصريح به فيه أنها ملكا كلابسو يتيحتو تلف بعضه تلف كلها وقد يجاب بان الفرق بين مطلق الخلط ونحو الارث بان هذا على ما كان به الكل مشاعاً ابتداءً ولا كذلك الخلط لتوقف الملك به على عدم التميز ولا ينافي الملك هنا ما يأتى آخر الأيمان في لا آكل طعاماً أو من طعام اشتراه زيد من التفصيل بين القليل والكثير لأن ذلك لا يرجع للقول بالملك ولا بعدمه خلافاً لما يوهجه كلام الأذرى وغيره بل لما يطلق عليه أنه اشتراه أولاً فالقليل يظن أنه ملكاً يشتره بخلاف الكثير وأراد بكل الكل البدلى لا الشئى اذ يكفي بيع أحدهما ببعض عرضه ببعض عرض الآخر إلا أن يقال إن الآخر في هذه يصدق عليه أنه باع بعض عرضه ببعض عرضه الآخر لأنه باع الثمن فمقتضى كل حين تدعى طاهرها على أن كل لا بد منه بالنسبة لقوله (وإذا ذنله في التصرف) فيه بعد التقاض وغيره مما شرط في البيع ومجمله لم يشرط الشركة في التسايع والافدا لبيع ومنها أن يشترى سلعة ثمن واحد ثم يبيعها بكل عرضه مما يخصه (ولا يشترط) في صحة الشركة (تساوى قدر المالين) عدل اليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوى المالين في القدر لأنه مع كونه معناه أخصر منه وان كانت عبارة أصله أوضح منه إذا تعدد في فاعل التعاقل الذى هو شرط فيه أظهر في عبارة الأصل منه في عبارة المتن إذا المضاف إلى متعدد متغاير متعدد بل تثبت الشركة مع تفاوتها على نسبتها اذ لا محذور حينئذ لما يأتى أن الرجح والخسران

تأمل هذا التبيه ثم رأيت ما أفاده المحشى (قوله) وتعليلتهما فيمنعني أن يشترط إمكان العلم بعد ذلك أخذنا مما يأتى في شرح قوله والأصح أنه لا يشترط الخ كذا أفاده المحشى وهو محل تأمل (قوله) وإن وجد الخلط فالكل واحد الخ انظر ظاهر أن مرادهم أن الأول لا يفتقر فيه في نفس الأمر ولا كان كل جزء حكم عليه شرعاً بأنه مشترك فلا يرد منظر فيه الشارح (قوله) وأراد بكل إلى وعدل في النهاية (قوله) الكل البدلى بتأمل محشى كان وجهه أن الكل البدلى فيه عموم أيضاً فلا يلام قوله إذ يكفي الخ أو يقال لا يظهر في هذا المقام تناو بين العمومين لأنه أن عمل على البدلى فكل منهما باع ومشاركاً لمحج الشارح أو على الشئى فليس المراد منه وجود عقدين بل تحقق وصف التسايعية في كل وهي مشتملة مع اتحاد وحيداً تضعه لا يفرق بين إرادة العمومين (قوله) أظهر في عبارة الأصل يفيد صحة عبارة المتن وجهه محل قدر على معنى قدرى بالتبعية (قوله) إذا المضاف الخ فيه تأمل وما تنوّل في غلام الرجلين لغلام واحد سم قد يجاب عن الشارح بان الظاهر أن مراده بقرينة المقام ما قبل التعدد ولم يعم به مانع من إرادته كالقدر بخلاف مقامه مانع منه كलगام حيث لوحظ فيه الوحدة المنافاة للتعدد ومن ثم وأريد به الماهية المطلقة فلا محذور في التزام التعدد فيه عند انفاقه إلى متعدد فقامل

على قدر المالكين (والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما) أي النسبتين في المختلط ككونه منصفة
 (عند العقد) اذا امكن معرفته بعد بنحو مراجعة حساب أو وكيل لأن الحق لهما لا يعدوهما
 ولو جهل القدر وعلم النسبة بان وضع كل دراهمه بكفة حتى تساوا باصبعهما (و يسقط لكل واحد
 منهما على التصرف) اذا اذن كل للآخر (بلا ضرر) أصلا بان يكون فيه مصلحة وان لم توجد
 الغبطة خلافا لما هو عليه تعبير أصلها من منع شراء ما توقع منه اذ هي التصرف فيما يرجع
 عاجل له وقع واكتفى هنا بالمصلحة لانه كتصرف الوكيل في جميع ما يأتي فيه (فلا) يبيع بتمثل المثل ويتم
 راغب بل لو ظهر في زمن الخيار لزمه الفسخ والانفسخ ولا (يبيع نسبيته) للغير (ولا يغير نقد البلد)
 كالوكيل ههنا ما جزمه هنا وقياس ما يأتي في عامل القراض ان له ذلك اذ ارآه مصلحة (ولا) يبيع
 ولا يشتري (بغير فاحش) وسيأتي ضابطه في الوكالة فان فعل شيئا من ذلك صح في نصيبه فقط فيفسخ
 الشريك فيه ويصير مشتركا بين المشتري والشريك (ولا يسافر به) حيث لم يعطه في السفر
 ولا انظر إليه لئلا يخطأ أو خوف ولا كالمن أهل الخبجة وان اعطاه له حضرا فان فعل ضمن وصح تصرفه
 (ولا يبيعه) بضم التحتية فيكون الوحدة أي يجعله بضاعة يدفعه لمن يعمل له ما فيه ولو تبرع لانه
 لم يرض بغيره فان فعل ضمن أيضا (بغير اذنه) قيد في السك والجرد الاذن في السفر لا يتناول ركوب
 البحر الملح بل لا بد من الاصل عليه وقوله بما شئت اذن في الحياطة كإتيان زيادة في الوكالة لا باعتباري لأن
 فيه تقوى بضرائره وهو يقتضي النظر بالمصلحة (ولكل فسخه) أي عقد الشركة (متى شاء) لما
 مر انهما توكل وتوكل (ويغزلان عن التصرف بفسخهما) أي فسخ كل منهما (فان قال أحدهما)
 للآخر (عز لثنا أو لا تصرف في نصيبه) لم يغزل العازل لانه لم يمنعه أحد بخلاف الماحط (وتفسخ
 بموت أحدهما ويتجهونه وبانحائه) وبطرق رهن أو ورق أو جرسفه أو فليس بالنسبة لما لا ينفذ
 تصرفه فيه وغير ذلك مما يأتي في الوكالة كما علم مما قدمنا كلا وكيل وموكل نعم الانغاء الخفيف بأن لم
 يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر (والربح والخسران على قدر المالكين) باعتبار القيمة لا الأجزاء
 (تساويا) أي الشريكين (في العمل أو تقاوتا) فيه وان لم يشترط ذلك لانه غير متمم فكان على قدرهما
 والخسر منهما فكان علمهما (فان شرطا خلافة) أي ما ذكر كأن شرطتا تساوى الربح والخسر مع
 تقاضل المالكين أو عكسه (فبعد العقد) لثاقاته لوضع الشركة (فيرجع كل منهما على الآخر بآجرة عمله في ماله)
 أي مال الآخر كالتقراض اذا فسد وقد يقع التقاض نعم ان تساويا مالا وتقاوتا عملا وشرطا الأقل لا أكثر
 عملا لم يرجع بالرائد ان علم الفساد وان لا شيء في الفاسد لانه عمل غير طامع في شيء كلو عمل أحدهما فقط
 في فاسده (وتنفذ التصرفات) منهما للاذن (والربح) بينهما في هذا أيضا (على قدر المالكين)
 رجوعا للاصل (ويدا الشريك يد مائة فيقبل قوله في الرد) لتصيب الشريك اليه لا لتصيبه هو اليه
 (والخسران والتلف) كالوكيل (فان ادعاه) أي التلف (بسبب ظاهر) كريق وجهل
 (طوبى لمنه) بالسبب (ثم) بعد اقامتها (يصدق في التلف به) بيمينه كما يأتي ذلك مع بقية اقسام
 المسئلة آخر باب الودعة وحاصلها ان عرف دون عمومه أو ادعاه بالسبب أو بسبب خفي كسرقة صدق
 بيمينه وان عرف هو وعمومه صدق بلا عين (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو لي وقال
 الآخر مشترك أو) قالا (بالعكس) أي قال من يده المال هو مشترك وقال الآخر هو لي (صدق
 صاحب اليد) بيمينه لانهما يدل على الملك الموافق لدعواه في الاولى ونصفه في الثانية (ولو قال)
 ذواليد (أقسمنا وصار لي صدق المنسك) لان الاصل عدم القسمة وانما يقبل قوله في الرد مع ان
 الاصل عدمه لان من شأن الامين قبول قوله فيه توسعة عليه (ولو اشترى) الشريك (وقال اشترىته

(قوله) اذا امكن معرفته الى المتن
 في النهاية (قوله) اذا اذن الى قوله
 واكتفى في النهاية (قوله) يبيع الى
 قوله ههنا ما جزمه في النهاية (قوله)
 وسيأتي
 وشرأب اي بزيادة (قوله) وسيتأتى
 ضابطه الى قول المصنف (قوله)
 فسخه في النهاية الا قوله الملح (قوله)
 أي ما ذكر الى قول المصنف
 ولو اشترى في النهاية (قول المتن)
 بآجرة عمله حيث لم يعلم بالفساد وان
 لا آجرة له نظير ما يأتي في القراض
 كذا في فتح الجواهر وفي حاشية
 الزيادة تضعيفه بناء على ما يأتي
 عن الرمي في مسئلة القراض
 (قوله) بيمينه الى قوله فان قلت في
 النهاية الا قوله ويأتي لذلك تمسك

للشركة أو لنفسه وكذا لا خسر في المشتري) بحسبه لأنه اعرف بقصده نعم لو اشترى شيئاً فظهر عيه
وأودر حصته لم يقبل قوله على البائع أنه اشتراه لشركة لأن الظاهر أنه اشتراه لنفسه فليس له تقصير في
الصفقة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لوصفه وبوجه بأنه أصيل في البعض ووكيل في البعض فكانا
بمنزلة عتدين * فرع * أفتى المصنف كبن الصلاح فيمن غصب نحو قعد أو برّ وخطه بحاله ولم يميز بأن
له أفرار قدر المصوب ويجعل له التصرف في الباقي ويأتي لذلك تنبيه قبل الاختية ولو باع عبدهما صفقة
أو وكل أحدهما الآخر فباعه لم يشارك أحدهما الآخر فيه فأن قلت ينافي ذلك قولهم في مشترك
بنحو إرث أنه يشارك فيه لا اتحاد الحق قلت لا ينافيه ويفرق بأن المشترك بنحو الشراء ينافي فيه تعدد
الصفقة المتضمنة لتعدد العقد وترتب الملك فكان كل من الشريكين فيه كالسهم ولا حق له لا يتوقف
وجوده على وجود غيره فإذا قبض قدر حصته أو بعضها فازيد بخلاف نحو الإرث فإنه حق ثبت للأورث
دفعه واحداً من غير أن يتصور فيه ترتيب ولا توقف فكان جميعه كالخلق الذي لا يمكن تبعضه فلم يخص
قائض شيئاً منه فإن قلت يقال هذا الفرق الحاقهم دين الكفاية بنحو الإرث قلت لا يخلط بل يؤيد لأن
كله بعض الرق لمّا كان الأصل فيها الامتناع كانت كالأرث فيما ذكر في الشراء قولهم ادّعياناً في يد ثالث
الاستئثار نظر الأصل امتناع التعدي فيه فأن قلت ينافي ما ذكر في الشراء قولهم ادّعياناً في يد ثالث
بالشراء معاً فأنزل أحدهما نصفها إشارة إلى آخر فيه قلت يفرق بأن الثبوت هنا لا ينسب للشراء الذي
ادّعياناً بل للإقرار ومن شأن الإقرار أن لا يدخله تعدد صفقة ولا اتحادها فكان بالأرث أشبه فأعطى
حكمه ووقع لشخصنا هنا في شرح الروض ما يعلم تأمله مع تأمل ما ذكرناه أدق مدركو أو فوق
لكلهم فتأمل ولو أخرج حصته في مشترك لم يشارك فيما قبضه مما أجربه وان تعدى بتسليمه العين
للمتأخر بغير إذن شريكه

(قوله) ولو أخرج إلى المتن في النهاية
* (كتاب الوكالة) *
(قوله) هي ينتفع الواو إلى قوله
لتوقف القبول في النهاية

(كتاب الوكالة)*

هي بفتح الواو وكسر هاء لغة التفويض والمراعاة والحفظ واسطلاحاً تفويض شخص لغيره ما يفعله
عنه في حياته مما يقبل النيابة أي شرعاً إذا التقدر حينئذ مما ليس بعبادة وقصوه فلا دور خصال من
زعمه وأصلها قبل الإجماع قوله تعالى فاعملوا حكم من أهله بناء على الأصح الاتي أنه وكيل
وتوكيله صلى الله عليه وسلم عمر وبن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة وأبارقع في نكاح ميمنة
وعروة البارقي في شراء عبدة بنيار والحاجة ماسة اليها ومن ثم يندب قبولها لأنها قيام بمصلحة
الغير واجبا بها إن لم يرد به حفظ نفسه لتوقف القبول المندوب عليه وقوله تعالى وتعاونوا على البر
والاتقوا وفي الخبر والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وأركانها أربعة موكّل ووكيل
وموكّل فيه وصيغة (شرط الموكّل صحة مباشرة موكّل) بفتح الواو (فيه ملك) لكونه رشيداً (أو ولاية)
لكونه أباً في نكاح أو مال أو غيره في مال (فلا يصح توكيل سبي ولا مجنون ولا غيب عليه في شيء ولا سفيه
في نحو مال لانهم لا يحجزوا عن تعاطي ما وكّلوا فيه فتأملهم أولى وخرج بملك أو ولاية المتعلقة بالصحة
والمباشرة الوكيل فإنه لا يوكل كإبني لأنه ليس بالثول ولا ولي وصحة توكيله عن نفسه في بعض الصور أمر
خارج عن التماس فلا يرد نقضه والتمس المأذون له فإنه انما يتصرف بالأذن فقط * تنبيه * قدموا في
البيع الصيغة لأنها أهم لكثرة تناسلها واشترائها من الجانبين وقدم في الرخصة الموكّل فيه لأنه
المقصود والقيمة وسبله اليه وهنا الموكّل لأنه الأصل في العقد (و) لتوكيل (المرأة) لغيرها في النكاح
لأنها لا تباشره ولا يرد حصته اذ هو الوكيل بالصيغة الواكلة لأن ذلك ليس في الحقيقة وكالة بل متضمن للأذن
(و) لتوكيل (الحرم) بضم الميم لحلال (في النكاح) ليعتدله أو وليته حال إجماع الموكّل لأنه

(قوله) بقوله الوألى قول المصنف ويستثنى
في النهاية إلا التنبيه وقوله لكن رجع إلى قوله
وذلك (قوله) أى أو هذه وأطلق عبارتها وأطلق
(قوله) من عكس الضابط إلى قوله واعترض
في النهاية إلا قوله وان عجز إلى قوله والتوكيل
في الأقرار (قوله) ويستثنى من طرده الاستثناء
من الطرد هنا وفيما سبأ في التوكيل لا يحتاج إليه
لان اعتبار ما ذكر شرط الاستثناء من صدق الكاية
المشار إليها حتى يستثنى منها لان وجود الشرط
لا يقتضى وجود الشرط كما يعلم مما سبأ في شرح
قول المصنف وشرط التوكيل الخ ثم رأيت
الحشى أشار إلى ذلك بقوله قلت الخ (قوله) بناء
على شمول الولاية للوكالة والأفلا حاجة إلى
استثنائه وتقدم له في شرح فصل اصع لو كيل صبي
الخ انه ليس بمالك ولا ولى (قوله) وفيه الزركشى
نقل عن القفال فيه فطر عبارة الزركشى
في الخادم ما نصها أى وان كان التوكيل من لا يجوز
له أخذها كمن حبه القفال في فتاويه قال القفير
اذا ولى غيباً أو قديراً بان يقبل له الصدقة من فلان
جاز انتهى وهى كبرى صريحة في التعميم لا التقيد
فعله وقيل على صدر كلام الزركشى من نسخة
سقطت فيها الواو من قوله وان وسقط منها قوله
قال القفير الخ أو يكون للزركشى مقالة أخرى على
نحو ما أفاده الشارح ولا يتخلو عن بعد ثم رأيت
عبارة النهاية قال في الخادم وان كان التوكيل
من لا يجوز له أخذها كمن حبه القفال
في فتاويه (قوله) لنفسه وان قصده أى التوكيل
(قوله) ولم يقصد التوكيل شيئاً أو قصد
نفسه كجهو واضع ولعله تركه لوضوحه وكتب
قدس سره ~~سقطت~~ عمالوقصد الدافع الموكل
اولم يقصد التوكيل شيئاً واولم يقصد واحداً منهما
أحد أو الوجه في الثانية ملك التوكيل والى
ملك الموكل (قوله) واحداً منهما الصورة الأخيرة
محل تأمل لان العبرة في أداء الدين بقصد الدافع
المؤدى وان قصد الدائن أخذ على سبيل التبرع
من اذ حقوق الاذمين منبهة على المضائق (قوله)
او تعينه لعل المراد التبعين بغير ان ينفذ كالأشارة

لا يباشره أما إذا واكله ليعتد عنه بعد تحله أو أطلق فيصع كالأولى ليشتري له هذه الخمر بعد تحللها أى
أو هذه وأطلق أخذها قبلها أو واكل حلال بحر الموكل حلالاً في التزويج (و يصع توكيل الولى
في حق الطفل) أو المجنون أو السفينة كاصل في تزويج أموال وصى أو قيم في مال ان عجز عنه
أو لم تلق به مباشرة لكن رجع جمع متأخرون انه لا فرق كما اقتضاه اطلاقها هنا عن نفسه
وكذا عن المولى على ما قاله الماوردى ونظر فيه في الروضة وضعفه السبكي وذلك لولا لايته عليه نعم
لا يوكل إلا أمانة كما يأتي و يصع توكيل سفيه أو مفلس أو قن في تصرف يستبد به لا غير إلا بالاذن ولى
أو غريم أو سيد (ويستثنى) من عكس الضابط السابق وهو ان كل من لا تصع منه المباشرة
لا يصع منه التوكيل (توكيل الاعمى في البيع والشراء) وغيرهما مما يتوقف على الرؤية (فيصع)
وان لم يقدر على مباشرة الضرر ورتنازع الزركشى في استثنائه بأنه يصع بعده في الجملة وهو السلم
وشراؤه لنفسه اذا شرط صحة المباشرة في الجملة ومن ثم لو ورث بصير عنها لم يصع توكيله
في بيعها مع عدم صحته منه وذلك رده بان الكلام في بيع الاعيان وهو لا يصع منه مطلقاً وفي الشراء
الحقيقى وشراؤه لنفسه ليس كذلك بل هو عقد عتاقه فصع الاستثناء ومثله البصير المذكرة
ملحقة بمثله الاعمى لكن يأتي في التوكيل عن المصنف ما يؤيد ما ذكره الزركشى وبه يستقط أكثر
المستثنيات الآتية و يضم للاعمى في الاستثناء من العكس المحرم في الصور الثلاث السابقة وتوكيل
المشتري البائع في ان يوكل من يقبض المبيع منه عنه مع استحالة مباشرة القبض من نفسه والمحقق
في شقوقه الظرف مع انه لا يباشره والوكيل في التوكيل ومالكه أمة لولها في تزويجها ويستثنى
من طرده وهو ان كل من صحت مباشرة بملك أو ولاية يصع توكيله ولى غير مجزئة عنه
فلا توكيل وظاهر بقصد فلا توكيل في نحو كسر باب وأخذته وان عجز كما اقتضاه اطلاقهم وبوجه
بان هذا على خلاف الأصل فلم يتوسع فيه والتوكيل في الأقرار وتوكيل وكيل قادر بناء على شمول الولاية
للكالة وسقيه اذن له في التصالح ومثله العبد في ذلك قاله ابن الرقعة والتوكيل في تعيين أو تبين
مهمة واختيار أربع الان يعين له عين امرأ أو توكيل مسلم كافراً في استيفاء قود من مسلم أو سكاك
سبله ونحوها في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالى الوقف واعتراضاً وفي الروضة يجوز توكيل مستحق
أى مادام في البلدان لم يملكها لاخصاره والا فطلقاً كما يعلم مما يأتي في بابها في قبض زكاة له وقده
الزركشى نقل عن القفال بما اذا كان التوكيل من لا يستحقها وفيه منظر لما يأتي انه يجوز التوكيل
في تملك المباحات مع ان التوكيل ان يملكها لنفسه فاذا صرفه عنها للتوكيل ملكه فكذلك هنا ملك التوكيل
غير المحصور قبض وكيله ان يولى الدافع والوكيل الموكل أو واه الوكيل ولم يوالدافع شيئاً فان قصد
نفسه وهو مستحق والدافع وكاه فالدافع يظهر انه لا يملكه واحداً منهما أما لو كلف فلان المالك
قصد غيره والعبرة بقصد لا بقصد الآخذ أو المالك فلا تغزال وكيه بقصد الآخذ لنفسه
وان قصد الدافع ولم يقصد التوكيل شيئاً ملكه أو قصد موكله لم يملكه واحداً منهما هنا فيما يظهر
أيضاً لان التوكيل بقصد الموكل صرف القبض عن نفسه فلم تؤثر فيه الدافع وانما يعتبر بقصد حيث
لم يصرفه الآخذ عن نفسه كما هو ظاهر ولان الموكل صرف المالك الدافع عنه بقصد الوكيل فلم
يقع للموكل ولو عارض لفظ أحدهما أو تعينه قصد الآخر أتى في الملك نظير ما تشرى في معارضة القدين
(و شرط الوكيل) تعيينه الا في نحو من حج عنى فله كذا أى لان عامل الجعالة هنا وكيل يجعل
أو الأفعيلاً لعده نفسه كالعتق كما يأتي في بطل وكذا أحد كما نعم ان وقع غير المعين بعماله كوكلك
في بيع كذا مثلاً واكل مسلم صاع على ما تجتبه شيخنا في شرح المنهج وقال ان عليه العمل انتهى وفيه نظر

ولا يشمله ما يأتي في الموكل فيه لافرق الظاهر فانه يحتاج للعاقدة لانه الاصل ما لا يحتاج للعقد وعليه
كما صرحوا به في الوصية حيث اغتفروا الاجهايم في الموصى به دون الموصى له وفروا بما ذكرته (وصحة
مباشرة التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) لانه اذا اعجز عنه لنفسه كيف يستطيعه لغيره واستثنى من
طرده وهو ان كل من صحت مباشرة لنفسه صحت وكه عن غيره منع توكل فاسق عن الولي في بيع مال
مخجوره ومنع توكل المرأة عن غير زوجها بغير اذنه على ما قاله الماوردي قيل وكانه أراد الحرة أم الامة
اذا أذن سيدا فلا اعتراض للزوج كالأجارة وأولى وقال الأذرى الوجه ما اقتضاه كلام الروائي من
العدة ان لم يقوت على الزوج حقا انتهى والذي يتجه الصحة مطلقا وان كان للزوج من غيرها ما يقوت
حقه لان هذا أمر خارج ويفرق بين هذا والأجارة بانها حق لازم تتعلق بالعين فعارض حق
الزوج وهو أولى فاطله ولا كذلك الوكالة ومنع توكل كافر عن مسلم في استيفاء قود مسلم وهذه
مردودة بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه وبان المصنف انما جعل صحة مباشرة شرطا للصحة توكله
ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط وانما يلزم من عدمه عدمه والاول صحيح والثاني ليس
في محله لان الشرط وهو صحة المباشرة لم يوجد هنا أصلا (لا) توكل (صي ومجنون) ومعنى عليه فلا يصح
لغيره مباشرة لهم لانفسهم نعم صحت توكل صبي في نحو تفرقة زكاة وذبح أخيه وما يأتي (وكذا المرأة)
او الخنثى (والحرم) فلا يصح توكلهما (في النكاح) انما يوافقوا لاسباب عارتهما فيه
والمرأة أو الخنثى في رجعة أو اختار النكاح أو فراق وان عنت لهما المرأة ولو بان الخنثى ذكر ان بعد
تصرفه ذلك بانت صحته (لكن الصحيح اعتماد قول صي) ولو فاء لم يجرب عليه كذب وكذا فاسق
وكافر كذلك بل قال في شرح مسلم لا أعلم فيه ما خلافا (في الإذن في دخول دار وإصال هديته)
ولو أمة قالت له سيدي أهداني البيل على ما اقتضاه اطلاقهم وان استشكله السبكي فيجوز وطؤها
وطلب صاحب ولما تسامح السلف في مثل ذلك وغير المأمون بان جرب عليه كذب ولو مرة
فيما يظهر لا يعتد قطعا وما حقه قرينة يعتد قطعا وهو في الحقيقة عمل بالعلم لا خبره و يؤخذ منه
انه لافرق هنا بين الكذب وغيره وللمميز ونحوه توكل غيره في ذلك شرطه الاتي (والاصح صحة
توكيل عبد) مصدر مضاف للمفعول ولو حذفت الباء لكان مضافا للمفعول وهو أوضع (في قبول
نكاح) ولو بلا اذن سيدا فلا ضرر عليه مطلقا وأشار بلكن الى استثناء هذين أيضا من
عكس الضابط وهو من لا يصح مباشرة لنفسه لا يصح توكله ويستثنى أيضا صحة توكل سفيه في قبول
نكاح غيره اذن وليه وتوكل كافر عن مسلم في شراء مسلم أو طلاق مسلمة وهذه مردودة
اذ لو أسلمت زوجته فطلق ثم أسلم في العدة بان نفوذ طلاقه وتوكل المرأة في طلاق غيرها والمرتب
في التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وانما يصح ذلك ان لم بشرط في بطلان تصرفه لنفسه بغير الحاكم
عليه وسياق ما فيه في بابه والرجل في قبول نكاح أخت زوجته مثلا وانما ساقته أربع
والموسر في قبول نكاح أمة وأشار المصنف في مسئلة طلاق الكافر للسلطة فانه يصح طلاقه في الجملة
الى ان المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه في جنس ما وكل فيه في الجملة لا في عنه وحينئذ يسقط
اكثر ما مر من المستثنيات وقياسه جريان ذلك في الموكل أيضا كما قدمته (ومنعه) أي توكل العبد
أي من فيه رق (في الإيجاب) للنكاح لانه اذا امتنع من أن يزوج بنته فبنت غيره أولى وبحث
الأذرى صحة توكل المكاتب في تزويج الامة اذ قلنا انه يزوج أمة ومثله في هذا البعض بالاولى ويجوز
توكل العبد في نحو بيع اذن سيده ويجعل مطلقا لانه تسكيب كذا غيره بشارح وصوابه لا يتوكل بلا
اذن عن غيره فيما يلزم دمه عهده كبيع ولو يجعل بل فيما لا يلزمها كقبول نكاح ولو بغير اذن قال

(قوله) لانه اذا عجز الى المت
في النهاية (قوله) والثاني ليس
في محله محل تأمل لان الراد المشار
اليه قد صرح بان صحة المباشرة
مستتمة وانما كلامه مقرر
على سبيل التنزيل فليأمل فان فرض
ان الرد الثاني في غير الاول فيمكنه
ان يكون على سبيل التنزيل ومثل
هذا يقع كثيرا في صنيع كلام الامة
ثم رأيت القائل الخشي أشار الى
ذلك (قوله) ومعنى عليه الى المت
في النهاية

(قوله) وخالفه الجوري مشعر
بمعاصره له أو تأخره عنه فليراجع
(قوله) بأنه لو وكاه في التصرف
في املاكه حدث له ملك الخ لك أن
تقول يفرق بينه وبين ماقاله ابن
الصلاح بأن النفوس مجبولة على
الحرص على استيفاء الحقوق غالبا
من غير تمييز بين حق وآخر فعمل
بقضية الملاق للفظ والحق
الحادث بالموجود باعتبار الشهول
اللفظ من غير ما يمنع منه بل قرينة
الحال المذكورة تؤيد بخلاف
التصرف في الاملاك فان النفس
ربما تشع بالتصرف في بعضها
نقطة أو رغبة فعمل ذلك على
قصر لفظ الموكل على الوجود دون
الحادث فلا تنافي بين اقتناء
الفراري وابن الصلاح فليتأمل
(قوله) ويصح في البيع الى قوله
ويملك أصله في النهاية (قوله) لان
التوكيل الى قوله وليس بالواضع
في النهاية (قوله) فتعين انصرفنا
خو طيب لعل محله ما اذا لم يقصد
اشاع هذا الفعل عن الاذن
أما اذا قصد فذلك سارف عن
الاعتداد به عن المباشرة لان فائدة
الصارف معتبر في كل عبادة الا
ما استثنى وتكفي هذه الصورة
لتصوير صحة التوكيل فيه وكان
هذا هو المحظ صحة الاستئجار لان
المستأجر انما يقصد بالفعل
المستأجر عليه المستأجر كهو
الغالب ومن ثم لو قصد نفسه وانه
يأتي به من حيث انه واجب عليه
ينبغي أن لا أجر له (قوله) لان
منها الى قوله قيل في النهاية

المسوردي ولا يجوز توكله على طفل أو ماله مطلقا لانها ولاية
وقت التوكيل والافسكف بأذن فيه والمراد ملك التصرف فيه الناشئ عن ملك العين تارة والولاية عليه
اخرى بدليل قوله أول السباب بملك أو ولاية ولا ينافيه التفريع الا في انه يصح على ملك التصرف أيضا
فقول الاذرى هذا أي المتضمن يوكل في ماله والاقتضى الولي وكل من جازله التوكيل في مال الغير لا يملكه
غير صحيح لما علم من المتن ان الشرط ملك محل التصرف أو ملك التصرف فيه على ان الغرض اعترضه أعني
الاذرى بأن الشرط ملك التصرف لا العين ومما قرره ان ملك التصرف يفيد ملك المحل تارة
والولاية عليه اخرى ورد بعضهم كلام الغزالي بما لا يصح (فلو وكاه يبيع) أو اعتاق (عبد سميكة)
موصوف أو بعين أم لا لكن هذا الخلاف فيه ولم يكن تابعيا لملوك كما يأتي عن الشيخ أبي حامد وغيره
(وطلاق من سبيكها) لم تكن تبعاً لمنكوحته أخذنا ما قبله (بطل في الاصح) لأنه لا ولاية عليه
حينئذ وكذلك لو وكل من يزوج موليته اذا انقضت عدتها أو طلقته على ما لا يهتسا واعتمد الاستسوى
لكن رجح في الروضة في النكاح الصحة وكذلك الوقات له وهي في نكاح أو عدة اذ ثبت في تزويجها
حلت ولو علق ذلك ولو ضمننا كما يأتي بتحقيقه على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة وهذا الترويح
للاذن وافي ابن الصلاح بأنه اذا وكاه في المطالبة بحد فوقع دخل فيه يحدد بعد الوكالة وخالفه الجوري
وقد يؤيد الاول صحة ما لو وكاه في بيع نخوة شجرة له قبل اثمارها قبل وقوعه ما لكان اصل الثمر هنا
لا ينفع في الفرق والثاني اقتناء الساج الفزاري وغيره بأنه لو وكاه في التصرف في املاكه حدث له ملك
لا ينفذ تصرفه فيه أي كاقضاء كلام الراعي قاله الغزالي وقرق شيخنا بأن الحق ثم موجود لكن لم يثبت
حالاً بخلاف حدوث الملك وانما يتبع هذا ان كانت عبارة ابن الصلاح بما ثبت للموكل كموقع في عبارة
بعضهم عنه وأما اذا كانت عبارة بما يحدد بعد الوكالة كما عبر به الاستسوى والزركشي وغيرهما عنه
فلا يتأتى ذلك الفرق لمساواة حينئذ لحدوث الملك فليطل مثله والفرق بينهما وبين ما مر في الثمرة انه
مالاً لا صلها فوقع تامة بخلافها ما وزعم ان ذلك لا يؤثر في الفرق ليس في محله ويؤيد ذلك قول
الشيخ أبي حامد وغيره لو وكاه فيما يملكه الآن وما يملكه صم ويصح في البيع والشراء في كل شيء في بيع
هذا أو شراء كذا شئ واذن المفارض للعامل في بيع ما يملكه والحق به الاذرى الشرط وما يقرر
علم ان شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكرة بعبادة ذلك أو يملك أصله
(وأن يكون قابلاً للثابة) لان التوكيل استثنائية (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وان لم يتجسس
لان القصد منها امتحان عن المكلف وليس منها استخوالة النيابة لان القصد منها الترك (الا الحجة)
والعمرة ويندرج فهم ما توابعهما كركعتي الطواف (وتفرقه زكاة) ونذر وكفارة (ودفع
اخمية) وهدي وعقيقة سواء وكل الذابح المسلم المميز في التبة أو موكل فيها مسلماً ميمزاً غيره لباقيها
عند ذبحه كلوا نوى الموكل عند ذبحه وكيه وقول بعضهم لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود ونحوه عني
ووقف وغسل أعضاء الا في نحو غسل ميت لانه فرض فيقع عن مباشرة وقضيته فتوكيل من لم توجه
عليه فرضه كالمبعد على ان الاذرى رجح جواز التوكيل هنا مطلقاً للصحة لا استئجار عليه وليس بالواضع
فان قوله لغيره غسل هذا امثلاً لا يوجب الغاء فعل المباشرة ووقعه عن الاذن لان فعله لا يتوقف على اذنه
فتعين انصرفنا خو طيب به من فرض الكفاية بخلاف غسله بكذا فان استحقاقه الاجرة يوجب وقوع
الفعل عن باذلها فانقض الفرق بين صحة أخذ الاجرة ووقعه عن المباشرة بلا استئجار (ولا في شهادة)
لان منها على التعبد واليقين الذي لا تمكن الثابة فيه وبه فارقت النكاح والشهادة على الشهادة
ليست توكيلاً بل الحاجة جعلت الشاهد المحتمل عنه كما كاذي عنه عندنا كم آخر (وايلاً ولعمان)

(قوله) وبحث السبكي الى وفيه نظر لك أن تقول قول أصل الروضة وفي معنى الايمان النذور وتعليق الطلاق والعق الخ تشعربحث السبكي لان التعليق المحض ليس في معنى الايمان ثم رأيت في أصل الروضة في الطلاق انه لا يصح التوكيل في تعليق الطلاق وان أريد به مجرد التعليق لانه ملحق بالايمان وهي لا تدخلها الوكالة انتهى (١٨٨) (قوله) كان يقول الى قوله ومخالفة في النهاية (قوله)

لأننى أى قول المصنف والدعوى في النهاية الا قوله وقياسا الى المتن وقوله ومن ثم الى ما لم يصل (قوله) فلا يصح التوكيل فيما قد رعى رده أما ما لم يقدر بأن يحجز عن المثبى والذهب لا العجز عن الحمل فانه ليس له أن يوكّل وانما له أن يستعين بمن يتحملها ويكون معه كإساقى في قوله وكذلك الاستعانة الخ (قوله) ومن ثم ضمن به أى فيما اذا قدر على الرد أمّا ان لم يقدر فينبغي أن لا يضع لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكّل وكما لو وكّل الوكيل فيما يحجز عنه فانه غير ناسن كما هو ظاهر (قوله) بنحو الى قوله كالا غشام في النهاية (قوله) والا فلا أى بأن قصد نفسه أو أطلق وقعه له للوكّل وقضيته انهما لو اختلفا في القصد فالقول قول الوكيل وانه لا فرق بين كونه متبرعا أو اجبرا يجعل وهل يكفي بقصد المقتصد على المباشرة أولا بل ضمن مقارنة الجزء منها محتمل تأمل والظاهر الثانى وعليه فحتمل ان المدعى اى أول جزء لانه اذا خلا عن قصد الموكّل والوكيل لما تقرّر انه له في حالة الاطلاق ولا يخرج من ملكه بمجرد طرّ قصد الموكّل ويحتمل ان المدعى الجزء الاخير المستعقب لتلك فليتأمل جميع ذلك ولتحرّر فان هذه المسألة مما تعم بها البلوى في التوكيل في الاحياء ونحوه (قوله) نعم قال الى قول المصنف وان وكّله في شراء عبد في النهاية وإلى المتن في المعنى (قوله) بل يتعين الى المتن في المعنى

لانهم ايمان ومن ثم قال (وسائر الايمان) أى باقيا لان التصديها تعظيمه تعالى فاشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق العتق والطلاق والتدبير قيل ونحو الوصاية وتقييدهم بجاذ كالأغالب انتهى وانما يكون للأغالب ان لم يكن للتقيد به معنى تحتل والا كما ناعمل بنفسه ومعه بوجه اختصاص المنع تلك الثلاثة بأن العبادة فيها شيئا ما لم يتبعها عن قضايا الاموال بكل وجه كالطلاق وامانتاد التبع منها كالآخرين بخلاف نحو الوصاية فانها تصرف الى فلو تشبهت العبادة فجاز التوكيل في تعليقها وبحث السبكي ختمها في تعليق لاحث فيه ولا منع كبر بطلوع الشمس وفيه نظر (ولا في ظاهر) كان يقول انت على موكل كظهرامه أو جعلته مظهرا منك (في الاصح) لانه معصية وكونه ترتب عليه أحكام أخلا لا يمنع النظر لكونه معصية و به يعلم عدم صحة التوكيل في كل معصية نعم الا ما تشبه لغنى خارج كالبيع بعد نداء الجمعة الثانى يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض ومخالفة الاستنوى كالبارزى فيه ردها اليكسنى (و يصح) التوكيل (في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح) للنص في النكاح والشراء كالمير وقيس بهما الباقي (و) في (طلاق) مخبز (و) في (سائر العقود) وصيغة الضمان والوصية والحوالة جعلت موكل ضامنا لك أو موصيا لك بكذا أو اهلكك بمالك على موكل من كذا بنظيره مما له على فلان ويقاس بذلك غيره (والفسوخ) ولو فورى اذ الم يحصل بالتوكيل تأخير مضر ومروا بى امتناعه في دفع نكاح الزائدة على أربع (و) في (قبض الدين) ولو دجلة على الاوجه لا يمكن قبضه عقب الوكالة فتجمل المدين وقياسا على ما مر من صحة في التوكيل بتر ونحوها اذا ملقت (واقباضها) ولا يرد منع التوكيل في عوض صرف ورأس مال سلم في غنة الموكّل لانه يغيبه بطل العقد فلا دين ويصح في الاراضه لكن في أبرئ نفسك لاتبمن الضرر تغلبا لتلك قيل وكذا في وكنتك تبرئ نفسك على ما اقتضاه اطلاقهم لكن قياس الطلاق جواز الترخيذ ذكره السبكي انتهى وخرج بالدين الايمان فلا يصح التوكيل فيما قدر على رده منها بنفسه مضمونة أو امانة لان مالها لم يأت في ذلك ومن ثم ضمن به وكذا وكيله والقرار عليه ما لم يصل بحالها ليد مالها نعم ان كان الوكيل من عيال الموكّل وكان تنقدها ونجاز له تفويض الرذاليه وكذا الاستعانة على الاوجه بمن يحملها لكن ان كان معه على ما يأت في الوديعة (و) في (الدعوى) بخومال أو عقوبة غير الله (والجواب) وان ذكره الخصم ويغزل وكيل المدعى باقراره قبض موكله أو ابرائه لا بآرائه هو لانه وقع لغوا من غير أن يتضمن رفع الوكالة ويغزل وكيل الخصم بقوله ان موكله اقر بالمدعى ولا يقبل تعديله لينة المدعى وتقبل شهادته على موكله مطلقا وله فيما لم يوكّل فيه وفيما وكل فيه ان انغزل قبل الخوض في الخصومة ويلزمه حيث لم يصدق الخصم بنبه بوكالته وتسمع من غير تقدم دعوى حضر الخصم أو غاب ومع تصديق الخصم عليها لا امتناع من التسليم حتى يشهد بالتسليم (وكذا في تلك المباحات كالاحياء والاصطباذ والاحتطاب في الاظهر) كالشراء بجمع ان كاسب الملك فيحصل الملك للموكّل ان قصده الوكيله والا فلا (لا في) الالتقاط كالا غشام تغلبا لثابتة الولاية على شائبة الاكتساب ولا في (الاترار) كوكنتك تبرئ عنى فلان بكذا (في الاصح) لانه اخبار عن حق كالشهادة ويرجى في الروضة انه يكون مقرا بالتوكيل لا شعاره بثبوت الحق عليه وفيه ما فيه اذ المدعى في الاقرار على البين او الظن التوى نعم ان قال أقر له عنى بألف على كان اقرارا جزوا لوقال أقر على له بألف لم يكن مقرا قطعاً (و يصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدمى) ولو قبل بثبوتها على الاوجه (كتصاص وحد قذف) بل يتعين في قطع طرف وحد قذف كتابى ويصح أيضا في استيفاء عقوبة الله تعالى لكن من الامام والسيد لا في ايمانها مطلقا نعم للقاذف أن يوكّل في ثبوت زنا المذدوف

ليست القطر الحذ عنه فتسمع دعواه عليه انه زني (وقيل لا يجوز) التوكيل في استيفائها (الاجتزعة
 الموكل) لاحتمال غفوه ورتبان احتمال كاحتمال رجوع الشهود اذا ثبت بسمعة الاستيفاء في غيبتهم
 انصافا (ولیکن الموكل فيه معلوما من بعض الوجوه) لئلا يعظم الغرر (ولا يشترط علمه من كل وجه)
 ولاد كراوصاف المسلم فيه لانها جوزت للحاجة فزوج فيها (فلو قال وكلتني في كل قليل وكثير) لي
 (أو في كل اموري) أو حقوقي (أو قوضت اليك كل شيء) لي أو كل ما شئت من مالي (لم يصح) لما
 فيه من عظيم الغرر اذ يدخل فيه ما لا يسمع الموكل بعهده كطلاق زواجه والتصدق بأمواله وذاهر
 كلامهم بطلان هذا وان كان تابع العالمين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل في شيء من التابع لان
 عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا بدفع ذلك وليس كما مر عن أبي حامد وغيره لان ذلك
 في جنس خاص معين فساغ كونه تابعاً للثة الغرر فيه بخلاف هذا (وان قال) وكلتني (في بيع
 أموال وعقارائي) وقضاء ديني واستيفائها ونحو ذلك (صح) وان لم يعلم ما ذ كرألة الغرر فيه
 ولو قال في بعض أموال أو شيء منها لم يصح كبيع هذا أو هذا بخلاف أحد عيدي لتناوله كلامهم بطريق
 العموم البدلي فلا يهاجم فيه بخلاف ما قبله أو أبرئ فلان عن شيء من مالي صح وحمل على أقل شيء لان الأبراء
 عقد غن فتوسع فيه أو عما شئت منه لزمه ابقاء أقل شيء (وان وكاه في شراء عبد) مثلاً للقيمة
 (وجب بيان نوعه) كتركه أو هتدي ولا يغني عنه ذلك الجنس كعدول الوصف كأيض وبشترط
 أيضاً ان وصف وصفاً اختلف بهما الغرض اختلافاً ظاهراً لا مطلقاً بل بالنسبة لمن يشتري له غيره
 وكألة فيما يظهر أخذاً من قولهم لا يشترط استتصاء أوصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقاً فالمراد
 من هذا النبي ما ذكرته والا كان مشكلاً فأنما له ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعق عليه بخلاف
 القراض لانه ينافي موضوعه من طلب الربح ولو وكاه في تزويج امرأة اشترط تعيينها ولا يصح
 بكونها استكافته لان الغرض يختلف مع وجود وصف المسكافة كثيراً فالدفع مالم يسكن هنا نعم ان اتى له لفظ
 عام كزوجتي من شئت صح (أو في شراء دار) للقيمة أيضاً (وجب بيان المحلة) وهي الحارة
 ومن لازم بيانها بيان البلد غالباً فلذا لم يصرح به (والسكة) بكسر أوله وهي الرقاق المستقلة عليه
 وعلى مثله الحارة لا تختلف الغرض بذلك ولا يغني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد
 والدار مثلاً (في الاصح) لان غرضه قد يتعلق بواحد من النوع من غير نظر لحسنة ونفاسته نعم راعى
 حال الموكل وما يليق به وبحث السبكي انه لو قال اشتر كذا بمباشرة ولو باكثر من ثمن المثل تقيد بثمن
 المثل واعتمده الاذرى قال وكذا ما يكتب في كتاب التوكيل بقبول الثمن وكثيره لا يقصده البيع بالغبن
 الفاحش ولا الشراء به انتهى وفيه نظر فسألت عن السبكي في بيع بمباشرة حوازه بالغبن الفاحش
 وهذا مشه فليأت في جميع ما يأتي ثم لا في باعز وهان فانه ثم غن بالقيمة لا هان فاما يظهر لانه ازيد
 رفق في الشراء لكن جعل شارح ما هنا كما هنا وفيه نظر ظاهر لوضوح الفرق بينهما في هذا نعم
 ما قاله الاذرى فيما يكتب ظاهر ولو قال ذلك في مال المحجور بطل الاذن نفسه لانه يحتاج له اكثر من
 غيره أما اذا قصد التجارة فلا يشترط بيان جميع ما مر بل يكفي اشترى بهذا ما شئت من العروض أو ما
 رأيت المصلحة فيه (ويشترط من الموكل) أو نائبه (لفظ) صريح أو كناية ومثله كناية أو إشارة اخبر
 منه (يقضي رضاه كوكلتني كذا أو قوضت اليك) أو ابتك أو ائتلت مقامي فيه (أو ات
 وكبلي فيه) كسائر العقود وخرج بكاف الخطاب ومثلها وكلت فلاناً ما لو قال وكلت كل من أراد بيع
 داري مثلاً فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد فيها بهذا الاذن لغساده نعم بحث السبكي صحة ذلك فيما لا يتعلق
 بعين الوكيل فيه غرض كوكلت كل من أراد في اعتاق عبيدي هذا أو تزويج أمي هذه قال ويؤخذ

(قوله) فالمراد من هذا النبي
 ما ذكرته أي بقوله لا مطلقاً يعني
 لو كان المراد يختلف بهما الغرض
 مطلقاً لا يشترط صفات السلم
 (قوله) بالنسبة لمن يشتري له أي
 يختلف بهما الغرض بالنسبة للموكل
 ولو عبر به لكان أو وضع (قوله) ولو
 اشترى الى المتن في النهاية
 للقيمة الى قوله وبحث في النهاية
 (قوله) وقد يغني تعيين المح وقد يغني
 ذكر الحارة حيث لا تعدد في
 سكتها (قوله) أو نائبه الى قوله
 على ما مر في النهاية (قوله) أو تزويج
 أمي هذه ينبغي أن يعيد أخذاً من
 كلام الاذرى الآتي بما اذا عين
 الزوج والا فهمى مشكلاً فليأت

من هذا صحة قول من لا ولي لها اذ ثبت لكل عاقد في البلد أن يزوجه حتى قال الأذرى وهذا ان صح محله
ان عينت الزوج ولم تنوؤص الا بصيغة العقد فقط وبخوذلك افتى ابن الصلاح ويجرى ذلك التعيين
في التوكيل في الدعوى اذ لا تتعلق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضاء لكن غاية الشهود وكلا
في ثبوت وطالب الحكم به لغو ولا ينعى فيه توكيل لمههم ولا معين فتعين أن يكتبوا وكلا في ثبوت وكلاء
القاضي أو نحو ذلك ولو قالوا فلا نأكل مسلم جاز على ما مر بما فيه (ولو قال بيع أو اعتق حصل الاذن)
فهو قائم مقام الايجاب بل والبلغ منه (ولا يشترط) في وكالة يعبر جعل (القبول لفظا) بل أن لا يرد
وان اكرهه الموكل ولا يشترط هنا فور ولا مجلس لان التوكيل رفع حجر كباحة الطعام ومن ثم لو تصرف
غير عالم بالوكالة مع كنه باع مال ابي غلنا حيايته فكان ميتا وسأيت في الوديعة انه يكتفي اللفظ من احدهما
والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا لا نه توكيل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كما اذا كان له
عين معارة أو موجهة أو مخصصه فتقوهم الآخر واذن له في قبضها فوكل من هي يده في قبضها لا بد من
قبوله لفظا اترز يده عنها به (وقيل يشترط) مطلقا لا نه تمليك للتصرف (وقيل يشترط في صيغ
العقود كوكلتك) قياسا عليها (دون صيغ الامر كبيع أو اعتق) لانه باحة اما التي تجعل فلا بد
فيها من القبول لفظا ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الامر وكان عمل الوكيل مضبوطا لانها اجارة
(ولا يصح تعليقها بشرط) من صفة أو وقت (في الاصح) كسائر العقود خلا الوصية لانها تقبل
الجهالة والامارة للاجابة فلو تصرف بعد وجود الشرط كان وكاه بطلاق زوجة سبكتها أو يبيع أو يعتق
عبد سبكتها أو يزوج ويجهته اذا طلقت وانقضت عدتها فطلق بعد ان نكح أو باع أو اعتق بعد ان ملك
أو زوج بعد العدة فتند عملها بعموم الاذن وتتملي بما ذكره وما ذكره الاسنوي في الاولى وقياسها بما بعدها
كالتعصية كلام الجواهر وغيرها وقال الحلال البلقيني يحتمل أن يصح التصرف كالوكالة المتعلقة بنفسه
التعليق ويصح التصرف لعموم الاذن ولم يرد كرهه أي نكح أو باع أو يبيع أو يعتق
المعلقة فانه مال للحل عند ما وعلى هذا يلزم الفرق بين الفاسدة والباطلة وهو خلاف تصريحهم بأنهما
لا يقتزمان الا في الحج والعمارة والخلع والسكينة انتهى وقضية رده لثاني بما ذكره اعتماده للاول وليست
المعلقة مستلزما لملك الحل عندها اذ الصورة الاخيرة فيها تعليق لملك الحل حال الوكالة نعم الاوجه انه
لا بد في هذه الصورة أن يذكر ما يدل على التعليق كقوله التي سأسكنها أو الذي سأملكه بخلاف
اقتصاره على وكلتك في طلاق هذه أو يبيع هذا أو تزوج بنتي لان هذا اللفظ يعد لغوا لا يفيد شيئا
أصلا فليس ذلك من حيث الفرق بين الفاسد والباطل فتأمله وبقي في الجزئية وغيرهما ومر في الرهن
الفرق بين الفاسد والباطل أيضا فخصهم المذكور انما في وفائدة عدم الصحة بهما في المتن سقوط
المسمى ان كان وجوب اجرة المشل وحرمة التصرف كما قاله جمع المتقدمين واعتمده ابن الرفعة لكن
استبعده آخرون لبقاء الاذن ومن ثم اعتمد البلقيني الحل ونقله عن مقتضى كلامهم ويصريحها كالي
شهر كذا فينزعزل بجمعه ويجب نقل شارح هذا عن بحث ابن الرفعة مع كونه مجزوما في أصل الروضة
(فان تجزها وشرط للتصرف شرطان) اتفاقا كوكلتك الآن يبيع هذا ولكن لا تبعه الا بعد شهر
ويظهر انه يكتفي وكلتك ولا تبعه الا بعد شهر وأن الا مجرد تصويره بذلك يعلم ان من قال لا شخر قبل
رمضان وكلتك في اخراج فطرتي وأخرجها في رمضان مع لا نه تجز الوكالة وانما قيدها بما قيدها به
الشارع فهو كقول محرم زوج بنتي اذا أحلت وقول ولي زوج بنتي اذا طلقت وانقضت عدتها
وتكاف فرق بين هذين ومثلثا بعد هذا بخلاف اذا جاز رمضان فأخرج فطرتي لا نه تعليق محض
وعلى هذا التفصيل يعمل اطلاق من أطلق الجواز ومن أطلق المنع وظاهر صحة اخرجها عنه فيه حتى

(قوله) لا ولي لها أي خاص (قوله)
لكل عاقد أي قاض أو عدل عند
عدمه حقيقة أو حكما (قوله)
اذ لا تتعلق بعين الوكيل غرض
محل تأمل اللهم الا أن يجعل على
ما اذا أراد واحدا من وكلاء
القاضي مثلا وكلا معا عرفين
بالامانة بدل الجهد فيما يتوكلون
فيه فلا يحد حينئذ (قوله) فهو قائم
الى قول المصنف ولا يصح في النهاية
الا قوله أي كان الايجاب بصيغة
العقد لا الامر (قوله) والقبول من
الآخر أي بالفعل (قوله) وكان عمل
الوكيل مضبوطا فان لم يكن
مضبوطا وعمل فظا هراة اجارة
فاسدة ينبغي أن يستحق التل لانه
عمل لها معا أي حيث لم يكن عالما
بالفساد (قوله) وقال الحلال
البلقيني أي في الصور المذكورة
بتدويله كان وكاه الحج (قوله) وفائدة
عدم الصحة بهما أي مع التعليق
بالصفة والوقت وانما فهمها الى
المتن لصديق الملاق الشرط بهما
أو مرجع ضمير التثنية صورتها
التوكيل بطلاق من سبكتها
و يبيع من سبكتها البائعة في
شرط الموكل فيه (قوله) كذا
فتنزعزل في أصله بخطه لتعزل
بالآدم (قوله) لا نه تجزها أي قول
المصنف ويعبر بان في النهاية

على الثاني لعدم الاذن كإعلم مما تقرر (ولو قال وكلت) في كذا (ومتى) أو بهما (عزلت
فأنت وكيلي صحت) الوكالة (في الحال في الأصح) لانه تجزها والخلاف هنا شرط لاجابة لنا
بذكرها في الثاني واحد منها صحت قطعاً (وفي عودها وكلا بعد العزل الوجهان في تعليقها) لانه
علتها نائباً بالعزل والأصح عدم العود لفساد التعليق وقضيتها انه يعود له الاذن العام فينفذ تصرفه
وهو كذا لا فطر بقه أن يقول عزلت عزلت أمتي أو بهما عدت وكيلي فأنت معزول لانه ليس هنا
ما يقتضي التكرار ومن ثم لو أتى بكما عزلت فأنت وكيلي عاد مطلقاً لاقتضاها التكرار فطر بقه
أن يوكل من يعزله أو يقول وكلا وكلت فأنت معزول فإن قال وكلا انعزلت فطر بقه وكلا عدت وكيلي
لتقايوم التعليقين واعتقد العزل بالأصل وهو الجبر في حق الغير فقدم وليس هذا من التعليق قبل
المالك خلافاً للسبكي لانه ملك أصل التعليقين (ويجربان في تعليق العزل) بنحو طلوع الشمس
والأصح عدم صحتها فلا يعزل بطلوعها وحينئذ ينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم لم يكن الحال
جميع في استشكله بأنه كيف ينفذ مع منع المالك منه وتخلص عنه بعضهم بأنه لا يلزم من عدم
العزل نفوذ التصرف ولا رفع الوكالة بل قد بقي ولا ينفذ كالتجزها وشرط للتصرف شرطاً وأخذ
بعضهم بقضية ذلك فجزم بعدم نفوذ التصرف وقد يجاب بأننا لنسلم المنع مفيداً لا لصحت البعثة
الذاتية عليه ونحن قد قدرنا بطلان هذه المعللة فعملاً بأصل بقاء الوكالة اذ لم يوجد له رافع صحيح وحينئذ
اتضح نفوذ التصرف عملاً بالأصل المذكور فقلنا * فرع * وكاله في قبض دينة فقبض عنه غير جنس
دینه بشرطه فان كان الموكل قال له وكاله مدفونة أو مطلقه صح كقوله بعضهم وكأنه تجوز بالقبض عن رداء
ذمة المدين وانما قدرنا ذلك للزم الغاء مدفونة أو مطلقه والعقد تصان عن ذلك ما أمكن ولو وكل
اثنين في عتق عبد فقال أحدهما هذا وقال الآخر عتق عتق بناء على الأصح الكلام لا يشترط صدوره
من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط مردود بأن هذا لم يحتفظ عن نخوي بل عن بعض الأصوليين وبأن
كلام المصطلحين لم يتسكك بالغير بل اتكلم على نطق الآخر بالأخرى وبه يعلم ان ناطقاً بمك له دخل
في العتق لانه شرط للآخر ومشرطه فلا سابق منهم ما حتى يرتب عليه العتق هذا ما أشار إليه الاستوى
وغيره ولأن قول ان نظراً الى ان كلام كل مقدر ومنزى في صحة كلام الآخر فهم في حكم جملتين فلا
يتقرر ذلك على اشتراط اتحاد الناطق ولا عده وحينئذ فالعتق انما وقع بالثاني لا غير وان لم ينظر
لذلك فكل تسكك بلغولان مدار الكلام على الاستناد وهو ايقاع النسبة أو انتزاعها وذلك لا يقيع
لا يتصور تجزيمه حتى ينقسم عليهم ما وبه يعلم ان اشتراط اتحاد الناطق هو التحقيق وزعم انه لم يحتفظ
عن نخوي ممنوع فان قلت أي النظر ينأوب قلت الأول لان اللفظ حين أمكن تحجيجه لم يجز التعاؤ
وهنا أمكن تصحيح العتق بسبق كلام الأول لكن قضية قوله لو قال طالق لم يقع به شيء وان نوى لفظ أنت
ينازع في ذلك لأن الألف يفرق بان أنت ثم لم يدل على اضمماره لفظ سببه كطلة افتحضت الية فيه وهي
وحدها لا تأثرها في اللفظ المحذوف لضعفها ولا كذلك حرها فانه قد دل عليه لفظ سبعة فلم يتعوض
الية فيه فالحق بالمفروض به حقيقة فتأمل * (فصل) * في بعض أحكام الوكيل بعد صحتها وهي
ماله وكيه وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشرأؤه للعيب ونحو كيله لغيره (الوكيل بالبيع) حال
كون البيع (مطلقاً) في التوكيل بان لم ينص له على غيره أو حال كون التوكيل المفهوم من الوكيل
مطلقاً أي غير متبدل شيء ويصح كونه صفة لمصدر محذوف أي توكيله مطلقاً (ليس له البيع بغير تبدل
البلد) الذي وقع فيه البيع بالأذن والابان سافر عما وكل في بيعه البلد بالأذن لم يجز له بيعه الا بقدر
البلد المذكور فيها والمراد بتبدل البلد ما يتعامل به أهلها غالباً بقدر كان أو عرضاً للدلالة القرينة العرفية

* (فصل الوكيل بالبيع) *
(قوله) في بعض الى قوله فان قلت
في النهاية الا قوله ويصح كونه
الى المت (قوله) الا بعد البلد
المأذون فيها عبارة شرح الروض
حده أن يبيع فيها وظاهر المراد
ان حده ذلك اما بالشرط ان عينت
بلداً ولا يفعل عقد الوكالة ان كان
صالحاً والا كإدنية فهل يعتبر اقرب
محل اليها فليتبأمل

(قوله) ان محل الامتاع عبارتها
ومحل الامتاع الخ **ك**ما يحسنه
الزركشي وغيره (قوله) بيع بكذا
كان المراد به ثمن المثل حتى لا ينافي
قوله ولا نقد او يقبال لامنا فاعوان
قال بمثابة درهم لان الدرهم
يختلف ومعنى قوله ولا نقد أى معين
(قوله) فاندفع قوله فان صورته كانت
لاقتضائه انحصار التصوير فيما
ذكر (قوله) ان باقى اذا حفظه الخ
هل هو على الإطلاق أو محمول على
ما اذا تعين طريقا في الحفظ أى
أو كان اقرب الطرق الى السلامة
بحسب غلبة ظنه (قوله) فله البيع
نسبة فلا شبهة ان علم الموكل بذلك
شرط لصحة البيع أما علم الوكيل
بأن الموكل يعلم ذلك فيظهر انه شرط
لجواز الاقدام فلو تعدى عند جهله
به فباع ثم تبين ان الموكل كان عالما
بذلك فيصح ثم رأيت المحشى قال
قد يقال وان لم يعلم اذا تبين انتهى
(قوله) فربيع العشر الخ كان وجهه
ان الاثمان في النقد والطعام
من قبيلة كاهو مشاهد في عصرنا
ذات تفاوتت كان يسير باختلاف
الجواهر والرقيق فان الاثمان فيها
تفاوتت تقاربا وكليا وقول الشارح
فالاوجه الخ فيه تأييد لما كتبناه
بما مش خيار البيع فراجعه
(قوله) وبما قررته الى قوله
وظاهر كلامهم في النهاية (قوله)
وبما جمع عبارتها باختلاف الجمع
منهم السبكي في تجزئته بالثمن
(قوله) ثم لا يفرق أى فيما تقدم
من ما شئت بخلاف ان دخلت

عليه فان تعدد لزمه بالاغلب فان استويا فبالاقل والافتقار أو باع بهما وباحت الزركشي وغيره ان محل
الامتاع بالعرض في غير ما يقصد للتجارة والا جاز به كالقراض وبما قررته في معنى مطلبنا اندفع ما قيل
كان ينبغي أن يقول بطلان البيع فان صورته أن يقول ببيع بكذا ولا يعترض ليلدول أو أجل ولا نقد
يختلف البيع المطلق لتقيد البيع بقيد الاطلاق وانما المراد البيع لا بقيد انتهى ووجه اندفاعه ان
مطلقا كما علم مما قررته فيه ليس من انظر الموكل حتى يترجم انه قيد في البيع وانما هو بيان لما وقع منه
من عدم التقيد بأن لم ينص له على ذات ثمن أصلا أو على صفته كببيع هذا وكعبه بألف يعنى الاطلاق في
هذا الاطلاق في صفاته فاندفع قوله فان صورته الى آخره وكذا ما رتب عليه فان قلت كيف يأتي قوله
ولا يعين في الاولى قلت لان الثمن فيها يتقدر بثن المثل كما افاده قوله في عدل الرهن ولا يبيع الا بثن
المثل حال من نقد البلد فيصير كأنه منصوص عليه فلا يتقص عنه تصافا حاشا (ولا ينسئ) ولو بثن
المثل لان المعتاد غالبا الحلول مع الخطر في النسئ وتظهر انه لو وكاه وقت خب جاز له البيع نسئ
لم يأتى اذا حفظ بدين النهب وكذا لو وكاه وقت الامن ثم عرض النهب لان القرض نسئ فانسئ قطعا
برضا به ذلك وكذا لو قال له بعه بكذا أو سويق كذا وأهله لا يشترون الانسئ وعلم الوكيل ان الموكل يعلم
ذلك فله البيع نسئة حدثت فيما يظهر أيضا ثم رأيت ماسأ ذكره آخره هو المثل عن السبكي كالمرأى ان
الولى يجوز له العقد بوجوه اعتدوه هو يؤيد ما ذكره لكن سياقنا فيه كلام لا يبعد مجسمة هذا (ولا يعين
فأحس وهو ملا يتحمل غالبا) في المعاملة كدرهمين في عشرة لان النفوس تشعب بخلاف اليسير كدرهم
فيها نعم قال ابن أبي الدم العشرة ان تسويعها في المائة فلا تسالغ بالمائة في الالف قال فالصواب
الرجوع للعرف ويوافقه قولهما عن الرواى انه يختلف بأجناس الاموال لكن قوله في البحران اليسير
يختلف باختلاف الاموال فربيع العشر كثير في النقد والطعام ونصفه يسير في الجواهر والرقيق
وتجوهم فيه نظر ولعل ذلك باعتبار عرف زمانه أو الفالوجه انه يعتبر في كل ناحية عرف اهلها المطرد
عندهم السامحة به ولو باع بثن المثل وهناك راغب أو حدث في زمن الخيار يأتى هنا جميع ما مر
في عدل الرهن وافهم قوله ليس له الى آخره بطلان تصرفه في ثم فرغ عليه قوله (ولو باع) ببيع مشتملا
(على) أو هي بمعنى مع (أحده هذه الانواع وسلم البيع نفسه) للبيعة نسئة يوم التسليم ولو في المثلى
لتعدي به تسليمه ان لا يستحقه ببيع باطل فيسترده ان يتي وحينئذ يبعه بالاذن السابق وقبض الثمن ويده
أمانة عليه وان لم يتي فهو طريق وقرارا ضمنان على المشتري فيضمن المثل عسله والمتقوم نسئته وبما
قررته في التعريض اندفع ما قيل كان ينبغي أن يقول لم يصح ويضمن (فان) لم يطلق اربع تعيينه في
بيع مما شئت أو تسره غير نقد البلد لا نسئة ولا غن لان ما للجنس وصرح بجمع تجزئة ما لغيره واعتمده
السبكي وغيره لانه العرف ما لم يدل قرينه على خلافه أو بعه كيف شئت جاز نسئة فقط لان كيف الحال
فشم الحلال والمؤجل أو بكم شئت جاز بالغن فقط لان كم للعدد القليل والكثير أو بماعز وهان
جاز غير النسئة لان ما للجنس فقرنه بما بعد ما شئت عرفا القليل والكثير من نقد البلد وغيره وظاهر
كلامهم انه لا فرق في هذه الاحكام بين الخوى وغيره وهو محتمل لان اهلها مدلولوا عرفيا فيحمل انظره
عليه وان جهله وليس كما يأتي في الاطلاق في أن دخلت بالفتح لان العرف في غير الخوى ثم لا يفرق
نعم قياس ما يأتي في التذرية لو ادعى الجهل عدل ذلك من أصله صدق ان شهدت قرائن حاله بذلك
ولو قال لو كليه في شئ افعل فيه ما شئت أو كما تصنع فيه جائز لم يكن اذنا في التوكيل لاحتماله ما شئت من
التوكيل وما شئت من التصرف فيما اذن له فيه فلا يוכל بأمر محتمل كالا يجب كذا قالوه وعليه فهل يؤخذ
منه انه له البيع بعرض أو غن أو نسئة أولا فلا يجوز له شئ من ذلك لما تبين من احتمال انظره وما فيه

(قوله) لا يبيع مؤجلا له إلا بالبيع حال حينئذ ينبغي نعم لا تعرض سم الأولى ان يقال ينبغي ان يقي فيه جميع ما يأتي في مسئلة النقص عن الاجل المعين وبأن في شرح قول المصنف وان الوكيل بالبيع له قبض الثمن قول التفتة وان باعه بحال وصحناه انتهى فيه اشارة الى انه اذا باع بحال وقد أمر بالتأجيل صح في حال دون حال أى على نحو التفصيل الذي (١٩٣) أشرنا اليه ثم رأيت في الروضة في الصورة الخامسة من صور الباب الثاني صرح بحكم هذه المسئلة

بأن يديما أشرنا اليه فليراجع (قوله) ثم لا يفرق أى فيما تقدم من مجامعت بخلاف ان دخلت (قوله) أى يسهل الى قول المصنف لا يبيع لنفسه في النهاية الا قوله ولا يظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسرا (قوله) وان أذن الى قوله وفى الوصى في النهاية (قوله) خلافا لابن الرفعة كلاما بن الرفعة وجهه جذا من حيث المعنى اسكن ترجمتهم منع توكيله لاهية من نفسه يرد من حيث التعل (قوله) أو اعتاق من ذكر شامل لنفسه وهو كذلك (قوله) ونها عن الزيادة هل اكتفى بالتقدير بل قضية قوله الآتى في البائع عن الثمن أم لا جواز البيع لولى ولده مطلقا (قوله) جازا البيع له ينبغي ان يجوز أيضا البيع لولى اذا أذنه في التوكيل وقدره الثمن ونها عن الزيادة اذا تولى ولا تهمه بل لولى يجوز به حينئذ مطلقا بل بعدا اذا قال له وكل على ثمر رأيت المحشى قال قوله مثلا يلزم تولى الطرفين أى لان الاب انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مواليه وهما ليس كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز أيضا ان يوكل ويكفي فى أحد الطرفين وتولى هو الآخر ولا وكيلين فى الطرفين أخذنا مما يأتى فى السكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل ويكفي فى أحدهما أو وكيلين فهم انعم لو وكل وكيلان طفله فى أحد الطرفين قال انه التوكيل عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الآخر لم يعد جوازه اذا قدر الثمن ونهى عن الزيادة اذا تهمه ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لانائبه كما صرحوا بذلك أيضا فلما انتهى ولا منسافة منه وبين ما ذكرنا لا يجوز حمل على ما اذا وكل عن التوكيل أو أطلق وكلام الفاضل المحشى يحمل على ما اذا وكل عن نفسه وقد أذن له فيه الموكل ويؤيد ما ذكرناه ما أفاده فى التوكيل عن طفله فتأمل (قوله) مردا ينفى التهمة قضية ذلك انه لا يشترط تقدير الموكل الثمن فيما اذا كان الصغير وفى ولا يغيره كما أشرنا اليه فى الحاشية السابقة (قوله) وقياس تخويرهم القياس متجه

من الغرر فليكن قوله ما شئت لقوا كل محتمل والى الثانى أقرب ويتردد النظر فى أى شئت وشئت وشئت قول فى انهما مثل مجامعت لم يعد (وان) وكله لا يبيع مؤجلا وقدرا لاجل فذلك أى يسهل بالاجل المترضا هو له النقص منه الا اذا نهاه وترتب عليه ضرر كان يكون لحفظه مؤنة أى او يترقب خوف كتهب قبل حلوله كما هو ظاهر أو عين له المشتري كما بحثه الاسنوى (وان أطلق) الاجل (صح) التوكيل (فى الاصح وحمل) الاجل (على التعارف) بين الناس (فى مثله) أى البيع فى الاصح أيضا انه المعهود فان لم يكن عرف راعى النقص لو كاله ثم يقتصر نظير ما صرح به بقرينة اشارة ديسان المشتري حيث باع بموكل والا فحين وانسى ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسرا ولا يقبض الثمن عند الحلول الا ان نص له عليه قال جمع ادلت عليه قرينة ظاهرة كما ان اذنه فى السفر بل بعد البيع فيها بموكل (ولا يبيع لنفسه) وان أذن له وقدره الثمن ونها عن الزيادة خلافا لابن الرفعة وقوله اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة جائز بعد من كلامهم لان على منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظام الاعجاب والقبول من شخص واحد وخرج عن ذلك الاب لعرض فبقي من عدها على المنع (ولده الصغير) او المجنون والسفيه ولو مع ما صرح به لا يلزم تولى الطرفين ومن ثم لو اذن فى ابراء او اعتاق من ذكر جمع اذ لا تولى ولانه حريص طبعاً وشرا على الاسترخاء له وشرا على الاستقصاء وكاله قضاء او من ثم لو استجابا كان ولده فى ولا يغيره وقدرا موكل الثمن ونها عن الزيادة جازا البيع له اذ لا تولى ولا تهمه حينئذ (والاصح) انه يبيع لىه وابنه البالغ الرشيد عن الثمن أولا لا تنقضاء كذا وانما لم يعزل عن فرض اليه ان يولى القضاء قولية أصله أو فرعه لان هنا مردا ينفى التهمة وهو عن المثل ولا كذلك ثم يجزى ذلك فى وكيل الشراء فلا يشتري من نفسه ومخجوره وفى الوصى وقم التيم كما صرحوا به ومثلهما ناظر الوقف وكل متصرف على غيره فلا يبيع ولا يؤجر مثلاً لنفسه ومخجوره وان أذن له وعينه البذل نعم لو كان الناظر هو المستحق للوقف قبول بنفسه ذلك لا يجوز له الا بغيره دون أجرة المثل أولا لما تقرران المخطأ الاتحادي نهي عن الزيادة كل محتمل وقياس تخويرهم للاتحاد فى نحو بيع ماله لغيره الذى تحت حجره متجو زمانه لا نه اذا كان هو الناظر المستحق كانت المنافع على ملكه وفى ولا يتهم فيكون كما هو المتعارف من نفسه لمخجوره وتبل اذا يفرق بان المالك هنا ضعيف بدليل انه لا يبيع له الا بغيره اذا كان الناظر غيره فم يجزى للاتحاد فيه بخلاف ملكه الحقيقى وعلى الاول تبطل الاجارة بموته نظير ما قاله فيما لو أجر بدون أجرة المثل (و) الاصح (ان الوكيل بالبيع) بحال (له قبض الثمن وتسليم المبيع) الذى يده له من ثمنه لانه من ثمنه قابض البيع وله قطعاً القبض والاقباض فى نحو الصرف والقبض من مشتريه وحول الوكيل غائب عن البيع لثلا يبيع لى فى البيع بموكل وان حل الابان جديد كمر وهناله تسليم البيع من غير قبض وظاهر خلافهم جواز ذلك وان باعه بحال وتخصه ما يوجب ان اذن الموكل فى التأجيل عزل له عن قبض الثمن واذا نه فى اقباض المبيع قبل قبض الثمن فلا يتردد ذلك بما أتى به الوكيل وان كان أنفع للوكيل ويحتمل خلافه لان الوكيل انما يرضى بذلك مع التأجيل لانه الحل أو بحال ونهاه قطعاً وليس لو وكيل فى هبة تسليم قطعاً لان عدها غير تلك فالنقص اقتضاء ضمهم بان له التسليم لانه لا فائدة فيها بدونه (ولا يسهل) أى المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال نظير التسليم قبله (فان خالف) بان سله له بالتخياره قبل قبض الثمن (ضمن) للوكيل قيمة المبيع ولو مثلياً وان زادت على الثمن يوم التسليم ليعاونه فاذا اتبضه ردها أما لو أجبره حاكم أى أو متعطل فيما يظهر على التسليم قبل القبض فلا يضمن ثم رأيت انه ذرعى قال فان اكرهه

٤٩ ن في (قوله) وعلى الاول تبطل الاجارة لعل محله اذا وقعت بدون أجرة المثل والا فاجره البطلان ثم كتب قدس سره كان وجهه انهم عند تولى الطرفين فاغترى في حياته لان الحق له لا يعده بخلافه بعدمونه (قوله) أى المبيع الى قوله أى او متعطل فى النهاية

ظالم فكلودبعة فيضمن وعلى ما ذكرته فقد يفرق بأن للمكره هنا شبهة انتقال الماشيئة لا شبهة له
 بوجهه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والاضمن (فإذا وكله في شراء) ولولعين جهل
 الموكل عنه ومنع السبكي اجراء الاقسام الآتية فيه ضعف (لا يشتري معيها) أى لا ينبغي له ما يأتي
 من الصحة المستزمنة للخل غالباً في اكثر الاقسام وذلك لأن الاطلاق يقتضى السلامة واشترائه عامل
 القراض لان القصد الربح ومنه يؤخذ انه لو كان القصد هنا جاز له شراؤه (فان اشتراه) أى
 العيب (في الذمة) ولم ينص له على التسليم (وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل
 ان جهل) الوكيل (العيب) اذ لا مخالفة ولا تقصير ولا ضرر لا مكان رده وخرج بالذمة الشراء بعين
 مال الموكل فانه وان وقع للموكل أيضاً هذه الشروط ألا انه ليس للموكل رده لتعذر انقلاب العقد
 له بخلاف الشراء في الذمة فالتقيد للاحتراز عن هذا فقط (وان علمه فلا) يقع الشراء للموكل
 (في الاصح) وان زاد على ما اشتراه به لانه غير مأذون فيه عرفاً (وان لم يساوه) أى ما اشتراه به
 (لم يقع عنه) أى الموكل (ان علمه) أى الوكيل العيب لتقصيره اذ قد سعى للرد فتضرر
 (وان جهله وقع) للموكل (في الاصح) لعذر الوكيل بجهله مع ان دفاع الضرر بثبوت الخيار له
 (واذا وقع) الشراء في الذمة لما مر انه ليس للموكل الرد في العين (للموكل) في صورتي الجهل (فكل
 من الموكل والوكيل الرد) بالعيب أما الموكل فلانه المالك والضرر به لاحق نعم شرط رده على البائع
 ان يسميه الوكيل في العقد او يوبى ويصدق به البائع والارده على الوكيل ولو رضى به امتنع على
 الوكيل لانه رده بخلاف عكسه وأما الموكل فلانه لو منع لم يعامل برضى به الموكل فتعذر الرد لكونه
 فوراً يقع للموكل فيتضرر به ومن ثم لو رضى به الموكل لم يرد كما مر ولم ينظروا الى انه لو منع كان أجنبياً
 فلا يؤثر تأخيرها لانه لا يمنعها لا يستلزم كونه أجنبياً من كل وجه ولا الى انه قد يؤثر لاشاورة
 الموكل لانه لما استقل بالرد لم يضطر لذلك ولعيب طرأ قبل القبض حكم المارق في الرد كما اعتمد من الرفعة
 وعلم مما مر انه حيث لم يقع للموكل فان كان الشراء بالعين بطل الشراء والواقع للموكل وعند الاطلاق
 له شراء من يعتق على موكله فاعتق كما مر ما لم يبين معيافاً له وكل رده ولا عتق ومخالفة القول في هذا
 مردودة (وليس للموكل ان يوكل بلاذن ان تأتي منه ما وكل فيه) لأن الموكل لم يرض بغيره نعم لو وكله
 في قبض دين فقبضه وأرسله له مع أحد من عياله لم يضمن كقوله الجورى وقيد الاذعى المرسل معه
 يكون أهلاً لتسليم أى بان يكون رشيداً او كان وجهه اغتفار ذلك في عياله والذي يظهر ان المراد بهم
 أولاده وعياله كوزوجاته اعتياد استئناسهم في مثل ذلك بخلاف غيرهم ومثله ارسال نخوم ما اشتراه له
 مع أحدهم ويؤخذ من تعليلهم منع التوكيل بما ذكرناه لافرق بين وكلائه في بيعه وفي أن تبعه
 وفرق السبكي بينهما في الأول يجوز التوكيل مطلقة دون الثاني فيه نظر هنا للعرف وان كان صحيحاً
 في نفسه (وان لم يأت) ما وكل فيه منه (ليكونه لا يحسنه أولاً يليق به) او يشق عليه تعاطيه
 مشقة لا تتحمل عادة كما هو ظاهر (فله التوكيل) عن موكله دون نفسه لان التفويض لثله انما
 يقصده الاستئناس ومن ثم لو جهل الموكل حاله أو اعتقد خلاف حاله امتنع توكيله كما أنه منه كلام
 الرافعي واستظهره الاسنوى وبأن مثله في قوله (ولو كثر) ما وكل فيه (ويجوز عن الثمان بكا
 فالذهب انه يوكل) عن موكله فقط (فيما زاد على الممكن) لانه لا يضطر اليه بخلاف الممكن أى
 عادة بان لا يكون فيه كبير مشقة لا تتحمل غالباً فيما يظهر ثم رأيت مجلداً يرف الوجه القائل بان المراد
 عدم تصور القيام بالكل مع بذل المجهود واعتد مقابله الترتيب عما ذكرته ولو طرأ العجز لطرقت
 نحو مرض او سفر لم يعزله ان يوكل (ولو أذن في التوكيل وقال وكل عن نفسي ففعل فالثاني ووكيل

(قوله) ولولعين الى قول المصنف
 وليس في النهاية الاقوله ولم ينظروا
 الى قوله ولولعين غيراً (قوله) وشما ليكه
 ينسب من شهاطى خدمته عادة
 وان لم يكن يملوكا (قوله) ويؤخذ
 من تعليلهم الى قوله وحاصله ان
 التماس في النهاية

الوكيل) على الاصح لانه مقتضى الاذن والموكل عزله أيضا كما أفهمه جعله وكيل وكيله اذ من ملك
عزل الاصل ملك عزله فرعاً بالاولى وبعبارة أصله تفهم ذلك أيضاً فلا اعتراض على المتن خلافاً
لمن زعمه (والاصح) على الاصح السابق (انه) أى الثانى (ينعزل بعزله) أى الاول اياه
(وانعزاله) بنحو موته أو جنونه أو عزل الموكل له لانه نائبه وسيعلم من كلامه فيما ينزل به الوكيل انه
ينعزل بعزله ذلك (وان قال وكيل عني) وعين الوكيل أولاً ففعل (فالثانى وكيل الموكل وكذا ان أطلق)
بان لم يقل عني ولا عنك (فى الاصح) لان توكيله لثالث تصرف تعالاه باذن الموكل فوجب ان يقع
عنه وفارق نظيره من القاضى بان الوكيل ناظر فى حق الموكل فعمل الاطلاق عليه وتصرفات القاضى
للمسلمين فهو نائب عنهم ولذا افند حكمه مستنبطه وعليه فالغرض بالاستنباط معاقبة وهو راجع له
(قلت وفى هاتين الصورتين) وهما اذا قال عني وأطلق (لا يعزل أحدهما الآخر ولا يعزل
بانهزله) لانه ليس وكيلاً عنه (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) عنه أو عن الموكل (يشترط ان يوكل
أمتاً) فيه كفاية لذلك التصرف وان عين له الثمن والمشتري لان الاستنباط من الغير شرطها المصلحة
(الان عين الموكل غيره) أى الامين فيبيع تعيينه لانه فيه نعم ان علم الوكيل فسقه دون الموكل
لم يوكله على الاوجه كمالا يشترى ما عينه الموكل ولا يعلم عيه والوكيل يعلمه أو عين له فاسقاً فزاد فسقه
لم يجز له توكيله على الاوجه أيضاً وقضية اطلاق المتن انه لا يوكل غير الامين وان قال له وكل من
شئت وقال السبكي الاوجه خلافه كما لو قالت زوجتي من شئت يجوز تزويجها لغير الكفو وفارق
الاذى بان المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير الامين لا يتأتى منه ذلك وثم وجود
صفة كمال هي الكفاءة وقد نساخ تركها بل قد يكون غير الكفو أصلياً وحاصله ان القياس هو المتبادر
وان أمكن توضع الفرق بان المختل هنا تقدير عدم الامانة أصل المقصود من الموكل فيه وثم
بعض توابعه لا هو فاعترف ثم لم يعترف هنا فان قلت قضية تميز الشكاح بالاحتياط انه اذا جاز ذلك ثم كان
قياسه هنا بالاولى قلت محل الاحتياط ان تركت للوكيل اجتهاد او بانياتها باللفظ العام اذنت له
فى كل أفراد من غير اجتهاد فلا تقصير منه مع سهولة الفئات كاعلم مما تقررا ولا (ولو ووكيل أمتاً)
فى شئ من الصور السابقة (فصلى لم يملك الوكيل عزله فى الاصح والله أعلم) لانه اذن له فى التوكيل
دون العزل * (فصل) فى بقية من أحكام الوكالة أيضاً وهي ما يجب على الوكيل عند التقدير
بغير الاجل ومخالفته للأذن وكونه بدامانة وتعلق أحكام العقدين (قال بع شخص معين) هو أغنى
قوله معين هنا وفيما بعده حكاية لالفاظ الموكل بالمعنى فان الموكل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح
فأراد مثله على المصنف هو التساهل تعين لانه قد يكون له غرض فى تخصيصه كطبيب ماله بل وان لم يكن
له غرض أصلاً لعملاً بانه ولا يصح بيعه لو كيله وقيدته ابن الرفعة بما اذا تقدم الاحتياط أو القبول
ولم يصرح بالسفارة وبحث البلقينى انه لو قال بع من وكيلى زيد أى لزيد فباع من زيد بطل
أيضاً وانما يجب ان كان الوكيل أسهل منه وأرقى والا فلاذن فى البيع من وكيله اذن فى البيع منه
وبه فارق ما مر بعد بل يعيد ولا يعزله بالقرينة ان التعيين انما هو لغرض الربح فقط لكون
المشتري ممن يرغب فيه لا غير لم يتعين واعتراض بان له رغبة فيه قد يريده فى الثمن وهذا غرض صحيح
وأقول فى البحث من أصله نظراً لانه أغنى فى معنى الوجه الآتى فى الممكن الا ان يفرق بان التعيين
ثم لم يعارضه ما يليه وهما عارضته القرينة الملغية له لولا ان ذلك المعين قد يريده على شئ مثله وذلك
موافق لغرضه وهو زيادة الربح فأتى على الوجه الآتى فى الممكن الا ان يفرق بان التعيين
(معين) كى يوم كذا أو شهر كذا تعين فلا يجوز قبله ولا بعده ولو فى الطلاق والفرق بينهما وبين

* (فصل ثالث) فى بقية أحكام الوكالة
(قوله) فى بقية أحكام الوكالة
الى قوله ويرتفع كونه أمتاً
فى النهاية الا قوله والا فلاذن الى
قوله انه لو ظهر وقوله وأفهم الى
قوله وليلة اليوم (قوله) وقيدته ابن
الرفعة عبارتها سواء تقدم الاحتياط
أم القبول ولم يصرح بالسفارة
أم لا كعمله كلامهم خلافاً لابن
الرفعة (قوله) تقدم الاحتياط
مطلقاً (قوله) ولم يصرح بالسفارة
فخرج ما لو تقدم القبول وصرح
بالسفارة كاستدراك هذا او كلى
فإن أى فيصح لانه لا يحتاج فيه
(قوله) بعد بل فى قوله بل وان لم يكن
غرض (قوله) انه لو ظهر بالقرينة
عبارتها نعم لو دللت قرينة على ارادة
الربح وأنه لا غرض له فى التعيين
الربح لكون المعين يرغب فى تلك
سواء لكون التاجر لغلامه بع
الساعة كقول التاجر لغلامه بع
هذا من السلطان فالمتجه كما قاله
الزركشى جواز البيع من غير
المعين واعتراض الخ وقولها نعم الى
قولها واعتراض فى المعنى أيضاً

العتق بأنه يختلف باختلاف الاوقات في الثواب بخلاف الخلاق ممنوع بل قد يكون له غرض ظاهر
 في طلاقها في وقت مخصوصه بل الطلاق أولى لحرمته من البدعة بخلاف العتق ولوقا لوم الجمعة
 او العيد مثلاً تعين أول جمعة او عيد بطلاقه كالأول في الصيف جداً فجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن
 له شراء في الصيف الآتي وأقهرهم الجمعة او العيدان يوم جمعة او عيد بخلافه وهو محتمل الا ان يقال
 المحظ فيه اذا واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما يلقاه فهو محقق وما بعده مشكوك فيه
 فتعين الأول هنا أيضاً وليله اليوم مثله ان استوى الراغبون فهم ما ومن ثم قال القاضي لو باع أي
 فيما اذا لم يعين زمناً لا ولا الراغبون نهياً أكثر لم يصح (أو في مكان معين تعين) وان لم يكن بقده
 أحوال ولا الراغبون فيه أكثر لانه قد يقصد اخفاءه نعم لو قدر الثمن ولم يعن غيره صح البيع في غيره
 قال القاضي اتفاقاً ورد السبكي له باحتمال زيادة راغب مردود بان المانع تحققت بها لا توهمها
 (وفي المكان وجهه) انه لا تعين (اذ لم يتعلق به غرض) للموكل ولم يعن غيره لان تعيينه حينئذ
 اتفاقاً واتصرت له السبكي وغيره ويرد منع كونه اتفاقاً كيف والاعراض أمرها خفي فوجب التقيد
 بنص الاذن لاحتمال ان له غرضاً في التعيين بل هو الظاهر المتعين لصون كلام المصنف عن الاعفاء
 ما أمكن على ان قوله اذ لم يتعلق به غرض للموكل ان علم ذلك بنص الموكل عليه تعين الغاء التعيين
 اتفاقاً او بقرينة حاله فالقراء مختلفة وهذا يزيد اندفاع الانتصار للثاني ثم رأيت ما يصرح بان
 المراد الثاني وهو قولهم ان وجد غرض ككثره راغب او جوده نقد تعين والا فوجهان فان قلت لم يجر
 هذا الوجه في الزمن قلت لان النص عليه قيد بطريقه لا حياجه لثبته ألا رادته سفره افعيه في ثبات
 فيه ما نظر اليه الضعيف هنا من انه قد تدمر بقرينة على انه لا يتعلق به غرض ومع جواز النقل لغيره
 بضمين ويفرق بينه وبين قول المدعي ادخلته في هذا فقلته لثبته لضمين بأن المدارك على الحفظ ومثله
 فيه بمنزلة من كل وجه فلا تعدى بوجه وهذا على رعاية غرض الموكل فقد لا يظهر له غرض ويكون
 له غرض خفي فاقتضت محاكمة الضمان (وان قال بيع عيانة) مثلاً (لم يبيع بأقل) منها ولو باعها
 انقوت اسم المائة المنصوص له عليه وبفارق البيع في الاطلاق بالعين السيرة لانه لا يمنع كونه
 بتمثل المثل (وله) بل عليه اذا وجد راغب ولو في زمن الخيار كمر (ان يزيد) علمه او لوم غير
 جنسها لان المفهوم من تقديرها عرفاً امتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال صفاتها ككسرة بها
 وقصة بذهب (الا ان يصرح بالهوى) عن الزيادة فتمتع الزيادة لاتقاء العرف حينئذ والا اذا قال بعه
 الزيد عيانة لانه ربما قصد محاباته قال الغزالي اذا قامت القرينة على ان لا يحاسبه كبيع عيانة
 وهو يساوي خمسين وقد يحاسبه ببيع عيانة بغير الزيادة على المائة وان لم يحاسبه بمحابة كدله وانما جاز
 لو كيله في خلقها بمحابة الزيادة لانه غالباً يقع عن شقاق في فلا محاسبة فيه والحق به ما لو وكله في العفو
 عن القود ونصف الدية ففي بالدية فيصعبها وفيه نظراً اذا قرينة هنا تنافي قصد المحابة بخلاف الخلع
 وقرينة قتله لورثته بطلها مما يحاسبه بالعفو عنه لا سيما مع انقصه على النقص عن البذل الشري والشراء
 كالبيع في جميع ما مر نعم في اشتريه فلان بمحابة يجوز النقص عنها والفرق ان البيع يمكن من
 المعين وغيره فتمنع التعيين للمحابة والشراء لتلك العين لا يمكن من غير ما لكها فقد يكون تعيينه
 لاجل ذلك دون المحابة (ولو قال اشتريه هذا الدينار شاة ووضعه بان بين نوعها وغيره عمامة في شراء
 العبد او المبيع التوكيل فان أراد بالوصف أراد بعمامة ثم كان شرط الوجوب رعاية التوكيل له
 في الشراء لا للجهة التوكيل حتى يبطل بفقده (فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساو واحدة) منها
 (ديناراً لم يصح الشراء للموكل) وان زادنا على دينار لان غرضه لم يحصل ثم ان وقع بعين الدينار بطل

(قوله) ان علم ذلك بالخ ينعني ان يتأق
 نظره في تعيين الشخص والزمن
 (قوله) تعين الغاء الخ ينعني جاز الغاء
 التعيين الا ان يكون المراد التعيين
 الواقع في قوله تعين قائل (قوله)
 ومع جواز الزا إلى التثنية في النهاية (قوله)
 ويفرق بينه يظهر ان محله حيث
 لم ينص الموكيل على ان لا غرض له
 في التعيين كما يشير الى ذلك قوله
 الا في قد لا يظهر له غرض ويكون
 له غرض خفي ولو باعها في النهاية
 المصنف وان ساوته في النهاية
 الا قوله وقد يتعاب الى قوله وانما
 جاز (قوله) قال الغزالي عبارتها نعم
 لولا ان به منه عيانة وهو يساوي
 خمسين لم تتمتع الزيادة كما قاله الغزالي

من أصله أو في الذمة ونوى الموكل وكذا ان سماه خلافا لما وقع للأذرى هنا وقع للموكل (وان ساوته كل واحدة فالأظهر النجسة) أى صحة الشراء (وحصول المثلث فهما للموكل) لحصول مقصود الموكل بزيادة وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الأوجه وان ساوته احدهما فقط فكذلك ولا ترد عليه لأن الخلاف الذي يظهره الحق لا أقوال وبظهر انه لا بد من شرائها في عقد واحد أو تكون المساوية هي المشتراة أولا (ولو أمره بالشراء بعين) أى بعين مال كاشتر بعين هذا (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لأنه خالفه إذا أمره بعقد ينقص تلف المدفوع حتى لا يطالب الموكل بغيره فأتى بضده بل للموكل وان صرح بالسفارة (وكذا عكسه في الأصح) بأن قال له اشترى في الذمة وسلم هذا في ثمنه فاشترى بعينه فانه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للموكل لأنه أمره بعقد لا ينقص تلف المقابل فخالفه وقد قصد تحصيله بكل حال فلانظر هنا السكون لم يلزم منه شيء ولم يقل بعينه ولا في الذمة كاشترى بهذا الدينار كذا تخير الوكيل على العقد لتساؤل الاسم لهما (ومتى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) أى الموكل بأن باعه على خلاف ما أذن له فيه (أو) في (الشراء بعينه) كان أمره بشراء ثوب بهذا فاشتراه بغيره أى بعينه من مال الموكل أو بشراء في الذمة فاشترى بالعين (فتصرفه باطل) لأن للموكل لم يَأْذَنْ فيه وكذلك الوأضاف للذمة الموكل مخافا له (ولو اشترى في الذمة) مع المخالفة كان أمره بشراء ثوب في الذمة تخسمة فزاد أو بالشراء بعين هذا فاشترى في الذمة (ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للموكل) دون الموكل وان نواه لانه المخاطب والذمة لا تؤثر مع مخالفة الأذن (وان سماه فقال البائع بعينه) لنفسك أو زاد أو سميت له كذب كاهو ظاهرا عما باتى (فقال اشترت لنفسك) أى موكله وحلف البائع على انه غير وكيل له أخذ من نظير المسألة أو عنهما الآتي في مسائل الجارية (فكذا) يقع للموكل (في الأصح) وتلقو تسمية الموكل في القبول لأن تسميته غير مشترطة للصحة فاذا وقعت مخالفة للأذن كانت لغوا وباتى في تصديقه هنا ما باتى في تصديقه ثم قد تجب تسمية الموكل كان يوكله في قبول تخويفية وعارية وغيرهما مما لا عوض فيه والأوقع للوكيل لو وقع الخطاب المالك معه عالم بنو الموكل على الأوجه وبقي المالك علم الفرق بين ما هنا وما مر في شرح ويستثنى وكيل الاعمى وحاصله ان التملك في الهبة والأباحة في العارية يشترط على العقد فليظفر اليه ولم ينصرف عن مدلوله في المخاطبة بالآ لصارف قوى هو تسمية الموكل أو نيتها لم يخلاف ما مر ثم كان تضمن عقد البيع العتاقة كان وكل قنا في شراء نفسه من عبده أو عكسه لأن صرف العقد عن موضوعه بالية معتذر ولأن المالك قد لا يرضى بعديته ضمن الاعتاق قبل قبض الثمن (ولو قال بعث هذا موكلك زيد فقال اشترته له فالتذهب بطلانه) وان وافق الأذن وكذا لو حذف له لعدم خطاب العاقد وانما تعين تركه في السكاح لأن الوكيل فيه سفير محض فلا يمكن وقوعه له بخلافه فان قال بعثك لوكلك وقال قبلت له مع جرما (ويد الوكيل يد أمانة وان كان يجعل) لأن يده نائبة عن يد الموكل ولانه عقد احسان والضمامن منفرعه (فان تعدى ضمن) كسائر الأمانة ومن التعدي أن يضيع منه المال ولا يدري كيف ضاع أو وضعه يجعل ثمنه (ولا يغزل بعديه) بغير اتلاف الموكل فيه (في الأصح) لأن الأمانة تحكم من أحكام الوكالة فلا يلزم من ارتفاعه بطلانها بخلاف الودعة فانما محض ائتمان فارتفعت بالتعدي اذا لم يكن مجامعتها له ونجت الأذرى وغيره انه إذا أذوكه الولي عن مجبور لم ينع اقرار مال المحجور في يد غيره عدل ويؤخذ من علمته ان لا تغزل انما هو بالنسبة لا لقرار المال بعده لا لجرم تدصير فله الخصال عن ذلك اذا وقع على وفق المصلحة اذ الذي يجب ان يحمله ما مر من منع وكيل العاسق في بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه والا فلا وجه لثمنه من مجرم العقد له وهذا الذي ذكرته من التفصيل والحل أولى من الإطلاق

(قوله) لحصول مقصود الوكيل في النهاية الى المصنف ويد الوكيل في النهاية الى قوله لنفسك أو زاد الى المتن وقوله وباتى الى وقد تجب وقوله وبقي الى قوله وكان تضمن (قوله) وان لم توجد الصفة يتأمل وجه الغاية مع فرض انهما بالصفة كما اقتضاه المتن (قوله) ويظهر الدلالة عبارتها والوجه وقوع شرائها في عقد واحد تسدمت في اللفظ أو تأخر وأما حاله بعد العقد فتع السامية للموكل فقط انتهى (قوله) أى بعينه كذا في أصله والاولى بعين (قول المتن) وان سماه الخ المتبادر من سابق المتن ولا حقه ويصرح به منبوع أصل الروضة ان هذه المسئلة من فروع المخالفة أى مخالفة الوكيل للموكل وليست مسوقة لبيان الاختلاف بين الوكيل والموكل أو بينهما وبين البائع وحيفته فليتم تأمل قول الحققة لنفسك أو زاد الخ وقولها وحلف البائع الخ فان هذا الشأن جميعه انما يلائم فروع الاختلاف الآتية في مسئلة الجارية لا فروع المخالفة فليتأمل

شيخنا ان ما قاله الاذرى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة فتأمل له وزير ولضمانه عما تعدي فيه
 بيعه وتسليمه ولا يضمن ثمنه لانه لم يتعديه فان رده عليه يعيب مثل ان نفسه أو بالحاكم عاد الضمان
 * (فرع ع) قال لبيع هذه ببلد كذا واشترى بثمنها قساجاز له ايداعها في الطريق أو المقصد عند أمين
 من حاكم فغيره اذا عمل غير لازم له ولا تقرير منه بل المالك هو المخاطر بماله ومن ثم لو باعها لم يلزمه
 شراء الثمن ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عنده من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرر سنة قوية تبدل
 على رده كما هو ظاهر لان المالك لم يأذن فيه فان فعل فهو في ضمانه حتى يصل المالكه (وأحكام العقد)
 البيع وغيره ويظهر ان أحكام الحل كذلك (تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرؤية ولزوم العقد
 بمفارقة المجلس والتقاضى في المجلس حيث بشرط كالروى والسلم (الوكيل) لانه العاقد (دون الموكل)
 ومن ثم جاز الفسخ بخيار المجلس وان أجاز الموكل (واذا اشترى الوكيل) بعين أو في الذمة (طالبه
 البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل) لتعلق أحكام العقد به وله مطالبة الموكل أيضا لانه المالك (والا)
 يكن دفعه اليه (فلا) يطالبه (ان كان الثمن معينا) لانه ليس في يده وحق البائع بمقتضاه (وان
 كان) الثمن (في الذمة طالبه) وحده (ان اشكر وكالته أو قال لأعلمها) لان الظاهر انه يشترى
 نفسه (وان اعترف بها طالبه) به (أيضا في الاصح) وان لم يضع يده عليه (كما يطالب الموكل
 ويكون الوكيل كضامن) لمباشرة العقد (والموكل كأمين) لانه المالك ومن ثم يرجع عليه
 الوكيل اذا غرم ولو أرسل من يقتضيه فاقترض فهو كوكيل المشتري على العقد خلا لما يصرح به
 كلام الرافعي في تجميل الزكاة فقط طالب واذا غرم يرجع على موكله * (تنبيه) ذكرنا التامنى وغيره
 واعقده الأنوار وغيره ما يخالف ما تقر من الرجوع على الوكيل وحاصله مع الزيادة عليه من زيدا
 لوقال لغيره أعط عمرا مائة قرضا على ايدفعه في ديني كذا في عبارة وفي اخرى ادفع مائة قرضا على
 الى وكيلى فلان والظاهر ان ليدفعه في ديني في الاولى الى وكيلى فلان في الثانية بمجرد تصوري فيكفى
 ادفع مائة قرضا على فلان فدفع اليه وفي عبارة فدفع اليه وقال خذ قرضا على زيد فخذ منه وطاهر
 أيضا ان وقال خذ الى آخره بمجرد تصوري أيضا ثم مات زيد لم يرد له عمرا ولا دفع أى لان زيدا ملكه
 قبض وكيله وعمرو بل لو رثه زيد والاضمة لهم ويتعلق حق الدافع بجميع تركه زيد لانه من جملة
 الدين المتعلقة به وليس للدافع مطالبة الاخذ لانه لم يأخذ لنفسه وانما هو وكيل عن الآخر المتهمى
 بموته وكالة الاخذ ولذا رد على الورثة كما تقر انتهى فتقوله لهم وليس للدافع مطالبة الاخذ مشكل بما
 تقر راو لان الرسول يطالب ولا نظر لانعزاله بالموت لان الوكيل يطالب ولو بعد الانعزال كما يصرح
 به كلامهم وحينئذ فكيف في الجواب طريقان احدهما ان هذا أضي قول هؤلاء وليس الى آخره
 منبى على ما ذكر عن الرافعي ثانيا الفرق بما يصرح به تصوريهم لما هنا بأنه موكله في تعاطي عقد
 القرض فكان كتعاطي عقد الشراء في المطالبة للوكيل لانها من جملة أحكام العقد وقد تقر ان
 أحكامه تتعلق بالوكيل وان انعزل ولما هنا بأنه لم يتعاط عقدا وانما الذى حصل منه مجرد الاخذ وهو
 لا يتضمن المطالبة لغير مالك المأخوذ لانها انما شئت من جهة كونها من آثار العقد الذى تعاطاه كما
 تقرروا ههنا لم يتعاط عقدا فلو جسد سبب المطالبة وهذه الطريق أقرب الى كلامهم في البابين ومن ثم
 أشار اليها الجلال المحقق البلقينى كذا كرته في شرح العباب (واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن) حيث
 جوزناه (وتلف في يده) أو بعد خروجه عنها (وخارج البيع مستحقا يرجع عليه المشتري) ببدل
 الثمن (وان اعترف بوكالته في الاصح) لدخوله في ضمانه بقبضه له (ثم يرجع الوكيل) لما غرم (على
 الموكل) بما غرمه لانه غره ومجمله ان لم يكن منصوبا من جهة الحاكم وان لم يكن طريقا في الضمان

(قوله) وزير ولضمانه الى قوله
 نفسه في النهاية الا قوله على المعتمد
 خلافا لما يصرح به كلام الرافعي
 في تجميل الزكاة (قوله) حيث
 جوزناه الى قوله ولا يضمنه لاولى
 في ذمته في النهاية

لانه نائب الحاكم وهو لا يطالب (قلت وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح والله أعلم)
 لان الوكيل مأمر من جهته وبذكيد وعلم من كلامه ان المشتري مخير في الرجوع على من شاء منهما
 وان قرار الضمان على الموكل وبأنى ما تقرر في وكيل مشتري تلف المبيع في يده ثم ظهر استحقاقه وخرج
 بالوصيل فيما ذكر المولى فيضمن الثمن ان لم يذكر مولييه في العقد ولا يضمنه المولى في ذمته لكن
 يتقدمه المولى من مال المولى أى ان كان والا فمن مال نفسه فان ذكره ضمنه المولى والفرق انه غير نائب عنه
 بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء للغزى لو اشترى في الذمة بنية انه لابنه الصغير فهو لابلن والثمن
 في ماله أعنى الابن بخلاف ما لو اشترى له بماله نفسه يقع للطفل وبصير كانه وبهبه الثمن أى كما قاله القاضى
 وقال القضاة يقع للاب قال في الأنوار وهو الاوفق لا طلاق الاصحاب والسكتب المعتمدة انتهى وفيه نظر
 بل الاوفق بما يأتى انه لو أضره عنه ماله الابن فيرجع اليه بالقراف لا الى الاب كلام الساننى ويفرق
 بتموه بين ما مر في اشترى كذا ولو لم يعطه شئنا فاشتراه له بنية بماله نفسه بقره ولو يكون الثمن قرضا على
 المتعمد بأن الاب بقدره على تسليم ولد قهره بالابدل بخلاف الوكيل * (فصل) * في بيان جواز الوكالة
 وما تنسخه وتخالف الوكيل والموكل ودفع الحق لمستحقه وما يتعلق بذلك (الوكالة) ولو يجعل ماله تمكن
 بلفظ الاجارة بشر وطها (جائرة من الجانبين) لان لزومها يضرهما اذ قد يظهر للوكيل مصلحة
 العزل وقد يعرض للوكيل ما يمنعه عن العمل نعم لو علم الوكيل انه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على
 المال جائر حرم عليه العزل على الوجه كالوصى وقباسة انه لا ينفذ (فاذا عزله الموكل في حضوره)
 بأن قال عزلتك (أو قال) في حضوره أيضا (رفعت الوكالة أو اطلتها) ظاهره ان عزل الخاضر بمجرد هذا
 اللفظ وان لم ينو به ولا ذكر ما يدل عليه وان الغائب في ذلك كالخاضر وعليه فلو تعدله وكلاه ولم ينو
 أحدهم فهل ينعزل الكل لان حذف المجهول يفيد العموم أو يابغوا لهما بالنظر في ذلك بحال والذي
 يتجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره انعزل بمجرد هذا اللفظ وتكون الالعهذه الموجب
 لعدم الغاء اللفظ وانه في التعدد لا ينعزل الكل لقرينة حذف المجهول ولان الصريح حيث أمكن
 استعماله في معناه المطابق لخارجا لا يجوز الغاؤه (أو اخرجه من مكانها انعزل) في الحال لصراحة
 كل من هذه الانفاط في العزل (فان عزله وهو غائب انعزل في الحال) لانه لم يحتج للرضا فمحتج للعلم
 كالطلاق وينبغي للموكل أن يشهد على العزل اذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وان وافقه بالنسبة
 للمشتري مثلا من الوكيل اما في غير ذلك فاذا وافقه على العزل ولكن ادعى انه بعد التصرف لم يستحق
 الحفل مثلا ففيه التفصيل الاتي في اختلاف الزوجين في تقدم الرجعة على انقضاء العدة فاذا انتفا على
 وقت العزل وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل انه لا يعلم تصرف قبله لان الاصل
 عدمه الى ما بعده أو على وقت التصرف وقال عزلتك قبله فقال الوكيل بل بعده حلف الوكيل انه لا يعلم
 عزله قبله وان لم يتفقا على وقت حلف من سبق باله عوى ان مدعاه سابق لاستقرار الحكم وقوله فان جاء
 معا فالذى يظهر تصديق الموكل لان جانب أقوى اذ أصل عدم التصرف أقوى من أصل بقاءه لان بقاءه
 ممتاز عنه ثم رأيت شيخنا حرم تصديق الموكل ولم يوجهه * (فرع) * شهد بنية فلان الساننى
 ثبت عنده ان فلانا عزل وكيله فلانا عما وكاه قبل تصرفه لم يقبل من غير تعيين لما عزله فيه أخذنا
 في الروضة عن الغزالي لو كان يداين المبتعين فقال وهبنا أبى واقبضناها في المحبة فأقام باقى الورثة
 بنية بأنه يرجع فيما وهب لابنه ولم تذكر البنية ما رجح فيه لم يترع من يده بنية البنية لاحتمال ان هذه
 العين ليست المرجوع فيها انتهى ويؤخذ من تعليقه انه لو ثبت اقرار الاب بأنه انما رجح في هذه
 أو بأنه لم يهبه غيرها أو صدق المتهب على هذا ولو ضحكنا قبلت بنية الرجوع لا تنقضاء ذلك الاحتمال فكذا

(قوله) وفي ادب القضاء الى قوله
 وفيه نظر في النهاية
 * (فصل الوكالة جائرة) *
 (قوله) في بيان الى قول المصنف
 رفعت الوكالة في النهاية (قوله) لانه
 لم يحتج الى قوله فان جاء معا في النهاية
 (قوله) فان جاء كذا في أصله بخطه
 والظاهر جاء فليقبل

يقال في مسئلة الوكالة لو فسر الموكل بهذا التصرف او لم يوكله في غيره أو صدقه المشتري على ذلك قبلت بنته وان لم تعين وانما لم ينظر والعموم ما في مارجع لانه في تخمّل فائز فيه ذلك الاحتمال (وفي قول) لا ينزعزل فلما نزعزل قبل بلوغ الخبر عظم ضرر الناس بنقض الاحكام وفساد الانكحة بخلاف الوكيل وأخذ منه ان المحكم في وانعة خاصة كالوكيل وان الوكيل العام كوكيل السلطان كالتقاضي والذي يتبعه خلافهما الحاقا لكل بالاعم الاغلب في نوعه ولا ينزعزل ودفع ومستهبر الا بلوغ الخبر وفارقا الوكيل بأن القصد منه من التصرف الذي يضر الموكل باخراج اعيانه عن ملكه وهذا يؤثر فيه العزل وان لم يعلم به بخلافهما واذا تصرف بعد العزل أو الانعزال بموت أو غيره جاهلا بطل تصرفه وضمن ماسله على الأوجه لان الجهل لا يؤثر في الثمنان ومن ثم غرم الدية والكفارة اذا قتل جاهلا بالعزل كما يأتي قبيل الديات ولا يرجع على المعتد الآتي بما غرمه على موكله وان غرره وبهذا اعترض افتاء الشاشي والغزالي فيما لو اشترى شيئا لموكله جاهلا بانعزاله فتلّف في يده فغرم بدله رجوعه على الموكل لانه غرره وله ما أن يحيا بأن عدم الرجوع عليه ثم له لانه لا تأتي هنا وهي انه محسن ثم بالغفو وأيضا فالوكيل ثم مقصر بتركه في اراقة الدم المطلوب عدمها ومن ثم ما كذب الغفو ولا يضمن ما تلّف في يده بعد العزل من غير تشريط وكالوكيل فيما ذكر عامل القراض (ولو قال) الوكيل الذي ليس قسدا للوكيل (عزلت نفسي أو ردّدت الوكالة) أو أخرجت نفسي منها أو رفعتها أو أبطلتها مثلاً (انعزل) حالا وان غاب الموكل لما مر ان لا يحتاج للرّضا لا يحتاج للعلم ولان قوله المذكور ابطال لاصل اذن الموكل له فلا يشكل بما مر انه لا يلزم من فساد الوكالة فساد التصرف لبقاء الاذن (ويعزل بخروج أحد ماعن أهلية التصرف بموت أو جنون) وان لم يعلم الآخر به ولو قصرت مدة الجنون لانه لو قارن منع الانعقاد فاذا طرأ أبطله وصوب ابن الرفعة في الموت انه ليس غزلا بل تنهيه به الوكالة قبل ولا فائدة لذلك في غير التعالين وأيد الزركشي لفائدة أخرى منظر فيه (وكذا انما في الاصح) بقيد السابق في الشركة نعم وكيل رمي الجمار لا ينزعزل باعفاء الموكل لانه زيادة في تحجزه المشرط لجهة الأمانة وذكره لهذه الثلاثة على طريق المثال فلا بد عليه ان يدلها طريقه وخوفه أو رقه أو يذره فيما شرطه السلامة من ذلك وردة الموكل يبنى العزل بها على أقوال ملكه وفي ردة الوكيل وجهان والذي جزم به في المطلب الانعزال بردة الموكل دون الوكيل ولو تصرف نحو وكيل وعامل قراض بعد انعزاله جاهلا في عين مال موكله بطل وضمنها من سلها كما مر أو في ذمته انعقد له (وبخروج) الوكيل عن ملك الموكل (ومحل التصرف) أو منفعته (عن ملك الموكل) كان اعتق أو باع أو وقف ما وكل في بيعه أو عاقبه أو أجر ما ذن في ايجاره لزال ولا يمتد حينئذ فلو عاد ملكه لم تعد الوكالة له ولو كان في بيع ثم تزوج أو أجر أو رهن واقتض أو أوصى أو دبر أو علق العتق بصفة أخرى أو كاتب العزل لان الغالب ان مراد البيع لا يفعل شيئا من ذلك ولا شعار فعل واحد من هذه بالنسبة على التصرف وقياس ما يأتي في الوصية ان ما كان فيه ابطال للاسم ينزعزل به * (تنبيه) * وقع تخيلا في شرح المنهج التمثيل لزال الملك عن المنفعة بايجار الأمانة ثم قال وبيع الجمار ما وكل في بيعه ومثله تزويجه فقيد الاجارة بالأمانة في الأول وأطلقها في الثاني وأطلق التزويج فيه وقيد في شرح الرّوض بالأمانة وأخرج بها العبد ووقع التمسيد الأول لغير واحد من الشرائح والأطلاق في الاجارة والزواج لغير واحد منهم ومن غيرهم وهذا هو الذي يتبعه وجهه انهم عللوا الأول بزال الولاية وهو موجود في العبد والأمانة والثاني بالشعار بالنسبة وبالعالم المذكور وهذا موجودان فيما أيضا فالوجه حل التمسيد على المنجز والتمثيل خلافا لما

(قوله) لو فسر الموكل الخ ينبغي أن يتأمل لان قوله غير مقبول على المشتري في أصل العزل فكذا في بيان المفهوم منه بخلاف الالب فان قوله مقبول على الابن في أصل الرجوع فكذا في تعيينه (قوله) ممن تقبل الى قوله وبهذا اعترض في النهاية (قوله) فيما رجوع الظاهر وهب ثم رأيت المحشى انه على ذلك أيضا بهذا اللفظ (قوله) ان المحكم عبارتها المحاكم وأشار فيها الى أن لاخذ الأول الاسنوي والثاني ابن شهاب (قوله) ولا يضمن الى التنبيه في النهاية (قوله) قبل ولا فائدة الخ عبارتها كما في المعنى قال الزركشي وفائدة عزل الوكيل بموته انعزال من وكله عن نفسه ان جعلناه وكيل عنه انتهى وقيل لا فائدة لذلك في غير التعالين وقيل بقيد السابق عبارتها (قوله) بقيد السابق عبارة الحاقاله بالجنون كما مر في الشركة نعم الخ (قوله) واقتض كما قاله ابن كعب نهاية ومعنى (قوله) أو كاتب كما يتبعه البلقيني وغيره (قوله) بايجاز الأمانة لا وجود له في الموجود من نسخ شرح المنهج وانما الذي فيها قوله وبيع الجمار ما وكل الخ نعم وجدت هذه النقطه في بعض النسخ مضروبا عليها فهو من الرجوع عنه

وقوله في شرح الروض وان أمكن توجيهه على بعد بأن اشعار تزويجها بالتسليم أقوى لادائه الى مالك
أولادها الدال على رغبته في شائها ولو وكل قسبا بن سيدة ثم باعه أو أعتقه لم يعزل ولو وكل اثنين معا
أو امرئ في تصرف خصوصه أو غيرها خلافا لمن فرق وقبلوا وجبا اجتماعهما عليه بأن يصدر عن
رأيهما بأن يشاءوا رافيه ثم وجبا أو يتبعهما أو يوكل أحدهما الآخر أو بأذا بعد ان رأى بذلك
التصرف صوابا لم يتصرف حيث جاز لهما التوكيل ما لم يصرح بالاستقلال نظير ما يأتي في الوصيين
و يفرق بين ما هنا واذنهما لولهما واذن المجر لاثنين بأن اشتراط نحو القربة ثم يضاف ان ذلك لا اشتراط
قصد الاجتماع وهو أقوى انه لمجرد التوسعة للاولياء في التزويع فأنه قد فوجئ من محقق المتأخرين هنا
ثم رأيت ما يؤيد ما فرقت به وهو قول بعضهم المقصود في النكاح الاذن أي التوسعة في الاجتماع على
العقد * (تنبيه) * يتقدم النظر فيما لو وكل شخصه في تزويج أمته أو خري في بيعها فقدم معا فاجتمع
أن يقال محال الترددان وكلاهما معا في ذلك والا كان المتأخر منهما مقتصرا بعزل الاول أخذنا مما تقرّر
ان مراد البيع لا تزويج أي ولا يوكل في التزويع وقياسه ان الغالب ان مراد التزويع لا بيع ولا يوكل
في البيع ويحتمل ان التوكيل في التزويع أو البيع ليس كفعله فلا يقاس توكيله في التزويع بعد توكيله
في البيع على تزويجه بعد توكيله في البيع وبفرض وقوعهما معا أو تسليم ان أحدهما بعد الآخر ليس
عزله فهل يطلان لا اجتماع المقتضي والممانع لان صحة كل عقد منهما تقتضي فسخ الوكالة في الآخر
أو يصح البيع فقط لانه أقوى لازالة الملك أو النكاح فقط استعمالا بالاصل دوام الملك أو بهما لان
التعارض بينهما لا يتحقق الا ان ترتبا كل محتمل لكن بطلانها هو المتبادر (وانكار الوكيل الوكالة
لنسيان) منه لهما (أو لغرض في الاخفاء) لها الخوف من ظالم على مال الموكل (ليس بعزل)
لغيره (فان تعهدوا لغرض) له في الانكار (انعزل) ويجري هذا التفصيل الذي هو المعتبر
في انكار الموكل لهما (واذا اختلفا في أصلها) كوكالتي في كذا افعال ما كملت (أو) في (صفتها)
بأن قال وكالتي في البيع نسبة (أو) في (الشراء بعشرين فقال بل ننسأ) راجع للاول (أو بعشرة)
راجع للثاني (صدق الموكل بعينه) في الكل لان الاصل معه وصورة الاولى أن يتخاضعا بعد التصرف
اما قبله فتعبد انكار الوكالة عزل فلا فائدة للمخاضعة وتسميته فيها موكلا بالانظر لزم الوكيل (ولو اشترى
جارية) مثلا وخصت بالذات كرامتنا على بعض التقادير قبل التلطف الآتي (بعشرين) وهي
تساويها أو أكثر (وزعم ان الموكل أمره) بالشراء بها (فتقال) الموكل (بل) انما أذنت
(في عشرة) وفي نسخة بعشرة صدق الموكل بعينه حيث لا يشك لانه أعرف بكيفية اذنه (و) حينئذ فاذا
(حلف) الموكل ان وكيله خالفه فيما أذن له فيه كذا ذكره وهل يكفي حلفه على انه انما أذن بعشرة
أولا لحام في التماثل انه لا يكتفي بذلك والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين أو عشرة كاتعا البيع بعشرين
أو بعشرة الا أن يفرق بأن الاختلاف هنا في صفة الاذن دون موقوف العقد به وهو لا يستلزم ذكرني
ولا اثبات و ثم فيما وقع به العقد المستلزم ان كلامه قد وسد على عليه وذلك يستلزمهما من نكاح وهذا هو
الاقترب الى كلامهم (فان) كان الوكيل قد (اشترى بعين مال) الموكل وسماه في العقد بأن قال اشتريتها
لفلان هذا والمال له (أو قال بعده) أي الشراء العيني الخالي عن تسمية الموكل (اشتريته) أي الموكل فيه
(فلان) والمال له وصدقه (البائع) فيما ذكره وأقامت حجة في الاولى بأنه سماه كذا ذكر (فالبائع باطل)
في الصورتين لانه ثبت بالتسمية أو التصديق أن المال والشراء لغير العاقد و ثبت بعين ذي المال انه
لم يأذن له في الشراء بذلك القدر فبطل الشراء حينئذ فالجارية لبائعها وعليه رد ما أخذه للموكل ومحله كما
قوله البلقيني ان لم يصدق البائع على انه وكيل بعشرين ولا فهو باعترافه ملك للموكل فيأتي فيه التلطف

(قوله) بأن الاشتراط نحو الترتيب
الحق هذا يصلح لفرق بالنسبة لقوله
واذنها لولاها لا بالنسبة لقوله واذن
المجر لاثنين نعم قول بعضهم الآتي
المقصود بالحق يصلح للفرق فهم ما ثم
رأيت المحشى قال قوله بأن الخ
انظره في اذن المجراته هي (قوله)
منه لهما الى قول المصنف ولو اشترى
في النهاية (قوله) الموكل لهما وما
أطلقناه في التدبير من ان قصد
الموكل عزل قبول صحتها قال
ابن التتبيب على ما هنا معني ونهاية
(قوله) وصورة الاولى كما قال
القار في نهاية (قوله) بأن قال
اشتريتها الى قول المصنف وحيث
في النهاية الا قوله ومحله الى وخرج
وقوله ولا تنكر الى المتن وقوله
لا على البت الى وانما فرقت

الآتي وخرج بقوله بعين مال الموكل ما لو اشترى في الذمة فنبه تفصيل يأتي البطلان في بعضه أيضا فلا يرد
هناو بقوله والمال في الثانية ما لو اقتصر على اشتريته لفلان فلا يسلط البيع اذ من اشترى لغيره
بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه بصح الشراء لنفسه وان أذن له الغير في الشراء (وان كذبه)
البياعين بأن قال له انما اشتريت لنفسك والمال لك أو سكنت عن ذكر المال كما هو ظاهر وقاله الوكيل
أنت تعلم اني وكيل فقال لا أعلم ذلك أو بأن قال له لست وكيل ولا مئة بالوكالة (حلف) البائع (على
نفي العلم بالوكالة) لا على البت ولا على نفي العلم بأن المال لغيره خلافا لن زعمه وانما فرقت بين صورتين
بمرض الاولى في دعوى الوكيل عليه بما ذكر دون الثانية لان الاولى لا تضمن نفي فعل الغير ولا اثباته
فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل له ذلك والثانية تضمن نفي توكيل غيره له وهذا لا يمكن
الحلف عليه لانه حلف على نفي فعل الغير فعين الحلف فيه على نفي العلم وبهذا التفصيل الظاهر من
كلامهم يندفع استشكل الاسنوي للعطف على نفي العلم الذي أطلقوه (و) اذا حلف البائع كاذرنا
(وقع الشراء للوكيل) ظاهرا فيسلم الثمن المعين للبائع ويغرم يده للموكل (وكذا ان اشترى في الذمة
ولم يسم الموكل) بأن نواه وقال بعده اشترته له وكذبه البائع فيحلف كما مر ويقع شراؤها للوكيل ظاهرا
فان صدقه بطل وزعم شارح ان ظاهرا بين وغيره وقوع العقد للوكيل صرح بالسفارة أولا صدقه
البائع أو لارده الاذرى بأنه غير سديد (وكذا ان سماه) في العقد والشراء في الذمة (وكذبه
البائع في الاصح) أي في الوكالة بأن قال سميت وكيل عنه وحلف كاذر يقع الشراء للوكيل
ظاهرا وتنفو سميت للموكل وكذا لو لم يصدق ولم يكن به وهذا الخلاف هو الذي قدمه بشو له وان سماه
فقال البائع بعثت الخ ولا تذكر ارفيه اما لتغاير التصوير في بعض الاقسام كما يعلم تأمل المحلن واما
لكونه اعاد هنا استيفاء لاقسام المسئلة (وان) اشترى في الذمة وسماه في العقد وبعده كما جزم به
القبول وغيره (صدقه) البائع على الوكالة وأقامت بها حجة (بطل الشراء) لاتفاقهما على وقوع
العقد للموكل وثبوت كونه بغير اذنه بميمه واستشكل هذا مع ما مر من وقوع العقد للوكيل اذا اشترى
في الذمة على خلاف ما أمر به الموكل وصرح بالسفارة وقد يجاب بحمل ذلك على ما اذا لم يصدق البائع
(وحيث حكم بالشراء للوكيل) ففيم اذا اشترى بالعين وكذبه البائع ان صدق فالمالك للموكل والا فالبائع
فيستحب أن يرفق الحماكم بما جيعا ليقول له البائع ان لم يكن موكلت أمرت بشراء عشرين ففند
بعثتها بما فبقيل والموكل ان كنت أمرت بشراء عشرين ففند بعثتها بما فبقيل وفيما اذا اشترى
في الذمة وسماه وكذبه البائع أو لم يسمه ان صدق الوكيل ففوى للموكل والا ففوى للوكيل ففند (يستحب
للقاضي) ومثله المحكم كما هو ظاهر وكذا لمن قدر على ذلك غيرهما فيما يظهر من نطق من نفسه انه
لو أمر بذلك لا طبع (أن يرفق بالموكل) أي بتلفه (ليقول للوكيل ان كنت أمرت بشراء
عشرين ففند بعثتها بما فبقيل) يقول هو اشترى (وانما بدله ذلك ليمكن الوكيل من التصرف فيها
لاعتقاده انها للموكل) (لحل له) باطنا ان صدق في انه أذن له بعشرين واعتقرا التعليق المذكور
بتقدير صدق الوكيل أو كذبه للضرورة على انه تصرح بمقتضى العقد فهو كقوله ان كان ملكي ففند بعثتها
وبعثت ان شئت ولو تخير البيع مع جزا وليس اقرارا لوكالة الوكيل لانه انما أتى به امتثالاً للساكم
للمصلحة وهل يلحق بالحاصكم هنا أيضا غيره من مرجح لنظر لان القرينة فيه أقوى منها في غيره
ثم رأيت غير واحد أطلقوا ان يبيع البائع أو الموكل للوكيل ليس اقرارا لوكالة له ولم يعلوه بذلك
فاقتضى انه لا فرق وهو متجه لان قرينة الاحتياط المقصود من ذلك تغرضه عن الاقرار فان لم
يجب البائع ولا الموكل لذلك ولم يتلفه أحد فان صدق الوكيل فهو كطافير بغير

(قوله) لان الاولى أي قوله انما
اشتريت لنفسك الخ (قوله)
أو يلغو في أصله بغير خطه ألف
بعد تلفو (قوله) أو قامت بها حجة
هنا لخاص بما اذا سماه في العقد
كما يدل عليه قوله السابق أو قامت
حجة في الاولى بأن سماه الخ لا فيما
اذا سماه بعده خلافا لما هو عليه
صنيعه هنا وأما تصديق البائع فنافع
في صورتين (قوله) وقد يجاب
بحمل الخ هذا الجواب للتحقق
أن زرعة العراقي في مختصر المهملات
(قوله) ففيم اذا اشترى الى قول
المصنف وقول الوكيل في النهاية
الاقوله وهل يلحق الى قوله فان لم
يجب (قوله) لو أمرت بذلك لا طبع
يجب (قوله) بالتعاضد لعله
فتنبيه الاحتجاب والا ففند من
لنا كذا الاستحباب والا ففند من
باب الامر بالمعروف المطلوب من
كل أحد وان لم ينطق الامثال
فليتأمل

جنس حقه لانها للموكل بالاطنا فعليه الوكيل الثمن وهو مجتمع من أدائه فله بيعها وأخذ حقه من ثمنها
وان كذب لم يحل له التصرف فيها بشئ ان اشترى بعين مال الموكل لانها للبايع بطلان البيع بالاطنا فله
بيعها من جهة الظفر لتعذر رجوعه على البايع بخلافه فان كان في الذمة تصرف فيها بمشائها لانها
ملكه لوقوع الشراء له بالاطنا (ولو قال) الوكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من بيع أو غيره
(وأنكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) بيمينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل الجعل المشروط له على
التصرف الا بيمينه بصدق وكيل بيمينه في قضاء دين أو دعاه وصدقه الدائن عليه فيستحق جعلاً شرط
له (وفي قول الوكيل) لانه آمنه ولانه قادر على الانشاء ومن ثم لو كان ذلك بعد العزل صدق الموكل
قطعا (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه) لانه أمين كالوديع فيأتي فيه تفصيله الآتي آخر
الوديعة ولا ضمان عليه وهذا هو غاية القبول هنا ولا يفصح الغاصب بقبول قوله فيه بيمينه لكنه يضمن
البدل وكذا الوكيل بعد الجحد ولو تعدى ما حدث له الموكل استبها ناصرا أمنا كالوديع (وكذا) قوله
كسائر الاناء الا المرتين والمستأجر (في الرد) للعوض أو المعوض على موكله مقبول حيث لم تبطل
امته لانه أخذ العين لنفع الموكل واستفادها من عمل ان كان انما هو للعمل فيها لانها نفسها وقضية
الطلاق الشئين وغيرهما قبوله في ذلك ولو بعد العزل لكن بحث السبكي كبن الرفعة في المطلب
انه لا يقبل بعد موتها بيده بقول القفال لا يقبل قول قيم الوقف في الاستدانة بعد عزله فيه نظر ظاهر
لان هذا ليس نظيره مسئلتنا وانما هو نظيره ما مر فيقال الوكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه
وقدم أن الوكيل لا يصدق فيه) (وقيل ان كان يجعل فلا) يقبل قوله في الرد لانه أخذ العين لمصلحة
نفسه وورده ما مر وفارق المرتين بان تعلقه بالمرهون أقوى لتعلق حقه ببيده عند تلفه والمستأجر
بذلك أيضا لتعلق حق استيفائه بالعين وأفتى البلقيني بقبول قوله في الرد وان ضمن كذا ضمن شخص
مالا على آخر فوكاله في قبضه من المضمون عنه قبضه بيته أو اعتراف موكله وادعى رده له وليس
هو مستطاع من نفسه الذين لما تقرر ان قبضه ثابت وبه يبرأ مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك
وكالوكيل فيما مر جاب فيقبل دعواه تسليم ما جباهه على من استأجره للجباية أمالو بطلت أماته كان جحد
وكيل يبيع قبضه للثمن أو وكاله قبضه من جحد ضمنه للموكل لخيانته ولم يقبل قوله في تلف ولا رد لا افضة
ومن ثم لو كانت صيغة جحد لا يستحق على شيئاً أو نحوه صدق اذ لا مناقضة ومحل ضمانه في الاول
ان لم يسم بيمينه بالتلف قبل الجحد أو بالرد ولو بعد الجحد والاستعنت على المعتمد لان الذمى لو صدقه لم يضمن
فكذلك اقامة الجحد عليه (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول) بيمينه
لانه لم يأتمنه ومن ثم لزمه الاشهاد عليه كوديع أمره المالك بالدفعة لو كيله وكيل أمره موكله بايداع
ماله عند مدعين أو مهم (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح) لانه يدعى الرد على غيره فليثبته
عليه فان صدقه في الدفع لرسوله برئ على الأوجه ولا نظر الى تقريره بعدم اشهاده على الرسول
(ولو قال) الوكيل بالبيع (قبضت الثمن) حيث له قبضه (وتلف وأنكر الموكل) قبضه (صدق
الموكل ان كان) الاختلاف (قبل تسليم البيع) لان الاصل بقاء حقه وعدم القبض (والا) بان كان
بعد تسليم البيع (فالوكيل) هو المصدق (على المذهب) لان الموكل ينسب الى تقصير وخيانة بتسليمه
المبيع قبل القبض والاصل عدمه فان أذله في التسليم قبل القبض أو في القبض بعد الحلول فهو كقبول
التسليم اذ لا خيانة واذا صدق الوكيل في القبض وحلف برئ المشتري كما فتحه جمع معتدمون
وهو ظاهر وقال بغوى لا يبرأ واقصر عليه في الشرح الصغير لان الاصل عدم القبض ولو قال له
موكله قبضت الثمن فأنكر صدق وليس للموكل مطالبة المشتري لاعتراؤه ببراءة بقبض وكيله منه نعم

(قوله) لانه آمنه الى قوله
أما لو بطلت في النهاية الا قوله وكذا
الوكيل بعد الجحد (قوله) وقضية
الطلاق الخ عبارة وسواء في ذلك
اكان قبل العزل أم بعده كما اقتضاه
الاطنا فلهما خلافا لابن الرفعة
والسبكي الخ (قوله) على من
استأجره الخ يؤخذ منه انه لو كانت
الجباية مفترضة عن النظر في أصل
الوقف كما هو المتعارف الآن من
الوقف قد يشرط لوقته جابيا
ان الواقف قد يشرط لوقته جابيا
غير الناظر لانه لا يصدق في الرد على
الناظر لانه لم يستأمنه فليست أمال
القوله) بيمينه الى قول المصنف
ولو وكاله في النهاية الا قوله وهو
ظاهر (قوله) لرسوله برئ على
الأوجه عبارة لما يبرأ من الوكيل
كما قال الأذري انه لا مدح وكذا
في الغنى أيضا

له مطالعة الوكيل بقيمة المبيع ان سلمه لاعترافه بالتعدي بفسله قبل القبض (ولو) أعطاه موكله مالا
و (وكله بقضاء دين) عليه به (فقال قضيت وأكر المستحق) دفعه اليه (صدق المستحق بيته
لان الأصل عدم القضاء فحلف ويطالب الموكل فقط (والاظهر انه لا يصدق الوكيل على
الموكل) فيما قال (الابينة) أوجه أخرى لانه يدفع لمن لم يأتمنه فكان حقه اما الاشهاد عليه ولو اوجدا
مستورا واما المدف بحضرة الموكل نظير ما مر آخر الضمان ومن ثم يأتي هنا ما لو أنه دفع غايوا أو متوا من
انه لا رجوع عليه وما لو أذى في غيبة الموكل وصدة في الدفع من ان الموكل يرجع عليه و يصدق
الموكل بيته انه لم يؤد بحضرة ولا عبرة بانكار وكيل بقض دين لموكله اذا عاهه المدين وصدة الموكل
لان الحق له * فرع * في الأضرار لو قال لدنه اشترى عبد ابا في ذمتك ففعل صخ لوكول وبرئ المدين
وان تلف انتهى وسأني أول للفرع الآتي لواقفه وهو أوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل
لان الانسان في ازالته لملكه لا يتصور كونه وكيلاعن غيره لمفاسيه من اتحاد القاض والمقبض
ورده ما يأتي ثم في تلك الفروع المتعددة ان القاض منه يصير كانه وكيل الآذن فان قلت هل يؤيد
الاشراف تضعيفهم قول القاض لو قال لغيره أقرضني خمسة واذع من زكاتي مع ما به منى على شذوذه
يقويه اتحاد القاض والمقبض قلت لا لأن قوله أقرضني منع التقدير الذي أوجب في تلك الفروع
كون القاض كانه وكيل الآذن ولذا اصح اشترى كذا او لم يعطه شيئا لان تقدير القرض
هنا لا مانع منه فعلمنا به على الاصح لا بالهبة الضمنية خلافا لمن زعمها (وفي التيم) من جهة القاض
اذ هو المراد بالقيم حيث اطلق وزعم ان المراد به ما يتم الاب والجد ردة تسميته به بما اذ هو لا أب له ولا جد
والوصي يأتي في بابة فبعين ما مر ومثله ولي المجنون والسفيه (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ)
والعقل والرشد (بحسب حاج الى بينة على التهمج) لانه لم يأتمنه وقبل في الاتفاق اللائق بعسرة إقامة
البينة عليه والشهور في الاب والجد كما في المطلب وخزم به ان الصباغ انهما كالتيم وهو متجه
وان خالفه السبكي فخرم بقول قوله ما به صرح الماوردى والامام والحق بهما قاض عدل أمين
ادعى ذلك زمن قضائه ووجه جزمه في الوصي لعدم قبوله وحكاية هذا الخلاف في المقيم بانه في معنى
القاضي لانه نائبه فكان أقوى من الوصي (وليس لو وكيل ولا مودع) ولا سائر من يقبل قوله في الرد
كشريك وعامل قراض (ان يقول بعد طلب المالك لأرد المال الا بشهادتي الاصح) لانه
لا حاجة به اليه مع قبول قوله في الرد وخشية وقوعه في الخلف لا تؤثر لانه لا ذم فيه بتعديه عاجلا
ولا آجلا (وللغاصب ومن لا يقبل قوله) من الامناء كالرهن والمستأجر وغيرهم كالتعير (في الرد)
أو المدف كالدين (ذلك) أى ان عسكه للاشهاد ويعتقر له امسا كهذه اللحظة وان كان الخروج
من المعصية واجبا فور الصبر ورة هذا ان كان عليه بينة بالاختد والافتقار عن الغوى أى وعليه
أكثر الماوردى والامام وردى ان له الامتناع لانه بما رفعه لما الذي يرى الاستفصال ومن ثم جزم به
الاصفوقى ورجمه الاسنوى واقضى كلام الشرح الصغير ترجمه وعن العراقيين انه ليس له الامتناع
وقضية كلامه مترجمه وخزم به في الأضرار لمتكته من ان يقول ليس له عندى شئ ويحلف عليه (ولو قال
رجل) لآخر عليه أو عنده مال لغير (وكنتي المستحق بقض ماله عندك من دين) استعمال عند
في الدين تغليبا بل وحده صحيح كما يعلم مما يأتي في الاقرار (أو عين وصدقه) الذي عنده ذلك (فله
دفعه اليه) لانه محقق برجمه نعم ينبغي ان يحمل ما ذكر في العين على ما اذا ظن اذن المالك له في قبضها
بقربة قوية حتى لا يأتي قولهم لا يجوز دفع العين لمدعى وكالة لم يثبت ساله تصرف في ملك الغير بغير
اذنه وحينئذ فلا اعتراض على المتن لظهور المراد مع النظر لقولهم المذكور واذا دفع اليه فأنكر

(قوله) أعطاه موكله الى الفرع في
النهاية (قوله) من جهة القاض الى
قول المصنف والغاصب في النهاية
(قوله) ولي المجنون أى من جهة
القاض (قوله) وهو متجه عبارتها
ولا سائر من يقبل قوله ينبغي
ان يبعد ذلك أخذ ما يأتي في مسألة
الغاصب بان محل ذلك في جميع
عليه أمواله وان في مختلف فيه
فرع بما يفعله القاض لا يقبل قوله
في الرد فينبغي ان يجوز له التأخير
(قوله) من الامناء الى الفرع
في النهاية

المستحق وحلف انه لم يوكّل فان كان المدفوع عنها استردها ان بقيت والا عزم من شاء منهم ما ولا رجوع
للعارم على الاخر لا يندم لم يجرعه قال المتولي هذا ان لم يتف بغير القايض والافان غرمه
لم يرجع أو الدافع يرجع لان القايض وكييل برجمه والوكيل ضمن بالتفريط والمستحق ظلمه وماله
في ذمة القايض فببستوفيه يحقه أو دينا طالب الدافع فقط لان القايض فضولي برجمه واذا عزم
الدافع فان بقي المدفوع عند القايض استرده طفر او الافان فترط فيه غرمه والافان (والذهب
انه لا يلزمه) الدفع اليه (الا سنة على وكالته) لاحتمال ان الموكل يسكر فيغرمه فان لم يكن له بينة
لم يكن له تعلفه لان التسكول كالاترار وقد تقرر انه وان صدقه لا يلزمه الدفع اليه (وان قال) لن
عليه دين (أحالي) مستحقه عليك وقيام الحوالة (وصدقة وجب الدفع) اليه (في الاصح)
لما يأتي في الوارث بخلاف ما لو كذب وهناله تخفيه لاحتمال ان يقرأ أو يسكر فيخلف المدعي وبأخذ
منه واذا دفع اليه ثم أنكر الدائن الحوالة وحلف أخذ منه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدّي على
من دفع اليه لانه اعترف بالملك اليه (قلت وان قال) لمن عنده عين أو دين (انوارته) المستغرق
كفي الشامل وغيره ولكنهم لم ينظروا الى أن انوارته صيغة حصر لأن ذلك خفي جدا فاندفع مال ابن
العماد هاهنا وصده او مرضى له ما تحت يدك وهو يخرج من الثلث (وصدقه وجب الدفع) اليه
(على المذهب والله أعلم) لانه اعترف بالملك وأيسر من التكتيب وبه فارق ما مر في الوكيل * فرع
قال لمدينة أنفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهما من ديني الذي عليك ففعل مع وري على مقاله بعضهم
أخذوا مما يأتي في اذن المؤجر للمستأجر في الصرف في العارة واذن القايض للباقي في هرب عامل
المساقاة والجمال ومما اختلج وجهه بأف وأذن لها في انفاقه على ولدها ومما قبله الاذرى عن
المأوردى وغيره عن ابن سريج انه لو وكل مدينة في شراء كذا من جملة دينه مع وري الوكيل
مما دفعه او وافقه قول القايض لو أمر مدينة ان يشتري له دينه طعام ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام
فتلف في يده مرى من الدين فصار كانه وكيل البائع تقديرا في قبض ما في ذمة مدينة وان لم يكن البائع
معينا كولو أمرت وجهه ان يكيل نفقتها ويدفعها للطحان فهو من جهتها كولو كيل وان لم يكن معينا
ومن ثم لو قال أطعم عن كساري عشرة امداد ووصفها حاز وان لم يعين المسكين ولا يأتي ذلك قولهم
لو قال لمدينة أسلم ديني في كذا الموضع لانهم ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتبوا فيه بالقبض الضمني
وتخوه من الامور التقديرية لو كان نقول ههنا كماله لادلالة فيه لما قاله ذلك البعض لان القايض
في مسئلتنا ليس أهلا لقبض اذا التيم صغيرا أبه ولو بد ذلك قول ابن الرفعة في مسئلة العارة وكانهم
جعلوا القايض من المستأجر وان لم يكن معينا كولو كيل عن الآخرة ذمة ضمنية وقول القايض وصار كانه
وكيل البائع الى آخره وقوله ان الطحان صار من جهتها كولو كيل فالوجه في مسئلة اليتيم ان المدين
لا يبرأ لان ما في الذمة لا يتعين الاقبض صحيح وفي الروضة لو وكل عمرو رجلا في قبض دينه من زيد فقال
زيد له خذ هذه او اقض به دين عمرو وأودعه اليه صار وكيلان زيدا انتهى وفرع القايض على كونه
وكيلان زيدا لو قال لعمرو عند اعطائه احفظ لي هذا ففعل عند عمرو وكان من ضمان زيد
وبحث القوي أنه من ضمان الدافع لعمرو والازرق انه من ضمان عمرو ويؤيد بحث القوي الاوجه
لان الدافع وكيل في الدفع لعمرو ولا في استحفاظه فكان به متعديا قول الانوار لودق دينار الاخر ليدفعه
لعمرو فدفعه اليه وقال احفظه لي فهلك عنده كان من ضمان الدافع لا الغرم نعم ان اعترف عمرو
ان المال لغير دفعه ضمنه أيضا والقرار عليه كما هو ظاهر لا تنقضاء كون الواضع غرمه حينئذ

(كتاب الاقرار)*

(قوله) وصدقة وجب الدفع ان كان
المراد بالتصديق والوجوب
الظاهر في فلا شك أو بالظن
فعل تأمل لان الغالب اذا اقتصم
له التأخير لا ائتم اذ لم يقر قوله
في الرد فيجب أن يكون هذا
بالا ولي لاحتمال أن يتأمر
رب الدين الحوالة والله أعلم
وتعقل لا أخذ نظاهر كلامه
ارادة كلا المعنيين فاستأمل ثم ظهر
ان الاحتمال الثاني أقرب والفرق
بينه وبين المعصوب ظاهر
والله أعلم (قوله) نعم ان اعترف
عمرو بدين أو ثبت بالنسبة خلافا
لما هو عليه اقتصاره على تصويت
الاعتراف وتعليقه بقوله لا تنقضاء
الح لان أصل الضمان وتوحيده
المطالبة لا فرق فيه بين عليه ببحثي
الدافع وعدمه نعم قرار الضمان
عليه يتعدى لعمرو كوديع الغالب
(قوله) كون الواضع الظاهر الدافع
(كتاب الاقرار)*

هو لغة الأثبات من قرئت وشرا الخبر خاص عن حق سابق على الخبر فإن كان له على غيره فدعوى
اول غيره على غيره فتشاهدة أما العام عن محسوس فهو الرواية وعن حكم شرعي فهو الفتوى وأصله
قبل الإجماع قوله تعالى شهد الله ولوعلى أنفسكم قال المفسرون شهادة المرء على نفسه هي الاقرار
وخبر الشخين اغديا أنيس الى امرأته فان اعترفت فارحها واركانه أن بعد مقوله وبه
وصيعة انما (يصح) الاقرار (من مطلق التصرف) أي المكلف الرشيد كالأمام في مال بيت
المال أو السفينة المحق به ولو بختناية وقعت منه حال صباه أو جنونه وسيعلم من آخر الباب اشتراط
أن لا يكون له الخس ولا الشرع وعمما يأتي قريبا اشتراط الاختار ولو أقر شيئا وأنه مختار فيه لم يقبل
بنته بأنه كان مكرها إلا أن ثبت أنه كان مكرها حتى على اقراره بأنه مختار كما يأتي ومران طلب
البيع اقرار بالملك والعارية والاجارة اقرار بملك المنفعة لكن تعيينها إلى المقر كما هو ظاهر
(وأقرار الصبي) وإن رآه أو ذل له وليه (والجنون) والمغني عليه وكل من زال عقله بما يهذبه
(اللاغ) لسقوط أقوالهم قبل الأولى التفرع بالغناء انتهى وفيه نظرا لإلحاص فيما قبله ومفهوم
المجرور ضعيف (فإن ادعى) الصبي أو الصبية (البلوغ بالاحتلام) أي نزول المني نقطة أو نوما
أو الصبية البلوغ بالحيض (مع الأمكان) بأن بلغ تسع سنين قرية تفرسها (صدق) لأنه لا يعرف
الامن جهته ولا ينافيه امكان البينة على الحيض لأنه مع ذلك عسر كما يأتي (ولا يتخلف) أن
خوصم لأنه ان صدق لم يتج إلى عين والافاصي لا يتخلف وإنما توقف عليها اعطاء غاز ادعى الاحتلام
قبل انقضاء الحرب فأنكره أمير الجيش لأنه لا يلزم من تخليفه المخذور السابق وإثبات اسم ولد
مرتزق طلبه احتالما لمال الغنمة ولا لأنه خصم هنا بعترف بعدم صحة بینه وإذا لم يتخلف فبلغ مبلغا
يقطع بيلوغه لم يتخلف لانتهاء الخصومة بقبول قوله أولا فلا تنقضه (وإن ادعاه بالنسب طوبى بینه)
وإن كان غريبا لا يعرف له ولها إقامة في الحلة ويشترط فيه إذا تعرضت للنسب إن بینه للاختلاف
فيه نعم لا يعد الاطلاق من قبيل موافق للعاكم في مذهبه لأن هذا ظاهر لا الاشتباه ولا خلاف فيه
عندنا وبه يفرق بين هذا ونظائره الدعاوى وهي رجلان نعم إن شهد أربع نوسة بولادته يوم
كذا قبل وثبت بين السن بعا كما هو ظاهر وخروج بالاحتلام والنسب ما لادعاء وأطلق في تفسير
كبار حجة الادعاء فان تعذر استفساره انتج العمل بأصل الصبا وقد يعارض ما رجحه قول الأنوار
لوشهد بيلوغه ولم يعنا نوعه قبل إلا أن يفرق بأن عد التهام مع خبرتها ألا بد منها قاضية بأنها متحقة
أحد نوعيه قبل الشهادة وإنما يتجه بعض الانتحاء أن كانا قسمين موافقين لمذهب الحاكيم في البلوغ
ومع ذلك القياس أنه لا بد من استفسارهما ويفرق بين هذا وما قدمته في السبق بأن الإيهام هنا أقوى
(والسفيه والمفلس سبق حكم اقرارهما) في بانهما (ويقبل اقرار) المفلس بالسكك والمكاتب
مطلقا و (الريق بموجب) بكسر الجيم (عقوبة) كزنا وقود وشرب خمر وسرقة بالنسبة لقطع بعد
الهمة فيه لأن النفوس مجبولة على النفرة من المؤلم ما ألمت بها ولو عني عن التودع على مال نعلق برقبته
وإن كذبه السيد لأنه وقع بعا (ولو أقر) مأذون له في التجارة أو غيره (بدن خنابة لا بموجب عقوبة)
أي حدا أو قودا كخنابة خطأ أو غصب أو تلاف أو أوجبها كسرقة وإن زعم أن المسروق باق في يده
أو يسيده (في كذبه السيد) في ذلك أو سكت (تعلق بدمه دون رقبته) للهمة فيبيع به إذا عتق
أما إذا امتدته وليس ممره أو لا حائفة تعلق برقبته وساع فيه إلا أن يذبه السيد بالأقل من المال
وقيته ولا يتبع عباقي بعد العتق لأن التعلق إذا وقع بالرقبة انحصر فيها (وإن أقر بدن معاملة) وهو
ما وجب برضا مستحقه (لم يقبل على السيد) وإن صدقه (أن لم يكن مأذونا له في التجارة) بل تعلق

(قوله) هو انما قال في قوله بما يأتي
في النهاية الا قوله أو السفينة الى
وسيعلم (قوله) ولو أقر شيئا الى قوله
كبار حجة الادعاء الى المتن (قول)
قوله قبل الأولى الى المتن (قول)
انتم مع الامكان صدق ونظيره
لا بد من المصادقة في سن لا يبلغ تسع
أو ثوبه بالبينة (قوله) بأن بلغ تسع
سنين عبارة أن كان في سن يتحمل
البلوغ وقد مر في الحيز والجزر
(قوله) بكذا الجيم الى قول
المصنف وإن أقر بدن معاملة الى
النهاية (قوله) وهو ما وجب الى
قوله نعم ما لزمت في النهاية

بذمته بدم به اذا عتق لتقصير معاملته (ويقبل) اقراره بدين التجارة (ان كان) ما ذوناه فهم المقدرة
على الانشاء ومن ثم لو حرج عليه لم يقبل وان اضافه لزم الاذن للجزء عن الانشاء حينئذ وانما يصح اقرار
المفلس على الغرماء لبقائه ما بقي له من ذمته والعبد لو قبل فأتى حق السيد بالكتابة أماماً لا يتعلق
بالتجارة كالقرض فلا يقبل منه واستشكل بأنه ان اقترض لنفسه فهو فاسد ولو للتجارة باذن سيده فينبغي
أن يؤذى منه لانه مال تجارة ويرد بان السيد منكر والقرض ليس من لوازم التجارة التي يضطر لها
التاجر فلم يقبل اقراره به على السيد ولو أطلق الدين لم يقبل أيضاً أي الا ان استفسر وفسر بالتجارة
(و يؤذى) ما لزمه بنحو شراء صحيح لا فاسد لان الاذن لا يتناول (من كسبه وما في يده) لما مر في بابه واقرار
مبعض بالنسبة لبعضه الثقل كالقرن فيما مر وبعضه الحرج كالخمر فيما مر نعم ما لزم ذمته في بعضه الرقيق
لا يؤخر للعتق لان له هنا ما لا يخلافه فيما مر (و يصح اقرار المريض مرض الموت لا جنين) بعين أو دين
فيخرج من رأس المال اجماعاً على ما قبل نعم لو ارث تخليفه على الاستحقاق فيما يظهر خلافاً للقول
و يؤيد ما ذكرته قولهم توجه اليين في كل دعوى لو أقر بمطلوبها لزمته وما ياتي في الوارث وكون
التهمة فيه أقوى لا ينافي توجه اليين (وكذا) يصح اقراره (لوارث) حال الموت بماله ودمته اقرارها
بقبض صداقها واقرار من لا يرثه الا بنت المال المسلم ولو أقر له بنحو هبة مع قبض في الصحة قبل فان لم يقبل
في الصحة أو قال في عين عرف انها ملكه هذه ملك الوارث في حال المرض كما يأتي (على المذهب)
وان كذبه ببقية الورثة أو بعضهم لانه انتهى الى حاله يصدق فيها الكذب ويتوب الساجر فالظاهر
صدقه واختار جمع عدم قبوله ان اتهم لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه قال الا ذري فلا ينبغي
لمن يحشى الله أن يقضى أو يفتي بالصحة ولا شك فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحكمة
حينئذ وانه لا يحل للثمن له أخذها وبقية الورثة تخليفه انه أقر له بحق لازم يلزمه الا اقرار به فان نكل
حلّفوا وقاتموا ولا تسقط اليمين باستأطامهم كما صرح به جمع فلهم طلبها بعد ذلك و يصح اقراره لوارثه
بنحو نكاح أو عتبه بخر ما وان افضى الى مال وفي الجواهر هنا فيما لو كان للريض دين على وارثه ضمن
به أجنبي فأقر بقبضه من الوارث وعكسه ما هو مبنى على ضعيف وهو عدم صحة الاقرار للوارث فظنه
بعضهم مبنياً على الصحيح فاعترضه بما ليس في محله (ولو أقر في صحة بدين) لشخص (وفي مرضه)
بدين (لاخر لم يقسم الأول) بل هما سواء كالوثنائية وكالو ضمن بعد موته تجزئ تعدي به وعليه دين
لاخر (ولو أقر في صحة أو مرضه) بدين لشخص (وأقر وارثه بعد موته) بدين (لاخر لم يقسم
الأول في الاصح) لانه خليفة مورثه ولو أقر في مرضه بدين لا يثبت بعينه لعمرو ومات ولا مال له غيرها
سلمت عمرو (ولا يصح اقراره بغيره) بدين على الاقرار بأن ضرب لغيره كسائر تصرفاته أمامه كره
على الصدق كان ضرباً بصدق في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده على اشكال قوي فيه
لا سيما ان علم انهم لا يرفعون الضرب عنه الا بأخذت مثلاً وغاية ما وجهه وان هذا ان الصدق لم ينحصر
في الاقرار لكن أحوال جميع في ردّه قال ابن عبد السلام في قتال و به ولو ادعى انه باع كذا مملوكه لم يسمع
دعوى الاكرام والشهادة به لا منفصلة واذا فصلوا كان قد أقر في كتاب التاب بالطواغية لم يسمع دعواه
حتى تقوم بينته بأنها كرهه على الاقرار بالطواغية انتهى واذا فصل دعوى الاكرام صدق فيها ان ثبت
قرينة تدل عليه كجس بدار ظالم على تخو دين وكتفيد وتوكل به قال التتال ويسر أن لا يشهد حيث
دلت قرينة على الاكرام فان شهد كتب صورة الحال للثمن المتكرد به كالقرينة وأخذ السبكي من
كلام الجرجاني حرمة الشهادة على معبد أو محبوس وبه جزم العلائي فقال ان ظهرت قرائن الاكرام ثم
أقر لم تجز الشهادة عليه والاوجه انه عند ظهور تلك القرائن تقبل دعواه الاكرام سواء أكان الاقرار

(قوله) بعين أو دين
الجواهر في النهاية (قوله) قال ابن
عبد السلام الى قوله فقال في النهاية

لنظام الكره أو لغيره الحاصل لظالم على الأكرام وتقدم شبه الأكرام على شبه المختار لم تقبل كان مكرها
وزال أكرامه ثم أقر (ويشترط في المقر له) تعيينه بحيث تمكن مطالبة كاشف إليه قوله لمحل هند
كعلى مال لآل حده ولا العشرة بخلاف لو ائتمن البلد على ألف إلا أن كانوا محصورين فيما يظهر
ولو قال واحد منهم أنا المرادولى عليك ألف صدق المقر بينه فان قال لآل حدهم على ألف فلنحل
الدعوى عليه وتخليفه فان حلف اتسعة فهل تصرف الألف في العاشر فباخذها بلعين أو يحالفه أيضا
لا احتمال كذبه في حلفه الذى قبله كل محتمل ثم رأيتهم قالوا فى إن كان هذا الطائر غرابا فسائى طو الق
والأفندي خرواشك لو أنكر الحنفى في عين أحدهما كان اعترافه في الآخر فقول له لم احدث في عين
العبد كقوله حدثت في عين النسوة وعكسه وهذا ظاهر في ترجيح الأول ولو أقر بعين لجهره لم ينعدي
مال لا يعرف مال الكمل لو ائتمن أهل البلد من أى زعمه منه ناظر بيت المال لأنه إقرار بمال ضائع
وهو بيت المال ويظهر أن محله ما لم يدع أو تقدم قرية على أنه لقطة ولو كان يده ثلث في عين وآخر
سدهما وأخرضهما فأقر حصته لهما أو قال العين لهما دوني قسمت حصته بينهما فحينئذ يظهر
حدز من الترجيح بل يرجح كون أحدهما له أكثر من الآخر لا يصلح لترجيح نعم أن قال أردت التوزيع
عليهما بحسب حصتهما قبل الاحتمال ولذى السدس تخليفه ان لم يصدق (وأهلية استحقاق المقر به)
حسب أو شرعاً في الإقرار بدونه كذب (فلقول) له على ألف الذى في هذا الكيس وليس فيه شئ
أو (لهذه الدابة على كذا) وأطلق (فلغو) أما الأول فواضح ويقرق بينه وبين ألف في هذا
ولاشئ فيه بأن الأقصار على له على ألف مستعمل فكان قوله في هذا ولا شئ فيه مستعمل الرفع فالتقى
تخلاف الأقصار على له على ألف فانه غير مستعمل حيث لا عهد فوق قوله الذى في الكيس سائلا لأرافعا
ومن ثم اتهمه أنه لا فرق هنا بين ذكر الذى وحذفه ثم رأيت شيخنا نقل فقره هذا أوضح منه كما يعرف
بتمامها ثم هذا في تحوى ظاهر وأما جريانه في عامى صرف في بعيد الذى يقفه استفساره والعمل بآرائه
فان تعذر لم يعمل بالأحتمال ولا قرينة قبل قرينة أصل البراءة تؤيد الإلغاء وأما الثانى فلاستحالة ملكها
أو استحقالها ومن ثم لو كنت مسلبة بخبر وصية أو وقف مع لا مكانه (فان قال) على هذه الدابة
(بسم الله الملكها) كذا (وجب) لا مكانه وسببها لا تلافى بعضهم أو استثناء عن بعضها ويجعل مالها
في كلامه على مالها حال الإقرار لانه الظاهر فان أراد غيره قبل كذا لم يرد بدول لم يرد لمالها
لم يجعل على مالها حال الإقرار بل يستفسر ويعمل بتفسيره فان مات قبله رجوع فيه لو أنه فيما يظهر وليس
في هذا إيهام المقر له لانه لما ربط إقراره بعين هو هذه الدابة صار المترددا على ما عاينا كفى به بخلاف
ما مر في رجل من أهل هذه البلد لا نهارا وان عرفت ليست سببا للاستحقاق فلم يصلح للاستحقاق
ولو أقر بعين أو دين لحرقى ثم استرق أو بعد الرق واستنده لحالة الحرابة كما هو ظاهر لم يكن المقر
به لسيده أى بل يوقف فان عتق قبله وان مات قسافه وفى (وان قال لمحل هند كذا) على أو ندى (بارث)
من خويبه (أو وصية) له (لزمه) لا مكانه والخصم في ذلك ولما لم يوضع نعم ان انفصل لاكثر
من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا أو أسسته أشهر فأكثروا من حين ذلك وهى فراش لم يستحق
تقديم ما بقى الوصية له (وان استنده الى جهة لا تهمن في حقه) كاه على ألف اقروضه (فلغو)
ذلك الاستناد لاستحالة دون الإقرار لانه وقع صحيفا فلا يسلط له ما عتبه به كاه على ألف من
ثمن خبر أو مال أو قال باعنى كذا بألف فالأقرار بنسبه هو الغو كاعنى خبر بألف وهذا التفصيل
الذى ذكرته يجمع بين الإطلاق جمع الغاء الإقرار وهو صريح كلام الروضة والمتمن وآخرين الغاء
الاستناد ووجه الإقرار وأطالوا فى الاتصاف له وتوهم ما فى الروضة والمتمن على أنه يهين توجيحه

(قوله) تعيينه الى قوله فان كان قال
في النهاية (قوله) فتقوله لم احدث في
عين العبد قد يقال الحنفى في
أحدهما محقق بخلاف ثبوت
الحق بالإقرار لانه اخبار محتمل
لا يثبت ولا يلزم من النظر
واحتمال الكذب في أنهم يضعفه
النظر اليه في العين فلتأمل (قوله)
ولو أقر بعين الى قوله ولو كان
في النهاية (قوله) له على ألف الخ
تأمل مناسبتنا فرج عليه (قوله)
غير مستعمل حيث لا عهد تأمل
وجه ارتباطه بآرائه (قوله)
لا مكانه الى المتن في النهاية

ما فهم ما بالخالقه بان قسرية حال المقر له ملغية للاقرار له لولا تقدير احتمال بعيد وتقديره انما
يحسن عند الاطلاق دون التقييد بجهة مستحيلة بخلاف ألف من عن خبر فانه لا قسرية في المقر له تلغيه
فعمل به واسط منه الممثل وهذا معنى ظاهر يصح الاستمسالة في الفرق فتعطل المنصف
في فهمه من كلام المحرر ان الاقرار هو والغوليس في محله فأنمله ومن المستحيل شرعا ان يقرر لمن
عقب عتقه مدين أو عين ويظهر ان محله في غير من علت حراته وملكه قبل اسامته فيه بخلاف من
احتمل فيه ذلك لندرة فان قلت بأن الحمل على الممكن وان ندرو هذا بما في عتدهم ماذا كرهتم لا شرعا
قلت بفرق بانه هنا قام مانع بالقر له حالة الاقرار من صحة وقوع الملك له بكل وجه فعذوه مستحيل نظر
لذلك ونتم لم يقم بمانع حالة الاقرار كذلك فظفروا لا يمكن ملكه وان ندرو وأن ثبت له دس بنحو صدق
أو خلع أو جناية فغير به بغيره عقب بثوته لعدم احتمال جريان تأمل حينئذ كإثباتي ومن ذلك أيضا
ان يقرر عقب ارثه لاخر بما يخصه (وان أطلق) الاقرار له ولم يسنده الى شيء (صع في الاظهر)
ويجمل على ما يمكن في حقه وان ندرو كوصية أو ارث حمل الكلام المكاف على الصحة ما أمكن هذا
ان انفصل حيا والواستفسر فان مات ولم يستفسر بطل الاقرار ويفرق بينه وبين ما قدمته بانه ثم ذكر
السبب المترجم بخلافه هنا ما اذا استنده لممكن بعد الاقرار ولو على التراخي فيصع جزما كما لو أقر طفل
وأطلق وهو ولو مسجد كموحلم (وان كذب المقر له) بعين أو دين ووارثه (المقر) في أصل
الاقرار بطل لكن في حقه فقط (وترك المال في يده) في صورة العين ولم يطالب بالدين في صورته
(في الأصح) لان يده تشعر بالملك ظاهر او الاقرار الطارئ عارضه انكار المقر له فسقط وسن ثم كان
المعتمد ان يده تبقى عليه بملك لا مجرد استعفاظ وبحث الزكشي حرمة وطئه لا قراره بتجرعه عليه
قال بل ينبغي تجريم جميع التصرفات حتى يرجع ويردان التعارض المذكور أو وجب له العمل
بدوام الملك ظاهر فقط وأما بطنا فالدار فيه على صدقيه وعدمه ولو طنا وحينئذ فلا يصع ما ذكره
باطلاقه (فان رجع المقر في حال تكذيبه) مصدر مضاف للمفعول (وقال غلط) أو تعدت الكذب
(قبل) قوله (في الأصح) بناء على الأصح السابق ان اقراره بطل أما على مقابلته فلا قبل أما رجوع
المقر له أو اقامته بنية فلا قبل منه حتى يصدق ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفي المقر
بطريق الالتزام فكأن أنضعف * (فصل) في الصيغة وشرطها لفظ أو كناية ولو من ناطق أو إشارة
أخرى تشعر بالالتزام حتى حينئذ (قوله زيد) على ألف فيما ظن أو أحس لغو أو فيما أعلم
أو أشهد صحيح وقوله ليس لك على شيء ولكن لك على ألف درهم لم يجب ما بعد لكن لما قضت ما قبلها
لها وقد يستشكل بان المعنى ليس لك على ألف درهم ويجب بان التناقض في تلك أظهر وقوله
لا مره ألم أتر قبحا أمس واليس قد تر قبحا أمس فقال قلت ثم جدد لم يكن ما قاله اقرار امنه على
الأصح بل هو استههام وقوله زيد (كذا صيغة اقرار) لان اللام للملك ثم ان كان ذلك معناه كزيد
هذا الثوب أو خذ به فان كان يده حال الاقرار أو اتقل اليه لزمه تسليمه لزيد أو غيره كواب أو ألف
اشترط ان يضم اليه شيء مما يأتي كعندي أو على لانه مجرد خبر لا يقتضي لزوم شيء للخبر ولهذا التفصيل
ذكر كونه صيغة ولم يذكر الزوم بدفع أو وصل به مانع رجعه عن الاقرار كاه على كذا بعد وفي أو ان فعل
كذا لم يلزمه شيء كالجدة الأذرى والثانية مأخوذة مما يأتي في نحو ان شاء الله انه ليس من تعقيب
الاقرار بما رفعه (وقوله على وفي) هي بمعنى أو كالتي بعدها (ذمتي) كل على انفرادها (للدين)
المترجم في الذمة لانه المتبادر منه عرفا فان أراد العين قبل على فقط لا مكانة أي على حفظها (وبعني)
ولدي (وعندي) ككل على انفرادها (للعين) لذلك ويجمل على أدنى المراتب وهو الودعة

(قوله) ومن المستحيل الى فان قلت
في النهاية (قوله) ويجمل على
ما يمكن الى المتن في النهاية الا قوله
ويفرق الى أما اذا (قوله)
والاستفسر أي وان انفصل الحمل
من الاستفسر المقر فان بين بالوصية
رجع الى ورثته أو الموصى أو بالارث
رجع الى ورثته وورثا الحمل فان مات
المقر ولم يستفسر بطل الخ
(قوله) في الصيغة
* (فصل) (قوله)
الى قوله وقد في النهاية (قوله)
ليس لك على شيء عبارة ألتان
(قوله) لان اللام الى قوله واعترض
في النهاية

فقبل قوله بعينه في الرد والتلف وقبل بكسر أوله صالح لهما كما رجحاه واعتزنا بنص الام انه كعلي أي
 فنصرف عند الإطلاق للدين (ولو قال لي عليك ألف) او اقض الالف الذي لي عليك فقال
 لا يلزمني تسلمها اليوم لم يكن مقرراً لأن الاقرار لا يثبت بالمفهوم أي لضعف دلالة فيما المطالب فيه
 اليقين والظن الغالب وهو الاقرار وهذا يدفع قول التاج السبكي مضعفاه وهذا بقوله من
 يقتصر المفاهيم على أقوال الشارع ووجه اندفاعه انه يتأتى حتى على الاصح المقرر في الأصول
 ان المفهوم يعمل به في غير أقوال الشارع لما قررته ان الاقرار يخرج عن ذلك لاختصاصه بمن يداخبط
 ومن ثم أطلق الشافعي انه انما يؤخذ فيه باليقين ولا يستعمل الغلبة لكن مراده ما قررته ان الظن
 القوي يلحق فيه باليقين كما مر جوابه في أكثر مسائله ويؤيد ما ذكرناه من ذلك لاختصاصه بمن يداخبط
 ليس لك علي أكثر من ألف لم يلزمه شيء لان نفى الزائد عليه لا يوجب الثبوت ولا اثبات مادونه ولو قال
 زيد علي أكثر مما لك بفتح اللام لم يكن اقراراً لواحد منهم بخلاف ما لو كسر هاءه اقراراً لزيد فان قلت
 يؤيد ما قاله التاج قول الروضة لو قال أقدرضتك كذا فقال ما اقترضت غيره كان اقراراً به انتهى فهذا
 فيه شبهة الاقرار بالمفهوم قلت لا يؤيده لان هذا في قوة ما اقترضت الا هو ومفهوم هذه الصيغة
 وهو ثبوت اقترانه على المفاهيم بل قال جمع كثيرون انه صريح فلا يتناسب مع مفهوم الظرف المختلف
 في حجية فان قلت سيأتي قولهم لان المفهوم من هذه اللفاظ عرفاً الاقرار وهذا صريح في العمل فيه
 بالمفهوم قلت هذا لا يريد علينا لانه في اللفاظ اطراد العرف في استعمالها مراداً منها ذلك وهذا الاشك
 في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يطرد العرف في قصده منه ولو قال له أحد تبذل الصبيغتين
 (فقال) مع مائة أو (زن) أو خذ أو زنه أو خذ أو اخرج عليه أو ابعده في كيسك) او هو صراح
 او مكسرة (فليس باقرار) لانه ليس بالتزام وانما يذكر في معرض الاستهزاء وكذا مهم ما قلت
 عندي (ولو قال) في جواب لي عليك ألف (بلى او نعم أو صدقت) أو أجل أو جبراً أو أي بالسكسر
 (أو أبرئ منه) أو أبرئ منه (أو قضيت) أو قضيت نظير ما يأتي في أقصى غدا (أو انا مقرب) أو أنا كسر
 ما تدعيه (فهو اقرار) لان الستة الاول موضوعاً لتصديق نعم لواقترن بواحد مما ذكره كقربة
 استهزاء كيراد كلامه بنحو ضحك وهز رأس مما يدل على التعجب والانسكار أي وثبت ذلك كما هو ظاهر
 لم يكن به مقرأ على أحد احتمالين للرافعي والمصنف ومباهما اليه لكن ربح الاسنوي وغيره انه
 لا فرق لضعف القربة لالكونه تعسفاً للاقرار بما يرفع لان القربة ههنا متارة فلا رفع فيها
 ولان دعوى الابراء او التضاء اعتراف بالأصل ولو حذف منه لم يكن اقراراً بالاحتمال الا براءة
 المدعى وهو لغو وكذا أقرانه أبرأني منه أو استوفاه مني كما أفتى به القفال وهي حيلة لدعوى البراءة
 مع السلامة من الالتزام والحقيقة أبرأني من هذه الدعوى ولان الضمير في به يعود للالف المدعى به
 وحتمت للاحتجاج الى أن يقول لك وبه أجاب السبكي عن قول الرافعي يحذف اذا حذف لكاته مقربة
 لغيره ولو سأل القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقراراً له السبكي ولو قال
 ان شهد اعلى بكذا صدقتم ما أوقلا ذلك فهو عندي أو صدقتم ما لم يكن اقراراً لانه لم يجزم ولان الواقع
 لا يتعلق بخلاف فهم ما صادقاً لانهم لا يكونان صادقين الا ان كان عليه المدعى به الآن قبل زنه
 ولو قال فهم ما عدلان فيما شهد به فالذي يظهر انه كقولهما فهم ما صادقان لانه عتبه بخلاف ما لو اقصر
 على فهم ما عدلان ولو قال ان شهد عليه هو عدل او صادق لم يكن اقراراً حتى يقول فيما شهد به
 ولو ادعى عليه بعين فقال ما لحقني مما كان لك علي كان اقراراً بهم فطالب ببيانهم وفارق كان لك
 عندي أو على الف بانه لما لم يقع جواباً عن شيء كان بالغوا شبه ولو ادعى عليه الشافعي فسال اشتر

(قوله) في الرد والتلف هل هو على
 الخلاف او محله فيما اذا مضت مدة
 بعد الاقرار يحتمل فيها التلف والرد
 بخلاف ما لو قال ذلك عند الاقرار
 مثل تأمل (قوله) عند الاطلاق
 لا بد من عليه فهل تبطل التفسير
 بالودعية كعلي محتمل تأمل ولعل
 الأقرب الحاقه لان العين تبطل
 اذا ضاقت الى التنبيل

هذا مني بالالف الذي ادعيته كان اقراره كيعني بخلاف صالحني عنه ما اذ ليس من ضرورة الصلح كونه
 بها حتى يكون ثم ثمن بخلاف الشراء (ولو قال انما مقر) ولم يقبل به (أو انا أقرب به فليس باقرار) لصديق
 الأول باقراره بطلانه أو بالتوحيد ولا احتمال الثاني للوعد بالاقرار في ثاني الحال (ولو قال أليس لي
 عليك كذا فقال بلى او نعم فاقرار وفي نعم وجه) اذهى لغة تصديق للثمن المستفهم عنه بخلاف بلى
 فانها رد له وفي الثمن اثبات ومن ثم جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية الست (ولو قالوا نعم) كفروا
 وردوا هذا الوجه بان الاقرار ونحوها محمولة على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية
 وبه يعلم انه لا فرق بين التحوي وغيره خلافا لما نرى فرق ~~لكنه~~ يشك بالفرق بينهما في أنت
 طابق ان دخلت بفتح الهمزة وقد يفرق بان المتبادر هنا حتى عند التحوي عدم الفرق لخفاه على
 كثير من النسخ بخلافه ثم ولعدم الفرق هنا نظر الزركشي في قول ابن عبد السلام ولو لحن العربي
 كلمات عربية لا يعرف معناها لم يؤخذ منها لانه لم يعرف مدلولها يستعمل عليه قصدها ويرد
 بان لهذا اللفظ عرفا يفهمه العامي أيضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العامي أصلا ~~لكن~~
 الوجه ان العامي الذي لا يخاطبنا يقبل منه دعوى الجهل بمدلول أكثر الفاظ الفقهاء بخلاف المخاطب
 لنا لا يقبل الا في الخفي الذي لا يعرف له بصرفه اليه ولو تعارضت بينا اقرار زيد وابرا غرضه ان علم
 تأخر احدهما فالحكم له والافلاشي (ولو قال اقض الف الذي لي عليك) أولى عليك ألف أو أليس
 لي عليك ألف أو أخبرني ان لي عليك ألفا (فقال نعم) أو جيرا وبلى او اى (أو اقضى غدا
 أو أهملني يوما) أو أهملني وان لم يقل يوما يؤخذ منه انه لا يشترط ذكر غدا بعد اقضى (او حتى
 أقعد أو أفتح الكيس أو أجد) أى المتتاح أو الدرهم مثلا (فاقرار في الاسم) حيث لا استهزاء
 أخذنا مما مر لانه المفهوم من هذه الالفاظ عرفا * تنبيه * ظاهر كلامهم أو صريحه انه لا يشترط
 نحو ضمير أو خطاب في اقضى أو أهملني ويشك كل عليه اشتراطه في أبرأتى وأبرئني وانما عثر
 ومن ثم قال الاسودى في اقضى لابد من نحو ضمير لاحتماله للذكور وغيره على السواء انتهى ولك ان
 تقول هم لم يغفلوا عن ذلك بل أشار والجواب بان المفهوم من هذه الالفاظ عرفا ما ذكره فيها ويؤيد
 ذلك ان الوعد بالتضاء وطلب الامهال لا يتبادر منهما الا الاعتراف وطلب الرق بخلافه في أبرأتى
 لانه يحتمل احتمالا قريبا انه يخبر عن ابرأته من الدعوى عليه بالبطل وأبرئني بالامر لانه يستعمل
 عرفا للاحتياط كثيرا ألا ترى الى قولهم يسن لعمري مد سفر طلب البراء والاستعجال من كل من
 ينهيه منه معاملة وانما مقر لانه يستعمل كثيرا للاقرار بالوحدانية ونحوها * فرع * قال الزبيلى
 لو قال اكتب الزيد على ألف درهم لم يكن اقرارا لانه انما أمر بالكتابة فقط وبواقعه قول جمع متقدمين
 لو قال اشهد واعلى بكذا أو بما في هذا الكتاب لم يكن اقرارا لانه ليس فيه الا الاذن بالشهادة عليه
 ولا تعرض فيه للاقرار بالكتابة أى مثاقفا بخلاف اشهد كم مضافا لنفسه انتهى وفي الفرق بين
 اشهد كم واشهد واعلى نظر ظاهر ثم رأيت كلام الغزالي صريحا في ان اشهد واعلى بكذا اقرار
 أيضا وعبارة فتاويه لو قال اشهد واعلى انى وقت جميع املاكى وكذا موصفها ولم يحدد شيئا منها صارت
 جميع املاكه التى يجمع وقفها وبقا ولا يضر جهل الشهود بحدودها ولا سكونه عنها ودمها مشهودا وهذا
 اللفظ ثبت الوقف انتهت فهي صريحة كثرى في النجعة مع قوله اشهد واعلى الى آخره وواقعه على ذلك أبو
 بكر الشاشي وأثرهما في التوسط ولا يعارضه قول فتاوى البغوى لو قال الموانع التى أثبت أسامها
 وحدودها في هذا ملك لفلان وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ولم تجز الشهادة عليها
 أى بحدودها وأما معنى تلفظه بالاقرار بالشهادة فالشهادة جائزة كما يصرح به قوله ثبت الاقرار ونجحت

(قوله) اذهى لغة الى قوله
 ولو عارضت في النهاية (قوله)
 وعبارة فتاويه الى قوله تنبيه
 في النهاية الا قوله ونجحت ابن
 الملاح الى قوله وأقضى

ابن الصلاخ انه لو وجد ذلك أى اشهد واعلى بمن عرف استعماله في الاقرار كان اقرارا وأفتى السبكي بان قوله مانزل في دفترى صحيح يعمل به فيما علم انه به حالة الاقرار ويؤتمم ما حدث بعده أو شئ فيه قال غيره وفي وقت ما علم حديثه نظر انتهى وهو ظاهر * تنبيه * بما دعى الاولين الى بلى والذين بعده قولهم لو قال اقر له عني بألف له على كل اقرار اجزما فهذا ليس فيه الا امر بما ذكر وقد غلت انهم جزموا بالزوم الاقله عملا بقوله له على مع كونا وقع باعنا فهو نظيره قوله اشهد واعلى بألف له على فان قلت هل يمكن التفرق بانه لما صرح هنا بانه انما امر بما ذكر كونه كان ذلك متضمنا للالتزام وما نعا من احتمال متعدي فيه بخلاف مجرد اشتهادوا بألف له على فانه لم يوجد فيه ما يمنع من ذلك قلت يمكن لكنه مخفي فكان ما ذكره من الزوم ثم القطع به في تلك المسئلة فاضا على اولئك ضعف ماسلكه فتأمل ولو قال لي عليك عشرة دنائير فقال صدق له على عشرة قرار يطول مع كل منه السكن القرار يطى مجهولة * (فصل) * فيما يتعلق بالركن الرابع وهو المقر به (يشترط في اقراره) ان يكون مما يجوز انطوائه به (ان لا يكون ملكا للمقر) حين لا يزالان الاقرار ليس ازاله عن الملك وانما هو اخبار عن كونه ملكا للمقر له (فلو قال دارى أو ثوبى) او دارى التى اشتريتها لنفسى لزيد لم يرد الاقرار (او دعى الذى على زيد لعمر وهو لغو) لان الاضافة اليه تنمى الملك له فتا في اقراره بلعنه فعمل على الوعد بالهبة ومن ثم صح مسكنى او لموسى لانه قد يسكن ويملك غير ملكه و يتردد النظر في قوله دارى التى أسكنها لان ذكر هذا الوصف قرية على ان لم يرد الاضافة للملك أما اذا اراد الاقرار بما ذكر فيصع كقوله الغوى وقول الانوار لا أثر للارادة هنا بشكل بقوله أيضا في الدار التى ورثتها من أبى لقلان انه اقراران اراده الا فرق بين اشتريتها مملو ورثتها ويوجه ذلك بان ارادته الاقرار بذلك بين ان مراده الشراء والارث في الظاهر دون الحقيقة وفيه أيضا حجة ما عرف فى لقلان صحيح ولو قال الذين الذى كتبته واسمى على زيد لعمر و صرح اذ لا منافاة أيضا والذين الذى على زيد لعمر ولم يصح الا ان قال واسمى فى الكتاب عارية وكذا ان اراد الاقرار فيما يظهر اخذ انما صرح ومن ان دى المهر وشعوا المتعة والخلع وارش الجنابة والحكومة لا يصح الاقرار بها عقب ثوبتها وعليه يجعل قول الغوى محل صحة الاقرار فيما صرح اذ لم يعلم انه للمقر اذ لا يجوز الملك بالكذب (ولو قال هذا لقلان وكان ما دى الى ان اقررت) به (فاول كلامه اقرار وآخره لغو) فيطرح آخره فقط لاستقلاله ومن ثم صح ايضا هذا ما دى هذا لقلان وهذا الى وكل ملك ز يدالى ان اقررت لانه اقرار بعد انكاره وعكسه ولم يصح هذه التى هى ملكى لقلان وانما لم يقبل قول شاهد تناقض كان حكى ما ذكر وان أمكن الجمع فيه لانه يحتاج للشهادة ما لا يحتاج للاقرار (ولم يكن المقر به) من الاعيان (فى يد المقر) حسا او حكما (لسلم بالاقرار للمقر له) لانه مع عدم كونه يده مدع او شاهدا غير انظروا وأهم المتن ان هذا شرط لتسليم لجهة الاقرار فيصع حتى اذا صار في يده عمله كى باتى ويستثنى ما لو باع القاسمى مال غائب فقدم وادعى تصرفا قبله فيقبل وما لو باع بشرط الخيار فادعاه رجل فاقر البائع فى مدة الخيار بانه ملك للمدعى فيصع اقراره وينسخ البيع لان له فسخه ومولوه وحب لولده عينا ثم أقبضه اياها ثم اقر بها الآخر فيقبل على ما فى البيان لكن بناء الاذرى على ضعف ان الرجوع يصح بمجرد التصرف (فلو أقر في يده ثم صار) في يده (عمل يمتضى الاقرار) لوجود شرط العمل به فيسلم للمقر له حالا * تنبيه * يؤخذ من المتن وغيره صحة ما أجبته فى عمره من تطيل الى موت أو مجرى ما كذلك الى ارضى لا يشترط صحة فآقر بعض الشركاء لاخر بحق فيه من صحة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان يد الشركاء محالة فان صار بيد المقر ما يمكنه به تسليم الحق المقر به أو خذنه ولا فلا ولا قيمة هنا لعلولة لان الشرط أن تكون من المقر وهى

* (فصل) * يشترط فى المقر به (قوله) فيما يتعلق الى قوله و يتردد فى النهاية (قوله) بشكل بقوله أيضا لان أن يقول هنا أطلق النار ولا تنافى بين كونه موروثة له من ابيه وكونها لقلان حال الاقرار اذ مضى زمن من موت الأب يمكن فيه الانتقال بخلاف دارى التى اشتريتها فان الاضافة صريحة فى الملك فتا في قوله لقلان والحاصل انه ان قال الدار التى اشتريتها او ورثتها من أبى لقلان فيصع ان حكمها واحد وان دارى التى ورثتها واشترتها كذلك ثم رأيت الانوار عبر بالدار بألف فى المسئلتين وحينئذ يفتى اراد الشارع عليه (قوله) والارث فى الظاهر الخ انما يحتاج اليه عند فرض اتصال الاقرار بالارث والشراء بحيث لم يمض زمن يمكن فيه النقل والا فالشراء والارث الماشيان لا ينافيان الاقرار حالا (قوله) ولو قال الذين الى المتن فى النهاية (قوله) فيطرح الى المتن فى النهاية الا ولم يصح هذه التى هى ملكى لقلان (قوله) لانه مع عدم الى المتن فى النهاية والغنى (قوله) وادعى تصرفا قبله فيقبل أى فيقبل اقراره ان نسب صدور التصرف معه مع ان العين المقر بها فى يد المشتري من انقضى لافى يد المقر

هنا من غير لتعذر القسمة والمرور في حق الغير (فلو أقر بغير يتعبد) معين (في يد غيره) أو شهد بها (ثم اشتراه) لنفسه أو ملكه بوجه آخر أو استأجره وخص الشراء لأنه الذي يرتب عليه جميع الأحكام الآتية (حكم بغيره) بعد انقضاء مدة خيار البائع ورفعت يد المشتري عنه وتحمية الحر في زعم المقر بعد اعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله العام أمالوا اشتراه بطريق الوكالة فلا يؤثر لأن الأصح أن الملك يقع ابتداء للموكل (ثم إن كان قال) في إقراره (هو حر الأصل) أو اعتمده ملكه قبل شراء البائع (فشرأوه افتداء) من جهة المشتري لأن اعترافه بغيره مانع من جعله بيعاً من جهته وبيعاً من جهة البائع ثبت فيه أحكامه وكان سكوتة هنا عن ذلك لاختصاص الخلاف بالسانية لكن صرح في المطلب بأن الخلاف ثم يأتي هنا أيضاً ولا يرد على المتن لأنه لا يرتفعه (وإن قال اعتمده) البائع وانما يستره ظلماً (فافتداء من جهته) أي المشتري لذلك (وبيع من جهة البائع على المذهب) فهم ما عند السبكي أوفى البائع فقط عند الاستنوى بناء على اعتقاده (فيثبت فيه الخياران) أي المجلس والشرط وكذا خيار عيب الثمن (للبائع فقط) دون المشتري لما تقرره افتداء من جهته ومن ثم لا يرد به عيب ولا ارش له بخلاف البائع إذ لو رد الثمن المعين بعيب جاز له استرداد العبد بخلاف رده بعد عتق المشتري في غير ذلك لا اتفاقهما على عتقه ثم ولو أقر بأن ما في يده مغضوب صح شرأوه منه لأنه قد يقصد استناده (و يصح الإقرار بالجهول) أجماعاً لأن الأخبار عن الحق السابق بغيره بخلافه ومفصلاً وأراد به ما عيب المبيع كأخذ العبد من (فاذا قال) ما يدعيه فلان في تركه فهو حق عنه الوارث أو (له على من قبله) تفسيره بكل ما يتوكل وإن قل) كفلس اصدق الاسم فإن امتنع من التفسير أو نوزع فيه فسيأتي قريباً ونسب الطامع من قول بمال يستد أو يقع موقعاً يحصل به جلب نفع أو دفع ضرر ونظر فيه الأدرعي ويرد بان المراد بالادول ماله قيمة عرفاً وإن قلت جداً كفلس والحاصل أن كل مقول مال ولا يعكس كعبته وقولهم في البيع لا يعتد مالا أي مقولاً (ولو فسره بما لا يتوكل لكان من جنسه كعبته خطئة أو عيباً) أي بنجس (يتحل) اقتناؤه ككتاب معلم) لصيد أو حراسة أو قابل للتعليم ومسته مضطر (وسرحين) وهو الزبل وحق شفعة وحده قذف ووديعه (قبل في الأصح) لأنه شئ ويجرم أخذه ويتعبد رده وخرج بعلى في ذمتي فلا يقبل فيه بخو حبة خطئة وكب قطعاً لأنه لا يثبت فيها * (فرع) * قال له هذه الدار وما فيها صبح واستحق جميع ما فيها وقت الإقراران اختلافاً في شئ أهوم أو قيمه صدق المقر وعلى المقر له البيعة أخذاً من قول الروضة لو أقر له بجميع ما في يده أو ينسب إليه صبح وصدق المقر إذا تنازع في شئ كان بيده حينئذ وقضيته أنه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لأنه خليفة مورثه فيختلف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حاله الإقرار أو نحو ذلك ولا يتبع منه بخلافه لأنه لا يستحق فيها شيئاً وبدافتي ابن الصلاح وهو أوجه من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح ولو كان للمقرز وجه ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف الأعيان يمينها لأن البذل لهما على جميع ما فيها صلح لأحدهما فقط أو لكلهما (ولا يقبل بما لا يقتضي كتنزير وكتب لا نفع فيه) بوجه حاله لا ما لا وآخر غير محترمة لأن على مقتضى ثبوت حق وهذا لاحق ولا اختصاص وبحث السبكي قبول تفسيره بغيره وخر إذا أقر لذي لأنه يشرع عليهم ما إذا لم يظهرهما ويجبر ردهما له قال لكمهم أطلقوا هنا عدم القبول ولم يردوا بين مسلم وذمي واعترض بمافيته نظراً والأوجه ما بينه ومن ثم اعتمده الاستنوى وغيره وفي عندي شئ وعصبت منه شيئاً يصح تفسيره بما لا يقتضي إذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق ومن ثم لم يقبل بخو عبادة وحده قذف واستشكل الغصب بأنه الاستيلاء الآتي وهذا غير مال ولا حق وقيل يجب بأنه لغة وعرفاً

(قوله) معين إلى قوله ولو أقر بأن ما فيه من اليد في النهاية (قوله) أجماعاً إلى قول المصنف ولو أقر بمال في النهاية (قوله) ويتجس السبكي عباته الاستنوى

يشمل ذلك فضع التفسير به (ولا يقبل أيضا) (عبادة) لمرضى (ورسلا) لبعده عن الفهم في معرض الإقرار بالأدلة المطالبة به ما يقبل بهما في له على حق لأن الحق قد شاع استعماله في ذلك ككل ما لا يطالب به عرفا وشرعا فعدت هما على الله عليه وسلم من حق المسلم على المسلم والتي الأعم من الحق هو الشيء المطلق لا الشيء المقيّد به أي لا صار خاصا بقربة على قاله السبكي رد الاستشكال الرافعي الفرق بين الحق والشيء مع كون الشيء أعم فكيف يقبل في تفسير الأصل الخاص ما لا يقبل في تفسير الأعم واعتراض الفرق بأن الشافعي لا يستعمل ظواهر اللفاظ وحقاقتها في الإقرار بل قال أصل ما أنى عليه الإقرار أن أزم المتيقن وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة وهذا صريح في أنه لا يقدم الحقيقة على الجواز ولا الظاهر على المؤول في هذا الباب انتهى وليس صريحا في ذلك بل ولا ظاهرا فيه كيف وعموم هذا التقي الناشئ عن فهم أن المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الأصول بقضئ أن لا يوجب الإقرار بعلم به الأناذير ولا توهم هذا ذواب ومن سرفروغ الباب علم من مراده باليقين الظن الأقوى وبقوله ولا أستعمل الغلبة أي حيث عارضها ما هو أقوى منها وحشد تحفه فرق السبكي (ولو أقر بما لا أعمل أو كبير أو كثير) أو نفيس أو أكثر من مال زيد المشهور المال الكثير كان معها جاسا وقد روصفه في ثم (قبل بناء على الأصح السابق في على شيء) (تفسيره ما قبل منه) أي المال وإن يتحول كحجر وقع باذخبا على صالح لا لكل والأفوه ليس بما لا من نفسه لأن الأصل براءة الذمة فافوه ووصفه بنحو العظم يتحمل به بالنسبة لقبح حله أو شحج أو الكفر يستعمله وعقاب غاصبه وثواب بآله لنحو مضطر ولوقال له على مثل ما في يد زيدا ومثل ما في يدي كان معها جاسا ولو لا قدر فلا يقبل بأقل من ذلك عدد إلا أن الثلية لا تختص ما مر لتبادر الاستواء عددا منها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة في الأصح) لضعه إجمارا هو وجوب قيمتها إذا تلفت ولا نها سمي ما لا يفارق الموتى في أنه لا يسما (لأبكب وجلد ميتة) وسائر النجاسات لأنها لا تسمى مالا (وقوله) له عندى أو على (كذا كقول) له (شيء) بجماع الإبهام فهم ما يقبل تفسير هذا بما يقبل به تفسير ذلك مامر وكذا في الأصل من كية من كاف التشبيه واسم الإشارة ثم يقل عن ذلك وصار يكفى به عن المهم من العدد وغيره (وقوله شيء أو كذا كذا كقول) (يكرر) ما لم يرد الاستئناف لأنه ظاهر في التأكيد (ولوقال شيء أو كذا أو كذا) و يظهر أن مثل الواو هنا ما أتى (وجب شيئا) متفقان أو مختلفان لا قضاء العطف الغاية وصحح السبكي في كذا درهم بما لا كذا أنه إقرار بشئ واحد ويزعمه مثل ذلك في كذا درهم أو كذا وهو بعيد من كلاً ههم اقتصر أحد المهمين لا يقضى اتحادهما ولو مع بل الاستتابة أو الأضراسية وأما المقضى للاتحاد فنفس بل لما أتى فيها فقول درهمهما هوهم أنه سبب الاتحاد وليس كذلك (ولوقال) له عندى (كذا درهمها) بالنصب تقيرا الإبهام كذا (أورفع الدرهم) بدلا أو عطف بيان كقوله الأسوي وقول السبكي أنه لن بعيد وأن سبقه إليه ابن مالك فقال نحو من الفقهاء الرفع خطأ لأنه لم يسع من لسانهم وكأنه بناء على عدم النقل السابق في كذا أو حينئذ بفتح ما فاله أمانع ملاحظة النقل فلا وجه له بل هو مبتدأ أو درهم بيان أو بدل وله خبر وعندي ظرف له وقيل درهم مبتدأ وله خبر وكذا حال (أو جرحه) لحناء عند البصريين أو سكنه وقتا (لزمه درهم) ولا نظر للحن لأنه لا يؤثر هنا وقيل على نحو في النصب عشرون لأنها أقل عدد مقرر دين بغير منصوب وربا أنه يلزم عليه مائة في الجزل لأنها أقل عدد يجوز ميمزه أو قائل به وقول جمع يجب في الجزل بعض درهم إذا التقدير كذا من درهم مردود وأن نسب للأكثر بن بأن كذا أو تنضم على الأحاد دون كسورها (والمذهب أنه لو قال) له على (كذا وكذا) أو ثم كذا

(قوله) قاله السبكي رد الاستسكال
الرافعي نقول في الجادم عن
التصاضي حسين والدارمي انها
لا تقبل المتفسير بهما في الحق
كالتشكي وهذا موافق لاستسكال
الشخصين (قوله) أو نقول في النهاية
المصنفة وأنه لو رفع وجز في النهاية
ألا قوله وحديثه بجمعه ما لا دلي
المتن (قوله) ورد بأنه يلزم عليه الخ
انما يتجه هذا الرد في تحوي يتوز
حر التميز لافعين عليه كالبصريين
نقائل

أَوْ كَذَا وَأَرَادَ الْعُطْفُ بِالْفَاءِ مَا يَأْتِي فِيهِمَا عِلْمُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَيَنْبَغِي (دَرْهَمًا بِالنَّصَبِ وَجِبْ دَرْهَمَانِ) لِأَنَّهُ عَقِبَ مِمَّ مَعْنَى مِمَّا فِيهِمَا فَكُنَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَفْسِيرُ كُلِّ مِمَّ مَعْنَى وَاحْتِمَالُ التَّأَكُّدِ بِمَعْنَى الْعَاطِفِ وَلَانِ التَّمْيِيزِ وَصَفٍ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ يَعُودُ لِكُلِّ مَا تَقْدِمُهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْوَقْفِ وَلَوْ زَادَ فِي التَّكْرِيرِ كَيْفَ فِي نَظَرِهِ الْآتِي (و) الْمَذْهَبُ (أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ وَجَرَ) الدَّرْهَمُ أَوْ سَكَنَهُ (فَدَرْهَمٌ) أَمَّا الرَّفْعُ فَلَا يَخْبُرُ عَنِ الْمُهْمِنِ أَيْ هُمَا دَرْهَمٌ كَذَا أَقِيلُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ يُلْزِمُهُ عَدَمُ الْمُنَاطَبَةِ بَلْ عَدَمُ الصِّحَّةِ إِذَا كَانَ الْعُطْفُ بِشَيْءٍ أَوْ الْفَاءُ لَا يُلْزِمُ عَلَيْهِ حَيْثُ يُذَوِّبُ وَجِبْ دَرْهَمَيْنِ وَكَذَا يُلْزِمُ هَذَا عَلَى جَعْلِهِ خَبَرًا صَانِعًا لِأَنَّهُ عَدَمُ الْمُنَاطَبَةِ يَسْتَدْعِي أَنَّ يَتَدَرَّجَانِ دَرْهَمًا خَبَرٌ عَنْ أَحَدِهِمَا وَخَبَرُ الْآخَرِ مُحْذَوْفٌ فَيُلْزِمُ وَجِبْ دَرْهَمَيْنِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَبْدُلُ أَوْ يَسَانُ لَهُمَا وَخَبَرُ الظَّرْفِ نَظِيرُ مَا رَأَيْنَا وَأَمَّا الْجَزْأُ فَلَا يَنْتَعِزُّ وَلَمْ يَنْظُرْ لَهُ مَعْنَى عِنْدَ جَمْعِهِ وَرَأَيْنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ مَعْنَى عَرَفَانَهُ تَفْسِيرُ الْجُمْلَةِ مَا سَبَقَ فَعَمِلَ عَلَى الضَّمِّ وَأَمَّا الْمَسْكُونُ فَوَاضِعٌ (وَلَوْ حَذَفَ الْوَاوُ فَدَرْهَمٌ فِي الْأَحْوَالِ) كَمَا لَا حَقَّاقُ التَّأَكُّدِ حَيْثُ يُذَوِّبُ (وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ وَدَرْهَمٌ قَبْلَ تَفْسِيرِ الْأَلْفِ بِغَيْرِ الدَّرَاهِمِ) مِنَ الْمَالِ اتَّخَذَ جِسْمَهُ أَوْ اخْتَلَفَ لِأَنَّهُ مِمَّهِمُ وَالْعُطْفُ انْغَامًا يَفِيدُ زِيَادَةَ عَدَدٍ لَا تَفْسِيرًا كَأَنَّهُ وَقِبْ قَالَ الْقَاضِي وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ وَدَرْهَمٌ فَضْةٌ وَجِبَ السَّكَلُ فَضْةٌ وَهُوَ وَاضِعٌ مَالٌ يَجْرِي بِهَا بِإِضَافَةِ دَرْهَمِ الْمَالِ وَيُقِي تَوْحِيدُ أَلْفٍ بَلِ الَّذِي يَتَجَبَّرُ حَيْثُ يُذَوِّبُ الْآلِفَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ وَقَبْ يَنْحَطَّةٌ بِالنَّصَبِ لَمْ يَعْدَلْ إِلَّا أَذْيَالًا يَقَالُ أَلْفٌ حَنْطَةٌ وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ دَرْهَمًا أَوْ أَلْفٌ دَرْهَمٌ بِالْإِضَافَةِ فَوَاضِعٌ وَأَنْ رَفَعَهُمَا وَتَوْنُهُمَا أَوْ تَوْنُ الْأَوَّلِ فَقَطْ فَلَهُ تَفْسِيرُ الْآلِفِ بِمَا لَا تَقْصُ قِيَمَتُهُ عَنْ دَرْهَمٍ فَكُنَّا نَقُولُ أَلْفٌ مِمَّا قِيَمَةُ الْآلِفِ مِنْهُ دَرْهَمٌ (وَلَوْ قَالَ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ دَرْهَمًا) أَوْ أَلْفٌ وَمِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ دَرْهَمًا (فَالْجَمْعُ دَرْهَمٌ عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ لَفِظُ الدَّرْهَمِ مَالٌ يَجِبُ بِهِ عَدَدٌ إِذْ تَحْضُرُ لِنَفْسِهِ السَّكَلُ وَلَانِ التَّمْيِيزِ وَالْوَصْفِ وَهُوَ يَعُودُ لِلْأَلْفِ كَمَا مَرَّ فِي خَمْسَةِ عَشْرٍ دَرْهَمًا يَجِبُ السَّكَلُ دَرْهَمًا جَزَاءً وَقَضِيَّةٌ التَّعْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ الدَّرْهَمُ أَوْ جَرَّهُ لَمْ يَكُنْ كَذَا لَنَعْمَ بَحْثُهُ كَمَا ذَكَرَ فِي أَلْفٍ دَرْهَمٍ مَثْنَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ فَيُلْزِمُهُمَا عَدَدُ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ وَقِيَمَتُهُ دَرْهَمٌ وَعَنْ ابْنِ الْوَرْدِيِّ أَنَّهُ يُلْزِمُهُ فِي أَثْنَيْ عَشَرَ دَرْهَمًا وَسُدْسًا أَيْ وَلَانَتِهِ لِسَبْعَةِ دَرْهَمٍ لَأَنَّهُمَا تَمِيزَانِ لِكُلِّ مِائَةٍ عَشْرَيْنِ كَوْنِ كُلِّ مِائَةٍ نِصْفَ الْآثْنَيْنِ عَشَرَ الْمُهْمَةِ حَذَرَ مَنْ التَّرَجُّعِ مِنْ غَيْرِ مَرَجٍّ وَنِصْفُهُمَا دَرْهَمٌ سِتَّةٌ وَسُدْسًا دَرْهَمٌ أَوْ دَرْهَمًا وَرُبْعًا فَبِعِصْمَةِ نِصْفٍ أَوْ ثَلَاثًا فَنِصْفَانِ أَوْ نِصْفَانِ قِسْعَةٍ لِنُظَرِ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ نِصْفَ الْمِئَةِ بَعْدَ ذَلِكَ الْكُسْرُ فَإِنْ قَالَ أُرِدَتْ أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ الْعَدَدِ سَادِسُ دَرْهَمًا وَسُدْسُ دَرْهَمٍ صَدَقَ بِمَعْنَى لَاحْتِمَالِهِ وَكَذَا الْبَاقِي أَوْ أَثْنَيْنِ عَشَرَ سُدْسًا صَدَقَ بِالْأَوَّلِ لِأَنَّهُ غُلْظٌ عَلَى نَفْسِهِ مَعَ احْتِمَالِ لَفْظِهِ لَهُ كَذَا أَقِيلُ وَفِي تَعْلِيلِهِ نَظَرٌ بَلْ لَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ بِوَجْهِه فَالَّذِي يَتَجَبَّرُ أَنَّهُ كَمَا لَوْ أَطْلَقَ فَلْيُلْزِمُهُ السَّبْعَةُ مَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهَا مَدْلُولُ اللَّفْظِ مَالٌ يَصْرِفُ عَنْهُ لِمَعْنَى يَحْتَمِلُهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِ لِأَنَّ أَثْنَيْنِ عَشَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا عَدَاهُمَا مِنَ الْمَرْكَبِ الْمَرْجِي كَلَاثَةً عَشَرَ دَرْهَمًا وَسُدْسًا يُلْزِمُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ وَسُدْسُ لَانِ الْمَرْكَبِ هُنَا فِي حُكْمِ الْمُرْدُودِ قَدِيمُهُ بِأَنَّهُ جَمِيعُهُ دَرْهَمٌ كَذَا وَسُدْسًا كَذَا فَلْيُلْزِمُهُ مَا ذَكَرَ (وَلَوْ قَالَ الدَّرَاهِمُ الَّتِي أَقَرَّرْتُهَا نَاقِصَةُ الْوِزْنِ فَإِنْ كَانَتْ دَرْهَمُ الْبِلَدِ) الَّذِي أَقَرَّبَهُ (تَامَةُ الْوِزْنِ) بَأَنَّ كَانَ كُلُّ مِئَةٍ سِتَّةً وَدَانِيقٍ (فَالصَّحِيحُ قَبُولُهُ أَنْ ذَكَرَهُ مُتَصِلًا) بِالْإِقْرَارِ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى بِمِثَالِهِ الْأَسْتِثْنَاءُ وَحَيْثُ تَنْزِيعُ تَفْسِيرُهُ فِي قَدَرِ النَّاقِصِ فَإِنْ تَعَذَّرَ سَيَانُهُ نَزَلَ عَلَى أَقَلِّ الدَّرَاهِمِ (وَمَنْعَهُ أَنْ يَفْضَلَ عَنْ الْإِقْرَارِ) وَكَذَلِكَ الْمُقَرَّرُ فَلْيُلْزِمُهُ دَرْهَمُ تَامَةٍ لِأَنَّ اللَّفْظَ وَعَرَفَ الْبِلَدِ يَتِمُّعَانِ مَا يَقُولُهُ (وَأَنْ كَانَتْ) دَرْهَمُ الْبِلَدِ (نَاقِصَةً قَبْلَ) قَوْلِهِ (أَنْ وَصَلَهُ) بِالْإِقْرَارِ لِأَنَّ اللَّفْظَ أَيْ مِنْ حَيْثُ الْإِتِّصَالُ وَالْعَرَفُ يَصْدَقَانِهِ (وَكَذَا إِذَا فَضَلَ) عَنْهُ (فِي النَّصِّ) عَمَّا يَعْرِفُ الْبِلَدَ كَمَا فِي الْعَامِلَةِ وَيَجْرِي ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجَهِ فِي بِلَادٍ زَوْجُهُمْ عَلَى دَرْهَمِ الْإِسْلَامِ فَذَا قَالَ أُرِدَتْ قَبْلَ أَنْ وَصَلَهُ لِأَنَّهُ فَضَلَ (وَالْتَفْسِيرُ

(قوله) وأما الجراي قوله وقضية
التعليل في النهاية (قوله) ويتق
بالنصافي أصله تحطه (قوله)
وعن ابن الوردي قوله أوثني
عشر سدس في النهاية (قوله) وكنه
إلى قوله وبه يعلم أن الأمر في
في النهاية

بالمغشوشة كهو بالنساقصة) فان الدرهم عند الاطلاق محمول على النقصه الخالصه وما فيها من الغش
 تقصاف كونت كالنقصه في تفصيلها المذكور وبحث جمع قبول التقسيم بالفلس وان فصل في بلد
 تتعادلون بها فيه ولا يعرفون غيرها ولو تعذرت مراجعته حمل على دراهم البلد الغالبه على المنقول
 المعتد به بحري ذلك في الكيل مثلا كاهو ظاهر فلو اقره بأردب بر وبجعل الاقرار مكاييل مختلفه
 ولا غالب فيها تعين اقلها ما لم يختص المقرب به بكيال منها فيعمل عليه لا على غيره الا انقص منه الا ان وصله
 وفي العمود يعمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد ما لم يختلفا في تعين غيره فاهم ما حيث
 يتماثلان ويصدق العاسب والمثلث بيمينه في قدر كيل ما غصبه أو تلفه ولو فسر الدرهم بغير سكه البلد
 أو جنس رديء قبل مطلقا وفارق الناقص بأن فيه رفع بعض ما أقرب به خلافا هنا وانما انعقد البيع
 بنقد البلدان الغالب في المعامله قصد ما روي في البلد والاقرار اخبار بحق سابق وبه يعلم ان
 الاشرى اذا أطلق يصرف هنا للذهب ولا يعتبر فيه عرف البلد لما عرف في البيع انه موضوع للذهب
 اصالة فلم يؤثر فيه العرف هنا وان اترفه ثم لا يقرر وبأن قريبا لذلك مزيد (ولو قال) له (على) من درهم
 الى عشرة لزمه تسعة في الاصح كما مر في الضمان بتوجيه وفارق بعلم من هذا الجدار الى هذا الجدار
 فانه لا يدخل المبدأ أيضا بأن هذا من غير الجنس بخلاف الاول وقضيته انه لو قال في الارض من هذا
 الموضع الى هذا الموضع دخل المبدأ لانه من الجنس والظاهر خلافه ويفرق بأن هذا من المساحات
 الحسية وهي لا تشمل شيئا من حدودها لاستقلالها بإيراد العقد علم ما من غير محجوج الى دخول
 حدودها بخلاف المبدأ هنا فانه ليس كذلك وما بعده مترتب عليه فيلزم دخوله ولو قال ما بين درهم
 وعشرة أو الى عشرة لزمه تسعة قال شارح الحكم هنا وفي الطلاق واليمين والنذر والوصية واحد
 انتهى وما ذكره في الطلاق غلط صريح والذي في أصل الروضة انه لو قال أنت طالق من واحدة الى
 ثلاث طلقت ثلاثا وفرقوا بينه وبين المذكورات بأن عدد محصور فالظاهر قصد استيفائه بخلاف غيره
 (وان قال) له (على) درهم في عشرة أو درهم في دينار (فان أراد المعية لزمه أحد عشر) أو الدرهم
 والدينار لان في تأتي بمعنى مع كذا خلوا في أهم أي معهم واستسكه الاستوى وغيره بشئين أحدهما
 جزءه في درهم مع درهم بأنه يلزمه درهم لاحتمال أن يدمع درهم في دفع نيته أولى وأجاب البلقيني
 بأن فرض ما ذكره انه لم يرد الظرف بل المعية فوجب أحد عشر وفرض درهم مع درهم انه اطلق وهو محتمل
 الظف أي مع درهم في فليجب الا واحد فالمسألة ثلثان على حد سواء وفيه تكلف يسافيه ظاهر كلامهم
 في الثاني انه يلزمه الدرهم مطلقا أي ما لم يوضع درهم بلزمي كاهو ظاهر وأجاب غيره بأن المعية تجعل
 في عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جائز يدوم وجمع عمرو وبخلاف لفظة مع فان غايتها المصاحبة
 وهي تصدق بمصاحبة درهم للشر وفيه نظر وتكاف وليست الواو بمعنى مع بل تتمتها وغيرها
 وقد يجب بأن مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهم له وغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم
 الثاني بل ولا الإشارة اليه فلم يجب فيها الا واحد وأما في عشرة فهو صريح في الظرفية المقترنة
 للزوم واحد فقط فية مع ما قرينة ظاهرة على انه لم يرد ما يجمع درهم لان يرد اذ قبل ضم العشرة
 الى الدرهم فوجب الا حد عشر والحاصل ان الدرهم لازم فها هو الدرهم الثاني في مع درهم لم تنتم
 قرينة على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها الاول لان نسبة المعية تنمى معنى زائدا على
 الظرفية التي هي صريح اللفظ لما أخرجهم عن مدلوله الصريح الى غيره قائمه ثانيا بها ينبغي ان العشرة
 مهمة كاللغز في الف ودرهم بالاول وأجاب الزكشي بان العطف في هذه يقتضي مغايرة آلاف
 الدراهم فثبتت على اجماعها بخلافه في درهم في عشرة وأجاب غيره بان العشرة هنا عطفت بتدبرا

(قوله) وتبصرى ذلك الى المتن
 في الغنى (قوله) ويفرق بأن هذا
 من المساحات أو يقال المبدأ
 في مسألة الدراهم منضبط بخلافه
 في مسألة الأرض فان دخول جميع
 ما بقي من الأرض بعيد بنافيه
 التعداد والبعض مهم تعذر ثم
 رأيت المحشى نظري في فرق الشارح
 فقال قوله ويفرق الخ يأمل فيه
 (قوله) أو درهم في دينار الى الفصل
 في النهاية (قوله) الالف للدراهم في
 أصله الدرهم (قوله) عطف
 بتدبرا يأمل صورة العطف

على مبن فخصصت به اذا اصل مشاركة العطف للعطف عليه وتم عطف المبن على الالف فلم يخصصها
وفيه نظر اذا قضيت انه في ألف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم بأباه فالذي يتجه الفرق
بأن في الظرفية القترية بنية المعية اشعاراً بالتجانس والاتحاد لا اجتماع أمرين ككل منهما مقرب
لذلك بخلاف ألف درهم فان فيه مجزءاً للعطف وهو لا يقتضي بمفرده صرف العطف عليه عن
ابهامه الذي هو مدلول لفظه ثم رأيت السبكي أجاب بان المراد بنية بذلك انه أراد مع عشرة دراهم له
وجرى عليه غير واحد وعليه فلا ريب من الاشكالين ولا يحتاج لشي من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا
أن ظاهر كلامهم اوصرتهم انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة فعليه يرد الاشكالان ويحتاج الى الجواب
عنهما بما ذكر (أو) أراد (الحساب) وعرفه (ف عشرة) لانه موجه (والا) يرد المعية في الأول
بل أراد النظرية أو أطلق ولا الحساب في الثاني أو اراده ولم يعرف معناه (ف درهم) لانه
البقي * (فصل) في بيان أنواع من الأقرار وفي بيان الاستثناء (قال له عندى سيف في يمد بكسر
المجبة وهو غلافه (أو ثوب في صندوق) أو ثمة على شجرة أو زيت في حرة (لا يلزمه الطرف) لانه
مغاير للظروف والأقرار يعقد البقي وهو كذا اكل طرف ومظروف لا يدخل أحدهما في الآخر
ولذا قال (أو) له عندى (تمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب) أو غاتم فيه فص أو أمة في بطنها
حل أو شجرة عليها ثمرة (لزمه الطرف وحده) لما ذكر (أو عيد) عليه ثوب أو (على رأسه
عمامة) لم يلزمه الثوب ولا (العامة على الصبح) لان الالتزام لم يتناولها ولو قال غاتم ثم عين ما فيه
فص وقال لم أرد الفص لم يقبل منه لانه يتناولها مع ان المطلوب هنا اليقين ومن ثم قالوا كل ما دخل في مطلق
حاملا وقال لم أرد الحمل قبل لانه لا يتناولها مع ان المطلوب هنا اليقين ومن ثم قالوا كل ما دخل في مطلق
البيع دخل هنا وما لا فلا الا الثمرة غير المؤثرة والحمل والبدار فيدخل ثم لان الدار فيه على العرف
لا هنا (أو دابة تسرجها أو ثوب مطر) بالتشديد (لزمه الجميع) لان الباء بمعنى مع نحو اهبط
بسلام أى معه والطراز من الثوب باعتبار لفظه وان كان في الواقع مركبا عليه ويحتاج ابن
الرفعة ان عليه طراز كذلك وخالفه غيره وهو محتج اذ هو كعليه ثوب ومع سرجها بكسر جها كما علم
بالأولى ويصرف بينه وبين درهم بأنه لا قرينة ثم على لزوم الثاني وهنا قرينة على لزومه وهو اضافته
اليها (ولو قال) ابن مثلاً حائر زيد (في ميراث ابى الف) فهو اقرار على ابيه بدين (لاضافة الالف
الى جميع التركة المضافة الى الاب دونة وهذا ظاهر في تعلق المال بحكمها ووضعا تعلقا بغيره من
تمام التصرف فيها ولا يكون كذلك الا الذين فاندفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية لانه انما يتعلق
بالموت واحتمال نحو الرهن عن دين الغير ووجه اندفاع هذا ان الرهن عن دين الغير لا يتصور عمومته
لها من حيث الوضع ويقول وضعا فارق هذا قوله في هذا العبد الف فانه يقبل تفسيره منه بنحو جنائية
أو رهن ووجه الفرق ما تقرر ان كلام الوارث هنا ظاهر في التعلق بجميع التركة من حيث ذاتها
لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها وانقصه عنه وذلك لا يوجد الا في الدين بخلاف نحو الجنائية والرهن فانه
انما يتعلق في الوجود بقدره منه وحينئذ فلا نظر هنا الى تفسيره بجميع الميراث ولا ثم الى تفسيره
بما يخص البعض كله في هؤلاء الف وسر بجنائية أحدهم (ولو قال) له في ميراثى ككاهون ظاهر
أو (في ميراثى من ابى) الف أو نصفه ولم يرد الا اقرار ولا فى بنحو على (فهو وعده) أى ان فيه الفنا
لانه اضاف الميراث لنفسه وهو يقتضى عرفا عدم تعلق دين به وما لها بتعذر الاقرار به لغيره ككسر
في مالى لانه جعل جزءه من ماله لا يتصور الا بالهبة ويحتاج ابن الرفعة ان يحل هذا اذا كانت التركة دراهم
والا فهو كاه في هذا العبد ألف فيجعل تفسيره قال الاسنوى وفي كلام الرافعي ما يشير اليه ما غير الحائز

* (فصل) قال له عندى سيف
(قوله) في بيان الى قول المصنف
أو دابة في الثباته (قوله) ولو قال غاتم
أى فسر الحاتم الجمل يتاتم فيه فص
(قوله) لان الباء الى قوله ويظهر
في قوله حصصى الخ في النهاية الا قوله
ومع سرجها الى المتن وقوله ميراثى
ككاهون ظاهر (قوله) ويحتاج ابن
الرفعة عبارتها مثله ككاهون الخ

إذا كذبت البقية فيغرم في الأولى قدر حصته فقط وأما لو أراد الاقرار في الثانية أوتى بحصول
فهو اقرار بكل حال كما في الشرح الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع مع وحل على وصية قبلها
وأجبرت ان زادت على الثلث ولا يصرف للدين لأنه لا يتعلق ببعض التركة بل بكاملها ذكره الاسنوي
ومن تبعه وهو أوجه من تفصيل السبكي بين النصف فيكون وعدهمة والثلث فيكون اقرارا بوصية به
ويظهر في قوله حصتي من تركته أني سيرتها لقائل أنه صحيح لاحتماله الصيرورة للصحة بنذر أو نحوه
(ولو قال له على درهم درهم لزمه درهم) واحد وان كرره ألوفا في محال لا احتمال له التاكيد مع
عدم ما يصرفه عنه وأخذ من هذا رد ما أتى في الطلاق مع رده أيضا من تقيد افادة التاكيد
بثلاث فاقول (فان قال درهم درهم لزمه درهمان) بمسكان الواو ومثلها ثم وكذا الفاء ان أراد العطف
ويفرق بينها وبين ثم بان ثم لحض العطف والفاء كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقترنة
بجاء حذف شرطه أي فتقرع على ذلك درهم يلزمي له او ان اردت معرفة ما يلزمي من هذا الاقرار
فهو درهم فتعين الصدق فيها كما هو شأن سائر المشتركات وفرق بغیر ذلك لكن ضعفه الزاقي وانما
وقع طاعتان في نظير ذلك لانه انشأ وهو أقوى مع تعلقه بالاضاع المبنية على الاحتياط ويظهر في بل
انه لا بد منها من تصد الاستئناف وان مجرد ارادة العطف بها لا يلحقها بالفاء لانها مع قصد العطف
لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها الا واحد لانه بما قصد الاستدراك فقد ذكر انه لا حاجة اليه
فيعيد الاول (ولو قال درهم درهم ودرهم لزمه بالاولين درهمان) لمكان الواو كمر (وأما الثالث
فان اراده تاكيد الثاني) يعاطفه (لم يجب به شيء) كالطلاق خلافا لنوعهم بينهم فارقا (وان نوى
الاستئناف لزمه ثالث وكذا ان نوى تاكيد الاول) بالثالث ابلغ الفصل والعاطف منه (أو أطلق
في الاصح) لان العطف ظاهر في التغير وفي درهم ودرهم يجب ثلاثة بكل حال لتعذر التاكيد
هنا (ومتى أقر بهم كشي وثوب) وجعل بعضهم منه الاشرى قال لانه موضوع عرفا فقدر معلوم من
الذهب والفضة فهو محتمل فيرجع في تفسيره للقرن ثم لوارثه وهذا قد ساقه قوله في محل آخر انه موضوع
لضرب مخصوص من الذهب فيحتمل في البيع وغيره عليه انتهى وقد يقال وضعه لمقدار معلوم
من الذهب هو الاصل فيه وأما استعماله فيما يعي القصة أيضا فهو اصطلاح حادث وقاعدتهم في الاقرار
انه لا يقبل الا ان وصله لان فصله نعم الغالب الآن انه لا يستعمل الا في مقدار معلوم من القصة
فينبغي عند الإطلاق في محل المطرد فيه هذا الاستعمال حمله عليه لانه لا يتبادر منه وكذا
الدينار على نظير ما مر في الغلوس وأما البيع فنوط يغالب نقد محله فليرجع فيه لمصلحة أهله
(وطول ببيان) لما أبهمه ولم يتمكن معرفته من غيره (فامتنع منه فالصحيح انه يجب) لاستناعه
من واجب عليه فان قبل البيان طوب وارثه ووقف جميع التركة ولو في نحو شيء وان قبل
تفسيره بغير المال كحضر احتياط الحق الغير وصفت هنا الدعوى بالمجهول والشهادة بالضرورة
اذ لا يتوصل لعرفته الا بسماعها ومن ثم لو أمكن معرفة المجهول من غير مكان أحاله على معروف
كقوله هذه من كذا أو ما يباعه فلان فرسه أو كذا ما يمكن استخراجها بالحساب ودق لم يسمعا
ولم يحبس (ولو بين) المقر اقراره بالمهم تبيننا صححا (وكذبه المقر له) في ذلك (فليدين) المقر له
جنس الحق وقدره وصفته (وليدع) به ان شاء (والقول قول المقر في نفيه) أي ما دأه المقر له ثم ان
ادعى برأيه على المدين من جنسه كان بين جماعة ادعى ما تبين فان صدقه على ارادة المائتين ثبت وحلف
المقر على نفي الزيادة وان قال بل اردت المائتين حلف انه لم يرددها وان لا يلزمه المائتان فان نكل خلف
انه يستحقهما لانه ارادهما لان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف

(قوله) وأما لو أراد الى قوله ونظهر
في المعنى (قوله) واحد الى قول المصنف
ومتى أقر في النهاية (قوله) لمكان
الواو أي لوجودها فهو مصدر ميمي
من المسكون بمعنى الوجود (قوله) لا
أبهمه الى قول المصنف ولو أقر له
بأنه في النهاية

الزوجة ان زوجها أراد الطلاق بالكفاية لانه انشاء ثبت الطلاق أو من غير جنسه كان بين
بما تدرهم فادعى بما تدرى فان صدقه على ارادة الدراهم او كذبه في ارادتها وقال انما أردت اللذات
فان واقعته على ان الدراهم عليه ثبت لاشفاقها عليها والابطال الاقرار بها وكان مدعيها للدنانير
فيخلف المقر على نفسها وكذا على نفى ارادتها في صورة التأكيد (ولو أقر بألف ثم أقر له بألف)
ولو (في يوم آخر زمه ألف فقط) وان كتب بكل وثيقة محكوما بها لانه لا يلزم من تعدد الخبر تعدد الخبر
عنه قبل هذا بقض قاعدة ان السكر اذا أعيدت كانت غير الأولى ويرد بان هذا مع كونه مختلفا
فيه لم يشتهر ولم يطراد كثيرا متعادوهي عين كما هو مقرر في محله ومنه وهو الذي في السماء اله
وفي الارض اله فلم يجعل تضييقها لذلك فلا تنقض ولا تخالف (ولو اختلف القدر) كان اقر في يوم
بألف وفي آخر قبله او بعده بخمس مائة (دخل الاقل في الاكثر) اذ يحتمل انه ذكر بعض ما أقر به
(ولو وصفها بصفتين مختلفتين) تأكيد كانه صحاح في مجلس ومائة مكسرة في آخر (أو أسندهما الى
جهتين) كمن مبيع مرة بدل أرض أخرى (أو قال قبضت) منه (يوم السبت عشرة ثم قال قبضت)
منه (يوم الاحد عشرة لزما) أى القدران في الصور الثلاث لتعذر اتحادهما ومن ثم لو أطلق مرة
وقيد أخرى حمل المطلق على المقيد ولم يلزمه غيره (ولو قال) له على من ثمن خمر مثلاً ألف لم يلزمه
شي قطعاً او (له على ألف من ثمن خمر وكاب) مثلاً (أو ألف قضيت له الألف) ولو جازلا
(في الاظهر) الغاء لاخر لفظه الراجع لما أثبتته فاشبه على ألف لا يلزمي نعم ان قال كان من نحو خمر وطلعتني
يلزمني حلف المقر له على نفسه رجاء ان يسكن فيخلف المقر فلا يلزمه شيء وببحث جمع في مالكي يعتقد
بيع السكك وحفي يعتقد بيع النبيذ انه لو رفع لشافعي وقد أقر صك ذلك لا يلزمه لانه لم يقصد حكم
رفع الاقرار فلم يكن مكذباً بنفسه وفيه نظر ظاهر لقولهم العبرة بعقده الحاك لا بالخصم ولو أشهد انه
سيقر بما ليس عليه فأقران عليه لقان كذا زمه ولم ينفع ذلك الاشهاد ولو قال كان له على ألف
قضيت فافعلوا به لم يلزمه بقدره في شرح اوقضيته ماله تعلق بذلك ولو قال له على ألف ولا تسكون
او وافعلوا لثلاث ولو شهدا عليه بألف درهم وأطلقا قبلاً ولم ينظر لقوله انما من ثمن خمر ولا يجاب
لتخلف المدعى والحاكم استفسارهما عن الوجه الذي لزم به الا انما فان امتنع لم يؤثر في شهادتهما
فيما يظهر كما يعلم عما يأتي بقيد في الشهادات في بحث المتقبة وغيرها (ولو قال) له على ألف أخذته
انا وفلان لزمه الألف لانه من تعقيب الاقرار بما دفعه ولا ينافيه قوله لم يقر له وقال غضبنا من زيد ألفاً
ثم قال كالعشرة أنفس وخالفه زيد صدق الغاصب بيمينه لانه هناك كون الجمع الله على ما وصله
به فلا رفع فيه أو (من ثمن) بيع فاسد لزمه الألف او من ثمن (عبد لم أقبضه اذا سلمه) الى (سملت) له
الألف وأنكر المقر له البيع وطالبه بألف (قبل) اقراره كذا ذكر (على المذهب وجعل ثمننا)
لترتب عليه احكامه لان الآخر لا يرفع حكم الأول ولا بد من اتصال قوله من ثمن عبد ويلحق به
فيما يظن بكل تشديد المطلق وتخصيص لعام كاتصال الاستثناء كما هو ظاهر والابطال الاحتجاج بالاقرار
بخلاف لم أقبضه وقوله اذا الى آخره ايضاح لحكم لم أقبضه وكذا جعل ثمننا مع قبل ولو أقر قبض ألف
عن قرض أو غيره ثم ادعى انه لم يقبضه قبل لتخلف المقر له وأفتى البلقيني بأنه لو قال لزوجتي في ذمتي
ألف عوض كساويها لغا وليس من تعقيب الاقرار بما دفعه لان هاتين شيئا يرجع اليه
وهو الكساوي ولا يتقبل أنما باعتبه الكسوة بعد ان قبضتها لان ذلك ليس عوض الكسوة وانما
هو ثمن قياس كان كسوة انتهى وخالفه الزركشي فجعله من تعقيب الاقرار بما دفعه حتى يلزمه
الألف أى وما بذمته من كساويها باق بحاله لان قوله عوض كساويها وقع لغوا على بحث الزركشي

(قول المتن) ولو أقر بألف بدون له
كذا في أصله وجميع نسخ
الصحيفة وفي نسخ المحلى والنهاية
زيادة في المتن (قوله) وان كتب
الى قوله وأفتى البلقيني في النهاية
الا قوله فان امتنع لم يؤثر الى المتن

ولو ادعى عليه بألف فقال له على ألف من ثمن مبيع لم يلزمه شيء إلا أن يقول من ثمن مبيع قبضته منه
 بخلاف له على تسامع ألف من مبيع لأن على وما نعهدها هنا يقتضي انه قبضه ومن ثم لو قال لم يقبضه
 لم يصدق (ولو قال له على ألف ان شاء الله) اوان أو اذا مثل ان شاء أو قدم زيدا أو الا ان شاء أو يقدم اوان
 جاء رأس الشهر ولم يرد التأجيل (لم يلزمه شيء على المذهب) نظير ما يأتي في الطلاق ومن ثم استلزم
 هنا قصد التعاقب قبل فراغ الصيغة كهو ثم وفارق من ثمن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها
 جزءا من جملة الشرط فلم يغير معنى الشرط أول الكلام بخلاف من ثمن كلب لانه غير مصرح بل مبين لجهة
 النزوم عاها وباطل شرعا فلم يقبل (ولو قال ألف لا تلزم زمة) لانه غير منظم (ولو قال له على ألف
 ثم جاء بألف وقال أردت هذا وهو ودية فقال المقر له على ألف آخر) غير الوديعه وهو الذي
 أردت باقرارك (صدق المقر في الظاهر بيمينه) انه لا يلزمه تسليم ألف أخرى اليه وانه ما أراد اقراره
 الا هذه لان عليه حفظ الوديعه فصدق لفظها (فان كان قال) له ألف (في ذمتي اودينا) ثم جاء بألف
 وقصر بالوديعه كما تقرر (صدق المقر له) بيمينه (على المذهب) لان العين لا تكون في الذمة
 ولا دينا والوديعه لا تكون في ذمته بالتعدي بل بالتلف ولا تلف وأدهم قوله ثم جاء انه لو وصله كعلي
 ألف ودية قبل وكذا هنا كعلي ألف في ذمتي اودينا ودية وقوله أردت هذا انه لو جاء هنا بألف
 وقال الالف التي أقررت بها كانت وديعه وتلفت وهذه بدلها انه يقبل لجواز تلفها بتفريط فيكون
 بدلهما ثانيا في ذمته (قلت فاذا قبلنا التفسير لوديعه فالاصح أنها المذمة فتقبل دعواه) ولو بعد مدة
 طوية (التلف) الواقع (بعد) تفسير (الاقرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده أيضا
 لان هذا شأن الوديعه وخرج بقوله بعد الاقرار الذي هو طرف للتلف كما تقرر من لو قال أقررت
 بها انما باقاعها ثم بان لي اودى كبرت تلفها اواني ردتها قبل الاقرار فلا يقبل لان يخاف قوله على
 (وان قال له عندي اومعني الف صدق) بيمينه (في دعوى الوديعه والرد والتلف) الواقعين بعد تفسير
 الاقرار نظير ما تقرر في على (فقطعا والله اعلم) اذا اشعار بعندي ومعني بذمة ولا ضمان وسياقي آخر
 العارية ما يشكل على ذلك (ولو اقر ببيع) مثلا (اوهية واقباض) بعدها (ثم قال) ولو متصلا فتم
 لمجرد الترتيب (كن) ذلك (فاسد او أقررت لظني الفقه لم يقبل) لان الاسم يحمل عند الإطلاق
 على الصحيح ولان الاقرار بزيادة الالتزام فلم يشمل الفساد اذا الالتزام فيه نعم ان قطع ظاهر الحال بصدقه
 كبدي جلف فينبغي قبوله وخرج باقباض ملو اقصر على الهبة فلا يصحون مقربا باقباض
 وان قال خرجت اليه منها او ملكها ما لم تكن يدا مقر له وذلك لانه قد يعتد الملك بمجرد الهبة وقد يؤخذ
 منه ان الفقه الذي لا يخفى عليه ذلك بوجه يكون في حقه منزلة الاعتراف بالاقباض وهو متحمه ويظهر
 ايضا انه لو قال ملكها ما لم تكن لازما هو يعرف معنى ذلك كن مقربا باقباض أيضا (وله تخليف المقر له)
 انه ليس فاسد الا مكان ما يدعيه ولا تعيل بانه لانه كذبها باقراره (فان نكل حلف المقر) على انساد
 وحكمه (وبرئ) لان اليقين المردودة كالاقرار قبل قوله برئ غير مستقيم لان النزاع في عين ورد عليها
 بخو يسع لافي دين انتهى وبردانه وان كان في عين لكنه قد يرتب عليه دين كائنه فقلب على انه
 يصح ان يرد برئ غايه بطل الذي بأمله (ولو قال هذه) الدار او البرملا وهي يده (الزيد) او ثم وشاها
 الماعه هنا وفيما يأتي (اعمر او غصبها من زيد) او ثم (من عمرو وسلمت زيد) سواء قل ذلك متعلا
 بما قبله ام متصلا عنه وان طال الزمان لاستماع الرجوع عن الاقرار يحق آدمي (والاظهار ان المقر
 يغرم قيمتها) ان كانت مئة مائة ومثلها ان كانت مثلية (لعمر) وان احدها زيد منه جبرالها كما لانه حال
 بينه وبين ملكه باقراره الاول كما يضمن فباعصه فابق من يده وقضيته ان الغرم هو القيمة لا غير اذ لو

(قوله) اوان أو اذا الى قوله ويظهر
 أيضا في النهاية (قوله) بعد تفسير
 آخر قوله كغيره من الشراح بعد
 تفسير الاقرار بزيادة لفظه تفسير
 تفسير الاقرار بعد الاقرار
 يقتضي انه لو ادعاه بعد الاقرار
 يقتضي التفسير لا يقبل وهو محل
 وقيل التفسير الآتي في منع
 تأجيل لان تعليلهم الاقرار
 قبل دعواه له ما قبل الاقرار
 بقوله لان التألف والردود الخ
 قد يقتضي قبوله بعد الاقرار وقيل
 التفسير بغيره يظهر انه لا بد من مضى
 زمن بعده فيجوز مدعاه في حاشية
 ابن قاسم على المنهج قوله بعده أي
 بعد تفسيره المذكور بعبارة المنهج
 بعد الاقرار ولعلها الوجه لانه
 أردت بالالف الذي أقررت به ألفا
 ودية وقد تلف الآن الوجه
 التبول فلم يجر (قوله) انه ليس
 فاسدا الى قوله وقضيته في النهاية

عادت للامر سلمها له واسترجع القيمة وقد يتجانب بأن الحيلة هنا بوجه تلك فكانت أقوى من تلك فغرمه
البديل عملا تغذر رجوعه للقرضا فرض رجوعه رب عليه حكمه ويجرى الخلاف في غضبهما من زيد
وهو غضبهما من عمرو فان قال غضبهما منه والاثبهما لعمرو وسلمت لزيد لانه اعترف له باليد ولا يغرم لعمرو
لاحتمال كونهما ذلك عمرو وهي في زيد يدبخوا اجارة أو رهن ولو قال عن عين في تركه موثره هذه لزيد
بل عمرو لم يغرم لعمرو على الاوجه والفرق انه هنا معذور لعدم كمال اطاعه (و يصح الاستثناء) هنا
كشكل اخبار وانشاء لور ود في الكتاب والسنة وهو اخراج مالولا له دخل بيوت الا كاستثنى أو أخط
من التي يفتح فسكون أي الرجوع لانه يرجع عما اقتضاه لفظه (ان اصل) بالاجماع وما حكى عن
ابن عباس قيل لم يصح وان صح فقول نعم لا يضر يسير سكوت بقدر سكتة نفس وعي ولا لتذكر
وانتطاع صوت و يضر يسير كلام اجنبي كله على ألف الحمد لله الامانة وكذا استغفر الله وياقلان على
ما أشار اليه في الروضة فانه لما نقل صحة الاستثناء مع ذلك نظرية قال غيره والنظر واضع في باقلان
بخلافه في استغفر الله لقول الكافي لا يضر لانه لا يستدر الماسبق ويظهر انه لا يضر اليسير مطلقا من
غير المستثنى كغير المطلوب جوابه في البيع بل أولى ويشترط قصد قبل فراغ الاقرار نظري ما يأتي
في الطلاق واسكونه رعا بعض مامه اللفظ احتاج لينة وان كان اخبارا ولا بعد في ذلك خلافا
لزرركشي (ولم يستغرق) المستثنى المستثنى منه فان استغفره عشرة الا عشرة بطل الاستثناء
اجتماعا الا من شذلتا تقاض الصريح ومن ثم لم يخرج جوه على الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز اذا تناقض
فيه ومحل ذلك ان اقصر عليه والا عشرة الا عشرة أو الأربعة عشر ولزمه أربعة لانه استثنى من العشرة
عشرة الأربعة عشرة والأربعة عشرة أولان الاستثناء من التي اثبات وعكسه كما قال (قلوا قاله
على عشرة الا تسعة الاثمانية وجب تسعة) أي الا تسعة لا تلزم الاثمانية تلزم فتمضي للواحد الباقي
من العشرة فظهر في ذلك وتطارة أن تجمع كل مثبت وكل منفي وتستط هذا من ذلك فالباقى هو الواجب
فثبت هذه الصورة ثمانية عشر ومنه ثمانية تسعة أسقطها منها ثمانية تسعة ولو زاد عليها الى الواحد كان
مثبتا ثلاثين ومنه ثمانية تسعة عشر من أسقطها منها ثمانية تسعة هذا كله ان كرر بلا عطف والا عشرة
الاخمس عشرة او الثلاثة او الخمسة او الثلاثة ~~كانا~~ المستثنين من العشرة فيلزمه درهمان فان كانا لوجعا
استغفر فاكس عشرة الاسبعة وثلاثة اخص البطلان بمائة الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي
ليس له على شيء الا خمسة يلزمه خمسة وفي ليس له على عشرة الا خمسة لا يلزمه شيء لان عشرة الا خمسة خمسة
فكان قد قال ليس له على خمسة يجعل التي متوجهها الى المستثنى والمستثنى منه وان خرج عن قاعدة
الاستثناء من التي اثبات احتمالا للالزام وفي ليس له على اكثر من مائة لا يلزمه المائة ولا أقل منها
ولا يجمع مفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيها الاستغراق ولا لعدمه فعلى درهم ودرهم ودرهم
الادرهما مستغفر فيلزمه ثلاثة وثلاثة ادرهمين ودرهما أو الادرهما ودرهما ودرهما بلغي
درهما لان به الاستغراق فيجب درهم وكذا ثلاثة ادرهما ودرهما يلزمه درهم لجواز الجمع هنا
اذ لا استغراق (و يصح من غير الجنس) وهو الملتقط (كألف) درهم (الأثوب) لور ود لغو وشرعا
خولا لا يبعدون فيها لغوا (و بين بنوب خمسة دون ألف) حتى لا يستغرق فان بنوب قيمته
ألف بطل الاستثناء لانه لما بين الثوب بالالف صار كانه تلفظ به ولزمه الف وفي شيء الاشياء يعتبر
تفسيره فان فسر بمستغرق بطل الاستثناء والا فلا (و يصح أيضا) من المعين كهذا الدار له الا هذا
البيت أو هذه الدرهم) له (الاذا درهم) وهكذا الثوب له الا كنه لجهة المعنى فيه اذ هو اخراج
بلفظ متصل فأشبهه التخصيص (وفي المعين وجشاد) ان لا يصح الاستثناء منه لتضمن الاقرار بها

(قوله) ويجرى الخلاف الى قوله
فيظهر في النهاية الا قوله وهو
اخراج الى قوله من التي (قوله)
المستثنى الى قول المصنف ويصح
من غير الجنس في النهاية (قوله)
ويشترط الى المتر في النهاية (قوله)
الى المستثنى والمستثنى منه أي
الى مضمون لفظيهما وهو الباقي
من المستثنى منه بعد اخراج
المستثنى والافضل عبارة على
ظاهرها لا يتخلو عن اشكال
(قوله) وان خرج عن قاعدة
الاستثناء الخ وقد ينافى في خروجه
عن المساعدة المذكورة لان
مرادهم كما هو ظاهر ان ذلك هو
مؤدى لفظ الاستثناء عند تعين
انصباب النفي على المستثنى منه
لانه حينئذ يصح التعبير
بالاستثناء عن النفي أما اذا كان
المراد النفي الباقي من المستثنى منه
بعد اخراج المستثنى فالتنفي داخل
على المجموع والنفي بالحقبة
الباقى المذكور لا لكل واحد من
المستثنى منه والمستثنى وان أوهم
ذلك تعبير الشارح بقوله متوجها
الخ لكن تعين تأويله بما أشرنا
اليه ولعل حمل العبارة المذكورة
على ظاهرها هو الذي أوقعه
في قوله وان خرج الخ فليس ما ذكر
على هذا التقدير من الاستثناء
من النفي بل من الاثبات ثم لوحظ
انصباب النفي عليه وهذا
لاحتمال ان لم يستثن متعينا
لاحتمال العبارة للمعين الا انه
رجح فيما نحن فيه لنا الاقرار
على التعيين وأصل زيادة التهمة كما
أشار اليه بقوله احتياطا الخ

ملك جميعه فيكون الاستثناء رجوعا بخلافه في الدين فانه مع الاستثناء عبارة عن الباقي ورد دفعه بأنه
 تتحكم صرف (قلت ولو قال هؤلاء العبد له الا واحد اقبل) ولا اثر للجهل بالمستثنى كقولنا الاشياء
 (ورجوع في البيان اليه) لانه أعرف بنيته ويزمها البيان لتعلق حق الغير به فان مات خلفه وارثه (فان
 ماتوا الا واحد اوزعم انه المستثنى صدق بينه) انه الذي اراده بالاستثناء (على الصحيح والله اعلم)
 لاحتمال ما ادعاه ولو قتلوا قتلوا مضاعفا قبل قطع البقاء اثر الاقرار * فرع * افتى ابن الصلاح بأنه
 لو قامت منه على اقراره لم يدين فاقام بينه على اقراره زيدانه لا يستحق عليه شيئا وتار يخضعما واحد
 حكم بالاولى لانه ثبت بها الشغل وشبهه في الرفع والاميل عدمه وخالفه غيره فقال لا يلزمه شي كما
 مر أي لتعارض المضعف لاستصحاب ذلك الشغل وهو ظاهر ولو أقر بدن لا خرم ادعى أداءه اليه
 وان دعى ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه للتحليف فقط أخذ مما مر في الرهن فان اقام بينه بالأداء
 قبلت على ما فتى به بعضهم لاحتمال ما قاله فلا تساقض كقولنا لا ينسب لى ثم أقر بينه سمع وفيه نظر
 والفرق ظاهر اذ كثيرا ما يكون للانسان بينه ولا يعلم بها فلا ينسب لتقصير بخلاف مسئلة ثم يحل قبول
 ادعاء النسيان كما قاله بعضهم ما لم يلزم عدم قبول قوله فيه بأن ذكر في الفضايل الاقرار بعدم الاستحقاق
 ولا نسب ما لان دعواه حينئذ مخالفة لما أقر به أو لا وتظهر ذلك ما لو حلف لا يفعل كذا غامدا ولا ناسيا
 ففعله ناسيا فانه يخفى وقد ينافية الحلق قولهم لو أبرأه براءة عامة وكان له عليه دين سلم مثله فادعى انه
 لم يعلم به حالة الأبراء أو علمه ولم يرده صدق بينه وبفرق بينه وبين الحلف بان الاقرار لا يقبل التزام
 خلاف ما دل عليه اللفظ لانه اخبار عن حق سابق فكيف يدخل فيه التزام أمر مستقبل بخلاف الانشاء
 فانه يقع في الحال والمستقبل فأنزله التزام الحنث بما فعله ناسيا ولو قال لاحق لى على فلان فضمه
 خلاف في روضة شريح والراجح منه انه ان قال فيما أظن أو فيما أعلم ثم اقام بينه بأن له عليه حقا قبلت
 وان لم يزل ذلك لم يقبل بينه الا ان اعترف بنحو نسيان أو غلط ظاهر * فائدة * كثر كلامهم في قاعدة
 الحصر والاشاعة وحاصله انهم قد يغلبون الاول قطعاً أو على الاصح والثاني كذلك ولم يبينوا سر القطع
 والخلاف في كل وقد بينه بحمد الله مع ذكر مثله قبيل المتعة فراجع فانه مهم فمن فروعها هنا اقرار بعض
 الورثة على التركة بدن أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه الاقطعة من حصته من التركة لانه خليفة عن
 مورثه فتعدي بقدر خلافة عنه وهو حصته فقط وكذا في اقرار أحد مالكي قن بختنايته واستثنى البلقيني
 من ذلك مسائل يخصم الاقرار فيها في حصته لكن لم يدرك آخر كما يعلم تأملها أو أقر أحد شرى بـ
 لثالث بنصف مشترك بينهما تعين ما أقر به في نصيبه وفارق الوارث بانقضاء الخلافة هنا الموجبة
 للاشاعة ثم ومن ثم الحقوا بهذا نحو البيع والرهن والوصية والصدقات والعقود وما ذكر من الحصر
 في اقرار أحد الشرى يكن هو ما رجع في الروضة هناك لانه خليفة في العقوق لكونه ما في الباب يقدم على
 ما في غيره غالباً جزم ابن المقرئ وغيره بما هنا ولم ينظر والقول الاسنوي القوي على التفصيل لقوة
 مدركه أو على الاشاعة وهو الحق لتقله عن الاكثرين ولا موافقة البلقيني له على ان الاقعة الاشاعة

(فصل) *
 (قوله) أقر بنسب أو على فراش
 الى أي وصية أو لاؤه في النهاية
 الا قوله أن لا تشارك فيه والاقسام

اقراره لغوا (و) أن (لا) يكذب (الشرع) فان كذبه (بان يكون معروف النسب من غيره) أو ولد
على فراش نكاح صحيح لم يصح استحقاقه وان صدقه المستحق لان النسب لا يقبل النقل نعم لو استلحق
قبله عتق عليه ان أمكن أن يولد مثله لثله وان عرف نسبه من غيره كما يأتي فاعلم ان المنفى باللعان ان ولد على
فراش نكاح صحيح لم يجز لاحد استحقاقه ما فيه من ابطال حق النسا في اذله استحقاقه وان هذا الولد
لا يؤثر فيه قاقه ولا انساب يخالف حكم الفراش بل لا ينسب في الا باللعان رخصة اشبه الشارع لدفع
الانساب الباطلة وأخذ بان الصلاح من هذا المذكور في النهاية وغيرهما اقتداء في مريض أقر بأنه
بائع كذا من ابنه هذا الخاف فادعى ابن أخيه أنه الوارث وان ذلك الابن ولد على فراش فلان وأقامه بينة
وفلان والابن منسكرا لذلك لأنه يلحق بذى الفراش ولا اثر لاقرار الملب ولا انكار ذنبيك وسمعت
دعوى ابن الاخ وبيته وان كان اثباتا للغير لانه طريق في دفع خصمه ويستحق الابن ما أقر له به وان اتفق
نسبه نظر التعيم في قوله هذا وقبل بيته أنه ولد على فراش المقر ولا وارث له غيره فيرثه وكان وجه تقديم
بيته انها ترجحت باقرار هذا الاستماع انكار صاحب ذلك الفراش أو على فراش وطء شبهة أو نكاح
فاسد جاز للغير استحقاقه لان هؤلاء نازعه فيه قبل النبي سمعت دعواه ولا يجوز استحقاق ولد الزنا مطلقا
(تنبيه) اشترط أن لا يكذب المقر الحس ولا الشرع لا يختص بما هنا بل يعم سائر الاقارير كما علم
مما مر انه يشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به حسا وشرعا (وأن يصدق المستلحق) بفتح الحاء
(ان كان أهلا للتصديق) وهو المكاف أو السكران لان له حقا في نسبه وهو أعرف به من غيره وخرج
بصدقه ما لو سكنت فلا يثبت النسب خلافا لما وقع لهما في موضع نعم ان مات قبل التمكن من التصديق
صح وعليه قد يحمل كلامهما ويشترط أيضا أن لا ينزع فيه والأقسام التي وأن لا يكون المستلحق بفتح
الحاء قنأ أو عتقا للغير والام يصح لاحد استحقاقه الا ان كان بالغا عاقلا وصدق المستلحق ومع ذلك رتبة
في الاولى باق أي وكنه أو لم ينعته في الثانية فيما يظهر اذا لفرق بينهما أخذان من تعليلهم الاولى
بعدم التناهي في النسب والرق لان النسب لا يستلزم الحرية وهي لم تثبت ثم رأيت ما يأتي في اقرار عتق
بأخ وهو يؤيد ما ذكرته * تنبيه * وقع خطب فمين أتى بزوجه المعروفة بالنسب لقاض وأقر بأنها
اخته فصدقه وأقرت بأنها لاحق لها عليه من جهة مورثها حكم عليها بذلك ثم بان انها زوجه هل
تحرر عليه طاهرا فقط أو وباطنا أولا ولا وقت الف في ذلك كما احاط فلا تفت فيه فساد هذه الاطلاقات
وان حاصل المنقول بل الصواب من ذلك انها لا تحرم عليه مجرد قوله لها انت أو هذه اخي ولو زاد من
أبي الا ان قصد استحقاقها وهي ممن يمكن لحوقها بابيه لو فرض جهل نسبها فانه ان صدق باطنا حرمت
عليه باطنا قطعاً وكذا طاهرا على خلاف فيه وما به يتعين حمل اطلاق الحل فهم ما على ما اذا قصد الكذب
أو اخوة الاسلام أو اطلق والحرمة فهم ما على ما اذا قصد الاستلحاق وصدق فيه والحل باطنا فقط على
ما اذا قصده وكذب (فان كان بالغا) عاقلا (فكذب) أو سكنت وأصر أو قال لا أعلم (لم يثبت
نسبه) منه (الابنية) أو بمن مردودة كسائر الجنون ولو تصادقا تمراجع لم يطل النسب خلافا
لأن أبي هريرة (وان استلحق صغيرا) أو مجنوناً (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة خلا
التصديق لعسر اقامة البينة فيترتب عليه أحكام النسب (قلو بلغ) أو افاق (وصكته لم يطل)
استحقاقه بتكذيبه في الاصح لان النسب يحتاج له فلا يدفع بعد ثبوته ولو استلحق أباه المجنون لم يثبت
نسبه حتى يثبت ويصدق ويفرق بينه وبين ما ذكر في الابن بان استلحاق الاب على خلاف الاصل
والقياس فاحتبط لها كثر (ويصح أن يستلحق ميتا صغيرا) ولو بعد ان قتله وان نساء باعنا أو غيره
قبل موته أو بعده ولا يبالي بهمة الارث وسقوط القود لان النسب يحتاج له ومن ثم ثبت مجرد

(قوله) قل يجهل كلامهما أي في
ذلك الموضع (قوله) أو سكنت الى
قوله ولو استلحق أباه في النهاية

الامكان (وكذا كبير) لم يسبق منه انكار في حال تكليفه (في الاصح) لان الميت لما تعذر
تصديقه كان المجهنون الكبير (ويريه) أي المستحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لان الارث
فرع النسب وقد ثبت (ولو استلحق انسان بالغاً) عاقلاً ووجدت الشرط فهما ماعد التصديق
(ثبت) نسبه (ان صدقه) منهما الاجتماع الشرط فيه دون الآخر فان صدقه ما أؤلم يصدق واحدا
منهما كان سكت عرض على القائف كقالاته واعتراضاً بأن استلحق البالغ يعتبر فيه تصديقه ويرد بما يأتي
ان قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستطعمه انسان
واستلحاق المرأة والعبد (يأتي في اللقيط ان شاء الله تعالى) * فرع * اشبهه طفل مسلم بطفل نصراني
وقف امرهما نسباً وغيره الى وجود بينة فقايف فانساب بعد التكليف مختلف فان لم يوجد واحد من
هذه دام وقف النسب وتلطف بهما حتى يسلما باختيارهما من غير اجبار فان ماتا قبل المتاع من
الاسلام فكمسولين في تجهيزهما لكن منهما يكون بين مقبرتي الكفار والمسلمين أو بعده فلا لان
أحدهما كافراً أصلي والآخر مرتد (ولو قال لولد أمته هذا ولدي) سواء قال منها أم لا وذكره
في الروضة كالنبيه تصوير فقط أو تفيد محل الخلاف (ثبت نسبه) بالشرط السابقة فيشترط
خلوها من زوج يمكن كونه منه كما يأتي (ولا ثبت الاستيلاد في الاظهر) لاحتمال انه مملكتها بعد
ان حبلت منه بشكاح أو شبهة وانما استقر مدهم مستقر شه رجل اتت بولد بحقه وان انكر الوطء لان هنا
ظاهر ايدى يدعوها وهو الولادة منه اذا حمل من الاستدخال نادر وفي مستهلنا لا طاهر على الاستيلاد
(وكذا القول) فيه هذا (ولدى ولده في ملكي) لما ذكر (فان قال علقته في ملكي) أو استولتها
به في ملكي أو هذا ولدي منها وله سنة وهي في ملكه من خمس سنين مثلاً (ثبت الاستيلاد) قطعاً لا شفاء
ذلك الاحتمال ولا نظري في النطق لاحتمال كونه رهنها ثم أولدها وهو محسب في بيعت في الدين ثم اشتراها
فان في عود استيلادها قولين مرا الاربع منهما لندرة ذلك وشرط ثبوت الاستيلاد في اقرار من سبقته
كأنه اقراره الواقع بعد حربه أن ينفي احتمال حملها به من النكاح لان الحمل فيها لا يفيد أمة الولد
(فان كانت الامة فراشاً له) بأن أقر بوطئها (لحقة) عند الامكان (بالفراش من غير استلحاق)
لغير الولد للفراش وتصير أم ولد (وان كانت مزرقة فالولد للزوج) عند امكان كونه منه لان الفراش
له (واستلحاق السيد) له حينئذ (باطل) للعوقه بالزوج شرعاً (وأما اذا ألحق النسب بغيره) عن تبعدي
النسب منه الى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب (كهذا أخي أو) بتنين كلاب والجد في هذا اعمى
أو بثلثة كهذا ابن عمي وهل يشترط أن يقول أخي من ابوي أو من أبي أو ابن عمي لا من أولاد كذا
يشترط ذلك في البيئة كالدعوى أو يفرق بأن المتر يعتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق ومن ثم لو أقر
بأخوة تجهول لم يقبل تفسيره بأخوة الرضاع ولا الاسلام كل محتمل وظاهر المتن وغيره يشهد للثاني لكن
المتقول عن القفال وغيره الأول وأقره الأذري وغيره بل جرى عليه الشحان أو اواخر الباب الثالث
لامه بعد التفسير ينظر في المتر أهو وارث الحق به الحاشي لتركته فيصع أو لا فلا يصع وفي الحق به ذكر
فيصع الحاق به أو اثني فلا يمكن ذلك الا بعد بيان الحق به وسواء اقل فلان وارثي وسكت أو زاد
لا وارث لي غيره ولما نقل الجلال البلخي عن جمع منهم التاج السبكي ما يخالف بعض مامر وبأن
قال هذا وهم سببه عدم استحضار النقل وفي فتاوى ابن الصلاح أخذ من كلام القاسمي لوقال ليس لي
وارث الأول ولدي هو لأوز وجتي قبل لكن نازعه ابن الاستاذ وأطال بأن كلام القاسمي لا يدل لما
ذكره وبأن الاصح ما قاله ابن عبد السلام انه لا يكفي قوله في الحصر بل لا بد فيه من البيئة ويكفي قول
البيئة ابن عم لابي مثلاً وان لم يسموا الوسايط ينسب و بين الحق به كذا جزم به بعضهم ونتجه ان محمله

(قوله) أي المستلحق الى قوله فان
كنت فراشاً في النهاية (قوله) أهو
وارث الحق به الخ هذا يتجه حيث
سكن التردد السابق في هذا ابن عمي
أو ابن أخي وعليه قوله السابق
أن يقول هذا أخي أي في قوله هذا
ابن أخي (قوله) ويكفي قول البيئة
الى المتن في النهاية

في قسمين عارفين بحكم الحلاق بالغير بخلاف عامين لا يعرفان ذلك فيجب استنصاها وكذا
يقال في المقر ثم رأيت الغرض بحث قول شهادة القيمة الموافق لمذهب القاضي أي في هذه المسئلة
وان لم ينصل ثم نقل عن شريح انه لو حكم قاض بأنه وارثه لا وارث له غيره حمل على الصحة ثم قيده بتقاض
عالم أي ثقة أمين قال ويقاس بكل حكم اجمله انتهى وهي فائدة حسنة بتعين استحضارها في فروع
كثيرة يأتي بعضهم في القضاء وغيره (فيثبت) وان كان المقر في الظاهر لا وارث له لا يثبت المال على
المنقول خلافا للتاج النزارى (نسبه من الملق به) المذكوران الوارث يتخلف مورثه في حقيقة والنسب
منها أما الاثر فلا يصح استصحابها فوارثها أولى (بالشروط السابقة) فيما اذا الحقة بنفسه فصع هنا
من الشبهة أيضا (ويشترط) هنا زيادة على ذلك (كون الملق همتا) فينتج الحلاق بالحي ولو لم يجنونا
لا به قد يتأهل فلو الحق به ثم صدق ثبت تصديقه دون الحلاق وفيما اذا كان واسطنان كهدا معي
يشترط تصديق الجدة فقط لانه الاصل الذي يسبب اليه ومن اشترط تصديق الاب أيضا كالبغوى فقد
ايدل لانه غير وارث وليس الحلاق به وفرعه لم يقع الحلاق بقوله حتى يقول بعد الحلاق الفرع دون
الاصل بل السبب في الحلاق تصديق الجدة فقط فان دفع استشكل ذلك وان قال شارح اننا اشكل
قوى ثم حكى عن السبكي جوابا عنه بما لا يصح (ولا يشترط أن لا يكون) الملق به (نفاه في الاصح)
بل يجوز الحلاق به وان نفاه قبل موته بلعان أو غيره لانه لو استلحقه لقبيل فكذا وارثه (ويشترط كون
المقر وراثا حائرا) لترك الملق به حين الاقرار وان تعدد فلو أقر بعم اشترط كونه حائرا لتركه أي به الحائز
لتركه حده ومنه بنت ورثت الكل فزنا ورثته لانه ان لم يكن خلفته وكذا
ان لم يستغرق تركته لان الثأمة عامه مجموعهم لا خصوص المستلحق فيعتبر حتى موافقة أحد الزوجين
والمعتق والحق بالوارث الحائز الامام فيلحق بعمت مسلم وارثه بنت المال لانه نائب الوارث وهو وجهه
الاسلام ولو قاله حكيم ثبت أيضا لان له القضاء بعلمه وكونه أيضا لا ولا علمه فلو أقر عتق باع أو عم
لم يتقبل لان امره بمن له الولاء الذي لا قدره على استقامه كأصله وهو الملك أو بان قبل لانه قادر على
استخدامه عتق أو نكاح فلم يستدر مولا على منعه وقضية قولهم حين الاقرار انه لو أقر ببن لعمه فأثبت
آخرانه انبه لم يطل اقراره لكن افتى التغال بطلانه لانه بان بالبنية انه غير حائز وابن الرفعة هنا
ما حجت عنه في شرح الارشاد (والاصح) فيما اذا أقر أحد الحائزين بشأله أو بوجهة لليت
وانكره الآخر أو سككت (ان المستلحق لا يرث) لعدم ثبوت نسبه وبفرض المتن في هذا الذي دل
عليه السياق وصرح به في بعض النسخ بدفع ما عترض به النزارى وأطال (ولا يشارك المقر
في حصته) ظاهر ابل بالثنا ان صدق في ابنين أقر أحدهما بشأله يلزمه أن يعطيه ثلث حصته
ولو ادعى على ابني ميت بعين في التركة فصدقه أحدهما فان كان قبل القسمة دفع اليه نصفها أو بعدها فان
كانت بيد المصدق سلها له كلها ولا شيء له على المكذب أو بيد المكذب لم يلزمه شيء وعلى المصدق نصف
قيمتها (و) الاصح (ان البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفرد بالاقرار) بل ينتظر كل الآخرين
فان أقر فثبات غير الكامل وورثته نفذ اقراره من غير تعدد كما في قوله (و) الاصح (ان لو أقر أحد
الوارثين) الحائزين بشأله (وانكر الآخر) أو سككت لم يرث شيئا ولا من حصته المقر يصح
ظاهر فقط كما تستر لان الارث فرع النسب ولم يثبت وانما طوب من أقر بكونه ضامنا للمعرو
في ألف بالالف وان لم يثبت على عمرو ولو كذب الضامن لانه لا ملازمة بين مطالبته بما قد يطالب
الضامن فقط لا عسار الاصيل أو نذر المضمون له أن لا يطالبه أو موت الضامن والدين مؤجل
وقد يطالب الاصيل فقط كان ضمن الحال مؤجلا أو عسر الضامن أو مات الاصيل والدين مؤجلا

(قوله) ظاهر ابل بالخنا وظاهر
انه لو مات المستلحق ولا وارث
غيرهما كان للهادق بالخنا تناول
ما يثبت في ارثه ان تمكن منه
(قوله) العاقل الى قوله وانما في
النهاية

(قوله) اذا اعاره من علم الخ انما يتضح في الجاهل بعدم الصحة أما العالم بعدم الصحة فسلط كما هو واضح (قوله) وان لم يملك الرقبة الى المتن في النهاية (قوله) أو إعادة مطردة الانسب وعادة بالواو (٢٧٧) (قوله) ورد بأن ان أعاره الخ نظير هذا الترديد جار في التملك الصادر من الامام مال يت مال

وقد صرح حاشية العلامة بولك أن تقول

نختار المشق الاول ونتمتع المحذور

المرتب عليه لان الاستحقاق غير

مختص في المذكور بل هو لعموم

المسلمين فاذا خص الامام واحدا

بتمليك اعاره فقد ناب عن الباقي في

تصيير ما يخصهم في المال المتصرف

فيه لمن سرفه له فلتأمل اللهم الا ان

يقال ليس الحق للعموم حتى يكون

مشتركا كشر كحقه حقيقة بين سائر

الافراد بل الحق للجهة فاذا دفع

لبعض افرادها وقع في محله بالاسالة

(قوله) قال في المطلب وكذا زوجته

الخ الظاهر بقاء كلام المطلب في

الزوجة والخادم على اطلاقه والا

فلا معنى لاستدراكه على سابقه

ومعنى قوله لان الانتفاع الخ

الظاهر ان انتفاع من ذكر بعد

في العرف انتفاعه وان لم يعد منه

في الحقيقة عليه نفع بل ربما

يحمل لانتفاعهم المذكور مشتقة

الشراء والاستئجار وان لم يكن

واجبا عليه بنفس المعبر مطمئنة

رانية بصرف منفعة المعار لهم كما

هو مشاهد والله أعلم ثم رأيت

كلام المحشى وهو نحو ما كتبه كما

يظهر بتأمل (قوله) كما يعلم بما يأتي

في المتن قد يجاب بأن التبادر من

قولهم المذكور اعتبار حاجته

فأدلتها وكلام المطلب يفيد اعتبار

حاجة نحو الزوجة التي فادتها لها

وان كان عليه التمام لها بما وفرق

كبير بينهما (قوله) وآلة له الى

قوله وقيل لاشتمال في النهاية

الاقوله قال (قوله) ويؤخذ من

ذلك الى قوله وفي الناس في النهاية

بل مجتد اباحة ولو ارسل سببا يستعير له شيئا لم يصح فلو تلف في يده أو اتلف لم يضمنه هو ولا مرسله كذا

في الجواهر ونظر غيره في قوله أو اتلف والنظر واضح اذا اعاره من علم ان رسول لا تقتضي تسليطه

على الاتلاف فليحمل ذلك على ما اذا لم يعلم ان رسول (وملكه المنفعة) وان لم يملك الرقبة لان اعاره

انما ترد على المنفعة وأخذ الاذرى عنى امتناع اعاره صوفي وفيه سكنهما في رباط ومدرسة لانهما

يملكان الانتفاع لا المنفعة وكان مراده ان ذلك لا يسمى عارية حقيقة فان اراد حرمته فممنوع حيث

لا يصح من الواقف أو إعادة مطردة في زمنه تمنع ذلك وكسلكه لها اختصاصها بها الماسد كره في الانحية

ان له اعاره قدى أو أخصية يذره مع خوجه من ملكه ومثله اعاره كالبصيدة واعارة الاب لاشه

الصغير وكذا المجنون والسفيه كالحجته الزركشي زمننا لا يقابل باجرة ولا يضر به لان له استخداه

في ذلك وأطلق الروايات حل اعارته لخدمة من يتعلم منه لقصة انس في الصحيح وطاهر ان تسمية مثل هذه

المذكورات عارية فيه نوع يخبر قال الاسنوى واعارة الامام مال يت المال لانه اذ اجاز له التملك

فلا اعاره أولى ورد بأن ان أعاره لمن له حق في بيت المال فهو اصيل حق لستحقه فلا يسمى عارية أو ان

لاحق له فيه لم يجز لان الامام فيه كالوالى مال موليه وهو لا يجوز له اعاره شي منه مطلقا ومن ثم كلف العمد

انه لا يصح بيعه لقنيت بيت المال من نفسه لانه قد عتقه وهو ليس من أهل العتق ولو بعوض كالسكينة

لا يبيع لبعض بيت المال ببعض آخر لملكه اكسابه لولا البيع ولانه يمتنع عليه تسليم ما به قبل قبض

ثمنه وهذا مثله لان القنيت قبل العتق لا ملك له وبعده قد يحصل وقد لا فلا مصلحة في ذلك لبيت المال أصلا

ومن هذا أخذ جمع متأخرون ان أوقاف الأثر لا تجب مراعاة شروطهم فيها لبقائها على ملك بيت

المال لانهم أرفقائه فمن فيه حتى حلت له على أى وجه وصلت اليه ومن لم يزل له مطلقا (فيغير

مستأجر) اجاره صحیحته كما يعلم بما يأتي وموصى له بالمنفعة الامدة حياته على تناقض فيه وموقوف

عليه على ما مر ان لم يشترط الواقف استيفاء بنفسه أى باذن الناظر ان كان غيره وعليه يعمل بقيد ان

الرفعة جواز اعاره الموقوف عليه بما اذا كان ناظرا أى والا احتياج الى اذن الناظر اذ من الواضح

ان مراده أن لا يصدر ذلك الا عن رأيه ليشمل كونه مستحقا وأذنا للتحقق وذلك للمصالح والمنفعة

(لا مستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها او اعماها أن ينتفع ومن ثم لم يؤجر

ولا تبطل عاريته الا باذن المالك فيها ولا يبرأ من ضمانها الا ان عينه الثاني (وله أن يستنيب من

يستوفى بالمنفعة) كل يركب دابة استعارها للركوب من هو مثله أو دونه لحاجته قال في المطلب

وكذا زوجته وخادمه لان الانتفاع راجع اليه أيضا ومنه يؤخذ انه لا يركبها الا في أمر تعود منفعة

عليه وحينئذ يكون مما مثله قولهم لحاجته فلا يحتاج اليه لا يقال فائدة انه اركاها ما وان كانا نقل

منه فلا يشمله ما قبله لانه نقل ممنوع لان رعايته كون نائبه مثله أو دونه لا بد منها مطلقا كما يعلم بما يأتي

المتن والذي يتجه ان اذ الاستعار لا يركب زوجته فلا يجازله اركب ضررتها التي مثلها أو دونه ما لم تنقم قرينة

على التخصيص ككون المسماة محرم الغير (وشرط) المستعار كونه متذمعا به حال انتفاعه بما هو مقصودا

فلا تصح اعاره حار من وبخش صغير كما يصح به قول الروايات كلها جازت اجارته جازت اعارته وما لا فلا

واستثنوا فر وعاليس هذا منها والاستثناء معيار العموم وآلة له وهو وأمة لخدمة أجنبي وبشلال معظم

المقصود منه الاخراج نعم لو صرح باعارته لآتين أو الضرب على طبعه صرح بالاحوج لم تصح العارية

بخرت فثبت لان الناس حكم صحیحته وقبل لاضمان لان ما جرى بينهما ليس بعارية صحیحته ولا فاسدة

ومن قبض مال غيره باذنه لا بالمنفعة كان أمانته انتهى وكان معنى تعليل الضعيف بين قبض الخ انه يشترط

في الضمان قبضه بالمنفعة بعدد ولو فاسدا ويؤخذ من ذلك انها مع اختلال شرط او شرط مما ذكره

تكون فاسدة مضمونه بخلاف الباطلة قبل استعائها والمستعير أهل التبرع وهي التي اختلف فيها بعض الاركان كما يؤخذ مما يأتي في الشكليات وفي الناسدة التي فيها اذن معتبرا لاضمن أجرة ما استوفاه من المنافع بخلافه في التي لا اذن فيها كذلك كسمة غير من مستأجرا جارة فاسدة وفي الباطلة ويشترط بان في تلك صورة عقد فالحق يصححه ولا كذلك هذه وفي الأوراء المأخوذة من غير أهل التبرع مضمون بالقيمة والاجرة ومن الفاسدة اعترضه شرط رهن او كفيل ذكره الماوردي واعتراض بعضهم بحجة فبان انه لا في العارية وأوجب بان ما هنا في شرط التضمين ابتداء وما هنا في شرطه دوامه وفيه نظر والظاهر ان كلام الماوردي مقالة (مع بقاء عنه) فلا تصح عارة نحو شمع لو قد ووطع عام لاكل لان منفعتهم ما يستلها كهما ومن ثم صحت للتزوين بهما كالتقديرو هذا أعني استعارة المستعير لحض المنفعة هو الاكثر فلا ياتي في كونه قديسة فقيده عنان المعار كعارضة او شجرة او بئر لاخذ در وئيل وثمر او ماء وكباحة أحد هذه فأنها تنضم عارية أصلها وذلك لان الأصل هو العارية والفوائد انما جعلت بطريق الاباحة والتبع فعلم ان شرط العارية ان لا يكون فيها استهلاك المعار لان لا يكون المتعهد فيها استيعاء عين ولو أعاره مشاة ودفعها له وملاصقه درها ونسلها لم تصح الاعارة ولا التملك وبضمها الاخذ بحكم العارية الفاسدة لاهمالها من جهة فاسدة وقديستشكل فساد العارية منها بعينها فيما قبلها الا ان يفرض بان التملك الفاسد هو القرض منها هنا فافسد بها بخلاف الاباحة ثم انها بحقيقة فلا موجب للفساد ولا يشترط تعيين المستعار فيكون خدما أردت من دواي بخلاف الاجارة لانها معاوضة (وتجاوز عارة جارية لخدمة امرأة) اذ لا يجوز نعم بآتي حرمة نظركم كمنافرة شيء من مسئلة فاسقة فيجوز اقيادة اعنيفة فعليه تمتنع اعارته لها كلاجني وعلى جواز نظرها يندو في ائنة منها تجوز العارية (أو) ذكر (محرم) او مالك لها بان يستعير من مستأجر وصحذا موسى له بالمنفعة ان كانت ممن لا تجب حل ووطئه حينئذ بخلاف من تجب لانها قد تلد فكون منافع ولده للموصى له فهو نوع من الارفاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتي في الوصية بالنساع ان المالك اذا اولدها يكون الولد حرا وتلزم قيمته ليشترى بهما مثله وان حرمة ووطئها ان كانت ممن تجب لبيت لذلك بل لحرف الهلال أو النقص او الضعف أو زوج قال ابن الرفعة ويضمها ولو في بقية الليل الى ان يسلمها لسيدها أو نائبه وذلك لان تنفعا المحذور بخلاف اعارته وهي غرض صغيرة ولو يجوز عارضاها لاجني ولو سخطها لم لخدمه وقد تضمن نظر او خلوة محرمة ولو باختيار المظنة فيما يظهر فلا تصح على العتمة لتعذر استيفائه المستعار له بنفسه شرعا واستبانته غير لان الفرض انه استعارها لخدمة نفسه المتضمنة نظرا او خلوة فالنعم ذاتي خلافا لابن الرفعة بخلاف ما لا يتضمن ذلك وعليه يعمل كلام الروضة نعم لامرأة فخدمة مريض منقطع وليس بأمه اعارته لخدمته ويتجه حرمة اعارة أمر لخدمة تضمنت خلوة او نظرا محرما ولو لم لا يعرف بالنور خلافا لما يوجهه كلام بعضهم ولو كان المستعير او المستعار حتى امتعت ففسد اخذ بالاحوط وانما جاز اختيار حسنة لاجني والايصال له بمنعته ان ملك بالمنفعة فيقبلها لمن شاء والمستعير لا يعرف فيخصر استيفاءه بنفسه أي اصاله حتى لا ياتي في مامر من جواز انابته والوجه في اعارة قن كبير لامرأة انه كعكسه فيما ذكره علم مما مر انما حيث حكى هنا بالنساق فلا أجرة خلافا لما يوجهه كلام ابن الرفعة (ويكره اعارة عبد مسلم لكافر) واستعارته لان فنها نوع امتنان له ولم تجرم خلافا للجمع لان ليس فيها تملك شيء من منافع فليس فيها تمام استدلال ولا استبانة ونكره استعارته واعارة فرع أصله الا ان قصد تفرقه فتنديب واعارة أصل نفسه لفرعه واستعارته فرع اباء منه ليست حقيقته عارية لما مر في السيفه فلا كراهة فيها ما وتجرم اعارة سلاح وخيل

(قوله) ومن القاسدة الى المتناف
النهاية وعبارتها وقول الماوردي
الح مفرع فيما يظهر على متنايل
الاصح من عدم صحة ثمان الدرر
فما وان جبع بعضهم بأن ما هنا
الح (قوله) فلا يصح الى قوله
وكباحة هذ في النهاية (قوله) اعلم
الى قوله ولوا عار في النهاية (قوله)
وتكرد استعماله وادارة الى المت
في النهاية (قوله) ليست حقيقة
عارية مسلم سكن كراهية العارية
السابقة ليس الا لما يترتب عليها
من الازلال لا لكونها عارية
وهو بعينه موجودا هنا وغاية ما يتخيل
في الفرق انها الصلورها عن
الاصل مشعر بطيب خاطر بذلك
وق يشرق أيضا بأن اعانة الحر
منافع الغير بما يقع نفسه بعد من
مكارم الاخلاق فلا كراهية فيها ولا
في الاعانة من الفرع بخلاف استخدام
الرفيقي فانه امتناع له وبياضه
لضرورة الرق فكمه للشرع الاعانة
بعبراً ومستمعياً فلما مل

لقد حرجي ونحوه معصف لكافران وصحت وفارقتم السلم لانه يمكنه دفع الذل عن نفسه بخلافها (والاسم اشتراط لفظ) يشعر بالاذن في الانتفاع او بطلبه او نحوه **ككاتبه** وشارة آخرس فاللفظ المشعر بذلك بل المصرح به (كأعرتك او أعرتي) وما يؤدى معناهما كاجتهاد منفعته وكأركب وأركبني وخدته انتفع به لان الانتفاع بحال الغير يتوقف على رضاه المتوقف على ذلك اللفظ او نحوه ولو شاع أعرتي في الترض كفي الحجاز كان مصرحاً فيه قاله في الانوار وعليه فيفرق بينه وبين قوله في الطلاق لا أثر للاشاعة في الصراحة بأنه يحتاج للابضاع مالا يحتاج لغيرها وظاهر كلامهم ان هذه الاناظ كلها ونحوها صريحة وان لا كتابة للعارية لفظا وفيه وقته ولو قيل ان نحو خدته او ارتقى به كتابة لم يبعد ولا يضر صلاحية خدته للسكاية في غير ذلك (ويكفي لفظ أحد ههما مع فعل الآخر) وان تأخر أحدهما عن الآخر ظن الرضا حيثئذ وسبب ان الوديعه كذلك خلافاً لفرق وقد تحصل بلا لفظ ضمنا كان فرسه له ثوباً يجلس عليه كحجى عليه اتولى واقتضى كلاهما اعتماداً قبل والاوجه انه اباحة فلا يضمن الا بالتعدي انتهى ويؤيد القول بما يأتي من اركب منقطع عادته من غير سؤال وتخييل فرق بينهما بعدد وفي أنه لا يشترط في ضمان العارية كونهما يدا المستعير وخرجه جلوسه على مفروش للمعروف وواحدة حتى عند المتولى وكان اذنه في جلب دابته والابن الجالب فهي مدة الحلب عاريت تحت يده وكان سلمه البائع المبيع في ظرف فهي عارية وكان اكل الهديه من طرفها المعتاد أكلها منه وتقبل أكلها هو أمانة وكذا ان كانت عوضاً في قوله (ولو قال أعرتك) أي فرس مثلاً (لتعلمه) او على ان تعلمه (او تعبرني فرسك فهو اجارة) لان فيها عوضاً (فاسدة) طهل المدة والعرض مع التعليق في الثانية (توجب أجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه زمن مثله أجرة ولا يضمن لو تلفت كلو جرة وكلامهم هذا صريح في ان مؤنة المستعار ليست على المستعير وهو كذلك صحت العارية واوقدت فان أدنى لم يرجع الا باذن الحاكم واشهاد ائمة الرجوع عند فقدته وسند القاضي في قوله انها عليه فعليه لا تصد بشرط كونه يعلنه أما لو عين المدة والعوض كأعرتك هذه شهر من الآن بعشرة دراهم او لتعبرني ثوبك هذا شهر من الآن فتقبل فهو اجارة صحيحة سواء على ان الاعتبار بعاني العود دور حج لان له متضمن ذكرا للمدة والعوض وهما أقوى من مجرد ذكر لفظ العار ية ولو أعاره ليعينه بأكثر من قيمته فهل هو اجارة فاسدة لان الاكثر يقع في مقابلة المنافع أوعار ية فاسدة وجهان قبل والاقبس الثاني ولا يبرأ الا بالرد للمالك او وكله دون تزوجه وزوجه فيضمنها وهو طريق نعم يبرأ كفي الروضة بردها للمالك أخذها منه ان علم به المالك ولو تخبرته فتركها فيه ولو استعارها لغيرك فتركها مال الكاهن لم يضمن الانضفها ولو قال أعطها هذا الحي معي في شغلي أو أطلق والشغل للأمر فهو المستعير أو في شغله أو أطلق وهو صادق فالركاب ان وكله وليس طريقاً كوكيل السوم وان كذب فهو المستعير والقارعي الركاب (ومؤنة الرد) للعارية (على المستعير) من المالك او نحوه مستأجر عد عليه لغير الحق على اليد ما أخذت حتى تؤده ولا يضمنه الا لمنفعة نفسه أما اذا رد على المالك فلا يؤنه عليه **ككاتبه** لو رد عليه معبره وظاهر كلامهم انه لا فرق بين بعد داره من دار معبره وعدمه وبوجهه بأنه منزل مدة معبره ومعبره ولو كان في شغله لم يضمنه مؤنة فكذلك هو قائم له لا يدفع به الا لأدعى هنا ويجب الرد فور اعنيد طلب معبره ومؤنة او عند الحجر عليه فيرده ولو لم يرد فان أخر بعد علمه وتمكنه ضمن مع الاجرة ومؤنة الرد نعم لو استعار نحو معصف او سلم فارتد مال الكاهن امتد رده عليه بل يتعين الحاكم (فان تلفت) العين المستعارة أو شي من أجزائها ومنها ما اركب مال الكاهن اعطاهما منقطعاً ولو تم باله تعالى وان لم يسأله لانهما تحت يده ومن ثم لور كمال الكاهن لم يضمن

(قوله) وان تأخر أحدهما الى قوله وقد في النهاية (قوله) وفي انه لا يشترط الى قوله **وكذا** في النهاية والظاهر انه معطوف على قوله فمن أركب الخ وعليه في قوله فلا يظهر وجه التأييد مما يأتي فلا يرجع ولتأمل (قوله) وكذا ان كانت عوضاً الخ يتأمل (قوله) أي فرس مثلاً الى قوله بناء في النهاية الا قوله وسند الى قوله أما (قوله) مع التعليق واجبه تخصه بالتعليق (قوله) ولا يبرأ الى قوله ولو قال أعطها في النهاية (قوله) للعارية الى قول المصنف لا يستعمل في النهاية (قوله) ومؤنة الرد لعل نكتة التنبية عليه مع انه معلوم دفع توهم عدم وجوبه مع الاجرة كاستأجر (قوله) ومن ثم لور كمال الكاهن مع الخ ظاهره تصفيف الضمان بينهما ما لم يتساوا في التملك او توافوا وعليه تساوي في التملك مما يأتي عن الروضة من انه يشكل مما يأتي عن الروضة من انه لو حمل متاع غيره على دابته يسأل الغير كان مستعيراً لملك الدابة ان لم يضمن عليها شيء ولا يتقبل متاعه فليتأمل وقد يفرق ان الدابة في صورة المتاع في يد صاحبها فقط فتنظر الى قدر المتاع عند اشتراكها فيه وهنا في يد هماما فتنصف الضمان بينهما ما لم يتساوا في التملك

الا انصف ومنها أيضا خروا كلف الدابة دون ولدها نعم ان تبعها والمالك ساكت وجب رده فورا
والا فمن ~~ك~~ الامانة الشرعية ودون نحو شباب العبد على الاوجه لانه لم يأخذه لستعملها
(لا باستعمال) ماؤون فيه كأن خطب في برحالة السير قال الغزوي ومن تبعه وقبله ان غثورها حال
الاستعمال كذلك وظاهره انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها وان لا يظهر تبقيده بها اذا لم يكن
الغثور مما أذن المالك في حمله علمها على ان جميعا اعترضوه بان التعثر يعتاد كثيرا أى فلا تقصير
منه ومحملة ان لم يتولد من شدة ازعاجها والا فمن لتقصيره وكان جنى العبد اوصالت الدابة فتقتلا للدفع
ولو من مالت ~~ك~~هما نظير قتل المالك فنه المغضوب اذا سال عليه فقصده ففقط (ضمها) بدلا
او ارسا الكفة طريق فقط فيما لو جنى عليها في يده بقيمة يوم التلف في المتقوم ومثله في المثلى كما جرى
عليه ابن أبي عصرون واعقده السبكي وغيره وهو اوجه من جزم الانوار بلزوم القيمة ولو في المثلى
وان اقتضاه كلام جمع واعقده بعض الشراح (وان) شرطا عدم ضمانها وبحث الاسنوي
ان هذا الشرط لا يفسدها كشرط ردم كسر عن صحيح في القرض وفيه نظر لامكان الفرق
ولو (لم يفرط) للخبر السابق بل عارضة ضمنية (والاصح) ان لا يضمن ما يتحقق من الثياب او نحوها
(او يستحق باستعمال) ماؤون فيه لحدوثه باذن المالك فهو كقتل عبيد والثاني يضمن مطلقا لخبر
على اليد السابق (والثالث يضمن المتحقق) دون المتحقق أى البالى بعض أجزائه لان مقتضى
الاعارة الرد ولم يوجد في الاول وموت الدابة كالاتحاق وعرجها وتقرح ظهرها باستعمال ماؤون فيه
وكسر سيف اعاره ليقا نل به كالاتحاق ومرجوا اعارة المندور ولكن يضمن ~~ك~~ من المعير
والمستعير مانقص منه بالاستعمال ولو استعار عبيدا للتظيف سطح مثلا فسطق من سبله وان ضمته
تختلف ما اذا استأجره ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل وان كانت بيد المالك كما صرح
به الاحباب وفي الروضة لو حمل متاع غيره على دابته بسؤال الغير كان مستعيرا للكل الدابة ان لم يكن عليها
شيء والا فقدر متاعه واستشكل ذلك به ولهم ما عن الشيخ أبي حامد وغيره لو سخر رجلا ودابته فسلقت
البهيمة في يد صاحبها لم يضمنها المستعير لانها في يد صاحبها وجواب بان هذا من ضمان الغصب وهو لا بد
فيه من الاستيلاء ولم يوجد وسخن فيه من ضمان العارية وهي لا يشترط فيها ذلك لخصوا لها بدونه
وهذا أولى من اشارة التمولي الى تضعيف أحد الموضعين * فرع * اختلافنا في ان التلف بالاستعمال
المأذون فيه صدق المعير كما قاله الجلال البلقيني وأيده غيره بكلام البيان ويوجه بان الأصل في العارية
الضمان حتى ثبت منقطه (والمستعير من مستأجر) او وصلى له او موقوف عليه بقبضه السابق
او مستحق منفعه بنحو صدق او صلح او سلم (لا يضمن في الاصح) لان يده نائية عن يد غير ضامنة نعم
ان كانت الاجارة قاسدة ضمن لان معيره ضمان كما جزم به البغوي قال لانه قول مالس له والقرار على
المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحة في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناوله الاذن
فقط والحق البلقيني بهؤلاء الثلاثة جلدأ تخمية منذورة فانه يجوز اعارة ولا يضمنه مستعيره لا ابتناء
يده على يد غيره لا وكذا مستعار لهن تلف في يد متهن لا ضمان عليه كالراهن وصيد استعير من
محرم وكذب موقوف على المعلن مثلا استعاره ففقهه ففلف في يده من غير تفرط لانه من جملة الموقوف
عليهم (ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شغله او في يد من سلها اليه ليروضها) أى يعلمها المشى الذى
يستريح به راكبا (فلا ضمان) عليه حيث لم يفرط لانه انما أخذها لغرض المالك اما اذا تعدى
كان ركبا في غير الرياضة فيضمن كمن سلطه فنه ليعلمه حرفة فاستعمله في غير ها ولو باذن المالك (وله
الاتقاع بحسب الاذن) لان المالك لا يرضى به دون غيره نعم لو اعاره دابة لغير كنه الموضع كذا ولم يتعرض

(قوله) كلف الدابة أى المستعارة
(قوله) ودون شباب العبد أى
المستعار (قوله) لستعملها بخلاف
نحو الاكف (قوله) كان خطب
في اثر الى المتن في النهاية (قوله)
مما أذن المالك في حمله علمها أى
فهو من ضروريات الاستعمال
فالتلف يتلف بالاستعمال ولا يل
هذا أنسب من قول الشارح أى
فلا تقصير لان ضمان العارية
لا يتبدل بالتقصير كما صرح به المتن
فليتأمل (قوله) او موصى
القرع في النهاية (قوله) او موصى
له الى قوله أو الحق في النهاية (قوله)
بهؤلاء الثلاثة تأمل ما الثلاثة
(قوله) أى يعلمها الى القرع في النهاية

للكوب في الرجوع جازله الركوب فيه كمنشله واقراء بخلاف نظيره من الاجارة والفرق ان الرد لازم للمستعير فتناول الاذن الركوب في العود عر فاول المستأجر لارد عليه ومنه يؤخذ ان المستعير الذي لا يلزمه الرد كالمستأجر ويحتل خلافة ولوجاوز المحل المشروط لزمه أجرة مثل المذهب منه والعود اليه وله الرجوع منه را كما يحسنه السبكي وغيره بناء على ان العارية لا تطل بالخالقة وهو ما صححه * فرع * قال العبادي وغيره واعتدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلح الا المصحف فيجب وبوافقه افتاء القاسمي بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير وقيد الرمي بغلط لا يعبر بالحكم والارده وكتب الوقف أولى وغيره بما اذا تحقق ذلك دون ما لظنه فلا يكتب لعله كذا ورد بان كتابة لعله انما هي عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجمل المماثل لا يصلح فيه شيئا مطلقا الا ان ظن رضا مالكه به وانه يجب اصلاح المصحف لكن ان لم يتقصه خطه لردائه وان الوقف يجب اصلاحه ان تحقق الخط أقيم وكان خطه مستحسا سواء المصحف وغيره وانه متى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتد من كتابة لعله كذا انما يجوز في ملك الكتاب (وان اعاره لزراعة خنطة زرعها ومثلها) في الضرر ودونها بالأولى كالشعر والقول لا أعلى منها كالذرة والطين (ان لم ينهه) فان نهه عن المثل والادون امتنع أيضا اتباعا له (وعلم منه ما أصله ان لو عين نوعا ونهى عن غيره تبع (أو) اعاره (الشعر) لم يزرع فوقه (نصرا كخنطة) بل دونه ومثله وتذكيره لهذين خلاف تعريف أصله لهما لئلا يفرق في التفسير المذكورين اعترت لزراعة الخنطة او خنطة وترجع الاستوى أنه اذا أشار بعين منهما واعاره لزراعتها لا يجوز الاستئصال عنه قال ولهذا عر فهم في الحر فيه نظر والصحيح في الاجارة الجواز فكذا هنا وصرح في الشعر بما لا يجوز فقط عكس الخنطة فتساو ولدا لالة كل على الآخر ففيه نوع من أنواع البديع المشهورة وحيث زرع ما ليس لزراعه فلا مال كقلعه مجا فان مضت مدة لها أجرة لزمه جميع أجرة المثل على المعتقد (ولو أطلق الزراعة) أي الاذن فيها كاعترت للزراعة او لزرعها (صع في الاصح ويزرع ماشاء) لا طلاق اللفظ وانما لم يلزمه الاقتصار على أخف الأنواع نمر لان المطلقات انما تنزل على الأقل اذا كان بحيث لو صرح به لصح وهذا لو صرح به لم يصح لانه لا يوقف على حد الأقل ضرر فيؤدي الى النزاع والعقود تصان عن ذلك قاله البلقيني جوابا عن قوله لهما لو قيل لا يزرع الأقل الأنواع ضرر السكان مذهبنا وقال الأذري يزرع ما عذر زرعهم هناك ولو نادر او لو قال لزرع ماشئت زرع ماشئت زرع (واذا استعار لبناء او غراس فله الزرع) لانه أخف (ولا عكس) لان ضررهما أكثر (والصحيح انه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس) لاختلاف الضرر فان ضرر البناء في ظاهرا الارض أكثر من بطلانها والغراس بالعكس لا يتشاعروقه وما يغرس للثقل في عامه ويسمى الشتل كالزرع واذا استعار لواحد مما ذكر ففعله ثمات واقعه ولم يكن قد صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى لم يتعذر له فعل نظيره ولا اعادته مرة ثانية الا باذن جديد (و) الصحيح (انه لا يصح اعارة الارض مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياسا على الاجارة نعم ان قال لنتفع بها كيف شئت او بمبادي الكسع وينتفع بما شاء على الوجه كافي الاجارة وقيل بما هو العادة ثم وبه جزم ابن القري وهو نظير ما مر عن الأذري في اطلاق الزراعة وذكر الارض مثال لما ينتفع به بجهتين أو أكثر كالدابة أماما ينحصر الانتفاع به في جهة واحدة كسباط لا يصلح الا لفرش فلا يحتاج في اعارته الى بيان الانتفاع ويستعمل في ذلك المعروف قال في المطلب وكذا لو كان يمكن الانتفاع بجهتين لكن احدها هي المقصودة منه عادة انتهى * (فصل) * في بيان جواز العارية وما للغير وعليه بعد الرد في عارية الارض وحكم الاختلاف في جازة من الجانبين كالوكالة فيخذ (لكل

(قوله) كالمستأجر أي مستعير لا يلزمه الرد ان قاسم لعله في المستعير من المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة (قوله) في ملك الكتاب ينبغي أو عند ظن الرضا (قوله) في الضرر الى قول المصنف واذا استعار في النهاية (قوله) عن المثل والادون في أصله أو الادون (قوله) لا اختلاف الضرر الى التمسك في النهاية * (فصل لكل منهما) * (قوله) في بيان جواز الى قول المصنف الا اذا في النهاية

منها) أى العبر والمستعبر (رد العارية) المطلقة والمؤقته قبل فراغ المدة (مقشأ) لانها
مرددة من العبر وان تناق من المستعبر فلا يليق بها الا لام والرد فى العبر يعنى رجوعه العبر به فى أصله
وعبره على انه يصح تناوذه على حقيقته بأن رد العارية العقد يعنى رد قطعة وذلك لا يتوز فيه
ولو استعمل المستعبر أو المباح له منافع بعد الرجوع جازها فلا اجرة عليه كحجر ومحل قولهم ان الضمان
لا يتلفه بالعلم والجهل اذالم يسلطه المالك ولم يقصر بترك اعلامه ولو اعاره لخل مناعه الى بلد فرجع
اشتاء طريقه الزمه لكن بالاجرة نقل مناعه الى ماسن و ينبغي ان مثله فى ذلك نفسه اذا عجز عن المشى
او ذاق واستفد من جوازها كولو كالة انفساها بما تنفسخ به الوكالة من نخوة وموت وجنون وانما
وجتر وعلى وارث المستعبر الرد فوراً فان تعذر عليه رد ما اخذت مع مؤنة الرد فى التركة فان لم تكن
تركته لا شيء عليه غير الخليفة عند شأها وان لم تعذر عنها الوارث مع الاجرة ومؤنة الرد ومما لا يجب
الرد فوراً عند موت العبر (الا اذا أعاره دفن) ودفن فيه محترم (فلا يرجع حتى يندرس اثر المدفون)
بأن يصير ربا يبرجع حينئذ بأن يكون اذن له فى تكبر بالدفن واذا فالعارية انتهت وذلك لانه دفن
ينقض وفى النش هتلا حرمة ولا يرد عليه تحجب الذنب فانه وان لم يندرس الا أن الكلام فى الاجزاء التى
تخسر ولا يمس وقضية المثل ان لا اجرة له وان رجع وهو كذلك خلا لا لاوار و يفرق بينه وبين
ما مر فى الرجوع فى الطريق بأن العرف غير قاض به ان لا توطن انفس فيه على البقاء الى البلاء
ولو اظهر منه نحو سبع ولم يوجد غيره اقرب منه أو ماله اعيد اليه بغير ائنه سار حقه الى اذ راسه
من غير مقابل وللمالك سقى لم يضرب ما يمت اما اذا رجع قبل الدفن أى مواراة تابا التراب ومثلها فيما
يظهر سدا الجديل وخشية تترى ينقله من هذا القبر وان لم يوارى فيجوز كانه سلامه عن المتولى وأقره
واعتمده الاذرى بل قال ان لم ير أحد امرج بمافى الشرح الصغير من امتناع الرجوع بمجرد وضعه
فى القبر نعم يعم مؤنة الحفر لولى الميت لانه غيره ولا طم على الولي وفارق هذا ما لو رجع بعد الحفر وقبل
الزرع لا تزمه مؤنة الحفر على العقد لانه لم يغيره لا مكان الزرع ولا حث فى الجملة بخلاف الدفن لا يمكن
بلا حشر ويؤخذ منه انها لو انقضت بنحو جحون العبر لم تزمه مؤنة الحفر لانه لا غير حينئذ وان من
اعاره أو ساه خفر بغيرها يتفق بما شتم طمها يلزمه مؤنة الحفر كالقبر والا اذا أعار كشناو كنن فيه فان
الامه بقاؤه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس أيضا والا اذا أقال أعبر وادارى بعد موتى لزيد
شهر او خرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع وكذا لو نذر العبر مئة أو ان لا يرجع الى مدة كذا أو الا
اذا رجع معبر سبعة سبعا متعة معصومة وهى فى اللجة ويبحث ابن الرفعة انه لا اجرة فى هذه كالورج
قبل انتهاء الزرع والا اذا أعاره دابة أو سلاحا لغزو والتقى الصفار و يظهر أن باقى فيه بحث ابن
الرفعة واذا أعار ثوبا للستر أو القرش على خمس فى مفروضة فتمتج الرجوع على ما تحبته الاستسوى
لحرمة قطع الفرض ويؤكد قول البرلس للعبر الاسترداد ولو للمستعبر الرد الا بعد فراغ الصلاة لكن
يرد ذلك قول المختص فى مجموع لو رجع العبر فى أثناء الصلاة نزعته ونجى على صلاته ولا اعادته عليه
بلا خلاف وقياسه ذلك فى المشر وش على النجس الأرعلى الاعادة وعلى الأول يظهر انه يلزمه بعد
الرجوع الاقتصار على أقل مجزئ من واجباتها والا اذا أعار دارا سكنى معتدة فهي لازمة من جهة
المستعبر فقط والا اذا أعار دابة للسندبه جدارا مثلا فلا يرجع على الاوجه وفاقا للبر نعم بوجه ان له
الاجرة فى هذه كالتى قبلها وكذا لو أعار ما يدفع به عما يجب الدفع عنه أو ما ينجى خوردهم بالان أو ما يقذفه
غير يقا (واذا أعار لسان أو) لفرس (الغراس ولم يذ كرمة ثم رجع) بعد ان نجى أو غرس (ان كان) العبر
(شرط الشك) أو اذ يباع الهدم بقرينة ذكره بعدهما (بخان) أى بلا بدل (لزمه) عملا بالشرط فان امتنع

(قوله) نقل مناعه الى ماسن
فلم يفعل قلبه هل يفهم محل نظر
والا قريبا لا قياسا على ماسن جوابه
فقال لو مات رقبته انشاء المهر بق
قربا مناعه ولم يجمله وان لم يكن
الشرق فليتأمل فان تغير عيهم مؤنة
المهر الا فى مسألة التبريد
الشرق (قوله) ودفن فيه الى قوله
وقضية المثل فى النهاية (قوله)
وقياسه ذلك لعل محله بالنسبة الى
النساء اذ لم يتيسر له محل ظاهر
ينقل اليه او تناق الوقت عن
الاتصال والا فهو محل تأمل وانما
نجى فى التمس عليه لان انقضائه
فان لم يسترد بقرينة قوله ولا اعادة
عليه (قوله) التبع الى قوله وقضيه
فى النهاية

فلم يعبر القلع ولم يستعير أيضا تسوية حفرة شرطها والا فلا وصوب السبكي ومن تبعه حذف مجانا
كفعله النص والجمهور وكذا الشبان في الأجرة فذكره غير شرط القلع بل لتقلع بلا ارض ولو اختلفا في
وقوع شرط القلع مجانا صدق المعبر كجنته الاذرى كمالواختلاف في أصل العارية لأن من صدق في شيء
صدق في صفته وقال غيره يصدق المستعير لأن الأصل عدم الشرط واحترام ماله وهذا أوجه ولا ينافيه
ما مر من الحلال البلقيني كما هو ظاهر ياد في تأمل (والا) بشرط عليه القلع (فان اختار
المستعير القلع) أراد به ما يعم الهدم بقرينة ذكره بعدهما (قلع) بلا ارض لأنه ملكه وقدرضى
بنفسه (ولا يلزم تسوية الارض في الاصح) لأن الأجرة مع علم المعبر بأن المستعير ان يطلع رضا يحدث
من القلع (قلت الاصح تلزمه والله أعلم) لأنه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فليزعم اذا قلع ردها
الى ما كانت عليه وهو المراد بان تسوية حيث أطلقت فلا يكلف ترابا آخر لو لم يكف الحفر ترابها
ويبحث السبكي وغيره ان يحمله ان يحفر الحاصلة بالقلع قال الاذرى وكلام الاصحاب مصرح بهذا
التصوير بخلاف الحاصلة في مدة العارية لأجل الغرس والبناء والحدوث بالاستعمال وهو ظاهر ولو حفر
رائدا على حاجة القلع لزمه طم الزائد جزما (فان لم يحتر) القلع (لم يقل مجانا) لوضعه بحق (بل
للمعبر الخيار) لأنه المحسن ولأنه مالك الارض وهي الأصل (بين ان يقيه باجرة) لملكه واستسكنت
بان المدة محمولة قال الاسنوى وأترب ما يمكن سلوكه كما مر في بيع حق البناء على الارض بعوض
حال بلفظ بيع أو اجارة فنظر لما شغل من الارض ثم قال لو أجز هذا النحو بناء على ما شغل كم يساوى
فاذا قيل كذا أوجبه بناءا وعليه يتجه ان لا يبدل ما قلع لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الارض على الدوام
(أو يطلع) أو يهدم البناء وان وقف مسجدا (ويضمن ارض نفسه) وهو قدر ما بين قيمته قائما ومقلوعا
ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الاخذ لنفسه قيمته حينئذ وقضية قيمته ذلك ان مؤنة القلع
او الهدم عليه أيضا واعتدته في التدبير كالكفاية فانه لما نقل فيها من الامان الظاهر من كلام المظلم
أنها على المستعير قال وفي كلام الاصحاب ما يدل على أنها على المعبر كما عليه ما يقصده القلع وهو حق
جد انتهى لكنه ناقض نفسه في المطلب فان ظاهر كلامه أنها على المستعير كالمستأجر وتبعه شارح حيث
رد الاول بان المؤنة في نظيره من الاجارة على المستأجر فالمستعير أولى منه أمّا اجرة نقل النقص
فهو ملكه قطعا (فيل أو يتملكه) بعقد مشتمل على ايجاب وقبول (بقيته) حال التملك مستحق
القلع كمنظار من الشععة وغيرها ومن ثم قيل انها جزاءه في مواضع وجرى عليه هنا جمع متأخرون
ولم يمتدوا في الروضة هنا من تخصيص التغيير بالتملك والقلع ولا ما في المتن في تخيير بين الثلاثة
وقد تبين الاول بان بنى او غرس شربا ناذن شر بكة ثم رجع او التانى اذا لم يكن فيه نقص او أحد
الاولين فقط بان وقف المستعير البناء والغراس فنتج التملك بالقيمة خلافا لابن الصلاح ولو وقف الارض
تخير أيضا لكن لا يفعل الاول الا اذا سكن أو سلع لا لوقف من التانى ولا الاخير الا اذا كان في شرط
الواقف جزا وتخصيص مثل ذلك البناء والغراس من ربه وينبغي ان يعقدها قول ابن الحداد في ارض
وقفت بعد البناء فيها باجارة يطلع البناء مجانا وخالفه الروايات فرأى انه قبل مضي مدة الاجارة لا يطالب
بالقلع وكذا بعدها لأن شرطه عليه والادفع المتولى قيمته ان رأى فيه الحظ لأن الوقف ورددها مستحقا
البناء أى فطره وبعد الاجارة تقتضية للقلع بالارض والتملك لا يغير حكمها ولو كان على الشجر ثم
لم يبدل حاله فلا تخيير الا بعد الحداد كافي الكفاية من الامام والعاصي كافي الزرع لأنه لا مدام
ينتظر قال الاسنوى لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير ثم ان اختار التملك تملك الثمرة
أيضا ان كانت غير موروثة والابقاها الى أو ان الحداد وان أراد القلع غرم ارض نقص الثمرة أيضا

(قوله) قال الاسنوى عبارتها
فلهذا قال الخ (قوله) فنظر لما شغل
الخ فينبغي أن ينظر كيف يتأدى ذلك
بالنسبة للارض الموقوفة ابتداء
أو بعد الاعارة (قوله) بعقد الى قوله
وينبغي في النهاية (قوله) ولو كان على
الشجر الى المتن في النهاية

واذا اختار ماله اختياره لمزم المستعير موافقة فان أتى كلف تغريغ الارض مجانا لتقصيره (فان لم يختار)
 المعير شيئا عما ذكر (لم يقلع مجانا ان بذل المستعير الاجرة) لان تغريغ الارض (وكذا ان لم يبدلها
 في الاصح) لان المعير مقصر بتركه الاختيار راض بالتلف منافع (ثم) عليه (فيل يبيع الحاصص
 الارض وما فيها) من بناء وغراس (ويقسم بينهما) على الكيفية السابقة في رهن الام دون
 ولدها فصلا للخصومة (والاصح انه يعرض عنها حتى يختار شيئا) لان المستعير لا تقصيره منه
 فكيف يجبر على ازالة ملكه والمعير وان قصر لكن الضرر عليه فقط واجبار الحائز انما هو لازالة
 الضرر المتعدى للغير كيبيع مال مدين امتنع عن الوفاء وقوله يختار المحصص عن خطه هنا وعن
 أصله وأكثر نفي الشرحين بنا فيه اسقاط الالف من خطه في الرونة وصحح عليه واستحسنه
 السبكي وصوبه الاسنوي لان اختيار المعير كاف في فصل الخصومة ورجح الاثر على اثباتها لانه الموافق
 لتعير جميع ما به يقال له ما انصرفا حتى تطلبا على شيء ولانه قد يختار المعير ما لا يعير عليه المستعير
 ولا يوافقته انتهى والوجه صحة شكل من التعير بن أما الاول فلان المعير هو المخير أولا فصح اسناد
 الاختيار اليه وحده وقد صرح ابن الرفعة وغيره بأنه اذا عاد وطلب شيئا من الخصال الثلاث اوجب
 كالاتداء وان اختار شيئا من غير الثلاث وواقفه المستعير ان فصل الامر والاستقرار الاعراض
 عنها ما على ان منع حذف الالف يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعير لانه اذا اختار ماله
 اختياره كالفعل مجانا انفصلت الخصومة أيضا وأما الثاني فلان المعير وان كان هو الاصل لكن لا يتم
 الامر عند اختيار غير الثلاثة اجماعا فوقع المستعير نفع الاسناد لهما (و) في حالة الاعراض عنها
 الى الاختيار يجوز (للمعير دخولها والاتقاع بها) لان ملكه وله الاستناد الى بناء المستعير
 وغراسه والاستقلال لهما وان منع كأم في العلق وتخلل فرق بينهما غير صحيح واطلاق جمع امتناع
 الاستناد اليه محمول على ما يضر ولو اذن ضرر حال أو مالا (ولا يدخلها المستعير بغير اذن) من المعير
 (لتفرج) وغيره من الاعراض التافهة كالاجتناب وهي مولدة قليل اعلمها من انقراج الهم أي انكشافه
 (وتجوز) دخوله (للسبق والاصلاح) للبناء غير أنه اجنبية ونحوهما كاجتناء الثمر (في الاصح)
 صيانة الملكة عن الضياع فان عطل بدخوله منفعة تعادل باجرة لزمته أما اصلاح البناء لاجنبية فلا
 يمكن منه لان فيه ضررا بالمعير لانه قد يختار التملك أو النقص مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة
 اليه بخلاف اصلاحه بالبناء كما ان سقى الشجر يحدث فيها زيادة عن وفية (ولكل منهما) بيع ملكه
 من صاحبه وغيره وثبت للشترى من كل ما كان لبائعه أو عليه عما ذكر نعم له الفسخ ان جهل الحال
 (وقبل ليس للمستعير بيعه لثالث) لان ملكه غير مستقر للمعير فله ان يبيع الكسب انما
 مشفوع وقيل ليس للمعير ذلك أيضا للجهل بأمد البناء والغراس ولو اتفقا على بيع الكل لثالث
 بشن واحد جاز للضرورة ووزع كل امر (والعارية المؤقتة كالطلقة) في جميع ما مر فيها رجع
 قبل انقضاءها لان التاقيت وعد لا يلزم وقبل لا يجوز الرجوع حينئذ والامكن للتاقيت فائدة أو بعده
 ويأتي معنى الرجوع حينئذ كالمدة كما يجوز ان يكون للقلع يجوز ان يكون لمنع الاحداث أو لطلب
 الاجرة * (تنبيه) * قوله كالطلقة وقول الشراخ في جميع ما مر فيها مشكل لانهم ان أرادوا
 التثنية في البناء والغراس فقط كما يدل عليه حكاية القول الآتي ورد عليهم انه اذا أعير لهما ولم يذكروا
 مدة فله فلهما ما لم يرجع لكن لا يفعلهما امر واحدة وغيرهما مثلهما في ذلك وقد عينه كثر
 المرة بعد الاخرى ما لم تنقض أو يرجع أو يفي ما وفي غيرهما ورد عليهم منع الانتفاع بعد المدة ولزم
 الاجرة فيه بخلافه في المطلقة وكأهم وكأهم هذا التفصيل الى محله في الكتب المبسوطة (وفي قوله

(قوله) وقوله يختار الى المتن في
 النهاية يجوز (قوله) لانها ملكه الى
 قول المصنف والعارية المؤقتة
 فان عطل عبارتها
 في النهاية (قوله) فان عطل عبارتها
 كالغنى نعم لو عطل نفع الارض على
 مالها بدخوله لم يلزمه أن يحكم
 من دخولها الا بالاجرة كما تفصله
 الزاوي عن التهمة وأقره

القلع فيها) أى المؤقتة بعد المدة (محسنا اذا رجع) أى انتهت باتهام المدة لان فائدة التأقيت السلع بعد المدة وجوابه ما مر قبله (واذا أعار لزراعة) مطلقا (فرجع قبل ادراك الزرع فالصحيح ان عليه البناء الى الحصاد) ان نقص بالقلع قبله لانه محترم وله أمد ينتظر بخلاف ما اذا لم ينقص كما يحتمل ابن الرفعة لانتفاء الضرر هذا ان لم ينقص قسلا كعمى أماما ينقص قسلا كإفلاء فيكاف قلعه في وقته المعتاد (و) الصحيح (ان له الاجرة) أى اجرة مدة الأبقاء وقت الرجوع لانتفاء الإباحة به فأشبه ما اذا أعار دابة ثم رجع انشاء الطريق فعليه نقل متاعه الى مأمن باجرة المثل كما مر (فلو عين مدة) للزراعة (ولم يدرك) الزرع (فها لتقصيره بنأخير الزراعة) أو بنفسها كأن كان على الأرض نحو سبيل أو ثلج ثم زرع بعد زواله ما لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المعين بما يطى أكثر منه (قلع مجانا) لما تقرر من تقصيره ويلزمه أيضا تسوية الأرض أما اذا لم ينقص فلا يباع مجانا كما لو اطلق سبوا أو كان عدم الادراك نحو برد أم لقصر المدة المعينة (ولو حمل السبيل) أو نحو الهواء (يدرك) بمجمعة أى ماس يصير مبذورا ولو نواة أو جبة لم يعرض مالكها عنها (الى أرض) لغير ملكه (فتنت فهو) أى النبات (صاحب البذر) لانه عين ماله وان تقول لصفة أخرى فيجب على ذى الأرض فالحاكم رده اليه أى اعلامه به كفى الامانة الشرعية أما ما عرض مالكه عنه وهو عين يصح اعراضه لا كسفيه فهو لذى الأرض ان قلنا زوال ملك مالكه عنه بغير رد الاعراض * (نتية) * سيعلم مما يأتي قيل الاضحية جواز أخذ ما يلحق بما يعرض عنه غالباً أو يؤخذ منه ان ما هو كذلك ملكه مالك الأرض هنا وان لم يتحقق اعراض المالك عنه وحينئذ فالشرط ان لا يعلم عدم اعراضه لان يعلم اعراضه خلافا لما يوجهه كلامهم هنا فقام له (والاصح انه يجبر) أى يجبره المالك ولومن غير رفع لحا كإبنا يتولى قلعه بنفسه فنظر ما مر في الصلح خلافا لابن الرفعة (على قلعه) لان المالك لم يأذن فيه فأشبهه ما اذا انتشرت أغصان شجرة للغير الى هواء داره ولا اجرة لملك الأرض على مالك البذر لانه قبل القلع وان كثر كإخزمه في المطلب لعدم الفعل منه ومن ثم لم تسوية الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله وقضية ذلك انه لو كان وصوله لأرض الغير من فعل مالكه كان بذره فيها فيظن انه ملكه فبان غير ملكه لزمته الاجرة وهو محتج واستل عن سبل نقل تراب وحجارة أرض عليا الى سفلى هل يجبر مالك العليا على ازالة ذلك فأجبت بأنه يجبر أخذ ما ذكرهنا في محمول السبل وفي انتشار الأغصان (ولو ركب دابة وقال لملكها أعرضتها فقتل أجزتكمها) مدة كذا بكذا ويحوز كإرجحه السبى الحلاق الاجرة بناء على الاصح الآتي ان الواجب اجرة المثل (أو اختلف مالك الأرض وزارعها كذلك فالمصدق المالك على المذهب) لاني بقاء العقول يبقى بعض المدة في بل استحقاق الاجرة أو القيمة بنفسه لما الآتي لان الغالب اذنه في الانتفاع بمقابل فيخلف لكل فيما يتجمع نفعيا واشباها ما أعاره بل أجره ويستحق اجرة المثل ان وقع الاختلاف مع نفعاً ثم وبعد مضى مدة لها اجرة فان وقع قبل مضى تلك المدة صدق مدعى العارية بتيهه قطعاً لانه لم يتلف شيئاً حتى يجعل مدعى السقوط بدله أو بعد تلفها وسفى مدة لها اجرة فان كانت القيمة دون الاجرة أو مثلها أخذها بلا عين لا تغايرها على وجوب قدوها ولا ينضر الاختلاف في الجهة ويختلف للزائد في الاولى (وكذا) يصدق المالك فيما (الوقال) الركاب أو الزارع (أعترض وقال المالك بل غصته منى) وقدمت مدة مثلها اجرة والعين باقية لان الأصل انه لم يأذن فيخلف وله اجرة المثل (فان تلفت العين) قبل ردها تلفا فعن به العارية (فقد اتفق على الضمان) لها لان كلاما المعار والغصوب مضمون (لكن) بوجه الاستدراك فيه خلافا لمن زعم انه لا وجه له بأن قوله اتفقا على الضمان يقتضى مساواة ضمان المعار يتضمنان الغصب الذي سبكه وما قبله من ذكر

قوله (أى المؤقتة الى قول المصنف والاصح انه في النهاية) قوله (أو نحو الهواء كذا في أصله) قوله (فيجب على ذى الأرض عيار ترابا وتجب رده اليه ان حضر وعلمه والافلحاً كم لانه مال نافع اماماً أعرض عنه الخ) قوله (مادة كذا الى قوله أو بعد تلفها في النهاية) قوله (يصدق المالك الى قول المصنف الاضحيان العارية في النهاية)

الاختلاف يقتضي تخالفهما وأنه متفق عليه فبين تخالفهما بد كرمات ضمن به العارية هنا المخالف
لما سئد كره في ضمان الغصب وما فيها من الخلاف المستقل على بيان اتحادهما على وجه (الاصح ان
العارية ضمن بقيمة يوم التلف) ان كانت متقومة والا فبالمثل على المعتمد والغصب بضمن بأقصى القيم
من يوم القبض اليوم التلف والفرق ان هذا امتد فغلظ عليه بالنظر لاي زيادة وجدت في يده بخلاف
المستعير فنظر لأول وقت ضمانها وهو وقت التلف و (لا) تضمن العارية (بأقصى القيم ولا يوم
القبض) خلافا لما قبل الاصح (فان كان ما يدعيه المالك) بالغصب (اكثر) من قيمة يوم التلف
(حلف للزيادة) انه يستحقها أو ما يساويها وما دونها فباخذها بلا عين لا تقاها ما عليه نظير ما مر
وفي الروضة لوقال المالك غصبتي وذو اليد اودعتني حلف المالك لانه يدعي عليه الاذن والاصل عدمه
وأخذ القيمة ان تلف والاجرة ان مضت مدة ثلثها الجرة ومحمد انه لم يوجد من ذي اليد استعمال
والاصدق المالك بلا عين فان قلت يخالف هذا ما مر في الاقرار ان من أقر بألف وفسرها بالوديعة
قبل أي سواء أقال أخذتها منه أم دفعها الي على المعتمد ولم ينظر لدعوى المقر له الغصب قلت بفرق بأن
الالف ثم ثبتت بالاقرار فصدق في صفة ثبوتها ويؤيده قولهم من كان القول قوله في أصل الشيء كان
القول قوله في صفته وعن تكلم على هذه المساعدة وأطال التاج السبكي في وقايعه ولانه لا أصل هنا
يخالف دعواه الوديعة بخلافه فيما نحن فيه فانه لما علم ان يده على العين اقضى ذلك ضمانه اذ هو الاصل
في الاستيلاء على مال الغير فدعواه الاذن بخلافه لاصل الضمان الناشئ عن الاستيلاء والاصل عدم
الاذن فصدق المالك وبهذا يعلم ضعف قول البغوي لودع غير ألفا فملك فادعي الدافع القرض
والمدفوع اليه الوديعة صدق المدفوع اليه وسباني آخر القراض ماله يتعلق بذلك ثم رأيت ما ركد كلام
البغوي وهو قول الأنوار عن مناهج القضاة لوقال بعد تلغه دفعته قرضا وقال الآخر بل وكالة صدق
الدافع انتهى

(كتاب الغصب)*

(هو) لغة أخذ الشيء ظلما وقبل بشرط الجاهرة وشرا (الاستيلاء) ورجع فيه لمعرفة كايتمتع
بالأشياء الآتية وليس منه منع المالك من سقي ماشيته أو غرسه حتى تلف فلا ضمان وان قصد منه عنه على
المعتمد وفارق هذا اهلا لا ولد شاة ذبحها بأنه ثم تلف غداء الولد المتعين له بالتلف أمه بخلافه هنا وبهذا
الفرق يتأيد ما يأتي عن ابن الصلاح وغيره قيل والاصح ان السمن ويأتي قيل قول المتن فان أراد قوم سقي
أرضهم فحين عطل شرب أرض الغير ما يؤيد ذلك (على حق الغير) ولو خيرا وكذا محترمين وسائر
الحقوق والاختصاصات كحق متجبر وكافة من قد بسوق أو مسجد لا يرجع منه والجلس سجدته وجعله
في دقائه حبة البر غير مال مراده غير مة قول لما قدمه في الاقرار انها مال وعبرأصله بالمال لانه معني
المتقول المترتب عليه الضمان الآتي وعدل عنه الى أهم منه كما تقر ليكون التعريف جامعاً لافراد
الغصب المحرم الواجب فيه الرد وأما الضمان فمبصرح باتفاقه عن غير المال بقوله ولا يضمن الخمر
فصنعه أحسن خلافاً لمن اتصور لصنيع أصله (عدوانا) أي على جهة التعدي والظلم وخرج به نحو
عارية وما أخذ بسوم وأمانة شرعية كسوم طيرته الريح الى حجرة أو داره ولا رده عليه مالوا أخذ مال غيره
بظنه ماله فانه يضمنه ضمان الغصب لان الثابت في هذه الصورة حكم الغصب لا حقيقة قتاله الراجح
نظرا الى أن المتبادر والغالب من الغصب ما يقتضي الاثم وعبارة الروضة بغير حق واستحسن لانها
تشمل هذه الصورة وتقتضي ان الثابت فيها حقيقة الغصب نظرا الى أن حقيقة صادقة مع اتفاق
التعدي اذ القصد بالحد ضبط سائر صور الغصب التي فيها اثم والتي لا اثم فيها واستحسن الراجح زيادة

(قوله) انه يستحقها الى الكتاب
في النهاية الاقوله وعن تكلم الى
ولانه وقوله وسباني آخر القراض
ماله يتعلق بذلك
(كتاب الغصب)*
(قوله) لغة أخذ الشيء الى قول
المصنف ولو ركب دابة في النهاية
(قوله) ويأتي قيل قول المتن في
احياء الموات

فهو التخرج السركة وغيره زيادة على وجه اختلاس او انتهاب وردا بان الثلاثة خارجة بالاستيلاء
لانساه من القهر والغلبة والتنظير في هذا بادعاء ان السركة نوع من الغصب أفرد بحكم خاص فيه
نظر وصنيعهم بافرادها بسباب مستقلة وجعلها من مباحث الخلافات فاض بخلافه وأخذ مال غيره
بالخاء له حكم الغاصب وقد قل الغزالي من طلب من غيره مالا في الملاء قد دفعه اليه لباعث الخفاء
فقط لم يملكه ولا يجعل له التصرف فيه والاصل في الباب الكتاب والسنة واجماع الامة وهو كبيرة قال
عن الهر وى ان بلغ نصابا واعترض بنقل ابن عبد السلام الاجماع على ان غصب الحبة وسرقها كبيرة
لكن توقف فيه الاذرى ويوافقه الحلاق الماوردى الاجماع على ان فعله مع الاستحلال ممن لا يخفى عليه
كفر ومع عدمه فسق وكان هذا التفصيل انما هو من جهة حكائية الاجماع عليه والا فصرح بهذه اثنان
استحلال ما تضرع به ضروري كسر وان فعله مالا فلا وان فعله فقه نظره (فلو ركب دابة) غيره غير
اذنه وان كان هو المبرها بخلاف ما لو وضع علمها متاعا لغير اذنه بحضوره فسيبها مالك فانه ضمن المتاع
ولا يضمن مالكه الدابة اذا استيلاء عنه علمها (أو جالس) أو تحامل برجله كما قاله البغوي أى وان اعتد
معها على الرجل الاخرى فيما يظهر (على فراش) لم يدل قرينة الحال على اباحة الجلوس عليه مطلقا
أو لناس مخصوصين كفرش مصاطب البرازين أى جمع مصطبة بالصاد والسين وفتح الميم وقد تكسر
(فغاصب) وان لم يتلقه (لحصول غاية الاستيلاء) وهى الانتفاع بعدا ولم يقصد الاستيلاء كفى الروضة
وان نظره فيه السبكي وصوب الزركشى قول السبكي من لم يقصده لا يكون غاصبا ولا نسا ما وافهم المتن انه
لا بد في منقول غيره من النقل وهو كذلك خلافا لقول جمع لو رفع منقول لا كتاب من بين يدي
مالكه لنظره و رده حاله من غير قصد استيلاء عليه لم يضمنه نعم قد يتحمل كلامهم على ما اذا دلت
القرينة على رضا مالكه بأخذه لنظر اليه على ان ما يأتى في الدخول لا تفرج يؤيدهم إلا أن يفرق بأن
لاخذ والرفع استيلاء حقيقي فلم يمتنع معه قصد بخلاف مجرد الدخول وافهم اشتراط النقل ان لو أخذ
يدقن ولم يسره لم يضمنه قال بعضهم بخلافه في حاجته كذا كرهه انتهى وبعبارة غير واحد أخذ بيد
قن غيره وخوفه بسبب تهمه ولم ينقله من مكانه الى آخر أو نقله لا يقصد الاستيلاء عليه أى بناء على
خلاف ما مر عن الروضة لم يضمنه وكذا ان اتفق هو من محله باختياره أو ضرب ظالم قن غيره فأتى لأن
الضرب ليس باستيلاء نعم ان لم يمتد الى دار سيده ضمنه ولو رزق داخل حمام مثلا فوقع على متاعه لغيره
فكسره ضمنه ولا يضمن صاحبه الزالى الا ان وضعه بالمر تحبث لاراه الداخل ووجده لم يمسك سوى
المر فمدر المتاع دون الزالى به ولو دفع عبده الى غيره لم يملكه حرقه فأمانة وان استعمله في مصالح تلك
الحرفة أى المتعلقة به بخلاف استعماله في غير ذلك وافهم المتن أيضا انه لا فرق فيه ما بين حضور المالك
وغيبته لكن نقله عن المتولى ان هذا ان غاب أى وحيد يضمن الكل والاستطراد أن يرضيه أو يمنع
التصرف فيه وحينئذ اذا جلس أو ركب معه لا يضمن إلا النصف وان ضعف المالك بناء على ما يأتى عن
الاذرى قال المتولى ولو رفع برجله شيئا بالارض لنظر جنسه ثم تركه فضاع لم يضمنه قال شارح ونظيره
رفع سجاد برجله ليصلى مكانه انتهى ويتعين حمله ما على رفعه ليس فيه اتصال المرفوع عن الارض
على رجله ولا ضمنه لما هو ظاهر ان لاخذ بالرجل كهو باليد في حصول الاستيلاء وافق التلانى بأن
من ظفر بأقراصه أى أو خلع من تحت غاصب فأخذه ليرده فهرب قبل تمكنه من رده ورفع لم يملك
لم يضمنه واطلق الماوردى وابن كج انه يضمنه بوضع يده عليه وتأيد الزركشى للأول بأخذ الحجر صيدا
لبداهه مردود بأن هذا حق الله فيساق فيه وسباق عن الشيخين في شرح والايدي المترتبة ما يصرح
بالتلانى والحق الغزى بالصدق غيره اذا عرف مالكه بخلاف من لم يعرفه أو لم يردده أو قصر فيه فانه

(قوله) لغيره الى قوله قال بعضهم
في النهاية الا قوله أى وان اعتد
الى المتن وقوله أى يجمع الى المتن
(قوله) لم يضمنه في هذه المقالة نظر
لان عدم الضمان لا يقابل انه لا بد
من النقل ابن قاسم أقول وهو
كذلك وانما يضمن مقابله قول
هو لا بأن النقل كلف وان عرى
عن القصد (قوله) وبعبارة الى قوله
وافق التلانى في النهاية وعبارة
وصرح كبير بأنه لا بد من النقل

(قوله) أى أخرجه الى قوله وقيد ادى الى
النهاية (قوله) وقيد ادى بأن يدخل
بأهله أقول سن الواضع ان قيد
الدخول انما اعتبره الشرحان
لاجل محل القطع حتى لا يتعبر
الوجه الآتى على تقدير عدم الدخول
فان كان اختلاف المتأخرين عنهما
في ان الدخول بالاهل الخ تصوير
أوتقيد بالنظر الى تحرير محل
الخلاص فهو أمر محتتمل وينبغي
أن يرجع فيه الى كلام الغزالي
وغيره ممن لا يعتبر الازعاج المجرد
عن الدخول في تحقق حقيقة
الغضب وان كان اختلافهم ناشئا
عن توهم ان الغضب حقيقة على
المنهج يتوقف عليه فيكون قيدا
ولا يتوقف فيكون محض تصوير
فهو غشية عن ادعاء النظر
وحسن التأمل فان أصل الدخول
غيره من على المنهج عندهما في
تحقق حقيقة الغضب فضلا عن
قيد فقامله ان كنت من أهله
(قوله) أى أخرجه الى قوله ولو منعه
في النهاية (قوله) أما اذا لم يقصد
الى المتن في النهاية (قوله) كأن
دخل لتخرج أولا يقصد فانه داخل
في قوله لم يقصد الاستيلاء ثم رأيت
الحشى ذكره (قوله) وقد دخل
يقصد الاستيلاء على جميع الدار
كما هو واضح أم لو قصد الاستيلاء
على البعض فقط فظاهر انه يكون
شرى كافي النصف ما لم يمتنع المالك
منه والا فيكون غا سببا لجمعه
(قوله) فلا يكون الى قوله وهو
ظاهر في النهاية (قوله) وأخذ
السكى عارضا واخذ السكى

بضمه مطلقا لتفسيره ولو سخر ظالم قهر مالك دابة يده على عمل فتلقت في يد مالكها لم يضرها السخر
وعليه جرح مثل ذلك العمل ولو سبقت أو أساقت بقرة إلى راع لم تدخل في ضمانه إلا أن أساقتها مع البقر
(ولو دخل داره وازججه عنها) أي أخرجه منها فغاصب وان لم يقصد الاستيلاء وجوده يعني عن
قصده وقيد بأنه أن يدخل بأهله على هيئة من يقصد السكنى، ويخترج عنه ما لا يخرج به وقد قطع
الامام بعدم ضمانه لصحة ربح ابن الرفعة أنه غصب كذا قصدا لائق كالتبديل وتصریح الزوجه
أصلها بتحصوله المذموم منه حصوله هنا بالاولى في قولهما (أو أوزججه) أي أخرجه عنها (وقهره على
الدار) أي منعه التصرف فيها وهذا لازم لا راجع فالنصرح به بتفسيره في قولهم من ثم حذفه وغيره
(ولم يدخل فغاصب) وان لم يقصد الاستيلاء عليها خلا للجمع (وفي التامه وجهه) انه لا يكون
غاصبا عملا بالعرف ولو منعه من نقل الامتعة فغاصب لها أيضا وان لم يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها
وما فهمه كلام جمع انه لا بد أن يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها ولو لم يكن قصد الاستيلاء على الدار رده
الأذرى فقال الأقرب وفاقا لصاحب الكفاي ان الاستيلاء على الطرف استيلاء على الظرف و
(ولو سكن بيتا) أولم يسكنه (ومنع المالك منه دون باقي الدار فغاصب البيت فقط) لانه الذي
استولى عليه (ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يتخلله من أهل ومستأجر
ومستعير (فغاصب) وان ضعف الدخل وقوى المالك حتى لو أهدمت حينئذ ضمنها لأن قوته انما
تعمل النزاع منه حالا ولا تمنع استيلاءه فعلم خطأ من افق فيمن ادعى عليه غصب عقار فأقيم بينه بضعه
بأنها اتفق ويصل عنه حكم الغصب وان ثبت بالنينة أم اذ لم يقصد الاستيلاء كان دخله تخرج لم يكن
غاصبا وانما ضمنه منقول رفعه لذلك لان يده عليه حقيقة واليد على العشار حكمية فتوقف على قصد
الاستيلاء حكمه (وان كان) المالك أو خوه فيها وقد دخل بقصد الاستيلاء بخلاف نحو المتفرج
(ولم يزججه) عنها (فغاصب نصف الدار) لاجتماع يدها فيكون الاستيلاء لها معا وبه يعلم ان
مالك الدار لو تعدد كان غاصبا لحصة بعدد الرؤس وعكسه (الأن يكون ضعيفا لا بعدة مستوليا على
صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها لتعدد تعدد ما لا يمكن تحقيقه وأخذ منه السبكي وتبعه
الاسنوى انه لو ضعف المالك بحيث لا يعده قوة الداخل استيلاء يكون غاصبا لجميعها اذا قصد
الاستيلاء عليها واعترضه الأذرى بأن يد المالك باقية لم تزل فهي قوية لاستنادها للملك ورد بأنه
قد يعارض بمثله في الداخل الضعيف بقصد الاستيلاء ويرد فوضوح الفرق بين يد المالك الحسبة
منقضية ثم فأمر قصد الاستيلاء وموجوده هنا فليرد بقصد همه في دفعه من أصلها وان ضعفت وحيث
تجعل غاصبا لم تنزله اجرة على ما افق به القاضي في سارق تعدد خروجه فتحقيا في الدار ليله لكن قال
الأذرى انه مشكل لاوافق عليه وهو ظاهر إلا أن يكون القاضي نظرا إلى أن اليلة لا اجرة لها غالبا
ينص كلامه حينئذ ولو استولى على أم أو هادى الغنم فقتله الولد أو الغنم لم يضمن غير ما استولى عليه
سكن بحث ابن الرفعة انه لو غصب أم لتقتل قتلها الولد فقتله الولد فقتله الولد فقتله الولد فقتله الولد
لم يملكه لذلك انتهى وقضية انه لو غصب الولد فقتله أمه ضمنها لا طراد العادة بذلك فيها وفي جميع ذلك
نظر ومخالفة لطلاتهم انه لا يضمن إلا ما استولى عليه واستشهدا بن الرفعة لثمان الولد والتطبيع
الذي اختاره بقولهم لو كان يده دابة خلفها ولدها ضمن اطلاقه كأمه مرود بجوارحه على ما اذا وضع
ه عليه (وعلى الغاصب) الخروج من المغصوب العقار بنية عدم العود اليه وتسكين المالك
منه و (الرد) فور اعتد التمسك للمنفق الذي يملك الغصب والمثقل عنه ولو نفسه أو فعمل أجنبي
ان عظمت المؤنة ولو نحو جبة وكاب مخترم وان لم يطلبه المالك لغير الصبح على اليد ما أخذت حتى

تؤذنه كذا استلوا به وهو انما يدل على وجوب الضمان ولعلمهم ولكوا ذلك الى ما هو معلوم يجمع عليه
 ان الخروج عن العصبية واجب فوري فيكون وضع العين بين يدي المالك بحيث يعلم ويتحسّن من
 أخذها وكذا يدلها كما علم محامر أول المبيع قبضه أنه يكفي ذلك في الدين كالأمان وقضية
 كلامهما في موضع اختصاصه بالعين وخزيمه في الأنوار وفي داره ان علم ولو باخبار ثقة ولو غصب من
 غير المالك يرى بالردان غصب منه ان كان نحو ودعيه ومستأجر ومترته لا ملته في مستعير
 ومستأجر وجهان أو جهما كما اقتضاه كلامهما انهما كالتلصص بجامع الضمان وقد يجب مع الرد القيمة
 للحيولة كالمغصب أو غصب أمة فحلت بجرته عذر بيعها وقد لا يجب الرد لكونه مملوكه بالغصب كان غصب
 حربي مال حربي أو لحرف سر كان غصب خيطا وخط به جرح محترم فلا ينزع منه مادام حيا الا اذا لم يخف
 من نزع مبيع تيم أو المالك الغاصب لها بقله كإتاني وقد لا يجب فورا كان غصب لولا وأدخله في سفينة
 وكانت في الماء خفيف من نزع هلاك محتمل وكان أخره للاشهاد كما مر آخر الوكالة (فان تلف عنده)
 المغصوب أو بعضه وهو مال مقبول باتلاف أو تلف (ضمنه) اجماعا نعم لو غصب حربي مال محترم ثم عصم
 فان كان باقيا رده أو اتلف لم يضمنه كمن غير مكاتب غصب مال سيده واتلفه وباغ أو عادل غصب شيئا
 واتلفه حال القتال أو تلف فيه بسببه ما غير محمول كجبة برت اتلفها فلا يضمنها وكذا الاختصاص وان غرم
 على نقله اجرة ولو غصب قنا وجب قتله بغوردة فقتله لم يضمنه واستطرددها كالاخصاب مسائل تقع
 بها الضمان بلا غصب بمباشرة أو بسبب لتاسيتها به وان كان الانسب باب الجنائيات فقال (ولو اتلف
 مالا) محترما (في يد ما لك ضمنه) اجماعا وقد لا يضمنه كأن كسر بابا أو ثقب جدارا في مسألة الظفر
 أو لم يتمكن من اراقته خرا لا بكسر اناء أو من دفع صائل الا يقتل دابة وكسر سلاحه وما تلفه باغ على
 عادل وعكسه حال القتال وحربي على معصوم وقرن غير مكاتب على سيده ومهدر بخوردة أو صيال اتلف
 وهو في يد ما لك وخروج باتلاف ماله بخوردة ومعهها ماله كما قتلت فلا يضمنها كما مر نعم ان كان السبب
 منه كان اكترها الحل مائة فراد صاحبها معها ضمن قسط الزيادة واثق البعوى بأنه لو صرع فوقع على
 مال لغيره ضمنه كالموسق عليه طفل من مهدد واعترض بما في الروضة عنه قبل الجهادة لو سقطت
 الدابة منه لم يضمن راكبا ما تلف بها انتهى وقد يفرق بأن الأول اتلاف مباشرة والثاني اتلاف سبب
 ويعتفر فيه ما ضعفه مالا يعتقر في الأولى لتوقها (ولو وقع رأس زق) وتلف ضمن لانه مباشر اتلافه أما
 اذا كان مافيه جامدا انخرج بغيره نار اليه فالضامن هو المقرب لقطعها أثر الأول بخلاف
 ما لو خرج بريح هابت حال الفتح أو شمس مطلقا لانه لا يصلح ان لقطع ومثلها كما هو ظاهر فعل غير
 العاقل (مطروح على الأرض) مثلا (نخرج مافيه بالفتح أو منصوب فسقط بافتح) لغيره
 الكوا وجذبه أو لتطامر مافيه حتى اتى أسفله وسقط (وخرج مافيه) بذلك وتلف (ضمن) لتسببه
 في اتلافه اذ هو ناشئ عن فعله وان حضر ماله وما كنهه تداركه كما لو راى يتل قننه فلم يمنع ودعوى
 ان السبب بسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة ممنوعة (وان سقط بعارض ربح)
 أو زلزلة طرأ بعد الفتح أو بوقوع طائر عليه (لم يضمن) لان الخروج ليس بفعله مع عدم تحقق
 هبوبها بخلاف طلوع الشمس فلم يعد قصد الفتح له ويتردد النظر في البلاد الباردة التي يعتاد فيها
 الغيم أياما وعدم اذاتها المثل هذا فطلعت واذا به على خلاف العادة ومتعضى نظره لم يفتحق فيها
 المتعضى للتصدد المذكور عدم الضمان عند الطراد العادة بذلك ويؤيده عدمه في قولهم ولوشك
 في مسقطه فلا ضمان كفي الشامل والبحر لان الظاهر انه بأمر حادث وحل السفينة كفتح الرق (ولو وقع
 قصاعن طائر وهيجه فطار) حالا (ضمنه) اجماعا لانه الجأه الى الفرار كما كراهه الادعي (وان اقتصر

(قوله) وقد لا يجب الى المشتري
 النهاية والمختار (قوله) المغصوب
 الى قول المصنف ولو فتح في النهاية
 (قوله) لو صرع أى اسببه عليه
 (قوله) واعترض بما في
 العرص (قوله) ولا ينافيه بما في
 الروضة عبارة ولا ينافيه بما في
 الروضة الخ لان الأول الخ (قوله)
 أما اذا الى قوله ويتردد النظر في
 العاقل (قوله) فعل غير العاقل
 النهاية (قوله) بل قوله لا
 قد تنظر فيه بأنه مثل الرمي للحادثة
 فلتأمل بل قوله لا في أول وقوع
 طائر عليه بآفته ثم رأيت النازل
 المختار قال قوله غير العاقل لعل
 المراد الخ (قوله) اجماعا الى قوله
 كذا الطائفة في النهاية

على الفتح فالأظهر أنه ان طار في الحال) أو كان آخر القفص فشي عقب الفتح قليلا قليلا حتى طار
أو ثبت هرة عقب الفتح فقلته كذا الطلقاء وقيد السبكي وغيره بما اذا علم بحضورها حين الفتح والا
كانت كريح طرات بعده وقد يفرق بأن الاتفاق قد يصد من هرة تتر عليه بعدة دفعات ولا كذلك
الريح الطارئة لأن تلك أقوى في الاتفاق وأغلب في مراقبة الماء كقول ويحيى عليه بوجود هرة
ضاربة بذلك المكان غالباً كحضورها حال الفتح حتى عند السبكي أو أطلق بهيمة ويحيىها حب فكلته
بخلاف ما لوقع وعاء حب فكلته بهيمة على ما نقل و يفرق بأنه في الأول أغرى الهيمة بالطلاق وهو
تجانبها وفي الثاني لم يفرها والفرص أنه لم يستول على الحب (ضمنه) لاشعاره بتغييره ومحل
قواهم المناصرة مقدمة على السبب ما لم يكن السبب ملحقاً (وان وقف ثم طار فلا) لاشعاره باختياره
و يعبري ذلك في حل رباط الهيمة وفتح باب اصطبلها ومثلها حق غير مزمع مجنون لا عاقل ولو أتى بالحق
جمع يفتح القفص ما لو كان يندسبي أو مجنون طائر فأمره انسان بالطلاق من يده قال الأذرى وهذا
حيث لا تتميز والأفقيه نظراً لعدم المميز وعدم تغيير المميز من يرى شتم طاعة آخره قبل الأولى طير
لا طائر لأنه في القفص لا يطير ورد بأن الذي قاله جمهور لغويين ان الطائر مفرود الطير جمعه (والأيدى
المتربة) بغير تزوج (على يد الغاصب) الضامن وإن كانت في أصلها أمانة كودعة ووصف كالة
بأن وكاه في الرد (أي ضمان وان جهل صاحبها الغصب) لأنه وضع يده على ملك غيره بغير إذنه
والجهل انما يستطاع الأثم لأنه من خطاب التكليف لا الضمان لأنه من خطاب الوضع فيطالب أيهما
شاء نعم الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع يدهما للصلح وكذا من انتزعه ليرده لما له من يده بغير ضامنة
وهي يده أو حر في دون غيرهما مطلقاً كما قاله لكن رجع السبكي الوجه القائل بعدم الضمان
إذا كان معرضاً للضياع والغاصب بحيث تفوت مطالبته بظاهر واستثنى البغوى من الجهل ما لو غصب
عنا ودفعها إلى الغير ليردها لما له من كفاها فقلت في يده فإن جهل العبد ضمن الغاصب فقط والاتفاق
برقبته وغرم المالك أي ما شاء ما لوزوج غاصب المعصوم به جأهلى بعضهما فقلت عند الزوج بغير
الولاية منه فلا يضمن لأن الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت يد الزوج وبهذا يندفع إيراد
هذه على المتن (ثم ان علم) الثاني الغصب (فكلا غاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده)
ويطالب بكل ما يطالب به الأول اصدق هذا الغصب عليه نعم لا يطالب بزيادة قيمة حصلت في يد الأول
فقط بل انطال بهما هو الأول ويبرأ الأول لكونه كالضامن لتقرر الضمان على الثاني ببراء المالك
للتاني ولا عكس (وكذا ان جهل) الثاني الغصب (وكانت يده في أصلها يضمن كالعارية)
والبيع والقرض وكذا الهبة وإن كانت يده ليست بضمنان لأنه دخل على الضمان فلا تغر برمن
الغاصب وفي الهبة أخذت تلك (وان كانت يداً أمانة) بغير اتماب (كودعة فاقترار على الغاصب) لأنه
دخل على ان يده منأمانة عن الغاصب فان فرم الغاصب لم يرجع عليه وان غرم هو رجع على الغاصب ومثله
ما لو مال المعصوم على شخص فالتلفه كحرم آتفاو بدالاتقاط ولولتلك قبله كيد الأمانة وبعده كيد
الضمان (ومتى اتلف الآخذ من الغاصب) شيئاً (مستقلاًه) أى بالاتلاف وهو أهل للضمان
فالقرار عليه مطلقاً) أى سواء أكانت يده بضمنان أو أمانة لأن الاتفاق أقوى من اثبات
اليد العادية أما إذا لم يستقل بالاتلاف بأن حمله عليه الغاصب فان كان لغرضه كذبح شاة أو قطع
ثوب أمره به ففعله جاهلاً بالقرار عليه أو لا لغرض فعلى المتلف وكذا ان كان لغرض نفسه كإفال
(وان حمله الغاصب عليه بأن قدم له طعاماً معصوماً بزيادة فكله فكذا) القرار عليه (في الاظهر)
لأنه المتلف واليه عادت المنفعة هذا ان لم يقل له هو ملكي والالم يرجع عليه لا اعترافه بأن المالك ظلمه

(قوله) لأنه وضع يده الى قوله وكذا
في النهاية (قوله) واستثنى البغوى
الى المتن في النهاية (قوله) الثاني
الغصب الى قوله ولو كان المعصوم
قنانياً في النهاية

والمنظوم لا يرجع على غير ظالمه (وعلى هذا) الاظهر لو قدمه لما السكه فاكه جاهلا (برئ الغاصب)
لانه المتلف اما اذا اكله عالما فيبرأ قطعها هذا كله ان قدمه له على هيئته اما اذا غصب جبا ولحا أو عسلا
ودقيقا وسنعه هريرة أو حلوى مثلا فلا يبرأ قطعها لانه لما صبره كالتلف انتقل الحق لقيمه وهي
لا تسقط بمثل غير هذا الارضا مستحقها وهو لم يرض ولو كان المصوب قنا فقال الغاصب لما السكه
اعتقه أو اعتقه عنك فاعتقه جاهلا كونه عبده أو حيانه بل وان ظن موته نفذ العتق وبرئ الغاصب
فان قال عني عتق وبرئ أيضا على ما رجحه السبكي ومن تبعه وعلى العتق قال الشيخان تقع عن المالك
لا الغاصب فان قلت العبرة في العتق بما في نفس الامر فعتقه عنه اما بيع ضمنى ان ذكر عروضا
والافهية قلت يفرق بان قرينة الغصب صيرت عتقه كالهدا والأصل في عتق المالك وقوعه عنه
فصرفه عنه الى غيره لا يثله من مقتضى قوى ولم يوجد وليس هذا من تلك القاعدة لان ما هنا
في أمر ترتب عليه عتقه وقد تقرر انه واقع عنه أصالة وتلك في عقد استوفى الشروط في نفس الامر
من غير مانع فيه فتأمله * (فصل) * في بيان حكم الغصب وانقسام المصوب الى مثل ومتمم
وباعه ما وما ضمن به المصوب وغيره (تضمن نفس الرقيق) ومنه مستولة ومكاتب (بقيته)
بالغة ما بلغت (تلف أو تلف تحت يد عادية) بتخفيف الياء كسائر الاموال وأراد اعادة الضامنة
وان لم يتعد صاحبها ليدخل نحو مستامر ومستعير ومخرج نحو حرق وقن المالك وآثرها لان السبب
موضوع لا تعدى والمراد كما يعلم مما يأتي بالقيمة في المصوب وانعاضه اقصاها من الغصب الى التلف
وفي غيره قيمة يوم التلف (وأبعاضه التي لا تتقدر ارشها من الحر) كهرال وزوال سكره وجناية على نحو
ظهر أو عتق تضمن لكن بعد الاند مال لا قبله (بما تنقص من قيمته) اجماعا فان لم تنقص لم يلزمه شيء
أما الجناية على نحو كف عما هو متدبر منه بنظره في الحرف فمما تنقص من قيمته لكن بشرط ان لا يساوى
التنقص مقدره كنصف القيمة في اليد فان ساواه تنقص منه القاضى كما في الحصة كومة في حق الحر
ككذا ذكره المتولى واعتده جمع ورد به انما يأتي في غير الغاصب أما هو فيضمن بما تنقص مطلقا
لانهم شددوا عليه في الضمان بما لم يشددوا على غيره ويؤيده ما أتى في نحو قطع يده من انه يضمن
الاكثر (وكذا المقدرة) كيد (ان تلفت) بأقعة مما وية أو قود أو حدة فيجب بعد الاند مال هنا أيضا
ما تنقص لان الساقط من غير جناية لا يتعلق به قود ولا كفارة ولا تنرب على عاقلة فاشبه الاموال
فان لم تنقص كأن قطع ذكره وأنشاه كما هو الغالب لم يجب شيء (وان تلفت) بالجناية عليها (فكذا
في القديم) يجب ما تنقص من قيمته كسائر الاموال (وعلى الجديد يتقدر من الرقيق والقيمة فيه
كالدية في الحرفي) أنشيه وذكره قيمتان وان زادت قيمته وفي يديه كمال قيمته نعم ان قطعها ما مشتر وهو يد
البائع لم يكن قابضه فلا يلزمه الا ما تنقص والا كان قابضه مع كونه سيد البائع وفي (يده نصف
قيمه) كما سيذكره آخر الديان وهل يتوقف الضمان هنا على الاند مال أيضا قولنا ظاهر النص
كما قاله القولى لا وقال الاذرى انه الاصح فيقوم بحرقه وقدرى وقال البلقيني والزر كشي المرح ان المال
لا يؤخذ قبل الاند مال لاحتمال حدوث نقص بسرمان الى نفس او بشركة جاره وكلام الشيخين
هنا ظاهر في ذلك وعلى الاول فالفرق بين المقدرو وغيره خفي اذا اتخذوا المذكور في التعليل
المذكور باقى المقدرو وغيره هذا ان كان الجاني غير غاصب أما هو فيلزمه أكثر الامر من
نصف القيمة والنقص على القولين لاجتماع الشبهين فلو تنقص بقطعها ثلثا قيمته لزمه النصف بالقطع
والسدس بالغصب نعم ان كان الساطع غير الغاصب والمالك وهو بمن ضمن كما هو ظاهر لزمه النصف
والغاصب الزائد عليه قسط أو المالك ضمن الغاصب الزائد عليه (وسائر الحيوان) أى ابيه

(قوله) أو حلوى في أصله غير خطه
بالف
* (فصل) تضمن نفس الرقيق *
(قوله) في بيان أحكامه الى قول
المصنف وعلى الجناية في النهاية
(قوله) والا كان قابضا أى لو جنى
القيمة كان قابضا الخ

وهو ما عدا الآدمي إلا الصيد في الحرم أو على الحرم لما مر أنه يضمن بمثله للنص ضمن نفسه
 (بالقيمة) أى أقصاها كما يعلم مما يأتي وأجزاؤه بما ينقص منها لأنه لا يشبه الآدمي بل الجساد
 وحمل المتن على ما ذكرنا أولى من تخصيص الاستوى له بالأجزاء قال لأن ضمان نفسه بالقيمة يشارك
 فيه القن انتهى لكن وجه تسميتهما أن أجزاءه كنفسه بخلاف القن فحمل المتن على هذا التعميم
 المختص به ليفرق به بينه وبين القن أولى * تنبيه * التقويم بعد الاندمال دائما والقيمة العترة كلا
 أو بعضا فتمت يوم التلف في غير المصوب وأقصى القيم فيه فتمأمله * فسرع * أخذنا فقال
 انحرقت كدمنه وأنى بعضهم في أطعمه غيره مسموما فانت بانه يضمها لا غير مسموم ما لم يستول
 عليها ومن أجزاؤه الأيتا وضع فيه دأتم يضم ما تلقت على المستأجر الان غاب وطن ان البيت
 مغلق وبهذا يقيد ما يأتي قيل البير من اطلاق عدم الضمان (وغیره) أى الحيوان من الاموال
 (مثل ومقتوم) كسر الواو وقيل بفتحها (والاصح ان المثل محصره كبل أو وزن) أى أمكن
 ضبطه بأحد هما وان لم يعد فيه فخصوصه (وجاز السلم فيه) فاحصره عند أوزر ع كميوان وشباب
 متقوم وان جاز السلم فيه والجواهر والمجونات ونحوها وكل ما مر مما يتبع السلم فيه متقوم وان حصره
 كبل أو وزن لأن المانع من ثبوته في الذمة بعقد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدى وأورد عليه خل
 القم فانه متقوم مع حصره بأحد هما ووجه السلم فيه ويرد مع حصره بذلك لان ما فيه من الماء
 صيره مجهولا ولا يراختلط بشعر مثل مع عدم صحة السلم فيه فيجب اخراج القدر الحق من كل منهما
 كذا قاله الاستوى وتبعه جمع لكن قال الاذرى انه عجيب ومن ثم قال الزركشى وقد يتبع رد مثله
 لانه بالاختلاط انتقل من المثل الى المتقوم للجهل بقدر كل منهما وهذا هو الواجب كل ما هم مصرح به
 حيث شرطوا في المثل صحة السلم فيه فعليه لا يراد على ان الجار دالمثل لا يستلزم كونه مثليا كما يجب
 رد مثل المتقوم في القرض ومعيب حب او غيره تحب قيمته كما أتى به ابن الصلاح مع صدق حد
 المثل عليه وقد يمنع صدقه عليه فانه لا يصح السلم فيه بوجوب العيب لعدم انضباطه (كأء) غرض من
 بنار أما المسخن بها فتقوم على ما في المطلب لاختلاف درجات حموه والحق به الاذرى الدهان
 اذا دخلت النار أى غير التميز لكن خالفه في الكفاية حيث جوز بيع بعضه ببعض والاؤل أوجه
 وقيد بشرح وغيره بما لم يخالفه تراب وترددوا في الماء الملح ويظهر انه ان اختلفت ملوحتة ولم تضبط
 كان متقوما لعدم صحة السلم فيه والا كان مثليا ولو أتى حجر احارافى ما برد في الصيف فزال برده
 فأوجه أوجهها انه يلزمه ما بين قيمته بارد او حار حينئذ (وتراب ورمل ونحاس) يضم أوله أشهر من
 كسره وحده وفضة (ونير) وهو ذهب المعدن الخالص عن ترابه وأتى ما يلزم منه ان نحو الاناء من نحو
 الخحاس متقوم ودرهم ودينار ولو مغشوشة وكسرها ونحو سبيكة (ومسألة وكافور وقطن) وان كان
 فيه حبه كذا ذكره الرافعى ولم يرد ابن الرفعة فبحث خلافه قال بعضهم وقشرين لم تعرض على النار
 بما يمنع صحة السلم فيه انتهى ومثله في ذلك البن نفسه (وعنب) وسائر الفواكه الرطبة على ما جرى
 عليه ههنا لكنهما جريا في الزكاة لتلاعن الأكثرين على ان ذلك متقوم وصححه في المجموع واعتمده
 ابن الرفعة وغيره (ودقيق) كفاي الروضة أيضا خلافا لمن وهم فيه ونحوه وجوب وأدهان وسمن ولبن
 ونخيض وخل لا ما فيه ويص وصابون وقمر وزبيب (لاغالبه ونحوه) لاختلاف أجزائهما
 مع عدم انضباطها (فيضمن المثل بمثله) ما لم يترأصيا على قيمته لانه اقرب الى حقه نعم ان خرج المثل
 عن القيمة كان أنف ما بمقازة ثم اجتمع على لاقية للماء فيه أصلا لم يمت فيه جعل الاتلاف بخلاف
 ما لا يقيته له قيمة ولو تافه لان الاصل المثل فلا يعدل عنه الا حيث زالت ماليته من أصلها والافلا كما

(قوله) أى أقصاها الى التنبيه في
 النهاية (قوله) أى الحيوان الى قول
 المصنف ثم في النهاية (قوله) على ان
 يجب بدل (قوله) ولو أتى حجر الى
 قوله وأتى في النهاية (قوله) وان كان
 فيما الى قال في النهاية والمغنى (قوله)
 لاختلاف الى التنبيه في النهاية

لا ينظر عند رد العين الى تفاوت الاسعار ومحلها كما يعلم مما يأتي في قوله ولو نظير بالغاصب في غير بلد التلف الخ فيقال لا مؤنة لتفعله والاغرمه قيمته بجعل التلف ولو صار المثل متقوما او مثليا او المتقوم مثليا كجمل الدقيق خبزا والسمسم شرجا والشاة لحما ثم تلف ضمن المثل ساوى قيمة الآخر لم لا يمكن الآخر أكثر قيمة فيضمن بقيته في الأولى والثالثة وتخير المثل عبط اليه باى المثلين في السانعة فعلم انه لو غصب صاع بر قمته درهم فطبخه فصارت قيمته درهمان وسدسا فخره فصارت درهمان وثلاثا واما درهم درهم وثلاث وكيفية الدعوى هنا استحق عليه قيمة خبز درهمان وثلاثا ولو صار المتقوم متقوما كائنا نخاس صبيغ منه جلى وجب فيه أقصى القيمة ويضمن الخلى من التقدير وسنعتة بقيته ما من نقد البلد وقال الجمهور يضمنه كله بقيته من نقد البلد وان كان من غير دينه ولا ربالا لأنه مختص بالعمود (تلف) الغصب اذ الكلام فيه خلافا لمن وهم فأورد عليه ما لا يرد (أو تلف فان عذر) المثل حسا كان لم يوجد محل الغصب ولا بدون مسافة القصر منه نظير ما مر في السلم او شرعا كان لم يوجد المثل فيأخذ كالأبأكثر من عن المثل (فالقيمة) هي الواجبة لانه الآن كالمثل له (والاصح) فيما اذا كان المثل موجودا عند التلف فلم يسله حتى فقدته كما مر ح به أصله (ان المعتبر أقصى قيمة من وقت الغصب الى تعذر المثل) لان وجود المثل كبقاء عين الغصب لانه كان مأمورا برده كما كان مأمورا برده للغصب فاذا لم يفعل غرم أقصى قيمة في تلك المدة لانه ما من حالة الا وهو مطايب برده فيها اذا كان المثل مقتودا عند التلف فيجب الاكثر من الغصب الى التلف بنسبه * هل المعتبر قيمة المثل او الغصب وجهان ربح السبكي وغيره الأول قالوا لانه الواجب ان كان الغصب هو الاصل وينبغي عليهم ان الواجب على الأول الأقصى من التلف الى انتطاع المثل وعلى الثاني الاقصى من الغصب الى التلف كذا قاله شارح والذي صرحوا به كالمثل ان الواجب الاقصى من الغصب الى تعذر المثل في حالة أو الى التلف في أخرى وهذا غير الامرين اللذين بناهما على ما ذكر وهو ظاهر أوصرح في ان العبرة بقيمة الغصب لا المثل والالم يعتبر من وقت الغصب ومن ثم ذكر شيخنا في شرح الروض ما يصرح بان المتقول هو اعتبار الغصب (ولو نقل الغصب المثل) أو انتقل بنفسه أو بفعل أجنبي وكذا المتقوم كما علم كالذي قبله من قوله السابق وعلى الغاصب الرد فذكره مثال والاقصا على المثل لانه الذي يترتب عليه جميع التفريعات الآتية منها قوله طالبه بالمثل فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (الى بلد) أو محل (آخر) ولو من بلد واحد بشرط ان يتعذر احضاره حالا كما عهده الاذرعى أى والالم يطالبه بالقيمة (فلا مجال ان يكافئه رده) اذا علم مكانه لخبر على اليد السابق (وان طالبه) وان قرب محل الغصب ولو لم يخف هربه ولا تواريه كما يصرح به الاطلاق وهو الاوجه خلافا للساوردى ومن تبعه (بقيته) أى بأقصى قيمة من الغصب الى المطالبة (في الحال) أى قبل الرد للحيلولة بنه وبين ملكه ومن ثم لم يطالب المثل لانه لا بد من التراد فقد زيد السعر أو ينقطع فيحصل الضرر والقيمة شئ واحد ويملكها ذلك القرض لانه يتفهمها على حكم ردّها أو ردّها عند رد العين ولا يبرأ بدفعها عن ضمان زوائده وأجرته ومعها كونها الحيلولة وقوع الترادفها (فاذا رده) أى الغصب او عتق مثلا (ردّها) ان بقيت والا فبدلها لزوال الحيلولة ويتبع رد بدلهامع وجودها وانما لم يردها اذا أخذها لفقد المثل ثم وجد لانه ليس عين حقه بخلاف الغصب ولو انتفعا على تركه في مقابلتها فلا بد من بيع شروطه وقضية المثل انه ليس للغاصب حبسه لاستردادها وهو ما ربحه الراعي كالأبأكثر للمشتري فاستد احبس البيع لاستردادها عن على ما مر وفرق غيره بان المشتري رضى بوضع البائع يده على الثمن ولا كذلك الغاصب فانما أخذت

(قوله) أو انتقل بنسبه الى قوله
وقضيته بل صرح به في النهاية (قوله)
ولو من بلد الى المتن في النسخ

منه قهرا ورده انه قهر بحق فهو كالا خيار على ان وجوب الرد عليه فور ائتمن الحبس مطلقا وليس
 كالحبس للاشهاد كحضر قبل الاقرار (فان تلف) المصوب المثل (في البلد) او المحل (المنقول)
 او المنقول (اليه) او عاد وتلف في بلد الغصب (طالبة بالمثل في أي البلدين) او الحليين شاء ان رد العين
 قد توجه عليه في الموضعين وأخذ منه الاستوى ان له الطلب في أي موضع شاء من المواضع التي وصل
 اليها في طريقه بين البلدين (فان فقد المثل غرمه قيمة أكثر البلدين قيمة) لذلك وبأني هنا بحث
 الاستوى أيضا فله مطالبته بأقصى قيم الحال التي وصل اليها المصوب (ولو تظفر بالغاصب في غير بلد
 التلغف) والغاصب مثلي والمثل موجود (فالحق انه ان كان لا مؤنة لنقله كالنقل السير وكان الطريق
 آمنا (فله مطالبته بالمثل) اذ لا ضرر على واحد منهما ما حدثت وقضية بل صريحه وصرح مامر في السلم
 والترض ان ماله مؤنة وتحملها المالك كمال مؤنة له بل هو داخل فيه لانه بعد التحمل يصدق عليه انه
 لا مؤنة له ولا ينافيه قوالهما لورضا على المثل لم يكن له تكليفه مؤنة النقل لا قول السبكي والقولي
 كالغوي لوقال له الغاصب خذته وخذ مؤنة حملته لم يعبر أما الاول فلان على الغاصب ضررا
 في أخذ المثل ومؤنة النقل منه وأما الثاني فلان على المالك ضررا في تكليفه حمله الى بلده وان أعطاه
 الغاصب مؤنة أو ماصورتا فلا ضرر فيها على واحد منهما لان المالك اذا ارشى بأخذ المثل ودفع مؤنة
 حمله لم يكن على الغاصب ضرر بوجهه وبذلك قول البرهان الفزاري لم يمتنع المطالبة بالمثل هنا لاجل
 اختلاف القيمة بل لاجل مؤنة حمله وقضية كلام المصنف أيضا انه لا فرق بين زيادة سعر المثل في بلد
 المطالبة وعدمها وهو ما رجحاه لكن أطال جمع متأخرون في الانتصار للتقيد بما اذا لم يزد ويردانه حيث
 يسر المثل بلا ضرر لا نظر للقيمة (والا) بان كان لنقله مؤنة ولم يحملها المالك أخذ اعمما تقرر واخاف
 الطريق (فلا مطالبة بالمثل) وللا غاصب أيضا تكليفه قبوله للمنافيه من المؤنة والضرر (بل يغرمه
 قيمة بلد التلغف) سواء كانت بلد الغصب أم لا هذا ان كانت أكثر قيمة من الحال التي وصل اليها
 المصوب والقيمة الاقصى من سائر البقاع التي حصل بها المصوب وذلك لان تعذر الرجوع للمثل
 كفتته والقيمة هنا للفيصوله فاذا غرمها ثم اجتمع في بلد المصوب لم يكن للمالك رد هاو طلب المثل
 ولا للغاصب استرداها وبذل المثل (وأما) المصوب (المتقوم) كالحوان وانعانه سواء التبن
 وغيره (فيضمنه بأقصى قيمه من الغصب الى التلف) لانه في حالة زيادة القيمة غاصب مطالب بالرد اذا لم يرد
 ضمن بله بخلاف ما لو رد بعد الرخص لا يغرم شيئا لانه مع بقاء العين يتوقع زيادتها على انه لا ينظر مع
 وجودها لقيمة أصلا وتجب قيمته من غالب نقد بلد التلف وشحله ان لم ينقله والا اعتبر نقد محل القيمة
 وهو أكثر الحال التي وصل اليها وقد يضمن المتقوم بالمثل الصوري كالتلف المال الزكوي في يده بعد
 التمكن لانه لو أخرج مثله الصوري مع بقائه جازة أولى مع تلفه * فصرح * قال القاضي غصب بزيادة
 خمسون فطحه فعاد عشرين فخره فعاد خمسين ثم تلف ضمن ثمانين اذا منتهه الطعن لا تخبره زيادة
 الخبر كالونسي القن حرقته وعله أخرى انتهى وأقره جميع متأخرون بل خرمه آخرون وكانهم نظروا
 الى ان هذا من صور ما اذا صار المثل متقوما للمرجح فيه انه يجب منه ما لم يكن المتقوم أعظم فتجب
 قيمته وهي الثمانون في صورة القاسي لانها الاخط والثلاثون وان وجبت للنقص لئلا يبدل
 الجزء الثمانون بالطعن فضمت للخمسين وهذا يعيب عما يقال القياس وجوب البر والثلثين لانه حيث
 لا أعظم يجب المثل وأما الثلاثون فقد استقرت بالطعن اذ لا يخبر وان زاد الخبر أنهما قالوا عما يقال أيضا
 هذا مني على ما قاله الثاني انه لو طعن البر ثم خبر بزيادة وجب أكثر القيم ولا يطالب بالمثل نظر الحالة
 عند تلافه وهو ضعيف وجه الفرق بين هذا وصورة الأولى ما تقرر انه وجب ارض أخرا فائتة فثبت

(قوله) سواء الى المتق في النهاية
 (قوله) كالحوان الى الفرع في
 النهاية (قوله) غصب بزيادة
 وأقره جميع وخبر به في النهاية بن
 غير عرو

والاصل وجبت قيمة الكل فوجب القيمة هنا ليس بالنظر لوقت التلف بل لاصم الارش الى الاصل وفيما انفرادها لقاضي النظر الى وقت التلف فحقا ف المدركان نعم يلزم على ذلك ان محل قولهم اذا صار المثل مقتو ماوجب المثل ما لم يكن المقتوم أعظم ما اذا لم يكن الغاصب ضمن جزأ من المثل اذ انتم ارشاه الى قيمة المقتوم صارا أعبط فوجب الاعط هنا نظرا لما قررته من بعية الارش للعين لا لبديل جزئها ولا ينافي ما مر من ضمان الثلاثين ما قبل القاعدة في المثل ان لا يتغير ضمانه بنقص القيمة لان هذا في نقص بالخص فقط ثم رده بعينه أم انقص بفعل الغاصب او بفعل غيره كدسيان الصعقة عنده فيضمن رده او تلف وان زاد عنده ما يزيد على ذلك النقص كجر (وفي الالتلاف) لمضون (بلاغصب) بضمه (بقيمة يوم التلف) في جملة ان صلح والا كدنازة بقيمة أقرب محل اليه وذلك لانه لم يدخل في ضمانه قبل وبعد التلف هو معدوم وضمان الزائد في المغضوب انما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو أنف عبد مغنبا لزمه تمام قيمته او أمة مقيمة لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء لانه لم يحرمة استماعه منها عند خوف الفتنه لا قيمة له وقيمتها ان غناء العبد لو حرم لكونه أمرا دحسنا يخشى منه الفتنة أو غير امر ذلك لكنه لا يعرف الغناء الاعلى وجهه محرم كنسائها فيما ذكر ولو استوى في القرب اليه محال مختلفة القيمة تحسيرا للغاصب فيما يظهر (فان جنى) عليه بعد لا بنحو صياله وهو سيد مالكه أو من يتخلفه في اليد (وتلف بمرأته) من تلك الجنائية (فالواجب الاقصى أيضا) من حين الجنائية الى التلف لان ذلك اذا وجب في اليد العادي يبقى في التلاف السارى أولى (ولا تضن) حشيشة وتجوها من المسكرات الطاهرة على ما قاله ابن التتیب كالخمر وفيه نظر لانهما متوامة يصح بيعهما فيعمل على ما اذا وقع على مريد أكلها المحرم واخصرتقوتها في التلافها ولا (الخمر) ولو ختمت لزمي اذ لا قيمة لها ككل خبث ولو دهنها وما عدا الى الوجهه والمراد بها هنا ما مع النبيذ نعم لا ينبغي اراقته قبل استحكام غير حنف فيه لكثير فله فيغرم قيمته ولا نظرها للصحتون من هو له يعتقد حله أو حرمة خلاف ما هو عليه كلام الاذرى لان ذلك انما هو بالنسبة لوجوب النكر لما يأتى انه انما يكون في مجمع عليه وما يعتقد الفاعل تحريمه (ولا تراق) هي فاولى بقيمة المسكرات (على ذمى) ومثله فيما يظهر معاهد ومستأمن لانهم يقررون على الانتفاع بها بمعنى أنهم لا يتعرض لهم فيه (الا ان يظهر شر بها أو بعضها) او هتيا وتجو ذلك ولوم من مثله بأن يطعم عليه من غير تجسس فتراق عليه لان في الطهار ذلك استهانته بالاسلام وآلة الله والهو والخير منها في ذلك هذا كله اذا كانوا بين أظهرها وان انفردوا بمحلة من البلد فان انفردوا ببلد أبى ان لم يتعاطهم سلم كاهو ظاهر لم يتعرض لهم (وترد عليه) عند أخذها منه وهو لم يظهرها (ان بقيت العين) لما تقرره ان يقر عليها والمؤن على الغاصب كافي الرضوة وأصلها وان أطا الوافي الانتصار لاقباله انه ليس عليه الا التخلية (وكذا المحترمة) وهى التى عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شئ من خلعة ولا خيرة على العقد (اذا غصبت من مسلم) يجب ردها عليه ما بقيت العين لان له امساكها التصريح خلا ما غير المحترمة فتراق ولا ترد عليه ومن أظهر خرا وزعم أنها محترمة لم يقبل منه ولا اتخذ الفساق ذلك وسيلة الى اقتناء الخمر واطهارها قال الاذرى الا ان يعلم ورعه وتشتهر تقواه وؤيده قول الامام لوشهدت بخبايل بانها محترمة لم يتعرض لها (والاسنام) والصلبان (والآلات اللاهى) والواو في الحرمة (لا يجب في الباطلها شئ) لوجوبه على القادر عليه ولان صنعة المحرم لا تقابل بمال أما لالهو غير محرمة كدفع فيحرم كسره او يوجب ارشها وياتى في البراع المختلف فيه ما مر في التبيذ (والاصح) أنها لا تكسر ~~الفسق~~ الفاحش لاما كان الزالة الهيئة المحرمة مع بقاء بعض المالبسة (بل تفصل

(قوله) لمضمون الى قوله ولولا ف
في النهاية (قوله) الاعلى وجه محرم
فغوا المقترن بالآلات الله وفيما يظهر
أى بناء على حرمة على خلاف فيه
بأق في الشهادات (قوله) ولو استوى
بأق في النهاية (قوله) وهو يد
الى المتن في النهاية ولا تضمن
ذلك الى قول المصنف ولا تضمن
في النهاية (قوله) ولو محتمة الى قوله
ومتى أحرقها في النهاية (قوله)
والمراد الى المتن في المعنى الظاهر
أراقه النبي على الحنفى وقد يدل
الطلاق قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله
ولا نطرحها الخ على أن يراق عليها
وهو محل تأمل فان ظهر فيها سرج
نقل والا فاولى من الذى يعدم
الاراقة لانه يتخذها باجتهاد
مبنى على شريعة الاسلام
ضعف مدركه فلما قيل فان كلام القنفذ
السابق انما هو فى ضمان على تقدير
الاراقة لا فى جوازها بل قولها
السابق انما هو بالنسبة لوجوب
الانكار لظاهر فى انه لابق على
الحنفى (قوله) يجب ردّها الى المتن
فى المعنى

لتعود كما قبل التأليف) لزوال اسمها وهبتها المحرمة بذلك فلا يكتفى إزالة الأوتار مع بقاء الجلد اتفاقاً
 (فإن عجز المتكسر عن رعاية هذا الحد) في الانكار (لنفع صاحب المنكر) مثلاً من يريد إبطاله لقوته
 (أبطاله كيف يسر) بأحراق تعين طريقاً وبأفكسروان زاد على ما ذكره كتصريح صاحبه ومتى أحرقها
 من غير تعين غرم قيمتها مكسورة بالحد المشروع لأن رضائهما مقول محتمر بخلاف ما لو جاز الحد
 المشروع مع إمكانه فإنه لا يلزمه إلا التفاوت بين قيمتهما مكسورة بالحد المشروع وقيمتهما منتهية إلى الحد
 الذي أتى به قال في الأحياء ويجرى ما ذكر من الإبطال كيف يسر فيما لو عجز عن صب الخمر لضيق
 رؤس أو أنها مع خشية لحرق فسقة له ومنعهم من ذلك أو كن يعضى في ذلك زمانه وتعتل شغله أى
 بحيث يعضى فيه زمن يقابل عمله فيه باجرة غير تافهة عرفاً فيما يظهر قال وللولة كسر طرفها مطلقاً
 زجراً وتأديباً دون الآحاد قال الأستاذى وهو من النقائص المهمة ولو اختلف المالك والمتكسر في أنه
 لم يمكن إلا ما فعله صدق المالك على ما يحتمل الزكشى أخذ من قول البغوى لو أراقه ثم قال كان خيراً
 وقال المالك بل عسيراً صدق المالك بحقه لأصل بقاء المالكية انتهى قال غيره وفيه نظر ويوجب بوضوح
 الفرق فأننا تحققنا ههنا المالكية واختلفنا في زوالها فصدق مدعى بقاء الوجود الأصل معه وأما في مسئلتنا
 فهمامة فتقن على إهدار تلك الهيئة التي الأصل عدم ضمانها فاذا اختلفنا في المضمين صدق المتكسر لأن
 الأصل عدم ضمانه وسيأتى أن الزوج لو ضرب زوجته وادعى أنه بحق وقالت بل تعدى اصدق لأن الشارع
 لما أباح له الضرب جعله ولياً فيه فوجب تصديقه فيه وهذا بعينه أتى هنا فالوجه تصديق المتلف
 * تنبيه * سيأتى في الجهاد أنه يجب إزالة المتكسر ويختص بوجوبه بكل مكاف قادر ولو أنشئ وتنازلاً فاسقاً
 ويستأجر عليها (بالتقويت) بالاستعمال (والقوات) وهو ضياع المنفعة من غير انتفاع كغلاظ الدار
 (في يد عادية) لأن المنافع متقومة فضمت بالغصب كالإعيان سواء كان ذلك ارتش نقص أم لا كما يأتى
 فإن تنافست الأجرة في المدة ضمن كل مدة بما يقابلها ولا يتصور هنا أقصى لانفصال واجب كل مدة
 باستقراره في الدمة عما قبله وما بعده بخلاف القيمة خلافاً لن وهم فزعم استواءهما في اعتبار أقصى
 ولو كان للغصوب صنائع وجبت أجرة أعلاها أن لم يمكن جمعها والأفاجرة الكل تحكيماً طوعاً وحراً وتعليم
 قرآن أماماً بالمنفعة له وأوله منفعة لا يجوز استئجاره لها كحب وكنب وآلة له ولا أجرة له ولو اصطاد
 الغاصب به فهو له كالأغصاب شبكة أو قوساً واصطاد بهما لأنه آلة محضه له بخلاف ما لو غصب قنناً
 واصطاد له فإنه يضمن صيده أن وضع يده عليه لأنه على ملك المالك وأجرته لأن مالكه ربما استعمله
 في غير ذلك ولو أنلف ولد حلوب فانتطع بسببه لبيها لزمه مع قيمته إرضاء وهو ما بين قيمتها وحلوباً وقيمتها
 ولأن فيها (ولا يضمن منفعة البضع) وهو الفرج (الالتقويت) بالوطء فيضمه بغير المثل بتفصيله
 الآتى آخر الباب لا يفوت لأن اليد لا تثبت عليه ومن ثم صرح تزويجه لامتة الغصوبة مطلقاً
 لا إيجارها أن عجز كالاستأجر عن انتزاعها لأن يد الغاصب حائلة (وكذا) منفعة بدن الحر
 لا يضمن إلا بالتقويت (في الأصح) دون القوات كان حبسه ولو صغيراً لأن الحر لا يدخل تحت اليد
 كما سيذكره في السرقه اذ لو حمله لسبعة عفا كما سبغ لم يضمنه فنافعه القائمة تحت يده أولى فإن أكرهه
 على العمل وجبت أجرته إلا أن يكون مرتداً ويموت على ردة بقاء على زوال ملكه بالردة ووقته
 ومنفعة السجود والرباط والمدرسة كمنفعة الحرف إذا وضع فيه متاعه وأغلق لزمه أجرة جميعه تصرف
 أصاحه فإن لم يفعله ضمن أجرة موضع متاعه فقط وإن أبيع وضعه أو لم يكن فيه تصديق على الصلبن
 أو كان مهجوراً لا يصلح أحد فيه على ما اقتضاه إطلاقهم وكذا الشوارع وعرفه ومنى ومزدلفة

(قوله) ومتى أحرقها إلى المتن في
 النهاية (قوله) من بكل مثله إلى
 قول المصنف ولا يضمن في النهاية
 (قوله) وهو الترخيص إلى قوله وجب فيه
 يصرفه الإمام الخ في النهاية

وأرض وقفت لدن الموق والاطلاقهم ذلك كله مشكل جداً فالذي يتجه انه ينبغي أن يقدم ما ذكر في نحو
 المسجد عما إذا شغل متاع لا يمتاد الخالس فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد في وضعه فيه زماناً له
 أجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلى أو المعتكف لوضعه في نحو وعرفه بما إذا شغله وقت احتياج الناس
 له في النسك بما لا يحتاج اليه التمتع حتى يضيّق على الناس وأنصرهم به وحيفهم بل يصرف الامام أو نائبه
 ما زعمه في مصالح المسلمين الا في الأرض الموقوفة للدفن فلصالحها ~~المسجد~~ ونحو الرباط فيما يظهر
 وقد جمعت في شرح الغلب بين المطلاق جمع حرمه غرس الشجرة في المسجد والطلاق آخرين كراهته
 بحمل الأول على ما إذا غرس لنفسه أو أضر بالمسجد أو شق على المصلين والثاني على ما إذا اتقى
 ذلك وصرح الغزالي فيما منع من غرسها بانه يلزمه أجرة مثلها وظاهره ان ما أبيع غرسها للأجرة فيها
 وذكر الرافعي في تار يخترق من مأهول صريح كما بينته ثم أضاف جواز وضع مجاورى الجامع الأثر
 خرائيمهم فيه التي يحتاجونها لنكتهم ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الاقامة وتوقّعها عليه
 دون التي يجعلونها لمتعتهم التي يستغنون عنها والطلاق بعض المتأخرين لجواز رددته عليهم ثم أيضاً
 ويؤخذ من هذا كره الغزالي انه لا أجرة عليهم لما جاز وضعه وانه يلزمهم الأجرة لما لم يحجز وضعه
 ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز وضعه لا أجرة فيه وكل ما لم يحجز وضعه فيه الأجرة فيه يتأيد ما ذكرته
 فتأمل وقس به ما ذكرته في نحو عرفه فان ذلك منهم (وإذا اتص الغصوب) أو شئ من زوائده (غير
 استعمال) كغني حيوان وسقوط يده بأق (وجب الارش) للنقص (مع الأجرة) له تسليمها إلى حدوث
 النقص ومعيان حدوثه إلى الرد لقوات منافع في يده ومخالف في ذلك البغوى فاقت فيمن غصب
 عبداً فسلط يده عنده وبقي عنده مدة بانه يجب عليه أجرة مثله صححها قبل الرد وبعد إلى البرء فاعتبرها
 أجرة سليم مطلقاً واعتبر ما بعد الرد إلى البرء وهذا الاعتبار الأخير منجه ان تعذر بسبب الغيب
 عمله عند المالك أو نقص فوجب الأجرة أو ما نقص من الرد إلى البرء (وكذا لو نقص به) أى الاستعمال
 (بان بلى الثوب) باللبس فيجب الارش وأجرة المثل (في الأصح) لان ~~كل~~ ما يجب ضمانه
 عند الانقراض كذا عند الاجتماع على ان الأجرة ليست في مقابلة الاستعمال بل في مقابلة
 القوات ولو خصى العبد المغصوب أى قطع ذكره وأتينا لزمه قيمته لانه جنائية فلا تنظر معها الزيادة
 القيمة بخلاف ما لو سقط بأق لانه منوط بالنقص ولم يوجد بل زادت به القيمة * (فصل) في اختلاف
 المالك والغاصب وضمان ما ينصب به المغصوب وجنائيته ونوايهما (ادعى) الغاصب (تلقه) أى
 المغصوب (وأنت كالمالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لانه قد صدق ويعجز عن البينة
 فلم يصدقه أى ذلك إلى دوام حبسه وأخذ منه الزكشى ان محله اذا لم يذكر سبباً أو ذكر سبباً خفياً
 أما اذا ذكر سبباً طاهر فبحسب حتى يبينه كلوديع (فاذا حلف غرمه المالك) المثل أو القيمة (في الأصح)
 لعجزه عن الوصول إلى عين ما له يمين الغاصب فصار كالتألف ومن ثم لم يجب للمالك أجرة عما بعد زمن
 التألف الذي حلّ عليه وله إجبار عليه على قبول البديل منه لتبرأ ذمته (فلو اختلفا في قيمته) بعد اتفاهما
 على تلقه أو حلف الغاصب عليه (أو) اختلفا في (الثاب التي على العبد المغصوب) فادعاهما
 كل منهما (أو) اختلفا (في عيب خلق) كان قال كان أعمى أو أعرج خاتمة وقال المالك بل
 حدث عندك (صدق الغاصب بيمينه) أما لا وإلى فلا صل براءة ذمته من الزيادة فيمنها المالك وتسمع
 بينه با بعد الغصب لاقبله أكثر مما ذكره الغاصب وان لم تقدر شيئاً فيكيف الغاصب الزيادة
 إلى حد لا تقطع البينة باز يادة عليه ولا تسمع أى تقبل لأفاده ما يأتي انه يصح لها بالصفاة لاختلاف
 القيمة مع استوائها لكن يستفيد بأقامتها ابطال دعوى الغاصب بقيمة حذرة لا تليق بها فيؤمر بالزيادة

* (فصل ادعى تلقه) *
 (قوله) (الغاصب الى قوله فصار
 كالتألف في النهاية) (قوله) وأخذ
 منه الزكشى عبارتها وقضيتها
 التوجيه كما قاله الزكشى فهو ذلك
 الخ (قوله) بعد اتفاهما الى قوله
 ولو اختلفا في النهاية الا قوله وعلى
 ذلك الى قوله وأما

الى حد يمكن أن تكون قيمة لمثل ذلك الموصوف وعلى ذلك يحمل قولهم لو شهدوا بانه غصب عبدا
سفته كذا فانت سمعت وأما في الثانية فلأن يده على العبد وما عليه ومن ثم لو غصب حراً أو سرقه
لم تثبت يده على شياءه فيصدق الولي أنها لم عليه وأما في الثالثة فلأن الأصل العدم والبنية محكمة
ولو اختلفا في العين فقال الغاصب انما غصب هذا العبد وقال المالك بل انما غصبت أمة صفقتها
كذا صدق الغاصب انه لم يغصب أمة وبطل حق المالك من العبد لردده الاقرار له (وفي عيب
حادث) كسرقة واباق وقطع يد ادعاه الغاصب (يصدق المالك بيمينه في الاصح) لأن الأصل
والغالب السلامة ومجمله ان تلفه ان بقي وردت معي أو قال غصبته هكذا صدق الغاصب كما نقله
وأقره لأن الأصل براءته من الزيادة (ولو ردته ناقص القيمة) بسبب الرخص (لم يلزمه شيء) لأنه
لأنقص في ذاته ولا في صفاته والفاقت انما هو رغبات الناس وهي غير متقومة (ولو غصب ثوباً قيمته
عشرة فصارت بالرخص درهمين ثم لبسه فأبلاه فصارت نصف درهم فرده لزمه خمسة وهي قسط
التالف من أقصى القيم) وهو العشرة لأن الناقص باللس نصف القيمة فلم يمتد قيمته أكثر مما كانت
من الغصب الى التلف وهي خمسة والتقص الباقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير
مضمون ويجب مع الخمسة أجرة اللبس (قلت ولو غصب خفين) أي فردتي خف ومثلهما مأكلاً فردين
لا يصلح أحدهما الا بالآخر كزج نعل ومصرع باب وطائر مع وجهه وهو يساوي معها أكثر
(فتمت ما عشرة قتل ف أحدهما ورد الآخر وقيمتها درهمان أو تلف) أو تلف عطف على غصب
(أحدهما غصباً) له فقط (أو) أن تلف أحدهما (في يد المالك لزمه ثمانية في الاصح) وان نوزع
في الثانية بشمهما (والله أعلم) خمسة للتالف وثلاثة لا لارش ما حصل من التفرق عنده أما في الأولى
فوضوح وأما في الأخيرة فإن فلا بد أن تلف أحدهما وأدخل التقص على الباقي بتعديداً انما لم يعتبروا
في السرقة قيمة أحدهما منضمها الى الآخر احتياطاً لقطع ولو أنقذهما اثنان معاً لزم كل واحد خمسة
أو مبرتين لزم الأول ثمانية والثاني اثنان (ولو حدث نقص) في المغصوب (يسرى الى التلف
بأن) بمعنى كان (جعل الخنطة هريسة) أو الدقيق عصيدة (فكالتالف) نظير ما يأتي بما فيه
مع جوابه لا بد لولم يزل بحاله لفسد فكانه هلك كل رجحه المصنف في نصه وابن يونس والسبكي بل قال
لا وجه للوجه الثاني انه للمالك ثم اختار لنفسه ما استحسنه الراجح في الصغير ونسبه الامام الى النص
من ان المالك يتخير بين جعله كالتالف وبين أخذه مع ارش عيب سار أي شأنه السراية وهو أكثر
من ارش عيب واقف وجه الأول المعتمد ان الغاصب غرم ما يقوم مقامها من كل وجه نعم
الوجه نظير ما يأتي ان يتخير عليه فيه الى اداء بدله وانما كل المالك أحق بتجديد شاة قتلها
غاصبها وزيت نجسه غاصبه لأنه لا مالبة فيه ما فخر غرم في مقابلته ما شيئاً لانهما صارا كالتالف
(وفي قول يرد مع ارش التقص) كالتعيب الذي لا يسرى وخرج بتجديد ما لو حدث التقص في يده من
غير فعله كالموت عن الطعام عنده اطول مكثه فيتعين أخذه مع ارشه قطعاً وسيأتي ما يعلم منه ان خلط
خوزيت نجسه بصيره كالحالك فيملكه وله ابداله او اعطاؤه مما خلطه بمثله أو أوجد لا ياراد الارشاه
وكذا الحكم فيما لو غصبه من اثنين أو خلط الدراهم بمثلها بحيث لا يتزعم على المعتمد فيها
(ولو جنى) القن (المغصوب فتعلق برقبته مال) ابتداء أو لا عن وعليه (لزم الغاصب تخليصه) لأنه
نقص حدث في يده وهو مضمون عليه (بالاقل من قيمته والمال) الواجب بالجناية لأن
الاقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره (فان تلف) الجاني
(في يده) أي الغاصب (غرمه المالك أقصى القسم) من الغصب الى التلف كسائر الاعيان

(قوله) كسرقة الى قوله وانما لم يعتبر وفي النهاية (قوله) ورده معاً يتردد النظر فيما لو رده بعد يوم القيمة كسرية ما غصبت (قوله) لأنه وردت تجانب الشط (قوله) لأنه لا تنص أي من حيث تنقص القيمة كما هو ظاهر فلا ينافي كما هو ظاهر فليأتى وجوب الاجرة المعلوم مما تقدم (قوله) وطائر مع وجهه عابراً وأجره الدار حتى يطأ الخ وكذا عبر في المعنى (قوله) ان يتخير عليه الخ المطلقه صادق بما اذا تعذر عليه أداء البديل حالا وأشرف نحو الهريسة على التلف وأهل وجهه ان ثم التعليل عليه لتعديه وزجر غيره عن الإقدام على الغصب (قوله) وخرج يجعل الى وسيأتي في النهاية والمعنى (قوله) ابتداء الى قول المصنف ولو غصب أرضاً في النهاية

أكثر) مما تنقص بالعين كطلين قهتهم مدرهمان صارا بالأغلاطلا قيمة نصف درهم فردة الباقي ويرد
معبر طلا ونصف درهم أما إذا لم يكن تنقص القيمة أكثر بأن لم يحصل في الباقي تنقص كالأصاوار طلا
قيمة درهم أو أكثر فيعبرم الذاهب فقط ويرد الباقي ولو غصب عصيرا أو غلا فتنقص عنه دون قيمته
لم يعبرم مثل الذاهب لأنه مائة لا قيمة لها والذهب من الدهن دهن متقوم * فرع * غصب وثيقة
بدن أو عين واثقلها ضمن قيمة الكاغدمكتو بأملأ خطأ الحرة السكاة لأنها تخب مع ذلك كما حلو اعلمه
عبارة الروضة الموهمة لا يجابها الذي لا يقوله أحد على ما قاله الزركشي وإن صحاه ضمن قيمة ما نقص منه
وافناء ابن الصلاح بأنه يلزمه قيمة ورقة فيها الثبات ذلك المال فيقال كم قيمة ورقة يتوصل بها إلى الثبات
مثل هذا الملك ثم يوجب ما ينتهي إليه التقويم ضعيف وإن اعتمد الأسنوي وقال بتنقصه وجوب قيمة
السكاغدا بعض واحد الورق قال ولا بد من اعتبار أجرة الشهود وأن لم يكتبوا شاهدتهم انتهى وليس
كما قال ثم رأيت الأذرى بالغ في الرد عليه فقال وهذا كلام ردي عساظ وأقوى أيضا فثمان شريك
غورم عین ملك له واشتركاؤه فبیس ما كان يسقى بها من الشجر وبغوه أفنى القيمة اسماعيل الحضرمي
ونظرفيه بعضهم وكأنه نظر لتولهم لو أخذ ثيابا مثلا فهلك بردا لم يضمه وإن علم أن ذلك مهلك لم يكن مرة
أول الباب ماردة قنامله (والاصع ان السمن) الطارئ في يد الغاصب (لا يجبر بنقص هزال قبله)
فلو غصب سبعة فزات البناء للذبول لا غير ثم سمعت ردها وارش السمن الأول لان الثاني غيره
وما شاعن فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال هذا غرم ارشها أيضا هذا ان رجعت قيمتها إلى ما كانت
والا غرم ارش النقص قطعاً وأشار بقوله نقص هزال إلى أنه لا اثر لزواله ممن مفرط لا ينقص زواله
القيمة ولو انقص السمن الحمال بأن سمعت في يده معتدلة سمنافطاً تنقص قيمتها ردها ولا شيء عليه لأنها
لم تنقص حقيقة ولا عرفاً كذا نقله في الكفاية وأقره وفيه نظر كما قاله الأسنوي وغيره لأنه بخلاف لشاعة
أباب في تضمين نقص القيمة (و) الاصع (أن تد كرسعة) بنفسه أو بتعليم (نسبها) عند الغاصب
(يجبر النسباني) لأن العائد هو عين الأول بخلاف السمن وشمل المتردد كرها في يد المالك فيسترد
ما دفع من الارش كما اعتمد ابن الرفعة واستشهد به بما لو رده مريضاً ثم برئ قال الأسنوي نعم لو تد كرها
في يده بتعليم فالوجه عدم الاسترداد وعود الحسن كعود السمن لا كند كرا الصنعة قاله الأمام وكذا
صوغ حلى أنكسر (وتعلم صنعة لا يجبر نسباني) صنعة (أخرى طعاماً) وإن كانت أرفع من الأولى
للتغابر مع اختلاف الأغراض باختلاف الصنائع (ولو غصب عصيراً ففتم ثم تخلل فالاصع ان الخلل
للمالك) لانه عين ماله (وعلى الغاصب الارش) لتقصه (ان كان الخلل انقص قيمة) من العصير
لخصوله في يده ويجري ذلك فيما اذا غصب بيضاً ففتخر أو جفا فبنت فان لم ينقص عن قيمته عصيراً
فلا شيء عليه غير الرد وخرج ثم تخلل ما لو فتم ثم تخلل فيلزمه مثل العصير لا اراقها لأنها محترمة مالم
يعلم ان المالك عسرها بقصد الخربه بخلاف ما اطال به شارح هنا وقياس ما صرف في زيت نخسه ان الخمر
المحترمة هاترد للمالك فتقول هذا الشارح لم يوجب واردها مع غرامة المثل للمالك مدني على ما اعتمد من
وجوب اراقها مطلقاً وقد تقررت انه ضعيف ومتى تخلل ردها مع ارش النقص واسترد العصير (ولو غصب
خمرًا ففتم ثم تخلل أو جلد مية فدفعه فالاصع ان الخلل والجلد للغصوب منه) لانهم ما فرغوا منه وليس قضيتهم
اخراج غير المحترمة بخلاف ما لن ادعاه لان ملكه هو العصير ولا شك ان نخل المحترمة وغيره ما فرغ عنه ومن
ثم سوى المتولى بينهما وهو أوجه من استثناء الامام لغير المحترمة من ذلك فان تلغا في يده ضمنهما وخرج
بغصب ملاً أو عرض عنهما وهو عن يعض اعراضه فيما كرهه آخذ * (فصل) * فيما يطرأ على المغصوب
من زيادة ووط وانتقال للغير وتوابعها (زيادة المغصوب ان كانت أثراً محضاً كقصدارة) لثوب

(قوله) لسان مرأول الباب كانه
يشير إلى هلال ولد شاة بجها فانه
يضمن لانه أنلف غنائه المتعين له
بأنلاف أمه أي وفيما نحن فيه
أنلف ماءه المتعين له (قوله)
الطارى الى قوله بخلاف الحمال
بشارح في النهاية الا قوله بالناء
للتسجول لا غير (قوله) كخالفه
الاسنوي عبارته والوجه كما يشير
اليه كلام الاسنوي خلافة
لخالفه الخ (قوله) لان العائد الى
المتن في النقي (قوله) وخرج ثم إلى
قوله خلافة في النقي
* (فصل زيادة المغصوب)
(قوله) فيما يطرأ الى قوله والغاصب
تألفه في النهاية

وطعن لبر وخياطة بغيطة للمالك وضرب سبيكة دراهم (فلاشي للغاصب بسببها) لتعديبه بماله
في ذلك غير دونه فارق مضرب في الفلس من مشاركتها لبايع لانه عمل في ملك نفسه (وللمالك تكليفه
رده كما كان ان اسكن) ولو بعير كذا الدين طينا والدراهم والحلى سبائك الحافاة الصفة برد العين لما
تقرر من تعديبه بشرط المتولي أن يكون له غرض خالفه فيه الامام والخلق الشيخين يوافقه فهو الاوجه
وان قال الاذرع ان الاول احسن فان لم يمكن رده كما كان كالتصارة لم يكف ذلك بل رده بحاله وقد
يقضي المتأثر انه لو رضى المالك ببقائه لم يعده وقيداه بما اذالم يكن له غرض والا كان ضرب الدراهم
بغير اذن السلطان فله اعادة ثوبه فامن التغير (وأرش) بالرفع عطف على تكليفه والنصب عطف
على رده (النقص) قيمته قبل الزيادة سواء حصل النقص بهام وجه آخر أم بالزهاو يلزم مع ذلك
اجرة مثله لدخوله في ضمانه لما زاد بصنعة لان قوامة بأمر المالك ومن ثم لو رده بغير أمره ولا غرض
له غرم ارشاه وهم عامر في رده التراب انه لم يكن للغاصب غرض في الرد سوى عدم لزوم الارش ومنعه
المالك منه وبراءة امتنع عليه وسقط عنه الارش (وان كانت) الزيادة التي فعلها الغاصب (عينا كساء
وغراس كاف القلع) وارش النقص لخبر ليس لعرق ظالم حتى وهو حسن غريب وفيه كلام بينه
في شرح المشكاة مع بيان معناه بما ينبغي الرجوع اليه والمراد بالعرق هنا أصل الشئ وفيما التوين
وتوين الاول وانضافه الثاني ولغاصب قلعته وان نقصت به الارض أو رضى المالك بابقائه بالاجرة
أو أراد قلعها اذ ارش على المالك في القلع وبه فارق عامر في العارية ولا يلزمه قبوله وبهله وكذا
الصبيع فيما يأتي للثمة (ولو صبيع) الغاصب (الثوب بصبعه وامكن فصله) بأن لم ينعقد الصبيع به
(اجبر عليه) أي الفصل وان خسر خسرانيا ولو نقصت قيمة الصبيع بالفصل (في الاصح) كالسقاء
والغراس وله الفصل قهر على المالك وان نقص الثوب به لانه يغرم ارش النقص فليس عامر آ نفاولو
تراضيا على البناء فلهما شريكان ومحل ذلك في صبيع تحصل منه عين مال أماماه وتوبه محض ولم يحصل
به نقص فهو كالزويق فلا يستقل الغاصب بفصله ولا يجهزه المالك عليه وخرج بصبعه صبيع المالك
فالزيادة كلها للمالك والنقص على الغاصب وليس له فصله بغير اذن المالك وله اجبار عليه مع ارش
النقص وصبيع معصوب من آخر فكل من ملك الثوب والصبيع تكليفه فصلا امكن مع ارش النقص
فان لم يمكن فلهما في الزيادة والنقص كما في قوله (وان لم يمكن) فصله لتعديبه (فان لم ترد قيمته) ولم تنقص بأن
كان يساوي عشرة قبله وسواها بعدد مع ان الصبيع قيمته خمسة لان انخفاض سوق الثوب (فلاشي
لغاصب فيه) ولا عليه لان صبعه كالعديم حينئذ (وان نقصت) قيمته بأن سار يساوي خمسة (لزمه
الارش) وهو ما تنص من قيمته لحصول النقص بفعله (وان زادت قيمته) بسبب الصبيع أو الصنعة
(اشتر كفيه) أي الثوب بالنسبة فاذا صار يساوي خمسة عشر فهو بينهما اثلاثا وان كان الصبيع يساوي
عشرة مثلالا لان النقص عليه أو بسبب ارتفاع سعر أحدهما فقط فالزيادة لصاحبه ولو نقص عن
الخمس عشرة قيمتهما كان ساوي اثني عشر فان كان النقص لانخفاض سعر الثياب فهو على الثوب وسعر
الصبيع أو بسبب الصنعة على الصبيع وبهذا أعني اختصاص الزيادة من ارتفاع سعر ملكه يعلم انه
ليس معنى اشتراكهما انه على جهة الشيوع بل هذا يشوبه وهذا بصبعه (ولو خلط المصوب) أو اختلط
عنده (بغيره) كبرأيض بأشهر أو شعر وكغزل سدا نسج به بحمته لنفسه وشمل كلامهم خلطه
أو اختلاطه باختصاص كتراب بزل (وأمكن التمييز) للكل أو لبعض (لزمه وان شق) عليه
ليرده كما أخذه (وان تعذر التمييز) كخلط زيت بمثله أو شيرج وبرأيض بمثله ودراهم بمثلها
(فالمذهب انك كالتلف) على اشكالات فيه يعلم ردها بما يأتي (فله تغريمه) بدله خلطه بمثله أو باجود

(قوله) وانضافه الثاني ثأبل فاعل
في العبارة لبايع النساخ ان لم تسكن
نخط الشارع (قوله) بأن لم ينعقد
الى قول المعنف وان لم يكن في النهاية
(قوله) فصله لتعديبه الى قول
المعنف ولو خلط في النهاية (قوله)
أو اختلط الى قوله وشمل قوله
في النهاية

أو يرد أن لما عذر رده أبدا أشبه التالف فيملكه الغاصب ان قبل التملك والاكثر ارض موقوفة
 خلطه بزل وجعله آخر افرم مثله ورد الآجر للناظر ولا نظير لما فيه من الزيل لانه اضحى بالنار كذا
 ذكره بعضهم ومع ملكه المذكور يحجر عليه فيه حتى يرد مثله اليه على الوجه وبكفي في فتاوى
 المصنف أن يعزل من المخلوط أى غير الاراد قدر حق الغصوب منه ويتصرف في الباقي كما يأتي وبهذا
 يتدفع كما يعلم مما يأتي أيضا ما طال به السبكي من الرد والتشنيع على القول بملكه وانما قلنا بالشركة
 في نظير ذلك من الفلسف للاحتياج للفسار به باليمن وهو اضرار به وهذا الواجب المثل فلا اضرار ومن ثم
 لو فرض فلس الغاصب أيضا لم يعد كفى المطلب جعل الغصوب منه أحق بالخلط من غيره وشمل قوله
 بغيره خلطه بما لا آخر مغصوب أيضا فكذلك كما جزم به ابن المقرى واقضاء كلام الشخفين في غير هذا
 الكتاب وأمله أيضا وغيرهما لكن قال البلقيني المعروف عند الشافعية انه لا يملك شيئا منه ولا يكون
 كالمالك واعتد به بعضهم لموافقة ما أفتى به المصنف وفرق بأنه انما ملك في الخلط بما له بما له وهذا
 لا تبعية وفي فتاوى المصنف غصب من جمع دراهم مثلا وخلطها بحيث لا يتبين ثم فرق عليهم المخلوط على
 قدر حقه ثم حل لكل أخذ قدر حصته فان خص أحدهم بخصته لزمه أن يقسم ما أخذه عليه وعلى
 الباقي بالنسبة الى قدر أموالهم هذا كله اذا عرف المالك أو المالك كقتر أمواله لو كان لم يحصل
 الأساس من معرفتهم وجب اعطاؤها للامام ليس كما أو ثمنها لوجود ملاكها وله أن يقترضها لبيت المال
 وان أيس منها أى عادة كاهوظا هه صارت من أموال بيت المال فيأوليه التصرف فيها بالبيع واعطائها
 لمستحق شي من بيت المال وللمستحق أخذها طمعا أو لغيره أخذها ليعظم المستحق كاهوظا هه ثم رأيت ابن
 جماعة وغيره صرحوا بذلك وقد قال ابن عبد السلام عقب قول الامام وغيره ولو علم الحرام قطرا بحيث
 نذر وجوده لخلل فيه جاز أخذ المحتاج اليه وان لم يضطر ولا يتبسطن انتهى هذا ان توقع معرفة أهله
 والا فهو لبيت المال كقتر رقبه فيصرف للمصالح وخرج بخلط أو اختلط عنده الاختلاط حيث لا تعدى كان
 انثال بر على مثله فيستترك ما لملكهما بحسب ما فان استويا فقيمة بقدر كيلهما فان اختلفا فقيمة بعماقهم
 الثلث بينهم بحسب قيمتهما نظير ما يأتي في اختلاط حمام العرجين ولا تجوز رقبة الحب على قدر قيمتهما
 للربا بوسايق لذلك فريد قيل الاخصية (ولا غاصب أن) يفرز قدر الغصوب ويحل له الباقي كما مر
 وان (يعطيه) أى المالك وان أبى (من غير المخلوط) لان الحق قد انتقل الى ذمته لما تقر من
 ان المختلط صار كالمالك ومن المخلوط ان خلط بمثله أو وجوده طمعا أو يارد أن رضى * (تنبيه) *
 قيل ليس الغاصب بأولى من المالك بملك الكل بل المالك أولى به لعدم تعدي وجوبه منع ذلك لان
 الغصوب لما عذر رده عنه لما لملكه بسبب يقتضى شغل ذمة الغاصب به لتعديده مع مكن المالك من
 أخذه بده حالا جعل كالتالف للضرورة وذلك غيره وجود في المالك اذا تعدى يقتضى ضمان مالا للغاصب
 فلو ملك الكل لم يلزمه رد شي وفرض انه يلزمه لا يلزمه الفور ففيه حيف أى حيف وقدي وجد الملك بدون
 الرضا للضرورة كآخذ ضرط طعام غيره قهر عليه لنفسه أو لغيره وليس باق الحق كالمخلوط حتى
 يملكه الغاصب لانه مر جوا العود فيلزمه قيمته للحال لانه لا يملك الضرورة المقتضية كونها للضرورة وانما
 لم يرجعوا قول الشركة لانه صار مشاعا ففيه تملك كل حق الآخر بغير اذنه أيضا ومنع تصرف المالك قبل
 البيع أو التسمية هنا أيضا بسبب التعدي بل فوات حقه اذ قد يتأخر ذلك فلا يجد مر جها بخلاف ما اذا
 علمنا حقيقته بالذمة فانه يتصرف فيه حالا بخواله أو نحوها ومن ثم صوب الزركشى قول الهلاك قال
 ويندفع المحذور بجمع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذ منه حتى يعطى البدل كما مر واذا كان
 المالك لو ملكه له بموضع لم يتصرف حتى يرضى بذمته فكيف بغير رضاءه قيل كيف يستبعد القول بان ملك

(قوله) وفي فتاوى الى المتن في
 الهاتية (قوله) لان الحق الى المتن
 في الهاتية (قوله) قيل كيف عبارتها
 قال بعضهم

وهو موجود في المذهب الاربعي بل اتسعت دائرته عند الحنفية والمالكية (ولو غصب خشبة) أو ائنة (وبى عليها) ولم يخف من اخراجها تلف بخوف نفس أو مال معصوم وكلامه الآتي يصلح شهوة لهذه أيضا (اخرجت) وان تلف من مال الغاصب اشعاف قيمتها لتعديده ويلزمه اجرة مثلها وارش نقصها هذا النقص لهما قيمة ولو تافه والا فهي هالكه فتجب قيمتها ويرجع المشتري ان جهل الاستحقاق على بائعه بارش نقص بثمنه ومن ثم ائني بعضهم فيمن اكرى آخر حبلًا وأذن له في السفر به مع الخوف فتلف فأثبتته آخذه وغزاه قيمته بأنه يرجع بها على مكر به ان جهل ان الحبل لغيره (ولو) غصب خشبة و (أدرجها في سفينة فيكذلك) تخرج مالم تصرف قيمتها (الأن يخاف تلف نفس أو مال معصومين) أو اختصاص كذلك ولو للغاصب بأن كانت في اللعة والخشبة في اسفلها فلا تنزع الا بعد وصولها للشط لسهولة الصبر اليه بخلاف الخشبة فيمصر لانه لا أمده تنتظر ثم وحيدًا يأخذ المالك قيمتها للحيولة والمراد أقرب شط يمكن الوصول اليه والا من فيه كاهو طاهر لا شط مقصده وكالتف نفس نحو العضو وكل يبيع التيمم وقول الزركشي كغيره الا الشين أخذنا مما صرحوا به في الخطط مراده الا الشين في حيوان غير آدمي لان هذا هو الذي صرح به ثم حيث قالوا وكفوف الاله لا تخوف كل مخذور يبيع التيمم وفاو خلافاً ثم قال للحيوان غير المأمك كقول حكم الآدمي الا انه لا اعتبار ببقاء الشين انتهى اما نفس غير معصومة كزان محصن ولو قتل كان في ذمها ثم حارب واسترق وتارك صلاة بشرطه وخرى ومرد ومال غير معصوم كمال الحر في فلا يبيح لاجلهم الا اهدارهما وثي معصومين لان بين النفس والمال شبه تنافض وان صدق أحدهما على الآخر (ولو وطئ) الغاصب (المغصوبة) علماً بالتحريم وليس أصلاً للمالك (حد) وان جهلت لانه زان (وان جهل) تخريم الزنا مطلقاً أو بالمغصوبة وقد عذر بقرب اسلامه ولم يكن مخالطاً لنا أو مخالطاً أو مكن اشتباه ذلك عليه وأثبتته بعيداً عن العلماء (فلا حد) للشبهة (وفي الحالين) أى حالى علمه وجهله (يجب المهر) وان أذن له المالك لانه استوفى المنفعة وهي غير زانية اذا فرض كما يعلم عما يأتي انها جاهلة أو مكرهة نعم تعد وان تعدد الوطء في حالة الجهل لاستدامة الشبهة بخلاف مع العلم بتعدد الوطئات ولو وطئ مرة جاهلاً ومرة عالماً فمهران ويجب في البكر مهر ثيب مع ارش البكارة كما مر في البيع (الا أن تطاوعه) عالمة بالتحريم كما يفهمه قوله الآتي ان علمت (فلا ثيب) مهر (على الصحيح) لانها زانية وقد نهى عن مهرها وانما ارضاها في سقوط حق السيد لانه انما نشأ عنها ومن ثم سقط بردها قبل وطء وارضاعها ارضاعاً مفيداً او يظهر في ميرة عالمة بالتحريم انها ككبيرة في سقوط المهر لان ما وجد منها صوراً فاعطيت حكمه ألا ترى انه لو اشتراها ثم بان فيها ذلك ردتها به (وعلم الحضان علمت) بالتحريم لانها وكالزانية مرتدة قامت على ردها (وطء المشتري من الغاصب كوطئه) أى الغاصب (في) ما تقره من (الحد والمهر) وارش البكارة لا اشترا كهما في وضع اليد على مال الغير غير حق نعم تقبل دعواه هنا الجهل مطلقاً مالم يقل علمت الغصب فيشترط عذر ماصر (فان غره) أى المالك المشتري المهر (لم يرجع به) المشتري (على الغاصب في الاظهر) لانه الذي اتفق به باشر الاتلاف وكذا ارش البكارة (وان أحبل) الغاصب أو المشتري منه المغصوبة (علماً بالتحريم فالولد رقيق غير نسيب) لما مر انه زان فان انفصل حياً ضمنه كل منهما أو ميتاً جناية قبله وهو مهر قيمة أمه للسيد أو غيرهما ضمنه كل منهما بقتله يوم الانفصال وقول الاسوي انهما ناقضا ما هنارة الأدرجى بأنه اشتباه فان هذا في عالم ذي جاهل أى وسأني الفرق بين الرقيق وهو ما هنا والحر وهو ما هنا (وان جهل) التحريم (نخر) من أصله لأنه انعقد قائم عتق (نسيب) للشبهة (وعليه) اذا انفصل حياً

(قوله) ولم يخف من اخراجها الى قوله وثي معصومين في النهاية (قوله) ويلزمه اجرة مثلها اعتباراً ثم فيلزمه مثلها فان تعدد قسمتها (قوله) لا قيمة لها عبارة الا مثل لها (قوله) الغاصب الى قوله وانما ارش في النهاية (قوله) نعم يتعدى الى في المعنى (قوله) بالتحريم لانها الى قول المصنف فان غره في النهاية

شر يك يعبر على القسمة كالأل عشر دار صغيرة باع شر يكة بعثها فثبت له بخلاف عكسه لان الاول
 يعبر على القسمة دون الثاني كما يأتي في بابها وعبر أصله بطا حونة فعدل عنه للرجع مع ترادفهما
 لانه أخص قبل العرف اطلاق الطاحونة على المسكن والرجع على الحجر وهو غير مراد هنا لانه منقول
 وهو انما يؤخذ بعالم المسكن فالمراد المحل المعد للمعجن وحينئذ فتعبر بالحجر رأولى انتهى وليس بسد لان
 هذا ان سلم عرف طار والذي يقرر ترادفهما لغة فلا يراد (ولا شفعة الا لشر يك) في العقار المأخوذ
 ولو ذقيا ومكاتبه سمده وغير آدمي كسجده شقص لم يوقف فباع شر يكة يشفع له ناظره فلا تثبت لغير
 الشر يك كان مات عن دار يشركه فيها وارثه فبعت حصته في دينه فلا يشفع الوارث لان الدين لا يمنع
 الارث وكالحار نظير الجناري السابق وهو صريح لا يقبل تأويل بخلاف أحاديث اثباتها للبازر فانه
 يمكن حمله على الشر يك فتعين جميعا بين الاحاديث ولا ينقض حكم الخفي بها ولو لشافعي بل يحل له الاخذ
 بها باطنا على ما يأتي في القضاء وليس لغوشا فعي سماع الدعوى بها كما يأتي أوائل الدعوى الا ان قال
 المشتري هذا بعارضني فيما اشتريته وهو كذا بغير حق فتسرع دعواه ومنع الحار من معارسته وحينئذ
 ليس لخفي الحكم له بها ولو اوقف عليه بناء على اطلاق امتناع قسمة الملك عن الوقف وسيأتي آخر
 القسمة ما فيه وموصى له بالشفعة ولو أباؤا وليست أراضى الشام موقوفة كقطع به الجرجاني قال جمع
 بخلاف اراضى مصر لانها فتحت عبوة ووقفت وأخذ السبكي من وصية الشافعي انه كان لها ارض
 ترجع أنها ملك وفيه تأييد للتاقلين بأنها فتحت لها وسيأتي ما في ذلك في السير مبسوطا وقد ثبت
 للشر يك لكن لعارض كولى غير أصل شر يك لمولاه باع شقص مجبوره فلا يشفع لانه منهم بالحياة
 في الثمن وفارق ماله وكل شر يكة فباع فانه يشفع بأن الموكل متأهل للاعتراض عليه ولو قصر * (تبيه) *
 فديشع غير الشر يك كان يكون بينهما عرصه شركة فبذعى اجنبى نصيب أحدهما ويشهده الآخر فزده
 شهادته ثم يبيع المشهود عليه نصيبه لآخر فلا شاهد أن يشفعه ثم يلزم رده للشفعة وله باعترافه وهذا هو
 المسوغ لاخذها بهامع زعمه بطلان البيع (ولو باع دارا لشر يك ثم رثها) فقط كدرب غير نافذ
 (فلا شفعة له فيها) لا شفاء الشركة فيها (والصحح شوترا في الممر) بخصه من الثمن (ان كان للمشتري
 طريق آخر الى الدار أو امكن) من غير مؤنة لها وقع (فتعاب الى الشارع) ونحوه أو الى ملكه لا مكان
 الوصول اليها من غير ضرر (والا) يمكن شئ من ذلك (فلا) لسا فيه من الاضرار بالمشتري والشفعة تثبت
 لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر ويجرى التمر كالمزعم فبأذكر ولو اشترى ذودار لأمراه نصيبا
 في ممر ثبت مطلعا على الوجه لان الممر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع تنفلا فتم (واغتاثت
 فيما ملك معاوضة) محضه وغيره هنا في البيع وقبلا في غيره بجماع الاشتراك في المعاوضة مع
 لحوق الضرر فخرج مملوك بغير معاوضة كارت وربة بالاثواب وصية (ملك لا زامتا خرا) سببه
 (عن) سبب (ملك الشفع) وسيد كحتر زان ذلك فالمملوك بمحضه (كسيع) بغيرها نحو (مهر
 وعوض خلع) وعوض (صلح دم) في قتل عمد (و) عوض صلح عن (نجوم) من المملوك بمحضه أيضا
 نحو (الجرة) رأس مال سلم) وصلح عن مال كالمهر في بابه وصح عطف نجوم على مبيع وما قبل يتعين
 فيه التقدير الاول لان عقد الكتابة باق على لا يمكن له لا يتصور شوترة في الذمة والمعين لا يملكه العبد
 ممنوع بل ينسليمه يمكن عطفه على خلع أى وعوض نجوم بأن يملك شقصا ويعرضه السيد عن النوم ثم
 ما ذكرها هنا مبني على صحة الاعتراض عنها وهو منصوص وصححه جمع لكن الذي جزمه في بابها المنع
 لانها غير مستقرة (ولو شرط) أو ثبت بلا شرط كخيار المجلس (في المبيع الخيار لهما) أو لأجنبي عنها
 (أو بالبيع) أو لأجنبي عنه (لم يؤخذ بالشفعة حتى سقط الخيار) لان المشتري لم يملك فيها اذ هو في

(قوله) في العتار الى قوله وليس
 لشافعي في النهاية (قوله) وموصى
 له الى التبيه في النهاية (قوله) ولا
 لموقوف عليه أى ولا لشر يك
 لموقوف عليه (قوله) فقط كدرب
 موقوف عليه ولو شرط في
 الى قول المصنف ولو شرط في
 النهاية الا قوله من غير مؤنة لها وقع
 (قوله) لان المشتري الى قوله وقيل
 بأخذ الكل في النهاية الا قوله
 أو لأجنبي عنه وقوله على انه قيد
 الى قوله وبعبث الزر كشي

الاولى موقوف وفي الثانية ملك البائع وهذا مختار من ملك كما احتز به أيضا عما جرى سبب ملكه كالجل
 قبل الفراغ من العمل وعلى الضعيف ان المشتري ملك هو مختار لا زما (وان شرط للمشتري وحده)
 أولا جنبي عنه (فلا يظهر انه يؤخذ) بالشفعة (ان قلنا الملك للمشتري) وهو الاصح لانه لاحق فيه
 لغيره ولا يرد هذا على لازماله لكونه يقول الى اللزوم مع افادته الملك للمشتري كاللزم أولا لانه لازم
 من جهة البائع فاندفع ما قيل تنقيد بالالزوم قيد مضر ولا يقال فيما اذا كان لهما او للبائع ان يآل
 للزوم لخروجهما بوله ملك اذ لا ملك للمشتري فيما على انه قيد لا بد منه في غرضه وهو ذكر المتفق عليه
 او لا تم المختلف فيه ونبحث الزكشي انتقال الخيار الثابت للمشتري الى الشفيع فياخذ الملك بصفته
 لانه قائم مقامه كما في الوارث مع المورث وفيه نظر والفرق بين الوارث والشفيع ظاهر (والا) أى
 وان قلنا بالضعيف ان الملك للبائع أو موقوف (فلا) يؤخذ لبقاء ملك البائع أو انتظار عوده
 (ولو وجد المشتري بالشفيع عيا أو اراد بده بالعيب أو اراد الشفيع أخذه ويرضى بالعيب فلا يظهر
 اجابة الشفيع) لسبق حقه لثبوت ببيع على حق المشتري لثبوت بالاطلاع ولورده المشتري قبل طلب
 الشفيع فله رد الردي بشفيع ولا يمين بطلانه كما صححه السبكي فالزوائد من الرد الى رده للمشتري وكالرد
 بالعيب رده بالاقالة (ولو اشترى اثنان معا) دارا أو بعضها فلا شفعة لاحدهما على الآخر لاستوائهما
 في وقت حصول الملك وهذا مختار زمانا الى آخره وحاصله كما أشرت اليه في حله انه لا بد من تأخير سبب
 ملك المأخوذ منه عن سبب ملك الآخر فلا يباع أحد شريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الآخر
 نصيبه في زمن الخيار ببيع فالشفعة للمشتري الاول ان لم يشفع بأفعه لتقدم سبب ملكه على سبب
 ملك الثاني ولا شفعة للثاني وان تأخر عن ملكه ملك الاول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الثاني وكذا
 لو باع امرئ بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء أجازا معا أم أحدهما قبل الآخر (ولو كان
 للمشتري شرك) بكسر الشين (في الارض) كان كائنتين ثلاثة أو اثنا فباع أحدهم نصيبه لاحد
 شريكه (فلاصح ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل حصته) وهى السدس في هذا المثال كما
 لو كان المشتري أحديهما لاستوائهما في الشركة ولا تقول ان المشتري استحقها على نفسه بل دفع
 الشريك عن أخذ حصته فلترك المشتري حقه لم يلزم الشفيع أخذه وقيل بأخذ الكل او بدع
 الكل (ولا يشترط في) استحقاق (الملك بالشفعة حكم الحاكم) لثبوتها بالنص (ولا احضار الثمن) لانه
 تملك بعوض كالبيع ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كما في الرد بالعيب وتبدير الاستحقاق
 يندفع ما أوردنا ما هنا ينافية ما بعده أنه لا بد من أحدهما هذه الامور او ما يلزم منه أحدها ووجه
 اندفاعه ان ما هنا في ثبوت التملك بالشفعة واستحقاقه وما يأتي انما هو في حصول الملك بعد ذلك الاستحقاق
 وتقرر فلا اتحاد ولا منافاة وهذا أوضح بل أسوب من الجواب بان المراد هنا ان كل واحد
 يخصومه على انفراد لا يشترط وتم انه لا بد من وجود واحد مما يأتي على ان لسان لا تعذر الاستحقاق
 ونقول لا منافاة لان التملك وهو ما هنا غير حصول الملك وهو ما يأتي اذ لا يلزم من التملك حصول الملك
 عقبه كالبيع بشرط الخيار ثم رأيت الفتى اجاب نعم ذلك لكنه غير التملك بأخذ الشفعة فورا أى
 بطلبها فورا ثم السعي في واحد من الثلاث الآتية فهذا هو التملك لا مجرد طلبها فورا بخلاف ما يقتضيه
 كلامه ثم رأيت مبصر حديثا وهو قول بعض تلامذته وأما الجواب عن قول الشيخين ولا يكفي أن يقول
 في حق الشفعة وانما طالب بها وقولهما في صفة الطلب انما طالب بها فهو بناء على الفرق بين
 الطلب والتملك فكلامهما أولا في حقيقة التملك وثانيا في مجرد طلب الشفعة انتهى وقول جمع الواجب
 فورا هو الطلب لانفس التملك فعلا تغيرهما ليكن قولهم لانفس التملك في اطلاقة نظروا العمد الذي

(قوله) والفرق بين الوارث
 والشفيع عبارة اولاد وجه خلافا
 وقياس الشفيع على الوارث ممنوع
 (قوله) لانه تملك الى قوله لان
 أخذ من يد البائع في النهاية (قوله)
 في حصول الى قوله والتولى في النهاية

دل عليه كلام الرافعي وصرح به البلقيني في اللعان انه لا بد من الفور في التملك عقب الفور في الاخذ
 أى في سببه نعم في الروضة وأصلها وإذا لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فان انقضت
 ولم يحضره فسح الحاكم تملكه هكذا حكاه ابن سريج وساعده المعظم انتهى ووجهه بان غيبة الثمن عذر
 فأمهل لاجله مدة قصرية تتباح بها غلبا وبه يدفع زعم بناءه على ضعفه والشفيع اجبار المشتري
 على قبض الشقص حتى يأخذه منه لان أخذه من يد البائع بقضى الى سقوط الشفعة لان به فوت
 التسليم المستحق للمشتري فيطل السبع وتسقط الشفعة (ويشترط) في حصول الملك بالشفعة (اللفظ)
 أو نحوه كإشارة الأخرس وكالكناية (من الشفيع كتملك أو أخذت بالشفعة) ونحوهما
 كاخترت الاخذ بها بخلاف انما طالب بها وان سلم الثمن لانه رغبة في التملك والمالك لا يحصل بذلك
 (ويشترط ذلك) اللفظ أو نحوه كون الثمن معلوما للشفيع كما يعلم من قوله الآتي ولو اشترى بخلاف نعم
 لا يشترط علمه في الطلب ورؤية شفيع الشقص كما يذكروا الآن واحد الثلاثة (اما تسليم العوض الى
 المشتري فاذا تسلمه أو ألزمه القاضى) لا متاعه من أخذ العوض (التسليم) بضم اللام (ملك
 الشفيع الشقص) لان المشتري وصل لحقه أو تمصر ومن ثم كفى وضعه بين يديه بحيث يتمكن
 من قبضه سواء الثمن المعين والذي في الذمة وقبض الحاكم عن المشتري كاف (واما رضا المشتري بكون
 العوض في ذمته) أى الشفيع الا لم ينع كان باع دارا فهاذهب بقبض منه شيء بضعة أو عكسه فلا بد
 من التقاض الحقيقى كما علم من كلامه في الربا (وأما قضاء القاضى له بالشفعة) أى يشبوهة لا للمالك كما قاله
 ابن الرفعة والتمولى وغيرهما وهو المفهوم من كلام الرافعي وغيره وقال صاحب الكافي انما يحكم بالمالك
 لانها ناسئة بالنص (اذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فتملكه به في الاصح) لتأ كذا اختيار القائل
 يحكم الحاكم ولا يقوم مقامه الا شهداء على الطلب واختار الشفعة كأفهمه المتن وبحسب ابن الرفعة ان
 محله عند وجود الحاكم والا قام كافي فرب الجمال ونظائره وانما يتبعه ان غاب المشتري أو امتنع من أخذ
 الثمن واذا ملك الشقص بغير تسليم العوض لم يتسلمه حتى يؤديه فان لم يؤديه أمهل ثلاثة أيام فان مضت
 ولم يحضره فسح الحاكم تملكه (ولا تملك شقصا لم يره الشفيع) تنازهه ان يعلن (على المذهب) بناء على
 الاطهر ان يسع الغائب باطل وليس للمشتري منع الشفيع من الرؤية * فرع * في الانوار شرط دعوى
 الشفعة تحديد الشفيع الشقص وتقدير الثمن وطلبها واعتمده الغزى وأطال فيه غافلا عما قاله هنا عن
 ابن الصلاح من انه لا يلزمه بيان مقدار سهمه كذا قاله بعضهم وهو ما التفاضل وليس كذلك بل الأول
 في تحديد الشقص المأخوذ فلا بد منه لانه المدعى به والثاني في حصة الشفيع فلا يحتاج لتجديدها لانه غير
 المدعى به وان وقف الاخذ على العلم به في بعض الصور وحاصل عبارة الغزى انه يدعى بحضرة المشتري اتي
 استحق أخذ ما اشتراه هذا وهو كذا من أرض كذا بشئ كذا حالا من فلان قبضه منه وانى حال على بذلك
 أشهدت على انى طالب للشفعة فيه وبادرت للمشتري وطلبت منه تسليم الشقص وقبض الثمن فان صدقة
 المشتري أو أنكر الشراء فأنشبهه وشفيع سلم الثمن له وتسلم منه الشقص وان أنكر شركة الشفيع
 حلف أنه لا يعلمها وعلى الشفيع اثباتها وان ادعى جهل الثمن ولم يثبت علمه وفيه سقطت شفيعته وتظير
 الغزى فيه بانه بمنزلة الداخل مردود بان إقامة الداخل لها لا ثبات الملك وهو ثابت فلم يحتاج اليها وهنا
 للدفع وهو محتاج اليه * (فصل) * في بيان بدل الشقص الذى يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن
 وكيفية أخذ الشركاء اذا تعددوا أو تعدد الشقص وغير ذلك (ان اشترى بمثل أخذه الشفيع
 بمثله) لانه أقرب الى حقه فان قدر بالوزن كقنطار خبطة أخذه بوزنه فان انقطع المثل وقت الاخذ أخذ
 بظنمه حينئذ ولو كان دنانير أخذ بدنانير مثله فان تراضيا عنها بادرهم كان شراء مستجدا تبطل به الشفعة

(قوله) فيها وطلبها الى التفرع
 في النهاية
 * (فصل ان اشترى)
 * لانه الى قوله يتجاسع انه
 (قوله) في النهاية

كافي الخاوي قال الزكشي وهي غريبة انتهى والذي يجهل به باقي فها ماسر من المتفصل فيما لو صالح
 بحال عن الرد بالعيب يتبين ان فوت الغورية المشترية ابتعاد عن آخر غير الأول فهو وكما قول الشفيع
 للمشتري يعني الشقص فسقط به شفيعته ان علم به لان عدوله عن أخذه القهرى الى تلكا اختيارى بتفسير
 مفقوت للغورية أى بتفسير فكذلك هنا عدوله عن الاخذ بالذاتير التي هي الواجب قهر على المشتري الى
 غيرها بتفسير أى بتفسير بوجوب الفرق بين علمه وجهله (أو) ملكه (بمقوم بقيقته) يأخذ لا بقيمة الشقص
 لان ما يبدله الشفيع في مقابلته ما يبدله المشتري لا في مقابلته الشقص ولو ملكا الشفيع الثمن بعينه ثم اطلع
 بعينه الاخذ به ولو مثليا كما يحتمل في الطلب واعتمده الاذرى وغيره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل
 اللزوم انخط عن الشفيع أو كاه فلا شفعة اذ لا يسع ويؤخذ من قوله ويؤخذ المهور الى آخره ان المراد
 بالقيمة هنا غيرها السابق في الغصب فينبذ لا يد عليه خلافا لمن زعمه ما لو صالح عن دم العمد على
 شقص فانه يأخذه بقيمة الدم وهو الودية فيأخذه بقيمتها يوم الجناية وتعتبر قيمة المتقوم في غير هذا
 (يوم البيع) أى وقته لانه وقت اثبات العوض واستحقاق الشفعة ويصدق المشتري بيمينه في قدرها
 حينئذ كما في الجبر لما أتى انه علم بما بشره (وقيل يوم استقراره بانتطاع الخيار) كما ان المعتمد
 في الثمن حالة اللزوم بناء على الاصح من لحوق الخط والزيادة في زمن الخيار ولما كان سابقا شاملا للدين
 وغيره وكان الدين يشمل الحال والمؤجل بين ان المراد الحال بقوله (أو) اشترى (بمؤجل فالظاهر انه
 مخير) وان حل الثمن موت المشتري أو كان منبهما بأوقات مختلفة (من ان يعجل) الثمن (ويأخذ
 في الحال) ومثله أخذ امن كلام الاذرى وغيره سالم به يحسن على المشتري ضرر في قبوله الخوئوب
 والالم يجب الشفيع (أو) عطف بها في حيز بين لما أتى (يصير الى المؤجل) بكسر الحاء أى حلول
 السكل في المنجم وليس له كمال حل نجم ان يعطيه أو يأخذ بقدر لما فيه من تقرر بقى الصفقة على
 المشتري (و يأخذ) دفعا للضرر من الجانبين لان الاخذ بالمؤجل يضر بالمشتري لا بخلاف الذمم
 وبالحال يضر بالشفيع لان الاجل يقابل به قط من الثمن نعم لو رضى المشتري بذمة الشفيع بعينه عليه
 الاخذ حالا والاسقط حقه واذا خيره لم يلزمه اعلام المشتري بالطلب على ما في الشرحين وصح في أصل
 الروضة اللزوم قيل وهو سبق فلم (ولو بيع شقص وغيره) مما لا شفعة فيه كسيف (أخذه) أى
 الشقص لوجود سبب الاخذ فيه دون غيره ولا يتخير المشتري بتقرير الصفقة عليه لانه المورط
 لنفسه وهذا أولى من التعليل بانه دخل فيها علما بالحال لان قضيته ان الجاهل يتخير وهو خلاف
 اطلاقهم ومدر كهم وبشكل من التعليلين فارق هذا ما مر من امتناع افراد المعيب بالرد (بخصته)
 أى بقدرها (من) الثمن باعتبار (القيمة) بان يوزع الثمن علمها باعتبار قيمتها ووقت البيع
 و يأخذ الشقص بخصته من الثمن فاذا سواى مائتين والسيف مائة والثمن خمسة عشر أخذ بثلاثي الثمن
 وما قررت بكلامه هو مراده كما هو ظاهر وبه ينفذ ما قبل ان ذكر القيمة سبق فلم (ويؤخذ) الشقص
 (المهور بمهر مثليا) يوم النكاح (وكذا) شقص هو (عوض خلع) يؤخذ بمهر مثليا يوم
 الخلع سواء أنقص من قيمة الشقص أم لا لان البيع متقوم بقيمة مهر المثل ولو أmeerها شقصا بمجهولا
 وجب لها مهر المثل ولا شفعة لان الشقص باق على ملك الزوج ويجب في المعنة متعة مثليا لا مهر
 مثليا لانها الواجبة بالنراق والشقص عوض عنها ولو اعتاض عن النجوم شقصا أخذ الشفيع
 بمثل النجوم او بقيمتها بناء على ماسر (ولو اشترى بخلاف وتلف) أو غاب وتعدرا حضاره أو عتقوم
 كقص وتعدرا العلم بقيمتها وأخطأ بغیره (استع الاخذ) لتعدرا الاخذ بالمجهول وهذا امن الحيل
 المسقطه للشفعة وهي مكروهة كذا أطلقاه كغيرهما وفيه بعضهم بما قبل البيع قال أباعده

(قوله) يأخذ الى المتن في النهاية
 (قوله) أى يقدم الى قول العذيف
 ولو بيع في النهاية الا قوله بناء الى
 ولما وقوله ومثله الى المتن وقوله
 عطف بها في حيز بين لما أتى (قوله)
 مما لا شفعة الى قوله وفيه نظر
 في النهاية (قول المتن) ولو اشترى
 بخلاف وتلف ينبغي ان تلف البعض
 كمثل السكل

فهو حرام وفيه نظر بل كلامه ما مر في أنه لا فرق فانه ما ذكر من حيلة الحيل كثير انما هو بعد البيع أما اذا بقي فيك كل مثلاً يؤخذ بقدر نعم لا يلزم البائع احضاره ولا الاخبار به وقار في ما مر في عالم يره بأنه لا حق له على البائع بخلاف المشتري (فان عين الشفيع قدرا) بان قال اشتريه بمائة (وقال المشتري) بمائتين حلف كليا في بناء على ما دعاه والزعم الشفيع الاخذ به وان قال (لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم) بما عينه الشفيع لان الاصل عدم علمه به وحينئذ تنقطع الشفعة كما اقتضاه المتن وجرى عليه في نفسه ونص عليه وقال القائل عن النص بوقف الى ان يتضح الحال واعتمده السبكي وليس له الحلف انه اشترا بثلث مجهول لانه قد يعلمه بعد الشراء فان نكل حلف الشفيع على ما عناه وأخذ به (وان ادعى علمه) بقدر وطالبه بميانه (ولم يعين قدرا) في دعواه (لم يسمع دعواه في الاصح) لانها غير ملزمة وله ان يدعي قدر او يخلفه ثم آخروا بخلفه وهكذا حتى يقر او نكل فيستدل بنقص قوله على انه الثمن ويخلف عليه ويأخذ به لما يأتي انه يجوز الحلف بالظن المؤكد (واذا ظهر) بعد الاخذ بالشفعة (الثمن) المبذول في الشقص التثدي أو غيره (مستحقا) بيعة أو تصديق من البائع والمشتري والشفيع (فان كان معينا) بان وقع الشراء بعينه (بطل البيع) لانه غير ثمن (والشفعة) لترتبها على البيع ولو خرج بعضه بطلا فيه فقط وخروج الشفعة خاسا تخرج به مستحقا فان خرج رد ثمن اختيار البائع بين الرضا والاستبدال فان رضى به لم يلزم المشتري الرضا بمثل بل يأخذ من الشفيع الجيد قاله البغوي ونظر فيه المصنف ورده الباقين بأنه جار على قوله في عيدين للشقص ظهر معينا ورضي به البائع ان على الشفيع قيمته سليما لانه الذي اقتضاه العقد وقد غلظه فيه الامام قال وانما عليه قيمته معينا فالتعليق بالمثلي أولى قال والصواب في كلتا المسألتين ذكر وجهين والاصح منهما اعتبار ما ظهر وبه جزم ابن المتري في المعيب فان قلت قياس ما قلوه في حط بعض الثمن من الفرق بين ما قبل الزوم وبعده أن يقال بظهوره فاس ان البائع ان رضى بردي أو معيب قبل الزوم لزم المشتري الرضا به من الشفيع او بعده فلا قلت القياس مختل لان منية البائع ومساخمة موجودة فيما الا ان يفرق بان الردي أو المعيب غير ما وقع به العقد بالسكة بخلاف الثمن فانه وقع به العقد فسمى ما وقع فيه الى الشفيع (والا) يعين في العقد بان كان في الذمة (أبدل وبقيا) أي البيع والشفعة لان العقد لم ينعقد به (وان دفع الشفيع مستحقا) أو نحو خاس (لم يطل شفيعه ان جويل) لعذره (وكذا ان علم في الاصح) لانه لم يقصر في الطلب والشفعة لا تستحق بحال معين حتى تبطل باستحقاقه وكذلك لو لم يأخذها بعين كعلاكت عشرة دنان ثم تقدم المستحق لم تبطل قطعاً واذا بقي حقه فهل يبين انه لم يملك فيحتاج لذلك جديد أو ملك الثمن دين عليه فالنواذله وجهان ربح الرافعي الاول وغيره الثاني واستظهر والذي يتجه ان الاخذ ان كان بالعين تعين الاول أو في الذمة تعين الثاني (وتصرف المشتري في الشقص كبيع ووقف) ولو مسجدا (وأجارة تخيم) لانه واقع في ملكه وان لم يلزم فكان كصرف الولد فيما وهب له أبوه (وللشفيع نقض مالا شفعة فيه) ابتداء (كالوقف) والهبة والأجارة قال الماوردي واذا مضى الأجارة فاذ جرة للمشتري (وأخذ به) لسبق حقه والمراد بالنقض الاخذ لا أنه يحتاج للفظ قوله وأخذ به عطف تفسير (ويخبر فيما فيه شفعة كبيع بين ان يأخذ بالبيع الثاني أو يقض ويأخذ بالاول) لان كلامهما صحيح وربما كان أحدهما ثمة أقل أو جنسه أسير عليه وأوهنا بمعنى الواو الواجبة في حين بين لكن الفقهاء كثيرا ما يتساهلون في ذلك (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن) ولا بيعة أو أقاماتين وتعارضتا (صادق المشتري) بيمينه لانه أعلم بما باشره من الشفيع فان نكل حلف الشفيع وأخذ بها حلف

(قوله) أما اذا بقي الى المتن في النهاية
(قوله) بان قال اني قول المصنف
وللشفيع الخ في النهاية (قوله) وقال
التسائي عن النص عبارة
وان تبدل التسائي عن النص انما
توقف الخ (قوله) ولو خرج الى قوله
وبه جزم ابن المتري في المعنى (قوله)
والهبة الى قوله وردت عليهم
في النهاية

عليه ونعت الزركشي انه لو كذبه الحس كان ادعى ان الثمن ألف دينار وهو يساوي دينار المصدق وفيه
نظر مأخذ ما حرم منه له لا خيار في شراء زوجة بألف وهي تساوي درهما وفيه يعلم ان الحس لا يكتب
ذلك لان الغبن بذلك قد يقع (وكذا لو انكر المشتري) في زعم الشفيع (الشراء) وان كان النقص في يده
(أو) انكر (كون الطالب شريكا) فيصدق بينه لان الاصل عدمهما ويخالف في الاولى انه
ما اشتراه وفي الثانية على نفي العلم بشركته فان نكل الحالف الطالب بما أخذ (فان اعترف المشتري
القديم) (بالبيع فلا يصح ثبوت الشفعة) عملا باقراره وان حضر المشتري وكذبه سواء اعترف البائع
بقبض الثمن أم لا اذا اقرض ان النقص بيده أو يد المشتري وقال انه ودعته منه أو عارية مثلا اما لو كان
في يد المشتري فأدعى ملكه وانكر الشراء فلا يصدق البائع عليه لان اقراره غير ذي اليد لا يسرى
على ذمها (ويسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه) لانه تلي الملك عنه فكانه المشتري منه (وان
اعترف) البائع بقبضه (فهل يترك في يد الشفيع) ان كان معينا وذمته ان كان غير معين فلا اعتراض
عليه بأنه كان ينبغي التعير بذمة الشفيع غير صحيح (أم) قيل صوابه أولان أم تكون بعد الهمة وأو
بعد هل انتهى وهذا اغلبي لكل كيان في تحرير في الوصايا بالتعيين بالصواب غير صواب (بأخذه
القاضي ويحفظه) فانه مال ضائع (فيه خلاف سابق في) أوائل (الافرار نظيره) والاصح منه الاول
وذكرهنا المقابل دون التصحيح عكس ما ذكرنا كنفاء عن كل نظيره واطع الشفيع التصرف
في النقص مع بقاء الثمن في ذمته لعذره بعدم مستحق معين له وبه يفرق بين هذا وما حرم مما يعلم منه
توقف تصرفه على اداء الثمن ثم رأيت شارحا فرق بأن المشتري هناك معترف بالشراء وهنا بخلافه وهو
يؤول لما فرقت به (ولو استحق الشفعة جميع) كدار مشتركة بين جميع ونحو شراء وارث باع احدهم
نصيبه واختلف قدر أملاكهم (أخذوا) ها (على قدر الحصة) لانه حق مستحق بالملك فقط على
قدره كالأجرة وكسب القيق (وفي قول على الرؤس) لان سبب الشفعة أصل الشركة وهم مستوون
فها يدل ان الواحد يأخذ الجميع وان قل نصيبه واما حال جميع في الانتصار له ورد الاول مع ان عليه
الأكثرين وردت عليهم في شرح الارشاد الكبير في الصوم وتفرق الصفة وهنا (ولو باع أحد
شريكين نصف حصته) أو ربهما مثلا (لرجل ثم باعها الآخر) قبل أخذ الشريك القديم مبيع
أولا (فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم) لانه ليس معه حال البيع شريك غير البائع
وهو لا يشفع فيما باعه (والاصح انه ان عا) الشريك القديم (عن النصف الاول) بعد البيع
الثاني (شاركه المشتري الاول في النصف الثاني) لان ملكه سبق البيع الثاني واستقر بعقود
الشريك القديم عنه فشاركه (والا) بعف عنه بل أخذه منه (فلا يشاركه) لزوال ملكه اما لو عا
عنه قبل البيع الثاني فيشاركه جزوا خرج بثمنه ولو عا عا فالشفعة فيه مع الاول وحده (والاصح
انه لو عا أحد شفيعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كسائر الحقوق المالية (وتختار الآخر
بين أخذ الجميع وتركه) كالتفرد (وليس له الاقتصار على حصته) لثلاثة بعض الصدقة على المشتري
(و) الاصح (ان الواحد اذا أسقط بعض حقه سقط) حقه (كالمفرد) ولو حضر أحد
شفيعين فله أخذ الجميع في الحال (لا لبعض اثنين استحقاقا ورغبة والشان فيهما بالنسبة للغائب
فان قال لا تأخذ الا قدر حصتي بطل حقه مطلقا لتقصير دور المشتري بأخذه حصته فقط لم يجوز
كما عتده السبكي كابن الرفعة كالأفراد لشفيع الواحد أن يأخذ بعض حقه واذا أخذ الكل استمر
الملك والنوائد لم يمتنع من الغائب وبأخذ (فأذا حضر الغائب شاركه) لثبوت حقه فاذا كانوا ثلاثة
فحضر واحد وأخذ الكل ثم حضر الآخر أخذ منه النصف نصف الثمن فاذا حضر الثالث أخذ من كل

(قوله) وفيه نظر مأخذ ما حرم
لا يمتنع في ما فيه فان تصور ذلك في
زوجته تستتبعه بالجواهر لا بعد فيه
بخلاف شقص من عقار يساوي
درهما بألف ثم رأيت المحشي قال
الوجه انه لا عدول عن بحث
الزركشي اذ قد يبدل في العادة
مادامه المشتري كالمو علم انه في غاية
الرشد والنبظة واتى في احتمال
عرض ماله في ذلك النقص
والجودت العادة بان أحدا
لا يرغب في مثله بازيد من عشرة
دراهم لخسسته وخسسته مثله وادعى
المشتري مع ذلك شراءه بألف دينار
فانه لا شبهة في استحالة عادة
وتكذيب الحس له ولا ترد مسألة
الزجاجة لان الغبن فيها انما نشأ
من جهة اشتباهها بالجواهر وهذا
لا ينافي فيما نحن فيه انتهى
(قوله) قبل أخذ الشريك الثاني قول
المصنف فاذا علم الشفيع في النهاية
الاقوله وكأنه اعتقد الى غيره
(قوله) بطل حقه مطلقا ولو معدورا
بالعالم والجاهل ولو معدورا
فليراجع

أومن أحدهما ثلث ما يده ولا يشاركه الغائب في بيع حدث قبل ثلثه (والاصح ان له تأخير الاخذ الى قدوم الغائب) فظهر غرضه في تركه أخذ ما يؤخذ منه ولا يلزمه الا اعلام بالطلب على ماصر (ولو اشترى بقصاصة فلا شفع أخذ نصيبهما) وهو ظاهر (ونصيب أحدهما) لانه لم يفرق عليه ملكه (ولو اشترى واحد من اثنين) أو وكلهما المتخذ اذا العبرة في التعدد وعدمه هنا بالجمود لا بالعائد كما حررت في شرح الارشاد (فله أخذ حصصة أحد البائعين في الاصح) لان الصفقة تعدت تعدد البائعين ولوجود التفرق هنا جرى الخلاف دون ما قبله وهذا فارق ماصر في البيع من عكس ذلك وهو تعددها بتعدد البائع قطعاً والمشتري على الاصح وتعددها بتعدد المحل أيضاً فلو باع شخصين من دارين صفقة وشقيعهما واحد فله أخذ أحدهما فقط (والاظهر ان الشفعة) أى طلبها (على الفور) وان تأخر القائل لغير ضعف فيه وكأنه اعتقد عندهم بما صير حسبنا غيره ولا نه خيار ثبت بنفسه لدفع الضرر فكان اختيار الرذبا ليعيب وقد لا يجب في صور علم أكثرهما من كلامه كالبيع بمو أجل أو واحد الشريكين غائب وكان اخبر بخبر يجوز بأدلة فترك ثم بان خلافاً وكالتأخير لا انتظار اذ ان زرع وحصاده أو يعلم قدر الثمن أو يلخص نصيبه المصوب كإصصه أو لجهله بان له الشفعة أو بأنها على الفور وهو ممن يحق عليه ذلك وكذا خيار شرط لغير مشتري وكأخير الولي أو عفوؤه فانه لا يستطحق المولى (فاذا علم الشفع بالبيع فليبادر) عقب علمه من غير فاصل (على العادة) فلا يكف البدار بعد أو يتخوه عملاً بعد العرف تركه تقصيراً وتوايساً وضابط ما هنا كإصرار الرذبا ليعيب وذكر كغيره بعض ذلك ثم وبعضه هنا يعلم اتحاد البائعين كما تقرّر أي غالباً لما يأتي أما اذا لم يعلم فهو على شفعته وان مضى سمون نعم يأتي في خيار أمة عتقت انه لا يقبل دعواها الجول به اذا كذبها العادة بان كانت معه في داره وشاع عتقها فظهر أن يقال بعتله هنا (فان كان مريضاً) أو مجسوماً طمأ أو محقق وعجز عن الطلب بنفسه (أو غائباً عن بلد المشتري) بحيث تعد غيبته حاله بينه وبين مباشرة الطلب كإجزم به السبكي كان الملاح (أو خاتماً عن عقد) أو افراط حراً أو برد (فليؤكل) في الطلب (ان قدر) لانه الممكن (والا) يقدر (فليشهد) رجلين أو رجلاً وامرأتين بل أو واحد الخلف معه على ماصر في البيع (على الطلب) ولو قال شهدت فلاناً وفلاناً فأنكر الميسقط حقه (فان ترك المقدور عليه منهما) أي التوكيد والاشهاد المذكورين (انظر حقه في الاظهر) لتقصيره المشعر بالرضا نعم الغائب مخير بين التوكيد والرفع للعالم كما أخذ السبكي من كلام البغوي قال وكذا اذا حضر الشفع وغاب المشتري وله تقادر أيضاً أن يؤكل ففرضهم التوكيد عند العجز انما هو لتعنته حينئذ يقرأ أو لو سار بنفسه عقب العلم أو وكل لم يلزمه الاشهاد حينئذ على الطلب بخلاف ماصر في نظيره من الرذبا ليعيب لان تسلط الشفع على الاخذ بالشفعة أقوى من تسلط المشتري على الرذبا ليعيب اذ له نقض تصرف المشتري وليس لذا المذلل ولان الاشهاد ثم على المقصود وهو الشفع وهنا على الطلب وهو وسيلة وهي يتعذر فيها ما لا يتعذر في المقصود واذا كان الفور بالعادة (فاذا كان في صلاة أو وجسام أو طعام فله الاتمام) كالعادة ولا يلزمه الاقتصار على أقل مجزئ بل له الاكمل بحيث لا يعتد وتوايساً يؤخذ منه ان له ذلك في النافذة المطلقة بهذا التيد وكذا ان دخل الوقت وان لم يشرع فله الشروع وله التأخير ايلا حتى يصح ما لم يأمن في الذهاب اليه لئلا ولو ادعى تأخير العذر فان علم قيام أصل العذر به صدق والأصدق المشتري (ولو أخر الطلب وقال لم أصدق الخبر لم يعذر ان أخبره عدلان) أو رجل وامرأة أن بصفته العدة لانه كان من حقه أن يعتمد ذلك نعم الاوجه تصديقه في المحل بعد التماسه ان يمكن خفاء ذلك عليه ولو كانا عدلين عنده لا عند الحاكم هذر على ما قاله السبكي لكن نظيره غيره ولو أخبره مستوران

(قوله) عقب علمه الى السبكي في النهاية الا قوله أي اسالة الى قوله ولان له غرضاً صحيحاً (قوله) فيظهر عبارتها فالوجه أن يقال الخ (قوله) فليشهد رجلين ينبغي ان يحمله ان قدر عليه أخذاً من قوله الا في فان ترك المقدور عليه الخ فليراجع ولو اختلفنا في ترك المقدور فينبغي تصديق الشفع كالم يكذبه ظاهر الحال (قوله) الخلف معه على ماصر عبارتها قياساً على ماصر وقال الزركشي انه الاقرب وخبر به ابن قاسم في الخبرين فلا يروى

عذر كما يحتمل شارح (وكذا ثقة في الاصم) ولو أمانة لأنه أخبار (وبعد أن أخبره من لا يقبل خبره)
لعدله بخلاف من يقبل كعدد النوار ولو كفارا لأنهم أولى من العدلين لأفاده خبرهم العلم هذا كما
ظاهره أما باطننا فالعبرة في غير العدل عنده من يقع في نفسه صدقه وكذلك (ولو أخبر بالسبع بألف)
أو جنس أو نوع أو وصف أو أن المبيع قدره كذا أو أن السبع من فلان أو أن البائع أثنان أو واحد
(فترك) الأخذ (فبان بخصمائه) أو غير الجنس أو النوع أو الوصف أو القدر الذي أخبر به
أو أن السبع من غير فلان أو أن البائع أكثر أو أقل مما أخبر به (بقي حقه) لأنه انما تركه لغرض بان خلافه
ولم يتركه لرغبة عنه (وإن بان بأكثر) من ألف (بطل) حقه لأنه إذا لم يرغب فيه بالأقل فبالأكثر
أولى ~~وكذا~~ لو أخبر بمو أجل فعفا فبان حالاً لأن عقوه يدل على عدم رغبته لما مر أن له التأخير
إلى الحلول (ولو لم يشرى فسلم عليه أو) هي بمعنى الواو إذا بضر الجمع بينهما (قال) له
(بارك الله في صفقتك لم يطل) حقه أو شفقتك لأن السلام قبل الكلام سنة أي أصالة فلا يرد كونه
لا يسن السلام عليه لتخوفه وبدعته ولأن له غرضاً بتحقيق الدعاء بذلك ليأخذ صدقة مباركة
(و في الدعاء وجه) أن الشفعة تبطل به لأشعاره بقرير الشقص في يده ومحل هذا الوجه أن زادك
كما قاله الأسنوي (ولو باع الشفع حصته) كلها (جاهلاً بالشفعة فالاصم بطلانها) لزوال سببها
بخلاف بيع البعض أما إذا علم فبطل جزؤها وإن كان انما باع بعض حصته كالأعناق من البعض وكذا
لو باع بشرط الخيار حيث انتقل الملك عنه لأن ملكه العائد متأخر من ملك المشتري

(كتاب القراض)

من القرض أي القطع لأن المالك قطع له قطعة من ماله ليتصرف فيها ومن الربح والاصل فيه الإجماع
وروي أبو نعيم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم ضارب ثلثة نجة رضى الله عنها قبل أن يتزوجها بخوشه برين
وسنة إذا كان نحو خمس وعشرين سنة بما لها إلى بصرى الشام وأنفذت معه عبد هامة يسيرة وهو قبل
السوة فكان وجه الدليل فيه أنه صلى الله عليه وسلم حكمه مقرراً له بعد ما هو قاس المسافة اجتماع
أن في كل العمل في شيء ببعض ثمانية مع جهالة العوض ولذا اتحد في أكثر الأحكام وكان قضية ذلك نقد ثمانية
عليه وكان عكسهم لذلك انما هو لأنه أكثر وأشهر وأيضاً فهي تشبه الاجارة أيضاً في الزموم والتأقيت
فتوسطت بينهما اشعاراً بما فيها من الشبهين وهو رخصة ظروجه عن قياس الاجارات كما أنها
كذلك لظروجهما عن بيع ما لم يتخلق (القراض) وهو لغة أهل الحجاز (والمضاربة) وهو لغة أهل
العراق لأن كلا يضرب بسهم من الربح ولأن فيه سفيراً وهو يسمى ضرباً أي موضوعاً للشرعي
هو العقد المشتق على توكيل المالك لآخر على (أن يدفع إليه مالا ليتصرفه والربح مشترك) بينهما
نخرج بيد فمقارضة على دين عليه أو على غيره وقوله بيع هذا وقارضته على ثمنه واشترى شبكة
واضطد بها فلا يبيع ثم يبيع الرب وله أجرة المثل وكذا العمل ان عمل والصدقة في الأخيرة لا العمل
وعليه أجرة الشبكة التي لم يملكها كأن غصوبة يذ كر الربح الوكيل والعبد المأذون وأركنته عاقدان
وعمل ورجوع مال وصيغة واستعمل كلها أكثر شروطها من كلامه (ويشترط لصحة كون المال دراهم
أو) هي مانعة لخلو لاجمع (دنانير خالصه) بإجماع الصحابة ولأنه عقد غرر لعدم انضباط العمل
والوثوق بالرجوع جزو الحاجة فاختص بمباروج غالباً وهو النقد المضروب لأنه ثمن الأشياء ويجوز عليه
وأن أطلقه السلطان ~~كما يحتمل~~ أن الفضة بنزاعها (ولا يجوز على تبر) وهو ذهب وأفضة لم يضرب
سواء القراض وغيرها وتسمية الفضة بنزاعها (وحلى) وسبائك لا اختلاف قيمتها (ومعشوش)

(قوله) كما يحتمل شارح عبارة ما قبل
ابن الملقن هي لغة خالصة في قوله
المشتق فلا يجوز في النهاية (قوله)
خالصة لغة خالصة في أصله من
المتن وفي المعنى والنهاية والحلى من
الشرح (قوله) وهو ذهب إلى قوله
ولو تأخره على ألف في النهاية
الاقوله واستعملها

وان راج وعلم قدر غشه أو استهلك وجاز التعامل به وقبل يجوز عليه ان استهلك غشه وخبر به الجرجاني
 وقيل ان راج واقتضى كلامهم في الشركة تعجيله واختصاره السبكي وغيره (وعروض) مثلية
 او متقومة لما مر (و) كونه (معلوما) قدره وحسنه وصفته فلا يجوز على نقد مجهول القدر وان
 أمكن علمه حالا وعلى ألف ولو علم جنسه أو قدره أو وصفته في المجلس ولو قارضه على ألف من نقد كذا
 ثم عيها في المجلس مع فان قلت ظاهر قولهم عن الشرح الصغير وغيره لو قارضه على دراهم غير معينة
 ثم عيها في المجلس مع خلافا للبعوي انه لا يحتاج لقوله من نقد كذا قلت بل لا بد منه بدليل تعليمهم
 للحنة بالقياس على ما في الصرف والسلم والذي فهمنا ان الالف معلومة القدر والصفة ولو قارضه على
 سره معينة بالوصف غائبة عن المجلس مع على ما رجحه السبكي انه لا يشترط هنا الرؤية لانه توكيل
 وهو متجه والطلاق الماوردي منعه في الغائب يجعل على غائب مجهول بعض صفاته على أن مما
 يضعفه انه جعل ذلك علة للتع في الدين وقد سرحوا بصحة في الدين على العامل كما يأتي (معنا) فيتبع
 على منفعة ودين له في ذمة الغير وعلى احدى الصرتين نعم لو قارضه على ألف درهم مثلا في ذمة ثم عيها
 في المجلس وقبضها المالك جاز خلافا لمجمع كالصرف والسلم بخلاف ما في ذمة الغير فانه لا يصح مطلقا
 كما هو ظاهر كلامهم لانه غير قادر عليه حالة العقد فوقت الصيغة باطله من أصلها ولم تقدر تعيينه
 في المجلس ولا ينافيه قول شيخنا يصح القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه كما هو ظاهر انتهى
 لان القدرة على العين أقوى منها على الدين ولو خلط اثنين له بألف لغيره ثم قال له قارضتك على أحدهما
 وشاركك في الآخر جاز وان لم تعين ألف القراض وينفرد العامل بالتصرف فيه ويشترط كان في التصرف
 في الباقي ولو قارضه على اثنين على ان له من أحدهما نصف الربح ومن الآخر ثلثه مع ان عين كلا
 منهما والافلاو في الجواهر في ذلك كلام كالتمسك فليجمل على هذا التخصيص قبل هنالو أعطاه
 ألفا وقال اشتم اليه ألفا من عندك والربح بيننا سواء مع اتى بظاهره صحة ذلك قرضا وليس
 مراد بل اذا خلطه بألفه صار مشتر كفايا فيه أحكام الشركة كما هو واضح (وقيل يجوز على احدى
 الصرتين) ان علم ما بينهما وتساويا بخلافه قدر او صفة فتصرف العامل فيهما شاء فعين للتقراض
 والاصح المنع لعدم التعيين كالبيع نعم ان عين احدهما في المجلس مع بشرط علم عين ما فيها كما هو ظاهر
 وينبغي ان هذا او ما مر في العلم بخو القدر في المجلس بأن الالهام هنا أخف لتعيين الصرتين وانما
 الالهام في المرادة منهما بخلافه فيما مر وقضية ما ذكر في تعيين احدى الصرتين صحته فيما لو أعطاه
 الفين وقال قارضتك على أحدهما ثم عينه في المجلس وهو ما اعتمد ابن المقرئ في بعض كتبه ومال
 شيخنا في شرح الروض الى فسادة قال لفساد الصيغة ويرده ما في نسخ شرح المنهج العتمة ان لو علم في
 المجلس عين احدى الصرتين مع ولا فرق بين احد الاثنين وحدى الصرتين فالوجه ما قاله ابن المقرئ
 وضبط بخطه الصرتين بشديد الرأى (و) كونه (مسما الى العامل) بحيث يستقل بالعدم عليه وليس
 المراد تسليمه حالة العقد ولا في المجلس بل أن لا يشترط عدم تسليمه كإفادته قوله (فلا يجوز بشرط كون
 المال في يد المالك) ولا غيره لانه قد لا يعده عند الحاجة (و) يشترط أيضا استقلال العامل
 بالتصرف فحينئذ (لا) يجوز بشرط (علمه) أى المالك ومثله غيره (مع) لانه ينافي مقتضاه من
 استقلال العامل بالعمل (ويجوز بشرط عمل غلام المالك أى قنه أو المالك من منفعة له المعلوم بالشهادة
 او الوصف (مع) سواء أ كان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل له يد او تصرفا (على الصحيح)
 كالمساواة لانه من جملة ما يجوز استتباع بقية المال لعملة ومن ثم لو شرط عليه الحجر للغلام أو كون
 بعض المال في يده فسد قطعا ويجوز بشرط نفقته عليه ولا يشترط تقديرها اكتفا بالعرف في ذلك أخذنا

(قوله) وجاز التعامل عبارتها
 نعم ان استهلك غشه جاز العقد
 عليه كما خبر به الجرجاني
 وقيل الخ (قوله) نعم لو قارضه
 الى قوله بخلاف في النهاية الاقوله
 وقبضها المالك (قوله) ولو
 قبضه الفين الى قوله قبل في النهاية
 ناطق الفين الى قوله وقضية
 (قوله) ان علم الى قوله ولا غيره الى
 ما ذكر في النهاية (قوله) ولا غيره الى
 قوله ولا يشترط تقديرها في النهاية

نماذ كره في عامل المساقاة (ووظيفة العامل التجارة) وهي هنا الاسترباح بالبيع والشراء بالخرقة
 كالخبز والخبز فان فعلها يسمى محترفا لا تجاروا في الجواهر عن الروياني في هذه الدرهم واسع
 بهما والربح بينهما فمن ان لا يبيع بخلاف خذها واعمل فيها لا قضاء العمل البيع ولا عكس انتهى
 واعتبر في بعضها أيضا لو تعرض في الايجاب للشراء دون البيع مع وهو ظاهر (وواقعها كشر
 الثياب وطها) وذرعها وجعلها في الوعاء ووزن الخشيف وقبض الثمن وحله لقضاء العرف بذلك (فلو
 قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز أو غرلا ينسجه ويضعه) أي كلاهما (فسد القراض) لانه
 شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة بتيسر الاستئجار عليها فلم تشملها الرخصة نعم بحث ابن الرفعة
 جواز شرط أن يستأجر العامل من فعل ذلك من مال القراض ويكون حفظه التصرف فقط ونزع
 فيه الأذرى بقول القاضى لو قارضه على أن يشتري الحنطة ويخبزها إلى ارتقاع البحر فيبيعها لم يضر
 لان الربح ليس حاصل من جهة التصرف (ولا يجوز أن يشترط عليه شراء متاع معين) كذهبة السلعة
 (أو فو عن وجوده) كالباقوت الأخر (أو معاملة شخص) كالبيع من زيد أو شراءه لانه لا يفي
 ذلك تضييقا لمكان الربح ويظهر في الأشخاص المعينين أنهم ان كانوا بحيث تقتضي العادة بالربح معهم
 لم يضر والذم وفي الحماوى يضر تعيين جانوب كعرض معين لاسوق كتوع عام ولا يضر تعيين غير نادر
 لم يدم كذا كونه رطبة (ولا يشترط بيان) نوعها وفارق ما عرف الوكيل بأن العامل حفظا يحمله
 على بذل الجهد بخلاف الوكيل ولا يمان (مدة القراض) فان الربح ليس له وقت معلوم وبفارق
 وجوب تعيينها في المساقاة (فلو ذكر) له (مدة) على جهة تأقيتها كسنة فسد مطلقا سواء أسكت
 أم منعه التصرف بعدها أم البيع أم الشراء لان تلك المدة قليل لا يوجب فيها شيء وان ذكرها لا على
 جهة التأقيت (ومنع التصرف بعدها) كتوله قارنتك على كذا ولا تصرف بعد سنة (فسد)
 لانه قد لا يغير فيارغب في شراء ما عنده من العرض (وان منعه الشراء بعدها) دون البيع بأن
 صرح له بجوازه (فلا) يفسد (في الاصح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها بخلاف
 المنع من البيع ويشترط اتساع تلك المدة لشراء مخرج عادة لا كساعة أما اذا سكنت عن البيع فتضمنية
 كلام الرخصة وأصلها الحزم للفساد وحري عليه في الكفاية لكن اختار في المطلب الحق وهي
 مفهوم الممنوع وأصله وغيرهما والذي يقبها الأول لان تعيين المدة يقتضي منع البيع بعدها فاحتاج للنص
 على فعله ولم يفتى في ذلك بأن اتهم من منع الشراء عدم المنع من البيع ولا يجوز تأقيتها لا يجوز
 تعليلها ولا تجب فيه وتعليل التصرف لئلا فاته غرض الربح وبفارق نظيره في الوكالة (ويشترط
 اختصاصهما بالربح) فتتبع شرط بعضه لئلا ينافى ان يشترط عليه العمل معه فيكون ترانبا بين اثنين نعم
 شرط لئلا ينفرد أحدهما كشرط لئلا ينفرد (واشتركا كما فيه) لئلا يخذ المال ملكه والعامل بعمله قبل الحاجة
 لهذا لانه يلزم من اختصاصهما به انتهى ويرد بجمع الزم لاحتقال أن يرد باختصاصهما به أن لا يخرج
 عنهما وان استأثر به أحدهما فتعين ذكر الاشتراك لئلا ينافى ذلك الإيهام (فلو قال قارنتك على أن كل
 الربح لك فقراض فاسد) لانه خلاف مقتضى النية وله أجرة المثل لانه عمل طامعا ومن ثم اتفق انه
 لو علم الفساد وأن لا شيء له لم يستحق شيئا لانه غير طامع حينئذ (وقيل) هو (قراض صحيح) نظرا للمعنى
 (وان قال كليل فقرراض فاسد) لما ذكر ولا أجرة له ان علم الفساد أي وان لا أجرة له فيما يظهر لانه
 لم يطمع في شيء (وقيل) هو (ابضاع) نظرا للمعنى أيضا والابضاع بعث المال مع من يخرجه به تبرعا
 والابضاع المال المذموم وعلم من ابتاعه أجرة مثل بارة ونسب الأخرى حصة تصرفه وهو نظيره آخر
 في الوكالة الفاسدة لعدم الإذن (وكونه معلوما بالجزئية فلو) لم يعلم أسلا كان (قال) قارنتك (على)

(قوله) نعم بحث ابن الرفعة عما يؤيد
 ما بحثه ابن الرفعة تصويروهم بصورة
 الفساد يقولون فطحن الخ بالفساد
 العمل إلى العامل فتدرك كلامهم
 ترشد إلى أن منشا الفساد اشتراط
 العمل عليه إلا ما هو من الضروريات
 كالشراء ونحوه فليشأمل (قوله)
 لو قارنتك إلى المثل في النهاية (قوله)
 كالبيع إلى قوله أذا سكنت
 في النهاية (قوله) فتتبع إلى قوله
 ومن ثم في النهاية

ان لك فيه شركة أو نصيبا ففسد لما فيه من الغرر (أو) على ان الربح (ينافا لا يصح الحقن) يكون نصين) كما قال هذا بيني وبين فلان اذ المتبادر من ذلك عرفا المتناصفة (ولو قال لي النصف) وسكت عما للعامل (فسد في الاصح) لانصراف الربح للمالك اصاله لانه انما هو مال دون العامل فصار كله مختصا بالمالك (وان قال لك النصف) وسكت عن جانبه (صح على الصحيح) لانصراف ما لم يشترط للمالك مقتضى الاصل المذكور واسناد كل ما ذكر للمالك مثال فلو صدر من العامل شرط مشتمل على شيء مما ذكر فكذلك كما هو ظاهر (ولو) علم لكن لا بالجزئية كأن (شرط لاحدهما عشرة) بفتح أوليه (أو ربع نصف) كالرفيق أو ربع نصف المال أو ربع أحد الاثنين تيمنا لا (فسد) القراض سواء أجعل الباقي للأخر أم بينهما لان الربح قد ينحصر في العشرة أو ذلك النصف مثلا فخص به أحدهما وهو مشدود * (فصل) في بيان الصيغة وما يشترط في العاقدين وذكر بعض أحكام القراض (يشترط) لصحة القراض أيضا (اليجاب) كتنارضتكم وضارتكم وعاملتكم وخذ هذه الدراهم واتجر فيها أو بيع واشتر على ان الربح يتنافان اقتصر على بيع واشترى فسد ولا شيء له لانه لم يذكر له مضمعا (وقبول) بل نفق متصل كالبيع وأراد بالشرط ما لا بد منه لان هذين ركنا (وقيل يكفي) في صيغة الامر تكذبه وتجر فيها (القبول بالفعل) كقاي الوكالة والجملة ودبانه عقد معاوضة تختص بعين فلا يشبه بذلك (وشرطهما) أي المالك والعامل (كوكيل وموكل) لان المالك كالوكل والعامل كالوكيل فلا يصح اذا كان أحدهما محجورا أو عبدا اذن له في التجارة أو المالك مفسدا أو العامل أعمى ويصح من ولى في مال محجور لمن يجوز ايداعه عنده وله ان يشترط له اكثر من أجرة المثل ان لم يجد كافيا غيره (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشترك في العمل والربح لم يجز) أي لم يحل ولم يصح (في الاصح) لانه خلاف موضوع القراض الخارج عن القياس لان أحدهما مالك لا يعمل له والاخر عامل لا مال له فلا يعدل ان يعتده عاملا اذن لى وانظر الى أن العامل الأول وكيل عن المالك فهو والعاقدة حقيقة لان ذلك لا يتم بقاء ولاية العامل غاية الامر ان الثاني يصير كالنائب عنهما وهو خلاف موضوع العقد كما تقرر بل مع خروجه من البين لتحض فعله حينئذ وقوعه عن جهة الوكالة ومن ثم احترزوا بليشاركهما اذا اذن له في ذلك لينسب من البين ويكون وكيلا فيه فيصح قال ابن الرفعة بشرط أن يكون المال نقدا خاصا حينئذ أي لانه ابتداء قراض واذن المالك له في ذلك يتضمن عزله وان لم يفعل ما ذن له فيه على الوجه (و) مقارنته آخر (بغير اذنه) أي المالك تصرف (فسد) لما فيه من الاقيات وغيره لم يجز وهما بنافس فسد تقننا ولا يؤثر فيه افادة الاول حكم من الحرمة والفساد الثاني الثاني فقط لما هو مشهور ان تعاطى العقد الفاسد حرام ولا تميز الفساد ثم يحكم الخلاف فيه لان هذا أمر خارج عن اللفظ الذي هو محل التقن لا غير فاستويا حينئذ (فان تصرف الثاني) في المسئلة الأولى صح تصرفه مطلقا فيما يظهر لعموم الاذن والفساد انما هو خصوصه فهو نظير ما مر في الوكالة الفاسدة ولا شيء له في الربح بل ان طمعه المالك لزمه أجرة مثله والا فلا ولا شيء له على العامل فيما يظهر أيضا وفي المسئلة الثانية (قتصر غاصب) لان الاذن صدر عن ليس بمالك ولا وكيل (فان اشترى في الذمة) للاول وتبدل الثمن من مال القراض وربح (وقلنا بالجديد) المقرر في المذهب ان الظاهر عند من له أدنى السامية وهو ان الربح لغاصب اشترى في الذمة وتقدم من الغصوب الحقبة شرأه وانما الفاسد تسليمه فيضن مسلمة وبما قرره اندفع ما قبل لم يتقدم له هذا الجديد ذكره في الكتاب فلا تنسج الحالة عليه (فالربح) كله (للعامل) الاول في الاصح) لان الثاني تصرف له باذنه فاشبهه الوكيل (وعليه) لثاني أخرته) لانه لم يعمل مجانا

(قوله) كما قال الى قوله سواء في النهاية
* (فصل بشرط) *
(قوله) في بيان الصيغة التي قوله
(قوله) في صيغة الامر في النهاية (قوله)
لان المالك الى المتن في النهاية (قوله)
أو المالك مفسدا عابرها اما
المحجور عليه فليس فلا يصح أن
تعارض ويجوز أن يكون عاملا
(قوله) وبما قرره اندفع ما قبل فيه
نظر طاهر سم وسم وجهه
ان ما ذكره غاية ما يفيد التحجج
ولا يدفع نفي الحسن

(وقيل هو الثاني) جميعه واختير لانه لم يتصرف باذن المالك فاشبه الغاصب أموالا اشترى في الذمة لنفسه فيقع لنفسه (وان اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه لانه شراؤه فولى (وتحوز ان يتراض) المالك (الواحد اثنين متقائلا) حظهما من الربح ويجب تعيين أكثرهما (ومتساويا) لان عقده معهما كعقدين وان شرط على كل مراجعة الآخر لم يضر بخلاف ما أطال به البليستى لانهما مجامعة تعامل واحد فلم يناف ما مر من اشتراط استقلال العامل ولا قولهم لو شرط عليه مشرط لم يصح (و) يجوز ان يتراض (الأثنان واحدا) لانه كعقدين ويشترط فيما اذا تناوتا فيما شرط له ان يعين من له الاكثر (والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) والافسد لما فيه من شرط بعض الربح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض) وبقي الاذن لتعويض شرط كونه غير نقد والمقارض مالك (نفذ تصرف العامل) نظرا لبقاء الاذن كفى الوكالة الفاسدة أما اذا فسد لعدم أهلية العاقد أو والمقارض ولى أو وكيل فلا نفذ تصرفه (والربح) كله (للمالك) لانه تعاقد عليه وعليه الخسران أيضا (وعليه للعامل أجرة مثل عمله) وان لم يحصل ربح لم يعمل طامعا في المسمى ولم يسلم له نعم ان علم النساذ وان لا أجرة فلا شيء له كاهوطا هو نظير ما مر وكذا اذا اشترى في الذمة ونوى نفسه لان الربح يقع له فلم يستحق على المالك شيئا (الاذا قال قرضتكم جميع الربح فلا شيء له في الاصح) لانه لم يطمع في شيء نعم ان جهل ذلك بان ظن ان هذا لا يقطع حقه من الربح أو الأجرة وشهد حاله بجهله بذلك استحق أجرة المثل فيما يظهر (ويتصرف العامل محتالما لا بعين) فاحش في تخويع أو شراء (ولانسيئة) في ذلك للغرر ولانه قد يمتلئ رأس المال فتبقى العهدة متعلقة بالمالك (بلان) بخلاف ما اذا أذن كالموكيل ومن ثم جرى هنا في قدر التسيئة والاطلاق في البيع ما مر ثم نعم منع الماوردى البيع والشراء سلبا لانه أكثر غررا قال فان أذن له في الشراء سلبا جاز أو البيع سلبا لم يجز لان الشراء أحفظ انتهى وفيه نظر ظاهر ويجب الاشهاد والاضمن بخلاف الحال لانه يحبس المبيع الى استيفاء الثمن ومتى اذن في التسليم قبل قبض الثمن لم يجب اشهاد المراد بالاشهاد الواجب كإرجاعه اثن الرفعة ان لم يسلم المبيع حتى يشهد شاهدين على اقراره بالعقد قال الاسنوى او واحدا ثقة انتهى وقضية كلام ابن الرفعة انه لا يلزمه الاشهاد على العقد وقوله بوجبه بانه قد يتيسر له البيع بربح بدون شاهدين ولو أخر اليه ما فات ذلك فجاز له العقد بدونهما ولزمه الاشهاد عند التسليم (وله البيع) وكذا الشراء كما قاله جمع متقدمون (بعرض) ولو بلا اذن لان المعرض الربح وقد يكون فيه وبه فارق الوكيل وقضيته ان له البيع بتدغير نقد البلد لكن منعه العراقيون وبه جزم في الشركة وقرق السبكي بان تدغير البلد لا يروج فيها بخلاف المعرض (وله) قال الاسنوى بل عليه (الرديع) حال كون الرديع على مذهب سيديويه وليس نفعينا خلافا لما زعمه ويصح كونه حالا من ضمن الطرف وزعم انه اذا تقدم لا يتحمل ضمير امردود (تقصيه) ويصح كونه حصة للردا تهر يفة البنس وهو كالنكسة نخو وآية لهم الليل تسلم منه النهار (مصلحة) وان رضى به المالك لان له حقا في المال بخلاف الوكيل (فان اقصت) المصلحة (الامساك فلا) يردّه (في الاصح) لا خياله بمقصود العقد فان استويا جاز له الرقطة (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل وأولى لانه مالك الاصل ثم ان كان الشراء بالعين رده على البائع ونقص البيع أو في الذمة صرفه للعامل وفي وقوعه التفصيل السابق في الوكيل بين ان يسميه في العقد ويصدق به البائع وأن لا (فان اختلفا) أي المالك والعامل في الرد والامساك لأى لا يختلفا في المصلحة (عمل) من جهة الحكم أو المحكم (بالمصلحة) الثابتة عنده لان كلامهما له حق فان استوى الامساك والرد ففيها مرجع لاختيار

(قوله) المالك الى قوله نعم ان علم في النهاية (قوله) ويجب الاشهاد الى قول المصنف ولا يعمل المالك في النهاية الا قوله أو المحكم

العامل كجيشه ان الرفعة لم تكنه من شراء المعيب بقيمة أى فكان جانبه هنا أقوى (ولا يعمل
المالك) بمال التراض أى لا يبيعه إلا لأنه يؤدى إلى بيع ماله بماله بخلاف شرائه له منه بعين اودس
فانه لا يحدو رغبته لتفضله فيخ التراض ومن ثم لو اشتراه منه بشرط بقاء التراض بطل خلافاً لما أوتهم
الحكمة مطابقة ولو كان له إعلان مسبقاً فلا يفل لا يحدده ما معاملة الآخر بهان وقضية المتى الجواز
لكن ربح بعضهم عدمه ووجهه ظاهر (ولا يشتري للتراض) بغير خسر رأس ماله فان كان
ذهباً ووجد سلعة يتابع بدارهم باع الذهب بدارهم ثم اشترى بها السلعة ولا يشترى المثل ما لا يجوز
ربحه أى أبداً أو مدة طويلة عرفاً بحيث يشق بقاؤه الباقياً يظهر ولا (باكثر من رأس المال) والربح
بغير ان المالك اذا ظهر اننى عود بغير اذنه الى هذه أيضاً وهو محتمل وان قال الاذرى لم أره فصا وذلك
لان المالك لم يرض بذلك فعل فسيأتى (ولا من يعتق على المالك) لكونه بعينه أو أقر أو شهد ولم يتقبل
بغيره او مستولته وبعثت نحو رهن (بغير اذنه) لان التصد الربح وهذا خسران فان اذن صح
ثم ان لم يكن في المال ربح يعتق على المالك وما تبقى هو رأس المال وكذا ان كان فليس ربح فيعتق
على المالك ولو غرم نصيب العامل من الربح ولو اعتق المالك عبداً من مال التراض فكذلك
(وكذا اذ وجده) أى المالك الذكراً والانبث لا يشتريه بغير اذنه (في الاصح) لاضرار المالك بانفساخ
نكاحه أو ما لو اشترى العامل من يعتق عليه وزوجه فان كان بالعين ولا ربح لم يعتق عليه ولم ينسخ
النكاح وكذا ان كان في الذمة واشترى للتراض (ولو فعل) ما منع منه من نحو الشراء باكثر من
رأس المال وشراء نحو بعض المالك وزوجه (لم يبق للمالك) يقع للعامل ان يشتري في الذمة
وان صرح بالسراة كما صرح في الوكالة أما اذا اشترى بالعين فيقتل التصرف من أصله (ولا يسافر بالمال
بلا اذن) وان قرب السفر واتقى الخوف والموت فلا السفر مظنة الخطر فيضمن بدوياً ثم ومع ذلك
التراض باق بحاله سواء أسافر بعين المال او العرض التي اشتراها بخلافه للمالوردي وقد قال الامام
لو خلط مال التراض بماله ضمن ولم يغزل ثم اذا باع فيما سافر اليه وهو ~~مشتري~~ فقيمة مما سافر منه
او استوى باع البيع للتراض او أقل قيمة بماله يتعاضد به لم يبع أما بلا اذن فيصون نعم لا يستفيد ركوب
الجور الا بالنص عليه والاذن في بلد لا يملك اليه الا فيه والحق بلا اذرى الانهار اذا زاد خطرهما
على خطر البر ثم ان عينه بلد اذ لا الاتعين ما اعتاد أهل بلد التراض السفر اليه منه (ولا ينفق)
العامل وأراد بانفسه ما يعمر سائر المون (منه) أى من مال التراض (على نفسه خضر) عملاً
بالعرف فان شرط ذلك في العقد فسد (وكذا سفر في الاطهر) لان النفقة قد تستغرق الربح وزيادة
وعليه فعل ما اعتاد عند التجار فعل المتاجر له بنفسه (كطى الثوب ووزن الخفيف) وان لم يعتد
فرقمه بعين (كذهب وسنك) انشاء العرف به (لا الاستعانة بالثبته) فليس عليه وزنها
(وخمود) بالرفع فبطه أى نحو وزنها كقتلها من الخان الى الدكان لتعارف الاستحجار للمالك ويصح
جزء ما عدل عطا على الخفيف وعلى هذا رفع خمود أولى أيضاً والاوهم عطائه على ان متعة الثبته
وهو فأسد اذا لشواها (ولا يلزمه) من العمل (له الاستحجار عليه) من مال التراض لانه من
تمة التجارة وبما لحا ولو قولا منه فلا أجر له وما يلزمه عمله ان استجر عليه تكون الاجرة من
ماله ما أخذ منه الرسدى والمكس بحسب من مال التراض كقوله المالوردي * تليه * كبقال
في كتابه تكرار فان ما أفاده قوله وعليه الخ فيمده قوله السابق وتوابعها ككثير الثياب وطما
وتجارب يابذة كرهنا لتصرح بالآزوم وليان انه لا يستأجر عليه من مال التراض المعلوم منه انه
لا أجر له في شباته وهذا لا يستفاد من ذلك الجواز أخذ الاجرة في مثابة الواجب وان تعين كتعلم

(قوله) بمال التراض الى قوله
وقضية المتى في النهاية (قوله)
والربح الى قول المصنف كذهب
وسنك في النهاية (قوله) انشاء
العرف بدال التبيه في النهاية

الفاخرة وأيضاً بين هذا ان التوابع منها ما يعتاد وغيره وان كل ما اذا خف عليه فنيته فائدة لا تعرف
من ذال لا يهاجم ان التوابع هي العمادة فقط (والأظهر ان العامل يملك حصته من الربح بالسمة
لا بالظهور) اذ لو ملكه لشارك في المال فيكون النقص الحادث بعد ذلك محسوباً بعلمه ما وليس
كذلك بل الربح وقاية لرأس المال وبفارق ملك عامل المساقاة حصته من الثمر بالظهور لتعنيه خارجاً
فلم يجبر به نقص الخبز وعلى الأول له بالظهور فيه حق مؤسك فيورث عنه ويتقدم به على
الغرماء وصح اعراضه عنه ويغرمه المالك بالتلافه للمال أو استرداده ومع ملكه بالسمة لا يستتر
ملكه الا اذا وقعت بعد الفسخ والنضوض الآتي والاجبر به خسران حدث بعده ما ويستتر فيه
أيضاً بنضوض المال مع ارتفاع العقد من غير قسمة ولا ترده هذه على المتخلفاً لمن زعمه لان كلامه
في مجرد الملك الذي وقع الخلاف في حصوله بمأذومراً خزر كاة التجارة حكمز كمال القراض
(وشار الشمبرو) التاجو (كسب الرقيق والمهر) على من وطئ أمه القراض بشبهة منها
ولو العامل وسائر الزوائد العينية (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض) بغير تصرف العامل
(فيوزن المالك) لانها ليست من فوائد التجارة وخرج بالحاصلة من ذلك الظاهر في حدودها منه
ما لو اشترى حيو انما حلالاً وشجر اهليه ثم لم يؤبر فان الواحة ان الثمرة والولد مال قراض (وقيل) كل
ما حصل من هذه التوائد (مال قراض) لانها بسبب شراء العامل لاصلها ولا يؤيده ما مر في زكاة
التجارة ان الثمرة والتاج مال تجارة لان المعترف بما زكى كونه من عين النصاب وهذا ان كذلك
وهنا كونه يندرج في العامل وهذا ونحوهما ليست كذلك (والنقص الحاصل بالرخص) او يعيب
كمرض حادث (محسوب من الربح ما أمكن ومجبوره) لانه المتعارف (وكذا التوف بآفة)
سمائية (او غصب أو سرقة) وتعذر أخذ بده (بعد تصرف العامل في الاصح) لانه نقص حصل
فأشبهه نقص العيب والمرض أمالوا أخذ بده المصوب أو المسروق فيدعم القراض فيه وله الخامسة
فيه ان ظهر في المال ربح وخرج ببعضه فتوالت كاه فان القراض يرتفع سلم خلفه أجنبي ويؤخذ
بده أو العامل ويتبض المالك منه بده ثم رده اليه كما يشاء وسبقهما اليه المتولى وقال الامام
يرتفع مطلقاً وعليه ففارق الاجنبي بان للعامل الفسخ فجعل اتلافه فسخنا كالمالك بخلاف الاجنبي
وفيما اذا اتلفه المالك يفسخ مطلقاً ويستتر عليه نصيب العامل (وان تلف) بعض المال
(قبل تصرفه) فيه (ف) يحسب (من رأس المال في الاصح) ولا يجبر به لان العقد لم
يتأ كذا بالعامل (فصل) * في بيان ان القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم
اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل (لكل) من المالك والعامل (فسخه) متى شاء ولو في غيبة
الآخر لا ندو كالة انتهاء وشركه وجعالة انتهاء يحصل بقول المالك فسخه أو لا تصرف في حيث
لا عرض فيما يظهر أخذاً عما يأتي في الانكسار واسترجاعه المال فان استرجع بعضه فبما استرجعه
وبانكر له حيث لا عرض والا فلا كولو عليه يجعل تخالف الرخصة وأصلها (ولو مات أحدهما
أو جرح أو اغشى عليه انسخ) تظهر ما مر في الشركة والعامل المبيع واستيفاءه بعده موت المالك من غير
اذن وارثه وليس الوارث عامل مات الا باذن المالك وكان الفرق ان يبيع العامل واستيفاءه من لوازم
عقده فليمنعهما موت المالك بخلاف وارثه نعم يظهر بتسديد جواز بيعه بما اذارجي فيه ظهور ربح
أخذاً عما يأتي (و يلزم العامل) وان لم يكن ربح (الاستيفاء) لديون تجارة أي لرأس المال منها
فقط كما اعتده الاستوى وغيره لتصرفه في العرض بأنه لا يلزمه ألا تنفيض رأس المال فقط مع
قياسهم مسئلة الدين عليها لكن اعتد ان الرفعة ما اقتضاه ان كل رضة وأصلها انه يلزمه استيفاء

(قوله) اذ لو ملك الى العامل
النهاية الا قوله ولو العامل
* (فصل) لكل فسخه *
(قوله) وبما استرجاعه الى قولنا وان
في النهاية (قوله) بما اذارجي
في أصله فسخه بالياء (قوله) لكن
اعتد ان الرفعة ما اعتد ما من
الرفعة حتى في الاعتماد (قوله)
انه يلزمه الى قول المصنف مثله
في النهاية وعبارته شاملة كلامه
وجوب تقاضي جميع الدين ربحاً
ورأس مال وبسرح ابن أبي
عصرون وابن الرفعة وتجهه
السبكي وفوق

الرج أيضا وتبعه السبكي وفرق بين هذا والتضيض بأن القراض مستلزم لشراء العررض والمالية فيه محتملة لكونه حاصلًا بيده فاكفى بتضيض قدر رأس المال فقط (إذا فسخ أحدهما) أو انفسخ لأن الدين ناقص وقد أخذته ملكا تاما فلا بد كما أخذ (وتضيض رأس المال أن كان) ما بيده عند الفسخ (عرضا) أو فدا غير صفة رأس المال أي بعه بالناض وهو يتبدل البلد الموافق لرأس المال وإن ابطله السلطان والاباع بالاعبط منه ومن جنس رأس المال فإن باع بغير جنسه حصل به جنسه وإنما يلزمه استيفاء ما ذكر وتضيضه أن طلبه المالك أو كان المحجور عليه وحظه في ذلك ولا يمنع بيع المالك أن توقع ربحا بظهور ر ر اغب ما لم ينقل له بتقسيم تقويم عدلين أو اعطيك نصيبك من الربح ناضا ولم يزد ر ر اغب وخرج رأس المال الربح لأنه مشترك بينهما فلا يكاف أحدهما بعه نعم أن توقف تضيض رأس المال عليه بأن كان بيع بعضه بنقص قيمته كعبد وجب بيع الكل كما يحسنه في المطلب (وقيل بأنه يلزمه التضيض أن لم يكن ر ر) لأنه لا يحسن تكليفه العمل بالثابتة له ويرد بأنه وطن نفسه على ذلك مطلقا (ولو استرد المالك بعضه) أي مال القراض (وقيل ظهور ر ر وخرج خسرا رجوع رأس المال إلى الباقي) لأنه لم يترك في يده غيره (وان استرد) المالك بعضه بغير رضا العامل أو برضاه وصرحا بالاشاعة أو اطلقا (بعد الربح فاسترد شائع ورجعا ورأس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الربح والاصل لأنه غير متميز ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا يخذ تصرف المالك فيه ولا ينشط بخسره وقبع بعده (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون فاسترد عشرين فالربح سدس المال) وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثان أن شرط له نصف الربح (وباقيه من رأس المال) فلو عاد ما في يده إلى ثمانين لم يسقط نصيب العامل بل يأخذ منها واحدًا وثلاثين ويرد الباقي واستشكل الاستثنى كأن الرفعة استقلاله بأخذ ذلك بأنه يلزم من شذويع المسترد بقاء نصيبه فيه أن بقي (والا في ذمة المالك فلا يتعلق بالمال إلا بحجورهن ولم يوجد حتى لو أفلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب وقد يحتاج بأن المالك لما تسلط باسترداد ما عمل للعامل فيه جزء ممكن العامل من الاستقلال بأخذ مثله لئلا يكثر على أن ما في يده كان في تصرفه كان له به نوع يتعلق يشبه الرهن فتمكن من أخذه حقه منه وخرج بقولي بغير رضا العامل إلى آخره ما لو استرد برضاه فإن قصد الأخذ من رأس المال اختص به أو من الربح اختص به وحينئذ يملك العامل بما في يده قدر حصته على الاشاعة فإن لم يقصد أحد ذلك حمل على الاشاعة كما علم مما ضرور في المطلب أن نصيب العامل حينئذ قرض للمالك لا به (وان استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصص المسترد لور ر ر بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرين ثم استرد عشرين فربع العشرين حصة المسترد و يعود رأس المال إلى خمسة وسبعين) لأن الخسران إذا وزع على الثمانين خص كل عشرين خمسة فالعشر ون المستردة حصتها خمسة فيبقى ما ذكر فلو ر ر بعد قسم بينهما على مائتين (ويصدق العامل بمسألة في قوله لم الربح) شيئا أصلا (أول الربح الأكد) عملا بالاصل فهم ما ولو قال ر ر بحت كذا ثم قال غلظت في الحساب أو كذبت لم يقبل لأنه أقر بحق غيره فلم يقبل رجوعه عنه نفعه بتخلف المالك وإن لم يذكر شبهة ويقبل قوله بعد خسرت أن احتمل أن عرض كساد (أو اشتريت هذا القراض أولى) والعقد في الذمة لأنه أعلم بقصده اموالو كان الشراء بعين مال القراض فإنه يقع القراض وإن نوى نفسه كما قاله إلاما وجزمه في المطلب وعليه فتسمع مئة المالك أنه اشتراه بمال القراض لما تقرر أنه مع الشراء بالعين لا ينظر إلى قصده وهو أحد وجهين في الراجح من غير ترجيح رجوع جمع متقدمون مقابل له لأنه قد يشترى به

(قوله) وخرج رأس المال إلى المتن في المعنى (قول المتن) سائسه بالرفع على أي أنه مبتدأ أو قوله من الربح خبره والجملة خبر يكون (قوله) واستشكل إلى قوله على أن ما في النهاية (قوله) يقول إلى المتن في النهاية (قوله) لأن الخسران إلى وعليه فتسمع في النهاية

لنفسه متعديا فلا يصح البيع وقد يجمع بحمل ما قاله الامام على ما اذا نوى نفسه ولم يشخ القراض ومتابله على ما اذا فسح وحديثنا الذي يتجه سماع بينة المالك ثم يسأل العامل فان قال فسخت حكم بفساد الشراء والا فلا (أو لم تنتهي عن شراء كذا) سواء اطلق الاذن له ثم ادعى النهي مطلقا أو عن شيء مخصوص أم اذنه في شيء معين ثم ادعى انه ساء عنه وتصوره بالثاني قاصر بل ظاهر كلامهم انها لو اختلفا في عقد القراض هل اشتمل على النهي عن كذا مما لا يفسد شرطه صدق العامل أيضا ويشهد له تعليمه بان الاصل عدم النهي (و) يصدق العامل بيمينه أيضا (في) جنس أو (قدر) رأس المال) وان كان هنالك ربح لان الاصل عدم دفع زيادة اليه (و) في (دعوى التلف) على التفصيل الآتي في الوديع لانه أمين مثله ومن ثم ضمن بما يضمن به كان خلط مال القراض بما لا يميز به ومع ضمانه لا يعزل كافر فيقسم الربح على قدر المالكين نعم نص في البويطي واعتمده جمع متقدمون انه لو أخذ مالا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه لانه فرط بأخذه وطرد في الوكيل والوديع والصبي ولو ادعى المالك بعد التلف انه قرض والعامل انه قراض حلف العامل كما اقر به ابن الصلاح كالبعوى لان الاصل عدم الضمان وخالفهما الزركشي فرجح تصديق المالك وتبعه غير واحد وجمع بعضهم بحمل الاول على ما اذا كان التلف قبل التصرف لانهم ما حينئذ اتفقا على الاذن واختلفا في شغل الذمة والاصل براء ثم اوجمل الثاني على ما اذا كان بعد التصرف لان الاصل في التصرف في مال الغير انه يضمن ما لم يتحقق خلافه والاصل عدمه اما قبل التلف فيصدق المالك لان العامل يدعى عليه الاذن في التصرف وحضه من الربح والاصل عدمه ما ولا ينافي ما هنا ما سترأخر العار يضمن تصديق المالك في الاجارة دون الآخذ في العارية لا تنافهما ثم على بقاء ملك المالك وانما اختلفا في ان اتناعه مضمون والاصل في الانتفاع بملك الغير الضمان ولو اقاما في مسألة القرض والقراض يمتين قدمت بينة المالك على أحد وجهين ربحه أو زرع وغيره لان تعهدهما زيادة علم بانتقال الملك الى الآخذ وقال بعضهم الحق التعارض أي فيما يامر عند عدم البينة ولو قال المالك قرضا والآخذ قرضا صدق الآخذ كخبر به بعضهم وترتب عليه احكام القرض وخالفه غيره فقالوا اختلفا في القرض والقراض أو الغصب والامانة صدق المالك قال البغوي ولو ادعى المالك القرض والآخذ الوديع صدق الآخذ لان الاصل عدم الضمان وخالفه في الانوار فقال في الدعاوى فيما لو أبدل الوديع بالو كالة صدق المالك والو كالة والوديع متحدان لان الابداع توكيل والاوجه ما قاله البغوي ثم رأيت أبا زرعة بحثه وكأنه لم يطلع عليه وعلمه بان الاصل براءة ذمته والاصل عدم انتقال الملك عن المدافع وعدم الصيغة من الجانبين المستترقة في القرض دون الوديع ثم استدلل بما مر اول القرض انها لو اختلفا في ذكر البذل صدق الآخذ ويقول الروضة لو بعث لبيت من لادين له عليه شيئا ثم قال بعثته بعوض صدق المبعوث اليه وما نحن فيه أولى وانما صدق مطعم مضطر في انه بعوض حملنا الناس على هذه المكرمة العظيمة وابتداء التنوس وأيضا الاصل هنا عدم انتقال الملك بخلافه ثم (وكذا) يصدق في (دعوى الرد في الاصع) كولو كبل يجعل لانه أخذ العين لنفسه المالك واتناعه هو ليس بهابل بالعمل فيها وبه فارق المرتين والمستأجر ولو ادعى لنا أو ردا ثم اكدب نفسه ثم ادعى أحدهما وامكن قبل كلو ادعى الربح ثم اكدب نفسه ثم اكدب خسرت وامكن (ولو اختلفا في الشروط) له أهو النصف أو الثلث مثلا (تخالفنا) لاختلافهما في عوض العدم مع اتناقهما على صحة فاشمها اختلاف المتبايعين (وله اجرة المثل) لتعذر رجوع عمله اليه فوجب له قيمته وهو اجرة مثله وللمالك الربح كله ولا يفسخ العقد هنا بخالف نظير ما مر في البيع

(قوله) على التفصيل الى قوله
حلف العامل في النهاية (قوله)
فأشبه المالك فاشبه به ليس أصله
بصورة التشبه فهو على تمام مضاف

هي معاملة على تعهد شجر تجزء من ثمرته من السقي الذي هو أهم أعمالها والاصل فيها قبل الاجتماع
 معاملة على الله عليه وسلم يود خبير على ثمنها أو أرضها بشرط يخرج منها من ثمر أو زرع رواد
 الشجران والحاجة ماسة اليها أو الجارة فمأثر ر يتغير المالك حاله ما قد لا يطع شي وقد يتهاون
 الجابر في العمل لاخذ الاجرة بالغاب المنذر في رد تخالفه أبي حنيفة رضي الله عنه فيها ومن ثم
 خالفه صاحباه وزعم ان المعاملة مع الكفار تقتضي الجهالات مردود بأن أهل خبير كانوا
 مستأمنين وأركانها ستة عاقدان ومورد عمل وثمر وصيغة وكلها مع شروطها تعلم من كلامه (تصح من)
 مالك وعامل (جائز التصرف) وهو الرشيد المختار دون غيره كالقراض (و) تصح (الصبي وشبهون)
 وسقيه من ولهم (بالولاية) علمهم عند المصلحة للاحتياج الى ذلك وليت المال من الامام ولو وقف
 من ناطقه وأفتى ابن الدلائل بجهة الجار لولي ايضاً أرض موليه بأجرة هي مقدار منفعة الأرض
 وقية الثمر ثم مساقاة المستأجر بسهم للولي من الفسهم بشرط أن لا يعد ذلك عرفاً غافلاً حاشا في عقد
 المساقاة بسبب انضمامه لتعدي الجارة وكونه يتصاحبو بزيادة الجارة الموقوف بها ورده البلقيني
 بما حاصله انهما صفتان متباينتان فلا تجبر احدهما بالآخرى وبه يندفع استبعاد الزر كشي له بان
 الولي اذا وجد ما اشتراه للولي معاً والغبطة في ابقائه وابقاؤه ولو بلا أرض لكن انتصر له أبو زرعة بعد
 اعتقاده به بأنه مازال يرى عدول النظار والقضاة الفقهاء فعلمون ذلك ويتحكون به بأنهم اغتفروا
 العن في أحد العتدين لاستندرا كفي الآخر لتعين المصلحة فيه المقرب على تركها ضياع الشجر والثمر
 (ومدو ردها الفحل والعنب) لائن في الفحل والحق به العنب يتباع وجوب الزكاة وامكان الخرص
 وتحويز صاحب الخصال لها على فحل الفحل مقصودة منظر فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه
 وبأنه بناء على اختياره للتقديم في قوله (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة) لتوله في الخبر
 السابق من ثمر أو زرع ولعموم الحاجة واختير الحديد المنع لانها رخصة تقتض مجرودها وعليه
 يمنع في الفحل كالحصص المصنف وتصح على اشجار مثمرة تبعا للفحل والعنب اذا كانت بينهما وان كثرت
 وشروط بعضهم تعذر افرادها السابق نظير المزارعة وعليه في باقي هنا جميع ما يأتي ثم من اتحاد العامل
 وما بعده ويشترط رؤية المساق عليه وتعيينه فلا يصح على غير مرق ولا على مهم كحدي الحديثين ولا
 يأتي فيه خلاف احدى الصرتين السابق لزوم المساقاة (ولا تصح الخنارة) قيل باتفاق المذاهب الاربعة
 (وهي عمل الأرض) أي المعاملة عليها كبا سله وعبره في الروضة وأشار اليه هنا بقوله وهي هذه
 المعاملة (بعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبذر من المالك)
 للنبى الصحيح عنهما واسمه وله تحصيل منفعة الأرض بالجارة واختار جميع جوازهما وتأولوا الاحاديث
 على ما اذا شرط لواحد زرع فقطعة معينة ولا أخرى واستدلوا بعمل عمر رضي الله عنه وأهل المدينة
 ورد بأنهما وقائع فعلية محتملة في المزارعة لكونها تعاوفاً في الحيازة لكونها باحدى الطرق
 الآتية ومن زارع على أرض يجزء من الغلة ففعل بعض الزمة أجرة على ما أفتى به المصنف لكن غلطه
 التساج الفزاري وليس كزعم في الجار التصريح بما أفتى به لكن في الخبرية فيحصل كلامه عليه
 وصرح السبكي بأن الفلاح لو ترك السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لأنه في يده وعليه حفظه
 (فلو كان بين الفحل) أو العنب (ياض) أي أرض لا زرع فيها ولا شجر (صحت المزارعة عليه
 مع المساقاة على الفحل) أو العنب تبعا للمساقاة لعسر الافراد وعليه عمل ما حرم من معاملة أهل خبير على
 شطر الثمر والزرع (بشرط اتحاد العامل) أي أن لا يكون سن ساقاه غير من زارعه وان تعدل ان
 افرادها يعامل يخرجها عن التبعة (وعسر) هو على يده على الوجه خلافاً لجمع بل قولهم الآتي وان كثير

* (كتاب المساقاة) *
 (قوله) هي معاملة الى قوله وليس كما
 زعم في النهاية الا قوله وبه يندفع الى
 قوله لكن انتصر وقوله وأشار اليه
 هنا بقوله وهي هذه المعاملة (قوله)
 ورده البلقيني عبارتها ورد
 البلقيني الخ مردود كما قاله الولي
 العسرا في لانه لم ينزل الخ (قوله)
 وشروط بعضهم عبارتها بشرط
 الزر كشي تبعا تعذر الخ (قوله)
 وأشار اليه هنا بقوله أي في
 تعريف المزارعة الآتي (قوله)
 مع صحة المعاملة بأن كانت تابعة
 للمساقاة قلنا بالاختار من صحتها
 دلتنا (قوله) أو العنب الى الفصل
 في النهاية الا قوله وبه يعلم جواز
 اعادة الشاع

البياض سر يح فيه فحين حمل التعذر في عبارة الر ونه وأصلها عليه وكتبتا تعبير آخر بن عدم
الامكان (افراد الفحل بالسوق) افراد (البياض بالعمارة) أى الزراعة لان التبعية انما تنهق
حينئذ بخلاف تعبير أحدهما (والاصح انه يشترط أن لا يفصل بينهما) أى المسافة والمزراعة التابعة
بل يأتى بهما على الاتصال لتصل التبعية وانه يشترط اتحاد العقد فلو قال ساقيل على النصف فقبل
ثم زارعه على البياض لم تصح المزراعة لان تعدد العقد يزيل التبعية (و) الاصح انه يشترط (أن لا يتقدم
المزراعة) على المسافة بأن يأتى بها عقبها لان التابع لا يتقدم على متبوعه واشترط الدارمى بيان
ما يزرع لانه شرط وبه فارق عدم اشتراط بيانه في الاجارة (و) الاصح (ان كثير البياض) بأن
اتسع ما بين مغارس الشجر (كقليله) لان الترض تعبر الافراد والحاجة لا تختلف (و) الاصح
(انه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثروة لزراعة) فيجوز شرط نصف الزرع ورابع الثمرة مثلا
للعامل لان الزراعة وان كانت تابعة هي في حكم عدم استقلاله وكون التفاضل بين التبعية من أصلها
ممنوع ويصرف بين هذه واز التهلكة في بعث الشجرة بعشرة والثمرة بخمسة حتى يحتاج قبل بدو الصلاح
لشرط القطع على ما مر بأن الثمرة قبل بدو غير صالحا اتفاقا لا يراد العقد علم واحد من غير شرط قطع
فاحتاجت لتبوع قوى ولا كذلك البياض هنا ما مر من جواز المزراعة مستقلة عند كثيرين وقضية
كلاهما انه يلحق بالبياض فيما مر زرع لم يبد صلاحه (و) الاصح (انه لا يجوز أن يخارج المسافة) بل
يشترط أن يكون البذر من رب النخل لان الخبر ورد في المزراعة بما في قصة خبير وهي في معنى المسافة
من حيث انه ليس على العامل فهمما الا العمل بخلاف الخبر فانه يكون عليه العمل والبذر واعترض
السبكي هذا التعليل بان الوارد في طرق الخبر ظاهر ان البذر منهم فكون هو الخبر (فان أفردت
أرض بالزراعة فالعمل للمالك) لانهما ملكه (وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه والاث) ان كانت
له وسلم الزرع لبطان العقد وعمله لا يحبط مجانا ما اذا لم يسلم فلا شئ للعامل على ما أخذ من
تصويب المصنف لكلام المتولى في نظيره من الشراكا الفاسدة فيما اذلف الزرع انه لا شئ للعامل
لانه لم يعمل للمالك شئ ورده بان قياسه على القراض الفاسد أو حله لاتحاد المسافة والقراض
في أكثر الاحكام للعامل هنا أشبه به في القراض من الشريك وكان الفرق بين الشريك والعامل
ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتمل في وجوب أجره لوجود نفع شر بكمه بخلاف العامل في القراض
والمسافة أو أفردت بالخبرة فالعمل للعامل لان الزرع يتبع البذر وعليه مالك الأرض أجرة شئها
ولو كان البذر لهما فالأجرة لهما ولكل على الآخر أجرة ما صرف من منافع على حصة صاحبه (وطريق
جعل الغلة لهما ولا أجرة) في افراد المزراعة (ان يستأجره) أى المالك العامل (بنصف البذر)
شاعرا (ليزرعه له النصف الآخر) من البذر في نصف الأرض مشاعرا (وبعيره نصف الأرض)
مشاعرا ولم يذاعلم جواز اعارة المشاع (أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الأرض) شاعرا (لزرع
له النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيشتركان في الغلة متناصفين ولا أجرة
لاحد منهما على الآخر لان العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق
من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع وتشارك الاولى هذه بان الأجرة ثم عن وهما عن ومنفعة
وتم يتسكن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الأرض وبأخذ الأجرة وهما لا يتسكن ولو قد منبت
الأرض في المدة لزمه قيمة نصفها ثم لا هنا لان العارية مضمونة ومن الطرق أيضا ان يرضه نصف
البذر ويؤجره نصف الأرض بنصف عمله ونصف منافع آلتها فان كان البذر من العامل فن طريقه
أن يستأجر العامل نصف الأرض بنصف البذر وعمله ونصف منافع آلتها أو منهما فن طريقه

(قوله) أجرة ما صرف المالك
في أصله بصيغة أفعل وعيارة
النهاية صريحة

ان يؤجره نصف الارض بنصف متاع عمله ولا تدو يشترط في هذه الاجارات وجود جميع شروطها
 الآتية * فرع * اذن لغيره في زرع أرضه فخرها وهبها للزراعة فزادت قيمتها بذلك فأراد رهنها
 او بيعها ماثلا من غير اذن العامل لم يصح لتعدر الانتفاع بها بدون ذلك العمل المحترم فيها ولا نهضت
 مرهون في ذلك العمل الزائد به قيمتها وقد صرحوا بان لنحو القصار حبس الثوب لرهنها باجرة حتى
 يستوفوها وللاغصاب اذا غرم فقيمة الحياولة ثم وجد المصوب حبسه حتى رذله ما غرمه على مامر
 * (فصل) * في بيان الاركان الثلاثة الاخيرة ولزوم المساقاة وهرب العامل (يشترط تخصيص الثمر بها)
 فلو شرط بعضه لثالث فكلمر في القراض بتفصيله ووقع لشارح الفرق بينهما في بعض ذلك وليس
 يصح على ان يفرقه في نفسه غير صحيح أيضا كما يعرف تأمله مع كلامهم قيل صواب العبارة اختصاصها
 بالثمر انتهى ويرده مامر و يأتي أن الباء تدخل على المتصور والمقصود عليه (واشترط كها فيه) بالجزئية
 نظير مامر في القراض ففي على ان الثمرة كلها لثأ أولي تفسد ولا أجر له في التام ان علم الفساد
 وان لا شيء له نظير مامر وتفسد ايضا ان شرط الثمر لو احدث والعنب للأخر واحتاج لهذا ماع فوجهه مما
 قبله لانه قد يفهم منه ايضا ان التفسد به خارج شرطه لثالث فيصدق بكونه لاحدهما ولما بعده
 لانه مع الاختصاص والشركة يصدق بكونه لهما على الايهام ولو ساقاه على ذمته ساقى غيره
 او عينه فلا فان فعل ومضت المدة انسخ العقد والثمر للثالث ولا شيء للأول مطلقا ولأن ان علم فساد
 العقد والافه أجره مثله على الاول وكذا حيث فسد نظير مامر في القراض (والعلم) منهما
 بالنصيبين بالجزئية) ومنها ينشأ الجمله على المساقاة (كالقراض) في جميع مامر فيه ولو فاوت بين
 الشئيين في الجزء المشروط لم يصح على ما في الروضة واعترض وخرج بالثمر ومثله القنوق وثمار نخه
 الجريد وأصله وكذا العرجون على أحد وجهين بغير ترجيح ان ربه أصل القنوق هو أحد مدلولاته
 المذكورة في القاموس والالف يخص به المالك فان شرطت الشركة فيه فوجهان اوجههما
 فسادها لانه خلاف قضيتها ثم رأيت شيخنا قال ان الصحة أوجه او شرط للعامل بطل قطعاً وممر
 ان العامل يملك حصته نظهور الثمر ومجمله ان عقد قبل ظهوره والملك بالعقد (والأظهر صحة
 المساقاة بعد ظهور الثمرة) كما قبل ظهورها بل أولى لانه أبعد عن الغرر ولو وقع الاتفاق فيه كثيرا نزل
 منزلة المعلوم فليس اشتراط جزء منه كاشتراط جزء من الثقل (لكن) لا مطلقا بل (قبل
 بدو الصلاح) لبقاء معظم العمل بخلافه بعده ولو في البعض كالبيع فمتبع قطعاً بل اجاعاً (ولو ساقاه
 على ودى) غير مغروس يفتح فكسر للمهملة فتحة مشددة وهو صغار الثقل (لغيره) ويكون
 الشجر) أو ثمره اذا أثمر (لها المميز) لانها خصه ولم ترد في مثل ذلك وحكى السبكي عن قضية
 المذاهب الاربعة منعها معتزلة به على حكم قضاة الحساب ليهبها ونقل غيره اجاع الامة على ذلك
 لكنه معترض بان قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر لما له عليه لذى الارض أجره
 مثلها كما ان على ذى الارض والشجر أجره العمل والآلات ويأتي في القلع والابقاء هنا مامر آخر
 العارية (ولو كان) الودى (مغروسا وشرطه) معا له فقبل او عكسه (خرا من الثمر على العمل
 فان قدر له مدة يثمر فيها غالبا يصح) وان كان اكثرها لثمرة فيها لانها حينئذ بمثابة الشهور من
 السنة الواحدة فان لم يثمر فلا شيء له وفي هذه الحالة لا يصح بيع الشجر لان للعامل حقاً في الثمرة المتوقعة
 فكان البائع استمضى بعضها (والا) يثمر فيها غالبا (فلا) يصح خلوها عن العوض سواء أعلم
 عدم أم غلب أم استويا أم جهل الحال نعم له الاجرة في الاخيرين لانه طامع (وقيل ان تعارض
 الاحتمالان) للاشار وعدمه على السواء (صح) كالقراض ورد بان الظاهر وجود الراجح بخلاف

* (فصل بشرط) *
 (قوله) قيل صواب العبارة الى قوله
 ولو ساقاه على ذمته في النهاية الا قوله
 ان علم الفساد انه لا شيء له (قوله)
 بطل قطعاً هذا لثبوت البطلان
 فتمت أمه سم التأييد محل تأمل لان
 اشتراط الجميع للعامل في الثمر
 مبطل بخلاف الشريك (قوله)
 ويأتي في التعليل الى قوله ويترك في
 النهاية الا قوله ويأتي هنا جميع مامر ثم

هذا (وله مساقاة شريكه في الشجر اذا شرط) له (زيادة) معينة (على حصته) كما اذا كان بينهما نصفين وشرط له ثلثي الثمرة فان شرط قدر حصته لم يصح لعدم العوض وكذا اذا أجره له بخلاف ما اذا شرط له الكل كامرا واستشكل هذا بان عمل الاجير يجب كونه في خالص ملك المستاجر وأجاب السبكي بان صورة المسئلة ان يقول ساقيتك على نصيبي وهذا صور ابو الطيب كما زنى قال لا يمكن ظاهر كلام غيرهما كالمتى انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديثة أى وعليه قد يجب بانه يغتفر في المساقاة ما لا يغتفر في الاجارة (ويشترط) لصحة المساقاة (ان لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) التي ستدكر فربما أنها عليه فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه ويوجه كونه في القراض قدم ما عليه ثم ذكر حكم ما لو شرط عليه ما ليس عليه وعكس ههنا بان الأعمال ثم قليلة وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فقدمت ثم ذكر حكمها وههنا بالعكس قدم حكمها ثم أخرت اطول الكلام عليها فاذا شرط عليه ذلك كبناء جدار الحديثة لم يصح العقد لانه استتجار بلا عوض وكذا شرط ما على العامل على المالك كالسقي ونص البويطي انه لا ينشر شرطه على المالك وله جزم الدارمي ضعيف (وأن يفرد) العامل (بالعمل) نعم لا ينشر شرط عمل عبد المالك معه نظير ما مر في القراض بل أولى لان بعض أعمال المساقاة على المالك فيبقى هنا جميع ما مر ثم (واليد في الحديثة) ليحل متى شاء بشرط كونها بيد المالك أو عبده مثلا ولو منع يد العامل يفسدها (ومعرفة العمل) جملة لا تفصيلا (بتقدير المدة كسنة) أو أقل اذا قل مدتها ما يطالع فيه الثمر ويستغنى عن العمل (أو أكثر) الى مدة تبقى فيها العين غالبا للاستغلال فلا تصح مطلقة ولا مؤبدة لانه عقد لازم فكانت كالاجارة وهذا مما خالف فيه القراض والسنة المطلقة عربية ويصح شرط غيرها ان علمه ولو أدركت الثمرة قبل انقضاء المدة عمل بقيتها بلا أجره وان انقضت وهو طلع أو بلغ فله حصته منه وعلى المالك السقاية والتعهد الى الجذاذ وفرق بين هذا والشرى بان شركة العامل هنا وقعت تابعة غير مقبوضة منه فلزمه بسببها شئ ولا حق للعامل فيها حدث بعدها (ولا يجوز التوقيت بادرالثمر) أى جذاذه كما قاله النسكي (في الأصح) للجهل به فانه قد يتقدم وقد يتأخر (وصيغتها) صريحة وكافية في صراحتها (ساقيتك على هذا الخلل) أو الغنبي (بكذا) من الثمرة لانه الموضوع لها (أو سلمته اليك لتعهده) أو اعمل عليه أو تعهده بكذا الأداء كل من هذه الثلاثة معنى الاول ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتها لكن الذي اعتمده السبكي والاذرى أنها كناية (ويشترط القبول) لنظام اتصال نظير ما مر في البيع ومن ثم اشترط في الصيغة ههنا ما مر فيها ثم اعدم التأقيت ونص بإشارة أخرس وبكناية مع التية ولومن ناطق (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط التعرض له في العقد ولو بغير انظر المساقاة على الوجه لان المحكم فيها العرف كقال (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) لانه يحكى في مثل ذلك هذا ان كان عرف غالب وعرفاه والاوجب التفصيل جزمنا (وعلى العامل) بنفسه أو نائبه عمل (ما يحتاج اليه لمصلحة الثمر واسترادته مما يتكرر كل سنة كسقي) ان لم يشرب بعروقه وتوابعه كالمسحط طرق الماء وادارة الدوالي وقطر رأس الساقية أى التناة وسدها عند السقي * تنبيه * قد يقال جعل ما ذكرنا من السقي يحيل حشيشه وجوابه انه أريد به اتصال الماء وتوابعه ما يتصله فلا حالة (وتسمية نهر) أى مجرى الماء من طين وغيره (والمسحط الاجاجين) وهى الحفر حول النخل (التي تثبت فيها الماء) شبهت بالاجانة التي يغسل فيها (وتلقح) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع أنثى (وتحبة حشيش) ولورطيا واطلاقه عليه لغة وان كان الانهرانه الياس (وقضبان مضرة) لاقتضاء العرف ذلك وقيدنا ما عليه بالعمل لانه لا يجب عليه عين أصلا فتم وطلع

(قوله) وعلى المالك السقاية كذا في نسخة مولانا قاسم سره وكتب قوله السقاية كذا في نسخ وعبارة النهاية التنقيح وسورة الوجوه في أصل الشارح نخطه أقرب الى السقاية (قوله) أى جذاذه الى التية في النهاية (قوله) أى مجرى الماء الى قول المصنف وجذاذه في النهاية

يلقب به وقومته فتخفظ العنود عن الطير على المالك (وتعريش جرت به) أى التعريش (عادة)
 في ذلك الحبل ليمتد الكرم عليه ووضع حشيش على العنقايد صوابا لها من الشمس عند الحاجة
 (وكذا حفظ الثمر) على الفل وفي الجرين من نحو سارق وطير فان لم يخفظ به لكثرة السراق أو كبر
 البستان فالأمانة عليه كحاقضه أخلاقهم لكن قال الأذرى الذى يقوى انه لا يلزم ان يكرى عليه
 من ماله بل على المالك معونه عليه (وحذاه) أى قطعه (وتجفيفه في الاصم) لان الصلاح
 يحصل به ما نفع الذى في الروضة وأصلها تقيد وجوب التحفيف بما اذا اعتد أو شرطه لكنه معترض
 بأن الوجه ما أطلقه المتن من وجوبه مطلقا اذ تقابل الأصح لا يتأتى الا عند انتفاء العادة والشرط
 اذ لا يصح مخالفتها واذا وجب اصلاح موضعته وتمتته ونقل الثمرة اليه وتقليبها في الشمس وما عليها
 يصح استئجاره المالك له ولو فعل ما على المالك باذنه استحق عليه الاجرة تتر بلا له من قوله لغيره اقض
 ديني وبه فارق قوله لا يغسل ثوبي وظاهر كلامهم ان ما ذكرنا ان على العامل أو المالك من غير
 تعويل فيه على عادة لا يلتفت فيه الى عادة مخالفة له وهو ظاهر بناء على ان العرف الطارئ لا يعمل به
 اذا خالف عرفا سبقه وهو ما دل عليه كلام الركني في قواعد بل كلامهم في الوصية والايمان
 وغيرهما من حيث ان ما ذكره على العامل لو اعتد منه شئ على المالك لزمه غير صحيح
 ولو ترك العامل بعض ما عليه نقص من حصته قدره كفى الجعالة (وما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر
 كل سنة كبناء الخيطان) ونصب نحو باب ودولاب وفاس ومغول ومجنول وبقر تحرث او تدير الدولاب
 واستشكل اتباع العرف في نحو خيط الخياطة في الاجارة وقرى بان هذا هو قام الصنعة حالا ودواما
 والاطل نفعه انعماد الثمرة حاله ثم يستغنى عنه بعد ويطلبه جملهم ثم الطالع كالخيط والذي يقبه
 ان العرف هنا لم يخطب فعمل فيه بأصل ان العين على المالك ثم قد ضبط وقد يضرب فعمل به في الاول
 ووجب البيان في الثاني (وحفره من جديد على المالك) لانه المتعارف فيه وصحاحا في سد التلم اتباع
 العرف وكذا اوضح الشول على رأس الجدار ونحوه غير واحد ان العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت
 الاشجار ضمن وأوزرعتا نهما لو اختلفا أثناء المدة في اتيان العامل بما لزمه فان بقي من أعمالها ما يمكن
 تداركه صدق المالك والزم العامل بالعمل لان الأصل عدمه ويمكنه اقامة الدين وان لم يبق شئ ولا يمكن
 تداركه صدق العامل للضمن دعوى المالك انفساخها والأصل عدمه (والساقاة لازمة) من
 الجانبين قبل العمل وبعد لان عملها في اعيان باقية تجاها فاشبهت الاجارة دون القراض فيلزم اتمام
 الأعمال وان تلفت الثمرة كلها باقاة أو نحو غصب كما يلزم عامل القراض التضميم مع عدم
 الربح (فلو هرب العامل) أو مرض أو حبس (قبل الفراغ من العمل) ولو قبل الشروع فيه (وأتمه
 المالك متبرعا) بالعمل او بموته عن العامل (بقي استحقاق العادل) لما شرط له كالتبرع اجنبي
 بذلك والتبرع عنه مع حضوره كذلك ونحو السبكي انه لو عمل في مال نفسه لا تبرع عنه أو عمل اجنبي
 عن المالك لا العامل لم يستحق العامل شيئا كالجعالة وهو ظاهر ولا نظير لجواز تلك لزوم هذه فان قلت
 يمكن الفرق لان الأعمال سارت كلدين عليه كما يعلم من استئجار الحاكم عنه وغيره مما يأتى فالعمل
 في حصته كتنشأ دينه وهو يقع عنه وان لم يقصد وقوعه عنه قلت ممنوع لان قصد المالك صرف
 له عن جهة العامل فهو كالدائن الذي يقصد التبرع عليه (والا) يتبرع أحدهما باتمامه ورفع الامر
 للحاكم ولم يصح من له ضامن فيما لزمه من أعمال الساقاة او كان ولم يمكن التخلص منه (استأجر الحاكم
 عليه من يته) بعد شوت المساقاة والهرب مثلا وتقدر احضاره عنده لانه واجب عليه فتاب عنه
 فيه ولو امتنع وهو حاضر فكذلك يستأجر من ماله ان وجد ولو لم نصيبه اذا كان بعدد والصلاح

(قوله) لكن قال الأذرى عبارتها
 ونحو الأذرى (قوله) لان
 الصلاح الى قوله وهو ما دل عليه
 في النهاية (قوله) واذا وجب الى
 قوله وظاهر كلامهم في المعنى
 (قوله) واستشكل الى المتن في
 النهاية انظر ما وجه ارتباطه بسابقه
 مع عدم ذكر الطالع ثم رأيت
 في أصل الشارح قبل واستشكل
 وطالع المذكور الذي يترق في طلع
 الاثا ونسب عليه فاعل القرب
 وقيل غير تأمل
 وقيل غير الشارح من غير تأمل
 قلت تأمل (قوله) من الجانبين الى
 قوله ونحو في النهاية (قوله) يتبرع
 الى قول المصنف فان في النهاية

او من يرضى باجرة مؤجلة ان وجدته فان تعذر ذلك اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفي من نصيبه
من الثمرة فان تعذر اقتراضه عمل المالك نفسه وللمالك فعل ما ذكر باذن الحاكم على ما رجع ابن الرقعة
لكن قيله السبكي بما اذا قدر له الحاكم الاجرة عين الاجير والا لم يعجز هذا كما ان كانت المسافة
على الذمة فان كانت على العين قضيت قولهما ليس له ان يستنبد غيره فان فعل انشعبت بترك العمل
والثمر كما للمالك انه لا يستأجر عنه معط المسافة الا ذرعى وقال السبكي والنشائي وصاحب المعين لا يستأجر
عنه قطعاً ولكن يتخير المالك بين الفسخ والصبر (وان لم يقدر) المالك (على الحاكم) بأن كان فوق مسافة
العروى أو حاضراً ولم يتجه لما التمسه أو أجابه اليه لكن بمال يعطيه له وان قل كما هو ظاهر (فليس له على
الانفاق) أى بان استأجره وانما يبدل بشرط الرجوع أو على العمل ان عمل نفسه وانما ياجل
بشرط الرجوع (ان أراد الرجوع) تنزيلاً للاشهاد حينئذ منزلة الحكم ويصدق حينئذ المالك في
قدر ما دفعه كرجحه السبكي واعترض بأن كلامهما في هرب الجاهل صريح في تصديق العامل لان المالك
مقصر بعدم الاشهاد على عين ما أنفق مع كونه غير مستند لا ثمن من جهة الحاكم أما اذا لم يشهد كما ذكرنا
فلا يرجع فظاهر والله متبصر فان تعذر الاشهاد لم يرجع أيضاً لانه عذر نادر فان عجز حينئذ عن العمل
والانفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل اجرة عمله وان ظهرت فلا فسخ وهي لهما (ولو مات)
العامل قبل العمل (وخلف تركه اتم الوارث العمل منها) كسائر ديون مورثه (وله أن يتم العمل بنفسه
أو بماله) ولا يجبر على الوفاء من عين التركه وعلى المالك تمسكه ان كان امتناعاً عارفاً بالعمل فان امتنع
بالسكينة استأجر الحاكم عليه أما اذا لم يتخلف تركه فلو وارث العمل ولا يلزمه هذا كما ان كانت على الذمة
والا انفسخت بموته ~~كلا~~ الاجير العين ولا تنسخ بموت المالك مطاقاً فيستمر العامل ويأخذ نصيبه
(ولو تمت خيانة عامل) باقراره أو بينة أو عين مردودة (نعم اليه مشرف) ولا تزال يده لان العمل
حق عليه ويمكن استينافه منه بهذا الطريق فتعين جميعا بين الحقين واجرة المشرف عليه فان ضم اليه
لرؤية فقط فاجرت على المالك (فان لم يتخلف) العامل (به) أى المشرف عن الخيانة (استؤجر
من ماله عامل) لتعذر الاستيناف منه هذا ان كان العمل في الذمة والتخبر المالك على الوجه تنظر ما مر
آنفاً (ولو خرج الثمر مستحقاً) لغير المساقى (فالعامل) الجاهل بالخال (على المساقى اجرة
المثل) لانه فوّت منافعه بعوض فاسد فوجب تبديلها كالمواستأجر رجلاً للعمل في معصوب فعمل جاهلاً
أما العالم فلا شيء له قطعاً

(كتاب الاجارة)*

بتثليث الهمزة والكسرة افصح من آجره بالمتايجار او بالقصر باجره بكسر الجيم وضمها أجره لعة
اسم للاجرة ثم شتهرت في انعقد وشراً تملك منفعة بعوض بالشروط الآتية منها علم عوضه وقبولها
للابد والاباحة فخرج بالآخر ومنفعة البضع على ان الزوج لم يملكها وانما ملك أن ينتفع بها او بالعلم
المسافة والجعالة كالخيار بالرزق فانه لا يشترط فيه ما علم العوض وان كان قديكاً ومعلوم كسافة على
ثمرة موجوده وجعالة على معلوم فاندفع ما شارح هنا والاسل فيها قبل الاجماع آيات منها فان أرضع
لكم قاتون من أجورهن ومنازعة الاستنلال بهامر دودة اذ مفادها وقوع الارضاع
للأباء وهو يستلزم الآن لهن فيه بعوض والا كان تبرعاً وهذا الاذن بالعوض هو الاستيجار الذي هو
تملك المنفعة بعوض الحويدل له أيضاً وان تعاسر تم فسترع له اخرى الى آخره الآية ولأن قول ان أراد
المنازعة على أصل الاجبار فردد بمأذرك واضح أو مع الايجاب والقبول لم يصلح ذلك لرد اذ لا دلالة فيها
على القبول لفظاً وجهه وكون ما مر من الدليل على الصيغة في البيع يأتي هنا لا ينافي مع لا يمنع النزاع

(قوله) بأن كان فوق الى قوله
واعترض في النهاية الا قوله وان قل

يستو في منه ولو أذن أحبر العين لغيره في العمل بأجرة فعمل فلا أجرة للأول مطلقا ولا للثاني ان علم الفساد والافله أجرة المثل أى على الأول ككهو ظاهر (و) واردة (على الذمة كاستئجار دابة) مثلا (موصوفة) بالصفات الآتية (و) تصورا أيضا (بأن يلزم ذمته) عملا ومنه أن يلزم حمله الى كذا أو (خياطه أو بناء) بشرطهما الآتي أو يسلم اليه في أحدهما أو في دابته وموصوفة لحمله الى مكة مثلاً بكذا (ولو قال استأجرتك) أو أكثر يتك (لتعمل كذا) أول كذا أو لتعمل كذا فلا فرق بين هذه الصيغ وزعم فرق بينهما كالوصية بالسكنى وان تسكن ليس في محله لان الخطاب هنا معن للعين فلم يفرق الحكم بينهما ولا كذلك ثم (فأجارة عين) لان الخطاب دال على ارتباطها بعين المخاطب كاستأجرت عنك (وقيل) اجارة (ذمة) لان القصد حصول العمل من غير نظر بعين فاعله ورده يمنع ذلك نظرا لما دل عليه الخطاب (و يشترط في اجارة الذمة) ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم (تسليم الاجرة في المجلس) كرأس مال السلم لانها سلم في المنافع فيتمتع فيها تأجيل الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحوالتهما والابراء عنها وانما اشترطوا ذلك في العقد بلفظ الاجارة بشرطه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع انه سلم في المعنى أيضا لضعف الاجارة بورودها على معدوم وتعد راسية فادفعه ولا كذلك مع ما في الذمة فيها ما خبروا نضعفها باشتراط قبض الاجرة في المجلس (واجارة العين) الاجرة فيها كائن في البيع حينئذ (لا يشترط ذلك) أى قبض الاجرة المعينة والتى في الذمة في المجلس (فهي) كتمن البيع فحينئذ محل العقد لتسليمها على ما صرفه في السلم (ويجوز) في الاجرة (فيها) أى اجارة العين (التعجيل والتأجيل) للاجرة ولكن (ان كانت) الاجرة (في الذمة) اذا اعيان لا تؤجل والاستبدال عنها والحوالتهما عليها والابراء عنها مطلقا كإتاني (واذا أطلقت) الاجرة عن ذكراً يميل أو تعجيل (تجمل) كتمن المبيع المطلق ولان المؤجر عليها بالعقد لكن لا يستحق استيفاءها الا بتسليم العين فان تنازعا في البداءة فكيف مرفى في البيع (وان كانت) الاجرة (معينة) بأن ربطها بعين أو مطلقه أو في الذمة (ملك في الحال) بنفس العقد وان كانت مؤجلة كما يملك المستأجر المنفعة به في اجارة العين لكنه ملك ما راعى كل ماضى جزء من الزمان على السلامة بان أن ملك المؤجر استقر على ما يقابل ذلك وسيدرك انها لا تستقر بالاستيفاء للمنافع أو تفويتها وقضية ملكها حالاً ولو مؤجلة تحسب الابراء منها ولو في مجلس العقد لانه لا خيار فيها فكان كالابراء من الثمن بعدل ومه بخلافه قبله لان زمن الخيار كزمن العقد فكيف باع بلا ثمن (ويشترط) لاجرة (كون الاجرة معلومة) جنساً وقدرًا وصفة ان كانت في الذمة والا كفت معانيها في اجارة العين والذمة نظير ما مرفى في الثمن وجواز الحج بالرزق مستثنى ان قلنا انه اجارة توسعة في تحصيل هذه العبادة (فلا تصح) الاجارة لدار (بالعمارة) لها (و) لالدابة تصرف أو بفعل (العلف) لها بفتح اللام المألوف به وباسكانها كخطه المصدر للجهل بهما كاستأجرتكها لعمارتها أو يدinar عني ان تصرفه في عمارتها أو علفها للجهل بالمصرف فتصير الاجرة مجهولة فان مرفق وقصد الرجوع بها رجع للاذن مع عدم قصد التبرع والا فلا والوجه ان التعديل للجهل لا يغلب وان الحكم كذلك وان علم المصرف كبيع زر بشرط أن يصده البائع فالحاصل انه حيث كان هناك شرط بطلت مطلقا والا كاستأجرتكها لعمارتها فان عينت صحت والا فلا أما اذا اذن له في مصرفها بعد العقد من غير شرط فيه وتبرع به المستأجر فيجوز واغفر اتحاد القابض والمقبض فيه للعاجلة على انه في الحقيقة لا اتحاد تنزلاً بالاتناض من المستأجر وان لم يكن معناه منزلة الوكيل عن المؤجر وكالة فتمت و يصدق المستأجر في أصل الانفاق وقدره كإرجاءه السبكي لانه انتمسه

(قوله) أى على الأول عبارتها
على الآذنه (قوله) كراس مال الى
المتن في النهاية (قوله) على معدوم
أى دائماً والا فالبيع في الذمة قد
يكون معدوماً وحالة العقد بالنسبة
للبيع (قوله) الاجرة فيها الى قول
المصنف ويشترط في النهاية (قوله)
جنساً الى قول المصنف ولا يسلخ
في النهاية

و تبين تقيده بما اذا ادعى قدر الا تساعدة نظير ما بان في الوسي بل اولى والا احتاج لبينة على انه
اعترض بقولهم لو قال الوكيل انني بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل ويرد بانه
ثم لا خارج يصدق الوكيل والاصل عدمه وهنا الخارج وهو وجود العارية واستغناء الدابة مدة عن
انفاق مالكها علم ايصديق المستأجر فلا جامع بين البابين ولا تكفي شهادة الصانع له انه صرف على ايدهم
كذا لانهم وكلاؤه وكلاؤه كثرى نحو حمام مدة يعلم عادة تعطيلها فيها نحو عماره فان شرط احتساب
مدة التعطيل من الاجارة وجهلت فسدت والا فتم وافيا بعددها (ولا) الايجار (ليس) مذبوحة
(بالجلد ويطعن) بزا (بعض الدقيق أو بالتخالف) الخارج منه كماله للجهل بشئنا للجلد ورقته
ونعومة أحد الآخرين وخشونة وعدم القدرة علم ما حالوا وخبر الدار قطعي وغيره انه صلى الله عليه
وسلم لم يرض عن فقير الطحان أي ان يجعل اجرة الطحن بحسب معلوم فقير الطحان منه وصورة المسئلة
أن يقول لطحن السكل بفقير منه أو يطلو فان قال استأجرتك بفقير من هذا الطحن ماعده صغ فضا بط
ما يطل أن تجعل الاجرة شيئا يحصل بعلم الاجير وجعل منه السبكي ما اعتد من جعل اجرة الحياضي
العشر مما يستأجره قال فان قيل لك نظير العشر مما استأجره لم تضع الاجارة أيضا وفي حصة جمالة
نظر انتهى ويختص بخصته جمالة لكن له اجرة مثله للجهل بقدر ما يستأجره (ولو استأجرها) أي
امرأه قمتلا (ترضع رقيقا) له أي حصته منه الباقية له بعد ما جعله منه اجرة المذكور في قوله (بعضه)
العين كمثلته (في الحال جاز على الصحيح) للعلم بالاجرة ولا اثر لوقوع العيل المكثري له في ملك غير
المستأجر لانه بطريق التسع كسافة شريكه اذا شرط له زيادة من الثمر وانصرف للقابل بما يرد
ما تقر من التفصيل ومن ثم قال السبكي التحقيق ان الاستأجار أي بعضه حالان وقع على السكل
أو اطلق ولم يتدل قرينة على ان المراد حصته فقط لم يصح وعليه يحمل النص لوقوع العيل في ملك غير
المستأجر قصد أو على حصته المستأجر فقط جاز وفي الحال متعلق ببعضه احتراز اعما لو استأجرها
بعضه بعد الاطعام مثلا فلا يصح قطعها ما مر ان الاجرة المعنية لا تؤجل وللجليل في الاذالك وخرج بنحو
المرأة استأجره سائمة لا لارضاع طفل قال البلقيسي أو متخلة فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة
المؤجر على تسليم المنفعة كالاستئجار ضرب النخل بخلاف المرأة لارضاع متخلة (و) يشترط لخصتها
أيضا (كون المنفعة) معلومة كما يأتي (مقومة) أي لها قيمة ليس بذل المال في مقابلتها والا
بأن كانت محرومة أو خسيسة كن بذل المال في مقابلتها سفها وكونها واقعة للمكثري وكون العقد
علم غير متضمن لاستيفاء عين قصد كاستئجار بستان لثمره بخلاف نحو استئجارها للارضاع وان نفى
الحضانة المكثري لان البين تابع لما تناوله العقد نعم يصح استئجار قناة أو بئر لا لتفادع بمائها للحاجة
وكونها تستوفي مع بقاء العين وكونها مباحة ولو كد مقصودة لا كمنفعة الشئ بخلاف تفادع كثير كما
يجوز استئجار مسكور ياجين للشئ كذا ذكره افعي لكن نازع فيه السبكي وغيره لان هذين القصد
منهما الشئ وذلك القصد منه الاكل قل أو كثر ضمن بالبدل لا كملك وبناح بالاباحة لا كبضع
واكثر هذه القيود تؤخذ من كلامه (فلا يصح استئجار سباع على) نحو (كلمة) ومعلم على حروف
من قرآن أو غيره (لا تعب) أي عادة فيما يظهر (وان رويت السلعة) اذ لا قيمة لها ومن ثم
اختص هذا بجميع مستقر القيمة في البلد كالحزين بخلاف نحو عبيد وثوب مما يختلف ثمنه باختلاف
متعاليمه فيختص بيعه من الباع بمن يدفع فصع استئجاره عليه وحيث لم يصح فان تعب به فثمة ترد
أو كلام فله اجرة مثل والا فلا وبحث فيه الأذري بأن الفرض انه استأجره على ما تعب فيه فثمة غير
معتود عليه فيكون متبرعا به ورثا لا يتم عادة الا بالذل فكان كالعقد عليه فان لم تكن الصورة ذلك

(قوله) لانهم وكلاؤه تأمل الجمع
بينه وبين قوله انما على انه في
الخصومة لا اتحاد بين الا لتفاض
الحق (قوله) عادة تعطيلها العمل
انما ثبت تأويل العين (قوله)
والا فتم وافيا بعددها وان لم يكن الامر كما
ذكر بأن لم يشترط أو شرطت
وعلى (قوله) وجعل منه السبكي
الى قوله وخصه في النهاية (قوله)
أي امرأة الى قول المصنف وكون
المنفعة في النهاية (قوله) معلومة
الى قوله ومن ثم اختص في النهاية
الى قوله وان نفى الى قوله وكونها
تستوفي (قوله) وحيث لم يصح الى
قوله فان لم تكن في النهاية والمعنى
(قوله) فله اجرة مثل العمل اذا لم
يكن علمنا بالنسبة وان جعل تأمل

كاستأجرتك على بيع هذا بكذا صح وكعبه وانما أرنشيك فسد وله أجرة المثل وفي الأحياء يمنع أخذ طبيب
أجرة على كذا بدوا يشترطه لعدم المشقة بخلاف ما عرف إزالة أو جاج نحو سيف بضربة واحدة أي
وان لم يكن عليه فيها مشقة لان هذه الصناعات يتعب في عملها التي تكسب بها ويخفف عن نفسه
التعب وخالفه البغوي في هذه ورجح الادعى الاول (وكذا داراهم ودنانير للترين) أو ألوزن بها
أو الضرب على سبيلهم أو مرق في الزكاة خلاف في حل الترين بالمعراة والمثوبة فعلى الترين لا يصح
استئجارها للترين بها (و) نحو (كاتب لصيد) أو الحراسة به فان ذلك لا يصح استئجاره (في المص) لان
المنفعة الترين به مما لا يتصدق عليه بالموثوق ثم لم يضمن غاصصها اجرتهم ما ونحو الكلب لا قيمة له
وللا منفعة ولو لم يبق للترين ونحوه لم يصح قطعا كما لو كان نحو الكلب غير معلوم وأجرى البغوي الخلاف في
استئجار طائر للاستئناس بصوته أو لونه وقطع المتولى بالحوار (وكونه انما هو قادر على تسليها) أي
المنفعة بتسليم محلها حسا وشرعا والمستأجر قادر على تسليها كذلك أخذ ما مرق في البيع ليمسك
المستأجر منها ومن القادر على التسليم المتطوع فان اقتطع رقبته اجارته اتفاقا أو منفعته فكذلك كما
اقتى به المصنف لانه مستحق للمنفعة وان جاز للسلطان الاسترداد كما أن لزوجة بيعار الصداق قبل
الدخول وان كان متعززا قالوا عنه الى الزوج بانفساخ النكاح لكن خالفه علماء عصره
محتجين بأنه لم يملك المنفعة قبل ان يتفق فهو كالاستعير والزوجة ملكة تاما قال الزركشي والحق
ان الامام اذا اذن له في البيع اراد أن يبيع به عرف عام كمدار مصر مع والامتنع انتهى وبه يعلم انه
معتد لعدم ملكه المنفعة وتوقفه صحة بيعه مع ذلك في الأخير قد ان اطراد العرف بذلك منزل منزلة
الاذن من الامام وحينئذ قد يجمع بما قاله ابن الكلايين (فلا يصح استئجار) أبقية مني لعجز مالكها
عن تسليها شرعا لانها مستحقة الاثر النقو واذا اتي بالكل بناء كذلك كالأبقية التي في حريم
البيت مثلا ولا من نذر عقده أو شرط في بيعه ولا استئجار (أبق ومغصوب) لغير من هو بيده ولا يقدر
هو أو المؤجر على انتزاعه عقب العقد أي قبل مني مدة لها أجرة مثلا أحدا ما ياتي في التفرغ مع من
نحو الامتنع وذلك كيهما واخفى الحلال البلقين بذلك ما لو تبين ان الدار مسكن الحق وانهم يؤذن
السكان برجم أو نحو وهو طاهران تعذر دفعهم وعليه فطرو ذلك بعد الاجارة كطرو والغصب
بعدها (و) لا استئجار (ابن الحنف) بالنظر واخرس للتعليم اجارة عن الاستحالة بخلاف
الحفظ بنحو يدو اجارة الله مطلقا (و) لا استئجار (أرض للزراعة) أو مطلقا والزراعة فيها
متموعة (لأما لها اذ تمولها فيها المطر المعتاد) أو نحو كنداه أو سبلج لعدم القدرة على منفعتها
حينئذ واحتمال نحو سبل نادرا لا يؤثر نعم ان قال مكر ولو قبل العقد فيها يظهر اذ لا ضرر عليه لانه ان لم
يفله به بتقدير في فسخ العقد أنا فحرفك بئر التقسيمها أو أسوق الماء لها من موضع آخر جئت أي
ان كان قبل مضي مدة من وقت الانتفاع بها لها أجرة وخرج بالزراعة استئجارها للماء وألغى الزراعة
فيصح وكذا لها وشرط ان لا ماء لها على ما سرتح به الجوزي مخالفا لاطلاقهم البطلان ونحو السبكي
انه ان امكن احداث ماء لها بنحو حفر بئر ولو بكافة مخرجها فلا وفيه نظر لما عرفت في البيع ان القدرة على
التسليم أو التسليم بكافة لها وقع لا اثر لها فليقيد قوله بكافة بما اذا لم يكن لها وقع ولم يكن لمدة التعطيل أجرة
(ويجوز) استئجارها (ان كان لها ماء دائم) من نحو عين أو نهر ليس له الزراعة حينئذ ثم ان شرط
أو اعتد في شرطه دخول أو عدمه عمل به أو لا لم يدخل لان اللفظ لم يشمله ومع دخوله لا يملك المستأجر
الماء بل يسبق به على ملأه المؤجر كرجحه السبكي ونحو ان الرخصة ان استئجار الحمام كاستئجار
الأرض للزراعة (وكذا) يجوز استئجارها (ان كاناها المطر المعتاد أو ماء الثلوج المجمعة والغالب

(قوله) وله أجرة المثل فيه نظير ما نشر
آدم (قوله) وفي الأحياء إلى الحق
في النهاية (قوله) ولا من نذر إلى قوله
وكذا لها وشرط في النهاية لا قوله
أو مطلقا والزراعة فيها متموعة
(قوله) أو مطلقا يتأمل صورة
الاخلاف (قوله) من نحو عين إلى
قوله الخمسة عشر ذراعا في النهاية

حصولها في الاصح (لان الظاهر حصول الماء حينئذ ويجوز استئجار أراضى نحو البصرة ومصر
للازراعة بعد انحسار الماء عنها ان كان يكتمها السنة وقبل انحساره ان جرى وقتها عادة وقيل أن يعطوها
ان وثوبه كالتبالبصرة وكالتى تروى من زيادة النيل الغالبة كخمسة عشر ذراعا فاق وألحق بها
السبكي ستة عشر وسبعة عشر لغلبة حصولهما ولكن تطرق الاحتمال للاول قليل وللثانية كثير
ويظهر ان ثمانية عشر كذلك لغلبة حصولها أيضا كاهو مشاهد ولو أجرة ما قبلها ومراحو للزراعة
لم تصح الا ان بين عين مالكل ومن ثم قال القفال لو أجرة ربع النصف وبغرس النصف لم يصح الا ان بين
عين كل منهما (والامتناع) للتسليم (الشريعى للحصى) السابق (فلا يصح استئجار لتلغ) أو قطع
ما يحرم قبله أو قطعه من نحو (سنة صححة) وعضو سليم ولومن غير آدمي للبحر عنه شرعا بخلافه نحو
قود أو علة صعب معها الا لم عادة وقال الخبراء ان التلغ أو القطع يناله نظير ما يأتي في السلعة ولوضع نحو
السكن وليسكن انصب تحتها مادة من نحو زلة قالوا لا تزول الا بقلعه جاز كما تحته الا ذرى للضرر ورة
واستشكل الا ذرى تحتها نحو الفصد دون نحو كلة البيع وأجاب غيره بان هذا في معنى اصلاح عوج
السقف بضر به لا تعب وأقول بل فيه تعب بغير العرف واحسان ضربه وتفسخ الاجارة لتلغ سن
عليلة يسكون ألقاها لتعذر التلغ ولا يجبر عليه مستأجر أباه لكن عليه للاجبر اجرة ان سلم نفسه ومضى
زمن أمكن التلغ (ولا) استئجار (حاضر) أو نساء مسئلة (الخدمة مسجد) أو تعليم قرآن اجارة عين وان
أمنت التلغ لا تقضاء الخدمة المسكت وهي متنوعة منه بخلاف الذميمة على ماسر وطر نحو والحوض
يفسخ العدة كما يأتي (وكذا) حرة (منكوحه لرشاع أو غيره) مما لا يؤدى الى خساره محرمه
فلا يجوز استئجارها اجارة عين (بغير اذن الزوج على الاصح) لاستعراق أو قاتلها بقتله ومنه
يؤخذ ترجيح ما تحته الا ذرى انه لو كان غائبا أو طغلا فآجرت نفسها العمل. قضى قبل قدمه أو تأمله
للتعجز جاز واعتراض الغزى له بان منافعهما مستحقه له بعد النكاح مردودا بانه لا يستحقها بل يستحق
أن يتقدم وهو متعذر منه أما الامة فليسيدها ابتجارها الوقت الذي لا يجب تسليمها للزوج فيه بغير اذنه
وأما عذنه فيصع وليس للمستأجر منه من وطء المهره وتقرى بأن الرهن هو الذى يجبر على نفسه بتعاطيه
الا حجاب المنع كنع الرهن من وطء المهره وتقرى بأن الرهن هو الذى يجبر على نفسه بتعاطيه
لعقد الرهن بخلاف الزوج واذن ليس كنعاطى العقد كاهو ظاهر وله استئجار زوجته لا رشاع ولده
منها أو من غيرها وافق السبكي بمنع استئجار العكاملين للبحر والاوجه خلافه اذ لا مراحمه بين الحج والعلم
لانه لا يستغرق الارضنة (ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة الذمة كالزمت ذمتك الحل) لكذا
(الى مكة أول شهر كذا) لانها من اذنى سلم كالمروم من تأتى في تأجيلها ما مر ثم وكان مراد المتن
بأول الشهر هنا مستملا ما مر ثم ان التأجيل به باطل لوقوعه على جميع نصف الشهر الاول (ولا يجوز
اجارة عين لمنفعة مستقبله) بأن صرح في العقد بذلك أو اقتضاء الحال كاجارة هذه سنة مستقبله أو سنة
أولها من عذ وكذا ان قال أولها أمس وكاجارة أرض ضرر وعلا بتأتى تقرى بها قبل مضى مدتها
اجرة وذلك كمالو باع عناه على أن يسلمها له بعد ساعة بخلاف اجارة الذمة كالمروم لو قال وقد عذ آخر
النهار أولها يوم تاريخه لم بضر كاهو ظاهر لان القرينة ظاهرة في ان المراد باليوم الوقت أو فى التعبير
باليوم عن بعضه وكل منهما سائغ شأن ولو قال لا يقطين متساو بين في السنة فان أراد النصف في أول
أو آخر نصفها الاول والنصف في أول أو آخر نصفها الثاني مع كاهو ظاهر أيضا لاستغراقها السنة
حينئذ مع احتمال الانط لانه وان اختلفنا على العمل به اذ يصدق تساويهما بثلاثة اشهر وثلاثة اشهر
متساويين المستورد ذلك فجعلوا ويستثنى من المنع في المستقبل مسائل منها ما لو أجرة ليلنا يعمل نهارا

(قوله) ولو أجرة الى المتن في
النهاية (قوله) أو قطع الى ونفسخ
في النهاية (قوله) أو قول بل فيه الخ
قد يسلم هذا الاستدراك بالنسبة
الى غير الماهر أما الماهر فهو في
معنى الماهر باصلاح عوج السقف
من غير فارة فينبغي أن يأتي فيه
نكاح البغوى وانغزى المتسلم
(قوله) وتفسخ الاجارة الى قول
النصف ويجوز تأجيل في قوله أما
ومنه يؤخذ الى قوله أما
الامة في القضى (قوله) وأما عذنه
فيصح كذا في أصله مطلقا أى
وعبارة النهاية فيصع مطلقا أى
استئجار الامة مع اذن الزوج وعبارة
الشارح راجعة الى بيان مختار
قول المتن بغير اذن الزوج (قوله)
وكان مراد فى القضى نحوه من غير
مخالفة (قوله) وكذا ان قال تأمل
وحسه اندراجها فيما نحن فيه
(قوله) وذلك كما الى قوله وللزوج
حينئذ في النهاية

والخلق نظير ما مر في اجارة أرض للزراعة قبل الرى واجارة عين الشخص للعج عند خروج قافلة بلده
 أو تبسها الخرج ولو قبل شهره اذ لم تبأ الانسان به من بلد العقد الا بالسرى في ذلك الوقت وفي شهره
 قبل المبيعات يحرم منه واجارة دار ببلد غير بلد المأقدين ودار مشغولة بأمة غرة وأرض مزرعة بتأني
 تقر يغمرها قبل مضي مدة اجارة منها قوله (فلو أجز السنة الثانية لمستأجر الاولى) أو مستحقها
 بنحو وصية أو عدة بالاشهر (قبل انتضاء اجاز في الاصح) لاتصال المدين واحتمال طر وعده
 بطر ومقتض لا نفساخ الاولى لا يؤثر لان الاصل عدمه فان وجد ذلك لم يفسد في الثاني كما مر ح به
 في العزير والمؤجر حينئذ ايجار ما انفسخت فيه لغير مستأجر الثانية لانه يغتفر في الدوام مالا يغتفر
 في الاستداع وتضيقه المتان مستأجر الاولى لو أجزها من غير همت اجارة الثانية له لما بينهما من
 المعاقدة لا للمستأجر منه اذ لا معاقدة بينهما وان وجد اتصال المدين ومن عملو باعها المالك لم يمكن
 للشترى منه ايجارها من مستأجر الاولى وبذلك كله اقبى القفال بل قال ان الوارث لا يقوم مقام
 المورث في ذلك نظر الماذكره من انتفاء المعاقدة بينهما وعكس ذلك القاننى والبعوى فقال لا يجوز
 حتى لو ارث ايجارها من هي في يده مدة قبل مدته دون من خرجت عنه قال السبكي وكلام الرافعي يشبه
 أن يكون مانئلا اليه لكن الاول أغوص انتهى والثاني هو المعتمد وقضية المتان ايضا انه لو قال أجزتها
 سنة فاذا انتضت فقد أجزتها سنة أخرى لم يصح لانه لم يحصل ايجار الثانية مع كونه مستأجر الاولى
 بل مع انتضاءها وتعجب ايراد بعضهم له هذه على المتان ومنها قوله (ويجوز كراء العقب) بضم العين
 جمع عقبة أى نوبة لان كلا عقب صاحبه وفي حديث البيهقي من مشى عن راحلته عقبة فكماتما
 اعتقر رقبته وفسر وهما بستانه امبال ولعله وضعها لغته ولا يتقدم ما هنا بذلك (في الاصح) وخرج اجارة
 العين التي الكلام فيها اجارة الذمة فصح اتفاقا لما مر ان التأجيل فيها جائز (وهو أن يوجردية رجلا
 ليركبها بعض الطريق) ويمشي بعضها أو يركبها المالك تساو با (أو) يوجرها (رجلين ليركب
 هذا أياما وذا أياما) تساو بومن ذلك أجزتها نصفها المجل كذا أو كلها ليركبها نصف الطريق فيصع
 كبسع المشاع (وبين البعضين) في صورتين كنصف أو ربع ما لم تكن هناك عادة معروفة
 مضبوطة بالزمن أو المسافة كيوم ويوم أو فرسخ وفسخ والاحل علمه والمحسوب في الزمن زمن السير
 لازمن الزول لخواستراحة أو علف (ثم) بعد صفة الاجارة (يقسمهان) البعضين بالتراسنى فان
 تساو في المبادئ أقرع وذلك للملكهما المنفعة معا يغتفر التأخير لضرورة القسمة نعم شرط
 الاولى أن تقدم ركوب المستأجر والابطلت لتعاقبها بالمستقبل والتحق كالدابة واغتفر فمهما ذلك
 دون نظره في تحو دار وثوب لاطا فتم ما دوام العمل وقضية قوله أياما وحاجل النوبة ثلاثة أيام
 فاكثر كان يتقعا على ذلك وان خالف العادة أو ما استقاع عليه في العقد وهو كذلك ما لم يضر بالهمة وعليه
 بحمل كلام الروضة وغيرها أو بالمائى وفي توجيه النص المنع عند طلب أحدهما الثلاث ماوافق
 ذلك فانه قال ان ذلك اضرار بالمائى والركوب لانه اذا ركب وهو غير تعجب خف على الركوب واذا ركب
 بعد كلال وتعجب وقع على الركوب كالميت انتهى ويؤخذ منه انه لا بد من رضا مالك الدابة بذلك أخذها
 من قولهم لا يجوز الزوم على الدابة في غير وقتها لان التأتم ثقل وانه لو مات المحمول لم يجز بمالك الدابة
 على حملها على ما باتى ولو استأجرها ولم يتعرض للتعاقب فان احتملتها ما ركبها معا وانما اثنان تسارعا
 فحين يبدأ أفرع * (فصل) * في بقية شروط المنفعة وما تدر به وفي شروط الدابة المكتراة وشمولها
 (يشترط كون) العقود عليه معلوم العين واجارة العين والصنف في اجارة الذمة وكون (المنفعة
 معلومة) بالتقدير الاتى كالبيع في الكل لكن مشاهدة محل المنفعة لا تغنى عن تقديرها وانما أغنت

(قوله) وقضية المتان الى المتان في النهاية
 (قوله) بضم العين الى قوله ولو
 استأجرها في النهاية
 * (فصل يشترط)
 (قوله) في بقية شروط
 المصنف كدار في النهاية الا قوله ولو
 بالاسارة الى قوله ولا يجب

(قوله) أو كفال النسب الكامل (قوله) وأرض الى قوله لكن هل يعتبر في النهاية القول قال بعض الاصحاب مع جزمه بانقول (قوله) قال بعض الاصحاب ولا تسكنها وحده هل هو على الإطلاق وحده اذا كانت متسعة لسكني أكثر من واحد عادة لا نجد من متعجر أما اذا كانت لا تسكن عادة لاكثر من واحد و كان غرضه من القول المذکور وحده الساكن لا اشتراط خصوص سكني المستأجر فصح حمل تأمل وأهل الثاني أقرب لقوله أن لا يشتراط معرفة عدد من يسكن فيها اكتفاء بما اعتد في مثله انتهى وحينئذ نقول المذکور قصر بغير مما تقتضيه العتد وهو لا يقصر فليست مل (قوله) وكل شهر بدئنا عارتها بدئنا وما زادنا بحسابه مع الخ (قوله) قال الماوردي لعل يحمل كلام الماوردي على عرف زمانه بالنسبة لملكه ان ذلك أقل مما تقتضيه واختلاف الكلامين ناشئ عن اختلاف الاهداء فليست مل (قوله) أو ولو بالقوة في أصله خطئه أي ولو الخ ويشبه أن يكون سبق قلم (قوله) كل شخص الخ والثاني أقرب والله أعلم لأطلاقهم صحة بيعه قبل ما يقول ولم يتعرضوا لاشتراط اعتداد به بدل المحل (قوله) أي يحمله الى قوله قال السبكي في النهاية الأقوله ولا ينافي الى المتن (قوله) قال السبكي وغيره الخ في النفي والثاني يصح اذا المدة مذكورة لتجديد فلا يؤثر التمسك بهذا هو بحث السبكي انتهى أقول بحث السبكي انما هو في حالة التصد لتجديد فليكن محل الوجهين في حالة الاطلاق واما محل قصد التقدير الزمن فينبغي أن لا يصح قطعها كقولهم اليه توجهه مقابل الاصح

مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره لانها تشيخه ولا كذلك المنفعة لانها أمر اعتباري يتعاقب بالاستقبال فلعلم انه يشترط تقديره جهات العتار وأنه لا تسع اجارة أحد عبديه وغائب ومدة مجهولة أو عمل كذلك وفيما له منفعة واحدة كالسائط يحل الاطلاق عليها وغيره لا بد من بيانها مع يجوز دخول الحمام بأجرة اجماعا على الجبل بقدر المكث وغيره ولكن الاجرة في مقابل الآلات لا الماء فليحمله بالسبكي به الماء غير مضمون على الدخول ويشبه غير مضمون على الجامعي ما لم يستوفه عليها ويشبه لذلك ولو بالاشارة برأسه كقولهم ما أتى في الودعة ولا يجب بيان ما يستأجره في الدار القرب المتفاوت بين السكني ونوع المتاع ومن حمل العقد على النعي وفي مثله من سكنها ولم يشتراط معرفة عدد من يسكن اكتفاء بما اعتد في مثله (ثم) اذا وجدت الشروط في المنفعة (تارة) بتقدير المنفعة (زمن) فقط وضابطه ما لا يضبط بالعقل وحينئذ يشترط عليه كضام هذا شهر أو قطعين أو تخصيص أو كفال أو مدة أو ما و (كدار) وأرض وأتية وثوب ويقول في دار توجر لسكني لتسكنها فلا يصح على أن تسكنها فلا يصح في الاشتراط بخلاف ما قبله ان ينظم معه ان شئت قال بعض الاصحاب ولا تسكنها وحده (سنة) بما تارة أو لها من فراغ العقد لا يجب اتصالها بما اعتد فان لم يعلم كأجر تسكنها كل شهر بدئنا لم يصح ولومن امام استأجره لا بد من ماله بخلافه من بيت المال فان قال هذا الشهر وكل شهر بدئنا يصح في الأول فقط قال الماوردي مرة وتبعه الزياتي وافر مدة توجر للسكني بزم فكثر ومرة اقله ثلاثة أيام في كل منها حافظ بل الأوجه ما قاله الأذري من جواز بعض يوم معلوم فتدبر يتعاقب بغرض مسافرو ونحوه والضابط كون المنفعة في تلك المدة متقومة عند أهل العرف أي لذلك محل لكن هل يعتبر كونهم يعتادون ايجار مثله بالعقل أو ولو بالقوة كل شخص ليجب بدل المال في مقابلتها (تارة) بتقدير (يعمل) أي يحمله كما بأسله أو زمن (كدارية) دعته أو مدة وقوة الركوب أو حمل شيء لهما (الى مكة) أو ليركها شهر بشرط بيان الحاجة التي يركب اليها ويحمل تسليمها أو ليجزأ أو نائبه ولا ينافي هذين جواز البديل والتسليم لما نفي أو نائبه لأن ذلك لا يعرف الا بعد بيان الحاجة وحمل التسليم حتى يبدلان بمثلها (وتكفيما لهذا الثوب) أو ثوب دفته كذا كاستأجر ثوبا ثوبا أو الرمت ذمتك ثوبا ثوبا فتمت هذه المناق في نسبها من غير تقديره وقد استأجر ثوبا ثوبا شهر أو بشرط في هذه بيان ما يخطئه وفي الكل كما سيعلم من كلامه بيان كونه قصدا أو غيره وطوله وعرضه ونوع الخياطه أي رمية أو غيرها هذا ان اختلفت العادة والمحل المطلق علمها وما تقتدر يعلم انه لا ينافي التقدير الزمن في اجارة الثمة فلو قال الرمت ذمتك عمل الخياطه شهر لم يصح لانهم لم يعين عاملا ولا محلا للعمل وقيد به ابن الرفعة ونحوه وسبقه اليه التماس بما اذا لم يعين صفة العمل ولا محله والا أن من صفته أو محله صح قال التماس لانه لا فرق بين الاشارة الى الثوب أو وصفه وتارة قدر بعمل فقط كبيع كذا وقبضه وكالحج (فلوجهما) أي العمل والزمن (فاستأجر لخطبه) أي هذا الثوب وما معنا وألجرت هذه الأرض أو بيني هذه الحياط (بياض النهار) المعين (لم يصح في الاصح) للغير اذ فيه تقدم العمل وقد يتأخر عن قصد التقدير بالعمل فقط وأن ذكر الزمن انما هو للعمل على التجديد مع على الوجه قال السبكي وغيره أخذ من نص البويطي ويصح أيضا لو غدا الثوب بغيره بشرط غرضه عدا في دون النهار انتهى ولا يخفى عن نظر لانه قد يعرض له عائق عن اكتماله في ذلك النهار الا أن يجب بانه خلاف الأصل بل والغالب فلم يلتفت اليه و يظهر ان ادعاءه ذلك تغير المستأجر * فرع * يستعمل من زمن الاجارة فعل المكتوب به ولو جمعة لم يتش من الذهاب اليها على عمله وطهارتها وانتهى اوزمن اذ كل

وقضاء الحاجة وظاهر المراد أن زمن يحتاج اليه فيما وهل زمن شراء ما يحتاجه لا كما كذلك
فيه نظر ويتجه انه ان امكنه اعداده قبل العمل أو اناله من يشتريه له تفرغ له زمنه ولا نظر للثمة
في الثامنة لقولهم ان الانسان يستكشف من الاستعانة بحال الغير لا يندبه ولا اغفر له بأقل ما يمكن
أيضا وهل يجري ذلك في شراء قوت عمود المحتاج اليه فيه نظر ظاهر دون نحو الذهاب للسجد الا
ان قرب جدا أو امامه لا يطيل على احتمال ويلزم تخفيفه مع اعتمادها أي بأن يقتصر على أقل الكمال
ولا يستوفى الكمال كما علم مما مر في رضا المحصور من بالتطويل نعم تطل اجارة أيام معينة باستثناء
زمن ذلك على ما في قواعد الركني من تفرده استثناء من قاعدة ان الحاصل شتمنا في الضرر التعرض له
ووجه بأن فيه الجهل بقدر الوقت المستثنى مع اخراجه عن معنى التفت وان وافق الاستثناء
الشريعي انتهى وفيه نظر ظاهر كتحري بل الاوجه خلافه ثم رأيت من وجهه بما ذكرتم قال وقيل يصح
وتحصل الاوقات على العادة الغالبة لم يعد (ويستد تعليم) نحو (القرآن بمدة) كشمه نظير ما مر
في نحو الخياط ولا نظر لاختلاف معونه وسهولته لانه ليس عليه قدر معين حتى يتعب نفسه
في تحصيله هذا ان لم يريد القرآن جميعه بل ما يسمى قرآن فان اراد اجميعه كان من المجمع بين التقدير
باجل والزمن وكذا ان اطلقنا قول الشافعي ان القرآن بال لا يطلق على الكل وفي دخول المجمع
في المدة تردد كما استأجر ناهرا ليكره في الطريق واعتد نزول بعضهم هل يلزم المسكتري ذلك والذي رجحه
الباقين عدم الدخول كالا حد للنصارى أخذ من افتاء الغزالي ان السبت لا يدخل في استئجار
يهودي شهر الا طراد العرف به قبل وفيه نظر وكان وجهه ان عرف اليهود محرم للاستعمال يوم السبت
ومنه هم النصارى في الاحتياط عرفنا في المجمع (أو تعين سور) كلمة أو آيات تعين من
أول سورة كذا التفاوت بشرط القاضى ان يكون في التعلم كافة كان لا تعلم الفاتحة مثلا لا في نصف
يوم فان تعلمها في مرتين لم يصح الاستئجار وبه جزم الراعي بالنسبة للعدا والذى يتجه ان المدار على
الكتابة عرفا كقراءته ولو مرة خلاف ما يوجه قوله نصف يوم وجزم الماوردي بأنه لا يصح الاستئجار
لدون ثلاث آيات لان تعين القرآن يقتضى الاحتياز ودونها لا احتياز فيه وفيه نظر ظاهر بل الذى يتجه
خلافه لان المدار هنا على ما يتفق به وما دون السلات يتفق به وأما الاحتياز فاعتباره انما هو لردع عماد
أو نحوه فلا مدخل له هنا على ان التحقيق ان ما دونها محجوز كقوله جمع فلا يشترط تعيين قراءة نافع مثلا
لان الامر في ذلك قريب فان عين شئنا تعين فان أقرأه غيره فالذى يتجه ان له اجرة المثل لانه انى بأصل
العمل المتصور كما افهمه التعليل المذكور ولو كان ينسب ما تعلمه لوقته وفيه وجوه أصحها اعتبار العرف
الغالب في اعادة التعليم أنسى قبل انتضاء المجلس أو بعده فان لم يكن غالب فالذى يظهر
وجوب السان في العقد فان طرأ كونه ينسب بعده احتمال أن يقال يتخير الاجبر وأن يقال
لا يلزمه التحديد ما حفظ سواء فيما ذكر أنسية قبل كل الآية أم بعدها ثم رأيت شيخنا قال فان لم يكن
عرف غالب فالوجه اعتبار ما دون الآية فاذا عمل بعضها فليس عليه قبل ان يفرغ من تمامها لزم الاجبر اعادة
تعليمها انتهى وفي البيان محل الخلاف فيما اذا علمه آية فاكثروا وجبت الاعادة قطعاً لان بعض الآية
لا يقع به الاحتياز انتهى ولعل شيخنا أخذ ما ذكره من هذا وان كان ما قاله فيما اذا لم يغلب عرف وما
في البيان فيما غلب وفيه نظر لا اذا اعتبرنا الاحتياز لدون ثلاث آيات الاحتياز فيه على الامع أو لم يعتبره
وهو الوجه كما مر آنفاً أن الامر على العرف الغالب في الآية ودونها وعند عدم الغلبة هناك الباهم
فاحتجج لبيان في العقد والاطل وبه يتجه ما ذكره ويشترط تعيين التعلم واسلامه أو رجاء اسلامه وبصرف
بينه وبين عدم جواز بيع نحو معتصم من رضى اسلامه بان ما يترتب على خلف الرجاء فيه من الامتنان

(قوله) كشمه الى قوله قبل وفيه
نظر في النهاية (قوله) أو آيات الى
قوله فان أقرأه غيره في النهاية الا
قوله بل الذى يتجه الى قوله على ان
التحقيق (قوله) فدون ثلاث آيات
لا احتياز فيه على الاستدلال
هو منافي لقوله السابق على ان
التحقيق الخ ويتجرب بان الاحتياز
ما يقتضيه الدليل وقد يكون خلاف
المجمع كشمه أو لاندهاب الاكثرين
اليه فقوله على ان التحقيق بمثابة
قولهم الاوجه مدركا أو الأقوى
او المختار أى من حيث الدليل
(قوله) ويشترط الى الشرع في النهاية

الحش عما يترتب على التعليم هنا لا رؤيته ولا اختيار حفظه نعم ان وحده فيه خارج عن عادة امثاله
 تخير كنجته ابن الرفعة وعلمها بما عقد عليه والا وكلام من علمه ولا يكفي ان يفتحها المحقق ويعينا قدر امته
 لا اختلاف المشار اليه صعوبة وسهولة وفارق الاكتفاء بمشاهدة العلم فعمل في السبع كما مر بانه وثيقة
 للعقد لا معتود عليه ويسهل السؤال عنه تخف أمره * فرع * يصح الاستئجار للخدمة ثم ان عناشيها
 اتبع والاتباع العرف الملائق بالاجير والمستأجر وكان الهروي ينفقه بقبوله يدخل فيها اذا أطلقت غسل
 ثوب وخيا ملته وخبر وطحن ويحجن وابتاد انار في تنوير ولف دابة وحلب حلوبة وخدمة زوجه وفرش
 في دار وحمل ماء ليشرب المستأجر أو يتطهر انتهى لكن نقل الصعلوكي عن شيوخه انه لا يدخل علف
 الدابة وحلب الحلوبة وأبى أوائل الوصية بالنافع انه لا يتب كتابة وباء (و) في استئجار شخص لفعل البناء
 على أرض أو نحو سقف (بين الموضع) الذي يبنى فيه الجدار (والطول) له وهو الامتداد من
 احدى الزاويتين الى الأخرى (والعرض) وهو ما بين وجهي الجدار (والسمك) ينتع أوله
 وهو الارتفاع ان قدر بالجل (وما يبنى به) من حجر أو غيره وكيفية البناء أهو منضد أو مسنم أو محجوف
 (ان قدر بالجل) أو بالزمن كما سرح به الجرافي وغيره لا اختلاف الغرض به واعتمده الاذرى أخذنا
 مما سرح في خماطة قدرت من أنه لا بد ان يعين ما يحيطه وفارق ما ذكره قدير الحشر بالزمن فانه لا يشترط
 فيه بيان شيء من ذلك بان الغرض يختلف في الخياطة والبناء يختلف الحشر ولو استأجر محلا للبناء عليه
 وهو نحو سقف اشترط جميع ذلك وأرض اشترط غير الارتفاع وما يبنى به وصفه البناء لاها تحمل كل شيء
 وأفتى ابن الرفعة في استئجار علو مكان موقوفة للبناء عليه بجوارزه ان كان عليه حالة الوقف بناء وتعدرت
 اعادة حالها أو لا ولم تضر بالسفل قال وان لم يكن عليه بناء واعيد الانتفاع المستأجر بسطحه وكان البناء
 عليه منع من ذلك وتقص بسببه أجرته لم يعزوان زادت أجره البناء على ناقص من أجرته لان ذلك
 تغيير للوقف مع امكان بقائه وان لم يوجد ذلك جاز واعترض السبكي ما قاله من الجواز بانه خلاف المنقول
 لقولهم لو انقطع البناء والغراس لم يؤجر الأرض ليني فيها غير ما كانت عليه بل يتفع بها زرع أو نحو
 الى ان تعاد لما كانت عليه وخلاف المدرك لان الباني قد يستولى عليه ويعدى ملك السفل ويعجز
 الناطر عن بيته يتفعه (واذا سلحت) ينتع الام وشهها (الأرض لبناء وزراعة وغراس)
 أول اثنين من ذلك (اشترط) في حصة اجارتها (تعدين) نوع (المنفعة) المستأجر لها لا اختلاف
 ضررها (ويصح في تعيين الزراعة) بان يقول للزراعة أو لترزعا (عن ذكر ما يزرع في الاصح) فزرع
 ماشاء لثمة فتفاوت أنواع الزرع ومن ثم لم ينزل على أقلها ضررا أو أجرا ذلك في لغرس أو لتبني فلا يشترط
 بيان أفرادهما فغرس أو يبنى ماشاء واعترضا بكثره التفاوت في أنواع هذين ويرد جميع ذلك فإلها
 المتي اختصاص ذلك بالزراعة غير مراد وخرج بصححت لذلك ما لو لم أصلح الا احدهما فلا يشترط
 تعيينه وفيما اذا لم تصلح الا للزراعة يلزم غاصها في سنى الجذب أجره مثلها في مدة الاستيلاء عليها
 لا مكان الانتفاع بها بخو ربط الدواب فيها وأما افتاء بعضهم بخلاف ذلك معللا بانه لا أجره لها في ذلك
 الوقت وعداده غيره الى بيوت متى من حيث الانتفاع بالآلة في غير أيام الموسم فليس في محله لانا لا نعتبر
 في تعريم الغاصب ان المعضوب أجره بالفعل بل بالامكان فحيث أمكن الانتفاع به وجبت أجرته على انه
 لو قيل في آيات منى لا أجره فيها مطلقا لم يعد لان ما لكها متعد ووضعا ثم لم يناسب وجوب أجره لها
 لان فيه منع الناس من استيفاء منافع أرضها المباحة لهم (ولو قال) أجر تسكها (لتنفع بها بما شئت صم)
 ويصنع ماشاء لرضاه به لكن شرط ابن الصباغ في أرض الزراعة عدم الاضرار فوجب ارجاحتها
 اذا اعتبرت كاله ابوقد يفرق بان اتعاب الدابة المضربها حرام حتى على مالكها بخلاف الأرض وظاهر

(قوله) والا وكلا تصور جهل
 الاجير في اجارة النسيه (قوله)
 أول اثنين الى قوله على ان لو قيل
 في النهاية (قوله) وظاهر ان
 الادعى الى قول المحقق ويشترط
 في النهاية

ان الادعى ليس مثلهما في ذلك فلا يصح اجارته لئلا يقع به انجر ماشاء (وكذا) نصع (لوقال) له (ان شئت
 فازرعها) (وان شئت فاغرسها) (في الاصح) ويتخير بينهما فيصنع ماشاء من زرع او غرس لا تدرى
 بالاضر ولا يصح لزرع وغرس ولا ازرعها واغرسها لانه لم يبين قدر كل منهما بل قال القفال لا يصح
 ازرع النصف واغرس النصف حتى يبين جانب كل (ويشترط في اجارة دابة للركوب) عناء او ذمة
 (معرفة الركاب بمشاهدة او وصف تام) له بخلاف خمسة او شاة لم يعرف زنته فتمتع بنا قول الجلال
 البلقيني لا بد من الوزن مع الوصف ضعيف وانما اعتبر وفي نحو الحمل الوصف مع الوزن لانه اذا عين
 لا يتغير والراكب قد تغير بسمن او هزال فلم يعتبر جميعهما فيه (وقيل لا يصح في الوصف) وتعين
 المشاهدة للخبر السابق ليس الخبر كالمعاينة ولما يأتى انه لا يكفي وصف الرضيع وأطالوا في ترجمته لانه
 الذى عليه الاكثرون بل الاول بحث لهما فقط (وكذا الحكم فيما) معه من زاملة ونحوها كما ياصله
 ولا ترد عليه خلافاً بل زعمه لان كلامه الآتى في الحمل يفيد وفيما (يركب عليه من شئ وغيره)
 كسرج او كاف (ان) خشقها وتوهم بكن هنا لا عرف مطردو (كان ذلك) (له) أى تحت يده ولو اعاريه
 يشترط أحدهما ان ذكر في العقد لكان المعتمد ان لا بد هاتين الرؤيتين مع الامتحان باليد ان أمكن وألحقوا
 نحو الحمل بالزاملة لا بالحمول الآتى لاكتفاء فيه باحدهما لان النرض كما قررناه لا عرف
 مطرد ثم مع خشقها وتوهمه اذ نحو الخشب يتفاوت ثقله فلا يحيط به العين وبه يرتد نظير ابن الرفعة في ذلك
 أو من الوصف مع الوزن أو ما لو طرد بما يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا يحتاج لمعرفة فيه وحمل
 في الأولى على العرف ويركبه الموجب في الثانية على ما يليق بالدابة كما يأتى وان أحضر الراكب ما يركب
 عليه ولا بد في نحو الحمل من وطء فيه يجلس عليه وكذا اعطاء له ان شرط في العقد ويعرف أحدهما
 باحد ذلك ما لم يكن فيه عرف مطرد فيحمل الاطلاق عليه (ولو شرط) في عقد الاجارة (حمل
 المعاليق) جميع معلوق بضم الميم وقيل معلوق كسفرة وقدر وصحن وبريق واداة وقصعة فارغة
 او فيها نحو ماء أو زاد قال الماوردي ومضروبة ونحوه (مطلقاً) عن الرؤيتين مع الامتحان باليد وعن
 الوصف مع الوزن (فسد العقد في الاصح) لا اختلاف الناس فيها قلة وكثرة ولا يشترط تقدير ما يملكه كل
 يوم (وان لم يشترطه) أى حمل المعاليق (لم يستحق حملها) ولا حمل بعضها وان خف كاداة اعني حملها
 على ما اقتضاه اطلاقهم وذلك لا اختلاف الناس فيها (ويشترط في اجارة العين) ندابة لركوب أو حمل
 (تعيين الدابة) أى عدم ايهامها فلا يكفي أحد هذين وزعم ان هذا معلوم من أول النص بل عليه
 لا يمنع التصريح به (وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والظاهر اشتراطه وكذا يشترط
 قدرتها على الاستئجار لحمله (و) يشترط في اجارة الذمة للركوب (ذكر الجنس والنوع) وقد يغنى
 عن الجنس (والذكورة والانثى) كعبر بختي ذكر لا اختلاف الغرض بذلك وجهه في الاخير ان
 الذكور أقوى والانثى أسهل ويشترط أيضاً ذكر كنفية سيرها ككونها غرا أو قطوفاً (ويشترط فيها) ما
 أى اجارتي العين والذمة للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وكونه ليلاً أو نهاراً والتزول في عامر
 او صغره لتفاوت الغرض بذلك ويجوز شأوازة الحمل المشروط والنقص عنه مخلوفاً من منه ضررون
 غيره كالأستأجرة لبلد ويعود علمها فانه لا يحسب عليه مدة فاقمتها خوف (الا ان يكون بالطريق
 منازل مضبوطة) بالعادة (فيتزل) قدر السير (علمها) ما لم يشترط خلافه فان لم تضبط اشترط
 بيان المنازل أو التقدير بالزمان وحده هذا كله ان كانت الطريق آمنة والالم يجر تقدير السير فيه
 لأنه لا يتعلق بالاختيار ذكره جميعه فالامتناع التقدير بالزمان أيضاً وحينئذ يتعذر الاستئجار
 في طريق مخوفة لا منازل بها مضبوطة انتهى وقال الأذرى قضية كلام الشامل صحة التقدير من بلد

(قوله) عننا الى قوله وأطالوا
 في النهاية (قوله) معه من زاملة الى
 قوله ان ذكر في العقد في النهاية
 (قوله) في عقد الاجارة الى قول
 المصنف ويجب الاجار للحمل
 في النهاية (قوله) ولا يشترط تقديرها
 بتأمل ارتباط هذه المسألة بالسابق
 الاستسلام وفي الروضة الطعام
 المحمول لم يؤول في الطريق كسائر
 المحمولات في اشتراط رؤيتها
 او تقديرها بالوزن على الصحيح وقيل
 لا يشترط تقديره ويجعل الامر فيه
 على العادة فعلى الصحيح لا يشترط
 تقدير ما يؤول منه كل يوم لصحة العقد
 على الصحيح انتهى

كذا الى بلد كذا الضرورة (ويجب في الايجار للعمل) اجارة عين أو ذمة (ان يعرف المحمول)
لاختلاف تأثيره ونسبه (فان حضر رآه) ان ظهر (وامتنع سده ان لم يظهر) كأن كان في ظلمة
أو (كان في ظرف) وأمكن تخمين الوزن (وان غاب) أو حضر (قد يربك) ان كان مكبلا (أو وزن)
ان كان مورها أو مكبلا لان ذلك طريق معرفته والوزن في كل شيء أولى لانه أنشط (و) ان يعرف
(جسه) أي المحمول المكبل لاختلاف تأثيره في الدابة وان اتعد كيله كافي للمخ والذرة أما الموزون
كأن جرت كبلها العمل عليها ما تدرى وان لم يقبل مما شئت فلا يشترط ذكر جنسه لانه رضامنه بان
الاحساس بخلاف عشرة أفضرة مما شئت فاندلغي عن ذكر الجنس لكثرة الاختلاف مع اتحاد
الكيل وأين مثل المخ من مثل الذرة وقلمه مع اتحاد الوزن ولا يصح لتحمل عليها ما شئت بخلاف
لتزرعها ما شئت لان الأرض تطبق كل شيء ومتى قد وزن للمحمول كانه رطل حنطة أو كيلة
لم يدخل الظرف في شتر رطوبته كخباله أو وصفها ما لم يطرد العرف ثم بغرر ثمانية أي قرية التفاضل
عرفا كخوضها وياتي ذلك فيما اذا أدخل الظرف في الحساب في مائة من طرفها لا بد ان يذكر
جنس الطرف أو يقول مائة من مائة مثق مما شئت وفي مائة قد بر بظرفها لا بد ان يكون مما لا يختلف عرفا
كذكر أمال أو قال ما تدرى بالظرف منها (لاجنس الدابة وصفها) فلا يشترط معرفتها للاجارة للعمل
(ان كانت اجارة ذمة) لان الغرض محدد بتقل المتاع المترجم في الذمة وهو لا يختلف باختلاف الدواب
(الا ان يكون في الطريق نحو وحل أو يكون (المحمول) الذي شرط في العقد (زجاجا) بتسليم أوله
(ونحوه) مما يسرع انكساره كخزف في شترط معرفته جنس الدابة وصفها كافي الاجارة للركوب
مطلقا لاختلاف الغرض باختلافها في ذلك وانما لم يشترطوا في المحمول التعرض لسيار الدابة
مع اختلاف الغرض بسرعة وابطاع عن القسافة لان المنازل تجمعهم والعادة بين والضعف
في الدابة عيب ونحو الزركشي وجوب تعيينها في التقدير بالزمان لاختلاف السير باختلاف الدواب
*(فصل) * في منافع لا يجوز الاستئجار لها ومنافع يخفى الجواز فيها وما يعبر فيها (لا تصح اجارة
مسلم للجهاد) وان قصد اقامة هذا الشعار وصرف عائدته للاسلام على الاوجه لانه تعين عليه بحضور
الاصف مع وقوعه عن نفسه وبه فارق حل أخذ الاجرة على نحو تعليم تعين عليه أما التخييم فيصح لكن من
الامام فقط استجاره للجهاد كما يأتي في باب (ولا) لنقل (عبادة) يجب لها (أي فيها) (سنة) لها أو لتعلقها
بخدمته توقف أصل حصولها عليها فالمراد بالوجوب لا بد منه لان قصد امتحان المكاف بها بكسر
نفسه بالامتنال وغيره لا يقوم مقامه فيه ولا يستحق الاجر شيئا وان عمل طامعا لقبولهم كل
ما لا يصح الاستئجار له لا أجره انما عمله وان عمل طامعا وألحقوا تلك الامامة ولو في نيل لانه متصل لنفسه
فمن أراد اقدى به وان لم يزل الامامة وتوقف فضل الجماعة على بنتها فانه تختص به فلا يعود على المستأجر
منها شيء أما ما لا يجب له سنة كالادان فيصح الاستئجار عليه والاجرة مقابلته بجميعه مع خور عناية الوقت
ودخل في تجب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لا يوقوف عنده ومشاهدة فلا يصح الاستئجار لها
كقائه الماوردي وغيره فزيارة قبر غيره أولى بخلاف الدعاء عند زيارة قبره المكرم لانه مما
يدخله النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فقد دخلها الاجارة والجماعة وممر
أوائل الحج ماله تعلق بذلك فراجعوا واختار أبو عبد الله الاسنبي جواز الاستئجار للزيارة ونقله عن
ابن سراقه (الالحج) والعمرة فيجوز الاستئجار لها وما لا أحدهما عن ميت أو معزوب كمرور بينهما
صلا ذكره في نحو الطواف لوقوعهما عن الميت أجرة (وتسرق زكاة) وكفارة وذبح وتفرقة الضحية
وهدي وصوم عن ميت وسائر ما قبل النيابة وان توقف على النيابة فمن شأنه المال (واصح)

(قوله) اجارة عين الى الفصل في النهاية
(قوله) لا بد ان يذكر جنس الظرف
تأمل الفرق بينهما وبين قولنا آتينا اما
الموزون الخاف الظرف من جملة
الموزونات فلتأمل تصوير هذه
المسألة مع قوله الآتي أمال أو قال مائة
رطل فانظر منها (قوله) لان
المنازل هذا اوضح عند الامن عليها
بتدليلها على الحكم عند الخوف
عليها من الخلف

(فصل لا تصح)

(قوله) في منافع الى قوله للجهاد
ان أحق في النهاية مع مخالفة تسيرة
أنه عليها (قوله) نحو تعليم تعين
عليه أي بالنسبة للامر المترتب عليه
وهو التعلم الحاصل للتعلم فتكون
الاجرة المبدولة في مقابلته ولا كذلك
في الجهاد فانه ليس فيه أثر يحصل
لغيره أو ما نصرة الدين ونحوه فلا
يختص به أحد (قوله) مع نحو
رعاية الوقت عبارة لاعلى رعاية
الوقت أو رفع الصوت أو الحيلة بين
(قوله) بخلاف الدعاء عليه أي على
ببخلاف الجماعة عليه أي على
الدعاء عند زيارة قبره المعظم
للدخول النيابة فيه وان جهل لاعلى
مجرد الوقوف عنده ومشاهدته
لانه لا تدخله النيابة وبخلاف
السلام عليه صلى الله عليه وسلم
قد دخله الاجارة والجماعة واختار
الاسنبي الخ

الاجارة لكل ما لا يتب له نية كما أفهمه كلامه ومن ثم فصله عما قبله المستثنى من المنطوق فقصص
لتحصيل مسباح كصيد (و لتجهيز ميت ودفنه) عطف خاص على عام وان تعين عليه لان سون
ذلك في تركه أصالة ثم في مل مئونه ثم المياسير فلم يقصد الاخير لعله حتى يشع عنه (وتعليم
القرآن) كله أو بعضه وان تعين عليه الخبر الصحيح ان أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله وسرجه
مع علمه بما قدس في تقريره نظرا لاستثنائه من العبادة واهتمامه بشهره الخلاف فيه و===== فترة
الاجاديت الدالة بظاهرها على استناعه كما يستماع ما يعارضها ومع مسائل عزيرة النقل تتعلق
بالتعليم والمعلمين في تأليف يستعمل ولو قال سيدقن صغير لمعلمه لا تدعه يتخرج لقضاء الحاجة الاسع
وكيل وكل به صغيرا فهرب منه فمته لا يشترط ولا تضع القضاء ولا لتدريس علم أو إعادة الا ان عين
المعلم وما يعلمه وكذا القضاء على الوجه ويصح الاستسجار لبراءة القرآن عند التبر أو سرح
الدعاء بمثل ما حصل من الاجارة أو بغيره فمته عين زنا أو سكا أو لا ونية الثواب له من غير دعاء لغير
خلاف الجدية وان احتسار السمي ما فاته وكذا أهديت قرائن أو ثوابها له خلافا لجمع أيضا أو بضمرة
المستأجر أي أو نحو وولده فيما يظهر أو مذكوف في القلب حالتها كما ذكره بعضهم وذلك لان موضعها
موضع تركه وتنزل رحمته الدعاء أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة
له اذا انتزعت على قلب القاري وألحق بها الاستسجار لحض الذكروا الدعاء عقبه وما اعتيد في الدعاء
بعدها من اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدمة الى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه جائز
كما قاله جماعة من المتأخرين بل حسن مندوب اليه خلافا لمن وهم فيه لانه صلى الله عليه
وسلم أذن لتسابعه بدخوسال الوسيلة له في كل دعاء له بما فيه زيادة تعليمه وحذف مثل في الأولى
كثير شائع لغته واستعماله لا يظهر ما حرم في بما باع بفلان فرسه وليس في الدعاء بالزيادة في الشرف ما يوجبهم
المنقص خلافا لمن وهم فيه أيضا كما يشع في الفتاوى وفي حديث أبي شهور كم اجعل لك من
صلاقي أي دعائي أصل عظيم في الدعاء لعقب القراء وغيرهما ومن الزيادة في شرفه ان تقبل الله عمل
الداعي بذلك ويشبهه عليه وكل من أتى من الامة كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه ضاعفا
بعدد الوسائط التي بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة مما بعدها في الأولى
ثواب بلاغ الصالح وعمله وفي الثانية هذا أو بلاغ السابح وعمله وفي الثالثة ذلك كله وبلاغ تابع
السابح وعمله وهكذا وذلك شرف لا غاية * فخرج استؤجر لقراءه فقهر أجسدا ولوناسيا لم يستحق
شيئا لان التصد بالاستسجار لها حصول ثوابها لانه أقرب الى نزول الرحمة وقبول الدعاء عقبها والجنب
لا ثواب له على قرائته بل على قصده في صورة التوسيل كن صلى بحجاسة ناسيا لا ثواب على افعال الصلاة
المتروقة على الظاهر بل على ما لا يتوقف عليها كالقراءة والذكر والخشوع وتقدم فعل العبادة
مع غيره فن أطلق آية الجنب النامي بحكم كلامه على آياته على التصد لا غير وآياته عليه
لا تحصل غرض المستأجر المذكور ويؤيد عدم الاعتداد بقراءه عدم مذبح سجود التلاوة ولها كما
وقولهم لو نذرها فقرأ أجسدا لم يجزئه لان التصد من النذر والتسرب والمغصية أي ولو في الصورة لتدخل
قراءة النامي لا يتقرب بها وبغيره في البر بقراءة الجنب سواء أنص في جلسته على التلاوة وحدها أو مع
الجنب وبغيره النذر ان نص فيه علمها مع الجنابة يظهر أن المستأجر لتعليم القرآن مستحق وان كان
جسدا لان الثواب هنا غير متصور بالذات وانما المتصور التعليم وهو حاصل مع اجنابة أو آتي بعضهم
بانه لو ترك من القراءة المستأجر عليها آيات لزمه قراءتها كولا يارمه استئناف ما بعده وبأنه استؤجر
لقراءة على قدر لا يزمه عند الشروع ان يقرأ ان ذلك عما استؤجر عنه أي بل الشرط عدم انصاف

(قوله) في سال وند غسل الأولى
مأثمة أي من يوث الميت في حياته
والموجود في آتسالة بطلب مئونه
فيمكن أن يقرأ على مئونه اسم النازل
من باب التفعيل ان ثبت استعماله
(قوله) وله قال سيد الى قوله ونسب
الثواب في النهاية (قوله) وركل به
معبر ان كان عاجزا عن حمل مثل
ذلك العبد في العبادة فواضح والا
فحل تأمل ان كثير من المراهقين
أمنع من بعض البهاغين (قوله)
أو بغيره ينبغي أن يعين ليصح
الاستسجار وتبين الجنابة الالهيم
الا أن يقال الدعاء هنا غير معتود
عليه وانما المعتد عليه القراءة
والدعاء تابع ولعل هذا أوجه نعم
في قوله وألحق بالحق ينبغي تعيين
الذكر والدعاء لانه المعتود عليه
(قوله) أومع ذكره الى المتن في
النهاية (قوله) وحذف مثل الخ قد
يقال ما الداعي الى ذلك وأما التثنية
في مسئلة البيع فصورى قد تأمل
فان الوارد في نقل حسنات النظام
الى ديوان المظالم يشعر بأنه لا منع
في نقل الثواب عن العامل الى
غيره شرعا ووقع لبعض العارفين
ان رأى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال يا رسول الله اني جعلت
لك ثواب أورادى أو نحو ذلك فقال
له صلى الله عليه وسلم اني لننسل
كذا وكذا

فان قلت سرحو في التذرية بان لا بد ان ينوي أنها عنه قلت هنا قرينة صارفة لوقوعها عما استوجبه
ولا كذلك ثم ومن ثم لو استخرجنا المطلق القراءه وصحناه احتجاجة لآية فيما يظهر أولاً لمطلقها
كالقراءة بخبرية لم يتحقق لها فقد كرا القبر مثال (و) تضع الاجارة من الزوج وغيره لحرمة أو أمة
ولو كافر ان أمنت على الأوجه (الحضانة) وهي الكبرى الآتية في كلامه من الحظن وهو من
الابط الى الكسح لان الحاشنة تضمه اليه (وارضاع) ولولباً (معاً) وحينئذ المعقود عليه
كلاهما لانهم مامه قصودان (ولا حدهما فقط) لان الحضانة نوع خدمة ولآية الارضاع السابقة
أول الباب ويدخل فيه الحضانة الصغرى وهي وضعه في الحجر والقائه الندى وعصره له لتوقفه
عليها ومن ثم كانت هي المعقود عليها والابن تابع اذا الاجارة موضوعة للمنافع وانما الاعيان تتبع
للضرورة وانما صححت لمع نفعها توسعة فيه لمزيد الحاجة اليه ويجب في ذلك تعيين مدة الرضاع ومحلها
أهوية لانه أحفظ له أو بيت المرضعة لانه أسهل فان امتعت من ملازمة ما عين أو سافرت تخيير
ولا أجرة لها من حين الصبغ والصبي رؤيته أو وصفه على ما في الحاوى لاختلاف شربه باختلاف نحو
سمنه وسكاف المرضعة أكل وشرب كل ما يشتره الابن وترك ما يضره كوطء حليل بضره والاختيار وعدم
استمراء الطفل لئلا يعلل فيه عيب بخبريه المستأجر ولو سقته لغيره في اجارة ذمة استحققت الاجرة
أو عين فلا (والاعصانه) أي الشأن (لا يستتبع أحدهما) أي الارضاع والحضانة
الكبرى (الآخر) لاستقلالهما مع جواز استقلال كل منهما بالاجارة (والحضانة) الكبرى
(حفظ صبي) أي جنسه الصادق بالاثني والخشي (وتعهد بغسل رأسه ويده وشا به ودهنه) بفتح الدال
(وكلمه وربطه في المهد وتحر يكه لثام ونحوها) لا قضاء اسم الحضانة ذلك عرفاً أما الدهن بالضم فقتل
على الأب وقيل تتبع فيه العادة والذي يتبعه الأول اذا العادة في ذلك لا تنضب (ولو استأجر
لهما) أي الحضانة الكبرى والارضاع (فانقطع الابن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع)
فيستقط قطعه من الاجرة (دون الحضانة) لما مر ان كلامه مامه قصود معقود عليه (والاصح انه لا يجب
حبر وخيط وكل) وصبغ وطلع (على وراق) وهو النسيج (وخياط وكحال) وصباغ وملقح
اقتضار على مدلول اللفظ مع ان وضع الاجارة انه لا يستحق بهما عين (قلت صحح الرفاعي في الشرح)
الكبير (الرجوع فيه الى العادة) اذ لا ضابط له لغته ولا شرعاً * تنبيه * غالب استدرأ كات المتن على
أمله من الشرح وحينئذ قد يقال ما حكمة الاستناد اليه في هذا الموضع لا غير وقد يجب بانه هنا
لم يترجح له أحد الموضعين المتناقضين فأرسلهما بخلاف البقية ثم رأيت لشارح ما قد يخالف ذلك وليس
كما قال (فان اضطربت) العادة (وجب اليان) نفي الغرر (والا) بين في العقد من عليه ذلك
(فتبطل الاجارة والله علم) لما فهم من الغرر المؤدى الى التنازع الى غاية وأفهم كلام الامام ان الخلاف
في اجارة الذمة أما العين فلا يجب فيها غير العمل وقطع ابن الرفعة فيما اذا كانت على مدة وجوز
التردد فيما اذا كانت على عمل * فرع * انقصى كلامهم وصرح به بعضهم ان الطبيب الماهر أي
بان كان خطأ نادراً وان لم يكن ماهر في العلم فيما يظهر لا ناخذ بعض الأطباء استفاد من طول التجربة
والعلاج ما نزل به خطأ وجدوا بعضهم اعدم ذلك ماكثر به خطأؤه فتعين الضبط بما ذكرته لو شرطت
له أجرة وأعطي عن الادوية فعالجها فلم يبرأ استحق المسمى ان صحت الاجارة والافاجرة المثل وليس
للعليل الرجوع عليه بشئ لان المستأجر عليه المعالجة للشفاء بل ان شرطت بطلت الاجارة لانه سدا الله
لا غير نعم ان جاء له عليه صرع ولم يستحق المسمى الا بعد وجوده كما هو ظاهر أما غير الماهر المذكور
فقياس ما يأتي أوائل الجراح والتعازير من انه يضمن ما تولد من فعله بخلاف الماهر أنه لا يستحق أجرة

(قوله) وتضع الاجارة الى التنبيه
في النهاية (قوله) أو وصفه على ما في
الحاوى عبارتها كما في الحاوى
(قول المتن) ودهن الخ لم أر من
تعرض للسجمل ونحوه ما وأستبان
لغسله أو غسل ثوبه وينبغي
أن يكون حكمه حكم الدهن
(قوله) لا تنضب قد يقال الخلاق
عدم الانضباط محل تأمل فتد
ينضب ويطرد في بعض المواضع
ينضب الى قوله وقطع في
(قوله) العادة الى قوله وقطع في
النهاية (قوله) اقتضى كلامهم الى
قوله أما غير الماهر في النهاية الا قوله
الماهر الى قوله لو شرطت

ويرجع عليه بمن الادوية لتقصيره بما شرت له ليس هو له بأهل ومن شأن هذا الاضرار لا المنع
 * (فصل) * فيما يلزم المكثري أو المكثري لعقار أو دابة (يجب) يعني تبين دفع الخيار الآتي
 على المكثري (تسليم مفتاح) ضبة (الدار) معها (الى المكثري) لتوقف الانتفاع عليه وهو أمانة سيده
 فإذا تلف بتقصيره ضمنه أو عذمه فلا وفيهما يلزم المكثري بتجديده فإن أبي لم يجبر ولم يأثم لئلا يكتسب بتجديد
 المكثري وكذا في جميع ما يأتي قال القسطنطين وتفسخ في مدة المنع انتهى وفيه نظر لانه المقصر بعدم
 التسخير مع ثبوت الخيار له نعم ان جهل الخيار وعذره فيه احتمل ما قاله وخرج بالنسبة القفل فلا يجب
 تسليمه فضلا عن مفتاحه لانه منقول وليس شائع (وعمارتها) الشاملة لتخوطين سطح واعادة
 رخام قلعته هو أو غيره كما هو ظاهر ولا نظر لكون الفائت مجرد الزينة لانها عرض مقصود ومن ثم
 استع (على المؤجر) قلعها ابتداء وودا وان احتاجت لآلات جديدة (فان بادر) أي قبل مضي
 مدة لها اجرة كما هو ظاهر (وأصلها) أو سلم المفتاح فذلك (والا) يسادر (فلا مكثري)
 قهرا (على المؤجر الخيار) ان نقصت المنفعة بين الفسخ والبقاء لتضرره ومن ثم زال وزواله فإذا
 وكف السقف تخير حالة الكف فقط ما لم تولد منه نقص وبحث أنوز رعة سقوطه بالسلط بدل
 الرخام لان التفاوت بينهما ليس فيه كبير وقع انتهى وفي اطلاقه ما فيه فالتدبير يتجه انهما اتفقا اجرة
 لها وقع تخيير والا فلا وانه لو شرط البقاء الرخام فسبح تخلف الشرط هذا في حادث اما استقرار عليه
 المكثري فلا خيار وان علم انه من وظيفة المكثري لتقصيره باقدا مع علمه به ومحل ما ذكر في المتصرف
 لنفسه وفي المطلق اما المتصرف عن غيره وفي الوقف فتجب العمارة لكن لا من حيث الاجارة ويلزم
 المؤجر أيضا التزام العين من غصبها ودفع نحو حريق ونهب عنها ان أراد دوام الاجارة والتخيير
 المستأجر ولو قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه كالوديعة ويؤخذ منه انه لو قصر ضمن وانه لا يكف
 التزم من الغاصب التوقف على خصوصية بل لا يجوز ~~الوديعة~~ لانها لا تخصمان وان سمعت
 الدعوى عليهما لكون العين في يدهما كما يأتي أو اهل الدنوى (وكسع الثلج) أي كسه (عن
 السطح) الذي لا يتفتح فيه الساكن كالجلول (على المؤجر) بالمعنى السابق (وتتظف عرسة
 الدار) وسطحها الذي يتفتح به ساكنها كجانبه ابن الرفعة (عن ثلج) وان كثر (وكساسة) حصلا
 في دوام المدة وهي ما يسقط من نحو قشر وطعام ومثلها رماذ الحمام وغيره (على المكثري) معنى
 انه لا يلزمه المكثري لتوقف كمال انتفاعه لأصله على الثلج ولان الكساسة من فعله والتراب الحاصل
 بالرجح لا يلزم واحد منهما نقله وبعد انقضاء المدة يجبر المكثري على نقل الكساسة بل وفي اشائها
 ان أضرت بالسقوط كما هو ظاهر وعليه بالمعنى السابق تنبيه بالوعة وحش مما حصل فيها بفعله
 ولا يجبر على تنبيهها بعد المدة وفارقا الكساسة بأن ما نشأ أعمالا منه بخلافها وبأن العرف فيها
 رفعها أولا فاولا خلافا لهما ويلزم المؤجر تنبيهها عند العقد بأن يسلمها فارغين والتخيير المستأجر
 ومحل ان لم يعلم به أخذ امامه ومحل الفرق بخلاف المؤنة واعتقاد السامحة هنا لا ثم (وان أجردانية
 لركوب) عنا أو دمة (فعلى المؤجر) عند الاطلاق (الكاف) بكسر أوله وضمة وهو وللخمار
 كالسرج لفرس وكالغلب للبعير وفرضه غير واحد بالبرذعة ولعله مشترك وفي الطلب انه يطلق
 في بلادنا على ما وضع فوق البرذعة ويشد عليه بالحزام انتهى والمراد هنا ماتحت البرذعة (وبرذعة)
 بنتح أوله ثم ذال مججمة أو دمه له وهي المجلس الذي تحت الرجل كذا في الصحاح في موضع كذا في
 وقال في مجلس المجلس للبعير وهو كساعة قريب يكون تحت البرذعة وهي الآن ليست واحدا من هذين
 بل مجلس غليظ محسوس ليس مع شيء آخر غالبا (وخزام) وهو ما يشده الاكاف (ونقر) بمثلثة

* (فصل يجب) *
 (قوله) فيما يلزم الى قوله لانها
 لا يخصمان في النهاية الا قوله وفي
 اطلاقه ما فيه الى قوله وانلو شرط
 (قول المتن) على المؤجر انشط على المؤجر
 وقعت في نسخ المحلى والمعنى والنهاية
 عقب وعبارتها لا هنا بعكس ما في
 التقدمة (قوله) يتولد منه نقص أي
 في نحو المشقة فيما يظهر لا في العين
 حيث لا تنص المنفعة (قوله) وانه
 لا يكف الخ عبارتتها وأن لا يكف
 التزم من الغاصب وان سهل عليه
 كالوديعة كما هو مصرح به في كلامهم
 (قوله) أي كسه الى قوله ومحلها في
 النهاية الا قوله وفي اثباتها وان
 أضرت بالسقوط (قوله) على الثلج
 كذا في أصله فكان المراد على كس
 الثلج وعبارة النهاية على رفع الثلج
 (قوله) عنا الى قول المصنف
 وطرف المحمول في النهاية

وفاء مقتوحة وهو ما يجعل تحت ذنب الدابة (وبرة) يضم أوله وتخفيف الرائحة تجعل في أنف البعير
(وخطام) بكسر أوله خيط يشد في البرة ثم يشد بطرف المعنود بكسر الميم لتوقف التمكين اللازم له
عليها مع اطرد العرف به كذا لود به. يدفع تحت الركبي أن محل ذلك أن اطرد العرف به ولا وجب
اليان كالمرف في الخولب أما إذا شرط أنه شئ عليه من ذلك فلا يلزمه (وعلى المكثري شغل وظلته)
أي ما يظلل به على الحمز (ووطاء) وهو ما يفرش في الحمل ليحس عليه (وغطاء) بكسر أولهما
(وتوايهما) كحل يشد به المحمل على البعير أو أحد الحملين إلى الآخر لأن ذلك يراذل لكال الانتفاع فلم
يستحق بالاجارة ونقل الما وردي عن اتساقهم أن الحبل الأول على الجمال لأنه من آلة التمكين وهو
محبب لانه كالخزام وفارق الثاني بأن الثاني لا صلاح ملك المكثري (والاصح في المخرج) للفرس
المستأجر عند الإطلاق (اتباع العرف) قطعاً لئلا يعجز هذا أن اطرد يحمل العقد والواجب اليان
نظير ما مر ولو اطرد العرف بخلاف ما نصوا عليه فويل يعمل به يظهر بناؤه على أن الاصطلاح الخاص هل
يرفع الاصطلاح العام وتقسيمه كلامهم في مواضع الرقوع في أخرى عدمه والذي يتجه هنا الأول لأن
العرف هنا مع اختلافه باختلاف المحمل كثير وهو المستقل بالحكم فوجب أناطه به مطلقاً به يفرق
بينه وبين ما مر في المساقاة وبأن في الاحداد (ونظر المحمل على الموجر في اجارة الذمة) لالتزامه
الثقل (وعلى المكثري في اجارة العين) إذ ليس عليه التسليم الدابة من نحو كافها وحفظ الدابة
على صاحبها ما لم يسألها له ليسافر علم واحد فليزمنه حفظها بسياسة لها لأنه كوديع (وعلى الموجر
في اجارة الذمة الخروج مع الدابة) بنفسه أو نائبه (لتعهدها هو) عليه أيضاً (أعانة الراكب
في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) والعرف في كيفية الاعانة فينبغ البعير لنحو امر أو قو ضعيف حالة
الركوب وان كان قوا عند العقدة وقرب نحو الحمار من مرتفع ليسهل ركوبه ونزوله لما لا يتأتى فسهله
عليها كظهر وصلافة فرض لانحوا كل وينظر فراغه ولا يلزمه مما العتد تخفيف ولا قصر ولا جمع
وأنس له الطويل على تدرا الحاجة أي بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فان طول
فلا مكثري النسخ قاله الما وردي وله النوم علمها وقت المعادة دون غيره لان النائم يشغل ولا يلزمه
النزول عنها لاراحة بل العتقة ان كان ذكراً أو يائس له واجهة ظاهرة بحيث يتخلل المشي بمروته
عادة ويجب الا يصال إلى أول البلد المكثري الهال إلى مسكنه (و) عليه أيضاً (رفع الحمل)
بكسر الحاء أي المحمول وأما مقتوحة فهو ونحو حمل البطن والشجر من كل متصل (وحطه وشد المحمل
وحله) وشد أحد الحملين إلى الآخر وهما بالارض واجرة دليل وخنجر وسائق وقائد وحفظ متاع
في المنزل وكذا نخود ولو رشاء في استعمار لاستقاء لا قضاء العرف ذلك كله (وليس عليه في اجارة العين
الا التخليص بين المكثري والدابة) فلا يلزمه شئ مما مر لا لم يلزم سوى التمكين منها المراد بالتخليص
وظاهر عبارته ان مجرد التمكين كاف في استعمار الاجرة بضمي مدة الاجارة ان قدرت المنفعة بوقت
ومضي مدة امكن الاستبقاء ان قدرت عمل وان يضع يده علمه ولا يساقية تعليمه لذلك بقوله لم تلف
المنفعة تحت يده كالبيع اذا تلف تحت يد المشتري لما قرر رده فيه وفيما يأتي ان عرضه عليه كتبضه له
وله قبله اختيارها من الوجز كصحته في الروضة هنا لا من غيره واذا وصل الحبل العين المستأجر له سلما من
بأن فان قد استعملها ولا يركبها الا اذا كانت جوارحاً كالوديع (وتنسخ اجارة العين) بالنسبة للمستقبل
كما يأتي وذكرها هنا ضرورة التقسيم (تلف الدابة) مثلاً المستأجر ولا تبدل انذوات المعنود عليه وبه
فارق ابد الهاء في اجارة الذمة هو كان تلفها انشاء الطريق استحق ما سلكوا القسط من الاجرة بخلاف
ما لو تلفت العين المستأجر لهما انشاء الطريق أخذ من قواهما ولو احترق الثوب بعد خياطة بعضه

(قوله) وبه ينافي تحت الركبي
محل تأمل لأن مراد الركبي أنه
لوانه لم يرب العرف بحبل وجب
اليان وهذا واضح لا غبار
عليه ولا منافاة لكلامهم في
بالتأمل لان اثبات الحراد العرف
في عموم الامكنة مشكوك وبشرط
ثبوتها فاتباع استمراره على متر
الذمة متعذر بلا شك (قوله)
أي ما يظلل به على المحمل
الاعواد التي تجعل على المحمل
لتصريح به في الخيل بأنها خارجة
عن معنى المحمل ولما مرتم هنا بين
انظمة والغطاء فعلى هذا يكون
الغطاء ما يبيع عليها من ثوب
ونحوه فليتأمل وليجوز (قوله)
لا لتمامه إلى قول المصنف ورفع
الحمل في النهاية (قوله) لا إلى
مسكنه هل الامر كذلك وان
الطرد العرف بارادة مسكن
المكثري (قوله) وشد أحد الحملين
إلى قوله ونظائر عبارته في النهاية
(قوله) بالنسبة إلى قوله واختار
السبكي في النهاية

بحضرة المالك أو في ملكه استحق القسط لوقوع العمل مسلماً له ولو اكتره لجل جرة فإنه سمرت في الطريق لاشئ له والفرق ان الحياطة تظهر على الثوب فوق العمل مسلماً لظهور اثره على الخمل والخمل لا يظهر اثره على الجرة انتهى قال بعضهم واما قالا علم انه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلماً وظهور اثره على الخمل ولو ابرأه الموجر من الاجرة ثم تقابل العتد لم يرجع المسكترى عليه بشئ ولو اقر بعد دفع الاجرة بأنه لاحق له على الموجر ثمان فساد الاجارة رجوعها لانه انما اقر ببناء على الظاهر من صحة العتد (وبتت الخيارات) على التراخي على القول المعتمد ان الضرر يتجدد بمرور الزمان (بعضها) المقارن اذا جهله والحادث لتضرره وهو ما اثر في المنفعة تأثراً يظهر به تفاوت اجرتها كغيرها تعتبر وتختلف عن القافلة لا خشونة مشها كخزماه لكن صوب الزر كشي قول ابن الرقعة انه كصعوبه يظهرها عيب ولا تخالف القول لهم في البيع انه عيب ان خشى منه السقوط وعليه يعمل الثاني واذا علم بالعيب بعد المدة وجب له الارش أو في انشائها وفيه وجوب لما مضى وان لم يشفع لم يجب للمستقبل وتردد السبكي فيما مضى ورجح الغزى وجوبه (ولا خيار في اجارة الدمة) بعيب الدابة المحضرة ولا ينفها (بل يلزمه الابدال) لانه لا يثبت فيها الا السلام فاذا مريض بالمعيب رجعت ما فيها فان عجز عن الابدال تخير المستأجر كما يحتمل الاذرى ويختص المستأجر بما تسلمه فله ان يجارها ولا يجوز زبدها الا بربها وبتمتع بمنفعاتها على الغرماء (والطعام المحمول ليوكل) في الطريق اذا لم يتعرض في العتد لبداله ولا لعدمه (يبدل اذا اكل في الاطهر) عملاً بمقتضى النظم لتساوله حمل كذا الى كذا وكأنهم انما قد سموه على العادة انه لا يبدل لعدم اطرافها ولو لم يجده فيما بعد محل الفراغ سعره فيه ما يبدل قطعاً واختار السبكي انه لا يجوز الابدال الا ان شرط قدر ايعلم انه لا يكفيه واذا قلنا لا يبدل فليأكل منه شيئاً فهل للموجر مطالبة بتقص قدر اكله الذي يتخسه السبكي فيما اذا لم يقدره وحمل ما يحتاجه ان له ذلك لانه العرف وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك اتساعا للشرط ثم مال الى انه كالاول واعتمده الاذرى وخرج بقوله ليوكل ما حل لي وصل فيدل قطعاً بقوله اذا اكل ما تلف بسرقة أو غيرها فيدل قطعاً على نزاع فيه وبشرطه الكلام في المأكل والمشروب فيدل قطعاً لانه العرف * (فصل) في بيان غاية المدة التي يتقدر بها المنفعة تنقضي ويكون يد الاجير يد امانة وما يتبع ذلك (يصح عقد الاجارة على العين مدة تبقى فيها) تلك العين بصفاتها المقصودة كاهو ظاهر (غالباً) ليوثق باستيفاء المعتود عليه ولا يتقدر بمدة اذا توقف فيه بل يرجع فيه لاهل الخبرة فيؤجر القن ثلاثين سنة والدابة عشرين سنة والثوب سنتين أو سنة والارض مائة سنة أو اكثر كذا قالا كالجهور وقولهم على ما يليق بكل يعلم بان ذلك القدر للتمثيل لا للتقييد وان ما ذكره من المدد لا يحسب جميعه من حين عقد الاجارة لانه يلزم عليه في القن مثلاً انه اذا بلغ تسعين سنة مثلاً يؤجر ثلاثين سنة من حينئذ وليس كذلك اذا لعين لا يتبقى هنا غالباً سنة فضلاً عما زاد علمها وانما المراد حسبان ماضى من الولادة ومدة الاجارة فان بلغ المجموع ثلاثين جاز والا فلا ثم هذا ظاهر فيما قبل الثلاثين والاق قياس ما يأتي انه لا يعطى من الزكاة حينئذ الا لاسمته لان العمر الغالب قد مضى انه هنا كذلك لان ما يغلب فيه بقاء العين قد مضى فان قلت فلم اعتبروا العمر الغالب ثم لاهنا قلت لان الكلام ثم في مطلق البقاء وهنا في بناء مخصوص وهو ما اشرت اليه بقولي بصفاتها المقصودة وقال الشيخ أبو حامد يجوز في القن ستون سنة أى هي متبناها وكذا الآتي لخبر الترمذى اعمار ائمتي ما بين الستين الى السبعين أى الغالب فيهم ذلك وجوز ابن كجب فيه مائة وعشرين وفي الدابة عشرين والدائمة وخمسون والارض خمس مائة فأكثر وجوز في الشامل كالقن قال بلوغها فيها ألفاً وعاشر عرض بما مر في البيع

(قوله) ولا تخالف اوله لم الخ
عبارة ولا ينافي ذلك عتدهم له
في البيع عاقد اجاب الشيخ عنه
بأن المعتد قد ليس بمجرد الخشونة
بل خشونة يتخشى منها السقوط
(قوله) وخرج بقوله الى الفصل في
النهاية

* (فصل يصح)
(قوله) وانما المراد الخ حمل نظري
الذي يظهر أخذاً من كلامهم
في الزكاة ان المدار على العمر الغالب
فالعيد الذي عمره عشرين سنة والذي
من استجاره خمس سنة والذي
عمره أربعون لا يستأجر أكثر من
عشرين فاذا بلغ الستين لم يستأجر
الا سنة فسمه فلان ما لم

انه لا يجوز التأجيل بها بعد قضاء الدين اليها ويجوز ذلك في الوقف لكن ان وقع على وفق الحاجة
والمنفعة لعين الوقف بأن توقفت عمارته على تلك المدة الطويلة لا للوقوف عليهم كما يشتهر في كتاب حافل
سميته الاختصاص ببيان حكم اجارة الاوقاف واسطلاح الحكماء على انه لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين لئلا
يندرس استحسان منهم وان رد بأنه لا معنى له على انه لم ينقل عن مجتهد شافعي منهم وانما اشترطنا ذلك
لنفساد الزمان بغلبة الاستيلاء على الوقف عند طول المدة وأيضا فشرطها في غيرنا طر مستحق وحده
أن يكون بأجرة المثل وتقويم المدة المستقبلة البعيدة صعب وأيضا فنهى مانع الانتقال للبطن الثاني
وضمنا الاجرة عليهم غالبا اذا قبضت وسيأتي انه يتبع شرط الواقف أن لا يؤجر الاسنة مثلا وان
الولي لا يؤجر مولى به أو ماله الامدة لا يبلغ فيها السن ولا بطلت في الزائد ومران الراهن لا يؤجر
المروهن لاجنب الامدة لا تجوز زحلول الدين ولا تجوز اجارة الاقطاع أكثر من سنة كما نقله البدر
ابن جماعة عن المحققين ونحوه في البلقين في مندور عقبة بعد سنة من شفا أمر به انه لا يجوز ايجاره
أكثر منها لثلاثين سنة الى دوامها عليه بعد عقبة لما يأتي انها لا تنفس بطرق العتي (وفي قول لا يزاد)
فيها (على سنة) مطلعا لاندفاع الحاجة بها وقول السرخسي انه المذهب في الوقف شاذ بل قيل
غلط (وفي قول) لا تزداد على (ثلاثين) سنة لان الغالب تغير الاشياء بعدها ورد بان ذكرها
في النص للتمثيل واذا زبد على سنة لم يجب بيان حصة كل بل توزع الاجرة على قيمة منافع السنين وممر
بيان أقل ما يؤجر له العتار وقد لا يجب تقدير المدة كما يأتي في سواد العراق وليس مثله ايجار وكيل
بيت المال أراضيه لئلا أوزر مع غير تقدير مدة بل هو باطل اذا لمصلحة كية بغفر لا جملها
ذلك وكما استجار الامام من بيت المال للأذان أو لخدمة الجهاد وكما استجار للعلو للبناء أو اجراء الماء
(وللمكثري استيناء المنفعة بنفسه وغيره) الامين لانها ملكه فان شرط عليه أن يستوفى فيها بنفسه
فسد العقد كالشرط على مشتر أن لا يبيع (فركب ويسكن) وليس (مثله) في الضرر
اللاحق لعين ودونه بالاولى لان ذلك استيناء للمنفعة المستحقة من غير زيادة (ولا يسكن حداذا
(و) لا (قصارا) اذ الميسكن هو كذلك لزيادة الضرر قال جمع اذا قال لتسكن من شئت
كان رعا مشئت ونظر فيه الاذرى بأن مثل هذا انما يرد به التوسعة لا الان في الانصراف وفيه نظر
ولا يجوز زبال حل بركاب ونحوه قطن تحديد وحدا بقصر والعكوس وان قال الخبارة لا تتفاوت
الضرر (وما يستوفى منه كدار ودابة معينة) قبل الدابة فقط لما قدمه ان الدار لا تكون الامعة
(لا يبدل) أي لا يجوز زباله لانها المعقود عليه ومن ثم انسخ العقد تلفها وتغير بعينها أما
في اجارة المدة فيجب الابدال لتلف أو تعيب ويجوز عند عدمها لكن برضا المكثري لانه بالقبض
اختص بكامله (وما يستوفى به كدواب وصبي عين) الاول (للخياطة) الثاني لفعل (الارتضاع)
بأن الترم في ذمته خمياطة أو ارتضاع موصوف ثم عين وأقر الضمير لان قصد التوسيع كما قررته فاندفع
ما قبل اشباع ضمير المفرد موقع ضمير المثنى شاذ (يجوز ابداله) بمثله (في الاصح) وان أتى الاجير
لانه طريق للاستيناء لا معقود عليه فاشبهه الركب والمتاع المعين للحمل وانشر لبقا بل بأنه الذي عليه
الاكثر وبأنه كالمستوفى منه يتبع وجوب تعيين كل وما وجب تعيينه لا يجوز زباله وبأن التقال
حكى الاجماع في ألزمت ذمتك خمياطة هذا على انه يتعين ومحل الخلاف في ابداله غير مضرورة والاجاز
قطعا كما يجوز لاستأجر دابة أن يعاوض عنها بسكنى دار وفي ملزم في الذمة كما قدمته أمالوا استأجر
لحل معين فيجوز ابداله بمثله قطعا ويجوز ابدال المستوفى فيه كقطر يق عملها مساقفوا أمالوا وسهولة
أو خروبه بشرط أن لا يختلف محل التسليم اذ لا بد من بيان موضعه على ما نقله القبول واعتمده ورد

(قوله) وسيأتي انه يتبع الى المثل
في النهاية والمعنى (قوله) أكثر من
سنة ينبغي أن يجزى بوجهه
وتصوره هل المراد سنة من وقت
العقد أي وقت صدر من السنة
المعارفة أو المراد بقية السنة
المعارفة لانه قد يعرض للامام
أو نائبه تغيير وتبديل في
القطاعات عند افتتاح السنة
وعليه فعل ذلك اذا صدر العقد في
أولها والا فيؤجر باقها فقط
فلتأمل وليجوز (قوله) أكثر من
الاولى أن يقال لا يجوز زبال مائة
يعلم جدوا العتي قبل انقضائها
(قوله) الامين الى قول المصنف
وما يستوفى به في النهاية (قوله)
وفي نظر عتباتها ويرد بان الاصل
خلافه (قوله) (قوله) ومحل
واتصرف في النهاية (قوله) وفي
الخلاف الى قوله ورد في النهاية

بقول الروضة لو استأجرت لركبها الى موضع فعن صاحب التقرير يردّها الى المحل الذي سار
منه ان لم ينهه صاحبها وقال الاكثر ون ليس له ردّها بل يسلمها ثم لو كسّل المالك ثم الحاك ثم الحاك ثم الحاك
فان لم يجد ردّها للضرورة انتهى ومضى في شرح قوله وتارة يعمل ما يعمل منه انه انما وجب بيان محل
التسليم ليعلم حتى يبدل بثمنه وحينئذ فلا تنافي بين جواز الابدال واشترط بيان محل التسليم وحاصل
ما مر انه يجوز ابدال المستوفى في كل اركب والمستوفى في به كالمحمول والمستوفى في به كالطريق بمثلها
ودونها ما لم يشترط عدم الابدال في الاخير بخلافه في الأوّل لانه يفسد العقد كما مر ومحل جوازه فيها
ان عنافي العقد أو بعده وبقي فان عناء بعده ثم لتفاوت الابدال برضا المكثري أو عنافيه ثم لتفاوت
انفسخ العقد لا المستوفى منته تفصيله السابق ويجب في الاستيفاء ومثله الخدمة كما مر ويأتي قبيل
النذر اتساع العرف فما استأجره للبس المطلق لا يلبس وقت النوم ليلا وان اطرقت عادتهم بخلافه
على ما اقتضاه الإطلاق بخلاف ما عاده ولو وقت النوم نهارا وعليه نزع الاعلى في غير وقت التجمّل
(ويذكر المكثري على) العين المستأجرة نحو (الدابة والثوب بآمانه) فيأتي فيه ما سيذكر في الوديع
(مادة الاجارة) ان قدرت زمن أو مائة امكان الاستيفاء ان قدرت محل عمل اذا لم يمكن استيفاء المنفعة
بدون وضع يده وبه فارق كون يده يد ضمان على طرف مبيع قبضه فيه لمحض قبضه لغرض نفسه وله
السفر بالعين الموجرة حيث لا خطر في السفر لانه ملك المنفعة فيستوفى فيها حيث شاء كذا أطلقوه
وظاهره انه لا فرق بين اجارة العين وهو ظاهر والذمة وهو محتمل نعم سفره معها بعد المدة ينبغي أن يتأتى
فيه ما يأتي في سفر الوديع (وكذا بعده في الاصح) ما لم يستعملها استعمالا كان ولا يلازمه
الرد ولا مؤثقه بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد وانما الذي عليه الخلية كل وديع ورجح السبكي
انه كالأمانة الشرعية فيلزمه اعلام مالكها بها أو الرد فور الاضامن والعقد بخلافه ويفرق بأن هذا
وضع يده باذن المالك أو لا بخلاف ذي الأمانة الشرعية واذا قلنا بالاصح انه ليس عليه بعد المدة
الا الخلية فنضيفه انه لا يلزمه اعلام المورج بتفريق العين بل الشرط أن لا يستعملها ولا يجسها
لو طلمها وحينئذ يلزم من ذلك انه لا فرق بين أن تقل باب نحو الخانوت بعد تفريقه وان لا يفتن قال
البعوي لو استأجر خانوتا ثم أفاغلق بابها وغاب شهرين لزمه المسمى للشهر الأوّل وأجرة المثل للشهر
الثاني قال وقدر أيت الشيخ القفال قال لو استأجر دابة يوما فاذا بقيت عنده ولم يتفع بها ولا حبسها عن
مالكها لا تلزمه أجرة المثل لليوم الثاني لان الرد ليس واجبا عليه وانما عليه الخلية اذا طلب مالكها
بخلاف الخانوت لانه في حبسه وعلقه وتسليم الخانوت والد لا يكون الا بتسليم المفتاح انتهى ومأقوله
في الدابة واضح وفي الخانوت والد ان من توقف الخلية فيها على عدم غلقه لبها فيها نظره ولا تسلمه
ما علم بل ان التسليم لهما هنا يحصل وان لم يدفع المؤجر له مفتاحها كما يصرح به قواهم ولو لم يسلمه له تخير
في الفسخ المستلزم انه اذا مضت مدة قبل النسخ استقرت عليه أجزتها وما يصرح بذلك أيضا جزم
الانوار بأن مجرد غلق باب دار لا يكون غصبا لها فاذني بفتح خلاف ما قاله القفال لان التعصير من
المالك بعدم وضعه ليد عقب المدة أو ما غلق المستأجر فهو محسن به لصونه به بذلك عن مفسد نعم
ما ذكره البعوي في مسئلة الغبة محتج لان التعصير حينئذ من الغائب لان غلقه مع غيبته مانع للمالك
من فتحه لاحتمال ان له فيه شيئا وفيما اذا انتقضت والاجارة لئلا أو غرس ولم يتجر المستأجر القلع يتخير
المورج بين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يوقف والا فنيما عدا التملك ولو استعمل العين بعد المدة
في غير نحو اللبس لدفع الدود كما يعلم مما يأتي في الوديعة لزمه أجرة المثل من نقد البلد الغائب في تلك المدة
ولا نظر لما يتجدد بعدها لا استقرار الواجب بعضها واستشهد بذلك بقولهم ما لو غصب مثليا ثم تلف ثم

(قوله) ويجب الى البني في النهاية
(قوله) وان اطرقت تأمله مع
ما تقدم له في شرح قول المصنف
والاصح في السراج اتساع العرف
ثم رأيت في حاشيته ان يادى على
المهجع قال الراعي عملا بالعادة
ويؤخذ منه انه لو كان يعمل لا يعتاد
أفعله ذلك لم يلزمه نزع مطلقا كذا
قاله ابن حجر انتهى وعلمه أو حقه من
الذي هنا فليستأمل (قوله) قال
البعوي الى قوله وما قاله في الدابة
في النهاية وعبارتها فاذا غلق الباب
والخانوت بعد تفريقه لزمه أجرة
لو استأجر الخ

قد المثل غرم القيمة ويعتبر أكثر القيم من حين الغصب إلى الفقد فإذا صحها هذا مع ان القيمة لم تجب
 إلا بعد الطلب وقيله الواجب المثل فهنا أولى لأن وجوب أجره المثل تستقر قبل الطلب (ولو ربط دابة
 أكثرها للحم أو ركوب) مثلا (ولم يتفع بها) وتلفت في المدة أو بعدها (لم يضمن) - إلا أن يده
 يد أمانة وتقيده بالر بطل ليس قيدا في الحكم بل يستثنى منه قوله (الا إذا انهدم عليها اصطلح في وقت)
 لا تتنازع (لو اتفع بها) فيه (لم يضمنها الهدم) لنسبته إلى تقصير حينئذ إذا افترض أنه لا عذر له
 كما تجب الأذرى وقيد السبكي ذلك أخذ من تمثيلهما لما لا يتفع بها فيه يتنجح ليل شاء بما إذا اعتيد
 الانتفاع بها في ذلك الوقت فلا يكون الر بطل سببا للتلف الا حينئذ ويرجع أيضا وتبعه الزركشي
 ان الضمان الحاصل بالر بطل ضمان بد قصير مضبوطة عليه بعدوان لم تتلف لأن الر بطل في وقت لم يعتد
 ربطها فيه وفي محل معرض للتلف تضييع ولو أكثرها ليركبها اليوم ويرجع غدا فأقامه بها
 ورجع في الثالث ضمها فيه فقط لأنه استعملها فيه تعديا ولو أكثرى عبد العمل معلوم ولم يبين موضعه
 فذهب به من بلد العقد إلى آخر فاق ضمته مع الأجرة (ولو تلف المال في يد أجبر بلا تعدد كتب
 استؤجر عليها أو صبعه) بفتح أوله كما خطه مصدرا (لم يضمن ان لم يفر د باليد أن فقد المستأجر
 معه) يعني كان بحضوره ويظهر الضبط هنا بما مر في ضبط مجلس الخيار (أو أحضره منزله)
 وان لم يتعد معه أو حمل المتاع ومشى خلفه لثبوت يد المالك عليه حكيم نقل عن قضية كلامهم أنه لا يد
 للأجير عليه وينبغي حمله على أنه لا يده عليه مستقلة (وكذا ان انفرد) باليد بأن اتقى ما ذكر فلا
 يضمن أيضا (في أظهر الأقوال) لأنه انما ثبت يده لغرضه وغرض المالك فاشبهه عامل القراض
 والمستأجر فانهما لا يضمنان اجماعا (و) القول الثاني يضمن كالمتعير (و) الثالث يضمن الاجير
 (المشترك) بين الناس بقيمة يوم التلف (وهو من التزم عملا في ذمته) كناية عما سمي بذلك لأنه يمكنه
 التزام عمل آخر لا وهو هكذا (لا المنفرد وهو من أجر نفسه) أي عنه (مدة معينة للعمل) أو أجر
 عنه وقد ر بالعل لا اختصاص منافع هذا بالمستأجر فكان كالوكيل بخلاف الأول ولا تجرى هذه
 الأقوال في أجبر لحظ ذلك مثلا إذا أخذ غيره ما فيها فلا يضمنه قطعاً قال القفال لأنه لم يسل إليه المتاع
 وانما هو بمنزلة حارس سكة تسرق بعض يوتها قال الزركشي ومنه يعرف ان الحنفية لا ضمان عليه وهي
 مسئلة يعز النقل فيها وأخرج بقوله بلا تعدد ما إذا تعدى كان استأجره ليرعى دما فاعطاها آخر رعاها
 فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت في يده وكان أسرف خيما في الوقود أو مات المتعلم من ضرب
 المعلم فانه يضمن ويصدق أجبرانه لم يتعد ما لم يشهد بخبر ان بخلافه (ولو) عمل لغيره عملا بذنه كان
 دفع ثوبه إلى (قصار يقصره أو إلى خياط ليخيطه ففعل ولم يذكر) أحدهما (أجرة) ولا يضمنهما
 بحضرة الآخر فيصعده ويحجب أو يسكت كما مثله اطلاقهم (فلا أجر له) لأنه متبرع قال في البحر ولأنه
 لو قال اسكني دارك شهر فأسكنه لا يستحق عليه أجره اجماعا وبحت الأذرى وجوبها في قرن
 ومحمود ر سفة لأنها ليسا من أهل التبرع ومثلها ما بالو إلى غير مكف (وقيل له) أجره مثله
 لاستهلاكه منفعته (وقيل ان كان معروفا بذلك العمل) بالأجرة (فه) أجره مثله وقال ابن عبد السلام
 بل الأجرة المعتادة بمثل ذلك العمل (والأفلا وقد يستحسن) ترجيحها لوضوح مدركه اذ هو العرف وهو
 يقوم مقام اللفظ كثيرا ومن ثم نقل عن الأكثرين وأقرب به كثير من أمّا إذا ذكر أجره فيسحقها قطعاً
 ان صاع العقد والأجرة المثل وأما إذا عرض بها كارتضيك أو لا أخيك أو ترى ما يسرك أو أطلعت
 فحبب أجره المثل نعم في الأخيرة يتسبب على الاجبر ما أطعمه اياه كما هو ظاهر لأنه لا تبرع من المظن
 وقد تجب من غير تسميتها ولا تعريضها كما في عامل الزكاة اكتفاء بشئونها بالنص فكان اسمها

(قوله) مثلاً إلى قول المصنف
 ولو تلف في النهاية لم يضمن
 عليها (قوله) ان الضمان
 الحاصل الخ عبارتها والأوجه ان
 الحاصل بالر بطل ضمان
 لا بد فلا ضمان عليه ولو لم يتلف
 بذلك خلافا لما رجحه السبكي ورجحه
 الزركشي (قوله) بفتح أوله أي
 قول المصنف ولو دفع ثوبه لغيره
 في النهاية لا قوله ويظهر الضبط
 إلى المتن (قوله) لأنه متبرع إلى قول
 المصنف ولو تعدي في النهاية لا قوله
 وقال ابن عبد السلام إلى المتن
 وقوله أفتى به كثير من (قوله)
 وبحت الأذرى عبارتها
 والأوجه كما تجب الأذرى

شرعا **و** معامل مسافة عمل غير لازم له باذن المالك اكتفاء به كالمقابل له في الجملة وكناهم
 بأمر الحاكم على ما قاله جع لكن أطال في رده في التوشيح ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام
 أو رصيف سبقة مثلاً باذن لاستيفائه المنفعة من غير أن يصر فيها صاحبها اليه بخلافه باذنه
 (ولو تعدى المستأجر) في ذات العين المؤجرة (بأن) أي كان (شرب الدابة أو كبحها) بموحدة
 في جملة أي حذنها بالجماع (فوق العادة) فهم أي بالنسبة لثلث الدابة ككهو ظاهر (أو أركبها)
 أنقل منه أو أسكن حذاء أو قصاراً) دق وهما أشد ضرراً مما استؤجر له (ضمن العين) المؤجرة
 أي دخلت في ضمانه لتعديدها ما هو العادة فلا يضمن به وإنما ضمن بضرب وجهه ومعه لا يمكن
 تأديتها باللفظ وظن توقف أصلاً جعاً على الضرب انما يوجب قطع وفيما إذا أركب أنقل منه
 الضامن مستقراً الثاني أن علم والافلا وقيد الاسنوي بما إذا لم يضمن الثاني كالمستأجر والا
 كالمستعير ضمن مستقراً طلقاً لأن المستأجر هو المانع أي يار كبه صار كالغاصب وأدبواهم لو لم يتعد
 بأن أركبها مثله فضرر بها فوق العادة ضمن الثاني فقط وخرجه ذات العين منفعتهما كأن استأجر لير
 فزر عذرة فلا يضمن الأرض لأنه لم يتعد إلا في منفعتهما بل تلزمه أجرة شغل الذرة ولو ارتد في ثالث وراء
 أكثر من غير ذنهما من الثلث وقيل بسقط وزنه من أوزانهم واختير (وكذا) يضمن وإن تلفت
 بسبب آخر (ولو أكرى لجل مائة طول حنطة فحمل مائة شعيراً أو عكس) لأنها لثقلها تجتمع بحمل واحد
 وهو خلقته يأخذ من ظهر الدابة أكثر فاختلف ضررها وكذا كل مختلف في الضرر كحدي ووطن ونازع
 فيه الأذرع والاطال إلا فرق بينهما معرفة (أو) أكثرى (لعشرة أقدرة شعيراً) جمع فقير ميكال يسع
 اثني عشر صاعاً (فحمل) عشرة أقدرة (حنطة) لأنه أتقل (دون عكسه) بأن أكثره لجل عشرة أقدرة
 حنطة فحمل عشرة أقدرة شعيراً من غير زيادة أصلاً فلا يضمن لاتحاد جرمهما باتحاد كليهما معاً إن
 الشعيراً أخف (ولو أكرى لجل مائة فحمل) بالتشديد (مائة وعشرة لزمه) مع المسمى (أجرة المثل
 للزيادة) لتعديدها ومثل لها (بالعشرة) ليفيد اغتفار نحو الاثنين مما يقع التفاوت به بين الكيلين
 (وإن تلفت بذلك) المحمول أو بسبب آخر (ضمنها) ضمان يد (إن لم يكن صاحبها معها) لأنه
 صار غاصباً ليجعل الزيادة (فإن كان) صاحبها معها وتلفت بسبب الحمل دون غيره لان اليد هنا
 للمالك فكل الضمان الحثائية فقط (ضمن قسط الزيادة) لاختصاص يده بها ومن ثم لو سخره مع
 دابته فتلقت لم يضمنها المسخر لتلفها في يد صاحبها (وفي قول) يضمن (نصف القيمة) توزعاً على
 الرأس كجرح من واحد وجراحات من آخر وأجيب بتيسر التوزيع هنا لأنه لا اختلاف في تكاثرها
 باطناً (ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر فحملها) بالتشديد (جاهلاً) بالزيادة كأن قال له هي مائة
 فضدقه (ضمن المكثري) القسط نظير ما مر وأجرة الزيادة (على المذهب) إذا المكثري لجهله صار كالأقله
 أما العالم فكفي في قوله (ولو) وضع المكثري ذلك نظيره فافسر بها الموجر أو (وزن المؤجر وحمل) بالتشديد
 (فلا أجرة للزيادة) وإن غلط وعلم بها المستأجر لأنه لم يأذن في حملها بل له مطالبة المؤجر بردها لمحملها
 وليس له ردها بدون إذن وإذا تلفت ضمنها ولو وزن الموجر أو كالمحمل المستأجر فكلو كالنفسه إن علم
و كذا إن جهل كما اقتضاه كلام المتولي (ولا ضمان) على المستأجر (إن تلفت) الدابة إذا لاد
 ولا تعدى بقول ولو قال له المستأجر حمل هذا الزائد فكما مستعير فيضمن القسط من الدابة إن تلفت
 بغير المحمول دون منفعتهما (ولو أعطاه ثوباً بالخطيئة) بعد قطعه (فخاطمه قباً وقال أمرني بقطعه قباً
 فقال بل قبصاً فالأظهر تصديق المالك بيمينه) أنه لم يأذن له في قطعه قباً لأنه المصدق في أصل الأذن
 فكذا في صفته والثاني يتخالفان وأطال الاسنوي في الاتصاف له نصلاً ومعنى وشبهه أنهما لو اختلفا

(قوله) وكناهم عبارة عن الأقسام
 بأمر الحاكم كما أفاده السبكي بل هو
 كغيره خلافاً للجمع (قوله) في ذات
 العين إلى قوله وقيل بسقط في النهاية
 قوله دق أفرد الفعل لأن العطف
 السابق بأو (قوله) يضمن وإن إلى
 قوله وقضية ما تقرر من اكتفاء
 الأذن في النهاية الأقوله ونازعاً
 إلى المتن (قوله) ليفيد اغتفار
 إلى هل هذا الاغتفار بالنسبة
 لجمع الأقسام حتى يجعل
 له الإقدام على هذه الزيادة
 أو بالنسبة إلى الضمان فقط فإن
 قيل بالأول فاعلم محلله إذا دلت
 القدرية على رضا الموجر بذلك
 لا طراد عرف ونحوه والأفضل
 تأمل وإن قيل بالثاني فظاهر

قبل قطعه تحت الفاتنا فاكل ما أوجب الخالف مع بقائه أوجه مع تغير أحواله وعليه بدأ بالثالث
 كقوله وقال الاستوى بل بالخطاط لانه بائع المنفعة (ولا أجرة عليه) بعد خلقه لانها ما تخب بالاذن وقد
 ثبت عدمه به (وعلى الخطاط ارش النقص) لما ثبت من انتفاء الاذن والاصل ان النقص قضية
 ما تقر من انتفاء الاذن من أصله ان المراد بالارش ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وهو ما ربحه الاستوى
 كإن أي عصور وغيره وهو أوجه من ترجع السبكي أنه ما بين قيمته مقطوعا وقبضا ومتطوعا قبا
 لان أصل القطع ما ذون فيه ويتجابه لانه لا نظر لهذا مع ثبوت المخالفة المتضمنة لانتفاء الاذن من أصله
 بدليل عدم الاجرة له ويؤخذ من هذا ومن تفصيلهم المذكور في الروضة وغيرها في المخالفة
 في النسخ المستأجر له ومن قولهم لو استؤجر لفسخ كتاب فغير ترتيب أبوابه فان أمكن البناء على بعض
 المكتوب كان كتب الباب الأول منفصلا بحيث يبين عليه استحقاقه من الاجرة والا فلا شيء
 له ان من استؤجر لترتيب ثوب بخيوط معدودة وقسمته بينه متساوية فطافه ناقص وأوسع في القسمة
 لم يستحق شيئا لمخالفة المشروط الا ان تمكن من اتمامه كما مشروط وأتمه فاستحق الكل أو من
 البناء على بعضه فاستحق أجرة ذلك البعض * (فصل) * فيما يقتضي انفساخ الاجارة والتخبر
 في فسخها وعدمها وما يتبع ذلك (لا تنسخ اجارة) عناية أو في الذمة بنفسها ولا يفسخ أحد
 العاقدين (تعذر) لا يوجب خلافا في العقود عليه (تعذر ووقود) بفتح الواو كما بخطه ما يوقده
 وبضمها المصدر (حرام) على مستأجره ومثله على الاوجه ما لو عدم دخول الناس له لقتلة أو خراب
 ما حوله كما لو خرب ما حول الدار أو الدكان والفرق بينهما غير صحيح ومن ثم لم يقل أحد في استأجر
 راح فعدم الحب لقطع أنه يتخير (و) تعذر (سفر) بفتح الفاء بالدالة المستأجره لطرق خوف مثلا
 وبكونها جمع مسافر أي رقيقة يخرج معهم ويصع عطفه على تعذراى وكسفر أى طرقة لمكتري
 دار مثلا (و) نحو (مرض مستأجره لسفر) وموجرها الذي يلزمه الخروج معها اذا دخل
 في العقود عليه والاستثناء ممكنة نعم التعذر الشرعي يوجب الانفساخ كأن استأجره لقطع سن
 مؤلف زال له أو ما كان عوده لا نظرا اليه لانه خلاف الاصل وكذا الحسى ان يتعلق بمصلحة عامة كأن
 استأجر الامام ذميا لجهاذ فصالح قبل المسير اما اذا أوجب خلافا في العقود عليه فان كان في اجارة
 العين فان زال منفعة بالكلمة انفسخت وان عيه بحيث اثر في منفعته تأثيرا يظهر به تفاوت الاجرة
 تخبر المكتري وسيد كرامته للنوعين (ولو استأجر أرضا للزراعة فزرع فهلك الزرع بجاتحة)
 كسبل أو جراد (فليس له الفسخ ولا حظ شيء من الاجرة) اذا دخل في منفعة الارض كما لو احترق
 بزمستأجره كان (وتنسخ) الاجارة تلف مستوفى منه عين في عقدها شرعا كسبله استؤجر
 عينها مدة لخدمة مسجد فخانت فيها واحسا كالوت فتفسخ (بوت) نحو (الدابة والاجير المعين)
 ولو فعل المستأجر لفوات المنفعة العقود عليها قبل قبضها كالبيع قبل قبضه وانما استقر بالتلاف
 المشتري لثمنه لانه وارد على العين وباتلافها صار قاضيا لها بخلاف المنفعة هناك لان الانفساخ
 انما هو (في) الزمان (المستقبل) ومنافعه معدومة لا تتصور وورد الاتلاف عليها (لا) في الزمان
 (الماضي) بعد القبض الذي لثله أجرة فلا تنسخ (في الاظهر) لاستقراره بالقبض ومن ثم لم يثبت
 فيه خيار (فيستقر قسطه من المسمى) بالنظر لاجرة المثل بان تقوم منفعة المدة الماضية والباقية
 وبوزع المسمى على نسبة قيمته ما حال العقد دون ما بعده فاذا كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها
 وأجرة مثله مثلا اجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثا وان كان بالعكس فثلثه لا على نسبة المدين
 لاختلافها اذ قد تريد أجرة شهر على شهر وخرج بالمستوفى منه المستوفى به وغيره مما مر فلا انفساخ

(قوله) ويؤخذ الى النقص
 في النهاية
 * (فصل لا تنسخ)
 * (قوله) عناية الى قول المصنف فيستقر
 قسطه من المسمى في النهاية (قوله)
 استأجر حتى في أصله بالف (قوله)
 والاستثناء ممكنة تأمل ما لو تعذر
 (قوله) بالنظر لاجرة المثل الى قوله
 ولا يجوز لنا الحرا اذا أخرج في النهاية

سلقه على مأمرة فيه (ولانفسخ) الاجارة نوعها (موت العاقدین) او احدهما للزومها
 كالبيع فمترك العين بعدموت المؤجر عند المستأجر ووارثه ليستوفي منها المنفعة وفي الذمة ما لزمته
 دين عليه فان كان في التركة وفاة استؤجر منها والاخيرا الوارث فان في استحق الاجرة والا فلا للمستأجر
 النسخ واستثنى مسائل بعضها الانفساخ فيه لكونه مورد العقد لانه عاقد كوت الاجير المعين وبعضها
 الانفساخ فيه لغير الموت كان آجر من أوصى له بمنفعة دار حيا به فانفساخها بموته انما هو لقوات شرط
 الموصى ولو لم يقل بمنافعه وانما قال بان يتنفع استنع عليه الايجار لانه لم يملكه المنفعة وانما أباح له ان يتنفع
 كما يأتي وكان آجر المقطع كما أفنى به المصنف ومراد المقطع للارتفاع لا التملك وبعضها مبني على
 مرجوح (و) لانفسخ أيضا بموت (متولى الوقف) أى ناظره شرط الواقف ولو بوصف كان
 شرطه للارشد من الموقوف عليهم ولم يقيد بما يأتي أو بغير شرطه مستحقا كان أو أخيبا اذا آجره
 للمستحقين أو غيرهم لانه لما شمل نظره جميع الموقوف عليهم ولم يخص بوصف استحقاق ولا زمنه كان
 بمنزلة ولي المحجور نعم ان كان هو المستحق وآجر بدون أجرة المثل وجوزناه بما للامام وغيره انفسخت
 بموته اثناء المدة على ما قاله ابن الرقعة ولا يجوز للناسط اذا آجر من ان يدفع جميع أجزائها للبطن الاول
 مثالا يعطهم بقدر ما مضى والا ضمن الزائد كما قاله الفضال وابن دقيق العيد واعتمده الاستوى لكن
 الذى ارتضى ابن الرقعة ان له صرف الكل للمستحق حالا واستظهره غيره بانه ملك الموقوف عليه
 ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما مر أول الباب وفي اجارة أربع سنين
 بشان دينار السابقة في الزكاة وبانه يلزم على الاول منع الشخص من التصرف في ملكه مع عدم تقدم
 حجر عليه وبانه اذا بقي في يد الناسط فان ضمن فهو خلاف القاعدة والا فذلك بالمالك والذى يتجه
 الاول ويحجب عما ذكر بان الناسط يلزمه التصرف بالاصل للوقف والمستحق ولا أصلية بل لاصلاح
 في دفع المالك له حالا مع غلبة تضيقه له المترتب عليه ضياع الوقف من العمارة ومن بعده من
 المستحقين من الصرف اليه ومع ذلك فلا نظرا لما يلزم مما ذكر لان الملك هنا امر ائى فليس على حتمية
 الاملا لا وقفاؤه في يد الناسط بشرطه والافاقاض الامين اصلح من يمكن من يذهب بالكلية لاسما
 ان كان معسرا (ولو آجر البطن الاول) مثلا أو بعضهم الوقف قد شرط له النظرا لمقابل مقيدا
 بنصيبه او جملة استحقاقه (مدة) مستحق أو غيره (ومات قبل تمامها أو) آجر (الولى صيا) او ماله
 مدة لا يبلغ فيها بالنس فبلغ رشيدا (بالاحتمال) أو غيره (فالاصح انفساخها في الوقف) لانه
 لما قيد نظره من جهة الواقف جملة استحقاقه لم يكن له ولا يذ على المنافع المتقلة لغيره وبه فارق الناسط
 السابق لانه لما كان له النظر ولم يستحق كانت ولايته غير مقيدة بشئ فسرى أثرها على غيره
 ولو بعد موته وبهذا الذى قررته هنا وبسطته في الفتاوى بما لا يستغنى عن مراجعته اندفع ما للشرح
 هنا فأنه لو خرج عما ذكرناه موقوف عليه لم يشترط له نظرا عام ولا خاص فلا يصح ايجاره وكلاهما
 لا يتخالفه خلافا لمن زعمه ويبحث الزركشى انه لو آجره الناسط ولو كما للبطن الثانى فان البطن
 الاول انفسخت لانفساخ استحقاق المنافع اليهم والشخص لا يستحق على نفسه شيئا انتهى ويمكن
 بناؤه على ما قاله شيخه الا ذرى كالسبي وغيره ان من استأجر من أبيه وأقبضه الاجرة ثم مات الاب
 والابن حائرا سقط حكم الاجارة فان كان على أبيه دين ضارب مع الغرماء ولو كان معه ابن آخر
 انفسخت الاجارة في حق المستأجر ورجع بنصف الاجرة في تركه أبيه ورد بان هذا مبني على مرجوح
 والاصح عند الشيخين هنا ان الاجارة لانفسخ بقياسه عدم الانفساخ في صورة الزركشى
 (لا) في (الصبي) فلا تنسخ لبناء الولي تصرفه على الصلحة مع عدم تقيد نظره وافاقه بمجنون ورشد

(قوله) على ما قاله ابن الرقعة
 عبارتها كما قاله (قوله) مثلا الى
 قول المصنف لا انتفاع ماء أرض
 في النهاية (قوله) وقياسه عدم
 الانفساخ الخ محل تأمل فان الاب
 متصرف عن نفسه في منفعة مملوكة
 ولا محذور في انتقال الملك الى
 الوارث مسلوب النشعة بخلاف
 الناسط في جميع ما ذكر وايضا
 فعلى تقدير عدم الانفساخ
 في مسألة الوقف ما للحكم في
 الاجرة فان قيل يفوز بها ورثة
 البطن الاول فهو غريب مع عدم
 ملك مورثهم لما قاله المصنف من المنفعة
 أو البطن الثانى فامعنى عدم
 الانفساخ فلشأنه فانه لا يظهر
 له ثمة الا في نحو الاعيان

سقيه كيلو غ الصبي بالانزال أما اذا بلغ بالاحتلام سقيها فلا تنسخ قطعاً وأما إذا أجزه مدة يبلغ فيها
بالسن قطل في الزائد ان يبلغ رشيداً (و) الاصع (انها تنسخ بانعدام الدار) كلها ولو فعل
المستأجر زال الاسم وفوات المنفعة قبل الاستيلاء عليها فلا تحلل الاستيفاء فيها وانما حكمنا فيها
بالقبض ليمكن المستأجر من التصرف فتفسخ بالكلية ان وقع ذلك قبل القبض أو بعده وقبل مضي
مدتها أجرة والا ففي الباقي منها دون الماضي فيأني فيه مامر من التوزيع أما انعدام بعضها فيختار
به المستأجر ما لم يبادر المؤجر ويصلحها قبل مضي زمن الأجرة له وعلى هذا الانعدام يحمل ما قاله
ان تخريب المستأجر بخيره فإراد تخريبها يحصل به تعيب فقط وتعطل الربح بانقطاع مائها والجمام لئلا
خلل أنيتها أو نقص ماء بئرها فيفسخها على ما قاله واعتراضاً بأنه مبني على الضعيف في المسئلة بعده
ويجب بحمل هذا على ما اذا تعذر سوق الماء اليها من محل آخر كما يشهد ذلك قولهم الآتي
لا يمكن سقيها بما آخر وأما نقلهما عن اطلاق الجمهور فيما لو طرأت أثناء المدة آفة لساقية للجمام
المؤجرة عطلت مائها التخيير مضت مدتها أجرة أو لا وعن المتولي عدمه اذا بان العيب وقد مضت
مدة ثلثها أجرة وقال انه الوجه لا يفسخ في بعض العقود عليه فغرض بان الوجه ما أطلقه الجمهور
وصرح بنظره في مواضع يعالهم منها قولهم لو عرض أثناء المدة ما ينقص المنفعة لتحل محتاج لعمارة
وحدث ثلج بسطح حدث من تركه عيب ولم يبادر المؤجر لصلاحه تخير المستأجر وقولهم لو اكرت
أرضاً فعرفت وتوقع انفسار الماء في المدة تخير وغير ذلك مع تصريحهم بان الخيار على التراخي فيما
اذا كان العيب بحيث يرجى زواله كافي مستثناة فهذا منهم كالصريح في التخيير وان مضت مدتها ثلثها
أجرة قبل مراحبه في الكلام على فوات المنفعة وعلى ما اذا أجزأرضاً ففرقت بسبل على ان مامر
عنها في نقص ماء بئر الجمام يقتضي الانفساخ في مستثناة فضلاً عن التخيير فقوله ما عن مقالة المتولي
انها الوجه أي من حيث المعنى على ما فيه أيضاً لا من حيث المذهب (لا انقطاع ماء أرض
استؤجرت لزراعة) فلا تنسخ به لبقاء اسم الأرض مع امكان سقيها بما آخر ومن ثم لو غرقت هي
أو بعضها بما لم يتوقع انفسار مدة الاجارة أو أوان الزرع انفسخت في الكل في الأولى وفي البعض
في الثانية ويتخير حينئذ على التراخي وهم من قال على النور وألحق بذلك أخذاً من العلة انه لو لم يمكن
سقيها بما أصلاً انفسخت وهو ظاهر مؤيد لما قررته في نقص ماء بئر الجمام (بل ثبت) به (الخيار) للعيب
ما لم يبادر المؤجر قبل مضي مامر ويسوق اليها ما يكفيها ولا يصح في وعده بذلك على الوجه قال
المأوردى وحيث ثبت الخيار هنا فهو على التراخي لان سببه تعذر قبض المنفعة أي أو بعضها وذلك
تكرار تكرار الزمان ومما يخبر به أيضاً ما لو استأجر محلاً له وابه فوقه المؤجر مسجداً فمتنع عليه فسخه
وكل مقدر له من حينئذ ويتخير فان اختار البقاء اتبع به الى مضي المدة أي ان كانت المنفعة المستأجر
له اختوزقه والا كاستجاره لوضع نخس به تعين ابداله بمثل من الطاهر وامتنع على الواقف وغيره
الصلاة ونحوها فيه بغير اذن المستأجر وحينئذ يقال لنا مسجد منفعته مملوك ومتنع بخصوصه
واعتكف به من غير اذن مالك منفعته (وغصب) غير المؤجر لئلا (الدابة وابق العبد) في اجارة
عين قدرت بمدة من غير قسط من المستأجر وكان الغصب على المالك (ثبت الخيار) ما لم يبادر
بالرد كما مر وذلك لتعذر الاستيفاء فان فسخ فواضع وان أجاز ولم يرد حتى انقضت المدة انفسخت الاجارة
فيستقر قسط ما استوفاه من السهي أما اجارة الدعة فيلزم المؤجر الابدال فيها فان امتنع استأجر الحالك
عليه وليس المعين بما فيها كعين العقد فتبأنه ينسخ التعيين لا أصل العقد وقيد ما وردى بما اذا لم يقدر
بزمان والا انفسخت بمضيه وأما اجارة عين قدرت بعمل فلا تنسخ بنحو غصبه بل يستوفيه متى قدر عليه

(قوله) وتعطل الربح بالف كافي
أصله (قوله) ويجب ان يؤخذ منه
ان الاعتراض بالنسبة لما عدا
خلل أنية الجمام فانه لم يأت بجواب
عنه مع انه قابل للاعتراض الا ان
يحمل على اختلال بلحمة بانعدام
جميع الدار (قوله) فقوله ما
في أصل الشارح بقوله ما بالباء
فأما حمل (قوله) فلا يفسخ الى قوله
على التراخي في النهاية (قوله)
والحق بذلك الى قوله ومما يخبر به
في النهاية (قوله) غير المؤجر الى قوله
ولا يافيه تفصيلهم السابق
في النهاية

كأن حال آخر قبضه وأما وقوع ذلك فتعريف المستأجر فيه قط خباره بلزمه المسمى قاله الماوردي
وأما لو غصبها على المستأجر من يده فلا خيار ولا فسخ على ما بحثه ابن الرفعة أخذ من النص واستشهد
له الغزالي بما فيه نظر وقال الأذري أنه مشكل وما أظن الاصحاب يسجعون به وأما غصب المؤجر لها
بعد القبض أو قبله بان امتنع من تسليمها ففسخها كما يأتي * تنبيه * سئلت عن أكثرى لجل مريض من
الطائف الى مكة وقد عين في العقد فأتى أثناء الطريق فهل يلزمه حملها معها الها فوقفنا الى ان رأيت
نص البويطي السابق قيل أول فصل من هذا الكتاب المصرح بان الميت أثقل من الحي فاختذت
منه ان لم يستؤجر لجل حتى مسافة معلومة فأتى في اثنا عشر وأراد وارثه نقله اليها وحوزناه كأن
كان يقرب مكة وأمن تغييره فسخ الاجارة لطرق ما يشبه العيب في المحمول وهو مريض بقله الحسي
أو المعنوي على الدابة وتوافقه قولهم لا يجوز النوم عليها في غير وقت النوم من غير شرط لان النائم
يثقل ولا ينافيه تنصليهم السابق في تلف المستوفى به لان ما هنا ليس من التلف لا مكان حمل الميت
وانما حدث فيه وصف لم يكن حال العقد فاقضى الخيار لا غير فقامله (ولو اكرى جمالا) عينا أو ذمة
(وهرب وتركها عند الماكري) فلا خيار لا مكان الاستيفاء بما في قوله (راجع) حيث لم يتبرع
بمؤنتها (القاضي ليوثنا) بانفاقها وأجرة متعهدا كمتعهدا أفعالها ان لزم المؤجر (من مال
الجلال فان لم يجد له مالا) بان لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المستأجر والاباع الزائد من غير
اقتراض (اقترض عليه) لانه الممكن قال السبكي واستدانة الحاكم انما هو خلق الماكري وحرمة
الحيوان فلو وجد ثوبا ساعا أو عبد الغائب واحتاج في حفظه لمؤنته بعهده لا وحفظ ثمنه الى ان يظهر
انتهى وقد يؤيده سابق في ملتقط نحو حيوان لكن لو قيل يلزمه استئذان الحاكم ان أمن عليه منه
واعطاؤه له ان كان استأثما وقبله لكان متجها بل متعنا ويترك بينه وبين الملتقط بانه يجوز له التملك فالبيع
اولى بخلاف ذي الامانة الشرعية (فان وثق) القاضي (بالمكثري دفعه) أي المقترض منه
أو من غيره (اليه) ليصرفه فيما ذكر (والا) يثق به (جعله عند ثقة) يصرفه لذلك والا لولى له
تقدير الثقة وان كان القول قول المتفق بينه ان ادعى لانها بالعرف (وله) أي القاضي
عند تعذر الاقتراض ومنه ان يتحصى ان لا يتوصل بعد الى استيفائه وكذا ان لم تعذر لكنه لم يره
(ان يبيع منها) بنفسه أو وكيله غير المستأجر لا متاع وكالته في حق نفسه (قدر النفقة) والمؤنة
المذكورة للضرورة ومن ثم لم يأت هنا الخلاف في بيع المستأجر وبعد البيع بقي في يد المستأجر الى انقضاء
المدة كذا صرحوا به وهو صريح في ان الاجارة هنا لا تنفسخ بالبيع ذمية كانت أو عينية لان الفرض
أنه لم يهرب بالجلال وعليه فلو لم يجد مشتريا لها ماسلوية المنفعة مدة الاجارة فهل للحاكم فسخها كما
لوهرب ولم يتركها لجلالان للمستأجر فسخ العينة للضرورة أو يفرق بانه كان البيع هنا ولو على
ذور بخلافه ثم محسب نظر والا لاول أقرب لان النظر لا مكان وجود الناصر مع عدم وجوده لا يقيدها
شئنا ومحسب ذلك في الذمية ما اذا لم ير الحالك بيع الكل والاباع وانفسخت الاجارة كما صرح به بحث
الأذري ان الحاكم في اجارة الذمة اذا رأى المصلحة في بيعها والا كبراء للمستأجر ببعض اشائها اجاز له
ذلك جزا محبت يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة انتهى فتبطله والا كبراءه الحصر في انفساخ الاجارة
به وعليه فمفرق بينها وبين العينة بان تعلق حق المستأجر بالعين فيها أقوى منه في الذمية كما علم
بما صرح فيها وعليه أيضا يظهر انه لو رأى مشتريا لها ماسلوية المنفعة مدة الاجارة لزمه أن يبيعه ما لم يحتاج
لسعه منها مقدماله على غيره لانه الاصل وخرج منها كلها فليس له بيعه ابتداء خشية ان يأكل اثنا عشر
كما صرح به جميع المتقدمون لتعلق حق المستأجر باعيانها وانازع فيه محسب باله لا يفتو حقه اذ لا تنفسخ

(قوله) سئلت عبارتها وقع السؤال
عن أكثرى (قوله) الى ان رأيت
نص البويطي عبارتها والا قرب
أخذ من نص البويطي (قوله)
عنا الى قوله لكن لو قيل في النهاية
(قوله) فلو وجد ثوبا أي الحاكم هنا
سابقا من السياق وحديثنا
فلا حاجة لزيادة الشارح بقوله
وقد يؤيده الى المتن بل لا يلزم
فقاله (قوله) القاضي الى قوله
ومن ثم لم يأت في النهاية الا قوله
وكان ان لم الى المتن وقوله غير
المستأجر الى المتن (قوله) وخرج
بمنها الى قوله لان الاجارة في النهاية

به الاجارة وفسه نظرا لان الاجارة وان لم تنفخ بالبيع لكن البيع لا يجوز الا ضرورة وفي الاستداء
 لضرورة (ولو اذن للمكترى في الانتفاع من ماله ليرجع جاز في الاظهر) لانه محل ضرورة وقد لا يرى
 الاقتراض وافهم كلامه انه لا يرجع بما أنقعه بغير اذن الحاكم ومحل ان وجد وأمكن
 اثبات الواقعة عنده والاشهاد على انه أنفق بشرط الرجوع ثم يرجع فان تعذر الاشهاد فقتضية مامر
 في المساقاة انه لا يرجع وان نوى الرجوع لانه نادر وقد يفرق بان سبب الندرة ثم كون المساقى عليه بين
 الناس غالبا ولا كذلك المستأجر عليه ههنا لانه كثير ما يقع الهروب ههنا في الاسفار التي من شأنها
 ندرة فقد الشهود فيها فيبغى حينئذ الاكتفاء بنية الرجوع وخرج بتركها ما لو هرب بها في اجارة العين
 بخير نظير مامر في الاباق وكالو شردت الدابة وفي اجارة الذمة يكثرى عليه الحالكم أو يقتصر نظير مامر
 ولا يقوئ ذلك للمستأجر لاستناعه في حق نفسه فان تعذر الاكتفاء فله الفسخ (ومتي قبض
 المكترى) العين المؤجرة ولو الحار المؤجرة عنه أو (الدابة والدار وأمكنها) الظاهر انه زيادة انصاح
 للعلم به من قوله قبض وكيفية امتناعه منه بعد عرضها عليه قال القاضى أو الطيب الا فيما توقف
 قبضه على النقل أى قبضه الحالكم فان عزم آخره قاله في البيان وفيه نظر لانه خاسر ولم يتعلق
 بالعين حق الغير حتى يؤجرها لاجله وانما رالحالكم انما يكون لغية أو تعلق حق فالذي يتقنه انه بعد قبضها
 وتضميمه على الامتناع بردها لمالكها (حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة) عليه
 (وان لم ينتفع) ولو لعذر كخوف أو مرض لتلف المتافع تحت يده حقيقة أو حكما فاستقر عليه بدلها
 ومتى خرج بها مع الخوف ضمنها قال القاضى الا اذا كان كذلك حالة العقد وليس له فسخ ولا الزام مكر
 أخذها الى الامن لانه يمكنه ان يسير عليها مثل تلك المسافة الى بلد آخر ومن ثم بحث ابن الرفعة انه
 لو مع الخوف كل الجهات وسكان الغرض الاعظم ركوبها في الضرور كركوبها في الحضرة فافه بالنسبة
 اليه لم يلزم المستأجر اجرة وفيه نظر وراى ان لا يكون مراده انه يتغير بذلك لانه نظير مامر في نحو
 انقطاع ماء الارض ومتى انتفع بعد المدة لزمه مع المسمى المستقر عليه اجرة مثل ذلك الانتفاع
 (وكذا) تستقر الاجرة (لو اكرى دابة ركوب الى موضع) معين (وقبضا) أو عرضت عليه
 (ومضت مدة امكان السير اليه) لتضمنه من الاستيفاء وعلم من كلامه ان هذه غير الاولى
 لان تلك مقدرة بزمن وهذه بعمل فتستقر بعضى مذهب العمل الذى ضبط به المتفقة (وسواء فيه) أى
 التقدير بمدة أو عمل (اجارة العين والذمة اذا سلم) الموجر في اجارة الذمة (الدابة) مثلا (الموصوفة)
 للمستأجر لتعين حقه بالتسليم بخلاف ما اذا لم يسلمها فانه لا يستقر عليه اجرة لبقاء المعقود عليه في الذمة
 وكالتسليم العرض كالمركب (ويستقر في الاجارة الفاسدة اجرة المثل) زادت على المسمى أو نقصت
 (بما يستقر به المسمى في الصحة) مما ذكر وان لم ينتفع لمامر ان القاسد العقود حكم صحيحها ضمانا
 وعدمه غالبانم تخلية العقار والوضع بين يديه والعرض عليه وان امتنع لا يصح في ههنا بل لا بد من
 القبض الحقيقي (ولو اكرى عنامه ولم يسلمها) أو غصها أو حبسها أو اجنبت ولو كان حبسها لها القبض
 الاجرة (حتى مضت) تلك المدة (انفسخت) الاجارة لنوات المعقود عليه قبل قبضه فان حبسها
 بعضها انفسخت فيه فقط ويخبر في الباقي ولا يبدل زمان بزمان (ولو لم يقدر مدة) وانما قدرت بعلم
 كإن (آخر) دابة (لركوب الى موضع معين ولم يسلمها حتى مضت مدة) امكان (السير) اليه
 (فالاصح انها) اى الاجارة (لا تنفسخ) ولا يخير المكترى لتعلقها بالمتفقة دون الزمان ولم تعذر
 استيفاءها ولا فسخ ولا خيار بذلك في اجارة الذمة قطعاً لانه دين ناجز تأخر ايقاضه * تنبيه * علم مامر
 انه حيث صحت الاجارة لزم المسمى والا فاجرة المثل قبل الا في صورة وهى مالوسكن كافر دارا الخجاز

(قوله) لانه محل ضرورة الى قوله
 قضية في النهاية (قوله) ثم كون
 المساقى في أصله بخطه بالف (قوله)
 وخرج تركها الى المتن في النهاية
 (قوله) ومن ثم بحث ابن الرفعة
 عيارتها وما يجنبه ابن الرفعة الخ
 يظهر جملة على ان مراده بذلك
 ان يتخير الخ قول المتن وكذا لو اكرى
 كذا في أصله وفي نسخة الغنى
 والنهية والحلى اكترى (قوله)
 او غصها الى التنبيه في النهاية

فلزمه المسمى لانه لا مثل له انتهى وليس في محله حكا وتعليل كما هو ظاهر لان معنى أجرة المثل ان ذلك
 المحل يرغب فيه تلك المدة بما هو الاحتياج الى ان له مثلاً أولاً كان غن المثل كذلك قائماً له (ولو أجاز
 عبده ثم أعنته) أو وقفه مثلاً وأتمته ثم استولى لها ثم مات (فلا يصح هنا) أى القصة في ذلك (لا تنسخ
 الاجارة) لان نحو العتق لم يصادف الا رقية مساوية للمنافع لا سيما والاصح ان يتحدث على ملك المستأجر
 وخرج ثم أعنته ما لو علق عتقه بصفة ثم أجزه ثم وجدته الصفة انما مدة الاجارة فانها تنسخ لسبق
 استحقاق العتق على الاجارة ومثله ما لو أجاز ماله ثم مات كما اقتضاه كلامهما هنا واعنده السبكي
 وغيره (و) الاصح (انه) أى الشأن (لا خيار للعبد) في فسخ الاجارة بعد العتق وفارق عتق
 الامه تحت عتق بان سبب الخيار وهو مقصود لوجوده لا سبب لخيارها لما تقرر ان المنافع تحدث
 مملوكة للمستأجر (والاظهار انه لا يرجع على سيده باجرة ما) أى المنافع التى تستوفى منه (بعد
 العتق) الى انقضاء المدة تصرفه في منافعها حين كان عليها بعد لازم كمال وزوج أتمته ثم
 أعنتها بعد الوطء لاشئ لها فيما يستوفيه الزوج ولما حرر ان المنافع ملك المستأجر ونفقت في بيت
 المال ثم على مياسير المسلمين وأفهم فرضه الكلام فيما اذا أجزه ثم أعنته انه لا يرجع بشئ على وارث
 أعنته قطعاً اذ لم ينقض ما عقده وانه لو أقر عتق قبل الاجارة غرم له بعد مضى أجرة مثله لتعديها
 ولو فسخت الاجارة بعد العتق يعيب ملك من نفسه كما في الروضة وان أطال الاستوى في رده * تنبيه *
 سيدنا في الوقف ان اجارته لا تنسخ بزيادة الاجرة ولا ظهور طالب الزيادة ولا يخص ذلك
 بالوقف لحرمانها بالعبطة في وقتها كمال باع مال موليه ثم زادت القيمة أو ظهر طالب الزيادة (و) يصح
 بيع (العين) (المستأجرة) حال الاجارة (للمشتري) قطعاً اذ لا حائل كبيع معصوم من غاضبه
 وانما لم يصح بيع المشتري قبل قبضه للبايع لضعف ملكه (ولا تنسخ الاجارة في الاصح) لانها واردة
 على المنفعة والمالك على الرقية فلا تنافي وبه فارق انفساخ نكاح من اشترى زوجته ولوردة المبيع
 يعيب استوفى بقيمة المدة أو فسخ الاجارة يعيب أو تلفت العين رجوع باجرة باقى المدة (فلو باعها غيره)
 وقد قدرت بمن (جاز في الاظهر) ولو تغير ان المستأجر لما تقرر من اختلاف الموردين ويد المستأجر
 لا تعد حائلة في الرقية لانها عليها بأمانه ومن لم يمنع المشتري من تسلمها لحظة لطيفة ليستمر ملكه
 ثم يرجع المستأجر ويعفى عن هذا القدر ليس للضرورة وتردد الادعى فيما لو كثرت أمتعة الدار
 ولم يمكن تفرغها الا في زمن يقابل باجرة بين الاكتفاء بالتخلية فيها للضرورة وعدم صحة البيع
 قال وقد أشعر كلام بعضهم ان التسليم والتسلم انما يكونان بعد انقضاء المدة لا قبلها وهو مشكل انتهى
 وقد يقال لا اشكال فيه فيؤخر ان في هذه الصورة لعدم اضرار المستأجر ولا ضرورة بالمشتري الى
 التسليم حينئذ لان التلف قبله يفسخ العقد ويرجع اليه الثمن اما اذا قدرت بعمل كركوب للبد كذا
 فتمتع البيع كما قاله الزاوارضاء البلقيني لجهة المدة السير (ولا تنسخ) الاجارة قطعاً كما لا ينسخ
 النكاح ببيع الامه المزوجة من غير الزوج فيبقى في يد المستأجر الى انقضاء المدة ويخبر المشتري ان جهل
 ولمدة الاجارة كما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الادعى وغيره بطلان البيع عند جهله المدة فان أجاز
 فلا أجزه لبقية المدة ولو علمها ووطن ان له الأجرة تخبر عند الغزالي ورجحه الزركشي لانه مما يخفى وقال
 الشاشي لا يخبر ولو انسخت الاجارة فقبل منفعة بقية المدة للبايع ورجحه ابن الرفعة وقيل للمشتري ورجحه
 السبكي والاول أوجه كما ينشأ في شرح الارشاد ولو أجزه مدة ثم استأجرها تلك المدة ثم باعها فهل
 تدخل المنفعة في البيع اختلف فيه جمع متأخرون والاوجه نعم قياساً على ما قاله الجلال البلقيني ان
 الموصل له بالمنفعة لو اشترى الرقية ثم باعها انتقلت بمنافعها للمشتري فكذا هنا كما هو واضح وكذا الحكم

(قوله) أو وقفه الى قوله كمال وزوج
 أتمته في النهاية (قوله) فيما يستوفيه
 الزوج أى من الاستمتاع بعد
 العتق (قوله) ونفقت الى قوله فان
 أطال في النهاية (قوله) بعد مضى
 يتأمل مختار زه وقد نقل في المعنى
 هذا الفرع عن الشيخ أبى على وأقره ولم
 نقله عن الشيخ ابن ابراهيم بعد مضى
 يتعرض لقول الشارح بعد مضى
 فليراجع (قوله) وبه فارق انفساخ
 الخ يقتضى ان عقد النكاح وارد
 على الرقية فلما عمل مع ما يأتى قديماً
 مما هو مقرر انه لا ينسخ النكاح
 ببيع الامه المزوجة من غير الزوج
 (قوله) ولو غير اذن الى قوله وتردد
 في النهاية (قوله) وقد أشعر الخ
 الحلاقه يقتضى على هذا انه
 لا فرق بين قصر المدة ولحولها
 ومقتضى صريح الشارح تخصيصه
 بالطولية فلما لم (قوله) تبقى الى
 قوله لكن بحث في النهاية (قوله)
 ولو انفسخت الى قوله ومما أوائل
 المبيع قبل قبضه في النهاية

فما لو استأجر داراً مدة ثم اشتراها ثم باعها والمدة باقية فقتل بجمع منافعها للمشتري فإن استثنى البايع
 المنفعة التي له بالاجارة بطل البيع في المسئلتين ولو أجر لغراس أو بناء ثم انقضت المدة فأجر آخر قبل
 وقوع التخيير السابق نظيره في العارية لم يصح فيما يضر الانتفاع به الشجر أو البناء كما هو ظاهر لبقاء
 احترام مال المستأجر الأول ويصح في غير المضر أن خصه بالعقد وكذا أن لم ينصحه وأمكن التوزيع
 على المضر وغيره وعلى هذا يحمل قول بعضهم يصح أن أمكن تفرغها منه في مدة الاجارة لئلا يولم بسترها
 الغراس ويعمل فيه عماد كروه في باب الاجارة والعارية انتهى وسئل البلعني عن أجر أرضه باجرة
 مؤجلة ثم توفي المستأجر قبل أن الزرع فاستولى آخر وزرع عدواً فأجاب بأن الاجارة تنحل بموته
 ولا تنسخ الاجارة هذا أن لم يضع المتعدي يده والارتفع الحلول الذي سببه موت المستأجر لأن الحلول
 إنما يدوم حكمه مادامت الاجارة بحالها فإذا مضت المدة ويده المتعدي قائمة بعد انقضاء الاجارة
 في الجميع وارتفع الحلول ويلزم المورج ردناً أخذ من تركه الميث على ورثته قال وهذه مسألة نفيسة
 لم تقع على قطو يستحق المورج أجره المثل على المتعدي وليس للورثة تعلق به انتهى ويؤيده ما مر في الغصب
 ولو أجر بأجرة مقسطة فكسب الشهود الاجارة اجمالاً ثم تقسبها على الأبطال في الأجل فإن لم يمكن
 الجميع تحالفاً لأن تعارض ذلك أوجب سقوطهما وإن أمكن كان قالوا أربع سنين بأربع آلاف
 كل شهر مائة دينار هم وعشرة دراهم حمل على تقسيط المبلغ على أول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهراً
 عشرة دراهم تقسط على ما ينقصها من الشهر وهو يوم من أول الشهر العشرين وثلاثة أسباع يوم لأن
 حصته كل يوم سبعة وثمانون يوماً من أصله عن ابن الصلاح ماوافق هذا عند صدق التأمل
 فتمتبه له ومراوئل المبيع قبل قبضه ان للستا جرح بسبب المسألة وجرح عليه العمل فيه ثم لاستيفاء أجرته
 وحمله كالمعامر في تعدد الصفقة ما إذا لم يتعددها والا كاستأجر ثلث السكنى كذا كل كراس بكذا
 فليس له حبس كراس على أجره آخر لأن الكراس حينئذ بمنزلة أعيان مختلفة

(كتاب احياء الموات) *

هو (الأرض التي لم تعمر قط) أي لم يتقن عمارتها في الاسلام من مسلم أو ذمى وليست من حقوق
 عامر ولا من حقوق المسلمين وأصله الخبر الصحيح من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها وصح أيضاً
 من أحياء أرضاً ممتدة فهي له ولهذا لم يخج في الملك هنا إلى لفظ لأنه إعطاء عام منه صلى الله عليه وسلم
 لأن الله تعالى أقطعه أرض الدنيا كأرض الجنة ليقطع منها ما شاء ما شاء ومن ثم أقي السبكي
 بكفر معارض أولاد تميم رضى الله عنهم فيما أقطعه صلى الله عليه وسلم له بأرض الشام لكن في الطلاقة
 نظر ظاهر وأجمعوا عليه في الجملة ويسن التملك به للخبر الصحيح من أحياء أرضاً ممتدة فهنا أجر
 وما أكلت العواقي أي طلاب الرزق منها فهو صدقة ثم تلك الأرض (إن كانت بميلاد الاسلام فلمسلم)
 ولو غير مكف كجنون فيما لا يشترط فيه التصديق يأتي (تملكها بالاحياء) ويسن استئذان الامام
 وعبر بذلك المشعر بالتصديق لأنه الغالب (وليس هو) أي تملك ذلك (للذمي) وإن أذن الامام لخبر
 الشافعي وغيره من سلا عادي الأرض أي قديمها ونسب لعاد قديمهم وقوتهم لله ورسوله ثم هي لكم
 مني وإنما جاز لكافر معصوم نحو احتطاب واصطبايدارنا لعلبة المسامحة بذلك (وإن كانت بميلاد كفار)
 أهل ذمة (فلهم) ولو غير مكفنين (احيائها) لأنه من حقوق دارهم (وكذا المسلم) له ذلك
 (إن كانت بميلاد يهود) بكسر المعجمة ونحوها أي يدفعون (المسلمين عنه) كموافق دارنا بخلاف ما يذهبون
 عنه وقد سئلوا على أن الأرض لهم فليس له احياءه أو تأملايدار الحرب فيلزم بالاحياء مطلقاً لأنه يجوز
 تملك عامرها فهو أتم وأولى ولو لم يغير قادر على الإقامة بها وكذا ذكرهم للاحياء لأن الكلام فيه

(قوله) ولم يسترها الغراس ليأمل
 تصويره فإن الذي يتبادر إلى باله
 من سترها وكذا في البناء (قوله)
 فاستولى آخر تأمل المراد بالاستيلاء
 حتى قبل التخصيص بقوله هذا
 أن لم يضع الخ ثم الخلافة الانفساخ
 في صورة وضع الميدان صور بأنه
 قبل قبض المستأجر فافاه ما تقسم
 من أن الغصب على المالك مثبت
 الخيار لأنه يوجب الانفساخ
 ابتداءً وينبغي أن تسوم الورثة تمام
 مؤثرهم وإن صور بأنه بعد قبضه
 قبل تقسيمه لأنه لا خيار ولا فيض على
 من قبضه ابن الرقعة أخذنا من
 النص على ما فيه مما سبق فلي تأمل
 (كتاب احياء الموات) *
 (قوله) أي لم يتقن إلى قوله وكان
 ذكرهم للاحياء في النهاية الإقوله
 لكن في الخلافة نظر (قوله)
 لا يستر فيها التصديق في جنون له
 نوع تمييز وصحي مميز ولعل التشديد
 بهذا أولى مما أفاده الشارح لأن
 انتاب التصديق هو الغالب

والا فالتباس ملكه بمجرد الاستيلاء عليه بقصد ملكه كما يعلم من صريح كلامهم الآتي في السير فما
 اقتضاه كلام شارح انه بالاستيلاء يصير كالتحجير غير صحيح لان العامر انما ملك بذلك فافوات أولى (وما
 عرف انه (كان معورا) في الماشي وان كان الآن خرابا (فلما ملكه) ان عرف ولو ذمها الا ان أعرض
 عنه الكفار قبل القدرة فانه يملك بالاحياء (فان لم يعرف) ملكه دارا كان أو قرية بدارنا (والعمارة
 اسلامية) يقينا (فان ضاع) أمره للامام في حفظه أو بيعه وحفظه عنه أو استقر امره على بيت
 المال الى ظهور ملكه ان رجي والا كان ملكا لبيت المال فله اقطاعه كما في البحر وحري عليه في شرح
 المهذب في الزكاة فقال للامام اقطاع أرض بيت المال وتمليكها وفي الجواهر فقال له اقطاعها اذا
 رأى فيه مصلحة ولا يملكها أحد الا باقطاعه ثم ان أقطع رقبته ما ملكها المقطع كما في الدرهم وأمنه عنها
 استحق الانتفاع بهامة اقطاع خاصة انتهى وما في الأنوار مما يخالف ذلك ضعيف (وان كانت)
 العمارة (جاهلية) وجعل دخولها في أيدينا أو شل في كونها جاهلية فكالموات وحينئذ (فان ظهر
 انه) أي المهور (يملك بالاحياء) كل كل لانه لا حرمه لملك الجاهلية نعم ان كان بدارهم وذوباعنه
 وقصد لحواعلى انه لهم لم يملك بالاحياء كما يعلم مما مر واتصر جمع للقبائل نقلا ومعنى (ولا يملك
 بالاحياء حريم معور) لانه ملك للمالك المعور نعم لا يباع وحده كسرب الارض وحده ويبحث ابن
 الرفعة جواز كل ما يقص قيمة غيره ووفق السبكي بأن هذا تابع فلا يرد (وهو) أي الحرم
 (ما تمس الحاجة اليه تمام الانتفاع) بالمعور وان حصل أصله بدونه (فخرم القرية) الحياة
 (النسابة) وهو ما يحتاجون فيه للتحدث (ومرئ تكس) نحو (الخيل) ان كانوا خيالة وهو يفتح
 الكاف مكان سوقها (ومناخ الابل) ان كانوا أهل ابل وهو يضم أوله ما تناخ فيه (ومطرح
 الرماد) والقبامات (وتخوها) كراج الغنم وملعب الصبيان ومسيل الماء وطريق القرية لا طراد
 العرف بذلك والعمل به خلفا عن سلف ومنه مرعى الهائم ان قرب منها عرفا واستقل وكذا ان بعد
 ومث حاجتهم له ولو في بعض السقعة على الوجة ومثله في ذلك المختطب وليس لاهل القرية منع المارة
 من رعى مواشهم في مراتعها المباحة (وحريم) النهر كليل ما تمس حاجة الناس اليه لتمام الانتفاع
 بالنهر وما يحتاج لا لقاء ما يخرج منه فيه لوار يدخره أو تنظيفه فلا يعمل الماء فيه ولو لسجد وبدوم
 ما بني فيه كما نقل عليه اجماع المذاهب الاربعة وقد دعم فعل ذلك وطم حتى ألف العلماء في ذلك وأطالوا
 لينزجر الناس فلم ينزجوا وقال بعضهم ولا يغير هذا الحكم وان تباعد عنه الماء بحيث لم يصير من حريمه
 أي لاحتمال عوده اليه ويؤخذ منه ان ما صار حريم الايزول وصفه بذلك بزوال متبوعه وهو محتمل
 (و) حريم (البئر) المحفورة (في الموات) لذلك وذكره الموات ايان الواقع اذ لا تصير للحريم
 الا فيه كما يفهمه قوله الآتي والدار المحفورة الى آخره يصح ان يحتج به عن المحفورة في الملك وان علم
 انه لا يكون فيه (موقف التنازع) لانداعها يده ان قصرت لذلك في الموات متعلق بما قدرته
 الدال عليه لنظر البئر لزومه له أحوال منها لان المضاف كالجزء من المضاف اليه * (نتية) * ظاهر
 قولهم موقف التنازع انه لا يعتبر بقدرة من سائر جوانب البئر بل من أحدها فقط والذي يتجه اعتبار
 العادة في مثل ذلك المحل (والخوض) يعني مصب الماء لانه كما يطلق على مجتمعه الآتي يطلق عرفا
 أيضا على مصبه الذي يذهب منه الى مجتمعه كما هو عرف بلادنا فلا تكرار في كلامه وليس مخا لخاص في
 الروضة وأصلها ولا منافضا لما في أصله خلافا لراعي ذلك (والدواب) يضم أوله أشهر من فتحه فارسي
 معرب قبل وهو على شكل الناعورة أي موضعه ان كان الاستئناء به يطلق على ما يستبق به النازح
 وما استبق به الدابة (ومجتمع الماء) لسبق الماشية أو الزرع (ومتزدد الدابة) ان كان الاستئناء بها

(قوله) فما اقتضاه كلام شارح الخ
 ما اقتضاه كلام شارح المذكور
 هو الصحيح في أصل الروضة هنا من
 ثلاثة أوجه تأييدها انهم يملكونه
 بالاستيلاء كالمهور والنهال لا يقيمن
 بالاستيلاء ملكا ولا اختصاصا
 فلهذا جمع قوله كما يعلم الخ (قوله) نعم
 الى قول المصنف وحريم الدار في
 النهاية الا قوله واتصم الى المق
 وقوله ان كانوا خيالة وقوله ان كانوا
 أهل ابل

وما في ما يخرج من نحو حوضها التوقف الانتفاع بالبر على ذلك ولا حد لشيء مما ذكره و يأتي بل المدار
في قدره على ما تمس الحاجة اليه ان امتد الموات اليه والا فالى انتهاء الموات ان كان والا فلا حريم لا يقرر
(وحريم الدار) المبنية (في الموات) في ذكر دماره ويصح أن يتجزأ من الحفوف بملك وستأتي
فناؤها وهو ما حوالى جدرانها ومصب مياها قال ابن الرفعة ان كان يحمل شئ فيه الامطار انتهى
وفيه نظر بل الذي يتجه ان لا فرق بين الحاجة اليه وان نذر المطر نفع مصب ماء الغسالة لا يعتبر كما هو
ظاهر مما مر في الصلح و (مطرح الرماذون كاستي) في بلدته (وعمر في صوب الباب) أي جهته
لكن لا الى امتداد الموات اذ ليس به احياء ما قبله اذا ابقى له ممرًا وان احتاج لانعطاف وازرار
ونظر فيه الزركشي اذا تفا حشا للاضرار (وحريم ابار) بالهمز بعد الموحدة الساكنة كما تخطه
وهو الاصل ويجوز تقديم الهمزة وقبلها النسا وفي الساموس جمعها ابار وآبار وابور وآبر (القناة)
الحياة لا للاستمتاع بها (المالحفر فيه تنص) بالتحفيف كما هو الاصح (ماؤها أو خيف الانسيار)
أي السقوط ويختلف باختلاف لين الارض وصلابتها وهذا معتبر أيضا في بئر الاستقاء خلافا لما
يؤممه صنيعه وانما لم يعتبر هنا ممر ثم لان المدار على حفظها وحفظ ما لم لا غير ومن تحت الزركشي
جواز البناء في حرمها لانه لا ينافي في حفظها بخلاف حفر البئر فيه ولا يمنع من حفر بئر ملكه تنص ماء بئر
جاره لتصرفه في ملكه بخلاف ذلك فانه ابتداء بملك (والدار الحفوفة بدور) أو شارع بأن أحسب
الكل معاً أي أو جهل كنهها ظاهر (لا حريم لها) اذ لا مرجح لها على غيرها نعم أشار الملقني
واعقده غيره الى أن كل دار لها حريم أي في الجملة قال وقولهم هذا لا حريم لها أرادوا به غير الحريم
المستحق أي وهو ما يتحفظ به عن يمين الضمر (ويتصرف كل واحد) من الملاك (في ملكه على
العادة) وان أنسجاره كان سقط بسبب حفره المعتاد جداره جارها أو تغير خشبه بئرته لان المنع من ذلك
نظر لا جابرله (فان تعدي) في تصرفه بملكه العادة (ضمن) ما لو لم يمتد قطعا أو طناً أو ياكأن
شبهه بخبر ان كنهها هو ظاهر لتقصيره (والاصح انه يجوز أن يتخذ داره الحفوفة بمسكن
حماها واصطبلًا وطاحونا وفرنًا ومذبة) (وطاحون في البراز بن حاوت حذاء) وقصار (اذا احتاط
وأحكم الجدران) احكاما يليق بما يقصده بحيث يندر تولد خلل منه في أبنية الجدران لان منعه
اضرار به واختار جمع المنع من كل مؤذم يعتد والو يأتي انه لا يمنع الا ان ظهر منه قصد التعنت والفساد
واجرى ذلك في نحو طالة البناء وأفهم المتن ان يمنع مما الغالب فيه الاخلال بنحو حائط الجار كدق
عنف يربحها وحبس ماء بملكه تسرى بذاته اليها قال الزركشي والحاصل من منع ما يضر الملك دون
المالك انتهى واعترض بما مر في قولنا ولا يمنع من حفر بئر ملكه ويرد بان ذلك في حفر معتاد
وما هنا في تصرف غيره معتاد فأنه شرأيت بعضهم نقل ذلك عن الاحتياط فيقال قال أعتنا وكل من
الملاك يتصرف في ملكه على العادة ولا ضمان اذا أقضى الى تلف ومن قال يمنع مما يضر الملك دون
المالك محمله في تصرف يخالف فيه العادة لتولهم لوحفر بملكه بالوعة أفسد ماء بئر جاره أو بئر
نقصت ماءها لم يضمن من يخالف العادة في توسعة البئر أو ترميها من الجدران أو تكن الارض
خوارة تنهار اذا لم تطوف بطوبى فيضين في هذه كلها وجمع منها لتقصيره ولوحفر بئر في موات حفر
آخر بئر بئر فتنقص ماء بئرته ول منع الثاني منه قيل والفرق ظاهر انتهى وكأنه الاول
استحق حرم البئر قبل حفر الثاني فلو وقع حفرة في حريم ملك غيره ولا كذلك في ماسر ولوا هتر
الجار بدقه وانكسر ما علق فيه ضمنه ان سقط حالة الضرب والا فلا قاله العراقيون وقال القاضي
لا يضمن مطلقا و يظهر على الاول ان سقوطه عقب الضرب بحيث ينسب اليه عادة كسقوطه حالة

(قوله) في ذكره الى قوله ولوا هتر
الجار بدقه في النهاية الا قوله وفيه
نظر الى المتن وقوله ونظر فيه الى
المتن وقوله وفي الساموس الى المتن
وقوله وهذا معتبر الى قوله وانما لم
يعتبر قول المتن القناة ظاهر ان
المراد بالقناة العين الجارية
وبآبارها الحفر التي تحدث في
ممرها من ابتداء الى انتهائها
وظهورها على وجه الارض
ويقال لها في عرف مكة وأعمالها
قصر العين واحدها قصير (قوله)
لا للاستمتاع منها بل لتفتد أحوال
القناة عند الحاجة الى مزارتها
أو كسبها (قوله) لتصرفه في ملكه
أي و يكون مستثنى من منع ما يضر
بالملاك أو يقال ما ذكره لا يضر بعين
المالك نعم تنص الانتفاع به فأنشبه
ما لو بني بداره ما يمنع الضوء ونفوذ
الهواء الى دار جاره وهذا الثاني
اقتضى في يظهر والله أعلم شرأيت
قول الشارع الآتي واعترض الخ
(قوله) أي وهو مما يتحفظ به الخ
يأمل على هذا اهل يعتبر من كل
جانب أو من البعض وهل ثبت
لكل في ملك كل أو كيف الحال
(قوله) شرأيت بعضهم نقل ذلك
عن الاحتياط عبارة افتد نقل
الوالد عن الاحتياط الخ (قوله)
ماء بئر الاول في أصله بغير حظه
الاول وما هنا أولى

الضرب بل قد يقال ان مرادهم بحالة الضرب ما يشمل ذلك * (تنبيه) * ينبغي أن يستثنى من قولهم لا يتبع مما يضر المالك ما لو قل من الراحة مبيع تسم كمرض فان الذي يظهر انه ان غلب تولده واذا زاره الذي كور منع منه والا فلا (ويحوز) قطعاً (احياء موات الحرم) بما يفيد ملكه كإتلاف غاصره بالبيع وغيره بل يستثنى وان قلنا بكونه يبيع غاصره (دون عرفات) وان لم يكن منه اجزاء فلا يجوز احيائها ولا تملكه (في الاصح) لتعلق حق التملك بها وان اتسعت ولم تضيقه بقياس ما يأتي في المحصب بل أولى ان عمرة كذلك لان القائمة بها قبل الزوال يوم عرفه من سنن الحج الاكيدة (قلت) ومردلفة) وان قلنا الميت بها سنة (ومنى كعرفه والله اعلم) لذلك مع الخبر الصحيح قيل يا رسول الله ألا نبي لك يتابعي يظلك فقال لا مني مناخ من سبق وبحث ابن الرفعة فيهما القطع بالمنع اضمية هما وألحق بهما المحصب لانه يستحق للساج اذا نفروا أن يبتوا فيه واعترض بأنه ليس من مناسك الحج ويرد بأنه تابع لهما (ويختلف الاحياء بحسب الغرض) المقصود منه وقد أطلقه الشرع ولا حد له لعدو وجب الرجوع فيه لعرف كالخروج والقبض ونماطه أن يها كل شيء لما يقصد منه غالباً (فان أراد مسكاً أو مسجداً) (اشترط) لحصوله (تتويط البتعة) ولو يتصّب أو جريد أو ضعف اعتيد ومن ثم قال الماوردي والرواني ان ذلك يختلف باختلاف البلاد واعتمده الأذرى وفي نحو الاجار خلاف في اشتراط بناء أو يتبع الرجوع فيه لعادة ذلك المحل وحمل اشتراطه في كلام الشيخين في الزريرة على محلي اعتيد فيه دون مجرد التتويط كتحليل عليه عبارته ما هي لا يكفي في الزريرة تصب سعة وأخبار من غير بناء لان التملك لا يتغير عليه في العادة وانما يفعله المجتزاة تهسي فأفهم التعليل ان المدار في ذلك وغيره على العادة ومن ثم قال المتولي وأقره ابن الرفعة والأذرى وغيرهم بالاعتدائهم بالبناء في تنظيف الموضع عن خوضه ونحوه وتسوية لضرب خيمته وبناء معلف ونحوه ففعلوا ذلك بقصد التملك المذكور البتعة وان شملوا غيرها أو بقصد الارتفاق فهم أولى بها الى الرحلة (وسقف بعضها وتعليق باب) من خشب أو غيره أي نصبه لانه العادة فيها (وفي) تعليق (الباب ووجه) انه لا يشترط وكذا فيما قبله لان قديمها لا يمنع السكنى والا ووجه في صلة العبد انه لا يشترط تسقيف بعضه كاهو العادة فيه (أو زريبة دواب) أو شتر أو حطب (فتتويط) بما اعتيد بحسب متبع الطارق (لاستيف) كاهو العادة (وفي) تعليق (الباب الخلاف) السابق (في المسكن) والاصح اشتراطه (أو مزرعة) بتثبيت الرء والنق أو فضع (خضع) شتر (التراب) أو الشول (حولها) كجدار الدار (وتسوية الأرض) بظم المنخفض ورفع العالي وحزها ان توقف زرعها عليه مع سوق ماء توقف الحرت عليه (وترتيب ماؤها) بشق ساقية مثلاً وان لم يتسطر ريشها (ان لم يكن لها النظر المعتاد) لتوقف مقصودها عليه بخلاف ما اذا كفاها فاعلم بطائغ العراق لا بد من حبسه عنها عكس غيرها وأراضي الجبال التي لا يمكن سوق ماء اليها ولا يكفها المطر تكفي الحرارة وجمع التراب كما اقتضاه كلامهما وجرم به غيرهما (الزراعة) فلا يشترط في احيائها (في الاصح) كما لا يشترط سكنى الدار لان استيفاء البتعة خارج عن الاحياء (أو بستانا جمع التراب) حولها ان اعتادوا الاكتفاء به عن التتويط بغيره (و) انه اشترط (التتويط) ولو نفقوصب اعتيد لانه (حيث جرت العادة به) لا يتبع الاحياء بدونه وما حملت عليه ان من التتويع المذكور وهو مودى عبارة الروضة وأصلها خلافاً لبعضهم (وتنبيه ماء) له ان لم يكن منه مطر كالمزرعة (ويشترط) نصب باب له (والقرس) ولولبعضه بحيث يسمى معه بستاناً (على المذهب) اذ لا يتم اعمه بدونه بخلاف المزرعة بدون الزرع ولا يشترط ان يثر * (تنبيه) * ما لا يفعل عادة الا لملك كبناء دار لا يشترط فيه قصده

(قوله) قطعاً الى قوله وان اتسعت في النهاية (قوله) لان التملك سكنى في أسله والاولى التملك كفاي الروضة (قوله) بتثبيت الرء الى قول المصنف ولو أقطعهم الامام في النهاية الا قوله فظهر انه الى قوله أما ما زاد وقوله بماء وطئت الى المتن وقوله ويؤخذ منه الى المتن والا قوله وجوابكم هو ظاهر (قوله) والاصح اشتراطها أطلق تعميم اشتراط الباب في الزريرة وينبغي أحداهما بقران محمله حيث اعتيد ذلك

وما يفعل له ولا غيره كغيره بشر يتوقف ملكه على قصد تملكه (ومن شرع في عمل احياء لم يتيم) كغير
الاساس (أو أعلم على بقعة نصب أحجار أو غر زخشا) أوجع تراباً وأخط خطوطاً (فتحجر)
عليه أي مانع لغيره منه بما فعله بشرط كونه يتقدر كفاً به وقادر على عمارته حالاً (و) حينئذ (هو
أحق به) من غيره اختصاصاً بالملك والمراشوت أصل الحقبة له لاحق لغيره فيه لخبر أبي داود من
سبق إلى المالم يسبق إليه مسلم فهو أحق به فظاهر أنه لا يخل حقه بخو غرقه وتقدر الانتفاع به فيعود يعود
الانتفاع به أماماً زاد على كفاً به فلاحق له فيه بخلاف ما عدها وان كان شأنه في حق حجره فيه وأما
مالا يتقدر عليه حالاً بل مالا لاحق له فيه ولما كان الاطلاق الاحقية يقتضي الملك المستلزم لجهة البيع
وعدم ملك الغيرة استدركه بقوله (لكن الاصح أنه لا يصح بيعه) لما تقر أنه غير مالك له وحق التملك
لا يباع كحق الشفعة ومنه يؤخذ أنه لا تصح هبته ومجاوأت به لهذا الاستدراك الذفع التوقف فيه
(و) الاصح (أنه لو أحياء آخر ملكه) وإن أثم لانه حقق الملك كشرائه ماسماً به غير هذا أن لم يعرض
والا ملكه الحي قطعاً وتبرم عليه نحو نقل آلات المتحجر مطلقاً (ولو طالت مدة التحجر) عرفاً فلا
عذر ولم يتيسر (قال له السلطان) أو نائبه وهو بالكله وظاهر (أحى أو أترك) ذلك فبه يدك عنه
لتضييقه على الناس في حق مشترك بينهم ويؤخذ منه حرمة ذلك عليه وحينئذ فلا حاد أمر بذلك أيضاً
لانه من باب الأمر بالمعروف وهو لا يتقدم بامام ولا نائبه وذكرهم لهم انما هو لتوقف الادمال على
أحدهما (فان استعمل) وأبدى عذراً (أهمل مذهباً قريه) في رأى الامام رقبته ودفع الضرر
غيره فان مضى ولم يفعل شيئاً بطل حقه أما اذا لم يذ كر عذراً أو علم منه الاعراض فله أن يزعمه حالاً
ولا يملكه (ولو أقطع الامام) أظهره بوصف آخر فتنافوا وحذفه لا يستغنى عنه ويصح أن يشير بذلك
الى أن الامام أخص من السلطان لان شأنه أن يحكم على السلاطين المختلفة وان الاقطاع انما هو
من وظيفة الامام دون غيره بخلاف قول (موانا) لتملك رقبته ملكه بمجرد اقطاعه له وألحقه وهو
يقدر عليه (صار أحق باحيائه) بمجرد الاقطاع أي مستحقاً له دون غيره وصار (كالتحجر) في أحكامه
السابقة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير رضى الله عنه أرضاً من أموال بني النضير ورواه
الشيخان وبحث الزركشي ان ما أقطعه صلى الله عليه وسلم لا يملكه الغير باحيائه كالا يتقاضى حياه
ولا ينافى ما تقر ان المقطع لا يملك قول الماورى ردى انه يملك لا يمتنع على شرح المذهب على ما اذا
أقطعه الارض تملك كل رقبته كما هو وأفهم قوله وانا ان ليس له اقطاع غيره ولو مندرسا لكن العمل
على خلافه كذا قيل وفيه نظر لانه ان كان ملكاً لم يحول بحوله أو لغيره من جوفه فملك لبيت المال فيجوز له
كله بل قد يجب عليه ونقل الاذرى عن الفارقى وقال لا أحسب فيه خلافاً جواز الاقطاع للاستغلال
اذا وقف لمن هو من أهل النجدة على ما يلقى بحاله انتهى وفيه نظر بل الوجه ما علم مما مر أن نفع
المجموع وغيره لا للامام الاقطاع لتملك الرقبة وتملك المنفعة فقط بحسب ما رواه من المصلحة سواء
أهل النجدة وغيرهم (ولا يقطع) الامام أى لا يجوز له أن يقطع (الا فادعى الى احياء) حساً
وشرعاً ودعى بدارنا (وقدر اقدر عليه) أى على احيائه لانه لا لا يقطع المنوط بالمصلحة (وكذا
التحجر) لا ينبغي أن يقع من مريده الا فيما يقدر على احيائه ولا جاز لغيره احياء انما هو كغيره
يحرم تحجر الزائد على ما يقدر عليه الوجه نعم لان فيه متاعاً يردى الاحياء ممن غير حاجه له فيه ولو قال
التحجر لغيره آثرته به أو أثم لمقامى صار الشافى أحق به قال الماورى وليس ذلك هبة بل هو تولية
وايثار (والاظهار ان للامام) ونائبه ولو والى ناحية (ان يحصى) بنسخ أوله أى يمتنع وبضه أى يجعل
حتى (بقعة موات) بأن يمتنع من عدم ان يرد الحى له من رعيها (لري) خيل جهاد و (نعم خبره) كوفى

(قوله) ان لاحق لغيره قد يقال
لامانع من بقاء اللفظ على ظاهره
نظراً الى أن الحق في مجموع الموات
ثابت للمجموع المسلمين الحديث السابق
ثم هي لكم متى ولا ترتب على ذلك
محدود (قوله) وأبدى في أصله
بألف (قوله) دون غيره أهل محله
اذالم يتوض الامر الى السلطان
تفويضاً مطلقاً عاماً (قوله) بمجرد
الاقطاع الى قوله وأفهم قوله
في النهاية (قوله) من أموال بني
النضير لانه أن تقول التعيين
بالاموال يخرج الموات لانه ليس
مألهم ولا يصلح حجة لما هنا بل لما
سبقيه السارح قرياً بقوله
أول غير وجود قلنا بل
لا يملكه الغير يعنى لو أحياء شخص
آخر غير المنقطع (قوله) وفيه نظر
بأنه مع ما في المعنى فانه ينقل
المذهب كما هو عادته (قوله) الوجه
ما علم الى انفسل في النهاية

(وصدقوا) نعم (ضالكو) نعم انسان (ضعيف عن النجعة) يضم النون وهو الابعاد في الذهاب
 لطلب الرعي لانه صلى الله عليه وسلم حتى التقيع بالنون وقيل بالياء لجليل السليمن وهو يقرب وادى
 العقيق على عشر من ميل من المدينة وقيل على عشر من فرسخا ومعنى خبر البخاري لاحي الله
 ورسوله لاحي الامثل حماء صلى الله عليه وسلم بأن يكون لما ذكر ومع كثرة الرعي بحيث يكفي السليمن
 ما بقى وان احتاجوا للتعاذر الرعي وذكر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد مطلق المشايخ ويتعزم
 ولو على الامام بخلاف أخذ عوض ممن رعى في حى أو موات (و) الاظهر (انه نقض حماءه)
 وحى غيره اذا كان التقض (للحاجة) بأن ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها في الحى رعاية للمصلحة
 نعم حماءه صلى الله عليه وسلم نقض فلا يقض ولا يغير بحال بخلاف حى غيره ولو الخلفاء الراشدين رضى
 الله عنهم (ولا يحمى) الامام ونائبه (لنفسه) قطعاً لان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم
 وان لم يقع منه خلافاً بين وهم فيه وليس للامام أن يدخل مواشيهم محاماً للسليمن لانه قوى لا لضعيف
 ولو رعى الحى غير أهله فلا غرم عليه قال أبو حامد ولا تعزير وليس للامام أن يحمى الماء العذب بكسر
 أوله أى الذى له مادة لا تقطع كماء عين أو بئر لنحوهم الجزية * (فصل) * في بيان حكم منفعة الشارع
 وغيره من المنافع المشتركة (منفعة الشارع) الأصلية (المرور) فيه لانه موضع له (ويجوز
 الجلوس) والوقوف (به) ولولذمى (لاستراحة ومعاملة ونحوهما) كالتنظر (اذ لم يضيغ على
 المارة) خبر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام موضع النهى عن الجلوس فيه لنحو حديث الأنا يعطيه
 حقه من غض نصر وكف أذى وأمر بغيره (ولا يشترط) في جواز الانتفاع به ولولذمى (اذن
 الامام) لألباق الناس عليه بدون اذنه من غير تكبير وسيأتي في المسجد انه اذا اعيد اذنه تعين
 فيجتمعل ان هذا كذلك ويحتمل الفرق بأن من شأن الامام النظر في أحوال العلماء ونحوهم دون
 الخاسين في الطرق ولا يجوز لأحد أخذ عوض ممن يجلس به مطلقاً ومن ثم قال ابن الرفعة فيما ينفعه
 وكلاء بيت المال من بيع بعضه من ائمن انه فاضل عن حاجة الناس لا أدرى بأى وجه يلقى الله تعالى
 فاعل ذلك وشنع الأذرى أيضاً على بعضهم خافات الانهار وعلى من يشهد أو يحكم بأنها بيت المال
 قال أعنى الأذرى وكالشارع فيما ذكر الحجاب الواسعة بين الدور فانها من المرافق العامة كفى البحر
 وقد أجمعوا على منع اقطاع المرافق العامة كفى الشامل وتعين عمله على اقطاع التليل لان الاصع
 عندنا جواز اقطاع الارتناق بالشارع أى بما لا يضر منه بوجه فيصير كالمتجر كالشارع حرم مسجد
 لم يضر الارتناق به أهله بخلاف رجة لانها منه وحكى الأذرى قولين في حل الجلوس في أفنية المنازل
 وحر بها بغير اذن ملاكها ثم قال وهذا انما يأتى ان علم الحريم أمافى وقتها هذا فى الامصار ونحوها
 التى لا يدرى صنيف صار الشارع فيها شارعا فيجب الحزم بجواز القعود فى أفنيها وان لا اعتراض
 لار بابها اذ لم يضر بهم وعليه الاجماع الفعلى انتهى واعتمدوه بل قال شيخنا انه فى الحقيقة كلام أعنى
 ولا اشكال فى ان خرق الاجماع ولو فعلاً محرم على مفتى زماننا وحاكمه لا لتفاءل الاجتهاد عنهما فان
 فرض وجود مجتهد فظاهر كلامهم انه يحرم أى الخرق فى الاجماع الفعلى كالقولى وهو الوجه انتهى
 وانما يتجه ذلك فى اجماع فعلى علم سدوره من مجتهدى عصره فلا عبرة باجماع غيرهم وانما ذكر هذا لان
 الأذرى وغيره كثير ما يعترضون الشيخين والاصحاب بأن الاجماع الفعلى على خلاف ما ذكره
 فاذا علمت ضابطه الذى ذكرتم به رد عليهم الاعتراض بذلك لانه لا يعلم ان ذلك اجماع مجتهدى عصره ولا
 نعم ما ثبت فيه ان العامة تفعله وحرر اعصار المجتهدين عليه مع علمهم به وعدم انكارهم له يعطى حكم
 فظهم كما هو ظاهر فقام له (وله تظليل مقده) فيه (بشارية) تشديد الياء منسوج بقصص الحصى

* (فصل منفعة الشارع) *
 (قوله) اذا اعيد اذنه تعين فيجتمعل
 الخ يؤيد الاحتمال الاول انه اذا
 اعيد الاذن فتركه مؤد الى التفتة
 والانتزاع بالجلوس بدونه (قوله)
 ممن يجلس به مطلقاً صادق بأخذ
 المستحق الجلوس به ليس به مقياس
 تجوز أخذ العوض على النزول
 عن الوظائف تجوز به فلتأمل
 (قوله) قال أعنى الأذرى الى آخره
 فى الغنى والنهاية (قوله) اجماع
 مجتهدى عصره المراد بالاجماع
 المطلق المستقل أو ولو بالنسب
 محتمل تأمل فان أريد الاصل
 قوله وانما يتجه الخ وان أريد ما يعم
 الثا فى عقب كلام الأذرى
 وغيره محتمل تأمل لاسيما مع تقرير
 ما أفاده بقوله نعم ما ثبت الخ

(قوله) مما لا نرى فيه إلى المتى في النهاية (قوله) أي موضع إلى قول المصنف ولو جلس في النهاية (قوله) في الشارع إلى التنبه في النهاية (قوله) تنبيه ما فهمه لا تأمل حاصل هذا التنبيه فإنه لا يتخو عن غربة إذا الكلام في الشارع الذي يتبع تمليكه (قوله) أي محل جلوسه إلى قول المصنف ولو جلس في النهاية لا قوله ومحلّه وإن لم يعتد وإلا اشترط (قوله) أن أفاد أو استفاد الخ كان وجهه أنه حينئذ الاستماع به عام ولو في المال فاشبهه المشتق والمدرس بخلاف بلعيد لا يرجح منه أفادة ولا استفادة مطلقا وإن كان شابا على فعله فتنبه قاصر فاشبهه المصلح وعليه فينبغي أن يأتي فيه ما يأتي نظيره في المصلح أنه يصير أحق به في غير ذلك المجلس الذي جلس فيه بخلافه بالنسبة لذلك المجلس إذا فارق له يعود ثم رأيت قول الشارح الآتي وظاهر أن مثلهما كل عبادة قاصر تنفع الخ وظاهر إطلاقهم أفاد الخ أي في الجملة ولو مسألة أو مسألة قليلة فليأمل (قوله) لا تختلف المقام الخ يتردد النظر في تطوّل سنة الطواف زيادة على الوارد وهل يستوفي غاية كمال التسبيحات والأذكار أو أقل الكمال وكذا القول في الجلوس عقبها للدعاء فلتأمل ويجوز (قوله) لم يعينه الشارع لهما كصلاة النفل مثلا وجلوس للاعتكاف (قوله) ولو صليا إلى قول المصنف ليعود في النهاية

(وغيرها) مما لا نرى فيه أي عرفا كما هو ظاهر على المارة كقول لا يعتاده دون نحو بناء وبتحج حواز وضع سر لم يضيق به (ولو سبق إليه) أي موضع من الشارع (إنسان) وتنازعا ولم يسعهما معا كما هو ظاهر (أقرع) بينهما وجوبا فلا مرجح ومن ثم لو كان أحدهما مسلما مقدم لأن اشتغال الذي بدأنا انما هو بطريق التسبيح لنا وان ترتبنا قدم السابق (وقيل يقدم الامام) أحدهما (برأيه) أي اجتهاده كمال بيت المال (ولو جلس) في الشارع لخواستراحة طول حقه بمجرد مفارقتها وان نوى العود أو (للعاملة) أو صناعة يحمل وإن الله (ثم فارقة تاركها خرفة أو متقللا إلى غيره بطل حقه) منه ولو لمقطع كما يحسنه الأذرع لا عرائنه عنه * (تنبيه) * ما فهمه من جواز الاعراض للقطع مطلقا فيه نظرو الوجه أن هذا خاص باقطاع المنفعة فقط أما قطع الرقبة فهو بالقبول أي عدم الرد فيها يظهر أخذنا مما يأتي في التذمرك ملكه فلا يزول ملكه بالاعراض عنه (وان فارقته) أي محمل جلوسه الذي التزمه ولو بلا عذر (ليعود) إليه وألحق به ما لو فارقته بلا قصد عود ولا عذمه (لم يطل) حقه لخبر مسلم إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به ويجرى هذا في السوق الذي يشام في كل شهر مرة مثلا وغيره الجلوس في مقعده مدة غيبته ولو للعاملة (الأن تطول مفارقتها) ولو لعذر وان تركه في متاعه (حيث يقطع معاملة غيره ويأثرون غيره) هو لازم لمقابله فيلحق حقه حينئذ ولو لمقطع كما في أصل الروضة وإن أطالوا في رده لا تنافي عرض تعين الموضع من كونه يعرف في عمل (ومن ألف من المسجد موشعا يفتي فيه ويقرئ) فيه قرأنا أو علما شرعيا أو آلهة والواو بمعنى أو (كالمجالس في شارع) ففهمه من التفصيل لأن له غرضا في ملازمة ذلك الموضع ليلتقيه الناس (وقيل يطل حقه) بقائه وأطالوا في ترجيعه وتلا وعني وأفهم المتأني لا يشترط إذن الامام ومحلّه أن لم يعددوا الاشتراط وجلوس الطالمب يحمل بين يدي المدرس كذلك أن أفاد أو استفاد فيختص به والا فلا (ولو جلس فيه) جلوسا من الزاكناف المقام المانع للطائفتين من فضلة سنة الطواف ثم فانه حرام على الأوجه وبخزم غير واحد وألحقوا به بطل السجدة وان لم يتيسر قالوا ويعرفوا ذلك مع العلم بمنعه ونوع في شريم الجلوس بما لا يجدي ومنه التردد في المراد بخلاف المقام ويرد بان المراد به ما يصدق عليه ذلك عرفا كما هو ظاهر والله وضع من المسجد فكيف يعطل عما وضع المسجد له وإن صلاة سنة الطواف لا تختص به ويرد بان امتناعه بقية أجزاء المسجد ~~بكون~~ كون الشارع عنه من حيث الأفضلية لهذه الصلاة ووقوف امام الجماعة فيه فلم يجز له أحد تفوقه بجلوس بل ولا صلاة (لم يعينه الشارع) لهما من حيث الأفضلية وأنه يلزم عليه تعجيل محل من المسجد عن العبادة فيه لا احتمال فعل عبادة أخرى ورتبان محمل التحريم كقصر في الجلوس فيه في وقت يحتاج الطائفتان لصلاة سنة الطواف فيه ولو كلام في جلوس لغیر دعا عقب سنة الطواف لانا من توابعها (الصلاة) ولو قبل دخول وقتها وظاهر أن مثلهما كل عبادة قاصر تنفعها عليه كسراة أو ذكر كصراة أحق به فيها ولو صليا في الصف الأول (لم يصير أحق به في) صلاة (غيرها) لأن لزوم بقعة معينة للصلاة غير مطلوب بل ورد المنهى عنه وحينئذ فلا نظر في الأفضلية الصف الأول لأن ذلك لم يتغير في بقعة بعينها ولا الأفضلية القرب من الامام أو جهة العين وان اختلف في موضع بعينه لم يقرر من النبي الشامل لهذه الصورة فزال اختصاصه عنها لمفارقته بعد الصلاة حتى لا يالنها فيق في رياء ونحوه وبه يفرق بين هذا وما مر في متاعه الاسواق إذا عيان البقع فمعه مودة يختلف فيها الغرض ولا كذلك هنا أما الجواب بأنه لو تركه موضعه لزم ادخال نقص بقطع الصف لولمات الأبعد الاحرام فترد بان لم يأنه التفرقة بين حجة قبل الإقامة فيبقى حقه وبين أن يتأخر عنها فيطل حقه وهم لم يقولوا بذلك (فلو فارقته) ولو قبل

دخول الوقت على الوجوه (الحاجة) كاجابة داع وتجدد وضوء (البعود) أولا بقصد شئ فيما يظهر
أخذ اماماً ويحتمل الفرق (لم يسطر اختصاصه في تلك الصلاة في الاصح) فيحرم على غيره
العالم به الجلوس فيه بغير اذنه أو بغير رضاه كما هو ظاهر (وان لم يترك ازاره) فيمنع غير مسلم السابق
آتينا من ان أقيمت الصلاة وواصلت الصفوف فالوجه كجنته الاذرى سد الصف مكانه أى وان كان
له سجادة فيمنعها برجله من غير ان يرفعها عن الارض لئلا تدخل في ضمانه كما يشهدهم بالاولى قول
البعوى انه لو وضع برجله على شئ مطروح محتاملاً ضمنه لنوة استيلائه عليه حينئذ لكن خالفه المتولى
فقال لو رفعه برجله لم يعرف جنسه ولم يأخذه فضاغ بل ضمنه لانه لم يحصل في يده وأيد شارح هذا بأن
رفع السجادة برجله غير ضمن انتهى وفيه نظر لان صورتها من جزئيات ماقاله المتولى الا ان
يثبت عن الاحتجاب انهم صرحوا بمجاذ كبر فيها فيكون مضعفا لما أفهمه كلام البعوى أما اذا
فازقه لا لغيره أو به لا لبعود فطل حقه مطلقاً وخرج بالصلاة جلوسه لا عتكاف فان لم يمتد به بطل
حقه بخروجه ولو لم حاجة والألم يطل حقه بخروجه أثناء الحاجة * فأئدة * أفتى القفال بمنع تعليم
الصبيان في المسجد لان الغالب اضرارهم به وكلفه في غير كمال التمييز اذا اساءهم المعلم عملاً باليق بالمسجد
ويمنع جالس به اتخذه نحو يسوع او حرقه ومستطرق حلقة علم (ولو سبق رجل الى موضع من رباط) وهو
ما بيني لنحو سببني المحتاجين فيه واشتهر عرفاً في الزاوية وانما قد تضاف المسجد وقد تضاف المدرسة
وقد تضاف الرباط فعمل فيها يعرف محلها المطردة والابعد يعرف أقرب محل اليه كما هو قياس نظائره
(مسبل) وفيه شرط من يدخله وكذا الباقي (أو فقيه الى مدرسة) أو متعلم قرآن الى ما بينه (أو صوفى
الى خانقاه) وهي بالجمعة ديار الصوفية (لم يزعج ولم يسطر حقه بخروجه لشرعاً حاجة ونحوه) من
الاعذار وان لم يترك متاعاً ولا نائباً لعموم خبر مسلم وقيد به ابن الرفعة بما اذا لم يستحسن لذلك ناظر
أو استأذنه أو الاذحق له علماً بالعرف في ذلك وبواقفه اعتبار المصنف كلب الصلاح اذنه في سكنى
بيوت المدرسة ولم يعتبر المتولى اذنه في ذلك وينبغي حمله على ما اذا اعتد عدم اعتباره متى عين الواقف
مدة لم يزد عليها الا اذا لم يوجد في البلد من هو بصفته لان العرف يشهد بان الواقف لم يرد شعور مدرسته
وكذا كل شرط شهدا لعرف بتخصيصه قاله ابن عبد السلام وعند الاطلاق نظر الى الغرض المبني
له ويحمل بالمعتمد المطردة في مثل حالة الوقف لان العادة انطردة في زمن الواقف اذا علم بها تنزل منزلة
شرطه فبشرع متفق ترك التعليم وصوفي ترك التعبد ولا يزداد في رباط مارة على ثلاثة أيام الا ان عرض
نحو خوف أو تلج فيقيم لا تنصاه ولغير أهل المدرسة ما عتد فيها من نحو نومهم واشرب واهم من مهابها
لم ينقص المانع حاجة أهلها على الوجوه وأفهم ما ذكر في العادة ان بطالة الازمنة اليهودية
الآن في المدارس حيث لم يعلم فيها شرط واقف تمنع استحقاق معلومتها ان اذ عاهدت تلك البطالة
في زمن الواقف حالة الوقف وعلم بها أما خروجه لغيره عند فطل به حقه كمن لو كان له ذرو طالت
غيبته عرفاً ولغيره الجلوس محلّه حتى يحضر * (فصل) * في بيان حكم الاعيان المستتركة
(المعدن) هو حثمة البتة التي أودعها الله تعالى جوهرها ظاهراً وباطناً سميت بذلك لعدون
أى اقامتها أثبت الله فيها والمراد ما فيها (الظاهر وهو ما يخرج) جوهره (بلا علاج) في بوزه
وانما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر أوله وينجز فقهه دهن معروف (وكبريت) بكسر أوله
أصله عين تسمى فاذا اجمد ماؤها صار كبريتاً وأعز الا حرقه يقال انه من الجوهر ولهذا يضئ في معدنه
(وقار) أى زفت (وموميا) بضم أوله وبالواو حكى التصريح ببقية الماء في بعض السواحل فيجمد
ويصير كالنار وقيل بحجارة سود البعن ويؤخذ من عظام دوق الصنفار شئ يسمى بذلك وهو نجس

(قوله) أولاً بقصد شئ الى قوله كما
يقع في النهاية (قوله) سدا الصف
مكانه عبارتها ولا عبرة كما أفهمه
كلام المصنف بفرش سجادة له قبل
حضوره فالغير تختبئها برجله الخ
(قوله) لا لبعود قياساً ما بينه أن يقال
بقصد أن لا يعود (قوله) وخرج
بالصلاة الى السائدة في النهاية
والغنى (قوله) لنحو يسوع صادق
بمع الكتب والمصاحف وقوله
أو خرقه صادق بالكفاية وهو واضح
فيها وان عمت به السابغى (قوله)
وقيد شرط الى الفصل في النهاية
الاقوله وهي بالجمعة ديار الصوفية
(قوله) وديار الصوفية الاولى
أن يقال هي الصوفية كالمدرسة
للعلماء انما دار عظمتها تشمل على
محل متسع يجمع فيه الشيخ ومريده
للاصلاة ونحوها وعلى اماكن
مختصرة يختل فيها كل شخص على
انفراد فيه لذلك ونحوه ويشبهه
انفراد الزاوية عند العرب
وكان أصلها خانة أكاه ومعناه
بيت صاحب الحضور والشعور لار
الذين هم أصحاب حقيقة استشعرو
حقيقة الامر على ما هو عليه ثم
تختصوا وأقاموا بقضية ما عرفوا
(فصل المعدن) *
(قوله) في بيان أحكام الى قوله
لكن أشار بعضهم في اثباته
الاقوله أى وهي الاتجار الى وصيد
البحر وقوله لاولى الامر الى قوله
وما ذكره

(ورام) بكسر أوله جري على منه دور الطبخ (واشجارها) وجص ونورة ومدر ونحوها ياقوت وكل وملح
ما في وجبل لم يجزج الى حفرو تعب وألحق به قطعة نحو ذهب أظهرها السبل من معدن (لا يملك) بقعة
ونبلا (بالاحياء) لمن علمه قبل احيائه (ولا يثبت فيه اختصاص بتجحر ولا اقطاع) بالرفع من
سلطان بل هو مشترك بين المسلمين وغيرهم كالماء والكلاء لما صرح انه صلى الله عليه وسلم أقطع رجلا
ملح ما قرب أي مدينة قرب صنعاء كانت به بالقيس فقال رجل يا رسول الله انه كالماء العذ أي بكسر
أولها لا اقطاع لشعه قال فلا ذن ولا اذن ولا اجتماع على منع اقطاع شارع الماء وهذا مثلها يحتاج الى الحاجة
العامه وأخذها بغير عمل ويمنع أيضا اقطاع وتجحر أرض لاخذ نحو خطها أو صيدها وبركة لاخذ
سبحها وفي الأنوار من المشترك بين الناس الممنوع على الامام اقطاعه الآية وتجارها أي وهي
الاشجار النابتة في الاراضي التي لا مالك لها وصيد البر والبحر وجواهره قال غيره ومنه ما يقيه البحر
من الغنم فيه ولاخذ لحي لولي الامر فيه خلاف ما يرويه جملة الولا انتهى وبأني في النقطة تفصيل
في الغنم وبأني ما ذكره في الآية وتجارها ما في التنبيه من أن من أحيامها مالك ما فيه من الخيل
وان كثر ليكن أشار بعضهم الى الجميع بقوله ما فيه مقرر وخزي عليه الاحتجاب وعلاؤه بأنه تابع وفارق
المعدن الظاهر بأنه مشترك بين الناس كلناهل والكلاء والخطب والاجماع معتقد على منع اقطاع
مشارع الماء فكذا المعدن الظاهر بجماع الحاجة العامة وأخذها بغير عمل انتهى فالاول محمله على ما
اذ قصد الآية لا محلهما والثاني محمله ما اذا قصد احياء الارض المشتركة على ذلك فعلم ان من ملك أرضا
بالاحياء ملك ما فيها حتى الكلاء والاطا قهما انه لا يملك في حله على ما ليس في مملو ولا على عدم ملكه
هو أحي به أما ما لم يعلم به الا بعد الاحياء فيملكه بقعة ونبلا اجماعا على ما حكاه الامام وما ما فيه علاج
كان كان بقرب الساحل بقعة لوحقرت وسبق الماء انها تظهر الملح فيملك بالاحياء ولا امام اقطاعها
(فان ضاق قلبه) أي الحاصل منه عن اثنين تسابقا اليه ومنه في هذا الباطن الآتي (قدم السابق)
منهما اليه لسيبته وانما يقدم (بقدراجته) عرفا فإخذ ما تقتضيه عادة أمثاله ويطلب حقه
بأنصرفوا ان لم يأخذ شيئا (فان طلب زيادة) على حاجته (فالأصح ازعاجه) لشدة الحاجة الى
العادن وبفارق ما مر في نحو مقاعد الاسواق ومحل الخلاف ان لم يضر الغير والا ارجح خزا (فولجاء)
اليه (معاً) أو جهل السابق (أقرع) بينهما وان كان أحدهما غنيا (في الأصح) اذ لا مرجح وان وسعهما
اجتمعا وليس لأحدهما ان يأخذ أكثر من الآخر الا برضا كذا في الجواهر وحل على أخذ
الاكثر من البقعة لا التيل فله أخذ الاكثر منه (والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج
كذهب وفضة وحديد ونحاس) وفيروزج وياقوت كقالاته وسائر الجواهر المبتوتة في الارض
(لا يملك) محله (بالحفر والغسل) مطلقا ولا بالاحياء في موات على ما يأتي (في الاظهر) كالظاهر
وفارق الموات بان احياءها متوقف على العمارة وهي مناسبة لها واحياءه متوقف على تجحيره
بالحفر وهو غير مناسب له ومن ثم لو استقل بالاحياء لم يملك مطلقا كما عليه السلف والخلف وخرج
محله ليله فيملك بغير اذن الامام بالاخذ قطعاً لا قبيل الاخذ على العمدة وأهم سكوتهم عن الاقطاع
هنا جوارزه وهو الاظهر للاتباع لكن اقطاع ارفاق لا تمليك نعم لا يثبت فيه اختصاص بتجحر
كالظاهر (ومن أحيامها أقطرها فيه معدن باطن ملكه) بقعته ولا تمنع أجزاء الارض التي
ملكها بالاحياء بخلاف الركز ومع ملكه للبقعة لا يملك ما فيها قبل أخذه على ما قاله الجوري وفضية
كلام السبكي تضعيفه وهو الوجه وخرج بقوله فظهر المشعر بأنه لم يعلم حال الاحياء ما لو علمه وبني
عليه دارا مثلا فيملكه دون بقعته لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة فالقصد فاسد ومع ملكه لا يتجزأ

(قوله) ومدر كذا في أصل الروضة
وينبغي ان يتأمل المراد به فانه الآن
على ما أشهر تراب فيه شدة واتقول
بالحلق عدم ملكه مشكلا (قوله)
نحو خطها يدخل فيه الكلاء وهذا
مخصص لما تقدم من جواز اقطاع
الموات ولو تعلق كما في موات
في موات لم يشتمل على شيء من
الاعيان التي تعم الحاجة اليها
كالخطب والكلاء والصيد
فلما مل ولحقه روهل يأتي فيه
نظير الجميع الآتي في كلام الشارع
فثبت قصد الاقطاع نحو الخطب
المستوعب حيث قصد الارض
لم يمتنع ودخل ما ذكرنا وعليه
فواضح ان الاقطاع انما يجوز
بالصلحة فثبت كان اقطاع المذكور
مضرا بغيره مما يقرب الى الموات
المذكور من بادية او حاضرة
فدنبني منه (قوله) فعلم ان من
ملك الى قوله فيملكه دون بقعته
في النهاية الا قوله وان كان أحدهما
غنيا وقوله ومن ثم لو استعمل الى قوله
وخرج والا قوله بخلاف الركز

سبعة لآن مقصوده النيل وهو مجهول وبما قررت في المعدنين وبسببهم ما من مله لآل عند العلم
في الباطن وللمبعة عند الجهل فهم اعلى المعتمد من اضطراب في ذلك يعلم ان في تسديه بالباطن هنا
فائدة لما بينهما من التخاليف في النيل عند العرف لا اعتراض عليه (والماء المباح) بان لم تملك
(من الاودية) كالنيل (والعيون في الجبال) وبحوها من الموات وسيل الامطار (يستوى
الناس فيها) لخرابي داود الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلاء النار وصنع ثلاثة لا تمنع الماء والكلاء
والنار فلا يجوز لاحد تحجيرها ولا لآل امام اقطاعها اجماعا وعند الازدحام وقد ساق الماء أو مشرع
يقدم السابق والا أقرع وعطشان على غيره وطالب شرب على طالب سقي وليس من المباحة
ما جهل أصله وهو تحت يد واحد وجماعة لان البدل انك قال الازدحام ومعه ان كان منعه
من مملوك لهم بخلاف ما منعه موات او خمر من غير عام كدجلة فانه باق على ابحاثه ويعمل فيما جهل
قدره ووقته وكيفية في المشارب والمساق وغيره بالعادة المطردة لانها محكمة في هذا وامثاله وأقضى
بعضهم فيمن لا أرض شرب من ماء مباح فعطلة آخر بان أحدث ما يجربه الماء عنه بانه بأثم عليه
أجرة منفعة الأرض مدة تعطيلها لو سقيت بذلك الماء وقال جرى على ذلك جمع متأخرون في نظيره انتهى
وليس يصح بالنسبة للأجرة لقولهم لو منعه عن سوق ماء الى أرضه فتلغ لاشمان عليه انتهى وما هنا
مثله بجامع انه لم يستول فيما على الأرض بوجه وانما ضمن فرخ حمامة بذهبها لآل لانه كالجزء
منها وفي ثلاثة لهم ثلاث مساق من ماء مباح أعلى وأوسط وأسفل فأراد ذو الأعلى ان يسقي من
الأوسط برضا صاحبه بان الذي الأسفل منعه لثلاث فاستدل بذلك فيستدل به على ان لشريا من الأوسط
انتهى وفيه نظر لان الشريكين ثور ثم ما يمنع تلك الدعوى نظير ما مر في السكة غير النافذة
على ان التقادم هنا لا يدل على ذلك لما يأتي عن الروضة انه انما يدل اذ لم يكن لها شرب من محل
آخر وفيمن له أرضان عليهما فوسطى فسقي لآخر تشرب من ماء مباح كذلك فأراد ان يجعل
للثانية شربا بمسئلة لالشري باعها ثم يرسل من هو أسفل منه وأراد هذا منعه بانه ليس له منعه اذ لا تنزير
عليه وليس فيه تأخير لسقي أرضه بل ربما يكون وصول الماء اليه اذا شرب باعها أسرع منه اذا شرب
مرتا (فان اراد قوم سقي أرضهم) يفتح الرأى ثلاث من ماء مباح (فما سقي الأعلى) مرة
أو أكثر لان الماء المات يحتاج وزا أرضه فهو أحق به مادامت له حاجة (فالأعلى) أي الأقرب للنهر
فالأقرب وان هلك زرع الأسفل قبل انتهاء التوبة اليه أما اذا اتسع فسقي كل متى شاء هذا كاه
ان أحيا وبعها أو جهل الحال أمالو كان الأسفل أسبق احياء فهو المقدم بل له منع من أراد احياء
أقرب منه الى النهر كما مر به جمع واقتضاء كلام الروضة لثلاث يستدل بشربه بعد على انه مقدم عليه
ولا يتأفقه ما مر آتفالا ما هنا بتعذر رفعه فيقوى الاستدلال بتخلاف رضا المال فان الغالب
الرجوع عنه من المآل اومن وارثه فلم يوجد ما يستدل به من أصله وأيضا فالأرض هنا لا شرب لها من
محل آخر بخلافها فيما مر كما سبق ثم من وليه في الاحياء وهكذا ولا عبرة حينئذ بالقرب من النهر ولو
استمرت أرضون في القرب للنهر وجعل المحيي أولا أقرع للتقدم ولهم منع من أراد احياء موات وسقيه
منه ان شقيق عليهم كباقي (وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين) لما صغ من قضائه صلى الله عليه
وسلم بذلك وبحث الازدحام المراد جانب الكعب الأسفل وخالفه غيره ما احتججا بآية الرضوء ويرد بان
الدال على دخول الغيا في تلك خارجي وجد ثم لا هنا والتقدير بما هو مواعليه الجمهور واعتروا بان
الوجه انه يرجع في قدر السقي للعادة والحاجة لا اختلافها زمانا ومكانا فاعتبرت في حق أهل كل محل
بما هو المتعارف عندهم والخبر جار على عادة الحجاز قيل النخل ان أفردت كل محوض فأعادته ملوؤه

(قوله) بان لم تملك اني قول المصنف
فان أراد في النهاية الاقوله وفيه نظر
لان الشريكين الى قوله وفيمن له أرضان
وعلم ذكره لنظر في المسألة الثانية
تابع فيه الشارح في نسخة المرجوع
عنها فان النظر المذكور من المختات
بها مش أصلا بخطه (قوله) وجرى على
ذلك جمع ممن جرى عليه الكمال الرداد
ولله النضر والوجيه ابن زياد قال
الكمل وهو الذي يتبع العمل في هذا
الزمان قال الوجيه ففالمصنف
انتهى (قوله) يفتح الرأى الى قول المصنف
وما فرقت في النهاية الاقوله ولا يتأفقه
الى قوله ثم من وليه وقوله ولهم منع الى
المتن وقوله أي الأقرب للنهر فالأقرب

والا اتبع عادة تلك الارض انتهى ولا حاجة لهذا التفصيل لان كل من قسمه لم يخرج عن العادة
في مثله فتملكه كالمهم (فان كان في الارض الواحدة (الارتفاع) من طرف (واختناض) من طرف
(أفرد كل طرف بسق) لثلاثين ذراعاً في المنخفضة على السبعين لوسقياً بما عاين في أحدهما
حتى يبلغوا ما يمد عنها ويرسله الى الآخر (وما أخذ من هذا الماء) المباح (في اناء ملك على
الصحيح) بل حكى ابن المنذر فيه الاجماع ولا يصير شرى كما عادت اليه اتفاقاً وكم أخذ في اناء سوية
لنحو بركة أو حوض له مسدود وكذا دخوله في كثران دولابه كما أتى به ابن الصلاح وخرج بذلك دخوله
في ملكه بنحو سبيل وان حفره راحتي دخل فانه لا يملكه بدخوله لكنه يكون أحق به بل جرياً في موضع
على ان يملكه وينبغي حمله على ما اذا أحرز محله بالتفعل عليه ونحوه (وحافر بئر عوات للارتفاق)
لنفسه لشربه وشرب دوابه منه لا للملك (أولى بما تم) الذي يحتاجه ولو لزرعه (حتى يتغل)
سببه اليه فان ارتحل بطلت أحقيته وان عاد قال الأذري الم يرتحل الحاجة بنية العود ولم تطل غيبته
وأما إذا حفرها للارتفاق المارة أولاً بقصد نفسه ولا المارة فهو كالمهم فيشترك الناس فيها
وان لم يملكه بوقتها وليس له سدها وان حفرها لنفسه لتعلق حق الناس بها (والحفرة) في الموات
(للملك أو) الحفورة بل التابعة بالحفر (في ملك عاك) حافرها ومالك محلها (ماء في الاصع)
لانه نماء ملكه وانما جاز لمكتري دارا لا تتسع بماء يثرها لان عقد الاجارة قد يملك به عين بها كالبين
وقضية المعلن منع البيع والتعليل جوازها لان يسال هو ملك ضعيف لمصلحة التبعية فنصرت على
اتخاذها وبعبارة الحاجة فلا يتعدى ذلك لبعده وهذا هو الوجه ومن ثم أقنيت في مستأجر حام أراد بيع
ماء من بئرها بجمعه لما ذكره لان البيع قد يوثق لتعطيلها فيضرب ذلك بوجرها (وسواء ملكه أم لا يلزمه
بذل ما فضل عن حاجته) ولو لزرعه (لزرع) وشجره لغيره أماعلى الملك فكشتر المملوك وأماعلى
مقابله فلانه أولى به لبقه (ويجب) بذل الناضل عن حاجته الناجزة كقايده الماوردى قال الأذري
محله ان كان ما يختلف منه يكفيه لما يطرأ لأعوض قبل أخذه في شوائه (لماشية) اذا كان بشره
كلاً مباح ولم يجز صا حها ماء آخر مباحا (على الصحيح) بأن يمكنه من سقمها منه حيث لم يضرب زرع
ولا ماشيته والاخر أخذه أو سقيه المباح حيث لا تضر زرعاً على الواحدة للاحد في ذلك والحكمة
الروح هذا ان لم يوجد انظر الى الواجب بذله لذى روح محترمة كادى وان احتاجه لماشية
وماشية وان احتاجه لزرع وجوز ابن عبد السلام الشرب وسقى الدواب من نخوجر جدول مملوك لم يضرب
بمالكه اقامة للاذن العرفي مقام اللفظي ثم توقف فيما اذا كان النخوجر أو وقف عام ثم قال
ولا أرى جواز ورود ألف ابل جدد ولا ماؤه بمراتهسي وهذا معلوم من قوله أولاً لم يضرب بمالكه
(والقناة المشتركة) بين جماعة لا يتقدم فيها أعلى على أسفل ولا عكسه بل (يقسم ماؤها) المملوك
الجارى من نهر أو بئر قهر اعلم ان تنازعاً أو نفاق لكن على وجهه لا يتقدم شريك على شريك وانما
يحصل ذلك (بنصب خشبة) مثلاً مستواً أعلاها وأسفلها بمجل مستواً ألحق بالخشبة ونحوها بناء
جدار به تثب بحكمة الجص (في عرض النهر) أي فم الجرى) فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على
قدر الجص (من القناة) لانه طريق الى استيفاء كل حق وعند تساوى الثقب وتساوت الحقوق
أو عكسه يأخذ كل بند حصته فان جهل قدر الحصص قسم على قدر الاراضي لان الظاهر ان الشركة
بحسب الملك وقبل يقسم بينهم سواء أطال البلقني في ترجحه هذا ان اتفقوا على ملك كل منهم
والارجح بالقرينة والعادة المطردة في ذلك كمرتان قلت ينافى ما رجحه المصنف ماذا كرهه كالرافض
في مكاتبين خيس ونفيس كونا على نخوم متفاوتة بحسب قيمتها فاحضراً ما لا وادعى الخسيس انه

(قوله) ولا يصير شرى كما عادت اليه
عبارة والوجه عدم حرمة صبه عليه
والسرق بينه وبين رعى المال فيه
ظاهر انتهى ونحوه في الغني وعبارة
وهل يحرم عليه رده لان فيه نسياع مال
كما لورى في البحر فلما فانه يحرم عليه
ظاهر كلامهم عدم الحرمة وقد سئل
عن هذه المسألة قبل ذلك وما أجبت
فيها بشئ وقد ظهر لي الآن عدم الحرمة
لما قيل ان الماء لا يملك بحال انتهى (قوله)
بنحو سبيل صادق بالطر النازل
في ملكه (قوله) اذا أحرز محله بالتفعل
هل مثله ما اذا كانت أرضه منزلة عن
أرض الوادي بحيث ان ما دخل إليها
واستقر فيها لا يخرج منها فانما حتمت
تصير كالخوض المسدود أولاً محل تأمل
(قوله) لنفسه الى قوله وقضية المعلن
في النهاية (قوله) ولو لزرعه الى قول
المصنف والقناة في النهاية (قوله) بلا
عوض الخ متعلق ببذل الناضل وقوله
نحو اناء يدخل فيه مجتمع الماء كالبركة
(قوله) وهذا معلوم من قوله الخ فليتأمل
والظاهر الجواز لانه لم يسن قوله الخ فليتأمل
فان سواب العبارة عدم الجواز ويكون
في الكلام سقط (قوله) بين جماعة الى
قوله وفيه أيضاً لو أراد احصاء في النهاية
(قوله) من نهر أو بئر قهر ان كان المراد بئر
القناة فظاهر او بئر الساقية والدولاب
فالبين وجهه اخراج الماء الى القناة
هل يصحون بطريق اشتراكهم
في الآلات ثم قيمته بعد صيرورته في القناة
على الوجه الآتي ينبغي ان يراجع ويحتر

(قوله) وليس لاحد ان يسقي عيائه الخلاقه قد بنا في ما يأتي من قوله ولوزاد نصيب أحدهم من الماء الخ حيث صرح بان له التصرف في الزائد كيف شاء ومنه ما لو سقي به أرضا له أخرى وقد يقال ما هنا في الماء المباح فانه ليس له فيه نصيب مقدار حتى يتحمل مساواته لرى الأرض وزياد عليها واغاله سقي أرضه بقدر الحاجة فلوا أراد سوق هذا الماء المستحق (٣١٥) أو بفضه الى أرض له أخرى لاستحقاق لها في هذا النهر المباح لأدنى الى اثبات

استحقاق لم يكن والى الاضرار بالشركاء عند الضيق وما يأتي في نهر ملوك له من نصيب مقدار وقد يزيد على رى أرضه فتصرف فيه كيف شاء لانه ملكه فلتأمل ثم رأيت في فتاوى السهمودي نقل كلام الروضة واعتمد ونقل عن الخادم قال انه المتجه ونقل توجه الجواز وعن قال بالجواز المتولى وبعض الاحتجاب وصححه صاحب الكافي انتهى والحاصل ان كلام الروضة ان كان شمولاً على ما ذكرناه فلا إشكال فدون ان كان مفروضاً في النهر المملوك فالمتجه الجواز والله أعلم (قوله) احياء موات وسقيه يؤخذانه اذ لم يرد السقي منه فلا يمنع من احياء (قوله) واذا منع من احياء الخ كانه رحمه الله فهم ان المنع في عبارة الروضة عائد

الى الاحياء فقط وليس بمقتضى بل يحفل عوده للسقي فقط ولهما معا كما هو واضح (قوله) وفي كون ذلك اشاعه الخ ان حمل ذلك على النهر المملوك كما تقدم في الحاشية السابقة أو حمل على ما اذا سده وقفل عليه كما تقدم فلا وجه لظهور النظر بل الحرمة محتملة لدخوله على هذا التقدير في عموم اشاعة المال وان فرض في ماء مباح باق على اباحته فالنظر واضح بالنسبة لشمع اشاعة مال وبق النظر في ان اشاعة الاختصاص هل تلحق باشاعة المال لانه تقويتا امتناع مباح وان لم يجر عليه حكم المال شرعا فلم يسم مالا وان كان في معنى المال ينبغي اعلان النظر في ذلك وقد تقدم بها مش وما أخذ من هذا الماء عن الغني والمهابة عدم الحرمة في المملوك أيضاً (قوله) قال الزركشي وتعين المهابة أو يؤخذ منه ان الماهية شائعة في جميع ماة المشركه المتعددة لا يرد من قبل احدث ما ذكر وأفتى الغزالي بان لصاحب السفلى اجراء الماء المستحق لاجرائه في العليا وان أشرب بنخلها أو زرعها ولا غرم عليه لتصير صاحبها بالزرع أو الترس في الجري المستحق للأسفل

بينهما والتفليس انه متفاوت على قدر التجمد صدق التفليس عملاً باليد قلت لا ينافي فيه لا مكان الفرق أفلا ندركنا على البدوهي متساوية وفي مسئلتنا على الأرض السقية وهي متفاوتة فعمل في كل من الحقلين بما يناسبه فتأمل وفي الروضة وأصلها كل أرض يمكن سقيها من هذا النهر إذا رأى الهاساقية منه ولم نجد لها شرباً من موضع آخر حكمنا عند التنازع بان لها شرباً منه انتهى وأفهم كلامهما ان ما عدل لاجراء الماء فيه عند وجوده الى أرض ملوكه ذال على ان اليد فيه لصاحب الأرض التي يمكن سقيها بها سواء أوسع المجري وقلت الأرض أو عكسه وسواء المرتفع والمنخفض وليس لاحد منهم ان يسقي بجائه أرضا له أخرى لأشرب لها منه سواء أحياءها أم لا لانه يجعل لها شرباً لم يكن كافي الروضة وفيها أيضاً لو أراد احياء موات وسقيه من هذا النهر رأى المباح فان سقي على السابقين منع لانهم استحقوا أرضهم بموافقتها والماء من أعظم مزاياها والا فلا يمنع انتهى واذا منع من احياء فن السقي بالاولى ولوزاد نصيب أحدهم من الماء على رى أرضه لم يلزم بذله لشركائه بل له التصرف فيه كيف شاء قال بعضهم بل تخرم عادته لو ادى لانه اشاعة مال انتهى وفي كون ذلك اشاعة نظر ظاهر وأفتى بعضهم في أرض لو احدث عليها ولا خسر سفلها فخر بالسفل أحدهما فاعاده ماله على وجه تنصص به الأخرى عن شربها المعتاد به يجر على عادته كما كان فان تعد ذلك وقت الامر حتى يصطلحوا (وله) أي الشركاء (السمعة مهاباة) ما يوضع مثلاً كان يسقي بكل منهم يوماً كسائر الاملاك المشتركة ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضي على ان لهم الرجوع عن ذلك قال الزركشي وتعين المهابة اذا تعد مزارعاً بعد أرض بعضهم من المسمم وشقوا الحشبة اذا كانت القناة تارة يكثر ماؤها وتارة يقل فيمتنع المهابة حينئذ كما منعوا في لبون ليجلب هذا وما وهذا بما فيهم من التفاوت الظاهر انتهى وليس لاحد الشركاء ان يحفر سابقه قبل التمسك لانه حافة النهر مشتركة بينهم ولكل حث أرضه وخفضها ورفعها وحينئذ يشترط كل أرض سابقة يجري الماء فيها اليها وموتة ما يخص كلا عليه بخلاف عمارة النهر الاصلية فانها على جميعهم بقدر الخصب فان عمرها بعضهم فزاد الماء لم يخص به لانه متبرع وان كان اغنا عمرها بعد امتناع الآخرين ولصاحب السفلى ان يحث ويحفر في أرضه ما يدفع به ضررها من غير ان يضر العليا وليس للاعلى ذلك كما أفتى به جميع أي لانه بما اخذ اكثر من حقه هذا ان كانا يشربان معا والابان كان شرب السفلى من ماء العليا فلا يمنع أي حيث لا يضر رومن ثم امتنع عليه ان يحث في أرضه شجرة أو نخلة أو أشرب بالسفل لجبه الماء وأخذ منه فوق ما كان يعتاد قبل احدث ما ذكر وأفتى الغزالي بان لصاحب السفلى اجراء الماء المستحق لاجرائه في العليا وان أشرب بنخلها أو زرعها ولا غرم عليه لتصير صاحبها بالزرع أو الترس في الجري المستحق للأسفل

(كتاب الوقف)

هو ائحة الحبس ورأده السبيل والتفليس وأوقف لغرفة أو حبس أو قصع من حبس على ما شئت لكن حبس هي الواردة في الاخبار الصحيحة وشرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عنه يقطع التصرف في رفته على مصرف مباح وأصله قوله تعالى لن تناولوا البرجي فتنفوا ما تاجبون ولما سمعها أو لمحة رضى الله عنه بادر الى وقف أحب أمواله اليه بمرحاء حديثه مشهورة كذا قالوه وهو مشكل فان الذي في حديثه في الصبيحين وان أحب أموالى الى براء وانها صدقة له تعالى وهذا الصيغة لا تفيد الوقف لشين أحدهما انها كناية وتوقف على العلم بانه نوى الوقف بها لكن قد يشال سياق الحديث ذال على انه نواه بها فانهم ما هو الهدية لهم شرطوا في الوقف بان المصروف لا يكتفى قوله الله عنه بخلافه في الوصية كما يأتي مع الفرق فتدله وانها صدقة لله تعالى لا يصلح للوقف

رحمهم الله نقل في كيفية قسمة ماء البرهان طفرس نقل بخلاف ما ذكره المتبع والله أعلم (قوله) اذا كانت القناة الخ يتأمل لان المهابة ذات انساب تكون بالتراندى ومعه لا نظر لتفاوت كما تقدم في قوله ولا نظر الخ (كتاب الوقف) (قوله) هو ائحة الى قوله كذا قالوه في النهاية (قوله) فانهم قد يقال يكفي في الاحتجاج بما ذكر ان تكون الصيغة المذكورة تصلح لوقف غيره وان لم تكن من صيغة عندنا فلا بأس

عندنا وان نؤامها وحينئذ فكيف يقولون انه وقفها فهو ما غلظت عما في الحديث أو بناء على ان الوقف كالوصية وخبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث مدة جارية أو علم ينفع به أو ولد صالح أي مسلم يدعو له وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوصية بالنافع المباحة لندرتها ووقف عمر رضي الله عنه أرضا أصابها خبير باهره صلى الله عليه وسلم بشرط فيها شروطا منها ان لا يبايع أصلها ولا يورث ولا يهب وأن من ولها يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متحول فيه رواه الشيخان وهو أول وقف في الاسلام وقيل بل وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال خبير يق التي أوصى بها له في السنة الثالثة وجاء عن جابر مابق أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مقدرة حتى وقف وأشار الشافعي رضي الله عنه الى ان هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية لم يعرفه الحاشية وعن أبي يوسف انه لما سمع خبر عمر ان لا يبايع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة رضي الله عنه ببيع الوقف وقال لوصية لئلا يجهل الرتبة على أبي حنيفة ان كان يقول ببيعها أي الاستبدال به وان شرط الواقف عدمه واركه موقوف وموقوف عليه وصيغته ووقف وبداية لانه الاصل فقال (شرط الواقف صحة عبارته) خرج الصبي والمجنون (وأهلية التبرع) في الحياة كما هو المتبادر وهذا أنص مما قبله لكن جمع بينهم ما إذا خلا باصع من تخور عليه بسفه وصحة فهو وصيته ولو توف داره لا ارتفاع بحره مجوده ومكره فأراد عليه وهم لانه في حالة الأكرام ليس صحيح العبارة ولا أهلا للتبرع ولا لغيره اذا بقوله أو يفعله لاجل الأكرام لغومته ويكتب ويفلس وولي ويصع من بعض وكافر ولو لم يجد وان اعتقده غير قربة وعن لم يورث ولا يتخير اذا رأى ومن الاعمي (و) شرط (الموقوف) كونه عينا معينة ولو كسلا كيقبل النقل يحصل منها ببقاء عينا فائدة أو منفعة تصح اجارتها كما يشهد لذلك كلامه الآتي بدكره بعض مختبرات ما ذكر فلا يصح وقف المنفعة وان ملكها موقدا بالوصية والمترم في الذمة وأحد عبده وما لا ملك ككتاب نعم يصح وقف الامام الذي ليس رقبته لبيت المال وان أعتقه ناطره كما يأتي نحو أراضي بيت المال على جهة ومعين على المتقول المعتدل لكن بشرط ان يظهر له في ذلك مصلحة لان تصرفه فيه منوط بها كولي اليتيم ومن ثم لور أي تملك ذلك لهم جاز وأم ولد ومكاتب وحمل وحده وذى منفعة لا يستأجرها كالة الله ووطعاهم نعم يصح وقف على لأضراب وان لم يتخير اجارته لا يفتقر في القربة ما لا يفتقر في المعاوضة (دوام الانتفاع) المذكور (به) المقصود منه ولو بالقوة بان يقي مدة تقصد بالاستتجار غالبا وعليه يحكم ما فاده كلام الساندي أبي الطيب انه لا يكفي فيها نحو ثلاثة أيام فدخل وقف عين الموصي بمنفعة مدة والمأجور وان طال مدتتها ونحو الجش الصغير والدرهم لتصاغ حليا فانه يصح وان لم يصح له منفعة حالا كالمغصوب ولو من عاجز عن انتزاعه وكذا وقف المدبر والمعلق عتبه بصفة فانها ما وعقنا بالموت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيه مادام نسي ومن ثم يصح وقف بناء وغراس في أرض مستأجرة لهما وان استحقا التعل بعد الاجارة كما يأتي وفارق صحة بيعهما وعدم عتقهما مطلقا بانه هنا جتمع عليه حقان متجانسان فقدم أقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق ما أولد الواقف الموقوفة فانها لا تصير أم ولد وخرج مالا يقصد كنفه لائتم به أو الاتجار فيه وصرف ربحه لا تقرا أمثلا وكذا الوصية به لذلك كما يأتي ومالا يشيد نفعها كمن لا يرخصه بروه (لا مطعوم) بالرفق أي وقته لان نفعه في أهلا كذا وزعم ابن الصلاح صحة وقف الماء كربع اسبع على منيفعل في بلاد الشام اختياره (وريجان) لسرعة فسادها ومن ثم كان هذا في محصود دون ممرور فيصع وقفه لا شتم قاله المصنف وغيره لانه يبق مدة وفيه نفع آخر وهو التبرع (ويصح وقف) نحو ملب وعنبر لا شتم بخلاف عود البخور لانه لا ينفع

(قوله) وخبر مسلم الى قوله وانما ينفعه في النهاية (قوله) دون نحو الوصية الخ قد يقال ما المانع من جملة على ما هو أعم ليشمل ذلك لان اللفظ صادق به وان كان نادرا (قوله) ان كان يقول ببيعها والا فهو حجة له رضي الله عنه لان شرط عمر رضي الله عنه ذلك مشعر بان أصل الوقف لا يتبرأ من نحو البيع والام يمتنع لا الاشتراط (قوله) خرج الصبي الى قول المصنف ويصح وقف عتقار في النهاية الا قوله الذي ليس رقبته الى قوله أراضى وقوله وزعم ابن الصلاح الى التي (قوله) وعليه يجعل الخ عبارتها وعلم بذلك ان ما فاده كلام الساندي أبي الطيب من انه لا يصح في بقاؤه ثلاثة مجتول على مالا يقصد اجارته في تلك المدة (قوله) ولو من عاجز الخ لعل الانب لو على عاجز الخ لان كون الواقف عاجزا عن الانتزاع لا غرابة فيه اذا كان الموقوف عليه قادرا على الانتزاع وانما جعل التوقف اذا كان الموقوف عليه عاجزا اللهم الا ان ثبت نفع بعد منحه حينئذ فلا يرجع

لا يتنفع به الا باستئجاره كالحاق جميع العود بالغدير يحمل على عود يتنفع به وام شمه و (عقار) اجماعا
 (ومستقول) للخبر الصحيح فيه نعم لا يصح وقفه مسجد لان شرطه الثبات (ومشاع) وان جهل قدر حصته
 او مدتها لان وقف عمر السابق كان مشاعا ولا يدرى للباقى وان وقف مسجد او ان نازع كثير من
 صحة هذا من أصله لتعذر تسميته اذا لوجه ان لا تعذر بل تستثنى هذه للضرورة وتجاوز الرزق كشي
 المهاباة هنا بعيد اذا نظير لكونه مسجدا في يوم وغير مسجد في يوم ثم رأيت بعضهم جزم بوجوب قيمته
 ومن في مجتبه خيار الاجارة انه يتصور اننا مسجد تلك منفعة ونتمتع نحو اعتكاف وصلاة فيه من غير
 اذن مالك المنفعة (لا) وقف (عبد وثوب في الذمة) لان حقيقة ازالة الملك عن عين نعم تجاوز التزامه
 فيها بالذکر (ولا وقف حر نفسه) لان رقبته غير مملو كذله (وكذا مستولدة) لانها لعدم قبولها
 للنقل كالحر ومثلها المكتبات أى كالمصححة فيما يظهر بخلاف ذى الكتابة الفاسدة لان الغلب فيه
 التعاقب ومن في المعلق صحة وقفه (وكتب معلم) لانه لا يملك والتشديد علم لاجل الخلاف (واحد عبد له
 في الاصح) كالبيع وفارق العلق بانه أقوى وانما لا يدرى انما وقفه بغيره أو غراسا في
 أرض مستأجرة (اجارة مصححة أو فاسدة أو مستعارة مثلا) (لهما) شاه مع ان العطف بأولها
 بين اثنين باعتبار استئجاره اجتماع حقيقة ما على شئ واحد في زمن واحد فلا اعتراض عليه خلافا لمن
 زعمه (فلا يصح جواره) لانه مملوك يتنفع بغيره بغيره وان كان معرضا للتلعب باختيار مالك الأرض
 المؤجر أو المعبر له لانه بعد وقفه بحاله أى على ما يأتى والأرض اللازمة للمالك باختياره قلعه يصرف
 في تنقله لأرض أخرى ان أمكن والا فقبل هو مع ارشده للموقوف عليه وقيل للواقف الذى يتنفع منها
 الأول وان كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوى من بقاء وقفه زاد الاسنوى انه يشترى به
 عقار او جزؤه كتنظيره ويضع اليه ارشه في ذلك فان صار غير متنفع به ملكه الموقوف عليه وخرج
 بنحو المستأجرة الموصوفة فلا يصح وقف ما فيها أى لانه لما لم يوضع بحق كل من غير المتنفع بهذا
 غاية ما لوجه به ذلك ومع ذلك ففيه نظر وارضح توجه الوقف الى عين الموضوع والشرط السابقة موجودة
 فيها واستحقاق القلع حالاً أم خارجاً على انه موجود في المستأجر فاسد او المستعار وقولهم وان كان
 معرضا الى آخره يؤيد صحة وقف هذا كما هو واضح وقياس ما ذكر في المصوب بطلان وقف بيوت شتى
 بناء على الاصح من حرمة النساء فيها ووجوب قلعه حالاً بل الذى يظهر انه لا يأتى فيها ما ذكر في المصوب
 من النظر لوضوح الفرق بينهما بما كان بقاء دوام المصوب بقاء أو اجارة بخلاف ذلك فانه لا يتصور
 بقاؤها فكانت منافاتها المقصود الوقف من الدوام أسد فتأمله ويصح شرط الواقف صرف أجرة
 الأرض المستأجرة لهما من ربحهما ما على الوجه اذا رضى المؤجر بقاء ما بها لان فيه عودا على
 الوقف بالبقاء المقصود للشارع وافتاء الشمس ابن عدلان بطلان وقف بناء في أرض محتكرة بشرط
 صرف أجرة الأرض من ربح الوقف لانها تدرمه كأرض جنابة الدين الموقوف مردود بان الظاهر انها
 لا تدرمه بل ان كان هناك ربح وجبت منه والالم يلزم الواقف أجرة لما بعد الوقف وللمستحق مطالبة
 بالتفريق وفارق جنابة الدين اذا وقفه بان رقبته محلها لولا الوقف ولا كذلك نحو البناء انما محل
 التعلق ذمة مالكه وقد زال ملكه فزال التعلق واهذا الوفاة القن قبل اختيار الفداء لم يلزم سيده شئ
 ولو انهم سد البناء لم تسقط الاجرة الماضية فلا وجه صحة الوقف ولزوم الشرط وانقطاع الطلب عن
 الواقف ولو لم بشرط ذلك والاجارة فاسدة صرف المصوب من الوقف مقدم ما على غيره كالعامة او مصححة
 أخذت من الواقف وتركتها أى لما قبل الوقف كما علم مما تقرر بالمعالم منه أيضا انه حيث بقى بالاجرة
 بأن اختيارها المؤجر للمالك وكانت الأرض وقتها اذا قلعت حينئذ كانت في مغله فان نقص في بيت المال

(قوله) بل تستثنى هذه للضرورة لعل
 هذا اذا لم تكن التسمية اقرازا
 اذا كانت اقرازا فلا اشكال فيها
 لان تسمية الوقف من المطلق جائزة
 حينئذ مطلقا ولو غير مستعد (قوله)
 نعم يجوز التزامه الى قول المصنف
 فلا يصح في النهاية (قوله) من ردا
 وقته بقاء الوقف على اختيار السبكي
 وارضح ما على مختار الاسنوى
 تأمل (قوله) فان صار غير متنفع به
 الخ محل تأمل فتأمل مع سائر ما يظهر
 ما في مخالفة صنيعه لضميمة النهاية
 والمعنى وغيرهما من كتب الاصحاب
 ويمكن توجيه بقاء الوقف عند
 الاسنوى ببقاءه الى المستثنى حكم
 فيقبل ببقاءه الى المستثنى
 الوقف وأما عين الوقف المبيعة
 فتصير ملكا للمستثنى

السبكي فيمن تختم قلبه بالخمار يتورجح انه كالزاني المحصن (ونفسه في الاصح) لتعذر تسليم الانسان ملكه او منافع ملكه لنفسه لانه حامل ويتبع تحصيل الحاصل واختلاف الجهة اذا استحقاقه وقتا غير مملوك الذي نظر اليه المقابل الذي اختاره جميع لا يقوى على دفع ذلك التعذر ومنه ان بشرط خذوه قضاء منه مما وقته او امتناعه به لا بشرط خذوه بشرط ما وطأ الغيبه أو طعنهم من بئرا وكور أو في كتاب أو قدر وقتها على نحو الفقراء كذا قاله شارح وليس يصحح وكأنه توهمه من قول عثمان رضي الله عنه في وقته ليجزى رومة بالدينه لدوى فيها كدلاء المسلمين وليس يصحح فقد أجابوا عنه بأنه لم يقل ذلك على سبيل الشرط بل على سبيل الاخبار بان لاواقف ان يتفق بوقته العام كالصلاة بمسجد وقته والشرب من بئروفتها ثم رأيت بعضهم جزم بان شرط خذوا ذلك يبطل الوقف نعم شرطه ان يضحي عنه مئة صحیح أخذ من قول الماوردي وغيره بجهة شرط ان يتخج عنه مئة أى لانه لا يرجع له من ذلك الا الثواب وهو لا يضرب بل هو المقصود من الوقف ويترك بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجد بان الصلاة فيها التشايخ ظاهر بالبدن فعاد عليه بشرطه ذلك رفق ذبوى ولا كذلك في نحو الحج والاضحية وأقضى أبو زرعة فيمن وقف بناء أو يستأجر بشرط ان يبدأ من ريعه بعمارة وما فضل له ثم لا ولاده بانه صحیح وما فضل عن العمارة يتخفظ مادام حيا لجواز الاحتياج اليه فيها ثم ما فضل حال موته يصرف لاولاده وانما لم يبطل فيما جعله لنفسه لانه لا يعرف ومن ثم لم يكن كالوقف على زيد ونفسه حتى يصح في نصه ويطلق في نصه ولا كقطع الوسط حتى يصرف الفاضل في حياته لا قرب الناس اليه لانه هنا ليس طبقة ثانية بل من جملة الاولى وان تقدم بعضها عليه وانما لم يؤثر ثم الجوهول وهو ماله الى المعلوم لان لم يشر له بينهما بل تقدم المعلوم وهو نحو العمارة فصح فيه وأخر الجوهول المتعذر الصرف اليه لحفظنا المنازل اوتعلمنا هذا حاصل كلامه المبسوط في ذلك وفيه ما فيه للتأمل ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جازله لا خدمته وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كما في السكنى واعتمده السبكي وغيره ويصح شرطه النظر لنفسه ولو قبل بان كان يتدر آجرة المثل فأقل ومن حيل بجهة الوقف على النفس أن يتفق على اولاديه ويدكر مميزات نفسه فيصحب كماله جميع متأخرون واعتمده ابن الرفعة وعمل به في حق نفسه فوقف على الآفة من بني الرفعة وكان شيا وخالف فيه الاستوى وغيره تبعه للغير الى والحوار زنى فأدبوا له ان خصرت الصفة فيه والاصح لغيره قال السبكي وهو أقرب لعدد عن قصد الجهة وأن يؤجره مدة طوي يله ثم يقفه على الفقراء مثلا ثم يتصرف في الاجرة أو يستأجره من المستأجر وهو الاحوط لسفر باليد وبأمن خطر الدين على المستأجر وهاتان حيلتان لا تتناعه بما وقته لالوقفه على نفسه كما هو واضح وأن يستحكم فيه من يراه ولو أقدم وقف على نفسه ثم على جهات مفعلة بأن حاجا كبراه حاكمهم به وبلزومه أو خذوا بقراره ويجوز نقض الوقف في حق غيره على ما أفقته به البرهان المراعى وخالفه التاج النزارى فقال بقبول اقراره عليه وعلى من يتلق منه كقولنا هذا وقف على وبأن قيل الفصل ماله يتعلق بذلك * (تنبيه) * اننى ان الصلاة بان حكم الحنفى بجهة الوقف على النفس لا يمنع الشانعي باطننا من بيعه وسائر التصرفات فيه قال لان حكم الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وانما يمنع منه في الظاهر سياسة شرعية ولحق بهذا ما في معناه انتهى وتبعه على ذلك جميع وردت آخرون بانه مشروع على الضعيف ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما شرح به في تعليقه والاصح كما في الروضة في مواضع نفوذ باطنا ولا معنى له الا ترتب الآثار عليه من حل وحرمة ونحوه ما وقدم شرح الاضحاب بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متعاضدا عليه (فان وقف مسلم أو ذمى) على جهة موصية كعمارة (نحو السكائس) التي للتعبد أو ترميمها وان مكاهم منه كما ببطه

(قوله) لتعذر الى قوله ويشرف بينه وبين شرطه الصلاة في النهاية (قوله) لم يقل ذلك على سبيل الشرط وبسليم انه قال على سبيل الشرط فاعل ما ذهبه رضى الله عنه صحة الوقف على النفس (قوله) وانما لم يؤثر ثم الجوهول الخ يؤخذ منه انه لو شرب بينهما أو تقدم الجوهول نصر كالأوقاف الخماز بالمشروط فيها للترجحة السكنانية والعذر بتأخير الصلاة فان تقدم الجوهول والتشريك بينه وبين المعلوم يؤدى الى تراخ لا متسهي له فليأخذ (قوله) ولو وقف على النفس الى المتى في النهاية الاقوله وهاتان الى قوله وأن يستحكم (قوله) على ما أفقته به عيانا والوجه ما أفقته به التاج النزارى الخ (قوله) مسلم أو ذمى الى قوله ثم يسكن في النهاية الاقوله أما قوله الى المتى وقوله ومصر في الطيور الى قوله قيل

الآلة كانت عارية برجع فهم متى شاء انتهى وقد يحجب بحمل هذا على ما ذالم بين بقصد المسجد
والاول على ما ذالم بقصد ذلك وسيأتي في بحث النظره يؤيد ذلك ثم رأيت في كلام البغوي ما يرد
كلام الروابي هذا وهو قول فتاوى به لو قال لقيم المسجد ان ضرب الله من أرضي للمسجد فضر به وبني
به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نفسه كالمصدق التي اتصل بها القبض وله استرداده قيل أن بني
به انتهى وألحق الاسنوي أخذ من كلام الراعي بالمسجد في ذلك فتحو المدارس والربط والمبلىني أخذ
منه أيضا البئر المحفورة للسبيل والبيعة المحمية مقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس شيئا لبني
به زاوية أو بارطا فيصير كذلك بمجردينائه واعترض بعضهم ما قاله الشيخ بأنه فرع على طرفة ضيقة
قال ولده وكذا الشارع يصير وفقا بمجرّد الاستطراق بخلاف ملكه الذي يريد جعله شارعا لا بد فيه
من اللفظ انتهى وقياس ما عرف المسجد بالموات أنه لا بد في مصر الموات شارعا من بقية وقده شارعا
استطرق له ولو لمرة أما الآخر فيصح بإشارته وأما الكتاب فيصح بكتابه مع البية (وصريحه)
ما شق من لفظ الوقف فتحو (وقفت كذا) على كذا (أو أرضي) أو أملاك (موقوفة) أو وقف
(عليه والتسبيل والتعميس) أي ما شق منها كما ملكا كجس عليه (صريحان على الصحيح)
فهما لا شتا رهما شرعا وعرفا فيه بل قال المتولى ما نقل عن العناية وقت الإجماع ومرفى الاقرار حكم
اشهد واعلى أني وقفت كذا (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة) أو موقوفة (أو موقوفة)
واستشكل الخلاف في هذه مصرحة أرضي موقوفة بلا خلاف وأجيب بأن فيه خلافا أيضا وجواب
بأن موقوفة في الاولى وقعت مقصودة وفي الثانية وقعت تابعة فصعنت صراحها أو مسجلة أو محبسة
أو صدقة جس أو جس محرم أو صدقة تامة أو ثلثه قاله ابن خيران أو لا تورث (أو لا تساع ولا تورث)
أو لا تورثا بمعنى أو إذا الوجه الآخر لا كفاء بأحدهما كصحته في البحر وخبر به ابن خيران وإن الرفع وان
نارعه السبكي (فصرح في الاصح) لأن لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يحتمل غير الوقف
ومن ثم كان هذا صريحا بغيره وانما يمكن قوله لوجهه أنت بائن مني بنوينة محرمة لا تخلف لي بعدها
أبدا صريحا لاحتماله غير الإطلاق كالخبر بم بالفتح نحو رضاع (وقوله تصدقت فقط ليس صريح)
في الوقف ولا كفاية فلا يحصل به وقف (وان نواه) لتردده بين صدقة القرض والنفل والوقف وقوله
وان نواه دليل على ما قدرته اذ لم يحدد تأثير البية في الصريح فلا اعتراض عليه (الا أن يضيفه الى جهة
عامة) كتصدق هذا على النفع أو سوى الوقف فيصير كفاية كاهو ظاهر كلام الروضة كالعزيز
وغیره وصوبه الزر كشيء يحصل به الوقف لظهور اللفظ حينئذ فيه بخلافه في المضاف الى معين
ولو جماعة فانه لا يكون كفاية في الوقف وان نواه اذ هو صريح في التملك بلا عوض فان قبض ملكه
والا فلا ونقل الزركشي عن جمع انه متى نوى به الوقف كان وقفا فيما بينه وبين الله تعالى (والاصح)
ان قوله حرمة أو أبداً ليس صريح (و) لانه لا يستعمل مستقلا بل مؤكدا كالميراث كفاية لاحتماله
وأني بأول لا يهجم أن أحدهما غير كفاية (و) الاصح وان نازعه فيه الاسنوي وغيره (ان قوله جعلت
البيعة مسجدا) من غير نص صريح فيمنئذ (تصير به مسجدا) وان لم يأت باللفظ مما مر لان المسجد
لا يكون الا وقفا فان نوى به الوقف أو زاد الله صار مسجدا قطعاً ووقفه لا اعتكاف صريح في المسجدة
كاهو ظاهر وللصلاة صريح في مطلق الوقفية وقوله للصلاة كفاية في المسجدة فان نواه صار مسجدا
والا صار وقفا على الصلاة وان لم يكن مسجدا كالدرة (و) الاصح (ان الوقف على معين) واحد
أو جماعة (يشترط فيه قوله) ان تأهل والا قبول وليه عقب الايجاب أو بلوغ الخبر كالكهنة
ورجوع في الروضة في السرقه انه لا يشترط نظرا الى انه بالقرب أشبهه منه بالعدو ونقله في شرح الوسيط

(قوله) مع استطراقه كذا وجه
اعتاردها دون الصلاة باللفظ
في المسجد أن ثم صنعنا للحي كالباء
فاكتفى به مع البية ولا كذا هنا
فلو فرض ان هنا صنعنا له كذا
كقطع شعر وتسوية أرض فلا
يعد الاكتفاء بدمع البية وان لم
يحصل استطراق النفل فليأمل
(قوله) في الوقف الى قوله وقوله في
النهاية (قوله) كتصدق الى قوله
وقفه لا اعتكاف في النهاية

عن النص وانصر له جمع بأنه الذي عليه الاكثرون واعتمدوه بل قال المتولي محل الخلاف ان قلنا انه ملاك للموقوف عليه أما إذا قلنا انه لله تعالى فهو كالاعتاق واعترض بأن الاعتاق لا يرتد بالرد ولا يسلطه الشرط الفاسد ويرد بان التشبيه في حكم لا يقتضي لحوقه في غيره وعلى الأول لا يشترط قبول من بعد البطلان الأول وان كان الاصح انهم يتلقون من الواقف على ما رجع جمع متأخرون لكن الذي استحسنه انا اذا قلنا بالاصح اشترط قبولهم ولا قبول ورثة حازين وقف عليهم موثرتهم ما يفي به الثلث على قدر انصباهم فيصع ويلزم من جهتهم بجزء اللفظ فهر اعلمهم لان القصد من الوقف دوام الاجر لا واقف فلم يملك الوارث رده اذ لا ضرر عليه فيه ولا يملك اخراج الثلث عن الوارث بالكلية فوقه عليه أولى وبحث بعضهم انه لا أثر هنا بعد وقفه على اولاده بقدر انصباهم بشرطه انه بعدهم لا اولاد الذكور دون اولاد الاناث وفيه نظر لانه اما وقف أو وصية وكل منهما يؤثر فيه شرطه فلا وجه لخروج هذا الا ان يجاب بأنه لما زعم في أصل الوقف رعاية قدر انصباهم لزمه ذلك فين بعدهم ولو وقف جميع أملاكه كذلك ولم يتميزوه نفذ في ثلث التركة فهر اعلمهم كما تقرر وخارج بالعين الجهة العامة وجهة التخصيص كما سبق فلا قبول فيه كما لم ينب الامام عن المسلمين فيه بخلافه في نحو القود لان هذا لا بد منه من مباشر ولا يشترط قبول ناظر المسجد ما وقف عليه بخلاف ما ذهب له (ولورد) الموقوف عليه المعين البطلان الأول أو من بعده جميعهم أو بعضهم الوقت (بطل حقه) منه (شرطنا القول أم لا) كالوصية نعم ولو وقف على وارثه الحاضر ما يخرج من الثلث لزم بطل حقه برده كما مر وانصر جمع لتول البغوى لا يرتد به كالتقوى وخارج بحقه أصل الوقف فان كان الراد البطلان الأول بطل علمها أو من بعده فكمنه قطع الوسط وقال السبكي الذي تحصل من كلام الشافعي والاصحاب انه يرتد بردهم كما يرتد البطلان الأول ولا أثر لارده بعد القبول كعكسه فلو رجع الراد قبل لم يستحق شيئا ان حكم كما يرتد والا استحق كتماله وأقرناه لكن نازع فيه الاذرعوى يظهر انه لا أثر هنا ردت من بعد الاول قبل دخول وقت استحقاقه كذا الوصية في حياة الموصى (و) لما تم الكلام على أركانه الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي التأيد والتخير وبين المصروف والازام فينبذ (ولو قال وقت هذا) على الفقهاء (سنة) مثلا (فبطل) وقفه لفساد الصيغة لان وضعه على التأيد نعم ان أسماه الترخير بركبته مسجدا سنة صفة مؤبدا كما قاله الامام وتبعه غيره ولا اثر للتأقيت الصريح بما لا يحتمل بقاء النساء اليه ككيفية الزكشي كالاذرعوى لان القصد منه التأيد لا حقيقة التأقيت ولا التأقيت الاستحقاق كعلي زيد سنة ثم على الفقهاء أو الأولان بلدى ولد ولا لتأقيت الضمى في منقطع الآخر المذكور في قوله (ولو قال وقت على اولادى أو على زيد ثم نسله) ونحوهما مما لا يدوم (ولم رد) على ذلك (فالاظهر حقه الوقت) لان مقصوده القربة والدوام فاذا بين مصرفه استءاهل ادامته على سبيل الخير (فاذا انقرض المذكور) ومثله ما لم تعرف أبواب الوقت (فالاظهر انه يبق وقتا) لان وضع الوقت الدوام كالتقوى (و) الاظهر (ان مصرفه أقرب الناس) رحا لا ارفيق مقدم وجوب بان منت على ابن عمه ويؤخذ منه صحة ما فتي به أبو زرعة ان المراد بما كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لأقرب الارث والعصوبة فلا ترجع ما في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجع عم على خال بل هما مستويان والمعتبر الفقهاء دون الأغنياء منهم ولا يفضل نحو الذكرك على الاوجه (الى الواقف) بنفسه أو بوكيله عن نفسه (يوم انقرض المذكور) لان الصدقة على الاقارب أفضل القربات فاذا تعذر الراد لواقف تعين أقربهم الميلاء الاقارب مما حاث الشارع عليهم في جنس الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي طلبة لما أراد أن يفت

(قوله) وعلى الاول قول الى قوله على (قوله) ولا قبول الى (قوله) في النهاية قوله وبحث بعضهم في النهاية قوله وكل منهما يؤثر في محل تأمل (قوله) وبطلان الوصية لان الوصية جوت بالنسبة لا الوصية لان الوصية جوت بالموصى يمثل الملك فيها للموصى له نعم ان قيل ان الموصى به حينئذ انما هو المنفعة التي ماله (قوله) الا ان يجاب بان تأمل فان النظر أقوى في بادئ النظر (قوله) ولو وقف جميع الى قوله وانصر في النهاية (قوله) وقال السبكي الخ بعده قوله فكمنه قطع الوسط يقتضى انه يسلط مطلقا حينئذ بناء على ما ذكر عن السبكي وهذا خلاف ما اقتضاه منيع المعنى السابق وكتب عبارة المعنى بقوله قال السبكي والذي يحصل من كلام الشافعي والاصحاب انه لا يشترط قبولهم وان شرطنا القبول في البطلان الأول وانه يرتد بردهم كما يرتد الأول على الصحيح فيها وجرى على هذا ابن المقرئ وعلى هذا فان رده وانقطع الوسط أو ردت الاول بطل الوقت ككالوصية والواكالة (قوله) ولا اثر الى قوله اى بطل الموقوف في النهاية الا قوله أو توقد عليه عن نفسه وقوله على المنتول فلا فائتاج (قوله) رجحا مختص زمانا في من قوله اما الامام الخ (قوله) نحو الذكرك كذا الجهة فلا يقدم على ذى الجهة عند استواء الدرجة

(قوله) أما الأمام إلى المتنى النهاية (قوله) أو على مسجد إلى قول المصنف والاصح انه اذا وقف في النهاية لا قوله كذا ثبت إلى قوله واذا علق (قوله) ويبحث الأذرى عبارتها ومبحثه الخ (٣٣٣) مردود كما قاله الغزالي (قوله) بخلاف اذا مات الظاهر اذ مات سم وهو محمول تأمل

بل الظاهر ما أفاده الشارح
(قوله) والثاني تعليل انشاء فيه
نظروا بل يجه حسنة أيضاً عند
الاطلاق سم الظاهر ان بحث
الحديث مبنى على ما سبق له من ان
الظاهر بخلاف اذا مات وقد سبق
ان الظاهر ما عر به الشارح
والحاصل انه اذا علق الوقف
موت نفسه صح لانه وصية سواء
قال اذ مات فدارى وقف أو فقد
وقته بخلاف ما اذا علق بموت
غيره فلا يصح لانه تعليق وليس
بوصية حتى يعرض فيها التعارض لانه
لا يقبل التعارض من التعلق
كما هو ظاهر في المصنف ومعناه وصية
كما سئل في الحاشية عن المتولى
والراعي وأشار إلى توجيههما
ذكر فلينأمل نعم فرق المصنف
المتقول عن السبكي قبل المناقشة
اذ غاية ما يلزم بينهما اذ مات زيد
فقد وقتهما يتحمل الوعد لانه يتبع
حمله على انشاء التعليق الا ترى انه
اذا قال اذ مات زيد طاعتك وحتى
يحدث انشاء التعليق وان احتل
الوعد أيضاً ثم قواهم تعليل انشاء
لا يخلو عن مسانحة وكان المراد به
بقرينة القابلة لتعليل وعد باقاع
وانشاء (قوله) وعليه فهو كالوصية
قد يسأل ما الحكم في مصرف
الرابع قبل مونة قضية قوله وعليه
الخ انه يكون للمالك وهو محمول تأمل
بل اطلاق قوله انه كالوصية محمول
تأمل فلينأمل والبرر (قوله) فانه
يصح شامل فيما لو لم يقل محمي
رمضان

ببراه أرى أن تجعلها في الأقرب بينه فإرى عدم تعيينهم في نحو الزكاة على ان هذه مصرفاته
الشارع بخلاف الوقف ولو فقدت آثاره أو كونا كلهم اغناء على المتقول خلافاً لتأني السبكي أو قال
ليصرف من غلته لفلان كذا وسكت عن باقيها مرفه الأمام في مصالح المسلمين كما نص عليه ووجه جمع
مستقدمون وقال آخرون واعتده ابن الرفعة ليصرف للفقراء والمساكين أي يولد الموقوف أخذاً من
ترجيحه على مقابل الظاهر القائل بصرفه لهم ومن ثم قال الزركشي قياس منع نقل الزكاة عن فقراء
بلدها من غير فقراء يولد الموقوف أما الأمام اذا وقف منقطع الآخر فيصرف للمصالح لا لأقاربه (ولو كان
الوقف منقطع الأول كوقفه على) من يقرأ على قبري أو على قبر أبي وابوه حتى يتخلل وقته الآن أو بعد
موت علي من يقرأ على قبري بعد موتي فانه وصية فان خرج من الثلث أو اجيز وعرف قبره صريح والأفلا
وكوقفه على (من سيولد) أو على مسجد سبكي ثم على الفقراء مثلاً (فالمذهب بطلانه) لبطلان
الأول تعذر الصرف اليه حالاً ومن بعده مرفوعاً قلنا يتبقى من الواقف ولو لم يذكر بعد الأول مصرفاً
بطل قطعاً لانه منقطع الأول والآخرون لو قال وقف على أولادي ومن سيولد لي على ما فصله فصله على
الموجودين وجعل نصيب من مات منهم بلا عيب لمن سيولد له جاز وأعطى من ولده نصيب من مات منهم
بلا عيب قطعاً ولا يؤثر فيه قوله وقف على أولادي ومن سيولد لي لان التفصيل بعده سائر له (أو) كان
(منقطع الوسط) بالتحريك (كوقف على أولادي ثم) على عبد عمر وتم الفقراء أو تم على (رجل)
منهم وبه يعلم انه لا يصح تردد في وصف أو شرط أو مصرف قامت قرينة قبله أو بعده على أنه لانه
لا يتحقق الانقطاع الا ان كان الأهم من كل وجه كما هو واضح وكلام الأئمة في تناويعهم يرجع في ذلك
(ثم) على (الفقراء فالمذهب بحسنه) لوجود المصرف حالاً وما لا مصرفه عند سقوط الانقطاع
كمصرف منقطع الآخر ويبحث ان محله ان عرف أمداً انقطاعه ان كان معناه كالتأويل الأول والا كرجل
في المثال الثاني مصرف بعد موت الأول لان بعد المتوسط كالشراء فيما ذكر وفيه كلام ذكرته في شرح
الارشاد (ولو اقتصرت على) قوله (وقف) كذا ولم يذكر مصرفه أو ذكر مصرفاً متعزلاً كوقف
كذا على جماعة (فالأظهر بطلانه) وان قال بطلان الوقف يقتضي تعليل المنافع فالذم المعين متمسكاً
بطل كالبعض لان جهالة المصرف كعلي من شئت ولم يعنه عند الوقف أو من شاء الله يطلعه فعدمه
أولى وانما صح أو صحت بشئ وصرف للمساكين لان غالب الوصايا بالهم فحمل الاطلاق عليهم ولا نها
أوسع لاحتها بالجهر والنجس ويبحث الأذرى انه لو نوى المصرف واعترف به ظاهراً صغورده الغزالي
بأنه لو قال طابق ونوى وجهته لم يصح لان التبعات تؤثر في نظر تحتها ولا تلتفتها بل على المصرف
أسلا وسنه يؤخذ ان لو قال في جماعة أو واحد نويت معناه قبل وهو ممتنع (ولا يجوز) أي لا يحمل
ولا يصح (تعليله) فيما لا يضاهي التحريم (كقوله اذا جاء زيد فقد وقفت) كذا على كذا لانه
عند مقتضى نقل الملك إلى الله تعالى أو لا الوقف عليه حالاً كالبيع والهبة نعم يصح تعليله بما لو
قد ارى وقف على كذا وقد وقتهما الذم المعنى فاعلموا اني قد وقتهما بخلاف اذا مات وقتهما وان فرق
ان الأول انشاء وتعليل والثاني تعليل انشاء وهو باطل لانه وعدهم في ذكره السبكي واذا علق
بما لو كان كالوصية ومن ثم لو عرضه على البيع كان رجوعاً و يفرق بينه وبين المدير بأن الحق المتعلق به
وهو العتق أقوى فربما يرجع عنه إلى البيع دون نحو العرض عليه ونقل الزركشي عن القاضى
انه لو خيره وعلق اعطاه للموقوف عليه بما لو جاز كالوصية انتهى وعليه فهو كالوصية أيضاً فيما يظهر
أما ما يضاهي التحريم كذا جاء رمضان فقد وقفت هذا مسجداً فانه يصح كاخيه ابن الرفعة لانه حينئذ
كالعتق (ولو وقف شيئاً) بشرط الخيار) له أو بغيره في الرجوع فيه أو في بيعه متى شاء أو في تغيير

شيء منه يوصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (بطل) الوقف (على الصحيح) لما مر أنه كالبيع
والهبة وانما لم يفسد العتق بالشرط الفاسد كقوله القنال واعتمده السبكي بل قال ان خلافه غير معروف
لانه مبني على السراية لتشؤف الشارع اليه (والاصح انه) أي الواقف للملكه بخلاف الأثران فان
شروطهم في أوقافهم لا يعلل بشئ منها كما قاله أجلة المتأخرين لانهم أرفأ بيت المال فيعذر عتقهم
حتى يبيعهم لانفسهم على ما مر أول العار يتو يأتى أوائل العتق وحينئذ فن له حق بيت المال تناولها
وان لم يباشر ومن لا فلا وان باشرفه فتنظف له قال الدميري وأول الأثران عز الدين ابن الصالحى ثم
انه المنصور ثم قطن ثم الظاهر سبب (اذا وقف بشرط أن لا يؤجر) مطلقاً والأ كذا كسنة أو شهر
أو ان لا يؤجر من نحو منتهى وكذا شرط ان الموقوف عليه يسكن وتكون العمارة عليه كملات اليه
وسطت أداته في الفتاوى (اتبع) في غير حالة الضرورة (شرطه) كاستشرطه التي تتخالف الشرع
وذلك لما فيه من وجوه المحلحة أما مخالفت الشرع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أي مثلاً فلا يصح
كما أفتى به البلقيني وعلله بأنه يخالف للسكان والسنة والاجماع أي من الحض على التزوج ودم
العزوبة ويؤخذ من قوله لا يصح المستلزم لعدم صحة الوقف عدم صحته أيضاً فيما لو وقف كافر على
أولاده الا من يسلم منهم وأما قول السبكي يصح ويلغو الشرط فبعيد وان امكن توجيهه بأن الشرط
كلاستثناء وتوهم فرق بينهما خيال لا يقول عليه وبحث الأذرى ان الموقوف عليه لو تعذر ارتفاعه
بدون الاجارة كسوق أطل شرط امتناعها الوقف ورباً يمكنه أن ينتفع به من وجه آخر وان يعيرها
بناء على الظاهر في المطلب ان الموقوف عليه الاعارة اذا منع من الاجارة لم ينتفعه الواقف منها أيضاً
واذا منع الموقوف عليهم الاجارة ولم يمكن سكنتهم كلهم فيه معانها يؤاخذ السبكي ويشترع لا بداء
ونفقة الحيوان على من هو في نفسه وبحث ابن الرفعة وجوب انها بآلة لانها يتم مقصود الواقف
واستبعده السبكي بأنه لا يلزم المستحق السكنى وغرض الواقف تم باباحتها وأجاب الأذرى بأن ابن
الرفعة لم يرد بيجابها بل بيجاب أصل المهايأة ثم يخبر ذو النونية بن السبكي وعدها قال لكن الذي
اطلعه الاصحاح ان لاهل الوقف المهايأة وانه لا يجبر المتع عليها ولو قيل انه يجبر المعاند لم يعدها انتهى
وخرج في غير حالة الضرورة ما لو لم يوجد غير مستأجر الاولى وقد شرط أن لا يؤجر لرجل انسان اكثر من سنة
أو ان الطاب لا يقيم اكثر من سنة ولم يوجد غيره في السنة الثانية فبمحل شرطه حينئذ كما قاله
ابن عبد السلام لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه ولو انهدست الدار المشروطة أن لا تؤجر الا كذا وان
لا يدخل عقد على عقد أو ان لا تؤجر ثانياً ما بقي من مدة الاولى شيء أو أشرفت على الانهدام بأن تعطل
الانتفاع بها من الوجه الذي قصده الواقف كما السبكي ولم تمكن عمارتها الا بيجارها اكثر من
ذلك فتؤجر بآلة مثلها مراعى فيها فيحصل الاجرة المدة الطويلة اذا تسامح لاجل ذلك في الاجرة بما
لا يتسامح به في اجارة كل سنة على حدتها كما هو مشاهد وقد قال السبكي ان تقويم المنافع مدة مستقبله
صعب أي فلنحفظ لذلك ويستظهر تلك الاجرة بقدر ما يفي بالعمارة فقط مر عياها فبمصلحة
الوقف لا بمصلحة المستحق وفي ذلك بسط بينه مع ما لا يستغنى عن مراجعته في كتابي الانتعاف
في اجارة الاوقاف ويجب ان تعدد العقود في منع اكثر من سنة مثلاً وان شرط منع الاستثناء
كذا أفتى به ابن الصلاح وخالفه تليذه ابن رزين وأئمة عصره فجوزوا ذلك في عقد واحد وقول
الأذرى وغيره لا تجوز اجارته مدة طويلة لاجل عمارته لانها يفسخ الوقف بالكمية كما يمكنه فيه
نظر بل لا يصح لان غرض الواقف انما هو في بقاء عنه وان تملكه ظاهراً كما مر (و) الاصح
(انه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية) وزاد ان تقرنوا فلم يلزم مثلاً

(قوله) مطلقاً الى قوله أما ما خالف
الشرع في النهاية الا قوله وتسكن
العمارة الى المتن (قوله) وأما قول
السبكي القلب الى ما قاله السبكي
من انتفاء الشرط فقط أميل
وكذا في مسألة شرط العرب
لكن الذي اطلعه الاصحاح على
يمكن حمل كلام الاصحاح على
ما اذا لم تعين له دفع المنازعة وكلام
ابن الرفعة على ما اذا تعينت له
ويؤيده تقريرهم لما يخبر
الزركشي في مسألة قسم النهر
السابقة في احياء الموات (قوله)
أو أشرفت على الانهدام الظاهر
انه معطوف على انهدمت وعليه
فاعل الواو بمعنى أو (قوله) ويجب
ان تعدد الى التن في النهاية (قوله)
وزاد الى قوله وقيل المتبرع كالسجدة
في النهاية

اولم يرد شيئاً (اختصاص) بهم فلا يصلي ولا يعتكف وغيرهم رعاية لغرضه وان كره هذا الشرط
وبحث بعضهم ان من شغلته جماعه لزمه آخرتها لهم وفيه نظر اذ الذي ملكوه هو ان يتشعروا به
لا المنفعة كما هو واضح فالوجه صحتها المالح الموقوف ومرفق احياء الموات ماله تعلق بهذا ولو انقضى
من ذكركم ولم يدكر بعدهم أحد اضمحاضا فيجعل فيه نظروا ويظهروا جواز انتفاع سائر المسلمين به لان الواقف
لا يريد انتفاعه وقعه ولا أحد من المسلمين أولى به من أحد ثم رأيت الاسنوي بحث ذلك (كالدرة
والرباط) والمقبرة اذ اخصها بانفعة فانما يختص بهم قطع العود النفع هنا اليهم بخلافه ثم فان صلاحهم
في ذلك المسجد كهي في مسجد آخر وقبل المقبرة كالمسجد فيقرى فيه اخلافه * فرع * أطلق بعضهم
انه لا يجوز وضع منبر بمسجد لقراءة قرآن أو علم فيقل الوقف له وعليه وهو محتمل ان نسق على
المصلين ولو في وقت وأجاز وضعه كقصر البئر وغيره من الشجر قبل أولى لان النفع هنا أعلى وأجل
وللرافعي كلام في ذلك بسطته مع الكلام عليه في شرح العباب في احكام المساجد ومروى عنه في الغصب
(ولو وقف على شخصين) كهذين (ثم الفقراء) مثلاً فبات أحدهما فالأصح المنصوص ان
تسميته يصرف الى الآخر لانه شرط في الانتقال لقراءة انقراضها جميعاً ولم يجدوا امتنع الصرف
اليهم بنصه تعين لمن ذكره قبلهم وبحث بعضهم فمن شرط ان يصرف من ربيع وقفه ثلاثة معين
قدرا عينا ثم من بعدهم لا ولادهم فبات أحد هم ثم الثاني صرف فيهما لمصرف منقطع الوسط فاذا مات
الثالث صرف معلوم كل ولده قال ومحل انتقال نصيب الميت لمن سمي معه أي المذكور في المتن
اذا لم يفصل الواقف معلوم كل انتهى وهو بعد اذ كلامهم والمدرك يشهد بعدم الفرق فالوجه انتقال
نصيب كل من مات الى الباقي من الثلاثة لانهم يجعل للاولاد شيئاً لا بعد فقد التلاشود كالماء وردى
والروائي فيمن وقف على ولده ثم ورثه ثم الفقراء فبات ولده وهو أحد ورثته انه لا شيء له بل حصته
للفقراء والباقي لبقية الورثه وبأنه الغزالي ويكون بينهم بالسوية ان شرطها أو أطلق واعترض صرف
حصته للفقراء بان قياس المتن صرفها لبقية أيضاً وفي كلامه ما نظروا وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح
وقياس مأمورين وقف على الفقراء وهو فقير أو حدث فقره انه يدخل فان قلت يفرق بان المقصود
ثم الجهة لانهما قلت لأثر ذلك وانما الحظ ان المتكامل يدخل في عموم كلامه على خلاف فيه
في الأصول لا يأتي هنا للقرينة وخرج شخصين المورثين كما على زيد ثم عمر ثم بكر ثم الفقراء فبات
عمر ثم زيد صرف لميكرك اعتمده الزركشي لان الصرف اليهم مشروط بانقرضه ولا ينظر لكونه ربه
بعد عمر وعمر بموته أو لا يستحق شيئاً ولو قال وقتت على أولادى فاذا انقضوا أو ولادهم فعلى الفقراء
كان منقطع الوسط كفي الروضة كصلها لانه لم يشترط لولاد الاولاد شيئاً وانما شرط انقراضهم
لاستحقاق غيرهم وادعاء ان هذا قرينة على دخولهم ممنوع وشرطه هي قرينة ضعيفة وهي
لا يعمل بها هنا فان قيل تأيده بان الانقطاع لا يقصد وانما هذا من الكذب وان النظر الى مقاصد
الواقفين معتبر كما قاله القفال * فروع * جهلت مقادير المعالي وظائفه أو مستحقه اتبع ظاهره عادة
من تقدمه وان لم يعرف لهم عادة سوى بينهم الا ان تطرد العادة الغالبة تتفاوت بينهم فيتمتع في التفاوت
بينهم بالنسبة الماهول لا يقدم ارباب الشعائر منهم على غيرهم هذا لم يثبت الموقوف في يد غير الناظر
والاصدق ذواليد بينه في قدر حصه غيره كما يصح به قولهم لو تازعوا في شرطه ولا حددهم يصدق
بينه فان لم يعرف مصرفه صرف لا قربا الواقف نظروا مأمور ومن أقربا له لاحق له في هذا الوقف فظهر
شرط الواقف بخلافه فانصوب كما قاله التاج السبكي انه لا يؤخذ بأقراره وقد يتحقق شرط الواقف على
العلماء فضلاً عن العوام وسبقه لذلك ولده في فتاويه فقال لا عبرة بأقراره بخلاف شرط الواقف

(قوله) وجبت بعنهم فمن سئل
الحج وهو المصاب بالدمى فإذ أقضى بما
ذكر جازمه جزم المذهب وليس
في عبارته في النساوي ما يشعروا به
مجهول وهو مأخوذ من المسئلة
المتقولة في المغنى والزيادة عن السبكي
فيها لوقال وقتبت على كل منهم ما نصحه
فأما له (قوله) أو أطلت أي لا تحسب
أرثهم منه إلا أن يصرح به (قوله)
وليس قياس الناس قياس الأء ولـ
بل قد يقال اندس مع التعيين فلان
فيه إذا صرف للثاني مع التعيين فلان
يصرف إلى التبعة مع عدم التعيين
بالأء ولـ فهو كالمقالات إثناء وقتبت
على أولادى أو ورثتى ثم التبراء
فإنه لا ينتقل إلى التبراء ما بقى من
الطبعة لأء ولـ أحكاما متساوية
الإمران المقضى لا يستل نصبيه
في مسئلة المات الموت وفي هذه عدم
دخوله في عموم كلامه فكأنه قال
ثم على من عداى من ورثتى نعم
هذه القياس معارض في التباس
الذى أشار إليه الشارح ويتقـ
النظر في ترجيح أحدهما على
الأخر وأما مع القياس على مسئلة
المات فليس في محله فأما له أن كنت
من أهله

بل يجب اتباع شرطه نصا كان او ظاهرا ثم الاقرار ان كان لاحتمال له مع الشرط أصلا وجب الغاؤه
لخالفه الشرع ومن شرط الاقرار أن لا يكتنزه الشرع وان كان له احتمال ما وأخذناه به ولم يثبت
حكمه في حق غيره بل يحمل الامر فيه أي الغير على شرط الواقف انتهى وأفتى غيره بأنه يقبل اقراره
في حق نفسه مدة حياته قال بعضهم ويؤخذ منه ما أفتى به البدرين شبهة ان ذلك حيث لم يعلم المقر
شرط الواقف الصريح في اختصاصه بالوقف والاؤخذ باقراره لتضمنه رد الوقف وتكذيب
البينة الشاهدة باختصاصه ومع ذلك لا يثبت للمقر له الا ان يكون الواقف شرطه له بعد اتقائه عن المقر
وتقبل دعواه جهله لشرط الواقف ورجوعه عن الاقرار المبط لحقه ما لم يحكم بما حكم به للمقر له
لما مر من صحة رجوع راد الوقف صريحا ما لم يحكم بما كرمه فكم كيف رآه احتمالا ولو وقف أرضا على
قراء وجعل عليها لهم فزادت عما كانت عليه في زمن الواقف استحقوا الزائد بنسبة انصبابهم كما أفتى به
بعضهم وأيده بقول الماوردي لو وقف دار على زيد وعمر وعلى ان زيد منها النصف والآخر الثلث
أقسمها على خمسة أسهم ويرجع السدس الفاضل بينهم بالرد فيكون لزيد ثلاثة أسهم والآخر ونحساها
ونازعه الباقين في السدس بان الذي يتجه انه يرجع عليهم ما بالسوية بينهما وفيه نظر بل الذي يتجه
بطلان الوقف فيه لانه بالنسبة له منقطع الأول * تنبيه * حيث أجل الواقف شرطه اتسع فيه العرف
المطرد في زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان أقرب الى مقاصد الواقفين كيدل عليه كلامهم ومن ثم
استنعى في السقايات المسبلة على الطرق غير الشرب ونقل الماء عنها ولو للشرب وظاهر كلام بعضهم
اعتبار العرف المطرد الآن في شيء فيعمل به أي عملا بالاستصحاب المقول بان الظاهر وجوده في زمن
الواقف وانما يقرب العمل به حيث اتفق كل من الاولين وقد استفتيت عن قراء الاجزاء المسمين بالصوفية
هل يدخلون في ارباب الشعائر اذا شرط تقديمهم فأجبت بتحصل ما تقررهنا وفيما مر مع الزادة عليه
انه ان عرف عرف مطرد في زمن الواقف وقد علم به عملنا به عمل النظار فان اختلفت فالاكثر والا
فما دلت عليه القرأتين وهو انه ليس المراد بالشعائر هنا ما في الآية من علامات الدين لئلا يلزم عليه الغاء
شرطه اذ قد سهرهم بذلك يدخل جميع ارباب الوظائف لشمول علامات الدين لها والذي صرح به شرطه
ان ثم وظائف تسمى ارباب شعائر ووظائف لا تسميهم فنعين ان المراد بهم هنامن تعود أعمالهم بوضعها
على نفع الوقف والمسلمين بمجرد قراءة في جزء ليست كذلك بخلاف نحو تدريس وطلب وناظر ومشهد
وجاب ووقع لبعضهم مخالفة في بعض هذا الوجه ما قرره ويبحث بعضهم حرمة نحو بضاع وغسل
وسخ في ماء مطهرة المسجد وان كثر وان ما وقف للقطر به في رمضان وجهل مراد الواقف ولا عرف
له بصرف لصوامه في المسجد ولو قبل الغروب ولو أغنياء وأرفاء ولا يجوز الخروج به منه ولناظر
التفضيل والاختصاص انتهى والوجه انه لا يتبدل في المسجد لان قصد حيازة فضل الاطوار وهو
لا يتبدل بحمل قال التفتال وشعوره ويجوز شرط رهن من مستعير كآب وقف يأخذه الناظر منه
ليجعله على رده وألحق به بشرط ضامن فانس المراد منهم ما حققتم ما ذكرنا في الجعالة انه يجوز أخذ
العوض على النزول عن الوظائف نعم ان بان بطلان النزول يرجع بمادفعه وان كان قد أبرأ منه
كما أفتى بعضهم قال لان الابرأ وقع في مقابلة استحقاق الوظيفة ولم تحصل فهو كالمواصلة عن عشرة
درهم موجهة على خمسة حالة فالصلح باطل لانه أبرأه من الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يصلح
فلا يصح الابرأ انتهى وفي قياسه نظر لان الصلح المذكور متضمن لاشتراط كون الابرأ في مقابلة
الحلول فاذا اتفق الحلول اتفق الابرأ وفي مسئلتنا لم يقع شرط ذلك لاصريحا ولا ختمنا وانما وقع الابرأ
مستأد مثلا وذلك يقتضي التبرع وانه لا يقبل قوله قصده في مقابلة صحة النزول لانه لو سكت

(قوله) ولو وقف أرضا الخ يظهر انه
مصور بما اذا عين لكل شيء مقدار
حتى يحتاج الى قياسه على مسألة
المأوردى وأيضا فهو كانت وقفا
عليهم من غير تحديد المكان
استحقاقهم لما زاد في الربيع وانه
لا اعتبار عليه

عنه رجع فتصريحه بقرينة على التبرع والكلام في ابراء بعد تلف المعطى والا فلا ابراء من الاعيان
باطل اتفاقا ولومات ذوو طبيعة فقرر الناظر اترغب ان انه نزل عنها الاخر لم يدرج ذلك في التقرير كما اقبل به
بعضهم وهو ظاهر بل لو قرر مع علمه بذلك لان مجرد التزول بسبب ضعيف اذ لا يمتنع انضمام
تقرير الناظر اليه ولم يوجد تقدم المقرر واقفي بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم او التزله
بانه يصرف لمصالح مجترة الشر بصفة فقط أو على أهل بلد أعطى مقبها عن الحاجة غيبة لا تقطع
نسبته اليها عن انتهى والاولى تأتي في التدرج زيادة * (فصل) * في احكام الوقف اللفظية (قوله)
وقفت على اولادى واولاد اولادى يقتضى التسوية بين الكل في الاعطاء وقدر المعطى لان الواو
لمطلق الجمع وقول العبادى انها للترتيب شاذ وان نقله الماوردى عن اكثر الاصحاب وبفرض ثبوته
فيل محله في واو مجرد العطف اما الواردة للتشريك كما في اعم الصدقات للفقراء والمساكين فلا
خلاف انها ليست للترتيب انتهى وادخل آل على كل اجازته جمع (وكذا) هي للتسوية (لوزاد) على
ما ذكر (ماتاسلوا) اذ لا تخصيص فيه (أو) زاد (بطنا بعد بطن) لان بعد تأتي بمعنى مع كالوا والارض
بعد ذلك دحاها أى مع ذلك على قول ولا استمرار وعدم الانتطاع حتى لا يصير منتطع الاخر فهو كسوله
ماتاسلوا واعتراض بان الجمهور على انها للترتيب لان صبغة عدم وضوعة لتأخير الثاني عن الاول وهذا
هو معنى الترتيب وأى فرق بينهما وبين الاعلى فالاعلى زاد الاسنوى ان لفظ بعد اصرح في الترتيب
من ثم والفاء ورد بها خطأ يخالف للنص ولشد كتماننا في الزبور من بعد الذ كرأى قبل القرآن انزالا
والافكل كلام الله تعالى قديم لا تقدم فيه ولا تاخر ونص على بعد ذلك زعيم أى هو مع ما ذكرنا من
اوصافه الصحيحة زعيم وكلام العرب لاستعمالهم بعد بمعنى مع وعلى الاول فنساق ما هنا ما باقى
في الطلاق ان طلقة بعد او بعدها طلقة او قبل او قبلها طلقة تقر به واحدة في غير موطوءة وثنتان
متعاقبتان في موطوءة بان ما هنا تقدم عليه ما هو سر في التسوية وتعقبه بالبعدية ليس سر في
الترتيب لما سر انها تأتي للاستمرار وعدم الانتطاع وأما ثم فليس قبلها ما ينبت تسوية فعل بما هو التبادر
من بعده وهذا فرق الاعلى فالاعلى لا يصير سر في الترتيب (ولو قال) وقتته (على اولادى ثم اولاد
اولادى ثم اولادهم ماتاسلوا أو) قال وقتته (على اولادى واولاد اولادى الاعلى فالاعلى
أو) الاقرب فالاقرب أو (الاول فالاول) بالجر كمنه بلا عاقبه (فهو للترتيب) لدلالة ثم عليه
على الاصح وما ورد مما يخالف ذلك مؤول كقوله تعالى ثم جعل منها زوجا اذ هو عطف على انشاها
المقدر صفة لنفس وقوله ثم شوها اذ هو عطف على الجملة الاولى لا الثانية وقوله ثم اهتدى اذ معناه
دام على الهداية وال جواب بان ثم فيها الترتيب الاخبار لا ترتيب الحكم فيه نظر وتصريحه في الثانية
وعمل به فيما لم يذكر في الاولى لان ماتاسلوا يقتضى التعميم بالصفة المتقدمة وهى ان لا يصرف
لبطن وهناك احد من بطن اقرب منه وظاهر كلامه كالروضة واسلمها ان ماتاسلوا قيد في الاولى
فقط وله وجه لكن الذى صرح به جميع انه قيد في الثانية ايضا فان حذف من احدهما اقتضى
الترتيب بين البطنين المذكورين فقط ويكون بعدهما منتطع الآخر حيث لم يدكر مصرفا
آخرو بحث السبكي انه لو وقف على ولده ثم ولدوا أخيه ثم ولدوا بنته فبات ولده ولا ولد لاخيه ثم حدث
لاخيه ولدا استحق * فرع * اختلف البطن الاول والثاني مثلا في انه وقف ترتيبا وتشريفا أو في المتادير
ولا يمتنع حلفوا ثم ان كان في أيديهم أو يدعيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فان اول قوله وكذا
الناظر ان كان في يده وأقربى البلقين فين وقف على مصارف ثم الفقراء واحتجاج الوقف
لعمارة فمهر وبقيت فضلة بانها تصرف لما تجددت تلك المصاريف لان الواو اقرب قدمها على الفقراء

* (فصل قوله وقفت) *
(قوله) في الاعطاء الى المتن في النهاية
(قوله) واعتراض بان الجمهور الخ
أقول لعل الاقرب ان يحمل الخلاف
حال الاخلاق أما اذا قال الواقف
أردت الترتيب والاستمرار فقطع
في الاول بالترتيب وفي الثاني
بالسوية فليأمل (قوله) وعلى
الاول فنساق الى المتن في النهاية
(قوله) وتصريحه الى المتن
في النهاية (قوله) وعمل به أى
بالترتيب فيما لم يذكر
من البطون فى أى فى المسئلة
الاولى وهى مسئلة ثم لان ماتاسلوا
أى هذا القيد المذكور يقتضى
التعميم بالصفة المتقدمة يعنى صفة
الترتيب (قوله) وله وجه الخ
عبارة والوجه كما صرح به جميع
(قوله) ان كان في يده أى وان
لم يكن من الموقوف عليهم كاهو
مقتضى صريحه والا فلا فائدة له

(ولا يدخل) الارقاء من الاولاد في الوقف على الاولاد لانهم لا يعدلون ويدخل فهم الخشخاش بخلاف
 ما لو قال بنى أو ساقى لكن يظهر انه بوقف نصيبه المستحق له لو انقص فان قلت قياس ما يأتي قيل خيار
 النكاح في ثمان كليات أسلم منهن أربع لاشئ للسلطات لاحتمال ان الكليات هن الزوجات انه
 لا يوقف له شئ هنا قلت يفرق بان التبين ثم تعذر به وبه فلم يمكن الوقف مع ذلك بخلافه هنا لان التبين يمكن
 فوجب الوقف اليه والكفار ولو حرمين كما هو ظاهر نعم المرتضى ينبغي وقف دخوله على اسلامه
 ولا (أولاد الاولاد) المذكور والاثاث (في الوقف على الاولاد) والنوعان موجودان (في الاصح) لانه
 لا يسمى ولدا حقيقة ولهذا صرح ان يقال ما هو ولده بل ولد له وكذا أولاد أولاد الأولاد في أولاد الأولاد
 وكأنهم انما لم يحملوا اللفظ على مجازه أيضا لان شرطه ارادة التمسك له ولم تعلم هنا ومن ثم لو علت انتجه
 دخولهم ولو سلمنا انه لا عبرة بآراده فها مخرج وهو أقرية الولد المراجعة في الاوقاف غالباً فبرحت
 وبه فارق ما أتى في الوقف على الموالى ثم رأيت ابن خيران قطع بدخولهم عند ارادتهم أما اذا لم يكن
 حال الوقف على الولد الاولاد فيقول عليه قطعاً صوابه عن الاعلاء نعم ان حدث له ولد صرف اليه أى
 وحده على الوجه لان الصرف لهم انما كان لتعذر الحقيقة وقد وجدت ويبحث بعضهم انما
 يشتر كان بعيد ويبحث الأذرى انما لو قال على أولادى وليس له الاولاد ولد له ويدخل لقرينة الجمع
 وفيه نظير والوجه ما يصرح به اطلاقهم انه يختص به الولد وقرينة الجمع يحتمل انها الشمول من يحدث
 له من الاولاد ولا يدخل في الولد المنفرد بل ان يستحقه (ويشمل أولاد البنات) قريبهم وبعيدهم
 (في الوقف على الذرية والنسل والعقب وأولاد الاولاد) اصدق ككل من هذه الاربعتهم (الا
 ان يقول) الرجل (على من ينسب الى منهم) او هوهاشمي مثلاً الهاشمية واو لادبانه ليسوا
 كذلك فلا يدخلون حينئذ لانهم حينئذ لا ينسبون اليه بل الى آباءهم وقوله صلى الله عليه وسلم
 في الحسن رضى الله عنه ان ابني هذا سيد من خصائصه أمّا المرأة فقوله ذلك لا يمنع دخول اولاد
 البنات لان الانساب فيها بيان الواقع لا الاحتراز اذ هو محمول على الانساب اللغوية لا الشرعية وبه
 علم ان هذا لا ينافي قولهم في النكاح لا مشاركة بين الام والابن في النسب ولا يدخل الحمل عند الوقف
 لانه لا يسمى ولداً وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل الحادث علوقه بعد الوقف فانه انما يستحق
 من غلة ما بعد انفصاله خلافاً لمن نازع فيه وبوزيد لا يشمل بناءً بخلاف بنى عم له لانه اسم القليلة
 وذكرنا في الآل في الوصية كلاماً لا يعد محججاً هنا فائدة يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل
 نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره ان المستحقين تاسيس لانا كسيد فيكم من
 على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاوصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل
 اليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز أيضاً بان يراد الاستحقاق ولو في المستقبل لان قوله من أهل الوقف
 كفي في افادة هذا فيلزم عليه الغاء قوله المستحقين وانما لمجرد التاكيد والتأسيس خبره من فوجب العمل
 به ويصح فيها أيضاً لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في انه هل يشمل
 على ما يعين النصيب المقدر مجاز القرينة وهو ما عليه جماعة كثير من وكذا السبكي ان ينقل اجماع الائمة
 الاربعة عليه أو يختص بالحقيق لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه كثير من
 أيضاً وبه الاول قول السبكي الا قرب الى قواعد الفقه والفتا ان الدرجة الثالثة مثلاً المحبوب بغيره
 يسمى موقوفاً عليه لشمول لفظ الواقف قال واذا كان موقوفاً عليه كان له نصيب بالقوة بل
 بالفعل اذا الموقوف على انقراض غيره انما هو أخذه لدخوله في الموقوف عليهم وعلى هذا أفتيت
 في موقوف على محمد ثم بنه وعتيقة فلان على ان من وفيت منها تكون حصتها الاخرى فتوفيت

(قوله) ليعلم يظهر انه بوقف
 نصيبه ساقى عن صاحب المغنى
 نقل ما تجتبه الشارح عن ابن المسلم
 وعن صاحب النهاية بترده عن والده
 (قوله) فان التبين يمكن أو خذ منه
 ان محله في خشي ربحي انصاحه
 وهو من له اثنان لا من لا يربحى كمن
 بقبلة كقبلة الظاهر (قوله) نعم المرتضى
 عيارتها نعم الوجه في المرتضى الخ
 (قوله) والى كفار ولو الى قول
 المصنف ويدخل في النهاية الا قوله
 أى وحده الى قوله ويبحث الأذرى
 (قوله) انتجه دخولهم عيارتها
 فالوجه دخولهم كقطع به ابن
 خيران (قوله) لا عبرة بآراده
 أى بآراده التمسك في المجاز (قوله)
 اصدق كل الى قوله ولا يدخل الحمل
 (قوله) فائدة
 في النهاية والمغنى (قوله) يقع
 خلاصة هذه النفاذة الى قوله ويقع
 في قساوى الرسل (قوله) يقع
 في كتب الى قوله ويقع فيها أيضاً
 في النهاية (قوله) وعلى هذا أفتيت
 أى على الاول لكن قوله وبينت
 في القساوى الخ مشعران هذه
 الصورة ليست من محل الخلاف
 وتأمل

احداهما في حياة الواقف بعد الوفاة ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين والعتق الثلث ويؤيده
ان الواقف لما جعل العتق في مربيتهما خشى انه ربما انفرد مع احدهما فصار خيرا فخرج ذلك بقوله
على الى آخره وبين ان احداهما متى انفردت مع العتق لم تنصفه بل تأخذ شفعه وسنت في الفتاوى ان
محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على ان المراد التنصيب ولو بالقوة كما هنا ثم ائتمت ذكر
في بعض الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظر القصد الواقف انه
لا يحرم أحد من ذريته أو على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تصرف
عن مدلولها بمجرد عرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي خربت في كتابي سوانح
المدان الرابع الثاني وهو الذي رجح اليه شيخنا بعد اقامته بالأول ورد على السبكي وآخرين ومنهم
البلقيني اعادهم له أعنى الأول (ولو وقف على ماله) أو مولاه على الوجه (وله معتق) بكسر
التاء أو عصبته (ومعتق) تبرعا أو وجوبا بفتحها أو فرعه صغ (قسم بينهما) باعتبار الرأس على
الوجه لتساوي الاسمين لهما نعم لا يدخل مديروا مولد لانها ليسا من المولى حال الوقف ولا حال الموت
(وقيل بطل) لاجاله بناء على ان المشترك لم يعمل وهو ضعيف أيضا والاصح انه كالعام فيعمل على معنييه
أو معناه بشرية وكذا هتدعدهما قبل عموما قبل احتياطا ولولم يوجد الأحدثهما حمل عليه
قطعا فاذا أحرأ الآخر شاركا على محتمه ابن النقيب وقاسه على ما لو وقف على اخوته فحدث آخر واعتضه
أوزر عتبان المطلق المولى عليهم ما اشتراك انظري وقد دلت القرينة على ارادة أحد معنييه وهو
الاختصار في الوجود فصار المعنى الآخر غير مراد أو ما لا اخوة حقيقة واحدة والملاحقا على كل
من المتواطئين فيصدق على من طرأ ورتبان الملاحق المولى عليهم على جهة التواطؤ أيضا والمالاة
شيئا واحدا لاشتراك فيه لاتحاد المعنى ويرد جميع الاتحاد لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه متعما
وبالنسبة للعتيق من حيث كونه متعما عليه وهذا من متعاربان بلا شك ولو وقف على ماله من أسفل
دخل أولادهم وان سفلوا لا ماله من قاص به الاستوى ما لو وقف على ماله من أعلى ورتبان نعمة ولاء
المعتق تشمل فروع العتق فسواء المولى بخلاف نعمة الاعناق فانها تختص بالمعتق بخلاف فروعه ويرد بان
قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجمعة كلمة النسب صريح في شمول الولاء لعصبة السيد بل المصير به
في كلامهم كسبأ في ان الولاء يثبت لهم في حياته (والصفة) وليس المراد بها هاتمدلولها النحوى
بل ما يفيد قيد افي غيره (المتقدمة على جل) أو مفردات ومثلها بالبيان ان المراد بالجل ما يجتمع
(معطوفة) لم يتخلل بينها كلام طويل (تعتبر في الكل كوقفت على محتاجي أولادى واحفادى)
وهم أولاد الأولاد (واخوتى وكذا المتأخرة علما) أى عنها (و) كذا (الاستثناء اذا عطف) في الكل
(بواو كقول على أولادى واحفادى واخوتى المحتاجين والا ان يفسق بعضهم) لان الاصل اشتراك
المتعاطفات في جميع المتعلقات كالصفة والحال والشرط ومثلها الاستثناء بجمع عدم الاستقلال
ومثل الامام للجمع بوقفت على بنى دارى وحبيت على اقرارى ضيعتى وسببت على خدمى بنى
الا أن يفسق منهم أحد أى وان احتاجوا وأما تقدم الصفة على الجل فاستبعد الاستوى رجوعها للكل
لان كل جملة مستقلة بالصفة والصفة مع الأولى خاصة وقد يجاب عن استبعاده بانها حينئذ كالصفة
المتوسطة فانها ترجع لكل على المنقول المعدل لانها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة بالنسبة
لما قبلها وادعاء ابن العباد ما دمثل به الامام خارج عن صورة المسئلة لانه ووقوف متعدده والكلام
في وقف واحد ممنوع اذ لم يخلو الرجوع للكل موجود فيه أيضا نعم رده قول الاستوى انما قاله هنا
في الاستثناء بجنا الف مذكرا في الطلاق ظاهر ويترك بين ما ذكر في المتوسطة وما اقتضاه

(قوله) ما لم يصدر الخ انظر مع
قوله السابق مجاز التسمية وقوله
والقارئ في دلالة الضعيفة (قوله)
أو مولاه الى قول المصنف والصفة
في النهاية (قوله) وليس المراد
الى قوله فتأمله في النهاية (قوله)
وقد يجاب عن استبعاده الاستوى الذى
قياس استبعاده الاستوى الذى
أشار اليه ان يأتى نظيره في المتوسطة
بالنسبة لما بعدها فكيف يصلح
للجواب الا ان ثبت عن الاستوى
عدم استبعاده فما يصلح ما ذكر
جواب الزام الاستعفاء

كلامهم في عدي حرا شاء الله وامرني طاتي انه اذا لم ينو عوده لا خير لا يعود اليه بان العصمة هنا
محمقة فلا ينلها الا من قبل قوي ومع الاحتمال لا قوة وهذا الاصل عدم الاستحقاق فيكون فيه
أدنى دال فتأملوه وخرج بمثله أولا بالواو وباشترطها فيما بعده ما لو كان العطف بشم والفاء فتخص
المتعلق بالاخير أي فيما اذا تأخر كما قاله جمع متقدمون ونقله عن الامام وأقره واعتز به جمع متأخرون
بان المذهب ان الفاء وثم كواو يتجمع ان كلا جامع وضع باختلاف قبل ولكن وبعد ثم تخلص كلام
طوبل والو تخلص كوقفت على أولادى على ان من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ
الانثيين والانثيين من في درجته فاذا انقرضوا صرف الى اخوتي المحتاجين والا ان يفسق واحد منهم
فيمتص بالاخير وبحث شارح ان الجمل الغير المصطفى ليست كالمصطفى فكلها طهق وكلامهما في الطلاق يدل
على انه لا فرق * فروغ * ذكر الرافي ان لفظ الاخوة لا يدخل فيه الاخوات بنوز عن غيبه أي بان قياس
الاولاد الدخول ويرد بوضوح الفرق بان هذا اللفظ لا مقابل له بغيره بالفاء فتشمل النوعين معا
بختلاف الاخوة فان له مقابلا كذلك وهو الاخوات فلا يشملون ودخول الاناث في فان كان له اخوة
فلامه السدس قياس لا لفظي ولو وقف على زوجته وأم ولده مالم يتزوج بطل حقها بنز وجها ولم يعد
تعرضا أخذ من كلامهم في الطلاق والايان بخلاف نظيره في بنته الارملة لانه انما استحقاقها
بصفة وبالتعزب وجدت وتلك بعدم التزوج وبالتعزب لم يتف ذلك ولان له عرضا ان لا يحتاج بنته
وان لا يتخلله أحد على حليته وبهذا يدفع افساء الشرف المناوئ ومن تبعه يعود استحقاقها نظرا
الى ان عرضها هذا الشرط احتساجه وقد وجد تعزبا وبوافق الاول قول الاسنوي أخذ من كلام
الرافي في الطلاق انه لو وقف على ولده مادام فقيرا فاستغنى ثم اقر لا يستحق لانتقاط الديمومة لكن
فيه نظر ويقر بان المدار ثم على الوضع الغوري القاسي بانقطاع الديمومة وهذا لا تأثير له وحده
بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين كما مر وقد تصدوا الواقف هنا برط الاستحقاق بالنظر
لا غير من غير ان يتخلله شيء بغيره وبفارق ما تقرر في الان تزوج فاذا وجد الفقر ولو بعد الغنى
استحق فيما يظهر ولو وقف او وصى لضعيف صرف للوارد على ما تنص عليه العرف ولا يراد على ثلاثة
أيام مطلقا ولا يدفع له حب الان شرطه الواقف وهل يشترط فيه النقر اظاهرا لقال الساج الفزاري
والبرهان المراعى وغيره ما من شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم كفاء قدر جزء ولو مفرقا
ونظر انتهى وفي المشرق نظر ولو قال ليتصدق بثلثه في رمضان او عاشوراء ففوات تصدق بعده
ولا ينتظر مثله نعم ان قال فطرا لصومه انتظروا فأتى غير واحد بانه لو قال على من يقرأ على قبري كل
جمعة يس بانه ان حدد القراءة بمدة معينة أو عين لـ كل سنة غلة اتبع والابطل نظيره ما لو هو من بطلان
الوصية ليدل شهر دينار الا في دينار واحد انتهى وانما يتبعه الخاق الوقف بالوصية ان علق بالموت
لانه حينئذ وصية ووجه بطلانها فياذ كر انما لا تنفذ الا في الثلث ومعرفة مساواة هذه الوصية له
وعدمها متعذرة وأما الوقف الذي ليس كالوصية فالذي يتجه حتمه اذ لا يرتب عليه محذور بوجه لان
الناس اذا اقرروا من يقرأ كذا استحق ما شرط مادام يقرأ فاذا مات مثلا قرأنا فغيره وهكذا
وعجيب توهم ان هذه الصورة كالوصية ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح
احتمل ان يكون شرطا للاستحقاق وان يكون توصية له لاجل وقفه فان علم امر اده اتبع وان شئت لم يمتنع
الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد عبرا فصرف الغلة في مقابلته والا كقرا او يتعلم كذا فهو شرط
للاستحقاق فيما يظهر وأتى الغزالي في وقفت جميع املاكي بانه يختص بالقرار لانه امتداد للذهن
وفيه وقفة بل الذي يتجه صحة وقف جميع ما في ملكه مما يصح وقفه قال ابن عبد السلام ولا يستحق

(قوله) وبعد ثم تخلص الى قوله وبحث
في النهاية (قوله) الا ان شرطه ينبغي
ان يكون مثله اذا كان ذلك هو
العرف كما يفهمه قوله على ما ينص عليه
العرف (قوله) بانه يختص بالقرار
العرف مطبوع في بعض النواحي
كبلاد النجف التي فيها الامام حجة
الاسلام بتخصيص الاملاك بالقرار
فلعل اقتضاه المذكور مني عليه
ويشدد الى ذلك تعليقه بقوله لانه الخ

ذو وظيفة كقراءة أهلها في بعض الأيام وقال المصنف أن أهل واستتاب لعذر كرض أو حبس بقى
استحقاقه والالم يستحق لمدة الاستتابة قافهم بقضاء أثر استحقاقه لغريم مدة الإخلال وهو ما عتد به السبكي
كأن الصلاح في كل وظيفة قبل الأتابة كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الأكثر
جواز استتابة الآدون لكس صرح بعضهم بأنه لا بد من المثل والكلام في غير أيام البطالة والعبرة
فهي بالنص الواقف والأقرب من المظهر الذي عرفهوا لغير عادة محل الموقوف عليهم وأفتى بعضهم
بأن المعلم في سنة لا يعطى من غلة غيرها وإن لم يحصل له من الأولى شيء وفيه نظر ظاهر ولعله محمول على
ما إذا علم ذلك من شرط الواقف وأقرب حاله الظاهرة فيه * (فصل) * في أحكام الوقف المعنوية
(الاطهر أن الملك في رقبته الموقوف) على معين أو جهة (ينتقل إلى الله تعالى أي) تفسير يعنى
الانتقال إليه تعالى والأجتماع الموجودات ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره إن سمي
مال كفاً ما هو بطريق التوسع (ينفك عن اختصاص الآدميين) كالعتق وانما ثبت شاهد وعين
دون بقية حقوق الله تعالى لأن المقصود ريعه وهو حق آدمي وظاهر إطلاقهم بثبوتها بالشاهد والعين
واختلافهم في الثابت بالاستسفاضة هل تثبت ما شرطه أو لا تثبت شرطه أيضاً في الأول وقد يفرق
بأنه أقوى من الاستسفاضة وإن كان في كل خلاف (فلا يكون للواقف) وفي قول يملكه لانه
انما أزال ملكه عن فوائده (ولا للوقوف عليه) وقيل يملكه كالصدقة والخلاف فيما يقصد به تلك
ريعه بخلاف ما هو تخير رخص كالسجد والمقبرة وكذا الربط والمدارس ولوشغل المسجد بامتعة وجبت
الاجرة له واقفاً ابن رزين بأنها لمصلحة السجين ضعيف كأمرة (ومنافعه ملك للوقوف عليه) لأن ذلك
مقصوده (يستوفى بنفسه وبغيره بآجرة) أن كان له النظر والالم يتعاطى نحو الآجرة إلا أن الناظر
أو نائبه وذلك كسائر الأملاك ومحله أن لا يشترط ما يخالف ذلك ومنه وقف داره على أن يسكنها معلم
الصبيان والموقوف عليهم أو على أن يعطى أجرها فتمتع غير سكاها في الأولى وما نقل عن المصنف أنها لما
ولى دار الحديث وبها قاعة الشيخ أسكنها غيره واختار له ولعله لم يثبت عنده أن الواقف نص على سكني
الشيخ ولو خربت ولم يعمرها الموقوف عليه وأجرت بما يعمرها للضرورة إذا فرض أنه ليس للوقف ما يعمر
به سوى الآجرة المحجلة وغير استغلالها في الثانية وفي المطلب يلزم الموقوف عليه ما يقصده الانتفاع
من عين الموقوف كرماس الحام فيشتري من أجرته بدل فائده ولو وقف أرضاً غير مغروسة على معين
لم يجز له غرسها إلا أن نص الواقف عليه أو شرط له جميع الانتفاعات كإرجحه المسبكي وكذا البناء
ولا يبنى ما كان مغروساً أو عكسه والمضابط أن كل ما غير الوقف بالكمية عن اسمه الذي كان عليه حال
الوقف امتنع والأفلاطم أن تعذر الشرط جاز إبداله كما يأتي مبسوطاً آخر الفصل وأفتى أوزرعة في علو
وقف أراد الناظر هدم واجهته وإخراج رأسه في هواء الشارع بامتاع ذلك أن كانت الوجهة
صححة أو غيرها وأنشئ بجدار الوقف والأجاز بشرط أن لا يصرف عليه من ريع الوقف إلا ما يصرف
في أعادته على ما كان عليه وما زاد في ماله ومرفى فصل اشتراط علم المنفعة في الآجرة عن ابن الرفعة
والسبكي ماله فعلق بذلك فراجعوا وانما تمتع الزيادة مطلقاً لأنها لا تغير معالم الوقف (وبذلك الآجرة)
لأنها بذل المنافع المملوكة له وقصته أنه يعطى جميع المحجلة ولو لمدة لا يحتمل بقاؤه إليها ومرفاهة آخر
الآجرة (وبذلك فوائده) أي الموقوف (كثيرة) ومن ثم لم يميزها كأنها كالميرسبده في بابها ومنها غصن
وورق توت اعتد قطعها أو شرط ولم يرد قطعها لموت أصله والثمرة الموجودة حال الوقف أن تأترب فهي
لواقف ولا شملها الوقف على الوجه نظير ما مر في البيع أن المؤبرة للبايع وغيرها للمشتري ولحق
بالتأبير هنا ما لحق به ثم كاهو ظاهر ثم رأيت السبكي ذكر نحو ذلك فقال فيمن وقف كرمه حصرم

* (فصل الآخر) *
(قوله) في أحكام الوقف إلى قوله
وظاهر في النهاية (قوله) وفي قول إلى
قول المصنف وتلك الآخرة في النهاية
تول المصنف وتلك الآخرة أي لجهة
(قوله) وجبت الآخرة أي لجهة
المسجد لا لمصلحة المسلمين (قوله)
وغير استقلالها في الثانية قد يقال
فلو أوجرت ودفع الآخرة للموقوف
عليه واستأجرها من المستأجر
ما حجب عنه ينجي أن لا مانع منه
فليجوز بل ينجي فيألو كان الموقوف
عليه غير الناظر أن يجوز للناظر
إيجارها لانه إنما يسكن حينئذ من
حيث ملكه للمنفعة بعينه الآجرة
لا من حيث الوقف نعم إن صرح
الواقف بمنع سكاها ولو من الحثية
المنكورة امتنع وربما يكون
لواقف غرض في ذلك ليكون
الموقوف عليه يضر بالوقف سكاها
لحرقه أو غيرها (قوله) ومن ثم إلى
قوله نظير ما مر في البيع في النهاية

ومات ان الحصر لم يورثه لانه أولى به من الموقوف عليهم وبقي القياس أيضا صحيح الاذرى انه لو وقف
شجرة أو جدار لم يدخل مقرهما وبه صرح الفصالح في الأولى قال أعنى الاذرى ورأيت من صحيح
دخوله أى كاهو وجهه في البيع واذا قلنا ان ما هنا كالبيع باقى هنا نظير ما فى الانوار وغيره ثم ان البائع
يصدق فى ان البيع وقع بعد نحو التأبير أو وضع الحمل أى لان الاصل بقا عليه من غير ان يعارضه شئ
فلا تفرح حيث لا بد ولا تعدد ما خلا لا لاذرى ولم نازع فى أصل هذا الحكم بسلامة مع
وضوح الفرق كما ذكرته فى شرح العباب فحينئذ يصدق الواقف ان الوقف وقع بعد نحو التأبير
للاصل المذكور ولو كان البعض مؤبرا فقط فهل يجزى هنا ما من ثم من التبعية او يفرق محل نظر
والاقل أقرب لانهم علوا التبعية ثم بعسرا افراد واداء الشر كقالتى التنازع الى غاية وهذا
موجود هنا وفى الروضة كالمصالح ان الولد مثلا لو كان حلالا وانفصل لا يستحق من غلة زمن حمله شيئا
لانه حينئذ لا يسمى ولدا بل محمدا حدث بعد انفصاله زاد فى الزوجة انه يتفرغ على ذلك انه لو كان
الموقوف نخلة فخر جفت ثم تقبل انفصاله لا يكون له شئ منها كذا اقطع به الفورانى والبغوى وأطلقاه
وقال الدارمى فى الثمرة التى أطلعت ولم تؤبر قولان هل لها حكم المؤبرة فتكون للبطل الاول أم لا فتكون
لثانى وهذا القولان يجزى بان هنا انتهى قال البلقينى والصواب ما اطلقه الفورانى والبغوى فى الحمل
قال غيره أى من ان المعتبر فى الثمرة وجودها لا تأبيرها ومن قطع به القاضى فى تعليقه انتهى وفرق
أعنى البلقينى بين مسألة الحمل ومسئلة البطنين ^{الصحيح} من حيث الخلاف لالحكم كاهو الظاهر
من كلامه وفرق بين هذا وما عرفت فى البيع بان المعلق ثم صيغة فنظر لما أشمله عرفا أو شرعا وهو غير
المؤبر وما لا وهو المؤبر والمملك هنا وصف فقط فنظر لما يشارن ذلك الوصف وهو أول وجود نحو الثمرة
وهذا الوضوح هو الحامل الى على الحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقع يتجاع ما ذكرنا كلافه صيغة
بمصلحة لا بالنسبة للمتخفين مع بعضهم فتأمل فانه دقيق مهم وقد سبق البلقينى لاعتقاد
النظر لمجرد وجود الثمرة فى صورة الحمل والبطن الاول مثلا السبكي وغيره ففى وجدت
قبل تمام انفصال الحمل تأبرت أو لا لم يستحق منها شيئا لان بر وزها سبق بر وزه بخلاف ماذا بر زت
بعد بر وزون لم تتأبر فانه يستحقها كذا وبعضا وكذا لو وجدت ولو طلعها ثم مات المستحق فتنتقل
لورثته لان بعده وقد أطال السبكي الكلام فى تقرير هذا ونقل ما عرفت عن الشافعى أى فى تعليقه
كأمر وأما الذى فى قنا وبه فهو ان الميت بعد خروج الثمرة يملكها ان كانت من غير النخل أو منه وتأبرت
والا فوجهان أى واحدهما انها كذلك قال أعنى السبكي وهذا الفرع ينبغى الاعتناء به فان
الباوى أعم به والفرع فيه قد يكون بين البطن الثانى وورثة البطن الاول مثلافى وقف الترتيب وبين
الحادث والموجودين فى وقف التثريب الذى اقتضاه نظرى موافقة الجمهور فى ان المعتبر وجود
الثمرة لا تأبيرها ثم أشار لافرق بين ما هنا والبيع بما وافق ما فرقت به وهو ان التأبير وان اعتبرت به
الشرع الا أن الثمرة به تصبر كعين أخرى فلا يتناولها ونحو البيع بالانكص عليها وقبله تتبع الثمرة
الرقبة أى فيتناولها البيع قال فليس هذا مما نحن فيه فى شئ أى لما قررت ان المدار هنا على مجرد تعلق
الاستحقاقى قال هذا كله فى موقوف لا على عمل ولا شرط لاواقف فيه والا كالذى على المدارس وأعلى
نحو الاولاد وشرط الواقف تقسيطه على المدة فهنا تقسط الغلة كالثمره على المدة فيعطى منه ورثة من
مات فقط ما باشره أو عاشه وان لم توجد الغلة لا بعد موته انتهى الذى يتبعان غير الموجود هنا لا يتبع
الموجود لانه لا يعسر افراده بخلافه فيما مر فان اختلط ولم يميز باقى كما هو ظاهر هنا ما مر آخر
الاصول والثامن تصديق ذى الدولومات المستحق وقد حلت الموقوفة للحمل له أو وقد رعت

(قوله) ان غير الموجود هنا أى
فى مسألة تطمين مثلا وقوله
بخلافه فيما مر أى فى مسألة
المالك لكن دعوى عدم عسر
الأفراد لا يتخلو عن تأمل

الارض فالر يعلذى البذر فان كان البذر له أى المستحق فهو لورثته ولم بعده اجره بقائه فى الارض
أو لعامله وجوزناه قال الغزى فان مات قبل أن يسبل اتجه ان الحاصل من الغلة توزع على الماء وقال
غيره أو بعد ان يسبل فالقياس انه بعد الاستدراك بعد تأخير النخل أولن اجره ان يزرعه بطعام معلوم
استحق حصه الماشى من المدة على المستأجر وأفتى بجمع متأخرون فى نخل وقف مع أرضه ثم حدث منها
ودى بأن تلك الودى الخارجة من أصل النخل جزء منها فله حكمها كأغصانها وسبقهم لئلا يحد ذلك
السبكي فانه أفتى فى أرض وقف بها شجر موز فزال بعد أن ثبت من اصولها فخرج ثم كذلك فى الثانية
وهكذا بان الوقف يسحب على كل ما ثبت من تلك الفواجر المتكررة من غير احتياج الى انشاء وانما
احتجج له فى بدل عبد قبل لفوات الموقوف بالكلية (وصوف) وشعر ووبر وریش وبيض (ولبن وكذا
الولد) الحادث بعد الوقف من مأكول وغيره كوله أمانة من نكاح أو زنا (فى الاصح) كالثمرة
وفارق ولد المولى بما فيها بأن التعلق هنا أقوى للملكة الا كساب النادرة به وخروج الاصل عن
استحقاق الادعى ولا كذلك ثم فيما أما اذا كان حلالا حين الوقف فهو وقف وألحق به نحو الصوف
وولد الامه من شبهة حرف على أیه فثبت ملكها للموقوف عليه (والثانى يكون وقفا) تبعالامه كولد
الاخمية ومحلها فى غير الحبس فى سبيل الله أما هو فوله وقف كأصله هذا ان أطلق أو شرط ذلك للموقوف
عليه فالوقوفه على ركوب انسان فوائدها ما وافق كارجاء وان نوزع عليه (ولومات الهيمية)
الموقوفة (اختص بجلدها) لانه أولى من غيره هذا ان لم يندبغ والاعاد وقفا وعبر بالاختصاص
لان النجس لا يملك ولو أشرف مأكولة على الموت ذبحت واشترى بثمنها من جنسها فان تعذر وجب
شراءه قصص فان تعذر صرف للموقوف عليه فيما يظهر ما يأتى (وله مهر الجارية) الموقوفة عليه
البكر أو الشيب (اذا وطئت) من غير الموقوف عليه (شبهة) منها كأن كرهت أو طاعته وهى
خصوصية أو معتقدة الحل وعذرت (أو نكاح) لانه من جملة الفوائد هذا (ان صح عنه) أى
نكاحها وكذا ان لم يصح له لوطء شبهة هنا أيضا (وهو الاصح) لانه عقد على المنفعة فلم ينع
الوقف كالاجارة ويزوجها القاضى باذن الموقوف عليه لانه ولا من الواقف ومن ثم لو وقف عليه
زوجته انشع نكاحه وخرج بالهرارش البكرة فهو كإرش طرفها * تنبه * يحرم وطؤها على
الواقف ويحده على ما حكى عن الاصحاب وتختص بهما كغيرهما له على أقوال الملك المتضى لعدم
حدده لانه ما لا على قول أشار فى البحر الى شذوذه لكن القياس وعلى الموقوف عليه ويحده على
ما رجحاه فلا كوطء الموصى له بالمنفعة واعتراضه بجميع الاصحاب بخلافه للشبهة وبأنه الموافق
لما رجحاه فى الوصية فى وطء الموصى له بالمنفعة وسياق الفرق بينهما (والذهب انه) أى الموقوف
عليه (لا مائة العبد) وذكره للتمثيل (الموقوف اذا اتلف) من واقفه أو اجسبي وكذا الموقوف
عليه بعدى كأن استعمله فى غير ما وقف له أو تلف تحت يد سامته له أما اذا لم تعد باتلاف ما وقف عليه
فلا يضمن كإلوقع منه من غير قصير بوجه كوز سبل على حوض فانكسر (بل يشتري) من جهة
الحاكم وقال الادعى بل الناظر الخاص ويرد وان جرى عليه صاحب الأنوار بأن الوقف ملك
لله تعالى والمختص بالتسليم على جهات تبتعالى العامة وهو الحاكم دون غيره (بها بعد شمله) سنا
وجنسها وغيرهما (ليكون وقفا مكانه) مراعاة لغرض الواقف وبقية البطون ثم بعد شرائه لا بد
من انشاء وقفه من جهة مشترية الحاكم أو الناظر فحين أحد الفاظ الوقف وقال القاضى يقول
اقتنه مائة ونظر غير فيه وفارق هذا صيرورة القيمة هنا فى ذمة الجاني كما مر بأنه يصح رهنها دون
وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الاخمية اذا اشترى بعين القيمة أو فى الذمة ونوى بأن القيمة هنا لا

(قوله) بعد الاستدراك سكنت عن
حاله قبل الاستدراك قياسا لما تقدم
فى الثمرة انه كذلك فليجوز (قوله)
وأفتى بجمع الى المتن فى النهاية (قوله)
كأغصانها يؤخذ منه إنه يجوز
قطعها حيث اعتد أو شرط
الواقف وشمله فيما يظهر لو أنشئ
بأصلها وحيث قلعت فهو ملك
للموقوف عليه كالفن حيث
قطعه (قوله) وشعر الى
فى النهاية (قوله) الموقوفة عليه
قول المصنف والذهب فى النهاية
الاقوله لكن القياس (قول المتن)
ان صح عنه هذا القيد تبعين لاجل
حصول التباين بين مسألة النكاح
ومسألة وطء الشبهة فتقول من
قال لا منهوم له ليس فى محله (قوله)
على ما حكى الخ عبارتها كالحكى
الخ وما خرج الخ بعد شذوذه (قوله)
ما رجحاه عبارتها كارجاء هنا
وهو الغلبة (قوله) مراعاة الى قوله
ولو جنى الموقوف فى النهاية (قوله)
وقال القاضى عبارتها وقول
القاضى الخ محل نظر

(قوله) ولا ضمان عليه في استعماله
الحج تقدم عن المطالب ضمان ما نقص
من رصاص الحمام فليأمل
الفرق بينهما وبين مسألة الرصاص
وأنت المحشى أشار إليه وفرق
بأنه كان إعادة مثل فأت الرصاص
بجمله بخلاف مثل فأت الحجر لرقته
وينبغي أن رقة البلاط المفروش
بالاستعمال كركرة بجر الرصاص
بالاستعمال وإن فوات عين البلاط
بالكلية كفوات رصاص الحمام
انتهى (قوله) ليس عمارة
ولو فرض وسلم أنه عمارة فتقديم
العمارة لا يتوقف على شرط
الواقف (قوله) وإن امتنع وقفها
الحج لعله فيما إذا تعذر الانتفاع بها
الاستيلاء كلها أعني الشجرة وما
الدابة الزمنية حكمها واضح
(قوله) هذا أن أكلت الحج ينبغى
أن يتأمل فإن السبع معاوضة فلم
ينظر للانتفاع بتجدها لأنه آفاه فلا
يقابل بالثمن وأما هنا فلا محذور
في نقل الملك ثم أدانت ودسغ عاد
وقضا كما تقدم (قوله) وأقنيت في
ثمرة الحج أى أسهلها وهذا الفرع
ليس مما نحن فيه ~~المناسبة~~
مناسبة (قوله) لثلاثضيع إلى قوله
وأطال جمع في رده أيضاً في النهاية
(قوله) يحتمل الجواز على نقضها
لا بعد التول بالجواري في النقض
هنا احتمال ضياعها لأن حفظه
حينئذ يكاد أن تعذر فباع منه
بقدر ما يعجز باقيه وإن قل أخذاً
من المسائل الآتية في نحو المسجد
(قوله) لا سكان إلى قوله وحينئذ
يعين في النهاية

ملك الفقراء والمستري نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالعين أو مع القيمة هنا فليست ملك أحد
فاحتج لا إنشاء وقف ما يشترى بها حتى ينتقل إلى الله تعالى وأفهم قوله عبد الله لا يجوز أن يشترى
أمة بقيمة عبد كعكسه بل لا يجوز شراء صغير بقيمة كبير وعكسه لا خلاف الغرض وما ضل من القيمة
يشترى به شخص كالارش بخلاف نظيره الآتي في الوصية لتعذر الرقة المصرح بها فهم قال لم يمكن
شراء شخص بالفانيل صرف للموقوف عليه فيما يظهر بل لنا وجه بصرف جميع ما وجبته الجناية إليه
ولو أوجب فقوداً استوفاه الحاكم كما قاله وإن نوزعنا فيه (فإن تعذر) شراء عبد بها (فبعض عبد)
يشترى بها لأنه أقرب لمقصوده وإنما اختلفوا في نظيره من الأضحية لأن القصص من حيث هو يقبل
الوقف لا الأضحية فإن تعذر شراء شخص صرفت للموقوف عليه نظير ما مر ولو جنى الموقوف جناية
أو جنى ما لا يهوى في بيت المال وفي فتاوى القاضي وأما ما مر في الموقوف عليه حجر رجارة الموقوف
كان ما اشتراه ملكه ولا ضمان عليه في استعماله الأول حتى رق كالأرض المستأجر والمستعير ما تلف
بالاستعمال ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه أيضاً لأن يكون الواقف اشترط أن يدا من غلته
بعمارة فيكون وقفاً كالأصل قال القمولى ولعله منه تفرع على أن نفقة العبد لا تجب في كسبه
إذا لم شرطها الواقف فيه قيل وفيه نظر كقول القاضي لأن يكون الخ لا أن يشترط أن يدا من غلته
أن شرط الواقف أبداً له إذا رقت غلته ما قاله وكتوله لم يكون وقفاً بل يدا من غلته ومن ثم أفق
الغزالي بأن الحاكم إذا اشترى للمسجد من غلة وقفه عقاراً كان طليقاً إلا أن رأى وقفه عليه انتهى
ومراده بالطلاق أنه ملك للمسجد (ولو جفت الشجرة) الموقوفة أو قطعها تخورج أو زمنت الدابة
لم يقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع وقفها استدعاء لقوة الدوام (بل يمتنع بها جذاً) بإجارة
وغيرها فإن تعذر الانتفاع بها الاستيلاء كلها انقطع أى يملكها الموقوف عليه حينئذ على المعتمد
وكذا الدابة الزمنية بحيث صار لا يتنفع بها هذا أن أكلت أذيع بيعها بالحمى بخلاف غيرها (وقيل
سابع) لتعذر الانتفاع كما شرطه الواقف (والثمن) الذى يبت عليه هذا الوجه (قيمة العبد)
فيأتى فيه ما مر وأقنيت في ثمرة وقفت للشرقة على صوامر رمضان فحشى تلنها قبله بأن الناظر يبيعها
ثم يبيعها يشترى منها ما ملها فإن كان أراضها أصح لهم لم يبعد تعذره (والأصح جواز بيع حصر المسجد
إذا بليت وجذوعه إذا انكسرت) أو اشرفت على الانكسار (ولم تصلح إلا لأحراق) للتأصيص
فتحصل يسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها واستثنيت من بيع الوقف لأنها صارت
كالعبدية ويصرف ثمنها لمصلحة المسجد لم يمكن شراء حصر أو جذوعه وأطال جمع في الانتصار
للقابل الغالب أبدأً انتقالاً ومعنى الخلاف في الموقوفة ولو بأن اشتراها الناظر وقفها بخلاف
المملوكة للمسجد بنحو شراءها فاتباع جزأها خرج بقوله ولم تصلح الحج ما إذا أمكن أن يتخذ منه نحو الواح
فلا تباع قطعاً بل يجهد الحاكم ويستعمله فيما هو أقرب لمقصود الواقف قال السبكي حتى لو أمكن
استعماله بأدراجته في آلات العمارة امتنع به فيما يظهر وقد تقوم قطعة جذع مقام آجرة والحكمة
مقام التراب ويختلط به أى فيقوم مقام التبن الذى يختلط به الطين وأجر الخلاف في دار مهندمة
أو مشرفة على الأندام ولم تصلح للسكنى وأطال جمع في رده أيضاً وأنه لا قائل بجواز بيعها من
الأصحاب يؤيد ما قاله نقل غير واحد الإجماع على أن الفرس الموقوف على الغزو إذا كبر ولم يصلح
له جاز يبعه على بعضهم أشار للجمع بحمل الجواز على نقضها والتمنع على أرضها لأن الانتفاع بها يمكن
فلا مسوغ لبيعها (ولو أنهدم مسجد وتعذر إعادة لم يبيع بحال) لا يمكن الانتفاع به حال الصلاة
في أرضه به طارق ما مر في الفرس ونحوه ولا يفتض إلا أن خيف على نفسه فيقتض ويحفظ أو يعمره

مسجد آخر ان رآه الحاكم والقرب اليه أولى لا نحو برأور باط قال جمع الا ان تعذر النقل لمسجد آخر ويبحث الأذري تعين مسجد خص ببطانة خص به المهتم ان وجدوا ان بعدوا الذي يتجه ترجحه في ريع وقف المهتم أخذ ما امر في نفسه انه ان توقع عوده حفظ له والا صرف لمسجد آخر فان تعذر صرف لفقره كما يصرف النقض لنحو رباط أما غير المهتم فما فضل من غلة الموقوف على مصالحه فيشترى له به عمارا ويوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاره لاجلها أى ان توقعت عن قرب كما أشار اليه السبكي ويظهر ضبطه بان يتوقع قبل عروض ما يخشى منه عليه والالم بدخونه شيء لاجلها لانه يعرضه للضياع أو لظالم يأخذها أى وحينئذ يتعين أن يشترى به عمارا له وان أخرجه شرطه لعمارة للصورة حينئذ وعليه ينبغي تعين صرف غلة هذه العمارة ان وجدت لانه أقرب الى غرض الواقف المشترط له على عمارته فان لم يتحقق لعمارة فان أمن عليها حفظها والا صرفها لمصلحة المطلق مستحقة لان المصالح أقرب الى العمارة ولو وقف أرضا لاز راعة فتعذر وتاخصر النفع في الغرس أو البناء فعل الناطر أحدهما أو آخرها لذلك وقد أفتى البلقيني في أرض موقوفة لترزع حيا فأجرها الناطر لغرس كرم أبأنه يجوز اذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط الواقف انتهى فان قلت هذا يخالف لشرط الواقف فان قوله لترزع حيا متضمن لاستئصاله أن لا ترزع غيره قلت من المعلوم انه يعترف في الضمني ما لا يعترف في المنطوق به على ان القرض في مسئلتنا ان الضرورة الحالت الى الغرس أو البناء ومع الضرورة يجوز زحافة شرط الواقف للعلم بأنه لا يريد تعطيل وقفه وثوبه ومسئلة البلقيني ليس فيها ضرورة فاحتاجت للتقيد بعدم مخالفة شرط الواقف * فرع * في فتاوى ابن عبد السلام يجوز ايقاد السير في المسجد الخالي لئلا تعظم له لاهار للسرف والتشبه بالنصارى وفي الروضة يحرم اسراج الخالي وجمع يحمل هذا على ما اذا أسرج من وقف المسجد أو ملكه والاول على ما اذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لانه اضاعة مال بل الذي يتجه الجمع بحمل الاول على ما اذا توقع ولوعلى بذور احتياج أحد لمافيه من النور والثاني على ما اذا لم يتوقع ذلك وفي الأنوار ليس للامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر اجارتها للزراعة أى مثلا وصرف غلته للمصالح وحمل على الموقوفة فالملوك لملكها ان عرفوا الافعال ضائع أى ان أيس من معرفته يعمل فيه الامام بالمصلحة وكذا المجهول ولا يجوز زلغير الموقوف عليه الناعمة فلا في هواء الموقوف لانه موقوف كما ان هواء المملوك مملوك والمستأجر مستأجر فلم يستأجر مع المجر من الناعمة أى ان أخره كما هو ظاهر * (تنبيه) يقع كثير الوقف على الحرم مع عدم بيان مصرفه وخرجه أو زرعته على اختلاف فهم في الوقف على المسجد من غير بيان مصرفه فالقولان يطله وغيره يصح وهو المعتقد وعليه فهو كالوقف على عمارة المسجد وما نحن فيه كذلك فتصرف لعمارة المسجدين وتوابعها للفقراء المجاورين فهم هذا حاصل كلامه وهو ظاهر ان قامت قرية على ان المراد بالحرمين بعضهما وهو المسجدان والآخرية منهما المتأخرة منهما جميعهما والواجب الحمل على الحقيقة ما لم يتبع منه مانع ولا مانع هنا فتعين الحقيقة الشاملة لهما بمعنى عمارتهما ولغيرهما بمعنى أهاهما اذا لا معنى للوقف عليهما بالنسبة لغير مسجديهما الا ذلك فالذي يتجه ان ناظرهما بخير في الصرف لعمارة المسجدين ولن فهم من الفقهاء والمساكين * (فصل) في بيان النظر على الوقف وشرطه ووظيفة الناظر (ان) مكان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه الا الناطر الخاص أو العام أو لئلا يتبعه الموقوف عليه واطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بأن رغبه بالذات لئلا يتقاضى له عليها حاجة فلا ينافى ذلك ما مر آنفا في قول المتن بأجرة وإما قد تدبه وهل يعتبر كونه مثله خلقه نظير ما مر في الاجارة أو يفرق بأن القصد هنا تحصيل منفعة الموقوف عليه

(قوله) ولو وقف أرضا الى الفروع في النهاية (قوله) على ما اذا التزمه ساقية قوله تعليلها لانه مشعر بأنه لا غرض فيه سوى التعظيم (قوله) وخرجه أو زرعته على اختلاف فهم الحمل على التردد قبل الطراد العادة بالصرف الى أهل الحرمين دون عمارة المسجدين اما بعد الطراد ههما كما هو الواقع الآن فلا وجه للتردد في الصرف الى أهلها فقط حيث علمه الواقف

من غير نظر لحقيقته بخلافه ثم كل محتمل ثمان (شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره) وكذا لو شرط
 نسيان النظر رأى عن كل من وليه لزيد وأولاده (اتبع) كسائر شروطه وروى أبو داود عن عمر
 رضي الله عنه على أمر صدقته ثم جعله لنفسه معاشته ثم لا يرى الرأي من أهلها وقبول من شرط له
 النظر لقبول الوكيل على الوجه لا الموقوف عليه إلا أن بشرط له شيء من مال الوقف على ما بحث وقول
 السبكي أنه أشبهه بالأباحة فلا يرتد بالرد بعد بل وقوله ثم أسقط حقه منه سقط وان شرط نظره حال
 الوقف فلا يعود الإتيالية من الحياكم كإقتضاه كلام الروضه خلافاً لما نازع فيه ويؤيده كلامهم
 في الوصي ومن ثم ينبغي أن يجيء عقبه ما في الوصي من أنه لو خيف من انزعاضه ضرر يلحق المولى عليه ثم
 بعزله لنفسه ولم يندو يؤيد كونه كالوصي ما يبرح جوابه أنه يأتي هنا في جعل النظر لاثنتين تفصيل الإيصاء
 لاثنتين من وجوب الاجتماع تارة وعدمه أخرى ومن أن أحدهما قد يكون مشرفاً فقط ولا يستحق
 المشرف شيئاً مما شرط للنظر كما هو ظاهر لأنه لا يسمى ناظر أو منصوب الحياكم ونائب الناظر كالوكيل
 جزماً (والا) بشرط لا حد (فالنظر للقاضي) أي قاضي بلد الموقوف بالنسبة لحفظه ونحو إجارته
 وقاضي بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك نظير ما مر في مال اليتيم (على المذهب) لأنه صاحب
 النظر العام فكان أولى من غيره ولو لو واقفاً وموقفاً عليه ولو شخصاً معينا وخرم الماوردي بشوئنه
 للواقف بلا شرط في مسجد المحلة والحوار زحى في سائر المساجد وزاد أن زينة مثله ضعيف
 * (تنبيه) * للسبكي اقتناء طويل أن القاضي الشافعي يختص حتى عن السلطان بنظر وقف شرط
 الحياكم من غير قيد أو سكت عن نظره أو لا نظره للحياكم واستدل له بما توقف الأذرعى فيه والذي
 يتجه أن محله في وقف قبل ستة أو أربع وستين وسماً لأن الشافعي هو المعهود حينئذ والقضاة الثلاثة
 إنما أحدهم ثم من حينئذ الملك الظاهر وأما بعد ففي إناطة ما جعل للقاضي بالقاضي الذي يتبادر إليه
 عرف أهل ذلك المحل ما لم يفوض الامام نظراً لأوقاف غيره ومن ثم كان النظر في الحقيقة إنما هو للامام
 كما مر حوايه في موضع وأصر يحجم بالقاضي في مواضع إنما هو لكونه نائباً ومخالفه السبكي في ذلك
 مردودة ثم رأيت أبا زرعة ذكر كلام السبكي بطوله ثم أعده متى عبر بالقاضي حل على غير السلطان
 لا يعرف المظرد بذلك أو بالحياكم تسأل القاضي والسلطان لغته ولا عبرة بالعرف لأنه فيه مضطرب
 فلكل التصرف فيه والسلطان فهو يرضه لغير القاضي قال السبكي وليس القاضي أخذ ما شرط للنظر
 إلا أن سرح الواقف بنظره كالمسألة أخذ شيء من سهم عامل الزكاة قال ابنه التاج ومحلّه في قاض له
 قدر كفايته وفيه نظر وبحث بعضهم أنه لو خشي من القاضي أكل الوقف لجوره جاز لمن هو يبيده
 صرفه في مصارفه أي أن عرفها والأقروضه لفقير عارف بها أو سأله وصرفها * فرع * شرط الواقف
 لناظر وقتها فلا قدر فلم يقبل النظر إلا بعد مدة بأن استحقاقه لمعلوم النظر من حين آل إليه كذا قيل
 وإنما يتجه في المعلوم الزائد على أجرة المثل لأنه لا يقصد كونه في مقابلة عمل بخلاف المعلوم المساوي لأجرة
 مثل نظر هذا الوقف أو الناقص عنه لا يستحقه فيما مضى لأنه في مقابلة عمله ولم يجده منه فلا وجه
 لاستحقاقه له (وشرط الناظر) الواقف وغيره (العدالة) الباطنة تطلق كما رجح الأذرعى
 خلافاً لكفاء السبكي بانظاره في منصوب الواقف فتعزل بالنسبة أي الحق بخلاف نحو كذب
 أمكن أن له فيه عذراً كما هو ظاهر وإذا انعزل بالنسبة فالنظر للحياكم كما يأتي وقباس ما يأتي في الوصية
 والكاح صحة شرط ذمي النظر لذمي عدل في دينه أي أن كان المستحق ذمياً (والكفاية) لما تولاها
 من نظر خاص أو عام (و) هي كما في مسودة شرح المذهب أو الأهم منها كما في غيره (الاهتداء
 إلى التصرف) المفوض إليه كما في الوصي والقيم لأنه لا بد على الغير وعند زوال الأهلية يكون النظر

* (فصل شرط الواقف) *
 (قوله) في بيان النظر إلى قوله وهل
 في النهاية (قوله) بخلافه ثم كل
 محتمل الثاني أو وجه بل متعين
 إذ لا جامع بين المسألتين لأنه في
 مسألة الأجارة لا يستحق جميع
 منفعة الدابة وهو قدر ما تطيشه
 وإنما يستحق من ذلك قدر ثقله
 قعين اعتبار المثلية بخلاف
 ما نحن فيه فإنه يستحق جميع
 المنفعة وأن تجعلها أجرة ما تطيش
 من ركب قيط أو أمتعة قيط
 أو منها نعم ليس له تنعم بها فوق
 الطاقه كالمسكه (قوله) وكذا
 لو شرط نسيان النظر صادق بما
 لو كان النظر للقاضي فتعين عليه
 استئناؤه المشروط وفيه شيء لما فيه
 من التحجير عليه مع أنه إنما يستفيد
 النظر بالولاية العامة فليأجل
 (قوله) وإنما يتجه في المعلوم الخ
 هل يستحق جميع المعلوم حينئذ
 أو التدرج الزائد على أجرة المثل محل
 تأمل والاقرب الأول بالنظر
 لجارته والثاني بالنظر للمعنى فلو
 عبر بقوله وإنما يتجه فيما زاد على
 أجرة المثل لكان حسناً (قوله)
 الواقف إلى قوله أي أن كان
 في النهاية (قوله) المفوض إلى
 قوله ويؤخذ منه في النهاية

(قوله) عند السبكي عارضا
 كماربحة السبكي لمن
 يدخل خلافاً لـ ابن الرفعة (قوله) ان
 شرط له أي أن شرط الوافق له
 النظر وقوله وكلام ابن الرفعة
 ان لم بشرط له بأن كان متولياً
 من قبل الحاكم (قوله) لكن
 ظاهر كلامهما أي ابن الرفعة
 والسبكي (قوله) وكذا لا اقتراض
 الى قوله نعم له رفع الامر الى الحاكم
 ليقرر له الأقل في النهاية (قوله)
 سواء مال نفسه مقتضاه أن يتولى
 الطرفين حينئذ وينبغي أن يكون
 مشله ما لو شرط له الوافاق أو اذن
 القاضى في الانشاق من ماله
 والرجوع وهل له ماذ كر في صورة
 الاقتراض لانه اقتراض في العنى
 أو يتعين عليه صورة القرض
 الحقيقي بالانجاب والقبول كاهو
 السادر محل تأمل (قوله) وقال ان
 الذى يعتقد ان الحاكم الخ ينبغي
 أن يكون محل الخلاف والتردد
 حيث لم ينص الوافاق على تقويض
 ذلك الى أحدهما ولم يكن ثم هرف
 مطرد في زمنه كاهو ظاهر والا
 فالتبع شرطه أو العرف المذكور
 بخلاف والله أعلم (قوله) نعم له
 رفع الامر الى الحاكم الخ قد يقال
 ما الحكم لو فقد الحاكم بذلك المحل
 أو تعذر الرفع للعلامة حتى منه
 من المفسدة على الوقف فهل له
 الاستقلال بما ذكر أو لا محل تأمل
 وعلى الأول فيحتمل أن يكون هو
 محمل كلام ابن الصباغ مالم يثبت
 عنه نص بالتعميم والله أعلم

لحاكم عند السبكي ولم يعد غير الالاه بشرط الواقف عند ابن الرفعة وجه السبكي ما قاله بأنه لم يجعل
 النظر للمأخر الا بعد فقد المتقدم فلا سبب لنظره غير مقدم وهذا فرق اتقال ولاية النكاح للأبعد
 بنسق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرائة ولا يعود النظر له يعود الالهية الا ان كان نظره بشرط
 الواقف كما أتى به المصنف لقوته اذ ليس لاحد عزله ولا الاستبدال به والعارض مانع من تصرفه
 لا سالب لولايته و يؤخذ منه ان الالاه كلام السبكي ان شرط له ذلك لرجاء عوده له وكلام ابن الرفعة
 ان لم بشرط له لانه لا يمكن عوده اليه فكان كالعديم لكن ظاهر كلامهما انه مفروض فيمن شرط
 له وحينئذ فالالاه ما قاله السبكي وان قال الاذرى في كلام الماوردى ما يشهد لابن الرفعة (ووظيفته)
 عند الاطلاق حفظ الاصول واغلات على الاحتياط (والاجارة) بآجرة المثل لغير محجوره
 الا أن يكون هو المستحق كما مر بما فيه مسوطا في الوكالة فراجعه (والهجرة) وكذا الاقتراض
 على الوقف عند الحاجة لكن ان شرط له الواقف أو اذن له القاضى كفى الروضة وغيرها وانازع
 فيه البقعى وغيره سواء مال نفسه وغيره قال الغزوى واذا أذن له فيه صدق فيه مادام ناظراً لا بعد عزله
 (وتحصيل الغلة وقسمتها) على مستحقها لانها المعهودة في مثله ويلزم رعاية زمن عينه الواقف وانما
 جاز تقديم نفقة المندور على الزمن المعين لشبهه بالزكاة المجعولة واستتاب في شئ من وظيفته غيره
 فالأجرة عليه لا على الوقف كما هو ظاهر قال السبكي وتسل بعض فقهاء العصر بأن وظيفته ذلك على
 انه ليس له تواسية ولا عزل ثم رده بأن ذلك في وقف لا وظيفته فيه وبأن المفهوم من تقويضهم التسعة
 له ان ذلك له لكن للحاكم الاعتراض عليه فيما لا يسوغ وفي ولايته من هو أسلح للمسلمين ونقل الاذرى
 عن لا يحصى وقال انه الذى يعتقد ان الحاكم لا نظره له معه ولا تصرف بل نظره معه نظراً حاطة ورعاية
 ثم حل افتاء ابن عبد السلام بأن المدرس هو الذى ينزل الطلبة ويقدّر جامعتهم على انه كان عرف زمنه
 المطرد والافتد كونه مدرسا لا يوجب له تواسية ولا عزل ولا تقدير معلوم انتهى واعتراض بأن المنج
 ما قاله الغزلاسيما في ناظر لا يميز بين قفيه وقيقه ورد بأن الناظر قائم مقام الواقف وهو الذى يولى
 المدرس فكيف يقال بتدعيمه عليه وهو فرع وكونه لا يميز لأثره لانه محتمل ان يسأل من يعرف
 مراتبهم وفي قواعد الغزى يجب تفرق المعلوم للطلبة في محل الدرس لانه المألوف ورد بأن ذلك لم يؤلف
 في زمننا وبأن الاطلاق يحسن الشريعة تنزيه مواضع العلم والذكر عن الامور الدنيوية كالبيع واستيفاء
 الحق وسئل بعضهم عن المعبد في التدريس ثم يخلص عن الواجب فقال الذى يقتضيه كلام المؤرخين
 وأشعر به اللفظ انه الذى يعيد للطلبة الدرس الذى قرأوه على المدرس ليستوضحوه وينتهوا ما أشكل
 لانه عقد مجلس لتدريس مستقل ويوافقه قول الساجى ان المعبد عليه قدر زائد على سماع
 الدرس من تفهيم الطلبة ونفعهم وعمل ما يقتضيه لفظ الاعادة ومحمل ماذ كان أطلق نظره كما مر
 ومثله بالأولى ما اذا فوض اليه جميع ذلك فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعدّه ائباعا للشرط
 ولنا ظر ما مرط له من الاجرة وان زاد على أجرة مثله مالم يكن الواقف كما مر فان لم بشرط له شئ فلا أجرة
 له نعم له رفع الامر الى الحاكم ليعرّره الأقل من سنته وأجرة مثله كولى اليتيم ولانه الاحوط لا الوقف وأتى
 ابن الصباغ بأن له الاستقلال بذلك من غيرهما * فرع * ما يشتره الناظر من ماله أو من ريع
 الوقف لا يصير وقفا الا ان وقفه الناظر بخلاف بدل الموقف المشئ لوقفه هو الحاكم كما مر والفرق
 ان الوقف ثبات بالكية بخلافه هنا أما ما يشتره ماله أو من ريع الوقف في نحو الجدر الموقوفة فيصير
 وقفا بالناء لجهة الوقف اى بنية ذلك مع البناء ومرفق ببناء المسجد بجوات ماله تعلق بذلك ولو شرط لبعض
 الموقف عليهم النظر في حصته فلابطن الثاني منعه من ايجارها اكثر من سنة على ما أتى به الاصح

وابن عجل لان لهسم حقا منتظر او يزده ناصر آخر الاجارة من انفسا خها جوة فلا ضرر عليهم فيها
ولو وقف أرضا ليصرف من غلتها كل شهر كذا ففضل شيء عند انقضاء الشهر اشترى به عقارا أو بعضه
وقعه على الارضه فان قل الضائل جمعه من شهر ومعددة واشترى به عقارا أو بعضه ووقته
(ولو اوقف عزل من ولده) نائب عنه بأن شرط النظر لنفسه (ونصب غيره) كالوكيل وأفتى
المصنف بأنه لو شرط النظر لانتسان وجعل له أن يستدعي من شاء فأسند له لاخر لم يكن له عزله
ولا مشاركته ولا يعود النظر اليه بعد موته وينظر ذلك أفتى فقهاء الشافعي والشافعيون بأن التفويض بمثابة
التفويض وخالفهم السبكي فقال بل كالتوكيل وأفتى السبكي بأن للواقف والناظر من جهة عزله
المدرس ونحوه اذ لم يكن مشروطا في الوقف ولو لغرم مصلحه بسط ذلك لكن اعترضه جمع كالزركشي
وغيره بما في الرخصة انه لا يجوز للإمام اسقاط بعض الاجتادات المبتدئين في الديوان بغير سبب فان الناظر
الخاص أولى وأجيب بالفرق بأن هؤلاء لم يطوا انفسهم للجهد الذي هو فرض ومن ربط نفسه
بفرض لا يجوز اخراجه منه بلا سبب بخلاف الوقف فانه خارج عن فرض الكفایات ولزده بأن
التدريس فرض أيضا وكذا قراءة القرآن فمن ربط نفسه بهما كذلك بناء على تسليم ما ذكر
ان الربط به كالتمسك به والافتستان ما بينهما ومن ثم اعتمد البلقيني ان عزله من غير موعود لا يقبل
يتمح في نظره وفرق في الخادم بينه وبين نفوذ عزل الامام لقاضيهم ثم روا بأن هذا خشية الفتنة
وهو موقوف في الناطر الخاص وقال في شرح المنهاج في الكلام على عزل القاضي بلا سبب ونفوذ
العزل في الامر العام أما الوظائف الخاصة كالادان والامامة والتدريس والطلب والنظر ونحوه
فلا يغزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به كثير من المتأخرين منهم ابن رزين فقال من تولى
تدريس لم يجز عزله بمثلته ولا بدونه ولا يغزل بذلك انتهى واذ قلنا لا ينفذ عزله إلا بسبب فهل يلزمه
بأنه أفتى بجمع متأخرون بأنه لا يلزمه لكن قيده بعضهم بما اذا وثق بعلمه دينه ونازعه التاج السبكي
بأنه لا حاصل له ثم بحث انه ينبغي وجوب بيان مقتضاه مطلقا أخذ من قولهم لا تقبل دعواه الا بصرف
للمستحقين بل القول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وقال أبو زرعة الحلي التقييد وله حاصل اذ عدلته
ليست قطعية فيجوز أن تختل وأن يظن ما ليس بشا دح فادحا بخلاف من تمكن علماء وبنار ياد على
ما يشترط في الناظر من تميز ما يمدح وما لا يمدح ومن ورع ونهوى يحولان بينه وبين متابعة الهوى
* فرع * طلب المستحقين من الناظر كآب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزمه تمكنهم
كما أفتى به بعضهم أخذ من اقتضاء جماعة انه يجب على صاحب كتب الحديث اذا كتب فيها اسماع غيره
معه لها أن يعبره اياها ليكتب مما سمع منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف مما كان يتعامل به
حال الوقف زاد سعرة أو نقص سهل تخصه له أولا فان قد اعتبر فتمت يوم المطالبة ان لم يكن له مثل
حينئذ لا واجب مثله ويشع في كثير من كتب الاوقاف ان لفنان من الدراهم النشرة كذا قيل حررت
فوجد كل درهم منها يساوي ستة عشر درهما من الدراهم الفلوس المتعامل بها الآن انتهى (الا
أن يشترط نظره) أو تدريسه مثلا (حال الوقف) بأن يقول وقف هذا مدرسة بشرط ان فلانا
ناظرها أو مدرسا وان نازع فيه الاستسوى فليس له كغيره عزله من غير سبب يحل بنظره لانه لا نظره له
بعد شرطه لغيره ومن ثم لو عزل المشروط له نفسه لم ينصب بدله الا الحاكم كأمير أو مالو قال وقته وفوضت
ذلك اليه فليس كالشرط ولو شرطه لا يرشد من أهل الوقف اسحقه الارشد منهم وان يجب بأيه مثلا
لكونه وقف ترتيب لانه مع ذلك من أهله وتردد السبكي فيما اذا شهد بنية بأرشدية زبدتم أخرى
بأرشدية عمر ووقف الرمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما بأنهما يتعارضان سواء كانت شهادة الثانية

(قوله) نائب عنه الى قوله سواء
كانت شهادة الثانية قبل الحكم
في النهاية (قوله) وأفتى السبكي الى
قوله واذا قلنا لا ينفذ في الغنى
الا قوله ولزده الى قوله ومن ثم
الح (قوله) شهادة الثانية كذا في
أصله بخطه

قبل الحكم بالاولى أو بعده لان الحكم عندنا لا عنه وقال أبو حنيفة لا أثر له بعد الحكم ثم هل يستطاع
أو يشترط زيد وعمر وبالثاني أفنى ابن الصلاح أما إذا طال الزمن بينهما بحيث أمكن صدقهما قال
السبكي فتقضى المذهب انه يحكم بالثانية ان صرح بان هذا أمر متخذ واعترضه شيخنا جعفر ان
مستثناه ذلك وانما مقضاه ما صرح به الماوردي وغيره أنا انما نحكم بالثانية اذا تغير حال الارشاد الاول
أي بان شهدت به البيعة ولو استوى اثنان في أصل الارشدية وزاد أحدهما تميز في صلاح الدين أو المال
فهو الارشاد وان زاد واحد في الدين وواحد في المال فالأوجه استواءهما فيشتركان ولو انفرد واحد
بالرشد بأن لم يشاركه في أصله غيره فهل يكون الناظر لان الظاهر ان أفعال التفضيل انما يعتبر بمفهومه
عند وجود المشاركة أو لا بما لا يعمدهم أفعال ترددهما السبكي ثم قال وعمل الناس على الاول (واذا أجز
الناظر) الوقف على معين أو جهة اجارة صحيحة (فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة) قال
الامام وقد كثرت والام لم تعتبر جزم (لم ينسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالغبطة في وقته وأشبه ارتفاع
القيمة أو الاجرة بعد بيع أو اجارة مال المحجور ومرة أنه لو كان هو المستحق أو أذن له جاز اجارة بدون
أجرة المثل وعليه فينبغي انفساخها بانتقالها لغيره لم يأن في ذلك وافتاء ابن الصلاح فيما اذا أجز
بأجرة معلومة فشهد اثنان انها أجرة المثل حالة العقد ثم تغيرت الاحوال وزادت أجرة المثل بأنه يتبين
بطلانها وخطاؤها لتمام التنازع المستقبلة انما يصح حيث استمرت حالة العقد بخلاف ما لو طرأ
عليها أحوال تختلف بها قيمة النفع فانه بان ان المقوم لها أو لا لم يطابق تعويجه المقوم قال الاذرى
مشكل جدا لانه يؤتى الى سد باب اجارة الاوقاف اذ طرأ التغير الذي ذكره كثير والذي يقع في النفس
اننا نطرق الى أجرة المثل التي تنهى اليها الرغبات حالة العقد في جميع المدة المعقود عليها مع قطع النظر عما
تسببها يتحدد انتهى وهو واضح موافق لكلاهم ولودفع الناظر للمستحق ما أجز به الوقف مدة فأت
المستحق أثناء هار جرح من استحق بعده على تركه بحصة ما بقي من المدة وهل الناظر طريق لانه لا يتعين
عليه الدفع الا بعد مضي مدة يستحق بها المعلوم أو لانه لا يتصير منه لاسيما والاجرة مملكتها المدفوع اليه
بمجرد العقد فلم يسع الناظر امساكها عنه ولا منعه من التصرف فيها ولا نظرا لما توقع بعد كسر حوا
به في نظرنا لذلك المأجور بملك الاجرة والمرأة بملك المصداق بالعقد وان احتمل سقوط بعض الاجرة
وكل المهر بالنسخ في الاشياء وكل ما لم يصب له بمنفعة دار حياته فأجزها مدة ملك الاجرة وبأخذها وان
احتمل موت الاشياء المذرة بجمع كلام مرجح والذي يجهل المدة ان قصرت بحيث يغلب على الظن حياة
الموقوف عليه الى انها شوخا وناظر من بقائها عنده أو عند غيره علم لم يكن طريقا ولا الا كان
ولو حكم كما حكم ببيعة اجارة وقف وان الاجرة اجرة المثل فان ثبت بالتواتر انها دونها تبين بطلان الحكم
والاجارة والا فلا كما يأتى بسطه آخر الدعاوى وأتى أبو زرعة فحين استأجر وقفا بشرطه وحكم له كما
شافى بوجبه وبعد انفساخها بوجت أحدهما وزاد رغبة انشاء المدة بأن هذا افتاء لاحكم
لان الحكم بالثاني قبيل وقوعه لانه له كيف والموت أو الزيادة قد يوجدان وقد لا فلنرفع له الحكم
بمذهبه انتهى وما علم به ممنوع وفيه تحقيق بسطته في أو اخر الوقف من الفتاوى وفي كتابي المستوعب
في بيع الماء والحكم بالموجب المسطر أوائل البيع من الفتاوى فراجع فانه مهم

(كتاب الهبة)*

من هب مملوكا لرويه من يدالي اخرى أو استيقظ لان فاعلها استيقظ للاحسن والاصل في جوازها
بل ذهب اسائر أنواعها الآتية قبل الاجماع الكتاب والسنة وورد تهادوا وتحابوا أي بالتهديد من

(قوله) ثم هل يستطاع ان يقول له
بان شهدت به النهاية (قوله) قال
السبكي فتقضى المذهب
أن تقول انتقال الارشدية الى
الثاني بتصور رتبة فيها مع بقاء
الاول على حاله وببقائه على حاله
مع تسفل الاول وعبارة السبكي
وافية بالقسمين فاجمع اعتراضها
بمقالة الماوردي وغيره فليست أم
(قوله) قال الامام وقد كثرت
الطالب لان كثرت شعرت بان
التصرف الاول جرى على خلاف
الغبطة بخلافه اذا قل لانه قد تكون
زيادته حينئذ وان كثرت لخصوص
رغبته فيه (قوله) قال الامام الى
قوله قال الاذرى في النهاية (قوله)
وعليه فينبغي الخ تقدم له في الاجارة
نقله عن ابن الرفعة نعم قوله من الخ
من زيادته هنا وكذا قوله أو أذن له
وقوله بانتقالها أي نظارة الوقف
صادق بانتقالها بزال الاهلية
وبالموت والاجنسي والمستحق
وحينئذ فلو كان الناظر الاول
أجنبيا وأجز بدون أجرة المثل
بأذن المستحق ثم انتقل النظر الى
أجنبي آخر مع بقاء المستحق الأذن
فينبغي عدم الانسحاق وان اقتضى
الصنيع بخلافه هذا وينبغي أن
يلحق بانتقال النظارة انتقال
الاستحقاق من الأذن الى غيره
مع بقاء الناظر المؤجر باذن المستحق
والله أعلم (قوله) ولو حكم كما الى
قوله بسطته في النهاية

(كتاب الهبة)*

(قوله) من هب الى قوله ولو قال

استتر لي بدهم لخبر في النهاية الا قوله وفيه نظر الى المتن وقوله فلو قال وهبتك هذا أو وهبتك الى قوله ومنه أيضا اشترط الشورية

الحبة وقيل بالتخفيف من المحاباة وصح تهادوا فان الهدية تذهب بالضعفان وفي رواية فان الهدية
تذهب وخرا الصدر وهو يفتح المهملتين فافيه من نحو حقد وغبط نعم يستثنى من ذلك أي باب الولايات
والعمال فانه يحرم عليهم قبول الهبة والهدية بنفسه الآتي في القضاء وقد بسطت ذلك في تأليف
حافل ويحرم الاهداء لمن يظن منه صرفها في معصية (التعليك) لعين أودين بنفسه الآتي أو منفعة على
ما يأتي (بلا عوض هبة) بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة وقسميهما ومن ثم قدم الحد على خلاف
الغالب نعم هذا هو الذي نصره اليه لفظ الهبة عند الاطلاق وسيأتي أو اخر الايمان ما يعلم تأمله انه
لا ينافي هذا فخرج بالتعليك العارية والصياغة فانها اباحة والمال انما يحصل بالازدراء والوقف فانه
تعليك منفعة لا عين كذا قيل والوجه انه لا تعليك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة ثم رأيت السبكي صرح به
حيث قال لا حاجة للاحتراز عن الوقف فان المناقيل يمكنها الموقوف عليه بتعليك الوقف بل يسلمه
من جهة الله تعالى ولا يخرج الهدية من الاضحية لغنى فان فيه تعليكا وانما المتع عليه نحو البيع
لا مرعى هو كونه من الاضحية المتع فمها ذلك وبلا عوض نحو البيع كالهبة وثواب وسماي وزيد
في الحد في الحياة فخرج الوصية فان التعليك فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت واعترضه شارح
بما لا يصح وطوعا لخرج نحو الزكاة والنذر والكفارة وورد ان هذه لا تعليك فيها بل هي كوفاء
الدين وفيه نظر لان كونها كوفاء لا يمنع ان فيها تعليكا (فان ملك) أي أعطى شيئا بلا عوض (محتاجا)
وان لم يقصد الثواب أو غنيا (لثواب الآخرة) أي لاجله (فصدقة) أيضا وهي أفضل الثلاثة
(فان) قيل الاولى قول أصله وان لا يهيم انشاء ان الهدية قسم من الصدقة نعم ايهامه انه اذا اجتمع
النقل والقصدي كان صدقة وهدية صحيح انتهى والذي رأيت في نسخ الوافلا اعتراض (نقله) أي
الملك بلا عوض (الى مكان الموهوب له كراما) ليس بقيد وانما ذكره لانه يلزم غالباً من النقل
الى ذلك كذا قاله السبكي وهو مردود بل احتراز به عما سبق لرشوة أو خوف الهبة مثلا (فهدية)
أيضا فلا دخل لها فيما لا ينقل ولا سافيه صفة نذر اهدائه لان الهدى اصطلاحا غير الهدية خلافا لمن
زعم ترادفهما ويؤيده اختلاف أحكامهما وبه يندفع ما لشارح هنا (وشروط الهبة) الذي لا بد
منه في تحقق وجودها في الخارج فالشرط هنا مجعني الركن وركن الثاني العاقدان والثالث
الموهوب وهي هنا بالمعنى الثاني (الاجاب) كوهبتك ومحتك وملكك وعظمتك واكرمك ومحتك
هذا وكذا اطعمتك ولو في غير الطعام كان نقل عن النص (وقبول) كتبيلت واتبنت ورضيت (لفظا)
في حق الناطق واشارة في حق الاخرس لانها تعليك في الحياة كالبيع ومن ثم انعقدت بالكتابة مع
السنة كالتك أو كسوتك هذا وبالمعاذ على قول اختيار واشترط هنا في الاركان الثلاثة
جميع ما مر فيها ثم ومنه موافقة القبول للاجيب خلافا لمن زعم عدم اشتراطها هنا فلو قال
وهبتك هذا أو وهبتك قبل الاول أو أحد الاثنين نصف لم يصح لما تقرر ان الهبة ملحقة بالبيع
أي من حيث انها عقد مالي مثله فأعطيت أحكامه وان تخلف بعضها فيه كما هنا اذا مانع ثم ان
الاجيب لما اشتمل على الكمال المقابل بالتمن الذي ذكره كان قبول البعض ببعض الثمن قبولاً لغير
ما أوجبه من كل وجه وانما لم ينظروا لهذا بل سواهم كما في البطلان نظر لما هو أقوى من ذلك وهو
الالحاق المذكور اذ لو اطل بهذا سرى بطلانه الى البقية اذ لا مرجح فوجب التعميم طرد الباب
فتأمل ومنه أيضا اشتراط الفورية في الصيغة وانما لا يضر الفصل الاجنبي واختلافوا في وهبتك
وساطعتك على قبضه فقيل ان سلطتك على قبضه فصل مضر لان الاذن في القبض انما يدخل وقته
بعد تمام الصيغة فكان اجنبيا وقيل غير مضر لتعلقه بالعقد والذي يجبه الثاني ثم رأيت الاذري

(قوله) لا تعليك فيه محل تأمل
ومنهوم كلام السبكي انه لا تعليك
فيه من جهة الوقف فلا يحتاج الى
الاحتراز عنه لانه بمنزلة الاباحة
فان كان مراد التحفة انه بمنزلة
الاباحة في عدم الاحتياج الى
الاحتراز عنه لانه في معناها
الاحتراز عنه لانه في معناها
فمحتمل (قول المتن) لثواب الآخرة
هل ذكر الآخرة قيد حتى يخرج
به ما لو قصد الله تعالى يجازيه
في الدنيا بغير سعة الرزق
أو خرج مخرج الغالب محتمل
تأمل والطلب الى الثاني أميل
(قوله) وهي أفضل الثلاثة ينبغي ثم
الهدية تورود الآثار في الحظ عليها
لا سيما بالنسبة للسافر (قوله)
أو خوف الهجو قد يتوقف في
كون ذلك يسمى هدية وكذا ما تميل
لدفوع ما يتوقع من الخلة المالية وما
الرشوة الحقيقية فواضح عدم
الطلاق لفظ الهدية علمها ولا ينافي
ما تقرر من الحلال لفظ الهدية
عدم حصول الملك حقيقة لان
الكلام في مطلق الهدية لا في
الصيغة المترتب عليها الملك
الحقيقي (قوله) بمعنى الركن
الاولى بمعنى ما يصدق بالركن
فقد بر

رحمة ثم نظري في الاكتفاء بالاذن قبل وجود القبول وقياس ما مر في مخرج الرهن بالزمن الاكتفاء الا ان
يفرق وقد لا تشتط صيغة كلوكايت غنية كما عتق عبدك عنى فاعتمه وان لم يقل بحاجته كالوزير ولده
الصغير بجعل بخلاف زوجته لانه قادر على تملكه تولى الطرفين فانه القفال وأقره جمع لكن اعترض
بان كلامهما يتخالف حيث اشترطا في هبة الاصل تولى الطرفين بايجاب وقبول وهبة وتولى غيره ان قبلها
الحاكم او نائبه ونقلوا عن العبادى وأقروه انه لو غرس اشجارا وقال عند الغرس أغرسها لاني مثلا
لم يكن اقرارا بخلاف ما لو قال لعين في يده اشترتها لاني اول فلان الاجنبي فانه اقرار ولو قال جعلت
هذا لاني لم يملكه الا ان قبل وقبض له انتهى والفرق بان الحلى صار في يد الصبي دون الغرس لا يحدري
لان صيرورته في يده غير لفظه لك لا يقيد شيئا على ان يكون هذه الصيرورة تنفيذ الملك هو محل النزاع
فلا فرق ثم رأيت الأذرى قال انه لا يتشبه على قواعد المذهب والسبكي والاذرى وغيرهما
ضعفوا قول الخوارزمي وغيره ان الباس الاب الصغير جليا عليه اياه ورأيت آخرين يقولون ان القفال
نفسه انه لو جهر بتمه بامته بلا تملك يصدق بيمينه في انه لم يملكها ان ادعته وهذا صريح في رد ما سبق
عنه وأقوى القاضي فيمن بعث بتمه وجهها الى دار الزوج بانه ان قال هذا جهاز بنتي فهو ملك
لها والا فهو عارية ويصدق بيمينه ويكفل المولى لا اعتبار عدم اللفظ فيها ولا قبول كهيئة النوبة من
الضرة ولو قال اشترى ب درهمك خبز فاشترى له كان الدرهم قرضا لاهبة على العمد كالمرة
(ولا يشترط ان) أى الايجاب والقبول (في) الصدقة بل يكفي الاعطاء والاخذ لان كونه
محتاجا أو قصد الثواب بصرف الاعطاء للتمليك حينئذ ولا في (الهدية) ولو لغرم ما كوله (على
الصحيح بل يكفي البعث من هذا) ويكون كالايجاب (والقبض من ذلك) ويكون كالقبول لان ذلك
هو عادة السلف بل العاصم مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك كلوا يتصرفون فيه تصرف الملاك
فان دفع ما توهم انه كان اباحة بشرط الواهب أهلية التبرع والمتهب أهلية الملك فلا تصح هبة وتولى
ولا مكاتب بغير ان سيده ولا تصح الهبة بانواعها مع شرط مفسد كان لا تزيده عن ملكك ولا موقوفة
ولا معلنة الا في مسائل العمري والرقبي كما قال (ولو قال) عالم معنى هذه الالفاظ أوجاهلها
كما قصدها اطلاقهم لكن استشكله الأذرى قال وفي الروضة في السكينة عن المروزي ان قريب
الاسلام وجاهل الاحكام لا يصح بدبره باللفظ حتى تتضمن اليه نية أو زيادة لفظ انتهى والذي يخبره
أخذ من قوله في الطلاق لا بد من قصد اللفظ لعنايه انه لا بد من معرفة معنى اللفظ ولو بوجه
حتى يقصده نعم لا يصدق من أتى بصريح في انه جاهل بعنايه الا ان دلت قرينة حاله على ذلك كعدم
مخالطته لمن يعرف ذلك ثم رأيت الأذرى صرح به (أعمرتك هذه الدار) أو هذا الحيوان مثلا أى
جعلتها لك عمرك (فاذا مت نفى لورثتك) أو لعقبك (فهى) أى الصيغة المذكورة (هبة) أى صيغة
هبة طول عبارتها فيعتبر قبولها وتسلم بالقبض وتكون لورثته ولا تختص بعقبه الغناء لظاهر لفظه
عملا بخبر الآتى ولا تعود للواهب بحال خبر بمسلم أعمار جل أعمر عمري فانه الذى أعطى لا يرجع
الى الذى أعطاها (ولو اقتصصر على أعمرتك) كذا ولم يتعرض لما بعد الموت (فكذا) هو هبة
(في الخلد) خبر الشيخين العمري ميراث لاهلها وجعلها له مدة حياته لا ينافى انتقالها لورثته فان
الاملاك كلها مقطرة بحياة المالك وكلهم انما يأخذوا بقول جابر رضى الله عنه انما العمري التى أجاز
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فاذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها
لانه قاله بحسب اجتماعه (ولو قال) أعمرتك هذه أو جعلتها لك عمرك وألحق به السبكي وهبتك هذه
عمرك (فاذا مدت الى) أو الى ورثتي ان كنت مت (فكذا) هو هبة (في الاصح) الغاء

(قوله) ولو لغرم ما كوله الى قول
المصنف ولو قال أرتبتك في النهاية
الاقوله وبجست السبكي الى المتن
وقوله وفارق نحو الكلب الى قوله
وكذا يقال في دهن نجس

للشرط الفاسد وإن ظن لزومه لإطلاق الأخبار الصحيحة ومن ثم عدلوا به عن قياس سائر الشروط
 الفاسدة إذ ليس انما موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد المنافي لقتضاه الا هذا
 ووجه خروج هذا عن نظائره بوجهات كلها مدخولة كما يعلم تأملها وخروج بعمر كعمرى أو عمر
 زيد قتل لأنه ثابت حقيقة اذ قد يموت هذا أو الاجنبى أولا (ولو قال أرقبتك) هذه من الرقوب
 لأن كل واحد رقب موت صاحبه (أو جعلتها لرقبي) واقصر على ذلك أو ضم اليه ما بعد أى
 التفسيرية في قوله (أى ان مت قبل عادت الى) وإن مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القولين الجديد
 والقديم فعلى الجديد الأصح نص ويلغو الشرط الفاسد في شرط قبولها والتبض وذلك لخبر أبى
 داود والنسائي لا تجزى ولا ترقبوا فمن أرقب شيئا أو أعمره فهو لورثته أى لا ترقبوا ولا تجزىوا
 في ان يعود اليكم فان سبيله الميراث ويحب السبكي تبرعهم بالهبة الهبة وإن صحا لأحد من آخر
 وفيه نظر بل يؤخذ من أحاديث الصحة لأن الأصل فيما يصح جوارقه ان الهبة للهبة (وما جاز
 بيعه جاز) لم يؤت به ليشاكل ما قبله أو لأن تأييد فاعله غير تحقيق (هبة) بالأولى لأنها أوسع نعم المتنافع
 يصح بيعها بالاجارة وفي هبتها وجهان أحدهما أنها ليست بتقليد بناء على ان ما هبت متنافع عارية
 وقضية كلامهما كما قاله الاستوى ترجحه وبه خرم الماوردى وغيره ووجه الزكشي ثابتهما انها تمليك
 بناء على ان ما هبت متنافعه أمانة ورجحه جمع منهم ابن الرفعة والسبكي والبيقيني وعليه فلا يلزم
 الا بالتبض وهو بالاستيفاء لا قبض العين وفارق الاجارة بالاحتياج فيها لتقرر الاجرة والتصرف
 في المنفعة وفي ذلك بسط ذكرته في شرح الارشاد وما في الذمة يصح بيعه لاهيته فهو هبة أو فدية
 ذمتي باطل وان عينه في المجلس وقبضه والمريض يصح بيعه لورثته بنى المثل لاهيته بل يكون وصية
 والولى والمكاتب يجوز بيعهما لاهيتهما والمرهونة اذا أعتقتها معبراً واستولدها يجوز بيعها للضرورة
 لاهيتها ولو للزمن وقد يقال استثناء ذلك كله غير صحيح لان المانع من الهبة أمر خارجي في العقد
 أو طرأ في المعقود عليه (ومالا) يجوز بيعه (كجهول ومغصوب) لغير قادر على انتزاعه (ونضال)
 وأبق (فلا) تجوز هبة بجماع ان كلامهم ما تمليك في الحياة ولا يرتد خبر بن وأرجح لان الرحمان
 المجهول وقع تابعاً لما لم يعلم على ان الذى يتجه ان المراد بارجح تحقق الحق خذرا من التساهل فيه
 ولا قوله صلى الله عليه وسلم للعباس رضى الله عنه في المال الذى جاء من الحر بن بناء على انه
 ملكه خذ منه الحديث لان الظاهر ان ما ذكر في المجهول انما هو في الهبة بالمعنى الاخص بخلاف
 هديته وصدقته فيعجزان فيما يظهر واعطاء العباس الظاهر انه صدقة لاهية ولا فهو لسكونه من جملة
 المستحقين وللعطى ان تفاوت بينهم (الا) في مال وقف بين جمع الجهل بمحققه فيجوز الصلح بينهم فيه
 على تساوى وتفاوت للضرورة قال الامام ولا بد ان تجزى بينهم نواهب وبلغ بعضهم اخراج نفسه من
 الدين لكن ان وهب لهم حصته على ما قاله الامام أيضاً بخلاف اعراض الغائب أى لا يملك ولا على
 احتمال بخلاف هذا ولو لم يجزى الصلح له بشرط ان لا يتبض بمعاييده كما يعلم مما يأتى قبيل خيار النكاح
 والافعى اذا اختلط متاعه بمتاع غيره فهو هبة أحدهما نصيبه لصاحبه فيصح مع جهل قدره
 وصدقه للضرورة والافعى لو قال لغيره أنت في حل مما أخذت أعطيت أو تأكل من مالى فله الاكل
 فقط لأنه باحاجة وهى تصح بمجهول بخلاف الاخذ والعطاء قاله العبادى قال وفي خد من عنب
 كرمي ما شئت لا يزيد على عنقود لانه أقل ما يقع عليه الاسم واستشكل ويرد بان الاحتياط المبني عليه
 حق الغير أو جوب ذلك التقدير وأقوى القفال في البحث لأن تأخذ من ثمار بيتى ما شئت بانه باحاجة
 وظاهره ان له أخذ ما شاء ومأقاله العبادى أحوط وفي الانوار لو قال أبحث لك ما في دارى أو ما في كرمي

(قوله) ان الهبة للترزية أو الارشاد
 والنصيحة حتى لا يقع الآتي بما في
 الندامة فانه يتوهم العود ولا عود
 لانهما في حد ذاتهما مدمومان
 شرعا بوجه من الوجوه بل حيث
 صدر من عارف بهما وبما استقر
 عليه حكمهما شرعا وانهما من
 جملة افراد الهبة التي حكمها
 التدب كمر اول الباب اوافقهما
 تقر بالى الله تعالى امثالاً للامر
 الندي كان مثلاً باعها فقام له حتى
 التامل حتى يظهر لك التفاوت بينه
 وبين قول الشارح ان الهبة
 للترزية والله اعلم بحقيقة الحال
 (قوله) واقضى القفال الخ يظهر ان
 مقاله القفال واقضاه الا لاقه
 والطلاق الانوار هو الا فقه لا سيما
 اذا وفرت القرائن على مطابقة
 السيرة للظاهر بخلاف ما اذا
 دلت القرينة على ان صدور ذلك
 على سبيل التجهل الظاهري
 فالأفتصار حينئذ على ما قاله العبادى
 والله أعلم

من العنب فله أكله دون بيعه وحله وأطعمه لا غير ويستصر الاباحة على الموجود أى عنده فى الدار
والكرم ولو قال ائمت لك جميع ما فى دارى اكلا واستعمالا ولم يعلم المبيع المبيع لم تحصل الاباحة
انتهى وبعض ما ذكره فى فتاوى الغوى وقوله وتقتصر الخ موافق لكلام النقال لا العبادى وما ذكره
آخر الاثنى فى ما مر من صحة الاباحة بالمجهول لان هذا مجهول من كل وجه بخلاف ذلك وحرم بعضهم
بأن الاباحة لا ترتد بالرد والا (حتى الخطئة ونحوهما) من المحقرات فانه يمتنع بيعها لاهتها انشاقا
كما فى النفاثى فبحث الرافعى انه لا تصح هبة ما تصح بيعه وان سبقه اليه الامام اذ لا يحد دور أن تصدق
الانسان بالحق فى الخبر وفارق نحو الكلب بأن هنا ملكا اذ غير المتقول مال مملوك كما مر حواه لا يتم
على الله نص فى الام على صحة هبة وكذا جلد نجس على تناقض فيه فى الروضة جمع بينه بحمل الصحة
على معنى نقل اليد كما مر حواه فى الكلب وعدمها على الملائك الحقيقى وكذا يقال فى دهن نجس والاحلد
الاثنية ولحمها لا يصح نحو بيعه بخلاف التصديق به وهو نوع من الهبة والا حق التجبر لا يصح نحو بيعه
وتصح هبة أى بمعنى نقل اليد أيضا حتى يصير لثانى أحق به وكذا طعام الغنمة بدار الحرب فمن أطلق
صحة هبة يتعين حمله على ان المراد به نقل اليد لا تصريحهم بأنه مباح لهم لأملاك والا الثمر ونحوه قبل
بدون صلاحه تصح هبة من غير شرط قطع والاهبة أرض مع بذر أو زرع لا يفرق بالبيع قصص فى الأرض
لا تنفأ بمطل البيع فهم ما من الجول بما يخصها من الثمن عند التوزيع (وهبة الدين) المستقر
(للدين) أو التصديق به عليه (إبراء) فلا تحتاج الى قبول نظر اللغنى (و) هبة (لغيره) أى المدين
(باطلة فى الأصح) بناء على ما قدمه من بطلان بيع الدين لغيره من هو عليه ما على مقابلته الأصح كما مر
فصح هبة بالاولى وكأنه فى الروضة انما جرى هنا على بطلان هبة مع ما قدمه انه يصح بيعه استكالا على
معرفة ضعف هذا من ذلك بالاولى كما تقر وعلى الصحة قيل لا تلزم الا بالقبض وقيل لا تتوقف عليه
فعله قيل تلزم بنفس العقد وقيل لا بد بعد العقد من الاذن فى القبض ويكون كالتحلية فيما لا يمكن نقله
والذى يتجه الاول أخذ من اشتراطهم القبض الحقيقى هنا فلا يملكه الا بعد قبضه باذن الواهب وعلى
مقابلته لوالد الواهب الرجوع فيه تنزيلا له منزلة العين ولو تبرع بموقف عليه تحبته من الاجرة لآخر
لم يصح لانها قبل قبضها اما غير مملوكة له أو مجهولة فان قبض هو أو وكيله منها شيئا قبل التبرع وعرف
حصته منه ورأه هو أو وكيله وأذن له فى قبضه وقبضه صح والا فلا يصح اذنه لجانب الوقف انه
اذا قبضه يعطيه للتبرع عليه لانه توكل قبل الملك على انه فى مجهول وانما صح تبرع أحد الورثة حصته
لان محله فى أعيان رآها وعرف حصته منها (ولا يملك) فى غير الهبة الضمنية (موهوب) بالمعنى
الاعم الشامل لجميع ما مر ولو من أب لولده الصغير ونقل ابن عبد البر اجماع الفقهاء انه يكفي هنا
الشهاد لعلمه يدفها مذهب (الاقبض) كقبض المبيع فيما مر بتفصيله نعم لا يكفي هنا الاثلاف
ولا الوضع بين يديه بل اذن لان قبضه غير مستحق كالوديعة فالشرط لتحقيقه بخلاف المبيع وبحث بعضهم
الاكتفاء به فى الهدي فيه نظروا ان تسويع فيها بعدم الصيغة للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم اهدى
الى النجاشى ثلاثين أوقية مسكفات قبل أن تصل اليه فسمه صلى الله عليه وسلم بين نسائه وبقاس
بالهدية الباقى وقال به كثير من الصحابة رضى الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف والهبة الفاسدة
المقبوضة كالهبة فى عدم الضمان للمالك وانما يعتد بالقبض ان كان باقباض الواهب أو (باذن
الواهب) أو وكيله فيه أو فيما يتضمنه كالاتى وكذا اخو الاكل خلافا للقاضى على ما قاله شارح لسان
حزم غير واحد بما قاله القاضى وان كان فى يد المتهب فلو قبضه من غير اذن شعنه ولو أذن ورجع عن
الاذن أو جنى أو أغنى أو حجر عليه أو مات أحد هما قبل القبض بطل الاذن ولو قبضه فقال الواهب

(قوله) ولو تبرع بموقف الى قول
المصنف وبين فى النهاية الاثنية
وكذا اخو الاكل الى قوله وان كان
فى يد المتهب وقوله نعم يكفي الى قوله
وليس الحاكم (قوله) بين نسائه
الذى ذكره فى المغنى عن الحاكم
يتضمن تخصيصه بام سائة فليحذر

رجعت عن الاذن قبله وقال المتب بعد صدق الواهب على ما استظهره الاذرى من تردده في ذلك وله احتمال بتصدق المتب لان الاصل عدم الرجوع قبله وهو قريب ثم رأيت أن هذا هو المنقول كما ذكرته في شرح الارشاد في باب الرهن مع فروع أخرى يتعين استحصالها هنا ويكتفي بالقرار بالقبض كان قيل له وهبت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم والقرار أو الشهادة بمجرد الهبة لا يستلزم القبض نعم يكتفي عنه قول الواهب ملكها المتب ملكا لازما كما مر أو آخر الاقرار قال بعضهم وليس لنا كم سؤال الشاهد عنه ثلاث تنبيه له والهبة ذات الثواب يسع فاذا أقبض الثواب استقل بالقبض (فلومات أحدهما) أى الواهب والمتب بالمعنى الاعمال الشامل للهدية والصدقة على الوجه (بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه) في القبض والاقباض لانه خليفة (وقيل بنسخ العقد) بالمولد لجوازه كالشركة وفرق الأول بأنها قول لازم بخلاف شيوخ الشركة يؤخذ منه تضعيف ما في تحرر الجرجاني ان الهدية تنسخ بالموت قبل وصولها قول واحد لعدم القبول انتهى ووجه ضعفه ان المدار ليس على القبول بل على الابلولة للزوم وهو جار في الهدية والصدقة أيضا ولا تطل الهبة بجنون الواهب وانما هي في كفي اقباضه بعد افاقة لا اقباض وليه قبلها وكذا المتب نعم لوليها القبض قبل افاقة (ويستلزم لوالد) أى الاصل وان علا (العدل في عطية أولاده) أى فروعه وان سفلوا ولو الاحناد مع وجود الاولاد على الوجه وفاقا للغير واحد وخلاف لمن خصص الاولاد سوءا أو كانت تلك العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفا أم تبرعا آخر فان لم يعدل لغيره عذر كره عندا كثيرا العلماء وقال جمع يحرم والاصل في ذلك خبر البخاري اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وخبر أحمد انه صلى الله عليه وسلم قال لمن أراد أن يشهد على عطية لبعض أولاده لا تشهدني على جواربك عليك من الحق أن تعدل بينهم وفي رواية يسلم تشهد على هذا غيري ثم قال أسيرك أن يكونوا في البر سوءا قال بل قال فلا إذن فأمره بأشهاد غيره سرى في الجواز وان سمعته جورا باعتبار ما فيه من عدم العدل المطلوب فان فضل البعض أعطى الآخر من حيث يحصل به العدل والارجع بذلك الامر به في رواية نعم الوجه انه لو علم من المحرم الرضا ووطن عقوق غيره لغيره ورقة ديمه يسر الرجوع ولم يكره التفصيل كما لو أحرم فاسقا مثلا يصرفه في معصية أو عاقا أو زادا أو آثارا خارجا أو التميز بخوف فضل كفاعله الصديق مع عاشقة رضي الله عنهم والوجه ان تخصيص بعضهم بالرجوع في هبة كهو بالهبة فيما مر وأفهم قوله كغيره عطية انه لا يطلب منه التسوية في غيرها كالتودد بالكلام وغيره لكن وقع في بعض نسخ الدمري لا خلاف ان التسوية بينهم مطلوبة حتى في القيل أى للمميزين وله وجه اذ كثيرا ما يترتب على التفاوت في ذلك ما مر في الاعطاء ومن ثم ينبغي أن يأتي هنا أيضا استثناء التميز لعذر ويسر للولد أيضا العدل في عطية أصوله فان فضل كره خلافا لبعضهم نعم في الرضا عن الدارم فان فضل فالاولى أن يفضل الام وأقره لما في الحديث ان لها ثلث البر وقضية عدم الكراهة لا يقال في بعض جزئيات المكروه انه أولى من بعض بل في شرح مسلم عن الحاسب الاجماع على تفضيلها في الرعي الاب وانما فضل عليها في الارث لما يأتي ان المخطئة العصبية والعاصب أقوى من غيره وما هنا ملحظه الرحم وهي فيه أقوى لانها أحوج وهم ذاقا رقاما انه يقدم عليها في الفطرة لان ملحظها الشرف كما مر ويسر على الوجه العدل بين شيوخ الاخوة أيضا الكهنادون طلبها في الاولاد وروى البيهقي خبر حق كبير الاخوة على صغيرهم حكى الوالد على ولده وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاب وانما يحصل العدل بين من ذكر (بان يسوي بين الذكر والانثى) رواه طاهرة في ذلك في الخبر السابق ولغيره ضعيف متصل وقيل الصحيح ارساله سووا بين أولادكم في العطية ولو كنتم مفضلا أحد الفضل النساء وفي نسخة البنات (وقيل كقسمة

(قوله) أى الاصل الى الفرع في النهاية الا قوله وقضية عدم البصر اهت الى قوله بل في شرح مسلم (قوله) أم تبرعا آخر يشمل ما لو كان بطريق المجابة في ضمن عقد وهو ظاهر (قوله) أو عاقا تأمل الجمع بينهما وبين ما ذكرنا في قوله ووطن عقوق غيره فانه قد تبادرا عنهما متافيان وأيضا فاطلاق حديث صل من قطعك واعف عمن ظلمك وأحسن الى من أساء اليك يقتضي انه أولى بالبر من البائر فليتأمل اذا غلب على الظن ان الحرمان يزيد في عقوقه ولعله محمول على ما إذا ظن زوال ولعله محمول على ما إذا ظن زوال العقوق بالحرمان ثم رأيت قول الشارح الا في الرجوع ويبحث الاستوى الخ وهو يؤيد لما ذكرته والله أعلم (قوله) في معصية ينبغي ان يحرم ان غلب على الظن سره في المعصية (قوله) ثلثي البر وعليه يحصل ما في شرح مسلم الخ وكذا في النهاية وكذا كان في أصل الشارح ثم ضرب عليه وزاد ما ترى

الأثر) وفرق الأول بان ملحظ هذا العصبية وهي مختلفة مع عدم تهمة فيه وملحظ ذلك الرحم
وهما فيه سواء مع التهمة فيه وعلى هذا وما مر في إعطاء أولاد الأولاد مع الأولاد تصور التسوية بان
يفرض الأسفلون في درجة الاعلى نظير ما يأتي في ميراث الارحام على قول * فرع * أعطى آخر
دراهم ليشتري بها عمامة مثلاً ولم يدل قرينة حاله على ان قصده مجرد التبسط المعتدل لعملة ما ذكر
وان ملكه لانه ملك مقبض صرفه فباعه عنه المعطى ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكاً مطلقاً
كما هو ظاهر لزوال التقيد بموته كالماتت الالة الموصى بعلمها قبل الصرف فيه فانه تصرف فيه
مالها كما في بيع شيء ولا يعود لورثة الموصى أو بشرط أن يشتري بها ذلك بطل الاعطاء من أصله
لان الشرط سرى مع في المناقضة لا يقبل تأويله بخلاف غيره (ولاب الرجوع في هبة ولده) عينا
بالمعنى الاعمال الشامل للهدية والصدقة قبل وجوده هذا في بعض النسخ وتناقضاً في الصدقة لكن
المعتدل كما قاله جميع ما ذكر وان كان الولد فقيراً صغيراً شحالاً له ديلاً للغير البيع لا ينحل لرجل
ان يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الولد فيما يعطى ولده واخص بذلك لا تنقضاء التهمة
فيه اذا طبع عليه من اشارة لولده على نفسه يقتضي بانه انما يرجع لحاجة أو مصلحة ويكره الرجوع
الا لغيره كان مكان الولد عاقلاً او بصرفه في معصية فلنذر به فان أسلم بكره كما قاله ويبحث
الاسنوي عنه في العاصي وكراهته في العاق ان زاد عقوبته وبه ان أزاله واباحته ان لم يندشئ
والاذرى عدم كراهته ان احتاج الاب له لثقة او دين بل يذبح ان كان الولد غنياً عنه ووجوبه في العاصي
ان تدين طر بشافي ظنه الى كفه عن المعصية والباقي امتناعه في صدقة واجبة ككاهة ونذر وكفارة
وكذا في لحم أختية تطوع لانه انما يرجع ليستقل بالتصرف وهو فيه متمتع وبما ذكره أفتى كثيرون
من سبعة وتأخر عنه وردوا على من أفتى بجواز الرجوع في النذر بكلام الرخصة وغيرها وقول بعضهم
مخلة ان وجدت سبعة نذر صحيحة غير محتاج اليه لان النذر حيث أطلق انما يراد به ذلك ولا ينظر
الى كونه تعليقاً بخلافه لان الشرع أوجب الوفاء به على العموم من غير شخص وقياس الواجب على
التبرع تمتع ولا رجوع في هبة بثواب تغلفها بالاثواب وان أتاه عليها كما قاله الثاني ولا فيما لو وهبه
ديناً عليه اذ لا يمكن عوده بعد سقوطه ولا فيما وهبه لغيره المكتب اذ ارق لان سيده ملكه ويجوز
الرجوع في بعض الموهوب ولا يسقط بالانقضاء وله الرجوع فيما أقر بانه لغيره كما أفتى به المصنف
وسبقه اليه جميع متقدمون واعتمد جميع متأخرون قال الجلال البلقيني عن أبيه وفرض ذلك فيما اذا
فسره بالهبة وهو فرض لا بد منه انتهى قال المصنف لو وهب وأقبض ومات فادعى الوارث كونه في المرض
والمتهب كونه في الصحة صدق انتهى ولو أقاماً بشين قدمت يد الوارث لان معها زيادة علم (وكذا
اسائر الأصول) من الجهتين وان علوا الرجوع كلاب فيما ذكر (على المشهور) كما في عقدهم وبنقتهم
وسقوط التوعد عنهم وخرج بهم الشرع والحواشي كما يأتي وأفهم كلاله اختصاص الرجوع
بالواهب فلا يجوز لاسب لومات ولم يرش فرعه الموهوب له (وشرط رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة
التهب) أي استيلائه ليشمل ما يأتي في التهميش التخلل غير متعلق بحق لا زعم منع البيع وان طرأ عليه
مخبر سغه (فتنع) الرجوع (بيعه) كاه وكذا بعضه بالنسبة لما باعه وان كان الخيار باقياً لولده كما
اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الأذرى جواز ان كان البيع من أبيه الواهب وخياره باق وهو ظاهر
ولو وهبه مضافاً لقسمة ثم يرجع فيما خص ولده بالقسمة جاز ان كانت القسمة اقرا زال الرجوع الا فيما
لم يتخرج عن ملكه فلو كانت الشركة بالتفريق في نصفه تنط ولا تنقض القسمة (ووقعه) مع
القبول ان شرطناه فيما يظهر لانه قبله لم يوجد عند قبضه الى خروجه عن ملكه وبه يفرق بينه وبين

(قوله) وعلى هذا وما مر الخ يتأمل
المراد به (قوله) فرع أعطى الخ يتأمل
مناسسته لهذا المحل (قوله) عينا الى
قوله فليتبع في النهاية واخترت بها من
هبة الدين فانه لا رجوع فيها جزماء (قوله)
وكراهته في العاق يقتضي ان يقال لا يندب
ان توقع زوال العقوق ويتعبد ان قطع
بزوال العقوق أو غلب على الظن لانه
طريق في ازالة المعصية ويحرم ان قطع
بزادة العقوق أو غلب على الظن لانه تسب
في زيادة المعصية والله أعلم وفيما يأتي
عن الأذرى تأييد لبعض ذلك (قوله)
والبلقيني امتناعه عبارتها ويتبع
الرجوع كما ينشئ البلقيني الخ
(قوله) ولا رجوع في هبة بثواب صادق
بما اذا كان فيها شحابة والظاهر انه
كذلك لان التبرع لما وقع ضمن معاوضة
بعقد لازم لم يتسكن من الرجوع (قوله)
ولا يستط أي الرجوع بان قال الأسفل
استقط حتى من جواز الرجوع (قوله)
كما أفتى به المصنف عبارتها وهو المعتمد
كما أفاضه الجلال الخ (قوله) فيما اذا فسر
بالهبة هل يعتبر وقوع التفسير عقب
الاقرار بلا فاصل او بعنده ولو تختلف
عن الاقرار الى زمن الرجوع محل تأمل
والاطلاق يقتضي الثاني ثم ايت بها من
الورقة الآتية عند قول المصنف ويحصل
الرجوع الخ تصور صاحب الغنى للمسئلة
كما صرح بالثاني (قوله) قال المصنف
لو وهب الخ ليست هذه المسئلة من مسائل
الرجوع فانتكده كراهية ولعلها
وقعت في فتاوى المصنف بتجوعه مع
المسئلة السابقة في محل واحد (قوله)
فرعه الموهوب له لقيام ما به

البيع في زمن الخيلار ويمتنع أيضا بعلق أرض جنانية بريقته مالم يؤده الرجوع وانما لم يجب لاداء قيمة
 الرهن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لان أداءها سيطر بعلق المرتين به ولو خرجت مستحقة ففرض
 واداء الارش لا يطل بعلق الجنى عليه بل لو ان مسقعا والفرق ان الرهن عقد وفسخه لا يقبل وقضا
 بخلاف ارض الجنانية فانه يقبله ويتجر القاضى على المتب لا فلاسه مالم ينفك الحجر والعين باقية
 ويختمر عصير مالم يتخلل لان ملك انخل سببه ملك العصير وألحق به الاذرى دبع جلد الميتة وسعفن
 بذر مالم يثبت وصيرورة يرضد مالم يصرفها كما انتضاء كلام البغوى لكن المعتد انه لا رجوع وان ثبت
 أو تفرخ وانما رجوع المالك فيما ثبت وتفرخ عند الغاصب لان استهلاك المغصوب لا يمنع حقه
 بالكتابة بخلاف استهلاك الموهوب هنا وبكاته أى الصحيفه لما بأت في تعليق العنق مالم ينجز وبإلاده
 باحرام الواهب والموهوب صيد مالم يتخلل وبردة الواهب مالم يسلم لان ماله موقوف والرجوع لا يوقف
 ولا يعاق (لا) بنحو غصبه وابقه ولا (برهنه) قبل القبض (وهبه قبل القبض) لبقاء
 السلطنة تخلافهما بعده والمرتن غير الواهب كما هو ظاهر لزوالها وان كانت الهبة من
 الابن لانه أولأ خيم لانه لان الملك غير مستفاد من الجد وأب قال شارح ولو مرض الابن ورجع
 الأب ثم مات الابن هل يقع رجوعه أولأ لانه صار محجورا عليه لم أره منقول الاتهى والذي يظهر صحة
 رجوعه لان الحجر عليه انما هو في التبرعات ونحوها ثم رأيت الاذرى وغيره صرحوا بما ذكرته وفرق
 بعضهم بينه وبين بخر الفلاس بانه أقوى لمنعه التصرف واشار بعض الغرماء والمرضى انما يمنع الحجابة
 ولا يمنع الاشارة (ولا) بنحو (تعليق عتقه) وتديروه والوصية به (وتزويجها وزراعتها) لبقاء السلطنة
 (وكذا الاجارة على المذهب) لبقاء العين بخالها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفى فيها المستأجر
 من غير رجوع للواهب بشئ على المؤجر وارق ما هنا رجوع البائع بعد الخلف بان الفسخ ثم أقوى
 ولذا جرى وجهه ان الفسخ ثم يرفع العقد من أصله ولا كذلك هنا (ولو زال ملكه) أى الفرع عن
 الموهوب (وعاد) ولو باقالة أو رد يعيب (لم يرجع) الاصل الواهب له (في الاصح) لان الملك غير مستفاد
 منه حينئذ نعم قد يزول ويرجع كما مر في نحو تخمر العصير وكألو وهبه وأقبضه سيدا فاحرم ولم يرسله ثم
 تخلل كذا قيل ورد بان ملك الولد الزائل باحرام لا يعود بالتخلل بل يلزمه ارساله ولو بعده وخرج برزال
 ما لو برل وان أشرف على الزوال كالموضع فاللقطة ملته قط وعرفه سنة ولم يملكه ففرض المالك وسلم له
 فلاسه الرجوع فيه ولو وهبه الفرع لفرعه وأقبضه ثم رجع فيه في رجوع الأب وجهان والذي
 يتجه منهما عدم الرجوع لزوال ملكه ثم عوده سواء أفلنا ان الرجوع باطل للهبة أم لا لان القائل
 بالابطال لم يرد به حقيقته والالرجع في الزيادة المنفصلة (ولو زاد رجوع زيادته المتصلة) لانها تابعة ومنها
 تعلم صنعة حرفة وحرث الارض وان زادت بها القيمة لا يحمل عند الرجوع حدث يده وان كان
 له الرجوع حالاً ومثله طلع حدث ولم يتأخر على ما في الحاوى لكن رد بان كلامهم ما في التفليس نقلا
 عن الشيخ أبى حامد بنغالغ (لا المنفصلة) ككسب وأجرة فلا يرجع فيها لحدوثها بملك المتب وليس
 منها يحمل عند القبض وان انفصل في يده وسكنت من النقص وحكمه أنه لا يرجع بارشده مطلقا
 وبيع غراس متب وبناؤه باجرة أو يطلع بارش أو يملك بشيئة وزرعه الى الحصاد نجانا لاحترامه بوضعه له
 حال ملكه الارض ولو عمل فيه نحو قمار أو صبح فان زادت به قيمته شارك بالزاد والافلاش له (ويحصل
 الرجوع عرجعت فها وهبت أو استرجعته أو وردت الى ملكي أو نقصت الهبة) أو أبطأها أو فسختها
 أو سكتا مع التسه كأخذته وقبضته لان هذه تفيد المقصود لصراحتها فيه (لا يبيعه ووقفه وهبه) بعد
 القبض (واعتاقه ووطئها) الذي لم يتحمل منه (في الاصح) لكمال ملك الفرع فلم يتوال الفعل على ازالته

(قوله) ولو وهبه الى قول المصنف
 ويحصل الرجوع في النهاية (قوله)
 الذي لم يتحمل منه يوهبهم انه في مسألة
 الحمل رجوع وهو محل تأمل (قوله)
 لكمال ملك الفرع الى المتن
 في النهاية

وهو فارق انفساخ البيع بها في زمن الخيال أما هبة قبل القبض فلا تؤثر رجوعا قطعا وعليه الاستيلاد
 القيمة وبالوطء مهر المثل وهو حرام وان قصده الرجوع وبقياء يده عليه بعد الرجوع أمانة لانه
 لم يأخذ منه شيء من الثوب وانما يرد المثل بعد القبض (ولا يرجع لغير الاصول في هبة) مطلقة
 أو (متقدمة بنفي الثواب) أي العوض للغير السابق (ومتى وهب مطلقا) بكسر اللام وان كان
 المتبادر فحقها التوقف على تأويل بعيدان لم يقيد بثواب ولا عدمه (فلا ثواب) أي عوض (ان وهب
 لدونه) في المرتبة الدنياوية اذ لا يتضميه لفظ ولا عادة (وكذا) لا ثواب له وان نواه وهب (لا على
 منه) في ذلك (في الاظهر) كمالوا غاره داره الحافا للاعيان بالنافع ولان العادة ليس لها قوة
 الشرط في المعاضات وكذا لا ثواب له نواه ولا ان وهب (لنظيره على المذهب) لان القصد حينئذ
 الصلة وتأكد الصدقة والهبة كالهبة فيأخذ كوكذا الصدقة واختار الاذري من جهة الدليل أن
 العادة متى قصت بالثواب وجب هو أو رد الهبة ويبحث ان محل التردد ما اذ لم تظهر حالة الاهداء قريبة
 حالية أو لنظية دالة على طلب الثواب والاوجب هو أو الرد لا محالة وهو بحث طاهر ولو قال وهبتك
 بيدك فقال بل لا بد لصدق التهب كماله أول القرض لان الاصل عدم البديل ولو أهدى له شيئا
 على ان يقضى له حاجة فلم يفعل لزمه رده ان بقي والا فبذله (فان وجب الثواب) على الضعيف
 أو على البحث المذكور لتلف الهبة أو لعدم ارادة التهب ردها (فهو قبة الموهوب) ولو مثلها أي
 قدرها يوم قبضه (في الاصح) فلا يتعين لثواب جنس من الاموال بل الخيرة فيه للتهب وقيل يشبه
 الى ان يرشى ولو باضعاف قيمته للغير الضعيف ان اعزها يوجب للنبي صلى الله عليه وسلم ناقة فانه عليها
 وقال له أرسيت قال لا فزاد الى ان قال نعم واختاره جمع (فان قلنا يتبع اناله) لم يشبه) هو لا غيره
 (فهو الرجوع) في هبته تخبر من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يشب منها صحيحه المأخوذ لكن رده
 الدار قطنى والمبقى بانه وهم وانما هو أثر عن ابن عمر (ولو وهب بشرط ثواب معلوم) كوهبتك هذا
 على ان يتبين كذا فقبل (فالاظهر صحة العقد) نظرا للمعنى اذ هو معاوضة بمال معلوم فكان
 كبيعك (و) من ثم (يكون بيعا على الصحيح) فيجوز فيه عقب العقد أحكامه كالخيارين كماله
 بما فيه والشفعة وعدم توقف الملك على القبض (أو) بشرط ثواب (مجهول فالذهب بطلانه) لتعذر
 تحكيمها بعالمها له العوض وهبة لذلك ذكر الثواب بناء على الاسع انها لا تتضمنه (ولو بعث هدية
 لم يعده بالبناء لجواز الامر من كماله أو على خلاف التصويب الحريري تعين تعديتها بها (في طرف)
 أو وهب شيئا في طرف من غير بعث (فان لم تجر العادة برده كقصوره) بتسديد الرأى في الافصح
 (قمر) أي وعائه الذي يستتر فيه من بخوص ولا يسمى بذلك الا هو وفيه والافهوز بديل وكعبه
 حلو (فهو هدية) أو هبة (أيضا) أي كفيه تحكيميا للعرف المطرد وكتاب الرسالة الذي لم يبدل
 قرينة على عودته قال المتولى ملك المكتوب اليه وقال غيره هو باق بمالك الكاتب وللمكتوب اليه
 الانتفاع به على سبيل الاباحة يتبينه ايضا من أض اذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يخاف
 وجوبا بما عاون يجوز كونه حالا حذف عامله أو صاحبها وقد يقع بين العامل ومفعوله كعمل أكل الهدية
 ويحل أيضا استعمال طرفها في أكلها أي أرجع الى الاخبار عنهم يذ كر كل الاكل من طرفها
 رجوعا أو أخبر بما تقدم من حل أكلها حال كوني راجعا الى الاخبار عنهم يحل الاكل من طرفها
 وقد لا كمالها أي أرجع الى الاخبار عنهم يحكم الظرف رجوعا أو أخبر بما تقدم من حكم المظروف
 حال كوني راجعا الى الاخبار يحكم الظرف فلم أنها لا تستعمل الامع شيئين ولو تقدر باختلاف
 جائز أيضا وبينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات أيضا ويمكن استئلال كل منهما بما لعمال

قوله (وان نواه ان وهب يظهر انه
 اذا اطلع التهب على نية الثواب وقصده
 انه يجب عليه بالهنا الثواب أو الرد
 والحال انه لا يقر نية حاله ولا لنظية
 فهو غير يجب الاذري على قول الآي
 الفاسل الخشي كتب على قوله الآي
 في كلام الاذري والاوجب من نفسه
 قياس ذلك الوجوب أيضا الاذري
 الثواب وعلقت بنية وصدقته التهب فيها
 انتهى (قوله) لان التصديق بالذري
 المتين في النهاية (قوله) واختار الاذري الخ
 عبارتها والاوجب كما تحبها الاذري الخ
 (قوله) هو أو الرد أي ظاهرا والها
 وهذا فارق ما تحبها (قوله) لم يعده
 الى التنبيه في النهاية (قوله) قال المتولى
 ملك الخ اقتصر في المعنى على كلام
 المتولى وأقره

بـخلاف اختصم زيد وعمر وأيضاً (والأ) بان اعتد رده (فلا) يكون هديته بل أمانيه فيده كـالوديعة
(ويحرم استجماله) لانه انتفاع بملك الغير بغير اذنه (الا في اكل الهدية منه ان اقتضته العادة) عملاً
بها أو يكون عارية حينئذ وليس رد الوعاء حالاً الخبر فيه قال الأذرى وهذا في ما كول أمانيه فيختلف
رد ظرفه باختلاف عادة النواحي فينبه العمل في كل ناحية نعرفهم وفي كل قوم عرفهم باختلاف
طبقاتهم * فرع * الهدايا المحمولة عند الختان ملك للاب وقال جمع للاب فعليه يلزم الاب قبولها أى
حيث لا تحذور كاهوطا هـ ومنه ان يقصد التعرّب للاب وهو نحو قاض فلا يجوز له التبول كما تحبّه
شراح وهو متجه ومحل الخلاف اذا أطلق المهدى فلم يقصد واحد منهما والأفهي ان يقصد اتفاقاً
ويجوز ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الإطلاق أو يقصد ولهم عند قصدهم
وله ولهم عند قصدهما أى ويصكون له النصف فيما يظهر أخذاً عما باقى الوصية لزيد الكتاب
والفقهاء مثلاً وقضية ذلك ان ما عتد في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع
الناس فمادراهم ثم تعهم على الحائلي أو الخاتن ونحوه يجزى فيه ذلك التفصيل فان قصد ذلك
وحده أو مع نظرائه المعانين له عمل بالقصد وان أطلق كان ملكاً لصاحب الفرح يعطيه لمن شاء وبهذا
يعلم انه لا يظهر هنا للعرف أمانع قصد خلافه فواضع وأمامه الاطلاق فلان حمله على من ذكر من
الاب والخادم وصاحب الفرح نظراً للغالب ان كلام من هؤلاء هو المقصود وعرف الشرع فيقدم على
العرف الخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه يتكلم فيه العادة ومن ثم نذكر لولي ميت بمال فان
قصد انه يملكه لغاؤه وان أطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحة صرف لها والافان كان عنده
قوم اعتد قصدهم بالنذر لولي صرف لهم * تنبيه * أحدهما لو تعارض قصد المعطى ونحو الخادم
المذكور فالذى يتجه بقاء المعطى على ملك مالكه لان مخالفة قصد الأخذ لقصد مقتضى رده لا قبضه
لما خالف قصده ثامهما يؤخذ بما تقرّر فيما اعتد في بعض النواحي ان محل ما مر من الاختلاف
في النقوط المعتاد في الأفراح اذا كان صاحب الفرح يعتاد أخذه لنفسه اما اذا اعتد انه لنواحي الختان
وان معطيه انما قصده فقط فيظهر الجزم بانه لا رجوع للمعطى على صاحب الفرح وان كان
الاعطاء انما هو لا جله لان كونه لا جله من غير دخول في ملكه لا يقتضى رجوعاً عليه بوجه فقام له
ولو اهدى لمن خالصه من ظالم لثلاثين قبض ما فعله لم يحل له قبوله والا حل أى وان عين عليه تخليصه بناء
على الاسع انه يجوز أخذ العوض على الواجب العين اذا كان فيه كلفة خلافاً لما هو به كلام
الأذرى وغيره هنا ولو قال خذ هذا واشترك به كذا عين مالم يرد التبسط أى أو تدل قرينة حاله
عليه كما مر لان القرينة محكمة هنا ومن ثم قالوا لو أعطى فقير ادرهما بنية ان يغسل به ثوبه أى وقد دلت
القرينة على ذلك عين له ولو شكى اليه انه لم يوف أجره كاذباً أعطاه درهمين أو أعطى القرين صفة فيه
أو في نسبه فلم يكن فيه باطناً لم يحل له قبوله ولم يملكه ويكتفى في كونه أعطى لاجل ظن تلك الصفة
بأقرينة ومثل هذا ما باقى في آخر الصداق مبسوطاً من ان من دفع لخطوبة أو وكيلها أو ولها طعاماً
أو غيره ليتزوجها فرتد قبل العقد رجوع على من أقضه وحيث دلت قرينة أن ما يعطاه انما هو للحياء
حرم الأخذ ولم يملكه قال الغزالي اجماعاً وكذا لو امتنع من فعل أو تسليم ما هو عليه الاجمال كترجيع
بنته بخلاف امساككم لزوجه حتى تبرئه أو تنقضى بمال ويقرب بانه هنا في مقابلته البضع
المتقوم عليه بمال

(قوله) بان اعتد الى تبينها في النهاية
(قوله) ويكون النصف للمحل تأمل
بل الظاهر ان حكمه كالموكل لزيد
والفقهاء فيصكون له اقل سهم الهم
الا ان يجعل كلامه على ما اذا وكل
شخصاً فقال له أعط هذا القلان خادم
الصوفية ولا صوفية فقام (قوله) ومن
ثم قالوا الخ هذا تبريع على العلة
أعني قوله لان القرينة الخ لا على العمل
أعني قوله أو تدل الخ لعدم الملازمة
(كتاب النكاح)*

بضم فسكون او فتح وهو الاقصع ويقال لقاططة بضم اللام ولقط بفتح أوليه وهى اغمه ما يؤخذ بعد
تطلب وشرع مال ومنه ركز بضمه السابق فيه أو اختصاص محترم ضاع بنحو غفلة لم يحل غير ما لو
لم يعجز ولا عرف الواحد مستحقه ولا امتنع بقوته فما وجد بمملوك المالك كما قال لم يدعه أول مالك
فلقطه نعم ما وجد بدار حرب ليس بها مسلم وقد دخلها بغير أمان غنيمه أوبه فلقطه ومما القاه مخور يح
أو هارب لا يعرفه بنحو جره أو داره وودائع مات عنها مورثه ولا تعرف ملاصكها مال نافع لقاططة
خلاف الما وقع في المجموع في الأولى أمره للامام فيحفظه أو عنه ان رأى يعه أو يقتضه لبيت المال الى
ظهور ما لملكه ان توقعه والاصرفه لمصارف بيت المال وحيث لاحاكم أو كان جاثرا فعمل هو سيده
فيه ذلك كما مر نظيره قال الماوردى ولو وجد أولوا بالبحر خارج صدقه كان لقطه لانه
لا يوجد خلقه في البحر الا داخل صدقه وظاهره انه لا فرق بين الموقوف وغيره لكن قال الرويانى
في غير الموقوف انه لو وجد لقطه عتبر في معدنه كالبحر وقربه وسمكة أخذت منه فهو له
والا فلهذه وزعم ان البحر ليس معدنه ممنوع فقد نص الشافعى رضى الله عنه على انه ثبت في البحر
قال جمع وما عرض عنه من حب في أرض الغير فثبت عليك ما لكها ومن اللقطه ان تبدل نفعه بغيرها
فأخذها فلا يخل له استعمالها الا بعد تعريضها بشرطه أو بتحقيق اعراض المالك عنها فان علم صاحبها
تعد أخذ نفعه جازله بيعها بغير شرطه وأجمعوا على جواز أخذها في الجملة لا حادى فيها بائى
بعضها مع الآيات الشاملة للبر والاحسان تشملها وعقوبها للهبة لأن كلاتك بلا عوض وغيره
لاحياء الموات لأن كلاتك من الشارع ويصح تعقبها للقرض لأن تعليقها اقتراف من الشارع
واركها لقاط و لقط وملقوض وستعلم من كلامه وفي اللقط معنى الامانة اذ لا يضمنها والولاية
على حفظها كالولى في مال المحجور والاكساب بتلكها بشرطه وهو الغلب فيها (يستحب الالتقاط
لوائى بامانة نفسه) لما فيه من البر بل قال جميع بكرة تركه لثالب في يدك (وقيل يجب) حفظا
لمال آدمى كفسه وأوجب بانها أمانة أو كسب وكل منهما لا يجب ابتداء وقال جميع بل نقل
عن الجمهور ان غلب على ظنه ضياعه الوتر كها واجب والا فلا واختاره السبكي وخصه الغزالي
بما اذا لم يكن عليه تعب في حفظها ولا يضمن وان أتم بالترك وبحت الزكشى بتقيد محل الخلاف
بما اذا لم يتعين والابان لم يكن ثم غيره وجب كظنيره في الوديعة بل أولى لان تلك له مال كها وورد
بان شرط الوجوب ثم ان تبدل له المالك أجرة عمله وحزمه وهذا لا يتأتى هنا (ولا يستحب الغبر وائى)
بأمانة نفسه مع عدم فسقه خشية الضياع أو طر والخيانة وقول ابن الرفعة ان التعبير بخلاف على
نفسه يضارق هذا لأن الخوف أقوى في التوقرده السبكي بانه لا فرق بينهما أى من حيث ان المدا
كها وظاهر على ان يكون به أو يطرأ عليه ما يتولد عنه ولو احتمل لكن قري بضياعها (ويجوز له
مع ذلك الالتقاط (في الجمع) لان خيانتهم لم تتحقق وعليه الاحتراز أتما اذا علم من نفسه الخيانة
فحرم عليه أخذها كالوديعة (وبكره) تزهرها وقيل تحريم الالتقاط (لفاسق) ولو بنحو
ترك صلاة وان علمت أمانته في الاموال كتمه اطلاهم لانه قد يخون فيها وبحت الزكشى كالأدرعى
ان محل الخلاف اذا خيف هلاكها الوتر كها والاحرم قطعها وفيه نظر (والذهب انه لا يجب الاشهاد
على الالتقاط) بل يسن ولو اعدل كالوديعة ولا يمتنع به من الخيانة ووارثه من أخذها اعتمادا
الظاهر البدي لا يستوعب فيه صفاتها بل بعضها الا ذكره في التعريف ولو خشى منه علم ظالم
بها وأخذها لها امتنع وقيل يجب واختبر نذر صحيح بالامر به من غير معارض بل قال الأدرعى لو حزم
بوجوبه على غير الواثق بامانة نفسه لا تجبه وانما وجب في اللقيط لان أمر النسب أهم وتنس الكفاية

(قوله) او اختصاص الى المتن في النهاية
الاقوله وزعم الى قوله قال (قوله)
قاوله بمملوك المالكه عبارتها فلذى
السيد فان لم يدعها قبل قبله الى
الحكي (قوله) انه لو اجدته قد بوجه
باحتمال ان يكون بعض حيوانات
البحر أو كل صدقه وتركه أو ثم القاه
بطريق التقبوا والتروث (قوله)
بأمانة نفسه الى قوله ولو بنحو ترك
الولى في النهاية الا قوله ولو بنحو ترك
صلاة الى المتن وقوله واختبر الى
قوله وانما وقوله وقال جميع بل
يعرف مع وقوله بعد التعريف
التك

(من بعضه حر) لانه كل حر فيما ذكر (وهي) أي اللقطة (له وليسده) يعرفانها ويتكسبانها بحسب الحرية والرق ان لم يكن بينهما مهايأة (فان كان) بينهما (مهايأة) بالهمز أي مناية (ه) اللقطة بعد تعريضها وتلكها (صاحب النوبة) منهما التي وجدت اللقطة فيها (في الاظهر) بناء على الاصح من دخول الكسب النادر في المهايأة ولو تخیل مدة تعريف البعض نوبة السيد ولم يأن له فيه أناب من يعرف عنه على الوجوه ولو تنازعنا في وجده في يده صدق من هي يده كمدل عليه النص فان لم تكن يده واحدا منهما كانت بينهما فيما يظهر بعد ان يحلف كل الآخر (وكذا حكم سائر النادر) أي باقية (من الاكساب) كالهبة بانواعها والوصية والركاز لان مقصود المهايأة التفاضل وان تختص كل بما في نوبته (و) من (المؤمن) كخبرة طبيب وجمام الحافا للفرم بالغن وظاهر كلام شارح العبرة في الكسب بوقت وجوده وفي المؤن بوقت وجود سببها كالمريض وفيه نظروا الذي يتجه أنهما سواء فيعتبر وقت الاحتياج للمؤمن وان وجد سببها في نوبة الآخر (الارض الحنانية) منه او عليه الواقعة في نوبة أحدهما (والله أعلم) فلا يدخل لتعلقه بالرقبة وهي مشتركة واعتراض حل المتع على الشاة لانها موقوفون بعد يرد بان كلامه اذا صلح لها بان انها غير مبيعة لمن ذكر وان لم توجد في كلام غيره * (فصل) * في بيان لقط الحيوان وغيره وتعرف بهما (الحيوان المملوك) ويعرف بذلك بكونه موسوما أو مقرطا مثلا (المستمتع من صغار السباع) كذئب وغر وفهد ونور ع فسيه بان هذه من بكارها وأحبب بحملها على صغيرها أخذها من كلام ابن الرفعة ويرد بان الصغر من الامور النسبية فهذه وان كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة للاسد ونحوه (بقوة كبره وفرس) وحمار وبقر (أو بعدو كآرنب وطير) ان كمام ان وجد عفازة ولو أمانة وهي المهلكة قيل سميت بذلك على القلب تقاؤا وقال ابن القطاع بل هي من فازها لك ونجا فهو ضد فهي مفعلة من الهلاك (فلتأشني) أو تأشيه (التقاطه للحفظ) لان له ولاية على أموال الغائبين ولا يلزمه وان خشى ضياعه كما اقتضاه كلامه بل قال السبكي اذا لم يحش ضياعه لا ينبغي ان يتعرض له والاذري يجب الجزم بتركه اذا كتفى بالرعي وأمن عليه ولو أخذته احتياج الى الانشاق عليه قرضاء على مالكة واحتياج مالكة له ثابت انه مالكة وقد يعذر عليه ذلك وقال القاضى ببيعته حيث لاحى ويحفظ ثمنه لانه لا يقع نعم ينتظر صاحبه يوما ويؤمن ان جرح حضوره والذي يتجه تخيير القاضى بين الثلاثة وقضية لزوم العمل بالاصح في مال الغائب تعين الاصح عليه هنا (وكذا غيره) من الأحاد أخذه للحفظ من المفازة (في الاصح) صيانته له ومن ثم جاز له ذلك في زمن الخوف قطعا وامتنع اذا أمن عليه أي يقينا قطعا كما في الوسط ومجمله كما اعتمده في الكفاية ان لم يعرف صاحبه والاجاز له أخذه قطعاً ويكون أمانة يده (ويحرم) على الكل (التقاطه) زمن الامن من المفازة (للتملك) للنهي عنه في ضالة الابل وقبس بها غير حاجبها امكان عيشها بل اراعى الى ان يجدها مالكةا لتعطيه لها فان أخذته ضمنه ولم يبرأ البرءه للقاضى أمتاز من النهب فيجوز التقاطه للثلاث قطعاً في الصحراء وغيرها قيل هذا ان لم يكن عليه استعوا ولا يمكن أخذها الا باخذها فانظروا ان له حينئذ اخذها للثلاث تبعا لها لان وجودها عليه وهي تقبله لثمنه من ورود الماء والشجر والشرار من السباع وقد يفرق بين الامتعة الخفيفة والثقيلة وهو الوجه انتهى وفيه نظر واضح اذا تلازم بين أخذها وأخذها ولا يلزم من أخذها وهي عليه وضعه عليه فيتعذر في أخذها بين الثلاث والحفظ وهو لا يأخذ الا للحفظ ودعوى ان وجودها ثقيلة عليه صيره كغير المستمتع متنوعة وخرج بالمملوك غيره ككلب يقتنى فيجل التقاطه وله الاختصاص والانتفاع به بعد تعريضه ستة والبغير

(قوله) فيعتبر وقت الاحتياج لاشك ان الاحتياج انما يكون مع تمام السبب فوقه وقت من أوقات وجود السبب فلا منافاة بينهما وبين قول الشارح المذكور لانه لم يقل أول أوقات وجود السبب وان كان المتبادر من الوجود زمان الحدوث * (فصل الحيوان) * (قوله) في بيان لقط الى قول المصنف وان وجد بغيره في النهاية (قوله) كذئب ان جعل مثلا للسباع لاصغار السباع سقط النزاع المشار اليه من أصله وبوجهه ما ساقى في الحاشية المتعلقة بالحمار والبقر (قوله) وحمار وبقر في ذكر الحمار والبقر فيما يتبع بقوة اشعار بان مرادهم صغار النمر ونحوه لا مطلقه اذ ليس لهما قوة يتبعان بها عن كبار النمر والفهد لان الضبع الكبير وهو أضعف منهما يكتمه يتصرف في الحمار واكاه وينترسه ولا يمتنع عنه بقوة والله أعلم (قوله) ومجمله أي محل الخلاف المحكى في المتن بقوله في الاصح (قوله) البرءه للقاضى مال الحكم لو فقد أو تقلدت أمانته

المقلد تقليد الهدى لواجده أيام منى أخذه وتعرفه فأنشئ خروجه وقت النحر فخره وفقره
 ويسر له استئذان الحاكم وكان سبب تجوزهم ذلك في مال الغير بمجرد التقليد مع أنه لا يزيل ملكه قوة
 القربة المخلطة على الظن أنه هدى مع التوسعة على الفقراء وعدم تهمة الواجد فان المصلحة لهم
 لانه فاندفع ما لشارح هذا وظاهره لو ظهر صاحبه وقال انه غير هدى صدق بيته وحينئذ فالقياس
 ان الذابح يستقر عليه ما بين قيمته حيا ومذبوحا لانه الذي فوته يذبحه والا كان تستقر عليهم قيمة اللحم
 والذابح طريق ربح الزر كشي من تردد له في موقف وموصى بمنفعته أبدا لم يعلم مستحقها له
 لا يملك والذي يذبحه في الأول جواز تلك منفعة بعد التعريف لانها مملوكة للوقوف عليه فهي من جنس
 الأموال المملوكة وفي الثاني جواز تلك كرفته لانها مملوكة كان الرقبة للوارث والمنفعة للموصى
 له (وان وجد) الحيوان المذكور (بقربة) مثلا أو قرب منها أى عرفا بحيث لا يعد في مملكة
 فيما يظهر (فالاصح جواز التقاطه) في غير الحرم والاخذ بقصد الخيانة (للتك) لطرق أبى
 الخيرة اليه هناك دون المغازاة بتدرة طروقه والاعتداد ارسالها بما لا راع فلا تكون ناله بخلاف
 العرمان وقد يتبع التملك كالغير المقلد وكذا دفعها للقاضي معرضا عنها ثم عاد لعارضه المنطقه
 (وما لمتبع منها) أى من صغار السباع (كشاة) وعجل وفصيل وكسبرابل وخيل (يجوز التقاطه)
 للحفظ (وللتك في القرية والمغازاة) زمن الامن والنهب ولو لغر القاضي كما اقتضاء اطلاق
 الخبر وصونه له عن الضياع (ويختار أخذه) أى المأكول للتملك (من مغازاة) بين ثلاثة أمور
 (فان شاء عرفه) ويتوقف عليه (وتملكه) بعد التعريف كغيره (أو باعه) باذن الحاكم ان وحده
 بشرطه الاقنى (وحفظ ثمنه) كالأكل بل أولى (وعرفها) أى اللقطة بعديها الا الثمن ولذا أثبت الضمير
 هنا حذرا من إيهام عوده على الثمن وذكره في أكله لانه لا إيهام فيه (ثم تملكه) أى الثمن
 (أو) تملكه كالاتم (أكله) ان شاء اجماعا ويفرق بين احتياجه لاذن الحاكم في البيع لانه
 كما صرح به كلامهم بان البيع فيه رعاية مصلحة المالك وهى منوطه بنظر الحاكم والمالك المصلحة فيه
 الناجزة للملئقة فقط فلم يتوقف على نظرها كتم ولا يجوز له أكله قبل تملكه نظير ما أتى فيما يسرع
 فساد (وعمر قيمته) يوم تملكه لا أكله كما يصح به آخر الباب خلافا لمن وهم فيه لما لكانه ان ظهر
 ماله ولا يجب تعريفه في هذه الخصلة على الظاهر عند الامام وسأق عنه نظيره بما فيه وعلى
 ذلك بان التعريف انما يراد للتملك وهو قد وقع قبل الاكل واستقر به بدله في الذمة ومن ثم يلزمه افرازه
 بل لا يعتد به لان بقاء بذمة أحفظ وليس له بيع بعضه للانفاق لثلاث تستغرق النفقة باقية
 ولا الاستقراض على المالك لذلك وفارق ما مر في هرب الجمال بانه ثم يتعذر بيع العين ابتداء لتعلق
 الاجارة بها وعدم الرغبة فيها غالبا حينئذ ولا كذلك اللقطة ولا يرجع بما أتفق الا ان أذن له الحاكم
 ان أمكنه مراجعته والا كان خاف عليه او على ماله فيما يظهر ثم يهدى على انه يتوقف بذمة الرجوع
 وأولاهن الأولى لان فيها حفظ العين على مالكها ثم الثانية لتوقف استباحة الثمن على التعريف
 والا كل تبطل استباحته قبله ومحل ذلك ان لم يكن أحداهن أعظم للمالك والاعتين كما قاله الماوردي
 ويؤيده ما أتى بل وزاد راعية في تملكه حال الاستبقا حية لدر أو نسل لانه أولى من الاكل وله ابقاؤه
 لما لكانه أمانة ان تبرع بانفاقه * فرع * أعيا بغيره مثلا فتركه كقيام بغيره حتى عاد لحاله ملكه عند
 أحد والى ورجع بما صرفه عند ماله وعندنا لا يملكه ولا يرجع شيء الا ان استأذن الحاكم
 في الانفاق او أشهد عند فقده انه يتوقف بذمة الرجوع او نواه فقط عند فقد الشهود لان فقدهم
 هنا غير نادر كما علم مما مر آخر الاجارة ومن أخرج متاعا غرق ملكه عند الحسن البصري ورد

(قوله) الحيوان المذكور
 الى القرع في النهاية الا قوله وينفك
 الى قوله ولا يجوز وقوله خلافا لمن
 وهم فيه (قوله) كالغير المقلد
 كان المراد تقليد الهدى (قوله)
 ولا يجوز فيها للقاضي الخ هل يخص
 هذا بالحيوان المذكور بشرطه
 او يجرى في كل لقطة تملك وعلى
 الثاني فان كانت التخصيص بدكره
 هنا وعلى قوله دفعه أى الحيوان
 لا لاشارة الى قصد اللقطة مطلقا
 كما أتى قريبا نظيره (قوله) بشرطه
 الاقنى في بيان التقاط ما يسرع فساد
 (قوله) عند الامام لانه لا فائدة فيه
 وصححه في الشرح الصغير قال
 الاذرى لكن الذى يفهمه
 المصنف الجهور انه يجب أيضا
 ولعل مراد الامام انها لا تعرف
 بالبراءة لا مطالما انتهى وهذا هو
 الظاهر معنى (قوله) بذمة الرجوع
 أو نواه عند فقد الشهود وأخذما
 دأتى قريبا في فرع أعيا بغيره
 فتركه (قوله) وزاد راعية هى داخله
 فيما حل به الشارح كلام المصنف
 في الثالثة (قوله) ومن أخرج
 متاعا لمحل عمله على القول به
 عند ناس ماله كمنه واعراضه
 عنه وحينئذ فالقول به قربة بما
 قاله أحمد والى في مسألة البعير
 السابقة ثم رأيت كلام شارح
 الرسالة المعلوم منه انه لا فرق وبه
 يعلم ما في قول الخنعة ورد بالاجماع
 على خلافه

بالاجماع على خلافه (فان أخذ من العيران) او كان غير ما كول (فله الخصلتان الاوليان
 لا الثالثة) وهي الاكل (في الاصح) لسهولة البيع هنا لثام ولسهقة نقلها الى العيران وقصيته انه
 لو نقله للعيران فيما مر امتع الاكل (ويجوز ان يلتقط) من يصح التقاطه في زمن الامن
 والخوف ولولا تلك (عبدا) أي قنا (لا عين) وبميز السكن في زمن الخوف لا الامن لانه يستدل
 على سده نعم عتق التقاط امة تجزله للتعلق مطلقا وحيث جازله التقاط القن فله الخصلتان الاوليان
 ونخفه من كسبه ان كان والا فكل امر وصور الفارق معرفة قد دين ماله ان يكون به علامة تدفع على
 الرق كعلامة الحبسة والزنج ونظر فيه غيره ثم صور بما اذا عرف رقه أولا وجهه ماله ثم وجهه فضلا
 ولو ظهر ماله بعد تلك الملتقط وتصرفه فادعى عتقه أو غنوبه قبله صدق بيمينه وبطل التصرف
 (ولم يلق غير الحيوان) من الجهاد كالقد وغيره حتى الاختصاص كإمارة (فان كان يسرع فساد
 كهرسة) ورطب لا يفتقر تخييرين خصصته فقط (فان شاء باعه) باذن الحاكم ان وجدته أي
 ولم يخف منه عليه كما هو ظاهر والاستقلال به فيما يظهر (وعرفه) بعديه لائتمه (للتعلق ثمنه وان شاء
 تملكه) بالافظ لا بالية هنا وفيما مر كما هو ظاهر مما يأتي (في الحال وأكله) لانه معرض للهلاك
 ويجب فعل الاخط منها بما نظير ما يأتي وعتق امساكه لتعذره (وقيل ان وجدته في عمران وجب البيع)
 لتيسره وامتاع الاكل نظير ما مر وقرق الاول بان هذا يفسد قبل وجوده ثم واذا أكل لزمه التعريف
 لما كوال ان وجدته بعيران لا صحران نظير ما مر ونازع فيه الاذرى بان الذي يفهمه اطلاق الجمهور
 وجوبه مطلقا قال ولعل مراد الامام القائل بالاول وصححه في الشرح الصغير انه لا يعرف بالبحر ابدال
 قوله لانه لا فائدة فيه بخلاف العيران (وان أمكن بقاؤه بعلاج كطب يتخفف) وجبت رعاية الا غبط
 بل لا لك لكن بعد مراجعة القاضي فيه كما يحتمل الاذرى فلا يستقل به (فان كانت الغبطة في بيعه يسر)
 جميعه باذن الحاكم ان وجدته بقيد السابق (أو) كانت الغبطة (في تخفيفه) أو استوى الامر ان
 (وتبرعه الواجد) أو غيره (حنقه والا) تبرعه أحد (بيع بعضه) المساوي لثبته التخفيف (لتخفيف
 الباقي) طلبا للاخط كولي اليتيم وانما باع كل الحيوان لثلايا كل كاه كاهم والعيران هنا نحو
 المدرسة والمسجد والشارع اذهى والموات محال للقطعة لا غير كاهم (ومن أخذ نقطة للتحفظ أبدا)
 وهو أهل للتقاط (فهى) كدرها ونسلها (أمانة بيده) لانه يحفظها ماله كما كاهم كالوديع ومن ثم
 ضمنها اذا قصر كأن تركه يرضاه لزمه على ما يأتي ومجمله كما يحتمل الاذرى وسيأتي عن النكت وغيرها
 ما يصرح به حيث لم يكن له عذر معتبر في تركه أي كشية أخذت لم لها وكذا الجهل بوجوده ان عذره
 على الوجه (فان دفعه الى القاضي لزمه القبول) حفظها على صاحبها لانه نقلها الى أمانة أقوى
 وانما لم يلزمه قبول الوديعه حيث لا ضرر ولا مكان ردها ماله كما مع انه انتم الحفظ له وكذا لو أخذ
 لذلك ثم تركه وردها له لزمه القبول وظاهره انه لا يجوز دفعها القاض غير أمين وانه لا يلزمه القبول
 وان الدافع له ضمنها (ولم يوجب الاكثر التعريف) في غير لقطة الحرم (والحالة هذه) أي كونه
 أخذها للتحفظ لان الشرع انما أوجبه لاجل ان لها التملك بعده وقال الاقلون يجب أي حيث لم يخف
 أخذت لم لها كما يعلم مما يأتي للتأنيوت الحق بالكتيم واختاره وقواء في الروضة ومجحه في شرح مسلم
 واعتمده الاذرى لان صاحبها قد لا يمكنه انشادها نحو سفر أو مرض ويمكن الملتقط التخلص عن
 الوجوب بالدفع للقاضي الا ان فيضمن تركه التعريف أي بالعزم على تركه من أصله ولا يرتفع ضمانه
 بملوذه له بعد قال ولا يلزمه مؤنة التعريف في ماله على القولين خلافا لما نقله القزالي ان المؤنة تابعة
 للوجوب ولو بداه قصد التملك أو الاختصاص عرفها سنة من حيثئذ ولا يعتد بما عرفه قبله أما

(قوله) الاخط منها أي بعد
 مراجعة الثاني أخذ ما يأتي
 وينبغي ان يحمله أخذ ما مر
 ان وجدته ولم يخف والاستقلال
 (قوله) ونازع فيه الاذرى منازعة
 الاذرى ليست خاصة بماله بل
 جارية فيها وفي المسئلة السابقة وقد
 تقدم بالهاش اعلاه نقل كلام
 الغنى عنه واعتماده لما اقتضاه
 كلامه من وجود التعريف مطلقا
 (قوله) مراجعة الثاني فيه ينبغي
 بقيد السابق والله أعلم ثم رأيت
 قوله الآتي ان وجدته الخ (قوله)
 كما يحتمل الاذرى عبارتها
 والاقرب كما يحتمل الاذرى (قوله)
 وهو أهل الى قول المصنف وكأنها
 في النهاية الاقوله ويؤخذ من قوله
 واذن من وقوله وانما لم بعد الى
 قوله ونخرج

(قوله) و يؤخذ منه لفظ منه ليست في نسخة الشارح ولا بد منه (قوله) وانما بعد الوديع الخ كان حاصل الفرق ان الوديع انما صار امانة الى ما استودع يجعل المالك له بعد فاذا عرض ما رفع العقد احتج الى اعادته والملتقط الاهل الذي عرى أصل قصده عن الخيانة أمين بالوضع الشرعي وهو أمر مستمر الى الدوام فلما زال ما عرض له (٢٥٤) في الانشاء عاد الى أصله ثم كتب قدس سره بغير فرق

أيضاً بأن ولاية الوديع جعلية فلم تعذر زال المثلث في كسوف القامشي اذا طرأ ثم زال ولاية الملتقط شرعية فعبادت بعد زال المثلث في كسوف ولي التمسك والاصل الول في مال فصره اذا طرأ ثم زال فليأمل (قوله) في انه مشترك اشتراك اللفظ بين معين لا يمنع كون أحدهما منقولا عنه والآخر منقولاً على ان القاموس لا يفرق بين الحقيقة والحجاز فلا يستدل بكلامه على الاشتراك الحقيقي فتأمل (قوله) بكسر أوله الى قوله التقط للفظ نساء على ما مر في النهاية الا قوله أو ندبا على ما مر وقوله وان ذلك التأخير يجبر الى قوله وفي نكت المصنف (قوله) ولو غير عدل نظره مع قول المتن وانه لا يعتد بتعريفه أي الناسق بل يضم اليه رقيب سم لثان تقول ما تقدم فيما اذا كان الناسق المعرف هو الملتقط فعدم الوثوق بتعريفه (قوله) لاحتمال تصديره فيه ليتوصل به الى الخيانة في اللقطة وما هنا في ثاب عن الملتقط يوثق به ولا عرض له يتهم فيه (قوله) ونوسط الأذرى عبارة واهو الوجه ما توسطه الأذرى الخ (قوله) بيده أمانة أبدأ الخ لعله مادام ربحي معرفة مالكها أما اذا حصل اليأس من معرفة مالكها فيدعى أن يكون حكمها حكم المال الضائع لانها حينئذ منه فتأمل (قوله) واستثنى الماوردي المسجد الحرام عبارة ان المسجد الحرام كما قاله الماوردي الخ

اذا أخذها التملك أو الاختصاص فيلزمه التعريف جزماً (فلوقصد بعد ذلك) أي أخذها للفظ وكذا بعد أخذها التملك (خيانة لم يعرف ضامناً) مجزأ القصد (في الأصح) فان انضم لقصد ذلك استعمال أو نقل من محل لا عرض على الوديع فهم ما يؤخذ منه انه يأتي هنا جميع ما يأتي في مسائل الاستعمال والنقل ونحوهما واذا ضمن في الانشاء خيانة ثم أقطع وأراد أن يعرف ويملك جاز وانما لم بعد الوديع أمينا بغير استئمان ثان من المالك لجواز الوديع فلم تعد بعد رفعها بغير عقد بخلاف اللقطة وخرج بالانشاء ما في قوله (وان أخذ) ها (بقصد خيانة فضا من) ان قصد الماقرن لا خذوه ببراءة بالدفع لحاكم أمين (وليس له بعد ما يعرف ويملك) أو يختص (على المذهب) نظر الانشاء لانه غاصب (وان أخذ) ها (يعرف ويملك) بعد التعريف (فد هي) (أمانة) بيده (مدة التعريف) وكذا بعد ما لم يتجرأ التملك في الأصح) كما قبل مدة التعريف وان أخذها لا بقصد حفظ ولا تملك أولاً بقصد خيانة ولا أمانة أو بقصد أحدهما ونسبه فأمانة وله تملكها شرطه انشاقاً وقصة كلام شارح هنا انه يكون أمينا في الاختصاص ما لم يختص به فيضنه حينئذ كفي التملك وهو غفلة محامر في الغصب ان الاختصاص يحرم غصبه ولا ضمن ان تلف أو تلف (و) عقب الأخذ (يعرف) بفتح أوله ندبا على الوجه وفاقاً لاذرى وغيره وخلافاً لابن الرفعة محل التقاطها و (جنسها وسفها) الشامل لنوعها (وقدرها) بعدد أوزع أو كبل أو وزن (وعناصرها) أي وعاءها توسعاً اذا صله جلد بلس راس القارورة كذا قال شارح وفيه نظر فان عبارة القاموس صريحة في انه مشترك بين الوعاء الذي فيه الفتحة جلداً أو خرقة وغلاف القارورة والجلد الذي يغطي به رأسها (و وكاءها) بكسر أوله وبالذات أي خطبها المشدودة به لانه صلى الله عليه وسلم بمعرفة هذين وليس بهما غيرهما للالتصايط بغيرها وليعرف صدق واصفها ويسن تقيدها بالكتابة كما مر خوف النسيان أما عند تملكها فاجب معرفه ذلك على الوجه ليجز منه لمالكها اذا ظهر (ثم) بعد معرفه ذلك (يعرفها) بضم أوله وجوباً أو ندبا على ما مر بنفسه أو نائبه من غير أن يسلمها له العاقل الذي لم يشتهر بالجنون والخلاعة ولو غير عدل ان وثق بقوله ولو محجور عليه بسفه وأفهم قوله ثم انه لا تجب المبادرة للتعريف وهو ما صححه لكن خالف فيه القامشي أبو الطيب فقال يجب فوراً واعتمده الغزالي قبل قضية الأول جواز التعريف بعد عشرين سنة وهو في غاية العبد والظاهر ان مراده بذلك عدم الفورية المتصلة بالتقاط انتهى وتوسط الأذرى فقال لا يجوز تأخيرها عن زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقلتها وكثرتها وواقعه البلقيني فقال يجوز التأخير ما لم يغلب على ظنه فوات معرفة المالك به ولم تعرف ضوا له انتهى وقد تعرض له في النهاية فانه حكى فيها وجهان التعريف ينع وان نسبت اللقطة وان ذلك التأخير يجبر بأن يذكر في التعريف وقت وجدانها وجوباً وان من قال بانه قد تساهل بالحاصل انه متى أخر حتى ظن نسيانها ثم عرف وذكر وقت وجدانها جاز والا فلا وان ما مر عن الشيخين مقيد بذلك وعن الأذرى والبلقيني قوى مدركاً لا نقلاً وفي نكت المصنف كالجلي انه لو غلب على ظنه أخذ نظام الحرم التعريف وكانت بيده أمانة أي فلا تملكها بعد السنة كما بقي به الغزالي لكن افق ابن الصباغ بأنه لو خشي من التعريف استئصال ماله عذر في تركه وله تملكها بعد السنة والأول أوجه (في الأسواق) عند قيامها (وأبواب المساجد) عند خروج الناس منها لانه أقرب الى وجدانها وبكره تترجماء رفع الصوت كما في شرح المذهب وقيل شرعاً واتصل به غير واحد حكى فيه الماوردي الاتفاق بمسجد كاشادها فيه واستثنى الماوردي والشاشي المسجد الحرام والفرق انه لا يمكن تملك لقطة الحرم بالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فان المعروف منهم بقصد التملك وبه

يرد على من الحق به مسجد المدينة والاقصى وعلى تنظير الاذرى في تعميم ذلك لغير أيام الموسم (وتحويها)
 من المجامع والمخالف ومحاط الرجال الماسر وليكن أكثره بمحصل وجودها ولا يجوز له السفر بها
 بل يعطها بأمر القاضي من يعرفها والا من نعم ان وجدها بالبحر اعترف بها عتده قرب أم بعد
 استمر أم غير وقيل يتعين أقرب البلاد لحملها واخير وان جازت بحملها فاقلة تبعها وهرها * فرع *
 وجد بيته درهما مثلاً وجوز ان يدخلونه عرفه لهم كالأقطة قاله القفال ويجب في غير الحقيق الذي
 لا يفسد بالتأخير أن يعرف الملتقط للحفظ بناء على ما مر من وجوب التعريف فيه وألتمك (سنة)
 من أول وقت التعريف للخبر الصحيح فيه ولو وجدها انسان عرفها سنة ولو منفرد عند السبكي لان
 قسمها انما تكون عند التملك لا قبله وكل سنة عند ابن الرفعة لانه في النصف كالأقطة كاملة وهو المتجه نعم
 لو أناب أحدهما الآخر اعتد به عرفه منهم ما فيما يظهر وبظهر أيضاً انه لو عرف أحدهما سنة
 دون الآخر جاز له تملك نصفها وطلب القسمة وقد يجب التعريف سنتين على واحد بان يعرف سنة
 قاصد الحفظ بناء على ان التعريف حينئذ واجب ثم يرد التملك فيلزمه من حينئذ سنة أخرى ولا يشترط
 استيعاب السنة كلها بل يكون (على العادة) زماناً ومجلاً وقدر (يعرف أولاً كل يوم) مرتين
 (طريق النهار) أسبوعاً (ثم كل يوم مرة) طرفه الى أن يتم أسبوع آخر (ثم كل أسبوع مرة
 أو مرتين) أي الى أن يتم سبعة أسابيع أخذاً عما قبله (ثم) في (كل شهر) مرة بحيث لا ينسى
 أن الأخير تكرر الأول وزيد في الأزمدة الأول لأن تطلب المالك فيها أكثر وتزيد المدة
 وما بعدهما بما ذكر وجه من قول شارح مرادهم انه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها
 كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة * تنبيه * الظاهر ان هذا التحديد
 كله للتشديد لا للوجوب كما يفهمه ما يأتي انه يكفي سنة مفرقة على أي وجه كان التفریق بشيده الآتي
 (ولا تكفي سنة متفرقة) كان يفرق اثني عشر شهراً من اثني عشر سنة (في الأصح) لان المنفهم من
 السنة في الخبر التوالى وكله لحفظ لا يكتم زيداً سنة (قلت الأصح تكفي والله أعلم) لا لطلاق الخبر
 وكما لو نذر صوم سنة وفرق بين هذا والخلف بأن قصد به الاستناع والزجر وهو لا يتم الا بالتوالى ومحل
 هذا ان لم يفحش التأخير بحيث ينسى التعريف الأول والأوجب الاستئناف أو ذكر وقت الوجدان
 أخذاً مما مر في تأخير أصل التعريف اذا فرق بينهما وبين هذا ولومات الملتقط أثناء التعريف بنى
 وارثه كما يحتمل الزكشي وأبو زرعة ورد قول شيخه البلقيني الأقرب الاستئناف كما لا يني على حول
 مورثه في الزكاة بحصول المتصور وهذا لا يتم لا تقطاع حول المورث بخروج المالك عنه بموته فيستأنف
 الوارث الحول لا ابتداء ملكه (ويذكر) ندبا (بعض أو صافها) في التعريف كخمسها وعقدها
 ووكتها ومحل وجدانها لانه اقرب لوجدانها ولا يستوعبها أي يحرم عليه ذلك لئلا يعتمد عليها كاذب فان
 فعل ضمن كما صححه في الروضة لانه قد يرفعها الى من يلزمه الدفع بالصنات واذا ذكر الحسن لم يجز الزيادة
 عليه على ما عتده الاذرى (ولا تلزم مؤنة التعريف ان اخذ لحفظ) أو لألحفظ ولأنك
 أو اختصاص لانه لمصلحة المالك (بل يرتبها القاضي من بيت المال) قرضا كما قاله ابن الرفعة واعترض
 بأن قضية كلامهما انه تبرع واعتده الاذرى (أو يقتصر) من اللاقط أو غيره (على المالك) أو بأمر
 الملتقط به ليرجع على المالك أو يبيع جزأها ان رآه نظير ما مر في هرب الجمال فيجتمد ويلزمه فصل
 الاخط للمالك من هذه الاربعة فان عرف من غير واحد بما ذكره فظهر المتن وأصله خبر بان ذلك
 أو حنا التعريف أولاً وصرح بجمع واعتمده محققو المتأخرين ويوافقهم كلام الروضة واصلاها وهو
 ان قلنا لا يجب التعريف فهو تبرع ان عرف وان قلنا يجب فليس عليه مؤنة بل يرفع الامر الى القاضي

(قوله) ويجب التعريف الى
 قول المصنف وان أخذ للتملك
 في النهاية الا قوله أو ذكر وقت
 الوجدان الى قوله ولومات وقوله
 ولو ذكر الجنس الى المتن وقوله
 ويوافقهم كلام الروضة واصلاها الى
 المتن (قوله) أو مرتين كما في المحرر
 (قوله) وصرح به بجمع عبارتها
 على ما عتده السبكي والعراقي
 ونقله عن جمع ليكن الذي
 في الروضة وأصلها ان أو جناه
 فعليه المؤنة والأقوال انتهى وهي
 عبارة الشارح في الأصل المرجوح
 عنه ثم ضرب عليها وأبدلها بما هنا

وذكر ما في المتن وهو صريح فيما ذكر وبه صرح الأذري فقال لا يلزمه مؤنة التعريف في ماله على
 القولين خلافا لما نقله الغزالي ان المؤنة تابعة للوجوب (وان اخذ) رشيد (للتك) او الاختصاص
 ابتداء أو في الانتهاء ولو بعد لحظه للحفظ (لزمته) مؤنة التعريف وان لم يتك بعد لان الحفظ له في طئه
 حالة التعريف (وقيل ان لم يتك فعلى المال) لعود الفائدة له وقيل الأولى في حكاية هذا البواقي
 ما في الروضة وقيل ان تاهر المالك فعليه ليشمل ظهوره بعد التملك أما غير الرشيد فلا يخرج وليه مؤنة
 من ماله وان رأى التملك له احظ بل رفعها للعالم لبيع جزأ منها مؤنة وان نازع فيه الأذري (والاصح
 أن الحقيق) قيل هو دينار وقيل درهم وقيل وزن وقيل دون نصاب السرقة والاصح عندهما انه
 لا يتقدر بل ما يظن ان صاحبه لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (لا يعرف سنة) لان فاقده
 لا يتأسف عليه سنة والطال جمع في ترجع المقابل بأنه الذي عليه الاكثر ونوافق لقوله ما ان
 الاختصاص يعرف سنة ثم يختص به ويرد بان الكلام كما هو ظاهر في اختصاص عظيم المنفعة يكثر
 اسف فاقده عليه سنة غالبا (بل) الاصح انه لا يلزمه ان يعرفه الا (من يظن ان فاقده يعرض عنه)
 بعده (غالبا) و يختلف باختلافه فقد اتى النصة حالا والذهب ثلثة أيام وبقول بعده الحال
 عليه السابق ان دفع ما قبل الأولى ان يقول لا يعرض عنه أو الى زمن يظن ان فاقده يعرض عنه فيجعل
 ذلك الزمن غاية لتلك التعريف لا يظن فالتعريف هذا كله ان تحول والاكتية زيب استبد به واجده
 ولو في حرم مكة كما هو ظاهر وقد سمع عمر رضي الله عنه من ينشد في الطواف بيته فقال ان من
 الورع ما عتقه الله ورأى صلى الله عليه وسلم ترفة الطريق فقال لولا خشى أن تكون صدقة لا أخذتها
 قيل هو مشكل لان الامام يلزمه أخذ المال الصانع لحفظه وليس في محله لان ذلك يقتضي اعراض
 مالكها عنها وخروجها عن ملكه فهي الآن مباحة فتركها لمن يريد تملكها مشير له الى ذلك ويجوز
 اخذ نحو سنابل الحصادين التي اعتد الاعراض عنها وقول الزركشي ينبغي تخصيصه بما لا زكاته
 أو بن شمل له كافتقار معترض بأن الظاهر اغتثار ذلك كما جرى عليه السلف والخلف وبحث غيره
 تفيد بما ليس فيه حق ان لا يبرعن نفسه اعترضه البلقيني بأن ذلك انما يظهر في نحو الكسرة مما
 قد قصد وسبقت اليد عليه بخلاف السنابل والحق بها اخذ ما يملك يتسامح به عادة ومرفى الزكاة
 وبأن قيل الاختية ماله تعلق بذلك فراجع * (فصل) * في تملكها أو غيرها وما يتبعهما (اذا عرف)
 النقطة بعد قصد تملكها (سنة) أو دونها في الحقيق جاز له تملكها الا في صورت كان اخذ
 للغيابة أو اعرض عنه او كانت أمة تتحل له وقول الزركشي ينبغي انه يعرفها ثم يبيع ويترك ثمها نظير
 ما مر فيما تسارع فساد مردود نوح الفرق بأن هذا ما نعه عرشي وهي مانعها ذاتي متعلق بالبيع لما
 مر في القرض وهو ممتاز بمنزلة احتياط واذا أراد (لم يملكها حتى يتخاره بلفظ) من ناطق صريح
 فيه (كتملكك) أو كما مع التية فيما يظهر كما هو قياس سائر الأبواب كأخذها أو اشارة اخر من وبحث
 ابن الرفعة انه لا بد في الاختصاص ككتاب وخبر محترمين من نظير على نقل الاختصاص الذي كان
 لغیره لنفسه (وقيل تكفي التية) أي تخدي قد التملك اذ لا معاوضة ولا ايجاب (وقيل تملك بعضي
 السنة) بعد التعريف اكفاء بقصد التملك السابق (فان تملكها) فلم يظهر المال لم يطالب بها
 في الآخرة لانها من كسبه كفي شرح مسلم أو (ظهر المال) وهي باقية بحالها (واقفعا على رد
 عنها) أو بدلها (فذلك) ظاهره الخلق لا يعود هو ما مؤنة الرذعية ويرد هان يادتها المتصلة
 لا المتصلة ان حدث بعد التملك والارجع فيها لحدوثها بملكه (وان أدها المال وأراد الملتقط
 العود الى بدلها) ولم يتعلق بها حق لان لم يتبعها (أوجب المال في الاصح) كالترض ومن ثم

(قوله) رشيد الى قوله ومرفى الزكاة
 في النهاية وعبارتها غير مجبور
 عليه (قوله) قيل الأولى عبارتها
 وعبر في الروضة بقوله وقيل الخ
 وهو الأولى ليشمل الخ (قوله) أما غير
 الرشيد عبارتها ما لم يحجور عليه
 (قوله) بل يرفعها للعالم فلو فقد
 أو فقدت عدالته فقد تسام ما فيه
 بها شق قول المصنف وينزع الولي
 لسطة المصنف ويعرف (قوله)
 والاصح عندهما الخ قد يقال كثرة
 الاستطاول الطلب كما تخاف وان
 بطله المال وكثرته يتفاد وان أيضا
 باختلاف الملاك همة وسعة
 والمالك مجبور فيما نحن فيه
 * (فصل اذا عرف) *
 (قوله) في تملكها الى قول المصنف
 فان دعه فاقام آخر مينة في النهاية
 الا قوله ولو باع العبد الى التين

لوتعلق بهذا ذلك تعين البديل فان لم يتنازعا وردها له سليمة لزمه القبول (فان تلفت) المملوكة حسا
 أو شرعا بعد التملك (عزم مثلها) ان كانت مثلية (أو قبيحا) ان كانت متقومة وبحيث ان الرفع
 أخذ من تشبهها بالقرض انه يجب فيها له مثل صوري رد المثل الصوري ورده الاذرى بأنه لا يعد
 الفرق وهو كمال ذلك لان ذلك تملك رضا المالك واحسانه فروعى وهذا قهرى عليه فكان ضمنا
 اليد اشبه اما المختصة فلا بد لها ولا تمنعها كالكتاب وتعتبر قيمتها (يوم التملك) أى وقته لانه وقت
 دخولها في ضمانه (وان نقصت بعيب) أو نحوه طرأ بعد التملك (فله) بل يلزمه لو طلب بدلها
 والمثل قطردها مع ارشها (أخذها مع الارش في الاصح) لقاعدة أن ما ضمن كله عند التلف يضمن
 بعضه عند النقص قبل ولم يخرج عنها الا المثل فانه لا يجب ارشها كالمزول وجدها مبيعة في زمن
 الخبار الذي لم يخص بالمشتري فله الفسخ وأخذها على ما جزم به ابن القري ونواقضه قول الماوردي
 للبايع الرجوع في المبيع اذا باعه المشتري وحجر عليه بالفلس في زمن الخبار الا ان يفرق بأن الحجر
 مقتض للتقويت ولا كذلك هنا وبه يتأيد ما اقتضاه كلام الراعي انه ان لم يفسخه انفسخ كالمزول باع العدل
 الرهن ثم مثله وطلب في المجلس بزيادة أى فكأن العدل يلزمه الفسخ والانسوخ رعايا مصلحة المالك
 فكذا البايع هنا يلزمه ذلك لمصلحة المالك لان الفرض انه اراد الرجوع لعين ماله فان قلت ما الفرق
 بين المالك هنا والشفيع فان له ابطال تصرف المشتري قلت يفرق بأن الشفيع لو لم يجزله ذلك نزع
 حقه من أصله ولا كذلك المالك هنا فانه حيث تعذر رجوعه وجب له البديل (واذا ادعاه راجل
 ولم يصعها ولا يئنه) لها (لم تدفع) أى لم تجزدها (اليه) مالم يعلم انها له فليجزلها لو اعطى الناس
 بدعواهم وبصفي في البينة شهود يمين ولا يفي اخبارها للملتقط بل لا بد من سماع القاضي لها
 وقضاؤه على الملتقط بالدفع فان حصى منه انتزاعها الشدة جوره احتمل الاكتفاء باخبارها للملتقط
 واحتمل أن ما يحتمل من سماعها يقضى على الملتقط ولعل هذا أقرب (وان وصفها) وصفا احاط
 بجميع صفاتها (وطرق) الملتقط (صدقه جاز الدفع) اليه قطعاعلا نظمه بل يسق هذا ان اتعد
 الواسف والا بان ادعاه كل لنفسه ووصفها لم يسلم لاحد الا بجهة كبنية سليمة من المعارض (ولا يجب
 على المذهب) لانه مدع فيحتاج البينة ومستم باحتمال سماعه لوصفها من نحو مالكها اما اذا لم يظن
 صدقه فلا يجوز الدفع لعم لوقال له الواسف يلزم تسليمها الى حلف قال شارح ان لم يعتقد وجوب
 الدفع بالوصف أنه لا يلزمه ذلك فان نكل ولم يكن تملكها فهل ترده هذه البينة كغيرها أولا لان الرد
 كالاقرار واقرار الملتقط لا يقبل على مالكها بفرض انه غير الواسف كل محتمل وان قال تعلم انها ملكي
 حلف انه لا يعلم ولو تلفت فشهدت البينة بوصفها ثبت ولزمه بدلها كافي الجرح النص وظاهر ان محله
 ان ثبت باقراره او غيره ان ما شهدت به البينة من الوصف هو وصفها (فان دفع) اللقطة لانسان
 بالوصف (فأقام أخرى) أى حجة بأنها ملكه قال الشيخ أبو حامد وغيره بأنها لا تعلم انها انتقلت
 منه وبوجه بفرض اعتياده بالاحتياط للملتقط لكونه لم يقصر (حولت اليه) لان الحجة توجب
 الدفع بخلاف الوصف (فان تلفت عنده) أى الواسف المدفوع اليه لا بالزام كما يرى وجوب الدفع
 اليه بالوصف (فلا يحب البينة تهمين الملتقط) لانه بان انه سلم ليس له تسليمه (والمدفوع اليه)
 لانه بان انه أخذ ذلك الغير وخرج بدفع اللقطة ما لو تلفت عنده ثم عزم للواسف قيمتها فليس لما لكها
 تعزيم الواسف لان ما أخذ مال الملتقط لا المدعى (والترار عليه) أى على المدفوع اليه لتلفه فيده
 فيرجع عليه الا لا قط بما غرمه مالم يقبله المالك لانه حينئذ يزعم ان الظالم له هو ذو البينة وفارق
 ما لو اعترف المشتري للبايع بالمالك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه انما اعترف له بالمالك لظاهر

(قوله) الا المجلع عبارتها الا ما استثنى
 وهو المجلع (قوله) على ما جزم به عبارتها
 كما جزم الخ (قوله) الا ان يفرق عبارتها
 والفرق بينهما بان الملتقط لا يعبر على الفسخ
 والاوجه ان الملتقط لا يعبر على الفسخ
 ليكن قضية كلام الراعي ترجيح
 انه ساقها ان لم يفسخ (قوله) ولعل هذا
 أقرب عبارتها وهو الوجه (قوله) اللقطة
 لانسان الى الكتاب في النهاية الا قوله
 ويوجه بقرض الى الثمن

(قوله) وفي وجهه لافرق أي بين الحرم وعرفة

(كتاب القيط)

(قوله) وذكر الطفل الح تامل بالنسبة الى الخمين مع قول الشارح المحقق ثم الطفل يصدق بالمعيز (قوله) واركانه الى قوله وظاهر تنصيصهم الانتزاع بالحاكم في النهاية الا قوله بناء على الاصح الى المتن وقوله كان قال خذوه وان لم يقل فيما يظهري الى المتن وقوله ما لم يقل عني الى المتن (قوله) جديد احينئالح صريح في انه لا يشترط مدة الاستبراء وهو قياس ما اعتده الشارح وصاحب المغنى والنهاية في مسائل في ولي النكاح اذا تاب وسبأني ثم عن ابن المقرئ اشتراطها فعليه يقول هنا بتأخير أو يفرق محل تأمل ومر في القطة اذا عرض فيها قصد الحيانة في الانشاء ثم زال ما يأتى فيه نظير ما ذكرناه فرأجعه (قوله) ويجوز التقاط المعبر بهذا اللفظ من المتن في النهاية وكذا تكن في أصل الشارح ثم أسلخ وكتب بالمداد الأسود وليست في المغنى معدودة من المتن ففعل النسخ متباعدة (قوله) ويجب رد من له كافل الخ كان مراده ما اذا كان القاضي تعاطى كذا لانه بالفعل والا فالتأني له الكفالة العامة الشاملة لكل من لا كافل له في ولايته فلو وجب الرد اليه مطابقا لما في ذلك قولهم ولا تقفقر ولاية الالتقاط الى اذن الخ كما هو غير ذلك من فروغ الباب كما هو واضح لمن تتبعها فتأمل (قوله) كومي وقاض ينبغي أن يكون محله حيث يفتنى عليه منه (قوله) ويبحث ابن الرقعة عبارتها والوجه كبحشه ابن الرقعة جواز الخ

خلافا للاذري (قوله) ويبحث الاذري عبارتها ووجه كبحشه الاذري الخ

اليد بأن الدليل الملاك شرعا فقدر بالاعتراف المستند اليه باختلاف الوصف فكان مقصرا بالاعتراف المستند اليه (قلت لا تتحل لقطة الحرم) المبكى (التلك) ولا بلا قصد تملك (ولاحظ على الصحيح) بل لا تتحل الا للفظ أيد الخبر الصحيح لا تتحل لقطة الانشدأ لمعرف على الله وامواله افساثر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وأدعاءهم ادعاءهم الام لا كفاءة تعبر بها في الموسم يمنع اندولكون هذا هو المراد ليلينه والافاهاهم ما قلناه التبادر منه أشد ولان الناس يكثر تكرار عودهم اليه فر بما عاد ما لكها أو تأنيبه فغلظ على أخذها تبين حفظها عليه كغلظ على القاتل فيه خطأ تعليل الدية عليه مع عدم اساءته وخرج بالحرم الحلي ولو عرفة كصححه في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم وفي وجهه لافرق واتصرت له بخبر مسلم نسي عن لقطة الحاج أي جميع جميعه لئلا يدخل فيه كل فرقة منهم وبالسكى حرم المدينة واختار اليعقبي استواءهما (ويجب تعريضها) أي الملقوفة فيه اللفظ (قطع ما والله أعلم) للخبر فترامه الاقامة له أو دفعها للقاضي أي الامين فان أراد سفره او لا فاني امين ثم اتجه جواز تركها عند امين * فرع * التقط ما لا ثم ادعى انه ملكه قبل قوله كافي الكفاية قال الغزالي ومجمله عند عدم التنازع بخلاف ما لو التقط صغيرا ثم ادعى انه ملكه لا يقبل قوله فيه

(كتاب القيط)

فعل بمعنى مفعول ويقال له مبدود ونحوه وهو شرعا طلق بنبذ بنحو شارح لا يعرف له مدع فهو من محراز الاول وذكر الطفل لغالب اذا لامع ان المعيز والبالغ الخجون بالمتطمان لا حياجه الى التعهد والامل فيه قوله تعالى ومن احياها فانكأ نما احيا الناس جميعا وقوله تعالى وافعوا الخير وأركانها لقط ولا قط ولقط وسستم من كلامه (التقاط النبوة) أي الطروح والتعريض لغالب أيضا كما علم (فرض كفاية) صيانة للنفوس المحترمة عن الهلاك هذا ان علم به جمع ولو تدربا على المعتد والافترض عين وفارق ما مر في القطة بأن الغلب فيها معنى الاكتساب المجبول على حبه النفوس كالوطء في النكاح (ويجب الاشهاد عليه) أي الالتقاط وان كان المتقط مشهورا العدالة (في الاصح) لئلا يسترق وبصريح نسبة المبني على الاحتياط له اكثرون المال ووجوبه على مداه المنصوص عليه في المختصر وقع بطريق التسبع له فلا ينافي ما مر في القطة ومتى ترك الاشهاد لم تثبت ولاية الحضنة الا ان تاب واشهد فيكون التقاطا جديدا من حينئذ كبحشه السبكي مصرحاً بأن ترك الاشهاد فسق نعم قال الماوردي وغيره متى سلم له الحاكس ثم ولا يجب لان تسليمه حكم بغنى عنه انتهى وانما يأتى هذا التعليل على الضعيف أن تصرف الحاكس حكم بمطالعة لوجه تعليله بأن تسليم الحاكس فيه معنى الاشهاد فاعني عنه ويجوز التقاط الصبي المعز لان فيه حفظا له وقيا مآثره بل لو خشي ضياعه لم يعد وجوب التقاطه ويجب رد من له كافل كومي وقاض وملقط لكافة (وانما تثبت ولاية الالتقاط لمكافح) ولو فقيرا لان طلبه لقوته لا يشغله (مسلم) ان حكمه اسلام القيط بالدار والافلاكافر العدل في دينة التقاطه وبحث ابن الرقعة جواز التقاط اليهودي للنصراني وعكسه كالنصارى وخالفه الاذري بناء على الاصح انه لا يشرع على انتقاله لمدن ملتقطه الا من تمكنه من التقاطه وفيه نظر لان المتع انتقال الاختيارى على انه قد يخبر بين الدين كيا يأتى قيل نكاح المشرك (عدل) ظاهرا فيشمل المستور وسيصرح بأهليته لكن يوكل القاضي به من يراقبه خفية فلا يتأذى فاذا وثق به صار كعلوم العدالة (رشيد) ولو انى كاهوشان سائر الولايات على الغير وقسمية كلامه وجود العدالة مع عدم الرد ولا ينافيه خلافا لمن ظنه اشتراطهم في قبول الشهادة السلامة من الحجر لان العدالة السلامة من الفسق وان لم تقبل معها الشهادة والسفيه قد لا يفسق ويبحث الاذري اعتبار البصر وعدم

نحو برص اذا كان الملتقط يتعاده بنفسه كافي الحاشنة (ولو التقط عبد) أي قن ولو سكتا
ومبعضا ولو في نوبته كإرجاء الأذرى وغيره (بغير ان سببه انترع) اللبط منه لانه ولاية ونبرع
وليس من اهلها (فان علمه) أي التقاطه (فاقره عنده أو التقط) غير المكاتب (بإذن سيده) كان
قال له خذوه وان لم يقل في فيما يظهر خلافا لما هو عليه كلام شارح وشرط قوله ذلك له وهو غائب عنه عدالة
القرن ورشده فيما يظهر (فالسيد الملتقط) والعبد نائبه في الأخذ والترية بخلاف المكاتب
لا يكون نائبه عنده عند أمره بمطلق الالتقاط لاستقلاله ولا لاقطالانه غير قنير عنه ولم يكن
السيد لا قاطا الا ان قال له التقط لي ولو اذن لبعض ولا مهاباة أو وثم مهاباة وهو في نوبة السيد فكأن
أوفى نوبة البعض فباطل على الوجه ما لم يقل له عنى كاهو ظاهر فيكون نائبه (ولو التقط صبي)
أو مجنون (أو فاسق أو مجبور عليه) بسفه ولو كافر القبطا (أو كافر لملا انترع) أي انترعه
الحاكم منه وجوه بالاستقاء اهلهم وظاهر تخصص بصهم الانترع بالحاكم لو أخذه اهل من واحد
من ذلك لم يقر وعليه فيقرق بين هذا وأخذه ابتداء بهنا وجدتوا لنظر فيها حيث وجدت
انها هو للحاكم بخلاف ما اذا التوجه فانه في حكم المباح فاذا تأهل أخذه لم يعارض اما المحكوم بكفره
بالدار فيقر سيد الكافر كافر (ولو اذن حرم انسان على أخذه) فأراد كل وهما اهل (جعله الحاكم
عند من يراه منهما أو من غيرهما) اذا لاحق لهما قبل أخذه فلزمه فعل الا حظه له (وان سبق واحد
فالتقطه منع الآخر من مزاحمته) الخبر السابق من سبق الى المالم يسبق اليه فهو احق به االم لم يلتقطه
فلاحق له وان وقف على رأسه يتردد النظر فيما لو سبق بوضع يده على يده أو ينجره على الارض من غير
أخذه هل يثبت به حق أو لا وظاهر تعبيرهم بالاخذ يقتضي الثاني لكن الذي يتجبه في الحرانه كالاخذ
لان المدارع على الاستيلاء وهو يحصل بالجزء لا بجزء وضع اليد من غير أخذ (وان التقطه معا وهما
اهل) لحظه وحدثه مثله (فالاصل انه يقدم غنى) ويظهر ضبطه بغنى الزكاة دليل مقابلته بالغنى
(على فقير) لانه ارفق بغالب وقديوا سيه جماله وبقرى غالب الادفع ملا لا اذرى وغيره ولا عبرة
بتفاوتهما في الغنى الا ان غير أحد هما بنحو سخاء وحسن خلق على ما بحث ويقدم مقيم على طاعن
أي لحل يمنع من نقله اليه والاستوى كذا أقول ونازع فيه الأذرى وغيره (وعدل) ولو قنير ابا طنا
(على مستور) احتياطاً للقط ولا يقدم مسلم على كافر في محكوم بكفره ولا امرأه على رجل وان كانت
اصبر منه على التربة قال الأذرى بحثنا الامر ضعفة في رضيع وبحثه بتقديم بصبر على أعجى وسلم على
مجنوم وأبرص تساقية ما مر عنه انه لاحق لهما بقيد فعل ان لهما حاضيته ما قاله (فان استويا)
في الصفات المعتبرة وتساخا (اقرع) بينهما فلا يخرج ولعدم ميله اليها طبعاً لم يخبر المميز بينهما
واجتماعهما مشق كالمهاباة بينهما وليس للتأخر عزلة حق كلفه دخلا فقبل السرعة (واذا وجد
بلدى لقطط ابلد) أو قربة (فليس له نقله) ولو غير نقله كمنشله أو اقراه وان اعترض (الى بادية)
لخشوة تعيشها وفوات ادب الدين والديناوس ثم لوقرب البادية من البلد والقربة بحيث يحصل
ذلك منها أي بلا كبير مشقة فيما يظهر لم يمنع ولو وجد به بلد لم ينقله لقرية وان كانت اقل فسادا وقيل
يراعى نقله اليها لاسنها والبادية خلاف الحاضرة وهي العمارة فان قلت قرية أو كثرت فبلد أو عظمت
قدية أو كانت ذات زرع وخصب فرف (والاصح أن له نقله) من بلد وجد فيه (الى بلد آخر)
ولو لا نقله لعدم المحذور السابق لكن يشترط تواصل الاخبار وامن الطريق والامتنع ولولدون
مسافة لتصر (و) الاصح (ان للعرب اذا التقط يبلدان ينقله الى بلده) بالشراطين المذكورين
فيما يظهر لاهلهم وحيث منع نزاع من يده فلا يسافر به بغتة ومن ثم بحث الأذرى انهم التزم الإقامة

(قوله) ولو اذن لبعض الخ عبارتها
ولو اذن لبعض ولا مهاباة أو كانت
واللتقط في نوبة السيد فكأن قن
نوبة البعض فباطل في أوجه الوجهين
(قوله) ولو كافر أي ولو كان كل من
الصبي وما عطف عليه أو كل من الناس
والمجبور عليه (قوله) لحظه الى قول
المصنف ونسبته في النهاية الا قوله
ويقدم لما عنى الى المتن وقوله وان كانت
أقل فسادا الى قوله والبادية وقوله
ولو محله من بلد اختلفت محلاتها الخ
يظهر (قوله) قال الأذرى بحثنا الخ
عبارتها الاسمعة الخ كالتجسسه
الأذرى والاخلية فتقدم على المتروجة
كالتجسسه الزكشى (قوله) وبحثه تقديم
عبارتها والتجسسه من تقديم الخ صحيح
حيث ثبت لهما الولاية بالشرط البار
(قوله) يتجسسه ما قاله كانه رحمه الله
لم ينف على صورة ما نقله الغنى عن
الأذرى من تعقيب ذلك بقوله ان قيل
بأهليتهم الخ والحاصل ان الاحكام
لم يشترطوا والبصر والسلامة من نحو
الجدام والأذرى بحثنا الاشترار فان
أخذ بالطلاق الاحكام احتج الى
ما بحثه هنا فان عمل بقتنه يتجسسه السابق
لم يحتج اليه ثم رأيت المحسنى أشار الى نحو
ما ذكر

ووثق منها أفرسده وهذه مغايرة للتي قبلها خلافا لمن زعم اتحادهما لا فائدة هذه انه غريب
 بأحدهما فقط وصدق الاولى بما لو كان متصيا بهما أو بأحدهما أو غيرهما نعم لو قال أولا
 ولو غيرهما فاذ ذلك مع الاختصار (وان وجدته) بلدى (ببادية آمنة فقله الى البلد) والى قرية
 لانه ارق به أما غير آمنة فيجب نقله الى مأمن ولو متصدده وان بعد (وان وجدته بدوى) وهو ساكن
 البدو (بلد كالحضرى) فان اقام به فذلك والا لم نقله لادون من محل وجوده ولو محله من بلد
 اختلفت محلاتها فيما يظهر بل مثله أو على الشرطين السابقين (أو) وجدته بدوى (ببادية اقتر
 يده) لكن يلزمه نقله من غير آمنة اليها (وقيل ان كانوا يتقنون للجمعة) يضم فسكون أى اطلب
 الرعى أو غيره (لم يهر) يده لان فيه تضييعا للنسب والاصح انه يقر لان اطراف البادية كحال البلد
 الواسعة والظاهر انه من اهلها فيكون احتمال ظهور نسبه فيها اقرب من البلدة وعلم بما تقرران له
 نقله من بلد اقرب أو بادية مثله ولا على منه لادونه وأن شرط جواز النقل مطلقا أمن الطريق
 والمقصد وتواصل الاخبار واختيار امانة الاقاط (ونقته في ماله) كغيره (العام كوقف على
 اللقطاء) وموصى به لهم لا يقال كيف صح الوقف عليهم مع عدم تحقق وجودهم لان نقول الجهة
 لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي امكانه كادل عليه كلامهم في الوقف ثم رأيت الزركشى صرح بذلك
 وازداده المال العام اليه تجوز لانه حقيقة للجهة العامة وليس ملكه ولا يصرف له من وقف الفقهاء
 لان وصف المنقر لم يتحقق فيه قاله السبكي وخالفه الاذرى ككتفاء نظاهر الحال انه فقير (أو ان الخاص
 وهو ما اخص به كتاب ملفوفة عليه) فلبوسة الى باصله أولى (ودفر وشتمته) ومعطى بها
 ودابة عنانها يده أو مشدودة بخيوطه (وما في جيبه من دراهم وغيرها ومهده) الذى هو فيه
 (ودانبر مشورة فوقه وشتمته) اجما عالان له يد واختصاصا وقضية المتخير في ذلك واعتراض
 بان الوجة انه يتقدم الخاص أولا وان وجدته وحده (في دار) لا تعلم لغيره أو حاولت أو يستنان
 أو حقه كذلك وكذا اقرب كذا ذكره الماوردى وغيره لكن استبعد ذلك في الرضة ثم بحث انها ليست
 كذلك (فهى) وما فيها (له) للبدان وجد بها غيره منبذ أو كمل فوسى لهما أو لهم بحسب الرؤس
 ويرتد النظر فيما لو وجد على عتبة الدار سكنه في هواها لانه لا يسمى فيها عا فاسما ان كان بابها
 مقفولا بخلاف وجوده بسطحها الذى لا مصعد له منها لان هذا يسمى فيها عارفا (وليس له مال مدفون
 تحتها) يجعل لم يحكم عليه كماله ككبير جلس على أرض تحتها دفين وأن كان به ورقة معلقة به انه نعم
 تحت الأذرى انه لو اتصل خيط بالدفين وربط بخوثة قضى له به لاسما ان انضمت الرقعة اليه (وكذا
 ثياب) ودواب (وامتعة موضوعة بقره) في غير ملكه ان لم تكن تحت يده (في الاصم) كما
 لو بعدت عنه وفارق البالغ حيث حكم له بأمتعة موضوعة بقره بعرفا بل لرعاية أماما بملكه فهو له
 مطاعا (فان لم يعرف له مال) خاص ولا عام (فالظاهر انه يتفق عليه) ولو محكوما بكونه لان فيه
 مصلحة للمسلمين اذا بلغ بالجزية (من بيت المال) من سهم الصالح مجانا كما اجمع عليه الصحابة (فان لم
 يكن) في بيت المال شئ أو كان ثم ما هو اهم منه أو متع متوليه طلبا اقتضى عليه الحاكم ان رآه أو لا
 (قام المسلمون) أى مباسرهم ونظهر ضبطهم بمن باتى في نفقة الزوجة فلا تعتبر قدرته بالملك
 (يكفايته) وجوبا (قرضا) بالقاف أى على جهته كما يلزمهم اطعام المضطر بالعرض (وفي قول
 نفقة) فلا يرجعون بها الجزه ويؤيده ما باتى أوائل السرايم يفقون المحتاج من غير رجوع وعلى
 الاول يرق بأن ذلك التحققت حاجته فوجب مواساته وهذا لم يتحقق فاحتط مال الغير ويؤيده
 ما مر آ نافع السبكي فان امتنعوا كلهم قائلهم الامام ويفرق بين كونها قرضا وفي بيت المال

(قوله) وهو ساكن البدو يقتضى ان
 البدو كالبادية اسم للخل أو هو على تقدير
 مضاف أى محل البدو (قوله) ولو محله
 من بلد الخ قد يشاقق فيه بما تقدم من
 انه تجوز له نقله من البلد الى البادية اذا
 قربت من البلد اذ قضيت جواز النقل
 من محله الى اخرى مطلقا بقياس الاولى
 لان الاختلاف بين المحلات وان تفاوتت
 وتباينت لا يصل الى رتبة الاختلاف
 بين البلد والبادية (قوله) وموصى به الى
 قوله أو يستنان في النهاية (قوله) وازداده
 المال العام اليه تجوز بتأمل اذ قضيت
 ان الانصاف حقيقة مقصودة عليه وانها
 فيما عداه مجاز مع أن المبادر من كلام
 في عاده مجاز مع (قوله) واعتراض
 اتخاذه خلافاه فليتامل (قوله) كما افاده
 ان الوجة عبارتها والوجه كالفائدة
 بعض المتأخرين تصديم الخاص فان
 حملت أو على التوزيع لم يرد ذلك انتهى
 (قوله) ويظهر ضبطهم عبارتها
 والوجه ضبطهم

مجاناً بأن وضع بيت المال الاتفاق على المحتاجين ولو حالاً فلهم فيه حق مؤكّد دون مال المياسير وإذا
 لزهم وزعها الإمام على مياسير يلدّه فإن شقّ فعله من براه الإمام منهم فإن استوفوا في نظره تخير ثم
 إن بان قنار جمعوا على سبيله أو حرّأوله مال ولو من كسبه أو قرّب أو حدث في بيت المال مال قبل بلوغه
 ويساره فعليه والأخف سهم الفسراء أو المساكين أو الغارمين وضعف في الروضة ما ذكر في القرية بأن
 نفقته تسقط بمضي الزمان وردّ بأنه المتقول بل المقطوع به ووجهه أنها صارت ديناً بالاعتراض
 (وللمتقط الاستقلال بحفظ ماله في الأصح) لأنه يستقل بحفظ المال قاله أولى وبحث الأذرع
 تفسيده بعدل يجوز زيادة مال اليتيم عنده ومع استقلاله بحفظه لا يتخاصم من ادّعاه ولا تاشي نزع منه
 وتسليمه لأمين غيره يباشر الاتفاق عليه بالمعروف والاتفاق به أو يسلمه للمتقط يومياً يوم (ولا ينق عليه
 منه إلا بآذن القاضي طعاماً) أي على الأصح ومقابلته لأن ولاية التصرف في المال لا تثبت إلا لأصل
 أو وصي أو حاكم وأمينه فإن انفق غير آذنه ضمن أي أن أمكنت مراجعته والافتق واشهد ولا يضمن
 حينئذ * (فصل) في الحكم بإسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالبيعة (إذا وجد لقط بدار الإسلام)
 ومنها ما علم أنه مسكن للمسلمين ولو في زمن قديم فغلب عليه الكفر طلبة نظراً لاستيلاننا القديم لكن
 نقل الرافعي عن بعض المتأخرين أن محلّه لم يمتنع وإنما هو والأفهي دار كفر وإيجاب عنه السبكي بأنه
 يصح أن يقال إنها صارت دار كفر ضرورة لأحكامه بأن ذلك مع زيادة في الأمان (و) أن كان (فيها) أهل
 ذمة أو عهد (أو بدار فحقوها) أي المسلمون (واقروها) أي كفرة صلحا (أي على وجهه) وإن لم
 يملكوها (أو) وجد بدار فحقوها يدهم (بعد مملكها) بجزية (فيها) أي الدار في المسائل الثلاث
 حتى الأولى كما قاله الدارمي وإن نظره فيه غيره والأخيرتان دار الإسلام كما قاله خلافاً لما قد تروهم من
 المتن وإن نظر السبكي في الثانية (مسلم) يمكن كونه منه ولو محتجراً (حكم بإسلام اللقيط) تغليبا للدار
 الإسلام بخلاف واحد وغيره الإسلام بعلو ولا يعلى عليه قال الماوردي وحيث لا ذمي ثم فصل باطنياً أيضاً
 والظاهر فقط أما إذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفي هنا بالاحتياز تغليبا لحرمته دارنا
 بخلافه في قوله (وإن وجد بدار كافر فكفر إن لم يسكنهم مسلم) ولا عبرة باحتيازه فيها (وإن سكنها
 مسلم) يمكن كونه منه (كأسير) منتشر (وتاجر مسلم في الأصح) تغليبا للإسلام فإن ناه ذلك
 المسلم قيل في نسبه دون إسلامه وبحث الأذرع إن المراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفرة قال بل ينبغي
 الاكتفاء بلبث يمكن فيه الوقاع وإن ذلك الولد منه بخلاف من ولد بعد طهر وقه بخوشه لا استحالة كونه
 منه قال وقضية إطلاقهم له لو كان بمصر عظيم بدار حرب وجد فيه كل يوم ألف لقيط مثلاً حكم بإسلامهم
 وهذا إن كان لأجل تبعية الإسلام كالباني فذاك أولاً مكان كونه منه ولو على بعد وهو الظاهر فتنبه
 نظر ولا سيما إذا كان المسلم الموجود أمة انتهى وانت خبير من اكتفاءهم في دارنا بالاحتياز وفي
 دارهم بالسكنى أنه لا يكتفي في دارهم إلا بالأماكن القريبة عادة وحيث لا ذمي يمكن كونه منه أمكاناً قريباً
 عادة قسماً والأفلا وهذا أوجه مما ذكره الأذرع في تأمله ويفرق بين الدارين بأن شرف الأولى اقتضى
 الاكتفاء فيها بالأماكن وإن بعد فدخل المحتياز بخلاف الثانية فاستترط فيها قرب الأماكن وهو أنما
 يوجد عند السكنى لا الاحتياز (ومن حكم بإسلامه بالدار) كان حيث لا ذمي ثم مسلماً باطنياً أيضاً كما
 مر فأذنبوا فقص بالكفر كان مرتداً وحيث ثم ذمي مسلماً ظاهراً فقط فاذنبوا فقص بالكفر فكفر
 أصلي نصف الدار والتعبير بذمي هنا وفيما مر هو ما وقع في كلام شارح والنظاره مثال وعن جد
 شارح التهجيز بأنه لو وجد بيرة قسماً وخصه غيره بما إذا كانت بدارنا أولاً لا أحد علمها ومن حكم
 بإسلامه بالدار (فأقام ذمي) أو حرّبي (بمنه نسبه لحقه) لأنه كالمسلم في النسب (وتبعه في الكفر) وارتفع

* (فصل إذا وجد)
 (قوله) في الحكم التي قوله ويحال بينهما
 وجواب في النهاية الأقوله وهذا أوجه
 وجواب في المتن وقوله كان
 مما ذكره الأذرع إلى المتن وقوله كان
 حيث لا ذمي ثم إلى قوله وعن جد شارح
 التهجيز وقوله وبأن ذلك مع زيادة في
 الأمان وقوله خلافاً لما قد تروهم من
 المتن وقوله أو حرّبي (قوله) لا الاختيار
 أي الذي لا يتأتى معه الأمكان عادة
 أمكاناً قسماً لا بانياً في سائر

ما طناه من اسلامه لان الدار حكم باليد والمينة اقوى من مجرد يد وتصوّر علقوه من مسئلة بوط عشة
 تادر لا يعول عليه مع البيئة وشملت البيئة محض النسوة وخرج بها الخاق القانف وقد حكى الدار حى
 فهم ما وجهين والذي يتجه اعتبار الحاقه لانه حكم فهو كالبيئة بل اقوى وفي النسوة انه ان ثبت من النسب
 تبعه في الكفر والا فلا (وان اقتصر) الكافر (على الدعوى) بأنه انه ولا حجة له (فالمذهب انه لا يتبعه
 في الكفر) وان لحقه نسبة لان الحكم باسلامه لا يغير بمجرد دعوى كافر مع اسكان تلك الشبهة الادارة
 ومحل ذلك ان لم يصدر منه نحو صلاة والا لم يغير عن حكم الاسلام قطعا وبحال بينهما وجوب وكذا ان بان
 قلنا يتبعه في الكفر كما في اسم (تنبه) مقتضى حكمهم باسلام اللقيط تارة وكفره اخرى ان لقاض
 رفع اليه امر لقيط الحكم بكنهه فيما نضوا على كفره فيه وهو ظاهر وأما ما قيل لا يجوز لقاض أن يحكم
 بكفر أحد فان فعل كفر لان الحكم بالكفر رضاه انتهى فهو غلط فيجب اذ يلزم عليه أن لا يحكم بركة أحد
 ولا بكفر لقيط وهو فاسد وأفسد منه ما علب به لان الحكم بالكفر ليس معناه الا الحكم بآثاره المترتبة
 عليه فلا رضاه قطعا ويلزمه أن لا يحكم بخور زنا لانه رضاه نعم له اذا اسلم غير أن يحكم بعدم صحة اسلامه
 اذا احتج اليه لا بكفره الا بالنسبة للاحكام الدنيوية وكذا يقال في اطفال الكفار لانهم في الجنة فلا
 يطلق الحكم بكنههم (ويحكم باسلام الصبي بجهتين آخرين لا يفرضان في لقيط) وانما ذكر في باب
 استطرادا (احدهما ما الولادة فاذا كان أحدا به مسلم وقت العلق) وان علا ولواثني غير وارثة
 أو قنابل الظفر به أو بعده كما يأتي بسطه في السير وان حدث الولد بعدموته على الاوجه من تردد فيه
 ولو مع وجود دحي أقرب منه بشرط نسبته اليه نسبة تقتضي التوارث ولو بالرحم فلا يرد آدم أو بالشرصى
 الله على نساؤه عليه وسلم (فهو مسلم) اجماعا وان ارتد بعد العلق (فان بلغ وصف كفرا) أى عارب به
 عن نفسه كما باصله (فترد) لانه مسلم ظاهر أو باطنا (ولو علق بين كافر ثم اسلم أحدهما) وان علا كما
 ذكر قبل بلوغه ولو بعد تميزه (حكم باسلامه) اجماعا في اسلام الاب ونحوه الاسلام يعلو ولا يعلى عليه
 ولو امكن احتماله فاذا قبل اسلام امله فظاهر اطلاقهم قبول قوله فيه لمن امكنه قبوله هنا فلا
 يحكم باسلامه ويبحث أن يزرعة عدم قبوله الا ان ثبت شعرا عنه الحسن فيه فنظر ظاهر الهم الا أن يقال
 الاحتياط للاسلام ياتى قوله المانع له لاحتمال كذبه فيه والاصل بقاء الصغر وقد سئل عن يهودى أسلم
 ثم جدد بتهمة فروجة فادعى صباها لتبعه وادعت البلوغ هي وزوجها فأقنيت بأنه يصدق أمافي دعوى
 الاحتمال فلما تقرران الاحتياط للاسلام اقتضى مخالفة القاعدة من تصديق مدعى البلوغ بالاحتمال
 وأما في دعوى السن أو الحيض فبالاولى لا مكان الاطلاع عليهم ما فكف مدعى أحدهما البيئة وقد
 صرحوا بأنه لو باع أو كاتب أو قتل ثم ادعى صبا يمكن صدق بخلاف ما لو زوج لان التكاح يحتاج له
 ويجوز بين الناس فيكون الولي صديقا بعيد جدا فلا يلتفت اليه وان امكن والمجنون المحكوم بكفره
 يلحق أحد ابويه اذا اسلم كالصبي (فان بلغ وصف كفر لترد) لسبق الحكم باسلامه ظاهرا
 وباطنا (وفي قول) هو (كافر اصلى) لان تبعته ازال الحكم بكفره وقد زالت باستقلاله فعاد
 لما كان عليه أولا وبني عليه انه يلزمه التلفظ بالاسلام بعد البلوغ بخلافه على الاول ومن ثم لو مات
 قبل التلفظ جهز كسليم بل قال الامام وصو به في الروضة هو كذلك على الثاني ايضا لان هذه الامور
 مبينة على الظواهر وظاهره الاسلام انتهى وكأنهم لم ينظر وجوب التلفظ عليه على الثاني لان
 تركه موجب الاثم لا الكفر كما هو ظاهر وقول الاحياء كالحلمى المسلم باسلام أحد ابويه لا يفتى عنه
 اسلامه شيئا ما لم يسلم بنفسه اما غير بل سبق فلم على ما قاله الاذرى أو مفرع على وجوب التلفظ
 ولو تلفظ ثم ارتد فترد قطعا ولا ينتقض ما جرى عليه من احكام الاسلام قبل رده على الاصح الجهة

(قوله) وانما ذكر الى قول المصنف
 الثانية في النهاية الاقوله وقد سئل الى
 قوله وكالصبي (قوله) أو مفرع على
 وجوب الاحتياط مع قوله السابق لان
 تركه موجب الاثم لا الكفر

(الثانية اذا سمع مسلم) ولو صبيا مجنونا وان كان معه كافر كامل (طفلا) أو مجنونا والمراد الجنس
ليشمل ذلك كل واحد واشاء المتحد والمتعدد (تبع الساني في الاسلام) ظاهره او باطنا (ان لم يكن معه
أحد ابويه) اجماعا خلافا لمن شذوا عنه صار تحت ولايته كالأبوين وقضية الحكم باسلامه باطنا
انه لو بلغ ووصف الكفر كان مرتدا وهو متجه خلافا لما هو به كلام شارح انه كافر أصلي ثم رأيتهم
صرحوا بما ذكرته أما اذا كان معه أحد هما وان علاقتهما يظهر ثم رأيت الأذرعى أشار إليه بأن كانا
في جيش واحد وغنمية واحدة وان لم يتحد المال وقد سبها معا أو تقدم الأصل فيما يظهر خلافا لمن
أطلق عن تعليق الثاني انه اذا سبق أحد هما سبي الآخر نزع الساني فلا يحكم باسلامه لان
تبعتهما أقوى من تبعية الساني وان ماتا بعد إعلان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي (ولو سبها ذهبي)
قال الإمام فاطن ببلادنا والبغوى ودخل به دارنا والد ارعى وسبها في جيشنا وكل انما هو قيد للخلاف
في قولهم (لم يحكم باسلامه) بل يكون على دين سبائه لا أبويه (في الأصح) لان كونه من اهل دارنا
لم يفده كذره الاسلام فسيده أولى ولا يفده حينئذ اسلام أبويه على ما قاله الحلبي وهو ان صح مقيد
لما حرر من تبعية الأصول والظاهر انه ليس كذلك ومن ثم قال السبكي قدس الله روحه انما هو بالسبب بانفسهما
بدارهم أو خرجا النسا والسبا لا يحكم باسلامه لان نذراده عنهما قبل ذلك وما اطلق الاصحاب يسمعون
به انتهى وخرج سبائه في جيشنا نخوسر قتله فان قلنا لم يكن له كفه فكذلك أرغنية وهو الاصح فهو
مسلم لان بعضه للسلين وتحت السبكي ومن تبعه انه لو اسلم سبائه الذي أوقعه حر في صغيرا حريا
وملكه ثم اسلم تبعه لان له عليه ولا يملكه وكذلك على الاسلام في الساني المسلم وفي فتاوى البغوى ابداء
وجوه في كافر اشترى صغيرا ثم اسلم هل يتبعه والذي يتبعه منهما انه لا يتبعه بل وكذا فيما قبله ولا يلحق
بالسبي غيره لانه مع كونه أقوى في القهر انما يؤثر ابتداء فلا يقاس به غيره في الانشاء ثم رأيت الشيخين
صراحيهما قد تمت ان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي وهو يؤيد ما ذكرته والمستأن من كاذمي (ولا يصح)
بالنسبة لاحكام الدنيا (اسلام صبي غير مستقلا على الصحة) كغير المميز يتجارع عدم التكليف
ولان نطقه بالمشهادتين اما خبره وخبره غير مقبول أو انشاءه هو وكفتوره نعم تسن الحب لوليه بينه وبين أبويه
لثلاثيته وقيل يجب ونقله الامام عن اجماع الاصحاب واتصرت جملة لجمعة اسلامه وقضى به غير واحد
وبدل صحة اسلامه على رضى الله عنه قبل بلوغه ورده احد متبع كونه قبل بلوغه واليهي وغيره بأن
الاحكام اذا كانت منوطه بالتمييز الى عام الخندق وفارق نحو صلاته بأنه لا يتنفل به اما بالنسبة
لاحكام الآخرة فيصع ويكره من الفاسق ان اتفاقا ولا تلازم بين الاحكامين كما فهم لم تبلغ الدعوة
وكأطفال المشركين ولو اشبهه طفل مسلم بطفل كافر وقت أمرهما ولا يجبران على الاسلام بعد السلوغ
قاله المصنف وخالفه التاج الفزارى فقال يحكم باسلامهما ولو وقف نسهما الى البلوغ* (فصل) في بيان
حرية اللقيط ورقه واستحقاقه وتوابع ذلك (اذا لم يقر اللقيط رقه فهو حر) اجماعا ونحو الملقني تقيده
بغير دار حرب لاسلم فيها ولا ذمى لان دار الحرب يقتضى استرقاق النساء والصبيان واعترض بانها
انما تقتضى استرقاق هؤلاء لا بالسر ومجرد اللقط لا يقتضيه واذا حكم له بالحرية وبالإسلام فقتله حر مسلم
أو غيره قتله به الامام أو عفا على الدية لا بما نالها لبيت المال وهو لا يجوز له التصرف فيما يتعلق به
على خلاف المصلحة نعم لو بلغ اللقيط المحكوم بحريته وبالإسلامه بالدار ولم يصف الاسلام لم يقتل به الحر
على مناص عليه وصوبه الاستنوى لكن ظاهر الروضة وأصلها خلافة والقياس ان حدنا قد افه ان
أحصن وقاطع طرفه فيعبري فيها ما ذكر في قتله وان أمكن الشوق بان القتل يحتاج له أكثر خلافا
ومن ثم نص على انه لا يحد قاذفه الا ان قال القبط انحر (الا ان يقيم أحد بانه بركة) فيجعلها كيانا

(قوله) ولو صبيا الى قوله ولو اشبهه لطفل
مسلم في النهاية (قوله) ولا يفديه
حينئذ الخ عبارتها والوجه لوسبي
ابواه ثم اسلم دار مسلما باسلامهما
خلافا للحلبي ومن يجب ويقياس
بهما لو اسلما بأنفسهما في دار الحرب
أو خرجا النسا والسبا وخرج سبائه
الخ (قوله) وهو الاصح في النهاية
بعد قوله أرغنية (قوله) ولو اشبهه الخ
ستأتي هذه المسئلة في آخر الكتاب عن
المعنى والنهاية متصلة
* (فصل اذ المقتدر)
(قوله) اجماعا الى قوله واذا حكم في النهاية
(قوله) واعترض بانها عبارتها ورده
الشيخ بأنها الخ (قوله) ومجرد اللقط
لا يقتضيه ان ثبت انه يعتبر في الاسترقاق
الثالث فماذا كرم مسلم وان اكتفى فيه
بالاستقلاء فيكون مجتزا للقط لا يقتضيه
محل تأمل (قوله) ما يقتضى اعتبار
رشد عبارتها وان لم يكن رشدا
هو ظاهر كلامهم وان نقل عن ابن عبد
السلام (قوله) فيجعل بها الى قوله لكن
ان كان محل الرق او الأول في النهاية

(وان أقربه) أى الرق وهو مكلف وعن ابن عبد السلام ما يقتضى اعتبار رشفه أيضا ظاهر كلامهم
 خلافه (الشخص فصدقه) ولو بسكوته عن تكذيبه لأن فيه تصديقه (قبل ان لم يسبق
 اقراره) أى القبط ويصح عوده على كل منه ومن المقر له اقرار انسان بحر منه فأقر القبط
 له لم يقبل وان صدقه كما هو واضح بحرية كسائر الأقاليم بخلاف ما إذا كذبه وان صدقه بعد أسبق
 اقراره بالحرية وهو مكلف لانه اقر بالحرية بعد انكاره بالاصل عدم انتضاء العدة مع تنويع الشرع
 وانما قبل اقرارها بالحرية بعد انكارها بالاصل لان اقراره بالحرية لا ينافي اقراره بالاصل
 أمرا انتضاءها اليها والاقرار بالرق مخالفا لاصل الحرية الموافقة للاقرار السابق ولا يرد على
 المتن ما لو أقربه زيد فكذبه فأقر به لعمرو فصدقه فلا يقبل وان لم يسبق منه اقرار بحرية لأن اقراره الأول
 يتضمن نفي الملك لغيره وقد نزل ملكه مكره مكره فصار حرا بالاصل والحرية تتعدا سقاطها الماهر ولو أنكر
 رقه فادعى عليه وحلف ثم أقربه فان كانت صيغة انكاره ليست برقيق لأن قبل أولست برقيق
 فلا تنضمه الاقرار بانه حرا تسئل ولو اقرار بالرق لعين ثم بحرية الأصل لم تسع لمكن ان كان حال الاقرار
 الأول رشيدا على ماهر (والمذهب انه لا يشترط) في صحة الاقرار بالرق (ان لا يسبق منه تصرف يقتضى
 نفوذه حرية كبيع ونسك) بل يقبل اقراره في أصل الرق واحكامه) الماشية المضرة به (والمتعلقة
 فيما له كما يقبل اقرار المرأة بالنسك وان تضمن ثبوت حق لها وعليه كسائر الأقاليم لم ينع لمؤقت
 متروجة بالرق والزواج من لا تحل له الا لم ينسخ نصا حقه وتسلم له تسليم الحرائر ويسافر بها
 فلاذن وتعد عدتهن نحو طلاق وعدة الاموات ولدها قبل اقرارها حرو بعده رقيق وذلك
 لأن النسك كاتبع المستوفى وهذا لا ينسخ نكاح أمة بطرق نحو يسار (لا) في الاحكام
 (الماضية المضرة بغيره) فلا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاظهر) كما لا يقبل الاقرار على الغير دين
 مثلا ولا يقبل البينة برفقة مطلقا وعلى الاظهر (فأولاه دين فاقرب رفق وفيه مال قضى منه) ثم
 ان فضل شيء فله مشرته والا تتبع ما بقي بعد عتقه (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلائيه لم يقبل) قطعا
 لان الأصل والظاهر الحرية فلا تترأ الا بجمعة بخلاف النسب لما فيه من الاحتياط والمصلحة (وكذا
 ان ادعاء الملتقط) بلائيه فلا يقبل (في الاظهر) لما ذكره فارق فاقس عليه المتقابل من
 دعواه مالا لا تقطعه ولا منازعه له اذ ليس في دعواه تغيير صفة للعلم بمسكوته له أو لغيره ثم يستمر يده
 عند المزني ويجب انتزاعه منها عند الماوردي لخروجه بدعوى رقه عن الأمانة وربما استرقه بعد
 وأيده الاذرى بتسول العبادى لو ادعى الوصى دينا على الميت أخرجه الوصية عن يده فلا يأخذها
 الا ان يرى ونظر الزركشى في تعليل الماوردي بانه لم يحقق كذبه حتى يخرج عن الأمانة ويرد ان اتهامه
 صيره كغير الامين لان يده صارت مظنة الانحرار بالقبط نعم قياس قول العبادى لو أنه شهد انه حر
 الأصل بقي يده (ولو أنما صغيرا ممرا أو غير ممز) أو مجنون (في يد من استرقه) أى يستخدمه مدعيارقه
 (ولم يصرف استنادها الى التقاطح حكمه بالرق) اذا ادعاءه مما لا يلد والتصرف بلا معارض نعم
 ان كذبه المميز احتساج الى عين اهل ملكه (فان بلغ) الصبي الذى استرقه صغيرا سواء اتبع رقه
 حينئذ أو بعد البلوغ أو أفاق المجنون (وقال الماهر لم يقبل قوله في الاصع الا بينة) بالحرية لانه حكم
 برفقه صغيره أو حنونه فلم يزل الا بجمعة نعم لم تعلقه وفارق ما لو رأى ناصغرة يدين يدعى فكسحاها
 فبلغت وأنكرت فان على المدعى البينة وكذا لو ادعى عليه حسيمة وهي صغيرة بان السيد دليل الملك
 في الجملة ويجوز أن يولد وهو مملوك ولا كذلك في النسك فاحتساج للبينة (ودن أقام بينة) وأوجه أخرى
 (برقة) بعد الاحتساج اليها لان لم يحتج اليها كبيته داخل قبل ان توافيه على الزوال (عمل بها)

(قوله) وظاهر كلامهم خلافه قد يقال
 انما سكتوا عن هذا الاستيعاب الشرطي
 في نظاره اذ انما سكتوا عن الاستيعاب الشرطي
 انما يكون في الباب المعنوي وأما البينة
 ذلك الحكم كلب الاقرار هنا ثم رأيت
 المحشى قال قوله اعتبار رشفه قد يرد
 انه اقرار بمال بشرطه الرشد الالهيم
 الا أن يمنع ان الاقرار بالرق ليس من
 الاقرار بالمال وان ترتب عليه المال
 انتهى وهو إشارة الى ما نهىنا عليه
 واما قوله الالهيم فالخفى ما فيه من
 البعد بل المكابرة اذ لا معنى لقوله
 ان عبده أو نحوه الا انما يملكه وهو
 نص في المالة (قوله) في صحة الاقرار
 الى قول المصنف ولو رأيت في البينة
 (قوله) والا تتبع ما بقي الأول أن يقال
 اتبع أو مما بقي لأن قوله والا صادق
 بالمساواة أيضا ثم رأيت المحشى قال قوله
 والا تتبع تأمل هذا الخفاء مع الشرط
 انشأ اليه بالانتهى وكأه إشارة الى
 ما ذكر (قوله) عند المزني عبارتها كما
 قاله المزني وهو الواجب وان جرى
 الماوردي الخ (قوله) أى يستند الى
 قول المصنف عرض على القاض
 في النهاية الأولى نعم ان كذبه الى الت
 وقوله أو أفاق المجنون وقوله أو حنونه

ولولمخارج غير ملتقط (ويشترط ان تتعرض البيئة) أو نحوها في الملتقط (لأنه الملتقط) من نحو اوارث
 وشراء ثلاب بعد طهارا اليد وقضية ان مئة غير الملتقط لا تحتاج لذلك ويكفي قولها ولوارربع نسوة
 لان شهادتهن بالولادة تثبت الملك كالتسبب في الشهادة بالولادة انه ولد أمته وان لم تتعرض للملك
 خلافا لما في صحيح التنبيه لان الغالب ان ولدا أمته ملكه (وفي قول يكفي مطلق الملك) كسائر
 الاموال وفرق الاول بان الملتقط محكوم بتعريفه بظاهر الدار فلا يزال ذلك الظاهر الا عن تحقيق
 وفي الكفاية ان طريقة الجمهور جريان الخلاف في الملتقط وغيره والتي محتمل لذلك لكن سببا يخصه
 بالملتقط وفرقهم هذا وتعليمهم الذي قضيته مائة ظاهر ان فيه (ولو استلحق الملتقط) يعني الصغير
 ولو غير ملتقط (حرم مسلم) ذكر ولو غير ملتقط (لحقته) بشروطه السابقة في الاقرار اجماعا
 وثبت احكام النسب من الجانبين ولا يلحق بزوجه الاينة كما يعلم مما يأتي واستحبوا للقاضي أن يقول
 للملتقط من أين هو ولدك من زوجتك أو أمك أو شهمه لانه قد يظن ان الالتقاط بقيد التلب وقال
 الزكشي ينبغي وجوبه ان جهل ذلك احصاها بالنسب وسأق في الشهادات مما يؤيده أما الكافر فيستلحق
 من حكم بكفره وكذا من حكم باسلامه لكن لا يتبعه في الكفر كمرت (وصار أولى بترتيبه) من
 غيره لثبوت أئونه لفاولي ليست على باهما كذلك ان أحق بماله نعم ان كان كافرا والملتقط مسلما بالدار
 لم يسلم اليه (وان استلحقه عبدا) بشروطه (لحقه) في النسب دون الرق الاينة عليه لانه
 كالحرف في النسب لكن بقرييد الملتقط وينفق عليه من بيت المال (وفي قول يشترط تصديق
 سمده) لانه قطع ارثه بفرض عتقه وأجاب الاول بان هذا لا ينظر اليه لاختصاصه استلحاق ابن مع وجود أخ
 (وان استلحقته امرأة لم يلحقته في الاصح) لا مكان إقامة البيئة بمشاهدة الولادة بخلاف الرجل
 وإذا أقامتها لحقها ولوأمة ولا يثبت رقه لمولاه ولا يلحق زوجها الا ان أمكن وشهدت بالولادة على
 فراشه وحينئذ لا ينفق عنه الا بالاعان (أو) استلحقه (اثنان لم يقدم مسلم وحر على ذمي) وحرى (وعبد)
 لاختصاصه استلحاق كل منهم وبدا الملتقط لا تصح للترجيح هنا (فان) كان لاحدهما مئة سلمية من
 المعارض عمل بها وان لم يكن لواحد منهما مئة أو كان لكل مئة وتعارضا فان سبق استلحاق أحدهما
 ويده عن غير الالتقاط قدم لثبوت النسب منه معتضدا باليد فهي عاضدة لأم حجة وان لم يسبق أحدهما
 كذلك كان استلحقه لقطه ثم ادعاه آخر (عرض على القائف) الآتي قبل العتق (فيكون من أحقه
 به) لما يأتي ثم ولا يقبل منه بعد الحاقه با واحد الحاقه بآخر لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ومن ثم
 لو تعارض قائفان كان الحكم للسابق وتقدم البيئة عليه وان تأخرت كما تقدم هو على مجرد الانساب
 لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قائف) بالبد أو بدون مسافة القصر منه وقيل بالدنيا وقيل
 بمسافة العدوى (أو) وجدوا ولكن (تخير أو نفاه عنهما أو أحقه بهما) وقف الامر على بلوغه
 و (أمر بالانساب) قهر عليه وحسب ان امتنع وقد ظهر له ميل والوقف الامر على الاوجه (بعد
 بلوغه الى من ميل طبعه اليه منهما) لما صرح عن عمر رضي الله عنه انه أمر بذلك ولا يجوز له الانساب
 بالتشهي بل لابد من ميل جبلي كبيل القريب لقريبه شرط فيه الماوردى ان يعرف حالهما
 ويراها قبل البلوغ وان تستقيم طبيعته وتضعف كاهؤه وأقره ابن الرفعة وأيده الزكشي بقوله
 ان الميل بالاجتهاد أى وهو يستدعى تلك المقدمات ولولا انساب لغيرهما وصدة ثبت نسبهم ولم يخبر المميز
 كما يأتي في الحضانة لان رجوعه يعمل به ثم لا هنا قوله لمزموا لصي ليس من أهل الارام وبقضائه
 مدة الانتظار ثم ثبت له رجوع الآخرة بما استحق ان كان باذن الحاكم ثم لا بالشهاد على نية الرجوع
 ثم ينسب كما يعلم مما مر آخر الاجارة والافه ومعتبر ولو ادعاه امرأان أنفقنا ولا رجوع هنا مطلقا

(قوله) أما الكافر فيستلحق الآخرة
 عبارة وتعريفه بالمسلم مثال اذا الكافر
 الى آخره وكذا تعريفه بتحر كيانا انتهت
 ولك أن تقول تعبيره بالمسلم لعدم جريان
 التفصيل الذي في الكافر فيه وبالحر
 لعدم جريان الخلاف الآتي في نفسه فأمهل
 وأيضاً قوله وصار أولى بترتيبه انما
 يتأق في الحر المسلم (قوله) الآتي قبل
 الى الكتاب في النهاية الا قوله ثم ينسب
 كما يعلم مما مر آخر الاجارة (قوله المتن)
 والحقه بهما اذ أحقته بهما
 بين انه غير قائف نعم ان حمل ما ذكر على
 ما إذا أحقته قائفان باثنين في آن واحد كان
 واختاروا في التأمّل المذكور (قوله)
 والاوقف الاسرو لو اسنضع اليه يردية
 ثم غاب ورجع فوجدها ممتة ولم يعرف
 ابنه من ابها أقبى المصنف بان أمرهما
 موقوف حتى يبين الحال سنة أو قافمة
 أو يلبغا فينسبا انسا باختلاف وفي الحال
 يوشعان في بد المسلم فان لم يوجد بيته ولا قافمة
 ولا انساب دام الوقف فيما يرجع الى
 النسب ويتألف بهما الاسلام وانما
 على الاستماع لم يكرهها عليه واذا ماتا
 دفنا بين متساوي المسلمين والسكان وتجب
 الصلاة عليهما ونوى الصلاة على المسلم
 منهما ان سئل عليهما معا أو على واحد
 واحد الصلاة عليهما كان مسلما
 كما علم من الصلاة على الميت

لامكان القطع بالولادة فأخذت كل بموجب قولها (ولو أقامتا بينتي) على النسب (متعارفتين)
كان اتحد تاريخهما (سقطتا في الظاهر) اذ لا مرجح فيرجع للشافع واليهما غير مرجحة
خلاف الجاهل لانها لا تثبت النسب بخلاف الملك

(كتاب الجعالة هي)*

بثبات الجعيل كالجعل والجميلة لغة ما يجعله الانسان لغيره على شيء يفعلوه وأصلها قبل الاجماع أحاديث
رقية الصلاني وهو أبو سعيد الخدري رضي الله عنه الذي يبع بالفاخرة على ثلاثين رأساً من الغنم
في الصحبين وغيرهما واستنبط منها البلقيني وتبعه الزركشي جوازها على ما يتفق به المريض
من دواء أو رقية وعقبت هنالك لطلب لا لتقاط الضالة وفي الروضة وغيرها لا جارة لأنها
عقد على عمل نعم فآثارها في جوازها على عمل مجهول وصحتها مع غير معين وكونها جائزة وعدم استحقات
العامل تسليم الجعل الا بعد تسليم العمل فلو شرط تعجيله فسد المسمى ووجب أجره المثل فان سلمه بلا
شرط لم يجز تصرفه فيه على الأوجه ويقرق بينه وبين الجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهما لا يملكه الا بالعمل
وشرعا الاذن في عمل معين أو مجهول لعين أو مجهول بمقابل (كقوله) أي مطلق التصرف المختار (من
رد آبي) أو أبق زيد كما صرح به (فله كذا) أو رده لك كذا والأوجه انه لا يشترط ان يقول على
ولانيته واحتمل إيهام العامل لأنه قد لا يعرف راغباً في العمل وكقول من حبس ظمأه ان يقدر على
خلاصه وان عين عليه على المعتقد ان خلصته فلك كذا بشرط ان يكون في ذلك كلفة تقابل بآجرة
عرفا واركانها عمل وجعل وصيغة وعقد كما علمت مع شروطها من كلاله هنا وفيما يأتي واستفيد من قوله
من رددان الشرط في العامل قدرته على الرتبة بنفسه ان كان غير معين بنفسه أو مؤدونه ان كان
معينا وهذا لا ينافي ما يأتي في التوكيل فتأمل انه لا يشترط فيه تسمية تكليف ولا رشد ولا حرية ولا اذن
سيد أو ولي فيصع من صبي ومجنون له نوع تمييز ومجرب وسنة وقن على العقد من اضطراب للتأخير
في ذلك ولا يتأسس ما هنا بالاجارة لانه يعترف هنا ما لا يعترف ثم وقضية الحدتحتها في ان حفظت مالى من
مستعد عليه فلك كذا وهو محقق ان عين له قدر المال وزمن الحفظ والا فلا لان الظاهر ان المالك يريد
الحفظ على الدوام وهذا لا غاية له فلم يعد فساد به بالنسبة للمسمى فقبلة آجرة المثل لم يحفظه (و) علم
من مثاله الذي دل به على حدها كما تقرر راته (يشترط) فيها التحقق (صيغة) من الناطق الذي لم يرد
السكابة (يدل على العمل) أي الاذن فيه كجأصله (بعوض) معلوم مقصود (ملتزم) لانها
معاوضة أمّا الآخر فسكن في اشارته المفهومة لذلك وأما الناطق اذا كتب ذلك ونواه فانه يصح
منه (فلو عمل بلا اذن) أو باذن من غيره كعروض أو بعد الاذن لكنه لم يعلم به سواء لعين وقاصد
العوض وغيرهما (أو اذن لشخص فعل غيره فلا شيء له) لانه لم يلتزم له عوضا فوقع عمله تبرعا
وان عرف برده الفوال بعوض نعم ردت في القول له كرده لان يده كيده كذا قاله وقبيده السبكي بما
اذا أذن له وأبده الاذرى يقول القاضى فان رده بنفسه أو بعده استحق وتزيلهم فعل قته منزلة فعله
يؤيد الاول وقولهم المذكور لا يتخلل لانه لما تنزل فعله كفعله مع ان يقال رده بعده وان لم ياذن له ولو
قال من رده بعدى من سامعي بذاتي فرد من علمه ولم يسمعه لم يستحق ولن يسمع النداء العام التوكيل كهو
في تلك الباح وكذا الخاص لكن ان لم يحسنه أو لم يلق به أو يحجز عنه وعلم به القائل والا فلا وان طرأ له نحو
مرض فظهر امره في التوكيل فعلم ان من جوع على الزبارة لا يستتبب فيها الا ان عذر وعلمه
الجاعل حال الجعالة (ولو قال أجنبي) مطلق التصرف مختار (من رده بعد زيد فله كذا استحقته

(كتاب الجعالة)*
(قوله) بتثبيت الجعيل الى قوله وشرعا
في النهاية (قوله) وقضية الحدتحتها
وتزيلهم في النهاية (قوله) مادل على
قيل قال مرادهم بالصيغة ما يدل على
ان تصد لفظا أو سكابة أو إشارة
من آخرس ولهذا صرحوا في بعض
الابواب بان السكابة كناية وان الإشارة
تكون من غير كناية (قوله) وقبيده
السبكي عبارة قال السبكي وهو ظاهر
اذا استمعان بسيد وهو الاقضية نظر لانه
لم يبدخل في اللفظ لاسيما اذا لم يعلم النداء
(قوله) ولين يسمع النداء الى قول المصنف
وان قال قال زيدا في النهاية

الراد العالم به (على الاجنبى) لانه التزمه وان لم يات بعلى على المنقول وان نازع فيه السبكي
نظر الى ان المتبادر منه ذلك واستشكل ان الرفعة استحقاق الراد بانه لا يجوز له وضع يده عليه بغير اذن
مالكه بل يضمنه وأوجب بفرقه فيما اذا أذن المالك لمن شاء في الرد والتم الاجنبى الجعل وقد يصور
بما اذا ظنه العامل المالك أو عرفه وطن رضاه على ان وضع اليد عليه لارد برضي به الملاك غالباً
وكفى بذلك مجوزاً وظاهر ان المراد من الاجنبى غير الوكيل والولى فلو قال ذلك عن موكله أو محجوره
والجعل قدر أجرة المثل وجب في مال الموكل والمحجور (وان قال) الاجنبى (قال زيد من ردة عبدى
فله كذا أو كان كذا بل يستحق) الراد (عليه) أى الاجنبى شيئاً لعدم التزامه (ولا على زيد)
ان كذبه لذلك ولا تقبل شهادة الاجنبى على زيد بذلك لانه منهم في ترويح قوله أنه اذا صدقه فليزمه
الجعل وفيد الرافعى بما اذا كان الاجنبى ممن يقبل خبره والا فكم لو رده غير عالم بانه انتهى ويتجه
ان محل قوله والا الخ ما اذا لم يصدق العامل والاستحقاق على المالك الصدق لان المحذور عدم علم
العامل وتصديقه بصير عالماً ولا نظر لالتزامه لان علمه وعدمه لا يعلم الا من معه فوته بموافاقته للمالك
(ولا يشترط قبول العامل) انظر المسائل عليه انظر الجاعل (وان عساه) بل يكفي العمل كولو كليل
ومن ثم لو رده ثم عمل لم يستحق الا بادن جديد * تنبيه * في الروضة وأصلها اذا لم يعين العامل لا يتصور
قبول العقد وظاهره شافى المتن وقد يحجب بأن معنى عدم تصور ذلك بعده بالنظر للخصاطبات العادية
ومعنى تصوره الذى افهمه المتأمن من حيث دلالة اللفظ على كل ما سمع سامعاً مطابقة لغوهم سار كل سامع
كأنه مخاطب بتصوره قبوله ولا تشترط المطابقة فلو قال ان رددت أتقى فلانك سارق قال ارد بصف
ديسار استحق الدسار فان الدول لاثله في الجعالة قاله الامام واعترض بقوله هم في طلقى بالف فقال
بما أنه طلق بها كالجعالة وقولهم في اغسل ثوبى وأرسل بك فقال لا اريد شيئاً لم يجب له شيء وقد يحجب
بأن الطلاق لما توقف على لفظ الزوج ادر الامر عليه وبأن الاخيرة ليست نظيرة مستأنة لان ما فارد
للعمل من أسله فائز بخلاف رده بعضه (وتصح) الجعالة (على عمل مجبور) كعمل من تمثله أول
الباب وكذا رده هنا ضرورة التمسيم وقد يجمع ذلك بما يعسر ضبطه لاكتفاء عاطف فيذكر كجمله وطوله
وسمكه وارتفاعه وما يبينه ويخيماً فلو لم يفسد كالأجرة (وكذا معلوم) كمن رده من موضع كذا
(في الاصح) لانها اذا اجازت مع الجهل فعلم أولى ومراعاة لا بد في العمل من كفاية فلو ردت من هو بيده
ولا كفاية فيه كذا سارقاً لشيء له ولو قال من دلتى على ما لي فله كذا فله من هو بيده فلا شيء له الا كفاية
وعله شارح بوجوبه عليه وهو مبنى على ما شرطه في العمل انه يشترط كونه غير واجب عليه وهو ضعيف
كما نرى ان عصى بوضعه عليه بخوص غصب ثم سمع قول مالكه مثلاً من ردة ما لي فله كذا فارد لم يستحق
شيئاً وان كان فيه كفاية لتعين الردة عليه فور الخبر به عن العصبية وعلى هذا يحمل من شرط في العمل
عدم تعينه عليه وقد يجمع أيضاً بأن ما تعين للعارض كغرض كفاية تخفض في واحد له الاجرة فيه ومنه
قولهم باستحقاقها في تحو تعلم الناقصة وحز الرد يعتد وان تعنا عليه وما كان متعناً اتصاله لأجرة
فيه ومنه مسألة القاصب المذكورة أو من هو يد غيره استحق لان الغالب انه تحفة مشقة بالبحث عنه
وفيد الاذعى بما اذا كان البحث المشق بعد الجعالة اما السابق عليها فلا عبرة به أى لانه محض ترفع
حينئذ (ويشترط لصحة العقد عدم تأقيه فسطل من ردة عبدى الى شهر سواء أضم اليه من محل كذا أم لا
لانه قد لا يجده فيه) (كون الجعل) مالا (مملوكاً) بمشاهدة المعين أو وصفه أو وصف ما في الذمة
مقصوداً بصدق غالباً جعله مثلاً لانه عوض كالأجرة ولا حاجة لجها لانه بخلاف العمل (فاو قال من ردة فله)
ثيابه ان علف ولو بالوصف فهي لاراد والا فله أجرة المثل واستشكله الاستوى بأن وصف المعين لا يغنى

(قوله) وقد يصور بما اذا ظنه الخ ما ذكره
من التصويرين وانتم بالنسبة لجوار وسع
الدلالة بالنسبة لرفع الضمان كما هو ظاهر
ثم رأيت المحشى قال قوله وكفى بذلك مجوزاً
أى ومع ذلك يضمنه كما هو ظاهر اذا ليس
ذلك من جملة الامانات الى آخر ما كتبه
فلا يرجع (قوله) والجعل الخ هذا
في مسألة الولي وكذا الوكيل ان لم يعين
موكله شيئاً مخصوصاً والا فظاهر انه
لا يزيد عليه وان نقص عن أجرة المثل
(قوله) ان كذبه الى قوله من دلتى على
ما لي في النهاية الا قوله لان المحذور الى
المتن وقوله بان الاجرة الى المتن (قوله)
وقيد بجمع عبارتها وهو مقيد كما أفاده
جمع بما الخ (قوله) وطوله الخ تارة
العرض وهو مراد بلا شك وعطف
الارتفاع على السبك عطف تفسير كما يعلم
مما تقدم في الاجارة (قوله) من هو بيده
الى المتن في النهاية (قوله) لصحة العقد
الى قول المصنف والمراد في النهاية

عن رؤيته واجاب عنه البلقيني بان هذه المعاقدة دخلها التخفيف فلم يثبدها بخلاف نحو البيع
وقياسه صحة فله نصفه ان علم وان لم يعرف محله وهو أحد وجهين يتجه رخصته ثم رأيت الانوار وغيره
رخصه أيضا وقياس الرائي له على استجار المرزعة بنصف الرضيع بعد القطام أجاب عنه في الكفاية
بان الاجرة المعينة تملك بالاعتد فجعلها جزءا من الرضيع بعد القطام يقتضي تأجيل ملكه وهنا انما
يملك بتمام العمل فلا تخالفه مقتضى العقد ولا عمل يقع في مشترك أو فله (توب أو ارضيه) أو فله خير
مثلا (فسد العقد) لجهاالة العوض أو عدم ماليته (والراد) الجاهل بان الناسد لا شيء فيه فيما يظهر
أخذا مما سمر في التراض (اجرة مثله) كالأجارة الفاسدة وفي غير المقصود كالدلم لا شيء له لا يلزم بطمع
في شيء ومصرحة الحجة بالنفقة للحاجة وحل على حج عنى وأعطيت نفقتك لانه رزاق لا جعله بخلاف حج
عنى بنفقتك فانه فاسد كما في الام وخزم به الماوردي وبأن آخر السيرة صحة من دل على قلعة فله حاربه منها
واذا قلنا بأنه ارزاق لزمه كذا ثم كاه وظاهره ثم عمل المراد بها كناية ما مثله عرفا أو كفاية ذلة نظير ما يأتي
في كفاية الاقرب والقرن كل محتمل (ولو قال) من رده (من بلد كذا فرده) من تلك الجهة لكن
(من) ابعده منه فلا زيادة له لتبعه بها أو من (اقرب منه فله قطعه من الجعل) لانه قول بل بكل العمل
فيوزع على ما قد وجد منه وما عدم ومحله ان تساوت الطريق سوله وأخزونه والابان كان النصف مثلا
الذي اتى به ضعف ما تركه استحق ثلثي الجعل أما اذا رده من جهة اخرى فلا يستحق شيئا مطلقا على ما تحته
السبكي وتبعه الا ذرى أولا لانه لم يأذن له في ردها فله احتمال انه يستحق بقدر ما يستحقه ولو رده من
الجهة المعينة وهو المنة قول في الكفاية واعتاده اعنى الا ذرى قال لان التعيين انما اراد به الارشاد لمحله
ومن ثم لو اراد حقيقة التعيين لم يستحق شيئا ولا يشكل على ما ذكره من خا ط في ثوب أو بجنى حائطا
أو على سورة كذا فاقى بعضهم لم يستحق شيئا لانه لم يحصل غرضه الذي سماه و ثم حصل غرضه ومن
ثم لو ذكر شيئين مستقلين كن رد عبدي فله كذا استحق نصف الجعل ردأ أحدهما وقيد به شارح بما
اذا تساوى محلهما أى وقد استوت طريقتهما سوله وأخزونه أخذ من تقيدهم بذلك لرد من نصف
الطريق المعين وألحق الزكسية بذلك غية الطالب عن الدرس أيا ما وقد قال الواقف من حضر شهر فله
كذا فاستحق قسط ما حضر ثلثا فضل الأيام ومصر فيه كلام في الوقف فراجعهم * فخرج تجوز الجعالة على
الرقبة تجاز كأمرو ومريض مريض ومد او انه ولو دابة ثم ان عين ذلك حدا كالشفاو وجد استحق
المسمى والافجرة المثل ولو جاعله على ردة عيد فرد بعضهم استحق قطعه باعتبار العدد أى بالقسدين
الذكورين لان اجرة ردهم لا تقاوت حينئذ غالبا أو على حج وعمرة وزيارة فجعل بعضها استحق
بقسطه توزيع المسمى على اجرة مثل الثلاثة (ولو اشترك اثنان) مثلا معنيين أولا وقد جعلهما النداء
(في ردة اشتركا في الجعل) أو ثلاثة فكذلك بحسب الرؤس وان تقاوت عملهم اذ لا يضبط حتى
يوزع عليهم به فار في توزيعه بقدر الملك على ملاك التزمه وفار في ذلك أيضا من دخل دارى فاعطه
درهما فدخلها جمع استحق كل درهما بان كلاهما داخل وايس كل ثم رادته وانما الرادته مجموعهم
ولو قال ان ردتهما عبدي فليكن كذا فردهما استحق النصف لانه لم يتم له سواء كماله أو بحث
السبكي انه لا شيء له ضعيف (ولو التزم جعل لعين) كان رده فذلك دينار (فشاركه غيره في العمل
ان قصد اعانته) مجانا أو بعوض منه (فله) أى ذلك المعين (كل الجعل) لان قصد الملتزم الرد
من التزم له بأى وجه امكن فلم يقصر لفظه على الخياط وحده بخلاف ما مر فيما اذا اذن لعين فرد ثابته
مد قدرته لان المالك لم يأذن فيه أصلا ولا شيء للمعاون الا ان التزم له الخياط اجرة وأخذ السبكي من
كلامهم هنا وفي المساقاة جواز الاستئابة في الامانة والتدريس وسائر الوظائف التسالبة للثابة

(قوله) فانه فاسد وعليه فهل يستحق
اجرة المثل الظاهر نعم لكن بقيد
الذي يتجه المثل اخرج أخذنا من القرض
(قوله) أبعده منه الى قوله أما في النهاية
(قوله) والا فاجرة المثل أى وان لم يعين
حدا أو عينه ولم يوجد استحق اجرة المثل
هذا مقتضى نصيبه وقد يتوقف
في الثاني وهو ما اذا عين حدا بان التعيين
ان كان بالثمة كمرنه أو داو شهر اولك
كذا فاقى بما جعل عليه بعض المدة
فجعل وان كان بالشفاو وترك قبل حصوله
فشكل بما مر آتينا في من خا ط في ثوب أو بجنى
لى حائطا الخ بجامع انه في كل مما ذكر
ومانحن فيه لم يحصل غرضه الذي سماه
(قوله) مثلا معنيين الى قوله والذي يتجه
استئابة في النهاية (قوله) وأخذ السبكي
الجواب تمام أو يؤخذ من كلامهم هنا الخ
جواز الخ

وان لم يأن الواقف اذا استتاب من وجد فيه شرط الواقف مثله أو خيرا منه ويستحق المستتب كل
المعلوم وضعف افتاء المصنف وابن عبد السلام انه لا يستحقه واحد منهم المستتب لعدم مباشرة
والنائب الذي لم يأن له الناظر لعدم ولايته ورده عليه الاذرى ذلك واطال ثم قال وما ذكره فيه فتح باب
لاكل أرباب الجهات مال الوقف دائما المرصد للنائب الدينية واستتابة من لا يصلح أو يصلح ينز
يسير قال غيره وهكذا جرى فلاحول ولا قوة الا بالله انتهى وروى أنه سد ذلك الباب بشرط كونه مثله
أو خيرا منه والزكشي بان الربيع ليس من باب جعله ولا اجارة اذ لا يمكن وقوع العمل مسلما للستاجر
أو الجاعل وانما هو اباحة بشرط الحضور ولم يوجد فلا يصح اخذه المذكور وقضيت انه لا شيء للمستتب
ولو بعد زول ولين هو خير منه وقضية كلام الاذرى خلافه والذي يتجه استثناء السابعة مثله أو خيرا منه لعدم
عملا بالعرف المطرد بالساحة في الانية حينئذ وعليه فيجاب عما ذكره الزكشي بأنه لما اتى بالتيدين
المذكور من موخ له وان لم يتصور هنا اجارة ولا جعله عملا بطرا اذا نعرف بهذه الساحة المطلق عليها
الواقفون والنزلة منزلة شرطهم وحينئذ صار كأنه حاضر فاستحق العلوم ولزمه ما التزم لنا فهو يؤخذ
من قول السبكي القابلة للسابعة ان المتفقه لا يجوز له الاستتابة حتى عند السبكي اذ لا يمكن أحد أن يتفقه
عنه وبه جزم الغزالي قال غيره وهو واضح والكلام كله في غير وقف الاتراك لما مر فيها (وان قصد)
المشارك (العمل للمالك) يعني الملتزم يجعل أو دونه أو انفسه أو للجميع أو لاثنتين منهم أو لم تصد شيئا
(فلا قول قطعه) ان شاركه من أول العمل وهو نصف الجعل ان قصد نفسه أو الملتزم أو وهما أو اطلق
وثلاثا باراعه ان قصد نفسه والعامل أو الملتزم وثلاثا ان قصد الجميع (ولا شيء للمشارك
بجبال) أى في حال عماد كرتبعه (واكل منهما) أى الجاعل والعامل (النسخ قبل تمام العمل) لانه
عقد جائز من جهة الجاعل لتعلق الاستحقاق فيها بشرط كالموصية والعامل لان العمل فيها مجهول
كالقراض والمراد بنسخ العامل رده لما مر انه لا يشترط قبوله ثم هو قبل العمل لا يتأتى الا في العين
وخرج بقيل تمامه بعده فلا أثر للنسخ حينئذ لان الجعل قد لزم واستقر (فان نسخ) من المالك أو الملتزم
أو العامل المعين القابل للعقد وقد علم العامل الذي لم ينسخ بنسخ الجاعل أو أعلن الجاعل بالشخص أى
اشاعه والعامل غير معين (قبل الشروع) في العمل (أو نسخ العامل بعد الشروع) فيه (فلا شيء له)
وان وقع العمل مسلما كان شرطه لجعلا في مقابلته ما عاظم في بعضه بخضرت لانه في الاولى لم يعمل شيئا
وفي الثانية قوت بنسخه غرض الملتزم باختياره ومن ثم لو كان فيسخه فما لاجل زيادة الجاعل في العمل
قال الاسنوى أو ونقصه من الجعل انتهى وفيه مشاحة لامن حيث الحكم بينهما استحقاق اجرة
المثل لان الجاعل هو الذي ألجأه الى ذلك أما اذا لم يعلم العامل المعين ولم يعلن المالك الرجوع فيما
اذا كان غير معين فانه يستحق المشروط اذ لا تقصير منه بوجه واكتفى بالاعلان لانه لا يمكن مع الابهام
غيره (وان نسخ المالك) يعني الملتزم ولو باعنا في المردود مثلا (بعد الشروع) في العمل لم يستحق
العامل شيئا من السعي لانه انما يستحق السعي بالشرع من العمل فيكذلك بعضه وحينئذ (فعليه اجرة
المثل) لما مضى (في الاصح) لاحترام عمل العامل فلم يفتقر عليه بنسخ غيره ورجع بدله كاجرة فسخت
بعبوب ولو حصل بمادى من العمل بعض المتصور وكان علمت اني القرآن فكذلك ثم نفعه الاب من
تمام التعليم ومثله ما لو سعى المالك مثاله من أن يتم العامل العمل فيه فتلزمه اجرة مثل ما عمله فيها لان
منه نسخ أو كالتفسخ وقد تقرر ان نسخ الملتزم بوجوب اجرة المثل للناشي وبهذا يتضح رد قول الاذرى انه
يستحق القسط من الجعل واستشكل وجوب اجرة المثل الذي في المتن بقولهم اذا مات أحدهما انشاء
العمل انفسه واستحق القسط من السعي أى ان رده العامل لوارث المالك أو وارث العامل للمالك

(قوله) وضعف افتاء الشيخ عارضا وان
أنتى ابن عبد السلام والمصنف الخ
(قوله) أى في حال القبول انقصت
فان نسخ في النهاية

والأفأى فرق بين الفسخ والانقاسخ وبفرق بأن الفسخ أقوى فكأنه اعدام للعقد مع آثاره فرجع
لبده وهو أجرة المثل بخلاف الانقاسخ فإنه لم يكن كذلك صار العقد كأنه لم يرفع به فوجب القسط ثم
رأيت شارحا فرق بأن العامل في الانقاسخ يتم العمل بعده ولم يتبعه المالك منه بخلافه في الفسخ
وفيه نظر اذ لا اثر له في الفرق بين خصوص الوجوب من المسمى بآرة ومن أجرة المثل أخرى كالمعروف واضح
لأنما لم تأمل ثم رأيت شيخنا أجاب بما أجاب به هذا الشارح وقد علمت ملفيه (وللمالك) يعني المترم
(التي زيدو يتصرف في) العمل وفي (الجعل) وان يعبر عنه (قبل الفراغ) سواء ما قبل الشروع
وما بعده كالثمن في زمن الخيار (وقائده) اذا وقع التغيير (بعد الشروع) في العمل مطلقا أو قبله
وعمل جاهلا بذلك ثم أتم العمل (وجوب أجرة المثل) لجميع عمله ومحل قولهم لو عمل بعد الفسخ لاشئ
له حيث كان الفسخ بلا بدل وذلك لان النداء الأخير فسخ للاول والفسخ من المترم انشاء العمل يقتضي
الرجوع الى أجرة المثل نعم بحث ابن الرفعة انه يستحق لماعمل جاهلا قبل النداء الثاني ما يقابل له من
الجعل الاول لان العقد الاول باق لم ينفسخ وفيه نظر وقول المترم فعله أجرة المثل في الأصغر رده
لما تقرر ان النداء الأخير فسخ للاول وان الفسخ يوجب أجرة المثل فاذ وقع قوله ان العقد الاول باق
لم ينفسخ وألحق بذلك فسخه بالتغيير قبل العمل المذكور فان عمل في هذه ما يابذك فله المسمى
الثاني * (تنبيه) * ما اقتضاه المترم انه لو لم يعلم بالتغيير قبل الشروع فيما اذا كان العامل معينا
ولم يعلن به المترم فيما اذا كان غير معين من ان له أجرة المثل هو ما يحتمل في الوسيط واقتضاه كلام
الروضة وأصلها أيضا وقال الماوردي والروابي يستحق الجعل الاول وأقره جمع متأخرون والذي يتبعه
الاول فان قلت علم مما تقرر انه لو علم بالثاني قبل الشروع استحقه أو في الانتهاء لم يستحق من الثاني شيئا
وكان القياس انه يستحق منه قسط عمله بعده قلت يفرق بأنه قبل الشروع لم يلزم شيئا فأقر الأما
على الثاني وبعده انتم حكم الاول فوجب له مسماه ان سلم من الفسخ والافاجرة المثل ولا نظير
لثاني لانه وقع به الفسخ لا غير (ولو مات الأبق) أو تلف المردود (في بعض الطريق) أو مات
المالك قبل تسليمه (أو هرب) كذلك أو غصب كذلك أو ضا ط نصف الثوب فاحترق أو وبخ
بعض الحائط فأنهدم ولو بلا تفریط من الباني أو لم يتعلم الصبي لبلادته (فلاشئ للعامل) لتعلق
الاستحقاق بالرذ أو الحصول ولم يوجد وانما استحق جبرلحج مات انشاء قسط ماعمل لانتفاع المجعوج
عنه بشواب ماعمله ولو لم يجد المالك ولا وكيله سلمه للعائم فان فقد أشهد واستحق أي وان مات أو هرب
بعد ذلك ويجري ذلك في تلف سائر محال الاعمال ومجمله في غير الأخيرة أعني عدم تعلم الصبي
كما استفيد من المتر وغيره حيث لم يقع العمل مسلما للمالك فان وقع مسلما له وطهر أثره على المحل
صكان مات مسمى حر انشاء التعلم استحق أجرة ماضى من المسمى لما تقرر ان العمل وقع مسلما
بالتعليم مع ظهور أثر العمل على المحل بخلاف رد الأبق اذا هرب من الانشاء وكذا الاجارة ومن ثم
لوجب المحل أو غرق أنشاء الطريق لم يجب القسط لان المحل لم يقع مسلما للمالك ولا ظهر أثره على
المحل بخلاف ما اذا مات الدابة أو نهبت والمالك حاضر اما القرن فيشترط تسليمه للسيد أو وقوع التعليم
تخضرده أو في ملكه (ولذا رده فليس له حصة لقبض الجعل) لانه انما يستحق بالتسليم ولا جبر قبل
الاستحقاق وعلم منه بالاولى انه لا يحبه أيضا لما أنتمه عليه بالاذن (وإصدق) بينه الجاعل
سواء (المالك) وغيره (اذا أنكر شرط الجعل أو سعيه) أي العامل (في رده) لان الأصل
عدم الشرط والرذ والراذ في انه بلغه النداء أو سمعه (فان اختلفا) أي الجاعل والعامل بعده
الاستحقاق (في) نحو (قدر الجعل) أو حنسه أو في قدر العمل بعد الفراغ وكذا بعد الشروع ان قلناه

(قوله) ما اقتضاه المترم قوله فان قلت
في النهاية (قوله) تعلق الاستحقاق
الى قوله ومجمله في النهاية (قوله) لانه
الخاصة في النهاية

قسط المسمى (تخالفاً) نظير ما مر في السبع وللعاقل أجرة المثل * (خاتمة) * نردد الراجعي في مؤنة
المردود وفي الروضة عن ابن كعب أنه إذا أُنق عليه الراد فهو متبرع عندنا أي أن كان بغير إذن معتبر مع عدم
نية الرجوع بشرطه نظير ما مر في هرب الجمال وبذلك يعلم أن مؤنته على المالك حيث لا متبرع ولو أكره
مستحق على عدم مباشرة وطبقته استحق المعلوم كما أفتى به التاج الفزاري واعتراض الزركشي له بأنه
لم يباشر ما شرط عليه فكيف يستحق حينئذ حجب عنه بأن هذا مستثنى شرعاً وعرفاً من تناول
الشرط له لعذره ونظير ذلك فيما يظهر مدرس يحضر موضع الدرس ولا يحضر أحد من
الطلبة أو يعلم أنه لو حضر لا يحضرون بل قد يشال بالجزم بالاستحقاق هناك لأن
المسكرة تمكينة الاستئابة فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم
إن أمكنه اعلام الناظر بهم وعلم أنه يجبرهم على الحضور فالظاهر وجوبه
عليه لأنه من باب الأمر بالمعروف ثم رأيت أبا زرعة ذكر ما ذكرته
وجعله أصلاً مقيساً عليه وهو أن الامام أو المدرس لو حضروا لم
يحضر أحد استحق لأن قصد المصلح والمعلم ليس في وسعه
وانحما عليه الانتصاب لذلك وأفتى أيضاً في شرط
الواقف قطعه عن وطبقته إن غاب فعاب لعذر
تكون طريقاً بأنه لا يسقط حقه بغيته قال
ولذلك شواهد كثيرة وافق بعضهم
بحل النزول عن الوظائف بالمال
أي لأنه من أقسام الجمالة
فستحقه النازل وبقط
حقه وإن لم يقرر الناظر
المنزول لأنه بالخيار
بينه وبين غيره
وأنه أعلم
تم

تم طبع الجزء الثاني من تحفة المحتاج وبليه الجزء الثالث بعونه وكرمه

(قوله) ولو أكره مستحق إلى قوله والله أعلم
في النهاية انتهى النصف الأول من حاشية
مولانا السيد عمر البصري على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج لأعلامنا الشيخ ابن
عمر الكبي الهيتي قدس سرهما وبليه
النصف الثاني

